الجزء الثاني

ليبيا

بين الماضي والحاضر
صفحات من التاريخ السياسي

دولة الاستقلال

المجلد الرابع

الحقبة النفطية

١٩٦٣ - ١٩٦٩

محمد يوسف المقريف

مكتبة وهبة
١٤ شارع الجمهورية - عابدين
القاهرة تليفون: ٣٩١٧٤٧٠
فاكس: ٣٩٠٣٧٤٦

ليبيا بين الماضي والحاضر

صفحات من التاريخ السياسي (٤)

مكتبة وهبة

الطبعة الأولى ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م

رقم الإيداع ١٥٢١٣ / ٢٠٠٦

الترقيم الدولى I.S.B.N.
977-17-3711-2

First published in Arab Republic of Egypt in 2006 by the WAHBA Book Shop
14 Gumhoreya St. Cairo

مكتبة وهبة
١٤ شارع الجمهورية - عابدين
القاهرة تليفون: ٣٩١٧٤٧٠
فاكس: ٣٩٠٣٧٤٦



ISBN: 9-771737-11-2

ليبيا بين الماضي والحاضر

صفحات من التاريخ السياسي

الجزء الثاني

دولة الاستقلال

الحقبة النفطية ١٩٦٣ - ١٩٦٩

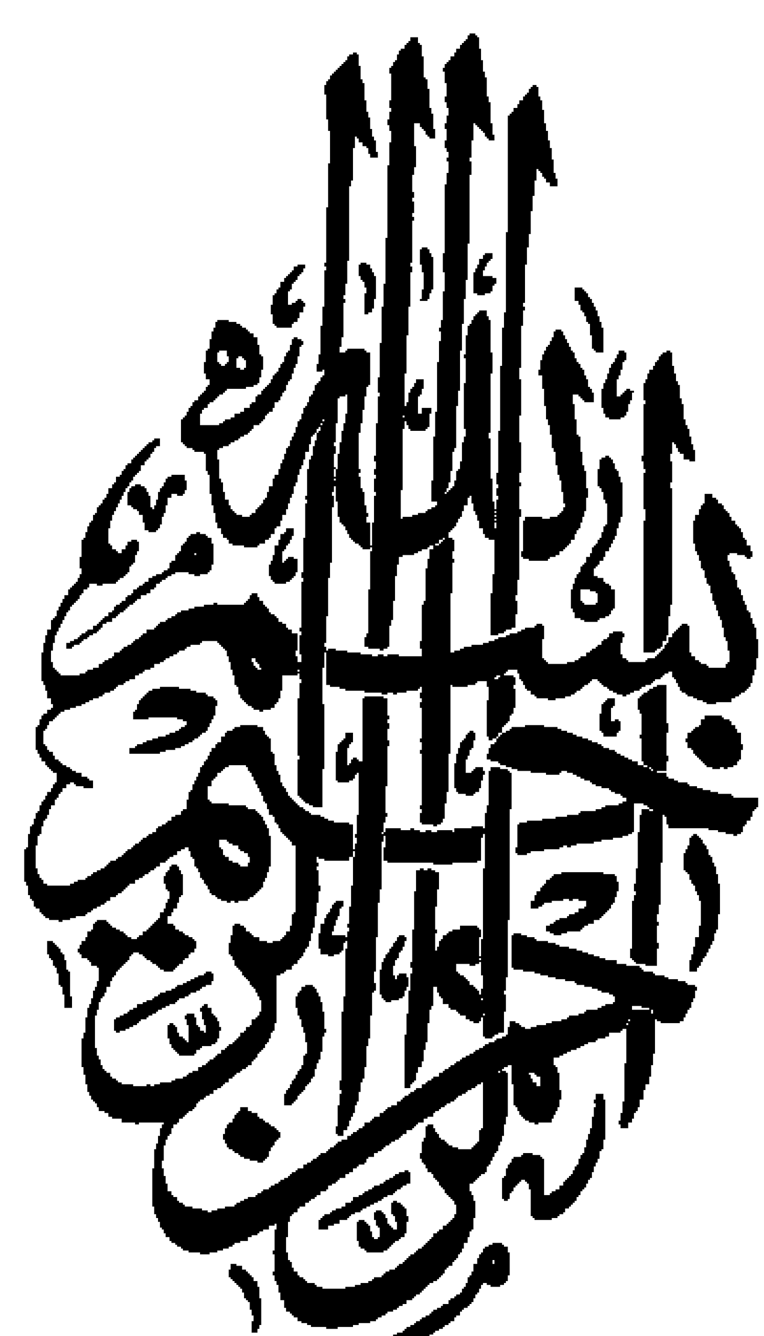
المجلد الرابع

حكومة محي الدين فكيني

(مارس ١٩٦٣ - يناير ١٩٦٤)

محمد يوسف المقريف

مكتبة وهبة
١٤ شارع الجمهورية - عابدين
القاهرة تليفون: ٣٩١٧٤٧٠
فاكس: ٣٩٠٣٧٤٦


بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

- إلى أحرار وحرائر الشعب الليبي عبر الزمان وعبر المكان.
- وإلى **كواكب الأبطال** من الليبييّن وعلى رأسهم شيخ المجاهدين **عمـــر المختـــار** الـــذين تصدّوا لجحافل الغزاة الفاشيست الطليان .. وخطـّـــوا بأرواحهم ودمائهم ملحمة جهادٍ خالدة.
- وإلى ذلك **الرعيل المبكـّـر** من بناة دولة ليبيا الحديثة بقيادة الرجل الصالح الملك **محمـــد إدريس المهدي السنوسي** .. الذين اضطلعوا بتلك المهمّة بكلّ الحـــبّ للـــوطن وبكـــلّ الحرص عليه وعلى مقدّراته ..
- وإلى كلّ **المناضلين الليبييّن** وفي مقدمتهم المجاهدان الشهيدان **أحمد إبـــراهيم إحـــواس والدكتور عمرو خليفة النامي** الذين تصدّوا وقاوموا الفاشيست الجدد الذين استولوا على ليبيا منذ الأول من سبتمبر من العام ١٩٦٩ فأفسدوا فيها الحرث والنسل وأشاعوا فـــي ربوعها الآمنة الظلم والخراب والشرّ والتخلـّــف.
- وإلى **الأجيال الصاعدة** التي ترنو إلى غد ليبيا الوضـّـاء القادم بإذن الله، وتتطلـّـع إلـــى المشاركة في بناء **دولة الاستقلال الثانية** في ظلّ شرعية دستورية ديمقراطيـــة تعمـــل لإرساء الخير والعدل .. وتحقـّـق الرخاء والنهضة ..
- إليهم جميعاً ..

إنصافاً ووفاءً .. وقياماً ببعض الواجب .. واستجاشة للضمائر .. واستنهاضاً للهمم ..

مقدمة المجلد الرابع

مقدمة المجلد الرابع

بين يدي القارئ الكريم هذا المجلد الجديد من كتاب **"ليبيا بين الماضي والحاضر .. صفحات من التاريخ السياسي"** وهو الرابع من مجموعة مجلدات الكتاب العشرة، والأول من مجلدات الجزء الثاني الخاص بحكومات الحقبة النفطية للعهد الملكي.

• • •

لقد قدمت في أواخر عام ٢٠٠٤ ميلادية المجلدات الثلاثة الأولى من هذا الكتاب التي شكّلت الجزء الأول منه. وتناولت فيها ميلاد دولة الاستقلال وحكومات الحقبة غير النفطية لدولة الاستقلال وهي حكومات السادة محمود أحمد المنتصر ومحمد مصطفى الساقزلي ومصطفى أحمد بن حليم وعبد المجيد الهادي كعبار ومحمد عثمان الصيد. وإنني أحمد الله كثيراً على الصورة الطيبة التي ظهرت بها تلك المجلدات. ولقد سعدت كثيراً للروح الإيجابية التي أستقبلت بها تلك المجلدات في أوساط القراء الليبيّين وسواهم، لا سيما من قبل عدد من الشخصيات الليبية التي عاصرت أحداث تلك الحقبة أو شاركت في صناعة تاريخها. وإنني أتطلّع إلى أن أخذ في الاعتبار الملاحظات التي وصلتني منهم حول محتوى تلك المجلدات عند تقديمها إلى طبعة جديدة بإذن الله.

* * *

لقد خصّصت هذا المجلد الرابع **لحكومة الدكتور محي الدين محمد فكيني** (١٩ مارس ١٩٦٣ – ٢٢ يناير ١٩٦٤)، وهي الحكومة السادسة في تاريخ العهد الملكي والأولى في حكومات الحقبة النفطية التي تشكّلت على التوالي برئاسة السادة:

- الدكتور محي الدين فكيني
- محمود المنتصر
- حسين يوسف مازق
- عبد القادر البدري
- عبد الحميد البكوش
- ونيس القذافي

وعلى الرغم من أن وزارة الدكتور فكيني لم تبق في الحكم سوى عشرة أشهر، إلا أن فترتها كانت زاخرة **بالانجازات**، جاء بعضها نتاجاً لتراكم جهود سبقتها من حكومات الحقبة غير النفطية ورجالاتها، كما أن بعضها كان نتاج جهود حكومة فكيني ومبادراتها المحضة. كما زخرت فترة هذه الحكومة – على قصرها – **بالأحداث والوقائع** التي هي محصلة للتفاعل والصراع القديم/الجديد بين مختلف القوى السياسية والاجتماعية في المجتمع الليبي كما أن مما يميّز فترة

هذه الحكومة أنها تزامنت مع **تطورات وتحوّلات** بالغة الأهمية على الأصعدة العربية والإفريقية والدولية.

***

يقع هذا المجلد **في ثلاثة عشر فصلاً** . منها **فصلان** (الأول والثاني) هما بمثابة تمهيد لحكومات الحقبة النفطية الست جميعها. **فالفصل الأول**، يهدف إلى إعطاء القارئ، كما يتضح من عنوانه، فكرة عن " **أهم ملامح البيئة السياسية الدولية والاقليمية في مطلع الستينات** " . أما **الفصل الثاني** فهو يستعرّض " **جوانب من قصة النفط الليبي** " ما قبل بداية الحقبة النفطية وشروع ليبيا في استلام عائداتها من النفط.

أما بقية **فصول** هذا المجلد (عدا الأخير منها) فقد خصّصتها للوقائع والأحداث المتعلقة بحكومة الدكتور فكيني على الترتيب التالي:

- **الفصل الثالث:** البداية الواعدة
- **الفصل الرابع:** إلغاء النظام الاتحادي
- **الفصل الخامس:** مشروع " البيضاء " كعاصمة
- **الفصل السادس:** تواصل الصراع الداخلي
- **الفصل السابع:** ملامح سياسة خارجية جديدة
- **الفصل الثامن:** العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية
- **الفصل التاسع:** العلاقات مع بريطانيا
- **الفصل العاشر:** التنسيق البريطاني الأمريكي
- **الفصل الحادي عشر:** أحداث الطلبة الدامية
- **الفصل الثاني عشر:** النهاية الأسيفة

أما **الفصل الثالث عشر** (الأخير) فقد تناولت فيه بعض الملاحظات والتأمّلات الختامية حول هذه الحكومة المتميّزة وأهم أحداثها.

***

لقد انتهجت في إعداد هذا المجلد المنهج نفسه الذي اعتمدته في إعداد المجلدات السابقة القائم على الجمع بين السرد والتحليل والتأمل، كما اعتمدت فيه على المراجع والمصادر ذاتها والتي يأتي في مقدمتها الوثائق السرّية لوزارتي الخارجية في بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية المفرج عنها. كما يسرني أن أشير في هذا المضمار إلى أنني تمكّنت من الإطلاع على ثلاثة مصادر إضافية لم تتهيأ لي فرصة الإطلاع عليها في الماضي وهي:

- رسالة دكتوراة (غير منشورة بالانجليزية) للدكتورة **اليزابيث هايفورد** (جامعة تافتس – الولايات المتحدة – ١٩٧١).

- رسالة دكتوراة (غيرمنشورة – بالانجليزية) للدكتور **صلاح الدين سالم حسن** (جامعة جورج واشنطن – الولايات المتحدة – ١٩٧٣).
- ترجمة كتاب " تاريخ ليبيا من نهاية القرن التاسع حتى عام ١٩٦٩ " لمؤلفه الروسي **نيكولاي ايليتيسن بروشين** (٢٠٠١ م).

***

إن فترة حكومة الدكتور محي الدين فكيني زاخرة بالأحداث الجديرة بالمزيد من المتابعة والبحث والاستقصاء من قبل الدارسين والمهتمين بالتاريخ الليبي الحديث .. من ذلك:

- الأسباب الحقيقية وراء **اختيار الدكتور فكيني لرئاسة الوزارة** ؟ وهل هناك جهة ما أوحت للملك إدريس بهذا الاختيار؟ ومن هي هذه الجهة وما هي دوافعها؟
- **الغاء النظام الاتحادي** في ابريل ١٩٦٣ .. وإلى أي مدى كان هذا القرار تعبيراً عن الأماني الوطنية واستجابة لها .. أو نزولاً عند ضغوط وتأثيرات خارجية؟
- ما هي الملابسات الحقيقية وراء التحاق الطالب **معمر أبو منيار القذافي** بالكلية العسكرية الملكية في ليبيا خلال شهر أكتوبر ١٩٦٣ ضمن طلاب الدفعة السابعة بالكلية ؟!
- لقد جرى خلال فترة هذه الحكومة إقرار " **برنامج المساعدات العسكرية الأمريكية لليبيا** " .. ما هي مسئولية هذا البرنامج عن مآل النظام الملكي في عام ١٩٦٩؟
- هل قام المستر **لوي روبرت هندرسون** الدبلوماسي الأمريكي الخبير في تدبير الانقلابات العسكرية في المنطقة، بزيارة ليبيا كخبير نفطي في عام ١٩٦٣؟ ما هي الأهداف الحقيقية لهذه الزيارة؟ ومن هي الشخصيات التي قابلها في ليبيا؟ وهل قام بزيارات لليبيا أخرى فيما بعد؟
- هل قام **وفد نفطي أمريكي** بمقابلة الملك خلال فترة هذه الحكومة وطلب منه تخصيص جزء من عائدات ليبيا النفطية لتمويل مشروعات التنمية في أفريقيا والعالم الثالث برعاية أمريكية؟
- هل كان **التنسيق الأمريكي البريطاني** بشأن الأوضاع في ليبيا (الذي تنامى مع بداية الستينات) شاملاً وكاملاً؟ أم أن هناك أجندة لكل منهما ظلّت خفية عن الأخرى؟

من الذي كان يقف حقيقة وراء **أحداث الطلبة الدامية** في بنغازي يوم ١٤ يناير ١٩٦٤ وهي الأحداث التي أدت إلى إستقالة حكومة الدكتور فكيني في ٢٢ يناير من العام ذاته؟

***

مرة أخرى لا يسعني إلا أن أسجل هنا مجدداً قناعتي بأن الحقيقة لكل شيء وبكل شيء وعن كل شيء لا يعلمها إلا الخالق العليم سبحانه. ويظلّ التعامل الانساني مع التاريخ ووقائعه، قراءة أو كتابة، قاصراً ومحدوداً إما عمداً أو سهواً أو جهلاً. وفي اعتقادي أن التاريخ لأي فترة أو

حقبة زمنية لشعب من الشعوب أو جماعة من الجماعات هو محاولة انسانية، بكل ما في أي عمل إنساني من قصور ومحدودية وهوى وعيوب، لاستحضار (أو إعادة بنـاء وتـصوّر) اللحظـات الزمنية المكـوّنة لتلك الفترة أو الحقبة، بكل وقائعها وأشخاصها وتفاعلاتها وتطوراتها وتأثيراتها وتداعياتها ودلالاتها ونتائجها، في سياقها الزمني الفردي والعام، المباشر وغير المباشر، المحلي والبعيد، وبكل أبعادها الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية .. وإن هذه المجلدات لا تعدو أن تكون مساهمة جدّ متواضعة في محاولة تدوين وتسجيل بعض الجوانب والأبعاد لهذه اللحظات الزمنية من تاريخ دولة الاستقلال التي أمتدت قرابة ثمانية عشر عاماً.

وفي الختام فإني أراني ملزما بالاعتذار مسبقاً عن أي تقصير أو خطأ أو قصور في إعــداد مادة هذا المجلد وأظل وحدي المسئول عنها في هذه الدنيا وبين يدي الله سبحانه.

وما توفيقي إلا بالله .. عليه توكلت وإليه أنيب
ولله الأمر من قبل ومن بعد .. وهو وحده من وراء القصد.

محمد يوسف المقريف

اتلانتا في ٢٥ جمادي الأولـــى ١٤٢٦ هـ
الموافق الأول من يوليه/ تموز ٢٠٠٥ م

شكر وامتنان

أودّ ابتداءً أن أعبّر عن شكري وامتناني لأصحاب المؤلفات والرسائل العلمية والسِّير الذاتية والتقارير التي اعتمدت عليها في تأليف هذا المجلد والتي أشرت إليها في قائمة المراجع والمصادر بنهايته.

كما أودّ أن أخص بالشكر المهندس يحيي ... الذي أشرف باقتدار على الإعداد الفني لهذا المجلد وقام بإعداد فهرس الأعلام له، كما أخص بالشكر أيضاً الآنسة علا مدحت ... التي قامت بصف مادة هذا المجلد بأداء فني متقن.

كما أتقدم بالشكر للأخ توفيق مصطفى امنينه الذي أسهم مشكوراً في مراجعة المادة المصفوفة من هذا المجلد.

كما أتقدم بالشكر والامتنان إلى أصحاب مكتبة وهبة للطباعة والنشر في جمهورية مصر العربية على تفضلهم بطباعة ونشر هذا المجلد.

وفي الختام فمن الواجب أن أسّجل شكري وامتناني وعرفاني العميق والمتواصل لأولئك الأخوة الأفاضل الذين ما انفكّوا يقدّمون لي بكل أريحية وسخاء كافة صور الدعم الأدبي والمعنوي والمادي التي لولاها لما رأى هذا المجلد والمجلدات التي سبقته النور...

الفصل الأول

أهمّ ملامح البيئة السياسية الدولية والإقليمية

في مطلع الستينات

مباحث الفصـــل الأول

أهمّ ملامح البيئة السياسية الدولية والإقليمية

في مطلع الستينات

* القرن العشرون .. أخطر القرون
* أحداث ضخمة وتحوّلات هائلة
* الستينات .. أخطر حقب القرن العشرين
* استعار الحرب الباردة
* شروخات في جسدي الكتلتين
* زحام في الأمم المتحدة
* أحداث ووقائع متفرّقة
* مظاهر انفراج
* على صعيد القارة الإفريقية
* الكيان الصهيوني
* على صعيد الوطن العربى

الفصل الأول
أهمّ ملامح البيئة السياسية الدولية والإقليمية في مطلع الستينات [1]

القرن العشرون .. أخطر القرون

يقول الأستاذ محمد حسنين هيكل في كتابه " الانفجار .. ١٩٦٧ حرب الثلاثين سنة [2] في وصف القرن العشرين:

" عندما يكتب تاريخ **القرن العشرين**، الذي توشك شمسه على الغروب الآن، فسوف يبرز هذا القرن باعتباره **أخطر العصور** التي عاشها الجنس البشري.. "

" وطلعت شمس **القرن العشرين** وسط أفق متوهّج بالتفاؤل والثقة المتزايدة بالنفس، فقد غمر الإنسان إحساس بأنه أصبح يعرف عالمه برّاً وبحراً ومن القطب إلى القطب، ثمّ أنه أيضاً على وشك أن يعرف قصة حياته منذ اختجلت حياة على سطح هذا الكوكب. ثمّ أنه على وشك الوصول إلى حلّ لكلّ المكوّنات من أسراره في أعماق النفوس، ثمّ أنه إضافة إلى هذا كله، على وشك أن يعثر على قانون لعلاقات الإنتاج وهي صميم حركة المجتمعات.. " .

هكذا لاح القرن الجديد، القرن العشرون، منذ بداياته قرناً للعلم وللحرّية وللوفرة وللغني، ولنوع جديد من الحياة السهلة في تناولها والسريعة في إيقاعها ... وكانت الدلائل كلها تشير إلى أن هذا القرن العشرين سوف يكون قرناً أمريكياً. "

أحداث ضخمة وتحوّلات هائلة

وكما هو معروف، فقد شهد هذا القرن أحداثاً ضخمة وتحوّلات هائلة. شهد حربين عالميتين مدمّرتين ذهب ضحيتهما ملايين من البشر [3]، كما شهد قيام البلاشفة بقيادة " لينين " بالإستيلاء

---

١ هذا الفصل والذي يليه فصلان تمهيديان للجزء الثاني بأكمله وسوف نتناول هذا الموضوع بالمزيد من التفصيل في الجزء الثالث من هذا الكتاب بإذن الله.

٢ من منشورات مركز الأهرام للترجمة والنشر. القاهرة. الطبعة الأولى ١٩٩٠ م. ص. (٢٩ – ٣٠).

٣ بلغ عدد العسكريين الذين سقطوا إبان معارك الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ – ١٩١٨) أكثر من ٨ ملايين جندي. عن موسوعة السياسة م. س. ج ٢/ ص. (١٩٨ – ٢٠١). أما الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ – ١٩٤٥) فقد بلغ عدد قتلاها (٦١) مليون إنسان، وجرحاها (٨٣) مليون آخر. محمد حسنين هيكل. " ملفات السويس . حرب الثلاثين سنة " من منشورات مركز الأهرام للترجمة والنشر. القاهرة. الطبعة الأولى، ١٩٨٦ . ص. (٢١).

على السلطة في روسيا واندفاعهم لبناء الدولة الشيوعية الأولى في التاريخ، كما شهد قيام " الفاشية " و " النازية " واندثارهما في أوروبا كما شهد قيام عصبة الأمم (عام ١٩١٩) واندثارها (عام ١٩٣٩) ثمّ قيام هيئة الأمم المتحدة (عام ١٩٤٥)، كما شهد قيام حلف شمال الأطلسي – الناتو (عام ١٩٤٩) وحلف وارسو (عام ١٩٥٥).

وشهد القرن العشرون أيضاً ظهور الأسلحة النووية فضلاً عن استعمالها (من قبل الولايات المتحدة الأمريكية في هيروشيما وناجازاكي قبيل نهاية الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥) وكذلك بقية أنواع أسلحة الدمار الشامل، إلى جانب الاختراعات العلمية المبهرة؛ الرادار والكومبيوتر والمحرك النفاث وأشعة الليزر.

والذي يعنينا من الأحداث السياسية في هذا القرن الخطير .. أنه:

- في **العشرية الثانية** من هذا القرن (عام ١٩١٦) أبرمت كل من **بريطانيا وفرنسا** سراً، ما عُرف باتفاقية **سايكس – بيكو**، التي تمّ بموجبها تقسيم المناطق التي تخضع لنفوذ تركيا (ومن ضمنها منطقة المشرق العربي) بينهما، بعد الهزيمة التي كانت متوقعة للإمبراطورية العثمانية التي دخلت الحرب العالمية الأولى إلى جانب ألمانيا.[٤]
- وفي **العشرية ذاتها** (عام ١٩١٧) صدر **" وعد بلفور "** [٥] الذي عبّر بموجبه وزير الخارجية البريطاني **آرثر بلفور** عن تعاطف بريطانيا مع الأماني اليهودية في إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين. (وكان هذا الوعد من أهمّ الخطوات المبكرة على طريق الإعلان عن قيام دولة إسرائيل في ١٩٤٨/٥/١٤) [٦].
- وفي **العشرية الثالثة** من هذا القرن أعلن **كمال أتاتورك** في عام ١٩٢٣ قيام **جمهورية تركيا العلمانية**، كما أعلن في العام التالي عن **إنهاء الخلافة الإسلامية** في تركيا رسمياً.

وفي نهاية **العشرية الثالثة** (١٩٢٩) شهد العالم **أضخم أزمة اقتصادية عرفها النظام الرأسمالي** على امتداد تاريخه والتي عرفت بالانهيار الاقتصادي العظيم. وهي في الأصل أزمة في الاقتصاد الأمريكي، بدأت بانهيار في **سوق الأوراق المالية في نيويورك**، وتأثرت بها اقتصاديات دول العالم الرأسمالي كلها. ولئن كانت هذه الأزمة ترجع في الأساس إلى ما يعرف بالدورة الاقتصادية في النظام الرأسمالي الذي يتعرّض لأزمات دورية حادّة، إلا أن هذه الأزمة بالذات بلغت هذا الحدّ من الضخامة نتيجة الصراع الحاد، وعجز النظم القائمة، وانهيار القيم في المجتمع الأمريكي وانتشار الفساد. فقبل بداية الأزمة بأيام قلائل على سبيل

---

٤ راجع موسوعة السياسة. المؤسسة العربية للدراسات والنشر. بيروت. الطبعة الأولى ١٩٨٣. الجزء الثالث. ص. (١٢٠ – ١٢٢). راجع أيضاً أحمد سليمان " من سجل الحركة الشيوعية العالمية وانعكاساتها في السودان " . دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع. الخرطوم. الطبعة الأولى ١٩٨٥ .ص. (١٣). راجع أيضاً قدري قلعجي " الثورة العربية الكبرى ١٩١٦ – ١٩٢٥ " . شركة المطبوعات للتوزيع والنشر. بيروت. الطبعة الأولى ١٩٩٣ . ص. (٢٦٧ – ٢٨٠)، وأيضاً " وثائق فلسطين مائتان وثمانون وثيقة ممتازة " . دائرة الثقافة. منظمة التحرير الفلسطينية. الطبعة الأولى ١٩٨٧. ص. (١٠١ – ١٠٣).

٥ راجع مشاريع الوعد والنصّ النهائي له في " وثائق فلسطين " . م. س. ص. (٨٢ – ٨٣).

٦ راجع نصّ الإعلان عن قيام دولة إسرائيل في " وثائق فلسطين " . م. س. ص. (٣١١ – ٣١٣).

المثال اتهم وزير الداخلية الأمريكي " ألبرت تول " بحصوله على رشوة قيمتها مائة (١٠٠) ألف دولار. وقد أدين فعلاً وحكم عليه بردّ الرشوة والسجن سنة واحدة. كما أن الدوائر المصرفية كانت تتلاعب باقتصاد الدولة لحسابها بتهريب الأموال للخارج والمضاربات.[٧]

- وفي **العشرية الخامسة** من هذا القرن برزت الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي (بعد الحرب العالمية الثانية) كقوتين عظيمتين في العالم، رغم أن أمريكا كانت هي الأفضل بكثير كقوة اقتصادية وكقوة عسكرية [٨]. وغدت كل منهما فريسة تفكيرها بالكوننة [٩] .. وكان ذلك إيذاناً ببدء ما عرف بـ " **الحرب الباردة** " التي كان ميدانها في البداية في نهاية هذه العشرية في أوروبا، ثمّ انطلقت لتستعر في شتى أنحاء العالم على امتداد العشريتين التاليتين.[١٠]

وشهدت **العشرية الخامسة** ذاتها (مع نهاية الحرب العالمية الثانية) بداية **أفول نجم أوروبا** وإنزواءها خلفاً اقتصادياً وعسكرياً [١١]. كما شرعت **بريطانيا** في الانسحاب من التزاماتها الدولية [١٢] بينما تآكلت قوة **فرنسا** الاقتصادية إلى حدّ يرثى له [١٣]. أما **ألمانيا وإيطاليا** فقد تحولتا إلى دول وسطى[١٤].

- وشهدت **العشرية الخامسة** أيضاً إعلان الولايات المتحدة الأمريكية لمبدأ رئيسها **ترومان**

---

٧ موسوعة السياسة. م. س. ج/١. ص. (١٥٩) لقد بلغت الخسائر في الأرصدة والودائع خلال هذه الأزمة في الولايات المتحدة (٥٠) مليار دولار، وانتحر خلالها آلاف الأفراد نتيجة إشهار الإفلاس.

٨ بول كنيدي " نشوء وسقوط القوى العظمى " . ترجمة مالك البديري. عمان. الأهلية للنشر والتوزيع. الطبعة الأولى ١٩٩٤ م. ص. (٥٤٤ – ٥٥٦). راجع أيضاً عبد الخالق عبد الله " العالم المعاصر والصراعات الدولية " . الكويت. عالم المعرفة. الإصدار رقم (١٣٣). الطبعة الأولى ١٩٨٩. ص. (٥٩ – ٦٣). وقد وصف الاتحاد السوفييتي بأنه " عملاق عسكرياً وقزم اقتصادياً " .

٩ بول كنيدي. م. س. ص. (٥٦٢).

١٠ حول " الحرب الباردة " راجع:

- يحي أحمد الكعكي " الشرق الأوسط والصراع الدولي " . دار النهضة العربية. بيروت. الطبعة الأولى. ١٩٨٦. ص. (١٩ – ٥٨).
- روبرت مكنمارا " ما بعد الحرب الباردة " . ترجمة محمد حسين يونس. عمان. دار الشروق للنشر والتوزيع. الطبعة العربية الأولى ١٩٩١ ص. (١٧ – ٨٠).
- بيتر تيلور وكولن فلنت " الجغرافية السياسية لعالمنا المعاصر " . ترجمة عبد السلام رضوان وإسحق عبيد. الكويت. دار المعرفة. الإصدار رقم (٢٨٢). ص. (١٣٤ – ١٤٩).
- نخبة من المؤلفين الغربيين " قضايا عصرنا منذ ١٩٤٥ " . ترجمة نور الدين حاطوم. دمشق. دار الفكر. الطبعة الأولى ١٩٨١. ص. (٧٦ – ١٤٩).
- عبد الخالق عبد الله م. س. ص. (٧١ – ٧٧).
- بول كنيدي م. س. ص. (٥٦٩ – ٦٠٢)

١١ بول كنيدي م. س. ص. (٥٦٢).

١٢ المرجع السابق (بول كنيدي) .ص. (٥٦١).

١٣ المرجع السابق . ص. (٥٥٩).

١٤ المرجع السابق. ص. (٥٥٦).

على لسانه (في ١٩٤٧/٣/١٢) متضمّناً تعهّداً أمريكياً صريحاً والتزاماً واضحاً بتصدّيها للمدّ الشيوعي والنفوذ السوفييتي في أوروبا وفي أي مكان آخر في العالم بكافة الوسائل، بما في ذلك الوسائل العسكرية وحتى استخدام ما لدى الولايات المتحدة من أسلحة نووية [١٥].

كما أعلنت أمريكا في العام نفسه (١٩٤٧) عن استراتيجية جديدة لمواجهة الاتحاد السوفييتي عرفت فيما بعد " **بسياسة الاحتواء** " التي تقوم على فكرة إنشاء **سلسلة من القواعد والأحلاف والترتيبات العسكرية** كحلف شمال الأطلسيNATO (١٩٤٩) وحلف جنوب شرق آسيا SEATO (١٩٥٤) وحلف المعاهدة المركزية [١٦] CENTO (١٩٥٥) بهدف تطويق وعزل الاتحاد السوفييتي ومنع انتشار نفوذه وأيديولوجيته إلى الدول المجاورة وإلى سائر أنحاء العالم. [١٧]

- كما شهدت **هذه العشرية** إعلان الولايات المتحدة الأمريكية (أبريل/نيسان ١٩٤٨) **مشروع مارشال** [١٨] الذي خصّصت بموجبه مبلغ (١٧) مليار دولار [١٩] لأوروبا وإنعاشها اقتصادياً بعد إدراك أمريكا للخطر المزدوج الناجم عن النمط الاجتماعي الواسع الانتشار في أوروبا وتزايد النفوذ السوفييتي [٢٠]. وكان هذا المشروع يسعى لتحقيق عدّة أهداف:

أولاً: القضاء على الأوضاع الاقتصادية والمعيشية المتدهورة في أوروبا والتي كانت تشكل مرتعاً خصباً للأفكار الشيوعية.

ثانياً: احتواء الحركات الراديكالية والثورية التي تسعى لإقامة حكومات اشتراكية في أوروبا الغربية متعاطفة مع الاتحاد السوفييتي (لا سيّما في فرنسا وإيطاليا).

ثالثاً: ربط أوروبا بالاقتصاد الأمريكي وتمهيد تغلغل الشركات الأمريكية في الأسواق الأوروبية. [٢١]

---

١٥ اعتبر الخطاب الذي أعلن فيه ترومان مبدأه نقطة تحوّل مهمّة في التاريخ السياسي للعالم المعاصر، فقد كان بمثابة تأكيد رسمي من الولايات المتحدة بأنها ستقوم بدور حامي الأمن والسلام في المنطقة. عبد الخالق عبد الله. م. س. ص. (٧٢ – ٧٣).

١٦ كان هذا الحلف يعرف في عام ١٩٥٥ بحلف بغداد ثمّ تحوّل في عام ١٩٥٩ وأصبح يعرف بحلف المعاهدة المركزية. الكعكي . م. س. ص. (٥٢ – ٥٣)

١٧ عبد الخالق عبد الله م. س. ص. (٧٣).

١٨ ينتسب المشروع إلى وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية يومذاك (جورج مارشال) الذي كان جنرالاً سابقاً بالجيش الأمريكي.

١٩ لعب نفط السعودية الرخيص الثمن أهمّ الأدوار في تحقيق وتمويل هذا المشروع التاريخي. وقد قام الرئيس الأمريكي روزفلت بتأمين هذا الأمر بنفسه عند لقائه بالملك عبد العزيز بن سعود في منتصف شهر فبراير/شباط ١٩٤٥ فوق ظهر الطراد (كوينسي) في مياه البحيرات المرّة وسط قناة السويس. وكان من نتائج هذا المشروع أن تحولّت أوروبا من الفحم إلى البترول كما تحولّت إلى الاعتماد على بترول الشرق الأوسط بنسبة ٨٠ % من احتياجاتها بعد أن كانت في عام ١٩٤٦ تعتمد على البترول الأمريكي بنسبة ٧٧ % من تلك الاحتياجات. راجع دانييل برغن " الجائزة .. تاريخ الصراع على الذهب الأسود ملحمة البحث عن النفط والمال والقوة " . ترجمة ونشر دار الرشيد ومؤسسة الإيمان. دمشق وبيروت. الطبعة الأولى ١٩٩٣. ص. (١٥٣ – ١٥٦).

٢٠ بول كنيدي م. س. ص. (٥٤٩).

٢١ عبد الخالق عبد الله . م. س. ص. (٧٣) وبيار ميكال " تاريخ العالم المعاصر ١٩٤٥ – ١٩٩١ " . دار الجيل. بيروت. الطبعة الأولى ١٩٦٣. ص. (٦٢ – ٨١).

- كما شهدت **العشرية الخامسة** ذاتها **اندفاع الولايات المتحدة الأمريكية إلى العالم الخارجي،** والذي كان من أسبابه ودوافعه التصميم الراسخ، وربّما المفرط، من جانب القيادة العسكرية الأمريكية للسيطرة (**أو الاستحواذ غير المقيّد) على المواد الحاسمة استراتيجياً كالنفط والمطاط وخامات المعادن.** [٢٢]
- في سياق الاندفاع الأمريكي إلى العالم الخارجي، شهدت نهايات العشرية الخامسة **إعادة اكتشاف الولايات المتحدة الأمريكية لأهميّة الشرق الأوسط** [٢٣] موقعاً وثروات، وكساحة قادمة للصراع الدولي والحرب الباردة، ومن ثمّ قرّرت الاندفاع إليه، والتغلغل فيه، واستلام مقاديره، ووراثة النفوذ البريطاني والفرنسي به.
- وشهدت **أواخر العشرية الخامسة** (١٩٤٧) شروع الولايات المتحدة الأمريكية بالتدخّل في الشؤون الداخلية للدول العربية عن طريق تدبير **الانقلابات العسكرية** وغيرها من **أساليب التدخّل الخفية** وكان فاتحة هذه الانقلابات الانقلاب العسكري الذي قاده **حسني الزعيم** والذي أطاح بالحكومة الشرعية الديمقراطية في سوريا يوم **١٩٤٩/٣/٣٠.** [٢٤]
- شهدت **بداية العشرية السادسة** من هذا القرن (١٩٥٢) **تحوّلاً متواتراً ومتقناً في السياسة الأمريكية تجاه العالم العربي** حيث قرّرت الإدارات الأمريكية المتعاقبة (بدءاً بالرئيس أيزنهاور) توسيع نشاط مخابراتها ليمتدّ إلى **الوسائل الانقلابية،** وأصبح الساسة الأمريكيون يعتقدون أنه ليس من حقّ الشعوب العربية أن تمارس سيادتها وأن تتصرّف في شؤونها وتختار حكامها بالأساليب الديمقراطية كما يفهمها الغربيون، بل أصبح هؤلاء الساسة يعتقدون أنه يتعين على المخابرات الأمريكية أن تختار هي هذا النوع الجديد من الحكام وأن تساعده في الوصول إلى السلطة **بطرق انقلابية** و " **عمليات سرية** " لا تتوقف

---

٢٢ بول كنيدي . م. س. ص. (٥٤٧ – ٥٤٨).

٢٣ راجع حول أهمية الشرق الأوسط:
- جيفري أرونسون " واشنطن تخرج من الظلّ – السياسة الأمريكية تجاه مصر ١٩٤٦ – ١٩٥٦ " . ترجمة سامي الرزاز. لبنان. مؤسسة الأبحاث العربية. مصر. دار البيادر للنشر والتوزيع. الطبعة العربي الأولى ١٩٧٨ م. ص. (٢٤)، (١٠٨).
- هيكل " سنوات الغليان .. حرب الثلاثين سنة " . مركز الأهرام للترجمة والنشر. الطبعة الأولى ١٩٩٠ .ص. (١٨٤).
- هيكل " الانفجار " م. س. ص. (١٣).
- الكعكي م. س. ص. (١٣٧ – ١٧٧)، (٢٠٨ – ٢٣٦).
- نظام شرابي " أمريكا والعرب – السياسة الأمريكية في الوطن العربي في القرن العشرين " . رياض الريّس للكتب والنشر. لندن. الطبعة الأولى ١٩٩٠. ص. (٦٥٣ – ٦٥٤).

٢٤ جيفري أرونسون م. س. ص. (٨٠، ٩٠)، وفيكتور مارشيتي وجون د. ماركس " **الجاسوسية تتحكّم بمصائر الشعوب CIA** " . الدار المتحدة للنشر. لبنان. الطبعة الأولى ١٩٨٦. ص. (٣٧) . راجع أيضاً نظام شرابي م. س. ص. (٧٠ – ٧٣)، ومحمد جلال كشك " **ثورة يوليو الأمريكية** " . منشورات الزهراء للإعلام العربي. القاهرة الطبعة الثانية ١٩٨٨. ص. (٢١١ – ٢٧٢). راجع د. محمد صادق " **الدبلوماسية والميكيافيلية في العلاقات العربية الأمريكية خلال عشرين عاماً ١٩٤٧ – ١٩٦٧** " منشورات العصر الحديث. القاهرة. الطبعة الأولى ١٩٧١. ص. (٥٥ – ٦٩).

على رغبات الشعوب ولا على إرادتها، ولا تتقيّد بالأساليب المشروعة. وفي ظلّ هذا التحول وقعت غارة الانقلابات العسكرية على النظم العربية بعد تلك التي شهدتها دول أمريكا اللاتينية.[٢٥]

- ومنذ **العشرية الرابعة** من هذا القرن أخذ يتعاظم اعتماد **الولايات المتحدة الأمريكية** (ومن بعدها أوروبا وبقية العالم الغربي) على استعمال **النفط** كوقود وكمصدر للطاقة. كما تعاظم حرص الأولى على السيطرة على منابع البترول وبخاصّة في الشرق الأوسط (حيث توجد أعظم احتياطياته)، وعلى صناعته وتسويقه في العالم أجمع، فالنفط **" سلعة استراتيجية، حيوية في الحرب وضرورية في السلام ولازمة للنفوذ العالمي "** . وأصبحت **شركات النفط الأمريكية** (ومن قبلها البريطانية/الهولندية) عمالقة **نفط وسياسة** في الوقت نفسه، و**ازداد تداخل السياسة والنفط في كل عناصر القرار الأمريكي.**[٢٦]

- كما شهدت **العشرية السادسة** من هذا القرن ظهور ما عرف بدول **العالم الثالث**، وانعقاد مؤتمر باندونغ (عام ١٩٥٥)، والدعوة إلى الحياد الإيجابي والتضامن الآسيوي الإفريقي وإنطلاق حركة التحرّر الوطني في قارات أفريقيا وآسيا وأمريكا الجنوبية.

الستينات .. أخطر حقب القرن العشرين

كتب الأستاذ محمد حسنين هيكل في وصف **حقبة الستينات من القرن العشرين**[٢٧] :

" وحين جاءت الستينات من القرن العشرين، كان القرن ما يزال أمريكياً بصفة عامة، لكن هذه الصفة الغالبة عليه كانت تواجه **تحدّيات** كثيرة من مصادر مختلفة، أولها **الاتحاد السوفييتي**، ثمّ **حركة التحرّر الوطني** في قارات الجنوب الثلاث (أمريكا الجنوبية، وأفريقيا، وآسيا)، ثمّ **بقايا من الإمبراطوريات الأوروبية** تعيش في حماية القوة الأمريكية، وتتمرّد أحياناً على هيمنتها.. "

" كان **القرن العشرون** كله خطيراً. وإذا الظروف والمستجدّات تثبت أن **الستينات** منه بالذات أخطر الحقب فيه. ذلك أن متغيّرات كثيرة راحت تحدث آثارها وتجري أحكامها وتفرض نتائجها حتى بغير أن يتوفّر الفهم العقلاني الكامل للأسباب والدواعي ... **وباختصار بدت الستينات عالماً كاملاً من الفوضى**

---

٢٥ راجع محمد صادق . م. س. ص. (٧٥ – ٨٥، ٩١)، ومحمد جلال كشك. م. س. ص. (٢٢٤، ٢٢٥)، وكتاب مايلز كوبلاند " لعبة الأمم " . ترجمة مروان خير. أنتر ناشيونال سنتر. بيروت. الطبعة الأولى ١٩٧٠. ص. (٨١ – ٨٢).

٢٦ ذهب مؤلف " حبال من رمال " إلى أن الرئيس ترومان أطلق يد وزير خارجيته أتشسون فيما يتعلّق بالشرق الأوسط بتأثير من رجال النفط وشركاته. ويلبر كرين إيفلاند. ترجمة على حداد. دار المروج. بيروت. الطبعة الأولى ١٩٨٥. ص. (٢٤٢).

٢٧ هيكل " الانفجار " م. س. ص. (٣٥ – ٣٦).

في كل مكان " ، وكان ذلك نصّ التعبير الذي استعمله رئيس وزراء الصين " شو اين لاي " أحد أبرز عمالقة " القرن العشرين " .

والذي يعنينا من **أحداث وتطورات ووقائع حقبة الستينات في** هذا المقام [٢٨]، تلك التي **شهدتها السنوات الأربع الأولى** منها التي شكّلت البيئة السياسية والإقليمية التي أحاطت بالعهد الملكي وهو يدخل العشرية الثانية من عمره. ونكتفي هنا بالإشارة إلى التطوّرات والوقائع التالية.

استعار الحرب الباردة

بلغت **الحرب الباردة** بين العملاقين؛ الأمريكي والسوفييتي، إحدى أخطر ذراها في عام ١٩٦٠ حيث بلغ الموقف الدولي حدّاً من الخطورة أثار المخاوف في كافة عواصم العالم تقريباً، **فقد وصلت العلاقات بين القوتين الأعظم، بطريقة مفاجئة، إلى موقف ينذر بشرور مستطيرة.**[٢٩]

- ففي الثاني من **مايو/أيار** من ذلك العام أسقطت الصواريخ الروسية **طائرة التجسّس الأمريكية** من طراز (B 47) التي صنعتها المخابرات المركزية الأمريكية خصيصاً لأغراض الاستطلاع السرّي البعيد المدى.
- وفي ١٥ من الشهر ذاته **أعلن الاتحاد السوفييتي أنه أطلق أضخم صاروخ في العالم**، وأن الصاروخ انطلق حاملاً معه محطة فضاء وزنها خمسة أطنان.[٣٠]
- وفي ١٨ من الشهر ذاته (مايو/أيار) انهار **مؤتمر القمّة الرباعي** (الذي شاركت فيه أمريكا وروسيا وفرنسا وبريطانيا) وكان قد التأم قبل يومين في باريس.
- وفي اليوم التالي (٥/١٩) رفض مجلس الأمن الدولي **مشروع قرار سوفييتي بإدانة الولايات المتحدة الأمريكية** باعتبارها مسؤولة عن انهيار القمّة الرباعية وبالتالي عن تدهور الموقف الدولي بسبب سياستها الخرقاء وإصرارها على استمرار عمليات التجسّس فوق الأراضي السوفييتية الأمر الذي سيؤدي إلى الحرب.[٣١]

---

٢٨ سنعود إلى تناول أحداث ووقائع حقبة الستينات في ثنايا المجلدات القادمة من هذا الجزء وفي الجزء الثالث من هذا الكتاب بإذن الله.

٢٩ هيكل . سنوات الغليان. م. س. ص. (٤٧١ – ٤٧٧).

٣٠ ينسب إلى خروتشوف أنه استطاع خلال حقبة حكمه إنجاز البرنامج السوفييتي الطموح لغزو الفضاء الخارجي وتعاظم القدرة العسكرية السوفييتية وتطوير أنواع جديدة من الأسلحة الاستراتيجية. " موسوعة السياسة " (الدكتور عبد الوهاب الكيالي وآخرون). المؤسسة العربية للدراسة والنشر. بيروت. الطبعة الأولى ١٩٨٣ . ج٢/ ص. (٦١٣).وحين أطيح بخروتشوف من السلطة في عام ١٩٦٤، كان الاتحاد السوفييتي يمتلك مائتي صاروخ نووي عابر للقارات مقارناً بخمسة وسبعين صاروخاً فقط في عام ١٩٦٢. راجع بروس بورتر " أنياب الكرملين .. دور السوفييت في حروب العالم الثالث " . ترجمة وتقديم الفاتح التيجاني. من منشورات هاي لايت. لندن. الطبعة الأولى ١٩٨٥. ص. (٣٢).

٣١ أعلن جروميكو (وزير خارجية الاتحاد السوفييتي) في ختام جلسة مجلس الأمن أن الصواريخ السوفييتية تستطيع أن تطول بالضرب أية بقعة في العالم، ومن ناحية أخرى أعلن المندوب الأمريكي في المجلس أن بلاده مصمّمة على مواصلة الحصول على المعلومات بأية وسيلة تراها لضمان أمنها.

- **وفي ٢٧ من شهر يونيو/حزيران التالي انسحب الوفد السوفييتي من محادثات نزع السلاح بجنيف.**
- كما أعلن **الاتحاد السوفييتي** في الثامن من **يوليو/تموز** أنه سوف **يواصل بيع الأسلحة للدول العربية** طالما أن الغرب يزوّد إسرائيل بالسلاح تمهيداً لإشعال حرب في الشرق الأوسط. وفي ٩ من يوليو/تموز أعلن الاتحاد السوفييتي أنه **سيزوّد كوبا بالصواريخ** التي تستطيع الوصول إلى الولايات المتحدة طالما أن كوبا تتعرّض لتهديد أمريكي بضربها بالصواريخ.[٣٢]
- وفي ١١ من الشهر ذاته، أسقط الاتحاد السوفييتي **طائرة تجسّس أمريكية** ثانية فوق مياهه الإقليمية قرب ميناء " أركانجل " .
- وفي ٧ من **أغسطس**/آب أعلن **كاسترو قبوله للصواريخ** السوفييتية، كما أعلن في **الخطاب نفسه عن تأميم جميع الممتلكات الأمريكية في كوبا.**
- وفي ١٧ من الشهر ذاته بدأت في موسكو محاكمة الطيار الأمريكي **(فرانسيس باورز)** قائد طائرة التجسس الذي أدلى باعتراف كامل. وعند البدء المحاكمة أدلى **خروتشوف** بتصريح قال فيه: **(إن الواقف في القفص ليس هو فرانسيس باورز ولكنه دوايت أيزنهاور، فهذه هي الحقيقة).**
- وفي الأول من **سبتمبر/أيلول** ١٩٦٠ أذاع راديو موسكو أن خروتشوف سوف يحضر بنفسه **دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة** التي تبدأ في ذلك الشهر، وأن الاتحاد السوفييتي سيعرض أمامها شكواه من المغامرات الطائشة للولايات المتحدة. (كان الاتحاد السوفييتي قد قرّر، بعد فشل مشروع قراره بإدانة أمريكا أمام مجلس الأمن، عرض الأزمة على الجمعية العامة للأمم المتحدة لتفادي الفيتو الأمريكي) [٣٣] .
- في عام ١٩٦٠ **وما تلاه طوّر الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة مقدرتهما على إطلاق صواريخ بالستية عن ظهر الغواصات**، وتمّ في ذلك الوقت تصميم تشكيلات جديدة من الأسلحة النووية الميدانية والصواريخ قصيرة المدى. ومضت واشنطن وموسكو، بعد أن أطبق عليهما ما أطلق عليه تشرشل " **الذعر المتبادل** "، وكذلك عجزهما عن الكفّ دون اختراع أسلحة الدمار الشامل، تنفقان الأموال ومزيداً من الأموال على تكنولوجيا السلاح النووي.[٣٤]
- استقبلت الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٦١ برئيس ديمقراطي جديد هو **جون كنيدي** الذي رفع شعار " **الآفاق الجديدة** "، وكان معروفاً بأنه لا يؤمن بسياسة الأحلاف (التي تبنـّاها سلفه أيزنهاور)، كما كان يرى أن العالم الثالث هو المجال المفتوح والمسرح المهيّأ

---

٣٢ كان فيديل (كاسترو) قد دخل كوبا بعد انتصاره على (باتستا) في مطلع عام ١٩٥٩ وأصبح رئيساً للوزارة في ١٧ فبراير/شباط من العام نفسه. وكانت كوبا تتعرّض لتهديدات أمريكية واضحة في عام ١٩٦٠.

٣٣ انعقدت هذه الدورة وحضرها أكثر من خمسين رئيس دولة كان من بينهم عبد الناصر ونهرو وتيتو وسوكارنو . وقد حدث أثناء أحد اجتماعات الجمعية أن قام الرئيس خروتشوف بخلع حذائه، وهو جالس على رأس الوفد السوفييتي في مقعده، ودقّ به على المنصّة التي أمامه.

٣٤ بول كنيدي م. س. ص. (٥٩١ – ٥٩٢).

للتنافس بين القوتين الأعظم، كما كان من أهم أهدافه الوصول إلى قلب العالم الثالث والوصول إلى سطح القمر [٣٥]. وقد تزامن هذا مع اتجاه **الاتحاد السوفييتي** بقيادة **خروتشوف** نحو العالم الثالث [٣٦]. وقد شهد العام ١٩٦١ تطوّرات مهمّة، ومدّاً وجزراً في علاقة العملاقين.

- فقد استهل **كنيدي** فترة رئاسته في يناير/كانون الثاني ١٩٦١ بإصدار أمر (بعد أقل من أسبوع على بدء رئاسته) بإيقاف جميع عمليات التجسّس فوق أراضي الاتحاد السوفييتي، كما أصدر **خروتشوف** بالمقابل قراراً بالإفراج عن اثنين من ضباط طائرة (B 47) التي كانت قد أسقطت فوق الأراضي السوفييتية.
- في منتصف شهر أبريل/نيسان ١٩٦١ بدأت المخابرات المركزية الأمريكية خطتها **لغزو كوبا** مستخدمة قوات من المرتزقة. وقد تمكّن **كاسترو** من سحق تلك القوات التي استطاعت النزول في خليج الخنازير. (ويعتقد أنه تمّت الموافقة على هذه العملية في ١٩٦٠/٣/٧ على أيام الرئيس أيزنهاورو لأسباب فنية تأجّل تنفيذها إلى ما بعد انتخابات الرئاسة التي فاز فيها كنيدي ضدّ منافسه الجمهوري نيكسون) [٣٧].
- شهدت مدينة **فيينا** عاصمة النمسا في الثالث من يونيو/حزيران من العام ١٩٦١ **أول لقاء قمّة منفرد** بين الزعيم السوفييتي خروتشوف والرئيس الأمريكي كنيدي. ويعتقد البعض أن اتفاقاً سرّياً شاملاً جرى بين العملاقين على جميع المسائل الدولية التي يمكن أن يكون هناك خلاف حولها، واتفقا على **التعايش السلمي** بينهما، حيث تخلّت أمريكا من جانبها عن فكرة القضاء على الشيوعية وإزالتها من خريطة العالم، كما اتفقا على اقتسام العالم بينهما وتحديد مناطق نفوذ كل منهما، ومدى وجوب مساعدة أحدهما الآخر في مناطق نفوذه، ويعتقد هؤلاء أن ذلك اللقاء كان علامة بارزة في نهاية الحرب الباردة [٣٨]، كما يذهب البعض إلى أن تلك القمّة كانت فاشلة [٣٩].
- في ليلة ١٧ – ١٨ أغسطس/آب من العام ذاته، تجدّدت الحرب الباردة حين أقدمت ألمانيا الشرقية على بناء " **جدار برلين** " [٤٠] كي يفصل القطاع الشرقي من برلين – وهي عاصمة ألمانيا الديمقراطية (الشرقية) – عن القطاع الغربي الذي تديره بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة. (كان القرار بإقامة الجدار قد صدر في ١٣ أغسطس/آب ١٩٦١ من خروتشوف اعترافاً منه بالهزيمة وذلك من أجل إيقاف تسرّب أصحاب المواهب إلى الغرب) [٤١].

٣٥ هيكل " سنوات الغليان " . م. س. ص. (٥١٧ – ٥١٨).
٣٦ بروس بورتر " أنياب الكرملين " . م. س. ص. (٢٩ – ٣٢).
٣٧ راجع موسوعة السياسة. ج٢/ ص. (٦٢١).
٣٨ تقي الدين النبهاني " مفاهيم سياسية " . الطبعة الثالثة مايو/أيار ١٩٦٩ م.
٣٩ هيكل " سنوات الغليان " . م. س. ص. (٥١٧).
٤٠ يحى أحمد الكعكي " الشرق الأوسط والصراع الدولي " . دار النهضة العربية. بيروت. الطبعة الأولى ١٩٨٦. ص. (٢٨ – ٢٩).
٤١ بول كنيدي م. س. ص. (٥٧٨).

- كما شهد النصف الثاني من شهر **أكتوبر/تشرين الأول** من عام ١٩٦٢ ما عُرف **بأزمة الصواريخ الكوبية** التي نجمت عن اكتشاف الولايات المتحدة الأمريكية في السادس عشر من ذلك الشهر وجود صواريخ وأسلحة ذريّة سوفييتية في كوبا [٤٢]، وقامت أمريكا إثر ذلك بفرض حصار أمريكي على السفن السوفييتية التي تحمل الأسلحة وبتفتيشها، وطالبت بوقف العمل في قواعد الصواريخ وتعطيلها تمهيداً لنقلها من الجزيرة. ولم تنتهِ الأزمة إلا بعد موافقة خروتشوف على سحب الصواريخ الروسية من كوبا مقابل سحب الصواريخ الأمريكية من تركيا وتأكيد أمريكا بالامتناع عن غزو كوبا. وتعتبر هذه الأزمة من أخطر الأزمات التي قرّبت العالم من حافـّة المواجهة النووية. [٤٣]

شروخات في جسدي الكتلتين

شهدت هذه السنوات المبكـّرة من حقبة الستينات **شروخات عميقة في جسدي الكتلتين؛ الشرقية والغربية، اللتين تزعمتهما كل من موسكو وواشنطن.** [٤٤]

- فقد دخلت **فرنسا** هذه الحقبة وعلى رأسها الجنرال **ديجول** الذي كان قد جرى انتخابه رئيساً للجمهورية الفرنسية الخامسة في ١٩٥٨/١٢/٢١ (وكان معروفاً أن الرئيس الأمريكي أيزنهاور لا يطيق رؤية ديجول رئيساً لجمهورية فرنسا). ولم يتردّد ديجول في التعبير عن معارضة فرنسا في أن تكون أوروبا الغربية دائرة ثابتة لواشنطن. [٤٥]
- وفي سنة ١٩٦٠ قامت فرنسا بتفجير قنبلتها الذرّية لتنضمّ إلى قائمة النادي النووي مع الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي وبريطانيا.
- وفي ١٤ يناير/كانون الثاني من عام ١٩٦٣ اعترضت فرنسا على قبول بريطانيا في الجماعة الأوروبية (السوق الأوروبية المشتركة) على أساس أن بريطانيا قوّة محيطية أكثر من كونها قوّة أوروبية، كما أن عضوية بريطانيا في الجماعة الأوروبية – وهذا الأهمّ – سوف تكون بمنزلة الحصان الطروادي بين الجماعة لحساب الولايات المتحدة.[٤٦]
- وفي ٢٢ يناير/كانون الثاني من العام ذاته أبرم ديجول مع المستشار اديناور معاهدة صداقة وتعاون بين فرنسا وألمانيا بدأت بها مسيرة الوفاق بين البلدين. [٤٧]

---

٤٢ كان (أرنستو تشي غيفارا) هو الذي وقع على الاتفاقيات في موسكو عام ١٩٦٢ القاضية بإقامة الصواريخ السوفييتية في كوبا. موسوعة السياسة. م. س. ج٤/ص. (٤٠٢).

٤٣ موسوعة السياسة م. س. ج١/ص. (١٥٩ – ١٦٠).

٤٤ بول كنيدي م. س. ص. (٦٠٥ – ٦٠٦)

٤٥ الكعكي. م. س. ص. (٩٥).

٤٦ بيتر تايلور وكولن فلنت " الجغرافية السياسية لعالمنا المعاصر " م. س. ص. (١٧٧).

٤٧ الكعكي م. س. ص. (٦٢). وقد صرّح المستشار الألماني كول في عام ١٩٨٣ أن الصداقة الفرنسية الألمانية لا تزال بنظر الألمان أهمّ نتيجة تمّ التوصّل إليها بعد الحرب العالمية الثانية.

- من جهة أخرى، فقد شهد عام ١٩٦٠ ظهور خلاف أيدولوجي بين **الصين الشعبية والاتحاد السوفييتي**، اللذين ربطتهما علاقة رفاقية وتحالف منذ أكتوبر/ تشرين الأول من عام ١٩٤٩ (عندما وُلدت الصين الجديدة)، وتميّزت العلاقة منذئذ بضمور في العلاقات الاقتصادية بينهما إذ سحب السوفييت في عام **١٩٦١** جميع بعثاتهم الفنية وانخفض التبادل التجاري، وحاول الصينيون من جانبهم إضعاف موقف السوفييت في الحركة الشيوعية العالمية وفي العالم الثالث [٤٨]. وساءت الأمور بين الدولتين أكثر خلال عامي **١٩٦٢ – ١٩٦٣** وتحول الخلاف الأيديولوجي إلى توتّر وقطيعة سياسية إذ أدان **ماوتسي تونغ** السوفييت لتخلّيهم عن كوبا **(أزمة الصواريخ)** وتوقيعهم على معاهدة جزئية لحظر التجارب النووية مع أمريكا وبريطانيا. فعمد الروس من جانبهم آنذاك إلى قطع جميع المساعدات عن الصين وحليفتها ألبانيا، وعزّزوا مساعدتهم إلى الهند [٤٩] (التي كانت قد دخلت في نزاع مسلّح مع الصين في أكتوبر/تشرين الأول ١٩٦٢).

زحام في الأمم المتحدة

ترتّب على **موجة الاستقلال الواسعة** التي شملت دولاً عديدة من **العالم الثالث**، في ضوء قرار الهيئة العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٦٠ بتصفية الاستعمار، أن **تضاعف في منتصف الستينات عدد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ثلاث مرّاتٍ عمّا كان عليه**. وقد أدّى هذا إلى تغيّر مراكز الثقل في المنظمة الدولية التي كان مقدّراً لها أن تكون إطار النظام العالمي الجديد. يقول **محمد حسنين هيكل** في هذا الصدد:

" .. وفي البداية كان مركز الثقل يميل ناحية الغرب، وبالزحام الجديد في الأمم المتحدة مال الميزان ناحية الشرق الذي شجّع حركات الاستقلال لأنها كانت موجّهة بالدرجة الأولى ضدّ إمبراطوريات الغرب التقليدية. ولكن المشكلة أن القادمين الجدد وإن حقّقوا ديمقراطية الأمم المتحدة إلا أنهم أثرّوا على فاعليتها، فقد ضغطوا على تركيبها الهش بأكثر ممّا يستطيع تحمّله بالموازين الدقيقة التي تحكمه. وحدث تغيير في طبيعة الأمم المتحدة: تحولّت في فترة من الفترات إلى منبر كلام ... ثمّ تحولّت بعد ذلك إلى جهاز بيروقراطي ... ولم يلبث الكبار الذين أنشأوا الأمم المتحدة أن أدركوا أن النظام الدولي الذي أقاموه (والذي اشتدّ فيه الزحام واستحكمت البيروقراطية) لم يعد صالحاً لهم خصوصاً وأن خلل الموازين سوف يؤثّر عليهم أكثر ممّا يؤثّر على الآخرين. وهكذا – في عصر كنيدي وخروتشوف – هاجر الكبار من هذا النظام بقضاياهم الحيوية وأولها مشاكل

---

٤٨ موسوعة السياسة م. س. ج٦/ص. (٥٧٥ – ٥٧٧).

٤٩ بول كنيدي م. س. ص. (٦٠٦ – ٦٠٧)، والكعكي م. س. ص. (٨١ – ٨٢).

السلاح النووي والسباق نحو الفضاء، وفي نفس الوقت احتفظوا بـصلاتهم معـه قائمة كمجال للتأثير السياسي والنفسي ... "[٥٠].

أحداث ووقائع متفرقة

كذلك فقد حفلت هذه الفترة القصيرة المبكـرة من حقبة الستينات بعدد من **الأحداث والوقـائع** الدولية ذات الدلالة والأهمية من بينها:

خلال عام ١٩٦٠

- بدء **الاعتصامات في الولايات المتحدة** خلال شهر فبراير (شباط) من أجل المطالبة بالمساواة وبالحقوق المدنية للسود وهو ما أدّى إلى إصدار قانون جديد حول الحريـات المدنيـة فـي أمريكا في شهر مايو (أيار) التالي [٥١]. (كانت المحكمة الاتحادية العليا في الولايات المتحدة قد أصدرت قرارها في عام ١٩٥٤ بعدم شرعية التمييز العنصري في المدارس الحكومية. كما صدر في عام ١٩٥٧ قانون ضمن لأول مرّة حقّ التصويت لجميع المواطنين الأمريكيين).
- زيارة الرئيس الفرنسي **ديغول** للولايات المتحدة في أبريل/نيسان.
- وقوع انقلاب عسكري في **تركيا** في أواخر مايو/أيار أطاح بحكومة **عدنان منـدريس** الـذي أعدم في العام التالي.
- عقدت الأمانة العامة **لمنظمة تضامن الشعوب الإفريقية – الآسيوية** التي انبثقت عن مـؤتمر باندونغ (١٩٥٥) اجتماعها الثاني في **كوناكري**. كما عقدت اجتماعها الثالث في **تنزانيا** عام ١٩٦٣. كما تألفت خلال هذه الفترة اتحادات وتنظيمات أفرو – آسيوية لكل مـن الكتّـاب والشباب والأطباء والنساء في القارّتين.[٥٢]

خلال عام ١٩٦١

- زيارة الرئيس **كنيدي** لباريس في أواخر مايو/أيار.
- في شهر مايو/أيار عقدت (١٤) دولة ندوة في جنيف في محاولة لإقامة حكومة اتحاد وطنـي في **لاوس**، وفعلاً نجحت المساعي وتكوّنت تلك الحكومة برئاسة **سوفانا فوما المحايـد** فـي شهر يونيو/حزيران من العام التالي، وأعلنت تلك الحكومة حيادها وانسحابها من حلف جنوب شرق آسيا.[٥٣]

---

٥٠ هيكل " الانفجار " . م. س. ص. (٤١ – ٤٢).

٥١ بيار ميكال " تاريخ العالم المعاصر ١٩٤٥– ١٩٩١ " . تعريب يوسف ضُومط. دار الجيـل. بيـروت. الطبعة الأولى ١٩٩٣. ص. (٦٦٢ – ٦٦٥).

٥٢ كانت هذه المنظمة قد اتخذت من القاهرة مقرّاً دائماً لها وعقدت اجتماعها العـام الثـاني فـي العاصـمة المصرية. ويعتقد البعض أن التضامن الإفريقي – الآسيوي حقـق أغراضه عند تجاوزه لنفسه ليتجسّد في حركة عدم الانحياز وتضامن القارّات الثلاث (أفريقيا وآسيا وأمريكا الجنوبية).

٥٣ الكعكي م. س. ص. (٥٢)، وموسوعة السياسة م. س. ج/٥، ص. (٤٠٤).

- انعقدت بالعاصمة اليوغسلافية بلغراد، في الفترة ما بين ١-٦ سبتمبر/أيلول من هذا العام، أول قمّة لمجموعة **دول عدم الانحياز** وحضرتها **خمس وعشرون دولة**. وكانت قد دعت إلى هذه القمّة كل من مصر ويوغسلافيا وأندونيسيا، وتشكل لها مؤتمر تحضيري انعقد في القاهرة خلال النصف الأول من شهر يونيو/حزيران من العام نفسه. وقد بلور هذا المؤتمر ما عُرف **بالإعلان الخماسي** الذي حدّدت بموجبه الدول التي تمّ دعوتها لحضور المؤتمر.[٥٤]
- زيارة **فيديل كاسترو** لموسكو في مطلع شهر يوليو/تموز.
- اندلاع **الحرب الصينية – الهندية** في العشرين من شهر نوفمبر/تشرين الثاني حيث اخترقت الجيوش الصينية المراكز الهندية وتوغلت في عمق وادي نهر (براهما بوتر) ثمّ عادت وانسحبت. ويعود النزاع بين البلدين إلى خلاف بينهما حول **السيادة على بعض** مناطق الهملايا.[٥٥]
- وخلال النصف الثاني من شهر ديسمبر/كانون الأول اجتمع الرئيس الأمريكي **كنيدي** برئيس الوزراء البريطاني **هارولد ماكميلان** في ناسو، وكان من بين الموضوعات التي تناولتها القمّة البحث في الأسلوب الأمثل لمعالجة الحالة في **اليمن** إثر وقوع الانقلاب فيها في ٢٦ سبتمبر/أيلول من ذلك العام.[٥٦]

خلال عام ١٩٦٣

- شهد شهرا أبريل ومايو (نيسان وأيار) تظاهرات واسعة قام بها **زنوج أمريكا** ضدّ التمييز العرقي الذي يتعرّضون له، **كما شهد شهر أغسطس/آب مسيرة ضخمة لهم نحو واشنطن**، وقد ترتّب على هذه التظاهرات الأولى أن قامت الحكومة الأمريكية بتقديم مشروع قانون جديد حول الحقوق المدنية فيها.
- في شهر أكتوبر/تشرين الأول استقال المستشار الألماني **أديناور** الذي كان قد تولّى المستشارية الألمانية في عام ١٩٤٩ وخلفه في هذا المنصب المستشار الاقصادي **إيرهارد**. كما استقال أيضاً في الشهر نفسه **هارولد ماكميلان الذي ترأسّ الوزارة في بريطانيا (عن حزب المحافظين) منذ عام ١٩٥٧ (في أعقاب العدوان الثلاثي على مصر) وخلفه في رئاسة الوزارة السير دوجلاس هيوم.**
- ساهمت سياسات **شاه إيران** الداخلية والخارجية (برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي عُرف بالثورة البيضاء، وتزوير انتخابات عام ١٩٦١، وسياسة التغريب، والتقارب مع الولايات المتحدة وإسرائيل..) في تفجير ما عُرف **بانتفاضة يونيو/حزيران ١٩٦٣** بقيادة **آية الله الخميني** وعدد من الزعماء الدينيين. وسارع الشاه إلى اتهام عبد الناصر بتدبير هذه الانتفاضة، فقمعها بشدّة وقسوة واعتقل عدداً من زعمائها ونفى الإمام الخميني إلى العراق.[٥٧]

---

٥٤ الكعكي م. س. ص. (٨٨)، وموسوعة السياسة م. س. ج/٦، ص. (٥٧٨ – ٥٧٩).

٥٥ الكعكي م. س. ص. (١٠٢ – ١٠٧).

٥٦ هيكل " سنوات الغليان " م. س. ص. (٦٣٩). ومن المعروف أن وجهات نظر كل من الولايات المتحدة وبريطانيا كانت متباينة حول أسلوب معالجة الأوضاع في اليمن بعد وقوع الانقلاب فيها.

٥٧ موسوعة السياسة م. س. ج/١ ص. (٤٢٧ – ٤٢٨) وج/٢. ص. (٤٦).

- في نوفمبر/تشرين الثاني اغتيل رئيس فيتنام الجنوبية ديام عن طريق انقلاب عسكري من تدبير المخابرات المركزية الأمريكية. وهو سياسي كاثوليكي وكان مدعوماً اقتصادياً وعسكرياً من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، وخلفه مجلس عسكري ساندته أمريكا أيضاً.
- في ٢٢ من الشهر نفسه جرى **اغتيال الرئيس الأمريكي كنيدي**. ومن المعروف أن كنيدي رفض، خلال اجتماع له مع وزيرة الخارجية الإسرائيلية غولدا مائير في (بالم بيتش) خلال شهر ديسمبر/كانون الأول ١٩٦٢، طلب إسرائيل بتقديم ضمانات لأمنها، غير أنه وعد بأن الولايات المتحدة سوف تبادر إلى نجدة إسرائيل إذا ما تعرّضت لهجوم وأكّد الوعد نفسه في رسالة بعث بها إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي ليفي أشكول في أكتوبر/تشرين الأول ١٩٦٣. وتجدر الإشارة إلى أن **كنيدي مارس ضغوطاً كبيرة على إسرائيل بسبب برنامجها النووي** الذي ظلّت تخفيه وتكذب بشأنه على الولايات المتحدة الأمريكية.[٥٨] [٥٩]
- في شهر نوفمبر/تشرين الثاني تقدّم الرئيس القبرصي **مكاريوس** (كانت جزيرة قبرص قد حصلت على استقلالها في أغسطس/آب ١٩٦٠ بضمان بريطانيا وتركيا واليونان. وانضمّت في عام ١٩٦١ إلى رابطة الشعوب البريطانية – الكومنولث) باقتراحات تهدف إلى تعديل الدستور. وقد أثارت هذه الاقتراحات مخاوف الأقلية التركية في الجزيرة، كما أن الحكومة التركية أعلنت عدم قبولها لهذه التعديلات.

وقد استغلت هذه الحالة عناصر يونانية متطرّفة فقامت في شهر ديسمبر/كانون الأول من العام ١٩٦٣ بمذابح وعمليات إرهابية بشعة استهدفت الأقلية التركية المسلمة بالجزيرة.[٦٠]

مظاهر انفراج

شهد عام ١٩٦٣ بعض مظاهر الانفراج[٦١] في العلاقة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي:

- ففي العشرين من شهر يونيو/حزيران من ذلك العام، تمّ تركيب " الهاتف الأحمر " وهو خط هاتفي مباشر بين رئاسة الدولة في الكرملين بموسكو ورئيس الولايات المتحدة في واشنطن أنشئ بهدف تمكين رئيسي الدولتين العملاقتين من إجراء الاتصالات الفورية والعاجلة في الأزمات الدولية الطارئة والخطيرة بغية إزالة سوء التفاهم وتسوية الأمور الملحّة.[٦٢]

---

٥٨ راجع سيمون هيرش " الخيار شمشون " . ترجمة حسن صبري. دار الهلال. القاهرة. الطبعة الأولى ١٩٩١.

٥٩ راجع جورج د. بول ودوغلاس ب. بول " أمريكا وإسرائيل .. علاقات حميمة " . ترجمة د. محمد زكريا اسماعيل. بيان للتوزيع والنشر. بيروت. الطبعة الأولى ١٩٩٤. ص. (٥٥ – ٥٦).

٦٠ راجع " قضايا عصرنا منذ ١٩٥٤ " . م. س. ص. (٥٥٦ – ٥٥٩).

٦١ اعتبرت هذه الانفراجات دليلاً على صحة ما تردّد حول توصّل الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة إلى تفاهم واتفاق بينهما حول كثير من القضايا الدولية خلال قمّة فيينا في يونيو/حزيران ١٩٦١.

٦٢ موسوعة السياسة. م. س. ج/٢. ص. (٦١٥ – ٦١٦).

- وفي الثامن من **أغسطس/آب** من العام نفسه جرى التوقيع في موسكو على **معاهدة الحظر الجزئي على إجراء التجارب النووية** في فضاء الأرض أو في الفضاء الخارجي بما في ذلك القمر وسائر الأجرام السماوية أو تحت الماء، ولم يشمل الحظر التجارب النووية تحت سطح الأرض. وقد وقّع على المعاهدة كل من الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة وبريطانيا وامتنع عن التوقيع كل من فرنسا والصين [٦٣] . وحضر حفل التوقيع كل من رئيس الوزراء خروتشوف وسكرتير عام الأمم المتحدة يوثانت. [٦٤]

على صعيد القارة الإفريقية

أمّا على صعيد **القارّة الإفريقية** فقد كانت هذه السنوات المبكـّرة من عقد الستينات زاخرة بالأحداث والتطوّرات [٦٥] :

- ففي ١٩٦٠/٩/٢٣ قدّم الاتحاد السوفييتي في الدورة الخامس عشرة العادية للجمعية العامة للأمم المتحدة مشروع قرار يقضي بإعلان " **منح الاستقلال للبلاد والشعوب المستعمرة** " .
- تبنـّت الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة مشروع القرار السوفييتي وأصدرت قرار " **تصفية الاستعمار** " في ١٩٦٠/١٠/١٠.

  وقد ترتـّب على هذا القرار أن شهدت القارة الإفريقية في عام ١٩٦٠ ذروة القضاء على الاستعمار الذي تمثـّل في **الموجة التحريرية الثانية** [٦٦] والتي شملت استقلال جمهورية أفريقيا الوسطى والكونغو برازفيل وساحل العاج وداهومي (بنين) والغابون وفولتا العليا ومالي وموريتانيا والنيجر ونيجيريا والسنغال والصومال وتشاد والتوغو والكاميرون.
- تقدّمت خلال الدورة نفسها ثلاث وأربعون دولة أفرو آسيوية بمشروع قرار تاريخي عُرف فيما بعد باسم " **قرار تصفية الاستعمار** " وافقت الجمعية العامة عليه في ١٤ ديسمبر/كانون الأول من العام نفسه بأغلبية ٨٩ صوتاً دون أن يصوّت ضدّه أحد، وامتناع (٩) دول عن التصويت.
- في يناير/كانون الثاني من عام ١٩٦٠ تخلـّى **اتحاد جنوب أفريقيا** عن عضوية الكومنولث وأصبح (جمهورية جنوب أفريقيا). وفي هذا العام نفسه ارتكبت سلطات جنوب أفريقيا مجزرة (شاريغيل) و (لانغا – نيانقا) التي ذهب ضحيتها مئات الجرحى والقتلى من الماهرين

---

٦٣ كانت فرنسا قد دخلت النادي النووي في عام ١٩٦٠، أما الصين فلم تلتحق بهذا النادي إلا في عام ١٩٦٤.

٦٤ موسوعة السياسة. م. س. ج ٢. ص. (٥٥١).

٦٥ راجع الكعكي . م. س. ص. (٧٨ – ٨٠)، و " قضايا عصرنا " م. س. ص. (٣٤ – ٥٧)، وموسوعة السياسة م. س. ج/١ ص. (٢٢٥).

٦٦ شهدت الموجة التحرّرية الأولى في أفريقيا استقلال سبع دول هي ليبيا (١٩٥١)، السودان (١٩٥٥)، تونس والمغرب (١٩٥٦)، غانا (١٩٥٧)، ومدغشقر وغينيا (١٩٥٨). أما في نهاية الحرب العالمية الثانية فلم تكن هناك دول إفريقية مستقلـّة سوى مصر والحبشة وليبيريا وجنوب أفريقيا. للمزيد حول هذه الموجة التحررية الثانية راجع هيكل " سنوات الغليان " . م. س. ص. (٤٥٦ – ٤٦٠).

المسالمين كما حظرت نشاط المنظمات الإفريقية الوطنية وهو ما دفع الجماعات المناهضة لحكومة التمييز العنصري أن تعلن في العام التالي (١٩٦١) بداية الكفاح المسلّح ضدّها.

- وفي يونيو/حزيران من عام ١٩٦٠ حصل **الكونغو البلجيكي** (زائير) على استقلاله، ليبدأ في الشهر التالي (يوليو/تموز) مسلسل أحداثه الدامية [٦٧] ابتداءً من انفصال إقليم " **كاتينجا** " الغني، ثمّ قيام انقلاب في شهر سبتمبر/أيلول بقيادة الجنرال **موبوتو** على رئيس الحكومة الشرعية **باتريس لومومبا** (رئيس الحكومة الوطنية الكونغولية) واختفاء لومومبا منذ يومذاك في ظروف غامضة (حيث يعتقد أنه تمّ إعدامه من قبل أعدائه في كاتنجا ما بين يناير وفبراير (كانون الثاني وشباط) ١٩٦١). ثمّ سقوط الطائرة اتي كانت تقلّ سكرتير عام الأمم المتحدة **داغ همرشلد** يوم ١٩٦١/٩/١٨ في (ندولا) بزامبيا وهو في طريقه لمقابلة الزعيم الانفصالي الكونغلي (**موريس تشومبي**) وقتل جميع ركابها.
- وفي العام التالي (١٩٦١) قرّرت **الجمعية العامة** في دورتها السادسة عشر تشكيل **لجنة خاصّة** من سبعة عشر عضواً من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة للإشراف على تطبيق قرارها الخاص بتصفية الاستعمار. وفي هذا العام، حصلت سيراليون ورواندا وتنجانيقا على استقلالها. كما تواصل منذ هذا العام تمرّد المستعمرات البرتغالية السابقة وعلى الحدود الشمالية من أنغولا متأثراً بأحداث الكونغو.
- وفي عام ١٩٦٢ أصدرت **الجمعية العامة للأمم المتحدة** في دورتها السابع عشرة قراراً جديداً عبّرت فيه عن بالغ قلقها للموقف السلبي الذي وقفته بعض الدول الاستعمارية من القرار الخاص بتصفية الاستعمار ورفضها المتعمّد للتعاون مع اللجنة الخاصّة بالإشراف على تطبيقه، كما قرّرت الجمعية العامة زيادة عدد أعضاء اللجنة إلى أربعة وعشرين عضواً وتكليفها اقتراح التدابير المحدّدة من أجل التطبيق الكامل لقرار منح الاستقلال للبلاد والشعوب المستعمرة على أن تقدّم هذه المقترحات قبل انعقاد الدورة الثامنة عشرة في عام ١٩٦٣. [٦٨]
- كما شهد العام ١٩٦٢ نفسه استقلال المزيد من الدول الإفريقية هي **أوغندا وبوروندي والجزائر**.
- وفي شهر يناير/ كانون الثاني من عام ١٩٦٣ وضعت الأمم المتحدة نهاية لانفصال إقليم **كاتيجنا** عن الكونغو (زائير). كما حصلت كل من **كينيا وزنجبار** على استقلالهما خلال العام نفسه.
- في **٢٥ مايو/أيار ١٩٦٣** تمّ إبرام ميثاق تأسيس **منظمة الوحدة الإفريقية** [٦٩] في أعقاب أول قمّة إفريقية انعقدت في أديس أبابا وحضرتها ثلاثون دولة إفريقية. وقد حدّدت المنظمة لنفسها في ميثاقها أهدافاً كان في مقدّمتها تحرير القارّة نهائياً من الاستعمار، والقضاء على التخلّف

---

٦٧ تثبت الوقائع التاريخية تورّط كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي في هذا المسلسل الدامي. راجع على سبيل المثال أنياب الكرملين. م. س. ص. (٣١، ٢١٧)، وموسوعة السياسة. م. س. ج/٥. ص. (٥٢١ – ٥٢٢).

٦٨ الكعكي . م. س. ص. (٨٠).

٦٩ حسن الإبراهيم وآخرون. " جولة في السياسة الدولية " . الدار المتحدة للنشر. بيروت. الطبعة الأولى ١٩٧٤ م.

الاقتصادي والإداري ، و توطيد دعائم التضامن الإفريقي، والإرتقاء بالقارّة إلى المكانة التي تليق بها على ساحة القرارات الدولية. وقد جاء تأسيس المنظمة تتويجاً لعدد من الخطوات التي سبقتها والتي تمثّلت في:

* منذ أواخر عام ١٩٦٠ شرعت الدول الإفريقية التي استقلّت عن فرنسا في السعي إلى تكوين منظمة إفريقية مستقلة تجمع بينها، وفي ١٩٦١/٩/١١ تمّ تشكيل **الاتحاد الإفريقي المالغاشي** الذي ضمّ (١٣) دولة.
* في ١٩٦١/١/١٧ اجتمعت **كتلة دول الدار البيضاء** والتي ضمّت كلاً من غانا وغينيا ومالي ومصر والمغرب وليبيا والجزائر.
* في شهر مايو/أيار من العام نفسه، اجتمعت في **منروفيا** [٧٠] (عاصمة ليبيريا) **عشرون** دولة إفريقية هي دول الاتحاد المالغالشي بالإضافة إلى كل من ليبيريا ونيجيريا وسيراليون والصومال وأثيوبيا وتونس. وعقدت هذه المجموعة اجتماعاً تحضيرياً آخر في **لاغوس** في مطلع عام ١٩٦٢، وتخلّفت عن هذا الاجتماع دول مجموعة الدار البيضاء (باستثناء ليبيا التي حضرته).
* بعد إبرام ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية انتهى وجود كتلة دول الدار البيضاء، كما تقرّر في مارس/آذار ١٩٦٤ تحويل الاتحاد المالغاشي إلى منظمة اقتصادية وفنية.

- زخرت هذه السنوات المبكّرة من حقبة الستينات بأسماء جيل من **القيادات السياسية الإفريقية الجديدة** من بينها؛ كوامي نكروما (غانا)، وأحمد سيكوتوري (غينيا)، وموديبو كيتا (مالي)، وجوليوس نيريري (تنزانيا)، وليوبولد سنغور (السنغال)، وأبو بكرتا فاوا بليوا وأحمد بيللو (نيجيريا)، وكينث كاوندا (زامبيا)، وأحمد أهيدجو (الكاميرون). كما زخرت بعدد آخر من **الشخصيات والزعامات الوطنية** التي قادت أو شاركت في نضال شعوبها ضدّ المستعمر الأجنبي من بينهم قادة الثورة الجزائرية وباتريس لومومبا (الكونغو)، وجومو كينياتا (كينيا)، ونيلسون مانديلا (جنوب أفريقيا)، وجوشوا نكومو وروبرت موجابي (زيمبابوي – روديسيا)، وأميلكار كابرال (غينيا بيساو وجزر الرأس الأخضر)، وسامورا ماشيل (موزمبيق). كما زخرت السنوات ذاتها بأسماء عدد من **التنظيمات والحركات** التي خاضت النضال المسلح ضدّ بقايا الاستعمار في أفريقيا، من ذلك **حركة** زايو (اتحاد شعب زيمبابوي الإفريقي) – (١٩٦١)، **وجبهة التحرير الوطني الجزائرية** (منذ ١٩٥٤)، **والمجلس الوطني الإفريقي** (جنوب أفريقيا منذ ١٩١٢)، **والحركة الشعبية لتحرير أنغولا** (MPLA) **والحزب الإفريقي لاستقلال غينيا بيساو وجزر الرأس الأخضر** (منذ عام ١٩٥٦).

---

٧٠ شارك في هذا الاجتماع كلّ من الملك محمد الخامس والرؤساء جمال عبد الناصر وكوامي نكروما وأحمد سيكوتوري وموديبو كيتا وحضر عن ليبيا وزير خارجيتها عبد القادر العلام. راجع ما ورد حول هذا الاجتماع في كتاب هيكل " سنوات الغليان " . م. س. ص. (٤٩٧ –٤٩٨). راجع أيضاً حسن الإبراهيم وآخرون " جولة في السياسة الدولية " . م. س. ص. (٢٦٨ – ٢٦٩).

الكيان الصهيوني

فيما كان العالم العربي، خلال هذه السنوات، غارقاً في صراعاته وخلافاته الداخلية والإقليمية الطاحنة ومستغرقاً في أوهام الأمجاد والانتصارات المزعومة [٧١]، كان **الكيان الصهيوني**، برعاية أمريكية وأوروبية متوالية، يحقق النجاح تلو النجاح داخلياً وخارجياً على كافة الأصعدة العسكرية والأمنية والسياسية والاقتصادية. ويمكن الإشارة في هذا الصدد للتالي:

- كثفت إسرائيل من جهودها الرامية للاستيلاء على **مياه نهر الأردن** واستغلالها في ريّ صحراء النقب وتعميرها لاستيعاب المزيد من المهاجرين اليهود. وشهد عام ١٩٦٣ سيرها في خطوات متقدّمة على طريق تحويل مياه نهر الأردن إنطلاقاً من بحيرة طبرية. [٧٢]
- واصلت إسرائيل جهودها من أجل تعزيز **ترسانتها العسكرية** وتزويدها بكافة أنواع **الأسلحة التقليدية** من فرنسا وبريطانيا [٧٣]، كما تمكّنت في شهر أغسطس/آب ١٩٦٢ من الحصول لأول مرة على صفقة **صواريخ هوك** أرض – جو من الولايات المتحدة [٧٤]، وهي الخطوة التي اعتبرت تخلّياً كبيراً عن سياسة الأخيرة بعدم بيع الأسلحة لإسرائيل أو غيرها من دول المنطقة وفقاً للإعلان الثلاثي الصادر عن أمريكا وبريطانيا وفرنسا في عام ١٩٥٠. [٧٥]
- في شهر يوليو/تموز **١٩٦١** أطلقت إسرائيل **أول صاروخ** عُرف باسم **(شافيت)** في صحراء النقب، وقد حضر مراسم الإطلاق رئيس الوزراء الإسرائيلي ديفيد بن جوريون وكبار معاونيه، وأحيطت العملية بدعاية ضخمة [٧٦]، وكان ذلك يعني – في نظر الخبراء وأجهزة المخابرات – أن المسألة مسألة وقت ومال قبل أن تمتلك إسرائيل نظاماً صاروخياً قادراً على حمل رؤوس نووية.

---

٧١ (راجع المبحث التالي من هذا الفصل).

٧٢ راجع هنري لورانس " اللعبة الكبرى .. الشرق العربي المعاصر والصراعات الدولية " . ترجمة د. محمود مخلوف. دار قرطبة للنشر والتوثيق والأبحاث. قبرص. الطبعة الأولى ١٩٩٢. ص. (١٤٢ – ١٤٤)، وويلبر كرين إيفلاند. م. س. ص. (٤٥ – ٤٧)، وموسوعة السياسة م. س. ج١/ . ص. (٧٠٠)، ووثائق فلسطين . دائرة الثقافة/منظمة التحرير الفلسطينية. الطبعة الأولى ١٩٨٧. ص. (٤٥٥ – ٤٧٦)، ود. محمود سمير أحمد " معارك المياه المقبلة .. في الشرق الأوسط " . دار المستقبل العربي. القاهرة. الطبعة الأولى ١٩٩١. ص. (١١٧ – ١٣٠)، وعاطف السيد " القرارات المصيرية والأسرار الخفيّة في الصراع العربي الإسرائيلي – دراسة سياسية استراتيجية " . دار عطوة للطباعة. القاهرة. الطبعة الأولى ١٩٨٥. ص. (١٢٥).

٧٣ راجع هيكل " سنوات الغليان " . م. س. ص. (٤٠٤ – ٤٠٧).

٧٤ راجع هيكل " سنوات الغليان " . م. س. ص. (٦١٣). راجع أيضاً سيمون هيرش . م. س. ص. (١١٠).

٧٥ راجع جيفري أرونسون . م. س. ص. (٤٥، ٤٤، ٤٧).

٧٦ كانت مثل هذه الأحداث تتمّ سرّاً، وجاء في تبرير تلك الدعاية الضخمة أن حزب (الماباي) الحاكم قرّر مع اقتراب الانتخابات العامة في منتصف شهر أغسطس/آب ١٩٦١ أن يتم الإعلان عن ذلك على الملأ بعد أن تلقّوا تقارير بأن مصر تخطّط لإطلاق صواريخها في الذكرى التاسعة لثورة يوليو/تموز ١٩٥٢. سيمون هيرش .م. س. ص. (١٠٥).أجرت مصر يوم ٢٢ /٧/ ١٩٦٢ تجربة لصاروخين مصريين " القاهر " و " الظافر " غير أن هذه التجربة لم تكن ناجحة تماماً. هيكل . م. س. ص. (٦٠١).

- في ديسمبر/كانون الأول ١٩٦٠ كان العمل في " **مفاعل ديمونة النووي** " السرّي بصحراء النقب قد حقّق تقدّماً كبيراً. وكان العمل في هذا المفاعل قد بدأ في أوائل عام ١٩٥٨ بمساعدة فرنسية، وكان **بن جوريون** [٧٧] هو المسؤول عن برامج إسرائيل النووية بمساعدة **شمعون بيريز**. ويعتبر **أرنست ديفيد بريجمان** هو الأب العلمي للقنبلة الإسرائيلية وكان المسؤول أكثر من غيره، مع الفرنسيين، عن وضع إسرائيل في نهاية الستينات كدولة تملك السلاح النووي [٧٨]. وقد حرصت إسرائيل أن يبقى أمر هذا المفاعل النووي سرّاً على الولايات المتحدة الأمريكية مستعملة أساليب الكذب والتمويه. [٧٩]
- عزّزت إسرائيل من **تعاونها الأمني/المخابراتي** مع الولايات المتحدة الأمريكية [٨٠]. وفي عام ١٩٦٣ **اتفقت إدارة كنيدي بصورة غير رسمية مع إسرائيل على عدم قيام أي من الدولتين بالتجسّس ضدّ الأخرى**، وسعى مسؤول أمريكي كان معاوناً سابقاً لـ " كنيدي " لإبرام هذا الاتفاق في محاولة للحدّ من حجم الاختراق الإسرائيلي في أمريكا. [٨١]
- اتجّهت إسرائيل مع بداية عام ١٩٦٠ نحو **إيران** التي كانت مستعدّة لملاقاتها في منتصف الطريق. وفي ١٩٦٠/٧/١٨ جرى الإعلان عن إعادة إيران لعلاقاتها مع إسرائيل (التي كانت قد قطعت في يونيو/حزيران ١٩٥١ أيام حكومة الدكتور محمد مصدق) والاعتراف بها اعترافاً كاملاً. وقد سبق هذا القرار تعاون ايراني – إسرائيلي في المجالات المخابراتية والعسكرية. [٨٢].
- اتجّهت إسرائيل منذ مرحلة مبكـرّة من إنشائها إلى إقامة علاقات سياسية وثقافية واقتصادية وثيقة مع عدد كبير من **الدول الإفريقية** خلال سنوات محدودة، مستغلـّة امتدادها إلى البحر الأحمر ووجود **ميناء إيلات** كمركز رئيسي للاتصال بأفريقيا. لقد بذلت إسرائيل نشاطاً مضاعفاً للنفاذ إلى قلب أفريقيا عن طريق زعماء الدول الإفريقية والمؤسسات التبشيرية والاستعمارية، وأصحاب رؤوس الأموال ومدراء المشاريع الزراعية والصناعية والتجارية[٨٣]. ومن النشاطات التي سجلّت للكيان الصهيوني في أفريقيا [٨٤] خلال هذه السنوات المبكرة من عقد الستينات:

٧٧ استقال بن جوريون من رئاسة الوزارة الإسرائيلية في ١٩٦٣/٦/١٦ وخلفه ليفي أشكول.

٧٨ سيمون هيرش. م. س. ص. (٢١ – ٢٢).

٧٩ سيمون هيرش. م. س. ص. (٧٣ – ٨٢).

٨٠ هيكل " سنوات الغليان " . م. س. ص. (٤٠٦)، وويلبر كرين ايفلاند " حبال من رمال " . م. س. ص. (٢٠٣).

٨١ سيمون هيرش " الخيار شمشون " . م. س. ص. (٨٩ – ٩٠).

٨٢ هيكل " سنوات الغليان " . م. س. ص. (٤٤٧ – ٤٥٥).

٨٣ عماد الدين خليل " مأساتنا في أفريقيا – الحصار القاسي " . مؤسسة الرسالة. بيروت. الطبعة الأولى ١٩٧٨ . ص. (٤٠).

٨٤ تمكـنت إسرائيل من إنشاء علاقات دبلوماسية بإحدى وثلاثين دولة إفريقية من مجموع ثمان وثلاثين (حتى عام ١٩٦٨) منها (٢٩) بدرجة سفارة. وبلغ عدد الجالية اليهودية في أفريقيا حتى عام ١٩٦٥ (٦٨٠، ٥٠١) يهودياً. المرجع السابق. ص. (٥٠). راجع هيكل " سنوات الغليان " م. س. ص. (٦٠٦ – ٦٠٧) بشأن محاولات إسرائيل إقناع الولايات المتحدة باعتمادها وكيلا لها في أفريقيا وبالذات في الدول الحديثة الاستقلال.

* ساهمت إسرائيل في إنشاء **مدرسة الطيران الحربية الغانية** (١٩٦٠) كما قامت بإنشاء منظمة على غرار (الناحال) في عام ١٩٦٣.
* وفي **السنغال** قامت إسرائيل في عام ١٩٦٣ بإنشاء منظمة للشبيبة السنغالية على غرار منظمة (الناحال) التي يديرها ضباط إسرائيليون.
* وفي **ساحل العاج** قام سبعة ضباط إسرائيليين عام ١٩٦٢ بتدريب مرشدين على إنشاء مستعمرات زراعية في الأدغال. وفي عام ١٩٦٣ أسّس ضباط إسرائيليون مدرسة عسكرية بها. وفي شهر يوليو/تموز أعلنت الحكومة أن ضباطاً إسرائيليين سيقومون بتنظيم فرقة نسائية في الجيش، كما تمّ في العام نفسه إنشاء منظمة مماثلة للناحال بإدارة ضباط إسرائيليين.
* وفي **تنزانيا** أرسل في عام ١٩٦٣ خمسة عشر ضابطاً وخمسة طيارين حربيين ليتدرّبوا في إسرائيل. كما ساهمت بعثات إسرائيلية مختلطة مؤلفة من الضباط والمزارعين في إنشاء تنظيمات الشبيبة وفي تدريب أعضائها على غرار منظمات الناحال والجاونا.
* وفي **كينيا** خلال عام ١٩٦٣ (وقبيل حصولها على استقلالها) تدرّب ثلاثون ضابطاً من الجيش الكيني وخمسة طيارين حربيين في إسرائيل.
* وفي **يوغندا** درّبت إسرائيل خلال عام ١٩٦٣ خمسة عشر ضابطاً وخمسة طيارين حربيين كما تمّ تدريب السلاح الجوي اليوغندي. كما ساهم عالم ذرّة إسرائيلي في إنشاء مختبر للنظائر المشعّة بأوغندا.[٨٥]

على صعيد الوطن العربي

أمّا **حالة الوطن العربي** خلال السنوات الأولى من عقد الستينات من القرن العشرين، فقد وصفها **هنري لورانس** في كتابه القيّم " **اللعبة الكبرى .. الشرق العربي المعاصر والصراعات الدولية** "[٨٦] بقوله:

" .. في نهاية عام ١٩٦٢، بدا العالم العربي، **منقسماً تماماً على نفسه**. أعلنت مصر انسحابها من الجامعة العربية واتهمتها بأنها من صنع الإمبريالية. وتتناقض العراق مع جميع الآخرين حول مسألة الكويت[٨٧] . والسعودية ومصر تتحاربان مع اليمن. جلب مطلع عام ١٩٦٣ انقلاباً كاملاً في الوضع السياسي..".

كما ورد أيضاً في وصف أوضاع الوطن العربي في تلك الفترة المبكـرة من حقبة الستينات من القرن العشرين[٨٨]:

---

٨٥ عماد الدين خليل . م. س. ص. (٥٦ – ٦٨).

٨٦ م. س. ص. (٢٠٩ – ٢١١).

٨٧ كان عبد الكريم قاسم قد أصدر مرسوماً بضمّ الكويت إلى العراق في ١٩٦١/٦/٢٥، وكانت دولة الكويت قد حصلت على استقلالها في ١٩ من شهر يونيو/حزيران ١٩٦١. للمزيد حول هذا الموضوع، راجع هنري لورانس. ص. (١٩٤ – ١٩٧).

٨٨ عاطف السيد . م. س. ص. (١٢٤ – ١٢٧).

" **كان الانفصال السوري** الذي وقع في ٢٨ سبتمبر (أيلول) ضربة شديدة لنظام جمال عبد الناصر، فقد أظهرت واقعة الانفصال لخصوص هذا النظام أنه ليس معصوماً من الأخطاء، أو أنه التيار المستقبلي الوحيد البعيد عن النكسات. وما أن وعت القوى المحافظة في العالم العربي هذه الدلالة جيداً حتى بدأت تشنّ أشرس حملاتها ضدّ نظام عبد الناصر.

ويمكن القول أن الانفصال سدّد ضربة إلى وضع القيادة المصرية للعالم العربي، تجاوزت حدودها وضع النظام المصري في المنطقة العربية وامتدّت إلى الداخل بحكم ارتباطها بشخصية جمال عبد الناصر.

وبعد وقوع الانفصال أصبح النظام المصري في شبه عزلة عربية، ولم تظهر أية عناصر ايجابية في وضع النظام المصري عربياً سوى إعلان **استقلال الجزائر** في يوليو (تموز) سنة ١٩٦٢.

وتفاقمت السلبيات المحيطة بوضع النظام المصري حتى بلغت ذروتها باجتماع مجلس الجامعة العربية في دورته الاستثنائية في **شتورا** في ٢٢ أغسطس (آب) ١٩٦٢ لنظر شكوى الحكومة السورية ضدّ الحكومة المصرية من تدخّل الأخيرة في شؤونها الداخلية، وازداد الأمر سوءاً بهروب الملحق العسكري المصري في بيروت المقدم **زغلول عبد الرحمن** إلى سوريا في ٢٧ أغسطس، وقد أدّت هذه العوامل مجتمعة إلى صدرو تعليمات جمال عبد الناصر للوفد المصري بالانسحاب من الاجتماعات [٨٩].

وفي الثامن والعشرين من أغسطس سنة ١٩٦٢ عقد مجلس الجامعة اجتماعه الثامن في إطار دورته الاستثنائية حيث أدلى رئيس وفد الجمهورية العربية المتحدة ببيان جاء فيه أنه " ما لم يقم مجلس الجامعة في دورته الحالية بالنظر صراحة في أمر الأكاذيب والإهانات التي سُمعت في أرجائه، **فإن الجمهورية العربية سوف تقرّر الانسحاب من جامعة الدول العربية** " [٩٠]. وأعقب ذلك انسحاب الوفد المصري من الجلسة.

وعلى إثر ذلك قرّر عدد من رؤساء الوفود العربية الأعضاء أن يعهدوا إلى الأمين العام للجامعة مهمّة بذل مساعيه الحميدة لدى طرفي النزاع بغرض إعادة وفد الجمهورية العربية المتحدة إلى حضور اجتماعات مجلس الجامعة، غير أن الأمين العام أخفق في مسعاه.

---

٨٩ أحمد حمروش. " قصة ثورة ٢٣ يوليو – عبد الناصر والعرب " . المؤسسة العربية للدراسات والنشر. بيروت. الطبعة الأولى ١٩٧٦. ص. (١١٠ – ١١٢).

٩٠ محاضر مجلس الجامعة العربية، الدورة السابعة والثلاثون، الاجتماع الثامن، ٢٨ أغسطس سنة ١٩٦٢، ص. (٩).

وفي النهاية، اتخذ المجلس قراراً بالإجماع – بإستثناء سوريا – يقضي بعدم النظر في الشكوى السورية ضدّ ج. ع. م. لانسحاب الأخيرة من الاجتماع، وأن تبقى هذه الدورة الاستثنائية منعقدة حتى يتسنّى انعقاد اجتماع آخر في أقرب وقت ممكن، وأن على الدول الأعضاء أن تبذل مساعيها وجهودها من أجل تدعيم الجامعة العربية وذلك من خلال احترام ميثاقها وتوحيد مواقف أعضائها، ممّا سوف يمكّن المنظمة بالتالي من إنجاز رسالتها العليا.

وقد جرت محاولات مختلفة للوساطة بين الجمهورية العربية المتحدة وسوريا في أعقاب إنهاء الدورة الاستثنائية للجامعة العربية بغرض إقناع الجمهورية العربية المتحدة باستئناف مشاركتها في نشاطات الجامعة العربية، بيد أن هذه الجهود ذهبت أدراج الرياح لإصرار الجمهورية العربية المتحدة على ضرورة نظر مجلس الجامعة العربية أولاً في الأسلوب الذي دارت به المناقشات أثناء دورة شتورا.

وقد قام الأمين العام للجامعة العربية باتصالات مكثّفة مع جمال عبد الناصر أسفرت عن عودة الجمهورية العربية المتحدة إلى الجامعة العربية ما دامت اجتماعات شتورا مفتوحة للانعقاد في أي وقت.

وفي السادس والعشرين من سبتمبر عام ١٩٦٢ قامت **ثورة اليمن** وأعلن قادتها يوم ٢٧ سبتمبر إلغاء نظام الإمامة وإقامة نظام جمهوري والمساواة بين اليمنيين بإزالة " التفرقة السلالية والمذهبية والقبلية " .

وقد اختلفت مواقف الدول العربية إزاء ثورة اليمن، بل **إن مشكلة اليمن أصبحت محور انقسام بين الدول العربية.**

وقد كانت الجمهورية العربية المتحدة أول دولة تعترف بالنظام الجديد [٩١]، واتخذ جمال عبد الناصر بسرعة قرار التدخّل العسكري المباشر في اليمن معتقداً أن إرسال قوات رمزية إلى اليمن سوف يحبط احتمالات التدخّل المضاد – إذ كان عبد الناصر لا يتوقع أن يكون التدخّل المضاد للثورة بالضراوة التي انتهى إليها فيما بعد –.

وقد روى محمد حسنين هيكل أن جمال عبد الناصر قد ذكر **لجيفارا** في نقاش معه في سنة ١٩٦٥ أنه وجد نفسه يهبّ لمساعدة الثورة اليمنية عندما نشبت " ومع أنني تلقيت من التقارير ما يفيد أن الوضع هناك غير صالح للثورة، فقد قلت مثلك أنه مجرّد أن الثورة قامت فإن ذلك يؤلّف عنصراً وضعياً في حدّ ذاته وبالتالي يجب مساعدتها " [٩٢].

---

٩١ في ١٩٦٢/١٢/١٩ اعترفت الولايات المتحدة الأمريكية اعترافاً فعلياً وقانونياً بالجمهورية العربية اليمنية. هيكل " سنوات الغليان " . م. س. ص. (٦٥٤).

٩٢ محمد حسنين هيكل " عبد الناصر والعالم " . دار النهار للنشر. بيروت، ١٩٧٢. ص. (٤٧٠).

وقد اعترفت معظم الحكومات الجمهورية بالنظام الجديد في اليمن ! بينما اتفقت السعودية مع الأردن على معارضته ودعم الملكيين، أما باقي الدول العربيـــة فقــد آثرت الانتظار حتى ينجلي الموقف.

وفي ٦ نوفمبر (تشرين الثاني) سنة ١٩٦٢ قطعت حكومة السعودية [٩٣] علاقاتها الدبلوماسية مع الجمهورية العربية المتحدة بعد أن اتهمتها بشنّ الغـــارات الجويـــة على القرى السعودية المتاخمة لحدود اليمن، ثمّ أعلن بعد ذلك بيومين، إبرام تحالف عسكري جديد بين السعودية والأردن، وعلى الجانب الآخر، فقد تمّ توقيـــع اتفـــاق جديد للدفاع المشترك بين الجمهورية العربية المتحدة وجمهورية اليمن في صنعاء يوم ١٠ نوفمبر سنة ١٩٦٢، يسري لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد. وفي الثـــامن من فبراير (شباط) سنة ١٩٦٣ أطاح **إنقلاب عسكري في العراق** بنظام حكم عبـــد الكريم قاسم وانتقل إلى ائتلاف من الناصريين والبعثيين.

ولم يمض شهر على الانقلاب العراقي حتى وقع **انقلاب عسكري في دمشق** أتى بالبعثيين إلى السلطة ".

ويضيف مؤلف " **اللعبة الكبرى** " [٩٤] في وصف الحالة العربية منذ وقوع هذين الانقلابين:

" **جلب مطلع عام ١٩٦٣** انقلاباً كـــاملاً فـــي الوضـــع الـــسياسي، ففـــي ٨ **فبراير/شباط ١٩٦٣** أطاح انقلاب عسكري في العراق بقيادة اللواء أحمـــد حـــسن البكر القريب من البعثيين بنظام قاسم وقتله، ووصل إلى السلطة **عبد السلام عارف** المسؤول الآخر عن ثورة ١٩٥٨. أصبح عارف رئيساً للجمهورية بينمـــا اختيـــر البكر رئيساً للوزراء. **شرع البعثيون والقوميون العرب بعمليات عنف رهيبة ضدّ الشيوعيين** ... وتقارب العراق مع مصر .. " .

وفي **٨ مارس/آذار ١٩٦٣** [٩٥] قام الجيش في **سوريا** بانقلاب عـــسكري جديـــد ودعا لاستلام السلطة **ائتلافاً من البعثيين والناصريين** .. وأعلن أن سوريا مستعدة للقيام بمحاولة توحيد جديدة... عاش الأمل من جديد لدى القـــوميين العـــرب فـــي الأردن وواجهت سلطة الملك حسين [٩٦] التحدّي مرّة أخرى ... " .

---

٩٣ في ١٩٦١/١٠/١٧ أصبح الأمير فيصل رئيساً للوزراء من جديد، وفـــي ١٩٦٤/١١/٣ تمكـــّن الأميـــر فيصل من عزل أخيه سعود من الحكم وأصبح ملكاً.

٩٤ م. س. ص. (٢٠٩ – ٢١١).

٩٥ سبق هذا الانقلاب انقلاب آخر في ١٩٦٢/٣/٢٨ أي بعد مضيّ ستة أشهر فقط على الانفصال.

٩٦ سعد أبو ديّة " عملية اتخاذ القرار في سياسة الأردن الخارجية " . أطروحة دكتوراه. مركـــز دراســـات الوحدة العربية. بيروت. الطبعة الأولى ١٩٩٠. ص. (٤٨).

" **إن وجود فريقين بقيادة بعثية على رأس السلطة في سوريا والعراق كان لابدّ أن يؤدي إلى مواجهة جديدة بين البعث والناصرية.** افتتحت المفاوضات التوحيدية بين سوريا والعراق ومصر في القاهرة خلال شهر مارس/آذار ١٩٦٣ ... حاول البعثيون كسب الوقت (خلال محادثات الوحدة الثلاثية). كانت سلطتهم في سوريا والعراق هشّة، لقد دخلوا في صراع على السلطة مع الناصريين الممثلين خاصّة في حركة القوميين العرب. كانت المفاوضات شاقة ... أخيراً قبل كل طرف **مبدأ الاتحاد الفيدرالي** مع الحرص على العمل بشكل يستطيع معه تحميل مسؤولية الفشل المحتمل للآخرين[٩٧] .. " .

" مدّ البعث من سلطته في سوريا بفضل سيطرته على الجيش. كان الرجل القوي للنظام الجديد هو اللواء **أمين الحافظ** [٩٨] ... بتاريخ **١٨ يوليو/تموز ١٩٦٣** حاولت حركة **القوميين العرب** القيام بانقلاب عسكري[٩٩] ... أدّت المعارك (التي نجمت عن المحاولة التي وقعت في وضح النهار) إلى مقتل مئات الضحايا من بينهم الكثير من المدنيين. وتمّ إقصاء حركة القوميين العرب وأنصار الناصرية وتوقفوا عن أن يكونوا قوّة نشيطة في اللعبة السياسية السورية. **كانت القطيعة مع مصر حتمية. اتهم عبد الناصر البعث بكونه تنظيماً فاشياً.** لكنه (عبد الناصر) وجد نفسه معزولاً بينما اتجّهت **سوريا والعراق** بقيادتهما البعثية نحو التوحيد على غرار الهلال الخصيب، وتمّ توقيع اتفاقيات بين البلدين ... استمر **البعث في العراق** باضطهاد الشيوعيين وأنصار نظام قاسم. لكن الحزب **كان منقسماً** بين تيارات مختلفة تتصارع فيما بينها بقوة السلاح، فأثارت تلك الفوضى المستمرّة قلق الجيش. "

" استفاد **عبد السلام عارف** من تلك الفوضى كي يقصي البعث عن السلطة بتارخ ١٨ **نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٦٣**. انتقل البعث إلى حياة السرّية. اعتمد عارف على حركة القوميين العرب وتقارب مع مصر التي أخذ عنها حرفية صيغة مؤسساتها، مع تشويهها مثل الميثاق والاتحاد الاشتراكي والتأميمات. كان النظام أكثر اعتدالاً على الصعيد الاجتماعي من نظام عبد الناصر، بينما بقي في مواجهة **التمرّد الكردي** المدعوم آنذاك من إسرائيل وإيران والولايات المتحدة. "

ويخلص **هنري** لورانس إلى القول:

" **كان التشويش على أشدّه في نهاية عام ١٩٦٣** ... " [١٠٠]

---

٩٧ راجع أيضاً أحمد عبد الكريم " حصاد سنين خصبة وثمار مرّة " . بيسان للنشر والتوزيع. بيروت. الطبعة الأولى ١٩٩٤. ص. (٤٦٢).

٩٨ كان الانقلاب بقيادة اللواء لؤي الأتاسي والعقيد راشد قطيني والعقيد زياد الحريري، غير أن العقيد أمين الحافظ الذي كان وزيراً للداخلية سرعان ما تمكّن من إقصاء الثلاثة والسيطرة على مقاليد السلطة.

٩٩ كان من أبرز قادته جاسم علوان.

١٠٠ المرجع السابق . ص. (٢١١).

كما أكـّد هذه الحالة **عاطف السيد** في الصفحة (١٢٧) من كتابه الآنف:

" **وبنهاية عام ١٩٦٣ أصبح العالم العربي منقسماً على نفسه،** فقد كانت سوريا في حرب باردة مع مصر وفي سلام فاتر مع لبنان [١٠١]، في حين خيّمت سحب العداء على جوّ العلاقات بين سوريا وكل من الأردن [١٠٢] والمغرب، بينما كانت مصر والسعودية تقتتلان في اليمن[١٠٣]، وكانت الحرب [١٠٤]مشتعلة على الحدود بين المغرب والجزائر، كما دبّ خلاف بين تونس [١٠٥] والمغرب بسبب موريتانيا."

ولا تكتمل الصورة بشأن **أحوال الوطن العربي** في تلك السنوات المبكـّرة من حقبة الستينات دون الإشارة إلى جوانب من **أوضاعه الاقتصادية**، وهو ما نحسب أن المقتطفات التالية الواردة **بالتقرير السنوي لبنك ليبيا** الخاص بالسنة المالية المنتهية في ١٩٦٢/٣/٣١ تلقي عليها بعض الضوء. إذ يورد التقرير المذكور في الصفحات (١٨ – ٢٤) منه تحت عنوان " **التطورات العالمية .. البلاد العربية** " ما يلي: (التظليل والهوامش من المؤلف)

" استمرت دول الشرق الأوسط في بذل جهودها من أجل التنمية الاقتصادية واضعة نصب أعينها التصنيع كأسرع وسيلة لتحقيق مستوى معيشي أفضل لمواطنيها. ويمكن ملاحظة هذه الجهود عند النظر إلى ميزانيات تلك الدول وكذلك إلى أنواع وارداتها ومناهج التدريب فيها.

١٠١ كان **لبنان** (برئاسة اللواء شهاب) تعرّض لمحاولة انقلاب في ١٩٦١/١٢/٣١ من تدبير كميل شمعون وعبد الله سعادة رئيس الحزب القومي السوري. هيكل " سنوات الغليان " م. س. ص. (٥٩٦).

١٠٢ تعرّض **الأردن** لاضطرابات وتحدّيات داخلية واسعة خلال هذه الفترة. من ذلك أن رئيس الوزراء **هزّاع المجالي** اغتيل في سبتمبر/أيلول ١٩٦٠ بقنبلة انفجرت في مقرّ رئاسة الوزراء وُجّهت أصابع الاتهام بشأنها إلى النظام المصري. راجع هيكل " سنوات الغليان " . م. س. ص. (٤٨١).

١٠٣ كان من تداعيات هذه الحرب أن لجأ **الأمير طلال بن عبد العزيز آل سعود** ومعه أربعة من الأمراء السعوديين إلى القاهرة في ١٩٦٢/٨/١٩ وأعلنوا أن معركتهم ضدّ الملك سعود ومن أجل تغيير الأوضاع في الرياض سوف تنتقل إلى داخل السعودية (هيكل . م. س. ص. ٦٢٠). وفي ١٩٦٢/١٠/٢ وصلت طائرة نقل كبيرة تابعة للسلاح الحربي السعودي محمّلة بالعتاد والأسلحة قرّر طياروها اللجوء إلى مصر بدلاً من التوجّه بحمولتها إلى مطار نجران باليمن (هيكل .م. س. ص. ٦٢٥). وفي يومي ١٢، ١٩٦٢/١١/١٣ وصلت ثلاث طائرات عسكرية أردنية كان على متن الأولى قائد الطيران الأردني وعلى متن الثانية طياران عسكريان أردنيان آخران وطلبوا جميعاً حقّ اللجوء السياسي إلى مصر، وكان موقفهم احتجاجاً على طلب حكومتهم الأردنية منهم الاشتراك في حرب اليمن. (هيكل .م. س. ص. ٦٣٩). وقد كشف هيكل أن الرئيس كنيدي حاول الوساطة بين الملك فيصل والرئيس عبد الناصر بشأن اليمن (م. س. ص. ٦٤٠) كما كشف أيضاً أن إسرائيل شاركت فعلياً في عمليات اليمن إلى جانب الملكيين (م. س. ص. ٦٦٩). كما كشف أيضاً أن حرب اليمن كانت تكلّف الخزانة المصرية سنوياً مائة (١٠٠) مليون دولار كانت كافية لشراء كافّة احتياجات مصر من القمح. (هيكل " الانفجار " .م. س. ص. ٩٥).

١٠٤ اندلعت الحرب بين البلدين في ١٩٦٣/١٠/٨ بسبب خلاف على الحدود بينهما، وقد كشف هيكل أن أمريكا حذرت عبد الناصر من التدخّل في تلك الحرب. (م. س. ص. ٧٢٥). وكشف مؤلف "أنياب الكرملين" أن موسكو هرعت إلى مساعدة الجزائر إبان تلك الحرب بثلاثمائة دبابة وبعض طائرات الميج المقاتلة (م. س. ص. ٣١).

١٠٥ من الأحداث المؤسفة التي وقعت خلال هذه السنوات اغتيال الزعيم التونسي صالح بن يوسف في فرانكفورت بألمانيا يوم ١٩٦١/٨/١٢ بأوامر من الرئيس بورقيبة.

ولقد ازداد **عجز الميزان التجاري** (باستثناء صادرات البترول) خلال عام ١٩٦١. وعانت **الصادرات** التي تتكوّن أساساً من المنتجات الزراعية نقصاً في المحصول نتيجة الجفاف والآفات الزراعية التي أصابت الغلات الرئيسية. **واضطرّت بعض الدول التي تصدّر عادة الحبوب إلى استيرادها**، وقابل الهبوط في الصادرات **زيادة مستمرّة في الواردات**، إلا أن معدّل الزيادة كان أقلّ ممّا كان عليه في عام ١٩٦٠.

بلغ **إنتاج البترول** في البلاد العربية حوالي ٢٤٠ مليون طن متري خلال ١٩٦١، وذلك بزيادة قدرها ٨,٦ % عمّا كان عليه عام ١٩٦٠، إلا أن معدّل الزيادة كان أقلّ من نسبة الزيادة البالغة ١٨,٧ % التي سجّلت في العام السابق. ولا تزال **الكويت** أكبر منتجة للبترول إذ بلغت كمية ما أنتجته ٨٢ مليون طن رغم الزيادة البسيطة في إنتاجها إذا ما قورنت بالزيادة التي سجّلتها البلدان المصدّرة الرئيسية الأخرى عام ١٩٦١. أما إنتاج **بلدان شمالي أفريقيا** من البترول فسوف ينمو بسرعة في المستقبل إذا أخذنا بعين الاعتبار الكمية التي أنتجت حتى الآن في ليبيا والصحراء الجزائرية. ولقد تضاعف **الإنتاج الجزائري** عام ١٩٦١ فبلغ ١٦ مليون طن. أما بالنسبة **لليبيا** فإن إتمام مدّ الأنابيب الإضافية التي توصل آبار البترول بالبحر سيجعلها ضمن البلدان الرئيسية المنتجة، وقد بلغت الصادرات منذ الابتداء في عمليات التصدير في سبتمبر ١٩٦١ حتى آخر مارس (آذار) ١٩٦٢ حوالي ١,٣ مليون طن.

ولا تزال الدول العربية ساعية في سياستها إلى إيجاد **تعاون اقتصادي** متين فيما بينها إلا أن اجتماعات اللجنة الاقتصادية المنعقدة في بغداد ودمشق في شهري أبريل ويونيو (نيسان وحزيران) لم تكن فاصلة. ولقد نوقشت في هذه الاجتماعات **اقتراحات** حول إزالة التفرقة بالنسبة لجنسية الشركات العربية، وحول **إنشاء سوق عربية مشتركة** مقرونة باتحاد اقتصادي أوسع.

أمّا مشروع إنشاء **صندوق للتنمية الاقتصادية** في الدول العربية الذي اقترح تأسيسه عام ١٩٥٧ فقد بقي **حبراً على ورق**، رغم موافقة الدول الأعضاء على زيادة رأس مال الصندوق من ٢٠ مليون إلى ٤٥ مليون جنيه استرليني.

وفي شهر أكتوبر (تشرين الأول) عقد **مؤتمر البترول العربي الثالث** في الاسكندرية تحت رعاية الجامعة العربية، وقد تغيّب كل من العراق والأردن وسوريا. وتبودلت في هذا المؤتمر الآراء بين البلدان والمؤسسات التي يهمها إنتاج وتصدير البترول.

وقد عالجت الدراسات التي قدّمت في هذا المؤتمر المواضيع التالية:

(١) صيغة عقود البترول في المستقبل وإمكانية مساهمة البلد المنتج في رأس مال الشركات.

(٢) دور التحكيم والتسويق والعمال ووسائل النقل والمحاسبة.

(٣) استعمال الوقود الرخيص ورأس المال والمواد الخام المستوردة، بالإضافة إلى مواضيع أخرى فنية.

هذا وإن عدم التوصّل إلى اتفاق بين الدول العربية لم يعرقل تحسّن العلاقات بينها منفردة. فقد خصّصت حكومة الكويت مبالغ للتنمية وطلبت من الدول العربية الإعلان عن مشاريعها التي ينقصها التمويل لكي تتمكّن من دراستها، كما توصّلت كل من سوريا والأردن والمملكة العربية السعودية إلى اتفاق يقضي بإعادة إنشاء الخط الحديدي الذي يربط دمشق بالمدينة المنورة. وقد نتج عن المفاوضات التي دارت بين سوريا والعراق آخر هذا العام تخفيض الضرائب الجمركية وتخفيف بعض القيود التي تعرقل تنقّل السلع والمسافرين بين البلدين. وفي شهر أكتوبر، أعلنت الحكومة العراقية عن مشروع السنوات الخمس للتنمية (٦٢/١٩٦١ – ٦٦/١٩٦٥). وتقدّر قيمة الاستثمارات في هذا المشروع بـ ٥٦٦,٣ مليون دينار عراقي (الدينار العراقي=٢,٨ دولار). وسيكون الانفاق على الصناعة والزراعة والإسكان والبناء بنسبة ٣٠ % و ٢٠ % و ٢٤,٧ % على الترتيب، ويوجّه معظم الباقي وهو ٢٤,١ % إلى وسائل النقل والمواصلات. وسوف تساهم عوائد البترول في تمويل ٥٦ % من مجموع الإنفاق المقرّر. وفي نفس الوقت لم تؤدّ المفاوضات التي دارت بين حكومة العراق وبين شركات البترول إلى أية نتائج، فبعد أن دامت المفاوضات ثلاث سنوات، توقفّت أخيراً في شهر أكتوبر الماضي، وتتلخّص أهمّ مطالب الحكومة العراقية في الآتي:

أ- المساهمة بنسبة ٢٠ % في العمليات البترولية التي تجري في الوقت الحاضر، وقد وافقت شركات البترول على اشتراك العراق بمثل هذه النسبة في العمليات الجديدة التي ستقوم بها في غير المناطق المنتجة حالياً.

ب- التنازل فوراً عن ٩٠ % من المناطق الواقعة في عقود امتيازاتها والتي تغطي مساحة العراق كلها تقريباً، ولا تستغل الشركات الآن سوى ما يقلّ عن ١ % من مجموعها، وقد أبدت الشركات استعدادها للتنازل عن ٧٥ % من المساحة حالاً على أن يتمّ تنازلها عن ١٥% أخرى بعد سبع سنوات.

ج – طالبت العراق بنصيب أكبر من الأرباح، وسوف يؤدّي ذلك إلى تغيير التوزيع الحالي لكل من الطرفين وهو ٥٠ % من الإيرادات المحسوبة على أساس السعر البترولي المعلن عنه. وقد رفضت شركات البترول هذا الطلب.

وعند توقّف المفاوضات أعلنت حكومة العراق عن عزمها على استصدار قانون من شأنه تحقيق طلباتها هذه. وفي ديسمبر (كانون الأول) الماضي صدر قانون جديد يمنع شركات البترول العاملة في العراق من تجاوز حدود المناطق التي تعمل بها حالياً. وبهذا تسترجع العراق ما يزيد عن ٩٩ % من المساحة من أيدي الشركات. وقد أعلنت الشركات رسمياً احتفاظها بحقّها الكامل في تلك المساحات.

ويظهر أن هذه الشركات قد قلـلت أيضاً من إنتاجها في أوائل سنة ١٩٦٢ مدّعية بأن القيود الحالية تعرقل سير خطط الإنتاج. وقد أعلنت الحكومة العراقية[١٠٦] عـن رغبتها في استصدار قانون جديد من شأنه فرض ضريبة إضـافية علـى حـصّة شركات البترول من الإيرادات البالغة ٥٠ % متـبّعة في ذلـك تجربـة حكومـة فنزويلا التي رفعت نصيبها من العوائد البترولية من ٥٠ % إلـى ٦٨ % نتيجـة تعديلها لقانون ضريبة الدخل.

استمرّ **الإنتاج الصناعي بالجمهورية العربية المتحدة في التوسّع، بينما انخفض الإنتاج الزراعي**. وقد أصيب محصول القطن، وهو المحصول النقدي الرئيـسي، بنكسة وذلك نتيجة لإصابته بدودة القطن بالإضافة إلى رداءة الجو، وقد كان لذلك آثار عكسية على ميزان المدفوعات.

هذا ويتمّ الآن تنفيذ **المرحلة الأولى من مشروع السنوات الخمـس**[١٠٧] الـذي وضع في سنة ١٩٦٠، والذي يركـز على أهميّة الصناعة كوسيلة للتقليـل مـن الاعتماد على الزراعة، والعمل على تحقيق النموّ المتوازن.

وقد أعلن عن قوانين عديدة خلال سنة ١٩٦١ تعيد تنظيم الاقتصاد على أسـس أقرب إلى الاشتراكية. وفي شهر يوليو (تموز) الماضي أصدرت الحكومة مراسيم أثرت على أوضاع ٣٤٨ شركة تعمل في كل القطاعات الاقتصادية في الجمهورية العربية المتحدة[١٠٨]، وتضمّنت تأميم البنوك وشـركات التـأمين، وكانـت هـذه

---

١٠٦ حكومة عبد الكريم قاسم التي أطاح بها انقلاب ٨ فبراير/شباط ١٩٦٣.

١٠٧ عانى مشروع السنوات الخمس للتنمية في مصر ٦٠ – ١٩٦٥ فيما بعد من أعباء حرب اليمن التي تورّط فيها النظام المصري منذ أواخر عام ١٩٦٢ حيث أن هذه الحرب أصبحت تكلّف الخزانة المـصرية مـا يعادل (١٠٠) مليون دولار سنوياً. (هيكل: الانفجار . م. س. ص. ١٨٥). وقد أورد هنري لورانس فـي هذا الصدد (أصبحت اليمن، على حدّ تعبير عبد الناصر " فيتنام الخاصّة به " . لقد أثقلت كلفـة التـدخّل المصري، بالرغم من المساعدة السوفييتية، على الاقتصاد المصري، وعرّضت مجهود التنمية الاقتـصادية للخطر). م. س. ص. (٢٠٧).

١٠٨ أورد محمد حسنين هيكل في كتابه " سنوات الغليان " جانباً من خلفيـات القـرارات الاشـتراكية التـي أصدرها عبد الناصر في شهر يوليو/تموز ١٩٦١ على النحو التالي: " حدث في أوائـل عـام ١٩٦١ أن حكومة بلجيكا، التي ضايقتها سياسة الجمهورية العربية المتحدة في الكونجو، اتخذت قراراً بقطع العلاقات السياسية مع مصر. وردت مصر بوضع الرعايا البلجيكيين في مصر تحت الحراسة وكان عددهم حـوالي ثلاثمائة بلجيكي. وعندما بدأ جرد ثرواتهم في أعقاب وضعهم تحت الحراسة تبيّن أن هـذا العـدد يمتلـك قرابة مليون سهم في شركات تعمل في مصر في مختلف المجالات. وقد دفع هذا عبد الناصر إلى طلـب تقرير كامل عن ملكية الأجانب في الاقتصاد المصري ... وكانت النتيجة التي توصّل إليها البحث صـدمة لا حدود لها. فقد تبيّن أن حوالي مائتي عائلة يهودية تحمل جوازات سفر بلجيكية أو إيطالية أو بريطانية – وبعضها لا يحمل جوازات سفر على الإطلاق من وقت الإمبراطورية العثمانية – تملك فيما بينها مـصالح عقارية أو مالية موظـفة في الشركات تزيد قيمتها على خمسمائة مليون جنيه بقيمة النقود في ذلك الوقت. **وكانت تلك أول نقطة على الطريق الذي أدّى بعد ذلك بشهور إلى قرارات يوليو الاشتراكية الـشهيرة**". م. س. ص. (٥٠٨).وبالطبع فإنه لا يخفى أن هذه القرارات الاشتراكية كانت من بين الأسباب التـي أدّت إلى انفصال سوريا عن الجمهورية العربية المتحدة في سبتمبر/أيلول من ذلك العام.

الإجراءات ضرورية من أجل تنسيق الإدخار والاستثمار، وذلك بسبب قلة رأس المال الموجود للاستثمار. وقد صدرت مراسيم أخرى تتعلق بالعلاقات العمّالية وضريبة الدخل وملكية الأراضي الزراعية وبإعادة تنظيم القطاع العام، وقد كانت جميع هذه المراسيم في صالح الطبقات ذات الدخول الصغيرة، كما عملت في الوقت نفسه على تحديد الدخول الكبيرة.

وقد ازدادت **الواردات** خلال سنة ١٩٦١، بينما **انخفضت قيمة الصادرات**، بحيث لم تغط سوى ٦٩ % من قيمة الواردات، وذلك مقابل ٨٥ % في السنة السابقة. وكانت كل من الإيرادات والمدفوعات في ميزان المدفوعات أقلّ ممّا كانت عليه في سنة ١٩٦٠، غير أن النقص في الإيرادات كان أكبر. وقد قدّر العجز بـ ٢٠ مليون جنيه مصري وذلك مقابل ١٢,٥ مليون جنيه في سنة ١٩٦٠.

ولتغطية مدفوعاتها التعاقدية لجأت الجمهورية العربية المتحدة مرة أخرى إلى السحب من **صندوق النقد الدولي**. وبلغ مقدار ما سحبته ٢٢,٤ مليون دولار (نصفها بالاسترليني والنصف الآخر بالدولار). وقد عمل هذا على ارتفاع قيمة ما ستعيد الجمهورية العربية المتحدة شراءه من الصندوق من الجنيهات المصرية وهو ٧٢,٢ مليون دولار، لأن قيمة ما في حوزة الصندوق من الجنيهات المصرية قد بلغت ما يعادل ١٣٩,٧ مليون دولار أو ١٥٥ % من حصة الجمهورية العربية المتحدة في الصندوق.

وفي **تونس** [١٠٩] ، ارتفعت قيمة العجز التجاري خلال سنة ١٩٦١ حيث بلغت ٣٤,٦ مليون دينار. وقد كان هذا العجز ٠,٥ مليون دينار في سنة ١٩٥٨ و ٤,٦ مليون دينار في سنة ١٩٥٩ و ٢٩,٨ مليون دينار في سنة ١٩٦٠. (الدينار التونسي=٢,٣٨ دولاراً). ولقد كانت قيمة الصادرات متناقصة بانتظام خلال هذه الفترة بينما تزايدت قيمة الواردات كثيراً خلال سنتي ١٩٦٠ و ١٩٦١. وأهمّ الأسباب التي أدّت إلى هبوط قيمة الصادرات هي نقص الطلب العالمي على خامات الحديد التونسية بالإضافة إلى فصل الجفاف الذي نتج عنه انخفاض محصول الحبوب.

هذا وقد ازدادت واردات تونس من المواد الغذائية والسلع الرأسمالية ومواد البناء وذلك بسبب البرنامج الواسع الذي يهدف إلى تنمية الاقتصاد التونسي وتوفير فرص العمل للمواطنين.

١٠٩ كان أحمد بن صالح الزعيم النقابي قد عيّن في يناير/كانون الثاني ١٩٦١ وزيراً للدولة لشؤون التخطيط والتنمية فعمد إلى وضع خطة واسعة للتنمية تمّ على أساسها إرساء ما عُرف باسم " الاشتراكية الدستورية " ، ودعا إلى اعتماد سياسة اقتصادية قائمة على إشراف الدولة وتدخّلها في الاقتصاد. الموسوعة السياسية. م. س. ج/١، ص. (٨٩ – ٩٠).

وحتى تعمل الحكومة على تقليل هذا العجز، فقد اتخذت تدابير عديدة جديدة في سنة ١٩٦١، من ضمنها منع دخول العملة الورقية التونسية أو خروجها، وفرض نظام الحصص على الواردات وتركيز عمليات التبادل التي تتطلب استخدام العملات الأجنبية، هذا إلى جانب مطالبة المستوردين بوضع رصيد يصل أحياناً إلى ١٠٠ % من قيمة ما يستوردونه من سلع كمالية. وقد عقدت تونس عدداً من المعاهدات التجارية الثنائية وذلك بقصد تنظيم صادراتها.

وقد اتخذت **حكومة المغرب** [١١٠] خلال سنة ١٩٦١ خطوات عديدة من أجل تقليل وارداتها وذلك بسبب الارتفاع الكبير في عجز ميزانها التجاري. وتبعاً للأرقام التي نشرها بنك المغرب، بلغت قيمة هذا العجز ٥٢٤ مليون درهم فيما بين يناير ونوفمبر (كانون الثاني وتشرين الثاني) ١٩٦١ وذلك مقابل ٣٠٢ مليون درهم خلال نفس الفترة من عام ١٩٦٠ (الدرهم = ٠,٢٠ دولار). وقد انخفضت الصادرات قليلاً بينما ارتفعت كمية الواردات ارتفاعاً كبيراً. وإن الخطوات التي اتخذت لضبط الواردات جاءت على شكل زيادة في الضرائب الجمركية على سلع الإستهلاك، ورفع نسبة الرصيد الذي يودعه المستوردون إلى ٢٥ % من قيمة الورادات. وكانت الوسيلة الثانية التي اتبعتها الحكومة لتعديل تجارتها الخارجية، عقد اتفاقيات الدفع الثنائية.

وتبيّن الأرقام الصادرة عن بنك **السودان** أن ميزان مدفوعات السودان [١١١] قد أظهر عجزاً مقداره ٤,٨ مليون جنيه سوداني (الجنيه السوداني = ٢,٨٧ دولاراً) بعد أن حقّق فائضاً خلال السنتين السابقتين. وترجع أهمّ أسباب العجز إلى النقص في حجم صادرات القطن بسبب انتشار دودة القطن بالإضافة إلى الزيادة المستمرّة في الواردات الناجمة عن زيادة الاستثمار الرأسمالي. وفي شهر نوفمبر (تشرين الثاني)، أنشئ بنك صناعي جديد في السودان، وذلك برأسمال قدره ٣ مليون جنيه سوداني (٨,٦ مليون دولار) وقد ساهمت فيه الحكومة بنسبة ١/٦

---

١١٠ كان الملك محمد الخامس ملك المغرب قد واجه أزمة سياسية شديدة في عام ١٩٦٠ فأقال الحكومة وتولّى رئاسة الوزارة بنفسه، غير أنه توفى في العام التالي بنوبة قلبية داهمته بعد خضوعه لعملية جراحية، واعتلى العرش ابنه الحسن الثاني ووجه بتفجّر عدد من المشاكل السياسية التي كان والده قد نجح في تجميدها في السابق. استصدر الملك في عام ١٩٦٢ دستوراً للمملكة جمع بموجبه كافة السلطات تقريباً في يده. شهد عام ١٩٦٣ إجراء أول انتخابات تشريعية، كما وقعت مظاهرات شعبية قمعها الحكم بكلّ قوة. وفي أكتوبر/تشرين الأول من العام نفسه اندلعت الحرب بين المغرب والجزائر. الموسوعة السياسية. م. س. ج/٦، ص. (٨١، ٢٧١).

١١١ كان الفريق إبراهيم عبود قائد الجيش السوداني قد استولى على السلطة في السودان إثر قيامه بانقلاب عسكري أبيض في ١٩٥٨/١١/٢٠ بدعم من حزب الأمة وحزب الشعب الديمقراطي. وقد حكم الفريق منذئذ السودان عن طريق مجلس أعلى للقوات المسلحة برئاسته، يساعده مجلس وزراء يضمّ خمسة عسكريين. وقد شهد عام ١٩٦١ إقدام السلطة العسكرية في السوادن على اعتقال عدد من الزعماء السياسيين من بينهم اسماعيل الأزهري ومحمد أحمد محجوب ومبارك زروق وعبد الخالق محجوب. موسوعة السياسة. م. س. ج/٣، ص. (٢٧٢).

من رأس المال، بينما طرح الباقي للاكتتاب العام. كما منح البنك حقّ المشاركة في رأسمال المشاريع الصناعية بمنح ضمانات للمستثمرين الأجانب طبقاً لشروط معيّنة.

وقد نشرت تقديرات الميزانية الخاصّة **بالمملكة العربية السعودية** [١١٢] لسنة ١٩٦٢. فبلغت جملة الإيرادات ٢٠٠٧ مليون ريال سعودي وجملة المصروفات ١٩٤١ مليون ريال سعودي (الريال السعودي = ٠,٢٢ دولار). وقد رصد أكبر مبلغ من المخصصات في الميزانية (٤٠٠ مليون ريال) للمشاريع الجديدة، وسوف يستخدم الفائض الذي يتوقع تحقيقه بالإضافة إلى تخفيض ما قيمته ١٥٩ مليون ريال في الأرصدة النقدية في سداد الدين الخارجي، كما زادت مؤسسة النقد السعودية نسبة الذهب المستخدم كغطاء للريال السعودي من ٥, ١٢ % إلى ٥٠% على أن يكون الباقي في شكل فضة وعملات قابلة للتحويل.

أنشأت **حكومة الكويت** [١١٣] صندوقاً للتنمية برأسمال قدره ٥٠ مليون جنيه استرليني، وقد ووفق على منح أول قرض لإدارة الخطوط الحديدية السودانية ومقداره ٧ مليون جنيه استرليني لمدة ١٥ سنة وبسعر فائدة قدره ٤ %. كما منح

---

١١٢ كان ذلك في عهد الملك سعود بن عبد العزيز. وتجدر الإشارة إلى أن الأمير فيصل عاد في سبتمبر/أيلول ١٩٦٤ لتولّـي مهام ولاية العهد ورئاسة السلطة بعد غياب عن السلطة لم يدم سوى أقل من العام، ومنذ يومذاك أصبحت السلطة الفعلية في يدي الأمير فيصل حتى نوفمبر/تشرين الثاني من عام ١٩٦٤ عندما تنازل له الملك سعود عن الحكم. ومن القرارات التي اتخذها الأمير فيصل إثر عودته إلى رئاسة الوزارة أن استبدل في مارس/آذار ١٩٦٢ وزير النفط والثروة المعدنية عبد الله الطريقي بالشيخ أحمد زكي اليماني. راجع توفيق الشيخ " البترول والسياسة في المملكة العربية السعودية " . دار الصفا للنشر والتوزيع. لندن. الطبعة الأولى ١٩١٨. ص. (٣٩٩ – ٤٠٠).

١١٣ كانت الكويت منذ الحرب العالمية الأولى " دولة مستقلة تحت الحماية البريطانية " ، وفي عام ١٩٣٢ تمّ اكتشاف البترول في أراضيها. وعلى امتداد السنوات واصل الشعب الكويتي بقيادة أمرائه النضال ضدّ شركات النفط الاحتكارية والنفوذ الاستعماري في الكويت وفي الوطن العربي، كما صعّد في أواخر الخمسينات من نضاله في سبيل الاستقلال والتحرّر من التبعية البريطانية بحيث لم تأت سنة ١٩٦٠ حتى اضطرت بريطانيا إلى السماح للحكومة الكويتية بأن تقيم علاقات دبلوماسية مع عدد من الدول العربية. وفي ١٩٦١/٦/١٩ تمّ التوقيع مع بريطانيا على اتفاقية أفضت إلى استقلال الكويت مع التوقيع في الوقت ذاته على اتفاقية " الدفاع والصداقة بين البلدين " . وقد أدّى عدم اعتراف عراق عبد الكريم قاسم بدولة الكويت ومطالبته بضمّ الكويت إلى العراق إلى أن ناشد أمير الكويت الأمم المتحدة وبريطانيا حمايته من أطماع عبد الكريم قاسم. استغلت بريطانيا الحالة وأرسلت بقواتها إلى الكويت في يوليو/تموز ١٩٦١ غير أن هذه القوات انسحبت إثر وصول القوات العربية التي شكّلتها الجامعة العربية إلى الكويت في سبتمبر/أيلول ١٩٦١. وفي عام ١٩٦٢، أعلنت الحكومة الكويتية عن دستورها المؤقت. ومن أجل المساهمة في النهضة الاقتصادية العربية أنشأت الحكومة الكويتية " الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية " و " بنك الخليج العربي " و " شركة الاستثمارات الكويتية " وقدّمت هذه المؤسسات مساعدات جوهرية لمختلف الأقطار العربية. وبلغ مجموع القروض التي قدّمتها الكويت إلى الجمهورية العربية المتحدة والسودان والجزائر والأردن ولبنان والعراق في عام ١٩٦٣ نحو (١٢٠,٣) مليون دينار كويتي. موسوعة السياسة . م. س. ج/٥، ص. (٣٠٢ – ٣٠٤).

القرض الثاني لمساعدة الأردن من أجل تمويل مشروع السنوات الخمس، وتبلغ قيمته ٢/١ ٧ مليون دينار.

وضعت **حكومة الأردن** [114] مشروعاً للسنوات الخمس (١٩٦٢ – ١٩٦٧). ومن المتوقع أن يبلغ إجمالي رأس المال المستثمر في هذا المشروع ١٢٧,٢٣٠,٠٠٠ ديناراً أردنياً (الدينار الأردني = ٢,٨ دولاراً).

وسوف يكون نصيب الزراعة والصناعة من إجمالي هذا المبلغ ٣١% و١٨ % على التوالي مع العلم بأن مساهمتها في إجمالي الدخل القومي بلغت ٢٥ % و١٠% على الترتيب. "

كما أورد **بنك ليبيا** في تقريره السنوي الثامن العام المالي المنتهي في ١٩٦٤/٣/٣١ عدداً من الإشارات إلى التطورات الاقتصادية الحاصلة في بعض الأقطار العربية خلال عام ١٩٦٣ على النحو التالي [115] : (مع ملاحظة أن التظليل والهوامش هي من المؤلف)

" إن عام **١٩٦٣** كان بالنسبة للعالم العربي عام التكيّف مع التطورات السياسية. ففي الجمهورية العربية المتحدة تواصلت عمليات تأميم نشاط الأعمال وفرض المزيد من الرقابة والتوجيه على الإنتاج الزراعي، وضمّ ودمج البنوك بأوامر إدارية. [116]

---

١١٤ تولـّى بهجت التلهوني رئاسة الوزارة في الأردن في عام ١٩٦٠ في أعقاب اغتيال رئيس الوزراء هزاع المجالي ثمّ خلفه فيها وصفي التل منذ يناير/كانون الثاني ١٩٦٢ وحتى مارس/آذار ١٩٦٣. وفي العام نفسه صدر قرار حكومي بمنع الأحزاب السياسية قبل انتخابات يوليو/تموز في العام ذاته.

١١٥ تمّ نقل وتعريب هذه الفقرات من الترجمة الانجليزية الواردة بكتاب Rawle Farley, " Planning For Development in Libya " , New York Praeger Publishers, 1 st Edition 1971. P. (196).

١١٦ أجاب عبد الناصر على انفصال سوريا براديكالية خطابه المتمثـّل باعتبار أن مصر والعالم العربي فريسة للنضال بين " التقدميين " و " الرجعيين " (خطاب عبد الناصر يومي ١٩٦١/١٠/١٧، ١٩٦١/١١/٢٦)، وأصبحت مصر عرين النقاء الأيديولوجي. وحاول عبد الناصر تحقيق تجربة اشتراكية عربية في بلد واحد. سارع عبد الناصر في عملية تأميم الاقتصاد. وبعد تأميم المصالح الاقتصادية الغربية جاء دور مصالح البرجوازية السورية – اللبنانية المقيمة في مصر منذ زمن طويل والمتهَمة بتشجيع انفصال سوريا. (راجع هنري لورانس م. س. ص. ٢٠٢). وتعتبر السنوات ١٩٦١ – ١٩٦٣ فترة التجّذر السياسي والاقتصادي في مصر الناصرية (موسوعة السياسة م. س. ج/٦، ص. ٥٥٣). في مايو/أيار ١٩٦٢ قدّم عبد الناصر إلى المؤتمر الوطني للقوى الشعبية **ميثاق العمل الوطني** الذي كان بمثابة برنامج للعمل السياسي والاجتماعي في مصر خلال السنوات القادمة، وقد أعدّ الميثاق بمنهج يساري واضح أساسه الملكية العامة للدولة للهياكل الرئيسية للإنتاج (موسوعة السياسة. م. س. ج/٦، ص. ٥٠٠). وفي ١٩٦٢/٩/٢٤ أصدر عبد الناصر إعلاناً دستورياً يستلهم روح ميثاق العمل الوطني وأعلن عن تشكيل مجلس للرئاسة يمثل الهيئة العليا لسلطة الدولة (هيكل . سنوات الغليان. م. س. ص. ٦٢٠ – ٦٢١). كما جرى الإعلان عن تنظيم سياسي جديد بديل للاتحاد القومي هو الاتحاد الاشتراكي العربي الذي فتح الباب لعضويته في يناير/كانون الثاني ١٩٦٣ فدخله (٥) ملايين عضو في عشرين يوماً. وفي ١٩ من شهر يوليو من العام نفسه صدرت القرارات الاشتراكية وتمّ تأميم (٢٩٣) شركة كما صدرت قوانين أخرى للإصلاح الزراعي. راجع (د. رفعت سيد أحمد. " ثورة الجنرال جمال عبد الناصر " . دار الهدى للنشر والتوزيع. القاهرة. الطبعة الأولى ١٩٩٣. ص. ٤٩٠، ٤٩٤)، و (هيكل. سنوات الغليان . / م. س. ص. ٥٠٨).

وفي **السودان** جرى تخفيض الإنفاق الإنمائي وبسبب نقص الأموال تمّ زيادة الضرائب المباشرة وغير المباشرة. وبالنسبة **للمملكة العربية السعودية** فقد كانت المبالغ المخصّصة لمصروفات الدفاع البند الأكبر في ميزانيتها العامة التي بلغت لأول مرة (٥٩١) مليون دولار[١١٧]. أما **اليمن** فهي تواجه حرباً أهلية ومشاكل في التنمية. و**العراق** تنهي حرباً أهلية مكلفة في الشمال [١١٨]. و**الجزائر** تقوم بفرض قيود على الواردات وتواصل حكومته [١١٩] جهودها من أجل تحويل البلاد إلى دولة اشتراكية حقيقية. أما **تونس** التي أعلنت عن اختيارها البورقيبي الاشتراكي فهي تبحث عن النفط. **الكويت**، باحتياطاتها الهائلة من عائداتها النفطية تقوم، عبر صندوقها للتنمية العربية، بتقديم القروض للعراق، كما تحاول مع مصر تجميع رأس المال الكافي لتأسيس بنك يدعم التعاون العربي الإفريقي [١٢٠]. كما قامت كل من **السعودية والعراق** بتأسيس **شركات وطنية** (مملوكة للدولة) من أجل التنقيب عن البترول والدخول في **عقود مشاركة** مع شركات البترول العالمية. وعلى النقيض من هذا الاتجاه، فإن **مصر** أبرمت عقوداً مع شركتين إحداهما أمريكية والأخرى إيطالية على أساس المشاركة في رأس المال وتكاليف الإنتاج في حال اكتشافها البترول فيها. "

١١٧ لا يخفى أن ذلك كان بتأثير تورّطها هي الأخرى في حرب اليمن.

١١٨ مع الأكراد بقيادة الملا مصطفى البرزاني المدعوم من قبل قوى خارجية.

١١٩ بقيادة أحمد بن بيللا.

١٢٠ تجدر الإشارة إلى أن حكومة محمد عثمان الصيد تلـقت في مطلع شهر يناير/كانون الثاني ١٩٦٢ عرضا من دولة الكويت بأن تشارك الأخيرة في مشروع بناء مصفاة للنفط في ليبيا.

الفصل الثاني

جوانب من قصّة النفط الليبى
(حتى بداية الستينات)

مباحـــث الفصل الثانـــي

جوانب من قصّة النفط الليبى

(حتى بداية الستينات)

* مرحلة ما قبل الاستقلال
* منذ الاستقلال .. حكومة المنتصر
* قانون المعادن رقم ٩ لسنة ١٩٥٣
* قانون البترول رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٥
* لجنة البترول
* حركة منح الامتيازات البترولية
* بعض وقائع النشاط البترولي
* محاولة الاتفاق مع " أنريكو ماتـّـاي "
* الشركات الأمريكية تساند بن حليم
* إجهاض محاولة الاتفاق مع " ماتـّـاي "
* مشاكل الشركات مع المستخدمين الليبييّن
* قانون عوائد البترول
* ضغوط يهودية
* اكتشاف البترول

* مضايقات لشركات البترول
* مساعي هامر المبكـــرّة
* من "لجنة البترول" إلى "وزارة شؤون البترول"
* تعديلات قانون البترول
*مؤتمرات البترول العربية
* الانضمام إلى منظمة أوبيك
* حركة منح عقود الامتياز من جديد
* عبد الله عابد والنشاط البترولي
* شركة البترول الوطنية الليبية
* رجال أعمال عرب
* رجال سياسة وتجارة وبترول
* منافسة أمريكية أوروبية
* تعاون الخارجية الأمريكية مع شركات البترول
* المزيد من النشاط البترولي
* إنتاج البترول وتصديره وعائداته

الفصل الثاني *

جوانب من قصّة النفط الليبي (حتى بداية الستينات)

مرحلة ما قبل الاستقلال

ترجع أول إشارة لوجود النفط في ليبيا إلى عام ١٩١٤ حينما انبعثت غازات " الميثان " من إحدى الآبار التي جرى حفرها بحثاً عن المياه قرب " **سيدي المصري** " بمنطقة طرابلس، ثمّ تكرّرت العملية في منطقتي " **زليطن** " و " **سهل الجفارة** " خلال **العشرينات**، وفي كل من " **تاجوراء** " و " **سهل الجفارة** " مرة ثانية خلال **الثلاثينات** من القرن الماضي.[١]

لقد برهن انبعاث هذه الغازات الهيدرو كربوينة عن احتمال وجود البترول في طبقات الأرض الليبية، ومن ثمّ فقد كثّـفت سلطات الاحتلال الإيطالي في ليبيا جهودها في عمليات المسح الجيولوجي والدراسات، وبرز خلال هذه المرحلة اسم البروفيسور الإيطالي " أرديتو ديزيو " Ardito Desio (من جامعة تورينتو الإيطالية) كشخصية علمية متخصصة في هذا المجال، وقام بنشر **خريطة جغرافية**[٢] لليبيا في عام ١٩٣٣، كما قام في العام التالي بالإشراف على إنجاز **مسح جيولوجي** شامل لليبيا.

وفي عام ١٩٣٧ قامت شركة " **أجيب** " Agip[٣] المملوكة للحكومة الإيطالية، بإرسال فريق للمسوح الجيولوجية إلى ليبيا حيث قام هذا الفريق بالتعاون مع البروفيسور (**ديزيو**) بإعداد خريطة قسّمت البلاد إلى اثنتي عشرة منطقة، وكان واضحاً من تلك المسوح والدراسات أن منطقة **حوض خليج سرت** كانت الأكثر ترشيحاً لوجود البترول الخام في طبقاتها الأرضية. وفي أبريل/نيسان من العام التالي (١٩٣٨) قامت الشركة ذاتها بحفر **أول بئر استشكافية** في منطقة "جامع الترك" بطرابلس، كما قامت بحفر عدّة آبار أخرى في شمال غرب ليبيا (إقليم طرابلس)، غير أن النتائج لم تكن مشجّعة.

وفي العام ١٩٣٩ قامت السلطات الإيطالية في ليبيا بإعداد تقرير شامل قدّمته إلى **موسوليني** حول إمكانات وظروف الاكتشافات البترولية في البلاد. غير أنه على الرغم من هذه

---

* هذا الفصل والفصل الذي سبقه يعتبران بمثابة التمهيد للجزء الثاني من هذا الكتاب بمختلف مجلداته.

١ " جغرافية المملكة الليبية " تأليف الدكتور عبد العزيز طريح شرف. مطبعة المصري. الإسكندرية ١٩٦٣. ص. (٦٠٢). راجع أيضاً مقال " قصة النفط في ليبيا " . مجلة " الوطن " الليبية المعارضة. السنة الثالثة، العدد (١٢) مايو/أيار - يونيو/ حزيران ١٩٨٣.

٢ لم يجر إعداد أية خريطة مماثلة لليبيا منذ ذلك التاريخ حتى العام ١٩٦٤ عندما قامت هيئة المسوح الجيولوجية الأمريكية U.S. Geological Survey بالتعاون مع الشركات النفطية العاملة في ليبيا بإعداد خريطة جديدة للبلاد.

٣ الشركة الإيطالية العامة للبترول Agencia Generale Italiana Petrolieme. راجع كتاب " العلاقات النفطية في دول الدومن (الأوبيك) " ، تأليف الدكتور عبد الرازق المرتضى سليمان . من منشورات المنشأة العامة للنشر والتوزيع و الإعلان. طرابلس. الطبعة الأولى ١٩٨٣.

النشاطات واكتشاف بعض مظاهر البترول والغاز في أماكن متعددة من ليبيا إلا أن الإيطاليين لم يتمكنوا من مواصلة عمليات البحث والتنقيب وانصرفوا عنها بسبب قلة إمكاناتهم المالية، وقصور خبرتهم في شؤون البترول، فضلاً عن إعطائهم الأولوية للاهتمام بالزراعة وبرامج الاستيطان في ليبيا، ثمّ انشغالهم بمشاكل التحضير للحرب العالمية الثانية. وقد أدّى اندلاع العمليات العسكرية لتلك الحرب، وانغماس إيطاليا فيها إلى جانب دول المحور، إلى توقّف كافة نشاطات البحث والاستكشاف عن البترول في ليبيا.[٤]

وكما هو معروف، فإن الحرب العالمية الثانية قد أسفرت عن هزيمة دول المحور ومن بينها إيطاليا وانتصار دول الحلفاء، الأمر الذي أدّى إلى أن تصبح برقة وطرابلس تحت **إدارة بريطانية** وأن يصبح إقليم فزان تحت **إدارة فرنسية**. وكان ذلك إيذاناً بوضع نهاية للوجود الإيطالي في ليبيا ولكل آمال إيطاليا البترولية فيها.

وفور وضع بريطانيا ليبيا تحت إدارتها العسكرية، قامت **الخارجية الأمريكية**، بالنيابة عن شركات البترول الأمريكية، بتوجيه استيضاح إلى الخارجية البريطانية، في ضوء ما توفّر لديها من معلومات حول اعتزام الأخيرة منح **الشركات البريطانية** امتيازات للتنقيب عن البترول في الأراضي الليبية، وقد طلب هذا الاستيضاح تأكيد الحكومة البريطانية عمّ إن كانت الشركات الأمريكية سوف تُعطي الفرصة المناسبة للاشتراك في عمليات التنقيب عن البترول الليبي وتسويقه ؟[٥]

وجاء الردّ البريطاني على الاستيضاح الأمريكي، **بالإيجاب** على النحو التالي[٦] " **نؤكّد للخارجية الأمريكية أن مصالح الشركات الأمريكية سوف تحظى بمعاملةٍ عادلة، على أساس المعاملة بالمثل في ليبيا وفي غيرها** " . وقد لوحظ في الصياغة النهائية لردّ الخارجية البريطانية استبدال كلمة " With Equality " بمعنى " بمساواة " بكلمة " Equitable " بمعنى عادلة في وصف المعاملة المذكورة.[٧]

غير أن **الوقائع**، الخاصّة بتلك الحقبة، تفيد بأن الإمكانات البترولية في ليبيا لم تحظ بدراسات جدّية خلال فترة الإدارة البريطانية، فعلى الرغم من أنه كانت لدى الجيولوجيين فكرة عامة حول جيولوجيا شمال أفريقيا، إلا أن الظروف العالمية والمحلية لم تكن تسمح بالشروع في استثمارات بترولية هامّة.

---

٤ راجع على الخصوص " F. C. Waddams " The Libyan Oil Industry. من منشورات The John's Hopkin's University Press بلندن وبلتيمور. الطبعة الأولى ١٩٨٠، وكتاب " أثر البترول على الاقتصاد الليبي ١٩٥٦ – ١٩٦٩ " ، تأليف د. علي أحمد عتيقة. من منشورات دار الطليعة. بيروت لبنان. الطبعة الأولى ١٩٧٢ م، ورسالة الماجستير في مادة التاريخ من إعداد Aghil M. Barbar بعنوان " Political Change In Libya, A Study In The Decline of the Traditional Ruling Elite " . جامعة جورج تاون بواشنطن. ديسمبر/كانون الأول ١٩٧٤. (غير منشورة باللغة الانجليزية).

٥ الوثيقة البريطانية السرّية الموجودة بالملف رقم FO 371/976.

٦ شاركت عدّة إدارات بريطانية في صياغة هذا الرد وأدخلت عليه الكثير من التعديلات.

٧ الوثيقة البريطانية السرّية في ١٩٤٣/٣/٢٥، الموجودة بالملف رقم FO 371/976.

فمن جهة، كانت فترة حكم تلك الإدارة انتقالية، وطبقاً لما يعرَف بمقرّرات (لاهاي) لسنة ١٩٤٠، فإنه لم يكن مسموحاً للإدارة البريطانية بأن تمنح أية امتيازات أو حقوق تنقيب عن البترول " في أقاليم ما وراء البحار " .[٨]

ومن جهة أخرى، فقد كان هناك جملة من الظروف الأخرى غير المواتية، من بينها **الغموض الذي كان يلفّ المستقبل السياسي لليبيا**[٩]، وانتشار **ألغام الحرب** العالمية الثانية في شتى المناطق الليبية[١٠]، أضف إلى ذلك ضآلة الدراسات السابقة حول المقدّرات البترولية فيها، فضلاً عن تزايد الاكتشافات البترولية الجديدة في منطقة الشرق الأوسط.

وتفيد الوقائع المتعلـقة بتلك الحقبة أن **الإدارة البريطانية** في ليبيا قامت في عام ١٩٤٧ بطرد فريق مكـوّن من ثلاثة خبراء نفطيين بعثت بهم شركة **استاندرد أويل أوف نيو جرسي الأمريكية** Standard Oil of New Jersey (إحدى الشقيقات السبع)[١١] لاستطلاع إمكانات ليبيا البترولية في ضوء سابق إطلاعهم على الوثائق الإيطالية.

ومن جهة أخرى، فقد قامت الإدارة البريطانية ذاتها بمنح تراخيص استطلاع أولية عن البترول في ليبيا إلى كل من **شركة البترول البريطانية (ب. ب.) وشركة (شل) البريطانية/الهولندية**[١٢]. كما قامت السلطات الفرنسية (التي كانت تتولّى إدارة إقليم فزان) بمنح تراخيص لشركات فرنسية لإجراء عمليات استطلاع في جنوب البلاد.

ورغم ذلك، فقد ظلـت الجهود المبذولة خلال هذه الحقبة، في مجال دراسة واستكشافات البترول في ليبيا، **محدودة جداً**، حيث لم ترَ الشركات المعنيّة مصلحة لها، بسبب الظروف التي سلفت الإشارة إليها، في القيام بأي أعمال تنقيب هامّة.[١٣]

---

٨ كتاب الدكتور عبد الرازق المرتضى سليمان. م. س. الصفحة (١٤٧).

٩ راجع الفصل الثالث " على طريق الاستقلال .. المخاض العسير " بالمجلد الأول/الجزء الأول من هذا الكتاب.

١٠ أورد كتاب " The Prize, The Epic Quest for Oil, Money & Power " تأليف Daniel Yergin من منشورات Simone & Schuster، نيويورك. الطبعة الانجليزية الأولى ١٩٩١ " أن الصحراء الليبية كانت تحتوي على (٣) ملايين لغم أرضي من مخلفات الحرب العالمية الثانية مدفونة تحت الرمال " . الصفحة (٥٢٨).

١١ راجع ما ورد حول هذا الموضوع في الجزء الثالث من هذا الكتاب.

١٢ مذكرات مصطفى بن حليم رئيس وزراء ليبيا الأسبق " صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي " . بريطانيا. الطبعة الأولى ١٩٩٢. ص. (٣١٨).

١٣ كتاب الدكتور عبد الرازق المرتضى سليمان .م. س. ص. (١٤٧).

منذ الاستقلال .. حكومة المنتصر

أمام الوضع الاقتصادي والمالي المتدهور الذي كانت عليه ليبيا عشيّة حصولها على الاستقلال في ١٩٥١/١٢/٢٤ [14]، حرصت أول حكومة لدولة الاستقلال (حكومة المنتصر ١٩٥١/١٢/٢٤ - ١٩٥٤/٣/١٥) على أن تبحث عن أي مخرج ينقذ الدولة الوليدة من ضائقتها المالية والاقتصادية الخانقة، وبدا أن البترول هو إحدى بوارق الأمل التي يجب وضعها في الاعتبار.

ومن جهتها، فإن شركات البترول التي عملت في البلاد بموجب تراخيص من الإدراة البريطانية في ليبيا (١٩٤٣ - ١٩٥١) قد سعت للحصول على امتيازاتٍ من حكومة المنتصر للتنقيب عن البترول في البلاد.

" وعلى الرغم من ضعف الجهاز الحكومي في الدولة الوليدة، إلا أنه كان هناك وعي بأن أوضاع النفط الدولية بصورة عامة وفي الشرق الأوسط بصفةٍ خاصّة كانت أوضاعاً بالغة التعقيد وكثيرة المشاكل " [15]، كما أن المساوئ التي نجمت عن احتكار عددٍ محدود من شركات البترول العاملة في منطقة الشرق الأوسط للبلاد بأكملها، وما تولّد عن ذلك من مشاكل ذات أصداء عالمية، لم يكن بمشجّع لحكومة المنتصر على الإستجابة لطلب الشركات المذكورة ومنحها تلك الامتيازات.

---

١٤ راجع فصل " ليبيا عشيّة الاستقلال " بالمجلد الأول/الجزء الأول من هذا الكتاب.

١٥ راجع د. شكري غانم " النفط والاقتصاد الليبي ١٩٥٣ - ١٩٧٠ " . من منشورات معهد الإنماء العربي. لبنان. الطبعة الأولى ١٩٨٥. ص. (١١).

قانون المعادن رقم ٩ لسنة ١٩٥٣

على الرغم من أن حكومة محمود المنتصر كانت ترغب في تنظيم العمليات النفطية على أساس قانون عام بدلاً من إتـبّاع طريقة منح الامتيازات الفردية التي كانت سائدة في بقية دول الشرق الأوسط [١٦]، إلا أنها قررّت عدم التعجل بإصدار " قانون البترول " وذلك بتأثير عاملين أساسيين:

أولهما: الأوضاع المضطربة التي سادت عالم النفط في مطلع الخمسينات من القرن الماضي. [١٧]

ثانيهما: أن عملية إعداد قانون شامل للنفط قد يستغرق وقتاً طويلاً ومشاورات معقـدّة مع حكومات الولايات في ظلّ الدستور الاتحادي الذي وزّع الاختصاص فيما يتعلـق بشؤون البترول بين الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات [١٨] (المادة ٣٨ من الدستور).

غير أنه لما كانت حكومة المنتصر حريصة على اتخاذ **الخطوات التمهيدية الضرورية** التي تكفل المحافظة على استمرار اهتمام شركات البترول بليبيا، وتتيح الفرصة في الوقت ذاته للبدء في الاستطلاعات الأولية إلى حين صدور قانون شامل للبترول، فقد سارعت إلى إصدار **قانون المعادن رقم ٩ لسنة ١٩٥٣.**

كان **مشروع قانون المعادن** قد قدّم إلى البرلمان الليبي للمناقشة والتصديق عليه خلال النصف الأول من العام ١٩٥٣. وتفيد الوثائق السرّية للخارجية الأمريكية أن الملك إدريس عبّر للبرلمان عن تحفـّظاته حول دستورية بعض مواد مشروع القانون (المتعلقة بتوزيع العوائد والإتاوات التي تدفعها الشركات، بين الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات المعنية) [١٩]. وقد تمكـّن مجلس النواب من إقرار مشروع القانون في ١٩٥٣/٨/٦، كما تمّت إجازته من قبل مجلس الشيوخ في السابع عشر من الشهر ذاته، وتمّ إصدار القانون في ١٩٥٣/٩/٥. [٢٠]

ويقع **قانون المعادن رقم ٩ لسنة ١٩٥٣** في ثماني مواد. وقد نصّ في الفقرة الأولى من المادة الأولى منه على أن:

" كل ما في الأراضي الليبية من معادن ملك للدولة الليبية " .

---

١٦ كان هذا هو النظام السائد في دول العراق والمملكة العربية السعودية والبحرين والكويت.

١٧ راجع د. شكري غانم. م. س. ص. (١١ – ١٩).

١٨ مذكرات مصطفى بن حليم .م. س. ص. (٣١٠ – ٣١١).

١٩ راجع التقرير رقم (٤٢) المؤرّخ في ١٩٥٣/٧/٢٤، الملف رقم 773.00. وقد وردت الإشارة إلى موقف الملك المتحفـّظ على لسان وزير العدل (الشيخ عبد الرحمن القلهود) خلال مناقشة البرلمان الليبي لمشروع قانون البترول يوم ١٩٥٥/٤/١٨. راجع مضبطة الجلسة السابع عشرة لمجلس النواب المنعقدة بمدينة طرابلس يوم ١٩٥٥/٤/١٨ برئاسة عبد المجيد كعبار. الهيئة النيابية الأولى. دور الانعقاد الرابع. ص. (٧٨٤).

٢٠ نـُشر القانون بالعدد رقم (٧) من الجريدة الرسمية للمملكة الليبية المتحدة الصادر بتاريخ ١٩٥٣/٩/٨ م.

كما أوضحت الفقرة الثانية من المادة ذاتها أن لفظة " **معادن** " **تعني جميع المواد التي لها قيمة اقتصادية**، وتشكل جزءاً من الأراضي أو تستخرج منها طبيعة بما في ذلك **النفط والغاز الطبيعي.**

كما نصّت المادة ذاتها على أنه لا يجوز لأحدٍ أن ينقب عن هذه المعادن أو يستخرجها أو يستثمرها أو يحصل عليها إلا بموجب ترخيص أو احتكار يمنَح بمقتضى أحكام القانون.

وقامت حكومة المنتصر في التاريخ نفسه لصدور القانون بنشر إعلان [21] يحمل الرقم **١٤ لسنة ١٩٥٣** أوضح استعداد الحكومة لقبول **طلبات التراخيص** للاستطلاع على النفط.

وقد اشترط هذا الإعلان في المتقدمين بالطلبات أن يكونوا من شركات البترول المعروفة والمستعدّة للقيام بأعمال الاستطلاع والقادرة عليها.

كما نصّ الإعلان أن تكون التراخيص الممنوحة **للاستطلاع فقط** بما في ذلك المسح الجوّي والدراسات السطحية في المناطق التي يشملها الترخيص. وقد أعطى الإعلان لطالب التراخيص الحريّة في تحديد المساحة التي يرغب في الاستطلاع فيها.

وقد حدّد هذا الإعلان صراحة أن **امتيازات مباشرة أعمال التنقيب** الأخرى لا تمنح إلى أن يصدر قانون البترول الذي نصّ الإعلان على أنه سيصّدر لاحقاً ويشمل امتيازات مباشرة أعمال التنقيب، وأن التراخيص الممنوحة للاستطلاع لا يترتّب عليها أية حقوق للحصول على امتيازاتٍ نفطية مهما كانت نتيجة الدراسات والعمليات الاستطلاعية التي تتوصّل إليها الشركة الحائزة على الترخيص. [22]

وفي سياق اهتمام الحكومة الليبية بتنفيذ قانون المعادن، تعاقدت مع **خبير هولندي** هو المستر هوغنهيز A. J. J. Hogenhuis الذي سبق له العمل مع شركة رويال دتش للبترول Royal Dutch Petroleum Co. ومع الحكومة الهولندية، وقد وصل إلى طرابلس يوم ١٩٥٣/١٠/٦ كمدير لشئوون المعادن. [23]

وفي ظلّ هذا القانون حصلت **تسع شركات نفط** عالمية على تراخيص استطلاع بتاريخ ١٩٥٣/١١/٧ هي [24] :

١- شركة موبيل أويل (عن طريق شركة موبيل أويل الكندية – فرع ليبيا).
٢- شركة استاندرد أويل أوف نيو جيرسي (عن طريق شركة أسّو استاندرد – ليبيا).
٣- شركة شل (عن طريق شركة أنجلو ساكسون للنفط).

---

٢١ نُشر القانون بالعدد رقم (١٨) من الجريدة الرسمية للمملكة الليبية المتحدة الصادر في سبتمبر/أيلول ١٩٥٣.

٢٢ راجع مذكرات بن حليم. م. س. ص. (٣١١) ود. شكري غانم. م. س. ص. (٢٠ – ٢١) ود. عبد الرازق المرتضى سليمان. م. س. ص. (٢١).

٢٣ راجع التقريرين الأسبوعيين المشتركين للبعثة الأمريكية بطرابلس رقمي (٧١) و (٧٢) المؤرّخين في ٢، ٩ من أكتوبر/تشرين الأول ١٩٥٣. الملف (W) 773.00.

٢٤ د. شكري غانم. م. س. ص. (٢١ – ٢٣) ود. عبد الرازق المرتضى سليمان . م. س. ص. (١٤٨).

٤- الشركة الفرنسية للبترول (عن طريق شركة توتال).
٥- الشركة البريطانية للبترول ب. ب. (عن طريق شركة استكشاف دارسي أفريقيا المحدودة).
٦- شركة أويزيس أويل ليبيا (وهي تابعة لشركة أوهايو أويل، بالإضافة إلى كونها الشركة العاملة نيابة عن شركة أميرادا للبترول وشركة كونتيننتال أويل وشركة ماراثون).
٧- شركة الزيت الأمريكية عبر البحار المحدودة (بوصفها الشركة العاملة نيابة عن شركة النفط الآسيوية لكاليفورنيا وشركة تكساكو أويل عبر البحار).
٨- شركة نلسون بنكر هانت.
٩- شركة الزيت الليبية الأمريكية.

وشرعت هذه الشركات في أعمال الاستطلاع الجيولوجية. وقد ساعدت نتائج هذه العمليات الشركات المذكورة في اختيار المناطق التي طلبت، فيما بعد، عقودها النفطية فيها. كما ساعدت أعمال المسح الأولى التي قامت بها هذه الشركات على زيادة المعلومات النفطية عن ليبيا واهتمام شركات أخرى بالبلاد.[٢٥]

وتجدر الإشارة إلى أن قانون المعادن المذكور قد تغلّب على **الوضع الدستوري** الذي شكّلته المادة (٣٨) من الدستور[٢٦] بالنسبة لموضوعي " **سلطة إعطاء التراخيص** " و " **أيلولة العوائد والإتاوات** " وذلك بمنح **الولاة** حقّ إصدار رخص التنقيب مع حقّ **وزير الاقتصاد الوطني** في الاعتراض قبل إصدار القرار. أما العوائد والإتاوات المترتّبة على التراخيص، فقد نصّ قانون المعادن على أن يتمّ توزيعها حسب اتفاق يجرى بين الولاة وبين وزير الاقتصاد الوطني.

كما تجدر الإشارة إلى أن **الحكومة البريطانية** كانت حريصة على أن تحصل لشركتي (ب. ب.) و (شل) البريطانيتين على معاملةٍ متميّزة عرفت بـ " **حقّ الأولوية** " على بقية الشركات (الأمريكية والأوروبية) في الحصول على تراخيص الاستطلاع الممنوحة في ظلّ قانون المعادن، وفي تحديد المناطق التي ترغب في الحصول على تراخيص بشأنها. وكانت حجّة الحكومة البريطانية في المطالبة بهذه المعاملة المميّزة لشركتيها أنهما قامتا (دون غيرهما) أثناء حقبة الإدارة البريطانية في ليبيا ببذل جهود وإنفاق أموال كثيرة في أبحاثهما عن البترول فيها. وقد ووجهت هذه المطالبة البريطانية بمعارضة شديدة من الحكومتين الأمريكية والفرنسية وشركائهما. وقد فشلت الحكومة البريطانية[٢٧] في أن تضمّن – عبر مستشاريها القانونيين – قانون المعادن المذكور أي نصّ يجيز تلك المعاملة المتميّزة للشركات البريطانية، كما فشلت في

٢٥ انظر المرجعين السابقين . ص. (٢١)، (١٤٨) على التوالي.

٢٦ جعلت المادة المذكورة الاحتكارات والامتيازات والثروات الموجودة في باطن الأرض والتنقيب عنها من الاختصاصات المشتركة بين الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات (الفقرات ٤، ٥).

٢٧ لم تتوقّف مساعي الحكومة البريطانية عبر سفارتها ورجال الشركتين من أجل الحصول على " حقّ الأولوية " عند إعداد مشروع قانون البترول كما سنرى في المبحث التالي.

أن تحصل من رئيس الوزراء المنتصر ووزير المالية الدكتور علي نور الدين العنيزي على أية وعود أو تنازلات بهذا الخصوص، وانتهجت حكومة المنتصر ما عُرف بسياسة " الباب المفتوح " لدى تطبيقها لقانون المعادن ومنحها لتراخيص الاستطلاع في ظلّه.

وقد استمر العمل بقانون المعادن رقم ٩ لسنة ١٩٥٣ والتراخيص الممنوحة بموجبه قرابة سنتين.

قانون البترول رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٥

بدأت عملية إعداد هذا القانون خلال حكومة محمود المنتصر بإعداد مسودّة لمشروع قانون جرى استلهام نصوصه من عددٍ من التشريعات الباكستانية والتركية والعقود البترولية السارية في منطقة الشرق الأوسط. وقد تمّ عرض هذا المشروع على شركات البترول العاملة في ليبيا بمقتضى تراخيص الاستطلاع الصادرة طبقاً لقانون المعادن رقم ٩ لسنة ١٩٥٣ فضلاً عن عددٍ من الشركات الراغبة في الحصول على امتيازاتٍ جديدة.

أعدّت المسودّة الأولى لمشروع قانون البترول بواسطة لجنة من المستشارين الأجانب بإشراف المستشار البريطاني ويليام ديل William Dale الذي كان يشغل منصب رئيس دائرة التشريع في الحكومة الليبية. ومن الواضح أن هذه المسودّة حرصت على إعطاء شركات البترول البريطانية أولوية خاصّة، الأمر الذي أثار اعتراض وتحفـّظات كل من الحكومتين الأمريكية والفرنسية وبقية الشركات العاملة في ليبيا. [٢٨]

يقول مصطفى بن حليم في مذكراته [٢٩] :

" .. بل إن مستشاري الحكومة الليبية الغربيين حاولوا توريط الحكومة الليبية فأدرجوا في مشروع قانون البترول الأول الذي وزّع على شركات البترول نصّاً غامضاً يقبل بمبدأ الأولوية ".

ويضيف بن حليم:

"والأدهى والأمرّ، هو ما أطـّلعت عليه مؤخّراً في الوثائق السرّية لوزارة الخارجية البريطانية بما كان بينها وبين سفارتها في ليبيا وشركتي البترول البريطانيتين والمستشار القانوني للحكومة الليبية (ويليام ديل) من تنسيق وتعاون وثيق لتوريط الحكومة الليبية (حكومة المنتصر) لكي تعطي حقّ الأولوية للشركتين البريطانيتين".

كما يضيف في موضع آخر [٣٠] :

" وتكشف وثائق وزارة الخارجية البريطانية النقاب عن التعاون الذي كان قائماً بين ممثلي الشركتين البريطانيتين والمستشار الانجليزي الذي كان يعمل رئيساً لدائرة التشريع في الحكومة الليبية ويتولى إعداد قانون البترول الجديد."

وبعد أن يؤكـّد بن حليم [٣١] :

" بل إن هذه الوثائق تكشف النقاب عن محاولاتٍ مخجلة من قبل الحكومة البريطانية والمستشار القانوني العتيد وشركتي البترول البريطانيتين لتوريط

---

٢٨ راجع على سبيل المثال التقارير الأسبوعي المشتركة المرسلة من البعثة الأمريكية في ليبيا ذات الأرقام ٣٩٢، ٤١٣، ٤٢٤، ٤٢٩، ٤٤٣ المؤرّخة في ٥ مارس/آذار، ٢ أبريل/نيسان، ١٦ أبريل/نيسان، ٨ مايو/أيار من العام ١٩٥٤ على التوالي. الملف (W) 773.00.

٢٩ ص. (٣١٩) من هذه المذكرات.

٣٠ المرجع السابق .ص. (٣٢١).

٣١ المرجع السابق . ص. (٣٢١).

الحكومة الليبية وحملها على قبول مبدأ الأولوية " ..

فإن بن حليم يشهد لرئيس الوزراء محمود المنتصر ولوزير المالية في حكومة الأخير الدكتور علي نور الدين العنيزي [٣٢] بأنهما قاوما واستعصيا على كافة المناورات والضغوط البريطانية في هذا الاتجاه.

" وتدعوني الأمانة إلى ذكر أن رئيس الوزراء محمود المنتصر، ووزير المالية الدكتور علي العنيزي لم يخضعا للضغط البريطاني بل تهرّبا من إعطاء أي وعدٍ محدّد بقبول إعطاء الشركات البريطانية حقّ الأولوية. " [٣٣]

"وللحقيقة والأمانة التاريخية، فإن الواضح من الوثائق البريطانية أن الحكومات الليبية السابقة (حكومتي المنتصر والساقزلي) كانت تناور وتراوغ من أجل رفض طلب الشركتين البريطانيتين حتى تتهرّب من قبول مبدأ الأولوية المذكور. " [٣٤]

لا غرو إذ أن تثير **المسودّة الأولى** لمشروع قانون البترول الليبي اعتراض وتحفـّظات كل من الحكومات الأمريكية والفرنسية وبقية الشركات (غير البريطانية) العاملة في ليبيا.

وأمام هذه الاعتراضات والتحفـّظات، سارعت حكومة مصطفى بن حليم (التي كانت قد تشكـّلت في ١٩٥٤/٤/١١) إلى تشكيل لجنة مختلطة برئاسة المستشار **أنيس القاسم** [٣٥]، ضمّت إلى جانبه ثلاثة خبراء [٣٦] أجانب يمثـّلون الحكومة الليبية و (١٧) عضواً يمثـّلون الشركات الأجنبية. [٣٧]

---

٣٢ أشادت بعض الوثائق الأمريكية بموقف الدكتور علي العنيزي في هذا الصدد. راجع التقرير الأسبوعي المشترك للبعثة الأمريكية ذا الرقم (٤٢٩) المؤرّخ في ١٦ أبريل/نيسان ١٩٥٤، والتقرير رقم (٤٤٧) المؤرّخ في ١٩٥٤/٥/١٥. الملف (W) 773.00.

٣٣ مذكرات بن حليم . ص. (٣١٢).

٣٤ المرجع السابق. ص. (٣٢٢).

٣٥ أنيس القاسم محام من أصل فلسطيني كان مستشاراً قانونياً بوزارة العدل. يقول بن حليم عنه في مذكراته " جعلته منذ أوائل عهدي في رئاسة الوزارة مسئولاً عن التفاوض الأولي مع شركات البترول حول مسودّة مشروع قانون البترول وتصحيح أحكام ذلك القانون .. ثمّ أوكلت إليه فيما بعد الإشراف على إعداد قانون جديد للبترول يتمشّى مع سياسة وزارتي الجديدة " . ص. (٣١٢).

٣٦ هؤلاء هم: المستشار هوجينهيز A. J. J. Hogenhuis (هولندي الجنسية)، والمستر بيت هارد ايكر Pitt Hardacre (المستشار المالي للحكومة الاتحادية)، والمستر بايك (Pyke) الذي عمل كمستشار اقتصادي ومالي بالبعثة البريطانية في ليبيا حتى ١٩٥٣/١٠/٢، والمستر أندروز Andrews المستشار البريطاني بوزارة العدل.

٣٧ كان ممثلو الشركات في هذه الاجتماعات (١) عن شركة سوكوني كل من: دكتور صفير (A. Sfer) والمستر سكوت (Scott) والمستر تورات (Tourat) والمستر كيوبينز (Cubbins)، (٢) عن شركة استاندرد نيو جرسي: المستر تمبل (Temple) والمستر بينت (Benett)، (٣) عن الشركة الفرنسية للبترول: المسيو ديسبين (D' Espaigne) والمسيو دوبوني كانيه (Dupony Canet)، (٤) عن شركة كونكراد للزيت: المستر برالي (Braly) والمستر لاجير (Lager)، (٥) عن الشركة الأمريكية للزيت عبر البحار: المستر فان بنشوتين (Van Benschoten) والمستر لوجان (Logan)، (٦) وعن شركة شل (أنجلو ساكسون) المستر سافيل (Savill) والمستر لاش (Lush).

وكان من الخطوات المبكـرة الأخرى التي قام بها بن حليم استبقاؤه **الدكتور علي نور الدين العنيزي** وزيراً للمالية في التشكيلة الأولى لوزارته، حيث واصل الدكتور العنيزي – بهذه الصفة – إشرافه على سياسة الحكومة البترولية التي كان من أبرز معالمها يومذاك إعداد مشروع قانون البترول الجديد.

يصف بن حليم بمذكراته **موقف الدكتور العنيزي** قائلاً [٣٨]:

" لقد وقف العنيزي بجانبي بحكمةٍ وأمانة، مؤازراً بقوةٍ وصـلابة، متعاونـاً بإخلاص وتجرّد. آزرني بصدقٍ وقوةٍ وكياسة في مواجهة المناورات البريطانية التي كانت تسعى لانتزاع حقّ الأولوية في الحصول على الامتيازات البترولية، وساهم في مقاومة تلك الضغوط بالمراوغة والمكر أولاً ثمّ بالرفض الحازم فـي آخر المطاف " .

ويبدو أن مساعي **الحكومة البريطانية** من أجل الحصول على " **حق الأولويـة** " لـشركاتها البترولية في ليبيا لم تعرف التوقف، حيث تشير الرسالة الـسرّية المؤرّخـة فـي ١٩٥٤/٥/٢٩ المرسلة من المستر هـ. هـ. توماس H. H. Thomas بالبعثة البريطانيـة فـي ليبيـا إلـى الخارجية البريطانية [٣٩] أن السفير البريطاني في ليبيا المستر كير كبرايد Kirkbride تحدث في تلك الفترة مع رئيس الوزراء بن حليم حول هذا الموضوع وأن الأخير أبدى تعاطفه مرة أخـرى حول وجهة النظر البريطانية وتعهّد بأن يرفعها إلى مجلس الوزراء.

أمّا **الشركات البريطانية** ذاتها، فمن الواضح أن محاولاتها في هذا الصدد لم تعرف لا الحدود ولا الأصول حيث تكشف الرسالة السابقة في الفقرة السادسة منها أن المـستر مـوريس لاش [٤٠] M. Lush، بالاتفاق مع مدير شركة دارسي ب. ب. المستر بريـدجمان Bridgman (أثنـاء مرور الأخير بطرابلس)، سأل السفير البريطاني كيركبرايد عمّ إن كان بالإمكان إثارة موضوع " حق الأولوية " مع الملك إدريس. غير أن السفير كيركبرايد اعترض على القيام بذلك بحجّة أنـه متأكـد بأن الملك إدريس سوف يمتعض لمثل هذا الإجراء الذي سيعتبره تدخّلاً غيـر مـشروع وغير لائق في الموضوع هو، على أي حال، من اختصاص الحكومة وليس الملك.

كما تفيد الرسالة ذاتها أن السفير البريطاني نصح بشدّة المستر لاش بعدم السعي إلى مقابلـة الملك، كما أشار أن الملك ذو مشاعر حسّاسة فيما يتعلـق بالخصومات التجارية، إذ أنه يعـاني من مضايقات أفراد عائلته ومنافستهم التجارية، وسوف يستاء بلا شك بشأن أي اقتـراح يُطـرَح عليه للتدخل في أية خصومة أنجلو – أمريكية.

---

٣٨ ص. (٣١٢) من المذكرات.

٣٩ الرسالة تحمل الأرقام الإشارية T 1531/13 ١٥٣١/١٨/٥٤.

٤٠ المستر لاش M. Lush كان أول حاكم عسكري بريطاني لإقليم طرابلس (١٩٤٣). وقد اختارته شـركة (شل) ممثلاً لها في ليبيا. وقد طلبت " لجنة البترول " في عام ١٩٥٦ من شركة شل سحبه مـن الـبلاد بسبب تدخّلاته. راجع مذكرات بن حليم. م. س. ص. (٣٢٩).

ويورد بن حليم في مذكراته [41] أنه توقف، في طريق رحلته إلى واشنطن خلال شهر يوليو/تموز ١٩٥٤، لمدّة يومين بلندن وأن وزير الدولة للشؤون الخارجية البريطانية يومذاك المستر " سلوين لويد " دعاه خلالهما للغداء، وأن من بين المواضيع التي أثارها الوزير البريطاني معه طلب الشركات البريطانية الحصول على حقّ الأولوية، كما يضيف بأن البريجادير " موريس لاش " تبعه إلى لندن وحاول انتزاع وعدٍ منه بهذا الموضوع، ويورد بن حليم:

" .. ولكنني اتبعت في كلتا الحالتين سياسة المجاملة ومزيجاً من الوعود الجوفاء والتمنيات المطاطة. كل هذا كسباً للوقت حتى نصل إلى مرحلةٍ حاسمة نعلن فيها سياستنا الحقيقية دون لبس أو غموض. "

وقد حرص بن حليم، أثناء زيارته لواشنطن [42] خلال شهر يوليو/تموز ١٩٥٤، على الاتصال بشركات البترول في الولايات المتحدة الأمريكية. فقد أورد في مذكراته [43] :

" بعد انتهاء محادثاتي مع الرئيس أيزنهاور ومساعديه، قمت، وبرفقة الدكتور علي العنيزي (كان وزيراً للمالية وكان ضمن أعضاء الوفد الليبي) بزيارة لولايات أوكلاهوما وتكساس ولوزيانا، حيث قمنا بزياراتٍ مكثفة لحقول البترول في تلك الولايات الغنية بالبترول، كما ناقشت بإسهابٍ كبار رجال تلك الصناعة، **وفهمت منهم بكلّ صراحة ودون لبس أنهم على استعداد لبذل جهودٍ كبيرة ورصد أموالٍ وفيرة للبحث والتنقيب عن البترول في ليبيا، شريطة أن نضمن لهم معاملة أساسها العدل والإنصاف والمنافسة الحرّة النظيفة. كما فهمت فهماً لا لبس فيه أن الشركات الأمريكية، سواء منها الكبرى أو المستقلة، لن تقبل بأي نوع من الأولوية لأية شركة مهما كانت جنسيتها.** "

إثر عودة بن حليم من زيارته الرسمية للولايات المتحدة الأمريكية، شرع في عقد اجتماعات **اللجنة المشتركة** بين ممثلي الحكومة برئاسة الدكتور أنيس القاسم وممثلي شركات البترول في طرابلس [44]، كان أولها في ١٩٥٤/١١/١ وتوالت الاجتماعات اليومية بعد ذلك قرابة شهر. وأسفرت تلك الاجتماعات عن إدخال مجموعة من التعديلات على نصوص مشروع القانون على نحو يراعي ملاحظات الشركات وتحفظاتها. [45]

---

٤١ م. س. ص. (٣٢١).

٤٢ وهي الزيارة التي تمّ الاتفاق فيها مع الحكومة الأمريكية حول الاتفاقية الليبية – الأمريكية بشأن قاعدة ويلس والتي تمّ التوقيع عليها يوم ١٩٥٤/٩/٩ في بنغازي. راجع فصل " مصطفى بن حليم .. والاتفاقية مع أمريكا " بالمجلد الثاني/الجزء الأول من هذا الكتاب.

٤٣ م. س. ص. (٣٢٣).

٤٤ هي أربع شركات أمريكية وشركتان بريطانيتان وواحدة فرنسية كما سلفت الإشارة. راجع التقرير الأسبوعي المشترك للسفارة الأمريكية الخاصّ بالأسبوع رقم (٤٤) المؤرّخ في ١٩٥٤/١١/٦ ذا الرقم الإشاري (١٠٦)، الملف (W) 773.00.

٤٥ د. عبد الرازق المرتضى سليمان . م. س. ص. (١٥٠)، ومذكرات بن حليم. م. س. ص. (٣١٦ – ٣١٧).

في ضوء هذه التعديلات والملاحظات، جرى إعداد **مشروع قانون جديد للبترول** بمعرفة الدكتور أنيس القاسم، عُرض أمام مجلس الوزراء الذي أوكل دراسته للجنة وزارية [٤٦]، وقامت هذه اللجنة بإدخال تعديلاتٍ طفيفة عليه وإعادته إلى مجلس الوزراء لإقراره في شكله النهائي.

ويشير التقرير الأسبوعي المشترك للسفارة الأمريكية (الأسبوع رقم ١١) المؤرّخ في ١٩٥٥/٣/١٤ [٤٧] أن مجلس الوزراء أجاز مشروع القانون بشكل نهائي يوم ١٩٥٥/٣/١٠، حيث ستجرى بعد ذلك إحالته على الملك ادريس للموافقة عليه بشكل مبدئي قبل إحالته إلى مجلس الأمّة لمناقشته وإقراره.

وقد تضمّن التقرير المذكور ملاحظة سرّية مفادها أن السفارة علمت بأن رئيس الوزراء بن حليم قد تغلّب بالمراوغة على أية معارضة جديدة لمشروع القانون داخل مجلس الوزراء بإرسال وزير من اثنين معارضين في مهمّة رسمية إلى طبرق وممارسة ضغطٍ شخصي على الآخر.

" Embassy informed that prime minister circumvented further opposition in Council of Ministers by sending one of two opposing members to Tobruk on official mission and by Exerting personal pressure on other "

وقد أفاد التقرير الأسبوعي المشترك للسفارة الأمريكية (الأسبوع رقم ١٥) المؤرّخ في ١٩٥٥/٤/٩ [٤٨] أن الحكومة الليبية دعت شركات البترول في ليبيا إلى اجتماع أبلغتها خلاله بالتعديلات التي أدخلت على مشروع قانون البترول قبل عرضه على البرلمان، وقد علّق التقرير أن التعديلات بالرغم من أنها تبدو كثيرة إلا أنها طفيفة على ما يبدو وأن أياً من الشركات الأمريكية لم تُبدِ انزعاجاً بسببها. وأضاف التقرير في ملاحظةٍ سرية أنه جرى إبلاغ السفارة بأن رئيس الوزراء سوف يرعى بنفسه تقديم مشروع القانون إلى البرلمان في محاولةٍ منه لضمان تمريره قبل عطلة **شهر رمضان** التي تبدأ في ١٩٥٥/٤/٢٣.

مشروع القانون أمام البرلمان

ضمّن رئيس الوزراء بن حليم خطاب العرش الذي ألقاه أمام **مجلس الأمّة** بطرابلس يوم **١٩٥٤/١٢/٩** إشارة إلى قانون البترول الذي تزمع حكومته إصداره جاء فيها:

" ورغبة من الحكومة في استغلال ما قد يوجد من ثروةٍ بترولية في البلاد، سمحت لعدّة شركاتٍ عالمية بالبحث عن هذه الثروة، وقد أعدّت حكومتي مشروع قانون خاصّ بالبترول واستعانت في وضعه بالخبراء القانونيين لتلك

٤٦ ضمّت هذه اللجنة أيضاً خبراء قانونيين وفنيين. راجع التقرير الأسبوعي المشترك للسفارة الأمريكية الخاصّ بالأسبوع رقم (٤). التقرير مؤرّخ في ١٩٥٥/١/٢٢ ويحمل الرقم الإشاري (176)، الملف (W) 773.00.

٤٧ التقرير يحمل الرقم (٢٤٩) بالملف (W) 773.00.

٤٨ التقرير يحمل الرقم (٢٨٣) بالملف (W) 773.00.

الشركات فجاء من أحدث التشريعات المتبعة في العالم، كما كان ضامناً لمصلحة البلاد ومشجّعاً للشركات في عملها " . [٤٩]

وقد جاء في مشروع ردّ "**لجنة الردّ على خطاب العرش**" [٥٠]، الذي أعدّ بتاريخ ١٩٥٤/١٢/٣٠ وطُرح على المجلس للمناقشة والإقرار، فيما يخصّ هذا القانون:

" ويشارك المجلس حكومتكم رغبتها باستغلال ما قد يوجد من ثروةٍ بترولية في البلاد ويوافق على السماح لعدّة شركاتٍ عالمية للبحث عن هذه الثروة في نطاق القانون الخاصّ بالبترول الذي أعدّته حكومتكم واستعانت في وضعه بالخبراء القانونيين لتلك الشركات. ويأمل المجلس أن يكون هذا القانون من أحدث التشريعات المتبعة في العالم، وسيجد فيه ما يضمن مصلحة البلاد ويشجّع الشركات على مواصلة أعمالها. " [٥١]

ويتبيّن من مطالعة مضبطة **الجلسة الرابع عشرة** لمجلس النواب المنعقدة علناً بمدينة طرابلس يوم ١٩٥٥/٤/٤ [٥٢] أن رئيس الوزراء بن حليم أحال بموجب رسالة مؤرّخة في ذلك التاريخ وموجّهة إلى كلّ من رئيس مجلس الشيوخ ورئيس مجلس النواب مشروع قانون البترول.

وقد تلا السكرتير النيابي للمجلس (النائب يحي بن مسعود) رسالة رئيس الوزراء التي جاء فيها[٥٣] :

رسالة بمشروع قانون البترول

حضرة المحترم رئيس مجلس الشيوخ الموقّر
حضرة المحترم رئيس مجلس النواب الموقّر – طرابلس

بعد التحية:
أتشرف بأن أحيل إلى مجلسكم رفقة هذا صورة من مشروع قانون البترول لسنة ١٩٥٥ وصورة من مذكرة تفسيرية له.

ويسرني أن أفيدكم أنه رغبة في أن يكون المشروع محققاً للمصلحة العامة ومستوفياً للشروط الفنية المتوافرة في صناعة البترول فقد بذلت الحكومة جهداً وعناية بالغين لكي تخرجه مشروعاً تتضمّن نصوصه كلّ ما من شأنه أن يشجع

---

٤٩ ص. (٨) من مضبطة الجلسة الافتتاحية لدور الانعقاد العادي الرابع للهيئة النيابية الأولى المنعقدة علناً بمدينة طرابلس يوم ١٩٥٤/١٢/٩ م.

٥٠ تشكّلت لجنة الردّ على خطاب العرش من النائب المهدي بريش رئيساً والنائب خليفة عبد القادر مقرّراً، والنواب محمد الزقعار ومحمود بو شريدة وعبد السلام بسيكري ومصطفى المنتصر وسالم بن حسن أعضاء.

٥١ ص. (٨٥) من مضبطة الجلسة الرابعة لدور الانعقاد العادي الرابع للهيئة النيابية الأولى المنعقدة علناً بمدينة طرابلس يوم ١٩٥٥/١/١٣ م.

٥٢ ص. (٥٢٩ – ٥٣٤) من مضابط دور الانعقاد الرابع للهيئة النيابية الأولى لمجلس النواب.

٥٣ ص. (٥٣١) من المضابط المذكورة.

الشركات العالمية للبترول على البحث على هذه الثروة في جميع أنحاء البلاد في الوقت الذي أحكمت هذه النصوص ضماناً لحقوق الدولة وفائدة البلاد. ولهذا حرصت الحكومة على التشاور مع الشركات العالمية التي أرسلت فنّييها وخبراءها للتداول مع فنّيي الحكومة وخبرائها وقد تمّ الاتفاق بينهم على هذا المشروع بعد شهر من الاجتماعات اليومية المتتالية في طرابلس.

ثمّ توافر مجلس الوزراء على دراسته وشكّل لذلك لجنة فنّية خاصّة من موظفي الحكومة المختصين برئاسة أحد الوزراء، وأقرّه مجلس الوزراء بعد ذلك في صيغته النهائية مدخلاً عليه من التعديلات ما يتفق وسياسته الدولية.

كما أن المشروع قد عُرض على الجهات المختصّة في الولايات فوافقت عليه بالإجماع. ولا يخفى على مجلسكم الموقر أن القوانين البترولية هي قوانين فنية للغاية ودقيقة جداً وتتكامل نصوصها فيما بينها. كما لا يخفى على المجلس الموقر أن المصلحة العامة تقتضي أن تبادر شركات البترول إلى البدء في أعمال التنقيب لما في ذلك من أملٍ كبير في النهوض باقتصاديات البلاد فيما إذا وفقت الشركات في أبحاثها. ولهذا فإن الإسراع في البتّ في هذا المشروع وإقراره من مجلس الأمة الموقر أمر في غاية الخطورة والأهمية لا سيّما وأن التأخير قد يؤدي إلى إنصراف الشركات إلى البلدان المجاورة التي ثبت وجود البترول فيها.

وإنني عظيم الأمل في أن يقرّ مجلس الأمة الموقر هذا المشروع في أقرب فرصة، وأن يعطيه الأولوية على مشاريع القوانين الأخرى.

وتفضلوا حضرتكم بقبول فائق الاحترام.

(مصطفى بن حليم)
رئيس مجلس الوزراء

كما علّق رئيس الوزراء على رسالته أمام المجلس بقوله:
بإحالة مشروع القانون هذا إلى مجلسكم الموقر تكون الحكومة قد وفّت بما التزمت به في خطاب العرش من مشاريع، وفي الرسالة التي تليت على حضراتكم الآن بيّنت الظروف التي تدعو إلى الإستعجال والتعاون بين المجلس والحكومة، إلا أنني أرجو ألا يفهم كلامي هذا على أنه تعجيل للمجلس أو ضغط من الحكومة عليه للإسراع في مثل هذا القانون الهام، ولكنه كبيان لحقيقة واقعة، فهو **قانون شديد الأهمية بالغ الخطورة والبلاد في أمسّ الحاجة لأن تراه تحت التطبيق لما تواجهه من أزمات اقتصادية خصوصاً في هذا العام نتيجة الجفاف**، لذلك أرجو المجلس الموقر أن يتخذ من الإجراءات ما هو كفيل بأن ينظر هذا المشروع بصفة الاستعجال ... "[٥٤].

٥٤ ص. (٥٣٢) من المضابط المذكورة.

وقد تصدّى للدعوة التي وجهّها رئيس الوزراء إلى مجلس النواب بالنظر إلى مشروع قانون البترول على وجه الاستعجال اثنان من مجلس النواب هما النائب **عبد العزيز الزقلعي** والنائب **مفتاح عريقيب**. وقد جاء على لسان الأول منهما **الزقلعي**:

" تكرّر الحكومة طلبات الاستعجال للنظر في مشاريع القوانين مراراً، وقد جاء في كلمة رئيس الحكومة أنه لم يطلب هذا الاستعجال إلا لما للقانون من أهميّة ونظراً لحالة البلاد الاقتصادية وكرّرت الرئاسة الآن هذا الطلب بالنسبة لقانون التصفية، فأرجو سيدي الرئيس أن يمكننا من دراسة هذه المشاريع الهامة بروية وإمعان لما لها من قيمة. وملاحظتي على مشروع قانون البترول أنني لا أمانع في إعطائه صفة الاستعجال إلا أنني لا أوافق على أن يكون الانتهاء من دراسته **قبل حلول شهر رمضان المبارك** [55] الأمر الذي يريده حضرة رئيس الوزراء، كما أنني أنبّه الحكومة إلى وجوب الإقتداء بما سبق أن اتخذته غيرها من الدول من قوانين مثل هذا المشروع حتى تستنير اللجنة [56] بتلك القوانين والتشريعات البترولية، وهذا بالطبع يتطلّب من اللجنة أن تعطي الموضوع أهميّة ووقتاً لتدرسه الدراسة الكافية. " [57]

أما النائب **مفتاح عريقيب** فقد أضاف بهذا الخصوص:

" عوّدتنا الحكومة دائماً أن تختار الفرص المناسبة لها حتى تطلب دراسة القوانين باستعجالٍ وسرعة. وما دامت لهذا القانون الذي سيعرض على المجلس أهميّته وقيمته، فإنني أضيف رأيي إلى رأي زميلي عبد العزيز الزقلعي في أنه يحتاج لدراسة وافية وإمعان نظرٍ وهذا لا يأتي في وقت قصيرٍ، وكذلك الميزانية العامة والاستثنائية [58]، فهما تحتاجان أيضاً لدراسةٍ وتدقيق ولا يمكن الموافقة عليهما بنظرة خاطفة. وبالجملة فلا يمكن المجلس أن يفرغ من دراسة المشاريع الثلاثة قبل حلول شهر رمضان إذ لم يبقَ إلا أسبوع واحد إذا استثنينا العطلات والمواسم، فأرجو الحكومة أن تعطي المجلس الوقت الكافي حتى يدرس هذه المشاريع، ويرجع في مشروع قانون البترول إلى ما تعمل به الدول الأخرى في مثله. "

وقد عقب رئيس الوزراء على مداخلتي النائبين بقوله:

" حضرة النائب المحترم عبد العزيز الزقلعي فسّر كلامي بما لا أقصد، وقد علّق حضرة النائب المحترم مفتاح عريقيب على هذا التفسير ولا علم لي بهذا، لم **أقل ولم أطلب من المجلس الموقّر أن ينتهي من بحث هذه المواضيع قبل**

---

٥٥ كانت هذه الجلسة يوم ١١ من شعبان ١٣٧٤ هـ ومن الواضح أن النائب الزقلعي كان على علم بعزم رئيس الوزراء على أن ينتهي إقرار مشروع قانون البترول قبل نهاية شهر رمضان.

٥٦ يقصد لجنة المالية والاقتصاد المنبثقة من مجلس النواب التي سيحال عليها مشروع القانون.

٥٧ ص.(٥٣٣ – ٥٣٤) من المضابط المذكورة.

٥٨ كان مشروعاها معروضين على المجلس في الفترة نفسها.

حلول شهر رمضان [٥٩]، ولم ترد على لساني كلمة رمضان. وكل ما طلبته من المجلس الموقّر أنني رجوته أن يعطي هذه القوانين صفة الاستعجال فينظرها بكلّ دقة واستعجال وليس في هذا أي معنى من معاني الإهمال التي وصفنا بها حضرة المحترم الزقلعي. أما الرجوع إلى القوانين المتبعة في البلاد الأخرى في مثل هذه الأمور، فقد سبق أن رجعت إليها الحكومة وهي مستعدّة لأن تزوّد المجلس الموقر بما يطلبه من بيانات. وأخيراً تصحيحاً في التواريخ لما ذكر النائب المحترم مفتاح عريقيب من أنه لم يبقَ على حلول شهر رمضان إلا أسبوع واحد، أقول له إنه مازال على حلوله (١٩) يوماً، وبعد ذلك أترك الكلمة للمجلس " . [٦٠]

ويتضح من مطالعة مضبطة الجلسة الرابع عشرة أن مداخلتي النائبين عبد العزيز الزقلعي ومفتاح عريقيب لم تحولا دون أن يطبع الاستعجال أسلوب معالجة البرلمان لمشروع قانون البترول، فقد قرّر المجلس في تلك الجلسة إحالة مشروع القانون المذكور على **لجنة المالية والاقتصاد** [٦١] كي تتولّى دراسته وتقديم تقريرها عنه إلى المجلس.

وقد قامت لجنة المالية والاقتصاد بالمجلس بدراسة مشروع قانون البترول المحال إليها مستعينة بمندوبٍ عن إدارة التشريع بوزارة العدل وقدّمت تقريرها إلى مجلس النواب الذي تلاه عليه مقرّرها النائب **عبد السلام بسيكري** خلال جلسة المجلس السابع عشرة المنعقدة بمدينة طرابلس يوم الاثنين ٢٤ من شعبان ١٣٧٤ هـ . الموافق ١٨ من أبريل/ نيسان ١٩٥٥ [٦٢] برئاسة **عبد المجيد كعبار** [٦٣]. وجاء في تقرير اللجنة [٦٤] :

تقرير لجنة المالية والاقتصاد عن مشروع قانون البترول لسنة ١٩٥٥

درست لجنة المالية والاقتصاد مشروع قانون البترول لسنة ١٩٥٥ المحال إليها – عن طريق الرئاسة – من مجلس الشيوخ الموقّر بعد أن أقرّه ووافق عليه.

---

٥٩ من الواضح أن رئيس الوزراء كان يناور هنا ويرواغ دون التصريح بالحقيقة.

٦٠ ص. (٥٣٣ – ٥٣٤) من المضابط السابقة.

٦١ وفقا للوائح الداخلية للبرلمان كان يوجد به سبع لجان هي لجنة الردّ على خطاب العرش واللجنة التشريعية الدستورية ولجنة المالية والاقتصاد ولجنة المحاسبة ولجنة الدفاع والشؤون الخارجية ولجنة المعارف والصحة والشؤون الاجتماعية والمواصلات والأشغال، وقد جرى العمل على انتخاب أعضاء هذه اللجان من أعضاء مجلس النواب في مطلع كل دور انعقاد للهيئة النيابية. وقد ضمّت لجنة المالية والاقتصاد خلال دور الانعقاد العادي الرابع كلا من النواب؛ اسماعيل بن لامين (رئيساً) وعبد السلام بسيكري (مقرّراً) وأبي بكر نعامة ومفتاح عريقيب وخليفة عبد القادر ومحمد الطاهر العالم وسليمان الزني (أعضاء).

٦٢ تقع مضبطة الجلسة السابع عشرة في ص. (٧٦٠ إلى ٧٩١) ضمن مضابط دور الانعقاد الرابع (١٣٧٤ هـ–١٩٥٥/٦٤ م) للهيئة النيابية الأولى لمجلس النواب (١٩٥٢ – ١٩٥٦).

٦٣ ضمّت هيئة المكتب في تلك الدورة، إلى جانب رئيس مجلس النواب عبد المجيد كعبار، كلا من النواب صالح بويصير والسنوسي حمادي (وكلاء) وعبد السلام بسيكري (سكرتيرا) ويحي بن مسعود (سكرتيرا) ومحمود بو شريدة ونوري بن غرسة (مراقبين).

٦٤ ص. (٧٦٢ – ٧٦٤) من المضابط.

وتجدر الإشارة بأن هذه اللجنة قد رأت من المصلحة الاستعانة بمندوب عن إدارة التشريع في وزارة العدل ليقوم بإطلاعها على التطورات والإجراءات التي سبقت وسايرت وضع هذا المشروع الهام في مختلف المراحل منه، وللإستيضاح عمّا جاء في بعض مواده من تعبيراتٍ فنية.

وقد أوفدت وزارة العدل الأستاذ أنيس القاسم للقيام بهذه المهمة فكان خير مساعد للجنة في إمكان دراسة هذا القانون - مادة مادة مع ملحقيه - في فترةٍ تعتبر قصيرة نسبياً وقد حدا باللجنة الإسراع في دراستها لهذا المشروع هو ما تعتقده من أن أي تأخير في ظهوره إلى حيّز التنفيذ ستنجم عنه أضرار ملموسة، بينما ستجني البلاد من تطبيقه نتائج وفوائد طيبة.

وهنا ترى لجنة المالية والاقتصاد أن تشير - نتيجة للمعلومات التي استقتها - بأن المشروع الليبي لم تفته المهمّة الكبرى التي تكتسبها مادة البترول من حيث التنقيب عليها واستخراجها، فهي زيادة على ما فيها من المصلحة المادية التي ستجنيها البلاد - سواء أثناء فترة الاستطلاع أو مدة التنقيب، وبنوع خاص فيما لو وفق في إيجاد كميات تجارية منه - فإن تنظيم تشريعها يحتاج إلى دقة كبيرة وبعد نظر واستقصاء كبير والاستعانة بأوفق النظم المماثلة الحديثة مع العمل على تلافي ما يكون قد ظهر في هذه التشريعات من نقص وغموض نتيجة لوضعها موضع التنفيذ ونتيجة لما طرأ على سياسة البترول العالمية من اتجاهات وتطورات جديدة، وللتدليل على العناية القصوى والتحرّي الشديد اللذين بذلتهما الحكومة في هذا المضمار يكفي أن نذكر بأن هذا التشريع قد استغرقت دراسته في اللجان ومع الخبراء أكثر من ثلاث سنوات، إذ قد بدئ في وضعه منذ سنة ١٩٥٣. وإزاء هذا تبدو لنا مدى الأهمية والخطورة والحيطة التي استعملتها الحكومة عند سنـّها لهذا القانون، وإنه ليمكننا أن نقول بأن السلطة التنفيذية الاتحادية لم تحتط لأي تشريع ليبي سابق ما أحتاطته لهذا التشريع، وما ذلك إلا لما تعلمه من أن أي تساهل أو نقص فيه قد يكون له من النتائج والآثار ما لا تحمد عقباه.

هذا، وقد كانت اللجنة حريصة كلّ الحرص على أن تستعين في دراستها لمشروع هذا القانون بالإطلاع على تشريعات الدول العربية المماثلة للمقارنة بها. لكن ثبت لها أخيرا بأن أكثر الدول العربية لم تكن لها قوانين للبترول قائمة بذاتها بل كل ما لها هي عقود امتياز مع الشركات التي تعمل في بلادها كالوضع في المملكة العربية السعودية والكويت والبحرين، أما في مصر فقد كان وضع بها قانون للبترول، وهو إن كان يحكم الوضع نظرياً إلا أن طريقة استفادة البلاد من تطبيقه كانت عقيمة الأمر الذي اضطرّت معه السلطات المصرية أخيراً إلى إعطاء عقود الامتياز بموجب قوانين خاصّة.

وأنه ليسرّ اللجنة بأن تذكر بصدد هذا القانون هو أنها بعد أن درسته مادة مادة وبعد الاستيضاحات والبيانات التي زوّدها بها مندوب الحكومة بخصوص كل مادة

تقريباً، ونظراً لما ظهر لها – من سلامة هذه المواد وتمشيا مع الدستور واستيفاء القانون واستيعابه لكلّ صغيرة وكبيرة حتى تلك الاحتمالات بعيدة الوقوع– بعد هذا كله وبعد دراستها أيضاً للملحقين التابعين للقانون ووجودهما أنهما لا يتنافيان مع نصّ القانون وروحه ترى من واجبها أن تطلب بالإجماع من المجلس الموقّر إقرار هذا القانون والموافقة عليه كما جاء من مجلس الشيوخ الموقّر.

وإن اللجنة قبل أن تختم تقريرها هذا لترى أن تتقدّم بتوصية ذات أهمية انساق إليها البحث عند دراسة الفقرة (١١) من المادة (٩) وهي تتعلّق بأن يوصي المجلس الحكومة عندما تضع مشروع قانون نزع الملكية بأن تضمنه نصّاً على حقّ صاحب الأرض الذي نزعت ملكيتها لأغراض المنفعة العامة في استرداد الأرض عند انقضاء هذه المنفعة وذلك على أن يدفع ثمناً عادلاً لها.

وأخيراً تتعشّم اللجنة أن يتفضّل المجلس فيوجّه إلى الحكومة هذه التوصية، آملة في نفس الوقت أن تعيرها السلطة التنفيذية بدورها ما تستحقه من العناية والاهتمام.

والله وليّ التوفيق.

مقرّر اللجنة عن رئيس اللجنة

عبد السلام بسيكري عبد السلام بسيكري طرابلس في ١٤/٤/١٩٥٥. "

ويتضح من مطالعة مضبطة جلسة مجلس النواب المذكورة أن المجلس ناقش مواد مشروع قانون البترول المعروض عليها مادة مادة، كما يتضح أن عدداً من أعضاء المجلس ساهموا مساهمة فعّالة في إثراء النقاش حول هذا المشروع، هم النواب عبد العزيز الزقلعي وصالح بويصير ورمضان الكيخيا ومصطفى المنتصر ومصطفى ميزران وعلى تامر ومراجع السرخ ومحمد وهيب الزقعار وخليفة عبد القادر ومفتاح عريقيب ويحي بن مسعود ومصطفى بن عامر ومحمود أبو شريدة.[٦٥]

كما شارك من جانب الحكومة في الردّ على استيضاحات النواب كلّ من رئيس الوزراء مصطفى بن حليم ووزير المالية الدكتور على نور الدين العنيزي ووزير العدل الشيخ عبد الرحمن القلهود.

ولم تقتصر مناقشات النواب واستفساراتهم حول مشروع القانون على الأبعاد المحلية بل تجاوزتها إلى الأبعاد القومية حيث طرح النائب مصطفى المنتصر خلال الجلسة سؤالاً يتعلّق بموقف مشروع القانون من إمكانية أن تقوم إحدى شركات البترول العاملة في ليبيا من تصدير البترول الليبي إلى إسرائيل وما إذا كانت نصوص القانون تمنع ذلك[٦٦] ؟ وقد أكّد وزير المالية الدكتور العنيزي في ردّه أن القانون يتضمّن ما يحقّق ذلك.[٦٧]

٦٥ ترتيب الأسماء هو حسب ورودها بمضبطة الجلسة.

٦٦ ص. رقم (٧٨٦) من المضبطة.

٦٧ راجع ما ورد في التقرير الأسبوعي المشترك للسفارة الأمريكية (الأسبوع رقم ١٧) المؤرّخ في ٢٣/٤/١٩٥٥ ذا الرقم (٢٩٨) الملف (W) 773.00. ويتضح جلياً ممّا ورد في هذا التقرير أن الشركات الأمريكية كانت تستعجل موافقة البرلمان على مشروع قانون البترول وإصداره.

كما يتبيّن من مطالعة المضبطة أن المجلس تبنـّى اقتراح لجنة المالية والاقتـصاد بتـضمين القانون المطروح نصّاً يعطي الحقّ لصاحب الأرض الذي نزعت ملكيتها لأغراض المنفعة العامة في استرداد الأرض عند انقضاء هذه المنفعة وذلك على أن يدفع ثمناً عادلاً لها.

كما يبيّن أن مواد فروع القانون عرضت للتصويت عليها مادة مادة، ثمّ بعـد الفـراغ مـن دراسته أجرى التصويت عليه بالأسـماء وكانت النتيجة أن وافق عليه (٣٧) نائباً ولم يعارضـه أحد بينما امتنع أربعة عن التصويت [٦٨] هم:

- النائب خليفة عبد القادر بسبب عدم تلاوة المجلس للملحقين المرفقين بمشروع القانون.
- النائب مصطفى بن عامر لأن القانون يحتوي على موادٍ فيها لبس وغموض.
- النائب عبد العزيز الزقلعي لأن المجلس لم يتمكـّن من الإطلاع علـى قـوانين أخـرى للمقارنة ولعدم إعطاء المجلس الوقت الكافي لدراسة القانون دراسة وافية.
- والنائب مصطفى ميزران لعدم تلاوة الملحقين بالقانون.

أما مجلس الشيوخ [٦٩] فيتضح من مطالعة مضبطة الجلسة السابع عشرة المذكورة [٧٠] أنه سبق له أن أقرّ مشروع القانون ووافق عليه قبل إحالته على مجلس النواب [٧١].

وفي ٢٨ من شعبان ١٣٧٤ هـ الموافق ٢١ من أبريل/نيسان ١٩٥٥ صدر مرسوم ملكـي بقانون البترول رقم (٢٥) لسنة ١٩٥٥ على أن يعمل به بعد إنقضاء ثلاثين يوماً مـن تـاريخ نشره في الجريدة الرسمية [٧٢]، كما نصّ في الفقرة الثانية من المادة الأخيرة منه والتـي تحمـل الرقم (٢٥) على أن يبطل العمل بقانون المعادن رقم ٩ لسنة ١٩٥٣ (فيما يتعلـّق بـالبترول) ابتداءً من تاريخ العمل بقانون البترول على أن تظلّ التراخيص الممنوحة بمقتضى قانون المعادن نافذة إلى أن تنتهي مدّتها.

ملكية الدولة للبترول

نصّت الفقرة الأولى من المادة الأولى من قانون البترول لسنة ١٩٥٥على:

٦٨ كان النائب القذافي سعد في إجازة. كما اعتذر عن حضور الجلسة النواب الكيلاني الضريريط ومحمد يحي وعبد القادر البدري والطاهر العالم وسليمان الزني. كما غاب عن التصويت كلّ من النواب اسماعيل بـن لامين ونوري بن غرسة وسالم بن حسن وسعيد العربي أبو سن ومحمد عبد القادر بريدان وميلود عبد الله.

٦٩ ضمّ مجلس الشيوخ يومذاك إلى جانب رئيسه الشيخ علي العابدية كلاً من الشيوخ أبي بكر أحمـد، رفيـق المهدوي، حسين عبد الملك، خليل العريضة، أحمد راسم كعبار، سالم المنتصر، محمد بن عثمان، صـالح خربيش، الطاهر الأزهري، عبد الكافي السمين، عبد الحميد العبار، أبي القاسم بادي، على القره مـانللي، علي القطرون، مبروك عريبي، محمد شليد، محمد المنصوري، حميدة المحجوب، خليل ناصوف، علي بن محمد الشريف، وعوض لنقي.

٧٠ ص. (٧٦٢) من المضابط.

٧١ يفيد التقرير المشترك للسفارة الأمريكية الخاص بالأسبوع رقم (١٦) المؤرّخ في ١٩٥٥/٤/١٦ أن مجلس الشيوخ وافق على مشروع قانون البترول خلال الجلسة التي عقدها يوم الخميس الموافـق ١٩٥٥/٤/١٤. التقرير رقم (٢٨٧). الملف 773.00 (W).

٧٢ نشر قانون البترول في الجريدة الرسمية للمملكة الليبية المتحدة الصادرة بتـاريخ ١٩٥٥/٦/١٩ وأصـبح ساري المفعول اعتباراً من ١٩٥٥/٧/١٩ م.

"يعتبر ملكاً للدولة الليبية جميع البترول الموجود في ليبيا بحالته الطبيعية في طبقات الأرض".

وفي الواقع فإن هذه الفقرة كانت تأكيداً للمبدأ نفسه الذي سبق أن أقرّه قانون المعادن رقم ٩ لسنة ١٩٥٣ (الذي صدر خلال حكومة محمود المنتصر) حيث نصّت المادة الأولى منه على أن " كل ما في الأراضي الليبية من معادن ملك للدولة الليبية " وأن لفظة " معادن " تعني " جميع المواد التي لها قيمة اقتصادية وتشكل جزءاً من الأراضي أو تستخرج منها طبيعة، بما في ذلك النفط والغاز الطبيعي " .

وكان المشرّع الليبي، في إقراره لهذا المبدأ، منسجما مع ما استقرّ عليه الفقه الإسلامي قديما وحديثا [٧٣] . كما أن معظم الدول تقريباً تعمل بهذا المبدأ عدا الولايات المتحدة الأمريكية التي تعتبر أن من يملك الأرض يملك ما في باطنها. [٧٤]

وقد تناول الدكتور عبد الرازق المرتضى سليمان في كتابه " العلاقات النفطية في دول الدومن (الأوبيك) " [٧٥] هذا الموضوع حيث جاء فيه:

> " .. وفي هذا المجال، تبنّى (قانون البترول الليبي) ما يعرف بالنظام الدومينالي أو نظام الملكية العامة للثروات النفطية. وهو بهذا يعزف عن القاعدة العامة في الملكية كما أرساها القانون المدني الليبي والقائمة على ما يسمّى بنظام الالتصاق .. فطبقاً للمادة ٢/٢١٨ من القانون المدني الليبي " .. ملكية الأرض تشمل ما فوقها وما تحتها، إلى الحد المفيد في التمتّع بها، علواً أو عمقاً ... "
>
> " ولا يتردّد عدد من الدول في هذا النظام (نظام الالتصاق) في مجال المعادن، بما فيها النفط، وهكذا تمتدّ ملكية المالك العقاري (مالك السطح) إلى ما في باطن أرضه من ثروات .. " " على أن الولايات المتحدة (وإلى حدّ ما كندا) ظلت أكثر هذه الدول تمسكاً وإخلاصاً لنظام الالتصاق "
>
> " وبمرور الزمن ، وبروز الأهمية الاقتصادية والاستراتيجية للنفط ، تكاثرت القيود على نظام الالتصاق، إن لم يُجهز عليه كلية أمام رغبات الدول في السيطرة على قطاع، ترى حيويته لصالح المجتمع بأسره ... "

٧٣ راجع على سبيل المثال في هذا الخصوص:
- " اقتصادنا " للعلامة محمد باقر الصدر. دار المعارف للمطبوعات. بيروت/لبنان. الطبعة العشرون ١٩٨٧ م. ص. (٤٦٨ – ٤٨١). " العدالة الاجتماعية في الإسلام " لسيد قطب. دار الشروق: القاهرة وبيروت. الطبعة الحادية عشرة ١٩٨٨ م. ص. (٩٦).
- " النظام الاقتصادي في الإسلام " لتقي الدين النبهاني. دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع: بيروت، الطبعة الرابعة ١٩٩٠ م. ص. (٢١٣ – ٢١٧).
- " الاقتصاد الإسلامي – مقوماته ومنهاجه " للدكتور ابراهيم الدسوقي أباظة. من مطبوعات الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية: القاهرة. الطبعة الأولى ١٩٧٤ م. ص. (٨١ – ٨٤).

٧٤ دكتور شكري غانم م. س. ص. (٢٥).

٧٥ م. س. الفصل " ملكية الحقول النفطية في الإقليم البري " ص. (٩١ – ١٠٩).

" ولم تكتفِ دول كثيرة أخرى بتقليص نظام الالتصاق، بل ذهبت إلى العزوف عنه معترفة للدولة وحدها بالحقوق المنصبة على الثروات المعدنية .. فقررّت بريطانيا بموجب الإجراءات النفطية المتخذة سنة ١٩٣٤ م (Petroleum Act.) أيلولة الحقوق المتصلة بجميع المواد الهيدرو كربونية (سائلة، غازية أو صلبة) إلى التاج، وقد سلكت دول أخرى أعضاء في اتحاد الأمم البريطانية (الكومنولث) المسلك ذاته: أستراليا، الباكستان والهند " .

كما يشير المؤلف إلى أنه حتى **الولايات المتحدة الأمريكية** أخذت تحدّ من نطاق تطبيق " نظام الالتصاق " :

" وهكذا، فإذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية فقد ظلّت على تشبثّها بهذا النظام، فإنها قد اتجهت بعد ذلك في السنوات الأخيرة إلى تضييق نطاق تطبيقه. وذلك عن طريق ظهور واتساع ملكيات عقارية حكومية هامة تعود إلى الحكومة الاتحادية أو لولاياتها، كلّ على حدة، فقد بلغت ملكية الدولة الاتحادية في سنة ١٩٦٦ ما يقرب من ربع **الأراضي المخصّصة لأعمال التنقيب النفطي**، يضاف إلى ذلك **منطقة الجرف القاري** (ما بعد البحر الإقليمي) بكاملها. أما **المناطق النفطية الواقعة في البحر الإقليمي** فتعود للولايات الساحلية المعنية. فإذا أضفنا لكلّ هذ الجزء الأكبر من جزيرة ألاسكا (Alaska)، الواقعة شمال غرب البلاد، ثمّ ما يسمّى **بالأراضي الهندية**، أمكننا ملاحظة مدى توسّع الملكية العقارية العامة، وبالتالي انكماش المناطق الخاضعة لنظام الالتصاق " .

ثمّ يشير المؤلف إلى **عيوب** " نظام الالتصاق " بقوله:

" ولعلّ من أهمّ العيوب التي دفعت الدول إلى تحديد نطاق هذا النظام أو الإحجام عنه ما ينتهي إليه من تجزئة الثروات المعدنية من ملكيات فردية محدّدة. إن من شأن هذه التجزئة، تمزيق الإمكانيات النفطية وإعاقة قيام الدولة باتخاذ الإجراءات الكفيلة بتنظيم طرق استغلالها بما يتفق والمصلحة الوطنية عامّة " .

ثمّ يختم الدكتور عبد الرازق المرتضى سليمان هذا الفصل من كتابه بالقول:

" وأخيراً فقد أخذت بالنظام الدومنيالي (ملكية الدولة) جميع الدول الجديدة والنامية، أيا كانت مذاهبها السياسية والعقائدية من إيران حتى العراق، من العربية السعودية حتى جمهورية الجزائر .. فللنفط أهمية اقتصادية لا يمكن معها لبلدٍ نام أن يتركه لمبادرات الأفراد ... " [٧٦].

---

٧٦ دعا العقيد القذافي خلال الخطاب الذي ألقاه مساء يوم ٢٠٠٣/٦/١٣ أمام ما يسمّى بمؤتمر الشعب العام بمدينة سرت إلى خصخصة قطاع النفط وتجدر الإشارة إلى أن الأمانة العامة لذلك المؤتمر أصدرت قرارا يحمل الرقم (١٠) لسنة ١٩٧٩ بتاريخ ١٩٧٩/٨/٥ بشأن إعادة تنظيم المؤسسة الوطنية للنفط ورد بالمادة (٤) منه ما نصّه: " تبقى المواد النفطية والمواد الهايدروكربونية الموجودة في باطن أرض الجماهيرية وفي مياها الإقليمية وجرفها القارّي ملكاً للدولة ولا يجوز للغير أن يكتسب عليها حقوقاً بالتقادم" .

وفي هذا الاتجاه نفسه سار المشرّع الليبي سواء عند إصدار قانون البترول رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٥ أو سلفه قانون المعادن رقم ٩ لسنة ١٩٥٣.

ولا ينبغي أن تفوت الإشارة في هذا المقام إلى بعض ما ورد في **مذكرات مصطفى بن حليم** الذي صدر في عهد حكومته قانون البترول المذكور. فقد أورد بن حليم في تلك المذكرات وتحت عنوان " **البترول ملك الأمة الليبية** " ما نصّه[٧٧]:

" بعد الإنتهاء من وضع مشروع القانون من قبل الاجتماع المشترك، عرض المشروع على مجلس الوزراء فوافق عليه، بعد إدخال تعديلاتٍ طفيفة. ثمّ جرى عرضه على مجلسي النواب والشيوخ وتمّت الموافقة عليه وإصداره بتاريخ ١٩٥٥/٤/٢١ بعد مناقشاتٍ حادّة وصعوبات كثيرة أثارها تمسك نوابٍ يمثلون بعض القبائل مطالبين لقبائلهم بالحق في جزءٍ من الثروة البترولية، بل إن بعض أولئك النواب نادى بمطلب ملكية الأشخاص والقبائل لجميع ما يعثر عليه في أراضيهم من ثرواتٍ معدنية أو بترولية، وأيدّوا وجهة نظرهم هذه بما هو جارٍ في الولايات المتحدة حيث يمتلك الأفراد جميع ما يعثر عليه في أراضيهم من بترول. ومن السهل على القارئ تصوّر ما كان قد يحدث لو قبلنا بهذا المطلب من تفاوتٍ خطير في توزيع الثروة في الوطن. لذلك فقد قاومنا ذلك المطلب بكلّ قوة واستعملنا في ذلك من الحيل والمكر والمناورات والضغوط قدراً كبيراً حتى تمكـنّا من تثبيت مبدأ ملكية الدولة لجميع ثروات الوطن البترولية " .

وللأسف فإن الفقرة السابقة تحمل تجنـيّاً على الحقيقة من جانبين:

أولهما: أنها تغفل أن " **مبدأ ملكية الأمة للبترول** " ولسائر المعادن الموجودة في باطن الأرض الليبية قد سبق إقراره وتثبيته في المادة الأولى من قانون المعادن رقم ٩ لسنة ١٩٥٣ الذي سبق إصداره **خلال حكومة محمود المنتصر**.

ثانيهما: أن **الاتهامات** التي كالها بن حليم إلى عددٍ من النواب، زعم أنهم كانوا يمثلون بعض القبائل مطالبين لقبائلهم بالحقّ في جزءٍ من الثروة البترولية، هي **اتهامات ظالمة ولا أساس لها من الصحة**. وفضلاً عن أنه لم يقدّم في مذكراته أي دليلٍ يثبت تلك المزاعم، فإن المطالع لمضبطة الجلسة السابع عشرة لدور الانعقاد الرابع للهيئة النيابية الأولى لمجلس النواب، التي جرى خلالها مناقشة مشروع قانون البترول (انعقدت بمدينة طرابلس يوم ١٩٥٥/٤/١٨)، لا يعثر على شاهدٍ واحد يدعم صحّة ما ادّعاه بن حليم بحقّ أولئك النواب، بل سيعثر على ما يناقض تلك الادّعاءات ويفنـدّها. فقد ورد في مضبطة تلك الجلسة على لسان أحد النواب (**النائب خليفة عبد القادر** عن منطقة المرج القبلية) ما نصّه:

---

٧٧ ص. (٣٢٦) من المذكرات.

" إن جميع البترول الموجود في ليبيا يعتبر ملكاً للدولة، ولا يوجد من تسوّل له نفسه أن يطالب بملكية ما قد يوجد في أرضه من بترول ... " [٧٨]

عيوب قانون البترول ومزاياه

لقد ثار الكثير من الجدل حول قانون البترول رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٥، قبل صدوره ومنذ صدوره [٧٩] . فقد جرى **انتقاده** على أساس أنه جاء حافلاً بكمّ من المزايا التي لم يسبق لمستثمر أن حصل عليها. كما أن مزاياه المالية، بصورةٍ خاصّة، تجاهلت أقل اعتبارات التوازن الضروري بين مصلحة البلاد من جهة والحوافز الكفيلة بتشجيع الاستثمارات الأجنبية من جهةٍ أخرى. ومن جانبٍ آخر، فإن الحكومة دافعت عن هذا القانون بأنه قانون استكشاف وتنقيب بالدرجة الأولى، وأن المزايا التي يحتويها تبدو ضرورية لإغراء شركات البترول حتى تُقبل على استثمار مبالغ كبيرة في عمليات التنقيب عن البترول وبخاصّة أن الدراسات المتوفّرة لديها عن احتمال وجود البترول لم تكن مشجّعة لتقدّم الشركات التي تجاهلت دخول ليبيا لسنواتٍ طويلة. وفضلاً عن ذلك، فإن الحكومة تستطيع فيما بعد، وفيما لو جرى العثور على البترول في أراضيها، أن تعيد النظر في نصوص هذا القانون بما يتلاءم ومصلحة البلاد.

وأياً ما كان من شأن هذه الانتقادات ودرجة وجاهتها، فلا ينبغي التردّد في تسجيل عددٍ من **النقاط الإيجابية** بحقّ هذا القانون:

١- فليبيا تعتبر الدولة الأولى، في منطقة الشرق الأوسط والعالم الثالث، التي قامت بإصدار قانون متكاملٍ خاصّ بالبترول منذ بداية عمليات التنقيب، مع ما يتبع ذلك كله من مظاهر ممارسة السيادة على ثروة البلاد الطبيعية. [٨٠]

٢- بصدور قانون البترول، أصبح في ليبيا تشريع يوضح إطار الصناعة النفطية، وينظّم العلاقة بين الشركات المنتجة والدولة. ولقد اعتبر قانون البترول الليبي **أول تشريع نفطي** متكامل يصدر في منطقة الشرق الأوسط. [٨١]

٣- نصّ هذا القانون في صلبه على **تثبيت مبدأ ملكية الدولة** لجميع ثروات الوطن البترولية.

---

٧٨ ص. (٧٧٥) من مضابط دور الانعقاد الرابع للهيئة البرلمانية الأولى.

٧٩ راجع في هذا الخصوص كلا من:

- مذكرات بن حليم م. س. ص. وعلى الأخص ص. (٢٣٤ – ٣٢٨).
- د. شكري غانم م. س. ص. (٢٥ – ٥٥).
- د. عبد الرازق المرتضى سليمان م. س. ص. (١٥١).
- د. علي أحمد عتيقة م. س. ص. (٢٩ – ٥٧).
- كتاب The Prize. م. س. ص. (٥٢٨) بالإنجليزية.

٨٠ الدكتور عبد الرازق المرتضى سليمان . م. س. ص. (١١).

٨١ الدكتور شكري غانم. م. س. نقلا عن هنري كتان: تطوّر عقد الامتياز في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. مدرسة باركر للقانون الأجنبي والمقارن ١٩٦٧. نيويورك. صفحة (٢١) بالانجليزية.

٤- نصّ هذا القانون، على خلاف ما كان جارياً في معظم بلدان العالم النفطي – وبخاصّة الشرق الأوسط، على **تحديد مساحات المناطق** التي يجوز منحها في حالة كلّ عقد من عقود الامتياز وفقاً للمنطقة التي يقع الامتياز فيها، كما نصّ على تحديد **الحدّ الأقصى للعقود** التي يمكن منحها في كلّ منطقة أو قسم من الأقسام النفطية في البلاد [٨٢]. وقد كان هذا النص بمثابة التقنين لسياسة " **الباب المفتوح** " التي أعلنت الحكومة عن انتهاجها في مجال منح عقود امتياز البترول. **وقد حال هذا النصّ بالفعل دون احتكار عددٍ محدود من الشركات الكبيرة** (وبخاصّة تلك النشطة في منطقة الشرق الأوسط) [٨٣] لعمليات التنقيب في ليبيا، كما سمح بدعوة **عددٍ كبير** من الشركات البترولية للتنافس حول التنقيب عن البترول في أراضيها. وقد كان من النتائج التي ترتّبت على تطبيق هذا النصّ السماح لعددٍ من **الشركات المستقلّة** دخول ميدان التنقيب عن البترول [٨٤]. وقد أعطت هذه الحالة للحكومة الليبية ميزة خاصّة عند تعاملها مع هذا الحشد من الشركات.

٥- لم يكتفِ هذا القانون بتحديد **الحدّ الأقصى لعدد العقود ومساحات المناطق** التي يجوز الجمع بينها في آنٍ واحدٍ، ولكنه سعى أيضاً إلى إدخال **قيود أخرى** على حرّية الشركات تمثّلت بشكلٍ خاصّ فيما سمّي بشرط " **التخلي التدريجي** " [٨٥]. ويقوم هذا الشرط على إلزام الشركة المالكة لعقد الامتياز بتخفيض المساحات الممنوحة لها على فتراتٍ زمنية معيّنة حدّدت في ثلاث مراحل متعاقبة. والهدف من هذا الشرط هو حثّ الشركات الممنوحة عقود امتياز على القيام بعمليات الاستكشاف وعدم تجميد مناطق نفطية واسعة دون بذل جهود تنقيبٍ حقيقية بها. وقد مكّن تطبيق هذا الشرط الحكومة الليبية من استرداد أجزاء هامّة من قطاعها النفطي الأمر الذي مكّنها من إعادة التصرّف فيها بمنحها لشركات بترولية جديدة.

---

٨٢ قسّمت المادة التاسعة من هذا القانون الإقليم الوطني إلى أربعة أقسام نفطية كبرى، كما حدّدت عدد العقود التي يجوز منحها في كلّ قسم من هذه الأقسام في وقتٍ واحدٍ، والمساحة التي يجوز منحها في كل حالة من الحالات، بحيث لا تتجاوز **العقود** الممنوحة لكلّ شركة (٣) امتيازات في كلّ من المناطق الأولى والثانية و(٤) في كلّ من المناطق الثالثة والرابعة، وبحيث لا يزيد إجمالي **المساحة** الممنوحة لأي شركة عن (٣٠) ألف كلم٢ في المناطق الأولى والثانية و (٨٠) ألف كلم٢ في المناطق الثالثة والرابعة. ومع ذلك فإن هذا القانون لم يمنع من دخول شركتين أو أكثر في مشاركة من أجل الحصول على عقدٍ من عقود الامتياز.

٨٣ ذلك أن هذه الشركات، خدمة لنشاطاتها في مناطق أخرى، قد لا تظهر حماساً لاستكشاف البترول في ليبيا، بل ربّما تذهب إلى حدّ محاربة هذه الاستكشافات.

٨٤ راجع مبحث " حركة منح الامتيازات البترولية " من هذا الفصل.

٨٥ عُرف هذا الشرط أيضاً بشرط " التخلّي الإجباري " أو " الآلي " . وقد حدّدت المادة (١٠) من القانون هذه المساحات والمدد في كلّ قسم من الأقسام النفطية. ويصاحب هذا التخلّي تخفيضات مماثلة في الأعباء الفنية والمالية التي يلزم القانون صاحب العقد بها.

لجنة البترول

كما سلفت الإشارة، فإن الفقرات (٥)، (٦) من الدستور الاتحادي قد نصّت على توزيع الاختصاصات فيما يتعلّق بالاحتكارات والامتيازات وبالثروات الموجودة في باطن الأرض والتنقيب عنها (بما فيها البترول) بين الحكومة الاتحادية والولايات الثلاث. وقد ترتّب على تطبيق هذا النص أن تضمّنت المسودّة الأولى من مشروع قانون البترول، التي أعدّتها بواسطة المستشار الإنجليزي (ديل)، نصّاً بإنشاء أربع جهات مختصّة بشؤون البترول، ثلاثة منها ولائية والرابعة اتحادية.

يقول بن حليم (رئيس الوزراء آنذاك) في مذكراته [٨٦] :

" .. وفي الحال أدركنا الخطر على مصير البلاد الذي ينطوي عليه ذلك النصّ، بالرغم من أنه يتمشّى مع أحكام الدستور. فوجود هذه الجهات المتعدّدة، واستقلال كل ولاية بتنفيذ القانون في حدود ولايتها يؤدّي إلى التنافس فيما بينها، كما يؤدّي إلى استغلال شركات البترول لذلك التنافس لتحقيق مصالحها على حساب مصلحة الوطن، ويزيد من حدّة النعرة الإقليمية في مسألة من أخطر المسائل، ويحول في الوقت ذاته دون وجود سياسة بترولية عامة يلتزم بها الجميع تشريعاً وتنفيذاً، وإذا عثر على البترول في ولايةٍ دون أخرى، فإن هذه الاستقلالية تشجّع الاتجاهات الانفصالية في وطنٍ حديث الاستقلال يربط ولاياته الثلاث نظام اتحادي هشّ فضفاض. "

ثمّ يضيف:

" قرّرنا عوضاً عن ذلك أن تتولّى تنفيذ القانون هيئة اعتبارية مستقلة يعيّن أعضاؤها باتفاق بين الحكومة الاتحادية والولايات، ويصدر بتعيين الأعضاء مرسوم ملكي تعبيراً عن مكانة الهيئة واستقلاليتها. وتُعرف هذه الهيئة باسم " **لجنة البترول** " وتتولّى تنفيذ القانون نيابة عن كلّ ولاية من الولايات وتخضع قراراتها لمصادقة وزير الاقتصاد الاتحادي، وبذلك تزاول صلاحيات الولايات والحكومة الاتحادية في نفس الوقت " .

وتدلّ الوقائع على أن مشروع قانون البترول الذي عرضته حكومة بن حليم على مجلس النواب تضمّن في المادة الثانية منه النصّ على استحداث " **لجنة البترول** " وتحديد اختصاصاتها وصلاحياتها. ولم تلقَ هذه المادة، من حيث الفكرة والمبدأ، أي اعتراض عليها عند مناقشة المجلس المذكور لها. [٨٧]

---

٨٦ م. س. ص. (٣١٦).

٨٧ راجع ص. (٧٦٥ – ٧٦٦) من مضابط دور الانعقاد الرابع للهيئة البرلمانية الأولى لمجلس النواب.

وبعد مرور شهر من صدور قانون البترول رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٥، صدر مرسوم ملكي بتاريخ ١٩٥٥/٥/٢١ بتعيين أول لجنةٍ للبترول والتي تشكّلت من كلّ من [٨٨]:

١- الدكتور أنيس مصطفى القاسم (رئيسا).
٢- محمد السيفاط (عضواً).
٣- الطاهر البشتي (عضواً).
٤- أبي بكر أحمد (عضواً).

وقد باشرت اللجنة فور تشكيلها مهمّتها في الإشراف على تنفيذ قانون البترول وممارسة الاختصاصات التي وكّلت إليها بموجبه وفي مقدّمتها اتخاذ **القرارات المتعلّقة بمنح عقود امتياز التنقيب عن البترول** [المواد (٤/١) من القانون] وإصدار **اللوائح** [٨٩] اللازمة لتنفيذ القانون.

٨٨ يلاحظ أن كلّ واحد من أعضاء هذه اللجنة ينتمي إلى إحدى الولايات الثلاث، أما رئيسها فهو من أصل فلسطيني.

٨٩ أصدرت هذه اللجنة خلال السنة الأولى من إنشائها أربع لوائح هي:
- اللائحة البترولية رقم (١) وقد صدرت بتاريخ ١٩٥٥/١/٦/١٦ ونشرت بالعدد (٧) من الجريدة الرسمية ١٩٥٥/٨/١٣.
- اللائحة البترولية رقم (٢) وقد صدرت بتاريخ ١٩٥٥/٦/٢٦ ونشرت بالجريدة الرسمية الصادرة يوم ١٩٥٦/١/١٠.
- اللائحة البترولية رقم (٣) وقد صدرت بتاريخ ١٩٥٥/١٠/٢٥ ونشرت بالعدد نفسه للجريدة الرسمية السابقة (الصادرة يوم ١٩٥٦/١/١٠).
- اللائحة البترولية رقم (٤) وقد صدرت بالتاريخ السابق نفسه ونشرت بعدد الجريدة الرسمية السابق نفسه.

حركة منح الامتيازات البترولية

يعتبر " **عقد الامتياز البترولي** " حجر الزاوية لقانون البترول رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٥ حيث أنه أفرد له معظم مواده الخمس والعشرين. وقد تناول " **عقد الامتياز النموذجي** " الذي أرفق بالقانون تفاصيل أحكام ذلك العقد وحقوق صاحب عقد الامتياز والتزاماته. [٩٠]

وكما أشرنا، فقد كان من أبرز المهام المناطة بلجنة البترول الوليدة اتخاذ القرارات الخاصّة بمنح التراخيص وعقود الامتياز للتنقيب عن البترول، وكان عليها بهذا الصدد، باديء ذي بدء، أن تتلقّى الطلبات من الشركات الراغبة في الحصول على عقود امتياز ومن ثمّ النظر في ضوء ما وضعه قانون البترول واللوائح من معايير وشروط ومن بينها الخبرة الفنية للشركات الطالبة وكفاءتها المالية مع مراعاة مصلحة البلاد العليا في جميع الأحوال. [٩١]

وحدّدت اللجنة منتصف ليلة ١٩٥٥/٧/٢٦ موعداً أقصى للشركات لتقديم طلباتها للحصول على عقود امتياز للتنقيب عن البترول، ثمّ تولّت النظر في العروض المقدّمة وأصدرت قراراتها بهذا الخصوص [٩٢] وأحالت القرارات على وزير الاقتصاد الوطني للاعتماد.

لقد قامت اللجنة بمنح عقود الامتياز الأولى بطريقة " **التكليف المباشر** " مع مراعاة أولوية الطلبات في بعض الأحيان، وقد برّرت هذه الطريقة عملياً بالمرحلة التي تمرّ بها صناعة البترول في ليبيا في تلك الأونة، وما كان يحيط بمستقبلها من شكوك. ومع ذلك فقد كان لتلك الطريقة عيوبها، فهي تنطوي على إمكان الإرتشاء والمحاباة وتشجيع التواطؤ بين مصالح الشركات المتقدمة للحصول على امتيازات، وهي فضلاً عن ذلك تحول دون قيام المنافسة بين الشركات وما قد يؤدّي إليه ذلك من حصول الدولة على أحسن العروض.

وتفيد الوقائع المتعلّقة **بالجولة الأولى** من منح الامتيازات البترولية أن أول عقدي امتياز بتروليين جرى إبرامهما في ١٩٥٥/١١/٢٠ مع شركتي بترول أمريكيتين؛ الأولى هي **شركة إسّو استاندرد ليبيا** (من الشركات الكبرى)، والثانية **شركة نيلسون بنكر هانت** (مستقلة)، ثمّ تبعتهما عقود مع بقية الشركات الرئيسية الأخرى التي عاصرت وساهمت في مناقشة مشروع قانون البترول.

ولم ينته شهر يناير/كانون الثاني من العام ١٩٥٦ إلا وكان عدد عقود الامتياز الممنوحة قد بلغت (٤٧) عقداً. ومع نهاية عام ١٩٥٨ (وقبل اكتشاف النفط) بلغ عدد هذه العقود (٧٧) عقداً.

٩٠ د. عبد الرازق المرتضى سليمان. م. س. ص. (٢٠١ – ٢١٠).

٩١ منكرات بن حليم .م. س. ص. (٣٢٧).

٩٢ يتضح من مطالعة مذكرات بن حليم أنه شارك اللجنة في اتخاذ بعض قراراتها على الأقل. ص. (٢٣٧) من المذكرات. ويفيد تقرير سرّي بعث به السفير البريطاني جراهام بتاريخ ١٩٥٦/٢/٧ أن شركة Pan– Coastal Oil Co. التي كانت ضمن أوائل الشركات التي تقدّمت بطلبات الحصول على عقود امتياز للتنقيب عن البترول في ليبيا اختفت بالكامل من الصورة بسبب علاقاتها الإسرائيلية. التقرير يحمل الأرقام الإشارية 27/1532/56، JT 1593/1. الملف FO 371/119776.

وقد اعتبر عدد العقود الممنوحة في ليبيا غير مسبوق ولا مثيل له في الصناعة النفطيــة العالمية. وقد غطــّت تلك العقود ما يربو عن ٥٥% من مساحة البلاد، وكانت موزّعة على ست عشرة شركة، منها (٧) كبرى [٩٣] (رئيسية) والـــ (٩) الأخرى مستقلــّة [٩٤].

ويلاحظ منذ العقد رقم (٧٣) الذي جرى منحه في ١٩٥٧/١١/١٠ أن "لجنـــة البتـــرول" سعت إلى حثّ الشركات الراغبة في الحصول على عقود امتياز أن تقدّم للحكومة الليبية مزايـــا وإغراءات تعاقدية إضافية تتجاوز ما جرى به التعامل مع الشركات في الماضي. كما يلاحظ في الوقت نفسه أن الشركات ذاتها كانت من جانبها حريصة على تقديم عددٍ من المزايا والإغراءات للحكومة الليبية حتى تتمكــّن من الحصول على عقود امتياز. وقد انعكس هذا الأمر على شروط عقود الامتياز التي أبرمت منذ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٥٧ (حكومة كعبار). ويذهب البعض إلى أن المزايا والإغراءات التي انطوت عليها شروط هذه العقود ليست بذات شأن يـــذكر، كمـــا أن البعض منها هو ممّا جرى العمل به فعلاً لسنواتٍ طويلة بالماضي في بلدان الشرق الأوسط. [٩٥]

مساع سوفييتية

سجّلت بعض الوثائق السرّية لوزارة الخارجية البريطانية مساع من قبل الاتحاد السوفييتي [٩٦] في مطلع عام ١٩٥٦ للحصول على امتيازات للتنقيب عن البترول في ليبيا. وقد أثـــارت هـــذه المساعي مخاوف كبيرة لدى الحكومتين البريطانية والأمريكية عبّرت عدّة مراسلات بينهما وبين كلّ واحدةٍ منهما وسفارتها في ليبيا، وقد ناقشت هاتان الحكومتان مختلف الـــسبل التـــي يمكـــن بواسطتها الحيلولة دون حصول السوفييت على امتيازات نفطية في ليبيا [٩٧]. ومـــن الواضـــح أن هذه المساعي باءت بالفشل فالوقائع لم تسجّل تقدّم أية شركات نفطية سوفييتية بطلبات للحـــصول على امتيازات للتنقيب عن البترول في ليبيا.

اتهامات بالرشوة

أشار بن حليم في مذكراته [٩٨] إلى أن بعض الشركات روّجت إشاعات ضدّ حكومتـــه بـــسبب الملابسات التي صاحبت تكليف "الشركة الليبية – الأمريكية للبترول" الصغيرة بعقد امتيـــاز

٩٣ أربع من هذه الشركات الكبرى أمريكية وواحدة بريطانية وواحدة بريطانية/هولندية وأخرى فرنسية.

٩٤ من هذه الشركات المستقلــّة اثنتان ألمانيتان وواحدة إيطالية وواحدة فرنسية والبقيّة منها أمريكية.

٩٥ راجع كتاب F. C. Waddams . م. س. ص. (٧٨ – ٨١).

٩٦ أعلن في ١٩٥٥/٩/٢٥ عن إقامة علاقات دبلوماسية بين ليبيا والاتحاد السوفييتي. وقد ورد فـــي التقريـــر الأسبوعي المشترك للسفارة الأمريكية المؤرّخ في ١٩٥٥/١١/٥ ذي الرقم (١٦٣) أن الملك إدريس أبلـــغ السفير الأمريكي تابن Tappin خلال استقباله له يوم ١٩٥٥/١١/١ أن قرار إقامة علاقات مـــع الاتحـــاد السوفييتي اتخذ من قبل الملك وحده ليبيّن للعالم وللمصريين على وجه الخصوص أن ليبيا دولـــة مـــستقلة وليست خاضعة لنفوذ الأمريكان أو الإنجليز. وفي ١٩٥٦/١/٦ قـــدم المـــستر نيكـــولاي أي جنرالـــوف Nicolai I. Generalov كأول سفير للاتحاد السوفييتي لدى المملكة الليبية المتحدة.

٩٧ راجع الرسائل المتبادلة بين كلّ من وزارة الخارجية ووزارة الوقود والطاقة البريطانية والسفارة البريطانية في واشنطن خلال شهر ينـــاير/كـــانون الثـــاني ١٩٥٦. الـــرقم الإشـــاري JT 1532/1، الملـــف FO 371/119775.

٩٨ م. س. ص. (٣٣٠).

للتنقيب عن البترول في منطقة " جردس العبيد " الواقعة في شمالي شرقي ولاية برقة، وكانت الشركات جميعها قد تزاحمت للحصول على امتياز التنقيب في هذه المنطقة لاعتقادها بأنها الأكثر ترشيحاً لوجود البترول في باطنها.

وفي الواقع فإن ما روّجته تلك الشركات وجد أصداءه في عدد من التقارير والبرقيات التي صدرت عن البعثات الدبلوماسية الأجنبية، من ذلك ما ورد في **التقرير السنوي للسفارة البريطانية** عام ١٩٥٥ الذي أعدّه السفير البريطاني **والتر جراهام** Walter G. Graham بتاريخ ١٩٥٦/١/١٣ حيث ورد في الفقرة الأخيرة منه (ذات الرقم ٢٢) ما ترجمته [٩٩] :

" لقد استقبلت الشركات الكبيرة، بمزيج من الاستغراب والغضب، قرار " لجنة البترول " تخصيص كامل المنطقة التي كانت تُعد الأفضل (من قبل الشركات) إلى شركة فرنسية وأخرى تسمّى الشركة الليبية – الأمريكية للزيت، والأخيرة تضمّ شركة أمريكية صغيرة ومصالح بعض الليبيّين [١٠٠] . ونظراً لأن شروط طلبات الحصول على عقود الامتياز التي تقدّمها الشركات سرّية، فمن المستحيل معرفة الأسباب التي جعلت " لجنة البترول " تتخذ قرارها في مصلحة هاتين الشركتين. من المعروف أن الشركة الليبية – الأمريكية للزيت تعهّدت في طلبها بتطوير عمليات (التنقيب والحفر) بطريقة مغرية وأن تستثمر أموالاً أكثر في مدّة أقصر من تلك التي عرضتها الشركات الكبيرة. ومع ذلك فإن الشكوك تحوم حول وجود مصالح شخصية أيضاً. وكان ردّ الفعل من قبل الشركات الكبرى إزاء هذه المعاملة المتحيّزة هو التفكير في سحب عملياتها من ليبيا، غير أنها لم تتمكّن من الوصول إلى اتفاق بينها في هذا الشأن، وقرّرت جميعها في النهاية أن تقبل على مضض بالمناطق التي خصّصت لها. "

---

٩٩ التقرير يحمل الرقم الإشاري JT 1011/1، الملف FO 371/119707.

١٠٠ إذا صحّ هذا الادّعاء، فنأمل أن يقوم أحد الباحثين بكشف النقاب عن الأشخاص الليبيّين الذين كانوا شركاء في هذه الشركة (المؤلف).

بعض وقائع النشاط البترولي

يمكن الإشارة إلى الوقائع والبيانات التالية بشأن النشطات البترولي في ليبيا منذ بداية العام ١٩٥٦ وحتى اكتشاف البترول في منتصف العام ١٩٥٩ م:

- بدأ النشاط الميداني لعمليات الاستكشاف والمسح يأخذ مجراه بسرعةٍ فائقة منذ بدايات العام ١٩٥٦ كما يتضح من البيان التالي الذي يصوّر **عدد فرق عمليات المسح المختلفة** خلال السنوات ١٩٥٦ – ١٩٥٩ [١٠١]:

عدد الفرق شهرياً	١٩٥٦	١٩٥٧	١٩٥٨	١٩٥٩
فرق المسح الطبوغرافي	٥١	١٥٥	١٠٠	٨٤
فرق المسح الجيولوجي	٨١	١٥٥	٢٢٤	٢٠٠
فرق المسح التنقيبي المغناطيسي	١٤	٢٨	٤٧	٣
فرق قياس الجاذبية	٤٥	١١٠	١٣٨	٣٨
فرق المسح الزلزالي السيزمي	٢٧	١١٥	٢١٥	٣١٠
فرق التصوير الجوي	٢	٧١	١١	-,٣
فرق إزالة الألغام [١٠٢]	١٠٧	٣٥٢	٣٩١	٣٥٥

- جرى **حفر أول بئر استطلاعية** في البلاد في ١٩٥٦/٤/٣٠ عن طريق الشركة الليبية – الأمريكية للزيت في منطقة " جردس العبيد " (شمال شرق برقة) في عقد الامتياز رقم (١٨) وكانت البئر جافـة.

- تطوّرت **عمليات الحفر والتنقيب** خلال السنوات حتى اكتشاف البترول على النحو الذي يوضحه البيان التالي [١٠٣]:

---

١٠١ المصدر: وزارة شؤون البترول، ليبيا. نقلا عن كتاب F. C. Waddams م. س. ص. (١٩٢).

١٠٢ كانت عمليات إزالة الألغام من أهم الأعمال التي قامت بها الشركات حتى يمكنها أن تباشر بقية نشاطها، وقد تراوحت التقديرات بشأن عدد الألغام التي كانت مزروعة في البلاد منذ الحرب العالمية الثانيـة بما يتراوح بين مليونين واثنى عشر مليوناً من الألغام، والأسوأ من ذلك أن الأماكن التـي كانـت الألغام مزروعة بها لم تكن معروفة على وجه التحديد ولم يتيّسر للحكومة الليبية الحصول على الخرائط الخاصّة بها من الدول التي زرعتها. د. شكري غانم. م. س. ص. (١١٣).

١٠٣ المصدر: وزارة شؤون البترول، ليبيا. نقلا عن كتاب F. C. Waddams م. س. ص. (١٩٢).

عدد الآبار المحفورة	١٩٥٦	١٩٥٧	١٩٥٨	١٩٥٩
استكشافية	١	٤	٢٦	٣٢
تطويرية	–	–	١	٩
الأعماق المحفورة (آلاف الأقدام)	٩	٣٤	١٤٤	٣١٤

تطوّرت أعداد العاملين بشركات البترول في ليبيا على النحو التالي [١٠٤]:

	١٩٥٦	١٩٥٧	١٩٥٨	١٩٥٩
ليبيّيون	١١٥٠	٢٩٠٠	٤٦٠٠	٥٠٠٠
أجانب	٣٥٠	٨٥٠	١٣٠٠	١٨٠٠

تطوّر إجمالي إنفاق شركات البترول خلال السنوات ذاتها على النحو التالي [١٠٥] (بملايين الجنيهات الليبية):

	١٩٥٦	١٩٥٧	١٩٥٨	١٩٥٩	الإجمالي
داخل ليبيا	–	٤	١٠	١٠	٢٤
خارج ليبيا	٤	٨	١٦	٢٣	٥١
الإجمالي	٤	١٢	٢٦	٣٣	٧٥

١٠٤ المرجع السابق ص. (٧٥)، (١٩٢).
١٠٥ المصدر نشرة مصرف ليبيا ووزارة شؤون البترول.

محاولة الاتفاق مع " أنريكو ماتــاي " ١٠٦

وصل السنيور **"أنريكو ماتــاي"** إلى ذورة أصحاب القرار في شركة ايني (ENI) الإيطالية التي تدير شؤون كلّ شركات النفط ١٠٧ التي تشارك في ملكيتها الدولة الإيطالية، وعلــى رأســها شركة أجيب (AGIP) المملوكة بالكامل للدولة الإيطالية. وأصــبح ماتــــاي يــستأثر بــالقرار البترولي الإيطالي منذ اختياره رئيساً للشركة الأم عام ١٩٥٣.

وقد بدأ اصطدام ماتــاي **بالمصالح البترولية الأمريكية** منذ أن وضع ثقله كله لمنع بيع شركة **أجيب** للقطاع الخاص ١٠٨. وفي عام ١٩٥٦/١٩٥٧ نجح في إبرام عقد شــراكة بــين شــركته **وشركة النفط الوطنية الإيرانية** على أساس مقاسمة الأرباح بينهما بنسبة **٧٥ %** لإيران و **٢٥%** لإيطاليا، فاحتجّ الأمريكان لدى طهران قائلين بأن هذا الاتفاق يزعزع استقرار الشرق الأوســط ويهدّد إمدادات النفط الذاهبة إلى أوروبا. ورغم الضغوط كلها فقد تمّ إبرام هذا الاتفاق في شــهر أغسطس/آب **١٩٥٧** ١٠٩، ووقع ماتــاي عام **١٩٥٧** اتفاقية مماثلة مع **مــصر** وأخــرى عــام **١٩٥٨ مع المغرب.** ١١٠

ومن الأمور المثيرة التي أشار إليها بن حليم في مذكراته أنه دخل، أثناء ترؤسّه للوزارة، في مفاوضاتٍ مع السنيور ماتاي (لم يحدد زمانها ولا مكانها ولا المشاركين فيها) من أجل الوصول إلى اتفاق مماثل معه في ليبيا.

يقول بن حليم في هذا الخصوص ١١١ :

> " لقد كانت سياسة الحكومة، حتى قبل اكتشاف البترول، تهدف إلــى تحــسين شروط العقود لصالح الدولة الليبية كلما سنحت الفرصة لذلك، وبالفعل فقد صدرت عقود متعددة بشروط أفضل من العقود الأولى من الناحية المالية بوجه خاص، إلا أننا لم نستطع التغلب على مبدأ **مناصفة الأرباح** الذي كان قد استقر فــي البلــدان المنتجة للبترول في الشرق الأوسط.
>
> وسنحت الفرصة بظهور " **أنريكو ماتاي** " رئيس شركة " أجيب " الإيطاليــة في الميدان البترولي. فقد اتفق " ماتاي " مع الحكومة الإيرانية في أوائــل ســنة ١٩٥٧ ١١٢ على عقدٍ جديد تكون فيه نسبة الأربــاح للحكومــة الإيرانيــة ٧٥ %

---

١٠٦ راجع ما ورد حول هذه الشخصية في الجزء الثالث من هذا الكتاب.

١٠٧ كانت شركة ENI تضمّ تحتها ٣٦ شركة تختصّ بالصناعة النفطية في ايطاليا.

١٠٨ د. سامي عصاصة " هل انتهت حرب الخليج ؟ دراسة جدلية في تناقضات الأزمــة " . توزيــع مكتبــة بيسان. لبنان. الطبعة الأولى ١٩٩٤. ص. (٦٠ – ٦١).

١٠٩ كتاب " The Prize " .م. س. ص. (٥٠١ – ٥٠٥).

١١٠ د. سامي عصاصة م. س. ص. (٦١).

١١١ المذكرات م. س. ص. (٣٣٢ – ٣٣٥).

١١٢ يلاحظ أن بن حليم استقال من رئاسة الوزارة في ١٩٥٧/٥/٢٤، وكانت الفترة منذ بدايات عام ١٩٥٧ من عمر وزارته حافلة بالأزمات والمشاكل. راجع الجزء الأول من هذا الكتاب: الفصل الرابع مــن المجلــد الثاني: " حكومة مصطفى بن حليم .. السنوات العصيبة " .

والـ ٢٥% المتبقية لشركة أجيب. ولهذا فقد سارعت وأجريت إتصالات " بماتاي " وساعدني في ذلك صديق إيراني هو " السيد انتظام " رئيس شركة البترول الوطنية الإيرانية في ذلك الوقت، وهو الذي تفاوض مع " أنريكو ماتاي " نيابة عن الحكومة الإيرانية.

وبدأت مع ماتاي المفاوضات بعلم رئيس لجنة البترول ومشاركته في إعداد الوثائق اللازمة [١١٣]، ووصلنا إلى المراحل الأخيرة من الاتفاق غير أنني استقلت قبيل التوقيع على العقد مع شركة " أجيب " .

لم تكن أهمية محاولة الاتفاق مع شركة أجيب محصورة فقط في ميزة حصول ليبيا على ٧٥% من الأرباح مقابل ٢٥ % للشركة الإيطالية، بل إن الأهمية الخطيرة تكمن في هدف تحطيم مبدأ مناصفة الأرباح مع شركات البترول الذي كان أساساً للعقود البترولية في ليبيا والشرق الأوسط (كانت الدول المنتجة تتقاسم أرباح البترول مناصفة مع شركات البترول بعد استقطاع المصاريف)، ومن البديهي أن هذا لو تحقق سيعدّ سابقة خطيرة لا شك ستليها محاولة من الحكومة الليبية لتطبيقها على العقود السابقة، لذلك فقد كانت مفاوضاتنا مع أنريكو ماتاي محاطة بسرّية تامّة تجنـباً لما قد تقوم به شركات البترول الأخرى من عراقيل وصعوبات لو علمت بتلك المفاوضات واشتمّت منها ما ستواجهه من سابقة خطيرة تفقدها جزءاً هاماً من أرباحها. "

ثمّ يزعم بن حليم في المذكرات ذاتها [١١٤]:

" لما تقدّم، وحرصاً على المصلحة الوطنية العليا فإنني بعد استقالتي أطلعت خليفتي (عبد المجيد كعبار) على تفاصيل مفاوضاتنا مع الشركة الإيطالية [١١٥]، شارحاً تفاصيلها ولافتاً نظره إلى الفوائد العظيمة التي كنا نتوقعها من وراء ذلك الاتفاق على عقود الامتيازات البترولية الأخرى، ونصحته بالمضيّ في تلك المفاوضات متعاوناً مع رئيس لجنة البترول الذي كان على علم تام شامل بكل تفاصيل تلك المفاوضات، وشدّدت على خليفتي أهمّية السرّية التامة محذراً إياه من العراقيل والصعوبات التي قد تقيمها شركات البترول الأخرى لو تسرّب لها سرّ مفاوضاتنا مع شركة " أجيب " . وأكـد لي رئيس الوزراء الجديد تقديره لجهودي وإصراره على إتمام المفاوضات مع الشركة الإيطالية على نفس النهج الذي سرت عليه جملة وتفصيلاً.

---

١١٣ معنى هذه العبارة أن مشاركة رئيس لجنة البترول الدكتور أنيس القاسم في هذه المفاوضات قد اقتصرت على إعداد الوثائق فقط.

١١٤ ص. (٣٣٢ – ٣٣٣).

١١٥ لم يرد في أي موضع آخر من مذكرات بن حليم أنه أطلع خلفه كعبار على أي موضوع آخر يتعلق بالمصلحة الوطنية العليا (؟!).

ومع الأسف الشديد فإن شيئاً من هذا لم يحدث، بل بالعكس سرعان ما تسرّب سرّ مفاوضاتنا مع شركة أجيب إلى الشركات الأخرى فهبّت بمكرها ونفوذها ومؤامراتها لوأد المفاوضات مع شركة " أجيب " وتمّ لها ذلك في يسر وبأقل ثمن وعناء ... " .

الشركات الأمريكية تساند بن حليم

لقد تحدّث بن حليم في مذكراته [116] عن مصادماته الكثيرة مع **شركات البترول في ليبيا**، وكيف أنه أقام سدّاً منيعاً حول " لجنة البترول " ورئيسها لحمايتهم من التدخّلات والضغوط، وكيف أنه كان يخشى العراقيل والصعوبات التي يمكن أن تضعها شركات البترول لو علمت بالمفاوضات السرّية التي كان يجريها مع الإيطالي " أنريكو ماتاي " من أجل التوصّل إلى اتفاق بين شركة " أجيب " والحكومة الليبية يحقق مقاسمة الأرباح بينهما على أساس ٧٥ % للحكومة الليبية و ٢٥ % للشركة الإيطالية، وكيف أن بعض هذه الشركات قد بثت دعاية خبيثة ضدّ حكومته، كما أنه وصف هذه الشركات بأنها كانت ذات " **مكر ونفوذ ومؤامرات** " .

وقد يكون ما ادّعاه بن حليم في مذكراته صحيحاً، ولكن اللافت للنظر أن بعض الوثائق السرّية للخارجية الأمريكية تكشف أن عدداً من المسؤولين الكبار في بعض الشركات الأمريكية العاملة في ليبيا يومذاك كانوا حريصين على بقاء بن حليم على رأس الوزارة، كما قاموا بنقل رسائل منه إلى الخارجية الأمريكية، كما قاموا بزيارته في بيته بعد تركه للوزارة أو أثناء عمله كسفير لليبيا في فرنسا.

فمذكرة **المحادثة التليفونية** [117] المؤرّخة في ١٩٥٧/٤/٣٠ تشير إلى أن المستر **ويليام ويتمان الثاني** William Witman II بالإدارة الإفريقية بوزارة الخارجية الأمريكية بواشنطن تلـقّى مكالمتين هاتفيتين من نيويورك يومي ١٢، ٣٠ أبريل/نيسان ١٩٥٧، الأولى من المستر فينش Mr. Finch والثانية من المستر **ريتشارد لو** Mr. Richard Lowe من كبار المسؤولين في شركة **سكوني موبيل أويل** Scony Mobil Oil Co. [118]، وقد أثار المسؤولان النفطيان الكبيران خلال هاتين المحادثتين الموضوعين نفسيهما؛ **الأول يتعلق بالرغبة** [119] Desirability في إصدار بيان على مستوى عالٍ من الإدارة الأمريكية يعبّر عن تأييدها لسياسة الحكومة الليبية الحالية [120] في الشؤون الدولية:

The desirability of a high level American Government Statement supporting the present Libyan Government point of view in international affairs.

---

١١٦ م. س. ص. (٣٢٧ – ٣٣٥).

١١٧ المذكرة محفوظة بالملف المركزي للخارجية الأمريكية رقم 773.00.

١١٨ كانت هذه الشركة قد وقعت حتى يومذاك عشرة عقود امتياز للتنقيب عن البترول في ليبيا، منها (٧) عقود في ١٩٥٥/١٢/٣١ وعقد واحد في ١٩٥٦/٥/٢ وعقد تاسع في ١٩٥٧/١/٢٦ والعاشر في ١٩٥٧/٢/٢٠ م.

١١٩ إن المقصود هنا هو على الأرجح رغبة الشركة وليس رغبة بن حليم حيث أن العبارة وردت مبنية للمجهول.

١٢٠ وصف التقرير المشترك الذي أعدّته السفارة الأمريكية بتاريخ ١٩٥٧/٤/٨ الخاص بالأسبوع رقم (١٤) في الفقرة الأولى منه أن رئيس الوزراء كان في تلك الآونة في حال صراع من أجل البقاء في منصبه. التقرير رقم (٣٧٤) الملف (W) 773.00.

أما الموضوع الثاني، فهو إمكان دعوة رئيس الوزراء بن حليم لزيارة الولايات المتحدة الأمريكية.[١٢١]

وتفيد المذكرة أن المستر ويتمان أوضح لمحدّثه في المكالمة الثانية (المستر ريتشارد لو Mr. Richard Lowe) أن نائب الرئيس نيكسون أوضح خلال زيارته الأخيرة لطرابلس [١٢٢] تأييد الولايات المتحدة للحكومة الليبية. كما عبّر المستر ويتمان لمحدّثه عن رأيه بأن إصدار بيان آخر في هذا الوقت قد لا يكون أمراً مرغوباً فيه. ومع ذلك، يظلّ على الدوام في حسبان الوزارة أن تلجأ إلى إصدار بيان آخر متى رأت أن الوقت مناسب لذلك وأنه يحقق المرجو منه.[١٢٣]

أما بالنسبة للموضوع الثاني (دعوة بن حليم لزيارة أمريكا رسميا)، فتفيد المذكرة أن المستر ويتمان اعتذر لمحدّثه المستر (لو) عن إمكان تحقيق ذلك بسبب انشغال الرئيس أيزنهاور في تلك الفترة.

كما توجد مذكرة محادثات أخرى [١٢٤] جرت في مبنى وزارة الخارجية الأمريكية يوم ١٩٥٧/٨/٢٢ وضمّت مندوباً عن وزارة الخزانة المستر بيكنر Mr. Beckner والمستر ويتمان وآخرين عن الإدارة الإفريقية بوزارة الخارجية الأمريكية إلى جانب كلّ من المستر براودفيت Mr. Proudfit والمستر جونز Mr. Jones عن شركة استاندرد أويل أوف نيو جيرسي Standard Oil of New Jersey [١٢٥] والمستر ميتزجر Mr. Metzger عن شركة كريول Creole Petroleum Company . وقد تبيّن من محضر المحادثات أن المستر براودفيت كان في زيارة لليبيا في الرابع من يوليو/تموز ١٩٥٧ وأنه يرغب في مناقشة الوضع السياسي في ليبيا مع مسؤولي الإدارة الإفريقية في الوزارة. وقد أشار المستر براودفيت إلى أنه على الرغم من أن بن حليم كان قد ترك حينذاك رئاسة الوزارة إلا أن الأخير استقبله في منزله. وأضاف المستر براودفيت أنه، من خلال مشاهدته ذلك اليوم لعدد الوزراء الذين تردّدوا على منزل بن حليم، تولّد لديه انطباع بأن الأخير لم يخرج بتاتاً من الساحة السياسية الليبية.

" From the number of Libyan Cabinet Ministers who called on Ben Halim that day, Mr. Proudfit gained the impression that Bin Halim was, by no means, out of the Libyan political picture " .

---

١٢١ إننا نتصوّر أن هذين الموضوعين إما أن يكونا بإيعاز من بن حليم، الذي كان يومذاك يواجه العديد من الضغوط من قبل ناظر الخاصّة الملكية البوصيري الشلحي ومن ورائه المصريون، أو أن يكونا قد نوقشا معه على الأقل من قبل مسؤولي الشركة الأمريكية.

١٢٢ كان نائب الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون قد قام بزيارة لليبيا يوم ١٩٥٧/٣/٢٥ قابل خلالها الملك إدريس.

١٢٣ سلفت الإشارة في الفصل الرابع بالمجلد الثاني من الجزء الأول من هذا الكتاب إلى وجود ست وثائق أمريكية سرّية جداً تتعلّق بالفترة الأخيرة من عمر حكومة بن حليم (أبريل/نيسان – مايو/أيار ١٩٥٧) مسحوبة ولم يجر الإفراج عنها.

١٢٤ موجودة بالملف المركزي نفسه رقم (773.00).

١٢٥ كانت شركة استاندرد قد حصلت حتى يومذاك على (١٢) عقد امتياز للتنقيب عن البترول في ليبيا.

كما توجد مذكرة لمحادثاتٍ أخــرى جــرت فـــي مقــرّ وزارة الخارجيـــة الأمريكيـــة يــوم ١٩٥٨/٧/١٠ [١٢٦] بين المستر براودفيت والمستر جونز (السالف الإشارة إليهما) وبين المــستر جوزيف بالمر Joseph Palmer والمستر ويليام بــورتر William J. Porter مــن الإدارة الإفريقية بالخارجية الأمريكية، وكان من بين ما ورد فيها أن المستر براودفيت زار خلال رحلته الأخيرة إلى ليبيا مصطفى بن حليم بمقر عمله الجديد في باريس، وأنه تحدّث معه حول الأوضاع السياسية في الشرق الأوسط، وأن بن حليم طلب منه نقل وجهات نظره إلى الخارجية الأمريكية.

---

١٢٦ موجودة بالملف المركزي رقم (773.00).

إجهاض محاولة الاتفاق مع " ماتــاي "

أشرنا في مبحث سابق من هذا الفصل إلى محاولة رئيس الوزراء بن حليم الوصول إلى اتفاق بترولي مع السنيور " أنريكو ماتــاي " رئيس شركة " أجيب " الإيطالية يتمّ بمقتــضاه تقاســم الأرباح على أساس ٧٥ % للحكومة الليبية أسوة بما كان السنيور ماتــاي قد فعله مع الحكومة الإيرانية (١٩٥٧).

وقد مرّ في الفصل نفسه كيف أن بن حليم أورد في مذكراته أنه أبلغ خلفــه فــي رئاســة الوزارة عبد المجيد كعبار بتفاصيل المحادثات التي أجراها في عام ١٩٥٧ مع السنيور ماتــــاي في هذا الشأن وطلب منه متابعتها في سرّية وحذر.

كيف كان مآل المحاولة ؟

تورد الوقائع بأن السنيور ماتــاي صرّح في ١٩٥٨/٤/٤ " **بأن الشركات الأمريكية كانــت وراء الحيلولة بين شركته وبين الحصول على امتيازات نفطية في ليبيا في عام ١٩٥٧** " .

وقد أوضح بن حليم حيثيات هذا الموضوع في مذكراته حيث جاء بشأنها[١٢٧] :

" وعندما تسرّب خبر المفاوضات السرّية الجارية بين الحكومة الليبية وشــركة " أجيب " الإيطالية – وأودّ ان يعفّ قلمي عن ذكر تفاصيل تسريب ذلك السرّ – فإن مجموعة من الشركات الأمريكية التي شعرت بالخطر الــداهم الــذي يهــدّد أرباحها في ليبيا، لو تمّت سابقة اقتسام الأرباح البترولية بين ليبيا وشركة أجيــب على أساس ٧٥ % للدولة و ٢٥ % للشركة، أقول إن تلك المجموعة من الشركات الأمريكية استنجدت بنفوذ عبد الله عابد واتفقت معه نظير " ثمــن بخــس دراهــم معدودة " على أن يحصل لها من لجنة البترول على عقد امتياز لنفس المنطقة التي كانت موضع المفاوضة مع شركة أجيب ؟!

وجاء عبد الله عابد ليبلــغ رئيس لجنة البترول أمراً شفوياً من رئيس الــوزراء برفض طلب شركة " أجيب " للحصول على امتياز بترولي، وإعطاء نفس منطقة الامتياز إلى مجموعة من الشركات الأمريكية تقدّمت فــي نفــس اليــوم بطلــب للحصول على ذلك العقد ! وأسقط في يد رئيس اللجنة المسكين ولكنه رفض تلقــي تعليمات من رئيس الوزارة عن طريق شخص غير مسؤول وغير مؤهّــل لــذلك (برغم نفوذه الطاغي). وبعد يومين استدعاه رئيس الوزراء إلى مكتبه وأفهمه أنــه يودّ أن يجامل ويساعد عبد الله عابد بإعطاء، عقد امتياز المنطقة التي تطالب بهــا شركة " أجيب " للشركات الأمريكية التي يمثلها، ولفت رئيس الوزراء نظر رئيس اللجنة إلى نفوذ عبــد الله عابــد " الــذي أصــبح يعــيّن ويقيــل الــوزراء " !

١٢٧ـ م. س. ص. (٣٣٤ – ٣٣٦)، مع ملاحظة أن الهوامش ليست موجودة بالمذكرات.

ولكن رئيس اللجنة رفض أمر رئيس الوزراء ولفت نظره إلى الفوائد العظيمة التي يحتوي عليها الأساس الجديد الذي سيقوم عليه الاتفاق مع شركة أجيب، ولفت نظره كذلك إلى ردّ فعل هذا الاتفاق على العقود الموقّعة سابقاً مع الشركات المختلفة، وختم كلامه بأنه كرئيس للجنة البترول لا يستطيع أن يتغاضى عن تلك الفوائد العظيمة التي يحتوي عليها أساس الاتفاق الجديد مع شركة أجيب، ولكن إذا أصرّ رئيس الوزراء على رأيه وقرّر أن مصلحة البلاد هي استبعاد شركة أجيب ومنح نفس المنطقة لمجموعة الشركات الأمريكية، فما على رئيس الوزراء إلا أن يوجه رسالة خطيّة بذلك إلى لجنة البترول، بصفته المسؤول الأول عن مصلحة البلاد العليا، ولجنة البترول ملزمة قانوناً بمراعاة مصلحة البلاد العليا في القرارات التي تتخذها.

وأذكر أنني تحدّثت مع عبد المجيد كعبار رئيس الوزراء لتأييد رئيس اللجنة في هذا الموضوع، ولمته على موقفه المساند لعبد الله عابد المتعارض مع مصلحة الوطن وذكرته بالحديث الذي جرى بيننا بعد استقالتي والذي سبق الإشارة إليه، ولكن رئيس الوزراء ردّ بأنه تلقى توجيهاً سامياً بعدم التعامل مع الشركات الإيطالية (إنني أعتقد أن هذا الردّ لم يكن له أساس من الصحّة بل أعتقد أنه تبرير رخيص جاء به رئيس الوزراء لتغطية موقفه الضعيف أمام عبد الله عابد).

وبعد أيام من ذلك الاجتماع (أكتوبر ١٩٥٧) وردت للجنة البترول رسالة خطية من رئيس الوزراء تفيد أن المصلحة العليا للبلاد تقتضي عدم منح عقود لشركات النفط الحكومية [١٢٨]، وحيث أن شركة " أجيب " حكومية فإن مؤدّى تلك الرسالة منع إصدار عقد امتياز لها. وإزاء تلك الرسالة لم يعد هناك مجال للتعامل مع الشركة الإيطالية. وأصبح لا مفرّ من إصدار العقد لمجموعة الشركات الأمريكية. وبذلك تمكّنت الشركات الأمريكية من القضاء على محاولة رائدة جريئة لو تمّت في حينها لبدّلت الكثير من أسس عقود امتياز البترول في ليبيا.

وأذكر أن عبد الله عابد زارني في منزلي في تلك الفترة، وعندما لمته على أعماله الضارّة بالمصالح الوطنية وحذرته من عواقب التدخّل في شؤون البترول بهذه الطريقة السيئة [١٢٩] كان ردّه أن هذه تجارة وقد أحلّ الله التجارة وحرّم الربا !! ثمّ أردف راجياً أن أنصح صديقي " الفلسطيني " (يعني أنيس القاسم) أن يمتثل لأوامر أصحاب النفوذ، أو أن يحمل شنطته ويرحل من البلاد ! وعندما أبلغت " الفلسطيني " تلك الرسالة كان ردّه أنه جاهز للرحيل في أي وقت.

---

١٢٨ كانت الحكومة البريطانية تمتلك حصة كبيرة من شركة ب. ب. التي كانت قد حصلت على امتيازات بترولية في ليبيا عبر شركتها التابعة " دارسي " .

١٢٩ لم يحل هذا الأمر دون مشاركة بن حليم مع عبد الله عابد السنوسي في تأسيس **شركة البترول الوطنية الليبية** خلال شهر يوليو/تموز من عام ١٩٦١ كما سنرى في مبحثٍ لاحق.

ومن الأمور المضحكة المبكية أن شركة أجيب مُنحت في آخر الأمر عقوداً بترولية في ليبيا "[١٣٠] . وتفصيل ذلك، أن " أنريكو ماتاي " علم بذكائه أن رفض طلبه الأول في الحصول على عقد بترولي لم يكن سببه الحقيقي أن شركته شركة حكومية، بل إن السبب الحقيقي هو تضافر جهود الشركات الأمريكية مع عبد الله عابد السنوسي لاستبعاد شركة أجيب وإعطاء العقد لتلك الشركات. وفهم " ماتاي " أن عبد الله عابد أصبح هو صاحب الكلمة في منح عقود البترول في ليبيا !!

لذلك أسرع وأجرى اتصالاته به واتفق معه على أن تُمنح أجيب عقوداً بترولية مقابل أن يتنازل " بنك دي روما " عن أغلبية أملاكه في بنغازي لعبد الله عابد مقابل ثمن اسمي زهيد.

وهذا ما تمّ فعلاً، فصدر قرار كتابي جديد من رئيس الوزراء يلغي القرار السابق ويسمح للشركات الحكومية بالحصول على عقود امتياز، ويشجّع لجنة البترول على إفساح المجال أمام الشركات الإيطالية !؟ " .[١٣١]

---

١٣٠ منحت " لجنة البترول " شركة (كوري) الإيطالية (التابعة لمؤسسة ايني ENI) امتيازاً بترولياً وقّعت عقده في ١٩٥٩/١١/١٩ م. (رقم الامتياز ٨٢). ويشير التقرير السرّي للسفارة الأمريكية رقم (٣٨٠) المؤرّخ في ١٩٦٠/٤/١٤ أن السفير الإيطالي في ليبيا Mondello لعب دوراً مهمّاً في هذه الصفقة. الملف (873.053).

١٣١ قتل ماتّاي يوم ١٩٦٢/١٠/٢٧ عندما تحطمت طائرته الخاصّة وهي في طريقها من صقلية إلى ميلانو ولم تُعرف أسباب الحادث.

مشاكل الشركات مع المستخدمين الليبيّين

أشرنا من قبل إلى أن إجمالي عدد العمال والمستخدمين الليبيّين مع شركات البترول قد تطوّر من (١١٥٠) مستخدماً في نهاية عام ١٩٥٦ إلى (٢٠٠٠) مستخدما في نهاية العام التالي [١٣٢]. وقد ترتّب على هذه الزيادة أن واجهت الشركات العديد من المشاكل مع هؤلاء المستخدمين، كما تعرّضت للكثير ممّا أطلقت عليه وصف " **المضايقات** " Harassments.

ففي الأول من ديسمبر/كانون الأول ١٩٥٧ قام عدد من الليبيّين [١٣٣] العاملين مع شركات البترول بتقديم طلبٍ إلى مكتب العمل بنظارة الداخلية بولاية طرابلس يسمح لهم بتأسيس نقابة للعاملين في شركات البترول. وقد صرّح **عبد اللطيف الكيخيا** (أحد الموقعين على هذا الطلب) لمسؤولي شركة الموبيل أويل الكندية التي يعمل بها أن الهدف الوحيد من تأسيس هذه النقابة هو حماية الليبيّين العاملين في شركات البترول ضدّ التمييز الذي يمارس بحقهم لصالح أطراف جنسيات ثالثة، وأنهم ينوون الانضمام إلى الاتحاد العالمي لنقابات العمال الحرّة ICFTU والاتحاد العالمي لنقابات البترول International Oil Union Confederation وأنهم لا ينوون الارتباط بأية اتحاداتٍ شيوعية أو بالاتحاد العمالي الذي ترعاه مصر ACLUF.

وقد أشار تقرير مبكّر، أعدّته السفارة الأمريكية بشأن هذه التطورات بتاريخ ١٩٥٨/١/٦ [١٣٤]، إلى **المخاوف**، التي سادت منذئذٍ بين مسؤولي شركات البترول، من أن يؤدّي تأسيس هذه النقابة إلى المزيد من المتاعب التي تواجهها شركاتهم في ليبيا، وبخاصّة فيما يتعلّق بدعوى التمييز بين الليبيّين، وشكاوي الفصل التعسّفي، والمطالبات القضائية بالتعويض التي تعاني الشركات كثيراً منها (حتى قبل تأسيس هذه النقابة) مع لجنة البترول ومع مكاتب العمل في حكومات الولايات.

وقد توقّع التقرير ذاته أن تستمدّ النقابة المزمعة قوتها من **مصادر ثلاثة** هي:

(١) **قانون العمل** الجديد الذي تنتوي الحكومة إصداره، وهو بنظر الشركات قانون يحابي العمال وتنظيماتهم النقابية.

(٢) **استمرار زيادة استثمارات شركات البترول** من أجل البحث والتنقيب عن البترول في ليبيا، واكتشاف البترول فعلاً فيها.

(٣) **في حال قيام حكومة في ليبيا تكون معادية للغرب بشكل جوهري في المستقبل(؟!)**، فإن مثل هذه الحكومة سوف تعتمد على عناصر هذه النقابة في مواجهة شركات البترول.[١٣٥]

---

١٣٢ كان إجمالي عدد المستخدمين الأجانب بالمقابل (٣٥٠) مستخدماً في عام ١٩٥٦ و (٨٥٠) في العام ١٩٥٧.

١٣٣ هم **عبد اللطيف الكيخيا** (شركة موبيل أويل كندا) ومحمد الكاديكي وبشير فضل (شركة موبيل أويل) ومحمد اتديشة (شركة أسّو) وعلي أبوزقيّة (شركة شل).

١٣٤ التقرير يحمل الرقم (٢٤٣) بالملف 873.062

١٣٥ يلاحظ أن النظام الانقلابي منذ ١٩٦٩ اعتمد على عناصر هذه النقابة فعلاً ولكن ليس في مواجهة شركات البترول. (من الشخصيات التي اعتمد عليها انقلابيو سبتمبر منذ مرحلةٍ مبكّرة: د. محمود سليمان المغربي، أنيس الشتيوي، مصطفى المنتصر، عز الدين الغدامسي، وغيرهم).

في ١٩٥٨/٥/٣١ قامت حكومة ولاية طرابلس بتسجيل **" نقابة ومستخدمي شركات البترول "** ، وقد بلغ عدد أعضائها في منتصف شهر يونيو/حزيران من العام ذاته نحو (٦٠٠) عضو. وقامت النقابة الوليدة على الفور بتقديم طلبٍ للانضمام إلى The International Confederation of Petroleum Workers (ICPW) وهي منظمة عالمية لنقابات عمال البترول ومقرّها الرئيسي في مدينة (دينفر) بولاية (كولورادو) بالولايات المتحدة الأمريكية [١٣٦]. وفي مطلع شهر يونيو/حزيران من العام ١٩٥٨ قام المستر جروس Robert Gross بزيارة طرابلس وأعلن تضامن الاتحاد مع النقابة الوليدة.

ويؤكّد **تقرير** [١٣٧] أعدّته السفارة الأمريكية بتاريخ ١٩٥٨/٧/١٠ أن قيام هذه النقابة ونشاطات رئيسها **عبد اللطيف الكيخيا** أثار مخاوف معظم مسؤولي شركات البترول العاملة في ليبيا، حيث أن هذه النشاطات أدّت إلى طرد عددٍ من الأجانب العاملين في شركات البترول بحجّة أنهم يمارسون تمييزاً ضدّ الليبيّين [١٣٨] . كما وجدت هذه النقابة ونشاطات رئيسها ترحيباً وتعاطفاً من بعض **الصحف** المحلية، وفي مقدّمتها صحيفتا **" الرائد "** (طرابلس) و **" الزمان "** (بنغازي).

وقد جاء في التقرير ذاته:

" من المنتظر أن ينجح الكيخيا ونقابته في المستقبل القريب، عن طريق أساليبه الفجّة، في تحسين أوضاع العمالة الليبية إلى حدّ ما لدى شركات البترول، مع احتمالاتٍ بأن يؤدّي ذلك، في الوقت نفسه، إلى انخفاض أداء هذه الشركات، وإلى ازدياد الشكّ وانعدام الثقة بين الشركات والنقابة. "

" لا يوجد شكّ في أن نشاطات الكيخيا أزعجت، بل أخافت، عدداً من شركات البترول الكبيرة التي شرعت سرّاً في مناقشة أمر سحب عملياتها بالكامل من ليبيا."

ثمّ يضيف التقرير:

" ومع التنامي التدريجي للأجواء السياسية والاقتصادية في ليبيا [١٣٩] وفي الشرق الأوسط [١٤٠]، فإن أساليب الكيخيا القائمة على الضرب المباغت، وتصريحاته المعادية للأجانب، تبدو عاملاً جديداً على طريق إقناع شركات البترول بأن المنطقة ليست مواتية لنشاطات اقتصادية مجزية على الأمد البعيد. "

---

١٣٦ كان هذا الاتجاه يضمّ نقابة إسرائيلية.

١٣٧ التقرير يحمل الرقم (١١) بالملف 873.062.

١٣٨ أشار التقرير على وجه التحديد لحالة موظفين كانا يعملان بشركة أسّو الأمريكية أحدهما يوناني الجنسية يدعى Manthos والآخر إيطالي يدعى Panni.

١٣٩ شهدت الفترة منذ خريف ١٩٥٧ أزمة كبيرة في علاقات حكومة السيد كعبار بالحكومة الأمريكية بسبب تردّد الأخيرة وشحّها في تقديم المساعدات الاقتصادية لليبيا. راجع فصل " حكومة عبد المجيد كعبار .. واكتشاف النفط " بالمجلد الثاني من الجزء الأول من هذا الكتاب.

١٤٠ شهدت هذه الفترة اضطرابات في كلّ من لبنان والأردن وسوريا والعراق والسودان.

وكردّ فعل على هذه الأجواء التي أثارها تأسيس هذه النقابة، و " **المضايقات** " التي ترتّبت على ممارساتها وعلى نشاطات رئيسها، قام وزير الخارجية الأمريكية **دالاس** بتوجيه تعليمات سرّية منه بتاريخ ١٩٥٨/١٠/٢٤ إلى السفارة الأمريكية في ليبيا، جاء فيها [١٤١]:

" علمت الوزارة من خلال تقارير وردتها من السفارة ومن **مصادر أخرى** بأن المضايقات المستمرّة التي تتعرّض لها شركات البترول الغربية العاملة في ليبيا أصبحت تشكّل معضلة، وأنه لا يوجد ما يدلّ على أن هذه الحالة بطريقها إلى التحسّن. "

" إن الوزارة تدرك أن **نقابة عمال ومستخدمي البترول** التي يرأسها **عبد اللطيف الكيخيا**، مسؤولة عن جزءٍ كبير من هذه المضايقات. وفضلاً عن ذلك، فإن تقارير حديثة تشير إلى أن **سفارة الاتحاد السوفييتي** في ليبيا نجحت في اختراق هذه النقابة، وبدرجةٍ أولى عن طريق كلّ من **علي أحمد الترهوني ومحمد بو راس** اللذين يعتبران من العناصر المسؤولة في النقابة. "

ويمضي وزير الخارجية الأمريكي **دالاس** في تعليماته السرّية لسفارته في ليبيا مؤكّداً:

" إن الوزارة مهتمّة بهذه الحالة، سواء فيما يتعلّق **بالمضايقات** التي تتعرّض لها شركات البترول الأمريكية في ليبيا، أو فيما يتعلّق بأهمية درجة احتمال **تغلغل الشيوعية** في النقابة المذكورة.

" إن الوزارة سوف تكون ممتنة أن تستلم من السفارة تقييمها لنوع **العلاقة** القائمة حالياً بين شركات البترول الغربية ونقابة عمال ومستخدمي شركات البترول الليبية، ولموقف **الصحافة والحكومة الليبية** بهذا الخصوص، مع تقييم السفارة للتقارير المتعلّقة بتغلغل الشيوعية في النقابة المذكورة، وكذلك **مقترحات** السفارة بشأن الخطوات الواجب اتخاذها لتحسين هذه الحالة. "

وقد ردّت السفارة الأمريكية في ليبيا على تعليمات الوزير دالاس **بتقرير سرّي** مطوّل (ست صفحات) مؤرّخ في ١٩٥٩/٢/١١ بعنوان " **المضايقات التي تتعرّض لها شركات البترول في ليبيا** " [١٤٢] جاء فيه:

" عند تناول موضوع المضايقات المستمرّة التي تتعرّض لها شركات البترول الأمريكية العاملة في ليبيا، فإن السفارة تلاحظ، بادئ ذي بدء، أن " **المسألة الوطنية** " تلعب نسبياً **دوراً ثانوياً** فيها "

---

١٤١ تحمل هذه التعليمات الرقم الإشاري CA 3849 وعنوان " المضايقات التي تتعرّض لها شركات البترول في ليبيا "، وهي موجودة بالملف المركزي رقم 873.062

١٤٢ التقرير يحمل الرقم الإشاري (٢١٨) بالملف 873.062

" فالليبيّون، عموماً، يعتبرون الولايات المتحدة الأمريكية هدفاً سهلاً لألعاب **" الثقة والابتزاز "** ، ويشعرون من عدّة جوانب أنه على الرغم من أن أمريكا قد لا تكون مؤيّدة للقضايا العربية (إسرائيل، الجزائر ..)، إلا أنهم يدركون في الوقت ذاته أن بلادهم يمكن أن تجني فائدة كبيرة من وراء وجود هذه الشركات ونشاطها ببلادهم.

ومن ثمّ فإن هذه المضايقات التي تتعرّض لها شركات البترول في ليبيا تبدو وليدة **مواقف فردية** لبعض المسؤولين بشأن معالجة عدد من الأمور التي تقع في دائرة اختصاصهم، وليست نتيجة **سياسة عامة** من جانب الحكومة (الاتحادية) أو الهيئات الولائية وغيرها من المؤسسات. وإن عبارة **" أنتم رجال البترول أغنياء جداً وبمقدوركم دفع المزيد "** هي الغالب استخدامها في التعبير عن هذه المواقف. "

ثمّ يضيف التقرير:

" كما توجد **عوامل وتوجهّات** أخرى تتطوّر بتفاعل داخل ليبيا، وهي ذات تأثير على وضع شركات البترول ... من ذلك نموّ **" الروح الوطنية الليبية "** ، والتي تعبّر عن نفسها بشكلٍ رئيسي في التصميم على استبعاد الأجانب (من مختلف مجالات العمل في هذه الشركات) واستبدالهم بالليبيّين. ومن ذلك أيضاً الشعور لدى الليبيّين بأن **شركات البترول تقوم باستغلال ثروات ليبيا** بدلاً من النظر إليها على أنها تقوم بالمساهمة في تطوير الاقتصاد الليبي. وكذلك الشعور بأن **شركات البترول هي على درجة عالية من الثراء تمكـّنها من تحمّل أي شئ.** ومن هذه العوامل أيضاً، الإصرار المتواصل من قبل الليبيّين، على عدم الاعتراف بضعف إمكاناتهم بأي شكل من الأشكال، ومنها أيضاً، جهل الليبيّين المطلق بالتأثير السابي للإجراءات المتخذة من قبلهم على عمليات شركات البترول ومواقفها. "

" **إن الجزء الأكبر من الصعوبات التي تواجهها شركات البترول ناجم عن جهود السلطات الاتحادية والولائية في ليبيا والتي تهدف إلى تلييب صناعة البترول.** وأن الاعتقاد السائد الآن لدى هذه السلطات هو أن الليبيّين يستطيعون شغل أي منصب أو وظيفة وأن الأمر لا يحتاج سوى لإعطائهم الفرصة. وفيما يعترف بعض المسؤولين الليبيّين، على نطاق خاص، بزيف هذا الاعتقاد، إلا أنهم لا يستطيعون اتخاذ أي إجراءٍ علني من شأنه أن يظهر أنهم يحابون الأجانب على حساب بني وطنهم. "

ويسهب بعد ذلك التقرير في شرح الكيفية التي تؤدّي بها **" سياسة التلييب "** الآنفة والإجراءات المنبعثة عنها إلى كثير من التعطيل وإلى ارتفاع تكلفة عمليات شركات البترول، ثمّ يشير إلى توجّه آخر وعامل جديد بالعبارات الآتية:

" وعلى الرغم من أن الليبيّين يدركون أن نشاط البترول يسهم بشكلٍ كبير في الرواج الاقتصادي في بلادهم، إلا أنه لا يزال لديهم إصرار على الاعتقاد بأن هذه الشركات " **استغلالية** " . وكثيراً ما يتردّد الاتهام (في أوساط الليبيّين) بأن مصروفات هذه الشركات إنما يتمّ إنفاقها على المستخدمين الأجانب وعلى السلع الكمالية الخاصّة بهم. وقد ظهر هذا الاتهام خلال اجتماعات " **لجنة البترول** " الليبية التي انعقدت مؤخّراً (أواخر العام ١٩٥٨). ومن المنتظر **ممارسة المزيد من الضغوط** على الشركات من أجل تحقيق مزايا إضافية للمستخدمين الليبيّين في شكل زيادة في مستوى المهايا والأجور والتغذية (في معسكرات الشركات) والإجازات وفي وسائط النقل. "

كما يشير التقرير بعد ذلك إلى **موقف القيادات العمالية الليبية** والذي أسهم في خلق حالةٍ من عدم الرضا لدى المستخدمين الليبيّين عن أوضاعهم الوظيفية (لأسباب يصفها بأنها شخصية وغير موضوعية)، كما يشير من جهة أخرى إلى **موقف شركات البترول** الذي يبدو عازفاً عن إدخال تحسينات على معاملة المستخدمين الليبيّين بحجّة الاقتصاد في الإنفاق رغم أن هذه التحسينات مطلوبة ولها ما يبرّرها.

ثمّ يخصّص التقرير عدداً من من فقراته للتشريعات الليبية ذات الصلة بالنشاط البترولي، وعلى الأخصّ **قانون العمل** الصادر في ١٩٥٧/١٢/٥ وقانون البترول رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٥، وذلك على النحو التالي:

" كما هو الحال في معظم البلدان النامية [١٤٣]، فقد سعت ليبيا إلى تحقيق مستويات أعلى (في الأداء) من خلال إصدار " **تشريعات عصرية** " . لقد أطلع الليبيون على كثير من الممارسات التنظيمية في عددٍ من البلدان المتقدمة، وعادوا إلى بلادهم بإحساس مسيطر أنه ينبغي أن تكون لديهم هذه النظم المتطوّرة نفسها، وأن السبيل إلى تحقيق ذلك هو من خلال إصدار تشريعات في هذا الشأن. "

" غير أنه من الواضح أنه قد غاب عن هؤلاء (الليبيّين) إدراك تأثير الفروقات الهائلة في المستويات الفنية والتقنية، وبالكفاءة الإدارية والتنظيمية، والإمكانات والثروات الطبيعية. وفضلاً عن ذلك، فإن " **العمومية والغموض** " التي طبعت نصوص هذه التشريعات، وإعطاء رخصة الاجتهاد للموظفين المكلّفين بتنفيذها، قد أعاقت الفاعلية والبساطة اللتين استهدفتهما هذه التشريعات. "

" ومن ثمّ فمن المعتاد أن يشعر المرء بحالةٍ من الإحباط بسبب عدم إدراك عدد كبير من المسؤولين الليبيّين، إن لم يكن أغلبهم، مدى الصلاحيات التي يملكونها في تطبيق القوانين، ناهيك عن عدم درايتهم لكيفية استخدام هذه الصلاحيات سوى لخدمة مصالحهم الشخصية، وكيف أنهم يفضلّون تجاهل أية مشكلة قائمة بدلاً من البحث عن حلٍ لها، وبخاصة إن كان من شأن الحلّ المطلوب أن يُغضب أي طرفٍ أو جهة. "

---

١٤٣ استخدم التقرير عبارة المتخلّفة (backwards).

"ومن الملاحظ أن **المسؤولين الليبيّين** المكـلفين بتنفيذ قانوني البترول والعمل في ليبيا، يُعدّون، وبشكلٍ مثير للدهشة، مجردّين من أية معرفة في هذه المجالات. وقد جرى تعيينّهم في مناصبهم على أساس المحسوبية السياسية وليس على أساس الكفاءة، وهم فضلاً عن ذلك معنيّون بمحاباة أبناء وطنهم أكثر من مراعاة مبـادئ الإدارة السليمة."

ويخلص التقرير في هذا الصدد إلى القول:

"ومن السهل تفسير المحصّلة النهائية لكافة هذه الممارسـات بأنهـا تـشكـل " **مضايقات متعمّدة ومستمرّة** " تستهدف شركات البترول، في حين أنه يمكن، في الحقيقة، إرجاعها إلى الحالة العامة التي تـُدار بها الأمور في ليبيا."

ويمضي التقرير:

"وفي الواقع، فإن جميع شركات البترول في ليبيا، على درايـة وفهـم كامـل لطبيعة المشكلة، غير أنها لا تبدو على استعدادٍ لمعجالتها إلا بالقدر الـذي تمليـه حاجتها لاستمرار عملياتها ونشاطها."

"وإن الزيادة المستمرّة في تكاليف نشاط هذه الشركات، الناجمة عن التعطيـل والتأخير اللذين تتعرّض لهما بسبب موقف السلطات الليبية، بدأت تفرض عليها أن تراجع باهتمام العائد الذي تحصل عليه مقابل استثماراتها في عمليات الاستكشاف. وقد أزف الوقت الذي يتوجّب فيه على هذه الشركات، بموجـب عقـود الامتيـاز المبرمة حديثاً مع الحكومة الليبية [١٤٤]، وفي هذا الصدد فإن كـلّ تعطيـل، وكـلّ مشكلة مهما بدت ضئيلة، من شأنهما أن يعقدّا الأمور. وعلى الرغم من أن معظـم الشركات على استعدادٍ لإنفاق ما هو ضروري، إلا أنها على غير استعداد لتقـديم كلّ ما تتطلـّبه شهيّة السياسيين النهمة."

"وإن تعامل المستويات الدنيا من الموظفين الليبيّين مع شركات البترول يقـوم على فكرة " **الآن .. وهنا .. وكيف أستفيد شخصياً** " ، ودون تقدير أو معرفـة بالصناعة النفطية على نطاقها العالمي. وإن كل فرد ليبي يحاول من خلال تعامله مع هذه الشركات أن يحتال، بالطرق كلها، من أجل أن يحصل على أقـصى مـا بمقدوره الحصول عليه، إلى الحدّ الذي تضطرّ معه الشركات المعنية، فـي آخـر المطاف، للجوء إلى المسؤولين الكبار فالأكبر من أجل إنقاذها. ولا ينتهي الأمـر عادة إلا بمقابلة رئيس الوزراء، مع ملاحظة أن المـشكلة القائمـة ربّمـا دفعـت بالشركات إلى مراجعة عملياتها وإعادة النظر فيها. وكثيـراً مـا تـضطرّ هـذه الشركات، من أجل التغلب على المشكلات التي تواجهها، إلى التلويح، بطريقـة أو بأخرى، بوقف عملياتها في ليبيا. وفي الوقت ذاته، فإن **الصحافة** المحلية عادةً مـا تلجأ إلى توجيه الانتقادات المريرة إلى الشركات بسبب عدم اسـتجابتها لمطالـب

١٤٤ الإشارة هنا إلى المادة (١٠) من قانون البترول المتعلـّق بالتخلـّي التدريجي من قبـل الـشركات عـن المساحة الواقعة في عقد الامتياز الممنوح لها.

ورغبات المعنيين، ولا تتوقف عادة عن كيل هذه الانتقادات إلا بناءً على الأوامر التي تأتيها من الجهات العليا. "

وبعد أن خصّص التقرير عدداً من الفقرات لموضوع **الإتاوات** التي تدفعها الشركات الأمريكية للحكومة الليبية وما تواجهه في هذا الصدد مع الحكومة الأمريكية من حيث المعاملة الضريبية، تناول في فقرة أخرى منه الصعوبات التي يشكـّلها **قانون العمل الليبي** للشركات على النحو التالي:

" ينطوي **قانون العمل الليبي** على عدّة مصادر يحتمل أن تكون حجر عثرةٍ أمام الشركات وبصفة رئيسية المواد منه المتعلقة **بالفصل التعسّفي** للعمال الليبيّين. فتقريباً كلّ عامل يجري فصله يلجأ إلى **نقابة عمال ومستخدمي شركات البترول** الغرة (الوليدة) طالباً منها المساعدة في تقديم شكوى إلى المحاكم، بغضّ النظر عن أن معظم هذه الحالات يتمّ بحثها مع مكتب العمل في الولاية المعنية قبل وصولها إلى المحاكم. وتشعر الشركات عموماً بأن الأحكام التي تصدر عن هذه المحاكم هي عادلة بالقدر الذي تسمح به الظروف، وبالرغم من أن أي شكّ يفسّر، وكما هو متوقع، في صالح الليبيّين. "

ثمّ يمضي التقرير بعد ذلك مخصّصاً أكثر من فقرة لدور **نقابة وعمال مستخدمي شركات البترول في** تأليب أعضائها ضدّ الشركات، ولمدى تعرّض هذه النقابة للتأثير الشيوعي، حيث يخلص إلى القول:

" لا يمكن التعبير بشكل قاطع عن **التأثير الشيوعي** على نقابة عمال ومستخدمي شركات البترول. **فعبد اللطيف الكيخيا**، على ما يبدو، يتأثر بشكل كبير بالنظرية الشيوعية، ويُعرف عنه أنه تدرّب في مجال الحركة العمالية تحت رعاية شيوعيين طليان. أما **علي أبو زقية**، وهو قيادي آخر في النقابة، فيُعتبر من العناصر المؤمنة بالشيوعية، وكذلك **محمد أبو راس**. أما البقية من النشطين ضمن المجموعة المحرّكة للنقابة، **كالهاشمي أبي خلال، ومصطفى غنيم وعبد الله شرف الدين وعلي البيطار**، فعلى الرغم من أنهم يبدون تلاميذ وأتباعاً منصاعين، إلا أنه ربّما يصدق عليهم الوصف بأنهم **انتهازيون** يبحثون عن السلطة والمركز، كما يظهر أنهم مصابون بحبّ العرب الهائل للتآمر والكيد والخداع. "

وبعد أن يصف تقرير السفارة الأمريكية موقف المسؤولين الليبيّين الرافض لأي نشاط ظاهر للشيوعية داخل الحركة العمالية في ليبيا، يتوقع في ظلّ الظروف الراهنة على الأقل، وبسبب غياب أية زعامات أو تنظيمات شيوعية قوية، أن تبتعد القيادات العمالية المذكورة (أبو خلال وغنيم وشرف الدين وبيطار) عن تأثير العناصر الشيوعية المعروفة [١٤٥].

أما عن دور **السوفييت في** مجال التأثير على الحركة العمالية الليبية وقياداتها فيشير التقرير:

" يبدو أن **السوفييت** قد نجحوا في تقديم التوجيهات للقيادات المتوقعة في مجال الحركة العمالية الليبية وذلك بشكل توزيع مطبوعات عن الحركات العمالية.

---

١٤٥ هذا ما حدث بالفعل منذ عام ١٩٥٩. راجع فصل " حكومة الصيد .. وتنامي الصراع الداخلي " بالمجلد الثالث/الجزء الأول من هذا الكتاب.

وفيما يبدو، فإن اتصالات السوفييت حتى الآن تمّت بشكل ظاهر ومعروف للسلطات الليبية إلا أنه من المنتظر أن تتمّ هذه الاتصالات في المستقبل بشكل أكثر حذراً ومهارة. "

وختمت السفارة الأمريكية تقريرها المطوّل عن " **المضايقات التي تتعرّض لها شركات البترول في ليبيا** " بملاحظاتٍ وخلاصات جاء فيها:

- على الرغم من أن السفارة لا تستطيع أن تؤكّد وجود برنامج منظّم للتحرّش بالشركات الأمريكية العاملة في ليبيا ومضايقاتها، إلا أن هذه الشركات تميل إلى وصف ما تواجهه من إحباط نتيجة تعاملها مع المسؤولين، وما يطبع سلوك هؤلاء من غياب الكفاءة وجهل نسبي وتعنّت متزايد، بأنه من قبيل المضايقة المقصودة.
- **إن الشركات، من جانبها، تميل إلى تخفيض تكاليف عملياتها إلى أقلّ حدّ ممكن خدمة لمصالحها.**
- أن الليبيّين في عمومهم، مصرّون على جني أكبر قدر من المنافع الممكنة من وراء عمليات هذه الشركات ونشاطاتها.
- وبحكم أن المسؤولين الليبيّين هم أصحاب القرار في هذه المشاكل القائمة، فمن الطبيعي أن نرى أنهم يميلون إلى تفسير أي شكّ حولها لصالحهم.
- من الملاحظ أيضاً أن الليبيّين، بحكم تأثير شعور بالنقص لديهم زادته مظاهر إحساس متنام بالوطنية، أصبحوا أكثر تعسّفاً وأقلّ مرونة وبخاصّة في مواجهة أي رفض من قبل الشركات لمطالبهم.
- لا يبدو أن هناك حلاً لهذه المشكلة العامة، ومن المتوقع أن تستمر الشركات في عرض مشكلاتها ذات الأهمية على أعلى المستويات في الحكومة الليبية وفي طلب مساعدتها، ومن المتوقع أيضاً أن تستمرّ هذه الدوائر في استقبال هذه الشكاوي خشية أن تلجأ الشركات إلى تخفيض إنفاقها أو إلى الإنسحاب كلية من ليبيا.
- لم تـُقدم حتى الآن أية شركة من الشركات الباحثة عن البترول على إيقاف عملياتها أو إرجاع أي عقدٍ من عقود امتياز التنقيب إلى الحكومة الليبية، وذلك على الرغم من أهمية مثل هذه الخطوة وتأثيرها المحقّق في تعاملها مع هذه الشركات، وكذلك على الرغم من أن الثقة في اكتشاف كميات من البترول ذات عائدٍ مجزٍ في ليبيا أخذت تتضاءل[١٤٦].
- إن المضايقات التي ينتظر أن تتعرّض لها شركات البترول في ليبيا مستقبلاً سيكون مصدرها القيادات العمالية، وسيكون مبعثها رغبة بعض هذه القيادات في إبراز أنفسهم كأبطال للحركة العمالية أكثر من رغبتهم الصادقة في خدمة المصالح العمالية أو حتى رغبتهم بالإضرار بمصالح شركات البترول.

---

١٤٦ تـُلاحظ نبرة التشاؤم التي كانت مسيطرة على معدّ هذا التقرير بشأن احتمالات وجود بترول في ليبيا رغم أن التقرير مؤرّخ في ١٩٥٩/٢/١١ أي قبل أربعة أشهر فقط من الإعلان عن اكتشافه فعلاً.

- ستكون " الجائزة " التي تتوقعها هذه " القيادات المنتظـرة " هـي النفـوذ والبـروز السياسي، وسوف تكون هذه القيادات على استعداد لقبول أيـة مـساعدة يقـدّمها لهـم السوفييت أو أية جهة أخرى تتعهّد لهم بتحقيق هذه النتائج (وإن معظم العناصر النشطة في الحركة العمالية على ما يبدو هم من النوع الانتهازي الباحث عن السلطة والنفـوذ وليسوا من الشيوعيين الذين يضعون مصلحة عقيدتهم الشيوعية فوق ذواتهم).
- من المنتظر أن تقوم السلطات الليبية بالحدّ من أية مضايقات تتعرّض لها هذه الشركات (والتي قد تتخذ شكل ضغوط قوية بشأن المطالبات والشكاوي) في المستقبل.
- على الرغم من أن أهداف السوفييت سوف تـُـخدم بالاضطرابات التي تنجم عن إثارة العمال بالأساليب التي تستهوي مثل هذه العناصر الانتهازية، إلا أنه من المنتظر، فـي ظلّ ضعف تنظيم الحركة العمالية الحالي، واهتمام الحكومة الليبية بهـذه الحركـة، ألا تتحقـّق هذه الأهداف في المستقبل المنظور.
- من المنتظر أن يجدّد السوفييت محاولاتهم السابقة في اختراق الحركة العمالية والسيطرة عليها ولكن بأساليب أكثر دهاءً وحذراً.
- من المتوقع في الوقت الراهن، أن تتجه العناصر الانتهازيـة فـي الحركـة العماليـة للارتباط بالاتحادات العمالية التي تؤيّدها الحكومة حيث أن ذلك يضمن لهـا الـشرعية والدعم المالي.

ثم تختم السفارة الأمريكية تقريرها المثير عن المضايقات والتحرّشات التـي تتعـرّض لهـا شركات البترول الأمريكية العاملة في ليبيا، بعبارة جاء فيها:

" إن اهتمام الحكومة الليبية المستمر، وإشرافها المبطـّن على الحركة العمالية في بلادها، يبدوان أنجح ترياق للتأثير الشيوعي، كما أنه سوف يؤدّي إلى تخفيـف المضايقات التي يمارسها الانتهازيون. ومن ثمّ فإن السفارة توصـي بـأن تنـشط حكومة الولايات المتحدة في تأييد هذا الاهتمام الليبي الحكومي بالحركة العماليـة مؤكـّدة في الوقت ذاته، وكلما كان ذلك ممكناً، على المخاطر التي تترتـّب على أي تغلغل شيوعي[١٤٧] " .

١٤٧ لم يكن مستغربا في ضوء ما جاء في هذا التقرير من ملاحظات وتوصيات وتحـذيرات أن ينعقـد يـوم ١٩٦٠/٢/١٧ في مدينة طرابلس اجتماع موسّع ضمّ مندوبين من أجهزة الشرطة فـي الولايـات الـثلاث للتنسيق بين جهودهم في ملاحقة نشاط العناصر الشيوعية في ليبيا.

قانون عوائد البترول

قبل نحو عام على اكتشاف البترول بكميات تجارية في ليبيا، أصدرت حكومة **عبد المجيد كعبار** (١٩٥٧/٥/٢٦ – ١٩٦٠/١٠/١٦) **قانون عوائد البترول رقم ٧٩ لسنة ١٩٥٨**. وقد نصّت المادة الثانية من هذا القانون على أن تؤدّي لجنة البترول **لكلّ ولاية المبالغ التالية**:

(أ) **ضريبة الدخل** الذي ينتج ضمن الحدود الإدارية للولاية.
(ب) **رسوم إصدار تراخيص الاستطلاع وعقود الامتياز** عن المناطق التي تدخل في الحدود الإدارية للولاية.
(ج) ثلث **الرسوم الأخرى** التي تحصّلها لجنة البترول بمقتضى قانون البترول.

أما المادة الثانية منه، فقد نصّت على توزيع المبالغ التي تحصّلها لجنة البترول **كإيجار أو أتاوة أو مبالغ إضافية** طبقاً لقانون البترول (المادة ١٥) على النحو التالي:

(أ) ٧٠ % تخصّص لشؤون الإعمار في ليبيا بواسطة مجلس الإعمار. [١٤٨]
(ب) ١٥ % للحكومة الاتحادية.
(ج) ١٥ % للولاية التي ستخرج البترول داخل حدودها الإدارية.

وقد صدرت مع القانون **مذكرة إيضاحية** بيّنت الأسباب والأهداف التي جعلت المشرّع الليبي يستحدث هذا القانون، وعلى الأخصّ فيما استوجبه بضرورة تخصيص ٧٠ % من الإيجارات والإتاوات والمبالغ الإضافية (عدا الرسوم وضريبة الدخل) التي تحصل عليها لجنة البترول من العوائد البترولية لمجلس الإعمار لإنفاقها على برامج ومشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد. **ولا شكّ في أن تلك الخطوة كانت رائدة ومتقدّمة، عبّرت عن عزم الحكومة وتوجهّها فيما يتعلّق بتوظيف عائدات البترول.** [١٤٩]

---

١٤٨ كان مجلس الإعمار قد تأسّس خلال حكومة بن حليم في عام ١٩٥٦ م.

١٤٩ كان العراق (الملكي) هو الدولة العربية الأخرى الوحيدة التي نصّت في تشريعاتها على وجوب تخصيص نسبة ٧٠ % من عائداتها البترولية لأغراض التنمية والإعمار.

ضغوط يهودية

أشار كتاب " اليهود في بلاد عربية – ليبيا " [١٥٠] إلى أن المنظمات والجمعيات اليهودية في العالم لجأت إلى شركات البترول الأمريكية والأوروبية العاملة في ليبيا وحثتها على ممارسة ضغوط على الحكومة الليبية بشأن معاملتها لليهود الليبيّين.

وتشير الوثيقة البريطانية السرّية المؤرّخة في ١٩٥٩/٤/٨ [١٥١] إلى اللقاء الذي جرى في مبنى السفارة البريطانية بطرابلس بين المستر دي. سي. كاردين D. C. Carden (مسؤول المخابرات بالسفارة) وبين الدكتور س. فيّرارو S. Ferraro (بروتستانتي) وزوجته (كاثوليكية) اللذين حضرا من روما نيابة عن المنظمة اليهودية الإيطالية المعروفة باسم Boards of Guardians والمجلس اليهودي Jewish Congress في بريطانيا.

وأورد التقرير الذي أعدّه المستر كاردين، حول ما دار خلال ذلك اللقاء الذي تمّ يوم ١٩٥٩/٤/٣، إشارة إلى هذا الموضوع حيث جاء فيه:

" لقد سألني المستر فيّرارو وزوجته على رأيي حول احتمال ممارسة ضغط على الحكومة الليبية عبر الأمم المتحدة، أو بديلاً لذلك، **عبر شركات البترول** التي يملك اليهود حصصاً فيها.. "

يقول المستر كاردين:

" لقد رددت على استفسارهما فيما يتعلق باقتراح شركات البترول لممارسة الضغط على الحكومة الليبية، بأن شركات البترول حرصت، كقاعدة عامة، على الابتعاد عن السياسة. وحسب علمي، فإن قانون البترول يحظر على الشركات التدخّل في الشؤون السياسية في ليبيا [١٥٢] وإلا فإنها تكون عرضة لإلغاء عقود امتيازها. ومن ثمّ فإنه يبدو لي ضرورة صرف النظر عن استخدام هذ البديل. "

ولا يُعرف على وجه اليقين ما إن كانت الهيئات والمؤسسات اليهودية العالمية قد صرفت النظر فعلاً عن فكرة اللجوء إلى شركات البترول التي يملك اليهود حصصاً في رأسمالها لممارسة ضغطٍ على الحكومة الليبية أم لا. إلا أنه من المؤكّد أن هذه الهيئات والمنظمات واصلت ممارسة ضغوطها على الحكومة الليبية عبر مختلف القنوات الأخرى

---

١٥٠ كتاب Renzo De Felice بعنوان " Jews In An Arab Land, Libya1835 – 1970 " من مطبوعات University of Texas Press، أوستن، الطبعة الأولى ١٩٨٥. ص. (٢٧٠ – ٢٧١).

١٥١ تحمل الأرقام الإشارية 1570/9/59، JT 1571/6 بالملف FO 371/138789.

١٥٢ نصّت الفقرة (٢) من المادة (٩) من قانون البترول رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٥ على أنه " يجوز للجنة قبل منح عقد الامتياز أن تكلّف الطالب بتقديم تعهّد مكتوب بالامتناع عن أي نشاط سياسي في ليبيا " ، كما نصّت الفقرة (٣) من المادة (١٩) من اللائحة البترولية رقم (١) " على الطالب الذي أخطر نهائياً بقبول طلبه أن يوقع على تعهّد بالامتناع عن أي نشاط سياسي في ليبيا " .

الإعلامية والدبلوماسية والشخصية [١٥٣]. ومن الأمثلة على ذلك المقالة المطوّلة التي نشرتها صحيفة الجويش أوبزرفر Jewish Observer البريطانية في أحد أعدادها الصادر في منتصف شهر سبتمبر/أيلول من العام ١٩٦٢ والتي وجهّت انتقادات عنيفة للنظام في ليبيا ولسياساته. وقد أثار نشر هذه المقالة استياء واحتجاج الحكومة الليبية. [١٥٤]

١٥٣ راجع ما ورد بمبحث " اليهود على الخط " بفصل " حكومة الصيد .. وتنامي الصراع الداخلي " في المجلد الثالث/الجزء الأول من هذا الكتاب.

١٥٤ راجع تقارير السفارة والخارجية البريطانية المتعلقة بهذا الموضوع ذات الأرقام الإشارية VT 1571/6 & 7 المؤرّخة في ١٠/٤، ١٩/١١/١٩٦٢، الملف FO 371/165768 . FO 371/165788

اكتشاف البترول [155]

أشرنا من قبل إلى أن أول بئر تجريبية تمّ حفرها في البلاد في ١٩٥٦/٤/٣٠ كان عن طريق الشركة الليبية – الأمريكية في منطقة " جردس العبيد " (شمال شرقي برقة) بعقد الامتياز رقم (١٨) وظهر أن البئر جافة.

توالت بعد ذلك عملية حفر الآبار التجريبية في شتى الأقسام البترولية وتوالت معها اكتشافات وجود البترول ..

١- ففي ١٩٥٧/٩/٢٧ تفجّر البترول [156] من إحدى آبار " **حقل العطشان** " في منطقة عقد الامتياز رقم (١) التابع لشركة **أسّو** الأمريكية بالقرب من الحدود الجزائرية. وكان معدل الإنتاج اليومي للبئر خمسمائة وثمانية براميل (٥٠٨) بعمق ٢٢٠٠ قدم.

٢- وفي ١٩٥٨/٧/٢٧ اكتشفت شركة **أويزس** الأمريكية البترول في إحدى آبار " **حقل الباهي** " في عقد الامتياز رقم (٣٢) غربي ليبيا بمعدّل إنتاج (٥٠٠) برميل يومياً وعلى عمق (٥٨٤٠) قدماً.

٣- وفي ١٩٥٨/١٢/٢٦ اكتشفت شركة **س. ب. ت. ل.** الفرنسية البترول في إحدى آبار " **حقل عويد الطهارة** " في عقد الامتياز رقم (٤٩) جنوب غربي ليبيا بمعدّل إنتاجي (١٠٠) برميل يومياً على عمق (٤٥٨٠) قدماً.

لقد جاءت هذه النتائج مخيبّة لآمال شركات البترول. يقول **جون رايت** John Wright [157]:

" كان العام ١٩٥٨ أكثر الأعوام خيبة لآمال الشركات. فمع حلول ديسمبر (كانون الأول) كانت هذه الشركات قد أنفقت ما مجوعه (١٢) مليون دولار، كما أنها واصلت القيام بحفر الآبار على مدى (١٨) شهراً، وكانت المحصلة الوحيدة لهذا الوقت والجهد والمال هو الاكتشاف الذي تمّ في " حقل العطشان " و " حقل الباهي " .

" لقد بدأ اليأس يدبّ. وأكثر من شركة كانت على استعداد لإنهاء عمليات التنقيب التي كانت تقوم بها. وأصبح الجميع يتناولون دعابة مفادها أن ليبيا تتمتّع بأكبر ازدهار عرفه العالم في الآبار الجافة " Libya was enjoying, the biggest dry-hole boom the world has ever known.

كما يضيف مؤلف كتاب " **الجائزة** " في هذا الصدد:

---

١٥٥ تناولنا بإسهاب ردود الفعل لاكتشاف البترول في ليبيا في الجزء الثالث من هذا الكتاب.

١٥٦ لم يتمّ إنجاز البئر إلا في ١٩٥٨/١/٢٠ .

١٥٧ كتاب " Libya, A Modern History " من منشورات Croom Helm . لندن وكانبيرا. الطبعة الأولى ١٩٨١. ص. (٢٢٢) بالإنجليزية.

" لقد كانت النتائج لعمليات التنقيب الأولى مخيبة للآمال. لقد شـرعت شـركة ب. ب. (B. B) البريطانية في التخلّص من محتويات مخازنها، والتنازل عن عقود إيجاراتها، وإخلاء المباني الخاصّة بمستخدميها في ليبيا، تمهيداً لوقف عملياتها بها. " [158]

غير أن هذه الصورة المتشائمة سرعان ما تبدلت مع ربيع العام ١٩٥٩. فخلال شهر أبريل/نيسان من ذلك العام، اكتشفت شركة " **أويزس** " الأمريكية البترول في إحدى آبار " **حقل الظهرة** " في منطقة عقد الامتياز رقم (٣٢) شمال غربي ليبيا بمعدل إنتاج يومي بلغ (١٠٦١) برميلاً على عمق (٣٠٠٠) قدم.

ولم يمض بعد ذلك وقتٌ يُذكر حتى جاء أهم اكتشاف في صناعة البترول الليبي، عندما أعلنت " **لجنة البترول** " في ١٩٥٩/٦/١٣ [159] أن شركة " **أسّو استاندرد** " الأمريكية تمكّنت من اكتشاف البترول في البئر (ج – ٦/١) في " **حقل زلطن** " (منطقة الامتياز ٦) بالقرب من خليج " سرت " (على بعد نحو ١٠٠ ميل من البحر الأبيض المتوسط و ٢٠٠ ميل جنوب بنغازي) حيث انساب البترول من النوع الجيد بمعدل (١٧٥٠٠) برميل يومياً من عمق (٥٥٠٠) قدم.

وقد تعزّز هذا الاكتشاف البترولي باكتشاف آخر حققته الشركة ذاتها، وتمّ الإعلان عنه في ١٩٥٩/٨/١٢، وهو المتعلّق بالبئر (زلطن ٢) في المنطقة نفسها، وبمعدل إنتاج يومي بلغ (١٥٠٠٠) برميل.

---

١٥٨ م. س. ص. (٥٢٨).

١٥٩ راجع التقرير المشترك للسفارة الأمريكية الخاصّ بالأسبوع رقم (٢٥)، وهو مؤرّخ في ١٩٥٩/٦/٢٠ ويحمل الرقم (٢٦٠) بالملف (W) 773.00. ومن الواضح أن الشركة قد اكتشفت البترول في البئر المذكورة قبل ذلك التاريخ ببضعة أسابيع على الأرجّح، ولا يستبعد أن تكون الشركة قد قرّرت تأجيل الإعلان عن هذا الاكتشاف، بسبب أهميته وخطورة دلالاته، إلى حين الانتهاء من اتخاذ جملة من التدابيروالاتصالات على مستوى الحكومة الأمريكية (وحلفائها) وعلى مستوى الحكومة الليبية. راجع على سبيل المثال، ما ورد بمذكرة المحادثات التي جرت بمبنى وزارة الخارجية بواشنطن يوم ١٩٥٩/٥/٢١ بين نائب مساعد وزير الخارجية للشؤون الإفريقية المستر ويليام بورتر W. J. Porter وبين المستشار بالسفارة البريطانية بواشنطن المستر بيرس كارتر Peers L. Carter والتي يُفهم منها أيضا أن السفير الأمريكي بليبيا المستر جونز هو على موعد للقاء بالملك إدريس يوم ١٩٥٩/٥/٢٣ لينقل إليه الأخبار بشأن هذا الاكتشاف البترولي الهام. المذكرة موجودة بالملف 773.00.

ثمّ توالت الاكتشافات البترولية خلال العام ١٩٥٩ على النحو التالي:

اسم الشركة	اسم الحقل	التاريخ	معدل الإنتاج اليومي بالبرميل
أستو سرت	المبروك الأعظم	٧/٣٠	٥٠٠
جلفا	مغاغيت	٩/٧	٨٨٨
أموسيز	البيضاء	٩/٢٦	٣٦٥٠
ليبيا شل	بير تلاكشين	١٠/٣٠	٧٠٠
موبيل	آمال	١١/١	٩٠٠
أويزس	الظهرة – ب	١١/١٤	٣٦
أويزس	الواحة	١٢/٢٧	٢٢٦

وكان من أهم آثار هذه الاكتشافات المشجعة تقوية مركز ليبيا في ميدان عالم البترول وجلب المزيد من اهتمام الشركات إليها وكذلك انتقال ثقل النشاط بالتنقيب إلى منطقة خليج سرت والمناطق التي تقع شرقيّها.[١٦٠]

١٦٠ د. علي أحمد عتيقة. م. س. ص. (٣٧ – ٣٨)، و د. شكري غانم م. س. ص. (١٢٢ – ١٣١).

مضايقات لشركات البترول

تعرّضت شركات البترول في ليبيا للمزيد من الضغوط والمضايقات منذ اكتشاف البترول في منتصف عام ١٩٥٩. وإذ كان طبيعياً أن تزداد هذه الضغوط والمضايقات في ظلّ الروح الوطنية الليبية الجديدة التي برزت مع اكتشاف البترول ورغبة الليبيّين – على كافة الأصعدة الرسمية والشعبية – في الاستئثار دون سواهم بخيرات البترول لأنفسهم، فقد خفف من وقع هذه الضغوط على الشركات تنامي الأمل لديها في إمكان العثور على المزيد من الاكتشافات البترولية.

لقد جاءت الضغوط والمضايقات للشركات من مصادر شتى.

فمن جهة ازداد **عدد الليبيّين المستخدمين** في شركات البترول، فارتفع من (٢٠٠٠) مستخدم في عام ١٩٥٩ إلى (٨١٥٠) مستخدماً في العام ١٩٦٢، وتنامت مع هذه الزيادة في عددهم مشاكلهم، وتعاظمت شكواهم، وبخاصّة في ظلّ قانون العمل الجديد المنحاز إليهم، وموقف أجهزة الحكومة المتعاطفة معهم، و**نقابة** مستخدمي وعمال شركات البترول الباحثة أبداً عن دور لها.

ومن جهة ثانية، كان هناك **موقف الحكومة** (الاتحادية والولائية) بأجهزتها المختلفة الذي ازداد تصلّباً مع اكتشاف البترول. وتدلّ الوقائع الخاصّة بهذه الحقبة أن حكومتي كعبار والصيد أظهرتا رغبة واضحة في ممارسة المزيد من التدخّل في شؤون البترول وفي نشاط شركاته. من ذلك ما حدث **خلال حكومة عبد المجيد كعبار**[١٦١] والذي تمثّل في:

- إصدار الحكومة لقانون اتحادي في ١٩٦٠/٥/٢٤ يحظر على غير الليبيّين شراء أو امتلاك العقارات في ليبيا.
- إصدار قوانين ولائية تحدّ من استخدام الأجانب للعمل في ليبيا.
- إصدار قانون ولائي يقصر شغل وظيفة " ضابط الاتصال " بالشركات الأجنبية على الليبيّين وحدهم.
- تشكيل لجنة من قبل المجلس التشريعي في ولاية طرابلس لدراسة " الأخطار المترتّبة على تواجد الشركات الأجنبية في ليبيا " .
- إصدار لوائح جديدة تفرض رسوماً جمركية على واردات شركات البترول.
- تصريح وزير الاقتصاد الوطني بشأن منع شركات البترول في ليبيا من التعاقد مع أية شركات مقاولات أجنبية قبل إثبات ضرورة خدمات هذه الشركات للعمليات المتعلقة بالبترول وعدم وجود شركات ليبية يمكنها القيام بهذه الخدمات.

---

١٦١ راجع ما ورد تحت مبحث " الوطنية الصامتة " بفصل " حكومة عبد المجيد كعبار .. واكتشاف البترول " في المجلد الثالث/الجزء الأول من هذا الكتاب.

- دعوة البرلمان للحكومة في ١٩٦٠/٥/٢٢ إلى ممارسة المزيد من الرقابة على عمليات التنقيب عن البترول في البلاد والإشراف على إنتاج البترول الليبي وتسويقه وأخذ رأي الخبراء بشأن احتياطيات ليبيا البترولية.

من ذلك أيضاً ما قامت به حكومة محمد عثمان الصيد حيث:

- أصدر وزير الاقتصاد الوطني في مطلع شهر نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٦٠ قراراً نصّ على عدم جواز إعطاء تراخيص لأية شركات أجنبية للقيام بأعمال الحفر أو أية أعمال فنية أخرى من الباطن لشركات البترول قبل الحصول على إقرار كتابي من هذه الشركات الأخيرة بعدم وجود مؤسسات ليبية قادرة على تنفيذ هذه الأعمال. كما نصّ قرار الوزير على ضرورة إعطاء الأولوية في كافة هذه الأعمال للشركات التي يوجد ليبيون من بين شركائها أو في عملياتها.
- قرّرت الحكومة اعتباراً من ١٩٦١/٢/١ إخضاع جميع السلع والمواد التي تستوردها شركات البترول للرسوم الجمركية.[١٦٢]
- شرعت الحكومة منذ مطلع عام ١٩٦١ في الاستعانة بعددٍ من الخبراء في مجال البترول، وكان تعيينهم مثار تساؤلات واسعة في دوائر شركات البترول كما في السفارة الأمريكية في ليبيا. ومن هؤلاء وزير البترول العراقي الأسبق الدكتور نديم الباجقجي والخبير النمساوي فرانك هندريكس F. Hendryx الذي كان معروفاً بصلته القوية بوزير النفط السعودي الأسبق عبد الله الطريقي المعروف بلقب " الوزير الأحمر ".

وتصوّر الفقرات التالية، التي وردت في رسالة سرّية بعث بها السفير البريطاني في ليبيا المستر د. م. أتش ريتشس إلى الخارجية البريطانية بتاريخ ١٩٦١/١/٣١، بعض ما كانت تعانيه شركات البترول جرّاء طرد الحكومة الليبية لعددٍ من العمال الأجانب بتلك الشركات[١٦٣]:

> " لقد كاتبتكم في رسالتي السابقة رقم ١٠١٣٥ المؤرّخة في ١٩٦٠/٥/٢٥ حول الموقف الليبي تجاه الأجانب (العاملين في ليبيا). ومنذ ذلك التاريخ وقعت حوادث عدّة تنمّ جميعها عن رغبة الليبيّين الجامحة في تأكيد ذواتهم .. إنني أودّ التقرير لكم في هذه الرسالة عن وجه آخر من عداء الليبيّين نحو الأجانب. وأعني به طرد الليبيّين لبعض مستخدمي شركات البترول الأجانب .. "
>
> " فمنذ نوفمبر (تشرين الثاني، ١٩٦٠) قام الليبيون بطرد أربعة أمريكيين وبريطاني واحد من العاملين في شركات البترول .. وثلاثة من هؤلاء، من بينهم البريطاني، هم المسؤولون في **مجال النقل** الخاص بهذه الشركات. وكما سبق أن أشرت في تقارير ماضية، فإن هذا المجال (النقل) غدا حسّاساً وموجعاً بالنسبة لليبيّين الذين كانوا يتوقعون أن يكون مجالاً سهلاً عليهم ارتياده وتحقيق الثراء

---

١٦٢ احتجّت الشركات في البداية على قرار الحكومة غير أنها اضطرّت في النهاية لأن تذعن له. راجع مذكرات محمد عثمان الصيد. م. س. ص. (١٤٦ – ١٤٩).

١٦٣ الرسالة تحمل الأرقام الإشارية JT 1531/3 , 10135/61 بالملف FO 371/155561.

السريع منه [١٦٤]. وقد أدّى عدم تحقيق هذه الآمال لدى بعضهم لردود فعل غاضبة، وإلى ضغوط على شركات البترول وانتقادات قاسية لها وللأجانب العاملين فيها ترددت على صفحات الجرائد وداخل البرلمان ... "

ويضيف السفير البريطاني في رسالته موضّحا:

" لقد أخبرني السفير الأمريكي (جونز) أنه قام بناءً على تعليمات من حكومته بالاحتجاج لدى الحكومة الليبية على عملية الطرد، كما أخبرني أن رئيس الوزراء (محمد عثمان الصيد) لم يكن متجاوبا بشكل كبير، ومع ذلك فقد ذكر (للسفير جونز) بأنه أمر بإجراء تحقيق شامل في نشاط إدارة المهاجرة (التي تقوم عادة بإصدار أوامر الطرد) وسوف يشمل التحقيق الحالات موضوع الرسالة .. "

ويمضي السفير ريتشس في رسالته موضحاً موقفه وما قام به إزاء هذا الموضوع:

" أما فيما يتعلّق بي، فإني لم أتحدّث مع الحكومة في هذا الموضوع، وذلك يرجع جزئيا إلى أن مدير شركة " شل ليبيا " ، التي يعمل بها الموظف البريطاني المطرود، لم يطلب مني التدخّل. وإنني أعتقد أن الشخص المعني لم يكن ذكياً في تعامله مع الليبيّين، كما أنني أعتقد أن المسؤولين بالشركة المذكورة يرون أن الأمر سوف يكون مفيداً أكثر في حال وصول الشكوى إلى الحكومة الليبية عن غير طريق السفارة. "

" وكما تعلمون، فإنني بذلت الكثير من أجل الإبقاء على المترجم العربي بالسفارة (الطيبي) [١٦٥]، وأخشى أن يتعرّض عدد من العاملين بالشركات البريطانية في ليبيا للطرد. وإنني أفضّل، ما لم تصلني منكم تعليمات بغير ذلك، أن أبقى بعيداً عن هذا الموضوع. وسوف أستخدم تقديري الشخصي للتوقيت الذي أختاره لإثارة هذا الموضوع مع رئيس الوزراء. "

ويستطرد السفير موضّحا:

" ولابدّ أن أضيف أنه في جميع حالات الطرد التي جرت مؤخرا، فإن الموظفين المطرودين منحوا أياما قليلة لمغادرة البلاد خلالها، كذلك فإن السلطات الليبية لم تقم بتوضيح أسباب طردهم.. ومع ذلك فقد استطعنا في حالة الموظف البريطاني المطرود (بولين Pullen) أن نؤمّن له وقتاً إضافيا تمكّن خلاله من إتمام أوضاعه قبل المغادرة. "

وختم السفير البريطاني رسالته هذه بالإشارة إلى حالات طردٍ أخرى تعرّض لها الفرنسيون العاملون في ليبيا فقال:

---

١٦٤ فرضت المساحات الشاسعة المترامية التي تتحرك فوقها شركات البترول استعمالا واسعا ومكثفا لوسائل النقل بشتى أنواعها، ولم يكن ذلك يستدعي أية خبرة فنية خاصّة، كما كان مجزيا من الناحية المالية، وقد تحوّل إليه عدد كبير من التجار ورجال الأعمال الليبيّين بمن فيهم بعض السياسيين.

١٦٥ يظهر أن السلطات الليبية قامت بطرد هذا الشخص الذي يبدو أنه فلسطيني الأصل.

" ولابدّ من التأكيد على أن عمليات الطرد للمستخدمين الأجانب لم تقتصر على الأمريكان والبريطانيين، فقد قامت الحكومة الليبية خلال العام الماضي (١٩٦٠) بطرد عددٍ من الفرنسيين العاملين بشركة البترول الفرنسية. كما أنه، بين الفينة والأخرى، يتعرّض عدد من الفلسطينيين والإيطاليين للمصير نفسه. "

المصدر الثالث للضغوط والمضايقات التي تعرّضت لها شركات البترول خلال الحقبة تمثل في موقف عدد من **رجال الأعمال الليبيّين** وأصحاب المطامع المالية والتجارية الخاصّة. فقد شهدت الفترة منذ عام ١٩٥٩ تحول عددٍ من التجار الليبيّين عن نشاطاتهم التقليدية في الاستيراد والتصدير أو المضاربة في العقارات إلى مجالات جديدة تتعلّق بخدمة شركات البترول كالنقل والتموين. كما أن عدداً من **السياسيين الليبيّين** اتجهوا خلال فترة ابتعادهم عن السلطة (وليس عن النفوذ)، بشكل عارض أو دائم، إلى ممارسة النشاط التجاري الخاص. وفضلاً عن هؤلاء، فقد وُجد عدد محدود من **رجال الأعمال الليبيّين ذوي النفوذ السياسي** بحكم صلتهم بالقصر ورجال الحكم (من أشهرهم عبد الله عابد السنوسي) الذين ولجوا بكلّ اندفاع ميدان الأعمال المتعلّقة بالبترول. وإذا كان نشاط بعض هذه الفئات يقع في سياق المنافسة التجارية الشريفة المعتادة، إلا أنه لا يوجد شكّ في أن ممارسات البعض الآخر منها لم يتسم بالنزاهة وكان أبعد ما يكون عن المنافسة التجارية الشريفة، وبخاصّة في حالة استغلالهم للنفوذ السياسي المباشر أو غير المباشر، القديم أو الحالي، لخدمة أغراض ومطامع تجارية خاصّة.

ولا تفوت الإشارة إلى مصدر آخر لما تعرّضت له شركات البترول العاملة في ليبيا من ضغوط ومضايقات، وهو **العناصر اليهودية الليبية**. فقد كانت هذه العناصر تواجه منذ عام ١٩٥٩ موجة كراهية متنامية ضدّهم من قبل الجماهير والنخب الليبية ومن جماعة من كبار التجار ورجال الأعمال الليبيّين الذين يطالبون بطرد اليهود من ليبيا بغرض التخلّص من مزاحمتهم لهم في التجارة.

وقد قامت هذه العناصر اليهودية بدورها بالإلتجاء إلى المنظمات اليهودية العالمية التي قامت بدورها بممارسة ضغط على الحكومات الغربية وشركاتها العاملة في ليبيا وبخاصّة في مجال البترول. [١٦٦]

---

١٦٦ راجع ما ورد حول هذا الموضوع في فصل " حكومة عبد المجيد كعبار .. واكتشاف النفط بالمجلد الثالث/الجزء الأول من هذا الكتاب.

مساعي هامر المبكـرة

الدكتور أرماند هامر Armand Hammer من مواليد روسيا في عام ١٨٩٨، ويفخر بأنـه من سلالة " اليهود المكابيين " Maccabees، وأن جدّه الأكبر كان يدعي " يهـودا مكـابي " Judah Maccabees وقد قاد إحدى ثورات اليهود. تخرّج هامر طبيباً في عام ١٩٢١. تمكـّن عن طريق والده، ذي الميول الشيوعية، من الالتقاء بالزعيم الشيوعي " لينين " وعقد معه عـدّة صفقات، حيث صار وكيلاً لسيارات " فورد " في روسيا، وامتلك امتياز أقلام الرصاص، وأقام محطات لتجارة الفراء السيبيري. وعندما وصل " ستالين " إلى السلطة في روسيا، هاجر هامر مع والده إلى الولايات المتحدة الأمريكية بعد أن جمع حاجياته من القطع الفنية الروسـية التـي باعها في أمريكا بملايين الدولارات.

أقام هامر علاقات مع قادة إسرائيل وزارها عدّة مرّات. وكان على علاقة وطيدة مع الرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر [١٦٧]. كما عاد إلى روسيا، بعد موت ستالين، وعقـد صفقات تجارية أيام نيكيتا خروتشوف، وصار الواسطة فيما بعد بين جميع قادة الاتحاد السوفييتي، الـذين تعاقبوا على زعامته، وبين سبعة من رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية، ولم يكن بمقـدرو أحـد غيره الوصول إلى الكرملين مثله [١٦٨].

في عام ١٩٥٦، انتقل هامر إلى لوس أنجلوس. كان قد بلغ الثمانية والخمسين مـن العمـر، وكان ثرياً، ويعتزم كالكثيرين من أمثاله التقاعد. كان قد اشتهر يومذاك بجمع القطع الفنية، وكان يملك محلاً لعرضها ويبحث عن وسيلة للتهرّب من الضريبة [١٦٩]. وقد شرع من أجل هذه الغاية، منذ بداية عام ١٩٥٧، في شراء أسهم في شركة أوكسيدنتال للبترول Occidental Petroleum التي كانت في حالٍ مالية وشيكة على الإفلاس.

وفي شهر يوليو/تموز من العام ١٩٥٧، أصبح هامر المالك الأكبر لأسهم هذه الشركة واختير بالتالي رئيساً لمجلس إدارتها. وفي عام ١٩٦١ اكتشفت الشركة البترول في حقل يدعي لاتروب Lathrop بالقرب من وادي سكرامنتو Sacramento بولاية كاليفورنيا الأمر الذي أمّن للشركة وضعها المالي.

وبعد أيام قليلة من احتفالات تنصيب جون كنيـدي رئيساً جديـداً للولايـات المتحـدة (فـي ١٩٦١/١/٢٠)، كان هامر في طريقه إلى موسكو مكلـفاً بمهمّة من قبل الرئيس الأمريكي الجديد تتـصل بالعلاقات الثنائية بين الولايات المتحدة والاتحاد الـسوفييتي. وقبـل أن يـصل هـامر

---

١٦٧ تمّت المعرفة بينهما عبر اللورد تومسون Roy Thomson صاحب صحف التـايمز Times اللندنيـة وكذلك مجلة سكوتسمان Scotsman. راجع كتاب هـامر Hammer, by Armand Hammer with Neil Lyndon G. p. Putman's Sons. New York 1987.

١٦٨ المرجع السابق (كتاب هامر).

١٦٩ كتاب " الجائزة " م. س. ص. (٥٧٥).

إلى موسكو في ١٩٦١/٢/١١، قرّر أن يتوقف لحسابه الخاص في عددٍ من الدول الأوروبية ثمّ في ليبيا بشكل عاجل يوم ١٩٦١/٢/٩ [١٧٠].

يقول هامر في كتابه Hammer عن زيارته السريعة القصيرة لطرابلس:

".. إنه صحيح تماماً أن الساحة الليبية كانت يومذاك تعجّ بشتى الأصناف العجيبة الغريبة من الناس التي كانت تسعى إلى أن تزجّ بنفسها في دائرة الضوء والمال. وادّعى كثيرون من هؤلاء أنهم يمتّون بصلة القرابة للملك إدريس، وادّعى آخرون أنهم على صلة خاصّة به. قابلت خلال هذه الرحلة أحد أصحاب هذه الأوهام. إنه يحبّ أن يُعرف بالأمير الأسود بسبب صلاته العائلية بالملك، وأعتقد أن هذه الصلة هي إلى حدّ كبير من نسج الخيال. كان ضخم الجثة، لا يقلّ طوله عن ستة أقدام، وأتصوّر أنه يزن ٣٠٠ رطل تقريباً. كان يرتدي عمامة وأثوابا حريرية، كما كان يلفّ وسطه بحزام مرّصع يتوسطه خنجر ذهبي. لقد جاء إليّ في غرفتي بالهوتيل عند زيارتي الأولى لليبيا في عام ١٩٦١ [١٧١]، وقال لي إن بمقدوره أن يحصل لي على عقد امتياز (للتنقيب عن البترول) شريطة أن أعطيه مبلغ مليوني دولار مقدّماً. لقد حاول إقناعي بأن هذا المبلغ يمثّل حجم الرشوة المعتاد لهذه العملية. وعندما رفضت الاستجابة لطلبه، اختفى بسرعة." [١٧٢]

وعلى الرغم من أن هامر لم يحصل خلال زيارته القصيرة لليبيا على أية عقود امتياز للتنقيب عن البترول، إلا أنه أحسّ على ما يبدو بوجود فرصة كبيرة له ولشركته فيها. يؤكّد ذلك قيامه على الفور في تلك الفترة بتأسيس شركة **Oxylibya** كشركة تابعة لشركة أوكسيدنتال الأم ومقرّها في طرابلس. [١٧٣]

ومن الأمور اللافتة للنظر أن هامر أسقط في كتابه الإشارة إلى أية شخصيات ليبية أخرى قابلها خلال تلك الزيارة القصيرة، أو أية شخصيات ليبية قامت بمهمّة تدبير اتصالاته ولقاءاته خلالها. [١٧٤]

وقد سلفت الإشارة إلى أن عام ١٩٦١ شهد نشاطاً مكثفاً من قبل اليهود الليبيّين حيث أن خمسة من قادتهم قاموا بتقديم عريضة مطالب إلى حكومة محمد عثمان الصيد في ١٩٦١/٦/١ وسعوا إلى مقابلة الملك إدريس بشأن تلك المطالب. [١٧٥]

١٧٠ راجع كتاب Dossier, The Secret History of Armand Hammer، تأليف Edward Jay Epstein، نشر Random House، نيويورك، الطبعة الأولى ١٩٩٦، ص. (٢١٩) بالإنجليزية.

١٧١ كانَ ذلك خلال فترة حكومة محمد عثمان الصيد.

١٧٢ كتاب Hammer، م. س. ص. (٣٣٤).

١٧٣ E. J. Epstein، م. س. ص. (٢١٩).

١٧٤ على الأرجح أن هامر كان خلال تلك الزيارة على اتصال بالطاهر العقبي الذي كان قد شغل لعدّة سنوات منصب رئيس المجلس التشريعي لولاية طرابلس وحتى عام ١٩٦٢، والذي أصبح فيما بعد، منذ العام ١٩٦٦، ممثلاً رسمياً لشركة هامر في ليبيا. راجع تقرير السفارة الأمريكية رقم A – 418 المؤرّخ في ١٩٦٧/٣/١٧. الملف POL 15 – 1 Libya.

١٧٥ راجع مبحث " اليهود على الخط " بالفصل الرابع بالمجلد الثالث من الجزء الأول من هذا الكتاب. راجع أيضاً مبحث " ضغوط يهودية " بهذا الفصل.

من " لجنة البترول " إلى " وزارة شؤون البترول "

واصلت " **لجنة البترول** " القيام بمهامّها التي ينصّ عليها قانون البترول رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٥ والمتمثّلة في الإشراف على تنفيذ ذلك القانون. وقد تعاقب على رئاسة اللجنة كلّ من:

- الدكتور أنيس القاسم منذ ٢١ مايو/أيار ١٩٥٥.
- محمد السيفاط أبو فروة منذ ٢٨ يوليو/تموز ١٩٦٠.
- خليفة عبد القادر منذ ١٦ فبراير/شباط ١٩٦٢.
- الشريف رافع القاضي منذ ٢٩ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٦٢.

وقد تمّ خلال حكومة عبد المجيد كعبار إعادة تنظيم لجنة البترول وجرى الاستغناء عن أسلوب دورية رئاسة اللجنة الذي كان معمولاً به، كما جرى تعيين كلّ من أبي بكر الأزمرلي وسالم سيف النصر وحسين بالعون أعضاء جدد فيها. كما جرى في ١٩٦١/٥/٤، خلال حكومة محمد عثمان الصيد، زيادة عدد أعضاء اللجنة وأضيف إليها كلّ من محمد عبد الكافي السمين ومحمد إبراهيم الميت وعبد السلام مصباح الزايدي.

وعلى الرغم من الانتقادات التي وجهّت إلى أسلوب عمل تلك اللجنة، والذي اتسّم بالبطء وبالمكتبية، فإن تركيبتها وتقييدها بضرورة مراعاة القواعد والمبادئ التي نصّ عليها قانون البترول في عملية منح الامتيازات التبرولية قد ميّز أداء تلك اللجنة بالحيدة وعدم الوقوع في المحاباة والمحسوبية.[١٧٦]

في عهد حكومة محمد عثمان الصيد، تمّ في ١٩٦١/٥/٤ استحداث وزارة جديدة هي وزارة **شؤون البترول** عُهد بها إلى فؤاد الكعبازي[١٧٧]، ولم يؤدّ استحداث هذه الوزارة الجديدة إلى إلغاء " لجنة البترول " التي ظلّت تمارس صلاحياتها المعتادة، إلا أن تعديلاً لقانون البترول أصدرته حكومة الصيد في ١٩٦٢/٤/٢٦[١٧٨] أعطى لوزير شؤون البترول حقّ الإشراف على عمل هذه اللجنة.

وقد بقي **فؤاد الكعبازي** في منصب وزير شؤون البترول إلى أن قدّم استقالته في ١٩٦٢/١/٢٨ حيث جرى تعيين **نوري بن غرسة** خلفاً له، ثمّ جرى استبدال الأخير بالدكتور **وهبي البوري** في التعديل الذي أدخله الصيد في ١٩٦٢/١٠/١١ على وزارته.

وممّا تجدر الإشارة إليه أن تقريراً سريّا، بعثت به السفارة البريطانية في ليبيا إلى الخارجية البريطانية بتاريخ ١٩٦٢/٢/٩[١٧٩]، عزا **استقالة الوزير الكعبازي** وتعيين **نوري بن غرسة خلفاً**

---

١٧٦ راجع F. C. Waddams ، م. س. ص. (٥٩). ويشير بن حليم في مذكراته (ص. ٣٣٣ – ٣٣٥) أنها تعرّضت لضغوط وتدخّلات كثيرة في شؤونها واختصاصاتها من قبل خلفه رئيس الوزراء عبد المجيد كعبار ومن قبل رجال الأعمال عبد الله عابد.

١٧٧ كان يشغل منذ ١٩٦٠/١٠/١٦ منصب وزير دولة في تشكيلة الوزارة.

١٧٨ نُشر في عدد خاصّ من الجريدة الرسمية للمملكة الليبية المتحدة بتاريخ ١٩٦٢/٤/٢٩ م.

١٧٩ التقرير يحمل الأرقام الإشارية 10135/62 ، VT 1015/12 بالملف FO 371/165732 22860.

له وإبعاد محمد السيفاط في بداية شهر فبراير/شباط ١٩٦٢ من منصبه كرئيس للجنة البترول إلى الصراع القائم يومذاك بين البوصيري الشلحي وعبد الله عابد السنوسي ومصطفى بن حليم من جهة، وبين خصومهم السياسيين من جهة أخرى، حول السيطرة على مقادير صناعة البترول في ليبيا. وقد استدل التقرير على ذلك بأن الإذن بتسجيل الشركة الوطنية للنفط (التي يملك مصطفى بن حليم وعبد الله عابد السنوسي حصّة كبيرة من أسهمها، كما يحتلّ كلّ منهما منصب مدير فيها) قد جرى منحه، بعد أن كان ذلك معطلاً من قبل، فور وقوع تلك التعديلات. [١٨٠]

أمّا استبعاد خليفة عبد القادر عن رئاسة " لجنة البترول " بأواخر شهر أكتوبر/تشرين الأول ١٩٦٢، فقد عُزي إلى عدّة أسباب لعلّ أرجحها الفوضى التي صاحبت عملية طرح الامتيازات الجديدة للتنقيب عن البترول في منتصف شهر سبتمبر/أيلول من العام ذاته [١٨١] . أمّا الشريف رافع القاضي، الذي حلّ محل خليفة عبد القادر في رئاسة اللجنة، فهو معروف بصلته الحميمة بناظر الخاصّة الملكية البوصيري الشلحي الذي يُعتقد أنه كان وراء نصح الملك بالتدخل وإلغاء عملية طرح الامتيازات البترولية الجديدة على أساس وجود ممارسات غير نظيفة صاحبت تلك العملية [١٨٢] . كما انضمّ إلى عضوية اللجنة أيضاً محمد أرحيم الذي سبق له أن شغل عدّة مناصب هامّة من بينها مدير عام وزارة الدفاع، وهو معروف أيضاً بصلته القوية بالبوصيري الشلحي (وقد حلّ محمد أرحيم خلفاً لمحمد عبد الكافي السمين الذي كان معروفاً بصلته القوية بالبوصيري الشلحي وقرابته بمصطفى بن حليم).

كما شهدت حقبة حكومة الصيد قيام وزير شؤون البترول في مطلع شهر نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٦٢ بإصدار قرار بتعيين صالح المنصوري [١٨٣] مديراً عاماً لشؤون البترول من ضمن أعضاء لجنة أعضاء البترول.

---

١٨٠ للمزيد حول هذا الموضوع، راجع فصل " حكومة الصيد .. الصراع بين وليّ العهد وناظر الخاصّة الملكية " بالمجلد الثالث/الجزء الأول من هذا الكتاب.

١٨١ راجع رسالة المستر د. ر. كولارد D. R. Collard من السفارة البريطانية في طرابلس إلى الخارجية البريطانية، المؤرّخة في ١٩٦٢/١١/٢١ والتي تحمل الرقم الإشاري VT 1531/14 , 15312/62 بالملف FO 371/165767 .

١٨٢ المصدر السابق.

١٨٣ كان صالح المنصوري يشغل من قبل منصب سكرتير المحكمة العليا الاتحادية.

تعديلات قانون البترول

تعرّض قانون البترول رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٥ لعددٍ من **التعديلات الشكلية والموضوعية**. أمّا التعديلات **الشكلية** فيمكن إيجازها على النحو التالي:

- التعديل المتعلق بتحديد تاريخ سريان قانون البترول والذي صدر به مرسوم ملكي مؤرّخ في ١٩٥٥/٥/٢١ (نشر بالجريدة الرسمية للمملكة – العدد رقم (٤) بتاريخ ١٩٥٥/٦/١٩ م.).
- التعديل الذي أملاه إنشاء " **وزارة شؤون البترول** " والتي انتقل إليها الإشراف على الهيئات البترولية المتمثّلة في " **لجنة البترول** " بدلاً من وزارة الاقتصاد الوطني. وقد تمّ التعديل بموجب القانون رقم ٦ لسنة ١٩٦٢ الذي صدر به مرسوم ملكي مؤرّخ في ١٩٦٢/٤/٢٦ (نشر بالجريدة الرسمية للمملكة في عددٍ خاصّ صادر بتاريخ ١٩٦٢/٤/٢٩ م).

أمّا أول **تعديل موضوعي** هام لقانون البترول رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٥، فقد وقع خلال حكومة محمد عثمان الصيد وصدر به مرسوم ملكي في ١٩٦١/٧/٣ م. [١٨٤]

يقول الدكتور **علي أحمد عتيقة** في كتابه " **أثر البترول على الاقتصاد الليبي** " [١٨٥] في توضيح أسباب وملابسات هذا التعديل:

" .. عندما صدر القانون (٢٥ لسنة ١٩٥٥)، وفي غمرة الاهتمام بتشجيع الشركات على دخول البلاد، لم يلاحظ إلا القليلون بأن القانون منح الشركات عناصر تشجيع فوق المعتاد، وللحدّ الذي يجعل نصيب الدولة من مواردها ضعيفاً فيما لو اكتشف النفط بكمياتٍ تجارية. إلا أن عدم معرفة المسئولين باحتمال وجود النفط ورغبة منهم في تشجيع دخول الشركات جعل هذه الاعتبارات ذات أهمية محدودة ونظرية في تصوّر الكثيرين. ولكن بعد اكتشاف النفط في ١٩٥٨ ثمّ في ١٩٥٩ بكميات تجارية بدأ الكلام عن مساوئ قانون البترول لسنة ١٩٥٥ من وجهة نظر البلاد المنتجة للنفط. وعندما اقترب موعد تصدير النفط في صيف ١٩٦١ أصبح الكلّ ينادي بضرورة تعديل بعض أحكام قانون البترول قبل تطبيقه في محاسبة الحكومة على حصّتها من عائدات النفط. "

أمّا الدكتور **شكري غانم** فيقول في هذا الصدد [١٨٦] :

" قبل أن يتمّ تصدير أول شحنة نفطية من البلاد بدأت الحكومة التفكير في تعديل القانون. وكان المشجّع على تعديل القانون أمران: أولهما، أن القانون نجح في هدفه الأساسي وهو إغراء الشركات للدخول إلى ليبيا لخلق رواج اقتصادي في

---

١٨٤ نشر بالجريدة الرسمية للمملكة الليبية المتحدة. عدد خاص. بتاريخ ١٩٦١/٧/١٥ م.

١٨٥ م. س. ص. (٤٨ – ٥١).

١٨٦ م. س. ص. (١٥١).

البلاد ومعرفة إمكانياتها النفطية .. وأصبحت ليبيا في عداد الدول المصدرة للـنفط في مدّة بسيطة. وثانيهما أن تجربة التفاوض مع الشركات لتحقيق مزايا إضافية قد قبلت من الشركات وتمّ الحصول على عددٍ من المزايا أهمّها التنازل عن عـلاوة النضوب." [187]

أمّا رئيس الوزراء الأسبق محمد عثمان الصيد فيقول في مذكراته تحت عنوان تعديل قـانون البترول " [188] :

" فكـّرت بعد ذلك في تعديل قانون البترول، لأن القانون صدر في وقت كنـا فيه في حاجة ماسّة لاجتذاب شركات البترول ولم يكن البترول قد اكتشف بعد.

كما أن القانون منح إغراءات كثيرة، ومن ذلك مسألة إعفاء الشركات من تسديد الرسوم الجمركية التي أشرت إليها من قبل.

حين راجعت القانون واستفسرت الخبراء حوله، اتضح أنه بموجب هذا القـانون فإن نصيب ليبيا من عائدات البترول لا يتجاوز نسبة ٣٠ بالمائة، في حين أن ٧٠ بالمائة تذهب للشركات، لذلك قرّرت مراجعة القانون حتى تحـصل ليبيـا علـى نصف العائدات، واستدعيت عراقياً مختصاً في مجـال قـوانين البتـرول يـدّعي الدكتور عدنان البهجهجي [189] وهو من خيرة الخبراء في شؤون البترول، وبالفعل حضر إلى ليبيا وعقدت معه عدّة اجتماعات بحضور وزير البترول السيد نـوري بن غرسة ورئيس لجنة البترول الحاج محمد السيفاط. لم أكن خبيراً قانونياً، لكـن الأشياء العامّة كنت أدركها. وطلبت من الخبير العراقي خلال هـذه الاجتماعـات تعديل القانون حتى نحصل على ٥٠ بالمائة على الأقل من عائدات البتـرول وإذا استطاع الحصول على نسبة أعلى عن طريق فرض ضرائب غير مباشرة وما إلى ذلك سيكون أفضل، لكن أقل نسبة نقبل بها هي ٥٠ بالمائة.

طلب الخبير العراقي منحه فترة ثلاثة أشهر لمراجعة القانون الموجود وتعديلـه. كان ذلك في مارس (آذار) عام ١٩٦١ [190]، وكنت قد تحدّثت مع الملك، كما هـو الشأن بالنسبة لجميع القرارات المهمة حول الموضوع. وعكف الدكتور البهجهجي على صياغة القانون الجديد، وبعد أن فرغ من إعداد القانون واللائحـة التطبيقيـة اجتمعت معه بحضور وزير البترول ورئيس اللجنـة، واتفقنـا علـى أن يـصدر

---

١٨٧ كانت لجنة البترول قد نجحت في الحصول على مزايا جديدة فيما يتعلّـق بعلاوة النضوب بالنسبة للعقـود التي أبرمتها مع الشركات منذ عقد الامتياز رقم (٧٣) الذي أبرمتـه فـي ١٩٥٧/١١/١٠ مـع شـركتي كاليفورنيا آسياتيك وتكساكو أوفرسيز. المرجع السابق . ص. (١٤٦ – ١٤٩).

١٨٨ م. س. ص. (١٥٤).

١٨٩ ورد اسمه في عددٍ من المصادر الأخرى على أنه الدكتور نديم الباجه جي وهـو حاصـل علـى درجـة الدكتوراة في هندسة النفط من جامعة لندن، والتحق بمديرية النفط في العراق سنة ١٩٣٤ وظلّ يزاول بعد ذلك، ما يقرب من ربع قرن، الشؤون البترولية في شتى المناصب الحكومية، إمّا بصورة مباشرة أو غيـر مباشرة. وقد شغل مناصب وزارية لعدّة سنوات ومثّـل العراق في عدة جولات من مفاوضاته مع شـركة النفط العراقية. راجع كتاب عبد الأمير قاسم كبّة. م. س. ص. (٧١).

١٩٠ قام الدكتور الباجه جي بأول زيارة له إلى ليبيا في مطلع شهر فبراير/شباط ١٩٦١ م.

القانون بمرسوم ملكي وذلك قبيل انعقاد مجلس الأمة، تفادياً للمشاكل التي قد تخلقها شركات البترول، وحتى نضع الجميع أمام الأمر الواقع.

وفي يوليو (تموز) ١٩٦١ صدر المرسوم بقانون البترول الجديد، وجاء فيه أن هذا القانون ينفذ فور صدوره. وبالفعل شرع في تطبيق القانون رغم استياء وتذمّر شركات البترول. وفي وقت لاحق أقرّ مجلس الأمة القانون. أدّت هذه الخطوة إلى تحسين مداخل ليبيا من عائدات البترول، وانتعش الاقتصاد الليبي انتعاشاً ملحوظاً. كان قراراً تاريخياً، يحقّ لي الآن الاعتزاز به. "

إذن فقد تمحورت الدعوة لتعديل قانون البترول حول القضايا التالية:

- إلغاء العلاوة التعويضية (علاوة الاستنزاف) التي كانت بمعدل ٢٥ % من مجموع دخل البترول.
- تخفيض نسبة الإستهلاك للاستثمارات من (٢٠ %، ١٠ %) إلى (١٠ %، ٥ %) عن فترتي ما قبل اكتشاف البترول وما بعده على التوالي.
- العمل بالسعر المعلن وليس بالسعر السائد (حيث كان واضحاً أن السعر الأول أعلى من السعر السائد).

وفي ١٩٦١/٧/٣ صدر التعديل المرتقب لقانون البترول وقد تناول التعديل عدداً من المسائل الجوهرية والشكلية (الإدارية) في مقدّمتها حصة الحكومة في الأرباح، وكان الغرض الأساسي من التعديل كما سلفت الإشارة، هو وضع ليبيا على قدم المساواة مع بلدان الشرق الأوسط وإلغاء المزايا التي كانت ممنوحة للشركات في السابق.[١٩١]

وقد واجهت شركات البترول التعديل بمعارضة شديدة[١٩٢]، وبخاصّة ما ورد بالفقرة الخامسة من المادة (١٤) من القانون المعدل المتعلقة بالسعر المعلن، الأمر الذي جعل الحكومة (حكومة الصيد) تتراجع وتقوم بتعديل جديد للقانون صدر في ١٩٦١/١١/٩[١٩٣] وقضى بإدخال بعض الضمانات القانونية لصالح الشركات، غير أن هذا التعديل بدوره لم يرض الشركات الأمر الذي اضطرّ حكومة الصيد إلى إصدار اللائحة البترولية رقم (٦)[١٩٤] بتاريخ ١٩٦٢/١٢/٣. ومن الناحية العملية، فإن هذه اللائحة قد ألغت أهمّ البنود التي وردت في تعديل ١٩٦١/٧/٣ م.

---

١٩١ لمعرفة خصائص ومزايا هذا التعديل راجع كبّة. ص. (٧٢ – ٨٢) وغانم .ص. (١٥١ – ١٦١).

١٩٢ كبّة. ص. (٨٢ – ٨٨) وغانم .ص. (١٦١ – ١٦٣).

١٩٣ نشر بالجريدة الرسمية للمملكة الليبية المتحدة. العدد (١٧) بتاريخ ١٩٦١/١٢/٦ م.

١٩٤ أشرنا من قبل إلى اللوائح البترولية ١ – ٤ وتاريخ صدور كلّ منهما. أما اللائحة رقم (٥) فقد صدرت في ١٩٦١/١/٢٩ م.

مؤتمرات البترول العربية [195]

باشر "المجلس الاقتصادي" للجامعة العربية منذ تأسيسه في عام ١٩٥٠ [196] في الاهتمام بالقضايا البترولية. كما كان من الإنجازات التنظيمية المبكرة للجامعة العربية في مجال البترول تأسيس لجنة خبراء البترول العرب" التي تشكلت بموجب قرار من مجلس الجامعة في ١٩٥١/١٠/١٠ واستمرت في عقد اجتماعاتها وتقديم توصياتها. [197]

كان من بين التوصيات التي تقدمت بها هذه اللجنة في عام ١٩٥٣ إلى اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية توصية بإنشاء "مجلس بترولي دائم" في الأمانة العامة لجامعة الدول العربية. وفي عام ١٩٥٥ تمّ إنشاء "المكتب الدائم للبترول" . ومن أهمّ الأعمال التي قامت بها هذه اللجنة التوصية بعقد مؤتمر البترول العربي.

وخلال الاجتماع الذي عقده المجلس الاقتصادي للجامعة العربية في أبريل/نيسان ١٩٥٧ تمّ اتخاذ قرار بعقد " مؤتمر البترول العربي الأول " خلال شهر فبراير/شباط من العام التالي ١٩٥٨. وقد شاركت ليبيا في أعمال المجلس الاقتصادي المذكور بوفدٍ كان الدكتور أنيس القاسم رئيس لجنة البترول ضمن أعضائه.

وقد وردت، في تقرير بعث به السفير البريطاني جراهام إلى الخارجية البريطانية بشأن عقود الامتياز والأوضاع البترولية في ليبيا، إشارة عارضة إلى مشاركة الدكتور القاسم في ذلك الاجتماع جاء فيها:

" .. من بين طلبات عقود الامتياز ذات الأهمية بالنسبة للحكومة البريطانية طلبان يتعلّقان بشركة " دارسي " (تابعة لشركة ب. ب.) يخصّان منطقتين شاسعتين في إقليم فزان. وكان هذان الطلبان معلّقين في انتظار الموافقة النهائية عندما عاد رئيس لجنة البترول أنيس القاسم (وصفه السفير بأنه مهاجر فلسطيني) من المؤتمر الذي عقدته الجامعة العربية بالقاهرة في أواخر أبريل/نيسان (١٩٥٧)" [198] . لقد أبلغ السيد القاسم الشركة ما يُفهم منه أن الحكومة الليبية سوف ترفض منحها العقدين طالما أن شركة ب. ب. (الشركة الأم) ظلّت محتفظة

---

١٩٥ راجع ما ورد حول هذا الموضوع في الجزء الثالث من هذا الكتاب.

١٩٦ تأسّس بموجب معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية المبرمة في ١٩٥٠/٤/١٣. انظر " المشاريع الوحدوية العربية (١٩١٣ – ١٩٨٩) " دراسة توثيقية. إعداد الدكتور يوسف خوري. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. الطبعة الثانية يوليو/تموز ١٩٩٠. ص. (١٦٠ – ١٦٣).

١٩٧ واصلت هذه اللجنة عقد اجتماعاتها وتقديم توصياتها حتى شهر ديسمبر/كانون الأول ١٩٦٩ عندما تشكلت منظمة " الأوابيك " د.وهبي البوري. محاضرة ألقيت في الدورة الرابعة لأساسيات صناعة النفط والغاز التي عُقدت في مقرّ الأمانة العامة لمنظمة الأقطار العربية المصدّرة للبترول في الكويت، ما بين ٢/١٦ – ١٩٨٠/٣/١٣ م.

١٩٨ لا شك في أنه يقصد اجتماع المجلس الاقتصادي ولجنة خبراء البترول بالجامعة العربية ذلك أن مؤتمر البترول العربي لم ينعقد إلا في أبريل/نيسان ١٩٥٩ كما سنرى.

بحصتها في " **مصفاة حيفا** " ، على أساس أن اجتماع القاهرة دعا الدول العربية إلى الامتناع عن منح عقود امتياز بترولية جديدة للشركات التي لها مصالح مع إسرائيل. "

ثمّ يضيف السفير البريطاني في تقريره المؤرّخ في ١٦/٥/١٩٥٧ [١٩٩] :

" إنني أعتقد أن موقف الحكومة الليبية قد تغيّر منذئذ. وعلى ما يبدو فإن الدافع وراء احتفاظ الحكومة بهذين الامتيازين هو تقليص مساحتهما من أجل تخصيص جزء منها لعقود امتياز في المنطقة نفسها، أحدها لشركة (أجيب) الإيطالية (موضع اهتمام السنيور ماتّاي الذي حصل مؤخّراً على عقد امتياز في إيران)، والآخر لشركة أمريكية مستقلّة يملكها المستر إيدوين بولّي Edwin Paully، وربّما آخر لشركة حكومية ليبية قد تُنشأ لاستغلال المعادن التي يمكن أن توجد في هذه المنطقة (فزان). "

ثمّ يختم السفير جراهام تقريره بفقرة جاء فيها:

" ويبقى علينا أن ننتظر لنرى إلى أي مدى سوف تتأثر سياسة الحكومة الليبية بالمؤتمر البترولي للدول العربية الذي جرى الاتفاق على إنشائه. غير أنني لا أتوقع أن يكون لنشاطات المؤتمر أي تأثير على سياسات الحكومة الليبية، أخذاً في الاعتبار أن قرارات المؤتمر سوف تكون ممليّة من مصر (مع العلم بأن العراق لم ترسل مندوباً إلى المؤتمر) وأخذاً في الحسبان أيضاً أن الحكومة الليبية لن تكون راغبة في حرمان نفسها من منافع مادية بسبب انصياعها إلى قرارات دول عربية أخرى لا تملك ثروة بترولية. "

وفيما يتعلّق **بمؤتمر البترول العربي الأول**، الذي كان المجلس الاقتصادي لجامعة الدول العربية قد أوصى بعقده في عام ١٩٥٨، فإنه لم يلتئم في **القاهرة** [٢٠٠] إلا خلال الفترة ما بين ١٥ – ٢٣ أبريل/نيسان من عام ١٩٥٩. لقد انعقد هذا المؤتمر تحت شعار " **بترول العرب للعرب** " [٢٠١]. واشترك فيه ممثلون عن الدول العربية ومراقبون من إيران وفنزويلا ومن بلاد الخليج المنتجة للبترول وممثلو العديد من شركات البترول، وقُدّر عدد المشتركين بأكثر من (٤٢٠) شخصاً. وأصدر المؤتمر (١٢) قراراً انسجمت في أكثرها مع توصيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للجامعة العربية [٢٠٢]. كما كان المؤتمر فرصة لاتصالات

١٩٩ يحمل هذا التقرير الرقم الإشاري JT 1534/2 وموجود بالملف FO 371/126063.

٢٠٠ تحفّظت السعودية على استضافة المؤتمر، كما قام صراع بين عبد الكريم قاسم وعبد الناصر على استضافة المؤتمر حيث رغب كلّ منهما بأن يستثمره لتكريس زعامته على الصعيد القومي. راجع توفيق الشيخ، " البترول والسياسة في المملكة العربية السعودية " . دار الصفا للنشر والتوزيع. لندن. الطبعة الأولى ١٩٨٨. ص. (٣٨٩).

٢٠١ محمد جلال كشك. " قيام وسقوط إمبراطورية النفط " . دار النشر غير معروفة. الطبعة الأولى يناير/كانون الثاني ١٩٨٦. ص. (٢٤).

٢٠٢ د. وهبي البوري .م. س. ص. (١٦).

ومباحثات جانبية كانت تجرى خارج قاعة المؤتمر، ما بين رئيس فنزويلا (وزير النفط الفنزويلي **بيريز ألفونسو**) ورئيس الوفد الإيراني (م. فرمان قوميان) ورؤساء بعض الوفود العربيـــة مـــن بينهم الوزير السعودي **عبد الله الطريقي**، أدّت إلى ما عُرف باتفاقية الجنتلمان لإنـــشاء **منظمـــة الدول المصدّرة للنفط** " الأوبيك " .

لقد شاركت ليبيا في أعمال المؤتمر العربي الأول للبترول، غير أنها غابت عن اجتماعـــات الدول العربية الست التي وقعت على " **اتفاقية تنسيق السياسة البترولية** " التي وافـــق عليهـــا المجلس الاقتصادي للجامعة العربية في جلسته بتاريخ ١٩٦٠/٣/١٣ [٢٠٣] .

٢٠٣ يوسف خوري م. س. ص. (١٨٤ – ١٨٥). ضمّت الدول العربية الست الموقعة على الاتفاقية المملكـــة الأردنية الهاشمية، الجمهورية العراقية، المملكة العربية السعودية، الجمهورية العربية المتحدة، الجمهورية اللبنانية، والمملكة المتوكلية اليمنية.

الانضمام إلى منظمة أوبيك [٢٠٤]

كما مرّ بنا، فقد أنهى في الرابع عشر من شهر سبتمبر/أيلول ١٩٦٠ وزراء بترول كلّ من السعودية والكويت والعراق وإيران وفنزويلا اجتماعهم [٢٠٥] في **بغداد** (عهد عبد الكريم قاسم) الذي بدأ في العاشر من الشهر ذاته، معلنين عن تأسيس ما عُرف بمنظمة البلدان المصدرة للبترول Organizations of Petroleum Exporting Countries التي عُرفت اختصاراً بمنظمة " **الأوبيك** " OPEC.

كان تأسيس هذه المنظمة – كما بدا يومذاك – بمثابة الرد الجماعي من قبل البلدان المصدرة للبترول على قيام شركات البترول الكبرى بتخفيض أسعار البترول الخام عدّة مرات خلال فترة قصيرة دون التشاور مع البلدان المنتجة، الأمر الذي ألحق خسائر فادحة بتلك البلدان. وقد أعلن المجتمعون أن هدف منظمتهم الجديدة يتمثّل في تنظيم إنتاج البترول والدفاع عن سعره، كما أجمع الحاضرون [٢٠٦] على التضامن بينهم في حال قيام الشركات فيما بينها بفرض الحظر أو المقاطعة على إحدى الدول. [٢٠٧]

ولم تُبدِ ليبيا في البداية ترحيباً ولا تعاطفاً مع المنظمة الوليدة حيث أنها رأت في قيامها وفي أهدافها تعارضاً مع رغبتها في تطوير صناعتها البترولية بأقصى سرعة بصرف النظر عن مستويات إنتاج البترول العالمي وأسعاره. ويُنسب إلى **محمد السيفاط**، الذي خلف الدكتور أنيس القاسم في رئاسة " لجنة البترول " ، قوله خلال تصريح أدلى به في ١٩٦١/١/٢٠:

> " ليس لليبيا رغبة أو مصلحة في التحكّم في أسعار البترول أو مستويات إنتاجه في العالم. كما ليس لليبيا نية في الانضمام إلى منظمة الأوبيك في المستقبل، كما أن ليبيا عازمة على الإبقاء على أساس التعامل القائم حالياً بينها وبين شركات البترول والذي يقتضي مناصفة الأرباح بينها وبين تلك الشركات. "

إلا أنه لم يمض وقت طويل على الإدلاء بذلك التصريح، حتى سارت علاقة ليبيا مع منظمة الأوبيك على غير ما توقعه السيفاط [٢٠٨]. فخلال شهر **أبريل/نيسان** من العام ١٩٦٢ جرى الإعلان رسمياً أن حكومة محمد عثمان الصيد **طلبت الانضمام** إلى المنظمة. كما اتخذت المنظمة خلال مؤتمرها الرابع، الذي انعقد خلال الفترة من ٥ إلى ٨ أبريل/نيسان من العام ١٩٦٢ بمدينة جنيف، قرارها رقم (٣١/٤) **بقبول** ليبيا في عضويتها.

ويظهر أن انضمام ليبيا إلى منظمة الأوبيك قد أثار العديد من المخاوف لدى مسؤولي شركات **البترول العاملة** في ليبيا حيث كشف عن هذه المخاوف مضمون رسالة سرّية بعثت بها

---

٢٠٤ راجع ما ورد حول ظروف وملابسات تأسيس هذه المنظمة في الجزء الثالث من هذا الكتاب.

٢٠٥ حضرته دولة قطر كمراقب.

٢٠٦ كانت الدول المجتمعة تسيطر على ٨٠ % من صادرات البترول الخام في العالم.

٢٠٧ راجع كتاب " الجائزة " . م. س. الفصل (٢٦).

٢٠٨ جرى في ١٩٦٢/١٢/١٦ استبدال السيفاط بخليفة عبد القادر كرئيس للجنة البترول.

السفارة الأمريكية في ليبيا إلى الخارجية الأمريكية بتاريخ ١٩٦٢/٢/١٣ [٢٠٩] حول لقاء جرى بين أحد أعضائها وبين المستر ت. أ. فان قريثوسين T. A. Van Grithuysen الذي كان يـشغل يومذاك منصب مدير عام شركة أويزس OASIS الأمريكية [٢١٠] العاملة في ليبيا. وكان من بين ما جاء في تلك الرسالة:

" .. إن المستر قريثوسين منزعج جداً بسبب انضمام ليبيا مؤخراً إلى منظمـة الأوبيك. وهو يعتقد أن دول الشرق الأوسط ومن بينها ليبيا، التي تعتبر جديدة في مجال النشاط البترولي، لا تدري حقيقة ما يعنيه انضمامها إلى هذه المنظمة .. "

" إن المستر قريثوسين يعتقد أن قرار ليبيا بالانضمام إلى المنظمة جرى اتخاذه من قبل رئيس الوزراء (محمد عثمان الصيد) بنفسه، وأنه تمّ إقناعه بهذه الفكـرة عن طريق السيد نديم الباجيجي (عراقي الجنسية - يعمل مستشاراً للبترول) كما أنه يعتقد بأن السيد خليفة عبد القادر (رئيس لجنة البترول الجديد) كان ضدّ فكـرة انضمام ليبيا للمنظمة. "

ومن الواضح أن هذه المخاوف لم تحل بين الحكومات الليبية المتعاقبة وبين تطوير علاقتهـا بهذه المنظمة، بل وأن تلعب دوراً بارزاً في تأسيس منظمة الأقطار العربية المـصدرة للبتـرول " أوابيك " (OAPEC) على ما سترد الإشارة إليه في الفصول التالية من هذا الكتاب.

---

٢٠٩ الرسالة تحمل الرقم الإشاري A – 87 بالملف المركزي رقم 873.2553.

٢١٠ ليست من بين الشركات السبع الكبرى.

حركة منح عقود الامتياز من جديد

شهدت حركة منح عقود امتياز التنقيب عن البترول بعض النشاط خلال الأعوام ٥٩ – ١٩٦١ فبلغ إجمالي العقود التي أبرمتها لجنة البترول مع شركات البترول خلال العام ١٩٥٩ (٧) عقود، وخلال العام ١٩٦٠ (٥) عقود، وخلال العام ١٩٦١ (٦) عقود. وبذا بلغ إجمالي عدد العقود الممنوحة حتى نهاية عام ١٩٦١ (٩٥) عقداً موزّعة على أكثر من عشرين شركة.

في ١٩٦٢/٢/١١، قرّرت " لجنة البترول " التوقف عن منح عقود امتياز جديدة للتنقيب عن البترول إلى حين انتهاء البرلمان الليبي من النظر في التعديلات المطروحة أمامه بشأن قانون البترول [٢١١]. ثمّ عادت اللجنة وقرّرت في مطلع شهر يوليو/تموز من العام ذاته دعوة شركات البترول إلى جولة جديدة من تقديم عروضها بشأن الحصول على امتيازات للتنقيب عن البترول.

يقول عبد الأمير قاسم كبّة في كتابه " **المملكة الليبيــة – صــناعتها البتروليــة ونظامهــا الاقتصادي** " [٢١٢] حول هذا الموضوع:

" .. قرّرت لجنة البترول في تلك السنة (١٩٦٢) الإعلان عن المناطق الشاغرة وفقاً لأحكام المادة السابعة من القانون المعدّل. وفي ٥ يوليو (تموز) ١٩٦٢ نشرت اللجنة إعلاناً في الصحف المحلية وبعض الصحف والمجلات الأجنبية يتضمّن المناطق التي يمكن تقديم طلبات للحصول على عقود امتياز فيها. ثمّ نشرت اللجنة إعلاناً ثانياً في نفس وسائط النشر تدعو فيه الراغبين في الحصول على عقود امتياز في المناطق المعلن عنها سابقاً للتقدّم بطلباتهم خلال فترة لا تتعدّى ظهر يوم السبت المصادف ١٥ سبتمبر ١٩٦٢. وقد طلب إلى أصحاب الطلبات إرسال ممثل عنهم في الساعة الواحدة من بعد ظهر نفس اليوم المذكور ليشهد فتح الغلافات المختومة الحاوية على العروض. ولكن قبل يومين فقط من حلول الموعد المحدد لفتح الطلبات أصدرت لجنة البترول بياناً أذيع من محطة إذاعة ليبيا ونشر في صفحها تؤجّل بمقتضاه موعد فتح الطلبات إلى أجل غير مسمّى.

وفي ١٥ سبتمبر، وهو الموعد النهائي الذي كان محدداً لفتح الطلبات، تجمّع ممثلو نحو عشرين شركة في مكاتب لجنة البترول في بنغازي وكان بعضهم يحمل مغلفات أو حقائب يدوية. وقد ألقى رئيس اللجنة خطاباً رحّب فيه بممثلي الشركات وأكّد على رغبة الحكومة في تطبيق أحكام القانون بعدالة ونزاهة. ثمّ أضاف إلى ذلك قوله إن أحد الغلافات المختومة الحاوية على عروض الشركات قد فتح سهواً وهذا سبب كافٍ لفسخ المزايدة والشروع بها من جديد. ويقال أن بعض الشركات تقدّمت بمزايا اقتصادية ومالية

---

٢١١ راجع مبحث " تعديلات قانون البترول رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٥ " بهذا الفصل.

٢١٢ عمل السيد كبّة لمدة عامين كمستشار اقتصادي مساعد في لجنة البترول الليبية. وقد صدر كتابه في عام ١٩٦٣ عن دار الأندلس للطباعة والنشر – بيروت . ص. (١٢٩ – ١٣٠).

مغرية إضافة إلى الشروط الدنيا المنصوص عليها في القانون. وكان أكثر التنافس منصبّاً على القطع المجاورة للمناطق التي عثر فيها على حقول منتجة لا سيّما القطع المتخلي عنها من عقد الامتياز رقم ٥٩. ويقال أن **الشركة الوطنية** التي ألفها السيد **مصطفى بن حليم** مع جماعة من رفاقه ومصالح تعاونية أجنبية كانت متلهفة للحصول على قطعة من الأراضي التي تخلت عنها **أويزس** من عقد الامتياز رقم (٥٩). ومما تجدر ملاحظته أن هذه الشركة التي أحدثت مشاكل كثيرة في المحافل البترولية في ليبيا لا تملك رأس مال يكفي لأكثر من حفر بئر عميقة واحدة غير أن إدارتها تتوقع بيع جزء من العقود التي قد تحصل عليها على غرار ما فعلت شركة نلسن بنكر هنت مع ب. ب. " .

ما أشار إليه السيد كبّة أكّدته الوثائق البريطانية السرّية. وعلى سبيل المثال، فقد أكّدت الرسالة التي بعث بها المستر د. ر. كولارد D. R. Collard من السفارة البريطانية بليبيا إلى وزارة الخارجية بلندن بتاريخ ١٩٦٢/١٠/٦ [٢١٣] الوقائع الآنفة المتعلّقة بقيام رئيس لجنة البترول يوم ١٩٦٢/٩/١٥ بإلغاء المناقصة المتعلّقة بالعروض التي قدّمتها شركات البترول. كما أكدّت هذه الرسالة ما تردد حول قيام مصطفى بن حليم بإقناع الملك بأن شركة البترول الوطنية الليبية " National Petroleum Company of Libya " التي يملك (بن حليم) أسهماً فيها ويرأس مجلس إدارتها، لم تلقَ معاملة عادلة من لجنة البترول، وأن ذلك " ضارّ بالمصلحة الوطنية " . كما أشارت الرسالة إلى الدور الذي لعبه ناظر الخاصّة الملكية **البوصيري الشلحي** في إقناع الملك بوجود معاملات غير نظيفة ورشاوي تحكّمت في قرارات لجنة البترول، الأمر الذي جعل الملك يتدخّل في الموضوع ويصدر توجيهاته بإلغاء تلك المناقصة.

وقد ترتّب على الممارسات التي صاحبت هذه الجولة الفاشلة في حركة منح الامتيازات البترولية أن توقفت عملية دعوة الشركات لتقديم عروض جديدة طوال السنوات التي تلت إلى بداية عام ١٩٦٦ خلال حكومة حسين مازق كما سنرى.

---

٢١٣ الرسالة تحوي الأرقام الإشارية 1530/62 ، VT 1531/11 ، الملف FO 371/165767.

عبد الله عابد والنشاط البترولي

يقول مصطفى بن حليم في مذكراته [٢١٤]:

في تلك الفترة كان أهمّ " **مراكز الفساد** " في عهد الحكومة التي تولـّت بعدي هو **عبد الله عابد السنوسي**، الصديق الحميم لرئيس الوزراء الجديد، والحليف العتيد لأهمّ رجال الحاشية الملكية. "

وبالطبع فبن حليم يقصد برئيس الوزراء الجديد **عبد المجيد كعبار**، كما يقصد بأهمّ رجال الحاشية الملكية البوصيري الشلحي الذي كان يشغل منذ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٥٤ منصب ناظر الخاصّة الملكية.

وفضلاً عن ذلك، فإن بن حليم قد أورد في موضع آخر من المذكرات نفسها [٢١٥] أنه قال للملك إدريس في إحدى المناسبات:

" إنه لا يعرف شيئاً أوسع من طمع عبد الله عابد السنوسي إلا رحمة الله سبحانه وتعالى. "

وما قاله بن حليم عن فساد وشدّة طمع عبد الله عابد قد يكون صحيحا، وقد أكـّدت ذلك الوقائع والوثائق المتعلـّقة بتلك الحقبة. وعلى سبيل المثال:

- فعبد الله عابد هو الذي دعا الثري الإيطالي الكونت **مارزوتي** لزيارة برقة في خريف عام ١٩٥٤ (خلال فترة حكومة بن حليم) بغرض إقامة تعاون اقتصادي معه لاستغلال الأراضي التي كانت مملوكة للكونت في منطقة الجبل الأخضر خلال حقبة الاحتلال الإيطالي، وهي الدعوة التي أغضبت عدداً من الشخصيات والقبائل في المنطقة وأثارت ردود فعلٍ واسعة استوجبت تدخّل الملك [٢١٦].
- كما أن عبد الله عابد هو صاحب شركة " **ساسكو** " التي تعاقدت مع حكومة كعبار في ١٩٥٨/١٢/٢٠ بشأن إقامة **طريق فزان** وهو المشروع الذي تحوّل إلى فضيحة مالية وسياسية أدّت إلى سقوط حكومة كعبار في ١٩٦٠/١٠/١٦ [٢١٧].

وعندما بدأت شركات البترول الأجنبية تتـّجه نحو ليبيا باهتمامها ونشاطها، لم يتوانَ عبد الله عابد في أن يضيف " **البترول** " إلى مجالات نشاطه التجاري والمالي المتعددة.

---

٢١٤ م. س. ص. (٣٣٤).

٢١٥ ص. (١٣٤).

٢١٦ راجع ما ورد حول هذا الموضوع في الفصل الرابع " حكومة مصطفى بن حليم .. السنوات العصيبة " بالمجلد الثاني/الجزء الأول من هذا الكتاب.

٢١٧ راجع فصل " حكومة عبد المجيد كعبار .. واكتشاف النفط " بالمجلد الثالث/الجزء الأول من هذا الكتاب.

* فقد سلفت الإشارة إلى الدور الذي لعبه عبد الله عابد في دفع حكومة كعبار إلى إلغاء مشروع الاتفاق مع رئيس شركة "أجيب" الإيطالية السنيور "أنريكو ماتّاي" [218] ثمّ الدور الذي لعبه بعد ذلك في تخصيص عقد الامتياز البترولي رقم (٨٢) لشركة "كوري" الإيطالية في ١٩٥٩/١١/١٩ وعقد الامتياز رقم (٨٥) لشركات "أوزونيا" و "ديّا" و "وأكيتان ليبيا" في ١٩٦٠/٣/٣٠ [219].
* كما سلفت الإشارة إلى أن المستر هامر صاحب شركة أوكسيدنتال زعم بأن عبد الله عابد طلب منه في عام ١٩٦١ رشوة مقدارها (٢) مليون دولار من أجل أن يحصل له على عقود امتياز بترولية في ليبيا.[220]

يشير تقرير أعدّته السفارة الأمريكية في ليبيا يحمل الرقم (٢٥) ومؤرّخ في ١٩٦٠/٧/٢٩ أن من بين الأسباب التي دفعت الملك إدريس إلى إصدار منشوره الذي اشتهر باسم " بلغ السيل الزبى " في ١٩٦٠/٧/١٣ هو ما تناهى إلى علمه عن الرشاوي الكبيرة التي تمّ تبادلها من أجل إتمام الصفقة المتعلّقة بامتيازات شركتي " كوري " و " أوزونيا " . وفي عبارة التقرير:

" إن الفساد المالي في أوساط المسؤولين الحكوميين مشكلة مستمرّة ليس في ليبيا فحسب ولكن في معظم الدول النامية. وقد حظي هذا الموضوع في ليبيا باهتمام متزايد في الصحافة وفي البرلمان وفي الأوساط الشعبية خلال الأشهر الأخيرة على الرغم من معرفة السفارة بأن درجة انتشار الفساد ليست بأكثر ممّا كانت عليه في السنوات الماضية. وعلى العموم، فيبدو أن الإشاعات التي تردّدت حول حجم الرشاوي المتعلّقة بمنح عقود الامتياز البترولي لشركتي كوري الإيطالية وأوزونيا هي التي حفّزت الملك على أن يعلن استياءه بشكل رسمي. " [221]

إذن، وفقاً لما سبق، فإنه لا يوجد شك في تورّط عبد الله عابد بهذه الممارسات المالية الفاسدة في مجال البترول. ولكن هل كان عبد الله عابد بمفرده؟ أم كانت له تحالفات، وكان معه شركاء؟!

مصطفى بن حليم، كما مرّ بنا، يؤكّد أن عبد الله عابد وجد في علاقته الوطيدة برئيس الوزراء كعبار وفي تحالفه مع ناظر الخاصّة الملكية البوصيري الشلحي حافزاً ومعيناً وسنداً، وهو أمر دلّت عليه الوقائع وأثبتته الوثائق فضلاً عن شهادة بن حليم نفسه. غير أنه لا بدّ من تسجيل أن عدداً من المصادر والوثائق يشير إلى تورّط بن حليم نفسه في علاقة سياسية/تجارية مع عبد الله عابد.

---

٢١٨ راجع مبحث " إجهاض محاولة الاتفاق مع ماتّاي " بهذا الفصل.

٢١٩ أفاد تقرير أمريكي يحمل الرقم (٣٨٠) ومؤرّخ في ١٩٦٠/٤/١٤ أن السفير الإيطالي في ليبيا في تلك الفترة السنيور ماريو مونديلّو Mario Mondello لعب الدور الرئيسي في تأمين وساطة عبد الله عابد السنوسي مع رئيس الوزراء كعبار للحصول على امتياز شركة كوري الإيطالية. (الملف 873.053).

٢٢٠ راجع مبحث " مساعي هامر المبكّرة " بهذا الفصل.

٢٢١ التقرير موجود بالملف 773.00 راجع بهذا الخصوص مذكرة المحادثة التي جرت في مبنى وزارة الخارجية بواشنطن بتاريخ ١٩٦٠/٨/١٧ بين مارتن جونز Martin Jones من شركة أسّو وبين المستر جون بكل John F. Buckle والمستر ريتشارد باركر Richard F. Parker من قسم أفريقيا الشمالية بالإدارة الإفريقية. أيضاً بالملف 773.00

فالدكتور مجيد خدوري يقول في كتابه " ليبيا الحديثة – دراسة في تطوّرها السياسي " [٢٢٢]:

" وقد قوّي بن حليم علاقته بالشلحي (إبراهيم) بعد عودته إلى ليبيا (من المهجر)، كما أنه أصبح ذا صلة متينة مع السيد عبد الله عابد السنوسي أحد أفراد الأسرة السنوسية وصفيّ الشلحي، وكان الثلاثة، وكثيراً ما يُشار إليهم "بالثلاثي"، يتعاونون تعاونا وثيقاً أدّى إلى نجاحهم في عالمي المال والسياسة. "

كما أن البرقية السرّية رقم (٨٨) المرسلة من السفارة الأمريكية في بنغازي عند منتصف ليل ١٩٥٤/٤/٩ تؤكـّد أن مصطفى بن حليم بدأ مشاوراته الليلة السابقة من أجل تشكيل حكومته بمساعدة عبد الله عابد السنوسي [٢٢٣].

كما تؤكـّد وجود هذه العلاقة بين بن حليم وعبد الله عابد مؤلفة كتاب " **ليبيا – الثورة المراوغة** " حيث تقول:

" لقد شكـّل السيد عبد الله عابد مع رئيس الوزراء الأسبق بن حليم ومستشار الملك الشلحي ثلاثيا تـُوظـّف السياسة بواسطته لخدمة التجارة. " [٢٢٤]

كما سلفت الإشارة إلى أن برقية بعثت بها السفارة الأمريكية إلى واشنطن تحمل الرقم (٤٤١) بتاريخ ١٩٦٠/٢/١٢ أفادت بأنه، وفقا لمصادر أشارت إليها، فإن السيد عبد الله عابد بعث في تلك الفترة ببرقية إلى بن حليم في باريس (حيث كان يشغل منصب سفير ليبيا لدى فرنسا) عرض عليه فيها عودته إلى رئاسة الوزارة مقابل تنازل بن حليم له عن عقد الشراكة الذي كان يزمع إبرامه مع الثري اللبناني إميل البستاني.[٢٢٥]

غير أنه حسب اعتقادنا، فإن أهمّ **واقعة في سجل العلاقة التجارية/السياسية** بين عبد الله عابد ومصطفى بن حليم هي تلك المتعلـّقة باشتراكهما سويا ومع آخرين خلال صيف عام ١٩٦١ في تأسيس " **شركة البترول الوطنية الليبية** ".Libyan National Petroleum Co وهي الواقعة التي نعتقد أن بن حليم تعمّد إغفالها وعدم الإشارة البتـّة إليها في مذكراته.

---

٢٢٢ تعريب الدكتور نقولا زيادة. من منشورات دار الثقافة ببيروت، بالاشتراك مع مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر – نيويورك. الطبعة الأولى ١٩٦٦. ص. (٢٧٨ – ٢٧٩).

٢٢٣ الملف 773.00 راجع ملحق عيّنات من الوثائق الأمريكية بالجزء الأول من هذا الكتاب.

٢٢٤ روث فيرست Ruth First. " Libya – The Elusive Revolution "، من منشورات African Publishing Coy, New York، الطبعة الأولى ١٩٧٥ . ص. (٨١).

٢٢٥ البرقية موجودة بملف الخارجية الأمريكية رقم (873.053). راجع ما ورد بهذا الخصوص في مبحث " رجال أعمال عرب " بهذا الفصل.

شركة البترول الوطنية الليبية

يفيد أحد تقارير السفارة البريطانية [٢٢٦] أنه تمّ في جنيف بسويسرا خلال النصف الأول من شهر يوليو/تموز ١٩٦١ تسجيل شركة باسم "**شركة البترول الوطنية الليبية** Libyan National Petroleum Company" . كما ينقل التقرير ذاته أن صحيفة "**طرابلس الغرب**" الحكومية نشرت في عددها الصادر يوم ١٩٦٢/١/١٨ تقريراً صحفيا عن الشركة المذكورة كان من بين المعلومات التي وردت فيه:

- أن الحكومة الليبية وافقت على تأسيس الشركة المذكورة وأن أغراضها تشمل عمليات الاستكشاف والتنقيب عن البترول وتسويقه في ليبيا.
- لا توجد مساهمة حكومية في رأس مال الشركة.
- أن رأس مال الشركة المبدئي هو (٥٠٠) ألف جنيه ليبي، وأن ٥١ % من أسهم الشركة سوف تكون مملوكة لليبيّين وأن ٦٨ % من هذه الحصّة سوف يتمّ طرحها للاكتتاب العام من قبل الجمهور خلال شهر فبراير/شباط ١٩٦٢، وأن القيمة الاسمية لكلّ سهم سوف تكون جنيهين. كما أن مركز الشركة الرئيسي سوف يكون في طرابلس، وأنه تمّ تسجيل الشركة رسمياً لدى وزارة الاقتصاد الوطني (وفقاً لأحكام القانون التجاري الليبي).

كما أفاد تقرير السفارة البريطانية المشار إليه أنه وفقاً للمعلومات المتاحة للسفارة فإن الشركات الأجنبية المرتبطة بالشركة الوليدة هي:

١- جمعية تعاونية سويدية باستوكهلم تعرف باسم Sverige Olje.
٢- شركة كيرواني بأوكلاهوما بالولايات المتحدة الأمريكية The Kirwanee Oil Company of Oklahoma.
٣- الجمعية التعاونية العالمية للبترول The International Co – operative Petroleum Association (Central Bureau of Petroleum) وهي جميعة نشطة في مجال التسويق في هولندا وبريطانيا. (Cracca – Libya).
٤- الجمعية التعاونية لمصافي البترول بكنساس بالولايات المتحدة الأمريكية National Co – operative Refinery Association of Kansas.
٥- شركة الصحراء الليبية للزيت The Libyan Desert Ol Company، وهي تابعة لشركة أمريكية تعرف باسم Texfel Petroleum Company بدالاس بولاية تكساس ومديرها هو D. D. Felmann.

ووفقا للتقرير ذاته، فإن مجلس إدارة الشركة الجديدة يتألف من:

١. مصطفى بن حليم (رئيسا).
٢. عبد الله عابد السنوسي (نائبا للرئيس).

---

٢٢٦ التقرير مؤرّخ في ١٩٦٢/١/١٩ ويحمل الأرقام الإشارية , VT 1531/4 1530/62 بالملف FO 371/165 767.

٣. مصطفى العجيلي [٢٢٧].
٤. اسماعيل بن لامين [٢٢٨].
٥. إيرني كارلسون Erni Carlson عن شركة Sverige Olje.
٦. ويليام س. سميث William C. Smith عن شركة Kirwanee Oil Company.
٧. مايلز كاودين Miles Cowden عن شركة Toxfel.

وقد تناول السفير البريطاني ستيورات في تقرير مطول له بعث به إلى الخارجية البريطانية بتاريخ ١٩٦٢/٢/٩ بعض الوقائع ذات الصلة بموضوع هذه الشركة جاء فيه:

" في أواخر شهر يناير (كانون الثاني) ١٩٦٢ (١٩٦٢/١/٢٨) جرى إبعاد **فؤاد الكعبازي** من منصب وزير شؤون البترول وحلّ محله في المنصب ذاته **نوري بن غرسة**. وعلى الرغم من أن الأول (الكعبازي) لم يمارس سيطرة فعلية كبيرة على شؤون البترول، **إلا أنه استطاع مع ذلك أن يستخدم ما لديه من نفوذ لمنع استغلال صناعة البترول في ليبيا لمصلحة أصدقاء البوصيري من أمثال عبد الله عابد السنوسي ومصطفى بن حليم**. فابن غرسة من أصدقاء البوصيري، وفور تعيينه وزيراً لشؤون البترول تمّ إصدار الإذن بتسجيل **أول شركة ليبيّة خاصّة في مجال البترول**، والتي يشغل عابد وبن حليم منصبي عضوين في مجلس إدارتها. هناك نقطة تحول حول هذا الموضوع جديرة بالملاحظة، فرئيس الوزراء **بن عثمان** قام في الخريف الماضي بعرقلة تسجيل هذه الشركة. وفي بداية شهر فبراير/ شباط (١٩٦٢/٢/١٦) جرى تنحية **محمد السيفاط** [٢٢٩] رئيس لجنة البترول الذي كان يعارض تسجيل الشركة المذكورة وتمّ استبداله **بخليفة عبد القادر** [٢٣٠].

٢٢٧ ذكر تقرير أعدّته السفارة البريطانية بتاريخ ١٩٦٩/٧/١٤ (قبل الانقلاب بأشهر قليلة) أن الدكتور مصطفى العجيلي هو ضمن مجموعة من رجال الأعمال الطرابلسيين الناجحين والمعروفين بصلتهم القوية بآل الشلحي. الملف FCO 39/380.

٢٢٨ اسماعيل بن لامين كان خلال الهيئة البرلمانية الأولى (١٩٥٢ – ١٩٥٦) نائباً عن مدينة مصراته واختير رئيساً للجنة الاقتصاد والمالية بالبرلمان وهي اللجنة التي نظرت في مشروع قانون البترول رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٥، وقد وقّع تقرير اللجنة نيابة عنه النائب عبد السلام بسيكري مقرّر اللجنة. غاب عن اجتماعات مجلس النواب التي نوقش خلالها مشروع قانون البترول، كما غاب عن الجلسة التي تمّ خلالها التصويت على مشروع القانون. اختاره بن حليم وزيراً للمالية في التعديل الذي أدخله على تشكيلة وزارته في ١٩٥٦/٣/٢٦، ورغم أنه كان يشغل منصب وزير خلال الانتخابات النيابية في يناير/كانون الثاني ١٩٦٠ (حكومة كعبار) إلا أنه أسقط في تلك الانتخابات.

٢٢٩ يوصَف السيفاط بأنه كان من المقرّبين جداً إلى حسين مازق، وبأنه أحد خصوم البوصيري الشلحي، وكان معروفاً بممارسته لصلاحيات أكبر من تلك التي يمارسها الوزير في مجال البترول.

٢٣٠ التقرير يحمل الأرقام VT 1015/12 , 10132/62 بالملف FO 371/165732 22860. ولا يملك المتابع للوقائع المتعلّقة بهذه الشركة أن يمنع نفسه من الإحساس بوجود زحف منظّم من قبل الثلاثي الشلحي وعابد وبن حليم على قطاع البترول بدأ بقرار المصالحة بين بن حليم والبوصيري خلال الأسبوع الثاني من شهر نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٥٩ ثمّ باستقالة بن حليم من منصب سفير بفرنسا وتفرّغه للتجارة ثمّ بإبعاد الكعبازي والسيفاط عن منصبيهما خلال شهر واحد تقريباً ثمّ بالزحف على لجنة البترول بتعيين عناصر معروفة بصلتها القوية بهذا الثلاثي.

أمّا **محمد عثمان الصيد** فيورد في مذكراته الفقرة التالية بشأن ملابسات تأسيس تلك الشركة:

" في صيف عام ١٩٦١ أسّس السيد عبد الله عابد السنوسي ومصطفى بن حليم والدكتور مصطفى العجيلي شركة للتنقيب عن البترول، وطلبوا مقابلتي، وحدّدت لهم موعداً في منزلي وأخبروني بتأسيسهم شركة للتنقيب عن البترول، وعبّروا لي عن رغبتهم في أن تكون شركة ليبيّة، تضمّ طرابلسيين وبرقاويين وفزانيين وطلبوا مني أن أرشّح لهم أحد أقاربي ليكون عضواً مؤسّساً معهم، فقلت لهم لا يمكنني أن أرشّح أحداً من أقاربي ولكنني أرشح لكم منصور محمد خليفة من أعضاء مجلس الشيوخ الفزانيين. " [٢٣١]

وتشير الوقائع إلى أن مؤسّسي الشركة طرحوا في ١٩٦٢/١/٢٠ بقية الحصّة الليبية في رأس مال الشركة (٣٤ %) [٢٣٢] للاكتتاب العام من قبل الجمهور، وأعلنت الشركة في ١٩٦٢/٥/٢٠ أنه تمّ الاكتتاب في أسهم الشركة بزيادة تعادل ١٠ % من رأس المال المطروح. [٢٣٣]

أمّا فيما يتعلّق بنشاط الشركة، فيبدو أن نيّة مؤسّسيها كانت متّجهة منذ البداية إلى الحصول على عقود امتياز للتنقيب عن البترول في ليبيا ثمّ التنازل عن هذه العقود لشركات أخرى تملك الخبرة والإمكانات الفنية والمالية المناسبة.

يقول الصيد في مذكراته [٢٣٤] بهذا الخصوص:

" وطلبوا (يقصد بن حليم وعابد والعجيلي) بعد ذلك توصية للجنة البترول حتى تمنحهم عقود امتيازات للتنقيب عن البترول، فتحدّثت مع رئيس لجنة البترول موصياً إياه طبقاً للشروط التي ينصّ عليها القانون، وحين ثبت للجنة البترول أنهم يريدون الحصول على عقود امتياز لبيعها إلى شركات أجنبية مؤهّلة للعمل رفضت لجنة البترول طلبهم. وعقب تعيين نوري بن غرسة وزيراً لشؤون البترول اتصل به ناظر الخاصّة الملكية وطلب منه منح هذه الشركة عقود امتياز."

وقد لا يكون بعيداً عن الحقيقة أن رئيس لجنة البترول آنذاك السيد **محمد السيفاط** (الذي لم يكن يخفي خصومته للثلاثي البوصيري وعابد وبن حليم) قد لمس هذا التوجّه لدى المجموعة المؤسسة للشركة الأمر الذي دعاه للتصريح في ١٩٦٢/٢/١١ بأن لجنة البترول لن تطرح امتيازات بترولية جديدة على الشركات الراغبة إلا بعد أن يفرغ البرلمان من مناقشة وإقرار التعديلين اللذين أدخلا على قانون البترول رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٥ وصدرا بمرسومين ملكيين (في غياب البرلمان) في شهري يوليو ونوفمبر/تموز وتشرين الثاني ١٩٦١.

---

٢٣١ م. س. ص. (٢٠٣).
٢٣٢ بقية الحصة وهي ١٧ % سبق تملّكها من قبل بن حليم وعابد والعجيلي وبن لامين.
٢٣٣ من المفيد للباحثين معرفة أسماء بقية المساهمين في رأس مال هذه الشركة.
٢٣٤ م. س. ص. (٢٠٣).

وليس مستبعداً أن يكون هذا التصريح هو وراء **إبعاد السيفاط** من رئاسة لجنة البترول وحتى عضويتها في ١٩٦٢/٢/١٦ (أي خلال أقل من أسبوع من تاريخ الإدلاء بـه) [٢٣٥]. ولـم يكـن غريباً إثر ذلك أن يصرّح مصطفى **بن حليم** (رئـيس مجلـس إدارة الـشركة الجديـدة) فـي ١٩٦٢/٣/١٧ بأن شركته سوف تتقدّم بطلبات للحصول على عدد معقول من الامتيـازات فـي القسم البترولي رقم (٤). كان ذلك التصريح قبل أن ينتهي البرلمـان مـن مناقـشة التعـديلين المذكورين [٢٣٦]، وكذلك قبل أن تعلن لجنة البترول عن نيّتها في دعـوة الـشركات إلـى تقـديم عروضها للحصول على عقود امتياز جديدة (؟!).

وكما مرّ بنا [٢٣٧]، فقد نشرت لجنة البترول في ١٩٦٢/٧/٥ إعلاناً فـي الـصحف المحليـة وبعض الصحف والمجلات الأجنبية يتضمّن المناطق التي يمكن تقديم طلبات للحصول على عقود امتياز فيها ثمّ نشرت اللجنة الإعلان في وسائط النـشر ذاتهـا وحـددت اللجنـة ظهـر يـوم ١٩٦٢/٩/١٥ موعداً أقصى لتقديم الطلبات. غير أنه قبل يومين فقط من حلول الموعد المحـدّد لفتح الطلبات أصدرت اللجنة بياناً أذيع من محطة الإذاعة ونشر في الـصحف المحليـة تأجّـل بمقتضاه موعد فتح الطلبات إلى أجلٍ غير مسمّى. غير أنه في ١٩٦٢/٩/١٥ أعلن رئيس لجنـة البترول أثناء اجتماعه بممثلي الشركات المتقدّمة بطلبات عن فسخ المزايدة والشروع بهـا مـن جديد.

ويشير عدد من المصادر [٢٣٨] والوثائق [٢٣٩] إلى ناظر الخاصّة الملكية **البوصـيري الـشلحي** وإلى مصطفى **بن حليم** على أنهما لعبا دوراً في إقناع **الملك إدريـس** بالتـدخّل فـي موضـوع المزايدة الخاصّة بتلك الجولة في منح عقود الامتياز وإلغائها بحجّة وجود تلاعب ورشوة كبيرين فيها. ويسود الاعتقاد بأن سبب تدخّل بن حليم والبوصيري في هذا الموضوع هو أن شـركتهما (شركة البترول الوطنية الليبية) لم تنل في تلك الجولة ما كانت تأمل الحصول عليه.

لقد ترتـّب على هذه الوقائع نتائج عديدة كان من بينها ابعاد **خليفة عبد القادر** عـن رئاسـة لجنة البترول واستبداله في ١٩٦٢/١٠/٢٩ **بالشريف رافع القاضي** الذي كان معروفـاً بـصلته القوية بناظر الخاصّة الملكية، وكذلك تأجيل عملية منح الامتيازات الجديدة إلى أجل غير مسمّى.

ولا يعرف إلا القليل جداً حول **نشاط هذه الشركة** ومآلها فيما بعد إلا أنه مـن الواضـح أن حظوظ هذه الشركة قد تعثـّرت بسبب تأجيل عملية منح الامتيازات إلى أجل غير مسمّى، وإلغاء لجنة البترول (١٩٦٣)، وتأسيس المجلس الأعلى لشؤون البترول (١٩٦٣) ومصرع البوصيري الـشلحي (أبريـل/نيـسان ١٩٦٤)، وهـي عوامـل نحـسب أنهـا جميعـاً جعلـت

٢٣٥ كان الوزير فؤاد الكعبازي قد أبعد عن وزارة شؤون البترول قبل ذلك بقليل في ١٩٦٢/١/٢٨، ومعروف أن الكعبازي أيضاً كان يشكـّل عقبة في طريق الثلاثي المذكور.

٢٣٦ اعتمد البرلمان الليبي التعديلين المذكورين في ١٩٦٢/٤/١٩.

٢٣٧ راجع مبحث " حركة منح عقود الامتياز من جديد " من هذا الفصل.

٢٣٨ كبّة. م. س. ص. (١٢٩ – ١٣١).

٢٣٩ راجع التقريرين المرسلين من السفارة البريطانية في ليبيا بتاريخ ١٩٦٢/١٠/٦، ١٩٦٢/١١/٢١، الأرقـام الإشارية *VT 1531/10, VT 1531/11* بالملف *FO 371/1765 767*.

بن حليم يصرف النظر عن خدمة مصالحه التجارية والمالية عن طريق هذه الشركة وبخاصّة بعد النجاح الذي حقــقه مالياً وتجارياً عبر مشروعات أخرى كما سوف نرى[240].

ومن الأمور اللافتة للنظر أنه، على الرغم من أن تأسيس مثل هذه الشركة يُعدّ عملاً رائــداً ومن حقّ المشاركين فيه أن يتفاخروا به، إلا أن بن حليم أسقط من مذكراتـــه أيـــة إشـــارة إلـــى موضوع هذه الشركة وملابسات تأسيسها ونشاطها. إننا نحسب أن هذا الإغفال المتعمّد من قبل بن حليم لكلّ ما يتعلــق بهذه الشركة [241] هو في اعتقادنا محاولة منه لتجنــب تقديم الدليل القــاطع على وجود علاقة تجارية قوية بينه وبين السيد عبد الله عابد الذي وصفه هو نفسه في مذكراتـــه بأنه " **أهم مراكز الفساد** " خلال العهد الملكي.

---

٢٤٠ راجع مبحث " رجال سياسة وتجارة وبترول " بهذا الفصل.

٢٤١ ينطبق هذا على مذكراته وكذلك على الردود التي نشرها في صحيفة " الشرق الأوسط " بـشأن مـــا ورد على لسان محمد عثمان الصيد من اتهامات له.

رجال أعمال عرب

شهدت الفترة التي أعقبت اكتشاف البترول في ليبيا توافد عددٍ من رجال الأعمال والأثرياء العرب بحثاً عن فرصٍ للاستثمار فيها.

من ذلك ما أشار إليه تقرير أمريكي [٢٤٢] مؤرّخ في ١٩٦٠/٣/١ بشأن وصول:

- مهدي القباني (سعودي)، الذي وصل إلى طرابلس في أكتوبر/تشرين الأول ١٩٥٩ وكان مهتمّاً ببناء فندق في مدينة طرابلس.
- عبد الله علي رضا (كويتي)، الذي وصل إلى طرابلس في مطلع ديسمبر/كانون الأول ١٩٥٩ وكان معنياً بإقامة نشاط تجاري يتعلّق بشركات البترول.
- محمد علي رضا [٢٤٣] (سعودي)، الذي وصل من جدة إلى طرابلس في مطلع شهر يناير/كانون الثاني ١٩٦٠ وكان يبحث عن شريك ليبي من أجل القيام بنشاط تجاري في ليبيا يشمل إدارة ميناءي بنغازي وطرابلس، وتأسيس شركة طيران محلية ومشروعات نقل وتجارة متنوعة، كما كان يفكر في الحصول على توكيلات بعض الشركات الأمريكية في ليبيا، وكان يعتزم استثمار نحو (١٥) مليون دولار في هذه المشروعات كما شرع في إجراءات تسجيل شركة خاصّة به في ليبيا.
- إبراهيم زاهد (سعودي من جدة)، الذي وصل إلى ليبيا في ديسمبر/كانون الثاني ١٩٥٩ وكان مهتمّاً بالاستثمار العقاري في طرابلس وبنغازي وبناء مشروعات سكنية.
- يوسف الغانم (كويتي) وقد وصل إلى بنغازي في مطلع شهر فبراير/شباط ١٩٦٠ وأسّس شركة نقل وهندسة مع (أخوة أبو عجيلة) في بنغازي.

وقد تضمّن تقرير السفارة الأمريكية تعليقاً حول هذه الظاهرة، كان من بين ما جاء فيه:

" إن هؤلاء الأشخاص معروفون بأنهم يملكون ثروات هائلة. وهم يمثّلون فئة من التجار العرب الذين كانوا أثرياء قبل اكتشاف البترول في بلدانهم. "

" وقد استقبلهم الليبيّون بطريقة جيدة، وهؤلاء الزوّار يبدون كما لو أنهم يتحرّكون على أرضية معروفة لديهم، ويُعرف عن هؤلاء الزوّار الكرم بقدر ما يعرف عنهم قدراتهم الفائقة على إدارة نشاطهم التجاري. "

---

٢٤٢ التقرير رقم (٣١٨) بالملف (873.0511860).

٢٤٣ أورد التقرير ذاته بشأن السيد محمد علي رضا أنه استقبل وتناول الغداء مع الملك إدريس عدّة مرّات. ويرجع ذلك إلى صلة للملك مع آل الرضا بجدّة الذين استضافوه أثناء زيارته للسعودية عندما كان أميراً. كما أفاد التقرير بأن محمد علي رضا كان يمهّد لزيارة الوزير عبد الله الطريقي (الوزير الأحمر) لليبيا، وأنه حذر المسؤولين الليبيّين من ميول الطريقي لسياسة تأميم البترول، وأن تلك الميول قد تغضب الشركات الأمريكية وتتعارض مع رغبة ليبيا في تطوير صناعتها البترولية.

" وحتى الآن لا توجد مظاهر رفض معلنة (من قبل الليبيّين) ضدّ هذا الغزو[٢٤٤]. لقد عبّرت بعض الدوائر التجارية عن مخاوفها من المنافسة التي يشكّلها هؤلاء الضيوف لهم. غير أنه على الصعيد الرسمي فقد تمّ استقبالهم بالترحيب، على الأقل ظاهريا. "

" ونظراً لأن هؤلاء الضيوف يملكون سيولة مالية لاستثمارها، فمن المنتظر أن يشكّل هؤلاء " النواة " إن لم تكن الغالبية العظمى للاستثمارات الأجنبية في ليبيا. "

كما يضيف التعليق:

" ويبدو أن هؤلاء (المستثمرين العرب) يلقون في ليبيا ترحيباً أكبر من ذلك الذي استقبل به أي مستثمر من دول المشرق أو غيرهم من المستثمرين الأجانب. ولم تظهر في التقارير الصحفية الليبية الموجّهة ضدّ الاستثمارات الأجنبية في ليبيا أية إشارة إلى هؤلاء المستثمرين العرب بالاسم، بل على العكس من ذلك، فقد كانوا موضوع بعض المقالات التي حملت طابع المديح لهم. "

وقد أشار عدد من تقارير وبرقيات السفارة الأمريكية في ليبيا [٢٤٥] إلى أن محمد علي رضا سعى إلى شراء توكيل شركة " جنرال موتورز GM " الأمريكية في ليبيا الذي كان مملوكاً لرجل أعمال إيطالي من جينوا يدعى **Carlos Almagiar**. وفي هذه الأثناء قامت السلطات الليبية بإصدار أمر بطرد المدعو **Alfred Levy** (يهودي فرنسي) الذي كان يشغل منصب مدير للوكالة. وكان أمر الطرد بحجّة أن المدعو ليفي متـّهم بالقيام بنشاطات لصالح إسرائيل ومعادية للثورة الجزائرية. وقد ادّعى ليفي أن أحد الأشخاص الليبيّين الذين كانوا يعملون لمصلحة محمد علي رضا كان وراء هذه الاتهامات.

وتفيد برقية بعثت بها السفارة الأمريكية في جدة تحمل الرقم (٦٧٢) بتاريخ ١٩٦٢/٤/١٩ أن علي رضا (شقيق محمد علي رضا)، وهو وزير دولة سعودي بدون حقيبة، تعرّض أثناء وجوده بأحد شوارع مدينة نيويورك خلال تلك الفترة إلى تحرّش أحد العناصر ذات الصلة بالمنظمات الصهيونية في نيويورك وأن ذلك التحرّش كان بسبب الموقف المزعوم لمحمد علي رضا من اليهودي ليفي في ليبيا.[٢٤٦]

---

٢٤٤ هذه هي الكلمة التي استخدمها التقرير الأمريكي " غزو " " Invasion " .

٢٤٥ راجع التقرير رقم (٣٨٠) المؤرّخ في ١٩٦٠/٤/١٤، الملف 873.053.

٢٤٦ الملف السابق.

ومن بين رجال الأعمال العرب المشرقيين، الذين أظهروا اهتماماً بالسوق الليبية بعد اكتشاف البترول، الثري اللبناني **إميل البستاني** [٢٤٧]. وتنسب برقية سرّية بعثت بها السفارة الأمريكية في طرابلس بتاريخ ١٢/٤/١٩٦٠ ذات الرقم (٤٤١) أن **سليمان البستاني** محامي إميل البستاني أبلغ أحد موظفي السفارة الأمريكية في طرابلس أن **عبد الله عابد السنوسي** كان شديد الاستياء إزاء موضوع الشركة التي كان السيد إميل يزمع تأسيسها يومذاك مع **مصطفى بن حليم** (الذي كان سفيراً لليبيا في فرنسا)، حيث كان عبد الله عابد يخشى من المنافسة التي سوف تشكّلها هذه الشركة له.

وقد نسبت البرقية ذاتها (بالملف 873.053) إلى المصدر اللبناني أن عبد الله عابد كان حريصاً على إفشال مشروع الشراكة بين البستاني وبن حليم إلى درجة أنه (عابد) **أبرق إلى بن حليم يعرض عليه العودة إلى رئاسة الوزارة مقابل رفض الأخير لموضوع الشراكة** [٢٤٨]. وقد أكّد المصدر اللبناني استمرار الجهود المشتركة بين بن حليم و البستاني من أجل تأسيس الشركة رغم وجود هذه التدخّلات. [٢٤٩]

وقد علّقت **السفارة الأمريكية** على المعلومات التي أدلى بها المصدر اللبناني بقولها:

> " إن مصدر المعلومات معروف لموظف السفارة في بيروت. كما يعتقد الموظف بأن المصدر جدير بالثقة وبالاعتماد عليه كما طلب المحافظة على السرّية بشأنه. كما أضاف التعليق بأن شركة البستاني **CAT** تمّ تسجيلها في ليبيا في وقت قصير جداً متغلّبة على صور التأخير المعتادة. "

وتجدر الإشارة إلى أن الحكومة الليبية (حكومة الصيد) تلقّت في مطلع شهر يناير/كانون الثاني ١٩٦٢ عرضاً من دولة **الكويت** بأن تشارك الأخيرة في مشروع بناء **مصفاة للنفط** في ليبيا.

---

٢٤٧ كان **إميل البستاني** إحدى الشخصيات العربية التي شاركت في مؤتمر البترول العربي الأول بالقاهرة (أبريل/نيسان ١٩٥٩) وقد طرح على المؤتمر اقتراحاً مفاده أن تخصّص الدول العربية النفطية نسبة ٥ % من دخلها للإنفاق على تنمية الدول العربية غير النفطية، وقد تصدّت أصوات كثيرة لمعارضة الاقتراح تحت شعار أنه مؤامرة استعمارية ضدّ مطلب التأميم. وهناك اعتقاد بأن الشركات الأمريكية هي التي قامت باغتيال البستاني فيما بعد.. راجع محمد جلال كشك. م. س. ص. (٢٤). وقد أورد اللواء مطيع السمّان في كتابه " وطن وعسكر .. قبل أن تدفن الحقيقة في التراب " أن إميل البستاني زاره في مكتبه مرّتين بدمشق يوم ٢٦/٧/١٩٦٢ عندما كان الأول قائداً لقوى الأمن في سوريا، وأن إميل البستاني كان يخطّط ليخلف فؤاد شهاب في رئاسة جمهورية لبنان، وأنه توفى بعد أيام قليلة من وقوع انقلاب ٨ مارس/آذار ١٩٦٣ (في سوريا) إثر سقوط طائرته الخاصّة التي كان يستقلها وبرفقته المهندس مروان خرطبيل في البحر عند إقلاعها مباشرة من مطار بيروت وهي في طريقها إلى دمشق وعمان . من منشورات بيسان للنشر والتوزيع. بيروت. الطبعة الأولى يناير/كانون الثاني ١٩٩٥. ص. (٣١١ – ٣١٢).

٢٤٨ لابدّ أن يكون مصدر المعلومة المتعلّقة بهذه البرقية المزعومة هو بن حليم ذاته.

٢٤٩ لم يشر بن حليم في مذكراته إلى هذا الموضوع رغم أهميته وأبعاده.

رجال سياسة وتجارة وبترول

كما هو معروف، فقد كانت ليبيا غداة حصولها على استقلالها في أواخر عام ١٩٥٩ وعلى امتداد السنوات الأولى للاستقلال، فقيرة شحيحة الموارد، وكان جلّ النشاط الخاص؛ التجاري والزراعي، بيد اليهود وبقايا الإيطاليين، فلم يكن يتعاطاه من بين الليبيّين سوى قلة محدودة، ولم يكن من بينهم من كان يمكن أن يوصف بالثراء إلا نفر قليل جداً. [٢٥٠]

بعد قيام دولة الاستقلال اتجه معظم الليبيّين الذين كانوا على قسط من التعليم والخبرة في العمل الإداري إلى شغل الوظائف الحكومية بما في ذلك التدريس والالتحاق بالجيش والشرطة، كما بقي الليبيّون الذين كانوا يمارسون بعض صور النشاط التجاري والزراعي والحرفي الخاص في مواقعهم ولم يتسرّب منهم سوى عدد محدود جداً إلى المناصب الحكومية والعامة وذلك عبر الترشيح لعضوية المجالس التشريعية بالولايات والبرلمان الاتحادي أو من خلال التعيّن لعضوية مجلس الشيوخ.

وقبل بدء النشاط البترولي في ليبيا عام ١٩٥٦، لم يعرف معظم رجال الحكم الخلط بين السياسة وممارسة النشاط التجاري الخاص، ولا التنقل بين الوظائف السياسية والأعمال الخاصّة [٢٥١].

وتدل الوقائع أن معظم رجال النخبة الحاكمة في ليبيا خلال العهد الملكي كانوا على قناعة ورضا بالنفوذ الأدبي والاجتماعي والسياسي الذي تمدّهم به المناصب العامة التي يصلون إليها. وكان جلّهم يكتفي بالمرتب الشهري المتواضع الذي يتلقاه [٢٥٢]. كما كانت حياة الناس بسيطة متواضعة ومتطلباتهم محدودة فضلاً عن أنه لم يكن بالبلاد أثرياء. فلم يكن للثراء ولا للثروة الأهميّة والسطوة والنفوذ التي تضاهي ما يجلبه المنصب السياسي أو الوظيفة لصاحبها.

---

٢٥٠ يقول الدكتور على عتيقة في كتابه " أثر البترول على الاقتصاد الليبيي ١٩٥٦ – ١٩٥٩ " (لم تكن هناك إلا نسبة قليلة جداً ممّن كانوا يعتبرون أغنياء من بين الليبيّين، وحتى هؤلاء لم يصل إلا القليل منهم إلى دخل يزيد عن ألفي جنيه سنويا). م. س. ص. (٧٩).

٢٥١ هذه الظاهرة كانت وما تزال معروفة جداً في الغرب وبخاصّة في الولايات المتحدة الأمريكية. ومعروف أيضاً أن الغرب وضع لهذه الظاهرة تقاليدها وضوابطها، كما أوجد اللوائح والقوانين التي تنظمها وتمنع استغلال الوظيفة وتجعل المتجاوزين لها عرضة للمساءلة والمحاسبة وبخاصّة في ظل وجود الصحافة الحرّة والرقابة البرلمانية. وتجدر الإشارة إلى أن بعض صور هذه التجاوزات كانت وراء الفضائح المالية والسياسية التي عرفتها الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية في السنوات الأخيرة.

٢٥٢ أورد محمد عثمان الصيد في الصفحة (١٥٠) من مذكراته (م. س)، أن الراتب الشهري للوزير في عام ١٩٦١ كان (١٢٠) جنيها (ما يعادل ٣٦٠ دولارا) ولرئيس الوزراء (١٥٠) جنيها (ما يعادل ٤٥٠ دولارا) مع علاوة ضيافة للوزير قدرها (١٢) جنيها. وتجدر الإشارة إلى أن طلاب الدراسات العليا الليبيّين في بريطانيا على سبيل المثال كانوا يتلقون خلال الفترة ذاتها مكافأة شهرية قدرها (٤٠) جنيها فضلاً عن استمرار صرف مرتباتهم لهم داخل البلاد أي أنهم كانوا يتلقون ما يعادل نصف راتب الوزير تقريبا.

ومن جهة أخرى، فقد نظـّم الدستور الليبي والتشريعات الأخرى بعض جوانب العلاقة بين الوظيفة العامّة والنشاط الخاص. فقد نصّ الدستور في المادة (٩٠) منه على أنه:

" لا يجوز للوزراء أن يتولـّوا أي وظيفة أخرى في أثناء الحكم، أو أن يمارسوا أي مهنة أو أن يشتروا أو يستأجروا شيئاً من أملاك الدولة، ولا أن يدخلوا بصورة مباشرة أو غير مباشرة في التعهدات والمناقصات التي تعقدها الإدارة العامة أو المؤسسات الخاضعة لإدارة الدولة أو مراقبتها، كما لا يجوز لهم أن يكونوا أعضاء في مجلس إدارة أية شركة أو أن يشتركوا اشتراكاً عملياً في عمل تجاري أو مالي. "

كما اشترط قانون الانتخاب رقم ٥ لسنة ١٩٥١ (المعدّل سنة ١٩٥٥ و ١٩٥٩) ألا يكون المرشّح لعضوية مجلس النواب موظفاً بإحدى الشركات المساهمة أو شركات التوصية بالأسهم أو ذات المسؤولية المحدودة أو مديراً أو عضواً بمجلس إدارتها أو وكيلاً عنها سواء أكانت هذه الشركات وطنية أو أجنبية، كما اشترط في المرشّح ألا يكون من أعضاء البيت المالك.

غير أن الصورة السالفة تغيّرت كثيراً مع بداية النشاط البترولي بالبلاد في عام ١٩٥٦، حيث تغيّر شكل الثراء والثروة وحجمها ونفوذهما الاجتماعي والسياسي، وبدأ الخلط والتداخل شبه السافر بين النشاط السياسي والتجاري وبين الشأن العام والشأن الخاص وجرى توظيف الأول لخدمة الثاني. وقد جلب هذا الخلط معه الكثير من الاتهامات للعهد ورجاله بالفساد والرشوة واستغلال النفوذ.

وإذا كانت بعض هذه الاتهامات عارية عن الصحة وبعضها الآخر لا يخلو من مبالغات إلا أنه لا يوجد شك في أن عدداً محدوداً ومعيّناً من رجال النخبة الحاكمة انغمسوا، إمّا أثناء وجودهم في مناصبهم أو بعد خروجهم منها، في ممارسات حتى وإن لم يشكـّل بعضها خرقاً واضحاً للقوانين واللوائح، إلا أنها تعتبر دون شك تجاوزاً للأعراف والتقاليد الصحيحة ممّا جعلها مضرب مثل للفساد المالي والجشع واستغلال النفوذ. ويمكن الإشارة في هذا الخصوص إلى فئتين [٢٥٣]:

الأولى: وهي التي اكتفت باستغلال مناصبها بأسلوب مباشر وفجّ في الحصول على عمولات ورشاوي مالية نظير تسهيلها لأطراف معينة إبرام تعاقدات مع الحكومة بالتجاوز لما تنصّ عليه اللوائح والقوانين.

الثانية: وهي التي قامت باستغلال نفوذها السياسي السابق أو الحالي، المباشر أو غير المباشر، في الحصول على مزايا وتسهيلات وإبرام صفقات تجارية لصالحها وبخاصّة في مجال البترول.

---

٢٥٣ راجع ما ورد في المجلد الثالث/ الجزء الأول من هذا الكتاب وما ورد بالمباحث " إجهاض الاتفاق مع ماتـّاي " و " عبد الله عابد والنشاط البترولي " و " شركة البترول الوطنية الليبية " و " رجال أعمال عرب " بهذا الفصل.

منافسة أمريكية أوروبية

لم تقتصر **المنافسة الأمريكية/الأوروبية** في ليبيا على مجال الحصول على عقود امتياز التنقيب عن البترول، فقد تجاوزتها إلى التنافس في شتى المجالات المرتبطة بنشاط شركات البترول، من ذلك **مشتريات** تلك الشركات لمختلف مستلزماتها. وقد أشارت إلى هذا الموضوع عدّة وثائق أمريكية من بينها رسالة مؤرّخة في ١٩٦٢/٦/٢٠ نقل بموجبها وزير الخارجية الأمريكية بالنيابة إلى السفارة الأمريكية في ليبيا معلومات وتوجيهات صادرة عن وزارة **التجارة الأمريكية** كان من بين ما جاء فيها:

" إن وزارة التجارة تعبّر عن امتنانها للملاحظات التي وردت بالتقرير الاقتصادي الربع سنوي الذي أعدّته السفارة الخاص بالفترة من ١ يناير/كانون الثاني إلى ٣١ مارس/آذار ١٩٦٢. وبالنظر إلى **حجم نفقات شركات البترول** المتوقع لهذا العام (والذي يقـدّر بنحو ٢٨٠ مليون دولار)، فإن وزارة التجارة ينتابها انزعاج شديد لكون مشتريات معظم شركات البترول من المعدات سوف يتمّ الحصول عليها من **مصانع أوروبية**. "

" إن وزارة التجارة تبذل قصاري جهدها من أجل زيادة المبيعات الأمريكية في الخارج. ومن ثمّ فإن التطوّرات الواردة بتقرير السفارة تُـعدّ انتكاسة كبيرة لجهود الوزارة. "

وتختم الرسالة [٢٥٤] بعبارة جاء فيها:

" إن وزارة التجارة سوف تبذل قصاري جهودها لإطلاع أصحاب المصانع الأمريكية في مجال معدات حقول البترول أملاً في أن تساعدهم هذه المعلومات على تفهّم أوضاعهم وبالتالي محاولة التغلب على نقاط الضعف لديهم. "

---

٢٥٤ الرسالة تحمل الرقم الإشاري CW 10179 بالملف 873.2553.

تعاون الخارجية الأمريكية مع شركات البترول [٢٥٥]

أشرنا في مبحث سابق إلى موقف بعض شركات البترول الأمريكية العاملة في ليبيا المعاضد لبقاء بن حليم رئيساً للوزراء، وكيف أن هذه الشركات نقلت وجهات نظرها هذه إلى الخارجية الأمريكية. وتوجد مجموعة من الوثائق الأمريكية التي تدلّ على استمرار **الحوارات وتبادل الرأي ووجهات النظر بين رجال الخارجية الأمريكية وبين مسؤولي هذه الشركات.**

من هذه الوثائق، **مذكرة محادثات** جرت بمبنى الخارجية بواشنطن يوم ١٨/١٠/١٩٦٠ [٢٥٦] بين مسؤولين في **شركة جولف** للبترول .Gulf Oil Co هما المستر **نيكولو بيجناتللي** Nicolo Pignatelli والمستر **تشارلز تومبسون** Charles Thompson وبين ثلاثة مسؤولين في الإدارة الإفريقية بالوزارة من بينهم المستر ويليام ويتمان مدير مكتب أفريقيا الشمالية بالإدارة. وقد تطرّق الحديث من الجانبين إلى ظروف وملابسات تعيين محمد عثمان الصيد رئيساً للوزارة. وقد ورد على لسان المستر بيجناتللي (الذي يشغل منصب ممثل شركة جولف في منطقة البحر الأبيض المتوسّط) أنه وجد رئيس الحكومة الصيد خلال زيارته له "بدائيا" "Primitive" و "متحفظا" "Reserved" . كما يُفهم من مذكرة الحوار هذه أن الخارجية الأمريكية فوجئت بتعيين الصيد رئيسا للحكومة وأنها تتوقع ألا تبقى حكومته طويلاً.

كما تحدّث المستر بيجناتللي خلال هذا الاجتماع عن ضرورة **ارتباط الشركات (البترولية) بالمجتمعات المحلية** وإشراك المواطنين الليبيّين في مختلف مستويات النشاط بالشركة، كما ألمح إلى نيّة شركة جولف لتأسيس " **شركة خدمات** " يكون قوامها عدد من الليبيّين ومهمتها تقديم المشورة والنصح لشركة جولف بشأن عملياتها في ليبيا، وأن المشكلة التي يواجهها مثل هذا المشروع هي كيفية العثور على عددٍ كافٍ من الليبيّين المؤهّلين الذين يستطيعون الاضطلاع بمهام هذه الشركة.

وتشير **مذكرة محادثات** [٢٥٧] مماثلة جرت يوم ١٩/٢/١٩٦٢ إلى موضوع " **التعاون بين وزارة الخارجية وشركات البترول بشأن نشاطها الخارجي** " . وقد شارك في هذه المحادثات الأدميرال بيرك Arleigh Burke القائد السابق لعمليات الأسطول البحري الأمريكي والذي كان يومذاك يعمل مع **شركة تكساكو** .Texaco Oil Co وخمسة مسؤولين من الخارجية الأمريكية (عن إدارتي الشرق الأدني والإفريقي). وقد تطرّق الحديث – كما يتبيّن من المذكرة – إلى أهداف الرئيس المصري **عبد الناصر** من وراء محاولته السيطرة على ليبيا والدور السوفييتي في هذا الصدد، كما تناول الحديث **الدور الذي ينبغي أن تلعبه شركات البترول العاملة في ليبيا من أجل إبقاء ليبيا إلى جانب الغرب.**

---

٢٥٥ راجع ما ورد بشأن دور الشركات البترول إزاء سياسات بلدانها بالجزء الثالث من هذا الكتاب.

٢٥٦ الملف 773.00.

٢٥٧ الملف 873.2553.

وقد تطرّق الأدميرال بيرك خلال الاجتماع إلى المخاوف التي تسود أوساط الشركات من مغبّة مناقشة هذه القضايا (السياسية) فيما بينها إذ قد يجري اتهامها – من قبل بعض الدوائر الأمريكية – بأنها تمارس سياسات احتكارية، وهو ما دفع بالشركات إلى أن تبحث هذه القضايا ثنائياً بينها وبين الدبلوماسيين الأمريكيين سواء في واشنطن أو في السفارات المعنية. كما أشار الأدميرال إلى أن شركات البترول الأمريكية تكون عادة، في بعض الحالات، على دراية بمجريات الأمور داخل البلدان المعنية، بدرجة تفضل تلك التي تملكها البعثات الدبلوماسية الأمريكية بتلك البلدان.

المزيد من النشاط البترولي [٢٥٨]

لقد واصلت شركات البترول نشاطها وعملياتها في ليبيا، وقد أدّت الاكتشافات البترولية التـي شهدها ١٩٥٩ إلى زيادة في هذا النشاط.

- ففي مجال **عمليات المسح** كانت أعداد الفرق الشهرية خلال السنوات من ١٩٦٠ وحتى نهاية العام ١٩٦٢ على النحو التالي:

	١٩٦٠	١٩٦١	١٩٦٢
فرق المسح الطبوغرافي	٥٨	٧٦	٤١
فرق المسح الجيولوجي	٣٥٥	٣٥٦	٣٣٤
فرق المسح المغناطيسي	١٩	٨	١٣
فرق قياس الجاذبية	٦٠	٢٧	٢٠
فرق المسح الزلزالي	٤٧٣	٤٣٩	٣٥٩
فرق إزالة الألغام	٥١١	٣١٢	٢٠٣

- أمّا **عمليات الحفر** فقد كانت البيانات الخاصّة بها خلال السنوات ذاتها:

	١٩٦٠	١٩٦١	١٩٦٢
– عدد الآبار الاستكشافية	٧١	٩٧	١٠٩
– عدد الآبار التطويرية	٦٨	١٣٠	١٢٢
– الأعماق المحفورة (بآلاف الأقدام)	٩٣٧	١٣٣٢	١٥٨١
– النسبة المئوية للآبار التجريبية المحفورة التي وجد بها بترول أو غاز	١٠ %	١٩ %	٢١ %

- كما تطوّرت **أعداد العاملين** بشركات البترول في ليبيا خلال الحقبة نفسها كما يلي:

	١٩٦٠	١٩٦١	١٩٦٢
ليبيّون	٧٦٠٠	٧٩٥٠	٨١٥٠
أجانب	٢٦٥٠	٢٧٠٠	٢٨٥٠

- كما شهد **إنفاق شركات البترول** على عملياتها في ليبيا خلال الحقبـة ذاتهـا مـا يلـي (بملايين الجنيهات الليبية):

---

٢٥٨ اعتمدنا في هذه البيانات على ما جاء في كتاب F. C. Waddams . م. س. ص. (١٩٢).

	١٩٦٠	١٩٦١	١٩٦٢	الإجمالي
داخل ليبيا	٢١	٢٨	٤٠	٨٩
خارج ليبيا	٤٠	٤٣	٦٦	١٤٩
الإجمالي	٦١	٧١	١٠٦	٢٣٨

وكان من نتائج هذا النشاط أن ازدادت **الاكتشافات البترولية**. فقد بلغ عدد هـذه الاكتـشافات خلال العام ١٩٦٠ أربعة، كان أهمها اكتشاف حقل " الدفة " لشركة أويزيس بمنطقـة الامتيـاز رقم (٥٥) حيث بلغ معدل الإنتاج اليومي (٧٦٦) برميلاً.

أمّا في العام ١٩٦١، فقد اكتشف البترول في (١٨) بئراً من مجموع (٩٧) بئراً وفـي (٩٨) بئراً تطويرية من مجموع (١٣٠) بئراً تمّ حفرها جميعاً خلال هذا العام. وكان من أهمّ الاكتشافات في هذا العام حقل " **الراقوبة** " الذي اكتشفته أسّو سرت في عقد الامتياز (٢٠) وكان البتـرول بمعدل (٣٠٠٠) برميل يومياً على عمق ٥٤٦٠ قدم. وكذلك حقل " **جالو** " الذي اكتشفته شـركة أويزس في عقد الامتياز (٥٩) بمعدل إنتاج يومي (١١٨٨) برميلاً، وحقل " **الـسرير** " الـذي اكتشفته شركة ب. ب. في منطقة عقد الامتياز (٦٥) بمعدل إنتاج يومي بلغ (٣٩١٠)، وحقـل " **السانية** " الذي اكتشفته الشركة الفرنسية س. ب. ت. ل. في منطقة الامتياز (٢٣) بمعدل إنتـاج يومي بلغ (١٩٣٢) برميلاً.

أمّا في العام ١٩٦٢، فقد تمّ اكتشاف البترول في (٢٢) بئـراً مـن مجمـوع (١٠٩) بئـراً استكشافية تمّ حفرها خلال هذا العام، كما تمّ اكتشاف البترول في (٨٨) من مجموع (١٢٢) بئراً تطويرية رقم (٥٩)، واكتشاف شركة موبيل لحقل " **العورة** " بعقد الامتياز رقم (١٣)، واكتشاف شركة أويزس مرّة ثانية لحقل " **بولحيـضان** " في عقد الامتياز رقم (٥٩) وحقـل " **سـماح** " بالعقد والمنطقة نفسيهما.

إنتاج البترول وتصديره وعائداته

اقتصر إنتاج البترول خلال العامين ١٩٦١، ١٩٦٢ على شركتي أسّو استاندرد Esso Standard وأويزس Oasis الأمريكيتين كما يتضح من البيان التالي: (بآلاف البراميل)

	١٩٦١		١٩٦٢	
	الإنتاج اليومي	الإنتاج السنوي	الإنتاج اليومي	الإنتاج السنوي
شركة أسّو استاندرد	١٨,٢	٦,٦٤٢	١٢٦,٢	٤٦,٠٧٣
شركة أويزس	–	–	٥٧,٧	٢١,٠٦٠
الإجمالي	**١٨,٢**	**٦,٦٤٢**	**١٨٣,٩**	**٦٧,١٣٣**

وقد شهدت السنتان ١٩٦١، ١٩٦٢ إنشاء **ميناءين** لتصدير البترول، الأول هو " **ميناء البريقة** " وقد تمّ إنشاؤه بواسطة شركة **أسّو استاندرد** لتصدير نفطها من حقل زليطن وتمّ إفتتاحه في ١٩٦١/١٠/٢٥، وقد استعمل أيضاً من قبل شركة إسّو سرت. وقد بلغ إجمالي عدد الشحنات من هذا الميناء في عام ١٩٦١ (٣٥) شحنة، وفي العام التالي (١٧٥) شحنة.

أمّا الميناء البترولي الثاني فهو " **ميناء السدرة** " ، وقد تمّ إنشاؤه بواسطة مجموعة **شركات أويزس** لتصدير نفطها من حقل (الظهرة)، وتمّ افتتاحه رسمياً في ١٩٦٢/١١/٢٤ وقد استعملته أيضاً فيما بعد شركتا موبيل وأموسير، وبلغ إجمالي عدد الشحنات المصدرة من هذا الميناء خلال العام ١٩٦٢ (٩٣) شحنة كلها لشركات أويزس. وقد سبق وصاحب إنشاء هذين الميناءين بناء ومدّ خطوط أنابيب لنقل البترول الخام من الحقول التابعة للشركات وإنشاء الخزانات وبقية المنشآت البترولية اللازمة.

وتمّ شحن **أول شحنة** من البترول الخام من ميناء البريقة يوم ١٩٦١/١٠/٢٥ على ظهر الباخرة " **إسّو كانتربيري** " وكانت وجهتها إلى بريطانيا، وقد بلغت جملة **صادرات البترول** الليبي خلال العام ١٩٦١ نحو (٥,٦) مليون برميل. ويوضّح البيان التالي **الدول المستوردة** للبترول الخام الليبي خلال عامي ١٩٦١، ١٩٦٢ (الكميات بملايين البراميل):

الدولة المستوردة	١٩٦١	١٩٦٢
بريطانيا	٣	٢١
ايطاليا	-,٨	١١
ألمانيا الغربية	-,٠١	١٠
بلجيكا	-,٧	٧
هولندا	-,٥	٧
فرنسا	-,٢	٢
الولايات المتحدة الأمريكية	-	٧

أمّا عائدات الحكومة الليبية من البترول قبل عام ١٩٦١، فقد اقتصرت على مبالغ ضئيلة تمثّلت في ما تحصل عليه من الشركات كرسوم توقيع عقود الامتياز وإيجارات كما يتضح من الكشف التالي:

السنة المالية	الإيرادات البترولية (المبالغ بآلاف الجنيهات)
١٩٥٦/٥٥	٥١
١٩٥٧/٥٦	٦٢
١٩٥٨/٥٧	٧٧
١٩٥٩/٥٨	٩١
١٩٦٠/٥٩	٩٧
١٩٦١/٦٠	١١٥

وقد شهدت السنة المالية ١٩٦٢/٦١ مشروع الحكومة الليبية لأول مرّة في استلام حصة من عائداتها من مبيع البترول الخام، حيث بلغ إجمالي ما حصلت عليه الخزانة العامة من مبيعات البترول ومن الرسوم والإيجارات عن تلك السنة نحو (٢) مليون جنيه أي ما يعادل ١٠ % تقريباً من إجمالي إيرادات الحكومة التي بلغت في تلك السنة نحو (٢٦) مليون جنيه. أمّا في السنة المالية ١٩٦٣/٦٢ فقد بلغ إجمالي عائدات ليبيا البترولية نحو (٧) ملايين جنيه أي ما يعادل ٢٥ % تقريباً من إجمالي إيرادات الحكومة التي بلغت في تلك السنة نحو (٣١) مليون جنيه.[٢٥٩]

٢٥٩ د. عتيقة م. س. ص. (٥٢)، وإحصاءات وزارة شؤون البترول وبنك ليبيا.

الفصل الثالث

حكومة الدكتور محي الدين فكينى .. البداية الواعدة

مباحث الفصل الثالث

حكومة محي الدين فكينى .. البداية الواعدة

* وزارة جديدة
* أسباب اختيار فكيني
* تشكيل الوزراة
* تكهّنات ومخاوف غربية
* التعديلات الدستورية
* الخطة الخمسية الأولى
* تطورات في مجال النفط
* تحوّل في الوضع المالي وتطورات اقتصادية
* دورة برلمانية نشطة
* تأجيل الانتخابات العامة
* أوضاع الجيش وقوات الأمن
* تعيينات وتنقلات إدارية
* منشور بشأن الفساد المالي

الفصل الثالث

حكومة محي الدين فكيني .. البداية الواعدة

وزارة جديدة

بدأ النظام الملكي الحقبة النفطية بوزارة جديدة اختار الملك إدريس لتشكيلها رئيساً ينتمي إلى جيل الشباب نسبة لرجال العهد هو الدكتور محي الدين محمد فكيني.

كان الدكتور فكيني يناهز الأربعين من عمره [1] عندما كُلـِّف برئاسة الوزارة. درس بالمدارس التونسية، ثمَّ أرسل في بعثةٍ دراسية على نفقة الحكومة الفرنسية وحصل على ليسانس بالحقوق من جامعة السوربون بباريس في عام ١٩٥٢ ثم على دكتوراه الجامعة [2] عام ١٩٥٣.

عُين الدكتور فكيني فور عودته إلى ليبيا موظفا بالإدارة القانونية بوزارة الخارجية، ثم جرى نقله إلى حكومة ولاية طرابلس حيث جرى تعيينه ناظراً للعدل بالولاية في ١٩٥٣/٣/٣، ثم ناظراً للداخلية في ١٩٥٤/٧/٥، فرئيساً للمجلس التنفيذي بالولاية في ١٩٥٤/٧/٢٩، ثمّ عاد إلى نظارة العدل بالولاية مرّة أخرى في ١٩٥٤/١٢/٤.

نُـقل الدكتور فكيني للعمل بعد ذلك كمستشار بوزارة الخارجية (الاتحادية) منذ ١٩٥٥/٤/٢٦ ورُقي في ١٩٥٥/٨/١١ إلى درجة وزير مفوّض بالوزارة، ثم أدخله رئيس الوزراء مصطفى بن حليم في التعديل الذي أجراه على تشكيلة وزارته بتاريخ ١٩٥٦/٣/٢٦ كوزير دون وزارة، ثمّ بعد ذلك كوزير للعدل في الوزارة نفسها إلى أن قدّمت هذه الوزراة استقالتها في ١٩٥٧/٥/٢٦.

وفي ١٩٥٧/١٠/١٢ تمّ تعيين الدكتور فكيني سفيراً لليبيا في مصر، غير أنه لم يبقَ في هذا المنصب طويلاً إذ تمّ نقله في ١٩٥٨/١١/١١ سفيراً لليبيا بالولايات المتحدة الأمريكية وليشغل في الوقت نفسه منصب ممثل ليبيا الدائم لدى هيئة الأمم المتحدة بنيويورك.

وتشير الوقائع إلى أنّ الدكتور فكيني [3] شارك على امتداد السنوات ١٩٥٣ – ١٩٥٤ في المفاوضات التي أجرتها الحكومات الليبية المتعاقبة بشأن إبرام المعاهدة الليبية – البريطانية (١٩٥٣) والاتفاقية الليبية – الأمريكية (١٩٥٤) والمعاهدة الليبية – الايطالية (١٩٥٦).

---

١ هو من مواليد فزان عام ١٩٢٥ م. وكان والده محمد فكيني أحد شيوخ قبيلة أولاد عابد بمنطقة " الرجبان " بالجبل الغربي من ليبيا (جبل نفوسة)، وهو من أتباع الحركة السنوسية. وقد اضطرّ إلى الانسحاب إلى إقليم فزان بعد انحسار المقاومة للطليان في إقليم طرابلس، وبقي في فزان إلى عام ١٩٢٩ عندما اضطرّ إلى الهجرة بأسرته إلى تونس. وقد وافته المنيّة بها في عام ١٩٥٠ وعادت بقية أسرته بعد الاستقلال إلى ليبيا.

٢ كان موضوع رسالته للدكتوراه " Le Re'glement de la Question Libyenne par l' Organisation des Nations – Unies " . غير منشورة. جامعة باريس ١٩٥٢ م.

٣ يجيد الدكتور فكيني اللغات الإنجليزية والفرنسية والايطالية.

كما كان الدكتور فكيني – بحكم منصبه – ضمن الوفد الرسمي الذي رافق وليّ العهد الأمير الحسن الرضا خلال زيارته الرسمية للولايات المتحدة الأمريكية في شهر أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٦٢ [٤] . وقد أعدت الخارجية الأمريكية بتلك المناسبة نبذاً تعريفية خاصة بأعضاء الوفد الرسمي كان من بين ما جاء فيها حول الدكتور فكيني:

" إن السفير الليبي (فكيني) إداري مقتدر وكفء، ودبلوماسي مؤهّل، ومفاوض متمرّس. عُرف عنه أنه ذو ميول جمهورية وبأنه يحمل بعض المشاعر القومية المعادية للغرب. ولكن يبدو أنه قد عدّل من هذه التوجّهات خلال السنوات الأخيرة، كما أنه مشدود ثقافيا للغرب. يبدو أنه يميل للصمت وتغلب على تصرّفاته الصبغة الرسمية، غير أنه يبدو في بعض الأحيان حسّاساً وشديد الانفعال.

وفضلاً عن ذلك فهو يُعتبر من أكثر المسؤولين الليبيّين ذكاءً وتعليماً. وهو سياسي بارع وإن كان يبدو في بعض الأحيان ثقيل الظلّ .. ومفاوضاً غير صبور.. " .

كما أشار التقرير ذاته كيف أنّ السفير فكيني أخذ يُظهر، بعد استقبال الرئيس الأمريكي جون كنيدي له في سبتمبر/أيلول ١٩٦١، موقفاً أكثر تفهماً ومؤيّداً في الغالب للغرب في اجتماعات الأمم المتّحدة وفي غيرها من المناسبات [٥] .

أمّا تقارير الخارجية البريطانية فقد وصفت الدكتور فكيني بأنه " ذكيّ بكلّ تأكيد " ، إنه يترك للمّرة الأولى انطباعاً ممتازاً " ، " منحاز للعرب، منحاز للمصريين وضدّ الغرب " ، " ذو ميول جمهورية وتقدّمية " [٦] .

وتنقل رسالة بعث بها دو باولي R. W. H. Du Boulay من السفارة البريطانية في واشنطن إلى سكراينفر R. S. Scrivener (مدير إدارة شمال وشرق أفريقيا) بالخارجية البريطانية بعض الانطباعات والملاحظات الأمريكية حول شخصية الدكتور فكيني والتي سمعها من بعض المسؤولين بالخارجية الأمريكية (المستر راسك Rusk والمستر ماكلانهان Mc Lenhan) وكان من بين ما جاء في تلك الرسالة:

" أستطيع الجزم بأنه لدى الخارجية الأمريكية بعض المعطيات السلبية عن فكيني. لقد وجدوه بطيئاً متبلد الاحساس وفوق ذلك قليل الاكتراث رغم أنه دمث وكفء إلى حد بعيد. "

---

٤ راجع المجلد الثالث من الجزء الأول من هذا الكتاب.

٥ أشار التقرير نفسه إلى زوجة فكيني السيدة حُذامي ابنة السفير الليبي منصور بن قدارة وأنها من ضمن أعضاء الوفد الليبي لدى هيئة الأمم المتحدة، وأنها خريّجة جامعة كمبريدج ببريطانيا، وأنها تجيد اللغة الانجليزية وذات إلمام باللغات الفرنسية والايطالية والاسبانية والايرانية والصينية.

٦ مذكرة سكرايفنر Mr. R. S. Scrivener (الخارجية البريطانية) المؤرّخة في ١٩٦٣/٣/٢٠ ذات الرقم الاشاري VT 1015/21 وتقرير السفير البريطاني في ليبيا المؤرّخ في ١٩٦٣/٤/٢٢ ذو الرقم الاشاري VT 1015/07، الملف FO 371/173 238.

" إن شكوى الأمريكان الرئيسية منه أنه ظلّ يهتمّ اهتماماً زائداً بمنصبه كممثل دائم لبلاده لدى الأمم المتحدة أكثر من اهتمامه بمنصبه كسفير لدى واشنطن (حيث أنه كان يجمع بين المنصبين معاً). وقد ألمحت الخارجية الأمريكية له عدّة مرات طوال الأربع سنوات التي قضاها شاغلاً لهذين المنصبين وأبلغوه أنهم يفضّلون وجود تمثيل منفصل لهما، غير أن فكيني تجاهل هذه التلميحات. ويساور الخارجية الأمريكية الشكّ في أن فكيني وجد في شغله للمنصبين معاً خدمة لطموحاته الشخصية. "

ويضيف دو باولي:

" لقد أبلغني المستر ماكلانهان أن الخارجية الأمريكية على علم بأن فكيني عبّر قبل وصوله إلى واشنطن (١٩٥٨) عن آراء موالية لعبد الناصر (Pro – Nasser) وضدّ الملكية (Anti – Monarchical) وذات نزعة " طرابلسية " في العموم، غير أن فكيني حسب علمه عدل منذ مجيئه إلى واشنطن عن التعبير عن هذه الآراء أو لعله تخلى عنها (هذه الآراء)، ومن ثمّ فهم – في الخارجية الأمريكية – ما يزالون يميلون للشكّ فيه. " [٧]

وقد ورد بشأن الدكتور فكيني في تقرير سرّي أعدّته هيئة المعلومات والتقديرات بالمخابرات العامة المصرية بتاريخ ١٩٦٤/١١/١٦ [٨] :

" ميوله فرنسية أمريكية ويعارض نفوذ الجمهورية العربية المتحدة في ليبيا وإن كان يتظاهر بالوطنية حاليا. "

" مغرور إلى أقصى حدّ، ويحاول إبراز شخصيته وتغطية صغر سنه عن طريق التكبّر وادّعاء الاستقلال بالرأي. "

" ضعيف الشخصية ويحاول إخفاء ذلك بإشعار الليبيّين بأنه أكثرهم ثقافة. "

" غير متديّن وغير محبوب من الشعب في طرابلس. "

" يتمتـّع برضاء الملك وتقرّب إلى وليّ العهد بعد زيارته الأخيرة للولايات المتحدة، وهو على عداء شخصي مع المنتصر (محمود المنتصر). "

أمّا غريم الدكتور فكيني وسلفه في رئاسة الوزارة محمد عثمان الصيد فيزعم بحقه جملة من المزاعم أوردها في مذكراته [٩] وجاء فيها:

"شغل محي الدين فكيني لعدّة سنوات منصب سفير ليبيا لدى الولايات المتحدة والأمم المتحدة. وخلال تلك الفترة دأب على مطالبة وزارة الخارجية بصرف مكافآت له لقاء تنقله في الولايات المتحدة لإلقاء محاضرات هو وزوجته في

٧ الرقم الاشاري VT 1015/21، الملف السابق.

٨ التقرير يحمل عنوان " تقدير الموقف – رقم ٢٣، الموقف الداخلي في ليبيا " ، رقم القيد (١٠٨٨٣).

٩ " محطات من تاريخ ليبيا " . مذكرات محمد عثمان الصيد. أعدّها للنشر طلحة جبريل. الرباط. الطبعة الأولى ١٩٩٦. ولسنا بحاجة لندعو القارئ لأن يأخذ بحذر ما كتبه الصيد في حقّ خصومه السياسيين وعلى الأخصّ الدكتور محي الدين فكيني وأن يخضع هذه الكتابات للتحقيق والتدقيق.

بعض الجامعات الأمريكية. لكن وزارة الخارجية لم توافق على صرف تلك العلاوات، على أساس أنّ الجامعات هي التي وجّهت له الدعوات ويفترض أنها تتكفل بمصاريف تنقله، وإنّ وزارة الخارجية الليبية لم تكلفه بإلقاء محاضرات.

بعد أن تولـّيت رئاسة الحكومة جاءني محي الدين افكيني وشقيقه علي افكيني للمطالبة بتسديد تلك المكافآت، وظلـّت زيارتهما لي في المكتب والمنزل لا تنقطع، وكان من عادة افكيني وشقيقه أنهما حين يريدان شيئاً يلحّان عليه إلى حدّ الإزعاج، لذلك اضطررت تحت إلحاحهما ومطالبتهما توجيه وزارة المالية إلى أن تدفع لهما المكافآت التي يطالبان بها.

وخلال فترة حكومة عبد المجيد كعبار كان قد صدر قانون، يقضي بتعويض المجاهدين الليبيّين الذين قاوموا الاستعمار أو أولئك الذين صودرت واغتصبت أموالهم أثناء فترة الحكم الإيطالي. ونظراً لعدم توفر موارد مالية في تلك الفترة لم تصدر اللوائح التطبيقية للقانون، وهكذا ظلّ مجمّداً.

بعد أن توليت رئاسة الحكومة بدأ محي الدين افكيني وشقيقه علي افكيني مطالبة الحكومة دفع تعويضات لهما، بحجّة أنهما تضررّا من مصادرة السلطات الإيطالية لأملاك والدهما، وشرعا مجدداً في الإلحاح من أجل دفع التعويضات، فاقترحت أن تدفع لهما الدولة قرضاً يتمّ تسديده بعد صدور اللوائح الخاصّة بقانون التعويضات، وحاولت قدر المستطاع عدم الإستجابة لطلبهما، بيد أنني وافقت بعد إلحاحهما الشديد، خاصّة وأنهما كانا يزوراني في منزلي، ومن طبعي أنه حين يأتيني صاحب حاجة إلى منزلي أجد نفسي مضطرّاً للإستجابة إلى طلبه، لذلك طلبت من وزارة المالية منحهما قرضاً بمبلغ خمسين ألف جنيه، لكنهما لم يقتنعا بذلك، واستمرّا في الإلحاح والمطالبة، فاضطررت إلى رفع قيمة القرض لتصل إلى خمسة وسبعين ألف جنيه، كما كنت قد ملكت لمحي الدين افكيني وأخيه على منزلاً في شارع ميزران بعد ادّعائهما أنّ الأرض التي شيّد عليها المنزل كانت ملكاً لوالدهما، وبالرغم من أنني لم أكن مقتنعاً بحججهما وادعائهما، لكن إلحاحهما المعتاد وتوسطهما بفضيلة الشيخ منصور المحجوب والحاج الفيتوري السويحلي، والأستاذ بكري قدورة والسيد منصور قدارة جعلني أستجيب لطلبهما. " [10]

من جهة أخرى أورد الدكتور **صلاح الدين سالم حسن** في أطروحته لنيل شهادة الدكتوراة من جامعة جورج واشنطن بالولايات المتحدة الأمريكية ما ترجمته [11]:

---

١٠ المرجع السابق. ص. (٢٦٤، ٢٦٥). لا شكّ أنّ هذه المزاعم – إن صحّت – تدين الصيد بقدر ما تدين فكيني.

١١ **Salaheddin Salem Hasan** أطروحة دكتوراه باللغة الإنجليزية (غيرمنشورة) بعنوان " **The Gensis of the Political Leadership of Libya 1952 – 1969: Historical Origins and Development of its Component Elements** " . جامعة **George Washington** واشنطن. الولايات المتحدة الأمريكية ١٩٧٣. ص (٣٦٥).

" كان فكيني معروفاً جداً كشاب متعلـّم يتقن ثلاث لغات أجنبية هي الفرنـسية والانجليزية والايطالية. وكان مولعاً بالدعاية وبخاصّة خلال سـنواته فـي الأمـم المتحدة عندما ظهر مع زوجته في عدد من اللقاءات العامة وألقـى العديـد مـن الخطب والمحاضرات التي كثيراً ما أشير إليها في الصحف المحلية الليبية. "

كما أورد الدكتور حسن ملاحظة هامشية تحمل الرقم (٤٤) مفادها:

" إنّ ملخصات عن نشاطات السفير فكيني كانت ترسل مباشرة مـن الـسفارة الليبية بواشنطن إلى الصحف المحلية بطرابلس. وقد أثارت هذه الدعاية المبالغ فيها الحكومة، الأمر الذي جعلها تصدر إليه التعليمات بضرورة إرسال جميع تقـاريره عبر وزارة الخارجية. "

أسباب اختيار فكيني

رغم المؤهلات الشخصية العديدة التي يمتلكها الدكتور فكيني، فإنه لم يكن يمثــل أيّ ثقـل اجتماعي أو قبلي، كما أنه لم يكن يحمل أيّ وزن أو نفوذ سياسي يفرض على الملـك اختيـاره لمنصب رئيس الوزراء.

ونحسب أنّ شخصية الدكتور فكيني، وميولها وتوجّهاتها الليبراليـة، التقدّميـة ذات النزعـة القومية، لم تكن خافية على الملك حين وقع اختياره عليه ليشكـل الوزارة الجديدة.

لِمَ وقع اختيار الملك إدريس على سفيره الشاب ليؤلف الوزارة السادسة في تـاريخ العهـد الملكي [١٢] ؟ هل هناك جهة معيّنة أوصت بذلك الاختيار؟ هـل لعـب نـاظر الخاصـة الملكيـة البوصيري الشلحي أو وليّ العهد دوراً في هذا الاختيار؟ أم أنه كان اختياراً شخصياً ومباشـراً من قِبَل الملك؟

لا توجد إجابة قاطعة ومباشرة حول هذه الأسئلة .. فالملك – كما هو معروف – يحـتفظ – في الغالب الأعمّ من الأحوال – بأسباب قراراته لنفسه .. ومن ثمّ فكلّ ما يمكن العثور عليه فـي هذا السبيل هو بعض التأويلات والتحليلات التي وردت في عدد من المـصادر وفـي تقـارير السفارتين البريطانية والأمريكية في ليبيا.

يقول الدكتور **خدوري** في هذا الصدد:

" لقد عرف عنه (أي الدكتور فكيني) الناس أنه نال قسطاً من التعليم واشـترك في بعض جلسات الأمم المتحدة كرئيس للوفد الليبي فأعطى انطباعاً حـسناً فـي الأوساط الدبلوماسية. كان إذن من الطبيعي أن جلب إليه الأنظار، وذكـر اسـمه بالخير، فعلق في ذهن الملك انطباع بأنه إذا تـرأس الحكومـة الجديـدة فـسيقوم بإصلاحات تكون ليبيا في أشدّ الحاجة إليها. ولذا اختار الملك فكيني كرئيس جديد للحكومة. " [١٣]

أمّا الدكتورة **إليزابيث. أر. هايفورد** [١٤] فتقول في هذا الصدد ما ترجمته:

" لقد اختار الملك إدريس فكيني ليرى إن كان بالإمكـان احتـواء المعارضـة السياسية المتعجّلة أم لا ... " .

---

١٢ أورد تقرير للسفير البريطاني في ليبيا مؤرّخ في ١٩٦٣/٣/٤ أن أربعة اسماء ترددت على ألـسنة النـاس كمرشحين لتأليف الوزارة الجديدة. يومذاك هم محمود المنتصر ومصطفى بن حليم وعلى الديب والـدكتور فكيني. VT 1015/16 الملف FO 371/173 237 28183 .

١٣ خدوري. ص. (٣٥٤).

١٤ Elizabeth R. Hayford، رسالة دكتوراه غيرمنشورة بعنوان " The Politics of The Kingdom of Libya in Historical Perspective " جامعة Tuffs الولايات المتحدة الأمريكية نوفمبر/ تـشرين الثاني ١٩٧٠. ص. (٢٥٩).

أمّا **السفارة البريطانية** في ليبيا فقد عرضت لهذا الموضوع ضمن تقريرين مطوّلين [15] أعدّتهما حول حكومة فكيني بتاريخ ١٩٦٣/٣/٢٥ و ١٩٦٣/٤/٢٢، وجاء في الفقرة الخامسة من أولهما (من إعداد السفير ستيوارت):

" إنّ أبرز مؤهلات فكيني هي في مجال العلاقات الخارجية. وفي اعتقادي، فإنه من المحتمل أن يكون الملك إدريس قد رأى أنه من الحكمة، في ضوء التطورات الأخيرة التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط، ابتداءً بالثورة اليمنية في أكتوبر الماضي [16]، والانقلابين العسكريين اللذين وقعا في العراق [17] وسوريا [18]، أن يوجّه أشرعة سفينة بلاده في اتجاه رياح التغيير في العالم العربي لأسباب داخلية وخارجية على السواء.

فداخلياً، هنالك تعاطف كبير مع هذه الحركات الجديدة في المشرق العربي (وبالطبع فإنّ العناصر البعثية في ليبيا سوف تجد فيها عامل تشجيع كبير لها). أمّا **خارجياً**، فليس بمقدور الملك أن يتجاهل أنّ أيام الملكية في العالم العربي أصبحت معدودة .. "

وفيما يؤكد السفير البريطاني ستيوارت في تقريره الثاني (١٩٦٣/٤/٢٣) على **الاعتبارات الخارجية** وأنها وراء قرار الملك باختيار الدكتور فكيني لرئاسة الوزارة الجديدة، فإنه لا يستبعد أن يكون ناظر الخاصّة الملكية **البوصيري الشلحي** قد لعب دوراً في هذا الاختيار ملاحظاً أن البوصيري عاد في تلك الفترة إلى سابق نفوذه وتأثيره على الملك.

وخلال المحادثات التي جرت في لندن بتاريخ ١٩٦٣/٦/١٩ حول الأوضاع في ليبيا، بين الجانبين الأمريكي (برئاسة ديفيد نيوسوم David Newsom) والبريطاني (برئاسة بيتر لورانس Peter Laurence)، جاء على لسان أحد أعضاء الجانب البريطاني روبرت جون .Robert M John ما ترجمته:

" .. إنّ تنصيب حكومة فكيني ذات الميول الوطنية، جاء كرد فعل للاستياء الشعبي من الفساد المالي الذي طفح خلال حكومة الصيد، وكذلك بسبب اهتمام الملك الخاص بالخطوات الوحدوية التي جرت في مشرق العالم العربي. " [19]

ولم يفت المستر جون أن يؤكّد أنه يعبّر بتحليله المذكور عن وجهة نظره الخاصّة، وليس الخارجية البريطانية. **وقد علّق على ذلك بأنّ البريطانيين لم يعودوا يتمتّعون، منذ قرابة عام، بالعلاقة الحميمة نفسها مع الملك إدريس كما كان عليه الحال في الماضي**، وقد ترتّب على هذا أنهم باتوا يعلمون أقلّ من ذي قبل عن كيفية تفكير الملك بشأن القضايا الداخلية.

١٥ التقريران موجودان بالملف FO 371/173 238 28191 ويحملان الرقمين الاشاريين VT 1025/24، VT 1025/37 على التوالي.

١٦ يقصد الثورة التي وقعت في ١٩٦٢/٩/٢٦ بقيادة عبد الله السلال ضدّ النظام الملكي في اليمن.

١٧ انقلاب ١٩٦٣/٢/٨ الذي أطاح بعبد الكريم قاسم وشارك فيه البعثيون.

١٨ انقلاب ١٩٦٣/٣/٨ بقيادة البعثيين.

١٩ تقرير السفارة الأمريكية رقم (A – 3108) المؤرّخ في ١٩٦٣/٦/٢٤، الملف POL 1- Libya.

وأشار **جون** إلى أن تعيين فكيني رئيساً للوزراء يشكل الحالة الأولى التي لم تجر مناقشتها مسبقاً مع الملك. واستدرك **جون** مؤكداً أنّ ممثلي الحكومة البريطانية مازالوا يستقبلون من قبل الملك بانتظام غير أنّ الملك لم يعد منفتحاً عليهم كما كان في الماضي. ولم يستبعد المستر **جون** أن يكون ذلك بسبب تقدّم سنّ الملك حيث أصبحت المحادثات المطوّلة تصيبه بالإرهاق.

أمّا **محمد عثمان الصيد** فيورد في مذكراته أنّ الملك إدريس قال له خلال لقائه به في شهر مارس/آذار ١٩٦٣ قبيل إعلان استقالة حكومته:

" ليس لديّ عليك وعلى حكومتك أيّة مؤاخذة، وأنا راضي تمام الرضا، ولكن اتصل بي كثيرون، وعدّد لي الاسماء جميعاً، وأبلغوني أنّ الحكومة التي عدّلت الدستور [٢٠] يصعب عليها تطبيقه لذلك من المصلحة تعيين حكومة جديدة، ولهذا الغرض استدعيت محي الدين افكيني. "

كما ينسب **الصيد** إلى الملك إدريس قوله له خلال المناسبة نفسها:

" لقد اقترح عليّ ناظر الخاصّة تعيين **مصطفى بن حليم** رئيساً للحكومة، لكن ذلك لن يحدث مطلقاً، لأنني أعرفه جيداً، ووصفه بأنه نصّاب عالمي، واستطرد قائلاً " لو نعطي له ليبيا لباعها بمليوني جنيه " لذلك فكّرت في محي الدين افكيني لأنه ليس له ارتباط من مدّة بمجموعة ناظر الخاصّة الملكية، ولا يستطيعون التأثير عليه .. " [٢١]

الأستاذ **سامي حكيم** [٢٢] يلقي من جانبه بعض الأضواء على ما حدث منذ استدعاء السفير فكيني على عجل من طرابلس فيورد في كتابه " **حقيقة ليبيا** " :

".. استدعى القصر الملكي من واشنطن في منتصف فبراير ١٩٦٣ [٢٣] الدكتور محي الدين فكيني سفير ليبيا في العاصمة الأمريكية، ولمّا جاء إلى طرابلس فوتح في أمر تشكيل حكومة جديدة، فبدأ اتصالاته ومشاوراته بصفة سرّية، حتى أنه أبرق إلى **منصور بن قدارة** [٢٤]، الذي كان يقيم في القاهرة في ذلك الحين يطلب إليه سرعة العودة إلى البلاد، ولمّا ردّ عليه بالاعتذار تلقى برقية من **علي الساحلي** رئيس الديوان الملكي يبلغه فيها ضرورة مجيئه إلى طرابلس بناءً على الرغبة الملكية. فصدع للأمر ولمّا اجتمع بالدكتور فكيني عرض عليه اشتراكه في

---

٢٠ يقصد تعديلات ١٩٦٢/١٢/٧. راجع المجلد الثالث من الجزء الأول من هذا الكتاب.

٢١ مذكرات الصيد .م. س. ص. (٢٦٣)، خدوري. م. س. ص. (٣٥٣).

٢٢ سامي حكيم. " حقيقة ليبيا " ، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية الطبعة الثانية ١٩٧٠ م. وننبّه القارئ إلى أنّ كتابات سامي حكيم وإن كانت لا تخلو من إيراد وقائع عديدة ودقيقة نظراً لاستنادها في اعتقادنا إلى تقارير المخابرات المصرية، إلا أنها لا تخلو من مبالغة وإثارة ومن غياب الموضوعية (المؤلف).

٢٣ أفاد تقرير بعثت به السفارة البريطانية في واشنطن بتاريخ ١٩٦٣/٣/٢٥ إلى الخارجية البريطانية أنّ السفير فكيني غادر واشنطن إلى طرابلس يوم ١٩٦٣/٢/١٥ ولم يصحب معه زوجته. الرقم الاشاري VT 1015/22، الملف FO 371/173 238 28191 .

٢٤ صهره، والد زوجته.

الوزارة الجديدة فاعتذر عن قبول المنصب الوزاري بل إنه طلب مـن الـدكتور فكيني أن يعتذر أيضاً عن تأليف حكومة جديدة للأسباب التي بسطها له [٢٥]. ومـع ذلك سار الدكتور فكيني في خطواته للإسراع في تأليف الوزارة لأنّ القصر الملكي كان شديد الإلحاح عليه للانتهاء من تأليفها على جناح السرعة. "

٢٥ سيلاحظ القارئ ورود اسم منصور قدارة ضمن وزارة فكيني بالمبحث التالي (تشكيل الوزراة) ممّا يعنـي أنه – إذا صحّت رواية سامي حكيم – عاد وعدل عن رأيه بعدم المشاركة فيها.

تشكيل الوزارة

في منتصف شهر فبراير/شباط ١٩٦٣ استدعى الديوان الملكي الدكتور فكيني من واشنطن إلى طرابلس على وجه السرعة. وأمضى السفير فكيني قرابة الشهر بطرابلس قبل أن يتمّ الإعلان رسمياً عن تشكيله للوزارة الجديدة في ١٩٦٣/٣/١٩ خلفاً لحكومة محمد عثمان الصيد. لم يعرف إلا القليل عمّا دار من مشاورات بين الدكتور فكيني وبين **الملك إدريس**، وبينه وبين كل من ناظر الخاصّة الملكية **البوصيري الشلحي** (إن وجدت) ورئيس الديوان الملكي الدكتور **علي الساحلي** حول هذا التكليف. كذلك لا يعرف إلا الأقل عن الاتصالات التي أجراها ببعض الشخصيات السياسية من أجل دعوتها للمشاركة معه في الوزارة، وهي المشاورات والاتصالات التي كانت سبباً في انتشار الإشاعات [٢٦] يومذاك حول قرب تكليف فكيني بتشكيل الوزارة الجديدة.

يقول **الدكتور صلاح الدين سالم حسن** ما ترجمته:

> " لقد أمضى (فكيني) شهراً قبل تسلّمه رئاسة الوزارة في الدراسة، والنقاش والتشاور حول مختلف جوانب الحكومة. لقد جعل القبول ببعض جوانب برنامجه الإصلاحي شرطاً لقبوله هو بالمنصب " [٢٧].

كما يشير في موضع آخر من الرسالة إلى أنّ الدكتور فكيني اتصل خلال هذه الفترة بالدكتور **علي أحمد اعتيقة** (دكتوراه اقتصاد زراعي) عارضاً عليه منصب وزير التخطيط، غير أنّ الأخير لم يقبل هذا العرض، والشئ ذاته حدث مع المهندس **فتحي جعودة**.

وقد أشار تقرير **للسفير البريطاني** [٢٨] في ليبيا بتاريخ ١٩٦٣/٣/٢٥ إلى أنّ فكيني – وفقاً لمصادر موثوقة – كان يرغب في دعوة أربع أو خمس شخصيات ليبية أخرى للاشتراك معه في الوزارة غير أنّ هؤلاء إمّا أنهم لم يكونوا راغبين في تلك المشاركة أو أنه تعذر عليه الاتصال بهم.

كما أورد تقرير آخر للسفير ذاته مؤرّخ في ١٩٦٣/٤/٢٢ أنّ الدكتور فكيني قال بأنّ **تشكيلة وزارته كانت جاهزة في جيبه منذ ١٩٦٣/٣/٦**.

وسواء أكان ما زعمه السفير البريطاني صحيحاً أم لا، فإنّ الإعلان الرسمي عن تكليف الدكتور فكيني بتشكيل الوزارة وقيامه فعلاً بذلك لم يجريا إلا في ١٩٦٣/٣/١٩ م. [٢٩]

---

٢٦ خدوري. م. س. ص. (٣٥٣)، مذكرات الصيد، م. س. ص. (٢٦١).

٢٧ صلاح الدين سالم حسن. م. س. ص. (٣٦٥) نقلاً عن إفادة الدكتور محي الدين فكيني أمام " محكمة الشعب " يوم ١٩٧١/١١/٣ في " قضية القصور الملكية والعائلة المالكة " .

٢٨ سلفت الإشارة إلى هذا التقرير.

٢٩ الجريدة الرسمية للمملكة الليبية. السنة الثامنة. بتاريخ ١٩٦٣/٤/٢٥. ص. (٥) وقد عزا تقرير بعثت به السفارة البريطانية في واشنطن بتاريخ ١٩٦٣/٣/٢٥ نقلاً عن مصادر الخارجية الأمريكية سبب التأخير في الإعلان عن الحكومة إلى أنه يرجع لتردد الملك حول تكليف فكيني وكذلك للاختلافات التي قامت بينهما حول تشكيلة الوزارة. الرقم الاشاري VT 1015/22، الملف السابق.

وتشكـلت الوزارة وفقاً للمرسوم الملكي الصادر بها في ذلك التاريخ على النحو التالي:

١- الدكتور/ محي الدين فكيني	رئيساً للوزراء ووزيراً للخارجية
٢- السيد/ منصور قدارة	وزيراً للمالية والاقتصاد الوطني
٣- الدكتور/ وهبي البوري	وزيراً لشئون البترول
٤- السيد/ حامد علي العبيدي	وزيراً للتخطيط والتنمية
٥- السيد/ ونيس القذافي	وزيراً للداخلية
٦- السيد/ سيف النصر عبد الجليل	وزيراً للدفاع
٧- السيد/ محمد الكريكشي	وزيراً للصناعة
٨- السيد/ عمر محمود المنتصر	وزيراً للعدل
٩- الدكتور/ أحمد عبد الرازق البشتي	وزيراً للصحة
١٠- السيد/ المهدي بوزو	وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية
١١- السيد/ محمد ياسين المبري	وزيراً للمواصلات والأشغال العامة
١٢- السيد/ حامد أبو سريويل	وزيراً للزراعة والثروة الحيوانية
١٣- السيد/ أحمد فؤاد شنيب	وزيراً للمعارف
١٤- السيد/ عبد اللطيف الشويرف	وزيراً للأنباء والإرشاد
١٥- السيد/ علي الحسومي	وزيراً للشؤون البرلمانية

وقد لوحظ بشأن تشكيلة الوزارة الجديدة:

(أ) احتفظ الدكتور فكيني لنفسه بوزارة الخارجية إلى جانب رئاسة الوزارة.

(ب) جرى ضمّ وزارة المالية إلى وزارة الاقتصاد الوطني وكـُلـّف بهما منصور بن قدارة صهر فكيني (والد زوجته).

(ج) أبقى على خمسة وزراء من الوزارة السابقة هم البوري والعبيدي والقذافي والبشتي والمنتصر، وبقى أربعة منهم في وزاراتهم السابقة فيما عدا المنتصر الذي نُقل من وزارة الخارجية إلى وزارة العدل.

(د) ثمانية من الوزراء (إلى جانب الرئيس) هم من ولاية طرابلس وخمسة من ولاية برقة واثنان من ولاية فزان.

(هـ) انخفض عدد الوزراء الذين ينتمون إلى قبائل برقة من خمسة وزراء في الوزارة السابقة إلى اثنين في هذه الوزراة هما حامد العبيدي ومحمد ياسين المبري، والاثنان ينتميان إلى القبيلة نفسها " العبيدات " [٣٠].

٣٠ لا شك أن اختيار فكيني لوزيرين من القبيلة نفسها (لا يحملان مؤهلات خاصّة) إما أن يكون راجعاً إلى جهله بالتركيبة القبلية في برقة، أو أنه قصد هذه الخطوة عامداً ممّا أدّى في اعتقادنا إلى زرع بذور النفور بينه وبين الفريق محمود بوقويطين قائد قوة دفاع برقة الذي ينتمي إلى قبيلة " البراعصة " المنافسة لقبيلة " العبيدات " . (المؤلف)

(و) دخل الوزارة ثمانية وجوه جديدة هم سيف النصر والكريكشي وبوزو والمبري وأبو سريويل وشنيب والحسومي، والأخير (علي الحسومي) هو من البربر/ الأمازيغ وكان قد شغل منصب عميد بلدية (يفرن) قرابة أربع سنوات حتى عام ١٩٦١. أمّا بوزو فهو من (الطوارق) ومحسوب على آل سيف النصر.

(ز) أنّ ستة من الوزراء هم من حملة الشهادات الجامعية وتلقّوا تدريباً بالخارج، وهي أعلى نسبة من هذا النوع عرفتها أيّ من الوزارت السابقة.

وفي ١٩٦٣/١١/١٣ أجرى الدكتور فكيني تعديلاً على وزارته أدخل بموجبه الدكتور **علي نور الدين العنيزي** وزيراً لشؤون البترول خلفاً للدكتور **وهبي البوري** الذي كان قد عيّن في ١٩٦٣/٩/١١ [٣١] مندوباً دائماً لليبيا لدى الأمم المتحدة.

---

٣١ أسندت مهام وزارة شؤون البترول خلال الفترة ما بين ١٩٦٣/٩/١١ و ١٩٦٣/١١/١٣ إلى وزير العدل عمر محمود المنتصر.

تكهّنات ومخاوف غربية

يذهب الدكتور خدوري إلى أنّ البلاد استبشرت بحكومة فكيني [٣٢]، ولعلـّه زاد في استبشار الناس بالحكومة الجديدة البيان الذي ألقاه الدكتور فكيني يوم ١٩٦٣/٣/٢٠ والذي أوضح فيه خطة حكومته القائمة على:

" .. التفاني، ونظافة اليد والضمير، وبراءة الذمة، والترفع عن المصالح الشخصية وعن استغلال النفوذ، وفتح أبواب الحرّية للشعب الليبي، والتعاون الأكيد مع الدول العربية شرقاً وغرباً، وإخراج مشروع السنوات الخمس (الذي رُصد له مبلغ ١٧٠ مليوناً من الجنيهات) " [٣٣].

وقد شارك في الترحيب بالحكومة الجديدة والاستبشار بها **الصحافة الوطنية** (المستقلة) وعدد من **أعضاء البرلمان** ومعظم **النخب المثقفة**.

أمّا **السفارتان البريطانية والأمريكية** في ليبيا فقد سارعتا إلى إرسال العديد من التقارير إلى حكومتيهما التي احتوت على التحليلات والتكهّنات وعبّرت في طيّاتها عن بعض **المخاوف** من حكومة فكيني وتوجّهاتها.

ففي صباح يوم ١٩٦٣/٣/٢٠ أرسل **السفير البريطاني ستيوارت** برقية عاجلة تحمل الرقم (١٠٩) موجّهة إلى الخارجية البريطانية ورئاسة الوزراء [٣٤] طيّر فيها خبر استقالة حكومة محمد عثمان الصيد في اليوم السابق (١٩٦٣/٣/١٩) وتكليف الدكتور محي الدين فكيني بتشكيل الوزارة الجديدة مع بيان بالتشكيل الجديد للحكومة . وقد علّق المستر **بنهام** J. M. M. Banham [٣٥] على ما جاء في البرقية بمذكرة مؤرّخة في ١٩٦٣/٣/٢١ كان من بين ما جاء فيها [٣٦]:

" إنّ هذا هو التعديل الرئيسي الثالث في الوزارة الليبية منذ أكتوبر ١٩٦٢ [٣٧]. إنّ هذه التعديلات المتلاحقة لا تعكس فقط الصراع من أجل السلطة بين البوصيري الشلحي (ناظر الخاصّة الملكية) ومؤازريه من جهة وبين مؤيدي الارتباط ببريطانيا (British Connection)، ولكنها تجسّد أيضاً مدى التوتر الذي أحدثته الترتيبات الدستورية الجديدة [٣٨] على البنيان السياسي في ليبيا. "

---

٣٢ خدوري. م. س. ص. (٣٥٤).

٣٣ حكيم " حقيقة ليبيا " م. س. ص. (٣٠٣).

٣٤ مع صور عنها إلى عدد من الجهات الرسمية البريطانية الأخرى داخل بريطانيا وخارجها. الرقم الإشاري VT 1015/18، الملف FO 371/173 237 28183.

٣٥ هو أحد كبار الخارجية البريطانية ويبدو أنّ عمله يرتبط بالمخابرات البريطانية.

٣٦ الرقم الاشاري السابق والملف السابق.

٣٧ وقع التعديلان الأخران في أواخر أيام حكومة محمد عثمان الصيد. راجع الفصل الثاني/المجلد الثالث بالجزء الأول من هذا الكتاب.

٣٨ يقصد التعديلات التي استحدثت يوم ١٩٦٢/١٢/٧ خلال حكومة محمد عثمان الصيد.

" إننا، دون شكّ، سوف نتلقى تقريراً من السفير (البريطاني في ليبيا) حول هذه التعديلات الأخيرة، وإنّ أهمّ هذه التعيينات الجديدة تعيين محي الدين فكيني رئيساً للوزارء ووزيراً للخارجية، وتعيين **سيف النصر عبد الجليل** وزيراً للدفاع. إنّ كلا هذين التعينين يشكّلان انتصاراً حقيقياً للبوصيري ولجماعته. وفي الواقع، ووفقاً لما نقل عن **خليفة موسى** [٣٩]، فإنّ البوصيري الشلحي أشار لمّا سئل عمّن يرغب في أن يرى رئيساً جديداً للوزارة إلى اسم فكيني.

إن كلا الوزيرين الجديدين (فكيني وسيف النصر) هما دون سنّ الأربعين، ومن المستبعد جداً أن يكونا متعاطفين مع نظام الحكم **الأشبه بالإقطاعي** [٤٠] القائم حالياً في ليبيا. إنّ الرجلين معروفان بميولهما المصرية، على الرغم من أنّ فكيني أبدى بعض المحاولات الظاهرة لكسب صداقة الأمريكان. "

ثم يضيف **بنهام** في مذكرته:

" إنّ أهم المؤشّرات على الاتجاه الذي سوف تسير فيه الأمور يتعلّق بتعيين من يحلّ محلّ، **العقيد العيساوي** [٤١] . فإذا تمّ تعيين عون ارحومة أو عبد العزيز الشلحي في المنصب الشاغر، فإنه في هذه الحالة تكون جميع المناصب الحساسة في الجيش في أيدي أنصار البوصيري، وحتى الفريق محمود بوقويطين (قائد عام قوة دفاع برقة) هو زوج إحدى أخوات البوصيري " .

ويضيف **بنهام**:

" إنّ موقف الملك إزاء هذه التغييرات غير واضح. ومن المحتمل أن تكون هذه التغييرات تعبيراً عن محاولة لتوجيه أشرعة سفينة ليبيا في اتجاه الرياح التي تهبّ عليها من مصر ومن مناطق أخرى في الشرق الأوسط. وفي اعتقادي أنه طالما بقى الملك ممسكاً بزمام السلطة فسوف يبقي ارتباط ليبيا ببريطانيا قائماً وآمناً. أمّا في حال تواري الملك في الظلّ، كما هو متوقع جداً، تاركاً إدارة البلاد للبوصيري وجماعته، فإنّ **فرص وليّ العهد** في خلافة الملك على العرش وبسلام، سوف تتضاءل بشكل كبير. "

---

٣٩ عيّن خليفة موسى منذ ١٩٦٢/٦/٥ (حكومة محمد عثمان الصيد) وكيلا لوزارة المالية خلفا لعبد الرازق شقلوف. ويوجد بالوزارة المذكورة عدد من المستشارين البريطانيين، ومن غير المستبعد أن يكون أحد هؤلاء المستشارين هو من قام بنقل الخبر عن خليفة موسى.

٤٠ إن المرء يتساءل عن الظواهر والشواهد التي تجعل بنهام يصف نظام الحكم في ليبيا بذلك الوصف المقيت. وكيف تراهم يصفون عدداً من نظم الحكم العربية الأخرى القائمة يومذاك ؟ ثـمّ لِمَ ترتبط بريطانيا بمثل هذا الحكم في معاهدة صداقة وتحالف؟

٤١ كان العقيد العيساوي يشغل منصب معاون رئيس الأركان للشؤون الإدارية بالجيش الليبي وكان مرشحاً لشغل منصب نائب رئيس الأركان عندما جرى اغتياله بواسطة مجهول في ١٩٦٢/١٢/٩. راجع الفصل الرابع بالمجلد الثاني من الجزء الأول من هذا الكتاب.

ثم يختتم بنهام مذكرته بفقرة جاء فيها:

" إنه من المبكر جداً في الحقيقة، القول عمّا إن كان من شأن هذه التعيينات الجديدة أن تحدث أيّة تغييرات في سياسات الحكومة الليبية. ومع ذلك، فمن المحتمل أن تواجه البعثات العسكرية والبحريّة البريطانية في ليبيا بعض الصعوبات، وأن يجرى تأجيل مراجعة المعاهدة البريطانية/ الليبية، ذلك أنه على الرغم من أن قد تمّ تبادل المذكرات حول هذا الموضوع، إلا أنه لم يجر الإعلان عنه لا في البرلمان الليبي ولا في مجلس العموم البريطاني. "

ولم يمض أسبوع على تأليف الوزارة الجديدة حتى كان السفير البريطاني **ستيوارت** قد أعدّ تقريراً مؤرّخاً في ١٩٦٣/٣/٢٥ [٤٢] كان من بين ما جاء فيه:

" لقد علّقت صحيفة (الرائد) المستقلة في افتتاحيتها على تغيير الوزارة ودعت إلى وضع نهاية لحالة الانعزال التي تعيشها ليبيا في سياستها الخارجية. وعلى ذلك فقد يكون فكيني هو الأداة التي وقع الاختيار عليها لتنفيذ سياسة خارجية أكثر إيجابية وانحيازاً للعرب. "

ويلفت **السفير** في تقريره، الانتباه في هذا الصدد، إلى أنّ أوّل إجراء قام به فكيني هو إرسال برقية تأييد حميمة إلى الرئيس الجزائري **بن بيللا** يعبّر له فيها عن مساندته لموقفه المعارض لإقدام فرنسا على إجراء تجارب نووية في الصحراء، وكذلك قيامه بإرسال برقية إلى جامعة الدول العربية كانت أكثر صراحة وإقداماً من المعتاد.

كما ينبّه إلى أنّ تعيين **سيف النصر عبد الجليل** [٤٣] وزيراً للدفاع في الوزارة الجديدة يُعدّ دليلاً ومؤشّراً على نوع المشاعر المحابية لمصر [٤٤] من قبل حكومة فكيني.

ثمّ يشير **السفير البريطاني** في تقريره إلى أنّ السفارة الأمريكية في ليبيا أبدت وجهة نظر حذرة (متحفّظة) تجاه مواقف فكيني المتوقعة. فوفقاً لتقارير الخارجية الأمريكية، فإنّ تجربة عمله كسفير في واشنطن ومندوب لليبيا في الأمم المتحدة وسّعت من مداركه. ويضيف، كنوع من التخوّف الذي لا يخلو من سخرية، أنّ هذه التجربة ربّما جعلته يدرك قيمة " **الدور الإزعاجي** " الذي يمكن للدول الصغيرة أن تلعبه، وأن يدرك أيضاً محدودية القدرات البريطانية بالمقارنة بقدرات كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي.

---

٤٢ سلفت الإشارة إلى هذا التقرير.

٤٣ سيف النصر عبد الجليل هو أحد رجالات عائلة سيف النصر زعماء قبيلة أولاد سليمان. وقد شغل منذ الاستقلال المنصب الثاني في ولاية فزان إمّا كرئيس للمجلس التنفيذي أو كنائب عن الوالي في الولاية. معروف بكثرة تردّده على مصر وإقامته لعلاقات مع عدد من رجال النظام الناصري. وقد عرف عنه صلته القوية بناظر الخاصّة الملكية البوصيري الشلحي، ورغم ذلك فقد نجح في إقامة علاقة حميمة مع السفارة الأمريكية في ليبيا وعلى الأخصّ مع السفير جون ويزلي جونز (١٩٥٨ – ١٩٦٢).

٤٤ قد يكون هذا التعيّن في جانب منه تعويضاً لعائلة سيف النصر عن فقدانها لبعض نفوذها السياسي بسبب إلغاء النظام الإتحادي ومن الغريب أنّ تقريراً سرّياً للمخابرات المصرية (يناير/ كانون الثاني ١٩٦٦) أشار إلى أنه يرتبط بالجمهورية العربية المتحدة بعدّة مصالح حيث أنه يملك أراض زراعية وعقارية بها ولذلك يتظاهر بحّبها. راجع ما سيرد حول هذه الشخصية في فصل حكومة المنتصر الثانية.

ثمّ يخلص السفير **ستيوارت** إلى القول بأنه إذا كان الأمر كذلك (مؤكداً أنه لا يمكن الجزم برأي شخصي في الموضوع حيث أنه لم يتسن له بعد مقابلة فكيني شخصياً)، فإنّ من غير المستبعد أن يتخذ فكيني موقفاً اندفاعياً في السياسة الخارجية وبخاصّة في الشؤون العربية منها. كما يبدي تخوّفه من أن يتـّجه فكيني صوب الولايات المتحدة بدلاً من بريطانيا طلباً لمساعدتها له في برنامج الإصلاح الإداري الذي يزمع القيام به، كما أنه **لا يستبعد أن ترحّب أمريكا بهذه الخطوة** منبّهاً إلى أنّ الأمريكان كثيراً ما عبّروا عن غيرتهم وشكوكهم من عدد المستشارين البريطانيين الموجودين في الإدارة الليبية.

ويخصّص **السفير** بعد ذلك فقرة مطوّلة من تقريره لعلاقة **فكيني بالبوصيري الشلحي** وما إذا كان للأخير دور في تشكيلة الوزارة الجديدة، وفيما يؤكـّد السفير أنّ العلاقة بين الرجلين كانت حميمية جداً في السابق، إلا أنه لا توجد أدلـّة قاطعة على بقاء تلك العلاقة على حالها.

وفيما يؤكد **السفير** أنّ عدّة أيدي لعبت دوراً في تشكيلة الوزارة، فإنه لا يستبعد أن يكون **البوصيري** لعب دوراً في اختيار فكيني ذاته، وفي اقتراح بعض الوزراء الجدد مشيراً على وجه التحديد إلى وزير الدفاع سيف النصر عبد الجليل، كما يشير أيضاً إلى عدد آخر من الوزراء الجدد (وزير الصناعة **محمد الكريكشي** [٤٥] ووزير الأنباء والإرشاد **عبد اللطيف الشويرف**) اللذين إن لم يكونا من اختيار البوصيري ذاته، فهما من اختيار أصدقاء مقرّبين منه مثل فاضل بن زكري (والي طرابلس). ثمّ لا يستبعد التقرير أن يكون **علي الساحلي** (رئيس الديوان الملكي) **وأخو فكيني** (علي فكيني سفير ليبيا لدى تونس) قد لعبا دوراً ما في التشكيل الوزاري.

ثمّ يتساءل السفير **ستيوارت** في ختام تقريره عن نوع الحكومات الليبية التي ينبغي على بريطانيا أن تتوقع التعامل معها الآن، ويجيب قائلاً:

> " إنها حكومة شابّة نسبياً، فرئيس الوزراء نفسه فوق الأربعين بقليل، وعدد من وزرائه هم دون الأربعين بالسنّ. ويقال أن مجلس الوزراء الجديد هو أكثر أمانة كما أنه أكثر تعليماً من المجلس الذي سبقه. وإنني أتصوّر أنه ينبغي علينا، في المدى القصير، توطين أنفسنا على مسايرة موقف ليبي مستقل ونظرة استقلالية في الاتجاهات التي سلفت الإشارة إليها. إنّ اختيار فكيني ربّما تكون له تأثيراته البعيدة على سياسة ليبيا الخارجية وعلى مستقبلها عموماً وهي تأثيرات يُستبعد أن تترك لنا قسطاً كبيراً من الراحة. "

وبتاريخ ١٩٦٣/٤/٢، عاد المستر **بنهام** بالخارجية البريطانية وأعدّ مذكرة حول تقرير السفير ستيوارت، كان من بين ما جاء فيها:

> " بكلّ تأكيد، فإنّ الحكومة الجديدة تعكس التأثير الذي بات للبوصيري الشلحي في الوقت الحالي على الملك. فوزير الدفاع الجديد (سيف النصر عبد الجليل) هو أحد مرشّحيه، كما أنّ وزيري الصناعة والأنباء والإرشاد الجديدين يحملان موقفاً وديّاً تجاهه. "

---

٤٥ وصف بنهام في المذكرة السالف الإشارة إليها (١٩٦٣/٣/٢١) الوزير محمد الكريكشي بأنه محافظ ضخم وراسخ لا يتكلم سوى العربية ويرتدي دوماً الملابس التقليدية.

" ورغم ذلك، فإنّ السياسة الليبية تظلّ خاضعة بالكامل للملك إدريس، الذي يملك في يديه كافة التعيينات الجديدة. فإذا ما قرّر قبول نصيحة البوصيري فلابدّ أنه رأى في ذلك خدمة لمصلحته (الملك). "

" وسيكون أمراً مضللاً بحق، النظر إلى هذه التغييرات على أنها جزء معتاد في دورات السياسة الليبية. إنها قد تعني أنّ الملك إدريس يحاول توجيه أشرعة سفينة بلاده في اتجاه رياح التغيير السائدة في العالم العربي. "

وبعد أن يشير بنهام إلى الخطوات التي اتخذتها حكومة فكيني على صعيد علاقات ليبيا العربية، والتي كان من بينها إرسال وفد كبير وعال المستوى للمشاركة في اجتماعات مجلس الجامعة العربية، يخلص إلى أنه لا يوجد ما يدعو إلى استنتاج أنّ بريطانيا سوف تفقد صلاتها الخاصّة بالنظام الليبي طالما بقي الملك إدريس ممسكاً بزمام السلطة في البلاد.

ثمّ يبدي بنهام، فيما يشبه اللوم لأداء السفارة البريطانية في ليبيا، استغرابه كيف أنّ الحكومة البريطانية لم تكن على علم مسبق بورود اسم فكيني كمرشّح جديد لمنصب رئيس الوزراء أو على علم حتى بعودته من الولايات المتحدة إلى ليبيا.

وقد ذيلّ أحد كبار المسؤولين بالخارجية البريطانية مذكرة بنهام بتعليق بخطّ اليد بتاريخ ١٩٦٣/٤/٣ جاء فيه:

" ما لم ننجح بالفعل في كسب البوصيري الشلحي إلى جانبنا، فإنه من الصعب النظر بتفاؤل إلى مستقبل بريطانيا في ليبيا. "

" It is difficult to view our future in Libya with optimism, unless indeed Busairi Shalhi can be brought over to our side "

وبتاريخ ١٩٦٣/٤/٢٢ أعدّ السفير البريطاني **ستيوارت** تقريراً مطوّلاً [٤٦] حول الوزارة الجديدة ضمّنه كافة توقّعاته ومخاوفه بشأنها. وقد جاء هذا التقرير بعد أن تهيّأت للسفير فرصة اللقاء برئيس الوزراء الجديد، وكان من بين أهمّ ما ورد فيه:

١ – عدّة إشارت بشأن توجّهات حكومة فكيني **العربيّة**، من ذلك اعترافها يوم ١٩٦٣/٣/٢٥ بالنظام الجمهوري في اليمن [٤٧]، وترحيب الحكومة الليبية بالجهود المبذولة لإقامة وحدة بين مصر وسوريا والعراق، وقيام الملك بإرسال برقية تهنئة إلى رؤساء الدول الثلاث بشأن تلك الجهود، فضلاً عمّا ورد في بيان الحكومة الجديدة يوم ١٩٦٣/٣/٢٠ من فقرات حول عزمها على القيام بمسؤولياتها على الصعيد العربي لا سيّما دروها كحلقة وصل بين دول المشرق والمغرب العربي.

---

٤٦ سلفت الإشارة إلى هذا التقرير.

٤٧ كان وزير الخارجية السابق في حكومة الصيد (ونيس القذافي) قد أبلغ القائم بالأعمال الأمريكي دورمان John Dorman يوم ١٩٦٢/٢/٢٠ أنّ الحكومة الليبية ليس في نيتها الاعتراف بذلك النظام بسبب عدم انجلاء الموقف بعد. راجع تقرير السفارة الأمريكية رقم (229 – A) المؤرّخ في ١٩٦٢/٢/٢٣، الملف .POL. 2 – Libya

٢- إشارة أخرى إلى توجّهات حكومة فكيني **أفريقياً**، وأنّ بيان الحكومة تضمّن فقرة تتعلق بنيتها في إدخال تعديل على الدستور الليبي ينصّ على أنّ ليبيا جزء من الوطن العربي وقسم من القارة الإفريقية [٤٨] .

وكان من بين ما خلص إليه السفير البريطاني في تقريره المذكور:

" في ضوء ذلك .. ومن خلال سجل أداء فكيني في الأمم المتحدة، ومن خلال ما أحسست به أثناء مقابلتي الشخصية معه، فإنني أستطيع الحكم بأنه سوف **يتبنّى سياسة أكثر اندفاعاً على الصعيد الخارجي وعلى الأخصّ عربياً**. وعوضاً عن التمسّك بشكل حادّ بسياسة الابتعاد وعدم التدخّل في القضايا القائمة بين الدول العربية، فمن المحتمل أن يحاول فكيني اتخاذ موقف متميّز بشأنها. ويبدو هذا أمراً ضرورياً إذا رأت ليبيا ألا تنأى بنفسها جانباً عن التطوّرات الرئيسية الجارية في العالم العربي، وهي السياسة التي لابدّ من الاعتراف بأنها إن جلبت في الماضي الاستقرار لليبيا إلا أنها لم تكن سياسة مثيرة [٤٩] (undramatic) وبالتالي لم تكن عربية [٥٠] ولا تحظى بقبول شعبي. غير أن الخطر الذي يكمن في هذا التوجّه الجديد يتمثل في احتمال أن يتحوّل المسار العام للسياسة الليبية في هذا الاتجاه، وأن يؤدي ذلك بالتالي **إلى إغراق ليبيا في هذه العملية**. "

ثمّ يضيف السفير ستيوارت:

" وبكلّ تأكيد فإن أيّ محاولة لربط ليبيا بالقضايا العربية من شأنه أن يؤدّي إلى تعريضها لضغوط أقلّ ما يقال عنها أنها سوف تكون مناوئة للمصالح الاستراتيجية التي تعبّر عنها معاهدة الصداقة الليبية البريطانية. "

ثمّ يشير السفير في هذا السياق إلى أنّ رئيس الوزراء فكيني وصف، خلال لقائه معه، موضوع القواعد العسكرية الأجنبية في ليبيا بأنه " دقيق " (Delicate)، وعلّق السفير على ذلك بعبارة جاء فيها:

" على الرغم من أنه ليس لديّ سبب يدعوني لافتراض أنّ فكيني سوف يقوم عن عمد بإلغاء الاتفاقيات القائمة، إلا أنه لديّ في الوقت نفسه أمل ضئيل في أن يقوم فكيني بالدفاع بحماس عن هذه الاتفاقيات إذا ما تعرّضت للنقد، أو في أن يستجيب بسرعة، كما تعوّدنا أن نتوقع، لطلباتنا الخاصّة بمنحنا تسهيلات للتدريب العسكري (فوق الأراضي الليبية).

---

٤٨ تمّ هذا فعلا بموجب القانون رقم (١) لسنة ١٩٦٣ الصادر بتاريخ ١٩٦٣/٤/٢٥.

٤٩ ماذا فعلت الدول العربية الأخرى التي كانت سياستها العربية مثيرة Dramatic ؟ ليس سوى الدخول في دائرة من الخلافات والصراعات العربية المتوصلة التي بدّدت الجهود وأهدرت الطاقات وكرسّت الخلافات وهو ما صبّ في النهاية في خدمة مصالح الدول الكبرى.

٥٠ لا يخفى ما في هذه العبارة من سخرية واستخفاف.

أما بالنسبة لسياسة حكومة فكيني الداخلية فيصف السفير ستيوارت أداءها وتوقعاته منها في هذا المضمار على النحو التالي:

" إنّ سياسة الحكومة الجديدة على الصعيد الداخلي، كما أوضحه بيان رئيسها أمام البرلمان، تقوم على الأفكار المعتادة نفسها .. الكفاءة والنزاهة والعدالة الاجتماعية والتقشف إلخ .. غير أنه توجد بعض الأسباب التي تدعو للأمل في أن تظهر همّة فكيني أكبر من سلفه (الصيد) في تنفيذ هذه الأفكار، وسيكون هذا مرتهناً بالطبع بالمحدّدات التي يفرضها عليه وجود الجهاز الإداري غير الكفؤ ذاته عند تنفيذ تعليماته. "

" لقد سارع فكيني إلى تقديم تشريع جديد أمام البرلمان لتحقيق وحدة البلاد وإلغاء النظام الاتحادي. إنه يعطي الانطباع بأنه نشط، ويظهر كما لو كان رجل أعمال، غير أنه يبدو مغروراً وصدامياً يفتقد السجايا الدقيقة المميزة للرجل السياسي. "

ثم يعبّر السفير بعد ذلك عن بعض مخاوفه من الدكتور فكيني على المدى البعيد:

" إنّ هناك بعض الدلالات الخاصّة بحكومة فكيني تبعث على القلق. وبإختصار فليس بمقدورنا أن نكون على الدرجة نفسها من اليقين (التي كنا عليها في ظلّ حكومة بن عثمان) بأنّ وليّ العهد، في حال وفاة الملك، سيجد – على الأقل – الحكومة القائمة إلى جانبه، وأنّ تلك الحكومة سوف تكون قادرة على اتخاذ الخطوات اللازمة لضمان اعتلائه العرش. إنّ هذا لا يعني القول إنّ حكومة فكيني هي من صنع البوصيري الشلحي أو أنّ فكيني أداة في يد البوصيري .. إنّ فكيني ليس من النوع الذي يتلقى التعليمات من البوصيري، غير أنه بحكم ميول فكيني نحو الاتجاهات المعادية للملكية السائدة في المنطقة، وبحكم خلفيته التي تجعله ذا " نزعة تقدمية " بعيدة عن " المحافظة " ، فإنني أعتقد أنّ **فرص وليّ العهد في اعتلاء العرش هي أقلّ الآن مما كانت عليه في ظلّ حكومة الصيد.** "

كما يضيف:

" وسوف تتعزّز هذه الاعتبارات في حال نجاح جهود الجمهورية العربية المتحدة [٥١] كما يأمل لها أنصارها العديدون هنا. وفضلاً عن ذلك فإنه، في حال تحقق مشروع توحيد ليبيا، فإنّ **الملكية فيها سوف تصبح أقلّ أهمّية من ذي قبل كعامل أهم – إن لم يكن الوحيد – في الحفاظ على وحدة البلاد.** "

ويخصص السفير بعد ذلك فقرة ثانية في تقريره ضمّنها **مخاوفه حول مستقبل المصالح البريطانية في ليبيا** جاء فيها:

٥١ الإشارة هنا إلى المساعي التي كانت قائمة يومذاك والمتمثّلة في المحادثات الجارية لتحقيق صورة من صور الوحدة بين كلّ من مصر وسوريا والعراق.

" إن كل ما سلفت الإشارة إليه بشأن حكومة فكيني يحمل **دلالات غير مريحة لمصالح بريطانيا العسكرية في ليبيا**، فمن غير المحتمل أن يكون أيّ نظام جمهوري راغباً أو قادراً على القبول بمثل الحقوق والتسهيلات التي تمنحها لنا المعاهدة الحالية، في حين أنه حتى في الوقت الحالي فإن ضغوطاً معادية تتراكم ويمكن لها أن تؤدّي، ذات يوم، إلى إلغاء هذه التسهيلات إذا شعرت الحكومة بأن من مصلحتها تحويل الأنظار عن مشاكل داخلية تواجهها، أو أنها شعرت بأنها لم تعد بحاجة إلى استمرار المعاهدة بسبب توقف حاجتها إلى الدعم المالي أو العسكري الذي توفره المعاهدة، أو أنّ هذه التسهيلات أصبحت تشكل مصدراً جدّياً لإحراجها. لهذه الأسباب كلها، فإنني أعتقد أنّ **من المهم أن نقوم بمراجعة وإعادة تقييم احتياجاتنا الحيوية في ليبيا**، وتحديد المدى الذي يمكن أن نذهب إليه من أجل المحافظة على هذه المصالح. "

ثمّ يضيف مستدركاً:

" إنني لا أريد أن أبدو متشائماً جداً، فالملك مايزال يمسك بمقاليد السلطة. وطالما بقي كذلك فإنّ وضعنا سيكون آمناً بقدر كافٍ. وفي الواقع، فمن المحتمل أن نكتشف أنّ أسوأ توقعاتنا لا أساس لها، وأنّ الليبيّين سوف يستمرّون – كما فعلوا في الماضي – في التعبير عن تثمين واقعي من جانبهم لما فيه مصالحهم الحقيقية. غير أني في الوقت نفسه لا أستطيع أن أراهن على استمرار المناعة لديهم في مواجهة الأجواء المتغيّرة في هذا الجزء من العالم. "

ثمّ يعرج السفير على **تركيبة الوزارة الجديدة** ودلالالة ذلك:

" إن تحليل تركيبة الحكومة الجديدة هو ذو صلة ببعض القضايا (المخاوف) التي سلفت الإشارة إليها ... وبسبب احتفاظ رئيس الوزراء بوزارة الخارجية لنفسه وبسبب دمج وزارتي المالية والاقتصاد الوطني، فإنّ حجم هذه الحكومة هو أقلّ من حجم سابقتها. إنها تضمّ ثمانية وزراء من طرابلس وخمسة من برقة واثنين من فزان. وهذا يمثل نسبة عالية من الطرابلسيين حتى مع تجاهل حقيقة أن رئيس الوزراء يحتفظ بحقيبتين. إنها تضم ليس أقلّ من خمسة وزراء من الحكومة السابقة .. إنّ الوزارة الجديدة هي في العموم أكثر شباباً وأفضل تعليماً وأكثر أمانة من سابقتها. "

" وبنظرة أكثر تفحّصاً، فإنّ الوزارة الجديدة تبدو خليطاً من الشخصيات. بعضهم يملك نظرة عصرية مع خبرة في الإدارة ولكنهم يفتقدون الخلفية السياسية. وبعضهم الآخر له باع في السياسة وينقصه التعليم والقدرات والخبرة الإدارية، وبعضهم يمثل جيل السياسيين القدامى في الشرق الأوسط الذي يغلب عليهم التملق والأنانية، وبعضهم الآخر من النوع الذي لا هوية له ولا شخصية وجرى اختياره لاعتبارات شخصية أو جهوية، والبعض الآخر يجمعون خليطاً من الصفات. "

ويضيف في هذا الصدد:

" غير أنّ الأمر أكثر إزعاجاً في هذه الوزارة هو ذاك المتعلق باختيار **سيف النصر عبد الجليل**، الذي كان يشغل من قبل منصب رئيس المجلس التنفيذي لولاية فزان، وزيراً للدفاع. إنه صديق حميم للبوصيري الشلحي، وهو معروف بميوله المصرية. وفي ضوء المعلومات التي وصلتنا عن وجود تذمّر في أوساط ضباط الجيش الليبي، وبالنظر إلى التغييرات المطلوب إحداثها في قيادة الجيش بسبب اغتيال معاون رئيس الأركان العقيد إدريس العيساوي في شهر ديسمبر/ كانون الأول الماضي (١٩٦٢)، فإنّ هذه التعيينات الجديدة سوف يكون لها تأثيرات بعيدة المدى على أوضاع الجيش. "

ثمّ يعود السفير ستيوارت إلى موضوع **تركيبة الوزارة الجديدة** فيضيف:

" وفي العموم، فإنّ هذه الوزارة تبدو موزّعة توزيعاً عادلاً بين شباب متعلم من صنف رجال الإدارة العامة الذي يتميزون بالأمانة والحماس، وصنف قدامى السياسيين الذين لا يملكون إلا القليل من الخبرة الإدارية والقابلين للإرتشاء. وإنني لا أستطيع رؤية الصنفين يعملان كفريق واحد لفترة طويلة قادمة، ووفقاً لتصوّراتي فإنّ رئيس الوزراء سوف يحاول معاملة بعضهم بخشونة، الأمر الذي سيدفع هؤلاء للردّ عليه بالمثل. "

وفي **فقرة ختامية** يقول السفير البريطاني في تقريره:

" كان تقييمي الأولي لهذه الوزارة أنها ستكون، بالمقارنة بسابقتها، أكثر كفاءة، وإلى حدّ ما أقلّ فساداً مع احتمال أن تكون أقل صداقة تجاه الغرب. وبعد المزيد من التفكير والملاحظة، فإني أميل إلى تعديل هذا التقييم بما يفيد أنّ هذه الوزارة سوف تكون أكثر نشاطاً ولكنها سوف تبقى محكومة بمحدّدات الجهاز الإداري الليبي. وأنّ درجة الفساد المالي قد تنخفض إلا أنه سوف يكون قولاً بدون أساس توقع حدوث تحسّن درامي كبير في أمر أصبح بمثابة العادة بالنسبة للحكومات الليبية. "

" من وجهة نظرنا (الحكومة البريطانية)، ففي الوقت الذي أصبحنا فيه نواجه حكومة هي أشبه بشركات رجال الأعمال، فإنني **آسى على رحيل بن عثمان** الذي هو، على الرغم من عيوبه كلها، صديق جيّد لبريطانيا. "

" **إنّ المؤشرات تدلّ على أنّ السياسة الليبية، على أصعدتها الخارجية والداخلية، سوف تتحرك، منذ الآن،**

في مسارات واتجاهات، هي أقل ممّا كانت عليه في الماضي، خدمة لمصالح بريطانيا. " [٥٢]

أما **السفارة الأمريكية في ليبيا**، فقد قام القائم بأعمالها [٥٣] المستر جون دورمان John Dorman بإعداد تقرير [٥٤] مطوّل (١٥ صفحة) مؤرّخ في ١٩٦٣/٤/١٧ ويحمل عنوان **" دلالات للسياسة الأمريكية في ليبيا "** تناول فيه بعض الانطباعات عن حكومة الدكتور فكيني حيث جاء فيها:

" إنّ حكومة فكيني الجديدة التي أعلن عنها في ١٩٦٣/٣/١٩ تقدّم وعداً جديداً ببذل جهد عازم على التحرّك نحو الأمام على عدد من الجبهات. وفي أولى خطبه التي ألقاها أمام البرلمان يوم ١٩٦٣/٣/٣١، والتي استقبلت بحماس من قبل أعضاء البرلمان والجمهور على السواء، حدّد أهداف حكومته. "

" ويبيّن بوضوح أنّ فكيني سعى من خلال خطبته أن يستعيد الحكم ثقة الشعب في الحكومة بعد أن أصبح فساد حكومة بن عثمان موضوع الأحاديث العامة على نطاق واسع. وقد أكدّ فكيني في خطبته على نزاهة ومهارة أعضاء حكومته الذي تعهّدوا بالعمل بأمانة مطلقة من أجل خير المواطنين .. كما تعهّد في خطبته بتقديم مشروع الوحدة الكاملة للبلاد أمام البرلمان في القريب العاجل. "

كما جاء فيه أيضاً:

" أمّا على الصعيد الخارجي فقد قدّم فكيني شرحاً جزئياً لسياسة حكومته مشيراً إلى أنّ علاقة ليبيا بكلّ بلد على حدة سوف تقوم على أساس تقييم موضوعي لمصالح ليبيا مع ذلك البلد .. لقد وصف ليبيا بأنها الجناح الشرقي للمغرب العربي وتربطها مع دول المشرق العربي علاقات ثقافية وتاريخية خاصّة تؤهّلها أن تلعب دور حلقة الوصل بين مشرق ومغرب العالم العربي. "

---

٥٢ توجد مذكرة داخلية مؤرّخة في ١٩٦٣/٤/٢٦ معدّة من قبل سكرايفنر R. S. Scrivener، مدير إدارة شرق وشمال أفريقيا بالخارجية البريطانية، تفيد بأنّ الإدارة أعدت تقريراً حول التطوّرات الجارية في ليبيا لاستعمال وزير الخارجية البريطانية، فيما لو دعته الحاجة لذلك أثناء الاجتماع الوزاري لأعضاء حلف السنتو CENTO. كما تفيد المذكرة ذاتها بأنّ رئيس الوزراء البريطاني يومذاك أبدى اهتماماً خاصاً بالتطورات الجارية في ليبيا، وأنه بناءً على ذلك قامت الإدارة المذكورة بإعداد ورقتين؛ الأولى لأغراض استعمال Joint Intelligence Bureau (JIB)، والثانية لأغراض استعمال Steering Committee. وقد تضمّنت الورقة الأخيرة مقترحات حول الكيفيّة التي يمكن بها صياغة سياسة بريطانيا تجاه ليبيا في ضوء تلك التطورات. الرقم الإشاري VT 1015/44 بالملف السابق (FO 371/173239 28189) . كما يلاحظ أنه في ضوء هذه التقارير قام سكرايفنر، بناءً على تعليمات وزير الخارجية البريطاني، بإعداد مذكرة مؤرّخة في ١٩٦٣/٥/١ رفعت إلى عدد من المسؤولين بالحكومة البريطانية. الرقم الإشاري VT 1015/44 بالملف السابق.

٥٣ كان السفير الأمريكي جون ويزلي قد غادر منصبه في ليبيا يوم ١٩٦٢/١٢/٢٠، والسفير الجديد لايتنر C. Allan Lightner لم يكن قد وصل بعد لإستلام عمله في ليبيا عندما حدث هذا التغيير في الحكومة الليبية.

٥٤ التقرير بعنوان " Implications for US Policy in Libya " وهو يحمل الرقم (A – 270) بالملف POL. 1 Libya – US.

كما أشار **دورمان** في تقريره إلى أنّ الدكتور فكيني قام فور تسلمّه لمنصبه باتخاذ موقف مناهض لحكومة سلفه، فاعترف بحكومة السلال في اليمن [55]، وفضلاً عن ذلك فقد وعد بمواصلة الجهود من أجل دعم القضية الفلسطينية والالتزام بتنفيذ مبادئ الأمم المتحدة.

ثمّ عرض تقرير القائم بالأعمال الأمريكي **لتركيبة الوزارة الجديدة** على النحو التالي:

" في الوقت الذي تمثل فيه حكومة فكيني خليطاً من قدامى السياسيين والبيروقراطيين وبعض الشخصيات المعيّنة لأغراض سياسية وبعض الشباب، إلا أنه من الأمور المشجّعة حول هذه الحكومة أنها تضمّ ست شخصيات تحمل مؤهلات جامعية من الخارج، وهذا العدد هو الأكبر في أيّ حكومة في تاريخ ليبيا. وعلى الرغم من استبقاء رئيس مجلس التخطيط غير الكفء حامد العبيدي في منصبه، إلا أنه توجد مؤشرات على أنه لن يبقى في هذا المنصب طويلاً [56]. كما أن تعيين بن قدارة (صهر رئيس الوزراء) كوزير للمالية والاقتصاد الوطني، بعد ضمّ الوزارتين معاً، من شأنه أن يَعِد بتحقيق تنسيق مفيد لنشاط الحكومة في هذه المجالات، وهو الأمر الذي سهّل بالفعل حتى الآن المحادثات الجارية بين مسؤولي الحكومة الليبية وبرنامج المساعدات الأمريكية. "

" إن العزم الذي تبديه الحكومة الحالية، والمناقض للجمود والكسل الذي كانت عليه الحكومة السابقة، من شأنه أن يجعل من هذا وقتاً مناسباً لإستعادة المبادرة الأمريكية في مجالات التخطيط الاقتصادي والاجتماعي والسياسات المالية الصحيحة.

وفي معرض الحديث عن " **قيادة الجيش الليبي** " أشار دورمان في تقريره إلى مخاوف السفارة الأمريكية، هي الأخرى، من تعيين **سيف النصر عبد الجليل** وزيراً للدفاع في الوزارة الجديدة حيث جاء فيه:

" إن تعيين **سيف النصر عبد الجليل** في ١٩٦٣/٣/١٩ (خلفا لعبد النبي بالخير في منصب وزير الدفاع) وهو كما يقال صديق للبوصيري الشلحي من شأنه أن يكون له تأثيرات على بناء (قيادة) الجيش. إنّ سيف النصر، الذي هو ابن أخي والي فزان، معروف أنه موالٍ لمصر وبأنه على صلة، ولو ضعيفة، بعبد الناصر. وفي الوقت نفسه فإنّ له، وبشكل كبير من خلال الخدمات الطبية التي قدّمت له ولعائلته بواسطة مستشفى قاعدة ويلس، علاقات صداقة مع القاعدة كما أنه حافظ على علاقة شخصية وديّة مع السفير الأمريكي [57].

---

٥٥ من المعروف أنّ الإدارة الأمريكية اعترفت بحكومة عبد الله السلال منذ مرحلة مبكرة من وقوع الانقلاب في اليمن في ١٩٦٢/٩/٢٦. راجع مبحث " السياسة الأمريكية ومحاولة احتواء الثورة في اليمن الشمالية ١٩٦٢ – ١٩٦٧ " ، بقلم د. أحمد يوسف أحمد، كتاب " السياسة الأمريكية والعرب " ، مجموعة باحثين. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. الطبعة الثانية. مايو/آيار ١٩٨٥.

٥٦ لم تتحقق توقعات دورمان بشأن الوزير حامد العبيدي فبقى في منصبه حتى نهاية حكومة فكيني كما أنه استمر في شغل المنصب ذاته خلال حقبة محمود المنتصر الثانية.

٥٧ يقصد السفير السابق جون ويزلي جونز الذي غادر عمله في ليبيا بتاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٠ م.

" إن العقيد إدريس عبد الله وكيل وزارة الدفاع ما يزال من مناهضي آل سيف النصر والبوصيري الشلحي ومواليا للملك، غير أنه انتهازي ولا يمكن الاعتماد عليه. إنّ قدرته على التلوّن سوف تكون محل اختبار عندما يحاول بذل مساعيه لنيل الحظوة لدى الوزارة الجديدة. "

كما يعرّج التقرير على موضوع مدى تأثير حكومة فكيني على **حظوظ وليّ العهد** في اعتلاء العرش في حال وفاة الملك فيقول:

" إلى الحدّ الذي تستطيع فيه حكومة فكيني تنفيذ وعودها التي قطعتها على نفسها بأن تكون حكومة إيجابية وأمينة، فإنّ من شأن ذلك تعزيز فرص وليّ العهد قليلاً من خلال القضاء على أسباب السخط القائم في المجتمع جرّاء فساد الحكومة (السابقة) ومن خلال إثبات أنّ الرفاهية العامة لجهود المواطنين يمكن أن تتحقق عن طريق نظام ملكي. "

وبتاريخ ١٩٦٣/٥/٣، نقل المستر كيليك J. E. Killick من السفارة البريطانية في واشنطن إلى خارجية بلاده بعض انطباعات الخارجية الأمريكية عن الدكتور فكيني وحكومته [٥٩] أكّد فيها في البداية أنّ تقييم الحكومة الأمريكية للوزارة الليبية الجديدة ورئيسها فكيني يبدو، إلى حدّ كبير، مطابقاً لتقييم السفارة البريطانية في ليبيا الوارد في رسالة السفير ستيوارت المؤرّخة يوم ١٩٦٣/٣/٢٢ والتي سبق للخارجية البريطانية أن أحالت صورة منها إلى سفارتها في واشنطن. ثمّ أورد كيليك بعض الملاحظات التي رأى أنها قد تكون ذات فائدة تلخّصت في الآتي:

أولاً: أنّ الخارجية الأمريكية ترى في قيام الملك بتعيين فكيني رئيساً للوزارة إثر التعديل الواسع الذي أدخل على وزارة الصيد في ١٩٦٣/٣/٦ (أي قبل أقلّ من أسبوعين من تعيين فكيني) **أمراً مثيراً للانزعاج لدلالته على تردّد الملك وعدم حزمه**. كما أنّ الخارجية الأمريكية مصدومة (Struck by) ببيان حكومة فكيني الذي ألقاه يوم ١٩٦٣/٣/٣١. وتعتقد الخارجية الأمريكية أنّ فكيني عازم على حضور اجتماع مجموعة الدار البيضاء [٥٩] (رغم أنّ ليبيا ليست عضواً رسمياً في تلك المجموعة حيث لم توقع على ميثاقها). كما تتوقع الخارجية الأمريكية أنّ فكيني سوف يحضر أيضاً مؤتمر الدول الإفريقية المزمع عقده في أديس أبابا [٦٠].

---

٥٨ راجع رسالة كيليك إلى سكرايفنر مدير إدارة شرق وشمال أفريقيا بالخارجية البريطانية ذات الأرقام الإشارية VT 1015/43، 10256/63 بالملف FO 371/173239.

٥٩ كتلة سياسية كانت تضمّ كلا من غانا وغينيا ومالي والجزائر ومصر والمغرب تهدف إلى توحيد أفريقيا. وقد اندمجت هذه الكتلة في منظمة الوحدة الإفريقية عندما تأسّست هذه الأخيرة في ١٩٦٣/٥/٢٦.

٦٠ لم تتحقّق توقّعات الخارجية الأمريكية حيث شاركت الحكومة الليبية في مؤتمر أديس أبابا الذي بدأ أعماله في ١٩٦٣/٥/٢٢ بوفد ترأسّه الأمير الحسن الرضا ولم يضمّ رئيس الوزراء فكيني.

ثانيا: وصفت الخارجية الأمريكية تعاملات الدكتور فكيني مع القائم بالأعمال الأمريكي (J.Dorman) بأنها ودّية غير أنها تميّزت بالحذر ولم تحمل أي التزام. كما وصفت موقفه بأنه كان " متردّداً " حتى بالمعايير الليبية. وقد فسّرت الخارجية الأمريكية هذا التردّد بسبب بقاء فكيني بعيداً عن ليبيا فترة طويلة [٦١] باستثناء بعض الزيارات القصيرة إليها، وكذلك بسبب أنّ المنصب الوزاري الوحيد الذي تقلّده هو وزارة العدل [٦٢]. ورغم ذلك فالخارجية الأمريكية تعتبر أنّ بقاء فكيني نشطاً حتى الآن على الصعيد الداخلي مثير للدهشة. كما تبدي دهشتها أيضاً على وجه الخصوص من التعديل الذي أدخل على الدستور وأعطيت بموجبه المرأة الليبية حقّ التصويت. وعلى العموم يبدو أنّ فكيني يحظى لدى الخارجية الأمريكية بسمعة أنه نزيه وليس بالضرورة موضوعياً. "

" Reputation for integrity though not for objectivity "

ثالثاً: فيما يتعلق بتركيبة الوزارة الجديدة، أشارت الخارجية الأمريكية إلى ملاحظة أبداها لهم أحد المسؤولين الليبيّين مفادها أنّ حكومة فكيني تضمّ وزيرين من القبيلة نفسها (العبيدات) هما حامد العبيدي ومحمد ياسين المبري، وهو أمر غير معتاد في التجربة السياسية الليبية، ومن غير المتوقع أن تستمرّ الحالة طويلاً حيث سيخرج أحدهما من الوزارة [٦٣].

رابعاً: لاحظت الخارجية الأمريكية أنّ موقف الدكتور فكيني اتسّم **بالإهمال لوليّ العهد** بشكل ملحوظ في البداية، كما لاحظت أنّ فكيني أخذ يولي فيما بعد وليّ العهد بعض الاهتمام. ولا يبدو من جهة أخرى أنّ لدى الخارجية الأمريكية آراء ثابتة حول المدى الذي يمكن أن يؤثر به تعييّن فكيني على المشاكل المتعلقة بقضية تولي العرش في حال وفاة الملك.

---

٦١ منذ أواخر عام ١٩٥٧ وحتى فبراير/ شباط ١٩٦٣.

٦٢ دخل وزارة مصطفى بن حليم في ١٩٥٦/٣/٢٦ كوزير بلا وزارة ثمّ أصبح وزيراً للعدل إلى أن استقالت الوزارة في ١٩٥٧/٥/٢٦.

٦٣ رغم أنّ الملاحظة في جوهرها صحيحة إلا أنّ الوزيرين بقيا في الوزارة إلى حين استقالتها.

التعديلات الدستورية

سارع الدكتور فكيني في البيان الذي ألقاه أمام البرلمان يوم ١٩٦٣/٣/٣١، إلى الإعلان عن نيّة الحكومة، وبالطبع بعد التشاور مع الملك، في تقديم مشروع بإدخال عدد من التعديلات على دستور ١٩٥١ يتعلّق معظمها بإلغاء النظام الإتحادي القائم وتحقيق وحدة البلاد.

وبالفعل قدمّت الحكومة في ١٩٦٣/٤/١٤ مشروعها الذي وعدت به البرلمان، فصادق بالإجماع في اليوم التالي عليه، وأحاله إلى مجلس الشيوخ الذي قام بدوره بالمصادقة بالإجماع عليه في اليوم نفسه. ومع حلول يوم ١٩٦٣/٤/٢٢ كانت المجالس التشريعية للولايات الثلاث قد صادقت بدورها على هذه التعديلات، ومن ثمّ فقد صدر مرسوم ملكي بها بقانون [٦٤] مؤرّخ في ١٩٦٣/٤/٢٥ ويحمل الرقم (١) لسنة ١٩٦٣. أمّا أهمّ تلك التعديلات فقد تضمّنت:

أولاً: إلغاء النظام الإتحادي ونقل كافة سلطات الولايات إلى الحكومة المركزية [٦٥] .

ثانياً: تعديل المادة (٣) من الدستور بحيث أصبحت تنصّ:

" المملكة الليبيّة جزء من الوطن العربي، وقسم من القارّة الإفريقية "

وقد جاء في المذكرة الإيضاحية بشأن هذا التعديل:

" ولمّا كانت المملكة الليبية في واقعها الملموس والمحسوس هي جزء من القارة الإفريقية وتجاوباً مع رغبات شعوب قارتنا الإفريقية في ركبها الصاعد، ولمّا كان من نِعَم الله علينا أننا عرب من سلالة عربية، لنا أشقاء في العروبة ومشاعرنا متجاوبة وأمانينا متفقة – فلا عجب أن تضمّن الدستور في مادته الثالثة هاتين الحقيقتين. "

ثالثاً: تعديل المادة (٤٠) من الدستور بحيث أصبحت تنصّ:

" السيادة لله، وهي بإرادة الله وديعة للأمة، والأمة مصدر السلطات "

وقد حلّت محلّ الصياغة القديمة التي كانت تنصّ:

" السيادة للأمة والأمة هي مصدر السلطات " .

وقد جاء في المذكرة الإيضاحية بشأن هذا التعديل:

" .. ولمّا كانت السيادة في واقع الأمر، حسبما أجمع واستقرّ عليه بحق فقهاء الشريعة الإسلامية، هي لله جل وعلا، فعدّل النص بما يردّ الأمور إلى نصابها الصحيح .. وعدّلت تبعاً لذلك المادة (٤٤) بالصيغة الآتية:

" مع مراعاة ما جاء في المادة (٤٠) فإنّ السيادة أمانة الأمة للملك محمد إدريس المهدي السنوسي... "

---

٦٤ نشر هذا القانون في العدد الأول من الجريدة الرسمية للمملكة الليبية بتاريخ ٢٧ أبريل/نيسان ١٩٦٣.

٦٥ تناولنا هذا الموضوع بإسهاب في الفصل التالي " حكومة فكيني .. وإلغاء النظام الإتحادي " .

رابعاً: تعديل المادة (٦٨) بحيث أصبحت تنصّ:

" الملك هو القائد الأعلى لجميع القوات المسلحة في المملكة الليبية ومهمّتها حماية سيادة البلاد وسلامة أراضيها وأمنها، وتشمل الجيش وقوات الأمن. "

وكان النصّ في السابق يقتصر على:

" الملك هو القائد الأعلى لجميع القوات المسلحة الليبية " .

وقد ورد بالمذكرة الإيضاحية في تفسير هذا التعديل:

" عدّلت المادة (٧٨) ... فرؤى إيضاح ما ينصرف إليه تعبير " القوات المسلحة " إذ أنها تشمل الجيش وقوات الأمن معاً وفي هذا إقرار للحالة السابقة قبل التعديل، كما أوضحت المادة بعد تعديلها مهمّة هذه القوات المسلحة وهي حماية سيادة البلاد وسلامة أرضها وأمنها. " [٦٦]

خامساً: تعديل المادة (٧١) من الدستور بحيث أصبحت تنص:

" الملك ينشئ ويمنح الألقاب والأوسمة وغير ذلك من شارات الشرف، أمّا إنشاء الرتب المدنية فمحظور "

وقد جاء في تفسير هذا التعديل بالمذكرة الإيضاحية ما نصّه:

" ... والثابت أنّ المقام السامي لم يستعمل حقه منذ فجر الاستقلال حتى الآن في منح الرتب المدنية كرتبة البكوية والباشوية، وفضلاً عن ذلك فإنّ هذه الرتب لم تعد تلائم تطوّر العصر الحديث، ومن ثمّ فإذا عدّل النص بما يحقق هذه الغاية ويساير السياسة الحكيمة التي نهج عليها المقام السامي، فإنّ ذلك يعدّ أمراً سائغاً مقبولاً، ويتمشّى مع ديمقراطية الإسلام وقواعد المساواة فيه. "

سادساً: تعديل المادة (٧٩) من الدستور بحيث أصبحت تنص:

"يقسم رئيس الوزراء والوزراء قبل تولـّيهم أعمال مناصبهم اليمين الآتية أمام الملك:
(أقسم بالله العظيم أن أكون مخلصاً للوطن والملك وأن أحترم الدستور والقانون وأرعى مصالح الشعب رعاية كاملة) " .
كانت المادة قبل التعديل خالية من القسم.

سابعاً: تعديل المادة (٩٠) من الدستور بحيث أصبحت تنص:

" لا يجوز للوزراء أن يتولوا أيّة وظيفة عامّة أخرى في أثناء تولـّيهم الحكم، أو أن يمارسوا أيّة مهنة أخرى، أو أن يشتروا أو يستأجروا شيئاً من أملاك الدولة أو يؤجروها أو يبيعوها شيئاً من أموالهم أو يقايضوها عليه. ولا أن يدخلوا بصورة

---

٦٦ وقد علـّق لوكاس (رجل المخابرات بالسفارة البريطانية في ليبيا) على هذا التعديل، معتبراً أنه تمّ بتأثير جهود الفريق محمود بوقويطين قائد قوات الأمن الذي كان يحرص على أن يكون صاحب حق في اتصال مباشر مع الملك باعتباره القائد الأعلى لقوات الأمن دون حاجة للمرور على وزير الداخلية المسؤول المباشر عن قوات الأمن. راجع الفقرة (٨) من تقرير لوكاس المؤرّخ في ١٩٦٣/٤/٢٢. الملف FO 371/173238 28191.

مباشرة أو غير مباشرة في التعهدات والمناقصات التي تعقدها الإدارة العامة والمؤسسات الخاضعة لإدارة الدولة أو مراقبتها، كما لا يجوز لهم أن يكونوا أعضاء في مجلس إدارة أيّة شركة أو أن يشتركوا اشتراكاً فعلياً في عمل تجاري أو مالي. "

وجاء في تفسير التعديل الذي طرأ على النص الأصلي لهذه المادة:

" ... فعدّلت هذه المادة بحيث أصبحت تتناول في مدلولها حظر التصرّف بالبيع أو المقايضة من جانب الوزير لشئ من أملاكه. "

ثامناً: تعديل المواد (٩٤)، (٩٦)، (٩٨) المتعلقة **بمجلس الشيوخ** [٦٧] بحيث أصبحت تنصّ على التوالي:

المادة (٩٤)

" يؤلف من أربعة وعشرين عضواً يُعينهم الملك " .

المادة (٩٦)

" يشترط في عضو مجلس الشيوخ، زيادة على الشروط المقرّرة في قانون الانتخاب، أن يكون ليبياً، وألا تقل سنه يوم التعيّن عن أربعين سنة ميلادية " .

المادة (٩٨)

" مدة العضوية في مجلس الشيوخ ثماني سنوات، ويجدّد اختيار نصف الشيوخ كلّ أربع سنوات، ومن انتهت مدته من الأعضاء يجوز إعادة تعيينه. "

وقد جاء بالمذكرة **الإيضاحية** في شرح أسباب هذه التعديلات:

"... بقي النظام البرلماني على ما هو عليه وهو أحد الضمانات الجوهرية في الدول الديمقراطية. كما روعي الإبقاء على نظام المجلسين مجلس النواب ومجلس الشيوخ.."

" ولمّا كان مجلس الشيوخ الحالي مشكّلاً على اعتبار الدولة قائمة على النظام الاتحادي ومثلت فيه الولايات على قدم المساواة، فإنّ الانتقال إلى نظام الوحدة من شأنه أن يغيّر الأساس الذي شكّل بمقتضاه مجلس الشيوخ **فغدت القاعدة لهذا التشكيل الجديد هي تعيّن جميع أعضاء مجلس الشيوخ** إذ أنه ممّا يقوّم الأداة السياسية في البلاد أن يكون، إلى جانب أعضاء مجلس النواب المنتخبين جميعهم، أشخاص يستطيعون بمكانتهم الذاتية وكفاءتهم الشخصية وسابق خدماتهم الوطنية أن يكون لرأيهم وزن ممّا توفّر لهم من علم ورصيد وطني وتجربة في الأعمال التي زاولوها وأن يدخلوا في الحياة السياسية آراء ناضجة سديدة ومشاعر صادقة. ولكنّ كثيراً من هؤلاء يأبون أن يوطّنوا أنفسهم على خوض معارك الانتخابات لمجلس النواب، لذلك تفتح لهم في كثير من البلدان أبواب مجلس الشيوخ بتعيينهم فيه، وبذا يتحقّق تمثيل هؤلاء الشيوخ للأمة على وجهٍ أكمل. "

---

٦٧ راجع فصل " أضواء على التجربة البرلمانية " بالمجلد الخامس من هذا الجزء الثاني.

" ... حدّد عدد أعضاء مجلس الشيوخ بأربعة وعشرين عضواً وهو العدد الذي يحتويه مجلس الشيوخ من قبل. كما روعي في التعديل عدم الإستكثار، إذ المعروف في علوم الاجتماع والمشاهد في المجالس الكبيرة العدد أنه كلما ازداد عدد الأعضاء كانت المناقشات أقل جدوى واستقلال الرأى ونضوجه أضعف سبباً.

تاسعاً: تعديل المواد (١٠٠)، (١٠١)، (١٠٢)، (١٠٧)، (١٠٩)، (١٢٥)، (١٢٦) المتعلقة بمجلس النواب وحقّ الانتخاب وأهمّها [٦٨] :

تعديل المادة (١٠٠) التي أصبحت تنصّ:

" يؤلف مجلس النواب من أعضاء يجرى انتخابهم بالاقتراع السرّي العام على مقتضى قانون الانتخاب " .

فقد نصّ التعديل على أن يتمّ انتخاب أعضاء مجلس النواب عن طريق الاقتراع السرّي العام [٦٩] .

أمّا التعديل الهام الآخر فقد تمثّل في **الإجازة للمرأة الليبية بممارسة حقّ الانتخاب** بموجب المادّة (١٠٢):

" الانتخاب حقّ لليبيّين البالغين إحدى وعشرين سنة ميلادية على الوجه المبيّن في القانون، ويجوز للمرأة أن تمارس هذا الحق وفقاً للشروط التي يضعها القانون. "

وجاء في المذكرة الإيضاحية بهذا الخصوص:

" وعن المادة (١٠٢) عدلّت صياغتها بما يجيز للمرأة الليبية أن تمارس حق الانتخاب وفق الشروط التي يضعها القانون. فالمرأة تمثل نصف المجتمع، وقد اتجهت التشريعات الحديثة إلى إعطاء المرأة حقها الطبيعي في المشاركة في الحياة العامة فشغلت بعض الوظائف العامة، وفتحت لها الجامعة أبوابها، فلم يكن بد – مسايرة للتطور – من إعطائها حق الانتخاب. " [٧٠]

عاشراً: تعديل وضبط صياغة نص المادّة (١٧٢) على النحو التالي:

" تؤول للخزانة العامة جميع إيرادات الدولة بما فيها حصيلة الضرائب والرسوم وغير ذلك من الأموال وفقاً لأحكام الدستور والقوانين. "

حادي عشر: تعديل المواد (١٤١– ١٤٩) الخاصّة **بالسلطة القضائية** وجاء في المذكرة الإيضاحية بهذا الشأن:

" وفيما يتعلق بالسلطة القضائية في الدولة فتتولاها المحكمة العليا والمحاكم الأخرى من مدنية وشرعية وغيرها على اختلاف درجاتها وتصدر أحكامها وفق الدستور والقوانين وباسم الملك. "

---

٦٨ راجع فصل " أضواء على التجربة البرلمانية " بالمجلد الخامس من هذا الجزء الثاني.

٦٩ راجع د. اسماعيل مرزة م. س. ص. (٤٩٤ – ٤٩٥).

٧٠ راجع فصل " أضواء على التجربة البرلمانية " بالمجلد الخامس من هذا الجزء الثاني.

" وحتى تكفل العدالة للجميع، وتتوفـر الطمأنينة في نفوس القضاة ليحكموا بما يرونـه الحق والعدل نصّ صراحة على أنهم غير قابلين للعزل وذلك على الوجه المبيّن فـي القانون وأسوة بما متبّع في كافـة الدول المتحضرة. "

هذه هي ملامح التعديلات الدستورية التي استحدثتها وزارة الدكتور فكيني خلال الشهر الأول من مجيئها إلى الحكم. ولقد استقبلت هذه التعديلات – وعلى الأخصّ ما يتعلق منها بإلغاء النظام الاتحادي – بترحيب وتأييد شعبي واسع في أغلب الأوساط الليبيّة.

وتجدر الإشارة إلى أنّ صحيفة " **طرابلس الغرب** " الحكومية نشرت في عددها الصادر يوم ١٩٦٣/٤/٢١ خبراً مفاده أن ستين سيدة ليبيّة من أعضاء **جمعية النهضة النسائية** وطالبـات الجامعة الليبيّة والمدارس الثانوية قمن بمظاهرة في مدينة طرابلس في اليـوم السـابق، تـوجهن خلالها إلى قصر الملك ومبنى رئاسة الوزارة، عبّرن خلالها عن ترحيبهن بالتعديلات الدستورية التي أعطت المرأة الليبيّة حق الانتخاب [٧١].

---

٧١ برقية السفارة الأمريكية بطرابلس ذات الرقم الإشاري (A – 361) المؤرّخة في ١٩٦٣/٤/٣٠.

أول خطة خمسية شاملة للتنمية
(١٩٦٣ - ١٩٦٨)

رغم الجهود المكثفة التي بذلتها حكومة **محمد عثمان الصيد** من أجل تطوير الجهاز التخطيطي في البلاد المتمثل في " **مجلس الإعمار** " ودفع العملية التخطيطية، ورغم تواصل نشاط الأجهزة المعنية في سبيل إعداد وإقرار أول خطة خمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، إلا أنّ الحظ لم يسعف الوزارة المذكورة لتنال شرف إنجاز تلك الخطوة الهامة.

ومع ذلك، فقد سهّلت تلك الجهود على وزارة الدكتور فكيني أن تنجز تلك المهمة **خلال أمد قصير من تشكيلها**. وكانت أولى الخطوات التي قامت الحكومة الجديدة بها في هذا الصدد تشكيل " **لجنة مؤقتة** " كلفت بمهمّة **مراجعة مشروع الخطة الخمسية للتنمية الإقتصادية** الذي سبق إعداده، وكانت هذه اللجنة برئاسة وزير التخطيط والتنمية حامد العبيدي، وعضوية كل من وكيل وزارة المالية خليفة موسى ورئيس مجلس الإعمار السابق عبد الله سكتة والدكتور أحمد عتيقة عن بنك ليبيا، كما ضمّ إلى هذه اللجنة كمستشارين كلاً من الممثل المقيم لبرنامج مساعدات الأمم المتحدة U. N. T. A. B. المستر Bloch ومدير برنامج المساعدات الأمريكية في ليبيا U. S. A. I. D. المستر Mac Phail والمستشار الاقتصادي لرئيس الوزراء المستر M. Neuville واستعانت اللجنة في عملها بالدكتور **نريان براساد** Narian Prasad [٧٢] (الذي ترأس بعثة البنك الدولي للإنشاء والتعمير لدراسة الاقتصاد الليبي في عام ١٩٥٩).

وفي الرابع والعشرين من شهر يونيو/حزيران ١٩٦٣ قدّمت حكومة الدكتور فكيني إلى **مجلس النواب** أول مشروع خطة خمسية شاملة للتنمية الاقتصادية وصدر بها مرسوم ملكي في ١٩٦٣/٨/٢٠ بالقانون رقم (٨) لسنة ١٩٦٣ بإجمالي مخصّصات مالية بلغت نحو (١٦٩) مليون جنيه ليبي وما يعادل (٤٧٥) مليون دولار أمريكي تقريباً. [٧٣]

وقد حُددت أهداف تلك الخطة في الآتي:

١- ضمان الإسراع بتحسين مستوى المعيشة لليبيّين وبخاصّة الفئات ذات الدخل المحدود الذين لم يتمكنوا من الاستفادة من الرخاء الاقتصادي.

٢- إعطاء اهتمام خاصّ لقطاع الزراعة باعتباره المصدر الرئيسي لسد حاجات المستهلك الليبي وباعتباره أيضاً مصدر الدخل والعمل لغالبية المواطنين. مع توجيه اهتمام مناسب للصناعة والعمل على زيادة انتاجية وكفاءة العمال والمزارعين مع تشجيع القطاع الخاصّ للاستثمار في هذين المجالين.

---

٧٢ دُعي خصيّصاً من قبل رئيس الوزراء الدكتور من عمله كمستشار لرئيس وزراء نيجيريا وحضر إلى ليبيا خلال الفترة ما بين ١٧، ٢٩ مايو ١٩٦٣ لإبداء رأيه وملاحظاته حول مشروع الخطّة. راجع التقرير السرّي المرسل من السفارة البريطانية في ليبيا المؤرّخ في ١٩٦٣/٦/٤. الرقم الإشاري (VT 1111/10). الملف رقم FO 371/173254.

٧٣ على أن يبدأ العمل بهذه الخطة اعتباراً من السنة المالية ١٩٦٤/٦٣ التي كانت قد بدأت في ١٩٦٣/٤/١ م.

٣- تمكين القطاع العام الحكومي من استمرار الاستثمار في الخدمات التعليمية والصحية وفي المواصلات والسكان مع بقية القطاعات الأخرى التي تُعتبر ضرورية من أجل التعجيل بالنمو الاقتصادي.
٤- تطوير المناطق الريفية من خلال إقامة المشروعات الإنتاجية والخدمية فيها، مما يساعد على ضمان انتظام تشغيل سكان هذه المناطق والاستفادة من قدرتهم الإنتاجية وتحقيق زيادة في دخولهم بشكل يحقق العدالة في توزيع الدخل القومي ويحدّ من هجرتهم إلى المدن.
٥- تنظيم حركة وسياسة الإستيراد بما يحول من جهةٍ دون استيراد أية سلع ومواد يمكن إنتاجها داخل البلاد، وبما يحدّ من معدّلات التضخّم وتوفير كافة السلع اللازمة للتنمية والعمل في الوقت نفسه على زيادة الإنتاج المحلي مع تبني سياسةٍ جمركية لحماية هذه المنتجات، والعمل تدريجياً على إحلال السلع والمواد المستوردة ببديل لها يُنتج محلياً.
٦- اتخاذ كافة الترتيبات والمعايير النقدية والمالية والتجارية التي يُرى ضرورتها – وبأسلوبٍ متناسق – من أجل ضمان زيادة الإيردات والعائدات وضبط وترشيد النفقات.
٧- اتخاذ الخطوات اللازمة لسد الفراغ والنقص القائم في مجال توفير المعلومات والبيانات الإحصائية اللازمة للعملية التخطيطية وذلك بدعم الأجهزة الإحصائية القائمة وإجراء المزيد من الدراسات والبحوث.

ومن الملاحظات المبكرة التي سجلت بشأن الخطة الإنمائية الأولى [٧٤] :
١- أنها أعدِتّ على عجل ودون تدبّر كافٍ حيث أنها قـُدّمت في خضم إعادة البناء التي تعرّضت لها أجهزة الدولة وإداراتها منذ أبريل ١٩٦٣ م.
٢- أنها أعدِتّ في ظلّ غياب معلوماتٍ كافية وبياناتٍ إحصائية وافية ودقيقة.
٣- أنها أعدِتّ في ظلّ غياب أهدافٍ وغاياتٍ قومية واضحة ومحدّدة لها.

وقد أشار إلى هذه الملاحظة الأخيرة خبير الأمم المتحدة المستر G. N. N. Nunn الذي كان يعمل في ليبيا حيث وصف عملية إعداد تلك الخطة بالعبارات التالية:

" ربما كان من أكبر الصعوبات التي ووجهت في عملية إعداد الخطة هي أنّ أجهزة الحكومة الاتحادية والولايات (قبل إلغاء النظام الاتحادي في أبريل ١٩٦٣) كان قد طلب منها تقديم المشروعات التي ترى أهمية إدراجها في مشروع خطة التنمية دون أن تعطي هذه الأجهزة أية توجيهاتٍ بشأن الأهداف القومية أو المحلية التي يُسعى إلى تحقيقها. كذلك فلم يكن هناك الوقت الكافي ولم توجد الكفاءات الإدارية والفنية القادرة على تحديد هذه الأهداف القومية العامة ..

---

٧٤ راجع ما ورد بهذا الخصوص في ص. (٦) من تقرير السفارة الأمريكية ذي الرقم (270 – A) المؤرّخ في ١٩٦٣/٤/١٧. الملف POL. 1 Libya – US.

وهكذا فقد جرى إعداد مشروع الخطة من واقع قوائم المشروعات والتي لم تكن في حقيقتها سوى تعبير عن آمال وتطلعات قدمتها مختلف الأجهزة المكـلفة، التي كانت تتنافس فيما بينها في الحصول على أكبر حصة من المشروعات من منظور نقدي صرف. وقد أعطيت التعليمات لواضع مشروع الخطة بأن يعدّها في ضـوء المشروعات المقدمة بصرف النظر عن الأهداف والغايات " .

ومن الواضح أنّ هذه الحقائق والملاحظات لم تكن غائبة عن أذهان المسؤولين خـلال تلـك الحقبة. ولعل هذا الأمر هو الذي حدا برئيس الوزراء محي الدين فكيني أن يقول عنـد تقديمـه لمشروع خط التنمية أمام البرلمان:

" إن مشروع الخطة الخمسية هو أول خطة شاملة للتنمية عرفتها ليبيـا فـي تاريخها الطويل. وليس مستغرباً ألا تتسم بعض جوانبها بالدقة .. وليس أمامنا من سبيل سوى التجربة والخطأ للتعرّف على مجالات التعديل والتـصحيح المطلوبـة مستقبلاً " .

الخطة الخمسية أمام البرلمان

كان مشروع الخطة الخمسية الذي قدمته الحكومة للبرلمان يتضمّن اقتراحاً بإنفاق نحو (١٦٩) مليون جنيه على مختلف مشروعات التنمية خلال سنواتها الخمس ١٩٦٨/٦٣، على أن يخصّص منها مبلغ (٢١) مليون جنيه للسنة المالية ١٩٦٤/٦٣.

وقد حظيت الخطة الخمسية للتنمية بمناقشات داخل البرلمان اتسمت بالحدّة، وشارك فيها عدد من النواب كان من أبرزهم عبد المولى لنقي وعلي مصطفى المصراتي وعبد القـادر البـدري ومفتاح شريعة. وقد سجّل أحد تقارير السفارة الأمريكية [٧٥] ملخصاً لهذه المناقشات التـي دارت خلال جلسات المجلس يومي ١٤، ١٥ من شهر يوليو/تموز ١٩٦٣. وكان ممّا ورد فيه:

جرت (في جلسة ١٩٦٣/٧/١٤) قراءة تقرير اللجنة البرلمانية للمالية والاقتصاد حول مشروع الخطة الخمسية للتنمية. ويقع التقرير في (٢٨) صفحة ويشمل على (٢٤) توصية. وقد اقترح التقرير اعتماد الخطة من قبل البرلمان على الرغم مـن غياب تفاصيل للمشروعات المراد تنفيذها. ومن بين التوصيات التي اشتمل عليهـا تقرير اللجنة البرلمانية:

(أ) تقديم تقرير متابعة سنوي لمجلس النواب يوضح فيها الأعمال التـي تـمّ إنجازها والمبالغ التي تمّ إنفاقها فعلاً والمبالغ المتوقع إنفاقهـا بـشأن كـلّ مشروع.

(ب) تسهيل الهجرة وتشجيع السياحة.

(ج) زيادة مرتبات ومهايا وعلاوات موظفي الدولة.

٧٥ التقرير مؤرّخ في ١٩٦٣/٨/٧ ويحمـل الـرقم (A – 9) بـالملف POL. 15-2 Libya . وقـد وردت إشارات عديدة إليه في مبحث " دورة برلمانية نشطة " بهذا الفصل.

(د) تعديل قانون التقاعد وزيادة المعاشات التقاعدية للموظفين. "

" وافق المجلس إثر ذلك على طرح تقرير اللجنة المالية والاقتصادية للنقاش. وكان النائب **عبد المولى لنقي** أول المتحدثين. وكان من ضمن ما قاله: إذا أخذنا في الاعتبار أنّ التخطيط عنصر مهم للتقدم الاقتصادي، فإنه يلاحظ أنّ هذه الخطة الخمسية لم يجر التخطيط لها وإعدادها على أسس مدروسة بدقة. وطلب النائب لنقي من الحكومة أن تقوم بتقديم خطط مدروسة على أسس علمية إن كان باستطاعتها ذلك. ثمّ أضاف قائلاً: إنه ليس بمقدور الحكومة أن تفعل ذلك لأنه لا وجود لأيّة خطط تفصيلية مطروحة للتنفيذ. واقترح أن يتمّ إنفاق الـ (٢١) مليون جنيه المخصّصة لخطة التنمية في عام ١٩٦٤/٦٣ على المشروعات التي تمّت فعلاً دراستها بدقة. "

" النائب **مفتاح شريعة** (أحد أعضاء لجنة المالية والاقتصاد) دافع عن تقرير اللجنة مشيراً إلى أنّ اللجنة اقتنعت – في ضوء المناقشات التي أجرتها مع وكلاء الوزارات المعنية – بفائدة الخطة للبلاد. ومع ذلك فإنّ المجلس وحده هو صاحب الحق في الموافقة أو عدم الموافقة على الخطة. واعترف النائب شريعة في الوقت ذاته بصواب الرأي القائل بعدم وجود تفاصيل أو دراسات محدّدة للمشروعات المطروحة بالخطة. "

" أمّا النائب **عبد القادر البدري** فقد دعا المجلس إلى الموافقة على تخصيص مبلغ الـ (٢١) مليون جنيه لخطة التنمية عن عام ١٩٦٤/٦٣ دون حاجة للإصرار (مسبقاً) على التفاصيل مع المطالبة بضرورة تقديم بيانات عن المشروعات المراد تنفيذها خلال السنوات القادمة للخطة مشفوعة بتفاصيل لكلّ مشروع وفقاً لتوصيات الخبراء. "

" النائب **علي مصطفى المصراتي** أشار في مداخلته إلى أنه يمكن الموافقة على مبلغ الـ (٢١) مليون جنيه على افتراض وجود تفاصيل أولية للمشروعات. "

" عاد **النائب لنقي** مرة أخرى للحديث عن الموضوع، وفي هذه المرّة وقف **رئيس الوزراء فكيني** ليقول بصوت غاضب، ضمن أشياء أخرى: إنّ مفاجآت الأخ عبد المولى لنقي لم تعد غريبة علينا الآن بعد أن عودّنا على مفاجآته بين الفينة والأخرى. إنني أعتقد أنّ حضرات النواب المحترمين هم أيضاً فوجئوا بسماع الاقتراح الذي قدّمه النائب لنقي. لقد استنفذ إعداد هذه الخطة جزءاً كبيراً من جهودنا ووقتنا وجهود مساعدينا والخبراء. كما استغرق مني تقديمها إلى مجلسكم منذ أسبوعين مضيا ساعة وربع الساعة. كما استغرقت اللجنة اليوم ساعة ونصف الساعة في قراءة تقريرها بشأن هذه الخطة. إنّ كلّ هذا الجهد والوقت لم يؤخذ بعين الاعتبار والاهتمام عندما قدّم الأخ لنقي اقتراحه بإسقاط مشروع الخطة المطروح عليكم بحجّة عدم وجود تفاصيل للمشروعات. لقد دعا إلى هذا دون أن

يقدّم دليلاً يعزّز ما ذهب إليه. وأعتقد أنّ النائب المحترم يهدف إلى شـيء واحـد وهو خلق بلبلة في رؤوس الزملاء الآخرين في هذا المجلس [٧٦] إذ أنها جزء مـن الميزانية العامة للدولة. إنّ الرأي العام ينتظر باهتمام نتيجة هذه الخطة التي سـبق لي أن أشرت إليها في كلمتي عند تقديمها إلى المجلس بأنها ذات طبيعة تجريبيـة. نحن حريصون على أن نرى البداية في تنفيذ هذه الخطة، ونحن معجبون بتقريـر لجنة المالية والاقتصاد حولها ونؤيّد بكلّ حماس توصياتها. "

ويواصل تقرير السفارة الأمريكية سرد النقاش الذي دار حول خطة التنمية الخمـسية داخـل مجلس النواب على النحو التالي:

" ردّ **النائب لنقي** داعيا رئيس الوزراء أن يكون صبوراً مع أعضاء المجلـس الذين ينتقدون الحكومة قائلاً: غير أنه يبدو لي أنّ رئيس الـوزراء، وهـو شـاب ومتعلـّم ويحمل شهادة الدكتوراه في القانون، لا يحبّ أن يُوجّه إليه النقد حول أيّ موضوع، وبات معتاداً على مهاجمة أعضاء البرلمان الذين يختلفون معه، وقد شنّ هجوماً منذ أيام على أحد أعضاء مجلس الشيوخ داخل المجلس [٧٧]. ثمّ قال النائـب لنقي بصوت مرتفع إنه يتحدّى أيّ شخص يقول أنه جرت دراسة هذه الخطة بعناية وبأسلوب علمي. إنني أقول إنّ هذه الخطة، ما هي سوى تلك التي أعدّت من قبـل **شقلوف** [٧٨] والتي سبق له أن قدّمها إلى المجلـس ذات مـرّة فـي عـام ١٩٦١. وأضاف النائب لنقي قائلاً: إنني أعبّر عن رأيي داخل هذا المجلس وهـدفي هـو المصلحة العامة، وإنني أعتبر الحكومة مسؤولة عن التهّجم على أعضاء البرلمان في الوقت الذي ترفض فيه الحكومة أن تتعرّض لهجوم. "

" **النائب المصراتي** أشار إلى خطة التنمية بأنها الأولى التي يتمّ طرحهـا منـذ الاستقلال إحدى عشرة سنة خلت. وعبّر عن أسفه لحالة الليبيّين الـذين يعيـشون على الأطعمة المعلبة بسبب عدم توفـّر الميـاه. وقـال إنّ أزمـة بـين كنيـدي وخروتشوف وكاسترو سوف تؤدّي إلى حرمان ليبيا من مادّة السكر. ثمّ أشار إلى الحاجة الملحّة للإسراع بإنشاء مصنع للسكر. وكشف أنّ الحكومة الليبية اضطرّت في إحدى المرات لأن تستلف مبلغ (٧) ملايين جنيه من إحدى شركات البتـرول كـي تـتمـكن من دفع مرتبات موظفيها [٧٩]، ثمّ تساءل هل تعرفون لِمَ استدانت

٧٦ تنصّ المادة (١١٩) من اللائحة الداخلية لمجلس النواب " على من يريد الكلام في موضوع خاص بقـسم من أقسام الميزانية أن يقيّد اسمه بعد توزيع التقرير عنه وقبل المناقشة فيـه، وأن يحـدّد المـسائل التـي سيتناولها بحثه وتقتصر مناقشة المجلس على الموضوعات التي يثيرها طالبو الكلام. "

٧٧ يقصد الشيخ عُمر بو غندورة.

٧٨ يقصد عبد الرازق شقلوف الرئيس السابق لمجلس الإعمار المنحلّ. راجع مبحثي " مشروع خطة خمـسية للتنمية " و " إقالة شقلوف " بفصل " حكومة الصيد . ونهاية حقبة " ، المجلد الثالث/ الجزء الأول مـن هذا الكتاب.

٧٩ علـّق معدّ التقرير الأمريكي على هذه الجزئية من كلام المصراتي بأنها غير صحيحة إلى حدّ بعيد، ومع ذلك فلم يقف أحد من النواب متصدّياً للدفاع عن الحكومة السابقة التي يبدو أنّ الإشارة كانت إليها.

الحكومة هذا المبلغ؟ ثمّ أجاب بنفسه قائلاً: لقد حدث ذلك بسبب الفساد والمحسوبية المتفشيّة في الحكومة، إنّ أموال الدولة قد أنفقت على المرتبات وسيارات المرسيدسّ والأثاث. وأضاف المصراتي **بأنّ أهم شيء بالنسبة لليبيا هو الماء، وأنه لا مانع لو تمّ انفاق كامل المبلغ المخصّص للخطة الخمسية للتنقيب عن المياه وتوفيرها.** [80] "

ويواصل تقرير السفارة الأمريكية:

" عارض النائب **المصراتي** – بعد ذلك – تخصيص مبلغ مائة (١٠٠) ألف جنيه لبناء مقر **لمعهد البعوث الإسلامية** الذي سيكون جزءاً آخر من الجامعة الإسلامية. وعبّر عن اعتقاده بأنه لا يوجد بالبلاد العدد الكافي من العلماء لهذا المعهد، واقترح تحويل المبلغ من هذا البند وتخصيصه للكفيف. "

" من جهته عبّر النائب **لنقي** عن اعتقاده بأنّ كامل المبلغ المخصّص **للجامعة الإسلامية (٢، ٤)** مليون جنيه ينبغي نقله إلى بند آخر بالميزانية حيث يتصوّر أنه بالإمكان الانتظار بضعة سنوات أخرى قبل أن تبدأ الجامعة في تنفيذ مشروعاتها. وقد أعقب هذا جدل ساخن بين النائب **المصراتي** وبين الشيخ **مصطفى التريكي** (مدير عام الجامعة) الذي دافع عن خطة التنمية الخاصّة بالجامعة الإسلامية، وأشار إلى أنّ مصر وسوريا والعراق قامت بإنشاء مثل هذا المعهد قبل سنوات عديدة من حصولها على استقلالها، وأنّ إنشاء هذا المعهد سيكون نافعاً لليبيا على وجه الخصوص وللعالم الإسلامي أجمع. "

وأضاف التقرير:

" لقد ساند معظم النواب مشروع ميزانية الجامعة الإسلامية حيث صوّت إلى جانب بقائه كما هو دون تعديل (٣٦) نائباً وعارضه خمسة نواب من بينهم عبد المولى لنقي، وعلي مصطفى المصراتي، ومفتاح شريعة، والوحيشي المنتصر. "

ويشير التقرير إلى أنّ النائب المصراتي عاد في جلسة صباح اليوم التالي الموافق ١٩٦٣/٧/١٥ وطالب المجلس بالنظر في اقتراحه الذي قدّمه في اليوم السابق بتحويل مبلغ المائة (١٠٠) ألف جنيه المخصّصة لمعهد البعوث الإسلامية بميزانية الجامعة الإسلامية إلى مشروع للكفيف. غير أنّ هذه المطالبة وُجهت بمعارضة من رئيس مجلس النواب وعدد من أعضاء المجلس على أساس أنّ الموضوع سلف النظر فيه وأنّ المجلس اعتمد الميزانية.

ويفيد التقرير بأنه تمّ خلال جلستي الصباح والمساء لذلك اليوم مناقشة مشروعات ميزانية المواصلات والأشغال العامة والتعليم والصحة، وكان من بين المقترحات، التي قدمّها النائب المصراتي عند مناقشة بند الصحة، إقامة مصنع للأدوية يزوّد البلاد باحتياجاتها من الأدوية.

---

٨٠ ربّما بدت ملاحظة النائب المصراتي مبالغاً فيها، إلا أنها دلـّت على نظر ثاقب وسديد.

وعندما جرى التصويت على مشروع خطة التنمية في مجلس النـواب، صـوّت لـصالحها (٤٣) نائباً ولم يعارضها سوى النائب عبد المولى لنقي.

وجاء توزيع إجمالي تقديرات مخصصات الخطة البالغ (١٦٩) مليون جنيـه علـى مختلـف قطاعات التنمية على النحو التالي:

القطاع	المخصّصات بملايين الجنيهات
الزراعة والغابات	٢٩,٣
الصناعة	٩,٦
الاقتصاد الوطني	٨,٢
المواصلات	٥,٢٧
الأشغال العامة	٦,٣٨
التعليم	٤,٢٢
الصحة	٥,١٢
العمل والشؤون الاجتماعية	٧,٨
الأنباء والإرشاد	٥,٢
الإدارة العامة	٤,٦
التخطيط والتنمية	٤,٢
احتياطي المشاريع	٩,-
الإجمالي	١٦٩, -

أمّا بالنسبة لتوزيع المخصّصات على مختلف سنوات الخطة الخمسية فقد قـُدر كمـا يلـي (بملايين الجنيهات):

القطاع	السنة المالية ١٩٦٤/٦٣	السنة المالية ١٩٦٥/٦٤	بقية سنوات الخطة ١٩٦٨/٦٥
الزراعة والغابات	٢,٤	٤,٩	٢٢,-
الصناعة	- ,٥	١,٢	٥,١
الاقتصاد الوطني	- ,٤	- ,٧	١,٨
المواصلات	٥ ,-	٨,٧	١٣,٧
الأشغال العامة	٦,-	١٠,٩	٢١,٨
التعليم	٢,-	٣,٩	١٦,٥
الصحة	- ,٨	٢,٤	٩,٣
العمل والشؤون الاجتماعية	- ,٩	٢,-	٥,٧

الأنباء والإرشاد	,٥ –	,٧ –	١,٣
الإدارة العامة /التخطيط والتنمية	٢,٥	١,٣	٢,٦
احتياطي المشاريع	,٧ –	١,٦	٩,٢
الإجمالي	٢١,٨	٣٨,٢	١٠٩,–

وفيما كان البرلمان منكبًا على مناقشة مشروع خطة التنمية الخمسية الأولى، عكفت وزارة فكيني على إعادة ترتيب وتنظيم أوضاع أجهزة التخطيط والتنمية فاستصدرت جملة من **التشريعات**، كان في مقدمتها بتاريخ ١٩٦٣/٧/١٦ **القانون رقم (٥) لسنة ١٩٦٣** بتنظيم شؤون التخطيط والتنمية [٨١]، والذي كان من أبرز ما نصّ عليه:

- إلغاء " **مجلس الإعمار** " واستبداله بـ " **مجلس التخطيط القومي** " الذي يتكون من رئيس مجلس الوزراء (رئيسا) وعضوية وزراء التخطيط والتنمية المالية والاقتصاد الوطني وشؤون البترول، والزراعة والثروة الحيوانية والصناعة. وقد أعطى المجلس صلاحية التفويض في بعض مهامه لوزير التخطيط والتنمية أو لإحدى اللجان أو الأجهزة التي يشكلها مع احتفاظه بحقّ التوجيه والرقابة والإشراف بشأن هذه التفويضات. وبذا أصبح هذا المجلس، مع وزارة التخطيط والتنمية، مختصاً بكافة الوظائف والصلاحيات والمسؤوليات المتعلقة بالتخطيط والتنمية في البلاد.
- التأكيد على ما سلف النصّ عليه من قوانين سابقة (صدرت خلال حكومتي كعبار والصيد) بضرورة تخصيص ما لا يقل عن ٧٠ % من عائدات البترول للإنفاق منها على برامج ومشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. [المادّة (١١) من القانون الجديد].

كما أصدرت القرارات واللوائح التنظيمية التالية:

- القرار رقم (١) لسنة ١٩٦٣ باللائحة الداخلية لمجلس التخطيط القومي الصادر من رئيس المجلس بالوكالة منصور بن قدارة [٨٢] بتاريخ ١٩٦٣/١٢/٢٩.
- قرار وزير التخطيط والتنمية حامد العبيدي بتنظيم وزارة التخطيط والتنمية بتاريخ ١٩٦٣/٩/٢٩.
- قرار وزير التخطيط والتنمية بتشكيل لجنة التنسيق العامة وبيان اختصاصاتها [٨٣] بتاريخ ١٩٦٣/١١/٢.

---

٨١ نُشر بالجريدة الرسمية للمملكة الليبية. العدد رقم (٤) بتاريخ ١٩٦٣/٧/٢٩.
٨٢ نُشر بالجريدة الرسمية للمملكة الليبية. العدد رقم (١٢) بتاريخ ١٩٦٣/١٢/١٥.
٨٣ نُشر بالجريدة الرسمية للمملكة الليبية. العدد رقم (١) بتاريخ ١٩٦٤/١/٢٠.

- قرار رقم (٤) لسنة ١٩٦٣ بلائحة الإفراج عن أموال التنمية الصادر عن رئيس مجلس التخطيط القومي [٨٤] بتاريخ ١٩٦٣/١١/٢٨.
- قرار رقم (٥) لسنة ١٩٦٣ بإنشاء لجنة التخطيط المشتركة وتحديد اختصاصاتها الصادر عن رئيس مجلس التخطيط القومي [٨٥] بتاريخ ١٩٦٣/١١/٢٨.

أمّا فيما يتعلق **بالتنفيذ الفعلي** لمشروعات خطة التنمية الخمسية، فيمكن الاستشهاد بشأنه بما ورد في التقرير السنوي [٨٦] الذي أعدته السفارة البريطانية عن وقائع وتطورات عام ١٩٦٣ في ليبيا:

" .. فيما يتعلق بخطة التنمية الخمسية التي بلغت تقديرات نفقاتها على امتداد السنوات الخمس التي تبدأ من أول أبريل ١٩٦٣ بما يربو عن (١٦٩) مليون جنيه ليبي، فقد تمّ إقرارها من قبل البرلمان في يوليو (١٩٦٣). غير أن تنفيذ هذه الخطة اتسّم خلال الأشهر الستة الأولى من العام المالي ١٩٦٤/٦٣ بالبطء. ومع ذلك، فقد تمّ في نهاية عام ١٩٦٣ طرح عدد من المشروعات، كما جرت الدعوة لتقديم مناقصات بشأن عدد آخر، وقد تمّ في الوقت نفسه تكليف بعض المكاتب الاستشارية الأجنبية بإعداد المسوح والدراسات الأولية لعدد آخر من المشروعات التي تخصّ السنة المالية الجديدة. ورغم ذلك، فمع حلول نهاية عام ١٩٦٣ كان قدر ضئيل فقط من الأموال التي خصّصت لمشروعات التنمية قد تمّ إنفاقه فعلاً، كما أنّ عدداً قليلاً من المشروعات التي تمّ إقرارها قد شرع في تنفيذها ولكن ببطء. ومن المرجّح أنّ إجمالي ما أنفق على مشروعات التنمية والمسوح الجديدة خلال هذا العام (١٩٦٣) لم يتجاوز المليون جنيه ليبي على الرغم من وجود مصروفات مستحقة على بعض المشروعات الإنمائية قبل إقرار خطة التنمية الخمسية من البرلمان. "

٨٤ نُشر بالجريدة الرسمية للمملكة الليبية. العدد رقم (٦) بتاريخ ١٩٦٤/٦/٨.
٨٥ نُشر بالجريدة الرسمية للمملكة الليبية. العدد رقم (٦) بتاريخ ١٩٦٤/٦/٨.
٨٦ التقرير مؤرّخ في ١٩٦٤/١/١ ويحمل الرقم الإشاري (VT 1011/1) الملف رقم FO 371/178 854.

تطورات في مجال النفط

كان من الطبيعي، بعد أن أصبحت ليبيا دولة منتجة للنفط ومصدّرة لـه، أن يـشغل النـشاط المتعلق بالنفط حيّزاً مهماً من اهتمام الدولة وحركتها. ومن ثمّ فقد حفلت فتـرة حكومـة فكينـي بالعديد من الوقائع والتطورات ذات الصلة بهذا النشاط.

تنظيم شؤون النفط

عرفت حكومة الدكتور فكيني ثلاثة وزراء لشؤون البترول هم: الدكتور **وهبي البوري** الـذي ظل يشغل هذا المنصب منذ ١٩٦٢/١٠/١١ (أثناء حكومة محمد عثمان الصيد) إلـى أن جـرى تعيينه في ١٩٦٣/٩/١١ مندوباً دائماً لليبيا لدى هيئة الأمم المتحدة (خلال حكومة فكيني). وخلفه بعد ذلك **عمر محمود المنتصر** الذي أسندت إليه شؤون هذه الوزارة بالإضافة إلى منصبه كوزير للعدل. وفي ١٩٦٣/١١/١٣ جرى تعييّن الدكتور علي **نور الدين العنيزي** وزيراً جديداً لـشؤون البترول.

وكان من أبرز الخطوات التي اتخذتها حكومة فكيني في إطـار تنظـيم شـؤون البتـرول، إصدارها في ١٩٦٣/٧/١٦ للقانون رقم (٦) [٨٧] لسنة ١٩٦٣ الذي نصّت المادة الأولى منه على التالي:

مادة – ١ –

يستعاض عن نصّ المادة الثانية من قانون البترول رقم (٢٥) لسنة ١٩٥٥ بالنصّ الآتي:

١- ينشأ بوزارة البترول مجلس يسمّى **المجلس الأعلى لشؤون البترول** ويؤلف من:

وزير شؤون البترول	رئيساً
وزير المالية	
وزير الاقتصاد الوطني	
وزير التخطيط والتنمية	أعضاء
وزير الصناعة	
محافظ بنك ليبيا	

ثلاثة أعضاء من ذوي الخبرة في شؤون البترول أو المال أو الاقتصاد أو الصناعة أو القانون يصدر بتعيينّهم وتحديد مكافآتهم قرار من مجلس الوزراء لمدة سنتين قـابلتين للتجديـد وللمجلس أن يستعين بمن يرى الاستعانة برأيه أو خبرته.

---

٨٧ تمّ نـشره بالجريدة الرسمية للمملكة الليبية. العدد رقم (٤) بتاريخ ١٩٦٣/٧/٢٩.

٢- يختصّ المجلس الأعلى لشؤون البترول بما يلي:
أ - دراسة السياسة البترولية بمراعاة السياسة العامة للدولة.
ب- دراسة أفضل الطرق للمحافظة على الثروة البترولية واستغلالها.
ج- إبداء الرأي في مشروعات القوانين واللوائح المتعلقة بشؤون البترول، وفي المسائل البترولية التي يعرضها وزير شؤون البترول على المجلس.
د- إبداء الرأي في منح تراخيص الاستطلاع والتخلي عن منطقة العقد.
هـ- إبداء الرأي في منح وإلغاء عقود الامتياز وقبول أو رفض التنازل عنها وتقرير الالتجاء إلى التحكيم وتحديد موعد فتح طلبات الامتياز.
و- وضع اللائحة الخاصّة بقواعد الاجراءات الخاصّة بسير العمل في المجلس.

٣- تعرّض المسائل الواردة في الفقرتين (د) و (هـ) من البند السابق على مجلس الوزراء للموافقة عليها قبل اتخاذ قرار نهائي في شأنها.

كما نصّ في المادة (٧) منه على التالي:

" تلغى **لجنة البترول** وتؤول إلى الخزانة العامة جميع أموالها، وتحلّ وزارة شؤون البترول محلّ اللجنة في جميع التراخيص والعقود الصادرة وفقاً لأحكام قانون البترول رقم (٢٥) لسنة ١٩٥٥، كما تحلّ محلّها في جميع حقوقها والتزاماتها الأخرى. ويعتبر جميع موظفي لجنة البترول الملغاة منقولين إلى وزارة شؤون البترول كلّ بحسب درجته ومرتّبه وقت العمل بهذا القانون. "

وفي ضوء هذا القانون:

(١) تمّ في ١٩٦٣/٨/١١ إلغاء " **لجنة البترول** " ونقلت جميع أموالها إلى وزارة المالية، كما جرى نقل كافة موظفيها إلى وزارة شؤون البترول.
(٢) تمّ في ١٩٦٣/١١/١٨ تشكيل " **المجلس الأعلى لشؤون البترول** " [٨٨] لممارسة اختصاصاته وفقاً لما حدّده القانون رقم (٦) لسنة ١٩٦٣.

ومن **الخطوات الأخرى** التي اتخذتها حكومة فكيني في مجال تنظيم شؤون النفط:

- طلبت من حكومتي المملكة العربية السعودية والعراق تدريب موظفين ليبيّين لديهما في مجال صناعة النفط، وقد استقبل طلب الحكومة الليبية بالموافقة.
- أعلن في ١٩٦٣/١٢/١٣ عن إعادة تعيين المستر **فرانك هندركس** Frank Hendryx كمستشار لدى وزارة شؤون البترول لمدة سنة جديدة. [لقد سبق تعيينه في هذا المنصب خلال حكومة محمد عثمان الصيد، وكان هندركس معروفاً بصلاته القوية مع الوزير السعودي (الأحمر) عبد الله الطريقي].

---

٨٨ كان مجلس الوزراء قد شكّل " لجنة وزارية عليا " من كل من وزير المالية ووزير شؤون البترول ومحافظ بنك ليبيا وناط بها مهمة النظر في منح الامتيازات الجديدة للتنقيب عن البترول.

- قام وزير شؤون البترول الدكتور **علي نور الدين العنيزي** في ١٩٦٤/١/٥ بزيارة العراق على رأس وفد بترولي ليبي حيث أجرى محادثات مع المسؤولين العراقيين الذين عبّروا عن استعداد الحكومة العراقية للتعاون الكامل مع ليبيا في مجال البترول ووضع التجربة والخبرة العراقية تحت تصرف الليبيّين.

النشاط النفطي

تفيد التقارير والوثائق المتعلقة بالنشاط البترولي خلال فترة حكومة الدكتور فكيني:

- بلغ **إجمالي مصروفات شركات البترول** العاملة في ليبيا خلال عام ١٩٦٣ نحو (١٠٩) مليون جنيه [مقابل (١٠٦) مليون جنيه خلال العام ١٩٦٢]. وبلغ إجمالي ما أنفق من هذه المصروفات داخل ليبيا (٤٢) مليوناً وأنفق الباقي (٦٧) مليون جنيه خارج ليبيا.
- بلغ إجمالي **عدد المستخدمين** في شركات البترول خلال عام ١٩٦٣ (١٢,٠٠٠) بزيادة (١,٠٠٠) مستخدم عن العام السابق. وبلغ إجمالي **عدد المستخدمين الأجانب** من هؤلاء (٣,٠٠٠) مقابل (٢,٨٥٠) في العام السابق. وبلغ إجمالي **المستخدمين الليبيّين** منهم (٩,٠٠٠) مستخدم مقابل (٨,١٥٠) مستخدماً في العام السابق.
- واصلت شركات البترول عمليات المسح والحفر. وفي مجال **عمليات المسح** كانت إجماليات **الفرق الشهرية** خلال سنتي ١٩٦٢، ١٩٦٣ على النحو التالي:

	١٩٦٢	١٩٦٣
فرق المسح الطبوغرافي	٤١	٤٤
فرق المسح الجيولوجي	٣٣٤	٣١٢
فرق المسح التنقيبي المغناطيسي	١٣	١
فرق قياس الجاذبية	٢٠	١٢
فرق المسح الزلزالي	٣٥٩	٣٣٣
فرق إزالة الألغام	٢٠٣	١٦٨

- أمّا **عمليات الحفر** فقد كانت إجمالياتها خلال سنتي ١٩٦٢، ١٩٦٣ على النحو التالي:

	١٩٦٢	١٩٦٣
عدد الآبار الاستكشافية	١٠٩	١٤٦
عدد الآبار التطويرية	١٢٢	٢١١
الأعماق المحفورة (بآلاف الأقدام)	١٥٨١	٢٤٢٥
النسبة المئوية للآبار التجريبية المحفورة التي وجد بها بترول أو غاز	٢١ %	٩ %

• بلغ إجمالي إنتاج البترول يومياً خلال عام ١٩٦٣ نحو (٤٦٣,٦) ألف برميل مقابل (١٨٣,٩) ألف برميل خلال العام السابق ١٩٦٢، وكان توزيعه بين الشركات المنتجة في ليبيا على النحو التالي:

	١٩٦٢ ألف برميل	١٩٦٣ ألف برميل
أستو استاندرد Esso Sandard	١٢٦,٢	٢٥٠,-
أستو سرت Esso Sera	--	٤٣,٦
أويزس Oasis	٥٧,٥	١٦٧,٢
موبيل Mobil	--	٢,٨
الإجمالي	١٨٣,٩	٤٦٣,٦

• تطورت الأهمية النسبية لإنتاج النفط الليبي مقارناً بإنتاج دول الأوبيك و الإنتاج العالمي خلال السنوات ١٩٦١، ١٩٦٢، ١٩٦٣ على النحو التالي: (الكميات بملايين البراميل) [٨٩]

السنة	كميات الإنتاج الخام الليبي (بملايين البراميل)	نسبة حصة إنتاج الخام الليبي إلى إنتاج دول الأوبيك %	نسبة حصة إنتاج الخام الليبي إلى الإنتاج العالمي %
١٩٦١	٧	--	--
١٩٦٢	٦٧	١,٨ %	٠,٨ %
١٩٦٣	١٦٩	٤,٢ %	١,٨ %

٨٩ المصدر F. C. Waddams، م. س. ص. (٢٠٨).

- كما تطورت الكميات المصدرة من النفط الليبي الخام خـلال الـسنوات ١٩٦١، ١٩٦٢، ١٩٦٣ على النحو التالي: (الكميات بملايين البراميل) [٩٠]

السنة	الكميات المصدرة (بملايين البراميل)	نسبة الزيادة عن العام السابق %
١٩٦١	٥,٢	----
١٩٦٢	٦٥,٥	١١٥٩,٦ %
١٩٦٣	١٦٧,٨	١٥٢,٢ %

- أمّا أهم الدول المستوردة [٩١] للنفط الخام الليبي خلال عامي ١٩٦٢، ١٩٦٣ فقد كانت كما يلي: (مرتبة حسب أهميتها خلال عام ١٩٦٣ – الكميات بملايين البراميل) [٩٢]

الدولة المستوردة	١٩٦٢ (الكميات بملايين البراميل)	١٩٦٣
ألمانيا الغربية	١٠	٥٣
إيطاليا	١١	٢٢
بريطانيا	٢١	٤٧
فرنسا	٢	١٣
هولندا	٧	١٣
الولايات المتحدة الأمريكية	٧	٨
بلجيكا	٧	٦
أسبانيا	--	٢

- وقد ترتب على الزيادة في صادرات ليبيا من النفط الخام ارتفاع في عائداتها النفطية على النحو التالي:

السنة المالية	العائدات النفطية (بملايين الجنيهات الليبية)
٦١/١٩٦٢	٢
٦٢/١٩٦٣	٧
٦٣/١٩٦٤	٢٤

---

٩٠ المصدر النشرة الاقتصادية لبنك ليبيا ووزارة شؤون البترول.

٩١ استوردت كل من سويسرا والسويد ومصر وبنما والنرويج والمغرب وغانا كميات أقل من النفط الليبي الخام.

٩٢ المصدر: وزارة شؤون البترول.

مستشار سياسي لشركة سوكوني !

في ١٩٦٣/٤/١٧ قدّم المستر سامي هود Sammy Hood بالخارجية البريطانية إلى المستر سكرايفنر شخصية أمريكية يدعى ويليام هيندرسون William Henderson على أنه مستشار سياسي (أو شيء من هـذا القبيـل A Sort of A Political Advisor) لـشركتي سـوكوني Socony وموبيل أويل Mobil Oil الأمريكيتين كان سبق أن قدّم إليه عن طريق ابـن وزيـر الخارجية الأمريكية الأسبق كريستيان هيرتر Christian Herter Jr.. ووصـف هـود ضـيفه الأمريكي هيندرسون بأنه شخصية معقولة ومسؤولة وطريفة، وطلب من زميله سكرايفنر تحديـد إحدى الشخصيات من وزارة الخارجية لتولـّي التحدث مع هيندرسون حول الأوضاع في ليبيـا باعتبار أنّ لشركة سوكوني استثمارات ومصالح بها.

ويبدو أنّ سكرايفنر قرّر مقابلة هيندرسون بنفسه، وقام في ضوء ما جرى في تلك المقابلة من حديث، بإرسال رسالة إلى السفير البريطاني في ليبيا ستيوارت مؤرّخة في ١٩٦٣/٤/١٩. وقـد جاء في تلك الرسالة، بعد فقرة خصّصت للتعريف بالضيف الأمريكي [٩٣]:

" في سياق حديثي مع المستر هيندرسون سألني عدّة أسئلة حـول احتمـالات المستقبل بالنسبة لليبيا وعلى الأخصّ بالنسبة للحالة التي يمكن أن تنشأ بعـد وفـاة الملك. كما كان حريصاً أن يعرف كيف ننظر (في بريطانيا) إلى احتمالات إبقائنـا على التسهيلات الدفاعية التي نملكها حالياً في ليبيا. إنّ الخطّ الذي انتهجته بـصفة عامة في الحديث معه ينطلق من أنه من المستحيل حقاً معرفة الموقف الذي يمكن أن ينشأ في ليبيا إثر وفاة الملك، غير أنه يبدو لي أنّ مـن المـستبعد أن يرغـب الليبيون في إفساد مصالحهم الخاصّة بالدخول في خصام مع شركات البترول. "

" لقد واصل المستر هيندرسون حديثه ليسألني بشكلٍ محـدّد عـمّ إن كانـت الحكومة البريطانية سوف تتدخّل بقواتها في حال وقوع محاولة لقلب نظام الحكـم عند وفاة الملك أو حتى قبل ذلك [٩٤] ؟ وشرحت له التزاماتنا تجـاه ليبيـا بموجـب معاهدة الدفاع معها، وأكدّت له عزمنا على الوفاء بهذه الالتزامات، ومع ذلك فقـد عبّرت له عن استبعادي أن ترغب الحكومة البريطانية في اسـتخدام قواتهـا، أو باستغلال وضعنا في ليبيا في ظلّ المعاهدة، للتأثير في مجرى الأحداث الداخليـة فيها. وقلت له إنّ كلّ شيء سوف يتوقف على الظروف الفعلية القائمـة حينـذاك، غير أنه لا يرد بفكرنا في الوقت الراهن أنّ بمقدورنا حماية مصالحنا في الـدول العربية باستخدام القوة. "

---

٩٣ الرسالة تحمل الرقم الإشاري VT 1531/9 بالملف FO 371/173281 36717.

٩٤ ومع ذلك فإنّ البعض يعتقد بسذاجة مفرطة أنّ شركات البترول في ليبيا أخذت على حين غـرة بـانقلاب سبتمبر؟! ومن المهمّ جداً معرفة الهوية الحقيقية لهذه الشخصية الأمريكية وما إذا كـان يعمـل لمـصلحة أجهزة المخابرات الأمريكية.

" وبدا المستر هيندرسون مقتنعاً بصواب ما قلته غير أنه لم يستطع أن يخفي إعجابه الظاهر " بدبلوماسية البوارج " " Gunboat Diplomacy. "

وختم سكرايفنر رسالته الموجّهة إلى السفير ستيوارت بفقرة أفاده فيها بأنّ المستر هيندرسون ينوي السفر إلى طرابلس خلال أيام قليلة، وأنه سيقوم بزيارة بنغازي والدواخل كما يخطط لتمضية أسبوع في ليبيا [٩٥].

ميناء طبرق النفطي

اكتشفت شركة ب. ب. البريطانية النفط في ١٩٦١/١١/٢٨ في حقل السرير بعقد الامتياز رقم (٦٥)، وكان هذا الامتياز قد منح أصلاً في ١٩٥٧/١٢/١٨ لمليونير أمريكي يدعى **نيلسون بنكر هانت** الذي قام ببيع ٥٠% من هذا العقد لشركة ب. ب. واتجه تفكير شركة ب. ب. إلى أن تكون **طبرق** موقع مينائها الذي يتمّ منه تصدير نفطها. غير أنه ما أن عبّرت الشركة عن هذه النيّة حتى أصبح الموضوع مثار مساومات خفية بين الشركة وأصحاب المصالح الخاصّة ممثلة في شخص ناظر الخاصّة الملكية **البوصيري الشلحي** وبعض الشخصيات المرتبطة به مثل **مصطفى بن حليم** [٩٦] **ونديم البلجقجي** [٩٧]، وللأسف فإنه قد تمّ أيضاً زجّ الملك في أتون هذا الموضوع على اعتبار أنّ الملك يقيم عادة في مدينة طبرق. ويتضح من متابعة الوثائق البريطانية أنّ حكومة فكيني سقطت قبل أن يتمّ البتّ في هذا الموضوع.

التنسيق البريطاني الأمريكي

خصّص الوفدان البريطاني والأمريكي جزءاً من وقت اجتماعهما، الذي انعقد بواشنطن في ١٩٦٤/١/٧ حول ليبيا، للحديث عن عمليات شركات النفط فيها. وورد في محضر المحادثات بينهما بهذا الشأن [٩٨] :

" قال المستر دي باولي (رئيس الوفد البريطاني) أنّ **المناخ العام في ليبيا يبدو مواتياً لشركات النفط**. لقد قدّرت الحكومة الليبية في ميزانيتها لهذا العام استخدام (٢٣) مليون جنيه من عائدات البترول. وفي خطاب العرش خلال شهر ديسمبر/كانون الأول (١٩٦٣) أعلن أنّ عائدات ليبيا من البترول سوف تكون

---

٩٥ وللأسف فإننا لم نعثر في الوثائق الأمريكية والبريطانية المفرج عنها ما يلقي المزيد من الضوء حول هذه الشخصية ولا حول الأهداف الحقيقية لصاحبها من وراء تلك الزيارة لليبيا ولا أيضاً ما قام به خلال هذه الزيارة.

٩٦ راجع مبحث " تداخل وصراع المصالح السياسية والاقتصادية " بالفصل الرابع " حكومة فكيني .. وتواصل الصراع الداخلي " بهذا المجلد.

٩٧ راجع رسالة المستر جاكسون من السفارة البريطانية ببنغازي المؤرّخة في ١٩٦٣/٣/٢٠ إلى الخارجية البريطانية ذات الرقم VT 1531/8 بالملف السابق. ويلاحظ أن أجزاء من هذه الرسالة بقيت ممنوعة من النشر حتى بعد مرور أكثر من (٣٠) سنة عليها.

٩٨ محضر الاجتماع مؤرّخ في ١٩٦٤/١/٧ وموجود بالملف POL. 1 Libya.

كافية لتمويل مشروعات التنمية ولرفع مستوى معيشة المواطنين. إنّ الحكومة البريطانية تعتقد أنّ اعتماد ليبيا على عائداتها البترولية سيعني أنّ المناخ العام لشركات البترول في ليبيا سيكون منصفاً. وأضاف دي باولي أنّ حكومته اندهشت للإشارة التي وردت في خطاب العرش حول " **مصفاة تكرير النفط** " كمصدر جديد لدخل الحكومة الليبية. كما تساءل المستر باول Powell[99] (من الوفد البريطاني) عمّ إذا كان هناك أساس من الصحة لفكرة أن تصبح مصافي تكرير البترول في ليبيا مصدراً مهماً لدخل الحكومة. وقد ردّ المستر نيوسوم (رئيس الوفد الأمريكي) مستبعداً الفكرة ومؤكداً أنّ المصفاة التي تقوم شركة أسّو ببنائها في ليبيا هي المصفاة الوحيدة، وهي صغيرة الطاقة وتهدف إلى تلبية احتياجات السوق المحلي من المنتجات النفطية. "

" ونوّه المستر نيوسوم بعد ذلك بأنّ وزير شؤون البترول الجديد **الدكتور علي نور الدين العنيزي** رجل سياسي متمّرس وينظر إليه من قبل شركات البترول كافة بأنه رجل عقلاني. كما أشار نيوسوم إلى الدور الذي يقوم به المستشار النفطي العراقي **نديم الباجةجي** في عقلنة واعتدال السياسة الليبية في مجال النفط. وأضاف نيوسوم بأنّ الانطباع الموجود لدى الولايات المتحدة هو أنّ ليبيا تقوم بدور غير نشط نسبياً داخل منظمة الأوبيك. وتساءل عمّ إذا كان لدى الحكومة البريطانية الانطباع نفسه ؟ وقد ردّ المستر باول ملاحظاً أنّ ليبيا كانت إحدى الدول الخمس التي دعت إلى الاعتدال خلال اجتماعات المنظمة بالرياض مؤخّراً في مواجهة الدول الأعضاء الثلاث الأخرى التي تبنت مواقف متشدّدة. "

٩٩ المستر أ. باري. باول A. Barry Powell الشخص الثاني بالوفد، وهو " ملحق بترولي " " Petroleum Attache ".

تحوّل في الوضع المالي وتطوّرات اقتصادية

شهدت ليبيا منذ بدايات عام ١٩٦٣، والذي تزامن مع حكومة الدكتور فكيني وإن لم يكن من صنعها، تحوّلاً جوهرياً في وضعها المالي والاقتصادي. فقد سجّل العام:

١- استلام ليبيا **لأولى دفعات من عائداتها البترولية** والتي بلغت إجمالها خلال السنة المالية ١٩٦٣/١٩٦٤ نحو (٢٤) مليون جنيه ليبي أو ما يعادل (٧٠) مليون دولار أمريكي تقريباً.

٢- سجّل الميزان التجاري للدولة الليبية لأول مرّةٍ في تاريخها **فائضاً بلغ نحو (٣٥) مليون جنيه ليبي** أو ما يعادل نحو (٩٨) مليون دولار أمريكي. ويرجع هذا الفائض بدرجة كلية إلى **صادرات البترول الليبي** خلال ذلك العام.

ولقد عبّر عن هذا التحوّل في وضع ليبيا المالي المستشار البريطاني بوزارة المالية المستر **ديفيز Davis** أثناء لقائه بالمستر **درايسديل Drysdale** من السفارة البريطانية في طرابلس حيث جاء على لسانه:

> " إنّ الوضع المالي العام لليبيا قوي جداً الآن. وأن مصدر تخوّفه ليس في كيف تحصل ليبيا على الأموال لتغطية النفقات المطلوبة (كما كان الحال منذ الاستقلال وحتى نهاية عام ١٩٦٢)، ولكن كيف تستطيع، في المدى البعيد، استثمار الأرصدة المالية الزائدة التي سوف تحصل عليها. إن هذا بالطبع قلب كامل للحالة التي كانت عليها الأوضاع المالية في ليبيا منذ عام مضى. "[١٠٠]

ويفهم من عدد من التقارير البريطانية السرّية [١٠١] أن **مجموعة من رجال الأعمال والشخصيات المصرفية البريطانية** سعت منذ شهر أغسطس/آب ١٩٦٣ وحتى أواخر ذلك العام إلى إقناع [١٠٢] رئيس الحكومة الدكتور فكيني وعدد من المسؤولين الليبيّين بقبول فكرة **الاقتراض** من هذه المجموعة لأغراض تمويل مختلف احتياجات الإنفاق الحكومي، بدلاً من أن يتمّ الإنفاق على " **أساس الدفع نقداً** Cash Basis " كما هو معمول به حتى يومذاك. وتبيّن هذه التقارير أن دائرة ضيّقة من المسؤولين الليبيّين تضمّ رئيس الوزراء فكيني ووكيل وزارة المالية **خليفة موسى** ونائب محافظ بنك ليبيا **علي جمعة المزوغي** كانت تقبل بمبدأ الحاجة إلى الاقتراض، غير أن خلافاً قام بين وزارة المالية وبين بنك ليبيا حول ما إذا كان ينبغي أن يقتصر هذا

---

١٠٠ التقرير رقم VT 1111/10 المؤرّخ في ١٩٦٣/٦/٤، الملف FO 371/173 254 36966.

١٠١ راجع التقارير: رقم VT 1153/1 المؤرّخ في ١٩٦٣/٨/١٦، ورقم VT 1153/2 المؤرّخ في ١٩٦٣/٨/٢٦، ورقم VT 1153/3 المؤرّخ في ١٩٦٣/٩/١٧، ورقم VT 1153/4 المؤرّخ في ١٩٦٣/١٠/٥، ورقم VT 1153/5 المؤرّخ في ١٩٦٣/١١/٦، ورقم VT 1153/6 المؤرّخ في ١٩٦٣/١١/١٨، ورقم VT 1153/7 المؤرّخ في ١٩٦٣/١٢/١١، بالملف FO 371/173263 36717.

١٠٢ دأبت حكومات العهد الملكي المتعاقبة منذ الاستقلال على رفض فكرة الاقتراض الخارجي لتمويل الإنفاق الحكومي، وهذه إحدى الحسنات الكبيرة التي تسجّل لحكومات ذلك العهد.

الاقتراض على مصادر داخلية (كما يرى البنك) أو أن يقتصر على مصادر خارجية (كما ترى الوزارة)، واستقرّ الرأي في أواخر عام ١٩٦٣على رفض الدكتور فكيني لما تقدم به المستثمرون البريطانيون من عرض في تقديم قروض للحكومة الليبية لتمويل إنفاقها العام.

وقد تعرّض للموضوع ذاته **الوفدان البريطاني والأمريكي** أثناء اجتماعهما التنسيقي بشأن ليبيا يوم ١٩٦٤/١/٧ في واشنطن، إذ ورد بمحضر ذلك الاجتماع [١٠٣]:

" ... لقد لاحظ المستر دي باولي (رئيس الوفد البريطاني) أن الليبيّين يدفعون ثمن كافة احتياجاتهم نقداً، غير أن من المحتمل أن يغيّروا من موقفهم [١٠٤] مع توسّع احتياجاتهم وزيادة خبرتهم في المستقبل، الأمر الذي سوف يعني زيادة لجوئهم للتمويل عن طريق الاقتراض. وقد عبّر المستر ديفيد نيوسوم (رئيس الوفد الأمريكي) عن شكوكه حول تغيير المسؤولين الليبيّين من موقفهم بالنسبة لموضوع الاقتراض لأنهم، على ما يبدو، يكرهون فكرة الاقتراض من حيث المبدأ [١٠٥]، ولأن مداخيلهم تغنيهم عن اللجوء إلى الاقتراض [١٠٦] . "

و لئن كانت عائدات ليبيا من نفطها الخام منذ عام ١٩٦٣ قد مكنتها من مواجهة " **مشكلة نقص الأموال** " الذي عانت منه المملكة الليبية منذ بداية ميلادها، إلا أنها ظلت تعاني من مشكلة نقص الأيدي والكوادر الوطنية المؤهّلة والمدرّبة، ومن ثمّ فقط ظلّ الاعتماد على الأيدي والخبرات والمهارات غير الليبية أمراً لا مندوح عنه، وبقي يشكل معضلة ينبغي على حكومات الحقبة النفطية أن تواجهها وأن تضع لها سياسات مناسبة، لا سيّما في ظلّ التكالب والتنافس الجديدين بين مختلف الأطراف الدولية على السوق الليبي منذ اكتشاف البترول. وقد تناول تقرير [١٠٧] أعدته السفارة الأمريكية في ليبيا بتاريخ ١٩٦٤/٢/١٩ موقف حكومة الدكتور فكيني من هذه المعضلة تحت عنوان " **المساعدة الفنية** " وجاء فيه:

" في مجال " **المساعدة الفنية** " تحدثت حكومة فكيني عن توقيع اتفاقية مع يوغسلافيا لتقنين وتوسيع المساعدة الفنية – المتسببة حالياً – مع **يوغسلافيا** . وخلال فترة فكيني في رئاسة الوزارة، تنامى عدد الفنيين اليوغسلاف بشكل كبير إذ يقدّر عددهم حالياً في ليبيا بنحو (١٥٠) شخصاً في مجالات الصحة والصيد البحري والصناعة. واستمرّ، في الوقت ذاته، تدفق الأطباء **الأسبان** للعمل في ليبيا

١٠٣ وردت إشارات عديدة إلى هذا الاجتماع وما دار فيه بعدد من فصول ومباحث هذا المجلد.

١٠٤ وأن ينضمّوا إلى أرقـاء النظام الربوي العالمي. (المؤلف).

١٠٥ إنني لا أشكّ في أن هذا الموقف المبدأي كان بتوجيه من الملك ولولا ذلك لكان من السهل أن ينزلق بعض المسؤولين الليبيّين لغيره. (المؤلف).

١٠٦ لم تكن مداخيل الدولة كافية على الإطلاق، ولكن المسؤولين الليبيّين هم الذين اختاروا وأصرّوا على أن تتم تغطية العجز في مداخيل الحكومة عن طريق المساعدات المالية والاقتصادية والفنية والعسكرية وليس عن طريق الاقتراض.

١٠٧ التقرير يحمل عنوان " تشريح للعشرة أشهر التي قضاها فكيني في الحكم " " A Post – Morterm of Prime Minister Fikini's Ten Months in Office " ، ويحمل الرقم الإشاري (A – 271)، الملف POL. 15 – Libya.

ويربو عددهم حالياً عن مائة (١٠٠) شخص. كما تمّ أيضاً تطوير الترتيبات المتعلقة بالاستفادة من الخبرة الفنية من **الصين الوطنية** حيث يوجد منهم حالياً (٢٥) صينياً يعملون في مجالات الصحة والاتصالات والزراعة، وهناك المزيد منهم في طريقهم للعمل في ليبيا. كما قدم أيضاً عدد من الأطباء والفنيين **الألمان** (الغربيين) للعمل بليبيا تغطي الحكومي الألمانية مرتبات بعضهم في حين تغطي الحكومة الليبية أجور البعض الآخر.. " .

ويخلص تقرير السفارة الأمريكية إلى القول:

" وهكذا فإن سجلّ فكيني بالنسبة للمساعدة الفنية لم يسر على نهج سياسة معينة. لقد شجع حكومته على أن تسعى لاستخدام أحسن الخبرات التي يمكن للمال أن يحصل عليها. الخبراء والمستشارون **الأمريكان والبريطانيون** المعيّنون من قبل الحكومة الليبية ما يزالون موضع الترحيب والتقدير. وبالطبع فإن **المصريين** ما يزالون في مراكز مهمة (وبخاصّة في وزارة العدل) ولم يظهر ما يدلّ على أن فكيني قد بذل أيّة محاولة للتخفيض من أعدادهم [١٠٨] " .

ومن التطورات المالية والاقتصادية التي شهدتها حكومة فكيني:

- جرى في ١٩٦٣/٤/١٥ بدء العمل **بقانون البنوك رقم (٤) لسنة ١٩٦٣** الذي كان قد صدر في ١٩٦٣/٢/٥ (حكومة الصيد). لقد ألغى هذا القانون قانوني البنوك لعامي ١٩٥٥، ١٩٥٨، كما حلّ بموجبه " **بنك ليبيا** " محلّ " **البنك الوطني الليبي** " في حقوقه والتزاماته. وقد أتاح هذا القانون الجديد (٨٤ مادة) للبنوك المحلية، عن طريق تعديل المتطلبات المتعلقة برأس المال والاحتياطي، فرصة الاستقلال عن مراكزها الرئيسية بغية إقامة نظام مصرفي وطني متكامل مستقل يهيمن عليه بنك ليبيا. كما أنه خوّل لبنك ليبيا سلطات كبيرة كمصرف مركزي يستطيع بموجبها الإشراف على البنوك التجارية العاملة في البلاد، وأن يضع سياسة الائتمان، وأن يراقب تنفيذها بسلطاته الخاصّة بالتفتيش على هذه البنوك وحفظ احتياطياتها النقدية واستعمال أسلحته النقدية (تحديد سعر الخصم وسعر إعادة الخصم ..) [١٠٩] وكان لهذا كله دوره في تلييب خمسة من البنوك العاملة في ليبيا [١١٠].
- جرى في ١٩٦٣/٦/٢٤ تقديم مشروع **الميزانية العامة** (العادية) للعام ١٩٦٤/١٩٦٣ إلى البرلمان. وقد تمّ إقرارها من قبل البرلمان في ١٩٦٣/٧/٢٦ وبلغ إجمالي اعتماداتها نحو (٤٥) مليون جنيه ليبي، وهي تساوي أكثر من ثلاثة أضعاف اعتمادات الميزانية العامة للعام المالي السابق.

---

١٠٨ أشار التقرير إلى أن الحكومات الليبية اعتبرت مجرد وجود أعداد كبيرة من المصريين المستخدمين في ليبيا سبب ومثار انشغال لها.

١٠٩ د. عبد المنعم البيه " النقود والمصارف – مع دراسة تطبيقية لهما في ليبيا " . من منشورات الجامعة الليبية. كلية الاقتصاد والتجارة. بنغازي. الطبعة الثانية (١٩٧٠). ص. (٢٩٤، ٣٠٩ – ٣١٠).

١١٠ المرجع السابق. ص. (٣١٢ – ٣١٣).

- **ومن بين الخطوات التي قامت بها حكومة فكيني في مجالات تطوير الصناعة والزراعة والتجارة:**

(١) تمّ في ١٩٦٣/٥/٣٠ توقيع **اتفاقية** للمبادلات التجارية مع **الاتحاد السوفييتي** تعهّد الأخير بموجبها أن يستورد من ليبيا خلال ما بقي من عام ١٩٦٣: (٣٠٠٠) طن من الفول السوداني، (٩٠٠٠) طن من الأصواف، (٥٠٠) طن من التبغ، (٥٠٠) طن من السردين المعلب، و (٤٠٠) ألف قطعة من الجلود .. مقابل صادرات سوفييتية من مواد البناء والحديد والآلات الزراعية.[١١١]

(٢) تمّ في مطلع عام ١٩٦٤ إنشاء **مؤسسة التنمية الصناعية** بهدف تشجيع المشروعات الصناعية الصغيرة التي لا يزيد رأسمالها عن (٣٥) ألف جنيه وتوظف عدداً محدوداً من العمال. وخولت المؤسسة بموجب قانونها بإنشاء مشروعات صناعية جديدة يتم تحويلها كلياً أو جزئياً إلى القطاع الخاص، وخصّصت الدولة مبلغ (٧٠٠) ألف جنيه لتمويل مشروعات المؤسسة.

(٣) منحت الحكومة خلال شهر يونيو/حزيران ١٩٦٣ ترخيصاً **لشركة الأسمنت الوطنية** (قطاع خاص) للبحث عن المواد الأولية اللازمة لصناعة الاسمنت في منطقة الخمس.

(٤) تمّ استكمال إنشاء منطقة " **للتجارة الحرة** " في ميناء طرابلس وخصّصت للتأجير.

(٥) أصدر مجلس الوزراء قراراً اعتبر بموجبه موانئ كل من ازوارة وطرابلس والخمس ومصراته وسرت ورأس السدر موانئ رئيسية لأغراض تطويرها بحيث يتمّ تنشيط الصغيرة منها وتوسيع وتحسين التسهيلات بالكبيرة.

(٦) كما قامت الحكومة بتوزيع عقود التمليك لعدد من الأراضي الزراعية على ليبيّين عائدين من المهجر في تونس[١١٢].

- **ومن الخطوات التي قامت بها حكومة فكيني من أجل إصلاح الإدارة ومحاربة الفساد**[١١٣] :

(أ) أصدرت قراراً يقضي بإخراج الموظفين الحكوميين المقيمين في مساكن حكومية بغير وجه حق وإعادة توزيع هذه المساكن على موظفي الحكومة الذين لا يملكون مساكن خاصّة.

---

١١١ بلغ إجمالي الصادرات الليبية إلى الاتحاد السوفييتي في نهاية العام ١٩٦٣ نحو خمسمائة (٥٠٠) ألف جنيه استرليني [مقابل مائة (١٠٠) ألف استرليني في العام السابق] كما بلغ إجمالي الصادرات السوفييتية إلى ليبيا في نهاية العام نفسه خمسمائة (٥٠٠) ألف جنيه استرليني.

١١٢ كانت أسرة فكيني من بين الأسر الليبية التي هاجرت إلى تونس خلال حقبة الاحتلال الإيطالي.

١١٣ وصف الطاهر العقبي الجهاز الإداري بالترهّل، ووفقاً لتقديراته فإن الجهاز الحكومي والشرطة تضمّ نحو (٦٠) ألف موظف وأن هذا الوضع يتطلب من حكومة فكيني موقفاً أكثر صرامة والتخلّص من أعداد الموظفين المتبطلين. تقرير السفارة الأمريكية رقم (A – 409) بتاريخ ١٩٦٣/٦/٦. راجع ما ورد بمبحث " أول خطة خمسية شاملة للتنمية " في هذا الفصل حول الخطوات التي اتخذتها حكومة فكيني في مضمار إصلاح " العملية التخطيطية " .

(ب) أصدرت قراراً يمنع الاستمرار في تقديم قروض لموظفي الحكومة من خزينة الدولة، كما يقضي بإستيفاء ما سبق تقديمه من قروض.

وقد استقبلت هذه الخطوات بالترحيب من قبل المواطنين ومن الصحافة المحلية على السواء، واعتبرت مؤشراً لعزم الحكومة على محاربة الفساد الإداري. غير أن تطبيق هذه القرارات على أرض الواقع جاء دون مستوى التوقعات منها مّما أحدث خيبة أمل في الأوساط الشعبية [١١٤] على وجه الخصوص.

- عقد في مدينة البيضاء خلال الفترة ما بين ١٧ – ٢٢ من شهر أغسطس/آب أول **مؤتمر قومي للتعليم.**
- عقدت منظمة الفاو للزراعة والأغذية مؤتمرها الإقليمي بمدينة طرابلس يوم ١٩٦٣/٩/٢٩.

وتلخّص المقتطفات التالية الواردة بالتقرير السنوي الذي أعدتـّه السفارة البريطانية عن وقائع وتطورات عام ١٩٦٣ في ليبيا ما طرأ على الوضع المالي فيها من تحوّل [١١٥]:

" أمّا في المجال الاقتصادي فإن المقارنة بعام ١٩٦٢ هي أقلّ حلكة من الجانب السياسي. إن إنتاج وصادرات ليبيا من البترول ارتفعت بشكل كبير. ففي حين أن الحكومة لم تحصّل سوى (٨) ملايين جنيه ليبي من عائدات البترول في عام ١٩٦٢، من المنتظر أن تصل هذه العائدات إلى (٢٠) مليون جنيه ليبي مع نهاية عام ١٩٦٣ .. إن الزيادة الكبيرة في عائدات البترول التي استلمتها الحكومة الليبية هي التي جعلت في يدها أموالاً كافية يمكن عن طريقها تنفيذ التنمية الاقتصادية.. "

" إن نمط تجارة ليبيا الخارجية تغيّر بشكل هائل خلال عام ١٩٦٣. ولأوّل مرّة في تاريخ ليبيا تجاوزت قيمة صادراتها، ومن البترول الخام بالدرجة الأساسية، قيمة وارداتها. "

---

١١٤ راجع تقرير السفارة الأمريكية السالف الإشارة إليه رقم (A – 271) بتاريخ ١٩٦٤/٢/١٩.

١١٥ التقرير مؤرّخ في ١٩٦٤/١/١ ويحمل الرقم الإشاري VT 1011/1، الملف FO 371/178254

دورة برلمانية نشطة

واصلت **الهيئة البرلمانية الثالثة** [١١٦] نشاطها في **دورتها الرابعة** [١١٧] التي بدأت في ديسمبر/كانون الأول (١٩٦٢) أثناء حكومة الصيد ثمّ امتدّت لتتزامن مع فترة حكومة الدكتور فكيني.

كان **تسعة** من أعضاء البرلمان وهم (النواب محمود صبحي ومحمد بشير المغيربي ومحمد الرماح والسايح فلفل والفيتوري زميت ومحمد أبو صاع الزنتاني وعلى مصطفى المصراتي وعبد السلام التهامي ومحمد نشنوش) قد قاطعوا الجلسة الافتتاحية لهذه الدورة في ١٩٦٢/١٢/٧ احتجاجاً على انعقاد البرلمان في مدينة **" البيضاء "** التي ليست هي العاصمة الدستورية للبلاد. غير أن **الأربعة** نواب الأخيرين (الزنتاني والمصراتي والتهامي ونشنوش) عادوا وشاركوا في جلسة مجلس النواب التي انعقدت يوم ١٩٦٣/٣/٣١.

جلسة بيان الحكومة

كان البند الرئيسي في جدول أعمال جلسة مجلس النواب [١١٨] التي انعقدت يوم **١٩٦٣/٣/٣١** هو الاستماع **إلى بيان حكومة الدكتور محي الدين فكيني** التي كانت قد تشكّلت يوم ١٩٦٣/٣/١٩.

وكما سلفت الإشارة [١١٩] فقد تضمّن ذلك البيان الإعلان عن عزم الحكومة الجديدة إدخال عدد من التعديلات على دستور عام ١٩٥١ تهدف إلى إلغاء النظام الاتحادي وتحقيق وحدة البلاد. وقد استقبلت هذه الفقرة على الفور بترحيب من المجلس الذي قام، بناءً على اقتراح **صابر حسن الشاعري** (المرج – برقة) بتوجيه برقية إلى الملك إدريس أعلن فيها تأييده لما ورد في بيان الحكومة عن عزمها تقديم مشروع قانون يعلن عن وحدة البلاد ويلغي النظام الاتحادي. [١٢٠]

---

١١٦ جرى انتخاب هذه الهيئة البرلمانية في ١٧ يناير/كانون الثاني ١٩٦٠ خلال حكومة عبد المجيد كعبار وكان يفترض أن تنتهي مدتها في مطلع عام ١٩٦٤ إذ نصّت المادة (١٠٤) من الدستور على أن مدة مجلس النواب أربع سنوات ما لم يحلّ المجلس قبل ذلك.

١١٧ نصّت المادة (١١٢) من الدستور على أن يدعو الملك مجلس الأمّة سنوياً إلى عقد جلساته العادية خلال الأسبوع الأول من شهر نوفمبر/تشرين الثاني، فإذا لم يدعُ إلى ذلك يجتمع المجلس بحكم القانون في اليوم العاشر من الشهر نفسه. ويدوم دور انعقاده العادي إذا لم يحلّ المجلس مدة خمسة أشهر على الأقل ويعلن الملك فضّ انعقاده.

١١٨ لوحظ أن نسبة الحضور في الجلسات كانت عالية. وكان أبرز الغائبين عنها رئيس الوزراء السابق محمد عثمان الصيد.

١١٩ راجع مبحث " تكهّنات ومخاوف غربية " ومبحث " التعديلات الدستورية " بهذا الفصل.

١٢٠ دار نقاش حول صيغة البرقية المقترحة شارك فيه النواب عبد المولى لنقي وعبد القادر البدري وجربوع إبراهيم الكزّة. راجع تقرير السفارة البريطانية في بنغازي بتاريخ ١٩٦٣/٤/٨ رقم VT 1014/63، الملف FO 371/173238 28191.

وألقى النائب **علي مصطفى المصراتي** خلال هذه الجلسة كلمة عبّر فيها عن ترحيبه بسياسة الحكومة الجديدة، وعن أمله بأن تقوم هذه الحكومة بتنفيذ **برنامج إصلاحي** يعيد الثقة لدى الشعب بالحكم، ويضع نهاية للأزمة الأخلاقية التي تعيشها البلاد. وقد طالب النائب المصراتي الحكومة بتقديم **قانون من أين لك هذا؟** وتحقيق المزيد من حرّية التعبيروالسماح بتشكيل الأحزاب السياسية وإلغاء القواعد الأجنبية. وقد لاحظ المراقبون أن هذه النقطة الأخيرة لقيت ترحيباً مدوّياً في قاعة البرلمان. [١٢١]

أمّا النائب **عبد المولى لنقي** فتمنى في كلمته النجاح للحكومة وعبّر عن استعداده لتأييدها بكلّ قلبه طالما حافظت على سياستها المعلنة وأنه لن يتردّد في انتقادها إن هي حادت عنها.

كما عبّر النائب **محمد أبو صاع الزنتاني** [١٢٢] عن تأييده للحكومة وتحدّث عن المناقب الشخصية لرئيس الوزراء فكيني.

وتحت بند " **رسائل** " تلت سكرتارية المجلس البرقية الموجهة إلى أعضائه من رئيس الوزراء السابق **محمد عثمان الصيد** معبّراً فيها عن امتنانه لما لقيه من المجلس من تعاون وتأييد. كما أعيد استعراض " **المذكرة** " التي سبق للمجموعة البرلمانية، التي قاطعت اجتماعات المجلس بالبيضاء، أن قدمتها للمجلس في شهر ديسمبر/كانون الأول ١٩٦٢ خلال فترة حكومة الصيد وضمّنتها **ثمانية مطالب** كان أحدها إعلان مدينة طرابلس عاصمة وحيدة للبلاد. وقد علّق النائب **علي المصراتي** على موضوع " المذكرة " بقوله أنه كان يتمنى لو قام النواب الموقعون على المذكرة بالحضور إلى المجلس والتعبير عن وجهات نظرهم أمامه. ولم يقم المجلس باتخاذ أي إجراء بشأنها.

مقاطعة برقاوية

كان من المفترض أن ينعقد مجلس النواب في جلسة لاحقة يوم ١٩٦٣/٤/٨ غير أن ذلك لم يحدث نتيجة عدم اكتمال نصاب النواب[١٢٣] الحاضرين بسبب تغيّب عدد من النواب البرقاويين عن عمد عنها رغم وجودهم بمدينة البيضاء.

تقول برقية بعثت بها السفارة الأمريكية في بنغازي إلى وزير الخارجية الأمريكي[١٢٤] في ١٩٦٣/٤/١١:

> "فشل مجلس النواب في آخر لحظة بالانعقاد في جلسته العادية بالموعد المقرّر لها يوم ١٩٦٣/٤/٨ لعدم اكتمال النصاب القانوني لانعقادها. كان عدد كافٍ من

١٢١ تقرير السفارة البريطانية السابق.

١٢٢ راجع ما ورد بشأن هذا النائب في مبحث " محاولة اغتيال مزعومة " بالفصل الرابع " حكومة فكيني .. وتواصل الصراع الداخلي " من هذا المجلد.

١٢٣ نصّت المادة (١٥) من اللائحة الداخلية لمجلس النواب بأن النصاب القانوني للمجلس يكون بحضور أكثر من نصف الأعضاء.

١٢٤ البرقية تحمل الرقم (٢٠٩) بالملف POL. 15 – 2 Libya.

النواب موجودين في مدينة البيضاء (مقرّ المجلس) آنذاك، إلا أنه يبدو أن عدداً من النواب البرقاويين قاطعوا الجلسة احتجاجاً على ما فهموه من أن التعديلات الدستورية، التي تزمع حكومة فكيني إجراءها، تهدف أولاً إلى إعلان الوحدة ثمّ إلى اتخاذ طرابلس عاصمة (وحيدة)، ممّا يعني نقل كل أثر للسلطة السياسية من برقة. وقد نما إلى علمنا أن البرقاويين يصرّون على أن التشريع المقترح بشأن الوحدة ينبغي أن يتضمّن تأكيداً بأن البيضاء ستكون العاصمة ... " .

وتشير البرقية إلى التحرّكات التي يقوم بها العديد من الشخصيات البرقاوية في هذا الاتجاه، ومن بينها إرسال البرقيات إلى الملك والحكومة مؤكّدين بأنهم سوف يؤيّدون مشروع الوحدة بالكامل شريطة الإعلان عن مدينة البيضاء كعاصمة وحيدة للبلاد، ثمّ تختم بعبارة جاء فيها:

" أيّاً ما كانت النتائج (لهذه التحركات)، فمن المؤكد أن شهر عسل فكيني مع البرلمان لم يدم طويلاً. وقد نشب أوّل خلاف بين المحبّين حول المشكلة التاريخية المتعلقة بالمحافظة على هوية برقاوية مستقلة. "

سجل حافل

رغم التعثّر الذي شاب نقطة مجلس النواب في الأيام الأولى التي أعقبت إلقاء حكومة فكيني لبيانها يوم ١٩٦٣/٣/٣١، فقد كانت الفترة التي أعقبت ذلك وامتدّت حتى ٢٥ يوليو/تموز ١٩٦٣ (أربعة أشهر تقريباً) [١٢٥] **من أخصب وأنشط فترات الحياة البرلمانية حتى يومذاك في مجال إصدار مختلف التشريعات وإلى حدّ ما في مجال مناقشة القضايا والسياسات الحسّاسة.**

فإلى جانب مجموعة القوانين المتعلقة بالتعديلات الدستورية وبأول خطة خمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ناقش المجلس وأقر عدداً من **التشريعات والقوانين الأخرى**، من ذلك:

- قانون الميزانية العامة للدولة للسنة المالية ١٩٦٤/٦٣.
- مجموعة من القوانين المتعلقة بتنظيم العملية التخطيطية.
- مجموعة من القوانين المتعلقة بتنظيم شئون النفط.
- قانون بإعادة تنظيم قوات الأمن.
- قانون بإعادة الإستيطان الزراعي.
- قانون بناء مدينة المرج.
- قانون المحاربين القدماء.
- قانون التقاعد الخاص بموظفي الدولة.
- قانون البطاقات الشخصية لمن تزيد أعمارهم عن (١٦) عاماً.
- تعديل قانون الجنسية لسنة ١٩٥٤.

---

١٢٥ تنصّ المادة (١٢) من اللائحة الداخلية لمجلس النواب. الباب الثاني: الجلسات الفصل الأول: نظام الجلسات على أن " جلسات المجلس علنية ويجتمع أيام الاثنين والثلاثاء والأربعاء والخميس من كل أسبوع ويبتدئ الاجتماع الساعة الخامسة مساءً إلا إذا قرّر المجلس غير ذلك. "

كما تمكن البرلمان الليبي خلال هذه الفترة من الموافقة على **ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية** [١٢٦] وعلى معاهدة حسن الصداقة والتعاون مع المملكة المغربية.

وفضلاً عن ذلك، فقد قامت الحكومة خلال هذه الفترة بتقديم عدد من المشروعات المتعلقة بتعديل بعض القوانين واللوائح إلى البرلمان غير أنه لم يتمكن من مناقشتها وإقرارها، من ذلك لائحة المناقصات والمزايدات الحكومية وقانون الأملاك الحكومية وقانون الخدمة المدنية وقانون ضرائب الدخل.

وقد ورد في **تقرير للسفارة الأمريكية** [١٢٧] مؤرّخ في ١٩٦٣/٨/٧ حول هذه الدورة البرلمانية ما ترجمته:

" خلال الأشهر الأربعة (من ٣١ مارس/آذار وحتى ٢٥ يوليو/تموز) واجه البرلمان حكومة فكيني الجديدة، وأنجز ما يوازي ثلاثة أضعاف حجم التشريعات المعتادة وعمل ما يوازي ضعف ساعات العمل لأيّة دورة برلمانية سابقة. "

ممّا تجدر ملاحظته أن نشاطات هذه الدورة البرلمانية (الرابعة) خلال فترة حكومة محمد عثمان الصيد كانت محدودة نسبياً. وخلال الاجتماعات السبعة التي انعقدت ما بين ١٩٦٢/١٢/٦ (بداية الدورة) و١٩٦٣/١/٢١ الذي شهد آخر اجتماعات خلال فترة حكومة الصيد (التي انتهت في ١٩٦٣/٣/١٩) لم يقم البرلمان بالنظر سوى في عدد محدود جداً من التشريعات عدا تلك المتعلقة بالتعديل الجزئي الذي أدخل على النظام الاتحادي (في ١٩٦٢/١٢/٧). "

وقد علـّق **التقرير ذاته** على نشاط الدورة البرلمانية الرابعة وأدائها خلال الفترة منذ مجيئ حكومة فكيني وحتى ١٩٦٣/٧/٢٥ بعبارات جاء فيها:

" وبصرف النظر عن نشاطات البرلمان (خلال هذه الفترة) الجديرة بالإطراء، فإن التشريعات التي ناقشها البرلمان وأقرّها كانت كلها من اقتراح الحكومة، ولم يأتِ أيّ منها باقتراح من البرلمان أو بمبادرة منه. لقد اقتصر دور البرلمان على النظر فيما يقدّم إليه من مشروعات القوانين من الحكومة ومناقشتها وإقرارها بعد إدخال ما يراه من ملاحظات وتعديلات عليها. " [١٢٨]

---

١٢٦ تمّت الموافقة على الميثاق بموجب القانون رقم (٢) لسنة ١٩٦٣ الصادر بتاريخ ١٩٦٣/٧/١٦ والمنشور بالجريدة الرسمية، العدد (٤) بتاريخ ١٩٦٣/٧/٢٩.

١٢٧ التقرير يحمل رقم (A – 9) بالملف POL. 15 – 2 Libya.

١٢٨ وفقاً للعبارات المستخدمة في التقرير فإن البرلمان اقتصر دوره على مؤسسة مهمتها تمرير القوانين Law Passing وليس إنشاء القوانين Law Making. ولا يخفى أن التقرير يقيّم أداء البرلمان بمعايير متقدمة جداً، فضلاً عن أنه من الأمور المعتادة جداً في غالب التجارب البرلمانية أن تكون الحكومة هي الآخذة بزمام المبادرة في اقتراح التشريعات أو تعديلها بحكم مهمتها التنفيذية التي تمكّنها من معرفة مواضع الحاجة إلى تشريعات جديدة وتعديل التشريعات القائمة.

واستطرد التقرير معلقاً:

" ووفقاً لمعلومات السفارة (الأمريكية) فإن التشريع الوحيد الذي جاءت المبادرة بشأنه من البرلمان كان خلال الدورة الأولى لهذه الهيئة في عام ١٩٦٠ عندما قام البرلمان بصياغة وإقرار قانون يمنع شراء وملكية العقارات في ليبيا بواسطة غير الليبيّين[١٢٩] . "

وأضاف التقرير:

" إن جزءاً كبيراً من التشريعات يمرّ عبر البرلمان مثل مرور الرمل بالمُنخل. ففي حين تجري دراسة كافة مشروعات القوانين في البداية داخل **اللجان البرلمانية**[١٣٠] المختصّة بدرجات متفاوتة من الدقة، إلا أن معظم هذه المشروعات لا يرى من قبل أعضاء المجلس إلا قبيل (وأحياناً أثناء) الجلسات التي يتمّ خلالها مناقشتها[١٣١]. والإجراء العام المعتاد هو كما يلي: يحال مشروع القانون المعروض على البرلمان على الفور إلى اللجنة المختصّة[١٣٢]. ويتمّ في اجتماع لاحق للبرلمان قراءة ومناقشة تقرير اللجنة حول المشروع المحال عليها، ويتمّ بعد ذلك استعراض ومناقشة المشروع ذاته (إذا حدث ذلك) مادة مادة ثمّ يتمّ التصويت عليه. "

قضايا ساخنة

تفيد تقارير السفارتين الأمريكية والبريطانية، حول ما دار داخل البرلمان خلال هذه الفترة، أن عدداً من النواب كثيراً ما عرّجوا خلال مداخلاتهم بشأن بعض البنود، على بعض القضايا الهامّة والساخنة. حدث ذلك خلال جلسة بيان حكومة فكيني في ١٩٦٣/٣/٣١ كما تكرّر ذلك في جلسات تالية عند مناقشة مشروعات قوانين الخطة الخمسية الأولى للتنمية والميزانية العامة للدولة وغيرها. وكان من أبرز المشروعات التي عرّج هؤلاء النواب عليها:

١٢٩ الإشارة هنا إلى القانون الذي يحظر تملّك غير الليبيّين للعقارات والذي صدر بتاريخ ١٩٦٠/٥/٢٤ (حكومة عبد المجيد كعبار) ونشر بالجريدة الرسمية العدد (٩) السنة العاشرة بتاريخ ١٩٦٠/٦/١٨. وقد صدرت اللائحة التنفيذية لذلك القانون في ١٩٦٢/٢/٤ (حكومة محمد عثمان الصيد) ونشرت بعدد الجريدة الرسمية رقم (٣) السنة (١٢) بتاريخ ١٩٦٢/٣/٣١.

١٣٠ تنصّ المادة (٥٠) من اللائحة الداخلية لمجلس النواب على أن ينتخب الأعضاء من بينهم، في بداية انعقاد الدور العادي الأول لكلّ هيئة نيابية، سبع لجان تتولّى بحث المشروعات والمقترحات والشؤون التي يحيلها المجلس عليه. وهذه اللجان هي:
(١) لجنة الردّ على خطاب العرش (مؤقتة). (٢) لجنة الطعون (مؤقتة). (٣) المالية والاقتصاد الوطني. (٤) الخارجية والدفاع. (٥) المعارف والصحة والشؤون الاجتماعية. (٦) الأشغال والمواصلات. (٧) الشؤون التشريعية والدستورية واللائحة الداخلية.

١٣١ لا يختلف هذا كثيراً عمّا يحدث حتى في الكونجرس الأمريكي ذاته. راجع ما ورد على لسان أحد أعضاء الكونجرس الأمريكي في الفيلم الوثائقي الأمريكي (Fahrenheit 9/11) المعروض عام ٢٠٠٤ وحاز على جائزة مهرجان " كان " الدولي.

١٣٢ نظمّت المواد من (٥٠) إلى (٧٦) من اللائحة الداخلية لمجلس النواب طريقة عمل هذه اللجان.

- قضية القواعد العسكرية الأجنبية.
- قضية البعثات العسكرية الأجنبية.
- المساعدات المالية الأمريكية.
- وضع اليهود الليبيّين.

وفيما يلي بعض المقتطفات من تقرير السفارة الأمريكية (A – 209) التي تشير إلى عدد من هذه المداخلات ..

" لقد استخدم النائب **علي مصطفى المصراتي** (مصراتة) كلّ فرصة ممكنة أثناء مناقشة مختلف الموضوعات لحثّ الحكومة على إلغاء المعاهدة مع بريطانيا والاتفاقية (الخاصّة بقاعدة ويلس) مع الولايات المتحدة الأمريكية، وكثيراً ما وجد مساندة له في هذه المشاعر من النائبين **عبد المولى لنقي** (بنغازي) و**عبد القادر البدري** (الإبيار – برقة). فخلال جلسة يوم ١٩٦٣/٣/٣١ ثمّن النائب المصراتي ما ورد في بيان الحكومة الجديدة ضدّ إجراء التجارب النووية ثمّ قال (مخاطباً رئيس الحكومة فكيني): **إننا نأمل أن يكون إلغاء القواعد الأجنبية ضمن برنامج حكومتك**. وقد أشار المصراتي إلى هذا الموضوع نحو سبع مرات تقريباً أثناء مداخلاته بشأن شتى البنود، عند مناقشة ميزانية التنمية والميزانية العامة، وكرّر أن ليبيا لم تعد في حاجة إلى القواعد البريطانية أو الأمريكية " **لأننا الآن نملك النفط** " . وأشار في إحدى المناسبات إلى أن وجود هذه القواعد يهدّد، في حال نشوب حرب عالمية، بتدمير ليبيا [١٣٣] " .

" كما ظهر على جدول أعمال جلسة يوم ٦/٢٤ استجوابان موجّهان إلى الحكومة يتعلقان **بقاعدة ويلس**، الأول من النائب **محمد أبو صاع الزنتاني** (الزنتان) موجّه إلى وزير الداخلية يتعلق بما ادعاه حول عدم قيام قيادة القاعدة بدفع إيجار قطعة الأرض المستخدمة من قبلها للتدريب على الرماية في منطقة الزنتان. أمّا السؤال الثاني فهو من النائب **عبد السلام التهامي** (غربي طرابلس) موجّه إلى وزير الخارجية حول الموعد الذي حددّته الحكومة للبدء في المفاوضات مع المسؤولين الأمريكيين بهدف إلغاء الاتفاقية المتعلقة بالقاعدة. وعلى الرغم من أنه كان مقرراً أن تقدّم الحكومة جوابها حول هذين السؤالين في جلسة ٧/٨ إلا أن ذلك لم يحدث بسبب غياب النائبين المذكورين عن الجلسة. وفي جلسة يوم ٧/١٢ قدّمت الحكومة جوابها المفصّل عن سؤال النائب التهامي الزنتاني ولم يثر النواب أيّة استفسارات حول جواب الحكومة. أمّا سؤال النائب التهامي فلم يظهر على جدول الأعمال مرّة أخرى إلى أن فضّت الاجتماعات في ٧/٢٥. [١٣٤] ".

---

١٣٣ أشار الملحق رقم (١) بهذا التقرير إلى أن النائب المصراتي قال عند مناقشة بند ميزانية الصحة في جلسة يوم ١٩٦٣/٧/١٥ " أن هناك أمراضاً غريبة دخلت ليبيا ربّما عن طريق الأجانب الذين يقومون بزيارة القوات الأجنبية المتمركزة في ليبيا أو عن طريق القواعد الأجنبية مثل قاعدة ويلس " .

١٣٤ راجع ما ورد فيما بعد تحت عنوان " دور رئيس المجلس عريقيب " عمّا يحتمل أن يكون رئيس مجلس النواب عريقيب قد قام به من دور بشأن هذا السؤال.

واستطرد تقرير السفارة الأمريكية:

" وعلى الرغم من أنه ما يزال من المحتمل أن تقدّم الحكومة جواباً رسمياً على هذا السؤال (عندما يستأنف البرلمان اجتماعه) إلا أن رئيس الوزراء فكيني أعطى، في الواقع، إجابة جزئية حول هذا السؤال وعدد من الأسئلة الأخرى ذات الصلة بمصالح الولايات المتحدة في ليبيا. فقد حدث عند مناقشة بند **وزارة الدفاع** في ميزانية عام ١٩٦٤/٦٣ يوم ٧/١٧ أن قام النائب **عبد القادر البدري** [١٣٥] وشنّ هجوماً على وجود القواعد والبعثات العسكرية الأجنبية (الأمريكية والبريطانية) في ليبيا، واعتبر ذلك **مؤامرة استعمارية تهدف إلى إبقاء الجيش الليبي ضعيفاً**، كما وضع اللوم على الحكومة الليبية لإبقائها الجيش غير قادر على مواجهة أي عدوان خارجي [١٣٦]. وأجاب رئيس الحكومة فكيني النائب البدري متسائلاً بغضب عمّ إن كان النائب يعني بكلامه أنه (رئيس الوزراء) على علم بمثل هذه المؤامرة المزعومة وأنه لا يقوم بعمل شيء إزاءها؟ وأوضح فكيني أن هذا الموضوع ذو طبيعة سرّية وأن من واجب النواب أن يستشعروا مسؤوليتهم عند مناقشة هذه الموضوعات الحساسة. "

ويضيف التقرير ذاته:

" وفي اليوم التالي وعند مناقشة بند **وزارة الخارجية** في الميزانية العامة لسنة ١٩٦٤/٦٣ انتهز النائب **المصراتي** الفرصة ليطالب الحكومة مرّة ثانية بإلغاء المعاهدة مع بريطانيا والاتفاقية مع الولايات المتحدة. ثمّ استفسر المصراتي عن أسلوب إدارة وزارة الخارجية وطالب بإدخال " **نظام التفتيش** " على عمل الوزارة. وردّ فكيني (الذي يشغل في الوقت نفسه منصب وزير الخارجية) بقوله:

" لقد بدأت الحكومة، منذ نحو أربعة أشهر، بإقامة علاقة قوية جداً مع مجلس النواب على أساس التعاون الكامل. وأعتقد أن هذه العلاقة ظلت كذلك إلى أن جرت في جلسة الليلة الماضية مناقشة موضوع الجيش الوطني. وبودّي أن أسجّل أن الحكومة الحالية أعطت البرلمان حرّية واسعة، بما في ذلك حرّية مناقشة بعض الموضوعات الحساسة التي أعتقد أنه لم يسبق أن أتيحت للبرلمان في الماضي [١٣٧]. "

وبعد أن أشار رئيس الوزراء فكيني – كما يقول التقرير الأمريكي – إلى أن وزارة الخارجية الليبية وبعثاتها الدبلوماسية لم تكن تعمل بشكل صحيح في الماضي، وأنه يجري الآن إعادة تنظيمها وسوف يتمّ استحداث " **جهاز للتفتيش** " بها، أضاف قائلاً:

---

١٣٥ أنظر برقية السفارة الأمريكية رقم (٩) المؤرّخة في ١٩٦٣/٧/١٩ بالملف نفسه.

١٣٦ سبق أن ألمحنا إلى هذا الموضوع في مبحث " أوضاع الجيش وقوات الأمن " بهذا الفصل.

١٣٧ حتى لو كان الأمر حقيقة كما يصفه الدكتور فكيني، فهذا لا يبرّر له التحدّث بهذه الكيفية وكأن هذه الحالة الجديدة منّة من وزارته على المجلس، وليس الأصل في الأشياء أن تكون كذلك. (المؤلف).

" إنني لا أعتقد أن هذه هي اللحظة التاريخية المناسبة أو أن هذا هو الظرف الصحيح للتعبير بشكل صريح عن سياستنا الخارجية أو مناقشة علاقتنا بالعالم الخارجي. غير أنني واستجابة لرغبة بعض النواب أودّ أن أؤكـد أن سياستنا وعلاقتنا الخارجية هي الآن رهن مراجعة ودراسة. بل يمكنني القـول بأنهـا تخضع الآن لإعادة نظر. غير أنني لن أتناول بالتفصيل ما نعتزم القيام به، لأن من واجبنا أن نأخذ في الاعتبار علاقتنا الماضية وصداقاتنا. ومع ذلك فيمكنني القول بأن سياستنا الخارجية سوف تنتهج طريقاً لن تتأثر فيه بأي عامل لا من الشرق ولا من الغرب. إن هذا الموضوع دقيق وحسّاس جداً ويمسّ مـصلحة الوطن العليا وبالتالي أرجو إعفائي من قول المزيد. "

وأشار تقرير السفارة الأمريكية إلى ما أثاره النائب **مفتاح شريعة** (سرت) حـول موضـوع **المساعدات المالية** من الولايات المتحدة لليبيا على النحو التالي:

" .. من الأمور ذات الصلة بمصالح الولايات المتحـدة الأمريكيـة مـا ورد بإجابات وزير التخطيط والتنمية (حامد العبيدي) عن الأسئلة التي وجّهت إليه داخل مجلسي الشيوخ والنواب حول المساعدات المالية الأمريكية لليبيا. فقد حدث داخـل مجلس النواب يوم ٧/١٨ أن سأل النائب **مفتاح شريعة** الوزير عن حجم المساعدة التي قدّمتها الولايات المتحدة لليبيا منذ حلّ **هيئـة المـصالح الليبيـة الأمريكيـة المشتركة** LAJAS في أواخر عام ١٩٦٠. لقد قدّم الوزير العبيدي إجابة عامـة يُفهم منها أن برنامج المساعدات الأمريكية يُقدّم مساعدات على مستوى العالم للدول التي تطلب تلك المساعدة. وأن مجلس النواب إن كان يرغب في أن لا تحصل ليبيا على المزيد من هذه المساعدات فيمكنه التعبير عن ذلك. "

وقد ردّ التقرير الأمريكي على موقف نواب المعارضة في البرلمان مـن الاتفاقيـات ومـن القواعد الأجنبية بعبارة جاء فيها:

" لا يوجد شكّ في أن موضوع الاتفاقيات الأجنبية وقاعدة ويلس كانت كثيرة التناول داخل البرلمان. وقد استخدمها نواب المعارضة إلى أبعد مدى ممكن. غير أنه ممّا يجدر الإشارة إليه أن أحداً من النواب لم يقم بإدراج أو طـرح مـشروع قرار على المجلس يدعو إلى إلغاء المعاهدة مع بريطانيا أو الاتفاقية مع الولايات المتحدة الأمريكية أو تصفية قاعدة ويلس. "

دعوة النائب المصراتي لجامعة لندن

يبدو أن النائب **علي مصطفى المصراتي** لفت أنظار السفارة البريطانية في ليبيا إليه من خلال مداخلاته الكثيرة في قاعة البرلمان منذ أن أصبح نائباً في الهيئة البرلمانية الثالثة (ينـاير/كـانون الثاني ١٩٦٠). وهذا ما جعل السفارة تقوم خلال عام ١٩٦٢ بالاقتراح على الخارجية البريطانية باتخاذ الترتيبات من أجل أن تقوم **جامعة لندن** بتوجيه الدعوة إلى النائب المصراتي كـي يحـلّ عليها كزائر لإلقاء عدّة محاضرات فيها.

وتفيد الرسائل المتبادلة بين السفارة والخارجية البريطانية منذ **أبريل/نيسان ١٩٦٣** أن الاهتمام بموضوع الدعوة قد تجدّد إثر الكلمة التي ألقاها النائب المصراتي في جلسة البرلمان الليبي يوم **١٩٦٣/٣/٣١** ودعا فيها إلى تصفية القواعد العسكرية الأجنبية وجرى استقبالها بالتصفيق الحاد من قبل أعضاء المجلس.

ويتبيّن من هذه الرسائل أن الاهتمام بهذه الدعوة ظلّ قائماً حتى بدايات شهر أكتوبر/تشرين الأول ١٩٦٣ عندما أفادت إحدى الرسائل الموجّهة من الخارجية البريطانية إلى سفارتها في ليبيا عن **صعوبة توجيه الدعوة للنائب المصراتي لأسباب عملية**.[١٣٨]

المصادقة على ميثاق المنظمة الإفريقية

جرى في الجلسة الصباحية لمجلس النواب يوم ١٩٦٣/٧/١ عرض ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية[١٣٩] للمصادقة عليه من قبل المجلس. وعند مناقشة هذا البند حثّ النائب **علي مصطفى المصراتي** الحكومة الليبية، باعتبار ليبيا إحدى الدول الموقعة على الميثاق، على أن تكون في مستوى القرار الذي صدر عن المنظمة والذي دعا الدول الأعضاء إلى إلغاء القواعد الأجنبية الموجودة فوق أراضيها، وأن تقوم بإلغاء الاتفاقية الخاصّة بالقاعدة الأمريكية. وحثّ النائب **عبد القادر البدري** من جانبه زملاءه أعضاء المجلس على المصادقة على ميثاق المنظمة وتنفيذ قراراتها بما في ذلك القرار الخاص بدعوة الدول الأعضاء إلى إلغاء القواعد العسكرية الأجنبية.[١٤٠]

سحب الجنسية من اليهود الليبيّين

تقدّم النائب **مفتاح شريعة** (سرت) خلال هذه الدورة باقتراح يدعو إلى حرمان جميع اليهود الليبيّين من جنسيتهم الليبية. وعند مناقشة هذا البند خلال جلسة يوم **١٩٦٣/٧/١** لم يتردّد النائب **علي المصراتي** في الإشارة إلى **" مشكلة قاعدة ويلس "** مقتطفاً ما ورد – حسب قوله – في تقرير بإحدى الصحف الأمريكية حول حضور وزيرة الخارجية الاسرائيلية **(جولدا مائير)** حفل زفاف أقيم بقاعدة ويلس بطرابلس. وقد استند النائب المصراتي على هذا الخبر ليكرّر الدعوة إلى إلغاء الاتفاقية الخاصّة بالقاعدة، وانبرى النائب **عبد المولى لنقي** ليعطي تأييداً كاملاً لزميله المصراتي مؤكّداً أن قاعدة ويلس تسيئ إلى كرامة الليبيّين وتهدّد استقلالها.

وقد أقرّ المجلس في جلسته المسائية يوم ١٩٦٣/٧/١ تعديلاً على قانون الجنسية رقم (١٧) لسنة ١٩٥٤ يجعل من السهل سحب الجنسية من الأشخاص ذوي الميول

١٣٨ راجع رسالة المستر جون لوكاس المؤرّخة في ١٩٦٣/١٠/٩ ذات الرقم VT 1015/33، الملف FO 371/173238 28191.

١٣٩ كان الميثاق قد أبرم بمدينة أديس أبابا يوم ١٩٦٣/٥/٢٥ وكانت ليبيا إحدى الدول الموقّعة عليه.

١٤٠ راجع برقية السفارة الأمريكية رقم (٣) المؤرّخة في ١٩٦٣/٧/١، الملف POL. 15 – 2 Libya.

الصهيونية في محاولة منه لتبّني اقتراح النائب مفتاح شريعة بسحب الجنسية من جميع اليهود الليبيّين.[١٤١]

الشيخ عُمر بو غندورة

الشيخ **عُمر بو غندورة** (من مدينة " البيضاء ") هو أحد أعضاء مجلس الشيوخ وينتمي إلى قبيلة **البراعصة** ذات النفوذ القوي. سجّلت له سجلات مجلس الشيوخ خلال هذه الدورة مواقف عديدة لم يفت تقارير السفارة الأمريكية أن تسجّلها وأن تعلّق عليها بحنق وغيظ أحياناً.

فخلال الاجتماع الأول لرئيس الوزراء الدكتور فكيني مع مجلس الشيوخ في بداية شهر أبريل/نيسان ١٩٦٣، خاطبه الشيخ بو غندورة محذراً بأنه (أيّ رئيس الوزراء) قادم حديثاً من مهمّة امتدّت نحو خمس سنوات في بلد (يقصد الولايات المتحدة) سياسته نحو اسرائيل معروفة جيداً، وأن من واجبه أن يولي أهميّة خاصّة لعلاقات ليبيا بأمريكا وخاصّة فيما يتعلّق بالاتفاقية الليبية الأمريكية.[١٤٢]

وتفيد الوثائق أن الشيخ بو غندورة أدرج في جلسة مجلس الشيوخ يوم ٧/٧ **استجواباً للحكومة عن السبب الذي منعها من الاعتراف بالصين الشيوعية وألمانيا الشرقية**، واقترح في الجلسة نفسها إصدار قرار من المجلس بتوجيه الدعوة إلى وفود برلمانية من الاتحاد السوفييتي وبريطانيا لزيارة ليبيا. وأفاد تقرير من السفارة البريطانية [١٤٣] أنه جاء في ردّ الحكومة على السؤال المتعلّق بعدم اعتراف الحكومة الليبية بالصين الشيوعية وألمانيا الشرقية أن السبب في ذلك يرجع إلى أن هاتين الدولتين ليستا عضوين في الأمم المتحدة وأنهما حالما يصبحان كذلك فإن ليبيا سوف تعيد النظر في موقفها إزاءهما.

ويُفهم من تقرير السفارة الأمريكية رقم (9 – A) السالف الإشارة إليه:

> " أن الشيخ عُمر بو غندورة كان قد وجّه استجواباً رسمياً لوزير التخطيط والتنمية حول حجم وشكل المساعدات التي قدّمتها الولايات المتحدة خلال العام ١٩٦٤/٦٣. وفي جلسة يوم ٧/٢١ بدلاً من أن يستعمل الوزير إجابة مكتوبة مدعمة بالحقائق، أعدّت له من قبل مدير برنامج المساعدات الأمريكية بالتعاون مع وكيل وزارة التخطيط والتنمية عبد الله سكتة، تكلّم بشكل مغلوط تماماً وقال بأن الولايات المتحدة لم تقدّم لليبيا أي مساعدة في شكل نقدي أو عيني منذ حلّ هيئة لاجاس LAJAS في عام ١٩٦٠. وقال بأن المليون جنيه الباقية من مشروعات الهيئة المذكورة للحكومة الليبية هي لاستكمال تلك المشروعات، وأن الحكومة

---

١٤١ برقية السفارة الأمريكية رقم (٣) المؤرّخة في ١٩٦٣/٧/١، الملف السابق. وفي الواقع فإن التعديل الذي صدر بالقانون رقم (٧) لسنة ١٩٦٣ بتاريخ ١٩٦٣/٧/١٦ [الجريدة الرسمية رقم (٤) بتاريخ ١٩٦٣/٧/٢٩] خلال حكومة فكيني لم يمسّ هذه المسألة حيث أنها كانت قد عدّلت بموجب المرسوم الملكي بقانون الصادر بتاريخ ١٩٦٢/٨/٨ خلال فترة حكومة الصيد ونشر بعدد الجريدة الرسمية رقم (١٣) الصادر بتاريخ ١٩٦٢/٨/٢١.

١٤٢ تقرير السفارة الأمريكية رقم (9 – A) السالف الإشارة إليه.

١٤٣ مؤرّخ في ١٩٦٣/٨/١٠ ويحمل الرقم الإشاري VT 1022/5 بالملف FO 371/173242 28183.

الأمريكية مستمرّة في تقديم مساعدتها لليبيا في شكل خبـراء ملحقـين بمختلـف الوزارات. الشيخ بو غندورة عبّر عن دهشته لسماعه بأن الحكومة الأمريكية لـم تقدّم أيّة مساعدات لليبيا منذ حلّ الهيئة الأمريكية، وأعاد طلبه الذي أثاره في عـدّة مناسبات سابقة بضرورة أن تلغي الحكومة الليبية اتفاقياتها مع الولايـات المتحـدة وبريطانيا وأن تزيل قاعدة ويلس. "

وقد علّـق التقرير المذكور على مواقف الشيخ بوغندورة بعبارات بعضها جارح كان من بين ما جاء فيها:

" .. على الرغم من تأكيدات الشيخ بو غندورة (لعدد من مـوظفي الـسفارة)، والتي تبدو زائفة، بأن مواقفه داخل المجلس تعبّر عن قناعات شخـصية قويـة لديه، إلا أنه يصعب على من يسمعه يتحدث داخل قاعة المجلس، وعلى سـبيل المثال ضدّ الولايات المتحدة ومع الدعوة للاعتراف بالصين الشيوعية وألمانيـا الشرقية، إلا أن يساوره الشعور بأن مرتـّبه (مرتـّب بو غندورة) مدعوم مـن قبل خصومنا في الحرب الباردة. "

دور عريقيب كرئيس للمجلس

عندما انعقدت الدورة الرابعة للهيئة البرلمانية الثالثة في ١٩٦٢/١٢/٧، جرى انتخاب النائب **مفتاح عريقيب** (صرمان) رئيساً لمجلس النواب للمّرة الرابعة. وتشير تقارير السفارتين الأمريكية والبريطانية إلى أن عريقيب أظهر كفاءة وبراعة وحزماً في إدارة جلسات المجلس، كما أظهـر كياسة في علاقته مع رؤساء الحكومات الثلاث التي عاصرها ووزرائها.

ونسب إليه أحد تقارير السفارة الأمريكية [١٤٤] أنه كثيراً ما استخدم صلاحياته كرئيس للمجلس، بشأن **تحديد بنود جدول الأعمال**، في تجنيب الحكومة بعض الإحراج من خـلال تأجيلـه لإدراج بعض الاستجوابات الموجّهة إليها من قبل النواب. وعلى سبيل المثال، يعتقد التقرير المـذكور أن عريقيب هو الذي جنـّب الحكومة الإحراج الذي سببّه لها النائب **عبد السلام التهامي** بطلبه منها في جلسة يوم ٦/٢٤ أن توضح ما إذا كانت قد حددّت موعداً لبدء المفاوضات مـع المـسؤولين الأمريكيين بهدف إلغاء الاتفاقية المتعلقة بقاعدة ويلس. وكان مقرّراً أن تقدّم الحكومة جوابها على سؤال النائب التهامي في جلسة يوم ٧/٨، غير أن النائب التهامي لم يحضر تلك الجلسة، وبالتالي أعفيت الحكومة من تقديم الجواب. ويعتقد أن عريقيب لعب دوراً مهمّاً في إقناع النائب المـذكور بالتغيّب عن الجلسة، وأنه لعب أيضاً دوراً في عدم إدارج السؤال مرّة ثانية في جـدول أعمـال المجلس.

وقد نسب التقرير ذاته إلى مستشار سفارة الصين الوطنية بليبيا المستر **وانـج Wang** (الذي وصفه التقرير بأنه مسلم ملتزم) قوله لأحد موظفي السفارة الأمريكية بأن **عريقيب شخـصية ذات**

---

١٤٤ التقرير رقم (A – 9) السالف الإشارة إليه.

ميول غربية قوية، وأنه أحد قلة في مجلس النواب ممّن يدركون الأبعاد الداخلية والخارجية لما يتمّ طرحه للنقاش داخل البرلمان، وأن عريقيب أكـّد له (للمستر وانج) اعتقاده بأهمّية الجوانب الدفاعية للاتفاقيات التي أبرمتها ليبيا مع بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية مشيراً إلى أن **جميع جيران ليبيا يشكـّلون أخطاراً محتملة على أمنها واستقرارها**، وهو يرى في هذه الاتفاقيات رادعاً لأي مخططات قد تكون لدى جيران ليبيا من الجانبين على البحر الأبيض المتوسط.

علاقة حكومة فكيني بالبرلمان

عاصرت الهيئة البرلمانية الحالية (الثالثة) **ثلاث حكومات** برؤسائها ووزرائها، وهي حكومات عبد المجيد كعبار ومحمد عثمان الصيد والدكتور محي الدين فكيني على التوالي.

وعلى الرغم من أن هذه الهيئة مدينة في وجودها للتعديل الذي أدخلته **حكومة كعبار** في ١٩٥٩/٩/٢٤ على قانون الانتخاب الذي كان قائماً على التمييز بين المناطق الريفية والحضرية انتخابياً، وكذلك لدرجة النزاهة العالية التي طبعت الانتخابات العامة التي أجرتها تلك الحكومة في ١٩٦٠/١/١٧، إلا أن العلاقة بين البرلمان وكعبار ووزارته سرعان ما تدهورت بسبب **جملة من العوامل**، لعلّ من أهمّها التركيبة النظيفة نسبياً لتلك الهيئة وضمّها لعدد طيّب من العناصر الوطنية المعارضة، ومنها أيضاً انغماس كعبار وعدد من وزرائه في ممارسات مالية فاسدة، ومنها اصطدام كعبار بالبرلمان حول زيارة قطع من الأسطول الإيطالي لليبيا في مارس/آذار ١٩٦٠، فضلاً عن ذلك ما طبع شخصية كعبار عند تعامله مع البرلمان وما كان يظهره من ضجر وفقدان للحيوية أثناء الجلسات[١٤٥]. إن هذه العوامل مجتمعة هي التي أدّت في النهاية إلى سقوط كعبار بعد أن هدّده البرلمان بسحب الثقة منه بسبب قضية طريق فزان.[١٤٦]

أمّا **محمد عثمان الصيد**، كما يتضح من مذكراته ومن بعض الوثائق، فعلى الرغم من فساده المالي هو أيضاً، إلا أن علاقته بأعضاء البرلمان كانت أفضل من سلفه نسبياً. ومن الواضح أنه استخدم معهم، بعد أن رأى ما حلّ بسلفه على أيديهم، شتى الأساليب من أجل كسبهم إلى جانب حكومته. ومن تلك الأساليب؛ الصداقة الشخصية[١٤٧]، والمداهنة والتملـّق، والتعيين في مناصب وزارية، وتقديم القروض لبعضهم من خزانة الدولة مع علمه المسبق أنها لن تـُرد إليها[١٤٨]. ولا شكّ أن ضعف التعليم وضعف التجربة السياسية المؤسساتية كانا من العوامل الإضافية التي لعبت دوراً في كيفية تعامل كل من كعبار والصيد مع البرلمان.

أمّا الدكتور **محي الدين فكيني**، فقد جاء من خلفية مغايرة لخلفية سلفيه تعليمياً ووظيفياً. وقد ساعدته هذه الخلفية، خلال الأشهر الأولى من عمر حكومته على الأقل، في التعامل بطريقة

---

١٤٥ راجع تقرير السفارة الأمريكية رقم (A – 9) السابق.

١٤٦ راجع الفصل الأول " حكومة كعبار .. واكتشاف النفط " بالمجلد الثالث/الجزء الأول من هذا الكتاب.

١٤٧ راجع مبحث " صورة جديدة من الصراع " بالفصل " حكومة فكيني .. وتواصل الصراع الداخلي " من هذا المجلد.

١٤٨ راجع مبحث " نشاط القوى الوطنية والحزبية " بالفصل نفسه.

أفضل مع أعضاء مجلس النواب ومؤسسة كمجلس الأمّة بصفة عامة. لقد كان يملك التعليم العالي، والمقدرة الخطابية التي اكتسبها من سنوات عمله كمندوب دائم لليبيا في الأمم المتحدة، كما كان يملك، وحكومته معه، سجلاً نظيفاً لا خدش فيه في ذممهم المالية.

يقول **تقرير السفارة الأمريكية** السالف الإشارة إليه في هذا الصدد:

" لقد شكّل فكيني وحكومته نقيضاً واضحاً لسابقيهم. لقد بقي فكيني أميناً ونظيفاً وكذلك زملاؤه في الوزارة الذين تمّ اختيارهم – وبصرف النظر عن المؤهّلات المتواضعة لبعضهم – على أساس استقامتهم ونظافة ذمتّهم. كما حافظ فكيني على أسلوب نزيه وصادق وصريح في التعاون مع البرلمان الأمر الذي أكسبه احترام وإعجاب حتى بعض خصومه من بين أعضاء مجلس النواب. **لقد أتاح للنواب مجالاً واسعاً لانتقاد الحكومة حول بعض الموضوعات الحسّاسة** (وربما لم يكن ذلك خطوة إيجابية مقصودة منه بل لعلّه أراد أن يقدّم به صورة مغايرة لما كان يقوم به رؤساء الوزارة السابقون، وربّما أيضاً أن ذلك حصل كنتيجة لعدم محاولته – كسابقيه – السيطرة على أعضاء البرلمان وتوجيههم لتحقيق مآربه المالية الشخصية). لقد **اتخذ فكيني البرلمان كمنصّة ترتفع من داخلها الأصوات التي تساعده في مسعاه الحثيث لوضع ليبيا فوق أرضية اقتصادية واجتماعية وسياسية أكثر سلامة.** "

" وفي حين أن بن عثمان شجع وزراءه على حضور جلسات مجلس النواب، فإن فكيني كان مصرّاً بوجه خاص على هذا المنحى. ويمكن الآن مشاهدة الوزراء يدّونون الملاحظات بالمقترحات التي يطرحها النواب في قاعة البرلمان. ولم يغب عن اجتماعات مجلسي النواب والشيوخ التي تمّت في الأسابيع الماضية إلا وزير واحد أو اثنين فقط. وقد أظهر فكيني، في هذا الصدد، احتراماً أكبر مّما أظهره سابقوه لمجلس الشيوخ (رغم الاعتراف بأن مهمّة هذا المجلس لا تعدو وضع ختم الموافقة على التشريعات) ولم يتردّد فكيني أن يحجّم أيّاً من النواب أو الشيوخ متى ما شعر أنهم يحاولون بقوة تعطيل بعض التشريعات الحيوية [١٤٩]، أو أن يكونوا مصدر إرباك وتشويش. لقد تميّزت إجابات فكيني داخل المجلس بعمق التفكير وحسن التوقيت وبالبراعة أحياناً، كما كان يلقيها بلغة عربية فصيحة ممتازة يصعب في بعض الأحيان على بعض النواب البدو فهمها [١٥٠]. غير أن هناك بعض النواب الذين ينتقدون فكيني بأن لديه مظهر متغطرس، وأنه ليس ودوداً ولا متعاطفاً بدرجة كافية مع أعضاء البرلمان. "

١٤٩ راجع ما ورد بمبحث " أول خطة خمسية شاملة للتنمية " من هذا الفصل.

١٥٠ لعلّ كاتب التقرير لا يعرف أن البدو هم أكثر فصاحة من سكان المدن، وقد غاب عنه أيضاً أنه ليس من الفصاحة والبلاغة أن يتكلم الخطيب بلغة لا يفهمها سامعوه.

وأيّا ما كانت عليه حال العلاقة بين فكيني ومجلس النواب خلال الأشهر الأربعة الأولى، فمن الواضح أنها لم تستمرّ على النحو نفسه، إذ ما إن بدأت الدورة التكميلية الخامسة في ديسمبر/كانون الأول من العام ١٩٦٣ حتى أصيبت هذه العلاقة بالكثير من العطب والتدهور.[١٥١]

فضّ اجتماعات الدورة البرلمانية

تنصّ المادة (١١٢) من الدستور على أن:

" **يدعو الملك** مجلس الأمّة سنوياً إلى عقد جلساته العادية خلال الأسبوع من شهر **نوفمبر/تشرين الثاني**، فإذا لم يدعُ الملك إلى ذلك يجتمع بحكم القانون في اليوم العاشر من الشهر نفسه. **ويدوم دور انعقاده العادي، إذا لم يحلّ المجلس، مدّة خمسة أشهر على الأقل ويعلن الملك فضّ انعقاده.** "

ولم تشهد الفترة منذ ١٩٦٣/٧/٢٥ عقد أيّة اجتماعات لمجلس الأمّة [١٥٢]. وصدر في شهر أكتوبر/تشرين الأول مرسوم ملكي يقضي بفضّ الدورة الرابعة للمجلس اعتباراً من اليوم السابع عشر من ذلك الشهر، ولم يحمل المرسوم الملكي أيّة إشارات إلى موعد الانتخابات البرلمانية الجديدة رغم أن مدة هذه الهيئة البرلمانية الثالثة تنتهي في فبراير/شباط ١٩٦٤ [١٥٣]، وعلماً بأن المادة (١٢٩) تنصّ على:

" تجرى الانتخابات لمجلس النواب خلال الأشهر الثلاثة السابقة لانتهاء مدته. وفي حالة عدم إمكان إجراء الانتخابات في الميعاد المذكور، فإن مدة نيابة المجلس القديم تمتدّ إلى حين الانتخابات المذكورة وذلك بالرغم من الأحكام الواردة في المادة (١٠٤). "

١٥١ راجع مبحث " صورة جديدة من الصراع " بالفصل " حكومة فكيني .. وتواصل الصراع الداخلي " من هذا المجلد.

١٥٢ شارك وفد برلماني ليبي خلال الفترة من ١٢ إلى ٢٠ سبتمبر/أيلول ١٩٦٣ في اجتماعات اتحاد البرلمانات العالمي الذي انعقد بالعاصمة اليوغسلافية بلغراد.

١٥٣ تقرير السفارة الأمريكية رقم (A – 117) المؤرّخ في ١٩٦٣/١٠/٢٣، الملف POL. 15 – 2 Libya.

تأجيل الانتخابات العامة

نصّ الدستور الليبي الصادر بتاريخ ١٩٥١/١٠/٧ في المادة (١٠٠) منه على أن:

" يؤلف **مجلس النواب** من أعضاء منتخبين في الولايات الثلاث بمقتضى أحكام قانون الانتخاب الاتحادي. "

كما نصّت المادة (١٠١) من الدستور ذاته على أن:

" يُحدّد عدد النواب على أساس **نائب واحد عن كلّ عشرين ألفاً** من الأهالي أو عن كلّ جزء من هذا العدد يجاوز نصفه بشرط ألا يقلّ عدد النواب في أيّ من الولايات الثلاث على خمسة أعضاء. "

كما حدّدت المادة (١٠٤) من الدستور مدّة مجلس النواب بأربعة سنوات:

" مدّة مجلس النواب أربعة سنوات ما لم يحلّ المجلس قبل ذلك. "

كما نصّت المادة (١٢٩):

" تجرى الانتخابات لمجلس النواب خلال الأشهر الثلاثة السابقة لانتهاء مدته وفي حالة عدم إمكان إجراء الانتخابات في الميعاد المذكور فإن مدة نيابة المجلس القديم تمتدّ إلى حين الانتخابات المذكورة، وذلك بالرغم من الأحكام الورادة في المادة (١٠٤). "

كما أورد الدستور ذاته في فصل " أحكام انتقالية وأحكام مؤقتة " المواد (٢٠٤)، (٢٠٥)، و(٢٠٦) التي نصّت على:

(٢٠٤)

" تضع الحكومة الاتحادية المؤقتة **قانون الانتخاب** الأول لمجلس الأمّة على أن لا يتعارض وأحكام هذا الدستور، ويعرض القانون على الجمعية الوطنية للموافقة عليه وإصداره. ويجب أن يتمّ إصدار القانون ميعاد لا يتجاوز **الثلاثين يوماً من تاريخ إصدار الدستور.** "

(٢٠٥)

" يجب إجراء الانتخابات الأولى لمجلس النواب في ميعاد لا يتجاوز ثلاثة أشهر ونصف من إصدار قانون الانتخاب. "

(٢٠٦)

" في الانتخابات الأولى لمجلس النواب، وإلى أن يتم إحصاء سكان ليبيا يكون لولاية برقة خمسة عشر نائباً ولولاية طرابلس الغرب خمسة وثلاثون نائباً ولولاية فزان خمسة نواب. "

وفي ضوء هذه النصوص ..

- صدر قانون الانتخاب الاتحادي[١٥٤] رقم (٥) لسنة ١٩٥١.
- كما جرت أول انتخابات برلمانية في البلاد بتاريخ ١٩٥٢/٢/١٩ (حكومة محمود المنتصر).
- كما جرى أول إحصاء سكاني في ليبيا خلال صيف عام ١٩٥٤ (حكومة مصطفى بن حليم).
- كما جرت ثاني انتخابات برلمانية خلال الأسبوع الأول من شهر يناير/كانون الثاني عام ١٩٥٦ (حكومة مصطفى بن حليم).
- كما جرت ثالث انتخابات برلمانية في ١٩٦٠/١/١٧ (حكومة عبد المجيد كعبار).

لم يظهر **الإحصاء السكاني الذي جرى في عام ١٩٥٤** أيّة زيادة في عدد السكان أو في تنقلاتهم تبرّر إحداث أيّ تغيير في عدد أعضاء مجلس النواب الممثلين للشعب الليبي على أساس نسبة نائب واحد لكلّ عشرين ألف نسمة المحدّدة بموجب المادة (١٠١) من الدستور. غير أنه كان واضحاً أن عدد السكان في ليبيا وتوزيعهم بين مختلف مناطقها قد تعرّض لتبدّلات كثيرة منذ عام ١٩٥٤ (الزيادة السنوية الطبيعية في عدد السكان، عودة أعداد جديدة من المهاجرين الليبيّين، وعمليات النزوح بين مختلف أنحاء البلاد).

كان متوقعاً بموجب المادة (٢٠٤) من الدستور أن تتمّ الانتخابات البرلمانية (الهيئة البرلمانية الرابعة) في مطلع عام ١٩٦٤، كما كان متوقعاً أن تجرى الحكومة الإحصاء السكاني العام الثاني في ٨/٣١ – ١٩٦٤/٩/١ (أي بعد مرور عشرسنوات من الإحصاء الأول في عام ١٩٥٤) .. ووجدت الحكومة نفسها بين خيارين متناقضين؛ الأول، أن تجري الحكومة الانتخابات البرلمانية في موعدها (يناير/كانون الثاني ١٩٦٤) على أساس الإحصاء السكاني القديم والعدد القديم لأعضاء مجلس النواب، وهي بهذا الخيار تلتزم بنصّ المادة (١٠٤) من الدستور غير أنها تتجاهل التطورات الفعلية التي طرأت على عدد السكان، وهذا ما يجعل عدد النواب الـ (٥٥) في البرلمان غير ممثل لعدد السكان (على أساس نسبة نائب واحد لكل عشرين ألف نسمة) وهو يتناقض بدوره مع المادة (١٠١) من الدستور. أمّا الخيار الثاني، فهو أن تؤجّل عملية الانتخاب إلى ما بعد ظهور نتيجة التعداد السكاني، وهي قد تصطدم في هذه الحالة بحرفية نصّ المادة (١٠٤) من الدستور إلا أنها من جانب آخر سوف تلبي المتطلبات الحقيقية لنصّ المادة (١٠١) منه.

---

١٥٤ صدر هذا القانون تحت اسم " قانون الانتخاب الأول رقم (٥) لمجلس النواب الاتحادي الليبي الصادر في سنة ١٩٥١ بموجب المادة (١٠٤) من الدستور. ونشر في العدد رقم (٣) من الجريدة الرسمية للمملكة الليبية المتحدة بتاريخ ١٩٥١/١١/٦. وقد جرى تعديل هذا القانون بمرسوم قانون صادر في ١٩٥٥/١١/١٦ (حكومة بن حليم) ومرة ثانية بتاريخ ١٩٥٩/٩/٢٤ (حكومة كعبار).

في مواجهة هذه الإشكالية، قررّت حكومة محمد عثمان الصيد في مطلع عام ١٩٦٣ (وقبيل استقالتها بوقت قصير على ما يبدو) استطلاع رأى **المحكمة العليا** في هذه القضية [١٥٥]، غير أن حكومة الصيد استقالت قبل أن تتلقى أي فتوى حول هذا الموضوع.

توقعات واستعدادات

تفيد الوقائع أن مختلف الأطراف والقوى السياسية كانت تتوقع أن يتم إجراء الانتخابات البرلمانية الرابعة في موعدها المقرّر وهو مطلع عام ١٩٦٤، وأنها أخذت تعدّ العدّة لخوضها، حيث يبدو أن هذه الجهات إما أنها لم تأخذ علماً بطلب الحكومة من المحكمة العليا إعطاءها الفتوى بشأن إمكان تأجيل تلك الانتخابات، أو أنها لم تكن تتوقع أن تجيز المحكمة العليا تأجيل الانتخابات، أو أن هذه الأطراف رأت أن تأخذ الحيطة وتشرع في اتخاذ الاستعدادات لخوضها أيّاً ما تكن فتوى المحكمة.

- فأحداث فزان [١٥٦] خلال شهر سبتمبر/أيلول ١٩٦٣ بين رئيس الوزراء السابق محمد بن عثمان الصيد وأنصاره وبين آل سيف النصر ومؤيّديهم كانت في سياق التحضير للانتخابات البرلمانية المرتقبة في مطلع عام ١٩٦٤.
- كما أن نشاطات وتحالفات بعض **الشخصيات والقوى الوطنية والحزبية** [١٥٧] منذ صيف ١٩٦٣ كانت هي الأخرى – وفقاً لاعتقاد بعض المراقبين – في إطار التحضير لخوض الانتخابات البرلمانية ذاتها.
- وفي هذا السياق أيضاً يمكن النظر إلى تضمين بعض القوى الوطنية للمذكرة التي قدّمتها إلى حكومة فكيني بعض **المطالب المتعلقة بتعديل قانون الانتخاب** (تخفيض مبلغ التأمين المطلوب تقديمه من المرشحين وتحديد المبالغ التي يجوز صرفها في الغاية الانتخابية، وإجازة الترشيح بقوائم وتخفيض الحدّ الأدنى لسنّ المرشّح إلى ٢٥ سنة) [١٥٨].

مرسوم فضّ الدورة الرابعة

كما مرّ بنا في المبحث السابق " **دورة برلمانية نشطة** "، فقد صدر في شهر أكتوبر/تشرين الأول ١٩٦٣ مرسوم ملكي يقضي بفضّ الدورة الرابعة (والتي يفترض أنها الأخيرة) للهيئة

---

١٥٥ راجع الفقرة (٤) من تقرير المستر لوكاس من السفارة البريطانية في طرابلس إلى الخارجية البريطانية المؤرّخ في ١٩٦٣/١٠/٢٨ ذي الرقم VT 1015/65، الملف FO 371/173240 28192.

١٥٦ راجع ما ورد تحت عنوان " أحداث فزان " بمبحث " تحركات جهوية وقبلية " بفصل " حكومة فكيني .. وتواصل الصراع الداخلي " من هذا المجلد.

١٥٧ راجع مبحث " نشاط القوى الوطنية والعناصر الحزبية " و " الإعلام في ظلّ الشويرف " بالفصل الرابع من هذا المجلد.

١٥٨ راجع مبحث " مطالب القوى الوطنية " بالفصل الرابع من هذا المجلد.

البرلمانية الثالثة اعتباراً من ١٩٦٣/١٠/١٧. غير أن هذا المرسوم لم يحمل أيّة إشارة إلى موعد الانتخابات البرلمانية القادمة، الأمر الذي أطلق العنان للتكهّنات حولها.

رئيس مجلس النواب السابق **مفتاح عريقيب** يبدو أنه كان على علم بتأجيل موعد الانتخابات البرلمانية التالية حيث صرّح لأحد دبلوماسيي السفارة الأمريكية بأنه يتوقع دعوة **دورة برلمانية تكميلية خامسة جديدة** إمّا في شهر نوفمبر/تشرين الثاني أو في شهر ديسمبر/كانون الأول (١٩٦٣) القادمين [١٥٩].

كما كانت هذه **التكهّنات** موضوع عدد من التقارير التي أرسلت بها السفارة البريطانية، والتي كان من أهمّها التقرير المؤرّخ في ١٩٦٣/١٠/٢٨ حيث جاء فيه [١٦٠]:

" (١) مع انتهاء موسم الحر، أخذت درجة حرارة الجوّ السياسي – على النقيض من ذلك – في الارتفاع. وأن الهدف من هذه الرسالة هو لفت انتباهكم إلى واحد أو أكثر من ملامح المشهد السياسي الليبي. "

" (٢) في الفقرة الرابعة من رسالتي إلى لورانس ذات الرقم (١٠١٩) المؤرّخة في ١٠/١٤ أشرت إلى أنه توجد لدينا أسباب وجيهة تدعونا للاعتقاد بأن الانتخابات المتوقع إجراؤها، عادة في يناير (كانون الثاني ١٩٦٤) سوف يتمّ تأجيلها بحجّة ظاهرها أنه يصعب إجراؤها قبل الانتهاء من إتمام الإحصاء السكاني العشري (كل عشر سنوات) الذي يحلّ موعده في عام ١٩٦٤. إن الاشاعات تروّج منذ فترة مشيرة إلى هذا الموضوع. وقام **وليّ العهد** مؤخّراً بتأكيد هذا الأمر أثناء لقائه بالسفير الأمريكي (لايتنر) مضيفاً أن ذلك التأجيل سوف **يكون درساً للمصريين الذين أنفقوا الكثير من الأموال تحسّباً لهذه الانتخابات.** "

" (٣) في السابع عشر من أكتوبر(تشرين الأول) صدر مرسوم ملكي بفضّ الدورة البرلمانية الرابعة للبرلمان الحالي. ووفقاً للمواد (١٠٤)، (١٠٧)، (١٢٩) من الدستور الليبي فإن الملك الآن أمام أحد خيارين:

(أ) أن يحلّ البرلمان ويدعو إلى عقد انتخابات برلمانية قبل انتهاء مدة الهيئة البرلمانية الحالية في يناير القادم (١٩٦٤).

(ب) أن يدعو الهيئة البرلمانية الحالية إلى دورة جديدة وبذا يمدّ في عمر هذه الهيئة. "

" (٤) إن الآراء متباينة حول الخيار الذي يمكن أن يسير فيه الملك. لقد أبلغ **محمود المنتصر** السفير (البريطاني) أنه سوف يجري تأجيل الانتخابات. **محمد بن عثمان الصيد** (رئيس الحكومة السابق) من جانبه قال إنّ كل شيء سيتوقف على رأى المحكمة العليا في الموضوع الذي سبق أن أحاله عليها قبيل استقالة حكومته. وكما سيبيّن لك من سجلّ مقابلته مع السفير المرفق برسالة المستر ستيوارت إلى

---

١٥٩ راجع تقرير السفارة الأمريكية رقم (A – 117) المؤرّخ في ١٩٦٣/١٠/٢٣، الملف POL. 15 – 2 Libya.

١٦٠ رقم VT 1015/65 بالملف FO 371/173240 28192

المستر سكرايفنر رقم (١٠٦٥) بتاريخ ١٩٦٣/١٠/٢٨ فإن هذا السؤال يدور حول ما إذا كان إجراء الانتخابات على أساس الدوائر الانتخابية الحالية سليماً في ضوء التغيرات على عدد السكان في كثير منها بحيث أصبح تعدادها يزيد أو ينقص عن الـ(٢٠) ألف نسمة (ذلك أن قانون الانتخاب ينصّ على أن عدد السكان في كلّ دائرة ينبغي أن يكون في حدود هذا العدد باستثناء فزان). ووفقاً لاعتقاد بن عثمان، إذا كان رأى المحكمة العليا يعتبر إجراء الانتخابات على أساس الدوائر القائمة صحيحاً فإنه سوف يجري في هذه الحالة حلّ البرلمان (القائم) وتتمّ الدعوة إلى انتخابات جديدة في مطلع العام القادم (١٩٦٤). أمّا إذا كان رأى المحكمة في الاتجاه الآخر (أو لم تصدر المحكمة أي رأى قبل دعوة البرلمان في دورة جديدة في نوفمبر أو ديسمبر ١٩٦٣) فهذا يعني تأجيل الانتخابات البرلمانية. "

" (٥) يبدو حتى الآن أنه لم يتمّ اتخاذ أي قرار بشأن موعد الانتخابات البرلمانية (قبل التعداد السكاني أو بعده). غير أنه إذا رؤى مراعاة المدد المنصوص عليها قانوناً، فإن الخطوات الأولى في هذا الاتجاه يتوجّب اتخاذها في القريب العاجل. ولقد جرى، في الوقت نفسه، الإعلان على أن التعداد السكاني سوف يجرى خلال يومي ٣١ أغسطس (آب) و ١ سبتمبر (أيلول) ١٩٦٤، ومن ثمّ فإذا رؤى تأجيل الانتخابات بحجة إتمام الإحصاء السكاني أولاً، فمعنى ذلك أنه سوف يتوجّب تأجيل الانتخابات القادمة إلى ما لا يقلّ عن فترة العام (ذلك أن قانون الانتخاب نفسه يتوجّب تعديله ليأخذ في الاعتبار التغيير في الدوائر الانتخابية ومشاركة المرأة في التصويت). "

" (٦) هناك نقطة مثيرة للاهتمام تتعلق بفضّ الدورة البرلمانية الرابعة، ذلك أن رئيس الوزراء (فكيني) **أشار قبيل بدء العطلة الصيفية للبرلمان أنه ينوي دعوة البرلمان للانعقاد**. وفي الواقع فإن وزير المالية والاقتصاد الوطني (منصور بن قدارة المقرّب من فكيني) أخبر السفير البريطاني قبل أيام قليلة من صدور المرسوم الملكي في ١٧ أكتوبر (القاضي بفضّ الدورة البرلمانية) أن **البرلمان سوف يجتمع من جديد في العشرين من ذلك الشهر**. ومن الواضح أن هناك تغيّراً في الموقف الذي حدث في اللحظة الأخيرة. وإنني أعتقد أن هذا **التغيير في الموقف هو ذو صلة بالوضع السياسي أكثر منه بموعد الانتخابات القادمة**، وربّما كانت هناك مجموعة من **الاعتبارات** هي التي جعلت فكيني يميل إلى تجنب البرلمان أو الملك وحدت به إلى اعتبار انعقاد البرلمان في الوقت الحالي غير مناسب. "

وختم المستر لوكاس من السفارة البريطانية رسالته إلى المستر جون بالخارجية البريطانية بايراد جملة من الاعتبارات التي عناها وهي:

- موضوع الحرب الجزائرية/المغربية (١٩٦٣/١٠/٨) واختلاف وجهات نظر الملك وفكيني إزاءها.
- تنامي حالة عدم الرضا لدى البرقاويين تجاه موقف حكومة فكيني (إزاء مشروع إعادة بناء مدينة المرج التي ضربها الزالزل في مطلع عام ١٩٦٣ وإزاء مشروع البيضاء كعاصمة).

- الاضطرابات في فزان (بين مناصري آل سيف النصر وبين مؤيّدي محمد عثمان الصيد).
- الاختلاف بين الملك وفكيني حول قيام الأخير برحلته إلى دول المغرب في أغسطس/آب ١٩٦٣ دون علم الملك.[١٦١]
- التباطؤ الذي طبع تنفيذ مشروعات خطة التنمية.

مرسوم ملكي جديد

لم يمض سوى عشرون يوماً على المرسوم الملكي الذي قضى بحلّ الدورة البرلمانية الرابعة للهيئة البرلمانية الثالثة حتى صدر مرسوم ملكي آخر في ١٩٦٣/١١/٧ يدعو الهيئة البرلمانية ذاتها للانعقاد بالبيضاء في **دورة برلمانية تكميلية خامسة** يوم ١٩٦٣/١٢/٧ [١٦٢]، وبذا تصبح هذه الهيئة البرلمانية أطول الهيئات البرلمانية التي عرفتها ليبيا الملكية عمراً [١٦٣]. وقد وضع هذا المرسوم حدّاً للتكهّنات التي كانت رائجة يومذاك، وبات معروفاً أن الانتخابات البرلمانية للهيئة البرلمانية الجديدة (الرابعة) تأجّلت إلى ما بعد الانتهاء من الإحصاء السكاني العام في أغسطس/سبتمبر ١٩٦٤ وتعديل قانون الانتخاب وفقاً لذلك، وهذا ما تمّ – كما سنرى – خلال حكومة محمود المنتصر الثانية.

استفسارات وتوضيحات

خلال لقاء **وليّ العهد** [١٦٤] بالسفير الأمريكي الجديد (لايتنر) في مطلع شهر سبتمبر/أيلول ١٩٦٣، أشار الأمير إلى موضوع تأجيل الانتخابات البرلمانية، وكيف أن ذلك التأجيل لن يكون في صالح المصريين الذين أنفقوا الأموال على عدد من المرشحين تحسبّاً لأن تجري تلك الانتخابات في مطلع عام ١٩٦٤.

ويبدو أن الخارجية البريطانية فهمت من تصريح وليّ العهد أن قيام المصريين بإنفاق تلك الأموال كان من الأسباب التي دفعت السلطات الليبية إلى تأجيلها. ومن ثمّ فقد بعثت إلى سفارتها في ليبيا تستوضح ما إذا كان لهذه القصة أساس من الصحّة.[١٦٥]

---

١٦١ راجع مبحث " خصومات فكيني " بالفصل السادس من هذا المجلد.

١٦٢ راجع برقية السفارة البريطانية رقم (Saving 25) بتاريخ ١٩٦٣/١١/٩، الملف FO 371/173 240 28192.

١٦٣ لم تعرف الحياة البرلمانية في ليبيا هذه الحالة سوى هذه المرة. راجع ما ورد حول انتخاب رئيس مجلس النواب في هذه الدورة بمبحث " صورة جديدة من الصراع " في فصل " حكومة فكيني .. وتواصل الصراع الداخلي " بهذا المجلد.

١٦٤ راجع مبحث " وضع وليّ العهد وعلاقاته " بفصل " حكومة فكيني .. وتواصل الصراع الداخلي " في هذا المجلد. ومن الواضح أن الأمير كان على علم بموضوع تأجيل الانتخابات البرلمانية منذ مرحلة مبكرة، ومن الواضح أيضاً أنه لم يشاطر هذه المعلومة مع صديقه محمد عثمان الصيد الذي ظلّ حتى فترة متأخرة يتصوّر إمكان عقد الانتخابات في موعدها.

١٦٥ الإستيضاح كان بموجب الرسالة المؤرّخة في ١٩٦٣/١١/١٤ ذات الرقم VT 1015/70، الملف FO 371/173 240 28192.

وتولىّ الردّ على هذا الاستفسار المستر **لوكاس** بموجب رسالته المؤرّخة في ١٩٦٣/١١/٢٨ حيث جاء فيها[١٦٦] :

" كما سبق أن أوردت في الفقرة (٢) من رسالتي إلى روبرت جون التي تحمل الرقم نفسه (١٠١٣٥) والمؤرّخة في ١٩٦٣/١١/٢٨، فإن وليّ العهد ذكر للسفير الأمريكي بأن المصريين الذين ما برحوا ينفقون الأموال على الانتخابات (البرلمانية القادمة)، سيكتشفون بأن جهودهم ذهبت سدى لأن الانتخابات سوف يجرى تأجيلها. إن وليّ العهد لم يقل بأن هذا الأمر هو أحد أسباب تأجيل الانتخابات. "

وأضاف **لوكاس** في رسالته جملة من التوضيحات الأخرى:

" ومن المحتمل أن تكون الدوافع الرئيسية لهذا التأجيل ناجمة في الحقيقة عن الاعتبارات التالية:

(أ) إن القصة الرائجة والتي مفادها أنه لا يمكن إجراء الانتخابات إلا بعد إتمام التعداد السكاني في الصيف القادم تبدو إلى حدّ ما صحيحة. فبالإضافة إلى التغيرات التي طرأت على حجم وتوزيع السكان، فإن قانون الانتخاب نفسه يحتاج، بسبب التعديلات الدستورية التي حدثت، إلى تغيير. وفي الحدّ الأدنى فإن هذا يقدّم غطاءً معقولاً للاعتبارات الواردة فيما بعد. ومن الممكن أيضاً تصوّر أن رئيس الوزراء لا يرغب في أن يربط نفسه على مدى الأربع سنوات القادمة **بالعدد الحالي** لمجلس النواب (٥٥ عضواً) الذي يعطي للنواب البرقاويين، على الأقل من الناحية النظرية، كتلة من الأصوات القادرة على تعطيل الإصلاحات الدستورية[١٦٧] (التي يزمع القيام بها).

(ب) من جهة ثانية، فإن **رئيس الوزراء** لم يتهيأ بعد (من خلال خطته للتنمية) لترك أثر حقيقي في البلاد. إن فكيني يقوم في الوقت الحاضر بتخصيص جزء كبير من وقته لتقديم نفسه للشعب في إطار الاهتمام بالقضايا المحلية، وذلك عن طريق القيام بزيارات للمشروعات الإسكانية وتوزيع عقود التمليك على المزارعين وتقديم المساعدات الحكومية إليهم، وإصدار التعليمات لموظفي الحكومة بحسن التعامل مع الجمهور والحضور إلى مكاتبهم في المواعيد المحددة. ويأمل رئيس الوزراء أن تكون هناك – بعد سنة من الآن – إنجازات ونتائج لجهوده بقدوره أن يبيّنها للناس، وأن يكون هناك أيضاً عدد من مشروعات التنمية التي قُطع فيها شوط كبير من الإنجاز .. ومن ثمّ يكون لديه أساس كافٍ لجذب أصوات الناخبين لصالحه.

---

١٦٦ ذات الرقم الإشاري VT 1018/71 بالملف السابق.

١٦٧ لا نشكّ بأن الرسالة تعني موضوع البيضاء كعاصمة ذلك أنه لم يعرف إذا كان ما يزال في برنامج رئيس الوزراء فكيني للإصلاحات الدستورية سواها.

(ج) على الرغم من أنه يصعب علينا تصديق أنه لـيس بمقـدور الحكومـة إجـراء الانتخابات (وهذا يناقض إلى حدّ ما مع الاعتبار الوارد آنفا)، إلا أنه من المحتمل أن المناخ السياسي غير مواتٍ بالدرجة نفسها التي كانت سائدة قبيل الانتخابـات الأخيرة [١٦٨]، فنواب " المعارضة " بمقدروهم أن يثيروا عدداً من القضايا تتراوح ما بين عدم إحراز أي تقدّم في مشروع إعادة بناء مدينة " المرج " (وهي قضية ساخنة في برقة)، وموضوع القواعد العسكرية والاتفاقيات الدفاعية الحساس الذي ينتظر أن يكون محرجاً بشكل كبير للحكومة. صحيح أنه لا توجد حملات انتخابية في ليبيا بالشكل المعروف لنا (في الغرب)، غير أن هذا يشكـل سبباً قوياً وكافياً لترجيح قرار التأجيل. "

١٦٨ لابد أنه يقصد الانتخابات البرلمانية التي شهدتها البلاد في مطلع عام ١٩٦٠ خلال فترة حكومة عبد المجيد كعبار ذلك أن البلاد لم تعرف منذئذ انتخابات عامة.

أوضاع الجيش وقوات الأمن [169]

وصف المستر **دي باولي**، رئيس الجانب البريطاني (في المحادثات التنسيقية بين بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية التي جرت بواشنطن في ١٩٦٤/١/٧)، **القوة العددية** للقوات النظامية في ليبيا بالعبارة التالية:

> " إن البريطانيين يعتقدون أن القوة العددية **للجيش الليبي** على الورق هي (٦,٠٠٠) رجل من دون قوات احتياط. ومع ذلك، فإن القوة العددية العملية للجيش في الواقع هبطت إلى (٣,٢٠٠) فرد وهبطت فيما بعد إلى ما دون (٣,٠٠٠) شخص. "

> " أمّا بالنسبة **لقوات الأمن** التي تخضع لقيادة الفريق **محمود بوقويطين**، فتبلغ قوتها العددية نحو (١١,٠٠٠) شخص، وهي قوة فعّالة ومن المرجّح أن تكون كذلك في أيّة محاولة طوارئ. إن **الملك** يعتمد عليها في حفظ النظام داخلياً، وسوف تكون قادرة على التعامل مع أيّة اضطرابات داخلية. "

وعلى الرغم من أن محمد عثمان الصيد أعلن في خطاب العرش، الذي ألقاه يوم ١٩٦٢/١٢/٦ بمناسبة افتتاح الدورة البرلمانية الجديدة، أن حكومته عازمة على تشكيل **كتيبة خامسة** بالجيش الليبي يبلغ تعدادها (٨٠٠) فرد، إلا أن تنفيذ هذه الخطوة، على ما يبدو، تعثّر لسببين؛ **أولهما** استمرار الهواجس لدى الملك حول ولاء الجيش له [170]، **وثانيهما** استقالة حكومة الصيد وقدوم حكومة جديدة بأولويّات مختلفة ووزير دفاع جديد.

وإذا كانت الحكومتان البريطانية والأمريكية، هما اللتان حالتا بصفة أساسية في الماضي دون أن تزيد قوة الجيش الليبي العددية والعتادية فوق حجم معيّن لاعتبارات مالية وسياسية وربّما استراتيجية تخصّهما، إلا أن الوثائق البريطانية والأمريكية الخاصّة بفترة وزارة الدكتور فكيني تجمع على أن الملك إدريس هو الذي وقف حائلاً هذه المرة – لأسباب أمنية على ما يبدو – دون زيادة حجم الجيش الليبي. [171]

وعلى الرغم من التحفـّظ الذي كان للملك بشأن زيادة حجم الجيش، إلا أن وزير الدفاع الجديد **سيف النصر عبد الجليل** أقدم، **وربّما دون علم الملك**، على الموافقة على تجنيد (١,٥٠٠)

---

١٦٩ راجع أيضاً مبحث " الأوضاع داخل صفوف الجيش " بفصل " حكومة فكيني .. وتواصل الصراع الداخلي " ومبحث " العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية " بفصل " حكومة فكيني .. وملامح سياسة خارجية جديدة " في هذا المجلد.

١٧٠ في أعقاب المحاولة الانقلابية التي شهدتها ليبيا في أواخر عام ١٩٦١. راجع مبحث " محاولة أولى لانقلاب عسكري " بفصل " حكومة الصيد .. وتنامي الصراع الداخلي ". المجلد الثالث/الجزء الأول من هذا الكتاب.

١٧١ راجع ما ورد على سبيل المثال على لسان وليّ العهد خلال لقائها بالسفير الأمريكي الجديد لايتنر. مبحث " وضع وليّ العهد وعلاقاته " بفصل " حكومة فكيني .. وتواصل الصراع الداخلي " بهذا المجلد.

نفر جديد بالجيش. وذلك كما يتضح من محضر [١٧٢] الاجتماع التنسيقي البريطاني/الأمريكي الذي عقد في واشنطن يوم ١٩٦٤/١/٧: (من محضر الاجتماع كما أعدّه الجانب البريطاني)

" بند (٢) فقرة (٥)

> **فيما يتعلق بحجم الجيش** فقد قال المستر **ماكلنهان** [١٧٣] G. Mc Clanahan (من الجانب الأمريكي) أن رئيس أركان الجيش الليبي (اللواء نوري الصديق) أبلغ الأمريكيين يوم ١٩٦٣/١٢/١٧ أن وزارة الدفاع وافقت على تجنيد (١,٥٠٠) جندي جديد، وأن ذلك يعني زيادة القوة العددية للجيش إلى (٥,٠٠٠) شخص. ولا يُعرف ما إذا كان الملك قد استشير في هذا الموضوع أم لا؟ وقد أجاب المستر نيوسوم عن سؤال لنا حول حكمة الضغط على الملك بقبول جيش أكبر عدداً، بأنه يشكّ في أن يكون الملك قد وافق فعلاً على خطوة التجنيد الأخيرة. كما أضاف بأن **برنامج المساعدة العسكرية الأمريكية** [١٧٤] الأخير هو في الحقيقة إشارة سياسية قامت بها الحكومة الأمريكية استجابة لضغوط ليبية كبيرة بما فيها طلب شخصي من وليّ العهد للرئيس الراحل (كنيدي). وقد ساورت الإدارة الأمريكية الشكوك حول الحكمة من وراء تقديم هذا البرنامج الموسّع وذلك بسبب القيادة غير المرضية حالياً للجيش وغياب اليقين حول الدور الذي يمكن لهذا الجيش أن يلعبه. إن الحكومة الأمريكية سوف تلتزم بكلّ تأكيد بتنفيذ تعهداتها بموجب هذا البرنامج، غير أنه إذا رغب الملك، على سبيل المثال، في تبطئة تنفيذه، فلن نكون (الأمريكان) غير متعاطفين مع تلك الرغبة. وعبّر المستر نيوسوم على موافقته على تحليلنا (البريطانيين) للأسباب التي تدعو الملك لاتخاذ هذا الموقف من الجيش. "

ومن اللافت للنظر أن المستر نيوسوم **رفض أن تكون الحكومة الأمريكية طرفاً في أيّة محاولة للاقتراح على الملك بتغيير رأيه في موضوع حجم الجيش** (كما يتضح من المحضر الأمريكي لهذه المحادثات):

> " لقد تساءل المستر دي باولي عمّ إذا كانت الحكومة الأمريكية ترى حكمة في محاولة التأثير على الملك بالتخلي عن تحفظاته تجاه توسيع الجيش الليبي. وقد ردّ المستر نيوسوم بأن أمريكا لا ترغب في أن تكون طرفاً في إثارة هذا الموضوع مع الملك، وأنه إذا رغب الملك ووليّ العهد في إيقاف عملية توسيع الجيش، فلن نسعى نحن لدفعهما في الاتجاه الآخر. "

---

١٧٢ الوثيقة البريطانية رقم VT 1015/6 بالملف FO 371/172 855. ويلاحظ أن المحضر الذي أعدّه الجانب الأمريكي عن هذا الاجتماع ذاته والموجود بالملف POL. 1 Libya قد خلا من هذه الفقرة.

١٧٣ المستر ماكلنهان كان يشغل في الوقت نفسه منصب مدير مكتب ليبيا بالإدارة الإفريقية في الخارجية الأمريكية.

١٧٤ راجع ما ورد تحت عنوان " برنامج المساعدات الأمريكية " بمبحث " العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية " بالفصل السابع من هذا المجلد.

فراغ في قيادة الجيش

بقي منصب **نائب رئيس أركان الجيش** شاغراً منذ اغتيال العقيد إدريس العيساوي في ١٩٦٢/١٢/٩. وقد كان لعدم تعيين أحد كبار الضباط الأكفاء لشغل هذا المنصب أثر سلبي كبير على فاعلية الجيش وروحه المعنوية لا سيّما بسبب ما عرف عن رئيس الأركان اللواء نوري الصديق من طبيعة ليّنة وغير حازمة.

ويتضح من الوثائق المتعلقة بفترة حكومة محمد عثمان الصيد أن النيّة كانت متجهة إلى تعيين أحد **كبار الضباط من خارج الجيش** (كان اسم ضابط الشرطة الزعيم **عبد الرحمن بادي** أكثر الاسماء تردّداً في هذا السياق) [١٧٥]، ولكن يبدو أن الفكرة لقيت رفضاً من قبل عدد من العسكريين وربّما السياسيين أيضاً وعلى رأسهم البوصيري الشلحي ناظر الخاصّة الملكية. ومن جهة أخرى، فإن المرشحين لتولّي هذا المنصب **من داخل الجيش** (كالعقيد السنوسي شمس الدين والعقيد عبد العزيز الشلحي) هم من المحسوبين على زمرة البوصيري الشلحي، الأمر الذي أثار استنكار ومخاوف عدد كبير من ضباط الجيش فضلاً عن وليّ العهد وعدد من أنصاره (وحتى المراقبين الأجانب) على اعتبار أن هذا التعيّن سوف يقلب موازين القوى لصالح البوصيري وجماعته المناوئة لوليّ العهد والمتربّصة للانقضاض على السلطة فور وفاة الملك.

وتفيد الوثائق البريطانية المتعلّقة بفترة حكومة الدكتور فكيني، أن العقيد **تيد لاو** رئيس البعثة العسكرية البريطانية في ليبيا والذي ربطته بالعقيد **عبد العزيز الشلحي** صلة وطيدة، عبّر في أحد تقاريره الدورية إلى الحكومة البريطانية (تقرير النشاط الخاص بشهر سبتمبر/أيلول ١٩٦٣) عن **تبنّيه واستحسانه لفكرة تعيّن العقيد الشلحي ليس فقط نائباً لرئيس الأركان بل رئيساً لأركان الجيش الليبي بديلاً للواء نوري الصديق.** وقد أثارت هذه الفكرة التي لوّح بها لاو في تقريره ردود فعل سلبية لدى عدد من زملائه الدبلوماسيين في طرابلس وبنغازي وحتى في الخارجية البريطانية. من ذلك ما عقّب به المستر **لوكاس** على تلك الفكرة في رسالته [١٧٦] الموجّهة إلى المستر سكرايفنر بتاريخ ١٩٦٣/١١/٢٨ حيث جاء فيها بهذا الخصوص:

> " .. نوافق على أنه وفقاً للمعايير الليبيّة، فإن **عبد العزيز الشلحي** يعتبر ذا كفاءة. وعلى الرغم من افتقاده للخبرة العسكرية، فهو يمتلك الإقدام والطاقة المطلوبة توفّرهما في رئيس الأركان. وفي الوقت ذاته، هناك تحفّظان ينبغي إثارتهما. الأول؛ أن الاهتمام الذي يوليه الشلحي لمهامه العسكرية يتّصف بعدم الثبات، والثاني؛ أن حماس لاو تجاه بعض أصدقائه الليبيّين يميل إلى تخطّي الحدود أحياناً، فهناك **الاعتبارات السياسية** المرتبطة باختيار عبد العزيز الشلحي رئيساً للأركان، إذ أنه من المرجّح أن يقوم بإلقاء ثقل الجيش بالكامل وراء (أخيه)

---

١٧٥ راجع مبحث " اغتيال العقيد العيساوي " بفصل " حكومة فكيني . وتنامي الصراع الداخلي " في المجلد الثالث/الجزء الأول من هذا الكتاب.

١٧٦ الرقم الإشاري VT 1015/71 بالملف FO 371/173240 28192.

البوصيري في حال قيام الأخير عند وفاة الملك بمحاولة انقلاب ضدّ وليّ العهد."[177]

ومن الواضح أن حكومة الدكتور فكيني قد سقطت قبل أن يتمّ اتخاذ قرار بشأن من يخلف العقيد العيساوي في منصب نائب رئيس الأركان.

طلب مدرعات صلاح الدين

يُفهم من الوثائق البريطانية [178] المفرج عنها أن وزير الدفاع الليبي **سيف النصر عبد الجليل** انتهز فرصة اجتماعه بالمستر **سكرايفنر** (مدير إدارة شمال وشرق أفريقيا بالخارجية البريطانية) أثناء زيارة الأخير لليبيا خلال شهر يونيو/حزيران ١٩٦٣، وأثار معه موضوع المساعدات العسكرية البريطانية لليبيا وكيف أنها دون توقعات الليبيّين. كما عبّر اللواء **نوري الصديق** (رئيس أركان الجيش) خلال اللقاء ذاته عن أمله في أن تقوم الحكومة البريطانية بتقديم **عدد من مدرعات صلاح الدين** كهدية للجيش الليبي. وقبل أن يغادر المستر سكرايفنر ليبيا، عبّر كتابة لوزير الدفاع الليبي عن صعوبة تقديم المدرعات المطلوبة في شكل **هدية**.

قام المستر **سكرايفنر** من جانبه إثر عودته إلى بريطانيا (وبالتفاهم على ما يبدو مع العقيد **تيد لاو** رئيس البعثة العسكرية البريطانية في ليبيا) باقتراح أن تقوم الحكومة البريطانية بإهداء مدرعتين فقط لليبيا أملاً في أن يكون ذلك إغراء للحكومة الليبية في شراء بقية المدرعات المطلوبة [179]. ولم تقم الحكومة البريطانية باتخاذ أي إجراء في الموضوع انتظاراً لأن تقدّم وزارة الدفاع الليبية طلباً مكتوباً بالمدرعات المرغوبة عبر القنوات الرسمية، وهذا ما لم يحدث.

اللواء **نوري الصديق**، من جانبه، عاد وأثار بإلحاح موضوع المدرعات المطلوبة أثناء اجتماعه بالعقيد **لاو** الذي نصحه بضرورة أن يثير وزير الدفاع هذا الموضوع عبر القنوات المعتادة. وتساءل اللواء الصديق خلال الاجتماع كيف تقوم بريطانيا بتقديم **تشكيل كامل من مدرعات صلاح الدين هدية إلى الأردن** في الوقت الذي تكون فيه بخيلة إلى هذا الحد مع حليفتها وصديقتها ليبيا. [180]

---

١٧٧ للمزيد من الأمثلة على تحفظات الدبلوماسيين البريطانيين والخارجية البريطانية حول اقتراح العقيد لاو راجع رسالة سكرايفنر للوكاس بتاريخ ١٩٦٣/١٢/٩ رقم VT 1015/71 ورسالة دونداس إلى سكرايفنر بتاريخ ١٩٦٣/١٢/١٧ بالملف السابق نفسه.

١٧٨ راجع رسالة لوكاس المؤرّخة في ١٩٦٣/٧/٨ رقم VT 1195/7 بالملف FO 371/173276، ورسالته المؤرّخة في ١٩٦٣/١١/٢٧ رقم VT 1193/5 بالملف FO 371/173269.

١٧٩ لم يحدّد اللواء نوري الصديق عدد المدرعات المطلوبة، غير أنه وفقا لتقدير لاو فإن إجمالي العدد المطلوب هو (١٦) مدرعة ويتراوح ثمن المدرعة المطلوبة يومذاك ما بين (٢٥) ألف و(٣٠) ألف جنيه استرليني.

١٨٠ رسالة دونداس (بنغازي) إلى لوكاس (طرابلس) المؤرّخة في ١٩٦٣/١١/١٩ ذات الرقم الإشاري 1201/63. الملف السابق.

عاد العقيد لاو واقترح على حكومته أن تأخذ الهدية شكل أربع مدرعات بدلاً من اثنتين. وتفيد رسالة [١٨١] مؤرّخة في ١٩٦٣/١٢/٩ مرسلة من المستر لورانس P. H. Laurence بالخارجية البريطانية إلى المستر لوكاس بطرابلس حول هذا الموضوع كان من بين ما جاء فيها " أن معطيات جديدة طرأت في غير صالح فكرة تقوية الجيش الليبي بهذه الكيفية. "

وخلال الاجتماع التنسيقي، الذي عقد في واشنطن يوم ١٩٦٤/١/٧ بين وفدين أمريكي وبريطاني، جرت الإشارة إلى هذا الموضوع على النحو التالي:

" طلبت الحكومة البريطانية من رئيس البعثة العسكرية البريطانية في ليبيا (العقيد تيد لاو) البقاء في منصبه لمدة عامين آخرين [١٨٢] وطلبت منه تقديم توصياته بشأن الجيش الليبي. لقد قدّم توصياته وهي الآن قيد الدراسة. إن معظم عتاد الجيش الليبي بريطاني الصنع. وقد طلب رئيس الأركان (الليبي) تزويد بلاده بعدد من مدرعات صلاح الدين. وطلب المستر دي باولي (رئيس الوفد البريطاني) تعليق الجانب الأمريكي حول هذا الموضوع ملاحظاً أنه، حسب فهمه، فإن مدرعات صلاح الدين التي جرى تزويد ليبيا بها في الماضي تمّ شراؤها في السوق (بطريقة Off- Shore Procurement وليس عن طريق الحكومة) غير أن هذه الطريقة لم تعد ممكنة [١٨٣] حيث تمّ إلغاؤها. "

ويضيف المحضر الأمريكي بشأن هذه المسألة:

" .. واصل المستر نيوسوم (رئيس الجانب الأمريكي) قائلاً بأن الليبيّين اتصلوا بنا حول إمكان شراء (٢٢) دبابة طراز (أمْ – ٤٨) بمدافع (٩٠) ملم [١٨٤]. وقد تساءل المستر دي باولي ما إذا كانت هذه الدبابات تتوافق مع خطط الولايات المتحدة للجيش الليبي، وقال بأن الحكومة البريطانية كانت ميّالة إلى عدم الاستجابة لطلب الليبيّين بتزويدهم بمدرعات صلاح الدين. ثمّ واصل متسائلاً: وهل تتناسب هذه

---

١٨١ تحمل الرقم الإشاري VT 1193/5 بالملف FO 371/173269. وقد عقّب المستر لورانس على ما أثاره اللواء الصديق بشأن المساعدات العسكرية البريطانية للأردن بأن ما ذكره اللواء الصديق ليس صحيحاً بشكل حرفي وأن حقيقة الموضوع أن بريطانيا أعطت الأردن (١٢) مدرعة كإعارة في عام ١٩٦١ (على غرار كاسحتي الألغام اللتين قدّمتا لليبيا). كما أضاف المستر لورانس موجهاً كلامه للمستر لوكاس " ولمعلوماتك الخاصّة، فإن الحكومة البريطانية زوّدت الأردن خلال السنوات ١٩٦٠ – ١٩٦٢ بموجب برنامج المساعدة العسكرية لها بـ (٤٢) دبابة سينتوريون " ، ومعنى ذلك أن احتجاج اللواء الصديق يظلّ صحيحاً في أساسه.

١٨٢ بقي العقيد لاو في منصبه ست سنوات (١٩٦٠ – ١٩٦٦) وبالتالي فهو على معرفة وثيقة بأوضاع الجيش الليبي، ومن المهم معرفة ما إذا كان قد ترك أيّ أوراق أو كتب أو أيّة مذكرات عن هذه الحقبة من حياته. (المؤلف).

١٨٣ حسب الترتيبات الجديدة بموجب برنامج المساعدة العسكرية الأمريكية الجديد. راجع مبحث " العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية " بالفصل الخامس من هذا المجلد.

١٨٤ هذه هي البداية لما عرف فيما بعد بقضية " صفقة الدبابات " التي أمر الملك بإلغائها بعد وصول الدبابات المعنية من الولايات المتحدة الأمريكية إلى الموانئ الليبية. راجع الفصول المتعلقة بحكومة محمود المنتصر الثانية بالمجلد الخامس/الجزء الثاني من هذا الكتاب.

المدرعات مع الخطط الأمريكية (لتطوير الجيش الليبي وتسليحه)؟ .. وقد ردّ المستر نيوسوم بأن عليه أن يراجع المسألة مع الخبراء العسكريين، وبصورة عامّة فإنه، إلى حد ما، شبه واثق بأنها لا تتناسب مع الخطط الأمريكية. "

أمّا المحضر البريطاني لهذا الاجتماع فهو يختلف بعض الشئ عن المحضر الأمريكي، وبخاصّة فيما يتعلق بهذه النقطة الأخيرة، حيث ورد به:

" لقد قال نيوسوم إن الليبيّين طلبوا منا تزويدهم بـ (٢٢) دبابة متوسطة طراز أمْ – ٤٨. هناك استجابة من جانبنا لهذا الطلب لأن الدبابات المطلوبة تتوافق مع إعادة التنظيم المعتزمة من جانبنا للجيش الليبي. ولعلّه ممّا حفّز الليبيّين على تقديم هذا الطلب عدم رضائهم بشأن إقتصار برنامج المساعدة الأمريكية (الجديد) على الأسلحة الخفيفة. وفي إجابة عن تساؤل طرح قال المستر نيوسوم أنه لا يعتقد، حتى لو أننا (البريطانيون) قمنا بتزويد الليبيّين بمزيد من مدرعات صلاح الدين، أن هذا لا يتعارض مع البرنامج الأمريكي، ذلك أن هذه السيارات المصفحة ليست نسخة من أيّ عتاد أمريكي[١٨٥]. ومع ذلك، فسيقوم بالاستفسار عن الموقف على وجه الدقة. وقال نيوسوم، وعلى وجه العموم، فإن برنامج المساعدة الأمريكية ما زال في مراحله الأولى ولم يتمّ حتى الآن شحن أي كميات عتاد رئيسية. " [١٨٦]

كان هذا الاجتماع البريطاني/الأمريكي كما سبق أن أشرنا في ١٩٦٤/١/٧، ولم يكتمل هذا الشهر حتى كانت حكومة فكيني قد سقطت. ومن ثمّ فلم يتمّ إنجاز أيّة خطوات أخرى بشأن هذه المدرعات.

البعثتان العسكريتان البريطانية والأمريكية

في ١٩٥٢/١٢/١٨ (خلال فترة حكومة محمود المنتصر) وصلت إلى ليبيا أول بعثة عسكرية بريطانية مؤلفة من تسعة عسكريين بقيادة المقدم رايفورد براون Reyford A. Brown Edwards كانت مهتمها تنظيم وتدريب الجيش الليبي[١٨٧] الذي كانت الحكومة قد شرعت يومذاك في تأسيسه.

١٨٥ وردت هذه العبارة بالنصّ الانجليزي على النحو التالي:
" Mr. Newsom said that he did not think that, even if we did provide more Saladin's, this would not interfere with the American Programme "

١٨٦ إن القارئ لمحضري هذا الاجتماع لا يملك إلا أن يحسّ بوجود بذور الحساسية والتنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا بشأن مبيعات السلاح القادمة لليبيا.

١٨٧ راجع تقرير السفير البريطاني المؤرّخ في ١٩٦٣/٩/٩ رقم VT 1015/60 بالملف FO 371/173239.

وفي ١٩٥٧/٩/٢ (خلال حكومة عبد المجيد كعبار) وفي إطار تعهّد الحكومة الأمريكية [١٨٨] بتدريب وتجهيز كامل الجيش الليبي، وصلت إلى ليبيا بعثة عسكرية أمريكية قوامها (١٤) عسكريا بقيادة العقيد إيدوارد سيش Edward I. Sachs عُرِفت باسم **الهيئة الاستشارية للمساعدة العسكرية الأمريكية لليبيا (MAAG) Military Assistance Advisory Group.**

وقد توالى على رئاسة **البعثة البريطانية** كلّ من **العقيد كامبيل** Campbell (١٩٥٦ – ١٩٦٠) ثمّ العقيد تيد لاو [١٨٩] Ted Lough منذ عام ١٩٦٠. وقد شهد عام ١٩٦٢ إعادة صياغة وتحديث دليل عمل البعثة العسكرية البريطانية في ليبيا.

أمّا **البعثة العسكرية الأمريكية** [١٩٠] فقد توالى على رئاستها بعد ذلك كل من العقيد نسيب باسيت Col. Nassib G. Bassitt (حتى يونيو/حزيران ١٩٦١) فالعقيد **جيمس ويندت** James R. Wendt Jr. منذ ذلك التاريخ.

وقد تابعت هاتان البعثتان أوضاع الجيش الليبي وراقبتا جميع ضباطه عن كثب وعلى سبيل الحصر [١٩١]، وأعدّتا تقارير دورية عن نشاطيهما رفعتاه إلى لندن وواشنطن. ولم تخلُ العلاقة بين البعثتين من حساسيات ومنافسة في بعض الأوقات، إلا أنهما حققتا فيما بينهما درجة عالية من التنسيق الميداني وتبادل المعلومات، كما شارك رئيسا هاتين البعثتين في اجتماعات " مربع الأربعة " [١٩٢] بين المسؤولين الدبلوماسيين والأمنيين والعسكريين في البعثتين البريطانية والأمريكية في ليبيا.

---

١٨٨ راجع مبحث " العلاقات مع بريطانيا وأمريكا " بفصل " حكومة كعبار .. واكتشاف النفط " . المجلد الثالث/الجزء الأول من هذا الكتاب.

١٨٩ كان من المفترض أن تنتهي مدّة رئاسته للبعثة البريطانية في عام ١٩٦٤ غير أنه لوحظ أن الحكومة البريطانية قررت تمديد إقامته في ليبيا عامين آخرين، وقد وردت إليه إشارات عدّة في ثنايا هذا المبحث، كما أشار إليه باستفاضة الصحافيان البريطانيان David Blundy and Andrew Lycett في كتابهما " Qaddafi and the Libyan Revolution " من منشورات Little, Brown amd Company. بوسطن وتورنتو. الطبعة الأولى ١٩٨١. ص. (٤٥ – ٤٩).

١٩٠ تزامن وصول هذه البعثة إلى ليبيا مع دخول أول دفعة للدراسة بالكلية العسكرية الملكية في بنغازي. وقد سعت الحكومة الأمريكية لدى الحكومة البريطانية لتأجيل بدء الدراسة بالكلية إلى حين وصول العقيد ساش والبعثة الأمريكية إلى ليبيا. راجع محضر محادثات جوزيف بالمر من الخارجية الأمريكية مع دبلوماسيين بالسفارة البريطانية في واشنطن يومي ١٨، ٢٠ يوليو/تموز ١٩٥٧. الملف 773.553.

١٩١ ممّا يؤكّد هذا الأمر أن جميع الإشارات التي وردت في تقارير السفارة الأمريكية إلى أسماء ضباط في الجيش الليبي بمختلف درجاتهم، حملت أرقاماً مسلسلة لهم من الواضح أنها محفوظة في سجلات الخارجية الأمريكية. فمثلا العقيد جبريل صالح خليفة رقمه (٤) والعقيد يونس العمراني رقمه (٧) والعقيد عمر عبد الله حلوم رقمه (١٣) والعقيد عزيز عمر شنيب رقم (٢١) .. الخ.

١٩٢ راجع مبحث " خطة الطوارئ " و " اجتماعات مربّع الأربعة " بفصل " حكومة الصيد .. الصراع بين وليّ العهد وناظر الخاصّة الملكية " . المجلد الثالث/الجزء الأول من هذا الكتاب. راجع أيضاً فصل " حكومة فكيني .. ملامح سياسة خارجية جديدة " بهذا المجلد.

وقد وصف محضر الاجتماع [١٩٣] التنسيقي، الذي جرى في واشنطن يوم ١٩٦٤/١/٧ بين الوفدين البريطاني والأمريكي، العلاقة بين البعثتين العسكريتين في ليبيا بعبارات جاء فيها:

" .. ذكر المستر دي باولي (رئيس الوفد البريطاني) أن العلاقة بين البعثتين، حسب فهمه ووفقاً لتقارير الخارجية البريطانية، مرضية. وقد ردّ المستر نيوسوم (رئيس الوفد الأمريكي) أن ذلك هو فهمهم أيضاً في الخارجية الأمريكية، وأن السفيرين (البريطاني والأمريكي) في ليبيا فوّضا رئيسي البعثتين العسكريتين بالعمل على تحقيق تنسيق ميداني بينهما. "

غير أن أهمّ تطور شهدته حكومة فكيني هو ما حدث خلال شهر يوليو/تموز ١٩٦٣ أثناء نقاش **البرلمان الليبي** للميزانية العامة للدولة الخاصّة بالسنة المالية ١٩٦٤/١٩٦٣. ففي جلسة يوم ١٩٦٣/٧/١٧ وأثناء نقاش **ميزانية وزارة الدفاع** لتلك السنة شنّ النائب **عبد القادر البدري** هجوماً عنيفاً على وجود المستشارين العسكريين الأجانب في ليبيا متمثـلاً في البعثتين العسكريتين البريطانية والأمريكية ووصف ذلك بأنه مؤامرة استعمارية من أجل الإبقاء على الجيش الليبي ضعيفاً. كما وضع اللوم على الحكومة لإبقائها الجيش غير قادر على التصدّي لأيّ عدوان خارجي.[١٩٤]

وقد انتهز السفير البريطاني **ستيوارت** فرصة زيارته لمصطفى بن حليم في بيته يوم ١٩٦٣/٧/٢٥ وسأله عن الاستجوابات التي قدّمت للحكومة خلال البرلمان في الأسبوع السابق حول البعثات العسكرية والقواعد الأجنبية، وكان من بين ما ورد في إجابة السيد **بن حليم** أنه، من خلال ما سمعه عن هذا الموضوع، فإن النواب مقدمي الاستجوابات ألمحوا إلى عدم تحقيق أيّ تقدّم يذكر في مجال تدريب الجيش الليبي خلال السنوات العشر الماضية، وأن ذلك يرجع بصفة أساسية للسياسة المتعمّدة التي سارت عليها البعثات العسكرية الأجنبية والتي تهدف إلى إبقاء الجيش الليبي ضعيفاً حتى تبقى الحاجة مستمرّة لمعاهدة التحالف مع بريطانيا واتفاقية قاعدة ويلس مع أمريكا.[١٩٥]

كما لم يفت السفير الأمريكي **لاينتر** أن يستوضح رأى وليّ العهد حول هذا الموضوع خلال لقائه [١٩٦] به في طبرق في أواخر شهر أغسطس/آب ١٩٦٣.

سلاح البحريّة الملكية الليبية

في ١٩٥٨/٩/١٢ (حكومة عبد المجيد كعبار) وصلت إلى ليبيا بعثة بريطانية كانت مهتمها دراسة تأسيس نواة لسلاح البحريّة الليبي [١٩٧] . وفي ديسمبر/كانون الأول من عام ١٩٦١

١٩٣ سلفت الإشارة إلى هذا المحضر في عدّة مواضع من هذا المبحث.

١٩٤ راجع تقرير السفارة الأمريكية رقم (A – 9) المؤرّخ في ١٩٦٣/٩/٧. الملف POL. 15-2 Libya.

١٩٥ راجع تقرير السفارة البريطانية رقم VT 1015/58، الملف FO 371/173239.

١٩٦ راجع رسالة السفير البريطاني حول هذا اللقاء المؤرّخة في ١٩٦٣/٩/٩، ذات الرقم الإشاري VT 1015/60، الملف السابق.

١٩٧ راجع فصل " حكومة كعبار .. واكتشاف النفط " محبث " وقائع وتطورات " . المجلد الثالث/الجزء الأول من هذا الكتاب.

أعلن رئيس الحكومة محمد عثمان الصيد أن ليبيا بصدد إنشاء نواة لهذا السلاح في القريب. وأوضح الصيد فيما بعد للسفارة [198] البريطانية أن السبب من وراء الإقدام على تلك الخطوة أن ليبيا ترغب في أن يكون لديها قوات قوية قادرة على التعامل مع أيّة حوادث محتملة على الحدود المصرية والتونسية وحماية مياهها الإقليمية دون حاجة إلى طلب المعونة من القوات البريطانية. وفضلاً عن ذلك فهناك مخاطر مصدرها أن أيّة زيادة في قوة الجيش (البـرّي) سوف تغريه بالإستيلاء على السلطة، وأن الحلّ لهذه المشاكل جميعها يتمثل – حسب اعتقاده – في تأسيس سلاحي بحريّة وطيران صغيرين.

يقول الصيد في مذكراته:

" تواصل اهتمامي بالجيش، خاصّة بعد المحاولة الانقلابية [199]، وفي هذا الإطار رتّبت مع الحكومة البريطانية زيارة يقوم بها عبد النبي بلخير وزير الدفاع، وفعلاً تمّت هذه الزيارة خلال سنة ١٩٦٢ وذلك بهدف بحث إنشاء سلاح البحريّة الليبية. " [200] وبالفعل أثار وزير الدفاع **يونس عبد النبي بلخير** هذا الموضوع خلال المحادثات التي أجراها مع الحكومة البريطانية أثناء زيارته [201] للندن في شهر يوليو/تموز ١٩٦٢ وتلخّصت مطالبه في منح ليبيا كاسحتي ألغام وبارجتين وبعثة تدريب بريطانية مع تسهيلات لتدريب بعض طلبة البحريّة الليبيّين في بريطانيا على أن يكون ذلك في شكل هدية من بريطانيا وعلى أن يتمّ ذلك قبل افتتاح البرلمان في شهر ديسمبر/كانون الأول ١٩٦٢. وأعربت الحكومة البريطانية عن استعدادها للاستجابة للمطالب الليبية شريطة **ألا يأخذ ذلك شكل هدية بل ينبغي أن يكون بمقابل مالي.**

في ١٩٦٢/٧/١٣ أصدر وزير الدفاع الليبي بلخير اللائحة الخاصّة بسلاح البحريّة الملكية الليبية تنفيذاً لقانون الجيش الليبي المعدّل [202]. وفي أواخر الشهر ذاته، وصلت إلى ليبيا **بعثة تحضيرية بريطانية صغيرة** لدراسة الجوانب الفنية المتعلقة بإنشاء السلاح الجديد.

وفي سبتمبر/أيلول من عام ١٩٦٢ أبلغت بريطانيا الحكومة الليبية استعدادها لتزويدها ببعثة بحريّة بريطانية وتدريب عدد محدود من الأطقم العسكرية الليبية في بريطانيا، وإعارتها لمدة (١٢) شهراً كاسحتي ألغام بحريتين وبارجة صغيرة. غير أن حكومة الصيد رفضت فكرة الإعارة. [203]

وفي ١٩٦٢/١١/٢٢ أعلنت الحكومة البريطانية في **مجلس العموم** أنها سوف تتحمّل تكاليف بعثة بحريّة بريطانية إلى ليبيا وقبول ضباط ليبيّين وقبول ضباط ليبيّين للتدريب في البحريّة البريطانية، وأنها ستقوم بتزويد ليبيا بكاسحتي ألغام لتكونا نواة لسلاحها البحري (فيما أجّل البتّ

١٩٨ تقرير السفارة البريطانية المؤرّخ في ١٩٦٢/١٢/٢٧ رقم VT 1213/1، الملف FO 371/173275 .36717

١٩٩ راجع مبحث " محاولة أولى لانقلاب عسكري " فصل " حكومة الصيد .. وتنامي الصراع الداخلي " . المجلد الثالث/الجزء الأول من هذا الكتاب.

٢٠٠ مذكرات الصيد .م. س. ص. (٢٣٨).

٢٠١ شملت الجولة التي قام بها وزير الدفاع كلاً من الصين الوطنية والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا.

٢٠٢ نشرت اللائحة بالجريدة الرسمية للمملكة الليبية المتحدة العدد رقم (١٣) الصادر بتاريخ ١٩٦٢/٧/١٨.

٢٠٣ تقرير السفارة البريطانية السابق رقم VT 1213/1.

في موضوع البارجة الصغيرة). وفي ١٩٦٢/١١/٢٥ صدرت صحيفة " **طرابلس الغرب** " الرسمية تحمل خبراً حول الموضوع دون الإشارة إلى " قضية الإعارة " .

في هذه الأثناء وصلت " **البعثة البحرّية العسكرية البريطانية** " ، وشرعت في تدريب (٦٠) طالباً كانوا قد تلقوا تدريباً سابقاً لمدة قصيرة بواسطة سلاح البحريّة البريطانية في مالطا. وفي ١٩٦٢/١٢/٩ وصلت كاسحتا ألغام إلى ميناء طرابلس، **وشاركت القطعتان في الاستعراض العسكري الذي أقيم بمناسبة ذكرى الاستقلال.**

وختمت السفارة البريطانية تقريرها المؤرّخ في ١٩٦٣/١٢/٢٦ حول قضية ميلاد سلاح البحريّة الليبي بفقرات جاء فيها:

"على الرغم من أن حفل تسليم القطعتين البحريتين قد تمّت تغطيته بالكامل في الإذاعة وفي الصحافة الليبية، إلاّ أن هذه التغطية لم تخلُ من سلبيات في بعض الأحيان. وقد يكون مرجع ذلك في جزء منه إلى قصور الإدارة الليبية، غير أن الجانب الأهمّ (في تلك السلبيات) يرجع إلى **شعور ليبي حقيقي بخيبة أمل تجاه تقاعس بريطانيا** في جعل هاتين الكاسحتين هدية مقطوعة. ومن الواجب أن نأخذ بالاعتبار **الثنائية المعهودة لدى الليبيّين**، بين رغبتهم في تأسيس قاعدة متينة للدفاع عن أنفسهم والحصول على تقدير سياسي عالٍ داخلياً لإنجازهم ذلك الآمر، وبين رغبتهم – في الوقت نفسه – في تحاشي الانتقادات التي توجّه إليهم من الرأي العام العربي القومي، داخل ليبيا وخارجها، لاعتماد الحكومة الليبية على المساعدات البريطانية والأمريكية. "

" ولهذه الأسباب كلها، فإن تأثير دورنا كقابلة في عملية ولادة سلاح البحريّة الليبي ظهر كليلاً ومع ذلك فقد كانت تلك المساهمة بمثابة العلاج المفيد لأولئك الليبيّين الذين يشعرون أن بلادهم لا تتلقى سوى أقل القليل في مقابل ما تقدّمه لبريطانيا من تسهيلات. وفي اعتقادي (السفير البريطاني) – وبخاصّة إذا أمكن تدبير أن تصبح هاتان القطعتان بمثابة هدية وليس كإعارة – فإن ذلك سيشكل مساهمة مهمّة دائمة الأثر على الصداقة والتفاهم البريطاني/الليبي. "

ويتضح من عدد من الرسائل والمذكرات المتبادلة بين وزارات الخارجية والدفاع والمالية في **الحكومة البريطانية:**

- أن وزارة المالية البريطانية كانت تصرّ على أن تتحمّل ليبيا قيمة إيجار القطعتين وأن تتحمّل في النهاية ثمنها الذي قدّرته بنحو (٣٥٠) ألف جنيه استرليني.
- أن حكومة الصيد وافقت في النهاية على اقتطاع المبلغ من حجم المساعدة المالية التي تقدّمها الحكومة لليبيا عند إعادة النظر في الاتفاقية المالية في عام ١٩٦٥.
- أن حكومة الصيد استقالت قبل أن يتمّ الاتفاق نهائياً حول هذا الموضوع.

كما يتضح من الرسالة التي بعث بها السفير البريطاني ستيوارت إلى الخارجية البريطانية بتاريخ ١٩٦٣/٥/٦ (أي بعد وصول فكيني إلى رئاسة الوزارة) [٢٠٤]:

٢٠٤ وهي الرسالة ذات الرقم الإشاري VT 1219/20، الملف FO 371/173275 36717.

- أن العلاقات البريطانية/الليبية أصبحت منذ مجئ فكيني تمرّ بظروف صعبة.
- أن فكيني أظهر اهتماماً أقلّ من سابقه بموضوع السلاح البحري.
- تردّد أن الحكومة الليبية تفكر في اللجوء إلى **اليونان** بشأن التعاون في تطوير السلاح البحري الليبي وأن الأخيرة عرضت تدريب (٢٠) طالباً في كلياتها البحريّة دون مقابل.
- أن السفير ستيوارت اقترح أن تقوم الحكومة البريطانية بتقديم القطعتين كهدية للحكومة الليبية.

وبالفعل فقد وافقت الحكومة البريطانية في نهاية الأمر على اقتراح السفير ستيوارت **وقررّت التخلّي عن " فكرة الإعارة " وتقديم الكاسحتين البحريتين كهدية.**

وورد في محضر **المحادثات التنسيقية** بين الحكومتين البريطانية والأمريكية حول ليبيا الذي انعقد بواشنطن يوم ١٩٦٤/١/٧ ما ترجمته:

" إن البعثة التدريبية البريطانية تعتقد أن البحريّة الليبية تحرز تقدماً مرضياً، وأن المتدرّبين الليبيّين أصبحوا قادرين – تحت المراقبة – على أخذ القطع البحريّة إلى عرض البحر. ولا يوجد في الوقت الحاضر أي طلبة. ولكن الجانب البريطاني يعتقد أنه قد تمّ اختيار بعض الطلبة. ولدى الضابط الليبي، الذي تمّ اختياره لسلاح البحريّة، نفور شديد من دخول البحر. "

" وأفاد **الجانب البريطاني** أنه تناهى إلى علمه أن الحكومة الليبية طلبت من الولايات المتحدة الأمريكية تزويدها **بمدّمرة حربية** وأنه جاء ردّ الفعل الأمريكي الأولي على هذا الطلب الليبي بأن سلاح البحريّة هو من اختصاص بريطانيا. كما أفاد الجانب البريطاني أن الليبيّين ما يزالون غير قادرين على تشغيل كاسحتي الألغام الصغيرتين ويعملون بجد من أجل شراء **قارب حراسة شواطئ** من إحدى الشركات البريطانية. كما أشار المستر **دي باولي** (رئيس الجانب البريطاني) أن الحكومة الليبية تمكّنت مؤخّراً من اختيار **عشرة طلبة** لسلاح البحريّة غير أن الجانب الليبي طلب أن تكون مدة الدراسة والتدريب لهؤلاء الطلبة **أربع سنوات** بدلاً من سنة واحدة كما كان مقترحا في البداية، وقد أعاد البريطانيون النظر في برنامج التدريب الأصلي. وختم المستر دي باولي بأن الحكومة البريطانية عازمة على مواصلة جهودها من أجل تطوير سلاح البحريّة الليبي إلا أنها لا تعتقد بوجود جدوى من تزويد الليبيّين بقطعة بحريّة لا يكونون قادرين على تشغيلها. "

"ومن جانبه قال المستر **نيوسوم** (رئيس الجانب الأمريكي) إن السفارة الأمريكية أبلغت واشنطن بما دار من حديث بينهما وبين السفارة البريطانية في طرابلس حول موضوع المدمّرة (التي طلبتها ليبيا)، وأضاف بأنه ليس لدى الولايات المتحدة رغبة شديدة بتزويد الحكومة الليبية بمثل هذه القطعة لسببين؛ الأول، أننا ندرك أن تدريب السلاح البحري الليبي هو من اختصاص بريطانيا ، والثاني، لأن بيع القطعة البحريّة

الأمريكية محاط بمتطلبات تشريعية معقدة ويستغرق وقتاً طويلاً، وبالتالي فإن توجهنا الأولي هو النأي بأنفسنا عن هذا الموضوع. "

كلية عسكرية للأركان [٢٠٥]

تفيد الوثائق أن رئيس أركان الجيش الليبي اللواء نوري الصديق اسماعيل قام خلال الفترة ما بين ٨ و٣٠ من أكتوبر/تشرين الأول ١٩٦٣ بزيارة دولة باكستان على رأس وفد عسكري ليبي كبير، وأنه خلال هذه الزيارة درس مع مضيفيه فكرة إنشاء كلية أركان حرب في ليبيا. ولا يستبعد أن يكون هدف رئيس الأركان الصديق من وراء هذه الفكرة هو التقليل من إرسال الضباط الليبيّين لدراسة هدف الأركان في الخارج وبالتالي تجنّب ما قد يترتب على ذلك من آثار أمنية وسياسية سلبية. [٢٠٦]

وقد خصّص **لوكاس** (رجل المخابرات البريطانية ورئيس البعثة البريطانية في طرابلس) في تقريره إلى الخارجية البريطانية [٢٠٧] المؤرّخ في ١٩٦٣/١١/٢٨ فقرة للتعليق على هذا الموضوع جاء فيها:

" .. نحن نعلم أن تبّرم الليبيّين يتعاظم إزاء حجم المساعدة العسكرية التي يتلقّونها من الأمريكان ومن جانبنا (البريطانيين)، في الوقت الذي توجد فيه أسباب سياسية وجيهة تمنعهم من اللجوء إلى المصريين. الباكستانيون، باعتبارهم مسلمين، يستهوون الليبيّين كمصدر (بديل) للمساعدة، إلا أن من الصعب التصوّر كيف يستطيع الباكستانيون أن يحلّوا محلّ المساعدة العسكرية من الغرب. إن اهتمام نوري الصدّيق الرئيسي، كما يبدو، يتركّز حول ضمان مساعدة الباكستانيين له في تأسيس كلية أركان حرب في ليبيا [٢٠٨]. غير أنني أعتقد أن لاو Ted Lough (رئيس البعثة العسكرية البريطانية) نجح في إقناعه بالعدول عن الفكرة [٢٠٩]. "

---

٢٠٥ كانت الكلية العسكرية الملكية قد تأسّست عام ١٩٥٧ في بنغازي، وتخرّجت الدفعة الأولى منها في عام ١٩٥٩.

٢٠٦ تجدر الإشارة إلى أن اللواء الصديق كان نائباً لرئيس الأركان لطيوش عندما أخطر هذا الأخير بتاريخ ١٩٦٠/١١/٦ البعثتين العسكريتين البريطانية والأمريكية بأن الجيش الليبي سوف يتوقف بعد يناير/كانون الثاني ١٩٦١ عن إرسال أيّة أعداد أخرى من ضباطه (عدا الطيران) في دورات تدريبية إلى بريطانيا والولايات المتحدة. ولعلّ فكرة إنشاء كلية أركان حرب في ليبيا ظهرت منذ ذلك اليوم.

٢٠٧ رقم VT 1015/71 بالملف FO 371/173240 28192 .

٢٠٨ لا شكّ بأن هذه الفكرة لو نجحت لكانت مصدر فائدة كبيرة للجيش الليبي وللتعاون بين البلدين المسلمين.

٢٠٩ العقيد (تيد لاو) هو رئيس البعثة العسكرية البريطانية في ليبيا (١٩٦٠ – ١٩٦٦) وتفيد الوثائق أنه كان على صلة وطيدة باللواء نوري الصديق وبمعظم كبار ضباط الجيش بمن فيهم العقيد عبد العزيز الشلحي. ولا يخفى أن البريطانيين والأمريكان كانوا يحبّذون استمرار إرسال الضباط الليبيّين لتلقّي دورات عسكرية (أركان وغيرها) في كلياتهم وهو ما يتيح لأجهزة هذه الدول إقامة علاقات وطيدة مع هؤلاء الضباط وربّما التأثير فيهم. وتجدر الإشارة إلى أن أحد عشر ضابطاً من أعضاء مجلس قيادة انقلاب سبتمبر ١٩٦٩ تلقّوا دورات عسكرية في الولايات المتحدة الأمريكي، أمّا الثاني عشر وهو الملازم معمر القذافي فقد تلقى دورة في بريطانيا في عام ١٩٦٦.

ميلاد سلاح الطيران الملكي الليبي [210]

كان من النتائج التي أسفرت عنها زيارة **وليّ العهد** السيد الحسن الرضا للولايات المتحدة الأمريكية في أكتوبر/تشرين الأول ١٩٦٢ أن وافقت الحكومة الأمريكية على إهداء ليبيا عدد من الطائرات تكون نواة لسلاح الطيران الملكي الليبي [211]. وخلال شهر أغسطس/آب ١٩٦٣ تسلّمت الحكومة الليبية طائرتي تدريب نفاثتين طراز T – 33 (من أصل أربع طائرات) وطائرة نقل C – 47 (من أصل ست طائرات. وطائرتي هليوكوبتر خفيفتين). كما جرى إرسال طيارين للتدريب في الولايات المتحدة [212] خلال العام ١٩٦٣/٦٢. كما شهد عام ١٩٦٣ قيام الطيارين الليبيّين بإجراء تدريباتهم الأولى على إطلاق النيران من الجو.

وفي **١٩٦٣/٨/٢٢** جرى في قاعدة ويلس الأمريكية بطرابلس احتفال رسمي تمّ خلاله **تسليم الطائرات الأمريكية المهداة لليبيا**، وكذلك تسليم جزء من القاعدة المذكورة للحكومة الليبية لاستعماله من قبل السلاح الجوي الليبي الوليد. وشارك في الاحتفال عن الجانب الليبي وزير الدفاع **سيف النصر عبد الجليل** [213] وعن الجانب الأمريكي السفير **لايتنر**، كما حضره عدد من المسؤولين الليبيّين (عسكريين ومدنيين) والدبلوماسيين الأجانب في ليبيا. وقد ألقى **وزير الدفاع** كلمة بالمناسبة جاء فيها:

" سعادة السفير، حضرات السادة

نيابة عن الحكومة الليبية يسعدني بهذه المناسبة التي نحتفل فيها اليوم باستلام جزء من مطار الملاحة لاستعماله قاعدة جوية للسلاح الجوي الملكي الليبي الذي تمكنّا من بناء اللبنة الأولى منه منذ وقت قصير، يسعدني أن أعبّر عن شعور الغبطة والسرور، وإننا لنشكر أولئك الذين يبتهجون معنا بهذه الخطوة المباركة التي تعزّز من قواتنا المسلحة وتساهم في الذود عن حياض وطننا العزيز.

سعادة السفير، حضرات السادة

إن المسؤولين في دولتنا بقيادة مولانا الملك المعظّم كان لهم الفضل الأكبر في السعي من أجل تحقيق هذه الأمنية الغالية، وإن مساهمة صاحب السموّ الملكي وليّ العهد أثناء زيارته للولايات المتحدة الأمريكية كان لها بالغ الأثر في التعجيل بإظهار هذه الفكرة إلى حيّز الوجود، وإني لأنتهز هذه الفرصة فأتقدّم نيابة عن الحكومة الليبية بالشكر إلى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية التي قامت بتقديم المساعدات

---

٢١٠ أعلن رئيس الحكومة عبد المجيد كعبار في خطاب افتتاح الهيئة البرلمانية الثالثة للبرلمان الليبي في ١٩٦٠/٣/١٥ أن الحكومة الليبية هي بصدد تقوية الجيش الليبي وإنشاء نواة لسلاح الطيران الليبي.

٢١١ راجع مبحث " زيارة وليّ العهد لأمريكا " بفصل " حكومة الصيد .. ونهاية حقبة " بالمجلد الثالث من الجزء الأول. وتجدر الإشارة إلى أن وزير الدفاع يونس بلخير أصدر في ١٩٦٢/٧/١٣ لائحتين بإنشاء السلاحين البحري والجوي تنفيذاً لما نصّ عليه قانون الجيش الليبي المعدّل.

٢١٢ سبق للحكومة الليبية منذ أواخر الخمسينات إرسال طلبة لدراسة الطيران العسكري في كلّ من تركيا وإيطاليا والولايات المتحدة الأمريكية.

العسكرية للمساهمة في تقوية سلاحنا الجوي والبري، كما أتقدّم بالشكر إلى السادة رئيس وأعضاء الفريق الاستشاري للمساعدة العسكرية الأمريكية [٢١٤] على ما بذلوه ويبذلونه من تدريب لقواتنا على مجاراة الأساليب الحديثة، وأغتنم هذه الفرصة فأوكّد بأن بلادنا حريصة على تقوية العلاقات بين بلدينا على أساس الاحترام المتبادل والتعاون الذي يكفل سيادتنا على ربوع بلادنا.

عاش الملك المعظّم قائدنا الأعلى، وحفظ الله سموّ وليّ العهد، والسلام عليكم. "

كما ألقى السفير الأمريكي لايتنر كلمة جاء فيها:

" بالنيابة عن الجالية الأمريكية الرسمية في ليبيا المكوّنة من مدنيين وعسكريين معاً أرحب بالضيوف الكرام الذين قدموا اليوم لحضور هذا الاحتفال.

إننا هنا لنسهم في حدث سعيد. تعتبر الولادة عادةً حدثاً سعيداً وما ولادة سلاح الجو الملكي الليبي إلا مناسبة أكيدة للفرح والابتهاج. إن الطفل المولود يبرز من رأس زوس (ربّ الأرباب عند قدماء الإغريق) كامل النمو بل، كما هي الحالة عموماً، ولد طفلاً صغيراً، وهذا شيء طبيعي لأن النمو الجسماني والمهارات العالية تكتسب بالتدريج.

إنني لم أتمكن من معرفة الشخص الذي تبنى أصلاً فكرة إنشاء سلاح الجو الملكي الليبي ولا معرفة الزمان الذي تمّ فيه هذا التبنّي. ولكنني أعلم علم اليقين أن صاحب السموّ الملكي وليّ العهد أسهم إسهاماً كبيراً تجاه هذا الهدف خلال زيارته للولايات المتحدة في شهر أكتوبر الماضي ممثّلاً لحضرة الملك المعظّم إدريس الأول.

ولولا جهود سموّه لما كنا هنا اليوم. وعليه فإن سموّه أحق من أي شخص آخر بلقب أبي سلاح الجو الملكي الليبي.

إن حكومة الولايات المتحدة لفخورة بأن تلعب دوراً في إنشاء سلاحكم الجوي. كذلك ويسرّنا اشتراكنا في برنامج موسّع للمساعدة العسكرية للجيش الليبي [٢١٥]. وقد بدئ الآن في البرنامجين – برنامج لسلاح الجو وآخر للجيش. ويسعى برنامج الجيش، والذي سيؤدّي إلى زيادة حجم القوات المسلحة زيادة ملموسة، إلى تقديم المعدات والتدريبات لجعل الجيش الملكي الليبي جيشاً عصرياً. وتتألف المعدات الجديدة في الجزء الأكبر من أسلحة المدفعية والأسلحة الصغيرة والذخيرة بالإضافة إلى الآليات والمواصلات والمعدات الطبية.

---

٢١٣ أشار تقرير السفارة البريطانية الذي أعدّ حول الاحتفال أن الدعوة وجّهت إلى وليّ العهد كي يشارك في الاحتفال ولكنه اعتذر عن تلبية الدعوة. كما أشار التقرير ذاته إلى أن وزير الدفاع الليبي حضر متأخراً عن بدء الاحتفال بنحو (١٥) دقيقة.
راجع تقرير السفير البريطاني المؤرّخ في ١٩٦٣/٨/٢٦ ذا الرقم VT 1225/1 بالملف FO 371/173278.

٢١٤ راجع ما ورد تحت " البعثتان العسكريتان البريطانية والأمريكية " بهذا المبحث.

أمّا البرنامج الخاص بسلاح الطيران الملكي الليبي فسيقدّم عدداً من الطائرات ومعدات الإسناد الأرضية والتدريب اللازم لتشغيل وصيانة المعدات المقدمة.

وكما تعلمون فإن سلاح الطيران الملكي سيتسلّم هذا اليوم هذا الجزء من مطار ويلس لاستعماله استعمالاً مقصوراً عليه لا يشاركه فيه أحد. وبموجب الشروط الواردة في الرسائل المتبادلة، فإن هنالك أهمية استعمال هذا الجزء من مطار ويلس ألا وهي أن الضباط والجنود الليبيّين سيشتركون في استعمال جلّ التسهيلات الأخرى الموجودة في هذا القاعدة. **وبهذا تصبح قاعدة ويلس الآن مشتركة** ونحن نعتقد أن هذا عين الصواب والحكمة.

وإن العلاقات الليبية الأمريكية مبنيّة على أساس متين من المصلحة المتبادلة. وكلا البلدين، يسعى للوصول إلى أهداف وطنية متشابهة، وكلا البلدين يريد أن يبقى مستقلاً وأن يعيش في سلام وأن يقدّم لشعبه حياة أفضل. وليس لأي منهما مطامع إقليمية أو توسّعية. وعلى أساس هذه المصلحة المتبادلة فإن حكومتي وافقت على أن تأخذ على عاتقها البرنامج الجديد للمساعدة العسكرية الموسّعة. إنني عندما أفكر في العلاقات الليبية الأمريكية فإنني أفكر في الصداقة الليبية الأمريكية. وبهذه الروح فإنني أسلّم إلى الحكومة الليبية جنين الأسطول الجوي الذي نراه رابضاً أمامكم وأسلّم كذلك استعمال هذا الجزء من المطار لسلاح الطيران الملكي الليبي. عاش السلاح الجوي الليبي وعاش حضرة الملك المعظّم إدريس الأول. "

وقد أشار **السفير البريطاني** في تقريره المؤرّخ في ١٩٦٣/٨/٢٦ حول هذا الاحتفال الذي كان هو ضمن ضيوفه إلى عدد من النقاط كان من بينها:

١- أن السفير الأمريكي لايتنر ركّز في كلمته – عن قصد – إلى الدور الذي لعبه **وليّ العهد** بشأن إنشاء السلاح الجوي الليبي. وقد استحسن السفير البريطاني هذا التركيز واعتبره في محلّه.[٢١٦]

٢- أن السفير الأمريكي حرص في كلمته التي ألقاها على استخدام عبارة **" القاعدة المشتركة** Joint Base " عند الإشارة إلى قاعدة ويلس حيث أن جزءاً منها أصبح يستعمل من قبل السلاح الجوي الملكي الليبي.

كما أشار **السفير ستيوارت** أن زميله الأمريكي لايتنر حدّثه عن الصعوبة الكبيرة التي قامت بين الجانبين (الليبي والأمريكي) حول العبارة التي ينبغي استخدامها في وصف تسليم جزء من القاعدة للسلاح الجوي الليبي، وكيف أن رئيس الوزراء الدكتور فكيني كان يصرّ على أن يتضمّن **" الإعلان المشترك "** بشأن هذا الموضوع

٢١٥ راجع ما ورد تحت عنوان " برنامج المساعدة العسكرية الأمريكية " بمبحث " العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية " بالفصل الخامس من هذا المجلد.

٢١٦ على اعتبار أن وزير الدفاع سيف النصر عبد الجليل من المحسوبين على زمرة البوصيري الشلحي التي تناهض وليّ العهد وتناصبه العداء.

عبارة يفهم منها – وفقاً لرأي لايتنر – أن هذا التسليم هو خطوة أولى على طريق تسليم القاعدة بالكامل لليبيا، وكيف أن الجانب الأمريكي رفض استخدام هذه العبارة المقترحة من الدكتور فكيني، وكيف انتهى الأمر بالاتفاق على عدم إصدار أي إعلان مشترك حول الموضوع (عدا الإشارات التي وردت بالخطابين).

كما أشار السفير ستيوارت إلى أن التغطية الإعلامية للاحتفال كانت بصفة عامة جيدة جداً وإن حظيت " **عملية تسليم جزء من قاعدة ويلس** " باهتمام أكبر. [٢١٧]

خصومة فكيني وبوقويطين

كان الفريق محمود بوقويطين يشغل حتى ديسمبر/كانون الأول ١٩٦٢ منصب قائد عام قوة دفاع برقة وبالتالي كان يخضع لسلطات ولاية برقة المتمثّلة في والي الولاية ورئيس مجلسها التنفيذي. ومن ثمّ فقد كان بعيداً عن الاحتكاك المباشر بالحكومة الاتحادية، وبرئيس الوزراء إلا لماماً. أمّا منذ ذلك التاريخ، وفي ضوء التعديلات التي أدخلت على النظام الاتحادي، فقد أصبح الفريق بوقويطين قائداً عاماً لقوات الأمن في المملكة كلها [٢١٨]، وبالتالي أصبح خاضعاً لإشراف وسلطة وزير الداخلية وعلى تماسّ مباشر مع الحكومة المركزية. كان هذا أحد أهمّ الأسباب [٢١٩] التي أدّت إلى الاصطدام بين الفريق بوقويطين والدكتور فكيني الذي جاء إلى رئاسة الوزارة في ١٩٦٣/٣/١٩، وهو الاصطدام الذي تحوّل إلى خصومة شديدة بين الرجلين ظهرت آثارها الوخيمة جليّة خلال أحداث الطلبة الدامية في منتصف شهر يناير/كانون الثاني ١٩٦٤ وتداعياتها التي آلت كما سنرى بحكومة فكيني إلى الاستقالة.

الذي يعنينيا هنا من أمر هذه الخصومة أنها لم تنعكس سلباً على وضع قوات الأمن في البلاد، فقد استمرّت تحظي بالاهتمام ذاته الذي كانت تتمتّع به في السابق، بل يمكن القول أنها استفادت معنوياً وبشكل غير مباشر ممّا تعرّض له الجيش من هزّات (إقالة اللواء لطيوش، محاولة الانقلاب واغتيال العقيد العيساوي، استياء الملك من أوضاع الجيش، والانقسامات داخل الجيش). كما لم تخضع هذه القوات إلى أيّة قرارات أو خطوات هامّة بشأن إعادة تنظيمها أو في مجال تسليحها.

---

٢١٧ لم يفت المستر ستيوارت أن يشير في تقريره إلى ملابسة ظهور العلم الليبي مقلوباً عند رفعه على السارية أثناء الاحتفال بتسليم جزء من القاعدة.

٢١٨ صدر في ١٩٦٢/١٢/١٣ قانون يقضي بتوحيد قوات الأمن في المملكة، كما صدر في ١٩٦٢/١٢/١٥ مرسوم ملكي يقضي بتعيين الفريق بوقويطين قائداً عاماً لقوات الأمن. راجع مبحث " الشروع في إلغاء النظام الاتحادي " بفصل " حكومة فكيني .. وإلغاء النظام الاتحادي " من هذا المجلد.

٢١٩ تناولنا هذه الأسباب في مبحث " خصومات فكيني الداخلية " بفصل " حكومة فكيني .. أحداث الطلبة الدامية والنهاية الأسيفة " من هذا المجلد.

تعييّنات وتنقلات إدارية

مثل بقية الوزارات التي شهدتها حقبة العهد الملكي – سواء السابقة منها على النفط أو اللاحقة له – قامت حكومة الدكتور فكيني بإحداث جملة من التغييرات في **مناصب الإدارة العليا بالحكومة**.

كان في مقدمة القرارات التي اتخذتها حكومة الدكتور فكيني في هذا المضمار قرارها في ١٩٦٣/٥/٦ بتعييّن **فتحي علي العابدية** وكيلاً عاماً لوزراة الخارجية خلفاً **لمصطفى عبد الله بعيو** الذي جرى تعييّنه رئيساً للجامعة الليبية خلال فترة حكومة الصيد. [٢٢٠]

وفي الثالث عشر من الشهر ذاته أصدر مجلس الوزراء قراراً بالتعييّنات والتنقّلات التالية: [٢٢١]

١- تعييّن **النفاتي عصمان** في منصب وكيل عام وزارة الداخلية، وكان من قبل يشغل منصب وكيل الوزارة ذاتها.

٢- تعييّن **عمر مالك** في منصب مساعد وكيل وزارة الداخلية.

٣- تعييّن **أبو بكر الزليتني** في منصب مساعد وكيل وزارة الداخلية للشؤون الإدارية (كان يعمل بنظارة الداخلية بولاية طرابلس).

٤- تعييّن **رمضان المصري** وكيلاً لوزارة الأنباء والإرشاد خلفاً لأحمد الهمالي (كان يعمل مديراً لشؤون الموظفين بولاية طرابلس).

٥- تعييّن **سلطان حلمي خطاب** وكيلاً لوزارة المعارف للشؤون الإدارية (كان يشغل من قبل منصب مدير مدرسة الهندسة العليا بطرابلس).

٦- تعييّن **عبد المولى دغمان** وكيلاً لوزارة المعارف للشؤون الفنية (كان يشغل منصب عميد كلية الآداب والتربية).

٧- تعييّن **عثمان الجربي** وكيلاً عاماً لوزارة الزراعة والثروة الحيوانية (شغل من قبل منصب ناظر الزراعة بولاية برقة).

٨- تعييّن **المهندس علي الميلودي** وكيلاً لوزارة المواصلات والأشغال العامة (شؤون الأشغال العامة) وكان يعمل من قبل مهندساً ببلدية طرابلس.

٩- تعييّن **عبد الرحمن العجيلي** رئيساً لملجس إدارة مؤسسة التنمية الصناعية.

وفي ١٨ من ديسمبر/كانون الأول أصدر مجلس الوزراء قراراً بالتعييّنات والتنقلات التالية: [٢٢٢]

---

٢٢١ رسالة السفارة البريطانية المؤرّخة في ١٩٦٣/٥/١٠ رقم VT 1015/51، الملف FO 371/173239 28189

٢٢٢ برقية السفارة البريطانية رقم (٦) إشاري VT 1015/52 بتاريخ ١٩٦٣/٥/١٣، الملف السابق.

٢٢٣ راجع تقرير السفارة الأمريكية رقم (A – 212) المؤرّخ في ١٩٦٤/١/٧. الملف POL. 15 – 4 Libya.

١- تعيين **أحمد الصالحين الهوني** وكيلاً لوزارة الأنباء والإرشاد. [٢٢٣]
٢- تعيين **مصطفى بن سعود** وكيلاً لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية لشؤون الأوقاف (وكان يشغل منصب سكرتير عام مجلس الوزراء).
٣- تعيين **رمضان المصري** رئيساً للجنة العطاءات والمناقصات المركزية (كان قد عين في ١٩٦٣/٥/١٣ وكيلاً لوزارة الأنباء والإرشاد خلفاً لأحمد الهمالي).
٤- تعيين **عبد العزيز جبريل** وكيلاً لوزارة الاقتصاد لشؤون السياحة والآثار.
٥- تعيين **محمد ميلاد مبارك** مديراً عاماً لإدارة الخدمة المدنية.
٦- تعيين **سليمان الاسكندراني** سكرتيراً عاماً لمجلس الوزراء.
٧- تعيين **أبو بكر الحلو** مديراً عاماً لإدارة الدراسات والبحوث بوزارة العمل والشؤون الاجتماعية.
٨- تعيين **محمد سرقيوه** مديراً عاماً للمحاكم.
٩- تعيين **الصادق البشتي** وكيلاً مساعداً لوزارة العدل.
١٠- تعيين **خليفة حسين طاهر** وكيلاً مساعداً لوزارة التخطيط والتنمية.
١١- تعيين **طاهر العالم** مديراً عاماً للآثار.
١٢- تعيين **محمد المحجوب** مديراً عاماً للأملاك الحكومية.
١٣- تعيين **محمد الجوهري** مديراً عاماً لمعهد الإدارة العامة.
١٤- نقل **أبو بكر عبد السلام** إلى وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في بنغازي.
١٥- تعيين **نجاتي رفعت** مراقباً للنقل البري بطرابلس.
١٦- تعيين **الطاهر مرغم** مديراً عاماً للسجل العقاري بطرابلس.
١٧- تعيين **علي الزنتوتي** مديراً عاماً للموانئ والمنائر.
١٨- تعيين **محمد دربي** مديراً عاماً لإدارة الاستيطان بوزارة العمل والشؤون الاجتماعية.
١٩- تعيين **عمر الهمداني** مساعداً لمدير عام إدارة الشؤون الاجتماعية.
٢٠- تعيين **عبد القادر محمد** مديراً للآثار في بنغازي.

وقد عرض تقرير السفارة البريطانية وضع وكلاء مختلف الوزارات في مطلع شهر ديسمبر/كانون الأول ١٩٦٣ على النحو التالي:

١- **فتحي العابدية**	وكيل وزارة الخارجية.
٢- **خليفة موسى**	وكيل وزارة المالية.
٣- **أحمد صويدق**	وكيل وزارة الاقتصاد
٤- **عبد الله سكتة**	وكيل وزارة التخطيط والتنمية.
٥- **النفاتي عصمان**	وكيل وزارة الداخلية.

٢٢٣ راجع ما ورد حول هذا التعيين في مبحث " الإعلام في ظلّ الشويرف " بفصل " حكومة فكيني .. وتواصل الصراع الداخلي " في هذا المجلد.

٦- إدريس عبد الله وكيل وزارة الدفاع.
٧- منير البعباع وكيل وزارة الصناعة.
٨- المهدي أبو حامد وكيل وزارة العدل.
٩- محمود عبد المجيد المنتصر وكيل وزارة الصحة.
١٠-محمد المريمي وكيل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية.
١١-محمد موسى المنصوري وكيل وزارة المواصلات والأشغال العامة – شؤون المواصلات.
١٢- علي الميلودي وكيل وزارة المواصلات والأشغال العامة – شؤون الأشغال العامة.
١٣- عثمان الجربي وكيل وزارة الزراعة والثروة الحيوانية.
١٤-سلطان حلمي الخطابي وكيل وزارة المعارف – الشؤون الإدارية.
١٥-عبد المولى دغمان وكيل وزارة المعارف – الشؤون الفنية.
١٦-رمضان المصري[٢٢٤] وكيل وزارة الأنباء والإرشاد.
١٧-صالح المنصوري وكيل وزارة شؤون البترول.

٢٢٤ جرى استبداله في ١٩٦٣/١٢/١٨ بأحمد الصالحين الهوني.

منشور بشأن الفساد المالي

تؤكـّد الوثائق والشواهد أن فترة حكومتي عبد المجيد كعبار[٢٢٥] ومحمد عثمـان الـصيد[٢٢٦] اشتهرت بانتشار الرشوة وبالفساد المالي[٢٢٧]. وعلى الرغم من أن دائرة المسؤولين الحكـوميين المتورّطة في هذا الفساد كانت محدودة وصغيرة جداً، إلا أن المستوى الوظيفي العالي للمتورطين (بعض رؤساء الوزارات وبعض الوزراء وكبار الموظفين) جعل اللغط حول هذا الفـساد عاليـاً وواسع الانتشار حتى كاد أن يسم النظام برمّته بالفساد المالي وبالرشوة وباستغلال النفوذ.

لقد أدّى انتشار هذه الظاهرة المرضية إبّان فترة حكومة كعبار إلى أن يصدر الملك إدريـس منشوره الشهير بعنوان " **بلغ السيل الزبى** " في ١٩٦٠/٧/١٣. وكما مرّ بنا سابقاً فقـد كانـت الممارسات المالية الفاسدة التي صاحبت إرساء عطاء تنفيذ مشروع طريق فزان على شركة عبد الله عابد السنوسي السبب في سقوط حكومة كعبار بعد أن سحب البرلمان ثقته فيها.[٢٢٨]

أمّا فترة حكومة **محمد عثمان الصيد** فقد شهدت المزيد من انغماسه مع عدد من وزرائه وكبار المسؤولين في ممارسات الفساد المالي والرشوة واستغلال النفوذ. وتشير الوقائع إلى أنه لم يتردّد في جرّ عددٍ من النواب المحسوبين على المعارضة في البرلمان إلى هذا المستنقع.

ولابّد من الإشارة إلى أن ممارسات حكومة الصيد وسلفه لقيت استهجاناً وتعريضاً بها، لـيس فقط من جمهور المواطنين والشعراء الشعبيين وعلى صفحات الجرائـد المحليـة وفـي قاعـة البرلمان، ولكن أيضاً من بعض الوزراء فيها كما حدث عندما تصدّى **عبد المولى لنقـي** وزيـر العمل والشؤون الاجتماعية لرئيس الحكومة الصيد بشأن عقد شركة مانسمان الألمانية ومـشروع إعادة بناء مدينة المرج وخاصمه حولهما أمام الملك.

على هذه الخلفية جاءت **حكومة الدكتور محي الدين فكيني** بتشكيلتها التي اعتبرت إلـى حـدّ كبير نظيفة الذمّة، وكذلك كانت إعلاناتها التي وعدت فيها " **بالتفاني ونظافـة اليـد والـضمير وبراءة الذمّة والترفـّع عن المصالح الشخصية واستغلال النفوذ** " .

---

٢٢٥ راجع مبحث " انتشار الرشوة والفساد المالي " بفصل " حكومة كعبار .. واكتـشاف الـنفط " ، المجلـد الثالث/الجزء الأول من هذا الكتاب.

٢٢٦ راجع مبحث " اتهامات بالفساد المالي " بفصل " حكومة الصيد .. ونهاية حقبة " ، المجلد الثالث/الجـزء الأول من هذا الكتاب.

٢٢٧ قد لا تكون فترة حكومة مصطفى بن حليم شهدت فساداً مالياً واسعاً، عدا ما تردّد حول مـا شـاب مـنح الامتيازات النفطية المبكرة (١٩٥٥ – ١٩٥٧) من تلاعب، إلا أنه من المؤكـّد أن بن حليم نفسه، من بعد خروجه من الوزارة في عام ١٩٥٧، استغل نفوذه السابق وصلاته المستمرّة بالبوصيري الشلحي (نـاظر الخاصّة الملكية) على نطاق واسع ومفضوح أسهم في انتشار اللغط حول فساد العهد وذمّة رجاله.

٢٢٨ راجع مبحث " سقوط حكومة كعبار " بفصل " حكومة كعبار .. واكتشاف النفط " ، المجلد الثالث/الجزء الأول من هذا الكتاب.

وسام ملكي للصيد

في السابع والعشرين من شهر أبريل/نيسان ١٩٦٣ (أي بعد مضيّ أقلّ من شهرين على تكليف فكيني برئاسة الوزارة)، صدر أمر ملكي بمنح رئيس الوزراء السابق محمد بن عثمان الصيد قلادة محمد بن علي السنوسي [٢٢٩] (وهي أكبر وسام في الدولة) تقديراً لخدماته للبلاد. وقد زعم الصيد في مذكراته أن الملك قال له خلال استقباله له لمنحه القلادة (لقد جرت العادة في العالم كله حين يقدم مواطن خدمات لبلده، أن يمنح له رئيس الدولة وساما اعترافا بخدماته وتقديراً له، وبالنسبة لك فإن تقديرك في قلبي، ولكن أمام الناس وأمام سيل الشائعات التي أشاعوها عنك افتراءً، قررّت منحك قلادة محمد بن علي السنوسي إثباتاً لبراءتك وتكذيبا لتلك الشائعات). [٢٣٠]

وسواء أقال الملك تلك الكلمات للصيد أم لم يقلها، وأيّا ما كانت الدوافع الحقيقية التي كانت لدى الملك من وراء ذلك الإنعام على الصيد، فإن مجرد منح الصيد تلك القلادة أرسل إشارات خاطئة للفئات المتورطة في الفساد المالي وللفئات التي ترغب في التصدّي لتلك الممارسات والمتورطين فيها، كما قوبل باستياء شعبي واسع.

وعلى الرغم من خيبة الأمل التي خلفتها هذه الخطوة، إلى أنها على ما يبدو لم تثن الحكومة الجديدة عن نهجها الذي وعدت به في محاربة الفساد المالي والإداري واستغلال النفوذ. وتفيد الوقائع والوثائق أن ذمّة رجال حكومة فكيني ظلـّت إلى حدّ بعيد نظيفة، على الأقلّ بالمقارنة مع سابقيهم.

منشور جديد من الملك

في الرابع والعشرين من شهر ديسمبر/كانون الأول ١٩٦٣ المصادف لبداية السنة الثالثة عشر للاستقلال، أصدر الملك بياناً [٢٣١] قويّ اللهجة أدان فيه صور الإسراف والبذخ في إنفاق المال العام التي بدأت مع سنوات الاستقلال الأولى وتواصلت بعد خطابه الذي ألقاه في الذكرى العاشرة لذلك الاستقلال. ودعا الملك في المنشور الجديد، بدءاً بنفسه وبوليّ العهد والوزراء وبقية المسؤولين، إلى التقشف في الإنفاق العام حتى يتاح للقطاعات الفقيرة من أبناء الشعب الليبي الحصول على حصة من ثروة بلادهم للإنفاق على المأكل والملبس والرعاية الصحية والتعليم الذي يجب أن يكون متاحاً بالكامل ولجميع أبناء الشعب الليبي. كما توعّد الملك أولئك الذين يخفقون في مراعاة هذه التوجيهات.

---

٢٢٩ تقرير السفارة البريطانية المؤرّخ في ١٩٦٣/٥/١٠ رقم VT 1015/51، الملف FO 371/173239 28189.

٢٣٠ م. س. ص. (٢٦٩).

٢٣١ نشرته صحيفة " طرابلس الغرب " الرسمية في عددها الصادر يوم ١٩٦٣/١٢/٢٦. راجع تقرير السفارة الأمريكية رقم (A – 206)المؤرّخ في ١٩٦٤/١/٤. الملف POL. 15 – 4 Libya.

٢٣٢ راجع تقرير السفارة الأمريكية رقم (A – 211) المؤرّخ في ١٩٦٤/١/٦. الملف POL. 15 – 1 Libya.

ما هي الأسباب التي دفعت الملك إلى إصدار هذا المنشور الجديد ضدّ الفساد ؟

السيد **مصطفى بن حليم** (رئيس الوزراء الأسبق) استبعد، خلال حفل العشاء الذي حضره في بيت السفير الأمريكي مساء يوم ١٩٦٤/١/١ [٢٣٢]، أن يكون المقصود بالمنشور رئيس الوزراء فكيني وحكومته إذ أن سجلّ هذه الحكومة – حسب رأيه – كان في عمومه نظيفاً. ونبّه بن حليم في الوقت نفسه إلى إيراد " وليّ العهد " ضمن من وجّه إليهم المنشور، وإلى احتمال أن يكون لذلك صلة بموضوع القصرين اللذين شيّدا لوليّ العهد في طرابلس وبنغازي بعد أن علم الملك بالمبالغ الباهظة التي أنفقت عليهما.

من جهة ثانية، فعلى الرغم من أن **الدكتور فكيني** حافظ بشكل عام على صورته كشخص نظيف الذمّة وأمين، إلا أن إشاعة راجت بأنه لم يكن بالصورة المتوخّاة منه، وأنه منح نفسه وعائلته أولوية في الحصول على تعويضات كبيرة [٢٣٣] في ظلّ قانون كان قد صدر خلال فترة حكومة كعبار يقضي بتعويض المجاهدين الليبيّين الذين قاوموا الاستعمار أو أولئك الذين صودرت أملاكهم واغتصبت أثناء فترة الحكم الإيطالي، ولم يُشرع في تنفيذ ذلك القانون إلا في فترة حكومة الدكتور فكيني. [٢٣٤]

ومن **جهة ثالثة**، فليس من المستبعد أن يكون الملك قد أصدر هذا المنشور في ضوء ما تناهى إلى علمه حول قيام المرشحين لرئاسة مجلس النواب، عند افتتاح الدورة البرلمانية الخامسة (١٩٦٣/١٢/٧)، بدفع رشاوي كبيرة لأعضاء المجلس من أجل الحصول على تأييدهم. [٢٣٥]

---

٢٣٣ راجع تقرير السفارة الأمريكية رقم (A – 271) المؤرّخ في ١٩٦٤/٢/١٩. الملف POL. 15 Libya.

٢٣٤ من الواضح أن اللوائح التنفيذية الخاصّة بهذا القانون لم تصدر إلا في فترة حكومة فكيني. أورد الصيد في الصفحة (٢٦٤) من مذكراته بعض الاتهامات للدكتور فكيني وشقيقه حول مساعيهما المبكرة السابقة على صدور اللائحة التنفيذية لهذا القانون، غير أنه ينبغي قراءة هذه الاتهامات بحذر.

٢٣٥ راجع ما ورد بمبحث " صورة جديدة من الصراع " بفصل " حكومة فكيني .. وتواصل الصراع الداخلي " في هذا المجلد.

الفصل الرابع

حكومة الدكتور فكينى .. وإلغاء النظام الاتحادي

مباحث الفصل الرابع

حكومة فكينى .. وإلغاء النظام الاتحادي

* ملابسات اختيار النظام الاتحادي
* ظهور عيوب النظام الاتحادي ومساع لإلغائه
* الشروع في إلغاء النظام الاتحادي
(تعديلات ديسمبر/كانون الأول ١٩٦٢)
* إلغاء النظام الاتحادي وإعلان الوحدة
(تعديلات أبريل/نيسان ١٩٦٣)
* مبحث ختامي

الفصل الرابع

حكومة فكيني .. وإلغاء النظام الاتحادي

ملابسات اختيار النظام الاتحادي

ناقشت **الجمعية الوطنية التأسيسية** موضوع **شكل الدولة** خلال جلستها الثالثة المنعقدة بطرابلس يوم السبت الموافق للثاني من ديسمبر/كانون الأول عام ١٩٥٠. وكان **المبدأ الأول**[1] الذي طرح للنقاش في هذا الموضوع هو **الاختيار بين أن يكون شكل الحكم في الدولة الليبية القائمة اتحادياً أم موحّداً.**

وتشير المحاضر الرسمية لاجتماعات الجمعية المذكورة أن جدالاً حادّاً احتدم بين أعضائها حول هذا المبدأ إلى ان صار الاتفاق في النهاية على اختيار النظام الاتحادي.

يقول الدكتور **مجيد خدوري** في كتابه " ليبيا الحديثة .. دراسة في تطوّرها السياسي " في هذا الخصوص:

> " لقد أيّده (النظام الاتحادي) ممثلو برقة وفزان، وقبله الممثلون الطرابلسيون (في الجمعية) على مضض على أمل أن يكون هذا النظام خطوة في سبيل اتحاد أقرب إلى الكمال. "[2]

ثمّ يشير إلى ردّ فعل **حزب المؤتمر الطرابلسي** الذي يتزعمّه **بشير السعداوي** المعارض لهذا الاختيار:

> " أتاح اختيار النظام الاتحادي، وهو الذي كان قد قاومه ممثلا مصر والباكستان (في المجلس الاستشاري المعيّن من قبل الأمم المتحدة) للمؤتمر الوطني، فرصة جديدة لمهاجمة الجمعية الوطنية التأسيسية ووصمها بعدم الشرعية[3]. وقد هاجم المتطرّفون النظام الاتحادي على أساس أنه مشروع خطّطه الاستعماريون لتقسيم ليبيا إلى ثلاث دول[4]. "

كما أشار **خدوري** إلى أن **الصحف الليبية** عنيت يومذاك بمناقشة موضوع الاتحاد وبيان مضارّه وفوائده بالنسبة للبلاد، وكان ممّا أورده في هذا الخصوص:

---

١ المبدأ الثاني هو أن يكون نظام الحكم في ليبيا ملكيا وأن ينادي بأمير برقة السيد محمد إدريس المهدي السنوسي ملكاً على ليبيا.

٢ خدوري ص. (١٩٣ – ١٩٦٤).

٣ راجع ما ورد حول هذا الموضوع بمبحث " الجمعية الوطنية التأسيسية " بفصل " على طريق الاستقلال .. المخاض العسير " ، المجلد الأول من هذا الكتاب.

٤ الجدير بالذكر أنه لم تكن ليبيا قبل ذلك دولة واحدة.

" وقد أوضح الزعماء البرقاويين والفزانيون موقفهم بشكل لا يتطرّق إليه شكّ في أنهم ما كانوا ليقبلوا أيّ شكل من أشكال الوحدة إلا على أساس الاتحاد مع التساوي في التمثيل لأنهم كانوا يخشون احتمال أن تؤدّي الوحدة إلى سيطرة الطرابلسيين على البرقاويين والفزانيين [٥] " .

ثمّ يضيف:

" لعلّ الاتحاد هو أنسب الأنظمة لبلد مثل ليبيا تتسع رقعته وتمتدّ مفازاته. وقد مالت جماعة عمر المختار (في بنغازي) إلى الاعتدال وكان موقفها ردّ فعل لتحريض السعداوي ضدّ الاتحاد، وبعد أن كانت تدعو إلى الوحدة سلّمت بأن ثمّة أحوالاً (فرضت أن يكون شكل الحكومة في الدولة الليبية اتحادياً) وأن (الاتحاد ليس مخالفاً لمبدأ الدولة الواحدة). " [٦]

ثمّ عرض الدكتور **خدوري** لآراء وحجج محبّذي الوحدة:

" وكان رأي محبّذي الوحدة أن بلداً سكانه قليلون مثل ليبيا لا يمكنه أن يبذّر موارده على نظام معقد من الحكم مع التسليم بأنه من المستحسن أن يكون النظام لا مركزياً. وأصرّ المتطرفون على رمي النظام بأنه وسيلة تلجأ إليها بريطانيا وفرنسا لاستمرار نفوذهما في برقة وفزان ولذلك نظّموا تظاهرات في مدينة طرابلس [٧]، وبلغ بهم الأمر أن قالوا أن الاتحاد مخالف لأحكام الإسلام وأنه لم تطبقه أيّة دولة من الدول العربية [٨] . "

أمّا **محمد عثمان الصيد** الذي كان ضمن ممثلي إقليم فزان بالجمعية الوطنية التأسيسية وكان أحد نواب رئيسها، فيصف في مذكراته طرفاً ممّا دار في اجتماعات الجمعية بهذا الخصوص:

" ومن مفارقات تلك الفترة أن بعض الأخوة في برقة يمثلون تيّاراً محدوداً كانوا يقولون (نتّحد مع مالطا ولا نتّحد مع طرابلس) نظراً لهيمنة الإيطاليين على الإقليم، بيد أن هذه الفئة كانت محدودة جداً. "

"وحتى في فزان، كان السيد أحمد سيف النصر لا يميل إلى الوحدة مع طرابلس باعتبار أنها تحكم من طرف الإيطاليين، وكان يكنّ عداءً شديداً لإيطاليا..." [٩]

---

٥ خدوري ص. (١٩٤). نقلاً عن صحيفتي " الاستقلال " ببنغازي ١٩٥٠/١١/١٦ و " برقة الجديدة " ببنغازي ١٩٥٠/١٢/١٧.

٦ خدوري ص. (١٩٤). نقلاً عن صحيفة " الوطن " الناطقة باسم جمعية عمر المختار. بنغازي ١٩٥١/١/١٦.

٧ خدوري ص. (١٩٤). نقلاً عن صحيفة " طرابلس الغرب " ، طرابلس في ١٩٥٠/١٢/٢٩.

٨ المرجع السابق. نقلاً عن مقال للصدّيق بن زارا بعنوان " الفدرالية دخيلة في الإسلام " بصحيفة " شعلة الحرّية " الناطقة باسم حزب المؤتمر. طرابلس في ١٩٥١/٢/١١.

٩ مذكرات الصيد م. س. ص. (٦٤).

كما يقول **دي كاندول** في هذا الصدد:

" ... والمستر بيلت، بعدما بدأ مهمّته على اعتبار أن قرار الأمم المتحدة يعني إقامة دولة ليبية موحّدة بالكامل وأن شكل الحكم فيها تقرّره جمعية تأسيسية منتخبة للتمثيل النسبي، لم يلبث أن اكتشف أن أهالي برقة وفزان يحملون أفكاراً مغايرة تماماً ... كما اتضح له أيضاً أن الرأي العام المحلي في برقة وفزان يفضّل الدخول في اتحاد فدرالي فضفاض نوعاً وليس مستعداً للعمل على إقامة وحدة إندماجية تامّة ... وقد بدأ انعقاد الجمعية الوطنية التأسيسية في مدينة طرابلس بتاريخ ١٦ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٥٠ وفي يوم ٢ ديسمبر (كانون الأول) قررّت أن تكون ليبيا دولة اتحادية. " [١٠]

وقد لخّص الدكتور **اسماعيل مرزة** في كتابه " القانون الدستوري .. دراسة مقارنة للدستور الليبي ودساتير الدول العربية الأخرى " العوامل التي دفعت بالجمعية الوطنية إلى تبنّي النظام الاتحادي (الفدرالي) وأرجعها إلى **اختلاف البيئة الجغرافية** وإلى **عامل سياسي** على النحو التالي:

" **اختلاف البيئة الجغرافية:**

ليبيا بلاد شاسعة مترامية الأطراف، تندر فيها طرق المواصلات ويتعذر الاتصال بين أنحائها المتباعدة. فالمسافة بين بنغازي وطرابلس تبلغ ما يزيد على الألف كيلومتر، والمسافة التي تفصل فزان عن بنغازي وعن طرابلس لا تقلّ عن ذلك كثيراً.

فإقليم طرابلس يقع في القسم الغربي من البلاد – ساحل وجبل وسهل وصحراء محيطة – وهي أصغر الأقاليم مساحة وأكثرها سكاناً، ورثت بقايا حضارات متعددّة.

وإقليم فزان صحراوي تنتشر فيه الواحات التي هي مصدر اقتصاده. وهو أكبر[١١] الأقاليم مساحة وأقلها سكاناً. ما زال يحتفظ بعاداته البدوية وأسلوب عيشه القبلي.

وإقليم برقة يقع شرق البلاد، ويتكوّن في معظمه من ساحل متعرّج طويل جبلي مخضر حبته الطبيعة بمزايا كثيرة، وصحراؤه ليست مجدبة. وهو يجاور بلداً يجمعه به تاريخ مشترك وعلاقات تجارية وثيقة [١٢] .

ولا شكّ أن الاختلاف في البيئة الجغرافية أدّى إلى تباين في النشاطات الاقتصادية وإلى تفاوت في النضج الاجتماعي.

---

١٠ دي كاندول م. س. ص. (١١٣ – ١١٤).

١١ لم يكن إقليم فزان أكبر الأقاليم مساحة، فمساحته لم تتجاوز الثلث من مساحة ليبيا.

١٢ يقصد مصر.

العامل السياسي:

إن تجارب الأقاليم في الحكم المختلفة وخبرتها السياسية متباينة. فذكريات جمهورية طرابلس لا تزال حيّة في أذهان سكان إقليمها، واستقلال برقة ذاتياً لم يكن بعيداً عن فترة الاستقلال الكلي للبلاد، كما أن قيام السلطات العسكرية المحتلة، إنجليزية وفرنسية، بتكوين إدارات محلية على أنماط مختلفة في الأقاليم الثلاثة، قوى النزعة الإقليمية عند السكان وزاد الشعور بالفردية وبالكيان الذاتي عند كلّ منطقة، وقد رعت سلطات الاحتلال هذا الشعور وتلك النزعة بكلّ حنان.

ثمّ إن للظروف الدولية والأخطار التي حاقت بالمنطقة دوراً مهمّاً في هذا الشأن، ولهذا فقد عجّلت الجمعية الوطنية باتخاذ خطوات عملية سليمة هي أجدى من المواقف الخطابية العاطفية، والزمن كان يعمل لغير صالح ليبيا. ونحن نرى في هذه الخطوات سياسة ناضجة حيث تركت الزمن يحلّ موضوعاً كان شائكاً، وكان التدخّل الأجنبي قد لعب دوراً رئيسياً في تعقيده، سواء عن طريق كواليس هيئة الأمم ودهاليزها، أو عن طريق الاتصالات المباشرة غير الظاهرة. ولا شكّ أن العقلية الحكيمة التي تميّزت بها القيادة الواعية للأقاليم قد طرحت أسباب الخلاف جانباً إلى ما بعد حصول البلد على استقلاله. فقد كان أهمّ ما يواجه الشعب هو حصوله على استقلاله الناجز التام، أمّا شكل النظام فبوسع الشعب تغييره في أيّ وقتٍ شاء إذا استعاد سيادته بتحقيق استقلاله، وقد أثبتت الأحداث صدق هذه النظرة. " [13]

إذن فقد ساد الرأى داخل الجمعية الوطنية التأسيسية في النهاية بأن **النظام الاتحادي هو الخطوة العملية الوحيدة التي تتيح للولايات الثلاث الارتباط معاً** على أمل أن يكون هذا النظام خطوة على طريق الوحدة الكاملة للبلاد، ومن ثمّ فهي قد وافقت عليه [14] وأصدرت **قانوناً أساسياً** به في **١٩٥٠/١٢/٢**. كما أصدرت في اليوم ذاته قانوناً آخر ينصّ على أن يكون **نظام الحكم ملكياً** وأن يُعرض عرش ليبيا على أمير برقة السيد **إدريس السنوسي**. وقرّرت الجمعية إبلاغ الأمير إدريس بقرارها الذي اتخذته وبأنها تعتبره منذ ذلك اليوم ملك ليبيا.

وعندما انتقلت الجمعية الوطنية التأسيسية بكاملها إلى مدينة بنغازي في **١٩٥٠/١٢/١٧** وقدّمت إلى الأمير إدريس، في شكل **وثيقة بيعة**، قرارها باختياره ملكاً لليبيا (**بحضور محمد الساقزلي** رئيس وزراء برقة **وبشير السعداوي** زعيم حزب المؤتمر الطرابلسي، وغيرهما من

---

١٣ اسماعيل مَرزة. القانون الدستوري. دار صادر. بيروت. الطبعة الأولى ١٩٦٩. ص. (٢١٤ – ٢١٦).

١٤ حاز القرار على موافقة جميع أعضاء الجمعية الوطنية التأسيسية ما عدا العضوين أحمد السري (الصاوي) وعبد العزيز الزقلعي. وقد استقال الأول من الجمعية كلـيّة لأنه كان ضدّ الاتحاد فيما بقى الثاني عضواً فيها إلى ما بعد مبايعة الملك في ١٩٥٠/١٢/١٧. وهذان العضوان كلاهما من طرابلس. مذكرات الصيد م. س. ص. (٦٥).

الأعيان) أكـد " الملك " إدريس خلال ذلك الاجتماع التاريخي بأن **الوحدة التامّة هـي الهدف النهائي للجميع.** [١٥]

وعندما أصدرت الجمعية الوطنية التأسيسية **الدستور** الليبي في ١٩٥١/١٠/٧ نصّ في المادة **الثانية** منه:

" ليبيا دولة ملكية وراثية شكلها اتحادي ونظامها نيـابي وتـسمّى " المملكـة الليبية المتحدة " .

كما نصّ في المادة **الثالثة** منه:

" تتألف المملكة الليبية المتحدة من ولايات برقة وطرابلس الغرب وفزان."

ومن الجدير بالملاحظة أنه رغم أن الدستور الليبي **لم يجر** تعديل نصوصه وأحكامـه فيمـا يتعلق بشكل الحكم الملكي وبنظام وراثة العرش وبالحكم النيابي وبمبادئ الحرّية والمساواة التـي يكفلها وفقاً لما نصّت عليه المادة (١٩٧) منه:

" لا يجوز اقتراح تنقيح الأحكام الخاصّة بشكل الحكم الملكي وبنظام وراثـة العرش وبالحكم النيابي وبمبادئ الحرّية والمساواة التي يكفلها هذا الدستور "

إلا أنه، مع ذلك، **ترك الباب مفتوحاً أمام إمكان تعديل أحكامه المتعلقة بشكل النظام الاتحادي** حيث أن المادتين (١٩٨) و (١٩٩) منه نصّتا على ما يلي:

المادة (١٩٨)

" لأجل تنقيح هذا الدستور يصدر كلّ من المجلسين [١٦] بالأغلبيـة المطلقـة لأعضائه جميعاً قراراً بضرورته وبتحديد موضوعه. ثمّ بعد بحث المسائل التي هي محل التنقيح يصدر المجلسان قرارهما فـي شـأنها. ولا تـصحّ المناقـشة والاقتراع في كلّ من المجلسين إلا إذا حضر ثلثا أعضائه، ويـشترط لـصحّة القرارات أن تصدر بأغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين في كلّ من المجلسين وأن يصدّق عليها الملك. "

المادة (١٩٩)

في حالة تنقيح الأحكام الخاصّة **بشكل الحكم الاتحادي** يجـب، زيـادة علـى الأحكام المقرّرة في المادة السابقة، موافقة جميع مجالس الولايات التشريعية على التنقيح المقترح، وتتمّ هذه الموافقة بقرار المجلس التشريعي لكلّ ولاية في هـذا الشأن قبل عرض التنقيح على الملك للتصديق عليه. "

١٥ خدوري م. س. ص. (١٩٥ – ١٩٦). وقد جاءت هذه العبارة على لسان الملك إدريس ردّاً علـى البيـان الذي ألقاه عبد العزيز الزقلعي أحد أعضاء الجمعية الطرابلسية وأعلن فيه بأنه يشارك في شـرف إعـلان الأمير ملكاً على ليبيا ولكنه لا يزال يحبّذ شكل الحكومة الوحودية لا الاتحادية، ثمّ قدّم الزقلعي استقالته من الجمعية لأنه لم يرغب في الإسهام بوضع دستور أساسه الفكرة الاتحادية.

١٦ مجلس الشيخ ومجلس النواب.

ظهور عيوب النظام الاتحادي ومساع لإلغائه

ومع أن النظام الاتحادي كانت له **ميزته الأساسية** خلال السنوات الأولى لدولة الاستقلال، حيث ساعد على تحقيق **التلاحم السياسي والإداري التدريجي** بين الولايات (الأقاليم) الثلاث ومواطنيها، إلا أن الزمن والتجربة أظهرا لهذا النظام **عيوباً ومثالب كثيرة**، والتي كان من أبرزها تكلفته المالية الباهظة، كما كان من مظاهرها تنازع الاختصاصات والصلاحيات بين الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات، وتكرار الجهود وازدواجيتها، وغياب التنسيق بينها، فضلاً عن فقدان الفاعلية والحزم الأمر الذي أدّى إلى ضياع في الوقت وهدر بالإمكانات. وقد زاد من هذه المتاعب والعيوب ما صاحب النظام من **تغليب الاعتبارات الجهوية والإقليمية والقبلية والشخصية الأنانية** عند اتخاذ عدد من القرارات على المستويين المركزي الاتحادي والمحلي الولائي. كما زاد من استفحال هذه الأوضاع المعيبة وجود **عاصمتين** للبلاد هما طرابلس وبنغازي واستمرار **تنقّل الحكومة الاتحادية** بأجهزتها بينهما بشكلٍ دوري حتى وإن كان متقطعاً بعض الوقت، ثمّ الشروع منذ عام ١٩٥٣ بعقد اجتماعات لمجلس الوزراء في مدينة البيضاء، ثمّ البدء فعلاً منذ عام **١٩٥٦** في بناء **عاصمة ثالثة** في تلك المدينة خلال حكومة مصطفى بن حليم [١٧].

بدأت **الشكوى** من النظام الاتحادي وعيوبه على لسان أول رئيس للحكومة الليبية **محمود المنتصر** (١٩٥١ – ١٩٥٤) الذي اضطر أن يلجأ إلى المحكمة العليا الاتحادية طالباً منها الفصل في قضية تنازع الاختصاص بين الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات [١٨]. كما أن رئيس الحكومة **مصطفى بن حليم** (١٩٥٤ – ١٩٥٧) عانى هو الآخر وحكومته من مساوئ النظام الاتحادي وعيوبه. وقد عبّر عن مآخذه على ذلك النظام في أكثر من موضع من مذكراته [١٩]، فهو يقول في الصفحة (١٢٥) منها:

> " لقد شرحت في أماكن عديدة من هذه المذكرات مساوئ النظام الاتحادي والأسباب التي دعت إلى الأخذ به رغم الخلافات الدستورية الحادّة التي أثارها عند التطبيق بين الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات والتي أدّت في أحيان كثيرة إلى أزمات سياسية بالإضافة إلى التكاليف الباهظة [٢٠] التي كان يتطلبها نظام أقام أربعة (أربع) حكومات: وزارة وأجهزة اتحادية مع برلمان من مجلسين وثلاثة

---

١٧ راجع مبحث (مشروع البيضاء كعاصمة) بهذا الفصل.

١٨ راجع مبحث " تنازع الاختصاص مع الولاة " بالفصل الأول " حكومة المنتصر .. البداية الصعبة " في المجلد الثاني/الجزء الأول من هذا الكتاب.

١٩ اتهم الصيد في مذكراته (ص. ٨٣) مصطفى بن حليم بأنه أظهر عندما كان ناظراً للمواصلات في ولاية برقة معارضة للحكومة الاتحادية ونازعها في الاختصاصات وأنه غيّر موقفه إلى النقيض بعد أن تمّ تعيينه وزيراً اتحادياً للمواصلات في الحكومة التي ترأسها محمد الساقزلي.

٢٠ راجع أيضاً ص. (١٦٠ – ١٦١) من المذكرات.

مجالس تنفيذية للولايات وثلاثة مجالس تشريعية وولاة ثلاث (ثلاثة) وأجهزة إدارية للولايات مع كلّ ما يتطلبه ذلك النظام من موارد بشرية ومالية لا قبل للوطن بها. "

ثمّ يقول:

" نظام عجيب، لا شكّ عندي أن الذين نصحوا الليبيّين بإتباعه إنما أرادوا أن يكرّسوا به العجز المالي في ميزانية الدولة الليبية حتى تضطرّ دائما إلى الإستجداء وترضخ لطلباتهم، وكذلك تثبيت دعائم النزاعات الإقليمية وتغذيتها وتفتيت وحدة الشعب الليبي وإلهائه بقضايا الخلافات الدستورية بين حكوماته المتعدّدة عن التطلّع إلى قضاياه الوطنية والعربية والتفرّغ للتعامل معها. "

وفي رأينا أن ما أورده بن حليم في الفقرات السابقة يعبّر عن تجاهل مفرط وغريب للأسباب الموضوعية التي كانت وراء مناداة الكثير من الليبيّين، وبخاصّة في إقليمي برقة وفزان، وعلى رأسهم الأمير إدريس يومذاك، بالنظام الاتحادي وتشبثهم به. وهو قول مردود عليه من عدّة أوجه:

أولها: أن بن حليم يفترض أن الوفر المالي الذي يتحقق من الاستغناء عن النظام الاتحادي كان سيمنع العجز في ميزانية الدولة الليبية وبالتالي يغنيها عن طلب المساعدة المالية الأجنبية. وهو افتراض لا تؤيّده الأرقام. فالعجز المالي في الميزانية العامة للدولة يتجاوز بكثير الوفر الذي كان يمكن أن يحققه الاستغناء عن النظام الاتحادي.

ثانيها: إذا كان الأمر كما يزعم بن حليم فلِمَ لم يطالب بل ويصرّ على إلغاء النظام الاتحادي في عام ١٩٥٤ وقبل التوجّه إلى الولايات المتحدة الأمريكية للتوقيع على اتفاقية معها هي ترسيخ جديد لفكرة الإستجداء والرضوخ لطلبات الأجنبي؟

ثالثها: إذا كان بن حليم مستاءً من التكلفة المالية الباهظة للنظام الاتحادي، فلِمَ سارع عام ١٩٥٦ في الإستجابة لرغبة الملك إدريس بالشروع في بناء عاصمة ثالثة للبلاد بمدينة البيضاء وقام بإنفاق الآلاف من الجنيهات على ذلك المشروع ولم يشر في مذكراته إلى أنه عارض فكرة بناء البيضاء كعاصمة ثالثة ؟ وفضلاً عن ذلك، فإنه من المعروف أن عهد حكومته لم يعرف تقشفاً ولا اقتصاداً في النفقات العامة. [٢١]

رابعها: أن " وحدة الشعب الليبي " التي يتكلم عنها بن حليم لم تكن موجودة يومذاك لا بين الأقاليم الثلاثة التي تشكّلت منها الدولة الليبية ولا حتى داخل الإقليم الواحد، وهو ما أشار إليه بن حليم نفسه في الصفحة (١٦٠) من مذكراته عندما أورد:

---

٢١ راجع نصّ الكلمة التحريرية حول الميزانية العامة التي تلاها النائب مصطفى بن عامر أمام مجلس النواب بطرابلس بتاريخ ١٩٥٥/٤/٩ وكان رئيس الحكومة مصطفى بن حليم حاضراً في تلك الجلسة. " وثائق جمعية عمر المختار – صفحة من تاريخ ليبيا " تأليف محمد بشير المغيربي. دار الهلال. القاهرة. الطبعة الأولى يناير/كانون الثاني ١٩٩٣. ص. (٤٠٩ – ٤١٩).

" أمّا الاتجاه الآخر فهو الاتجاه الاتحادي الذي ينادي بإقامة نظام ملكي بزعامة الملك إدريس وإقامة دستور اتحادي فضفاض ليتخطّى **صعوبات الاندماج السائدة** في ذلك الوقت وكانت الهيئة الدستورية (أو هيئة الستين) تتزعّم هذا الاتجاه " [٢٢].

إن " **صعوبات الاندماج** " التي أشار إليها بن حليم هي صعوبات حقيقية وواقعية ولم تكن مفتعلة أو متخيّلة، وهي وليدة الحقب والعقود السالفة، وهي أحد الموروثات الخطيرة التي قامت عليها دولة الاستقلال [٢٣]. إن هذه الصعوبات هي التي جعلت المستر **أدريان بيلت** مندوب الأمم المتحدة المكلّف بالإشراف على استقلال ليبيا يورد في أوّل تقرير قدّمه إلى الجمعية العامة خلال شهر نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٥٠ عن مهمّته في ليبيا:

" يتحتّم علينا أن ندرك أوضاع ليبيا كما هي. فإن ليبيا بسبب العوامل الجغرافية والتاريخية مكوّنة من ثلاث مناطق. وهذه المناطق، مع أنها تتمتّع بالكثير المشترك فيما بينها – أكثر ممّا يلزم لتكوين أمّة موحّدة في دولة واحدة – فإن لكل منها خصائصها المحلية ووجهات نظرها ومصالحها التي ترتبط بها والتي تريد أن تحافظ عليه. وهذا ينطبق بشكل خاص على برقة وفزان. "

وإن " **صعوبات الاندماج** " هي التي جعلت زعماء جمعية عمر المختار، المعروفة بوطنيتها إلى حدّ التطرف، تتراجع عن موقفها المطالب بالوحدة الكاملة وتقبل بالنظام الاتحادي والتسليم بأنّ ثمّة أحوالاً " فرضت أن يكون شكل الحكومة في الدولة الليبية اتحادياً " و " أن الاتحاد ليس مخالفاً لمبدأ الدولة الواحدة " [٢٤].

ومرّة أخرى، ففي اعتقادنا أن **التكلفة المالية** للنظام الاتحادي لم تكن خافية على مؤسّسي دولة الاستقلال، ولم يكن اختيار ذلك النوع من أشكال الحكم مقصوداً لإهدار الإمكانات المالية المحدودة التي كانت في متناول تلك الدولة الوليدة، ولكنه كان محاولة جادّة وواقعية ومسؤولة، ربّما كانت ذات تكلفة مالية عالية، إلا أنها كانت ضرورية لإيجاد التوازن في العلاقة الهشّة التي كانت قائمة بين أقاليم البلاد الثلاثة التي تشكّلت منها دولة الاتحاد. إننا لا نشكّ في أن أولئك المؤسّسين لو اختاروا نظاماً غير النظام الاتحادي، لوفّروا – كما يتمنى البعض – بضعة آلاف من الجنيهات سنوياً، إلا أنهم لو فعلوا ذلك لآلوا بالبلاد إلى انقسام وانشطار لا لقاء بعدهما، أو ربّما لما حصلت ليبيا على استقلالها البتّه.

---

٢٢ لا ندري لِمَ حرص بن حليم على تجنّب استخدام الاسم الرسمي لهذه الهيئة وهو " الجمعية الوطنية التأسيسية " . وتجدر الإشارة إلى أن بن حليم أضاف في نهاية الفقرة السابقة من مذكراته أنه كان من روافد هذا الاتجاه (الاتحادي) المهمّة **حزب الاستقلال** الذي كان يترأسّه **سالم المنتصر** الذي ثبت أن السفارة الإيطالية كانت تتولّى تمويله، مضيفاً بين قوسين (اطلعت سنة ١٩٥٥ على وثائق إيطالية وقعت في يد إدارة الأمن الليبية تبين تفاصيل ذلك التمويل). وكأن بن حليم يريد القارئ أن يستنتج من هذا الاستطراد أن " **الاتجاه الاتحادي** " كان مدعوماً من القوى الاستعمارية ومنها إيطاليا إن لم يكن موحى به من قبلها. وحتى لو صدق هذا الاتهام بحقّ سالم المنتصر، فهل يصدق مثل هذا الاتهام بحقّ الأمير إدريس وبحقّ إقليمي برقة وفزان وزعمائهما الذين قاوموا الاحتلال الإيطالي بكلّ ضراوة وبقيت عداوتهما له قائمة ؟!

٢٣ راجع فصل " ليبيا عشيّة الاستقلال " بالمجلد الأول/الجزء الأول من هذا الكتاب.

٢٤ صحيفة " الوطن " الناطقة باسم جمعية عمر المختار. بنغازي. عدد ١٩٥١/١١/١٦ م.

مسعى بن حليم والبوصيري

بصرف النظر عن درجة وجاهة انتقادات بن حليم للنظام الاتحادي، فمن الواضح أن موقفه من ذلك النظام لم يقتصر على مجرّد الشكوى، فقد انتهز فرصة الأزمة السياسية العاصفة التي أعقبت اغتيال ناظر الخاصّة الملكية **إبراهيم الشلحي** في ١٩٥٤/١٠/٥، وسعى في مطلع عام ١٩٥٥، ومعه ناظر الخاصّة الملكية الجديد **البوصيري الشلحي**، لإقناع الملك إدريس بإعلان الجمهورية والتخلّص من النظام الاتحادي في وقت واحد.

يقول بن حليم حول هذا المسعى [٢٥] :

" .. كانت أمامي فرصة ذهبية في أحداث خريف سنة ١٩٥٤، ففاتحت الملك في شهر ديسمبر ١٩٥٤ بالمشكلتين الدستوريتين (أعني النظام الاتحادي والنظام الملكي) وشرحت له بإسهاب ما سبق أن لخّصته وقلت له ربّما آن الأوان لتطبيق النظام الجمهوري في ليبيا. "

بل إنه يزعم في موضع آخر من مذكراته [٢٦] أنه حدّد وبعض وزراء حكومته منذ مرحلة مبكرة أهدافهم المرحلية، والتي اشتملت على " التخلّص من النظام الاتحادي باهظ التكاليف وإحلال نظام وحدوي بسيط محلّه يناسب ظروف الوطن ويوفّر عليه ملايين الجنيهات " .

وكما هو معروف، فإن مساعي بن حليم قد باءت في الاتجاهين بالفشل، وعزا بن حليم هذا الأمر إلى تردّد **الملك** وعدم حماس **أدريان بيلت** (الذي شارك في مناقشة اقتراح بن حليم) وإلى تدخّلات والي برقة **حسين مازق** وعدد من زعماء ووجهاء ولاية برقة [٢٧] الذين كانوا متمسكين بالملكية.

ويلقي **محمد عثمان الصيد** في مذكراته بعض الضوء على هذا المسعى المبكّر الذي بذله بن حليم والبوصيري الشلحي من أجل إلغاء النظام الاتحادي (وإعلان الجهورية) فيقول:

" كان الملك في قرارة نفسه مقتنعاً أن أفضل نظام لليبيا هو النظام الاتحادي، وأذكر أنه جرت محاولة من قبلي لتعديل الدستور إبّان حكومة بن حليم، بيد أن ابن حليم وناظر الخاصّة الملكية (البوصيري الشلحي) استغلا غضب الملك على العائلة السنوسية بعد مقتل إبراهيم الشلحي ناظر الخاصّة الملكية، فاقترحا مشروع (مشروعاً) يقضي بتحويل النظام من نظام ملكي إلى نظام جمهوري، وأن يصبح الملك رئيساً للجمهورية مدى الحياة. لكن الملك رفض الفكرة كلياً بعد أن ثبت له مرامي وأبعاد غرضهما، وأخبرني بنفسه في وقت لاحق أنه كان يساير بن حليم

---

٢٥ مذكرات بن حليم م. س. ص. (١٢٦).

٢٦ ص. (١٦٢).

٢٧ مذكرات بن حليم، م. س. ص. (١٢٨ – ١٣١)، وخدوري، م. س. ص. (٢٩٨ – ٣٠٠). ولا نشكّ في أنه كانت لهؤلاء أسبابهم الوجيهة في معارضة أفكار بن حليم يومذاك، وللأسف فإنه حرمنا من معرفة هذه الأسباب ونأمل أن نقرأ عنها ذات يوم.

والبوصيري الشلحي حين اقترحا عليه تعديل الدستور، وذلك حتى يقف على حقيقة نواياهما. " [28]

شكاوي شركات البترول

لم تقتصر الشكوى من النظام الاتحادي على الحكومات الاتحادية المبكرة ورؤسائها، بل تجاوزتها إلى شركات البترول الأجنبية التي كانت قد شرعت منذ عام ١٩٥٦ في التنقيب عن البترول في البلاد، حيث كان على هذه الشركات، بحكم نشاطها، أن تتعامل مع عددٍ من الجهات الحكومية الاتحادية (لجنة البترول ومن بعدها وزارة شؤون البترول) وحكومات الولايات الثلاث بأجهزتها المحلية. لقد عبّرت هذه الشركات مراراً عن تبرّمها من التعقيدات والصعوبات التي تواجهها في ظلّ النظام الاتحادي، وحرصت على إيصال شكواها إلى الملك إدريس نفسه. [29]

مسعى جديد في عام ١٩٥٨

شهد مطلع عام ١٩٥٨ (خلال فترة حكومة عبد المجيد كعبار) مسعى من الملك إدريس نفسه لإلغاء النظام الاتحادي وإعلان الوحدة الشاملة بالبلاد [30]. وقد أشارت إلى هذا الموضوع **وثيقتان أمريكيتان** مؤرّختان في ٢٨، ١٩٥٨/٤/٢٩ أخذتا شكل " مذكرة مكتبية Office Memo " تمّ تبادلهما بين بعض المسؤولين [31] في إدارة الشؤون الإفريقية بوزارة الخارجية الأمريكية. وقد حملت المذكرة الأولى عنوان " توحيد ليبيا Unification of Libya " ، والثانية عنوان " احتمالات إلغاء النظام الاتحادي في ليبيا Possible Abolition of Federal System in Libya .

وجاء في المذكرة الأولى منهما:

---

٢٨ مذكرات الصيد م. س. ص. (٢٤٧). وقد عبّر الصيد في الصفحة (١٦٦) من المذكرات ذاتها عن اعتقاده في " أن النظام الملكي في ليبيا بدأت عملية تقويض دعائمه ومقوماته في تلك السنة التي قدّمت فيها مذكرة تدعو إلى تحويل النظام الملكي الدستوري إلى نظام جمهوري " ، وهو يقصد بالطبع المذكرة التي أعدّها بن حليم بهذا الشأن وقدّمها إلى الملك في أواخر عام ١٩٥٤ م.

٢٩ راجع كتاب " استقلال ليبيا " لسامي حكيم. مكتبة الأنجلو – مصرية. القاهرة. الطبعة الثانية ١٩٧٠. الصفحات (١٧٥ – ٢٨١)، وكتاب " حقيقة ليبيا " للمؤلف نفسه م. س. الصفحات (٨٠ – ١٠٠). وقد أورد مصطفى بن حليم في الصفحة (١٣٧) من مذكراته ما نصّه " ومع الأسف أشاع المغرضون أن تلك الإصلاحات (إلغاء النظام الاتحادي) تمّت تحت ضغط شركات النفط ودولها الغربية ! ولا يخالجني أدنى شك في أن الفضل الأكبر في تلك الإصلاحات إنما يعود إلى الملك إدريس نفسه، فكما ذكرت في مواقع أخرى من هذه المذكرات فإنه كان قد اقتنع منذ محاولة الإصلاح الأولى في أوائل عام ١٩٥٥ بضرورة إلغاء النظام الاتحادي الذي أرهق خزينة الدولة بتكاليفه الباهظة، فضلاً عن الخلافات الدستورية المتكرّرة بين الحكومات الأربعة (الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات الثلاث) وما نتج عنها من أزمات سياسية لم ينجُ الملك نفسه من آثارها " .

٣٠ يلاحظ أن الحقبة ذاتها شهدت قيام الوحدة بين مصر وسوريا في فبراير/شباط ١٩٥٨.

٣١ هم ديتون س. مارك Dayton S. Mark وليون ج. دورّوس Leon G. Dorros وبورتر Porter.

" استلمت إدارة الشؤون الإفريقية خلال الشهر الماضي عدداً من التقارير تشير إلى أن الملك إدريس يعتزم إلغاء النظام الاتحادي في ليبيا وإعلان وحدة شاملة للبلاد. ويفترض أن مثل هذه الخطة تعني إلغاء المجالس التشريعية بالولايات، ونقل سلطات حكومات الولايات مباشرة إلى الحكومة المركزية.ومن شأن ذلك أن يعزّز نفوذ ومكانة وسلطات رئيس الوزراء وحكومته، وأن يضع قوات الأمن، ذات الأهمية الكبيرة، تحت السلطة المباشرة للحكومة المركزية. "

ثمّ تناولت المذكرة نفسها **فرص نجاح هذه الخطوة** على النحو التالي:

" إن إلغاء النظام الاتحادي في ليبيا بواسطة الملك سوف يعتبر خرقاً لنصوص الدستور الليبي. ومع ذلك، فإن هذا قد لا يشكل رادعاً للملك الذي يعتبر نفسه فوق القانون[٣٢]. وفي الوقت الذي ستجد فيه هذه الخطوة معارضة من قبل بعض العناصر وعلى الأخص في **طرابلس**[٣٣]، فإن الملك سوف ينجح مع بعض الصعوبة في تنفيذها. وأخذاً في الاعتبار ميل الملك لتفضيل برقة على طرابلس، فإنه لمن غير المتوقع أن يتخذ أيّة خطوات هامّة من شأنها أن تكون على حساب برقة. وإن من المستبعد أن يقوم **البرقاويون**، الذين – دون شك – سينعمون في ظلّ الوحدة بنفوذ أكبر على بقيّة أجزاء ليبيا ممّا هو قائم الآن، بمعارضة قرارات الملك. وفضلاً عن ذلك، فإن مكانة الملك وتمتّعه بالولاءات القبلية تجاهه سوف تقلل من احتمالات معارضته في برقة. إن معارضة **الطرابلسيين** لدولة موحّدة خاضعة لسيطرة برقة والبرقاويين سوف تخلق مشكلة حقيقية. ومع ذلك فمن المحتمل أن ينجح الملك، من خلال علاقاته القوية **بعائلات طرابلس ذات النفوذ**، في تحقيق الوحدة دون أن يثير ذلك معارضة قوية في ولاية طرابلس. وبالطبع فمن الضروري أن يكون للملك والمتعاطفين معه سيطرة كاملة على **قوات الشرطة** بطرابلس أثناء مرحلة التحوّل إلى النظام الجديد. وكالعادة فإنه ليس أمام **ولاية فزان** من خيار سوى قبول ما تمليه الحالة. "

ثمّ أشارت المذكرة ذاتها إلى **النتائج التي يمكن أن تكون لهذه الخطوة على مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في ليبيا** على النحو التالي:

" إن استبدال النظام الاتحادي بآخر يحقّق الوحدة الكاملة في ليبيا **لن يكون ضدّ مصالح الولايات المتحدة** في ذلك البلد طالما تمّت هذه العملية بسرعة ودون عراقيل. وفي الواقع فإن المصالح الأمريكية سوف تستفيد أكثر في ظلّ النظام الجديد أخذاً في الاعتبار:

١- أن الملك هو القوة الرئيسية المؤيّدة للغرب في ليبيا.
٢- أن مختلف الحكومات الليبية المتعاقبة كانت مؤيّدة للغرب وللولايات المتحدة بدرجات متفاوتة.

---

٣٢ صورة من صور التحامل على الملك إدريس رحمه الله.

٣٣ من الواضح أن معدّ هذه المذكرة يجهل خلفيات هذا الموضوع، فالغالبية العظمى من الطرابلسيين هم من المؤيّدين لفكرة الوحدة وضدّ النظام الفدرالي.

٣- أن المجالس التشريعية بالولايات، وعلى الأخصّ المجلس التشريعي الطرابلسي، كانت أقلّ تعاطفاً مع الغرب من الحكومة الاتحادية [٣٤] .
٤- أن نشاطات الولايات المتحدة في ليبيا تعرّضت للعرقلة – في بعض الأوقات – بسبب الحاجة للتعامل مع نوعين من المسؤولين الحكوميين (في الحكومة الاتحادية وفي حكومات الولايات) لإنجاز بعض أهدافنا.
٥- أن النظام الاتحادي الحالي هو أكثر تكلفة لليبيا من أيّ نظام موحّد.
٦- أن إمكان أن تصبح ليبيا أكثر ترابطاً في الجوهر كما في الواقع في ظلّ نظام موحّد، يجعل من عملية التحوّل عن النظام الاتحادي الحالي **أمراً مرغوباً فيه من وجهة النظر الأمريكية.** "

ثمّ يورد معدّ هذه المذكرة الأولى المستر ديتون س. ماك Dayton S. Mak في خاتمتها مقترحاته بشأن موقف الحكومة الأمريكية تجاه هذا المشروع:

" في الوقت الذي يبدو فيه أن من غير الحكمة أن تعبّر الحكومة الأمريكية بشكل علني عن تأييدها لأيّة خطوة يتخذها الملك في اتجاه تعديل نظام الحكم في ليبيا (لا سيّما في ظلّ عدم دستورية مثل هذه الخطوة)، إلا أنه لا ينبغي – في الوقت ذاته – أن نقوم بأيّ شيء من شأنه أن يعرقل خطط الملك في هذا الصدد. وإذا ماسئلنا من قبل الملك أو الحكومة عن رأينا حول مثل هذه الخطة، فينبغي أن نؤكّد في إجابتنا أننا في الوقت الذي نرى فيه أن توحيد ليبيا يحقق مزايا معينة، إلا أننا لا نودّ الزجّ بأنفسنا في أمر يخصّ ليبيا وشعبها وحدهما. "

في الصحافة الوطنية

شهد عام ١٩٥٩ تعالى بعض الأصوات عبر **الصحافة الوطنية المستقلة** معبّرة عن تبرّمها بالنظام الاتحادي وأعبائه، وبما يقيمه من عوائق في سبيل وحدة أقاليم البلاد الثلاثة وحدة كاملة. من ذلك ما ورد في افتتاحة صحيفة " **الليبي** " [٣٥] الصادرة يوم ١٩٥٩/١/١١ حيث عدّدت مساوئ النظام الاتحادي ودعت إلى التعجيل بتحقيق وحدة البلاد.

تقرير البنك الدولي للإنشاء والتعمير

في ١٩٦٠/٤/١، نشرت **بعثة البنك الدولي للإنشاء والتعمير تقريرها** [٣٦] الشامل عن الاقتصاد الليبي. وقد وردت إشارات في عدّة مواضع من هذا التقرير [٣٧] إلى طبيعة النظام

٣٤ نأمل أن تحظى تجربة المجالس التشريعية بالولايات الثلاث بدراسة وافية من قبل الباحثين في تاريخ العهد الملكي.

٣٥ يرأس تحرير هذه الصحيفة علي الديب (المحامي). راجع بشأن الافتتاحة المذكورة تقرير السفارة الأمريكية رقم (٣٤١) المؤرّخ في ١٩٥٩/٦/٢٥، الملف 773.02.

٣٦ أعدّ البنك الدولي للإنشاء والتعمير هذا التقرير بناءً على طلب حكومة عبد المجيد كعبار. راجع الفصل الأول " حكومة كعبار .. واكتشاف النفط " بالمجلد الثالث من الجزء الأول من هذا الكتاب.

٣٧ راجع الصفحات (١١ – ١٢)، (٧٦-٧٨)، (٨٠) من التقرير المذكور.

الاتحادي في ليبيا وما يطبع علاقة الحكومة الاتحادية بحكومات الولايات الثلاث من تنازع وتناقض وغيرة، الأمر الذي كانت له انعكاساته السلبية البعيدة على أداء الحكومة بصفةٍ عامة، وعلى العملية التخطيطية وتنفيذ مشروعات التنمية بصفةٍ خاصّة.

وكان من بين ما ورد في التقرير بهذا الشأن:

" إن التنمية الاقتصادية تحتاج إلى وحدة في الغايات كما في القرارات والسياسات. ومن الملاحظ أن لكلّ ولاية من الولايات الثلاث التي يتكوّن منها الاتحاد الليبي تقاليدها وخصائصها ومشاكلها الخاصّة والمميّزة لها.

ومن الملاحظ أن السلطات الاتحادية ظلت متردّدة وغير حازمة في تأكيد وفرض حقوقها، ومن جهة أخرى فقد ظلّت الولايات غيّورة من التسليم والتنازل عمّا اعتبرته حقوقها وصلاحياتها. "

" إذا أريد للاقتصاد الليبي أن ينهض بسرعة وكفاءة، فلابدّ من إزالة الاضطراب القائم بسبب وجود ثلاث أو أربع سياسات وأنماط إجراءات بشأن قضايا حيوية كالضرائب والبنوك ومراجعة حسابات الحكومة. "

" لقد كانت هناك أسباب وجيهة لقيام النظام الاتحادي إبّان حصول ليبيا على استقلالها. لكن هذه الأسباب لا تغيّر الحقيقة القائمة – من وجهة نظر اقتصادية بحتة – وهي أن لهذا النظام سلبياته وعيوبه الخطيرة بالنسبة لبلد قليل السكان، حيث أن هذا النظام يتطلب وجود أربع حكومات لكلّ منها رئيسها التنفيذي ولكلّ برلمانها وسلطتها التنفيذية ومؤسساتها ودوائرها. "

" إنه نظام – بصرف النظر عن أيّ اعتبار آخر – باهظ التكلفة .. " .

وقد نشرت صحيفة جورنالي دي تريبولي Gioranli Di Tripoli (مستقلة) في خريف عام ١٩٦٠ سلسلة من المقالات حول تقرير البنك الدولي للإنشاء والتعمير أوردت فيها توصيات البنك التي كان من بينها توصياته بشأن الهيكل الإدراي للدولة الليبية وإعادة تنظيمه، وعبّرت الصحيفة عن تأييدها وتبنّيها لتلك التوصيات.[٣٨]

رأي لوليّ العهد

مرّ بنا[٣٩] كيف أن وليّ العهد الأمير الحسن الرضا عبّر في أكثر من مناسبة عن استيائه من مشروع بناء مدينة " البيضاء " كعاصمة للمملكة[٤٠]. أمّا فيما يتعلق بالنظام الاتحادي فيبدو أنه كان من أصحاب الرأي المعارض لفكرة التخلّي عنه واستبداله بنظام مركزي. وقد عبّر وليّ

٣٨ هاي فورد م. س. ص. (٢٠٢)، وأشارت المؤلفة تحديداً إلى عدد الصحيفة الصادر يوم ١٩٦٠/٩/٢٨.

٣٩ راجع فصل " حكومة الصيد .. الصراع بين وليّ العهد وناظر الخاصّة " بالمجلد الثالث/الجزء الأول من هذا الكتاب.

٤٠ راجع مبحث " وضع وليّ العهد " بالفصل الذي وردت الإشارة إليه بالهامش السابق.

العهد عن وجهة نظره هذه أثناء لقاء له مع المستر دي كاندول في طبرق خلال شهر يونيو/حزيران ١٩٦٢ .. أمّا فيما يتعلق بالنظام الاتحادي، فقد كان وليّ العهد ضدّ أيّة فكرة تدعو إلى إقامة صورة من صوّر الاتحاد بين الولايات الثلاث أكثر ممّا هو قائم في ظلّ الدستور الحالي، لأن الأمير يعتقد – كما جاء في تعبيره – بأهمّية المحافظة على المصالح البرقاوية. إن من رأي الأمير أن التآمر وأعمال التخريب ضدّ العائلة السنوسية هي في ازدياد ولا سيّما في طرابلس. ومن رأيه أن النظام الملكي يحتاج إلى برقة قوية حتى يمكنه الاعتماد عليها." [٤١]

٤١ راجع رسالة المستر جاكسون C. N. Jackson من السفارة البريطانية في بنغازي إلى الخارجية البريطانية بتاريخ ١٩٦٢/٦/٦ والتي تضمّنت تقريراً عمّا دار في لقاء دي كاندول مع وليّ العهد. الرقم الإشاري 1014/62، الملف FO 371/165733 22860.

الشروع في إلغاء النظام الاتحادي
(تعديلات ديسمبر/كانون الأول ١٩٦٢)

في السابع من ديسمبر/كانون الأول ١٩٦٢ قدّمت حكومة محمد عثمان الصيد إلى البرلمان الليبي مشروع قانون بتعديل أحكام بعض مواد الدستور الليبي [٤٢] المتعلقة بالنظام الاتحادي. ويقترح هذا التعديل نقل بعض سلطات الولايات إلى الحكومة الاتحادية وتحديد سلطات الأخيرة تحديداً واضحاً، وكذلك الضرائب المحلية التي تعود إليها. واقترح مشروع التعديل المقدّم إلى البرلمان إلغاء رئاسة المجلس التنفيذي في الولايات وإيكال سلطاته إلى الوالي الذي يكون بدوره مسؤولاً أمام المجلس التشريعي بالولاية، وليس أمام الملك كما كان عليه الحال في الماضي. وقدّمت الحكومة مع هذا المشروع مذكرة إيضاحية مطوّلة شرحت فيه أسباب ودواعي ومقتضيات التعديل المقترح. [٤٣]

وتفيد الوقائع أن البرلمان بمجلسيه (الشيوخ والنواب) أقرّ في اليوم ذاته التعديلات المقترحة، وأن الملك أصدر يوم ١٩٦٢/١٢/٨ مرسوماً بها. وأدخلت هذه التعديلات تبسيطاً على درجة كبيرة من الأهميّة في نظام الحكم، كما اعتبرت خطوة مهمّة على طريق إلغاء النظام الاتحادي إلغاءً كاملاً وهو ما حدث في عام ١٩٦٣ كما سنرى على يد حكومة محي الدين فكيني.

الملك صاحب المبادرة

تجمع تقارير السفارتين البريطانية والأمريكية في ليبيا على أن **المبادرة بشأن إلغاء النظام الاتحادي جاءت من الملك إدريس نفسه** [٤٤] الذي طلب من رئيس وزرائه محمد عثمان الصيد في أواخر عام ١٩٦٢ اتخاذ الخطوات وإعداد الوثائق اللازمة لإلغاء النظام الاتحادي وإقامة الوحدة الشاملة على أن يتمّ ذلك **في هدوء ودون ضجيج إعلامي**.

يقول الدكتور خدوري في كتابه [٤٥] حول هذا الموضوع:

" جاء الاقتراح (بتعديل الدستور) من الملك نفسه الذي اقتنع بأن الوقت قد حان لإلغاء الاتحاد وإقامة الوحدة الشاملة التي تاقت إليها نفوس الكثير من أبناء الشعب. وقد صرّح الملك إدريس لمحمد بن عثمان (رئيس الوزراء) حين طلب منه إلغاء الاتحاد، أنه لم يزل يذكر وعده لعبد العزيز الزقلعي، يوم استقال هذا من الجمعية التأسيسية بعد إعلان الملكية سنة ١٩٥١ احتجاجاً على إقامة النظام الاتحادي [٤٦]،

---

٤٢ تناول التعديل المواد (٣٦، ٣٨، ٧٢، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٩ – ١٨٢، ١٨٤، و ١٨٥) من الدستور.

٤٣ راجع الملحق رقم (١).

٤٤ أوردت بعض هذه التقارير أن من بين الأسباب المهمّة، التي دفعت الملك لأن يعجّل بتلك المبادرة، الانقلابات العسكرية التي شهدتها المنطقة العربية في تلك الحقبة (العراق، سوريا، اليمن).

٤٥ م. س. ص. (٣٥٢)

٤٦ أنظر فصل " على طريق الاستقلال .. المخاض العسير " مبحث " الجمعية الوطنية التأسيسية " بالمجلد الأول من الجزء الأول من هذا الكتاب.

بأن البلاد ستصل في النهاية إلى الوحدة الشاملة. وقد شعر الملك بأن الوقت قد حان لإقامة الوحدة، وأعدّت جميع الوثائق المتعلقة بالتعديل في الديوان الملكي، وطلب من محمد بن عثمان أن يتخذ الخطوات اللازمة لإخراج الموضوع إلى حيّز التنفيذ. "

ثمّ يضيف:

" ولكن محمد بن عثمان، الذي أتيحت له الفرصة كي ينفـّذ المشروع بكامله، تخوّف من احتمال قيام المعارضة في ولايتي برقة وفزان فاقترح أن يسير في سبيل الوحدة الكاملة بخطوتين: الأولى، إلغاء رئاسة المجلس التنفيذي في الولايات وإيكالها إلى الوالي الذي يكون بدوره مسؤولاً أمام المجلس التشريعي، والثانية إلغاء حكومات الولايات إلغاءً كاملاً ونقل سلطاتها إلى الحكومة المركزية. "

وقد أكـّد **تقرير للسفارة الأمريكية** مؤرّخ في ١٩٦٣/١/١٩ ما جاء في كتاب الدكتور خدوري حيث جاء فيه ما ترجمته:

" **إن الأسباب** من وراء تقديم هذه التعديلات هي حتى الآن **غير واضحة**. وعلى مدى الأحد عشر عاماً الماضية منذ الاستقلال، تردّدت الانتقادات الخفيّة في شتى مناطق ليبيا بشأن تبديد الأموال والوقت والقدرات الإدارية المحدودة الملازم لنظام الحكم القائم على أربع حكومات في بلاد لا يزيد تعدادها عن المليون نسمة. إن كلّ رئيس وزراء في تاريخ ليبيا حاول إقناع الملك دون جدوى بالحاجة إلى مركزية السلطة. "

" ومع ذلك فيتضح بجلاء أن رئيس الوزراء الحالي (محمد عثمان الصيد) مع أنه من مؤيّدي تبنـّي هذه التعديلات، إلا أنه **ليس صاحب المبادرة بشأنها**. إن دوره لا يتجاوز استلام الأوامر بصددها قبل أيام قليلة من افتتاح البرلمان لإلقائها. ولقد تمّ إعداد النصوص والوثائق الخاصّة بالتعديلات بصفة مبدئية داخل الديوان الملكي عن طريق كبير المستشارين القانونيين فيه المستشار توفيق عبد الحكم[٤٧] (مصري). إن تقديم هذه التعديلات هو بلا شك قرار اتخذه الملك بنفسه حيث يبدو أنه قد أدرك مؤخّراً الحكمة من وراء النصيحة التي ظلّ يتلقاها على مدى سنوات عدّة. "

أمّا عن **الأسباب المحتملة** وراء هذه الخطوة من قبل الملك، فقد أورد التقرير:

" إن ربط قرار الملك بأسباب معيّنة هو من قبيل التكهّنات. ومن المحتمل أن يكون أحد هذه الأسباب إدراك الملك أن مكان رفاقه القدامي – من المجاهدين ضدّ الطليان – الذين كانوا يشكـّلون في يوم ما الدعامة الأساسية للنظام، وبخاصّة في

---

٤٧ كان المستشار الأستاذ توفيق عبد الحكم يقوم في الوقت ذاته بتدريس مادة القانون في كلية الاقتصاد والتجارة بالجامعة الليبية في بنغازي، وكان للمؤلف شرف تلقي المحاضرات على يديه في مادة " المدخل للعلوم القانونية " في السنة الأولى بالكلية المذكورة خلال العام الجامعي ١٩٥٩/٥٨.

ولاية برقة، بات شاغراً وأنهم لم يعودوا أصحاب نفوذ في الولايات وحلّ محلّهم مجموعات شابة ليس للملك صلات شخصية خاصّة معها.

أمّا الأسباب الأخرى التي تذكر في هذا السياق، فهي تتراوح بين رغبة الملك في تعزيز موقف وليّ العهد، وبين رغبته في التعبير عن احتجاجه على اعتراضات حكومات الولايات على قيام شركة (أويزس) [٤٨] للبترول بمدّ خطوط أنابيب فرعية لنقل بترولها الخام من حقولها بولاية برقة إلى خطّها الرئيسي الواقع في ولاية طرابلس. " [٤٩]

مزاعم الصيد

أورد **محمد عثمان الصيد** في مذكراته التي نشرها عام ١٩٩٤ **مزاعم عديدة** [٥٠] حول التعديلات الدستورية التي تمّت في فترة حكومته (١٩٦٠ – ١٩٦٣). ولعلّ أكثر هذه المزاعم جراءة **ادّعاءه بأنّه هو صاحب المبادرة** بإدخال هذه التعديلات وأنه هو الذي اقترحها على الملك. من ذلك زعمه:

" .. وقلت لهم (أي لرئيسي مجلسي الشيوخ والنواب) أن الملك هو الذي اقترح التعديل وأن مهمتي هي التنفيذ. وقصدت من ذلك كبح الأصوات التي ربّما تخرج للمعارضة، لأنه إذا علم بعض النواب والشيوخ والولاة أن رئيس الحكومة هو الذي اقترح التعديل، سترتفع أصواتهم وندخل في متاهات النقاشات والجدل .. "[٥١]

بل ذهب الأمر بالصيد إلى حدّ الإدّعاء بأن الملك إدريس أراد بعد توقيعه على المراسيم المتعلقة بتعديل الدستور أن يتراجع عنها ..

" عقب الإعلان رسميا عن تعديل الدستور، طلب الملك من رئيس الديوان الاتصال بمحمد الساقزلي لإخطاره بأنه سيتمّ تعيينه في منصب والي برقة. وقبل الساقزلي المنصب. كان **الساقزلي** [٥٢] من أشدّ خصوم الوحدة، ومن أخطر الشخصيات الليبية عليها، وسبق له أن تولىّ منصب والي برقة، ودأب أيّامئذ على معارضة أيّ شيء يصدر عن الحكومة الاتحادية، بل كان يفسّر مواد الدستور

---

٤٨ أشرنا في فصل " جوانب من قصة النفط الليبي " إلى الصلة الخاصّة بين هذه الشركة وبين رئيس الوزراء الأسبق مصطفى بن حليم.

٤٩ التقرير رقم (A – 181) بالملف (773.21) بعنوان " التعديلات الدستورية تطوّر رئيسي في تاريخ ليبيا "Amendments To Constitution: A Major Development In Libya's History."

٥٠ مذكرات الصيد م. س. ص. (٢٤٣ – ٢٥١).

٥١ مذكرات الصيد م. س. ص. (٢٥٠).

٥٢ لقد تعمّد الصيد ألا يذكر أن تعيّن محمد الساقزلي والياً جديداً لبرقة في ١٩٦٢/١٢/٢٦ تمّ إثر قبول استقالة الوالي الشيخ " محمود أبو هدمة " من المنصب بعد أن تقلّصت صلاحياته إثر التعديلات الدستورية.

على هواه، حتى يجد المبرّرات لمعارضة قرارات الحكومة الاتحادية. وفعلاً بمجرد تعيينه والياً لبرقة بدأ في خلق المشاكل للحكومة. "

ثمّ يضيف الصيد معقباً:

واعتقد الآن أن الملك الذي كان يؤمن بالاتحاد ربّما أراد إنقاذ ما يمكن إنقاذه لأنه يصعب عليه التراجع عن تعديل الدستور بعد أن وقّع على قوانين التعديل وأعلن، وربّما اعتقد الملك أن الساقزلي قد يلعب دور المنقذ. "

أمّا بالنسبة **للزعم الأول** بأن الصيد هو صاحب المبادرة بشأن التعديلات الدستورية المتعلقة بالنظام الاتحادي فهو زعم لم يقدم صاحبُه أيّ دليل على صحّته. وفضلاً عن أن الإفادات والاستشهادات السابقة تناقض هذا الزعم، فإن الصيد قدّم بنفسه الدليل على عدم صحّته عندما أسرّ إلى السفير البريطاني في ليبيا المستر ستيوارت خلال شهر أكتوبر/تشرين الأول ١٩٦٢ (أي قبل وقوع التعديلات بنحو شهرين) بما يفيد أن " **التعديلات دستورية سوف تتمّ قريباً بناءً على اقتراح الملك إدريس** " . [٥٣]

وأمّا **الزعم الثاني** فهو افتئات متهافت رخيص بحقّ الملك إدريس [٥٤] رحمه الله .. فكيف يعقل أن يحاول الملك – بعد أن وقّع المراسيم المتعلقة بتلك التعديلات – أن يعمل على تقويضها أو عرقلتها؟ ما الذي كان يجبر الملك على اقتراحها أصلاً ؟ .. ولِمَ يحاول عرقلة تنفيذها أو تعطيلها سيّما أن هذه التعديلات استقبلت بترحيب كبير في معظم الأوساط الليبية ؟! وإذا أراد الملك فعلاً عرقلة هذه التعديلات، فلِمَ طلب – وفقاً لما أورده الصيد في الصفحة نفسها (٢٥٥) من مذكراته – من رئيس ديوانه أن يتصل بالولاة ويطلب منهم إرسال ممثليهم إلى الديوان الملكي ليجتمعوا بالمستشار القانوني من أجل تعديل القوانين التأسيسية للولايات بما يتماشى مع التعديلات الدستورية الجديدة ؟! [٥٥]

دور شركات البترول

ألمحنا سابقاً كيف أن شركات البترول العاملة في ليبيا كانت تشكو من النظام الاتحادي وكيف أنه يضطرها للتعامل مع أكثر من جهة (الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات) وكلّ جهة لها تشريعاتها ونظمها ومصالحها الخاصّة. ويبدو أن هذه الشركات لم تكتفِ بالشكوى بل ذهبت

---

٥٣ راجع رسالة السفير ستيوارت إلى الخارجية البريطانية ذات الرقم (٢٢٤) المؤرّخة في ١٩٦٢/١٠/١٨، الملف FO 371/165 742.

٥٤ العجيب بالأمر أن يصدر هذا الافتئات من شخص يدّعي بأنه من أخلص الليبيّين للملك ومن أصدقهم معه وأنه يعتقد أن الملك من الرجال الصالحين.

٥٥ تجدر الإشارة إلى أن الصيد لم يورد مثالاً واحداً على الكيفيّة التي حاول والي برقة الجديد محمد الساقزلي بها خلق المشاكل للحكومة الاتحادية. كما تجدر الإشارة إلى أن المدة بين تعيّن هذا الوالي في ١٩٦٢/١٢/٢٦ وسقوط حكومة الصيد في ١٩٦٣/٣/١٦ هي قصيرة جداً وغير كافية لخلق أيّة مشاكل..

كعادتها – في كلّ مكان – إلى الضغط في اتجاه إلغاء النظام الاتحادي [٥٦]، وهو ما يذهب إليه **منصور عمر الكيخيا** كما يتضح من المقتطفات التالية [٥٧]:

" لعلّه من بين أهمّ الأحداث التي أدّت إلى إضعاف الوضع السياسي الليبي الهشّ، توحيد الولايات الثلاث وإنهاء النظام الاتحادي في عام ١٩٦٢. إن الحجّة التي استخدمتها الحكومة آنذاك هي أن توحيد الولايات سوف يؤدّي في المدى البعيد إلى وحدة الشعب الليبي وإلى تخفيض تكاليف الإدارة الحكومية وإلى إزالة الروتين الحكومي. "

" وفي الحقيقة، فقد كانت هناك قوتان وراء الدفع لإلغاء النظام الاتحادي، **الأولى: شركات البترول**، حيث كان البترول يومذاك قد بدأ يتدفّق، ولم تكن هذه الشركات ترغب في الخضوع لإجراءات الحكومة الاتحادية ولإجراءات حكومات الولايات في الوقت نفسه. ومن هنا فقد ضغطت الشركات بقوة من أجل تغيير النظام (الاتحادي). **الثانية: هي مجموعة الأشخاص** الذين كانت لهم صلات بالقصر. **فالملك** عرض استقالته أكثر من مرّة ولم يكن راغباً في تجميع السلطة في يديه. غير أنه بالنسبة لأشخاص من أمثال **أخوة الشلحي** وعلى الأخصّ **البوصيري** – ومن بعد موته أخيه عمر – فقد كان لهم دور محوري في القصر، ومن شأن نظام مركزي أن يجمع السلطة في أيديهم. ومن ثمّ فقد قام هؤلاء بتشجيع الملك كي يبارك تغيير النظام السياسي والاقتصادي. وبنظرة استرجاعية يمكن القول بأن **النظام الاتحادي كان سيضع صعوبات دون قيام الانقلاب** (في سبتمبر ١٩٦٩) ودون تمكّن هذا الانقلاب من ترسيخ وضعه في فترة سبع سنوات قصيرة. "

مخاوف وتحفّظات بريطانية

تدلّ مطالعة الوثائق البريطانية المتعلقة بالتعديلات الدستورية التي شهدتها ليبيا في مطلع شهر ديسمبر/كانون الأول ١٩٦٢ على وجود **مخاوف وشكوك وتحفّظات بريطانية** بشأنها.

من بين الوثائق البريطانية الجديرة بالإشارة في هذا الصدد البرقية رقم (٢٨٥) [٥٨] المرسلة من **السفير البريطاني ستيوارت** إلى الخارجية البريطانية بتاريخ ١٩٦٢/١٢/١٠، والتي كان من بين ما تضمّنته:

٥٦ ألمحنا من قبل إلى أن مصطفى بن حليم ينفي أيّ دور للشركات البترولية في إلغاء النظام الاتحادي. راجع ما ورد تحت عنوان " شكاوي شركات البترول " بهذا المبحث. وللمزيد حول دور البترول وتأثيره في إلغاء النظام الاتحادي، راجع Dirk Vandewalle م. س. ص. (٤٢) و Ruth First م. س. ص. (٣١)

٥٧ راجع " Libya's Qaddafi – The Politics of Contradiction " . Mansour O. El – Kikhia. من منشورات University Press of Florida. الطبعة الأولى ١٩٩٧. (٣٧)

٥٨ ذات الرقم الإشاري VT 1015/46، بالملف FO 371/165 734 . وهناك برقية أخرى سبقتها تحمل الرقم (١٧٠) ورقمها الإشاري VT 1015/45.

" إن تفاصيل التعديلات الدستورية التي جرى نشرها يوم ١٩٦٢/١٢/٩ سوف تصلكم بالحقيبة الدبلوماسية. إن هذه التعديلات هي أوسع ممّا افترض في البداية، فهي، في حقيقة الأمر، تركـّز في يد الحكومة الاتحادية تقريباً السلطات التنفيذية جميعها التي كانت موكلة لحكومات الولايات. وقد جرت الموافقة عليها يوم ١٩٦٢/١٢/٨ بالإجماع من قبل مجلس البرلمان (باستثناء النواب التسعة المقاطعين لاجتماعات المجلس) [٥٩]. وقد عبّر المسؤولون الليبيّون بالبيضاء عن تفاؤلهم بأن تتمّ الموافقة عليها (من قبل المجالس التشريعية بالولايات) بهدوء **غير أنني أشكّ في ذلك.** "

" لقد أبلغني رئيس الوزراء (محمد عثمان الصيد) أن جميع قوات الشرطة بالولايات سوف تتلقى اعتباراً من الخميس الماضي أوامرها من قائد عام قوات الأمن الجديد " محمود بوقويطين " وليس من الولاة. وسوف يكون بوقويطين بدوره خاضعاً لوزارة الداخلية التي استحدثت، غير أنه لم يتمّ تسمية الوزير بعد لهذه الوزارة. "

" كما أبلغني رئيس الوزراء بأنه استعجل تقديم التعديلات (ويبدو أنه تمّ إعدادها خلال عشرة أيام) بسرعة أكبر ممّا كان يعتزم في البداية بسبب ما بلغه من تقارير حول قيام **البوصيري الشلحي** وسلطات ولاية فزان بالتآمر وتهريب الأسلحة. وقد وصلتني معلومات من مصادر أخرى، عن نشاطات غير عادية للبوصيري الشلحي في فزان. وقمت بإرسال باكماستر Buckmaster في الأسبوع الماضي لزيارة الولاية [٦٠] .. "

وأضاف **السفير ستيوارت** في برقيته:

" لقد أبلغني – في سرّية مطلقة – زميلي الأمريكي (السفير جون ويزلي جونز) الذي سيغادر منصبه قريباً إلى بيرو، أنه عندما جاءت سكرتيرة الملكة فاطمة لتوديع زوجته يوم الجمعة الماضي، أشارت إلى أن من المستبعد أن يواصل الملك، الموجود حينذاك في بلدة " مسّة " (بالقرب من البيضاء)، رحلته المزمعة إلى طرابلس بعد أن وصلته الأنباء عن وجود اضطرابات داخلية [٦١] " .

وقد علـّق عدد من المسؤولين بوزارة الخارجية البريطانية على ماجاء في برقية السفير ستيوارت. من ذلك ما ورد في تعليق المستر **بنهام** M. M. Benham بتاريخ ١٩٦٢/١٢/١٢:

---

٥٩ راجع ما ورد حول موقف هؤلاء النواب في فصل " حكومة الصيد وتنامي الصراع الداخلي " بالمجلد الثالث من الجزء الأول من هذا الكتاب.

٦٠ راجع مبحث " مسعى لانفصال إقليم فزان " بفصل " حكومة الصيد وتنامي الصراع الداخلي " في المجلد الثالث/الجزء الأول من هذا الكتاب.

٦١ الاضطرابات التي تشير إليها سكرتيرة الملك هي المتعلـّقة باغتيال نائب رئيس الأركان العقيد إدريس العيساوي مساء يوم ١٩٦٢/١٢/٩ في إحدى ضواحي مدينة بنغازي. راجع مبحث " اغتيال العقيد العيساوي " بفصل " حكومة الصيد .. وتنامي الصراع الداخلي " بالمجلد الثالث من الجزء الأول من هذا الكتاب.

" إذا تمّت الموافقة على التعديلات الدستورية جميعها فإن السلطات التنفيذية التي كانت حكومات الولايات تتمتـع بها، سوف تتركـز في يد الحكومة الاتحادية " .

" **من المستبعد جداً أن تتمّ الموافقة على التعديلات الدستورية كما هـي الآن ... ومن الصعب الاعتقاد بأن المجالس التشريعية بالولايات سوف توافق علـى هـذه التعديلات بكاملها ... ومن المشكوك به أن يؤدّي تركيز السلطات في يد الحكومـة الاتحادية إلى جعـل الإدارة الحكوميـة فـي ليبيـا أقـلّ بطئـاً أو أكثـر كفـاءةً.** وكان ظني دوماً أن الولاءات القبلية وطول خطوط المواصـلات وقلـة العناصـر الإدارية المدرّبة سوف يجعل من خلق إدارة مركزية قوية مهمّة شاقة حقاً. وإذا مـا حاول رئيس الوزراء (الصيد) فرض هـذه التعـديلات علـى المجـالس التنفيذيـة بالولايات، فإنه قد يجلب متاعب جمّة على نفسه، كما أنه قد **يهيئ أجـواء مواتيـة لتدخّل البوصيري وجماعته.** "

كما علـّق **مسؤول آخر** بالخارجية البريطانية على فحوى هذه البرقية بعبارة جاء فيها:

" إن تصادف التعديلات الدستورية مع اغتيال العقيد العيساوي لن يـساعد علـى استقرار الأوضاع في ليبيا خلال الأشهر القادمة. غير أن من المحتمل أن يكون لهذه التعديلات **تأثيرات مفيدة** على المدى البعيد. "

وبتاريخ ١٩٦٢/١٢/١٣ بعث مسؤول المخابرات بالسفارة البريطانية فـي ليبيـا **لوكـاس** I. T. U. Lucas تقريراً [٦٢] وجّهه إلى **جون** R. M. John بالخارجية البريطانيـة تتـناول فيـه بالتفصيل التعديلات التي أدخلت على الدستور الليبي في الثامن من ديسمبر/كانون الأول ١٩٦٢، كما أورد بشأنها عدداً من الملاحظات:

"على الرغم من أنه لم تتضح حتى الآن النتائج المفصلة لهذه التعـديلات بـشكل كامل إلا أن هدفها جليّ وبعيد المدى. ليس أقله تركيـز الـسلطة لـدى الحكومـة الاتحادية. وهو ما يقترب من نظام حكم موحّد، ويوحي بالغاء حكومات الولايات..."

" ومع بقاء الحكومة المركزية في البيضاء .. فإنه ينبغي علينا الانتظار لنرى ما الذي سيسفر الأمر عنه من وجهة نظر الكفاءة الإدارية. ومن حيث المبدأ، وكخطـوة أولى على طريق إعلان وحدة البلاد، فإن هذه التعـديلات تـُعتبر فـي الاتجـاه الصحيح... "

ويضيف **لوكاس**:

" إن **السبب الحقيقي** وراء توزيع السلطات (عند الاستقلال) الذي جـاء محابيـاً لحكومات الولايات يكمن في قوة **المشاعر الإقليمية** التي كانت سائدة في عام ١٩٥١. وعلى الرغم من أن الولاءات الإقليمية مازالت قوية إلى درجة يصعب معها القـول بأن التعديلات اسـتقبلت دون تحفـظ ذي أهميـة فـي الولايـات، إلا أن أحـد

٦٢ التقرير رقم 1012/62، الرقم الإشاري VT 1015/49، الملف FO 371/165734.

العوامل المهمّة التي طرأت على الحالة الليبية تمثـل في **اكتـشاف البتـرول** الـذي شكـل مصدر دخل حيوياً للدولة أحسّت معه الحكومة الاتحادية أن بمقدورها ومــن واجبها وضعه تحت تصرّفها. وفضلاً عن ذلك، فإنه ربما يشعر الملك بــأن **خلافــة العرش** سوف تكون أقلّ إشكالاً إذا ما وقعت في ظلّ حكومة مركزية قوية ... "

" إن **منصب وزير الداخلية** سوف يكون المنصب الأكثر أهمّية فــي الترتيبــات الجديدة ... ومن الواضح أنّ الحاجة إلى رئيس وزراء قوي ومقتدر ستكون الأبــرز في المستقبل منها في أيّ وقت مضى. وإن غياب مرشح لهذا المنصب يكون قــادراً على حلّ مشكلة ليبيا الاقتصادية، لهو أمر مثير للقلق. "

ثمّ يشير لوكاس، في فقرة ختامية من تقريره، إلى أن بعض الشك مازال يراود ذهنه حول **قانونية هذه التعديلات الدستورية**، حيث يرى أن الاجراءات التي تمّت بشأنها لم تراع المتطلبات المنصوص عليها في المواد (١٩٨)، (١٩٩) من الدســتور، والتــي تستلزم الموافقة المسبقة من قبل المجالس التشريعية بالولايات بــشأن أيّ اقتراحــات بتعديل مواد الدستور المتعلقة بنظام الحكم الاتحادي، وهو الأمر، الذي لم يُراعَ بالنسبة إلى التعديلات.

ثمّ يعلق **لوكاس** على ذلك بقوله:

" للوهلة الأولى، يبدو أن هذا الوضع غير قابل لأن يُدافع عنه. ولابدّ من وجود بعض النظم الاتحادية التي يمكن أن يجرى إدخال تغييرات جوهرية فيها إلى هــذا الحدّ دون الحصول على موافقة مسبقة من الولايات. غير أنه طالما هذه ليبيا، فمن المحتمل أن تبقى المسألة هذه أمراً أكاديمياً. "

وتجدر الإشارة إلى أنه يوجد بين الوثائق السرّية للخارجية البريطانية ما يفيد قيــام الــسفير البريطاني **ستيوارت** بإرسال رسالة سرّية[٦٣] إلى المستر بيــث Beith بالخارجيــة البريطانيــة تضمّنت مقتطفات ممّا ورد على لسان الملك إدريس بشأن تلك التعديلات خلال استقباله له. وقــد علّــق المستر بنهام Benham من الخارجية البريطانية حول ما ورد في تلك الرســالة بعبــارة جاء فيها:

" إن الملك يدرك بأن المعارضة لهذه التعديلات تصدر بصفة أساسية عن برقة وفزان. وإنه لمن الأمور الإيجابية أن يشعر الملك إدريس بالثقــة ويُــسرّ للــسفير (البريطاني) بآرائه[٦٤] حول هذا الموضوع. "

---

٦٣ الرسالة تحمل الرقم (١٠١٢) ومؤرّخة في ١٩٦٣/١/٢٣، ذات الرقم الإشــاري VT 1015/10 بــالملف FO 371/173237 28183.

٦٤ لم يتمّ نشر محتوى الرسالة المذكورة، وأصبح من المتعذر بالتالي معرفة آراء الملك الخاصّة حــول تلــك التعديلات وأسبابها الحقيقية. وكما هو معروف فإن السفير الأمريكي الجديد لم يكن قد وصل بعد إلى ليبيا، وقد تعذر بالتالي أيضاً معرفة آراء الملك إدريس حول هذا الموضوع عبر المصادر الأمريكية.

وتابعت **السفارة البريطانية** الإشارة إلى موضوع هذه التعديلات في عدد من تقاريرها اللاحقة مع **تغيّر في المضمون**. من ذلك ما ورد في تقريرها السنوي المؤرّخ في ١٩٦٣/١/١ بشأن أحداث وتطورّات عام ١٩٦٣ حيث جاء بالصفحة السابعة منه في إطار تعداد العوامل المشجّعة المرتبطة بتلك التطورّات:

" إن **اكتشاف البترول** هو الذي استوجب التعديلات الدستورية، كما أن **نمو الإحساس بالروح الوطنية** من جهة أخرى هو الذي سهّل تنفيذ تلك التعديلات الواسعة الي تـُعتبر أهمّ أحداث عام ١٩٦٢. "

" سوف يترتب على هذه التعديلات تركيز جميع الصلاحيات التشريعية والتنفيذية في يد الحكومة الاتحادية، على عكس ما كان يجرى بالماضي عندما كانت الحكومة الاتحادية تتمتـّع بصلاحيات واسعة في التشريع في الوقت الذي تشاركها فيه الولايات بالكثير من الصلاحيات التنفيذية. "

" إن **حكومات الولايات الآن هي في حكم غير الموجودة**. ومن النتائج السريعة المتوقعة لهذه التعديلات أن **يطرأ تحسّن كبير في أداء الجهاز الإداري للدولة**."[٦٥]

وفي تعقيب مؤرّخ في ١٩٦٣/١/١٨ للمستر **جون** R. M. John بالخارجية البريطانية على أحد هذه التقارير، وردت الملاحظات المحذرة التالية:

" كنا ننظر خلال العام الماضي (١٩٦٢ قبل أن تتمّ التعديلات الدستورية) إلى الترتيبات الدستورية التي كانت قائمة في ليبيا على أنها **تشكـّل ضماناً ضدّ أيّة محاولة من قبل أيّة مجموعة للإستيلاء على السلطة في البلاد**[٦٦]، وذلك بسبب تقسيم ولاءات مختلف قوات الأمن وبسبب توزّع الجهات التي تجبي إيرادات الدولة. "

" إن **التعديلات الدستورية الأخيرة غيّرت بشكل جذري هذه النظرة**. فالحكومة الاتحادية سوف تكون المسؤولة عن كافة الشؤون المالية في البلاد، كما أن الإيرادات والعائدات التي كانت تجد طريقها إلى حكومات الولايات أصبحت الآن من اختصاص ونصيب الحكومة الاتحادية وحدها. "

" كما أن قوات الشرطة والأمن الأربعة (البوليس الاتحادي وقوات الأمن والشرطة في الولايات الثلاث) اندمجت في قوة واحدة تحت قيادة قوة دفاع برقة السابق (الفريق محمود بوقويطين)، وبدلاً من وجود خمس قوات مسلحة في البلاد أصبح يوجد بها الآن قوتان هما الجيش وقوات الأمن. "[٦٧]

٦٥ الرقم الإشاري 1011/63، الملف FO 371/173256 281183.

٦٦ يذهب البعض إلى الاعتقاد بأن إلغاء النظام الاتحادي كان الخطوة التمهيدية الأولى والرئيسية لانقلاب سبتمبر ١٩٦٩.

٦٧ راجع " اجراءات وخطوات مكمّلة " بهذا الفصل.

وليّ العهد يؤيّد التعديلات

سلفت الإشارة [٦٨] إلى أن وليّ العهد الأمير الحسن الرضا كان حتى يونيـو/حزيـران ١٩٦٢ يناهض فكرة التخلّـي عن النظام الاتحادي. غير أنه يتبيّن من مطالعة ما ورد فـي تقريـر [٦٩] للسفارة الأمريكية بشأن اللقاء الوداعي بين السفير الأمريكي جون ويزلي جونز ووليّ العهد يـوم ١٩٦٢/١٢/١٨ أن الأخير غيّر وجهة نظره حول هذا الموضوع وعبّر عن " تأييده للمبدأ الداعي إلى تحقيق المزيد في مجال توحيد البلاد، وأنه يزمع العمل بجد من أجل تحقيق هـذا المبـدأ " ، وذلك كما يتضح من الفقرة التالية من هذا التقرير:

> " بينما كنا (الأمير والسفير) نتحدّث حول الحاجة إلى إقامة نظام مالي مسؤول (للحكومة الليبية) أشار عليّ وليّ العهد أن تنفيذ التعديلات الدستورية التي جـرى إقرارها مؤخّراً سوف يسهّل على الحكومة الاتحادية إعادة تنظيم الإجراءات المالية وغيرها من الأمور ".

مقابلة مع محمود المنتصر

بتاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٢ بعث السفير البريطاني ستيوارت [٧٠] رسالة إلى المستر بيـث J. G. S. Beith بوزارة الخارجية البريطانية بشأن ما دار بين **محمود المنتصر** رئيس وزراء ليبيا الأسبق وبين المستر درايسديل Drysdale الذي سلمه رسالة شخصية من بلاكلـي Blackely رئـيس الإدارة العسكرية البريطانية السابق في طرابلس.

ويتبين من رسالة السفير أن التعديلات الدستورية كانت من بين المواضيع التي تـمّ التطـرق إليها بين الرجلين، وقد جاء فيها بهذا الخصوص:

> " عبّر (محمود المنتصر) عن ترحيبه بالتعديلات الدستورية. وأشار إلى أنه لمّا كان في عام ١٩٥١ رئيساً للوزراء تمنى بأن يتمكن من إقامة حكومة اتحادية قوية تملك سلطات مماثلة لتلك التي تضمّنتها الدستور بعد تعديله. "
>
> " وأضاف، على أيّ حال فإن ليبيا كانت في عام ١٩٥٢ دولة فقيرة، كما كانت الغيرة والحساسيات بين الولايات قوية، ومن ثمّ كان عليها أن تقبل بدستور فدرالي من النوع الفضفاض. "
>
> " كما أشار (محمود المنتصر) إلـى أن **الوقـت ملائـم الآن للتعـديلات التـي استحدثت، ولو جرى تأخيرها وقتاً أطول لكان الأمر خطيراً**. وفي بلد لا يزيد تعداد سكانه عن المليون نسمة إلا بقليل، لم يكن أمراً معقولاً أن يكـون للدولـة أربعـة أجهزة خدمة عامّة، وأربع قوات شرطة، وأربعة مجالس تشريعية. "

---

٣٢ راجع رأي وليّ العهد بمبحث " ظهور عيوب النظام الاتحادي ومساع لإلغائه " في هذا الفصل.

٣٣ التقرير يحمل الرقم (٢٢٦) مؤرّخ في ١٩٦٢/١٢/٢٦ بالملف (773.11) وهو موقّـع من قبل الـسكرتير الأول بالسفارة ويليام وايت William L. Wight.

٣٤ غادر السفير الأمريكي منصبه كسفير لبلاده في ليبيا يوم ١٩٦٢/١٢/٢٠.

" ولم يتوقع (محمود المنتصر) أن تقوم هناك معارضة للتعديلات الدستورية التي يرى أن جميع الليبيين من أصحاب الوعي يرحّبون بها. كما أكـّد على أهمية تقوية جهاز الحكومة الاتحادية إلى درجة يكون قادراً معها على القيام بصلاحياته الواسعة الجديدة. "

" وأكـّد (محمود المنتصر) على أن المطلوب الآن هو **وجود مجلس وزراء قوي** يضع مصلحة ليبيا قبل أيّ اعتبار آخر وفوق المصالح الشخصية للوزارء وللأقاليم التي ينتمون إليها، معرباً عن أنه لا ينظر إلى حكومة الصيد إيجابياً. "[٧١]

وتجدر الإشارة إلى أنه ورد في رسالة **لوكاس** [٧٢] المؤرّخة في ٦٢/١٢/١٣ أن **محمود المنتصر قد لعب دوراً في إنجاز التعديلات الدستورية المذكورة.**

تقييم أمريكي

تناولت **السفارة** الأمريكية التعديلات الدستورية في عدد من البرقيات والتقارير الصادرة عنها في تلك الفترة، لعلّ من أهمّها التقرير الذي أعدّه **جون دورمان** John Dorman القائم بأعمال السفارة بتاريخ ١٩٦٣/١/١٩ [٧٣]. وقد تناول هذا التقرير التكهّنات وراء الأسباب التي دعت الملك للأمر بهذه التعديلات [٧٤] . كما أشار أيضاً إلى ردود الفعل لها وكذلك إلى نتائجها المستقبلية المحتملة.

وفيما يتعلق **بردود الفعل** لهذه التعديلات فقد أورد التقرير:

" ساد التوقع منذ فترة بعيدة بأن يؤدّي أي تحرك نحو إقامة نظام مركزي في ليبيا إلى إثارة حساسيات وغيرة عاصفة ناجمة عن الامتيازات التي تحظى بها الولايات في ظلّ النظام الاتحادي، وعلى الأخصّ من قبل القبائل البرقاوية وعائلة سيف النصر في فزان. إلا أنه، وباستثناء فزان، **فإن ردّ الفعل الشعبي كان مؤيّداً بشكل مفاجئ وكلي للتعديلات الدستورية**. وحتى **الأجهزة الإدارية** في الولايات، التي كانت تخشى إلى حدّ ما على مستقبل وظائفها، رحبّت بصفة عامّة بالتعديلات دون أيّ تذمر. وفي الواقع، فإن القرارات التي صدرت فيما بعد بشأن ضمّ موظفي حكومات الولايات إلى كادر الحكومة الاتحادية أعطت هؤلاء وضعاً مساوياً إن لم يكن متفوّقاً عمّا كانوا عليه من قبل. وقد كان الدافع الرئيسي من وراء **التأييد البرقاوي** للتعديلات نابعاً من الولاء المطلق للملك الذي تعزّز بفهم جليّ بأن هذه التعديلات جسّدت رغبة لدى الملك فيها.

٧١ التقرير يحمل الرقم (١٠١٣٥) والرقم الإشاري VT 1015/57 بالملف FO 371/165734 22860 .

٧٢ سلفت الإشارة إلى هذه الرسالة ذات الرقم الإشاري VT 1015/49، وهي بالملف السابق نفسه.

٧٣ سلفت الإشارة إلى هذا التقرير وهو يحمل الرقم (A – 181) بالملف (773.21).

٧٤ عرضنا فيما سبق لهذا الجزء من التقرير.

أمّا **الطرابلسيون**، فقد عبّروا منذ عدّة سنوات عن رغبتهم في أن يتحقق هذا الأمر. **ولا يوجد شكّ بأن ما يحظى به الملك من مكانة عالية قد تعززت أكثر بهذه الخطوة.** "

ويمضي تقرير السفارة الأمريكية:

" لا يوجد شكّ في أن مراكز قوة بعض الشخصيات قد تضعضعت بسبب هذه التعديلات، لا سيّما في حالة **عائلة سيف النصر** بولاية فزان. وقد قام أخو الوالي بمحاولة فاشلة للحصول على تأييد فرنسي لحركة تسعى إلى فصل إقليم فزان [٧٥]. لقد انزعج كثيراً رئيس المجلس التنفيذي السابق **سيف النصر عبد الجليل**، الذي كان يشكل القوة الحقيقية في الولاية، بصفة شخصية بسبب هذه التعديلات وقام بتقديم عدد من النداءات، باسم العائلة، إلى الملك. وتوجّه إثر ذلك للإقامة بمصر حيث يقضي بشكل ظاهر جلّ وقته دون سلطة. أمّا بقية عائلة سيف النصر فيبدو أنهم تقبّلوا هذه التطوّرات. "

ثمّ يضيف التقرير:

" أمّا الواليان السابقان **عمر سيف النصر** (ولاية فزان) **ومحمود بو هدمة** (ولاية برقة) فقد استقالا من منصبيهما بعد أن وجدا – على ما يبدو – أن الصلاحيات الجديدة للولاة (التي جرى تقزيمها بسبب التعديلات الدستورية) لا تتناسب مع مكانتهما كاثنين من كبار رجال الدولة. وقد أخذ، على ما يظهر، تعيين **غيث عبد المجيد سيف النصر**، أحد شباب العائلة، في منصب الوالي الجديد لفزان كدليل من قبل أبناء العائلة على استمرار نفوذهم في الولاية حتى إن كان ذلك على مستوى أقلّ. "

ثمّ يتعرّض التقرير لوضع الفريق " **محمود بوقويطين** " قائد عام قوة دفاع برقة السابق:

" لقد أعطى الفريق " **محمود بوقويطين** " بموجب التعديلات التي جرت سلطات أكبر واستقلالية أقل بعد تعيينه قائداً عاماً لقوات الأمن [٧٦]، إذ أصبح مسؤولاً أمام وزير الداخلية ورئيس الوزراء. كان بوقويطين، في الماضي، يتصرّف من خلال منصبه كقائد عام لقوة دفاع برقة كما يحلو له، ولم يكن يخضع سوى لرقابة فعّالة محدودة من قبل رئيسه الشكلي رئيس المجلس التنفيذي للولاية. ومع ذلك، فهو مرتاح على ما يبدو لمنصبه الجديد. أمّا رئيسا الشرطة السابقان في ولايتي فزان وطرابلس، فقد أعطيا منصبي نائبي قائد عام قوات الأمن الرئيسيّين، ويبدو أنهما هما الآخران غير معارضين للتعديلات. "

---

٧٥ راجع مبحث " مسعى لإنفصال إقليم فزان " بفصل " حكومة الصيد وتنامي الصراع الداخلي " ، المجلد الثالث بالجزء الأول من هذا الكتاب.

٧٦ أنظر فيما بعد تحت عنوان " إجراءات وخطوات مكمّلة " .

ويعرض التقرير لموقف والي طرابلس **فاضل بن زكري**:

" أمّا موقف فاضل بن زكري والي ولاية طرابلس، الذي بقي بمنصبه وبصلاحيات أقلّ من ذي قبل، فيبدو محيّراً، إنه ممتنّ على ما يظهر بالمنصب الجديد ولم تصدر عنه أيّة شكاوي. "

وقد خصّص التقرير فقرة لمواقف **المجالس التشريعية بالولايات**، جاء فيها:

"المجالس التشريعية بالولايات، التي فقدت كلّ أهمّية لها، تبنّت دون اعتراض القوانين الأساسية الجديدة [٧٧] التي حدّدت من وظائفها. وهذه القوانين، وفقاً لما قاله رئيس الديوان الملكي (علي الساحلي) جرت صياغتها في مكاتب الديوان الملكي. وقد قام المجلس التشريعي الطرابلسي فضلاً عن ذلك بتقديم التماس إلى الملك يدعوه فيه إلى إلغاء النظام الاتحادي بالكامل. أمّا **أحمد بو هدمة** عضو المجلس التشريعي البرقاوي فقد دعا في افتتاحية صحيفته (العمل) إلى الشئ نفسه."

وأضاف التقرير:

" إن مصادر خاصّة بالسفارة الأمريكية أفادتها بأن الملك إدريس كان يزمع في البداية إلغاء النظام الاتحادي كلية، غير أنه تردّد بسبب المتطلبات الدستورية التي تستلزم ضرورة موافقة المجالس التشريعية (البرلمان + المجالس التشريعية بالولايات) عليها. ومن المحتمل أن تؤدّي ردود الفعل الشعبية الواسعة والمؤيّدة لهذه التعديلات إلى تشجيع الملك على المضي بتنفيذ خطته الأولى. "

وتحت عنوان " **التأثيرات المستقبلية للتعديلات الدستورية** " أورد التقرير:

" إن التعديلات الواسعة التي استحدثت في ليبيا من شأنها، دون أدنى شكّ، أن تؤدّي إلى **قيام نظام حكم أفضل وأكثر كفاءة**.

من الناحية السياسية، فقد **تعزّز بشكل كبير وضع رئيس الوزراء** من خلال إلغاء الوضع شبه المستقل الذي كانت تتمتّع به الولايات، والوضع المستقل الذي كان للولاة حيث أنهم كانوا مسؤولين فقط أمام الملك.

وفي حال وجود رئيس وزراء مؤيّد **لوليّ العهد**، فإن من شأن هذه التعديلات أن تسهّل عملية نقل السلطات إلى الأخير عند تولّيه العرش. وفي الوقت نفسه، فإن أيّة مراكز قوة سياسية محتملة مؤيّدة **للبوصيري** وما يعرف بزمرة القصر في ولايتي طرابلس وفزان، فقد تمّ إضعافها أو حتى إزالتها من خلال وضعها تحت الإشراف المباشر للحكومة الاتحادية. "

ويضيف التقرير في السياق ذاته:

" وعلى الجانب الآخر، فإن الإستيلاء على البلاد أصبح، من الناحية النظرية، أكثر سهولة بعد أن أصبحت قوات الأمن جميعها وكذلك أجهزة الدولة تحت سيطرة الحكومة.

---

٧٧ انظر فيما بعد تحت عنوان " إجراءات وخطوات مكمّلة " .

" وعلى العموم، فإن السفارة تشاطر أغلبية الليبيّين تقييمهم للتعديلات على أنها **خطوة بالغة الإيجابية في تطوّر ليبيا.** وليس من شأن هذه الخطوة أن تؤدّي فقط إلى تحقيق كفاءة أكبر في أداء الحكومة، ولكن إلى تنفيذ سياساتها أيضاً بطريقة أكثر استقراراً وعقلانية. وإن من محصلّة نتائجها أن تحسّن من فرص نقل السلطة بطريقة منضبطة إلى وليّ العهد عند وفاة الملك. "

" **لقد سهلت هذه التعديلات بالفعل نشاطات شركات البترول الأمريكية العاملة في ليبيا** من خلال إخضاع معاملاتها لسلطة وزارة شؤون البترول بدلاً من الولايات ممثّلة في لجنة البترول. وباختصار، **فإن التعديلات التي تمّت تحمل معها الوعود بقيام آليات حكومية أكثر موائمة لتنفيذ سياسات الولايات المتحدة القومية في ليبيا.** "

مقابلة مع رئيس الديوان الملكي

في يوم ١٩٦٣/٢/٦ التقى القائم بالأعمال الأمريكي **جون دورمان John Dorman** برئيس الديوان الملكي الدكتور **علي الساحلي** ودار بين الاثنين حديث مطوّل حول خلفيات التعديلات الدستورية. وقد ضمّن الدبلوماسي الأمريكي بتقرير [٧٨] مؤرّخ في ١٩٦٣/٣/٩ ما حصل عليه بهذا الشأن من معلومات.

ويُفهم من مطالعة ما نسب إلى الدكتور الساحلي من إفادات في هذا التقرير بأن العمل في إعداد هذه التعديلات بدأ داخل مبنى القصر الملكي منذ **شهر نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٦٢**، وأن العمل ظلّ في سرّية كاملة خشية تسرّبه ومحاولة إجهاضه من قبل بعض الشخصيات التي تعارض الفكرة.

كما يُفهم منه أيضاً أن العبارة التي تمّ تضمّينها في خطاب العرش، الذي ألقي يوم افتتاح الدورة البرلمانية الجديدة في ١٩٦٢/١٢/٦ قبيل تقديم مشروع تعديلات الدستور إلى البرلمان في اليوم التالي، كانت غامضة ومبهّمة عن عمد بحيث فُهم منها أنها تشير إلى موضوع اختيار " البيضاء " كعاصمة [٧٩]. ولو علم النواب السبعة الذين كانوا مقاطعين لاجتماعات البرلمان ما المقصود حقيقة من تلك العبارة لأصرّوا على حضور جلسة مجلس النواب التي قُدمت فيها تلك التعديلات. [٨٠]

---

٧٨ التقرير يحمل الرقم (٢٢٠) بالملف POL. 15.5 – Libya.

٧٩ أشارت برقية بعث بها المستر جاكسون Jackson من السفارة البريطانية في بنغازي بتاريخ ١٩٦٢/١٢/٧ إلى وجود تكهّنات واسعة في الأوساط السياسية والدبلوماسية حول مدلول العبارة التي وردت في خطاب العرش يوم ١٩٦٢/١٢/٦. البرقية رقم (١٧٠)، الرقم الإشاري VT 1015/45 بالملف FO 371/165734 22860.

٨٠ نسب التقرير إلى الدكتور الساحلي قوله بأن ثلاثة من هؤلاء النواب السبعة استأنفوا منذئذ المشاركة في اجتماعات البرلمان.

كما نسب التقرير إلى الدكتور الساحلي قوله بأن **المذكرة التي بعث بها المجلس التشريعي لولاية طرابلس إلى الملك** يلتمسون منه فيها إعلان الوحدة الكاملة للبلاد كانت مفاجئة للملك وسارّة بالكامل. وقد أصدر الملك، فور إبلاغه بها، تعليماته إلى الساحلي بنشرها على نطاق واسع في الإذاعة والصحف. وعلى الرغم من أن الديوان الملكي كان يؤمل أن يصدر عن المجلسين التشريعيين في برقة وفزان مذكرات ومناشدات مماثلة وأن يحذوا حذو المجلس التشريعي لولاية طرابلس، إلا أن الملك أصدر تعليماته لرئيس ديوانه الساحلي بالبقاء على الحياد الكامل في هذا الموضوع.

ونقل التقرير على لسان الدكتور الساحلي أن رئيس المجلس التشريعي لولاية برقة **إبراهيم الفرجاني** اتصل به بعد عدّة أيام من صدور مذكرة المجلس التشريعي الطرابلسي، وطلب منه تحديد موعد له لمقابلة الملك مصرّاً على عدم الإفصاح عن الموضوع الذي يرغب ببحثه معه، وأن الملك رفض تحديد موعد له ما لم يعرف مسبقاً ما الذي يريد بحثه. وقد استنتج الدكتور الساحلي فيما بعد أن الفرجاني كان يرغب في أن يطلب من الملك استخدام نفوذه في إقناع عدد من أعضاء المجلس التشريعي البرقاوي لتأييد الوحدة الكاملة، الأمر الذي رفض الملك القيام به. وفي أعقاب ذلك بفترة قصيرة، صوّت المجلس التشريعي البرقاوي ضدّ اقتراح المطالبة بالوحدة الكاملة بأحد عشر صوتا مقابل ستة أصوات.

اجراءات وخطوات مكمّلة

شجّع **الترحيب الشعبي الواسع** الذي استقبلت به التعديلات الدستورية على أن تسرّع حكومة الصيد في اتخاذ الخطوات والاجراءات اللازمة لوضعها موضع التنفيذ، والتي كان أهمّها:

- استحداث وزارة جديدة هي **وزارة الداخلية**. وتمّ في ١٩٦٢/١٢/١٥ اختيار **أحمد عون سوف** كأول وزير لشغل هذه الوزارة.
- إصدار قانون بتاريخ ١٩٦٢/١٢/١٣ بتوحيد **قوات الأمن**، كما صدر في ١٩٦٢/١٢/١٥ مرسوم ملكي بتعيين **الفريق بوقويطين** (قائد قوة دفاع برقة السابق) قائداً عاماً لقوات الأمن، وتمّ تعيين أربعة نواب له هم:
  - الزعيم **محمود الزنتوتي** (لشؤون أمن الدولة والجوازات ومراقبة الأجانب).
  - الزعيم **محمد المنصوري** (لشؤون الأمن العام والمباحث الجنائية والمرور).
  - الزعيم **عبد الرحمن بادي** (لشئون السجون والتدريب والتفتيش).
  - العقيد **الصديق الجيلاني** (للشؤون الإدارية).
- تعيين واليين جديدين لولايتي برقة وفزان هما على التوالي **محمد الساقزلي وغيث عبد المجيد سيف النصر**. (كان الواليان السابقان **محمود بو هدمة** و **عمر سيف النصر** قد قدّما استقاليتهما [٨١] بعد تقليص صلاحيتهما بموجب التعديلات الدستورية. أمّا **فاضل بن زكري** والي طرابلس فقد بقي في منصبه).

٨١ مُنح الواليان المستقيلان قلادة السيد محمد بن علي السنوسي (أعلى وسام في البلاد) تقديراً لخدماتها.

• تعيين **المجالس الإدارية** الجديدة بالولايات الثلاث عوضاً عن **المجالس التنفيذية** التي جرى إلغاؤها بموجب التعديلات الدستورية. وقد تكوّنت هذه المجالس على النحو التالي:

المجلس الإداري لولاية طرابلس

١- محمد بك درنة عضو المجلس الإداري لشؤون الزراعة.
٢- شمس الدين محسن عضو المجلس الإداري لشؤون المالية.
٣- جهاد صدقي الفورتية عضو المجلس الإداري للأوقاف والشؤون الخيرية.
٤- سيفاو خربيش عضو المجلس الإداري لشؤون البلديات والمواصلات.
٥- سالم بن لامين عضو المجلس الإداري لشؤون الأشغال العامة.

المجلس الإداري لولاية برقة

١- عمر يعقوب عضو المجلس الإداري لشؤون الأشغال والمواصلات.
٢- محمد منصور الفيتوري عضو المجلس الإداري لشؤون المالية.
٣- عثمان الجربي عضو المجلس الإداري لشؤون الزراعة.
٤- ناصر الزنتاني عضو المجلس الإداري للأوقاف والبلديات والشؤون الخيرية.

المجلس الإداري لولاية فزان

١- نصر بن سالم عضو المجلس الإداري لشؤون الزراعة.
٢- أحمد العربي عبد القادر عضو المجلس الإداري لشؤون المالية.
٣- حميد الكيلاني عضو المجلس الإداري لشؤون الأشغال العامة.
٤- الشريف أحمد الهوني عضو المجلس الإداري لشؤون المواصلات.

• في ١٩٦٣/١/١٠ أجازت المجالس التشريعية الثلاث **القوانين الأساسية الجديدة** للولايات بعد أن تمّ تنقيحها في ضوء التعديلات الدستورية.

هذه هي قصّة التعديلات الدستورية التي جرت في نهاية الأسبوع الأول من شهر ديسمبر/كانون الأول من عام ١٩٦٢ (خلال حكومة محمد عثمان الصيد). وتجمع المصادر التي تناولت هذه التعديلات [٨٢] أن الملك إدريس هو صاحب المبادرة بشأنها، وأنها استقـُبلت، بسبب دعم الملك شخصياً لها وعلى الرغم من عدم قيام حوار عام علني حولها قبل إعلانها، بالترحيب والاستحسان في أوساط معظم الليبيّين. ولعلّ أهمّ النتائج التي ترتبت على هذه التعديلات – من وجهة نظر دعاة وحدة البلاد – **أنها مهدت الطريق وعجّلت بعملية إلغاء النظام الاتحادي كلية** وبتحقيق الوحدة الشاملة للنظام السياسي، وهو ما حدث في عهد حكومة الدكتور محي الدين فكيني خلال شهر أبريل/ نيسان من عام ١٩٦٣.

---

٨٢ كتبت مجلة الإيكونوميست البريطانية الشهيرة مقالاً مطوّلاً حول هذه التعديلات الدستورية نشرته في عددها الصادر بتاريخ ١٩٦٣/٢/٢ بعنوان " Libya: E Pluribus Unum " وورد ذكره بالملف FO 371/173237 36960

إلغاء النظام الاتحادي وإعلان الوحدة
(تعديلات أبريل/نيسان ١٩٦٣)

لم يكن غريباً في ضوء الخطوات التي أنجزتها **حكومة الصيد** منذ ١٩٦٢/١٢/٨ على طريق إلغاء النظام الاتحادي، بتقليص صلاحيات الولاة والأجهزة التنفيذية بالولايات، أن يسارع **الدكتور فكيني** بالإعلان، في البيان الذي ألقاه يوم **١٩٦٣/٣/٣١** أمام البرلمان، عن نيّة حكومته في تقديم مشروع لتعديل الدستور يجري بموجبه إلغاء النظام الاتحادي وتحقيق وحدة البلاد، وهو الإعلان الذي استقبل بحماس شديد داخل البرلمان وفي صفوف المواطنين.

وفي **١٩٦٣/٤/٧** اجتمع مجلس الوزراء بمدينة البيضاء وقرّر استكمال الاجراءات الدستورية الخاصّة بتحقيق وحدة البلاد وكلـّف الجهات المختصة بإعداد مشروعات القوانين الخاصّة بذلك [٨٣].

وفي **١٩٦٣/٤/١٤** قدّمت الحكومة إلى البرلمان مشروع قانون بتعديل الدستور يقضي بإلغاء النظام الاتحادي ونقل كافة سلطات الولاية إلى الحكومة المركزية، وألقى رئيس الحكومة الدكتور فكيني خطاباً بهذه المناسبة أمام البرلمان شرح فيه التعديلات المقترحة [٨٤]. وسارع **البرلمان** إلى النظر في مشروع القانون يوم **١٩٦٣/٤/١٥** حيث أقرّه بالإجماع [٨٥] بعد إدخال بعض التعديلات الطفيفة عليه فألقى رئيس الحكومة كلمة بالمناسبة جاء فيها:

> " بالأصالة عن نفسي ونيابة عن زملائي أعضاء الحكومة يسرّني أن أتقدّم إلى مجلسكم الموقر بعبارات الإكبار والإعجاب ومشاعر التقدير، وأشكركم على هـذه المجهودات الوطنية القيّمة التي بذلتموها في مناقشة مشروع تعديل الدستور الـذي يقضي بتحقيق الوحدة الشاملة الكاملة، تلك المناقشة التي اتسّمت بطابع الإخـلاص والصراحة وعبّرت عن روح التفاهم والانسجام، وأدّت إلى هذه النتيجة الميمونـة الطيّبة التي دلـّت على حسن تقديركم للأمور، وجميل تفـّهمكم لمصلحة بلادكـم العليا. "

وفي اليوم التالي **١٩٦٣/٤/١٦** انعقد **مجلس الشيوخ** بمدينـة البيـضاء حيـث نظـر فـي التعديلات الدستورية المقترحة والمحالة عليه من قبل مجلس النواب فوافق عليها مادة مادة، وألقى الدكتور فكيني إثر تلك الموافقة كلمة أمام المجلس جاء فيها:

---

٨٣ سامي حكيم " حقيقة ليبيا " م. س. ص. (٩٥).

٨٤ تضمّنت التعديلات المقترحة مواد أخرى من الدستور غير ذات صلة بالنظام الاتحادي تناولناها في الفصل السابق " حكومة الدكتور فكيني .. البداية الواعدة " .

٨٥ راجع برقية السفارة البريطانية في ليبيا رقم (١٣٤) المؤرّخة فـي ١٩٦٣/٤/١٦ ذات الـرقم الإشـاري VT 1015/30 A، الملف FO 371/173238 28191.

" إن الوحدة هي طريق الخير وطريق البرّ، وسوف تكون نتائجها مثمرة، وحسناتها محققة، وخيراتها شاملة لكلّ المواطنين. " [86]

أحيلت بعد ذلك التعديلات الدستورية، وفقاً لمقتضيات المادة (١٩٩) من الدستور، على **المجالس التشريعية بالولايات**، وتمّت الموافقة عليها من قبل المجلس التشريعي البرقاوي (مع غياب خمسة أعضاء عن الجلسة) يوم ١٩٦٣/٤/٢٠ [87]، ومن قبل المجلس التشريعي لولاية فزان يوم ١٩٦٣/٤/٢١ [88]، ومن قبل المجلس التشريعي الطرابلسي يوم ١٩٦٣/٤/٢٢ [89].

وإثر إقرار المجالس التشريعية الثلاثة لهذه التعديلات الدستورية، أصدر **الملك إدريس** بها مرسوماً بقانون يحمل الرقم (١) **لسنة ١٩٦٣** جرى بموجبه إلغاء النظام الاتحادي إلغاءً تاماً [90] فألغيت الولايات والمجالس التشريعية بها. وفي اليوم التالي ١٩٦٣/٤/٢٦ وجّه الملك إدريس كلمة إلى الشعب الليبي أعلن فيها توحيد نظام الحكم بالمملكة [91] التي أصبح اسمها **" المملكة الليبية "** بعد أن كان **" المملكة الليبية المتحدة "** . وجاء في تلك الكلمة:

" بسم الله الرحمن الرحيم
مواطنيّ الكرام، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

في هذه اللحظات التاريخية التي تمرّ بها أمتنا المجيدة، وفي هذه المرحلة التي يجتازها ركبنا الصاعد، يسرّني غاية السرور أن أعلن للشعب الليبي الكريم انتهاء العمل بشكل الحكم الاتحادي والبدء رسمياً في نظام الوحدة الشاملة الكاملة تطبيقاً للتعديل الدستوري الذي وافقت عليه المجالس النيابية والتشريعية بالإجماع. وإنـي لأحمد الله تعالى كثير الحمد وأتوجّه إليه بالشكر العظيم والثناء الجميل الذي منّ به سبحانه وتعالى عليّ من نعمة حتى شاهدت ولادة هذا الأمل الوطني الكبير، ووفقنا جميعاً بتأييده وعونه إلى تحقيق هذه الأمنية الغالية.

---

٨٦ سامي حكيم م. س. ص. (٩٩ – ١٠٠).

٨٧ حضر رئيس الوزراء فكيني شخصياً هذه الجلسة حيث قام بشرح أهداف هذه التعديلات وكان بصحبته والي برقة محمد الساقزلي ووزير الداخلية ونيس القذافي. وقد أرسل المجلس إثر الإنتهاء من إقرار التعديلات برقية ولاء للملك. راجع بقية السفارة البريطانية رقم (٤٩) المؤرّخة في ١٩٦٣/٤/٢٢ ذات الرقم الإشاري VT 1015/36 بالملف السابق.

٨٨ حضر اجتماع المجلس التشريعي بفزان منصور بن قدارة وزير المالية والاقتصاد وغيث عبد المجيد سيف النصر والي فزان. راجع تقرير السفارة البريطانية المؤرّخ في ١٩٦٣/٤/٢٢ ذي الرقم الإشاري VT 1015/39 بالملف السابق FO 371/173238 28191.

٨٩ راجع برقية السفارة البريطانية رقم (١٤٣) ذات الرقم الإشاري VT 1015/36 A بالملف السابق.

٩٠ نشر المرسوم بالجريدة الرسمية للمملكة العدد الأول بتاريخ ١٩٦٣/٤/٢٧، وكان اختيار هذا الرقم لكلّ من القانون وعدد الجريدة الرسمية مؤشّراً على بداية عهد جديد للمملكة الليبية. انظر التعليق الوارد بهذا الخصوص في رسالة المستر لوكاس بالسفارة البريطانية في طرابلس المؤرّخة في ١٩٦٣/٧/٥ ذات الرقم الإشاري VT 1015/46 A بالملف السابق FO 371/173238 28191.

٩١ برقية السفارة البريطانية رقم (١٤٧) المؤرّخة في ١٩٦٣/٤/٢٧ ذات الرقم الإشاري VT 1015/40 بالملف السابق.

إن الوحدة التي نبدأ اليوم عهدها الميمون هدف جديد من أهدافنا الوطنية التي جاهدنا من أجلها وضحّى شعبنا في سبيلها، فهي ثمرة طيبة للجهاد ووفاء لأجر الصابرين، وهي بعد ذلك خير وبركة ورمز لاجتماع الكلمة وتآلف القلوب، ووعاء للمحبة والتآخي والوئام، ومبدأ يتبوأ مكان السمو في عالم الأخلاق والفضيلة، وحبل الله المتين الذي أمرنا سبحانه بالاعتصام بعروته الوثقى. قال الله تعالى وهو أصدق القائلين: " واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا " ، وهو الدين القويم دين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم، وقال: " ولا تنازَعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم " ، وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " مثل المؤمنين في توادّهم وتراحمهم كمثل الجسد الواحد إذا اشتكى عضو منه تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى " ، فالحمد لله الذي جمع على المحبة قلوبنا ووحّد على الوفاق بلادنا وجعلنا من أمّة التوحيد التي هي خير أمّة أخرجت للناس.

وإني لانتهز فرصة إعلان الوحدة المباركة السعيدة فأوصيكم جميعاً بتقوى الله تعالى ومراعاة وجهه في السرّ والعلن، وأحثكم على مضاعفة الجهد وبذل المزيد من العمل حتى نوفـّر لبلادنا الازدهار والرخاء والرفاهية ونعيش جميعاً في ظلّ الوحدة أمّة قوية في خلقها عزيزة في شخصيتها متينة في بنائها نظيفة في سمعتها.

إن الوحدة تلقي على كواهلنا مسؤوليات جساماً وتضع نصب أعيننا واجبات كثيرة فعلينا أن نكون جديرين بها ونحافظ عليها كما نحافظ على استقلالنا ونحوطها بالرعاية والحدب، ونغذيها بمشاعر المحبة والوطنية حتى تستمرّ في طريق النمو والاكتمال، فالوحدة ليست غاية في ذاتها وإنما هي وسيلة إلى عمل الخير وطريق إلى آفاق الإصلاح والفلاح، وواجبنا أن نأخذ منها القاعدة الصالحة للإنطلاق نحو الأهداف العليا، ومصباح النور الذي ينير مواقع خطواتنا في طريق العمل الدؤوب والسعي المجدي والتعاون المثمر المفيد. إن كلّ مواطن مسؤول عن حماية الوحدة وتفرض هذه المسؤولية أن شعار الوحدة يجمع تحت لوائه الخفاق كل السواعد العاملة والهمم المتوثبة والكفاءات الخلاقة، ويشمل كل بقعة تستظلّ بسماء هذا الوطن العزيز ويستمتـّع كل مواطن بخيراتها العميمة ويعيش في كنفها عيشة الطمأنينة والسعادة والاستقرار، وأبلغ شكر النعمة صيانتها، وأسمى مراتب الخلق أن يحبّ المرء لأخيه ما يحبّ لنفسه " وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان " . وفقنا الله جميعاً إلى ما يحبّه ويرضاه، وألهمنا الرشد والصواب وجعل وحدتنا فاتحة عهد سعيد يفيض خيره ويزيد نفعه وتعمّ بركاته، ونبدأ مرحلة تنشط فيها العزائم وتقوى الإرادات، فإنه تعالى أقرب مسؤول يجيب دعوة الداعي إذا دعاه ومنه الهداية والتوفيق وإليه الملجأ والمصير، فهو نعم المولى ونعم النصير. " [٩٢]

٩٢ وقد لاحظ تقرير لرجل المخابرات بالسفارة البريطانية أنه – على عكس التوقعات – لم يقم الملك بإلقاء الكلمة بنفسه. التقرير مؤرّخ في ١٩٦٣/٥/٩ ويحمل الرقم الإشاري VT 1015/47، الملف السابق.

قام مجلس الوزراء إثر ذلك بإصدار جملة من **القرارات واللوائح التنفيذية** كان من أبرزها تقسيم المملكة إلى عشر **مقاطعات**، خمس منها في **طرابلس الغرب** هي:

١- طرابلس (وتضمّ متصرفيات طرابلس وسوق الجمعة).
٢- الزاوية (وتضمّ متصرفيات الزاوية وصبراته وزوارة).
٣- الجبل الغربي (وتضمّ متصرفيات غريان ويفرن ومزدة ونالوت).
٤- الخمس (وتضمّ متصرفيات الخمس وترهونة وبني وليد).
٥- مصراته (وتضمّ متصرفيات مصراته وزليتن وسرت).

أمّا **برقة** فقد قسّمت إلى ثلاث مقاطعات هي:

١- بنغازي (وتضمّ متصرفيات بنغازي وأجدابيا والكفرة).
٢- الجبل الأخضر (وتضمّ متصرفيات البيضاء والمرج).
٣- الجبل الغربي (وتضمّ متصرفيات درنة وطبرق).

وأمّا **فزان** فقد قسّمت إلى مقاطعتين هما:

١- سبها (وتضمّ متصرفيات سبها وبراك والجفرة).
٢- الجبل الأخضر (وتضمّ متصرفيات أوباري ومرزق وغات و Uragin).

ويرأس كل مقاطعة " **محافظ** " ويعاونه " **مجلس استشاري** " يتمّ تعيينه عن طريق مجلس الوزراء بناءً على اقتراح وزير الداخلية الذي يتبعه هؤلاء المحافظون.

الترحيب بإلغاء النظام الاتحادي

مرّ بنا كيف أن الخطوات التي قامت بها حكومة الصيد في أواخر عام ١٩٦٢ على طريق إلغاء النظام الاتحادي استقبلت بحماس كبير في جلّ الأوساط الليبية الرسمية والشعبية، وأن أصواتاً كثيرة انطلقت تنادي بتحقيق الوحدة الكاملة للبلاد. ومن ثمّ فلم يكن غريباً أن يتمّ استقبال الخطوات، التي قامت بها **حكومة فكيني** منذ منتصف **أبريل/نيسان ١٩٦٣** والتي أسفرت عن الإلغاء الكامل للنظام الاتحادي، بترحيب واسع في معظم أوساط الشعب ومن قبل الصحافة الليبية وفي الدوائر الرسمية.

يقول الدكتور **خدوري** في هذا الصدد [٩٣]:

" وأظهر الشعب حماسة بالغة لهذا الإنجاز الوطني الذي زاد في سمعة الوزارة الفكينية، مع العلم بأن الخطوة المهمة في هذا المضمار قام بها محمد بن عثمان، والمشروع قد أوصى به الملك إدريس الذي اقتنع بأن الوقت قد حان لإلغاء النظام الاتحادي الذي طالبت به فئات عديدة منذ أمد بعيد. "

---

٩٣ خدوري م. س. ص. (٣٥٥).

ويقول السيد **مصطفى بن حليم** في هذا الشأن [٩٤] :

" وقد زاد تعديله للدستور شعبية فكيني زيادة كبيرة، فقد قوبل إلغاء النظام الاتحادي بحماسة وتأييد عظيم وتقدير شعبي عارم للملك الذي أوفى بعهده وحقق لأغلبية الشعب النظام الذي كانوا يأملون به. "

ويلقي **لوكاس** رجل المخابرات بالسفارة البريطانية في ليبيا، في تقرير سرّي [٩٥] بعثه إلى الخارجية البريطانية بتاريخ ١٩٦٣/٤/٢٢، بعض الضوء على الترحيب الذي استقبلت به التعديلات الدستورية حيث جاء في إحدى فقرات هذا التقرير:

" إن التعديلات الدستورية تمثل، بشكلٍ أساسي، الامتداد المنطقي لتلك التي جرت في ديسمبر(كانون الأول) الماضي (١٩٦٢).

كانت تلك التعديلات (١٩٦٢) هي الخطوة الحاسمة، ومن ثمّ فلم يكن غريباً أنها أثارت تأييداً شعبياً لها أكبر من ذاك الذي أثاره إعلان الوحدة، وفقاً لما بمقدورنا أن نحكم حتى الآن به (حيث يبدو أن الوحدة في بلدان أخرى استقطبت أغلب الاهتمام). وفضلاً عن ذلك، فسوف يكون من الخطأ افتراض أن الإجماع الذي حظيت به التعديلات الدستورية (الأخيرة) داخل البرلمان وفي المجالس التشريعية يعكس إجماعاً في البلاد حول الشكل الجديد للدستور. "

أعلنت الحكومة يوم ١٩٦٣/٤/٢٧ يوم عطلة رسمية في البلاد ابتهاجاً بالوحدة، كما قرّرت اختيار **الخامس من مايو/آيار** عيداً للوحدة. وتصف برقية أرسلتها السفارة الأمريكية [٩٦] إلى الخارجية الأمريكية بعض مظاهر الاحتفالات التي جرت في مدينة طرابلس ابتهاجاً بهذه المناسبة:

" كان من مظاهر الاحتفال بعيد الوحدة في طرابلس يوم الخامس من مايو قيام رئيس الوزراء فكيني بتوجيه كلمة بهذه المناسبة. كما نظم محافظ طرابلس محمود الخوجة حفل استقبال كبير اقتصر تقريباً على وجهاء وأعيان مدينة طرابلس، وكان قائد قاعدة ويلس الجوية العسكرية من بين الشخصيات الأجنبية القليلة التي دعيت إلى حفل الاستقبال... "

" وفي مساء ذلك اليوم، شاركت مجموعات من نوادي طرابلس الرياضية، والمدارس والاتحادات ووحدات من الكشافة في استعراض لحملة المشاعل، وانتظمت أعداد غفيرة من الجمهور في مشاهدة عرض للألعاب النارية .. "

---

٩٤ مصطفى بن حليم " ليبيا، انبعاث أمة .. وسقوط دولة " ، دار الجمل، كولونيا – ألمانيا. الطبعة الأولى ٢٠٠٣. ص. (٢٨٨).

٩٥ التقرير يحمل الرقم الإشاري VT 1015/39، الملف السابق.

٩٦ البرقية مؤرّخة في ١٩٦٣/٥/١١ وتحمل الرقم (A – 370) بالملف POL. 17 – 4 Libya .

" وعلى مقربة من الاستعراض الرسمي، تجمّع ما بين ٣٠٠ إلى ٤٠٠ شاب ظلّوا يردّدون هتافات (تحيا الوحدة الليبية) و (الوحدة والسلام). وقد لاحظ بعض المراقبين أن هؤلاء الشباب كانوا يردّدون بين الفينة والأخرى (الوحدة مع جمال)."

من التقارير البريطانية

تناولت السفارة البريطانية في ليبيا التعديلات الدستورية، التي استحدثتها حكومة الدكتور فكيني خلال شهر أبريل/نيسان ١٩٦٣، في عدد من تقاريرها كان من أهمّها التقرير الذي أعدّه رجل المخابرات بالسفارة **لوكاس** I. T. M. Lucas بتاريخ ١٩٦٣/٥/٣ تحت عنوان " نهاية النظام الاتحادي في ليبيا " [٩٧]، وكان من بين ما جاء في ذلك التقرير:

" لقد تأسست ليبيا كدولة اتحادية، إذ لولا ذلك لما قدّر لها اطلاقاً أن تقوم كدولة. وبشكل عام فقد كان الخيار في عام ١٩٥١ بين أن تتأسّس ليبيا كدولة اتحادية مستقلة أو أن تبقى بأقاليمها المكوّنة لها تحت الوصاية الأجنبية. كانت فكرة الدولة الموحّدة غير مقبولة لدى البرقاويين ومن قبل أهالي فزان، لأنهم كانوا يخشون من أن يسيطر عليها الطرابلسيون الذين كانوا الأكثر عدداً وثراءً، ومن أوجه عديدة الأكثر تقدماً. وفي الواقع فإن هناك أصواتاً كثيرة ارتفعت – حتى من داخل برقة – تنادي بالوحدة، غير أن من الأمور المثيرة للسخرية كيف أمكن إسكات تلك الأصوات أو تغييبها. "

" وعلى مدى السنوات التالية أصبحت عيوب النظام الاتحادي تزداد جلاءً ووضوحاً. فأربعة حكومات (واحدة مركزية وثلاث ولائية) كانت تحكم ما يزيد قليلاً عن مليون مواطن. كان ذلك النظام مزعجاً وغير كفء ومكلفاً. وعلى سبيل المثال، وكما أوردت بعثة البنك الدولي في عام ١٩٦٠، فقد كان عدد الإدارات الحكومية يتراوح بين ٣٠ – ٣٥ إدارة، كما كان عدد الموظفين بها يتراوح بين ٣٥، ٤٠ ألف شخص. كما كانت كلّ من الإدارتين في ولايتي طرابلس وبرقة توظّف أضعاف ما كان بالحكومة الاتحادية من موظفين. "

ويشير تقرير لوكاس بعد ذلك إلى عدد من المثالب الأخرى للنظام الاتحادي والمتمثّلة في عدم وجود وضوح كافٍ في الصلاحيات التشريعية والتنفيذية لكلّ من الحكومة الاتحادية والولايات، وفي احتفاظ كلّ من ولايتي طرابلس وبرقة بنظام ضريبي وإجراءات استيراد خاصّة بكلّ منهما.

ثمّ يذكر التقرير أنه على الرغم من المحاولات لإلغاء هذا النظام – وعلى الأخصّ في عهد بن حليم في مطلع الخمسينات – فقد استطاع أن يستمرّ ما يقرب من أحد عشر عاماً.

---

٩٧ يحمل الرقم الإشاري VT 1015/46 بالملف السابق ذكره ويقع في (٩) صفحات مع عدد من الملاحق.

ويتساءل **لوكاس** بعد ذلك في تقريره .. أمّا الآن وقد انتهى هذا النظام فعلياً بجرّتي قلم، فهل ماتت **المشاعر الجهوية** التي استوجبت استمرار النظام الاتحادي كلّ هذه السنوات؟ وإن هي لم تمت فما العوامل الجديدة التي جعلت من إقدام بن عثمان في ديسمبر (١٩٦٢) على اتخاذ خطوته أمراً ممكناً؟ لِمَ كان من الضروري إتمام عملية إلغاء النظام الاتحادي على مرحلتين؟!

ثمّ يقدّم **لوكاس** إجابته عن هذه التساؤلات قائلاً:

" بالنسبة للسؤال الأول (**المشاعر الجهوية**)، فإنني أعتقد أنه على الرغم من استمرار وجود مشاعر جهوية قوية، فإنه في الحقيقة قد نما إلى جانبها، خلال السنة الماضية أو أكثر، شعور " **بالانتماء لليبيا** " Libyan Consciousness يمكن أن يتغلب مع مرور الزمن على المشاعر الجهوية الخالصة. وإن السبب الحقيقي وراء هذا الأمر هو ما طرأ من إثارة على روح **الاعتزاز واحترام الذات** لدى الليبيّين بسبب اكتشاف البترول. إن ليبيا لم تعد مجرّد " **تعبير جغرافي** " أو أنه لا أمل لها في أن تشقّ طريقها بين الأمم معتمدة على ذاتها. إن الأمل في إمكان استقلال ليبيا اقتصادياً شجّع عملية الوحدة السياسية فيها. "

" إن حيازة ليبيا لثروة وجّه ضربة أخرى للنظام الاتحادي أشدّ تأثيراً، إذ أن الحكومات بالولايات استطاعت في الماضي أن تضع يدها على حصّة كبيرة من الأموال من خلال الضرائب التي كانت تفرضها على شركات البترول العاملة في مناطقها، الأمر الذي كان من شأنه أن يجعل هذه الولايات أقلّ اعتماداً على الحكومة المركزية. وبالطبع فقد كان لهذا الوضع تأثيراته السلبية على حسن تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية، لذلك فقد أملت هذه الحالة وضع الأموال العائدة من البترول تحت تصرّف الحكومة المركزية. وهكذا فمع نهاية عام ١٩٦٢ رأينا ما كان مطلوباً اقتصادياً يصبح ممكناً سياسياً. "

ثمّ يضيف **لوكاس** في تقريره:

" هناك بالطبع **عوامل أخرى** ساعدت في عملية التغيير، وعلى الأخصّ مشكلة " **ولاية العهد** " القائمة في صلب السياسة الليبية. فليس من المستبعد أن يكون الملك إدريس قد تصوّر أن من شأن وجود حكومة مركزية قوية، عندما تحين لحظة خلافة وليّ العهد له، أن يسهّل تلك العملية. إن من شأن ذلك فعلاً أن يقلل المكائد الجهوية، رغم أنه قد يزيد من جهة أخرى من الأخطار في هذا السبيل إذا لم تكن الحكومة المركزية القائمة يومذاك تحمل ولاءً لوليّ العهد. "

" ومع الأخذ في الاعتبار كلّ هذه الدواعي المبرّرة لتعديل الدستور، فقد كان أمراً مثيراً للدهشة في ظلّ تاريخ الأحد عشر عاماً الماضية (ما بين ١٩٥١ و ١٩٦٢) أن تستقبل التعديلات التي قدّمها محمد بن عثمان في ديسمبر الماضي بهذه المعارضة العلنية التي لا تكاد تذكر. لقد قدّمت تلك التعديلات إلى البرلمان يوم ١٩٦٢/١٢/٦، وتمّت المصادقة عليها بالإجماع في جلسة مشتركة لمجلسي النواب والشيوخ يوم (٨) التالي، كما جرى اعتمادها من قبل الملك في اليوم ذاته.

وقامت فيما بعد المجالس التشريعية بالولايات بإصدار قوانين أساسية لها متبنـــيّة الصلاحيات الجديدة التي تمّ تقليصها بموجب تلك التعديلات، وفضلاً عن ذلك فقـد قام المجلس التشريعي لولاية طرابلس، دون مجلسي الولايتين الأخريين، بمناشـدة الملك بتحقيق الوحدة الكاملة للبلاد. "

ثمّ يضيف **لوكاس** في فقرة تالية من تقريره:

" إن خطوة إعلان " الوحدة الكاملة " تعدّ نهاية طبيعية لعملية هـدم النظـام الاتحادي. غير أنه ممّا يجدر تسجيله أن عقبات عديدة برزت عندما شرع في تنفيذ تعديلات ديسمبر ١٩٦٢. فقد ظهرت مشاكل بين سلطات ولاية طـرابلس الماليـة وبين الحكومة الاتحادية حول الأموال التي ينبغي تسليمها للحكومة المركزية. كما كشـرّت الحساسيات بين الولايات الثلاث عن وجهها القبيح بشأن توحيد أجهـزة الشرطة والأمن وهو ما أدّى إلى إقالة وزير الداخلية (أحمد عون سـوف) خـلال شهر مارس (آذار) ١٩٦٣ والمشكلة هذه لا تزال دون حلّ. "

ويضيف **لوكاس** متحفـّظاً:

" إن إدارة بلاد تبلغ مساحتها (٦٨٠) ألف ميل مربّع على أساس مركزي هـو أمر مثير للقلق. وإن الإجماع الذي ظهر خلال اجتماعات مجلسي الأمّة (النـواب والشيوخ) والمجالس التشريعية عند النظر في هذه التعديلات لا ينبغي أن ينظر إليه بالضرورة على أنه يعكس الرأي العام في البلاد بدقة (على الرغم مـن أن ذلـك الإجماع بيّن بجلاء أن كلمة الملك إدريس مازالت بمثابة القانون) " .

كما يضيف **لوكاس** متكهّناً:

" إنني أميل إلى الاعتقاد بأن الملك كانت له شكوكه حول الكيفية التـي كـان سيتمّ استقبال خطوة إعلان " الوحدة الكاملة " بها. وهذا ما جعلـه يقـوم بتقـديم التعديلات في **جرعتين**. غير أن هذا الافتراض إن كان صحيحاً، وإن كان تقديري لردود الفعل الكامنة بالخفاء سليماً أيضاً، فذلك يجعل الفتـرة التـي مـرّت بـين التعديلات قصيرة جداً (١٩٦٢/١٢/٨ – ١٩٦٣/٤/١٥) .. **فما الذي عجّل بخطوة إعلان الوحدة الكاملة؟** "

ويرجع **لوكاس** هذا الاستعجال في إعلان الوحدة الكاملة إلى عاملين؛ **الأول** ويتمثـل فـي الصعوبات التي صاحبت تنفيذ تعديلات ديسمبر/كانون الأول ١٩٦٢، **والثـاني** ويتمثـل فـي التطورات السياسية التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط حيث وقع انقلابان عسكريان في كلّ مـن العراق وسوريا خلال شهري فبراير ومارس (شباط وآذار) ١٩٦٣ وتجدّد المحادثات بشأن إعلان قيام الجمهورية العربية المتحدة الجديدة.

ثمّ يتساءل **لوكاس** عن فرص نجاح الوحدة التي تمّ إعلانها، ويجيب عن هذا التساؤل:

" لا يوجد شكّ في أن إعلان الوحدة استقبل بالترحيب من قبل معظم الليبيّين. ولقد أحسن الملك صنعاً عندما أشار في كلمته التي وجهّها إلى الشعب الليبي يوم ١٩٦٣/٤/٢٦ بأن (الوحدة وسيلة وليست غاية في حدّ ذاتها ..) .. إن الدستور المعدّل يقدّم الإطار الذي يمكن من خلاله استغلال الثروة البترولية التي تمّ اكتشافها بفاعلية. إن حدوث ذلك يتوقف على عاملين **أولهما**؛ أن تنتهز الحكومة الفرصة لحلّ المعضلة المحيّرة والمتمثّلة في أن ليبيا **لديها كثافة سكانية ضعيفة لا تبرّر وجود حكومة فيدرالية، كما أن لديها مساحة أراضٍ شاسعة لا يستقيم معها وجود حكومة مركزية شديدة التركيز**. إن الحلّ يتمثّل ربّما في حكومة مركزية قوية مصحوبة بإجراءات واسعة في التفويض الإداري. إن النسق الإداري الذي اختاره مجلس الوزراء مؤخّراً يبدو على الأقلّ خطوة مشجعة في هذا الاتجاه. "

" أمّا **العامل الثاني** فهو تصويب كثير من التأثيرات السلبية المستوطنة الغالبة على السلوك العام المتمثّلة في الفساد المالي وعدم الكفاءة وتغليب المصلحة الشخصية وروح القبيلة وغيرها، والتي يمكنها أن تهدر أحسن جهود الملك من أجل تحقيق التقدّم دون المساس بالاستقرار. "

" إنني لا أستطيع إطلاقاً التظاهر بأنني متفائل في هذا المجال، رغم اعتقادي أنه بمقدورنا (الحكومة البريطانية) أن نفعل الكثير بالنسبة لهذين العاملين من خلال تقديمنا للنصائح والخبرات الإدارية والفنية كلّما طلب منا ذلك. "

ثمّ يطرح **لوكاس** تساؤلاً آخر بشأن تأثير هذه التعديلات الدستورية على مستقبل الملكية في ليبيا ويجيب عن ذلك:

" بصرف النظر عن النوايا المتعلقة بهذا الموضوع .. فلقد سبق لي أن أشرت، في أكثر من موضع آخر [٩٨]، إلى أنه إذا نجحت الوحدة (النظام المركزي الجديد) في ليبيا، فإن الملكية سوف تفقد أهميتها كعامل حيوي لوحدة البلاد. وإن من شأن هذا أن يقوّى من احتمالات قيام " **نظام جمهوري** " عند وفاة الملك. وفي الحقيقة، فإنه على الرغم ممّا سلفت الإشارة إليه في فقرة سابقة من هذا التقرير (حول الدور الذي يمكن أن يلعبه وجود حكومة مركزية قوية في نجاح عملية تولّي وليّ العهد للعرش عند وفاة الملك)، فليس من المستبعد أن يقوم الملك بنفسه بمبادرة في هذا الاتجاه. فالنظام الجمهوري والوحدة كانا العاموديين الأساسيين للإصلاحات التي اقترحها بن حليم في عام ١٩٥٥. وقد ظلّ الملك منذ يومذاك يثير هذه الفكرة. وعلى الجانب الآخر، فإلى الحدّ الذي يمكن معه اعتبار

٩٨ الإشارة هنا إلى تقرير سابق للوكاس أن بعث به إلى الخارجية البريطانية بتاريخ ١٩٦٣/٤/٢٢ ويحمل الرقم الإشاري VT 1015/39، الملف السابق. راجع في هذا الخصوص التعليق الذي كتبه بنهام J. M. M. Benham بتاريخ ١٩٦٣/٤/٢٩ حول التقرير المذكور.

أن الدساتير تشكـل " **ضماناً** " ، فإنه يمكن النظر إلى ما أدخل على الدستور من تعديلات **على أنها تعزّز الوضع القانوني لوليّ العهد.** "

ثمّ خصّص **لوكاس** في نهاية تقريره فقرة **لعلاقات ليبيا بالدول العربية** متسائلاً خلالهـا عـمّ يعكسه نجاح أو فشل النظام الجديد على علاقة ليبيا بالدول العربية عموماً ومع عبد الناصر على وجه الخصوص:

" لقد كانت ليبيا محظوظة حتى الآن حيث نجت من سهام راديو القاهرة، وربّما كان ذلك لأنّ السجل الوطني للملك إدريس ليس بهدف يسهل النيل منه. ولا شكّ أن المصريين مازالوا يتذكرون كيف أنهم جاوزوا خلال عام ١٩٥٦ حدودهم في ليبيا. كما أن نفوذ عبد الناصر اهتزّ كثيراً بسبب ما تعرّضت له في عام ١٩٦١ الوحدة مع سوريا. إن بعض هذه العوامل قد تغيّر الآن، ونـداء " الجمهوريـة القوميـة العربية " يجد إجابة حاضرة له في قلوب الكثيرين من الليبيّين. وإذا كان لليبيا أن تحافظ على استقلاليتها في العالم العربي الجرئ الجديد New Brave Arab World فعليها أن تثبت جدارتها، ذلك أن التعديلات الدستورية لا تستطيع بمفردها ضـمان بقاء العرش أو المحافظة على الاستقلال. أعتقد أن هذه التعديلات يمكن أن تعمـل إمّا لصالح استمرار الملكية أو العكس، غير أنها دون أي شك ينبغي أن تؤدّي إلى تحسين فرص محافظة ليبيا على استقلالها. "

سلبيات ومحاذير

أشارت التقارير والوثائق الأمريكية [٩٩] والبريطانية [١٠٠] السرّية إلـى عـددٍ مـن **السلبيات والمحاذير** التي يمكن أن تنجم عن التعديلات الدستورية التي ألغت النظام الاتحادي في ليبيا، من أبرزها:

أ – أنه لا يتوقع أن تكون الوزارات المركزية (وبخاصّة إذا بقيت في مدينة البيضاء) قادرة على القيام بالمهام الجديدة التي وضعت على كاهلها سواء من الناحية الإدارية الفنية أو بسبب نقص الكفاءات البشرية.

ب– بقدر ما حقّـقت هذه التعديلات مزايا إدارية وسياسية ومالية، إلا أنها من ناحية أخرى جلبت معها **محاذير ومخاطر أمنية وسياسية** حيث أنها (بسبب ما ترتّـب علـى هـذه التعديلات من تركيز وتوحيد للسلطة والشؤون المالية وقوات الأمـن) **سـهّلت فكـرة السيطرة على البلاد من قبل أيّة مجموعة تفكـر بالقيام بـانقلاب والاسـتيلاء علـى الحكم.**

---

٩٩ راجع على سبيل المثال تقارير السفارة الأمريكية بليبيا: رقم A – 181 بتاريخ ١٩٦٣/١/١٩، الملف رقم 773.21، ورقم (٢٢٠) بتاريخ ١٩٦٣/٢/٩ بالملف POL. 15 – 5 Libya، ورقم (٢٢٢) بالتاريخ نفسه في الملف POL. 15 – 2 Libya.

١٠٠ راجع تقرير السفارة البريطانية ذي الرقم الإشاري VT 1015/46 المـؤرّخ فـي ١٩٦٣/٥/٣، الملـف FO 371/173239 28189.

ج- إن **إلغاء أو مجرّد إضعاف حكومات الولايات** التي كانت تشكـل **حلقاتٍ مهمة** في صلة المواطنين بنظام الحكم، وتركيز السلطة في الحكومة المركزية **دون إيجاد وسائل بديلـة لربط المواطنين بالدولة** وتمكينهم من الإحساس بالمشاركة الـسياسية، مـن شـأنه أن يضعف هذه الصلة، وأن **يزيد من أسباب سخط المواطنين وتذمّرهم من نظام الحكم.**

د - إن حكومات الولايات - رغم كلّ الانتقاد الذي يمكن أن يوجّه إليها - كانـت تـشكـل فرامل وكوابح للحكومة المركزية (الاتحادية) تضبط حركتها، وتراجع ممارساتها وتوقف تجاوزاتها.

رؤية أكاديمية

خصّصت الدكتورة إليزابيث هايفورد الصفحات (١٨٩ - ٢١٦) من رسالتها لنيـل شـهادة الدكتوراة من جامعة تافتس بالولايات المتحدة الأمريكية [١٠١] (نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٧٠) لنظام الحكم الاتحادي في ليبيا، وتناولت مزاياه وعيوبه ودواعي وأسباب إلغائه. وكان من بين ما جـاء في تلك الصفحات حول أسباب التعديلات الدستورية التي جـرت بـين عـامي ١٩٦٢، ١٩٦٣ وأسفرت في النهاية عن إلغاء النظام ما يلي:

" لابدّ من وجود أسباب وجيهة لاتخاذ القرار باستبدال النظام الاتحادي في ليبيا بآخر موحّد (مركزي) من أجل تخفيف التداخل والاضـطراب والتكلفـة العاليـة لحكومات الولايات. "

" غير أنه، منذ أحد عشر عاماً خلت، رفض ممثلو برقة وفزان قبـول فكـرة حكومة مركزية قوية تباشر الهيمنة على المصالح المحلية. وفي ضوء هذه الحقيقة، يغدو ضرورياً مناقشة وبحث بعض التفسيرات حول قرار الحكومة بشأن التعديلات التي اقترحتها في أواخر عام ١٩٦٢، ولِمَ نجحت في تنفيذ تلـك التعـديلات دون معارضة. "

" هناك إشاعة [١٠٢] مفادها أن بداية التفكير في تغيير النظام الاتحـادي جـاءت كتحرّك من حكومةٍ كانت تخشى وقوع انقلاب من قبل عناصر قومية في ليبيا. وأن هذه الحكومة قرّرت تعزيز بنائها الحكومي من أجل الحفاظ على بقائها. غير أنه لم يظهر أيّ دليل يدعم صحة هذه الإشاعة. "

" غير أن هناك عدّة عوامل أخرى تبرّر توقيت هذه الخطوة ..
هناك تفسير واضح وعملي يربط بين هذه التعـديلات وبـين التكلفـة الماليـة والبيروقراطية المتعاظمة للنظام الاتحادي المعقد. وكما أوضح تقرير بعثة البنـك الدولي (١٩٦٠)، فإنه قد عانى عدد كبير من المسؤولين والموظفين من هذا الأمر

١٠١ مرجع سابق باللغة الانجليزية.
١٠٢ أشارت المؤلفة في هذا الصدد إلى مقالة مجلة " الإيكونزميست " البريطانية بعنوان " Pluribus Unum " بتاريخ ١٩٦٣/٢/٢. ص. (٤٠٧).

خلال السنوات العشر منذ الاستقلال. وأخذ يتشكل خلال هذه الحقبة إحساس بالإنتماء الوطني بين الليبيّين، كما تضاءلت أعداد الذين كانوا يعتقدون من بينهم بضرورة أن تتمّ خدمة المصالح الجهوية على حساب المصالح الوطنية (القومية). وفي الواقع فإن موظفي الحكومة الاتحادية حققوا من النفوذ خلال هذه السنوات ما جعلهم يلزمون الحكومة بتحقيق التغيير. كما أن نموّ العلاقات الوطنية/القومية أدّى إلى تآكل الولاءات الجهوية إلى درجة لم تعد هذه الأخيرة معها قادرة على التغيير."

" لقد نجح موظفو الإدارة الحكومية في أواخر عام ١٩٦٢ في حين أنهم فشلوا من قبل لأن أوضاع ليبيا الداخلية تغيّرت بشكل جذري بسبب اكتشاف البترول والشروع مؤخّراً في استغلاله. وكان ضعف الكفاءة في ليبيا، قبل الزيادة الطفرية في استثمارات البترول وعائداته منذ العام ١٩٥٩، مثيراً للانزعاج ولكنه كان قابلاً للسيطرة عليه. فالمجتمع، في عمومه، كان تقليدياً، والزراعة كانت هي القاعدة الأساسية للاقتصاد الليبي، ولم تكن هناك من مشكلة خطيرة يشكّلها التدخّل الخارجي في شؤون الحكومة الاتحادية التي كانت تسير ببطء. "

" غير أن البترول حمل معه الآمال في تحقيق عائدات كبيرة للولايات وللحكومة الاتحادية بموجب قانون توزيع عائدات البترول [١٠٣] الذي ينصّ على تخصيص ١٥ % من العائدات البترولية للحكومة الاتحادية و٧٠ % لتمويل خطة التنمية و ١٥ % للولاية التي يوجد البترول في حدودها. ومن ثمّ فإن إيرادات الولايات أصبحت في ازدياد من عائدات بترولها ومن حصّتها من موارد الحكومة الاتحادية بموجب المادة (١٧٤) من الدستور، وبالتالي فقد ازدادت إمكانية قيام الولايات باتخاذ قرارات مستقلة بصرف النظر عمّا إذا كانت هذه القرارات منسجمة مع السياسة الوطنية العامة للدولة، وهو الأمر الذي من شأنه أن يزيد من احتمالات قيام الفوضى على نطاق شامل. "

وتضيف الدكتورة هايفورد:

" إن الإرتفاع في الدخل القومي الذي سببّته الطفرة في العائدات البترولية أحدث تغييراً اجتماعياً وجلب معه إمكان قيام حالة من عدم الاستقرار الاجتماعي. فمعدلات أجور العمال المهرة ارتفعت، غير أن الأسعار في المدن ارتفعت بمعدلات أسرع من الزيادة في معدلات أجور معظم العمال الذين ظلّوا على فقرهم. وقد دفع العمل بشركات البترول أعداداً كبيرة من سكان المناطق الريفية بعيداً عن مجتمعاتهم القبلية والقروية. وسبّب، في الغالب، في نزوح هؤلاء إلى المدن حيث يحيق بهم التململ وحالة من عدم الرضا. "

---

١٠٣ صدر هذا القانون خلال فترة حكومة عبد المجيد كعبار بتاريخ ١٩٥٨/٧/١٩ ويحمل الرقم (٧٩) لسنة ١٩٥٨.

كما تشير الدكتورة هايفورد إلى عامل آخر:

" ومن جهة أخرى، فإن ارتفاع عائدات الحكومة من البترول سمح بزيادة تسهيلات التعليم وفرصه على المستويات كافة، وأسهم هذا الأمر بدوره في تكوين شريحة أوسع وأوعى من الطبقة الوسطى، والنخبة المثقفة، وبات من الضروري استحداث سياسات حكومية فعّالة لتوجيه هذه المجموعات نحو نشاطات بناءة والحيلولة بينها وبين التململ والتوجّه نحو تشكيل نواة حركات سياسية معارضة هدّامة. "

كما تضيف:

" من جهة أخرى، فإن السياسات الحكومية القوية مطلوبة لتوجيه العائدات البترولية نحو التنمية الاقتصادية الفعّالة. فالصناعة البترولية ليس بمقدورها أن توفّر فرص عمل لأكثر من ٥% من القوة العاملة، كما ليس بمقدورها أن توفّر المواد اللازمة للتصنيع. وظلّت الزراعة هي المجال الوحيد الذي بمقدروه أن يوجد وأن يطوّر فرص العمل لأغلبية السكان. غير أن إحدى التأثيرات المباشرة للطفرة البترولية هي سحب المواطنين من الأراضي الزراعية وفي بعض الأحيان يتمّ أيضاً إساءة استغلال الأراضي الخصبة. وقد تطلّب تصحيح ذلك اتخاذ إجراءات صارمة من قبل الحكومة للحيلولة دون استمرار هذه الخسائر المادية والبشرية، ومن أجل تطوير سياسة متكاملة للنموّ الاقتصادي. "

ثمّ تنتقل الدكتورة إليزابيث هايفورد إلى جملة من الاعتبارات الأخرى:

" وكما أشارت إحدى الصحف، فقد كان تأييد الملك إدريس ضرورياً لنجاح أيّ تعديل دستوري. ففي عام ١٩٥٥ عندما عرض هذا التغيير على الملك رفضه بمجرّد إدراكه لوجود معارضة قبلية له، وكان ذلك الرفض حاسماً. وفي عام ١٩٦٢ كانت موافقة الملك على التغيير حاسمة بالدرجة نفسها. وعندما نجح المسؤولون بالحكومة الاتحادية في إقناع الملك بالحاجة إلى التغيير [١٠٤]، قام بوضع ثقله السياسي وراء المشروع ومن ثمّ أمكن التغلّب على التردّد الذي طبع موقف بعض الزعماء المحليين. "

" وفي الوقت نفسه، كان هناك تغيّر قد طرأ على العلاقة بين ولايتي طرابلس وبرقة النافذتين. لقد خشي الزعماء البرقاويين في الماضي من أن يسيطر عليهم الطرابلسيون الأكثر عدداً وتقدّماً، ومن ثمّ استخدموا علاقتهم الخاصّة بالملك في مواجهة ولاية طرابلس. كان الظنّ يغلب في البداية على أن يتمّ إكتشاف البترول

١٠٤ إن هذه العبارة تعني أن المؤلفة تفترض أن المبادرة بشأن التعديلات الدستورية لم تأت من الملك إدريس وإنما من بعض المسؤولين بالحكومة الاتحادية، وهذا يختلف مع ما ذهب إليه كافّة الذين تولّوا تناول هذا الموضوع عدا محمد عثمان الصيد ما مرّ بنا.

في كلّ من برقة وطرابلس، الأمر الذي كان يعني استمرار المنافسة ما بين الولايتين. غير أن عمليات التنقيب كشفت أن **أغلب احتياطيات البترول موجودة في ولاية برقة**[١٠٥]. "

" ومن ثمّ، ووفقاً لكلمات أحد المراقبين[١٠٦]، فإن نفوذ برقة أصبح الآن اقتصادياً بقدر ما كان في الماضي روحيا وسياسياً. لم يعد البرقاويين يخشون أن يصبحوا اقتصادياً عالة على الطرابلسيين الذين يديرون أغلب المؤسسات الاقتصادية الحديثة في البلاد، ولم يعد البرقاويين يخشون أن يسيطر الطرابلسيون على الحكومة في حال إلغاء النظام الاتحادي وإعلان وحدة البلاد. "

ثمّ تسترسل الدكتورة هايفورد في استعراض أسباب ودواعي إعلان الوحدة:

" مع نهاية عام ١٩٦٢ طرأت عدة عوامل جعلت الليبيّين يرغبون في نظام جديد لوحدة بلادهم بديلاً عن النظام الاتحادي. **الطرابلسيون** كانوا على الدوام يطالبون بنظام يحقّق وحدة وطنية أقوى. وعلى الرغم من أنهم كانوا يدركون بأنهم سيظلّون في صراع مع الساسة التقليديين في برقة، فقد رحّبوا بالتغيير الدستوري على أنه خطوة ضرورية لتطوير ليبيا. ومن جهتهم، فالزعماء البرقاويون الذي كانوا يعارضون إقامة حكومة مركزية في ليبيا قبل الاستقلال وخلال السنوات المبكرة من الخمسينات أصبحوا على استعداد الآن لقبول التغييرات لأسباب إدارية ومالية. "

" ما يزال **البرقاويون** على صلتهم التاريخية القوية بالملك إدريس الأمر الذي يجعله يحدب على مطالبهم، وفضلاً عن ذلك فقد أصبح لهم الآن نفوذ سياسي إضافي بسبب موقع آبار البترول التي ستطوّر الاقتصاد الليبي. "

" لقد أدرك الملك إدريس – من جهته – منذ وقت بعيد الحاجة إلى تقليص التكلفة الباهظة وضعف الكفاءة المصاحبة للنظام الاتحادي، أمّا الآن وقد رأى رفاقه من زعماء القبائل في برقة لا يعترضون على خطوة إلغاء النظام الاتحادي فقد سارع إلى إعطاء موافقته[١٠٧] عليها. "

" أمّا الزعماء **الفزانيون**، الذين كانوا يشاركون برقة مخاوفها من أيّ نفوذ زائد لطرابلس في ظلّ نظام مركزي لا يحمي مصالحهم المحلية كالنظام الجديد، فلم يكن بمقدورهم نظراً لقلّة عددهم وضعف نفوذهم الاعتراض عليه. "

---

١٠٥ أشارت المؤلفة إلى تقرير لبنك باركليز البريطاني صادر في شهر مايو/أيار ١٩٦٥ .ص. (٥).
١٠٦ أشارت المؤلفة إلى ما كتبه Arnold Breeme في صحيفة Times اللندنية بتاريخ ١٩٦٦/١٢/٣٠.
١٠٧ ربّما كان الأصح أن تقول أن يطلق مبادرته بشأنها.

مبحث ختامي

لقد وجد **بناة دولة الاستقلال** أنفسهم أمام **معضلة** ذات أبعاد متعددة. فالأقاليم الثلاثة (برقة وطرابلس وفزان) التي ستتكوّن منها دولتهم الوليدة (ليبيا) لم تعرف من قبل وعلى امتداد تاريخها **" وحدة سياسية "** ، ولم يسبق أن شكّلت فيما بينها **" وحدة إدارية "** متكاملة [١٠٨] .. ومن جهة أخرى، فإنه لم يكن لدى الأقاليم الثلاثة مجتمعة لا **الكثافة السكانية** ولا **الموارد الاقتصادية** التي تبرّر اختيار شكل **" الحكم الاتحادي "** لدولتهم الجديدة .. ومن جهة ثالثة، فقد كانت هذه الدولة ستتشكّل من أراض شاسعة ومتباعدة وجرداء (في معظمها)، وهو ما لا يستقيم التفكير معه في إدارتها عن طريق حكومة مركزية (لا سيّما إذا أخذنا في الاعتبار تخلّف وسائل الاتصال والمواصلات في تلك الحقبة).

لقد اختار أولئك الرجال، وربّما على مضض، ولكن بحكمة وواقعية سياسية نادرة، نظام الحكم الفدرالي.. فهو، رغم تكلفته المالية وبقية عيوبه، ينطوي على درجة من **المرونة** سمحت لكلّ إقليم بحرّية الحركة الإدارية والسياسية، وأن يعبّر – داخل الاتحاد – عن ذاته وعن خصائصه وتقاليده .. وبمرور الزمن ووقوع التفاعل المتواصل بين سكان الأقاليم الثلاثة أمكن التخلّص من نظام الحكم الفدرالي وإعلان وحدة المملكة في هدوء ودون ضجيج أو معارضة تُذكر ..

تقول الدكتور **إليزابيث هايفورد** في رسالتها للدكتوراه بهذا الشأن [١٠٩] :

" إنه لأمر سهل على المراقبين من الخارج أن يشيروا، بعد استبدال النظام الاتحادي، إلى **الثغرات** الكثيرة التي كان ينطوي عليها وإلى **المشاكل** التي صاحبت تطبيقه خلال السنوات الأولى من عمر الدولة الليبية. إلا أن ذلك لا ينبغي أن ينسينا أن العشرية (العقد) التي أعقبت الاستقلال كانت الفرصة الأولى التي أتيح فيها لليبيّين كي يعملوا سويّاً من خلال مؤسساتهم السياسية الخاصّة، وأن يكافحوا خلالها من أجل أهداف وطنية (قومية) مشتركة بينهم بدلاً من أهداف محلية خاصّة.. "

وتمضي الدكتورة **هايفورد**:

" إنه من السهل إجراء حساب للتكلفة المالية الزائدة التي تكبّدتها الدولة (الليبية) بسبب الأجهزة الإدارية للحكومة الاتحادية وحكومات الولايات، وأن يشار إلى الأمثلة (الشواهد) على التداخل في الاختصاصات والصلاحيات التي سببّتها المادة (٣٨) من الدستور (الليبي). غير أنه سوف يكون صعباً قياس مساهمة النظام الاتحادي في خلق المرونة والاستجابة للمطالب المحلية للولايات سواء في مجال الماديات أو فيما يتعلق بالمواقف والتقاليد [١١٠]. "

---

١٠٨ راجع الفصل الأول " ليبيا .. عبر العصور " بالمجلد الأول/الجزء الأول من هذا الكتاب.

١٠٩ م. س. ص. (٢١٤ – ٢١٦).

١١٠ لعلّ في هذه الكلمات صدى لكلمة أدريان بيلت (مساعد الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة الذي أشرف على استقلال ليبيا) التي مرّت بنا في نهاية مبحث (ظهور عيوب النظام الاتحادي ومساع لإلغائه) بهذا الفصل.

ثمّ استشهدت الدكتورة هايفورد لتعزيز وجهة نظرها بما ورد في مقـال للـدكتور صـامويل هنتنجتون Samuel P. Huntington نشره فـي مجلـة فـورين أفيـرز Foreign Affairs الأمريكية حيث جاء فيه [111] :

" من أجل تعزيز السلطة السياسية، ينبغي – كبديل – جعلها غيـر مركزيـة. وذلك من أجل توسيع نطاق النظام السياسي وتمكينه من أن يضمّ في مجاله كافـة الجماعات التي أصبحت خلال السنوات الأخيرة منظمـة سياسـياً وذات وعـي سياسي. إن مثل هذا النظام السياسي يمكن أن يوصف بأنه فدرالي أو كونفدرالي أو جماعي أو غير مركزي، غير أنه أيّاً ما كان الاسم الذي يطلق عليه، فإنه ينبغي أن يعكس مختلف مصادر القوة السياسية المتباينة، ففي الاعتراف بالتباين وقبوله يكمن الأمل في الاستقرار السياسي. "

وتعلـق الدكتورة **هايفورد** على الفقرة السابقة بقولها:

" إن هذا التحليل يبدو متطابقاً مع حالة ليبيا في سنوات استقلالها المبكـرة. إن المرونة التي كان يتميّز بها النظام الاتحادي كانت ضرورية كي يُترك لكلّ ولايـة الفرصة والمجال كي تتعلـم كيف توائم بين احتياجاتها ومتطلبات الولايات الأخرى وتلك الخاصّة بالأمّة بصفة عامة. وبعد مضي عشر سنوات ترسّخ الولاء للأمّـة، وباتت الحاجة ماسّة لدولة موحّدة من أجل تحقيق تقدّم مطـرد .. عندئذٍ فقط أصبح إلغاء النظام الاتحادي مقبولاً لدى الليبيّين وعندئذٍ أمكن إنجاز التغيير بسرعة. "

---

111 العـدد رقـم (٤)، المجلـد XLVI يوليـو/تمـوز ١٩٦٨، الـصفحة (٦٥٦). المقـال هـو بعنـوان (Bases of Accommodation).

الفصل الخامس

حكومة الدكتور فكينى .. ومشروع " البيضاء " كعاصمة

مباحث الفصل الخامـــس

حكومة فكينى .. ومشروع " البيضاء " كعاصمة

* من الوثائق الأمريكية المبكـــرّة
* تنقــّل الحكومة الاتحادية
* الملك يطرح الفكرة ..
* صعوبات دستورية وقانونية
* استياء أمريكي وانتقادات بريطانية
* أثناء حكومة الصيد
* معارضة واستياء شعبي
* منذ مجئ فكيني

الفصل الخامس
حكومة فكيني .. ومشروع البيضاء كعاصمة

كان موضوع تحديد " **العاصمة** " للدولة الليبية الوليدة إحدى القضايا الرئيسية التي جرى خلاف حادّ حولها بين ممثلي أقاليم ليبيا الثلاثة؛ طرابلس وبرقة وفزان، داخل الجمعية الوطنية التأسيسية قبل أن يستقرّ رأيهم في نهاية الأمر عام ١٩٥١ على أن يكون للبلاد عاصمتان هما طرابلس وبنغازي.

من الوثائق الأمريكية المبكـرة

تناول عدد من الوثائق الأمريكية السرّية المفرّج عنها والمتعلقة **بالمرحلة السابقة على استقلال ليبيا**، ما كان يدور من جدل حول موضوع " **العاصمة** " بين مختلف الأطراف التي كانت معنيّة بذلك الاستقلال.

من هذه الوثائق رسالة سرّية كان **لويس كلارك** Lewis Clark ممثل الولايات المتحدة الأمريكية في المجلس الاستشاري [1] للأمم المتحدة قد بعث بها إلى الخارجية الأمريكية، وهي مؤرّخة في ١٩٥١/٤/١٩ وتحمل الرقم (١٠٤) بالملف (773.02). وقد أشار فيها إلى ما دار بينه وبين أمير برقة (يومذاك) السيد إدريس السنوسي بشأن موضوع " العاصمة " لليبيا المستقلة. من بين ما جاء في تلك الرسالة:

> " عندما وصلت للمرّة الأولى [2] إلى بنغازي، استفسرت من الأمير عمّ إن كان قد توصّل بعد إلى قرار بشأن المقرّ المزمع للحكومة الليبية .. وقد اتضح لي ممّا دار معه من نقاش أن الأمير وأعضاء الحكومة الاتحادية [3] (المؤقتة) كانوا بصدد مناقشة هذه المشكلة، وأنه كان من رأي الأمير أن تكون العاصمة في الداخل (بعيداً عن الساحل) وأن لا ينبغي أن تكون طرابلس أو بنغازي. وقد جرت الإشارة إلى " **المرج** " كمدينة مقترحة في هذا السياق. " [4]
>
> " وعندما عدت من جولتي في برقة سألني الأمير عمّا إذا كنت توصلت إلى قناعة بشأن المقرّ المناسب للعاصمة، وأجبته بأن دراسة حول الأماكن التي يجرى

---

١ كثيراً ما يُعرف بمجلس العشرة الاستشاري، وقد تمّ تعيينه من قبل الأمم المتحدة لمساعدة مندوبها في ليبيا المستر (أدريان بيلت) وأنيط بهذا المجلس مهمّة مساعدة المندوب وتقديم النصح له. راجع فصل " على طريق الاستقلال .. المخاض العسير " ، المجلد الأول بالجزء الأول من هذا الكتاب.

٢ كان قرار تعيينه في المجلس الاستشاري قد صدر في الأمم المتحدة في ١٩٥٠/٤/٥.

٣ كانت هذه الحكومة قد تشكّلت برئاسة السيد محمود المنتصر بموجب قرار من الجمعية الوطنية التأسيسية في ١٩٥١/٣/٢٩.

٤ سيرد فيما بعد إشارات إلى هذه العبارة.

اختيارها عادة كعواصم للدول تشير إلى أن عملية الاختيار تتمّ في ضوء تاريخ تلك الدولة، وأنني على هذا الأساس أعتقد بأن **"البيضاء"** ربّما تكون في نهاية المطاف [4] هي المكان الأفضل كعاصمة لليبيا. لقد قلت للأمير أنه جرى إخباري بأن "البيضاء" كانت مقر أوّل زاوية سنوسية بُنيت في ليبيا، ومن ثمّ فإن من الممكن أن تكون البيضاء، من الوجهة التاريخية، هي المكان الأنسب كعاصمة لليبيا المستقلة ..."

ويضيف كلارك:

" لقد أجابني الأمير بأنه كانت تراوده منذ مدّة الفكرة نفسها ... وقد وافقني الأمير أنه، على الرغم من ذلك، وإلى أن يحين الوقت الذي يمكن بناء مقرّ للحكومة فيه بالبيضاء، فإن مقرّها ينبغي أن يكون في **طرابلس** حيث أنها في الوقت الحاضر المكان الوحيد المناسب لاستضافة الحكومة والبعثات الدبلوماسية.."

كان المستر **أندرو لينش** Andrew G. Lynch يشغل، في تلك الفترة، منصب القنصل العام لأمريكا في ليبيا وكان مقرّ إقامته في طرابلس. وكان يراقب من هذا المقر **"التطورات الدستورية"** الجارية يومذاك من أجل تنفيذ قرار الأمم المتحدة بشأن إعلان استقلال ليبيا قبل الأول من يناير/كانون الثاني ١٩٥٢. غير أن انتقال **"الجمعية الوطنية التأسيسية"** إلى بنغازي[5] خلال النصف الثاني من شهر سبتمبر/أيلول ١٩٥١، حرم لينش من المتابعة المباشرة والدقيقة لتلك التطورات. ومنذ ذلك الانتقال أخذت الشائعات والتقارير المتضاربة تصل إلى القنصلية الأمريكية في طرابلس حول تعثّر سير عمل الجمعية وقيام خلافات حادّة بين ممثلي الأقاليم الثلاثة (برقة وطرابلس وفزان) داخلها، الأمر الذي حفّز لينش على أن يتوجّه إلى بنغازي للتعرّف مباشرة على حقيقة تلك التطورات، وذلك من خلال لقاءات أجراها في مطلع شهر أكتوبر/تشرين الأول ١٩٥١ مع كلّ من الأمير إدريس [6] ودي كاندول المقيم البريطاني في برقة، ومع محمود المنتصر رئيس وزراء الحكومة الاتحادية المؤقتة، ومع أدريان بيلت مندوب الأمم المتحدة في ليبيا. وقد بعث لينش، إثر تلك اللقاءات، بتقريرين سرّيين إلى خارجية بلاده حول ما دار خلالها من حوار.

التقرير الأول مؤرّخ في ١٩٥١/١٠/١٦ ويحمل الرقم (٥٩) وعنوان **"الخلاف حول العاصمة الليبية"** " Dispute Regarding Libyan Capital "[7]، وهو مرفق بثلاثة ملاحق تضمّنت ما دار من حوار خلال لقاءات تمّت يوم ١٩٥١/١٠/١ بين لينش ودي كاندول ومحمود المنتصر وبيلت كلّ على حدة.

٥ وذلك بسبب الضغط المستمر الذي كانت الجمعية الوطنية تتعرّض له من المعارضة في مدينة طرابلس.

٦ في ١٩٥٠/١٢/١٧ قدّمت الجمعية الوطنية التأسيسية إلى الأمير إدريس قرارها الذي كانت قد اتخذته في الثاني من ذلك الشهر باعتباره منذ ذلك التاريخ ملكاً على ليبيا، وقد شكر الأمير الجمعية على تقديمها العرش له إلا أنه فضّل تأجيل إعلان قبوله إلى أن يوضع الدستور الذي يتيح له ممارسة صلاحياته، ومن ثمّ فقد أصبح لقب الأمير إدريس " الملك المقبل " . خدوري . م. س. ص. (١٩٥).

٧ الملف (773.00).

وقد جاء في ذلك التقرير بشأن اللقاء مع **دي كاندول**:

" لقد قابلت المستر دي كاندول وأبلغته أننا في طرابلس نتلقى بطريقة أو بأخرى كمّاً كبيراً من المعلومات التي ليست من النوع المباشر (Second Hand) بالضرورة وأن بعضها يبعث على القلق، ومن ثمّ فقد رأيت أنه من الأفضل القدوم إلى بنغازي من أجل الحديث معه ومع عدد من الشخصيات المهمّة الأخرى بمن فيهم – إن تيّسر ذلك – الأمير. وقد ردّ دي كاندول معلـقاً بأنه من الواضح جداً أن **ترافيس بلاكلي** Travis Blackely (المقيم البريطاني في إقليم طرابلس) مصدوم جداً. وقد شرحت له أننا نلتقط في طرابلس معلومات متفرقة من **علـي الجربـي**[8] وآخرين، وأن هذه المعلومات تشير إلى عدم سير الأمور في برقة [9] على ما يرام. وقد اعترف دي كاندول بأن الأمور لا تسير بسهولة ويسر فيها، غير أنه عبّر عن اعتقاده أنه ربّما يكون انزعاجنا في طرابلس مبالغاً به. كما قال بأنه يصعب التعامل مع الأمير فهو لا يرغب في مواجهة الأمور، كما أنه يغلب عليه العناد الشديد في بعض الأحيان. "

" ويعتقد دي كاندول أن موضوع " **العاصمة** " يمكن حلّه بإدخال نصّ في الدستور يشير إلى أن طرابلس وبنغازي هما عاصمتا البلاد، وإلى أن طرابلس هي **مقرّ الحكومة**. وأضاف مشيراً إلى وجود بعض الشخصيات التي تميل إلى الترحيب بفكرة العاصمتين مع تسمية طرابلس وحدها كمقرّ مؤقت للحكومة الاتحادية المؤقتة، غير أن هذا الرأي تمّ تجاوزه. "

ويضيف **لينش** في تقريره عن لقائه **بدي كاندول**:

" لقد عبّر دي كاندول بعد ذلك عن شكواه من تحرّكات **أدريان بيلـت** وبخاصّة اقتراحه بأن يكون للبلاد **ثلاث** عواصم وإحلال هذه الفكرة في رؤوس ممثلي فزان في الجمعية الوطنية التأسيسية. وأضاف دي كاندول أن كلا من أدريان بيلت ومحمود المنتصر يتوقعان منه أن يقوم بمهامهما مع الأمير نيابة عنهما. وأبلغني بأنه قد تحدّث مع بيلت حول هذا الموضوع بشكلٍ حاسم جداً .. "

" عند ذلك قال لي دي كاندول أنه بصدد مقابلة الأمير ظهر اليوم التالي وأن محمود المنتصر سوف يقابل الأمير في الصباح، وذكر لي أن الأمير شديد العزوف عن رؤية المستر بيلت مرّة ثانية لأنه يضجره، فضلاً عن أن بيلت يميل لتطويل مكوثه لدى الأمير في كلّ مرّة يزوره فيها ممّا يرهق الأمير. "

ويضيف **لينش** في تقريره:

" لقد أثرت مع دي كاندول أن الأمير ربّما يكون غير راغب في استقبالي، غير أن دي كاندول أكـّد لي صحّة العكس، واقترح على ألا تزيد مقابلتي للأمير عن نصف ساعة وهو ما يبدو مناسباً تماماً لي. "

---

٨ كان السيد علي الجربي ممثلاً عن برقة في المجلس الاستشاري للأمم المتحدة (مجلس العشرة).

٩ حيث تواصل " الجمعية الوطنية التأسيسية " اجتماعاتها في بنغازي.

ويمضي لينش في ذلك التقرير:

" بعد ذلك أخبرت دي كاندول بأني سوف أقوم إثر لقائي معه بمقابلة محمود المنتصر فأبلغني أن المنتصر لم يكن صلباً. حاولت بعد ذلك أن أؤكد على الأخطار الكامنة مستقبلاً في حال عدم التمكّن في القريب من إقامة ليبيا المتحدة فيدرالياً، كما عبّرت له عن شعوري بأن **الصعوبات التي يواجهها الليبيون اليوم هي أقلّ بكثير ممّا يمكن أن تكون الأوضاع عليه في حال إعادة عرض موضوع استقلال ليبيا مرّة أخرى على الجمعية العامة الأمم المتحدة.** "

" وقد وافقني دي كاندول الرأي، وطلب مني أن أنتهج هذا الخط عند الحديث مع الأمير، كما أضاف طالباً مني أن أثير مع الأمير الصعوبات العملية والمادية التي تحول دون اتخاذ مدينة بنغازي مقرّاً للحكومة الاتحادية. **كما حذرني من أن استخدم أثناء نقاشي مع الأمير مسألة حجم إقليم طرابلس أو كثافته السكانية كحجج لتعزيز وجهة نظري.** [10] "

" لقد أبلغت دي كاندول أنه لطالما كان لديّ انطباع بأن هناك **تفاهماً ضمنياً**، ليس مكتوباً بالتأكيد وربّما لم يجر الحديث عنه، مفاده أنه مقابل تأييد الطرابلسيين للأمير إدريس كملك لليبيا، فإن طرابلس تصبح هي العاصمة. وقد اعترض دي كاندول بشدّة على هذا التصوّر لديّ، وقال أن لو كان الأمر على هذا النحو فعلاً لكان الطرابلسيون أقلّ كلاماً حول هذا الموضوع خلال الأشهر العشرة الماضية. ثمّ أضاف دي كاندول موضحاً بأنه لا يبدو – من وجهة نظره – أن هناك أيّ شيء في الحالة الليبية الراهنة يمكن اعتباره بالصعب جذرياً. "

أمّا ما دار بين القنصل الأمريكي **لينش** وبين رئيس الحكومة الاتحادية المؤقتة **محمود المنتصر**، فقد أورد التقرير بشأنه ما يلي:

" لقد بدا محمود بيك [11] سعيداً لرؤيتي بشكل يبعث على الإشفاق. أخبرته بأنني كنت قد تحدّثت مع دي كاندول، وأنني تبادلت مبكراً حديثاً مقتضباً مع السير هاري ترستيد Sir Harry Trusted، وقلت له (محمود بيك) أنني في الوقت الذي أدرك فيه أن الأمور لا تسير بالسرعة واليسر المرغوبين، إلا أني أميل إلى الإحساس بالارتياح لما سمعته حتى الآن. لقد أجابني محمود بيك على الفور بأنه من جهته لا يشعر مطلقاً بالارتياح، وأنه يعتبر أن الحالة تنذر بشكل واضح بالخطر. "

---

١٠ من الواضح أن القيادات الطرابلسية كانت تلجأ إلى استخدام " حجّة الكثافة السكانية " للإنتصار لوجهة نظرها حول كثير من القضايا الخلافية ممّا كان يثير الأمير إدريس وممثلي إقليمي برقة وفزان.

١١ أشار التقرير إلى السيد محمود المنتصر مستخدماً هذا اللقب، ومن الواضح أن هذه الألقاب كانت مستخدمة في تلك الفترة وخلال السنوات الأولى للاستقلال إلى أن تمّ إلغاء استخدامها بقرار حكومي.

" لقد قال لي إن الساقزلي (رئيس وزراء حكومة برقة) متصلـــب جـداً، وأن الملك يبدو أكثر إصغاءً لآخر شخص يتحدّث معه. إن **جميع المشاكل هيّنة ويمكن التغلب عليها عدا تلك المتعلقة بموضوع " العاصمة "** . إن إقليم طرابلس لا يمكن أن يقبل بكلمة " مؤقتة " Provisoire فيما يتعلق بوضع العاصـمة. عنـد هـذه النقطة أشرت من جانبي إلى فكرة عاصمتين على أن تكون طرابلس مقرّ الحكومة. وهذه الفكرة بالطبع لم تكن جديدة على محمود بيك الذي علـّق بأنها فكرة المستر بيلت التي وصفها " بالعبقرية " وقال أن من شأنها أن تجعل ليبيا أضحوكة العالم. [١٢] "

" لقد قال لي محمود بيك أنه يعتبر أن مناقشاتي مع دي كاندول هي ذات أهمّية قصوى، ذلك أن الناس يردّدون **أن البريطانيين – ويقصدون بذلك دي كاندول – لا يسعون إلى قيام دولة ليبيا على أساس فدرالي**، وعبّر أنه هو نفسه لا يصدّق هذه الأقاويل غير أنها ظلـّت تتردّد في أوساط الطرابلسيين وبعض البرقاويين. "

وأضاف لينش في تقريره:

" لقد أبلغت محمود بيك أنني قد وصلت، وفقاً لما دار بيني وبين **دي كانــدول** من حديث، إلى قناعة بأنه **يعمل من أجل فكرة وحيدة وهي قيام دولة ليبية واحدة على أساس فدرالي**، وهذا ما يعبّر عــن سياســة حكــومتي الولايــات المتحــدة وبريطانيا. وأسرّ لي (المنتصر) لاحقاً أنه رغم ذلك، فلديــه شــعور يـساوره أن بريطانيا ينبغي أن تنتهج موقفاً أكثر حزماً. "

" ثمّ واصل محمود بيك حديثه قائلاً بأن محادثاتي من وجهة نظــره مــع دي كاندول ومع الأمير سوف تكون ذات أهمّية قصوى بالنسبة لمستقبل ليبيــا. وعنـد هذه النقطة أكـّدت للمنتصر بأنني أوافقه الرأي بالكامل وأن ما أعبّر عنه للأميــر أو لأيّ شخص آخر هو آرائي الشخصية التي أقدّمها كمقترحــات عمليــة حــول موضوع " العاصمة " ، وأن الأمر – في التحليل النهائي – يظـلّ منوطـاً بــه باعتباره رئيس الحكومة الاتحادية المؤقتة، وأن من واجبه أن يعبّر عن وجهــات نظره بطريقة جليّة وأمينة جداً ... "

أمّا ما دار أثناء اللقاء الذي تمّ بين القنصل **لينش** والمستر **أدريان بيلت** يوم ١٩٥١/١٠/١ فقد تناوله لينش في تقريره إلى واشنطن على النحو التالي:

" بدأ المستر بيلت حديثه بمقدّمة طويلة حول توجهّات البرقاويين القديمة ضــدّ الاتحاد مع طرابلس والتي نتج عنها إصرارهم في مرحلة مبكـّرة مــن التطــوّر الدستوري لليبيا على المطالبة بالمساواة الكاملة بين الأقاليم الثلاثة. ومــع الأخــذ بالاعتبار التقدّم الذي تمّ إحرازه منذئذ، فقد ظلّ عدد من البرقاويين، علــى امتــداد الأشهر الماضية، لا يعتقدون بإمكان تحقيق وحدة ليبيا أو يتمنــّون بقــاء برقــة

١٢ الإشارة هنا إلى فكرة بيلت بأن يكون لليبيا ثلاث عواصم.

مستقلة. إن اجتماع " **لجنة التنسيق** " [13] في بنغازي خلال شهر أغسطس/آب ١٩٥١ كان المناسبة التي جسّدت مواقف أولئك البرقاويين الذين لم يجر إبلاغهم بما تمّ إحرازه من تقدّم في مجال إعداد الدستور، أو أنهم يتعمّدون اساءة فهم المعلومات التي بلغتهم في هذا الشأن والتي تعني أن تحقيق وحدة ليبيا كان أمراً وشيك الحدوث، وأن " برقة " في ظلّ الدستور المقترح سوف تختفي كحكومة مستقلة وسوف تصبح مجرّد ولاية في الاتحاد يديرها والٍ أو محافظ."

ويشير التقرير إلى أن **بيلت** تناول بعد ذلك موقف **محمد الساقزلي** (رئيس وزراء حكومة برقة) قائلا:

" إن **توزيع الاختصاصات** بين الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات أصاب الساقزلي بصدمة عنيفة، ليس فقط لأن إخباره عنه لم يتمّ بواسطة المستر بيلت [14] من قبل، ولكن لأنه يدرك تمام الإدراك بأن " النظام الاتحادي " يعني نقل كثير من الصلاحيات التي كانت بيد الحكومة البرقاوية إلى الحكومة الاتحادية. لقد صحا الساقزلي فجأة على حقيقة أنه بصدد أن يخسر، وكان من الطبيعي أن يقاوم وأن يدافع عن موقفه، ومن ثمّ فقد استغلّ تردّد الأمير وتذبذبه فسعى للتعجيل بخلق أزمة دستورية. "

" وفي اعتقاد بيلت أن **الساقزلي** لم يكن رائده الإخلاص في مناوراته، لأنه ظلّ يثير العديد من القضايا حول توزيع الاختصاصات (بين الحكومة الاتحادية والولايات) التي سبق النظر فيها وحسمها من قبل الجمعية الوطنية التأسيسية دون أن يقوم بتقديم اقتراحات بديلة. وفي حين **يعترف الساقزلي بأنه لم يكن معنياً سوى بمصالح برقة داخل الاتحاد**، إلا أن بيلت لم يستطع أن يحول دون الإحساس الذي يساوره بأن المسألة هي أبعد من ذلك، وأن الساقزلي لم يكن حريصاً على الوحدة، وأن لو أمكنه ذلك للجأ إلى أسلوب المماطلة وإطالة الجدل دون إبداء أيّة محاولة لفهم أيّة قضية. "

ثمّ يشير التقرير إلى أن الحديث بين لينش وأدريان بيلت تحوّل إلى تناول موقف **الأمير إدريس**، وكان ممّا ورد فيه بهذا الصدد:

---

١٣ تشكّلت هذه اللجنة برئاسة المستر أدريان بيلت، وقد ضمّت في عضويتها إلى جانب ممثلي الإدارتين البريطانية والفرنسية كلا من السادة محمود المنتصر وسالم شرميط (عن إقليم طرابلس) ويوسف بن كاطو وحامد الشويهدي (عن إقليم برقة) والحاج نور بن طاهر يساعده شاب جزائري من موظفي حكومة فزان (عن إقليم فزان)، وقامت اللجنة بإعداد الترتيبات لنقل السلطات من الهيئات المشرفة على الإدارة (البريطانية والفرنسية) إلى الحكومة المؤقتة، كما شرعت في إعداد مخططات الإدارة والميزانية. راجع خدوري م. س. ص. (١٨٧ – ١٨٩).

١٤ أشار بيلت أثناء حديثه إلى أن السيد خليل القلال والسيد عمر فائق شنيّب عضوي " لجنة الدستور " لم يقوما، رغم أنهما من برقة، بإطلاع السيد الساقزلي على هذا الموضوع بسبب كراهيتهما له.

" لقد شرح بيلت كيف بدا واضحاً أمامه أن الوفد البرقاوي إلى الجمعية الوطنية التأسيسية (المتكوّن من عشرين عضواً)، والذي تمّ اختياره من قبل الأمير ويفترض أن يعبّر عن وجهات نظر الأمير وأن يدافع عنها حيث أنه ضمّ عدداً من الشخصيات التي تحظى لديه بمكانة عالية، حرص على إبقاء الأمير بالكامل في الصورة، كما أنه ظلّ في حالة تشاور مستمّر معه. وعلى الرغم من أن موضوع " العاصمة " لم يسبق مناقشته أو اتخاذ قرار بشأنه، فإن الأمير عبّر عن موافقته المباشرة أو الضمنية عمّا قررّته " لجنة العمل " و " هيئة المكتب " (المعنية بإعداد مشروع الدستور) التي مثّلت الأقاليم الثلاثة. إن مسؤولية الأمير لا تقلّ عن مسؤولية الساقزلي بشأن الأزمة الدستورية التي قامت، ذلك أنه كان بمقدوره (أي الأمير) تجنّب قيامها إلى حدّ كبير، من خلال إظهاره التمسك بما تمّ الاتفاق عليه وبعدم الاستجابة للضغوط البرقاوية ... "

ثمّ تحوّل الحديث بين بيلت ولينش إلى دي **كاندول** حيث أورد التقرير:

" عبّر بيلت عن اعتقادة بأن موضوع " **العاصمة** " هو **القضية الرئيسية الوحيدة الباقية**، وأنه الآن بصدد الاجتماع مع هيئة المكتب في محاولة للتوصّل إلى اتفاق بشأنها. وفي اعتقاده أنه أخذاً بالاعتبار وجهة نظر ممثّلي فزان، فإنه إذا ما تمّ إعلان بنغازي وطرابلس عاصمتين فإن سبها أيضاً ينبغي اعتبارها كذلك. عند هذه النقطة تدخّل المستر لينش معقّباً بأن الفكرة تبدو سخيفة. وقد وافقه بيلت على رأيه، غير أنه عقّب قائلاً بأن الحلّ الوحيد الذي يمكن أن يرضي الأقاليم الثلاثة هو النصّ في الدستور على أن تتمتّع مدن طرابلس وبنغازي وسبها بصفة " العاصمة " للبلاد على أن تكون طرابلس هي المقرّ الرسمي للحكومة الاتحادية. واقترح بيلت على لينش أن يتبني هذه الفكرة كحلّ للقضية في حال طُرح عليه هذا الموضوع. "

" وفي ختام اللقاء بين لينش وبيلت نصح الأخير الأول حول ما ينبغي أن يتناوله في أحاديثه القادمة مع كلّ من السيد محمد الساقزلي (رئيس وزراء برقة) ومع الأمير إدريس وأخيراً مع المستر دي كاندول. "

" أمّا فيما يتعلق بالسيد **الساقزلي**، فقد نصحه بألا يحاول الدخول معه في جدال حول أيّة نقطة تتعلق بالدستور حيث لا جدوى من ذلك. غير أنه طلب منه (أيّ من لينش) أن يؤكّد للساقزلي أنه لن يكون هناك استقلال ما لم يحصل اتحاد برقة مع إقليمي طرابلس وفزان. ذلك أن لدى الساقزلي فهماً خاطئاً مفاده أن **بمقدور برقة أن تحصل وحدها على الاستقلال سواء أتحدت مع الإقليمين الآخرين أم لا**. ومن ثمّ فيجب على المستر لينش أن يؤكّد للساقزلي أن لا استقلال بلا اتحاد وأن يؤكّد له على ضرورة تسوية الخلافات القائمة في طريق تحقيق الاتحاد ومن ثمّ في طريق تحقيق الاستقلال. "

" أمّا فيما يتعلق بالأمير إدريس، فقد وافق بيلت على النصائح التي قدّمها المستر دي كاندول إلى المستر لينش، ومن جانبه فقد أشار الأخير إلى أنه يفكر في التأكيد للأمير – عند لقائه به – على **مسؤولياته تجاه أصدقائه البريطانيين والأمريكان** الذين بنوا سياستهم على قرار هيئة الأمم **باستقلال ليبيا المتحدة**. وقد وافقه بيلت هذا الرأي مضيفاً أنه من المناسب أن يعبّر المستر لينش للأمير عن أمله في أن يقوم الأمير بمساعدة الجمعية الوطنية في حلّ خلافاتها. "

ويشير التقرير إلى أن بيلت طلب من القنصل الأمريكي لينش في ختام اللقاء أن يؤكّد للمستر دي كاندول على **أهمّية تحقيق الاتحاد الليبي خدمةً للمصالح البريطانية والأمريكية في ليبيا**.

وبتاريخ **٩/١٠/١٩٥١** بعث نائب القنصل الأمريكي في ليبيا **ماريون جي. رايس** Marion J. Rice بتقرير سرّي إلى الخارجية الأمريكية يحمل الرقم (٤٨) (الملف 773.00) ضمّنه ما دار من حديث بين **القنصل الأمريكي لينش والأمير إدريس** بقصر الغدير بالقرب من مدينة بنغازي يوم الأربعاء **٣/١٠/١٩٥١** دام قرابة الساعة ونصف الساعة وبحضور مترجم. وممّا جاء في ذلك التقرير:

" لقد أكّد **جلالته** H.M. [15] أن موضوع " **العاصمة** " يشكّل الصعوبة الأكبر. غير أنه أشار أن لكلّ عقدة حلاً، ومن ثمّ فلديه الأمل في حل هذه المشكلة. وقد علّق القنصل لينش قائلاً بأن جلالته يحمل " **المفتاح** " لحلّ هذه المشكلة. وردّ جلالته " **نعم .. بالتعاون** ". وأشار لينش إلى ضرورة حلّ هذه المشكلة في القريب العاجل. ووافق جلالته مشيراً إلى أنه ناقش هذا الموضوع يوم **١/١٠/١٩٥١** مع المستر **بيلت** الذي أبلغه أن ممثلي فزان يطالبون الآن بعاصمة في إقليمهم. وعبّر جلالته عن أن الفكرة غبيّة، وأنه طلب من بيلت أن يبذل قصاري جهده لإقناع الفزانيين بعدم واقعية الفكرة. وعبّر لينش من جانبه بأن فكرة " **العاصمتين** " تُعدّ معقولة. واستفسر من جلالته عن ردّ فعله في حال إصرار ممثلي فزان على فكرة الثلاث عواصم. وعلّق جلالته بأنه لن يسمح لهذه المسألة أن تقف عقبة في الطريق. وأنه سيوافق في هذه الحالة على الفكرة غير أنه سيترك للحكومة الاتحادية أن تتخذ القرار بشأن انتقالها في أيّ وقت إلى فزان. ثمّ قام جلالته بالإشارة إلى الدول التي لها عاصمتان، مُنوّهاً إلى وجود **مبانٍ** في مدينة بنغازي تكفي لاستضافة الحكومة الاتحادية، وإلى وجود مبانٍ عديدة تقطنها القوات البريطانية، وإذا ما تمّ التخلي عن هذه المباني أو تمّ انتقال هذه القوات إلى مواقع أخرى فسيكون هناك من المباني ما يكفي لاستضافة الحكومة الاتحادية في بنغازي، وأضاف جلالته بمزاح أنه ينبغي في حالة فزان بناء زرائب Sheds كي تجتمع الحكومة الاتحادية فيها ... "

---

١٥ حرص التقرير على الإشارة إلى السيد إدريس بصاحب الجلالة His Majesty.

ويمضي التقرير:

" وقد وافق جلالته على ضرورة التوصّل إلى حلّ عاجل لقضية " العاصمة " خشية أن يؤدّي مرور الوقت إلى ترسّخ المشاعر وإلى إصرار كلّ طرف على السير في وجهته الخاصّة. وأشار إلى أن المستر بيلت والسيد **عمر بك لطفي**[16] أشارا إلى إمكان ترك موضوع العاصمة الآن وعدم الإشارة إليه في الدستور، وقد عبّر جلالته عن رفضه لهذا الاقتراح، كما شرح كيف أن الليبيّين يتطلّعون إلى إعلان استقلال بلادهم واتحادها، وأنهم لا يرغبون في رؤية أيّ شيء يعترض طريقهم وهم على استعداد للتغلّب على أيّة صعوبة وحلّ أيّة مشكلة. "

" ثمّ قال جلالته أنه إذا كان صحيحاً أن الأمريكان والبريطانيين والفرنسيين حريصون على نجاح القضية الليبية لأن لديهم بعض المصالح في ليبيا، **فإن الليبيّين لديهم مصلحة أكبر؛ إنها قضية بلادهم، وبالتالي فهم حريصون جداً عليها ويهتمّون بنجاحها في أقرب وقت،** وأنه عليهم لتحقيق ذلك أن يتغلّبوا على كافّة الصعوبات الآن وفي الحال. وإذا لم يتمكّن الليبيّون الآن من الوصول إلى حلّ لمشكلة " العاصمة " فإنهم، بعد تحقيق استقلال بلادهم، سيكونون أقلّ شغفاً بالوصول إلى حلول لمصاعب أخرى، ذلك أنهم سيكونون قد حقّقوا مبتغاهم وهو الاستقلال، ومع الزمن سوف تنمو الأهواء (الضغائن) وتقوى النزعات الانفصالية، وسيكون كلّ طرف عندها متمسّكاً بطريقته، وهذا من شأنه أن يؤدّي مستقبلاً إلى حرب أهلية عندما يجرى مناقشة هذا الموضوع داخل البرلمان ... "

ويمضى تقرير القنصلية الأمريكية:

" ومن ثمّ فإن جلالته يرى ضرورة حلّ موضوع تحديد " العاصمة " الآن. كما عبّر عن اعتقاده بأن المناقشات المتعلّقة بالدستور ستتمّ بشكل مُرضٍ خلال يوم أو يومين، كما أكّد للمستر لينش بأن مسألة " العاصمة " سيتمّ حلّها كذلك. وقد عبّر القنصل لينش أن هذا هو أوان تحقيق وحدة ليبيا وليس بعد ستة أشهر. وقد وافق جلالته على هذا الرأي، وطمأن المستر لينش بألا يصغى إلى الشائعات الكثيرة التي يردّدها أصحاب المصالح الخاصّة وبعض الهيئات والشخصيات الأنانية التي لا تهتمّ بشئ سوى مصالحها ومصالح أهاليها الخاصّة، وأنه بمقدور المستر لينش أن يرجع إلى طرابلس (مقرّ عمله) مطمئن البال ولا ينبغي أن ينشغل بأيّ همّ بشأن موضوع العاصمة. "

وقد تحقّق بالفعل ما توقّعه الملك إدريس – رحمه الله – حيث استطاعت الجمعية الوطنية التأسيسية أن تتوصّل، خلال أقلّ من أربعة أيام من ذلك الاجتماع، إلى حلّ جميع القضايا العالقة بما فيها موضوع العاصمة حيث تمّ يوم ١٩٥١/١٠/٧ إقرار الدستور الليبي الذي نصّ في المادة (١٨٨) منه: **" للمملكة الليبية عاصمتان هما طرابلس وبنغازي "**

١٦ أحد المستشارين القانونيين العرب الذين استعانت " لجنة الدستور " بهم.

ويصف الدكتور خدوري ما حدث:

" .. وُضع اقتراحان على بساط البحث: أولّهما أن تكون طـرابلس وبنغـازي عاصمتين للدولة والثاني أن تكون طرابلس وحدها مقرّ الحكومة الاتحادية. وكـان الأعضاء البرقاويون إلى جانب الاقتراح الأول، إذ تمّت مشاورات غيـر رسـمية اشترك فيها الملك المقبل وبيلت. " [١٧]

١٧ خدوري. م. س. ص. (٢٠١).

تنقـل الحكومة الاتحادية

درجت حكومة الاستقلال الأولى (حكومة محمود المنتصر) خلال سنواتها في الحكم (ديسمبر/ كانون الأول ١٩٥١ – فبراير/شباط ١٩٥٤) على التنقـل بين العاصمتين (طرابلس وبنغـازي) كلّ ستة أشهر حتى كاد الأمر أن يصبح تقليداً دستورياً [١٨]. وشهدت الفترة منذ عام ١٩٥٣ شروع الملك بالاجتماع خلال أشهر الصيف بالحكومة في مدينة " البيضاء " ، الواقعة شرقي بنغـازي بنحو (٢٠٠) كلم وذات المناخ المعتدل، وهي المدينة التي أقام بها السيد **محمد بن علي السنوسي** (جدّ الملك) أول زاوية سنوسية له والتي عُرفت بالزاوية البيضاء. وعندما جاء **مصطفى بن حليم** إلى رئاسة الوزارة (أبريل/نيسان ١٩٥٤) سعى إلى إبقاء الحكومة الاتحادية في طرابلس تنفيـذاً لوعود قطعها لبعض أعضاء حكومته الطرابلسيين [١٩] مقابل تأييدهم لاتفاقية قاعـدة ويلـس [٢٠]، ومن أجل توفير التكاليف على الخزانة الليبية وتحقيق بعض الاستقرار لأجهزة الحكومة الاتحادية وموظفيها.

وكما هو معروف، فقد كان من تداعيات حادث **اغتيال ناظر الخاصّة الملكية إبراهيم الشلحي** في مدينة بنغازي يوم ١٩٥٤/١٠/٥ أن نقل **الملك إدريس مقرّ** إقامته من بنغازي إلـى طبـرق، وقد اغتنم بن حليم الفرصة فنقل الحكومة الاتحادية إلى طرابلس حيث بقيت هناك ثلاث سـنوات متواصلة.

---

١٨ مذكرات بن حليم. م. س. ص. (١٦٥).

١٩ هم الوزراء عبد الرحمن القلهود ومصطفى السراج وعبد السلام البوصيري وإبراهيم بن شعبان.

٢٠ خدوري. ص. (٢٨٩). لم يشر بن حليم في مذكراته إلى هذا الموضوع واكتفى بالقول أنه نجح فـي نقـل الحكومة الاتحادية إلى طرابلس وإبقائها هناك مدة ثلاث سنوات. ص. (١٦٥).

الملك يطرح الفكرة

يبدو أن الأجواء السياسية الداخلية العاصفة التي أعقبت حادث اغتيال الشلحي هي التي جعلت الملك إدريس يفكّـر في الاقتراح الذي سمعه في عام ١٩٥١ (وقبيل استقلال ليبيا) من المستر **لويس كلارك** [٢١] Lewis Clark باتخاذ البيضاء كعاصمة للبلاد، كما جعلته يتبنّى ذلك الاقتراح في أواخر صيف عام ١٩٥٦ [٢٢] كما يتضح من تقرير [٢٣] للسفارة الأمريكية مؤرّخ في ١٩٥٦/٨/٢٩.

لقد أورد التقرير الآنف الذكر أن **الملك إدريس** فاتح بشأن قراره اتخاذ البيضاء عاصمة وحيدة وجديدة للبلاد كلاً من رئيس وزرائه **مصطفى بن حليم** ووكيل وزارة المالية **عبد الرازق شقلوف** اللذين كانا مرافقين له أثناء الرحلة التي زار خلالها كلاً من تركيا ولبنان في شهر أغسطس من عام ١٩٥٦. ويفيد التقرير ذاته أن عبد الرازق شقلوف قام في اليوم التالي لعودته من هذه الرحلة (عاد يوم ١٩٥٦/٨/٢٧) باستدعاء (عمر يعقوب) المدير التنفيذي بالوكالة لهيئة المصالح الليبية الأمريكية المشتركة (لارك) وأبلغه بنيّة الملك بناء عاصمة جديدة لليبيا في مدينة البيضاء على أن يشرع في انتقال الوزارات الحكومية إليها مع ١٩٥٧/٧/١ (أيّ خلال أقلّ من عام).

وتفيد مطالعة مذكرات محمد عثمان الصيد [٢٤] :

" منذ ذلك الحين (يقصد نقل الحكومة الاتحادية إلى طرابلس خلال فترة حكومة بن حليم) تقرّر العمل بجدّ ونشاط في إنشاء مدينة البيضاء، وعيّن ابن حليم عبد الرازق شقلوف مشرفاً على إنشائها وخوّله صلاحيات مطلقة لتنفيذ المشروع، كما اشترك ابن حليم بنفسه في بعض التصاميم باعتباره مهندساً ...".

---

٢١ كان المستر لويس كلارك مندوباً للولايات المتحدة الأمريكية في المجلس الاستشاري التي عينته الأمم المتحدة في أعقاب إعلانها في ١٩٤٩/١١/٢١ عن حقّ ليبيا في الاستقلال، وانتهى عمل هذا المجلس بإعلان استقلال ليبيا في ١٩٥١/١٢/٢٤. وقد دعي كلارك من قبل الحكومة الليبية للمشاركة في احتفالات الذكرى العاشرة لاستقلال البلاد. وإثر عودته إلى بلاده بعد مشاركته في هذه الاحتفالات، أعدّ كلارك مذكرة للرئيس الأمريكي كنيدي مؤرّخة في ١٩٦٢/١/١٠ كان من بين ما جاء فيها أن الملك إدريس ذكّره خلال لقائه به بحضور السفير الأمريكي جون ويزلي جونز كيف أن فكرة اتخاذ البيضاء كعاصمة لليبيا جاءت منه (أي كلارك) قبيل إعلان الاستقلال في عام ١٩٥١. المذكرة تحمل الرقم (٤٥٩) بالملف (873.424). راجع أيضاً ما ورد في هذا الخصوص برسالة كلارك إلى الخارجية الأمريكية بتاريخ ١٩٥١/٤/١٦ السالف الإشارة إليها في صدر هذا الفصل.

٢٢ كانت مدينة البيضاء منذ مرحلة مبكّرة مقرّاً صيفياً لإقامة الملك إدريس، وجرى في عام ١٩٥٥ تأسيس معهد السيد محمد بن علي السنوسي الديني بها كما شهدت الفترة منذ ١٩٥٦/٩/٩ إقامة احتفالات كبيرة بمدينة البيضاء بمناسبة الذكرى المئوية لوفاة مؤسس الحركة السنوسية السيد محمد بن علي السنوسي بها، وقد شارك في هذه الاحتفالات وفود من كلّ من مصر والعراق وسوريا ولبنان والأردن وفلسطين والسودان وتونس وأندونيسيا والهند ونيجيريا وتركيا والمغرب والصين.

٢٣ يحمل الرقم (٩٦) بالملف 773.54.

٢٤ مذكرات الصيد م. س. ص. (١٠٧).

ويستفاد من التقارير التي أعدتها السفارتان الأمريكية والبريطانية حول مشروع العاصمة الجديدة وتطوراته [٢٥]:

- أن قرار الملك بشأن مشروع البيضاء كعاصمة جديدة للبلاد كان في أواخر مايو/أيار ١٩٥٦.
- أنيط الإشراف على المشروع بوكالة التنمية والاستقرار الليبية (LPDSA) Libyan Public Development And Stabilization Agency التي تأتي أموالها من المساعدات البريطانية ويرأسها البريطاني السير آرثر دين Sir Arthur Dean .
- تمّ تكليف الشركة البريطانية Wattlings of Glasgow بمهمّة بناء العاصمة الجديدة، على أن تشتغل الشركات المحلية في المشروع كمقاولين من الباطن.
- خصّصت الحكومة بصفة مبدئية مبلغ (١,٥) مليون جنيه للإنفاق على المشروع ثمّ ارتفع المبلغ إلى مليونين.
- اختلفت التقديرات حول التكلفة النهائية للمشروع، ففي حين اعتقد الأمريكان أن التكلفة قد تصل إلى (٥٠) مليون دولار أمريكي رأى البريطانيون أن التكلفة النهائية ستكون في حدود (٤) ملايين جنيه (نحو ١٢ مليون دولار).
- قدّر أن يستغرق تنفيذ المشروع أربع سنوات.

٢٥ راجع تقرير السفارة الأمريكية رقم (٢٤) بتاريخ ١٩٥٦/٩/١٧ ورقم (١٤) بتاريخ ١٩٥٧/٨/١٣ ورقم (٥٧) بتاريخ ١٩٥٧/١٢/٧ ورقم (٦٠) بتاريخ ١٩٥٧/١٢/١٣ بالملف (773.02).

صعوبات دستورية وقانونية

واجه مشروع بناء البيضاء كعاصمة جديدة **صعوبات دستورية وقانونية**. تمثـلت الأولى في أن الدستور الليبي لعام ١٩٥١ نصّ في المادة (١٨٨) منه على أنه: للمملكة الليبية عاصمتان هما طرابلس وبنغازي. ومعنى ذلك أن اتخاذ عاصمة جديدة غير هاتين المدينتين يستلزم إدخال تعديل على الدستور، ومن الواضح أن الملك اختار إرجاء البتّ في هذا الأمـر إلـى حـين اكتمـال المشروع. وتفيد الوثائق أنه قد تم الالتفاف بصورة أوّلية حول هذه الصعوبة الدستورية، وبخاصّة للاعتبارات الآنفة بالإشارة إلى " مشروع البيضاء " ليس كعاصمة جديدة ولكن **كعاصمة إدارية أو مركز إداري** (Administrative Center).

الصعوبة الأخرى التي واجهها مشروع البيضاء كانت ذات طابع قانوني تمثـل في التغطيـة القانونية للأموال التي يجرى صرفها على المشروع، فالمادة (١٦٣) من الدستور تنصّ:

" كل مصروف غير وارد بالميزانية أو زائد على التقديرات الواردة بها يجـب أن يأذن به مجلس الأمّة .. "

ومصروفات مشروع البيضاء غير واردة بالميزانية، ولم يإذن بها مجلس الأمّة .. ويبـدو أن وكيل وزارة المالية **عبد الرازق شقلوف**، بالاتفاق مع رئيس الوزراء **مصطفى بن حلـيم** (ومـن بعده عبد المجيد كعبار)، درج على الإنفاق على مشروع البيضاء من " **خـارج الميزانيـة** " [٢٦] على أن تغطي هذه المصروفات فيما بعد ببعض المراسيم الاستثنائية التي تصدر خلال العطلـة البرلمانية.

يقول **محمد عثمان الصيد** عن هذا الموضوع:

" كان عبد الرازق شقلوف وكيل عام وزارة الماليـة ... وتولـّى شـقلوف الإشراف على تنفيذ المشروعات الحكومية الخاصّة بالبناء في البيضاء وطبرق منذ عهد حكومة بن حليم. " [٢٧]

ويقول في موضع آخر:

"كانت هناك مراسيم صادرة من الحكومات السابقة لميزانيات استثنائية تتعلـق بالإنشاءات في مدينة البيضاء وطبرق ويشرف على صرفها عبد الرازق شـقلوف كما يشاء. وينصّ الدستور الليبي على أنه بالإمكان إصـدار مراسـيم لميزانيـات استثنائية [٢٨] إذا كان مجلس النواب في عطلة على أن تعرّض (عليـه) عنـد أول

---

٢٦ هذا الأسلوب معروف في الدول كافـة لمعالجة بعض المصروفات الاستثنائية الطارئة إلى حين التمكـن من استصدار القوانين اللازمة لتغطيتها من قبل السلطة التشريعية المختصّة.

٢٧ مذكرات الصيد م. س. ص. (١٩٩).

٢٨ يقصد المادة (١٦٥) من الدستور.

دورة يعقدها المجلس. وكانت بالفعل تحال على رئيس المجلس الذي يحيلها بدوره على اللجان المالية واللجان المختصّة، ولكنها لا تعود إلى المجلس لأن رؤساء الحكومات السابقة (يقصد بن حليم وكعبار) يتهربّون من مناقشتها في مجلس النواب وتظلّ مهملة في ملفات اللجان البرلمانية. " [٢٩]

وقد أشار الدكتور خدوري إلى هذه الظاهرة إذ أورد أن النائب مفتاح شريعة ذكر خلال جلسة البرلمان الليبي يوم ١٠/١٠/١٩٦٠ [٣٠] " أنه أصبح من المألوف أن تعمد الحكومة إلى العطلة البرلمانية فتفيد منها وتصدر موازنات مؤقتة (استثنائية) تنفق دون موافقة البرلمان المسبقة، ثمّ تعرّضها على البرلمان حين انعقاده " . [٣١]

وتفيد التقارير[٣٢] إن إجمالي الإنفاق على " مشروع البيضاء " خلال السنوات المالية الأربع ١٩٥٧/٥٦ - ١٩٦٠/٥٩ (خلال حكومتي بن حليم وكعبار) بلغ نحو (٢،٤) مليون جنيه ليبي:

العام المالي		
١٩٥٧/٥٦	٩٦,٠٠٠	جنيه ليبي
١٩٥٨/٥٧	٦٣٠,٠٠٠	جنيه ليبي
١٩٥٩/٥٨	١٠٠٨,٠٠٠	جنيه ليبي
١٩٦٠/٥٩	٦٦٦,٠٠٠	جنيه ليبي
الإجمالي	**٢,٤٠٠,٠٠٠**	**جنيه ليبي**

وممّا تجدر الإشارة إليه أن انشغال عبد الرازق شقلوف بالإشراف على مشروع مدينة البيضاء استغرق جزءاً كبيراً من وقته وكان على حساب مهامه الأخرى كوكيل لوزارة المالية ورئيس لمجلس الإعمار. وقد أورد التقرير نصف الشهري الذي أعدّته السفارة الأمريكية عن الأوضاع الاقتصادية في ليبيا [التقرير يحمل الرقم (٢٧) ويغطي الفترة من ١١ إلى ٢٤ سبتمبر/أيلول ١٩٦٠] أن مصادر في السفارة الإيطالية بليبيا أفادت بأن شقلوف (الرئيس الجديد لمجلس الإعمار) أبلغ نجم الدين فرحات (الذي كان يرأس مجلس الإعمار منذ تأسيسه في عام

٢٩ مذكرات الصيد م. س. ص. (١٣٨).

٣٠ وهي الجلسة التي أدّت إلى سقوط حكومة كعبار في ١٦/١٠/١٩٦٠.

٣١ خدوري م. س. ص. (٣٤٢). ونرجو ألا يذهب ذهن القارئ إلى التصوّر بأن هذا هو السلوك المعتاد للعهد الملكي وموقفه من المال العام. من المؤكّد أنها حالة استثنائية جداً وأنه يكفي العهد الملكي فخراً أن حكوماته كانت متحرّجة من هذا الموضوع وأن البرلمان لم يتردّد في إثارته. يراجَع ما ورد حول هذا الموضوع بمبحث " إقالة شقلوف " بفصل " حكومة محمد عثمان الصيد .. ونهاية حقبة " في المجلد الثالث/الجزء الأول من هذا الكتاب.

٣٢ تقرير البنك الدولي للإنشاء والتعمير بشأن الاقتصاد الليبي. أبريل/نيسان ١٩٦٠. ص. (٣٥٦)، والتطورات المالية العامة في ليبيا ١٩٤٤ - ١٩٦٣، إدارة البحوث الاقتصادية، البنك الوطني. أغسطس/آب ١٩٦٥.

١٩٥٦) أن عليه أن يبقى في منصبه هذا حتى نهاية عام ١٩٦٠ على الأقلّ ذلـك أن شـقلوف مشغول بالكامل في عدّة مشروعات إنشائية خاصّة بمدينة البيضا، وأن الانشغال يـستنفذ كافـة جهوده ووقته ويحول بينه وبين تخصيص أي وقت لمنصبه الجديد كرئيس لمجلس الإعمار.

استياء أمريكي وانتقادات بريطانية

عبّرت **السفارة الأمريكية** [٣٣] في ليبيا عن استيائها منذ مرحلة مبكـــرة مـــن " مـــشروع البيضاء " وقد ورد هذا الاستياء في عدد من التقارير التي بعثت بها إلى واشنطن [٣٤]. وإن كـــان السبب الظاهر من وراء هذا الاستياء هو تكلفة المشروع المالية التي ســـوف تتحمّـــل الخزانـــة الأمريكية جزءاً منها على الأقل، إلا أننا لا نستبعد وجود أسباب إضافية قد يكون مـــن بينهـــا أن الهيئة المشرفة على مشروع البيضاء هي **هيئة بريطانية** وأن الشركة الرئيسية المنفذة للمـــشروع هي شركة بريطانية، وكذلك وجود بعض التعقيدات الإدارية والمعيشية التي سوف يواجهها رجال البعثة الدبلوماسية الأمريكية بسبب تواجدهم وتنقلّـــهم المتواصل بـــين ثـــلاث مـــدن (طـــرابلس وبنغازي والبيضاء).

من الأمثلة على استياء السفارة الأمريكية من " مشروع البيضاء " التعليق الـــذي ذيّـــل بـــه **توماس جدّ** Thomas M. Judd السكرتير الأول بالـــسفارة تقريـــره رقـــم (٢٤) المـــؤرّخ فـــي **١٩٥٦/٩/١٧** حيث جاء فيه:

> " لا يوجد شكّ أنه في حال تنفيذ هذا المشروع بكامله، سيكون مكلفاً جداً، كمـــا سيستهلك وقتاً كبيراً. وبصرف النظر عن عملية البناء ذاتها، فإن مـــشاكل كبيـــرة وباهظة التكلفة بشأن الاتصالات وتوفير المياه تستدعي الحاجة للتغلب عليها. إنه لا يوجد أيّ سبب معيّن يدعو لأن تكون البيضاء عاصمة للبلاد سوى أن بها أفـــضل مناخ في ليبيا وأن " إرادة الملك " اقتضت ذلك. إن البرلمان في عطلة، ولا يوجد ما يدلّ على أنه تمّت استشارته [٣٥]، ويبدو أنّ الاعتراضات المتوقعة من البعثـــات الأجنبية تمّ تغافلها. والأدهى من ذلك كله أن " المشروع " يمكن التخلـــي عنه في أيّة لحظة في حال وفاة الملك [٣٦] أو إذا ما اختار تغيير رأيه بشأنه. "

المثال الآخر على استياء السفارة الأمريكية من " مشروع البيضاء " مـــا ورد فـــي تعليـــق **أدوين ل. سميث** Edwin L. Smith السكرتير الأول بالسفارة الأمريكية في بنغازي والذي ختم بـــه تقريره الأولي رقم (١٤) [٣٧] المؤرّخ في **١٩٥٧/٨/١٣**:

٣٣ لم نعثر في الوثائق البريطانية على استياء بريطاني مماثل من هذا المشروع سوى ما نسبه تقرير للـــسفارة الأمريكية يحمل الرقم (١٤) ومؤرّخ في ١٩٥٦/٨/١٣ إلى السير آرثر دين (البريطاني) رئيس LPDSA في ليبيا حول اعتقاده بأن تمويل مشروع البيضاء سوف يكون في التحليل النهـــائي عـــن طريـــق دافعـــي الضرائب في بريطانيا والولايات المتحدة.

٣٤ اعتقدت السفارة الأمريكية في البداية أن المشروع هو أحد ابتكارات ذهن بن حليم الخصب كمحاولة منـــه لتأجيل عودة الحكومة الاتحادية من طرابلس إلى بنغازي.

٣٥ لقد غاب بالطبع عن كاتب هذا التقرير (أو لعلّـــه تناسى) أن البرلمانات في بقية الدول العربية (عدا لبنان) كانت في عطلة دائمة.

٣٦ ورد بتقرير أعدّته السفارة الأمريكية بتاريخ ١٩٥٧/١٠/١٠ ويحمل الرقم (٣٤) أن وليّ العهـــد الحـــسن الرضا عبّر للملحق السياسي للسفارة الأمريكية (أثناء لقائه به يوم ١٩٥٧/١٠/٥ إثر عودته مـــن العـــلاج بالخارج) عن استيائه وانتقاده لمشروع بناء مدينة البيضاء كعاصمة.

٣٧ الملف رقم (773.02).

" إن بناء عاصمة جديدة بمدينة البيضاء يبلغ ذروة اللامعقولية النادرة الوقوع حتى في ليبيا. من الناحية **الاقتصادية**؛ أن يقوم بلد فقير مثل ليبيا بتبذير هذا القدر من المال في مثل هذا المشروع، فهذا أمر غاية في الجنون. ومن الناحية **السياسية**، فإن إقامة عاصمة في قلب الجبل الأخضر ببرقة يبدو كما لو أنه يسعى إلى استمرار النفوذ القبلي والنفوذ البرقاوي الغالب (حالياً) في الحكومة في وقت كان تطوير ليبيا فيه كدولة ديمقراطية عصرية يتطلّب تقليص هذا النفوذ. ومن الناحية **القانونية**، فعلى الرغم من أنه أمكن تخصيص الأموال اللازمة لجعل البيضاء عاصمة، إلا أنه لم يجر اتخاذ أيّة خطوات لتعديل الدستور الليبي الذي ينصّ على أن طرابلس وبنغازي هما عاصمتا البلاد وتمّ ببساطة تجاهل الدستور. "

كما تجدر الإشارة في هذا الصدد أيضاً إلى أن إحدى الوثائق البريطانية السرّية أشارت إلى أن السفير الأمريكي **تابن** خانته اللباقة في إحدى المرّات فتكلّم صراحة أمام الملك عن حمق وسفه فكرة بناء عاصمة في مدينة البيضاء، الأمر الذي أغضب الملك إدريس وجعله يعبّر للسفير التركي في ليبيا خلال مناسبة تالية كيف أنه (أيّ الملك) يجد زيارات السفير تابن المتكرّرة له باعثة على الانزعاج ولا يستطيع أن يفهم لِمَ يُكثر منها [٣٨].

كما لم تخلُ التقارير الصادرة عن السفارة البريطانية في ليبيا من انتقادات لمشروع " البيضاء " . من ذلك، على سبيل المثال، ما ورد بالتقرير المثير [٣٩] الذي أعدّه السفير البريطاني ستيوارت A. C. Stewart عن مجمل الأوضاع والتطورات في ليبيا خلال عام ١٩٦٢:

" .. فممّا لا شكّ فيه أن اقتصاد ليبيا قد تبدّل في العام بشكل جوهري نحو الأحسن ... ويرجع السبب في ذلك إلى البترول ... غير أن هذه الصورة سرعان ما تتشوّه بسبب ميل ليبيا لإنفاق ثروتها على مشروعات غير إنتاجية كمشروع بناء عاصمة جديدة في مدينة البيضاء ... " .

---

٣٨ راجع ما ورد تحت عنوان " أزمة العلاقات مع أمريكا " بمبحث " العلاقات مع بريطانيا وأمريكا " في الفصل الأول " حكومة عبد المجيد كعبار .. واكتشاف النفط " ، المجلد الثالث/الجزء الأول من هذا الكتاب.

٣٩ التقرير المؤرّخ في ١٩٦٣/١/١ ويحمل الرقم الإشاري 1011/63 وهو مودع بالملف FO 371/173236 28183.

أثناء حكومة الصيد

شهدت حقبة **حكومة بن حليم** بداية " مشروع البيضاء " والإنفاق عليه وفقاً لترتيبات اتفق عليها رئيس الوزراء بن حليم مع وكيل وزارة المالية عبد الرازق شقلوف [٤٠]، ثمّ واصلت **حكومة كعبار** الإنفاق على المشروع وفقاً للترتيبات المالية نفسها. وكما رأينا فقد بلغ إجمالي النفقات عليه حتى نهاية السنة المالية ٥٩/١٩٦٠ (٣١/٣/١٩٦٠) نحو (٤,٢) مليون جنيه ليبي.

وعندما وصل **الصيد** إلى رئاسة الحكومة في أكتوبر/تشرين الأول ١٩٦٠ سار على نهج سابقيه في الإنفاق على المشروع بإندفاع أكبر حيث ورد على لسانه أن إجمالي الإنفاق على المشروع بلغ في بداية أغسطس/آب من عام ١٩٦٢ نحو (٨) ملايين جنيه [٤١]. وقد شهدت **فترة حكومة الصيد** بالنسبة لهذا المشروع أن:

- تمّ في يوم ٢٥/١١/١٩٦١ افتتاح **مقر وزارة الخارجية الجديد** في مدينة البيضاء كما تمّ نقل **مقر رئاسة الحكومة** إليها، وأعلن عن قرب نقل وزارتي العدل والمالية.
- تمّ تطوير معهد السيد محمد بن علي السنوسي [٤٢] وتحويله إلى **جامعة إسلامية** في ٢٩/١١/١٩٦١، وقد اتخذت الجامعة الجديدة التي رُصدت لها ميزانية خاصّة من مدينة البيضاء مقرّاً لها.
- تمّ في يوم ٦/١٢/١٩٦٢ افتتاح **الدورة البرلمانية** الجديدة في مبنى لمدرسة ثانوية بمدينة البيضاء بسبب عدم اكتمال بناء المقرّ الجديد للبرلمان بها.
- تمّ في يوم ١٩/١/١٩٦٣ نقل **رئاسة أركان الجيش الليبي** من مقرّها السابق في بنغازي إلى مدينة البيضاء (وكان قد تمّ من قبل في أبريل/نيسان ١٩٦٢ نقل وزارة الدفاع من مقرّها في طرابلس إلى البيضاء).
- مع بداية شهر مارس/آذار ١٩٦٣ كان قد تمّ نقل **ست وزارات اتحادية** إلى مقارّها الجديدة في البيضاء وأعلن عن نيّة الحكومة نقل وزارتين أخريين (الزراعة والعمل والشؤون الاجتماعية) إلى مقارّها الجديدة في مدينة (درنة) القريبة من البيضاء [٤٣].

وكما أشرنا من قبل [٤٤]، فقد أقال الملك في ٥/٦/١٩٦٢ **عبد الرازق شقلوف** من جميع مناصبه ومسؤولياته بما في ذلك إشرافه على "مشروع البيضاء". وقد ترتّب على تلك الإقالة،

---

٤٠ خلت مذكرات بن حليم من أيّة إشارة إلى دوره في هذا المشروع أو إلى موقفه منه.

٤١ تقرير السفير الأمريكي رقم (A – 90) المؤرّخ في ١٤/٨/١٩٦٢ (الملف 773.54) وأفاد تقرير أمريكي آخر مؤرّخ في ٢/٣/١٩٦٣ ويحمل الرقم (A – 131) أن إجمالي الإنفاق على المشروع بلغ يومذاك نحو (١٢) مليون جنيه. الملف POL. 2- Libya.

٤٢ كان المعهد منذ بداية تأسيسه عام ١٩٥٥ في البيضاء وكان يتبعه عدد من المعاهد والمدارس منتشرة في بعض مدن ليبيا.

٤٣ تقرير السفارة الأمريكية رقم (A – 231) المؤرّخ في ٢/٣/١٩٦٣ السالف الإشارة إليه.

٤٤ راجع المجلد الثالث من الجزء الأول من هذا الكتاب: فصل " حكومة الصيد .. ونهاية حقبة " ، مبحث " إقالة شقلوف " .

فيما يتعلّق بالمشروع، حالة من الفوضى، كما ظهر على السطح موضوع " **القوانين الاستثنائية** " التي كان يجرى استخدامها، منذ حكومة بن حليم، كغطاء قانوني للإنفاق على المشروع، ولم تكن تعرّض على البرلمان لإقرارها.

وقد أورد الصيد في مذكراته أنه سعى إلى تصحيح الوضع بالنسبة لهذه " القوانين الاستثنائية " بقوله:

> " طلبت من رئيسي المجلسين إقرار الميزانيات الاستثنائية المشار إليها ووعدتهم بأن أتفادى بقدر الإمكان استصدار مراسيم ملكية بميزانيات استثنائية، وإذا اضطررنا لذلك مستقبلاً فإنها سوف تناقش في أول الجلسات لمجلس الأمّة. رحّب المجلسان بالفكرة ووافقا عليها ووعدني الأعضاء بأنهم سيقرّون جميع المراسيم التي وصلت إلى مجلس الأمّة. " [45]

وكعادته، فإن **الصيد لم يبيّن السياق التاريخي الذي قام بهذه الإجراءات خلاله**، ولم يربطها باستقالة شقلوف، فبدت كما لو أنها وقعت فور استلامه لرئاسة الوزارة [46]. وهناك تقرير أعدّه السفير الأمريكي بتاريخ ١٩٦٢/٨/١٤ [47] نحسب أنه يلقي الضوء على ذلك السياق التاريخي فضلاً عن بعض الحقائق الأخرى المتعلقة بمشروع البيضاء.

ويمكن تلخيص أهمّ الحقائق والقضايا التي أوردها **التقرير الأمريكي** منسوبة إلى الصيد بشأن مشروع البيضاء:

١- أن الملك عبّر، بعد مضيّ سنتين من حصول ليبيا على استقلالها، عن رغبته باتخاذ مدينة البيضاء عاصمة اتحادية لليبيا.
٢- أن أوّل إنشاءات في هذا المشروع تمّت خلال عام ١٩٦٤ أثناء فترة حكومة بن حليم.
٣- أنه تمّ، بعد ذلك بقليل، تحويل المشروع إلى إشراف الوكالة الليبية للتنمية والاستقرار LPDSA وعبد الرازق شقلوف الذي كان ممثلاً للحكومة الليبية عند بعثات المساعدة الأجنبية وبرامجها.
٤- أن المشروع عومل منذئذ من قبل حكومتي بن حليم وكعبار معاملة الربيب StepChild فلم يكن لهما اهتمام جادّ به ولم يكونا ينتويان الانتقال بشكل دائم إلى البيضاء.
٥- ونظراً لأن مشروع البيضاء بدا كما لو أنه أحد مشروعات وكالة المساعدات الأجنبية (LPDSA التي يرأسها آرثر دين) و بالتالي فهو خاضع لإشراف شقلوف، فقد مكّن

---

٤٥ مذكرات الصيد. م. س. ص. (١٣٨، ١٣٩).

٤٦ إننا نعتقد أن الصيد ما كان ليجرؤ على اتخاذ هذه الإجراءات، رغم سلامتها، مع وجود شقلوف في مناصبه ومشرفاً على مشروع البيضاء.

٤٧ التقرير يحمل الرقم (A – 90)، بالملف (773.02)، بعنوان " البيضاء العاصمة الجديدة لليبيا " . وقد تناول ما ورد على لسان رئيس الحكومة الصيد أثناء اللقاء يوم ١٩٦٢/٨/٧ بمقرّ إقامته بالبيضاء مع السفير الأمريكي جون ويزلي جونز ومدير العمليات الأمريكية دونالد ماكفيل Donald Mc Phail وبحضور وزير التخطيط والتنمية حامد العبيدي والسكرتير العربي بالسفارة الأمريكية محمد صلاح.

هذا رئيسي الوزارة السابقين بن حليم وكعبار من تجاهل وجود هذا المشروع ولم يواجهـا المشاكل السياسية المترتـبّة على خلقه.

٦- ينبغي الآن مواجهة البرلمان والشعب وإطلاعهما على الحقيقة وما ينبغي أن يُعمل بـشأن هذا المشروع.

كما أضاف التقرير أن الصيد ذكر لزائريه بأنه عندما استلم رئاسة الوزارة في العام الـسابق وجد " مشروع البيضاء " أمراً واقعاً مؤكـّداً أنه ليس هو الذي أنشأه بل ورثه عـن سـابقيه. وأكـّد مرّة أخرى على ضرورة إطلاع البرلمان والشعب على الحقائق المتعلقة به وأنه تمّ إنفاق مبلغ (٨) ملايين جنيه عليه وأنه لا ينبغي الآن التخلـّي عنه. وقد عبّر الصيد عن ثقته بأنـه إذا ما تمّ عرض الموضوع بطريقة جيدة فإنه سوف يحظى بتأييد نحو ٧٠ % من البرلمـان ومـن الشعب الليبي.

وأضاف الصيد، وفقاً لما أورده التقرير، أن مدينة البيضاء نمت دون أي تخطيط شامل لهـذا النموّ، وأنه لا وجود للمخططات العامّة التي وضعتها الشركة البريطانية Wattlings للمدينـة، وأنه لم يتمّ العثور سوى على أجزاء صغيرة منها. كما أضاف أن حكومته عاقدة العـزم علـى تولـّي المسؤولية عن المشروع بالكامل على أساس أن البيضاء سوف تصبح " مدينة اتحادية". وفي هذا السياق طلب رئيس الوزراء الصيد من أحد ضيفيه (المستر ماكفيل) مساعدة حكومته في الحصول على فريق من خبراء تخطيط المدن.

معارضة واستياء شعبي

لقي مشروع تحويل مدينة البيضاء إلى عاصمة جديدة بديلة لطرابلس وبنغازي **معارضة شعبية ونقمة واسعة في مختلف أرجاء ليبيا، وارتفعت أعلى أصواتها في ولاية طرابلس، بل وشملت عدداً كبيراً من المسؤولين في الحكومة الاتحادية** [٤٨]. ويمكن القول أن الترحيب بهذا المشروع اقتصر على بعض الأوساط القبلية في ولاية برقة، وحتى داخل هذه الأوساط فإن الترحيب كان متفاوتاً نظراً لبعض صور المحاباة والاستغلال التي صاحبت تنفيذه والتي أثارت بعض النعرات والحساسيات القبلية القديمة الكامنة، كما حدث عند تنفيذ مشروع نقل مياه (عين مارة) الواقعة في منطقة قبيلة (العبيدات) إلى مدينة البيضاء الواقعة في أراضي قبيلة (البراعصة). [٤٩]

وبالطبع فقد زاد من حدّة المعارضة الشعبية للمشروع ما صاحبه من **صوّر الرشوة والفساد المالي** التي ازدادت تفاقماً مع السنوات وتورّط فيها عدد من المسؤولين الحكوميين بل طال الأمر بعض أعضاء مجلسي النواب والشيوخ، ونال ذلك كلّه من سمعة الملك بسبب إصراره العنيد على المشروع.

ومع المضيّ في تنفيذ المشروع واستشراء الفساد بسببه، عاد وليّ العهد **الأمير الحسن الرضا** إلى انتقاد المشروع أمام زائريه الأجانب [٥٠]، كما تحوّلت النقمة الشعبية إلى **" مطلب وطني "** عبّرت عنه بعض الشخصيات البرلمانية بمقاطعة جلسات البرلمان في البيضاء [٥١]، وبعض الشخصيات الوطنية الأخرى بإعداد مذكرات رفعتها إلى الملك ولم تقتصر فيها على المطالبة بإيقاف مشروع مدينة البيضاء كعاصمة جديدة بل تجاوزتها إلى المطالبة بالإكتفاء بعاصمة وحيدة للبلاد هي مدينة طرابلس. [٥٢]

---

٤٨ أورد دي كاندول في الصفحة (١٣١) من كتابه " الملك إدريس عاهل ليبيا – حياته وعصره " أن كثيرين من الناس اعتبروا إقامة العاصمة الصيفية (في البيضاء) إسرافاً لا داعي له .. وتضايق موظفو الحكومة منها بنوع خاصّ لبعدها عن العمران " .

٤٩ راجع المجلد الثالث/الجزء الأول من الكتاب: فصل " حكومة الصيد .. وتنامي الصراع الداخلي " ، مبحث " اعتقال عبد القادر العلام " .

٥٠ كما حدث مثلا أثناء لقائه مع رجل المخابرات الأمريكي دونالد سنوك Donald Snook يوم ١٩٥٩/١١/١٠. المجلد الثالث/الجزء الأول من الكتاب. فصل " حكومة الصيد .. صراع وليّ العهد مع ناظر الخاصّة الملكية " ، مبحث " لقاءات مع سنوك " .

٥١ النواب هم محمود صبحي وبشير المغيربي ويوسف زميط والسايح فلفل وأحمد عبد الحفيظ الرماش، وكان أساس المقاطعة أن اجتماع البرلمان في غير العاصمتين طرابلس وبنغازي مخالف للدستور.

٥٢ راجع ما ورد بمبحث " وقائع وتطورات " بفصل " حكومة الصيد .. ونهاية حقبة " في المجلد الثالث/الجزء الأول من هذا الكتاب بشأن المذكرة التي قدّمتها بعض الشخصيات الوطنية إلى الملك يوم ١٩٦٢/١٢/٢٧ م.

منذ مجئ فكيني

تشير الوقائع والوثائق إلى أن الدكتور **فكيني** كان ضدّ مشروع البيضاء كعاصمة للبلاد وشاطره هذا الرأي عدد كبير من وزرائه، وكانوا حريصين على عودة الحكومة الاتحادية، وبشكل نهائي إلى طرابلس على أن يقتصر تنقل الحكومة بين العاصمتين طرابلس وبنغازي فقط مع إطالة مدّة المكوث عمّا كانت عليه في السابق. وتردّد الحديث عن وجود دعوة في أوساط الحكومة إلى تحويل مدينة البيضاء ومبانيها الجديدة إلى مدينة جامعية.

من جهة أخرى، ظلّ الملك على إصراره فيما يتعلّق بمشروع البيضاء، وشاركه في موقفه هذا عدد من المسؤولين وأعضاء البرلمان البرقاويين. وتشير برقية [٥٣] مرسلة بتاريخ ١٩٦٣/٤/١١ من **السفارة الأمريكية** في بنغازي إلى أن أقاويل راجت في أوساط البرقاويين مفادها أن رئيس الحكومة فكيني يعتزم فور موافقة البرلمان على مشروع إلغاء النظام الاتحادي وإعلان وحدة البلاد، أن يعلن **طرابلس عاصمة وحيدة للمملكة**. وترتّب على هذه الأقاويل أن قام عدد من أعضاء البرلمان البرقاويين بمقاطعة جلسة مجلس النواب المزمعة يوم ١٩٦٣/٤/٨ ممّا أدّى إلى عدم انعقادها بسبب عدم اكتمال النصاب لها. كما أفادت البرقية ذاتها أن رئيس المجلس التشريعي البرقاوي (إبراهيم الفرجاني) وعدداً من شيوخ قبيلة العبيدات (كبرى القبائل الليبية) ومجموعات كثيرة من أهالي منطقة البيضاء بعثوا ببرقيات إلى الملك ورئيس الحكومة عبّروا فيها عن **استعدادهم لتأييد مشروع توحيد البلاد شريطة أن يتضمّن المشروع إعلان مدينة البيضاء عاصمة وحيدة لليبيا.**

وقد أضافت البرقية أن محادثات القائم بالأعمال الأمريكي **دورمان** مع عدد من أعضاء الحكومة الجديدة، وكذلك التقارير التي حصلت عليها السفارة من مصادر أخرى، تدلّ على أن مقرّ العاصمة كان موضوع بحث مكثّف داخل مجلس الوزراء، وأن الانطباع العام السائد هو أن رئيس الحكومة والوزراء يأملون أن تعود الحكومة في النهاية إلى طرابلس، غير أنهم لا يودّون إثارة الموضوع قبل الانتهاء من مشروع توحيد البلاد وإلغاء النظام الاتحادي واستقرار الوضع الاقتصادي. وختمت البرقية بعبارة جاء فيها أنه أيّاً ما تكن النتائج فإن **شهر العسل بين فكيني والبرلمان لم يدم طويلاً وموضوع الخلاف بينهما كان حول المشكلة التاريخية المتعلقة بالمحافظة على الهويّة البرقاوية المستقلة.** [٥٤]

وقد تناول تقرير [٥٥] بعث به **لوكاس** I. T. M. Lucas (رجل المخابرات بالسفارة البريطانية في ليبيا) بتاريخ ١٩٦٣/٤/٢٢، حول مشروع التعديلات الدستورية الذي قدّمه الدكتور فكيني إلى البرلمان في منتصف شهر أبريل/نيسان من ذلك العام، هذه الخلافات والمساومات بالعبارات التالية:

---

٥٣ تحمل الرقم (٢٠٩) بالملف POL. 15 – 2 Libya.

٥٤ راجع في هذا الصدد تقرير القائم بأعمال السفارة الأمريكية دورمان المؤرّخ في ١٩٦٣/٤/١٧ ذا الرقم (A – 268). الملف POL. 15 – 4 Libya.

٥٥ التقرير يحمل الرقم الإشاري VT 1015/39 بالملف FO 371/173 238 28191.

" هناك شذرات من الأدلّة أخذت تتجمّع مؤخّراً مفادها أن حكومة فكيني سوف تتخلّى قريباً عن مشروع البيضاء، ويمكننا الجزم أن فكيني لا يحبّذ هذا المشروع. غير أنه يبدو أن من المحتمّ عليه أن يعقد صفقة مع النواب البرقاويين يتمّ بموجبها، مقابل حصوله على تأييدهم لإلغاء النظام الاتحادي، مساومته على موضوع البيضاء كعاصمة. ومع ذلك فمن الواضح أن فكيني لم يذهب إلى الحدّ الذي كان النواب البرقاويون يتمنونه منه وهو إعلان البيضاء كعاصمة وحيدة للبلاد. وتفيد آخر الإشاعات حول هذا الموضوع أن فكيني سيعلن قريباً أن الحكومة، بعد أن أمضت عامين في برقة، سوف تنتقل إلى طرابلس حيث ستبقى بها لمدّة عامين. ولن يجد البرقاويون صعوبة في معرفة ما تعنيه هذه المناورة من قبل فكيني في حال تحقّقها. "

وفي ١٩٦٣/٤/٢٦ بعث مدير إدارة شمال وشرق أفريقيا بالخارجية البريطانية (سكرايفنر) إلى السفير البريطاني ستيوارت مستوضحاً عن آخر التطوّرات بالنسبة لموضوع البيضاء [٥٦]. وقد ردّ عليه **لوكاس** بموجب رسالة مؤرّخة في ١٩٦٣/٥/١٤ أفاده فيها أن معلومات وصلت للسفارة عبر رجل أعمال صديق لعضو مجلس الشيوخ **محمد وهيب الزقعار** [٥٧] تشير إلى أن رئيس الوزراء فكيني عازم على أن تكون طرابلس هي عاصمة ليبيا مستقبلاً. كما أفاد لوكاس أن عضو مجلس شيوخ آخر نقل إلى أحد الدبلوماسيين الأمريكيين في طرابلس أنه سوف يجرى إلغاء مشروع البيضاء وسيستمرّ اتخاذ كلّ من طرابلس وبنغازي عاصمة للبلاد على أن تمتد فترة مكوث الحكومة في كلّ منهما إلى ما بين عامين وخمسة أعوام. [٥٨]

وقد أشار **لوكاس** مرّة أخرى في تقريره [٥٩] الشامل الذي أعدّه بتاريخ ١٩٦٣/٥/٣، حول التعديلات الدستورية التي جرى اعتمادها من قبل كافة السلطات التشريعية في البلاد كما تمّ إقرارها وإعلانها من قبل الملك إدريس في ١٩٦٣/٤/٢٦، إلى ما دار من مناورات ومساومات حول موضوع البيضاء أثناء النظر في تلك التعديلات. وكان ممّا جاء في هذا التقرير البريطاني:

" وإنه لمن الواضح، في المناسبات جميعها، أن النواب البرقاويين استطاعوا أن يتحصّلوا على ثمن مقابل موافقتهم على إلغاء النظام الاتحادي. وهناك بعض الأدلة على أنهم حصلوا على تعهّد من فكيني بعدم التخلّي عن مشروع البيضاء في الوقت الحاضر على الأقل. ومن المؤكّد أن التعديلات الدستورية أسقطت أيّة إشارة إلى موضوع العاصمة (ممّا يعني أن تعديلها سوف يحتاج إلى إجراءات

---

٥٦ الرقم الإشاري VT 1015/42، الملف FO 371/178 239 28189.

٥٧ كان الشيخ محمد وهيب الزقعار ضمن أعضاء وفد برلماني زار بريطانيا خلال الفترة من ١١ إلى ٢٠ مارس/آذار ١٩٦٣.

٥٨ الرقم الإشاري VT 1015/50، الملف FO 371/173 239 28189.

٥٩ وقّع لوكاس التقرير المذكور نيابة عن السفير البريطاني الذي كان قد غادر منصبه فيها. والتقرير يحمل الرقم الإشاري VT 1015/46 مودع بالملف FO 371/173238 28191.

جديدة خاصّة بها). لقد كان متوقعاً في بعض الدوائر أن يقوم فكيني بانتهاز فرصة تقديم هذه التعديلات ويضع نهاية حاسمة لهذا الموضوع. "

ويضيف لوكاس في تقريره متكهّناً:
" غير أنني أعتقد أن فكيني لن يصبر طويلاً على هذه الحالة. "

وفي ١٩٦٣/٥/١٨ التقى القائم بالأعمال الأمريكي دورمان بالدكتور فكيني، وكان من بين ما نقله عنه حينها أنه قال مبتسماً " إن البيضاء بقعة لطيفة لتمضية بضعة أشهر خلال الصيف بها. "[٦٠]

وفي ١٩٦٣/٥/٢٣ بعث السفير البريطاني ستيوارت إلى المستر سكرايفنر برسالة أبلغه فيها أن المستشار المالي البريطاني بوزارة المالية الليبية ديفيز نقل إليه قول رئيس الوزراء فكيني يوم ١٩٦٣/٥/١٢ له بأنه ينوى استخدام البيضاء كعاصمة خلال أشهر الصيف غير أنه سوف ينقل مع حلول الخريف إلى طرابلس وسيتمّ من بعد **استخدام البيضاء كمدينة جامعية.** [٦١]

وقد وردت، في أحد التقارير التي بعث بها المستر **لوكاس Lucas** حول المشهد السياسي في ليبيا بعد مضيّ ستة أشهر على تولّيّ فكيني لرئاسة الحكومة، إشارة إلى موضوع البيضاء جاء فيها:

" وحتى هذه اللحظة لا توجد أيّة علامات واضحة تدل على قرب انتقال الحكومة إلى طرابلس على النحو الذي كان متوقعاً بيقين منذ بضعة أشهر أن يتمّ في شهر أكتوبر/تشرين الأول، ومع ذلك فإننا ما نزال على اعتقادنا بأن الانتقال سوف يتمّ وبأقلّ علانية في وقت ليس ببعيد. "[٦٢]

ويتضح من متابعة وقائع افتتاح الدورة التكميلية الخامسة للهيئة البرلمانية الرابعة، التي جرت يوم ١٩٦٣/١٢/٧ بالبيضاء، ومن الصراع الذي دار حول انتخاب رئيس لمجلس النواب في تلك الدورة يومها بين مرشح الحكومة مفتاح عريقيب ومرشح المعارضة محمد عثمان الصيد [٦٣]:

- أن خطاب العرش الذي ألقاه رئيس الحكومة الدكتور فكيني في جلسة الافتتاح خلا من أيّة إشارة إلى موضوع " البيضاء " .
- أن بعض النواب البرقاويين صوّتوا ضدّ مرشّح الحكومة مفتاح عريقيب كاحتجاج على سياسة فكيني تجاه موضوع البيضاء وما عُرف عنه من معارضة لمشروع البيضاء وعزمه على نقل الحكومة إلى طرابلس.

---

٦٠ التقرير رقم (A – 303)المؤرّخ في ١٩٦٣/٥/٢٢. الملف POL. 15 – 2 Libya.

٦١ الرقم الإشاري VT 1015/53، الملف السابق.

٦٢ التقرير مؤرّخ في ١٩٦٣/١٠/٢٨ ويحمل الرقم الإشاري VT 1015/65، الملف السابق.

٦٣ راجع مبحث " صورة جديدة من الصراع " بفصل " حكومة فكيني .. وتواصل الصراع الداخلي " بهذا المجلد.

- كان أحد المطالب التي قدّمها فكيني، أثناء لقائه بالملك يوم ١٩٦٣/١٢/١١ بعد أيام أربعة من افتتاح البرلمان، هو عدم إدخال أيّ تعديل على الدستور على الأقل قبل مرور عامين، وقد رجّح المراقبون أن طلب فكيني كان يتعلّق بإعلان البيضاء كعاصمة. [٦٤]
- توقعت السفارة البريطانية [٦٥] أن يعود فكيني وحكومته إلى طرابلس في حدود تاريخ ١٩٦٣/١٢/١٤ غير أن هذا لم يحدث.

كما ورد بالتقرير السنوي الذي أعدّته السفارة البريطانية عن أحداث وتطوّرات عام ١٩٦٣ في ليبيا إشارة أخرى إلى موضوع البيضاء جاء فيها أن **الموضوع الذي كان مثار خلاف بين الملك ورئيس وزرائه بقى مع نهاية عام ١٩٦٣ معلقاً** على النحو الذي كان عليه في بداية ذلك العام. [٦٦]

وسقطت حكومة الدكتور فكيني – كما سنرى في الفصل الثاني عشر – دون أن يتمكّن من نقل الحكومة من البيضاء إلى طرابلس أو فعل شيء بالنسبة لمشروع " البيضاء " كعاصمة.

---

٦٤ تقرير السفارة الأمريكية رقم (A – 210) بالملف POL. 15 -2 Libya المتعلّق بالمقابلة مع رئيس الوزراء السابق محمد عثمان الصيد يوم ١٩٦٣/١٢/٢٣.

٦٥ راجع تقرير السفير البريطاني المؤرّخ في ١٩٦٣/١٢/١١ ذا الرقم الإشاري VT 1015/75 بالملف FO 371/173240 28192.

٦٦ التقرير مؤرّخ في ١٩٦٤/١/٦ ويحمل الرقم الإشاري (٢٢٣٠٥) VT 1011/1، الملف FO 371/178854.

الفصل السادس

حكومة الدكتور فكينى .. وتَواصُل الصراع الداخلي

مباحث الفصل الســادس

حكومة فكيني .. وتَواصُل الصراع الداخلي

* وضع وليّ العهد وعلاقاته
* وضع ناظر الخاصّة الملكية وعلاقاته
* مطالب القوى الوطنية
* نشاط القوى الوطنية والعناصر الحزبية
* الإعلام في ظلّ الشويرف
* الأوضاع داخل صفوف الجيش
* وضع الحركة العمالية
* تحرّكات جهوية وقبلية
* تداخل وصراع المصالح السياسية والاقتصادية
* صورة جديدة من الصراع
* محاولة اغتيال مزعومة

الفصل السادس
حكومة فكيني .. وتـواصُل الصراع الداخلي
وضع وليّ العهد وعلاقاته

شهدت حقبة وزارة الدكتور فكيني نشاطاً غير معتاد لوليّ العهد الأمير الحسن الرضا على الصعيدين الداخلي والخارجي.

أمّا على **الصعيد الداخلي** فقد تولـّى الأمير اختصاصات نائب الملك أثناء غياب الملك إدريس في اليونان خلال الفترة من ١٩٦٣/٦/١٢ إلى ١٩٦٣/٧/٢٨ كما واصل القيام بمهام الملك الروتينية حتى بعد عودة الملك بعدّة أسابيع، وقام في ١٩٦٣/١٢/٧ أيضاً نيابة عن الملك بافتتاح الدورة البرلمانية الخامسة في مدينة البيضاء.

أمّا على صعيد **العلاقات الخارجية**؛ ففضلاً عن لقاءات الأمير المتكرّرة بسفراء الدول الأجنبية في ليبيا وبخاصّة بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، واستقباله لعدد من الشخصيات الأجنبية التي زارت البلاد خلال هذه الفترة، فقد ترأسّ الأمير الوفد الليبي الذي شارك في المؤتمر الأول **لمنظمة الوحدة الإفريقية** في أديس أبابا والذي تمّ خلاله التوقيع على ميثاق المنظمة في ١٩٦٣/٥/٢٦. كما ترأسّ الأمير في ١٩٦٣/١٢/١٢ الوفد الليبي الذي شارك في احتفالات الجمهورية التونسية بجلاء القوات الفرنسية عن قاعدة " **بنزرت** " .

ورغم هذا النشاط الملحوظ لوليّ العهد إلا أنه يمكن القول بأن **وضعه العام**، سواء من الناحية الفعلية أو من وجهة نظر الليبيّين والمراقبين الأجانب، ظلّ أسير المحدّدات المعروفة خلال الحقبة السابقة والمتمثلة في:

- ضعف شخصية الأمير وفتور همّته وميله إلى العزلة والتقوقع.
- عدم ثقة الملك في قدراته.
- محاربة ناظر الخاصّة الملكية البوصيري الشلحي وزمرته له بشكل علني وخفي معاً.[1]

وقد أضيف إلى هذه العوامل عامل آخر تمثـّل في وجود **نفور في العلاقة بينه وبين رئيس الوزراء فكيني** لعلـّه يرجع في جزء كبير منه إلى تأثير رئيس الوزراء السابق محمد عثمان الصيد على الأمير. ولم يغيّر من حظوظ الأمير ما تردّد حول تبدّل موقف **مصر** تجاهه وأنها أصبحت تراهن عليه وعلى خلافته للملك.

---

١ راجع فصل " حكومة الصيد .. الصراع بين وليّ العهد وناظر الخاصّة الملكية " بالمجلد الثالث/الجزء الأول من هذا الكتاب، ومبحث " وضع ناظر الخاصّة الملكية وعلاقاته " بهذا الفصل.

حضور قمّة الوحدة الإفريقية [٢]

سافر الأمير الحسن الرضا يوم ١٩٦٣/٥/٢٢ على رأس وفد المملكة للمشاركة في أعمال القمّة الأولى **لمنظمة الوحدة الإفريقية** التي انعقدت في أديس أبابا في أواخر ذلك الشهر وتمّ خلالها إبرام ميثاق المنظمة الوليدة [٣] في ١٩٦٣/٥/٢٦. وتفيد تقارير البعثات الدبلوماسية في ليبيا أن مشاركة وليّ العهد في تلك المناسبة لم تكن متوقعة حيث كان ينتظر أن يقوم رئيس الوزراء الدكتور فكيني بترؤس الوفد الليبي إلى المنظمة.

وقد وردت إشارات عدّة لهذا الموضوع في تقارير البعثات الدبلوماسية في ليبيا، من ذلك ما ورد في تقرير [٤] بعثت به السفارة الأمريكية بتاريخ ١٩٦٣/٥/١٦ عن استقبال وليّ العهد بالقصر الملكي في طرابلس يوم ١٩٦٣/٥/١٤ للجنرال الأمريكي مونتجمري Lt. General R. M. Montgomery نائب القائد العام لسلاح الجو الأمريكي (وكان بصحبته قائد قاعدة ويلس الجوية الكولونيل دريجن Col. I. H. Dregen وويليام وايت William L. Wight Jr. الموظف الرئيسي بالسفارة الأمريكية وباولوتزي G. J. Paolozzi السكرتير السياسي بالسفارة) حيث جاء فيه:

> " لقد ظهر **وليّ العهد** مرتاحاً وسعيداً. وبعد تبادل كلمات المجاملة بدا الأمير حريصا على توضيح وجهات نظره حول العلاقات الليبية الأمريكية، ورحلته التي قام بها إلى الولايات المتحدة الأمريكية في الخريف الماضي (أكتوبر/تشرين الأول ١٩٦٢)، ورحلته القادمة إلى أديس أبابا على رأس الوفد الليبي المشارك في القمّة الإفريقية ... " .

كما جاء في التقرير:

> " وقد انتهز المستر **وايت** الفرصة فعبّر لوليّ العهد عن سعادة الحكومة الأمريكية بقرار الملك بإرساله على رأس الوفد الليبي إلى أديس أبابا ... كما عبّر المستر وايت بأنه سيكون سعيداً بإبلاغ السفارة الأمريكية في العاصمة الإثيوبية عن موعد وصول الأمير إليها، وأن تلك السفارة سوف تكون ممتنة في تقديم أيّة مساعدة يحتاجها الأمير أثناء وجوده بأديس أبابا. "

---

٢ راجع ما ورد بمبحث " العلاقات مع أفريقيا " بالفصل التالي " حكومة فكيني .. ملامح سياسة خارجية جديدة " .

٣ وافقت ليبيا على ميثاق المنظمة بموجب القانون رقم (٢) لسنة ١٩٦٣، الصادر بتاريخ ١٩٦٣/٧/١٦ والمنشور بالجريدة الرسمية العدد (٤) بتاريخ ١٩٦٣/٧/٢٩.

٤ التقرير يحمل الرقم الإشاري A – 376 بالملف POL. 15 – 1 Libya.

وأضاف التقرير:

" وبدا واضحاً أن الأمير كان سعيداً بإثارة موضوع أديس أبابا، وأشار إلى أن ليبيا باعتبارها إحدى الدول الإفريقية الحديثة الاستقلال سعيدة بالمشاركة في أعمال المؤتمر، وأن اهتمامها خلاله لن ينحصر بالقضايا التي تخصّ ليبيا فقط، ولكن سوف يمتدّ ليتناول كافة القضايا التي ستساعد عموم القارّة وتأسيس مجموعة يكون همّها المركزي سلام العالم. "

" واستطرد الأمير قائلاً إن السلام هو ما تحتاجه الشعوب جميعها ولابدّ أن يتحقق لها، وأن هذا ما ترغب به أيضاً كافة الدول الحديثة الاستقلال التي تخشى من نتائج الحروب النووية. وأكّد الأمير على ضرورة أن تسعى الكتلتان الغربية والشرقية إلى بذل كلّ جهد من أجل تجنّب حرب نووية. وأضاف بأنه ينبغي على أمريكا أن تواصل، كما في الماضي، دورها في تهدئة الاضطرابات في البقع الساخنة كلما حدثت. كما أضاف بأن العلاقات بين الشرق والغرب تبدو في حالة إثارة وهي من ثمّ خطيرة. "

" وشكر الأمير المستر وايت بعد ذلك على عرض المساعدة من قبل السفارة الأمريكية في أديس أبابا. وعلى الرغم من أنه لا يتوقع أن يطرأ ما يستدعي طلب المساعدة، إلا أنه أكّد بأنه سيقوم بزيارة السفارة الأمريكية في العاصمة الإثيوبية إذا ما استدعت الظروف ذلك. "

الإشارة الثانية لهذا الموضوع وردت على لسان الطاهر العقبي (رئيس المجلس التشريعي لولاية طرابلس حتى فبراير/ شباط ١٩٦٣ والمعروف بأنه أحد أهمّ أنصار وليّ العهد) خلال لقائه بغابرييل جي باولوتزي Gabriel J. Paolozzi (السكرتير الثاني بالسفارة الأمريكية) في بيت الأخير يوم ١٩٦٣/٥/٢٨ [٥]:

" ذكر العقبي أنه سوف يلتقي خلال بضعة أيام بالأمير، وسيعرف منه مع من كانت اتصالاته على هامش مؤتمر القمّة الإفريقي بأديس أبابا. وأشار العقبي إلى أنه سمع بأن وليّ العهد لم يلتق بعبد الناصر على انفراد، وأنه ربّما أمضى بعض الوقت مع بن بيللا وبورقيبة. "

وردّاً على ملاحظة أبداها الدبلوماسي الأمريكي باولوتزي حول ما كان يتوقعه المراقبون بأن فكيني هو الذي كان سيرأس وفد ليبيا إلى المؤتمر، قال العقبي:

" إن شخصية صديقة ومقرّبة من الملك نصحته بأن الوقت قد حان كي يتيح الفرص أمام وليّ العهد للسفر ومقابلة الناس وإكتساب الخبرة والثقة بنفسه. وقد طلب الملك إثر ذلك من رئيس الوزراء فكيني أن يرسل وليّ العهد لتمثيل ليبيا في المؤتمر الإفريقي. "

٥ وردت الإشارة بالتقرير الذي بعث به باولوتزي بتاريخ ١٩٦٣/٦/٦، ذي الرقم الإشاري A – 409 بالملف POL. 2 – Libya.

وقد علّق الدبلوماسي الأمريكي باولوتزي على كلام العقبي بقوله إن عدداً من الدبلوماسيين الأجانب أخبروه بأن الملك اختار على ما يبدو إرسال وليّ العهد على رأس ذلك الوفد لإظهار أنه (أي الملك) **ليس على وفاق مع رئيس وزرائه حول تحرّكاته على صعيد السياسة الخارجية.**

رؤية لسكرايفنر

قام رونالد سكرايفنر R. S. Scrivener رئيس إدارة شمال وشرق أفريقيا بوزارة الخارجية البريطانية بزيارة لليبيا امتدّت من ٢٤ إلى ٣٠ يونيو/حزيران ١٩٦٣ وعاد منها بانطباعات وقناعات عبّر عنها في عدد من التقارير التي أعدّها بهذا الخصوص، وكان بعضها يتعلّق بشخصية وليّ العهد ووضعه [٦] ..

ويوضح تقرير [٧] بعث به **جوزيف جي. واغنر** Joseph J. Wagner السكرتير الأول بالسفارة الأمريكية بلندن أن سكرايفنر فاتح، بصدد الانطباعات والقناعات التي عاد بها من ليبيا، أحد دبلوماسيّ السفارة الذي التقى به يوم ١٩٦٣/٧/٢٤، حيث جاء بهذا التقرير:

> " لقد أوضح سكرايفنر أنه غادر ليبيا مقتنعاً تمام الاقتناع بعدم جدوى محاولة العمل من خلال السياسيين المسيطرين على الساحة في ليبيا [٨] أو محاولة التأثير فيهم، إلى جانب **قناعته بوجود ضرورة قصوى لتقديم الدعم الكامل لوليّ العهد."**
>
> " وفيما يتعلق بوليّ العهد علّق سكرايفنر بأنه قد يكون للأمير عيوبه ولكنه لم يجده عديم التأثير بالكامل أو ضعيفاً كما يجرى تصويره بصفة عامّة. "
>
> " وفضلاً عن ذلك، فقد عاد سكرايفنر من ليبيا يحدوه الشعور بأن عملية خلافة وليّ العهد للملك تبدو إلى حدّ معقول مؤكّدة. "
>
> " الملاحظة الرئيسية الثانية التي عاد بها سكرايفنر تتعلّق بضرورة أن يتمّ على وجه السرعة استئناف استمرار العلاقة الحميمة التي كانت قائمة بين بريطانيا والملك. "
>
> " وأوضح سكرايفنر أنه قام منذ عودته من رحلته بإعداد **ورقة** أوصى فيها بضرورة أن تأخذ السياسة البريطانية (تجاه ليبيا) الملاحظتين السابقتين بعين الاعتبار، وأن هذه الورقة يتمّ الآن تدارسها على مستوى الإدارات المختصّة في الحكومة البريطانية وسوف تجري دراستها بعد الموافقة عليها مع الجانب الأمريكي في إطار (خطة الطوارئ). "

---

٦ كان الملك إدريس في تلك الأثناء برحلة استشفاء في اليونان. وقد قابل سكرايفنر خلال زيارته لليبيا كلاً من وليّ العهد ورئيس الوزراء فكيني وعدداً من كبار المسؤولين الليبيّين.

٧ التقرير يحمل الرقم الإشاري A – 209 ومؤرّخ في ١٩٦٣/٧/٢٥ بالملف POL. 1 – Libya.

٨ لعلّه يقصد رئيس الوزراء فكيني والبوصيري الشلحي.

موقف مصر تجاه الأمير

عُرف عن مصر الناصرية علاقتها الوطيدة بناظر الخاصّة الملكية **البوصيري الشلحي** وعدد من أنصاره المعروفين، كعبد الله عابد ومصطفى بن حليم وسيف النصر عبد الجليل، فضلاً عن علاقتها الوطيدة الأخرى بعدد من الشخصيات الوطنية المعروفة بميولها القومية والإسلامية والمعروفة أيضاً بمعارضتها للنظام، من بينهم رجال جمعية عمر المختار في بنغازي (الأستاذ مصطفى بن عامر والنائب محمد بشير المغيربي ..)، ومن بينهم بعض الشخصيات الطرابلسية (كالنواب محمود صبحي والفيتوري زميط والسايح فلفل والمحامي إبراهيم الغويل وعلى الورّيث). ومن ثمّ فلم يكن مستغرباً أن يوصف موقف مصر تجاه وليّ العهد بأنه غير ودّي، وبأن تولّيه العرش خلفاً لعمّه الملك إدريس غير مرحّب به من قبلها. ومن جانبه، فإن وليّ العهد لم يكفّ عن التعبير عن مخاوفه من النظام الناصري وأطماعه في ليبيا [٩]، ولم يقم منذ اختياره لولاية العهد في عام ١٩٥٦ بزيارة مصر على الرغم من توجيه النظام المصري الدعوة له بزيارتها. [١٠]

خلال منتصف عام ١٩٦٣، شاع في بعض الأوساط الدبلوماسية في ليبيا أن **تحوّلاً طرأ على موقف مصر المناوئ لوليّ العهد**، الأمر الذي حدا بالسفارة البريطانية في ليبيا أن تتحرّى عن صحّة هذا الخبر من خلال استفسارها بعض الشخصيات الليبية عنه، كما حدث خلال لقاء بين السفير البريطاني **ستيوارت** ورئيس الوزراء الأسبق **بن حليم** يوم **١٩٦٣/٣/٢٥**، وقد كتب السفير ستيوارت في تقريره [١١] عن هذا اللقاء:

> " لقد سألت السيد مصطفى بن حليم عن رأيه حول ما طرأ من انهيار على مشروع الاتحاد بين مصر وسوريا والعراق وما إن كان ذلك سيؤثر على موقف مصر تجاه ليبيا. وقد ردّ بن حليم بأن موقف مصر تجاه ليبيا ثابت وواضح ومن غير المحتمل أن يطرأ عليه أيّ تعديل. وأضاف بأنه جرى خلال شهر يونيو/حزيران (١٩٦٣) حديث مطوّل بينه وبين **حسن إبراهيم**[١٢] وأن هذا الأخير أبلغه بأن عبد النصر قبل بالملك إدريس ولن يعمل ضدّه، غير أن وضع وليّ العهد مختلف تماماً. إن الأمير قد يعتلي العرش بعد وفاة الملك غير أن المصريين ينظرون إليه باحتقار على أنه **" عميل أمريكي "** . ولن يكون له، عندما يعتلي العرش، أيّ رصيد من السمعة الطيبة كما للملك، أو أيّة خبرة في الحكم. وسوف يتعرّض

---

٩ عبّر وليّ العهد عن هذه المخاوف في عدد من مقابلاته مع رجال السفارتين البريطانية والأمريكية. راجع المجلد الثالث/الجزء الأول من هذا الكتاب.

١٠ تقرير المخابرات المصرية العامة رقم (١٠٧) بعنوان " دراسة عن الأوضاع في ليبيا " يناير/ كانون الثاني ١٩٦٦.

١١ التقرير مؤرّخ في ١٩٦٣/٧/٢٧ ويحمل الرقم الإشاري VT 1015/58 بالملف FO 371/173239 28189.

١٢ عضو مجلس قيادة الثورة في مصر والمكلّف آنذاك من قبل الرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر بمتابعة العلاقات مع ليبيا. ولم يوضح بن حليم طبيعة علاقته بالقيادة المصرية وماهية الإطار الذي كانت تتمّ به.

خلال الستة أشهر الأولى لضغوط هائلة، داخلية وخارجية، ممّا يجعل من بقائه في الحكم أمراً مشكوكاً به[١٣]. "

وقد أورد السفير ستيوارت في رسالة الإرفاق التي بعثها إلى سكرايفنر مع تفاصيل ما دار بينه وبين بن حليم من حديث عبارة جاء فيها:

" لا جديد بالنسبة لك في آراء بن حليم بشأن موقف مصر تجاه ليبيا والملكية. وقد تعمّدت سؤاله حول هذا الموضوع أملاً في أن يقوم بإلقاء المزيد من الضوء حول موضوع التقرير المثير، الذي لا شكّ في أنه وصلك من أكثر من مصدر، حول ميل المصريين في الوقت الراهن إلى دعم وليّ العهد. إنني أجد صعوبة في تصوّر أن هذا التقرير صحيح، ورغم ذلك فنحن نتابع كافة التطورّات هنا (في ليبيا) بكلّ دقة لنرى إمكان وجود ما يؤكّد صحّة هذا التقرير. "

كما كتب بنهام من الخارجية البريطانية تعليقاً بتاريخ ١٩٦٣/٨/١٦ حوال رسالة السفير ستيوارت جاء في إحدى فقراته:

" من المحتمل أن يبقى المصريون، طالما بقي الملك على العرش، حذرين في نشاطاتهم داخل ليبيا. أمّا عند وفاة الملك، فإن مخاوف المصريين سوف تنتهي، وسيحتاج الأمير عندئذ إلى تسامح المصريين إن لم يكن دعمهم إذا أراد البقاء في الحكم. "

وفي أواخر شهر أغسطس/آب ١٩٦٣ التقى مصطفى بن حليم مع سكرايفنر مدير إدارة شمال وشرق أفريقيا بالخارجية البريطانية، وكان موقف القيادة المصرية من الملك إدريس ووليّ العهد هو أحد الموضوعات التي تمّ التطرّق إليها بين الاثنين، وقد جاء في المذكرة التي أعدّها سكرايفنر عن هذا الاجتماع والمؤرّخة في ١٩٦٨/٨/٢٨ ما ترجمته:

" من خلال المحادثات التي أجراها السيد بن حليم مع القادة المصريين في مناسبات عديدة أحدثها في شهر مايو/أيار الماضي[١٤] (١٩٦٣) أمكنه تكوين الانطباع بأن المصريين ينتظرون فقط وفاة الملك لكي يقوموا بانقلابهم في ليبيا. وفي اعتقاد بن حليم أن هذا الانقلاب سوف يكون على غرار الاضطرابات التي قاموا بها في لبنان عام ١٩٥٨. إن معارضة المصريين لخلافة وليّ العهد هي من كل الوجوه. وسوف يقومون في الوقت نفسه، وإلى حين وفاة الملك، بعمل كل ما بوسعهم " لتثبيت " وضع وليّ العهد. إنهم لا يهاجمونه علانية، أمّا في الخفاء فإنهم يتحدثون عنه، دون تحفّظ، " **كعميل أمريكي** " .

---

١٣ إن المرء يتساءل لمصلحة من وبأيّ مسوّغ يبيح بن حليم لنفسه إشاعة مثل هذه الآراء ؟!

١٤ ورد على لسان بن حليم خلال لقائه بالسفير ستيوارت في ١٩٦٣/٧/٢٥ (أي قبل هذا اللقاء مع سكرايفنر) أن آخر لقاءاته مع المصريين كان في شهر يونيو/حزيران وليس مايو/أيار ١٩٦٣.

ومن الواضح من خلال هذه المقابلات مع بن حليم، ومن خلال ما ورد على لسان وليّ العهد أثناء مقابلاته مع سفيري الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا [15]، أن لا أساس من الصحّة لما تردّد حول تغيّر موقف النظام الناصري إزاء وليّ العهد.

اجتماع مع السفير الأمريكي الجديد

أشرنا في الفصل الخامس من هذا المجلد إلى أن السفير الأمريكي الجديد آلن لايتنر E. Allen Lightner قدّم أوراق اعتماده إلى الملك إدريس في أواخر مايو/أيار ١٩٦٣. وفي أواخر شهر أغسطس/آب استقبل وليّ العهد السفير الجديد حيث جرى بينهما حديث مطول قام الأخير بنقل مضمونه مفصّلاً إلى زميله السفير البريطاني ستيوارت، الذي قام بدوره بمكاتبة الخارجية البريطانية حول تلك المقابلة وما دار خلالها. وكان ممّا جاء في رسالة ستيوارت [16]:

" قال الأمير، في توضيح أسباب إقامته التي طالت بمدينة طبرق، إنه على الرغم من أن الملك في صحة ممتازة، فهو ما يزال في فترة راحة بعد العلاج [17] الذي تلـقّاه، ولا يتعامل سوى مع الموضوعات ذات الأهمية الكبيرة، تاركاً له (أي لوليّ العهد) تصريف الأمور اليومية الروتينية، وهذا ما أدّى إلى انشغاله كثيراً. "

" أثناء الحديث مع الأمير حول **الانتقادات** التي وجهّت داخل **البرلمان** وفي **الصحافة** المحلية حول البعثات العسكرية عموماً وحول قاعدة ويلس الجوية على وجه الخصوص، قال بأن تلك الانتقادات لا تعبّر عن وجهة نظر عامّة بين الليبيّين. ثمّ أضاف الأمير قائلاً: صحيح أن بن حليم ارتكب خطأ عندما سمح بأن يكون مكان القاعدة قرب مدينة طرابلس (؟!). وأضاف بأنه على الرغم من أن الوضع المالي لليبيا قد تحسّن كثيراً منذ التوقيع على المعاهدة الخاصّة بالقاعدة الأمريكية، غير أن أساس إبرام هذه الاتفاقية لم يكن مالياً فحسب، فقد كان هناك عامل **الصداقة** وهذا باق. وبالتالي فإن معاهدة التحالف (مع بريطانيا) واتفاقية القاعدة الأمريكية ستبقيان حتى نهاية مدتهما (٢٠ سنة). "

" وقد لاحظ السفير لايتنر **كيف أن دفاع الحكومة في مواجهة الانتقادات داخل البرلمان كان ضعيفاً جداً**. وعند هذه النقطة اندفع الأمير في **نقد لاذع وجارح لرئيس الوزراء فكيني**، وأشار على وجه الخصوص إلى **المقالتين** اللتين تهجّمتا على رؤساء الوزارة الخمسة السابقين وعلى الملك [18] مؤكـدّاً

---

١٥ راجع ما ورد تحت عنوان " تقييم أمريكي/بريطاني مشترك " بهذا المبحث.

١٦ الرسالة مؤرّخة في ١٩٦٣/٩/٩ وتحمل الرقم الإشاري VT 1015/60 بالملف FO 371/173 239 28189.

١٧ كان الملك قد سافر إلى اليونان يوم ١٩٦٣/٦/١٢ للراحة والاستجمام وعاد من رحلته في ١٩٦٣/٧/٢٨.

١٨ انظر ما ورد حول هاتين المقالتين في مبحث " الإعلام في ظلّ الشويرف " و " نشاط القوى الوطنية والعناصر الحزبية " بهذا الفصل.

أنه لو حدث ذلك خلال فترة حكومة بن عثمان لقامت السلطات بالقبض على المدبّرين للأمر، غير أن فكيني لم يفعل شيئاً. واستطرد الأمير في حديثه قائلاً بأن **فكيني بعثي ووزارته تضمّ أربعة بعثيين** آخرين مشيراً إلى أحمد فؤاد شنيب (وزير المعارف) وسيف النصر عبد الجليل (وزير الدفاع) وعبد اللطيف الشويرف (وزير الأنباء والإرشاد). كما أشار إلى وجود (١٥) موظفاً في وزارة الأنباء والإرشاد معروفين بميولهم البعثية. وأضاف الأمير أن سياسة البعثيين (في ليبيا) هي ذات أهداف ثلاثة:

- معاداة الملكية.
- تغيير الدستور لصالح النظام الجمهوري.
- إلغاء المعاهدات.

" وأضاف الأمير بأنه **لن يُسمح لفكيني بالبقاء مزيداً من الوقت في رئاسة الوزارة**. وعندما ألحّ عليه السفير لايتنر بأن يكون أكثر تحديداً بشأن رحيل فكيني قدّم الأمير إجابة غير مقنعة قائلاً شهراً أو شهرين أو ربّما عاماً، إلا أنه سيذهب إن عاجلاً أم آجلاً. "

كما جاء في رسالة السفير ستيوارت:

" وعندما انتقل الحديث (بين وليّ العهد والسفير الأمريكي الجديد لايتنر) إلى **أوضاع الجيش الليبي** أكّد الأمير أن ليبيا في حاجة إلى جيش صغير كفء ومجهّز بأحدث العتاد، على أن يقتصر دوره على حماية ليبيا من أي عدوان خارجي. وقد اعترف الأمير بأن معنويات ضباط الجيش متدنـيّة. وعندما جرى سؤاله عن احتمال ملء الفراغ الناجم عن مقتل العيساوي، أجاب بأن أصحاب الرتب العالية في الجيش هم جميعاً صغار السن وليست لديهم الخبرة الكافية، وأنه يتوقّ أن يقع الاختيار قريباً على ضابط كبير السن وذي خبرة كافية لشغل المنصب غير أن الأمير لم يحدّد الجهة التي يمكن لهذا الشخص أن يأتي منها. "

" قام السفير لايتنر بعد ذلك بسؤال الأمير حول تحرّكاته المستقبلية وعن احتمال انتقال الحكومة من البيضاء إلى طرابلس. وأجاب الأمير بأنه فيما يتعلق بوضعه فإنه يتوقع العودة إلى طرابلس في بداية شهر أكتوبر/تشرين الأول. أمّا بالنسبة لانتقال الحكومة فلم يتمّ بعد اتخاذ قرار بهذا الخصوص. وأضاف بأن **فكيني يضغط من أجل انتقال الحكومة غير أن الملك لم يُعط موافقته بعد.** "

وختم السفير البريطاني رسالته معلّقاً:

" كلّ هذا مثير للاهتمام غير أن الأمر الذي يحيّرني وزميلي السفير الأمريكي هو إلى أيّ مدى تعكس الآراء التي طرحها وليّ العهد وجهات نظره الخاصّة، وإلى أيّ مدى تعبّر هذه الآراء عن وجهات نظر قطاع مهم من الليبيّين؟ " .

وقد حظيت مقابلة السفير الأمريكي لايتنر مع وليّ العهد وما جاء فيها من معلومـات وآراء بتعليقات ثلاثة من مسؤولي الخارجية البريطانيـة، أولهـا هـو تعليـق بنهـام المـؤرّخ فـي ١٩٦٣/٩/٢٠ وقد جاء فيه:

" يبدو أن الملك بدأ يزجّ بوليّ العهد في الشؤون اليومية لإدارة الدولة. وإذا صحّ هذا الأمر فهو تطوّر مشجّع يُحتمَل أن يسهم في تعزيز وضع وليّ العهد."

"لا ينبغي لنا أن نعلـّق أهميّة كبيرة على ملاحظات وليّ العهد، فاتهاماتـه حول تعاطف رئيس الوزراء فكيني مع البعثيين سبق مناقشتها باستفاضـة فـي رسالة [19] بعث بها السفير ستيوارت في الحقيبـة الدبلوماسـية فـي الأسـبوع الفائت."

" إن توقعات وليّ العهد بشأن سقوط حكومة فكينـي لا يمكـن وصـفها إلا بالغموض، كما هو الحال بالنسبة لإجابته عن الأسئلة المتعلـّقة بتعيـيّن خلـف للعقيد إدريس العيساوي. "

" وبالمثل، فمن المستبعد جداً أن تكون " الصداقة " وحدها هي ما سيضمن سهولة سير المباحثات المتعلـّقة بمراجعة المعاهدة (بين ليبيا وبريطانيا) في عام ١٩٦٥. ولا أستطيع أن أتصوّر أن وليّ العهد يرى إمكان حدوث ذلـك. وفـي الوقت نفسه، فإنه قد يكون صحيحاً أنه ليس هناك من شعور شعبي عـام ضـدّ المعاهدات رغم أنها (أي المعاهدات) تتيح للعناصر المسيّسة هدفاً جاهزاً. "

التعليق الثاني مقتضب، وقد جاء من مسؤول في الخارجية البريطانية يُدعى جون John كتبه بتاريخ ١٩٦٣/٩/٢٤ بخطّ يده، وورد فيه:

" إنه لمن الصعب قياس مدى معرفة وليّ العهد بمشاعر الناس في ليبيـا .. إنني لا أسبغ على هذه المعرفة درجة عالية .. ".

أمّا التعليق الثالث فقد كتبه لورانس P. H. Laurence بتاريخ ١٩٦٣/٩/٣٠ وكان من بين ما جاء فيه:

صحيح أن وليّ العهد ليس شعلة من لهب غير أنه لا ينبغي إسقاطه كلية واعتباره شخصاً لا أهمّية له. لقد جرى تكليفه مؤخّراً من قبل عمّه الملك بمسؤوليات أكبر (من المعتاد) أثناء غياب الملك باليونان (يونيو/حزيران – يوليو/تموز ١٩٦٣) على سبيل المثال، ويبدو أنه مارس مسؤولياته بكفاءة معقولة. من المشجّع أيضاً أن نرى الأمير يقوّم بالتعبير عن وجهات نظره الخاصّة. وفضلاً عن ذلك، ونظراً لما هو متفق عليه، بأن تولـّي الأمير العرش خلفاً للملك في حال وفاته أو تخلـّيه عن العرش، يشكـّل أعظم آمالنا في حماية مصالحنا الاستراتيجية في ليبيا على وجه الخـصوص، فإنـه ينبغي علينا من ثمّ القيام بكلّ ما بمقدورنا فعله للمحافظة على صلتنا بـه وتـشجيعه بشكلٍ غير ظاهر للعيان. "

١٩ راجع مبحث " نشاط القوى الوطنية والعناصر الحزبية " بهذا الفصل.

ويضيف مسؤول الخارجية البريطانية لورانس في تعليقه:

" هناك عدّة إشاعات في الوقت الحاضر حول الاستبدال الوشيك لرئيس الوزراء فكيني، غير أنه لا يوجد حتى الآن دليل قاطع على ذلك. إن صلة فكيني بالملك ليست بشكل خاص بالجيّدة، غير أن تعيينه (رئيساً للحكومة) كان، في جانب منه على الأقل، استرضاءً للمشاعر العربية القومية، وقد لا يزال الملك راغباً في استبقاء فكيني في منصبه للسبب نفسه [٢٠] . "

ثمّ ينتقل لورانس للتعليق على نشاط البعثيين في ليبيا فيقول:

" إن التقارير حول نشاط البعثيين محيّرة. وللأسف لم تقدّم رسالة المستر ستيوارت الموجودة بالإدارة الشرقية [٢١] تحت رقم (E 1016/24) الشيء الكثير لجلاء هذه الحيرة. ولا يوجد شكّ في أن النجاحات التي حقّقها " حزب البعث " مؤخّراً في العراق وسوريا قد شجّعت العناصر البعثية، وبأن خصومات البعثيين في العراق وسوريا مع عبد الناصر ربّما قد شجّعت العناصر الليبية التي تخشى من نوايا مصر تجاههم. غير أن الروايات التي تتحدّث عن تعاون بين العناصر البعثية والعناصر القومية الموالية لعبد الناصر في ليبيا، وعن دعم كلّ منهما للآخر، تبدو لي متضاربة وغير قابلة للتصديق. "

لقاء مع السفير البريطاني

في ١٩٦٣/١١/٣٠ التقى وليّ العهد بالسفير البريطاني ستيوارت وتحدّث معه حول جملة من القضايا المتعلقة بسياسة فكيني الخارجية وأوضاع ليبيا الداخلية. وقد بعث السفير رسالة إلى خارجية بلاده ضمّنها ما ورد على لسان الأمير خلال هذا اللقاء من ملاحظات وانطباعات وتوقّعات. وكان من بين ما جاء في تلك الرسالة [٢٢] :

" لقد قال لي الأمير بأن صحّة الملك والملكة جيّدة، رغم أن الملك يعاني من وجع في أسنانه كما أبدى الملاحظات التالية:

العلاقات الخارجية:

سياسة فكيني الخارجية غير سليمة، فقد حابى مصر والجزائر. وبالنسبة للنزاع المغربي/الجزائري أيّد فكيني وجهات نظر عبد الناصر. لقد استاء الليبيّون من النزاع المذكور لأنه كان بين دولتين عربيتين. إن الأخبار حول هذا النزاع تصل لليبيا بشكل أساسي عن طريق إذاعتي مصر والجزائر لأن الإذاعة المغربية لا تُسمع في ليبيا، وبالتالي فإن وجهة النظر الجزائرية هي الأكثر

---

٢٠ راجع مبحث " علاقات فكيني وخصوماته " بالفصل السادس من هذا المجلد.

٢١ راجع مبحث " نشاط القوى الوطنية والعناصر الحزبية " بهذا الفصل.

سماعاً هنا. ووفقاً لمعلوماته فإنه لم يسمع جديداً حول تطورات النزاع منذ توقفت الحرب بين البلدين [٢٣] . "

" **الأوضاع الداخلية:**

الحالة الاقتصادية هي في العموم جيدة، غير أن الأوضاع السياسية ليست كذلك. فالأحزاب السياسية نشطة في ليبيا، البعثيون والشيوعيون والناصريون وحتى الإخوان المسلمين. الدكتور فكيني هو من مناصري " البعث " [٢٤]. وبالإضافة إلى هؤلاء فهناك مجموعة غير حزبية تحضّر للثورة عند وفاة الملك، وتضمّ هذه المجموعة البوصيري الشلحي وعبد الله عابد السنوسي ومحمد المنصوري (زعيم شرطة) والصادق خشخوشة (عقيد شرطة). فكيني ليس بشكل علني مع هذه المجموعة غير أن الأمير يعتقد أن من المحتمل أن فكيني يجتمع مع هؤلاء ليلاً في الخفاء. [٢٥] "

" **الجيش:**

الأوضاع في الجيش غير مرضية وهو منقسم إلى مجموعتين. واحدة منهما غير موالية وهي مرتبطة بجماعة البوصيري الشلحي ومعادية للعرش. وفي الواقع فإن الشلحي كان نشطاً جداً في زرع بذور التذمر في أوساط صغار الضباط. أمّا المجموعة الثانية فهي موالية بشكل معقول للنظام غير أنها تضمّ بعض العناصر المتذمّرة. إن رئيس الأركان (نوري الصديق) يرغب في زيادة حجم الجيش غير أن الملك منع القيام بأيّ تجنيد جديد في الجيش حتى لأغراض إحلال الفاقد الطبيعي في عدد أفراده. "

" **قوات الأمن:**

هي أيضاً منقسمة إلى فئتين، فئة البرقاويين والولاء بينهم يصل إلى نحو ٩٥%. أما فئة الطرابلسيين فهي غير موالية، وضباطها متذمّرون، وعلاقتهم بالفريق محمود بوقويطين (قائد عام قوات الأمن) ليست جيدة. "

" **تشكلية الوزارة:**

أفاد الأمير عن رواج إشاعات حول نيّة فكيني في تعديل تشكيلة وزارته، غير أنه على ما يبدو أقنع الكل بعدم وجود حاجة إلى إدخال أيّ تعديل على تركيبة الوزارة.

---

٢٢ الرسالة مؤرّخة في ١٩٦٣/١٢/٢ وتحمل الرقم الإشاري VT 1015/72 بالملف FO 371/173240 .28192

٢٣ قامت اشتباكات مسلحة واسعة على الحدود بين المغرب والجزائر في ١٩٦٣/١٠/٨.

٢٤ لاحظ أن تصنيف فكيني من قبل وليّ العهد تغيّر من " بعثي " أثناء المقابلة مع السفير الأمريكي لايتنر في شهر سبتمبر/أيلول ١٩٦٣ إلى " مناصر للبعث " خلال هذه المقابلة في شهر ديسمبر/كانون الأول ١٩٦٣.

٢٥ لو صحّ ما رواه السفير عن الأمير فإن الأخير يحمل بلا شك تصورات ساذجة وسيئة ولا نشك أنها بتأثير الشخصيات المحيطة به من أمثال محمد عثمان الصيد.

" **البرلمان** [٢٦]:

ذكر وليّ العهد بأنه سوف يحضر افتتاح الدورة البرلمانية الجديدة (الخامسة) في ١٩٦٣/١٢/٧. وأفاد بأن البرلمان الحالي سوف يستمرّ إلى حين الانتهاء من إجراء التعدّاد السكاني (في عام ١٩٦٤)، ومن ثمّ فإن الانتخابات العامة الجديدة لن تجرى إلا في العام الجديد بعد الانتهاء من التعداد. "

" **التحقيق في مقتل العيساوي** [٢٧]:

أقرّ الأمير بأنه جرى إعادة التحقيق في حادث اغتيال العقيد العيساوي، غير أنه استبعد إمكان الوصول إلى نتيجة في هذا التحقيق بسبب معارضة البوصيري الشلحي. "

" **وضع الملك:**

وصف الأمير الملك بأنه على إطلاع تام بما يجرى في البلاد وأنه، لو أراد، لحسم الأمور خلال ثلاثة أيام. وأكّد الأمير على ضرورة إزالة نفوذ الشلحي كافة. "

وقد ورد في رسالة الإرفاق التي أعدّها السفير ستيوارت بتاريخ ١٩٦٣/١٢/٢ ووجهّها إلى سكرايفنر بوزارة الخارجية البريطانية:

" ... وكما ترى، فإن المقابلة تتضمّن القليل مّما يعتبر جديداً سوى ذكر الأمير للمّرة الأولى اسميّ محمد المنصوري والصادق خشخوشة ضمن العناصر المحسوبة على البوصيري الشلحي. فالزعيم المنصوري (شرطة) هو أحد نواب ثلاثة لقائد عام قوات الأمن (الفريق بوقويطين)، وهو طرابلسي متدرّب في هيندون Hendon (ببريطانيا)، وبتقديري ضابط ممتاز وعلى درجة عالية من الكفاءة. وإذا صحّ فعلاً أنه متعاون مع الشلحي، ولديّ شكوك حول صحّة هذه المعلومة، فإنني أعتبر ذلك خطيراً للغاية. والعقيد خشخوشة [٢٨] هو المساعد الثاني للمنصوري وهو رئيس إدارة المباحث العامة. "

الملاحظة الثانية التي أوردها السفير ستيوارت في رسالة الإرفاق:

" .. على عكس ما ورد في تقرير الكولونيل (تيد) لاو Col. Ted Lough (رئيس البعثة العسكرية البريطانية بالجيش الليبي)، فقد رفض الملك الموافقة على اقتراحات وزير الدفاع (سيف النصر عبد الجليل) بزيادة حجم الجيش. وفيما يتعلّق بنشاط وزير الدفاع أثناء وجوده في مصر بتلك الفترة، فقد عقّب

---

٢٦ راجع مبحث " دورة برلمانية نشطة " بهذا الفصل.

٢٧ راجع مبحث " اغتيال العقيد العيساوي " بالمجلد الثالث/الجزء الأول من الكتاب. ولا نشكّ في أن عبارة الأمير هذه تحمل اتهاماً مبطناً للبوصيري الشلحي بأنه كان وراء هذا الحادث.

٢٨ أعتقد أن هذا الضابط هو أحد الأشخاص الذين كانوا على علم بصلة الملازم معمر القذافي بجهاز المباحث العامة. (المؤلف)

الأمير بأنه لا يعتقد بأن الوزير كان يقوم بأيّ نشاط غير عادي أثناء قضائه لإجازة بمصر. "

وقد حملت هذه المقابلة ورسالة السفير حولها تعقيبين بخط اليد لمسؤولين بالخاريجة البريطانية. أولهما مؤرّخ في ١٩٦٣/١٢/١٢ وجاء به:

" إن هذا التقرير يقترح أن أحد النواب الثلاثة لقائد قوات الأمن يعمل مع (البوصيري) الشلحي الذي نلاحظ، بالحسابات كلها، أن مركز أخيه العقيد عبد العزيز يتعاظم داخل الجيش. إن هذه الحالة تحتاج للمراقبة. "

أمّا التعليق الثاني فهو مؤرّخ في ١٩٦٣/١٢/١٦، ويقول كاتبه:

" هذه إشارة ثانية لنشاط البعثيين والأخوان المسلمين بالإضافة إلى الشيوعيين في ليبيا، غير أن المستر ستيوارت لا يقدّم أيّة أدلة إضافية تؤكّد هذا الادعاء عدا ما قدّمه في السابق. إن هذا التقرير ينبغي أن يؤخذ بالاعتبار عند الإعداد لاجتماعات واشنطن القادمة [٢٩] . "

العلاقة بفكيني

إذا كان البرود والنفور اللذان طبعا علاقة رئيس الوزراء الدكتور فكيني بناظر الخاصّة الملكية البوصيري الشلحي (غريم وليّ العهد اللدود) مبرّراً لتوقّع أن تقوم بين فكيني وبين وليّ العهد علاقة وطيدة [٣٠]، إلا أن ما عُرف عن فكيني من توجهّات قومية تقدمية وجمهورية وطموح وغرور شخصي كان، من جهة أخرى، دافعاً في اتجاه أن يسيطر على العلاقة بينه وبين الأمير الكثير من النفور.

وفضلاً عن ذلك، فلا شكّ في أن موقف رئيس الوزراء السابق محمد عثمان الصيد من فكيني وكراهيته الشديدة له [٣١] وخصومته معه بعوامل لعبت هي الأخرى دوراً مهمّاً في تأجيج أسباب النفور بين وليّ العهد وبين فكيني بحكم ما عُرف عن الصيد من تأثير قوي وسلبي على الأمير. ولعلّه مما يؤكّد هذا الأمر أن الاتهامات التي وردت على لسان وليّ العهد في حق الدكتور فكيني بأنه بعثي ومناصر لحزب البعث هي ذاتها التي ردّدها الصيد وعدد من المحسوبين عليه كأحمد الهمالي (وكيل وزارة الأنباء والإرشاد السابق) ويونس عبد النبي بالخير (وزير الدفاع السابق)[٣٢].

٢٩ يقصد الاجتماع التنسيقي بين مسؤولي الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا حول ليبيا والذي انعقد بالفعل في ١٩٦٤/١/٧. راجع مبحث " تنسيق بريطاني أمريكي " بالفصل العاشر من هذا المجلد.

٣٠ من المعروف أن زيارة وليّ العهد للولايات المتحدة الأمريكية (أكتوبر/تشرين الأول ١٩٦٢) كانت خلال الفترة التي شغل بها فكيني منصب سفير ليبيا لدى واشنطن، وكان فكيني ضمّن الوفد المرافق آنذاك للأمير. غير أنه بقدر ما يفترض أن تلك المناسبة كان يمكن أن تربط بين الرجلين فإنه من المحتمل أن تكون قد زرعت بينهما نوعاً من النفور.

٣١ مذكرات الصيد م. س. ص. (٢٦٨ – ٢٧٤).

٣٢ راجع مبحث " نشاط القوى الوطنية والعناصر الحزبية " بهذا الفصل وما ورد تحت عنوان " اجتماع مع السفير الأمريكي الجديد " بهذا المبحث.

ولعلّ أخطر ما ترتّب على هذا النفور المتبادل من نتائج أنه أفقد الأمير تأييد بعض الفئات التي كانت تنظر إلى فكيني وسياساته بإعجاب. كما أنه أعاد التكهّنات والمخاوف – عند الأطراف الدولية على وجه الخصوص – حول مستقبل وليّ العهد وفرص إعتلائه العرش في ظلّ حكومة مثل حكومة فكيني.

قصرا وليّ العهد[٣٣]

في الرابع والعشرين من شهر ديسمبر/كانون الأول ١٩٦٣ المصادف لبداية السنة الثالثة عشرة للاستقلال أصدر الملك إدريس منشوراً قوياً أدان فيه صور الإسراف والبذخ في إنفاق المال العام والتي بدأت مع سنوات الاستقلال الأولى وتواصلت بعد خطابه الذي ألقاه في الذكرى العاشرة للاستقلال. ودعا الملك في بيانه، بدءاً بنفسه وبوليّ العهد والوزراء وبقية المسؤولين في الدولة، إلى التقشف والاقتصاد في الإنفاق العام حتى يتاح للقطاعات الفقيرة من أبناء الشعب الليبي الحصول على حصة من ثروة دولتهم للإنفاق على المأكل والمسكن والرعاية الصحية والتعليم الذي يجب أن يكون متاحاً بالكامل لجميع أبناء الشعب الليبي. كما توعّد الملك في بيانه الذين يخفقون في مراعاة هذه التوجهّات بالتعرّض للمساءلة وللعقوبة القاسية [٣٤].

السيد مصطفى بن حليم، الذي كان حاضراً حفل العشاء التوديعي الذي أقيم في بيت السفير الأمريكي مساء يوم ١٩٦٤/١/١ على شرف السفير البريطاني ستيوارت، استبعد أن يكون المقصود بالبيان رئيس الوزراء فكيني وحكومته، إذ أن سجلّ الحكومة في عمومه كان من هذه الناحية نظيفاً. ونبّه بن حليم إلى إيراد وليّ العهد ضمن من خوطبوا في بيان الملك، وأشار بن حليم في هذا السياق إلى المبالغ الباهظة التي وصلتها تكاليف بناء قصرين لوليّ العهد في طرابلس وبنغازي وكيف أن الملك لم يكن على علم في السابق بهذه التكاليف. كما أضاف بن حليم أن وليّ العهد نفسه ربما لم يكن على علم بها (التكاليف) [٣٥].

تقييم من السفارة الأمريكية

قامت السفارة الأمريكية في طرابلس بإعداد تقرير شامل حول وضع وليّ العهد وفرصه في خلافة الملك إدريس [٣٦]. وقد قامت الخارجية الأمريكية بإعداد ملخّص له، كان ضمن الأوراق التي قدّمها الجانب الأمريكي خلال المناقشات التي جرت بواشنطن يوم ١٩٦٤/١/٧ بين وفدين أمريكي وبريطاني حول الأوضاع في ليبيا [٣٧]. وجاء في ذلك الملخّص:

---

٣٣ راجع ما ورد حول هذا الموضوع تحت عنوان " لقاء مع السفير الصيني – التايواني " بمبحث " وضع وليّ العهد " في الفصل الثالث " حكومة الصيد .. الصراع بين وليّ العهد وناظر الخاصّة الملكية " . المجلد الثالث/الجزء الأول من هذا الكتاب.

٣٤ تقرير السفارة الأمريكية رقم A – 206 المؤرّخ في ١٩٦٤/١/٤، الملف POL. 15 – 4 Libya.

٣٥ تقرير السفارة الأمريكية رقم A – 211 المؤرّخ في ١٩٦٤/١/٦، الملف POL 15 – 1 Libya.

٣٦ التقرير يحمل الرقم A – 142 ومؤرّخ في ١٩٦٣/١١/٩.

٣٧ راجع الفقرة التالية في هذا المبحث بعنوان " تقييم بريطاني – أمريكي مشترك " ، وفصل " التنسيق البريطاني الأمريكي " من هذا المجلد.

" لقد لاحظت السفارة أن الملك أتاح للأمير خلال السنة الماضية (١٩٦٣) عدّة فرص لاكتساب خبرة في الخارج وفي الداخل. من ذلك على سبيل المثال، زيارة الأمير للولايات المتحدة الأمريكية (أكتوبر/تشرين الأول ١٩٦٢) وحضوره قمّة منظمة الوحدة الإفريقية في أديس أبابا (مايو/أيار ١٩٦٣) وتولّيه مهام نائب الملك خلال الصيف الماضي (مايو/أيار – يونيو/حزيران ١٩٦٣). وفي مطلع ديسمبر/كانون الأول (١٩٦٣) قام الأمير بافتتاح الدورة البرلمانية الجديدة (الخامسة) بالبيضاء، وإثر ذلك بأيام ناب عن الملك في حضور احتفالات الحكومة التونسية بجلاء القوات الفرنسية عن قاعدة " بنزرت " . ومع ذلك فلا يبدو الملك عازماً على توسيع نشاط الأمير. وفضلاً عن ذلك، فيبدو أن الملك ينظر إلى الأمير كشاب صغير يفتقر للخبرة، وربّما لأسباب أخرى، هو غير قادر على أن يحلّ محلّ الملك أو أن يضطلع بالمسؤوليات التي يتطلّبها النظام الملكي في ليبيا. "

" لقد علّق سفيرنا (المستر لايتنر الذي قدّم أوراق اعتماده إلى الملك في أواخر شهر مايو/أيار ١٩٦٣) بأنه من خلال اتصالاته الشخصية بالأمير، وجده أكثر حيوية ورغبة في الحديث ممّا كان يتوقع. ورغم ذلك فلا يبدو أن الأمير قد استطاع أن يوسّع، من خلال المهام التي قام بها أثناء العام المنصرم، آفاق إدراكه. إن مدى رؤية الأمير للشؤون العامة ما يزال محدوداً. وهو، من عدّة أوجه، ما يزال غير ناضج ومتهوّراً وأنانياً وانطوائياً " Still Brooding, bitter, and self-centered recluse " ، ورؤياه حول مشاكل ليبيا الداخلية والخارجية ما تزال سطحية وإلى حدّ بعيد شخصية. ويبدو الأمير منشغلاً إلى حدّ كبير بموضوع خلافته للعرش، كما يقوم بتصنيف كل شخص يقابله ما بين صديق وخصم. وهو يعدّ على ما يبدو قائمة تضمّ أسماء جميع خصومه بنيّة إقصائهم خلال الأسابيع الأولى من إعتلائه العرش. "

" إن الملك لم يقم بمساعدة وليّ العهد كي يكون معروفاً على نطاق واسع وموضع تقدير أكبر من قبل الليبيّين. ومع ذلك فقد لاحظت السفارة أن الأمير من جانبه لم يقم بأيّ مجهود يذكر لصالح نفسه. إنه لا يتكلم سوى اللغة العربية ويعرض عن أيّة فرصة تتاح له ليتعلّم لغة أخرى. "

" من الواضح أن الأمير ينظر إلى فكيني على أنه خصم له. وقد عبّر خلال جلساته الخاصّة عن كراهية شخصية نحوه، وذلك على النقيض من مشاعر الصداقة التي كان يكنّها لبن عثمان عندما كان الأخير رئيساً للوزارة. "

" إن تولّي وليّ العهد للعرش يحظى – بنظر سفيرنا – بتأييد فعّال في ليبيا. إن الأمير يبدو كأفضل أمل للعناصر المحافظة والتقليدية في البلاد، وهي العناصر التي ترغب في استمرار حالة الاستقرار القائمة حيث تسود تقاليدها وفلسفة الحياة عندها

فضلاً عن نفوذها. ومن الأمثلة لهذه العناصر رئيس الوزراء الأسبق **محمود المنتصر** ووالي طرابلس الأسبق **أبو بكر نعامة** ورئيس المجلس التشريعي الطرابلسي الأسبق **الطاهر العقبي**. وبعض هذه العناصر لها ثقل شعبي ملموس غير أنه **لا يوجد في حوزتهم ما يمكنهم من ضمان اعتلائه للعرش** دون تأييد الحكومة القائمة يومذاك أو القوات المسلحة. "

" إن الحيلولة دون اعتلاء وليّ العهد العرش ما يزال هدفاً للمعارضة الخفيّة من قبل ناظر الخاصّة الملكية وما يُعرف **بزمرة القصر**. إن هذه الزمرة تضمّ، بنظر الناس على الأقلّ [٣٨]، الثلاثي: **البوصيري الشلحي وعبد الله عابد السنوسي** ورئيس الوزراء الأسبق **مصطفى بن حليم**، كما يُفترض أن هذه المجموعة قريبة جداً من عبد الناصر [٣٩]. لقد لاحظت سفارتنا مؤخّراً أن اسم **بن حليم** أصبح أقلّ ارتباطاً بالبوصيري ممّا كان عليه في الماضي عدا ما يتعلق بالمعاملات التجارية [٤٠]. وبالإضافة إلى الشلحي، فإن أكثر الاسماء تردّداً (ضمن هذه الزمرة) والي طرابلس **فاضل بن زكري** ورئيس المجلس التنفيذي السابق **علي الديب**. ويوجد إلى جانب هؤلاء وزير الدفاع (في حكومة فكيني) **سيف النصر عبد الجليل** وأخو البوصيري العقيد **عبد العزيز الشلحي** المعروف بأنه يترأسّ مجموعة من ضباط الجيش يُفترض أنها تحاول كسب التأييد " للزمرة " داخل الجيش. "

" **إن مصدر القوة الرئيسي للبوصيري هو صلته الشخصية بالملك**. وهي صلة قد لا تكون حميمة بالصورة المفترضة لدى الجميع، إلا أنها لصيقة بدرجة كافية لجعل معظم الليبيّين ينظرون إلى البوصيري على أنه إحدى أقوى الشخصيات السياسية في ليبيا. إن هذا الوضع الخاص للبوصيري مع الملك يجعله يستهوي رجال الأعمال الليبيّين. ولا يوجد شكّ في أن ما يجذب بعض أنصاره إليه هو مقدرته على تدبير الصفقات التجارية لهم فضلاً عن أسباب سياسية أو الاثنين معاً. "

" وتخلص سفارتنا إلى أنه في الوقت الذي **يصعب فيه تقدير قوة البوصيري وزمرته**، إلا أنها، على العموم، قد لا تكون بالخطورة المتصورة. إن نفوذ " زمرة القصر " وأنصارها لا يبدو بالقوة الكافية بحيث يحول، مع وجود رئيس وزراء يسيطر على القوات المسلحة ويتخذ القرارات الحاسمة، دون تولّي وليّ العهد الحكم. غير أنه لو وُجد أيّ تردّد في اتخاذ القرارات الحاسمة، فإن من المحتمل أن تكون هذه الزمرة قادرة، بمساعدة خارجية من عبد الناصر على الأرجح، على القيام بانقلاب أو على خلق حالة من الاضطرابات المدنية يمكن أن تطيح بالملكية. "

---

٣٨ كأن التقرير يوحي للقارئ بأن هذا الانطباع ليس بالضرورة صحيحاً.

٣٩ هذه العبارة تهدف للتشكيك في أن يكون هذا الثلاثي قريباً فعلاً من عبد الناصر.

٤٠ دفاع عن بن حليم – لماذا؟ لم يقدّم التقرير الشواهد .. ولم يبيّن التقرير ما إذا كان هذا الابتعاد باختيار بن حليم أو بإرادة البوصيري أو تبعاً لنصيحة طرف ثالث. يلاحظ أن هذا التقرير أعدّ قبل نحو أربعة أشهر من وفاة البوصيري يوم ١٩٦٤/٤/٢٣ في حادث سيارة كما سنرى في المجلد التالي.

" إن السفارة تعتقد بأن **الجيش** وقوات **الأمن** تبدو في الوقت الحاضر ميّالة بشكل عام لاعتلاء الأمير العرش. فلو حدث أن أيّد رئيس **الوزراء** الموجود يومذاك عملية اعتلاء الأمير للعرش، وكانت له سيطرة على الجيش والقوات المسلحة، فلن تكون هناك صعوبة كبيرة. أمّا إذا لم تقم الحكومة بالواجب عليها فعله لوضع الأمير على سدّة العرش، فعندئذ يثار التساؤل: هل ينبغي على القوات المسلحة أن تتدخّل لصالح وليّ العهد.. إن عدم وجود قيادة قوية للجيش أو توفـّر ولاء لدى اثنين على الأقل من كبار الضباط نسبياً [41] يمكن أن يعطـّل، عند قيام أيّة أزمة، دور الجيش بالكامل. وإذا حدث أن كانت قوات الأمن – يومذاك – على الوضع غير الموحّد التي هي عليه الآن، فإن السؤال، حول إذا ما كانت هذه القوات ستطيع الأوامر الصادرة إليها من قادتها، يبقى قائماً. "

" إن موضوع القوات المسلحة يشير إلى **الدور المحوري لرئيس الوزراء** الذي يكون في الحكم عندما يحين موعد خلافة العرش. إن سفارتنا تعتقد أن **فكيني**، على سبيل المثال، لا يمكن الاعتماد عليه كي يتحرك بحسم لصالح وليّ العهد، بل إنه قد يتردّد عن عمد في اتخاذ أيّ قرار كي يتيح الفرصة للعناصر الثورية في الداخل وفي الخارج بتنظيم نفسها. "

" إن صورة النظام الليبي لهي، في **المدى البعيد**، أصعب في التقدير. وقد يكون من المفيد معرفة أن سفارتنا تشعر في الوقت الراهن أنه حتى لو أتيح لوليّ العهد فرصة اعتلاء العرش فإن **فترة بقائه عليه سوف تكون قصيرة وغير فعّالة** نظراً لافتقاره للمؤهلات الشخصية وحقيقة أنه في غضون سنوات قليلة سوف يتخطّى الزمن النظم الملكية في أفريقيا والشرق الأوسط (more outdated) أكثر ممّا هو عليه حالها الآن. "

" وفي حين أن السفارة تعتقد بأن تنازل الملك أثناء حياته عن العرش لوليّ العهد سوف يسهّل عملية انتقال الحكم، إلا أن السفارة لا ترى أيّ احتمال لوجود خطط جادّة لدى الملك للقيام بهذه الخطوة.

" إننا نعتقد أن هذه الحالة تحتاج بجلاء لمراقبةٍ عن كثب لأن مستقبل النظام يبدو غير مؤكـّد. إن تأييد وليّ العهد هو **أفضل تكتيك** [42] ممكن لنا، غير أنه ينبغي أن نأخذ بالحسبان أيضاً حقيقة احتمال أن نجد أنفسنا نعمل من أجل انتقالٍ نحو حكم جمهوري ديمقراطي، ربّما يبدأ بعملية تحرير جزئية للنظام الملكي. "

---

٤١ لعلّ الإشارة هنا هي إلى العقيد عبد العزيز الشلحي وصهره العقيد عون أرحومة.

٤٢ لا يخفى دلالة استخدام لفظ " تكتيك " هنا بدلاً من " هدف " .

" We Believe that this situation obviously needs to be watched closely because the future of the regime seems uncertain. Support for the Crown Prince is our best possible tactic, but we should also take account of the fact that we may find ourselves working with a transition to a democratic republic system, probably beginning with some liberalization of the monarchy. "

تقييم أمريكي/بريطاني مشترك

في إطار المحادثات السرّية المشتركة التي جرت بين الجانبين الأمريكي والبريطاني في واشنطن بتاريخ ١٩٦٤/١/٧ حول الأوضاع في ليبيا، تناول المجتمعون وضع وليّ العهد بالبحث والتقييم. وكان الجانب الأمريكي قد قدّم خلال هذا الاجتماع ورقة تضمّنت تقييماً أمريكياً خاصّاً لوضع وليّ العهد [٤٣].

وقد احتوت المذكرة [٤٤]، التي أعدّت بشأن ما دار خلال هذه المحادثات، الفقرات التالية حول وضع وليّ العهد وفرصه:

" (أ) **شخصية الأمير ودوره السياسي:**

قال المستر دي باولي [٤٥] بأنه ليس من جديد في تقييم بريطانيا لوليّ العهد. إنه لا يملك شخصية الملك إدريس ولا جاذبيته الروحية. وربّما تكون الإنطوائية التي تطبع سلوك الأمير هي إحدى الصفات المطلوبة أن يتحلّى بها من يكون وليّاً للعهد في ذلك الجزء من العالم. ومع ذلك فالأمير يبدو ذكياً وعلى دراية بالتطورات الجارية في ليبيا. وقد أظهر خلال العام المنصرم نشاطاً أكثر من المعتاد حيث شارك في اجتماعات منظمة الوحدة الإفريقية وفي احتفالات بنزرت بتونس مؤخّراً. إنه ذو شخصية إنطوائية تحسّ بالإرهاق بسرعة غير أنه، مع ذلك، يبدو في وضع أفضل ممّا كان عليه في الماضي.

" **(ب) خلافته للعرش:**

يعتقد الجانب البريطاني أن اعتلاء الأمير للعرش سوف يتوقف على **قوات الأمن والجيش**. إن قوات الأمن بقيادة الفريق بوقويطين سوف تدعم خلافة الأمير للعرش بفاعلية وسيثبت أن هذا الأمر عامل حاسم. أمّا بالنسبة لموقف **الحكومة الموجودة في السلطة** يومذاك، فيعتقد المستر دي باولي أن رئيس

---

٤٣ راجع ما ورد تحت عنوان " تقييم من السفارة الأمريكية " بهذا المبحث.

٤٤ تقع هذه المذكرة في (١٩) صفحة بالملف POL. 1 Libya.

٤٥ المستر دي باولي Roger W. M. Du Boulay هو يومذاك السكرتير الأول بالسفارة البريطانية في واشنطن ورئيس الجانب البريطاني في المحادثات.

الوزراء الحالي **فكيني** هو الأكثر تقدمية وليبرالية ووطنية ولا يتصوّر أن يتولى رئاسة الوزارة شخص أكثر وطنية منه، ومع ذلك فحتى فكيني هذا لا يحتمل أن يعارض خلافة وليّ العهد شريطة أن تعمل آلية اعتلائه العرش بكفاءة. أمّا في حال وجود رئيس وزراء تقليدي آنذاك فإنه سيكون أكثر تأييداً لتولّي وليّ العهد العرش. إن هذا يترك **الجيش** كعامل هام في الموضوع. إن جيشاً قوياً تحت قيادة **عبد العزيز الشلحي** من المحتمل أن يعيق عملية خلافة وليّ العهد. إن **البوصيري الشلحي ووليّ العهد هما بكل تأكيد في حالة صراع**. غير أن آخر معلومات لدى البريطانيين تعتقد أن **المصريين** أخذوا يظهرون اهتماماً أقل بعائلة البوصيري ويقابل ذلك ازدياد اهتمامهم النسبي بوليّ العهد. وقد أفاد المستر **نيوسوم** [٤٦] بأن مصادر المعلومات الأمريكية لم تؤكّد وجود هذا التحول في موقف المصريين تجاه وليّ العهد كما أوضح أن الجانب الأمريكي على استعداد لسماع المزيد من المعلومات لدى الجانب البريطاني حول هذا الموضوع. وقد واصل المستر **دي باولي** حديثه بأن فرص وليّ العهد في تولّي العرش تحسّنت بعض الشئ. "

" ويقدر البريطانيون أن تولّي وليّ العهد للعرش بسرعة وبطريقة سليمة هو أفضل ضمان لمصالح الغرب في ليبيا على الرغم من أن وليّ العهد قد يقلّص المصالح الغربية بعض الشيء عندما يصبح ملكاً. ومن ثمّ فإن البريطانيين يعتقدون أنه ينبغي علينا (الأمريكيين) القيام بما تمّ الاتفاق (بين الأمريكان والبريطانيين) على تقديمه لدعم وضع وليّ العهد ولكن دون تطفّل أو تبجّح. وقد ختم **دي باولي** مشيراً إلى أن الجانب البريطاني يرغب في معرفة تقدير الجانب الأمريكي لوضع وليّ العهد، وما إذا كانت هناك أمور ترغب الولايات المتحدة من بريطانيا إثارتها مع الملك. "

" (ج) وجهة النظر الأمريكية:

استعرّض المستر نيوسوم باختصار ملخّصاً حول الموضوع وسلّم للمستر دي باولي صورة من ذلك الملخّص [٤٧]، ثمّ تحوّل بعد ذلك إلى سؤال دي باولي حول ما يمكن إثارته مع الملك، واستذكر نيوسوم فكرة كانت لديه وسبق أن تطرق إليها أثناء محادثات سابقة مع الخارجية البريطانية في عام ١٩٦٣، وتساءل ما إذا كان البريطانيون يرون من المفيد أن يطلبوا من الملك في وقت مناسب أن يعيّن لوليّ العهد شخصية ليبية كمستشار سياسي و " كرئيس دائرة" "Chef De Cabinet" . صحيح أن وليّ العهد يخشى من كافة المحيطين به

---

٤٦ ديفيد نيوسوم David D. Newsom رئيس إدارة شمال أفريقيا بالخارجية الأمريكية ورئيس الجانب الأمريكي في المحادثات.

٤٧ راجع ما ورد تحت عنوان " تقييم من السفارة الأمريكية " بهذا المبحث.

(من الليبيّين)، غير أنه يعيش في الوقت الحاضر في عزلة تامة عن ليبيا وعـن بقية العالم. **وفي الوقت الذي ينبغي أن نستمر فيه باعتقادنا أن الأمير يـشكـل أفضل رهان لدينا، علينا أن ندرك واقع العزلة الذي يعيش فيه. وفضلاً عن ذلك، فإنه لن تكون الولايات المتحدة ولا بريطانيا في وضع قوي حقاً طالما أن هـذا الشاب هو وحده حلقة صلتنا بالمستقبل.** ينبغي أن يكون الهـدف مـن تزويـده بمستشار هو محاولة إخراجه من عزلته وتزويده بالمساعدة، التي في جانب منها هي ذات طبيعة تعليمية، وفي الجانب الآخر ذات طبيعة حمائية. "

وضع ناظر الخاصّة الملكية وعلاقاته

لقد تطلّع البوصيري الشلحي، منذ فترة قصيرة على تعيينه ناظراً للخاصّة الملكية خلفاً لوالده إبراهيم الشلحي (جرى اغتياله في ١٩٥٤/١٠/٥ على يد أحد أحفاد السيد أحمد الشريف السنوسي) [٤٨]، إلى أن يكون صاحب نفوذ سياسي يتجاوز ما يضفيه عليه ذلك المنصب، وأن يسعى بالسبل كلها إلى بسط ذلك النفوذ على شتى مناحي الحياة السياسية في ليبيا. بل قامت الشواهد والأدلة على سعي البوصيري الشلحي إلى تكوين زمرة من الشخصيات المدنية والعسكرية حوله كان يهدف من خلالها، واستناداً إلى علاقاته الحميمة مع عبد الناصر وبن بيلا، إلى الإستيلاء على الحكم إمّا أثناء حياة الملك عن طريق إقناعه بإلغاء النظام الملكي، وإمّا فور وفاته بالقيام بانقلاب يقطع الطريق أمام وليّ العهد الحسن الرضا في خلافة عمّه على عرش ليبيا [٤٩]. وشهدت الفترة، منذ عودة شقيقه الرائد عبد العزيز الشلحي وصهره الرائد عون أرحومة من دورة رئاسة أركان بالقاهرة في عام ١٩٦٠، مساع متواصلة من البوصيري الشلحي وزمرته للتغلغل والتدخّل في الجيش الليبي والسيطرة على أوضاعه (إقصاء رئيس الأركان اللواء السنوسي لطيوش في نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٦١ واغتيال نائب رئيس الأركان العقيد إدريس العيساوي في ديسمبر/كانون الأول ١٩٦٢) [٥٠]. وقد تحولّت النخبة الحاكمة في عمومها مع نهاية الحقبة غير النفطية إلى معسكرين رئيسيين: الأول يمثّل أبناء الشلحي (وعلى رأسهم الابن الأكبر البوصيري) ومناصريهم، ويمثّل الثاني خصومهم ومناوئيهم بمن فيهم وليّ العهد [٥١].

وقد عرفت تطلّعات البوصيري الشلحي مساعيه لبسط نفوذه وللإستيلاء على الحكم **فترات مدّ وصعود وجزر وتراجع**. وكانت الحالات الأخيرة في العادة .. إمّا بسبب صلفه وتماديه وتصرفاته أحياناً وإما بتأثير شكاوي أطراف أخرى لدى الملك في أحيان أخرى .. غير أن فترات الجزر والتراجع ظلّت مؤقتة وعارضة ولم تثن البوصيري عن الاستمرار في مواصلة بذل جهوده ومساعيه في الاتجاه الذي ذكرنا وهو بسط نفوذه على كافة مؤسسات الدولة المدنية والعسكرية والاستيلاء في النهاية على الحكم.

لم تكفّ السفارتان البريطانية والأمريكية في ليبيا منذ مرحلة مبكّرة عن تناول ظاهرة البوصيري الشلحي وزمرته والخطر الذي تمثّله على مستقبل النظام الملكي وفرص وليّ العهد في خلافة عمّه، كما أنهما لم تتردّدا في التعبير عن مخاوفهما إزاءها [٥٢].

---

٤٨ راجع مبحث " اغتيال الشلحي وتداعياته " بالفصل الرابع " حكومة مصطفى بن حليم .. السنوات العصيبة" . المجلد الثاني/الجزء الأول من هذا الكتاب.

٤٩ راجع فصل " حكومة الصيد .. والصراع بين وليّ العهد وناظر الخاصّة " بالمجلد الثالث/الجزء الأول من هذا الكتاب.

٥٠ راجع فصل " حكومة الصيد .. وتنامي الصراع الداخلي " بالمجلد الثالث/الجزء الأول.

٥١ راجع مبحث " معوقات ذاتية " بفصل " إنجازات الحقبة غير النفطية وإخفاقاتها " . المجلد الثالث/الجزء الأول.

٥٢ راجع فصل " حكومة الصيد .. وصراع وليّ العهد مع ناظر الخاصّة " بالمجلد الثالث/الجزء الأول من هذا الكتاب.

ومع بداية الحقبة النفطية، ساد الاعتقاد بين كثير من المراقبين أن مجيء الدكتور محي الـدين فكيني إلى رئاسة الوزارة كان بتأثير هذا النفوذ حيث أن فكيني كان من المحسوبين في فترة سـابقة على البوصيري [٥٣]. ولئن تبيّن فيما بعد أن تعيين فكيني لم يكن بتأثير البوصيري وأن فكيني لم يكن من ضمن " زمرة القصر " ، إلا أن نفوذ البوصيري ظلّ خلال حكومة فكيني في تزايد، وبخاصّة في أوساط الجيش وبعد إلغاء النظام الاتحادي ونظام الولايات، وهو ما أشارت إليه وتناولته خـلال هذه الفترة السفارتان البريطانية والأمريكية في العديد من تقاريرها.

السفير البريطاني في " عشّ الدبّور "

في ١٩٦٣/٤/١ وجّه السفير البريطاني إلى المستر سكرايفنر بالخارجية البريطانيـة رسـالة تحدّث فيها باستفاضة عن انطباعاته عن البوصيري الشلحي ودوره، وهي الرسالة التي أعدّها في أعقاب حضوره وزوجته لحفل عشاء في بيت ناظر الخاصّة الملكية بطرابلس الذي وصفه بـ " عشّ الدبّور " " Hornet's Nest " وجاء فيها [٥٤] :

" لقد وجدت نفسي وزوجتي داخل ما يشبه " عشّ الدبّور " . ففضلاً عن السفير التركي وزوجته اللذين أقيمت المأدبة على شرفهما بمناسبة مغادرتهما لليبيـا، كـان هناك أربعة من الوزراء (سيف النصر عبد الجليل ووهبي البوري وأحمـد البـشتي وعمر المنتصر الذين بدوا كأسماك أخرجت من مياهها)، كما كـان هنـاك الأميـر الأسود (عبد الله عابد السنوسي) وبن حليم وزوجته وعبد العزيز الشلحي. لقد أخبرني البوصيري أنه لا يتوقع عودته إلى طبرق بصحبة الملك هذا العام (على الرغم مـن أنني لم أتحقـق ما إذا كان يعني عدم العودة مع الملك في ختام زيارته لطرابلس هذا العام، أم أنه يقصد عدم العودة إلى طبرق بقية العام)، كما أشار إلى أنه ينوي أخـذ زوجته في رحلة نيلية في المستقبل القريب. "

وأضاف السفير في فقرة تالية من رسالته:

" إن البوصيري يمتلك **جاذبية** Charm في سلوكه، كما أنه **ذو شخصية قويـة** وهذا ما يساعده على تحقيق ما يريد. لا يوجد شكّ في أن هذه الصفات تخدمه كثيراً في المكانة التي اكتسبها لنفسه كوسيط بين الملك وبين، على سـبيل المثـال، جـون هاورد John Howard وشركة (ب. ب.) البريطانية [٥٥]. وفي الوقت نفـسه، فـلا

---

٥٣ ذكر مصطفى بن حليم خلال حفل عشاء في بيت السفير الأمريكي مساء يوم ١٩٦٤/١/١ أن البوصـيري الشلحي اقترح على الملك منذ ثلاثة سنوات مضت تعيين الدكتور فكيني رئيساً للوزارة. غير أنـه عنـدما قرّر الملك في عام ١٩٦٣ اختيار فكيني لهذا المنصب عارضه البوصيري في البداية، ولم يتراجـع عـن معارضته هذه إلا بعد أن أقنعه بن حليم بالتراجع. تقرير السفارة الأمريكية رقم (A – 211) المؤرّخ فـي ١٩٦٤/١/٦، الملف POL. 15 – 1 Libya. (يلاحظ أن بن حليم لم يورد هذه القصة في أيّ من كتابيه).

٥٤ الرسـالة مؤرّخـة فـي ١٩٦٣/٤/١ وتحمـل الـرقم الإشـاري VT 1015/28 بـالملف FO 371/173238 28191.

٥٥ راجع مبحث " تطورات في مجال النفط " بالفصل الأول من هذا المجلد.

نفوذ البوصيري ولا خصاله هي التي جعلته يحظى من جانبه بهذه المكانة لدى الملك. إن حظوته لدى الملك لا ترجع إلى قصر نظر فاضح لدرجة تحول دون إدراكه مثالب البوصيري، ولكنها تعود إلى خصلة معروفة شرقياً تظهر في وفاء الملك لإبراهيم الشلحي (خادمه وناظر خاصته السابق) وشعوره بالمسؤولية تجاه ابن الأخير البوصيري. إن البوصيري هو بمكانة الابن بالتبنّي للملك. وهذه الوضعية لها بالطبع **مخاطرها** التي يتوقع لها أن تزداد بقدر ما يعتري الضعف قوى الملك الجسمانية والعقلية. فالبوصيري في وضع جيد يمكنه من التأثير على الملك. **وهذا تأثير يمرّ بفترات قوة وفترات ضعف. وعندما يكون البوصيري في فترة من فترات قوة تأثيره على الملك، كما هي الحالة – حسب اعتقادنا – منذ شهرين أو ثلاثة فيمكنه أن يمارس نفوذاً هائلاً.** "[٥٦]

واستطرد السفير ستيوارت:

" لا يبدو أن البوصيري سوف يستعمل هذا النفوذ لتغيير النظام القائم قبل وفاة الملك للأسباب نفسها التي تجعل أيّة مجموعة ثورية حذرة في التحرّك ضدّ أيّ ملك. ومن خلال حديث قصير لي مع **فكيني** فإنني أستطيع أن أجزم بأنه لن يكون مطيّة للبوصيري، بل إن الأول قد يستخدم الثاني لخدمة أغراضه التي قد يكون من بينها توجيه سياسات ليبيا الخارجية في اتجاهات ليست محلّ ارتياح الملك بشكلٍ عام. "

" وإذا كان البوصيري ما يزال يطمح بأن يستولى على الحكم، فلابدّ أن يأخذ ذلك شكل تهيئة الأرضية للحالة التي ستقوم في أعقاب وفاة الملك **(وكما أشرنا في موضع آخر من الرسالة، فإن قيام الملك بالتنازل عن العرش أثناء حياته لوليّ العهد سوف يربك خطة البوصيري أو أيّة عناصر أخرى مناوئة للنظام تزمع الاستيلاء على الحكم بعد وفاة الملك).** "

" إن هذه الحالة، كما وردت في ورقة J. I. C.[٥٧] تحت عنوان " التطورات المنتظرة في ليبيا خلال السنتين القادمتين " ، ليس من المتوقع لها أن تتيح لوليّ العهد سوى فرصة اعتلاء العرش، ومن أن يؤدّي ضغط الأحداث واستبدال بن عثمان بفكيني إلى المزيد من إضعاف فرص وليّ العهد. ولكن هل يعني هذا بالضرورة تحسين فرص البوصيري للاستيلاء على العرش؟ **إن الظروف ذاتها التي تجعل من المحبّذ إقامة نظام جمهوري في ليبيا قد لا تجعل من المفضّل أن يصبح البوصيري رئيساً لذلك النظام.** إنني هنا أتوقع قيام ردّ فعل **شعبي** ذي **ميول اشتراكية عربية** بتأثيرات مصرية معادية للنظام الملكي. إن البوصيري جزء

---

٥٦ قد يرى البعض أن هذه العبارة تؤكّد ما يذهب إليه عدد من الناس بأن البوصيري، كما كان والده من قبل، يمتلك " قوة غير طبيعية " استعملاها في التأثير على الملك وقراراته. راجع ما ورد في مذكرات بن حليم. م. س. ص. (١١٢).

٥٧ لجنة الاستخبارات المشتركة Joint Intelligence Committee .

لا يتجزأ من هذا النظام (الملكي)، وإن أيّ انفجار بركاني من شأنه أن يداهمه هو أيضاً. إن البوصيري متآمر من خلف الكواليس ولا يحظى بأيّ تأييد سياسي، كما أنه ليس بالديماغوجي الذي يمكن للظروف التي أتصوّرها أن تترقبه. وفضلاً عن ذلك، فعلى الرغم من عدم وجود شكّ في أن له علاقات مع مصر، إلا أن خلفيته وسلوكياته لا تجعل منه زعيماً يجد عبد الناصر فيه، ذوقياً أو سياسياً، شخصاً مقبولاً كي يحتضنه. "

ثمّ يضيف السفير ستيوارت في رسالته:

" ورغم ذلك، فإن الملكية قد تبقى بشكل من الأشكال في الفترة التي تعقب مباشرة وفاة الملك. وسوف يكون البوصيري، في هذه الحالة، معرّضاً للاغتيال على يد أحد أبناء عائلة الشريف التي قد لا يكون وليّ العهد قادراً على السيطرة عليها مثلما فعل الملك إدريس. إن البوصيري قد يتقاعد في الخارج بفتاتٍ ممّا تحصّل عليه خلال أيامه الذهبية، أو أن يعيش من أجل أن يصارع من جديد على الحكم في ليبيا بعد أن يكون وليّ العهد قد أفسد الأمور. "

" وبديلاً عن ذلك، وهي الطريقة التي تبدو أكثر احتمالاً لكيفية استيلاء البوصيري على السلطة، وهي ليست من خلال تحريك **ثورة شعبية** ولكن من خلال تدبيره **لانقلاب قصر** بدعم من **الجيش**. إن الكثير سوف يتوقف على مدى نفوذه في **الجيش** وإلى أيّ مدى بمقدور الجيش أن يسيطر على الأمور لا سيّما بعد أن أزيل **العيساوي**[٥٨]. ويبدو الآن أن أيّة محاولة انقلاب في المستقبل سوف تحتاج لنجاحها دعم أو على الأقل قبول **قوات الأمن** الأمر الذي لا يبدو أن البوصيري قادر على تحقيقه الآن في ظلّ القيادة الحالية لهذه القوات. "

وختم السفير ستيوارت رسالته المثيرة إلى الخارجية البريطانية بعبارة جاء فيها:

" إنني أختم رسالتي هذه بالقول إنه، على الرغم من **أنه لا يوجد شيء مؤكّد في ليبيا**، فإن فرص البوصيري في الاستيلاء على سلطة مطلقة في ليبيا تبدو بعيدة نسبياً. أمّا ما الذي سيفعله بهذه السلطة في حال استيلائه عليها؟ إن **ما نعرفه عن آرائه السياسية لا يشجع كثيراً**.. فمن المعروف عنه أنه ضدّ أمريكا بعنف، وعلى الرغم من أنه ليس معادياً لبريطانيا بشكل غريزي إلا أنه لا يثق في سياسة بريطانيا تجاه الشرق الأوسط ويكره وجود القواعد في ليبيا. **ومن ثمّ فإن الحكمة تفرض علينا أن نتوقع الأسوأ**[٥٩]. "

---

٥٨ يقصد نائب رئيس أركان الجيش الليبي العقيد إدريس العيساوي الذي جرى اغتياله من قبل مجهولين مساء يوم ١٩٦٢/١٢/٩ على مشارف مدينة بنغازي. راجع مبحث " اغتيال العقيد العيساوي " بفصل " حكومة الصيد .. وتنامي الصراع الداخلي " . المجلد الثالث/الجزء الأول من هذا الكتاب.

٥٩ من المصادفات العجيبة أن يلاقي البوصيري الشلحي مصرعه في حادث سيارة بعد نحو عام تقريباً من هذه الرسالة المثيرة.

وكتب المستر **بنهام** J. M. M. Benham (من وزارة الخارجية) تعليقاً على رسالة السفير ستيوارت بتاريخ ١٩٦٣/٤/١١ جاء فيه:

" إن رسائل السفير الأخيرة تعزّز الرأي القائل بأنه من المرجّح، في ظلّ حكومة فكيني، أن تنتهج ليبيا سياسة أكثر نشاطاً في الشؤون العربية. وقد يكون مرجع ذلك انزعاج ليبيا من المحادثات التي جرت مؤخّراً من أجل إيجاد رابطة خاصّة بين **مصر والجزائر**، وخوفها من أن يتمّ استثناؤها من أيّة محادثات (مهما كانت غير ذات جدوى أو عشوائية) حول **الاتحاد المغاربي**. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الليبيّين يبدون قلقين جداً بسبب الأحداث التي وقعت في **العراق وسوريا** مؤخّراً. هذه العوامل كلها مضافاً إليها ما **ظهر من تنامٍ مؤقّت في نفوذ البوصيري**، ربّما تؤدّي، من وجهة نظرنا إلى بروز بعض المصاعب الصغيرة. غير أنه طالما بقي الملك ممسكاً بمقاليد الحكم، فإنني لا أرى مبرّراً لخوفنا الشديد حول استمرار تمتّعنا بتسهيلات التدريب العسكري (في ليبيا). "

ثمّ يضيف **بنهام**:

" يبدو أن المحصّلة النهائية لكافة التطورات الأخيرة تتمثّل في أن فرص **وليّ العهد** في اعتلاء العرش أو في إبقائه على مقاليد الحكم تحت سيطرته قد تضاءلت، وبالتالي فإن فرص نجاح **البوصيري الشلحي** في القيام بانقلاب قصر في أعقاب وفاة الملك قد ازدادت بشكلٍ كبير. ورغم ذلك فإن السفير يرى أن وقوع مثل هذا الأمر احتمال بعيد. "

وقد دوّن المستر **جون** من الخارجية البريطانية تعليقاً بخط يده على رسالة السفير ستيوارت بتاريخ ١٩٦٣/٤/١١ أيضاً ما جاء فيه:

" أعتقد أن النتائج التي تتوصّل إليها ورقة " لجنة الاستخبارات المشتركة " [٦٠] JIC (حول ليبيا) سوف تتناول هذا الاحتمال (انقلاب القصر بواسطة البوصيري). ستكون هناك الكثير من المناورات والتطورات غير المتوقعة غير أن محصّلتها جميعاً سوف تتمثّل بكل تأكيد في إقامة حكومة معادية لمصالحنا.. " [٦١] .

العلاقة بفكيني

مرّ بنا [٦٢] كيف أن التكهّنات المصحوبة بالمخاوف راجت حول دور البوصيري الشلحي

٦٠ يبدو أنه لم يتمّ نشر أوراق هذه اللجنة حتى الآن. ومن المهمّ أن يسعى الباحثون في تاريخ هذه الحقبة لدولة الاستقلال إلى الإطلاع على هذه الأوراق حيث أنها تحتوي على التقييمات النهائية والنوايا الفعلية للحكومة البريطانية.

٦١ لقد صبّ هذان التعليقان في المصبّ ذاته لرسالة السفير ستيورات وهو تأكيد تعاظم خطر البوصيري.

٦٢ راجع ما ورد تحت عنوان " تكهّنات ومخاوف غربية " في مبحث " وزارة جديدة " بالفصل الأول " حكومة فكيني .. البداية الواعدة " .

الرئيسي في اختيار الدكتور فكيني لرئاسة الوزارة. غير أن هذه التكهّنات والمخاوف سرعان ما تبدّدت وتبيّن أن لا أساس لها من الصحّة وأنها مبنيّة على تقييمات قديمة للعلاقة بين الرجلين. بل لقد أكّد مصطفى بن حليم في حفل عشاء بيت السفير الأمريكي [٦٣] أن البوصيري كان هذه المرة من المعارضين لترشيح الملك للدكتور فكيني لهذا المنصب.

> وقد عبّر السفير البريطاني **ستيوارت** في تقرير بعث به إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ١٩٦٣/٤/١٣ عن ارتياحه لما وصله من معلومات حول عدم وجود صلة قوية بين البوصيري وفكيني:
>
> " .. هناك مصدر صغير لراحتنا في المؤشرات الحالية بشأن الصداقة القديمة التي كانت قائمة بين فكيني والبوصيري بأنه لم يعد لها حساب في العلاقة بينهما. وإنه إذا كان هناك شخص يتعامل فكيني معه الآن في القصر فهو الدكتور علي الساحلي (رئيس الديوان الملكي) وليس البوصيري. " [٦٤]

وقد مرّ بنا في هذا المبحث [٦٥] كيف أن السفير ستيوارت عبّر في رسالته إلى الخارجية البريطانية عن اعتقاده الجازم بأن فكيني لن يكون مطيّة للبوصيري، وكيف أن الأول قد يستخدم الثاني لخدمة بعض أهدافه التي قد يكون من بينها توجيه سياسات ليبيا الخارجية في اتجاهات ليست بشكلٍ عام موضع ارتياح الملك.

وقد أورد تقرير [٦٦] للسفارة الأمريكية مؤرّخ في ١٩٦٣/٦/٦ أن **الطاهر العقبي** (أحد أنصار وليّ العهد البارزين) سمع في تلك الفترة من إحدى الشخصيات البارزة أن **عبد الله عابد السنوسي** (أحد رجال زمرة البوصيري) قال له بأن مجلس الوزراء " سوف يبقى على وضعه مدّة شهرين أو ثلاثة أخرى وسوف يضمّون إليه بعد ذلك عدداً من رجالهم. "

الأغلب على الظن أن أسباب النفور بين فكيني والبوصيري شخصية، وهي تتعلّق بالتركيبة النفسية لكلّ منهما، فكلاهما مغرور ومتعطّش للنفوذ والسلطة. وأيّاً ما كانت أسباب النفور بينهما ودرجته إلا أنه قد جمع بينهما الكره المشترك – وربّما مع اختلاف في الدرجة – لوليّ العهد، وكذلك السعي – وإن بأساليب متباينة – لإنهاء الملكية.

---

٦٣ راجع تقرير السفارة الأمريكية رقم (A – 211) بتاريخ ١٩٦٤/١/٦. وقد أكّد بن حليم في تلك المناسبة أنه هو الذي أقنع البوصيري بالعدول عن معارضته اختيار الملك لفكيني.

٦٤ التقرير مؤرّخ في ١٩٦٣/٤/١٣ ويحمل الرقم الإشاري VT 1015/32، الملف FO 371/173238 28191.

٦٥ راجع ما ورد تحت عنوان " السفير البريطاني في عشّ الدبّور " من هذا المبحث.

٦٦ التقرير يحمل الرقم (A – 409) بالملف POL. 2 – Libya.

المصالحة مع الملكة

ليس غريباً أن تكون علاقة **الملكة فاطمة** بناظر الخاصّة الملكية **البوصيري الشلحي** على غير ما يرام، بل وأن يكون بينهما ودّ مفقود وكراهية. فالملكة فاطمة هي عمّة السيد **الشريف محي الدين السنوسي** قاتل والد البوصيري السيد **إبراهيم الشلحي** في عام ١٩٥٤. وأخوة الملكة فاطمة وأقاربها من عائلة السيد أحمد الشريف هم الذين تعرّضوا للنفي والتضييق بتحريض من البوصيري وأخوته.

وقد مرّ بنا كيف أن الملكة فاطمة تعتقد، ومنذ مرحلة مبكّرة (على الأقل منذ عام ١٩٦٠)، بأن البوصيري وأعوانه يشكّلون عنصراً مضرّاً بدرجة عالية بالنظام، وأنه لابدّ من القيام بعمل شيء ما من أجل إنهاء نفوذهم. [٦٧]

ويبدو أن العلاقة بين الاثنين شهدت تطوراً مهمّاً خلال صيف عام ١٩٦٣. فقد كشف **مصطفى بن حليم** خلال لقائه بالسفير البريطاني يوم ١٩٦٣/٧/٢٥ أنه بذل مجهوداً حقّق بعض النجاح من أجل تحقيق **مصالحة** بين الملكة والبوصيري الشلحي خلال تواجدهم في صحبة الملك باليونان (مايو/أيار – يونيو/حزيران ١٩٦٣). كما أكّد الأمر ذاته كلّ من رئيس الوزراء الأسبق محمود المنتصر ورئيس الديوان الملكي الدكتور علي الساحلي. [٦٨]

كما أكّد بن حليم الموضوع ذاته خلال لقائه مع **سكرايفنر** بلندن في ١٩٦٣/٨/٢٨ حيث ذكر له أنه حقّق نجاحاً في هذا الاتجاه وأنه يعتبر ذلك أمراً مشجعاً ومعيناً. كما أشار بن حليم إلى أن **السيدة زوجته وزوجة البوصيري لعبتا دوراً في هذا المسعى**. [٦٩]

وقد علّق السفير البريطاني على المعلومة التي أفضى إليه بها بن حليم بأنه إذا صاحب هذه المصالحة مصالحة أخرى بين وليّ العهد والبوصيري، كما كان رائجاً يومذاك [٧٠]، فذلك أمر طيب. أمّا إذا اقتصرت المصالحة على الملكة فاطمة والبوصيري فذلك أمر يدعو إلى الخوف إذ أنه يعني إزالة الكابح الوحيد للعلاقة الشخصية ما بين الملك والبوصيري (والمتمثّل في الملكة).

ولم يفصح **بن حليم** عن دوافعه الحقيقية من وراء إجراء هذه المصالحة وما إن كانت بمبادرة منه ولخدمة مصالحه الخاصّة ؟ أم بإيعاز من البوصيري في إطار تعزيزه لنفوذه وضمان تحييد كافة مصادر التأثير الأخرى على الملك؟ إننا نرجّح الأمر الأخير. [٧١]

٦٧ راجع مبحث " نفوذ البوصيري الشلحي " بالفصل الثالث " حكومة الصيد .. الصراع بين وليّ العهد وناظر الخاصّة " . المجلد الثالث/الجزء الأول.

٦٨ راجع رسالة السفير المؤرّخة في ١٩٦٣/٧/٢٧ ذات الرقم الإشاري VT 1015/58، الملف FO 371/173239 28191.

٦٩ راجع المذكرة الخاصّة بهذا اللقاء المؤرّخة في ١٩٦٢/٨/٢٨ ذات الرقم الإشاري VT 1015/61، الملف FO 371/173240 28191.

٧٠ راجع ما ورد تاليا تحت عنوان " إشاعة حول مصالحة بين البوصيري ووليّ العهد " .

٧١ للأسف فإن بن حليم أغفل في كتابيه الإشارة إلى هذا الموضوع.

إشاعة حول مصالحة بين البوصيري ووليّ العهد

تناقلت الدوائر الدبلوماسية في ليبيا خلال صيف عام ١٩٦٣ إشاعة مفادها أن مصالحة تمّت بين وليّ العهد وغريمه البوصيري الشلحي. وكالعادة، فقد استطلعت السفارة البريطانية – على سبيل المثال – آراء بعض المسؤولين الليبيّين السابقين عن مدى صحّة هذه الإشاعة. كان في مقدمة هؤلاء كالعادة مصطفى بن حليم الذي أكّد للسفير ستيوارت خلال لقاء بينهما يوم ١٩٦٣/٧/٢٥ استبعاده الكامل لإمكان أن تقوم بين الرجلين علاقة صداقة [٧٢]. كما عاد وأكّد الأمر نفسه لسكرايفنر من الخارجية البريطانية خلال لقائه به يوم ١٩٦٣/٨/٢٨ في لندن حيث نسب الأخير إليه قوله بأن البوصيري هو ضدّ وليّ العهد وضدّ خلافته لعمّه على العرش بشكل غير قابل للمعالجة. وفي حال وفاة الملك، فإن نفوذ البوصيري سوف يختفي كليّة، وإن أهميّته تتوقف على ما بمقدوره أن يفعله الآن وفي تلك اللحظة [٧٣]. أمّا رئيس الوزراء الأسبق محمود المنتصر فإنه عند سؤاله من قبل السفير البريطاني عن إشاعة المصالحة لم يستبعد حدوثها، غير أنه عبّر عن اعتقاده بأن مثل تلك المصالحة لن تدوم طويلاً. [٧٤]

وقد علّق بنهام J. M. M. Benham من الخاريجة البريطانية بتاريخ ١٩٦٣/٨/١٦ على هذه الإشاعة بقوله:

> " إن محاولات البوصيري الشلحي للمصالحة مع وليّ العهد مآلها فاشل، ذلك أن الأخير يعتقد – محقاً – بأن البوصيري عميل للمصريين. "

وبالطبع فليس بمقدورنا معرفة مصدر تلك الإشاعة ولا هدفه من ورائها، وربّما كانت " بالون اختبار **تمويهي** " أطلقه يومذاك أحد أطراف الصراع الداخلية أو الخارجية.

علاقة جيدة مع بن حليم

تعتبر علاقة مصطفى بن حليم رئيس الوزراء الأسبق مع ناظر الخاصّة الملكية البوصيري الشلحي أحد المفاتيح الهامّة للصراع الذي كان دائراً حول مستقبل النظام الملكي، والذي تشابكت فيه الأطماع والمصالح المحلية والأجنبية.

فالانطباع السائد لدى أغلب المتابعين لتطوّرات تلك الحقبة أن بن حليم هو أحد العناصر الرئيسية في " زمرة القصر " الملتفّة حول البوصيري الشلحي والساعية لإجهاض كل فرصة لوليّ العهد في أن يعتلي العرش عند وفاة عمّه الملك إدريس. كما أن وليّ العهد وأنصاره يعتبرون بن حليم أحد أعمدة هذه الزمرة. كما أن هناك من يعتقد بأن بن حليم هو الذي اقترح على الملك في عام ١٩٥٤ تعيين البوصيري (وهو مازال شاباً دون الثالثة والعشرين من العمر) ناظراً للخاصّة الملكية خلفاً لوالده إبراهيم الشلحي. [٧٥]

٧٢ سلفت الإشارة إلى هذا اللقاء.

٧٣ سلفت الإشارة إلى هذا اللقاء.

٧٤ رسالة السفير البريطاني مؤرّخة في ١٩٦٣/٧/٢٧ السالف الإشارة إليها.

٧٥ راجع مبحث " اغتيال الشلحي وتداعياته " بالفصل الرابع " حكومة مصطفى بن حليم .. السنوات العصيبة" . المجلد الثاني/الجزء الأول من هذا الكتاب.

بن حليم من جانبه يعترف في مذكراته بأنه ظلّ خلال جلّ فترة رئاسته للـوزارة (١٩٥٤ – ١٩٥٧) على علاقة طيبة وحميمة مع البوصيري. وأن هذه العلاقة تعرّضت للتوتـّر في أواخر فترة تقلـّد بن حليم للوزارة، وأن البوصيري ناصبه إثر ذلك العداء الشديد الأمر الذي كان أحـد الأسباب الرئيسية وراء تقديمه للاستقالة من رئاسة الوزارة. وبعد فترة من القطيعة لم تدم طويلاً عادت المياه إلى مجاريها بين الرجلين، وتركزت العلاقة بينهما على التعاون في مجال الأعمـال والتجارة بعد أن ترك بن حليم منصبه كسفير لليبيا لدى فرنسا وتفرّغ للأعمال الحرة (مطلع عام ١٩٦٠).

ورغم ادعاء بن حليم في مذكراته [٧٦] أنه ابتعد عن السياسة ابتعـاداً تامّـاً، إلا أن المطـالع لمقابلات بن حليم مع دبلوماسيّي السفارتين البريطانية والأمريكية علـى وجـه الخـصوص [٧٧] وأحاديثه معهم في كلّ ما طابعه سياسي، وكذلك القارئ لكتابه الأخير (ليبيا – انبعـاث أمـة .. وسقوط دولة) [٧٨] يدرك أن علاقته بالسياسة لم تنقطع، فقد ظلّ على صـلة بالملـك وبرؤسـاء الوزارة السابقين ومن هم في الحكم، وظلّ يتردّد على مصر ويقابل مسؤوليها، والأهمّ من ذلـك أنه ظلّ على علاقة حميمة وقوية مع البوصيري الشلحي ليس فقط في مجال التجارة والأعمال بل في تناوله معه باستمرار لقضايا الحكم وشؤونه. ومن ذلك، على سبيل المثال، ما مرّ بنا في هذا المبحث كيف أن بن حليم هو الذي أقنع البوصيري عام ١٩٦٣ بالتخلـّي عن معارضته لتعيـيّن الدكتور فكيني في رئاسة الوزارة.

وخلال اللقاء الذي تمّ في لندن يوم ١٩٦٣/٨/٢٨ بين رئيس الوزراء الأسـبق بـن حلـيم وسكرايفنر مدير إدارة شمال وشرق أفريقيا بالخارجية البريطانية أكـّد بن حليم:

> " أنه على علاقة شخصية وطيدة مع البوصيري. وأن البوصيري ربّما كان مخلصاً وأميناً في وجهات نظره التي من بينها معارضـته، لـيس فقـط لأيّـة معاهدات أو اتفاقيات مع الغرب، ولكن أيضاً للترتيبات التـي توصّـلت إليهـا الحكومة الليبية مع شركات البترول. إن البوصيري الشلحي غير واقعي علـى الإطلاق وليست لديه أيّة خبرة في الشؤون الدولية، ولهذا السبب ذاته لم يستطع أن يدرك أن تأييده لعبد الناصر يعني إذعانه له بالكامل. لقد اختار البوصيري أن يكون من أنصار عبد الناصر ولا سبيل لزحزحته عن هذه القناعة. "

اللافت للنظر والمحيّر في الوقت ذاته أنه، رغم كافة مظاهر ومؤشرات حميمية العلاقة بـين بن حليم والبوصيري الشلحي، إلا أن تقارير السفارة والخارجية الأمريكية على وجه الخـصوص تستبعد – بشكل مباشر وغير مباشر – أن يكون بن حليم [٧٩] من ضمن " زمرة القصر " التابعة

٧٦ م. س. ص. (٥٣٠).

٧٧ راجع على سبيل المثال مبحث " آراء ومواقف لبن حليم " بالفصل الأول " حكومة كعبـار .. واكتـشاف النفط " . المجلد الثالث/الجزء الأول من هذا الكتاب.

٧٨ من منشورات الجمل. كولونيا – ألمانيا، الطبعة الأولى ٢٠٠٣.

٧٩ تكرّرت هذه الملاحظة مع شخصين آخرين بدرجات متفاوتة هما سيف النصر عبد الجليل وعبـد القـادر العلام.

للبوصيري الأمر الذي نحسب أنه يطرح تساؤلاً حول طبيعة علاقة بن حليم بالبوصيري، وهل كان الأول عيناً على الثاني لمصلحة جهة أجنبية هي على الأرجّح الولايات المتحدة الأمريكية؟[٨٠] كما أنه يطرح تساؤلاً ثانياً حول طبيعة علاقة بن حليم بالنظام المصري، التي لم تتقطع حتى سنوات متأخرة من عمر النظام الملكي، ولمصلحة من كانت تصبّ هذه العلاقة ؟!

مساعي التغلغل في صفوف الجيش

كما رأينا في فصول سابقة [٨١]، فقد تمّ في نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٦١، وعلى الأرجّح بتأثير من البوصيري الشلحي، إقصاء اللواء **السنوسي لطيوش** [٨٢] عن رئاسة أركان الجيش. كما جرى في شهر ديسمبر/كانون الأول من العام التالي (١٩٦٢) اغتيال نائب رئيس الأركان القوي العقيد **إدريس العيساوي** المعروف بولائه لوليّ العهد.

ومع وجود **ثلاثة** من أقارب البوصيري (العقداء شمس الدين وعبد العزيز الشلحي وعون أرحومة) في الصف الأول من قيادة الجيش، ووجود **سيف النصر عبد الجليل** (المحسوب على زمرة القصر التابعة للبوصيري) وزيراً للدفاع، كان طبيعياً أن يسعى البوصيري – وفي إطار جهوده من أجل الاستيلاء على السلطة وقطع الطريق على وليّ العهد في خلافة عمّه – إلى مدّ نفوذه إلى الجيش وإلى التغلغل في صفوف ضباطه.

من بين الإشارات المهمّة إلى هذا الموضوع، ما ورد على لسان **وليّ العهد** خلال لقائه بالسفير البريطاني ستيوارت [٨٣] يوم ١٩٦٣/١١/٣٠ بقوله: (إن الأوضاع بالجيش غير مرضية وهو منقسم إلى مجموعتين، واحدة منها غير موالية (للأمير) ومرتبطة بجماعة البوصيري ومعادية للعرش). كما أضاف الأمير: (إن الشلحي كان نشطاً جداً في زرع بذور التذمّر في أوساط صغار ضباط الجيش).

الإشارة الثانية كانت أكثر صراحة حول هذا الموضوع، ووردت خلال المحادثات السرّية التي جرت في واشنطن بتاريخ ١٩٦٤/١/٧ بين وفدين بريطاني وأمريكي حول الأوضاع في ليبيا [٨٤]، حيث ورد على لسان دي باولي Du Boulay رئيس الوفد البريطاني:

---

٨٠ نترك هذا التساؤل كي يجيب عنه الباحثون ومن بقي حياً من معاصري تلك الفترة وعلى الأخصّ أخوة البوصيري في ضوء ما سمعوه من أخيهم في هذا الشأن. واللافت للنظر أن بن حليم أسقط من كتابه الأخير، والذي زعم أنه أخذ طابع " التحليل السياسي " وليس " سرد الأحداث " ، أية إشارة إلى دور البوصيري في الصراع والسعي من أجل النفوذ والاستيلاء على السلطة حتى وفاته في حادث غامض في شهر أبريل/نيسان ١٩٦٤. إن هذا الإهمال هو في اعتقادنا متعمّد من قبل بن حليم إذ أن أية إشارة إلى هذا الموضوع كانت ستوجب عليه أن يوضح علاقته بالبوصيري خلال هذه الفترة.

٨١ راجع الفصول المتعلقة بحكومة محمد عثمان الصيد بالمجلد الثالث من الجزء الأول لهذا الكتاب.

٨٢ كان اللواء لطيوش معروفاً بمناهضته لتدخّلات للبوصيري وأخيه عبد العزيز وصهرهم عون أرحومة في شؤون الجيش.

٨٣ سلفت الإشارة إلى هذا الاجتماع. راجع مبحث " وضع وليّ العهد وعلاقاته " بهذا الفصل.

٨٤ راجع فصل " التنسيق البريطاني الأمريكي " بهذا المجلد.

" .. وفي داخل الجيش الليبي، فإن العقيد عبد العزيز الشلحي أخا البوصيري يحاول بهمّة مدّ نفوذ الأخير في صفوفه .. " .

ويقع في هذا السياق ما أشار إليه وليّ العهد خلال لقائه الذي أشرنا إليه آنفاً حول مساعي البوصيري لتعطيل عمل لجنة التحقيق في مصرع العقيد العيساوي والحيلولة بينها وبين الوصول إلى نتيجة في الحادث وحول هويّة الجناة.

السعي لتكوين قاعدة شعبية

من المعروف أن " زمرة القصر " بقيادة البوصيري لم تكن تتمتّع بقاعدة شعبية أو تحظى بقبول شعبي، وكانت تلك هي أخطر نقاط ضعفها. لقد كانت هذه الزمرة بمعظم رموزها متّهمة بل مدانة بالفساد المالي والسياسي في نظر غالبية الليبيّين وفي الأوساط المثقفة، فضلاً عن أصحاب الانتماءات الحزبية.

ولا نشكّ بأن تلك الزمرة كانت تلمس هذا الأمر. ومن ثمّ فلم يكن غريباً أن تسعى الزمرة هذه – وهي تتصوّر نفسها أنها قد اقتربت من بلوغ أهدافها في الاستيلاء على السلطة بانقلاب قصر يسانده الجيش – أن تسعى أو أن تجرّب حظّها في تكوين قاعدة شعبية، وأن تحقق لنفسها بطريقتها الخاصّة بعض القبول الشعبي. ذلك ما يفصح عنه طرف من الحوار الذي جرى بين **الطاهر العقبي** رئيس المجلس التشريعي الطرابلسي السابق (أحد أنصار وليّ العهد البارزين) **وباولوتزي** Gabriel J. Paolozzi السكرتير الثاني بالسفارة الأمريكية يوم ١٩٦٣/٥/٢٨ حيث يشير التقرير [٨٥] الذي أعدّ عن تلك المقابلة حينها إلى الآتي:

> " الموضوع الذي تمّ طرقه بعد ذلك هو الإشاعات التي تردّدت على نطاق واسع حول قيام **عبد الله عابد السنوسي** (أحد عناصر الزمرة) بتوزيع مبالغ كبيرة من المال على عدد من مسؤولي النوادي الرياضية (بطرابلس) وبخاصّة **نادي الاتحاد**. وأكّد العقبي أن الإشاعة صحيحة بالكامل، غير أنه بسبب التدخّل السريع من قبل بعض الشخصيات الطرابلسية البارزة، فقد تمّ تحذير مسؤولي النوادي من المخاطر التي تترتّب على اختيارهم لهذا الطريق، فقرّر هؤلاء البقاء بعيداً عن عبد الله عابد وأمواله. وقد أشار العقبي إلى أنه من الواضح أن عبد الله عابد يحاول تأسيس قواعد شعبية لمساندة زمرة القصر غير أنه نسي أن هذه النوادي تضمّ شباباً طرابلسياً أميناً يقف على طرف النقيض ممّا تمثّله هذه الزمرة. "

وقد عقّب باولوتزي في تقريره على ما قاله العقبي حول هذا الموضوع بعبارة جاء فيها: (إذا صحّ ما ذكره العقبي حول إفشال جهود عبد الله عابد للتغلغل في النوادي الرياضية فإن هذا عمل يستحقّ الإكبار من قبل السفارة وهو يبعث على الارتياح).

---

٨٥ التقرير يحمل الرقم (A – 409) المؤرّخ في ١٩٦٣/٦/٦ بالملف POL. 2 – Libya.

وجهة نظر لمحمود المنتصر

تطرّق رئيس الوزراء الأسبق **محمود المنتصر** خلال لقائه بالسفير البريطاني يوم ١٩٦٣/١٢/١٨ إلى وضع ناظر الخاصّة الملكية البوصيري وذلك من خلال إجابته عن سؤال وجّهه إليه السفير ستيوارت بهذا الخصوص. وجاء في تلك الإجابة [٨٦]:

> " إن البوصيري نال في وقت ما احترام عبد الناصر وتأييده. **غير أن الملك قام مؤخّراً بقص جناحي البوصيري** كما فرض ضوابط مؤكّدة على نفوذه السياسي (رغم أن وضعه الشخصي ما يزال في مكانة رفيعة). أدرك عبد الناصر هذا الوضع، الأمر الذي أفقد البوصيري اهتمام الأول به. فكيني من جانبه أبقى على مسافة بينه وبين البوصيري رغم أنه ما يزال يدرك أهمّية مكانته الشخصية عند الملك. ويعتقد المنتصر أنه في المدى البعيد، وعند اختفاء الملك عن المسرح، فإنه يتوجب على الشلحي وعائلته أن يغادروا ليبيا كائناً من كان في السلطة. "

مصالح تجارية وبترولية

منذ السنوات الأولى للمملكة الليبية، عندما كانت تعيش على المساعدات الأجنبية وقبل أن تصبح دولة نفطية، عرفت ما سمّي يومذاك بـ " **الثلاثي** " القائم على ابراهيم الشلحي (ناظر الخاصّة الملكية) وعبد الله عابد السنوسي (رجل الأعمال، أحد أفراد العائلة السنوسية وصفي الشلحي) والمهندس مصطفى بن حليم (الذي كان قد عاد من المهجر إلى ليبيا وأصبح وزيراً للمواصلات في حكومة برقة ومن بعد ناظراً للمواصلات في ولاية برقة بعد الاستقلال في عام ١٩٥١). وقد عُرف هذا الثلاثي بتعاونه الوثيق في عالمي المال والسياسة. [٨٧]

ولم يؤدّ اغتيال ابراهيم الشلحي في أكتوبر/تشرين الأول من عام ١٩٥٤ إلى إختفاء هذا الثلاثي عن عالم السياسة والمال إذ استمرّ وجوده ونشاطه في هذا المجال بعد لأي قصير من تعيين البوصيري الشلحي في ١٩٥٤/١٠/١١ خلفاً لوالده في منصب ناظر الخاصّة الملكية. ولئن تعرّضت العلاقة بين طرفين من أطراف هذا الثلاثي (البوصيري وبن حليم) للتوتّر والخصومة (خلال الفترة الأخيرة من وجود بن حليم في رئاسة الوزارة) [٨٨]، إلا أن هذه العلاقة سرعان ما عادت إلى وئامها القديم وبخاصّة بعد أن تحوّلت ليبيا إلى دولة نفطية وترك بن حليم حسب

---

٨٦ رسالة السفير البريطاني بتاريخ ١٩٦٣/١٢/١٩ ذات الرقم الإشاري VT 1015/76، الملف FO 371/173240 28192.

٨٧ خدوري. م. س. ص. (٢٧٨ – ٢٧٩).

٨٨ راجع مبحث " علاقة بن حليم بالبوصيري الشلحي " بالفصل الرابع " حكومة بن حليم .. السنوات العصيبة" . المجلد الثاني/الجزء الأول من هذا الكتاب.

زعمه، السياسة وتفرّغ كلية للأعمال الحرة [٨٩]. وكانت المشروعات والأعمال المتعلقة بنشاط شركات البترول، بدءاً من حركة منح الامتيازات البترولية وما صاحبها من عمليات خفيّة وانتهاءً بعقود بناء شبكات أنابيب نقل البترول والموانئ النفطية، الميدان الأفضل لهذا الثلاثي لأنه الأكثر ربحية والأجزل بعائداته [٩٠].

وبالطبع فقد كان لكلّ طرف من هذا الثلاثي، إلى جانب نشاطه المشترك مع بقية الأطراف، نشاطه الخاص به بعيداً عن هذه الأطراف وإن كان يوظّف علاقته معها في تعزيز مكاسبه ومغانمه الخاصّة. فقد كان لعبد الله عابد صفقاته ومشروعاته الخاصّة كمشروع بناء طريق فزان السيئ السمعة، كما كان لبن حليم مشاركة مع **شركة بكتل** الأمريكية ومع **جون تابن** السفير الأمريكي السابق في ليبيا. [٩١]

البوصيري الشلحي هو الآخر كانت له معاملاته وصفقاته التجارية والمالية الأخري بعيداً – وليس بالضرورة بالكامل – عن عبد الله عابد السنوسي ومصطفى بن حليم. وكانت هذه الصفقات، في الأغلب، تتمّ عن طريق أخيه **عمر** (من مواليد عام ١٩٣٢) وأخته **لطفية** وزوجها **محمد عبد السلام الغماري** [٩٢]، وأطراف ليبية أخرى (من أمثال الدكتور مصطفى العجيلي) أو غير ليبية (من أمثال كمال زاده الايراني).

ومن الأمثلة التي شهدتها هذه الحقبة، بشأن تدخّلات البوصيري الشلحي لخدمة مصالحه التجارية والمالية، ما حدث بالنسبة لمساعي شركة ب. ب. البريطانية لبناء ميناء نفطي بالقرب من مدينة طبرق حيث قام البوصيري باعتراض هذه المساعي رغم حصول الشركة بادئ الأمر على موافقة من الملك. [٩٣]

خلاصة

وصف تقرير [٩٤] للبعثة الأمريكية في ليبيا البوصيري الشلحي، بعد مرور أسابيع قليلة على تعيّنه يوم ١٩٥٤/١٠/١١ في منصب ناظر الخاصّة الملكية خلفاً لوالده إبراهيم الشلحي، بعبارة جاء فيها:

---

٨٩ مذكرات بن حليم، م. س. ص. (٥٠٥)، ومذكرات الصيد، م. س. ص. (١٣٩). راجع أيضا المبحث المذكور في الهامش السابق وكذلك الفصل الأول من هذا المجلد بعنوان " جوانب من قصّة البترول الليبي" .

٩٠ راجع فصل " جوانب من قصّة البترول الليبي " بهذا المجلد.

٩١ المرجع السابق.

٩٢ هما والدا زوجة العقيد عون أرحومة اشقيقة.

٩٣ للمزيد حول هذا الموضوع راجع مبحث " تطورات نفطية " بالفصل الثالث" حكومة الدكتور فكيني .. البداية الواعدة " ومبحث " تداخل وصراع المصالح السياسية والاقتصادية – بن حليم نموذجا " بهذا الفصل.

٩٤ التقرير مؤرّخ في ١٩٥٤/١١/٩ ويحمل الرقم (٦٨) بالملف 773.00.

" على الرغم من أن البوصيري عُيّن في منصب ناظر الخاصّة الملكية، إلا أنه شخص لا يملك أية أهمية سياسية. "

كان البوصيري يومذاك دون الخامسة والعشرين من العمر .. ولم تمض إلا سنوات على ذلك التاريخ حتى أصبح البوصيري أهمّ شخصية سياسية في ليبيا بعد الملك إدريس. ووفقاً للمؤشرات كلها، فقد كان يعدّ العدّة للانقضاض على السلطة وقطع الطريق على وليّ العهد في اعتلاء العرش خلفاً لعمه الملك. [٩٥]

---

٩٥ ومن أغرب المفارقات في تاريخ دولة الاستقلال أن يلقى البوصيري الشلحي مصرعه في ١٩٦٤/٤/٢٣ أي بعد نحو ثلاثة أشهر من استقالة فكيني.

مطالب القوى الوطنية

مرّ بنا [٩٦] كيف أن ستة من أعضاء مجلس النواب [٩٧] وأربعة من الشخصيات الوطنية [٩٨] قاموا في ١٩٦٢/١٢/٢٧ بتسليم الملك إدريس – عبر كبير تشريفاته فتحي الخوجة – مذكرة حول الوضع الراهن يومذاك بالبلاد، وضمّنوها جملة من **المطالب الوطنية ذات الطابع الإصلاحي** تلخّصت في:

- الدعوة إلى إلغاء **النظام الاتحادي** وإعلان الوحدة الكاملة.
- إيقاف مشروع بناء مدينة **البيضاء** كعاصمة واختيار مدينة طرابلس عاصمة وحيدة لليبيا.
- اتخاذ جملة من الخطوات الحازمة لمحاربة مختلف صور **الفساد المالي والتسيّب الإداري** المنتشر في شتى مرافق الدولة وأجهزتها.

كان ذلك في أواخر حكومة **محمد عثمان الصيد**، وكما سلفت الإشارة فقد قاطع أعضاء البرلمان الستة اجتماعات الدورة البرلمانية التي انعقدت بمدينة البيضاء منذ السادس من ديسمبر/كانون الأول من ذلك العام (١٩٦٢). ومن الواضح أن حكومة الصيد لم تعر اهتماماً كبيراً لما ورد في تلك المذكرة من مطالب، وبخاصّة أن تلك الحكومة لم تبق طويلاً منذ تقديم المذكرة حيث سقطت في ١٩٦٣/٣/١٩ م.

وقد انتهزت تلك **المجموعة البرلمانية** فرصة وصول الدكتور **فكيني** إلى رئاسة الوزارة فأعادت تقديم مطالبها السابقة نفسها على الحكومة الجديدة من خلال إدراجها في جدول أعمال جلسة مجلس النواب التي انعقدت بمدينة البيضاء يوم ١٩٦٣/٣/٣١، وقد سجّلت مضابط تلك الجلسة كذلك أن النائب البرلماني **علي مصطفى المصراتي** طالب الحكومة الجديدة خلالها باتخاذ **خطوات إصلاحية** من أجل إعادة ثقة الشعب بالحكم ومن أجل وضع نهاية للأزمة الأخلاقية التي تعيشها البلاد. وقد طالب تحديداً خلال تلك الجلسة بـ:

- تقديم قانون **من أين لك هذا؟** لمحاسبة المسؤولين عمّا دخل في ذمّتهم المالية منذ الاستقلال.
- تحقيق المزيد من **حريّة التعبير**، حيث أن الانتقادات للحكومة في المجالس الخاصّة لا تكفي.
- السماح بتشكيل **الأحزاب السياسية** حيث يستطيع أصحابها التعبير عن آرائهم بحريّة.
- إلغاء **القواعد الأجنبية** بالبلاد.

---

٩٦ راجع فصل " حكومة الصيد .. وتنامي الصراع الداخلي " بالمجلد الثالث/الجزء الأول من هذا الكتاب. راجع أيضاً الملحق رقم (٢) بهذا المجلد.

٩٧ هم النواب: محمود صبحي، ومحمد بشير المغيربي، ومحمد أبو صاع الزنتاني، والفيتوري يوسف زميت، والسايح فلفل وأحمد عبد الحفيظ الرماش.

٩٨ هم مصطفى بن عامر ومحمود مخلوف وإبراهيم بشير الغويل وعبد الرحمن بركات بن سعود.

وقد لقيت هذه النقطة الأخيرة بالذات ترحيباً مدوّياً في قاعة البرلمان [99]، كما قامت صحيفة " **الرائد** " الأهلية بنشر كلمة النائب علي مصطفى المصراتي بكاملها في عددها الصادر يوم ١٩٦٣/٤/١٣. [100]

ومن جهة أخرى، فقد شاع بين الأوساط الشعبية وبين النخب المثقفة وذوي التوجّهات الحزبية تحلّي الدكتور فكيني بروح وطنية وميول قومية تقدّمية، وبثقافةٍ عالية وقدراتٍ علمية وإدارية، الأمر الذي شجّع أعداداً منهم أن تتقدّم إليه **بمذكرات** تعبّر عن جملة من المطالب الوطنية، كان من أبرزها ما أطلق عليه " **مذكرة القوى الوطنية** " [101] التي اشتملت على عددٍ من المطالب اعتبر مقدّموها أنها تشكّل " **الحد الأدنى من المتطلبات التي لا يمكن لأية حكومة من دونها أن تطمع بتأييد الشعب أو تجاوبه معها** " . وتتلخّص أهمّ تلك المطالب في:

أولا – تعديل الدستور بما يجعله ينصّ على توحيد البلاد توحيداً حقيقياً، واعتبارها جزءاً من الأمة العربية، وبما يجعله يتضمّن نصوصاً تؤمّن العدل الاجتماعي.

ثانياً – القيام بجملةٍ من الخطوات التي تعزّز الديمقراطية والحريات العامة في البلاد.

ثالثاً – انتهاج سياسة حازمة تستهدف الانعتاق من التبعية السياسية والاقتصادية.

رابعاً – اعتماد أسلوب التخطيط الموجّه في مجال الاقتصاد.

خامساً – تعزيز استقلالية القضاء ونزاهته.

سادساً – تحقيق جملة من المطالب المتعدّدة الأخرى، مثل توفير السكن للعمال وصغار الموظفين وطبقات الشعب الكادحة، والاهتمام بالقرى والدواخل وتوفير المياه، وتشجيع البحث العلمي والتأليف والنشاط الفكري.

وفيما يلي النصّ الكامل لهذه المذكرة:

" حضرة السيد رئيس مجلس الوزراء المحترم

بعد التحية،

إنه لمن دواعي التشجيع أن يجد الشباب المؤمن بوطنه وبحتمية تقدّمه، أنفسهم أمام شخص له مثل ثقافتكم وفيه المقدرة على فهم واستيعاب نبل الغايات المتوخّاة من وراء نشاطاتهم ممّا يدفع هؤلاء الشباب في تقديم المطالب التي يستوحونها من الظروف الموضوعية للبلاد والتي تتطلّبها وتحتمّها المرحلة التي تمرّ بها ليكون تنفيذها مساهمة معقولة في سبيل الانطلاقة العظيمة التي تمرّ بها أمتنا العربية فضلاً عن ضرورتها الملحّة بالنسبة لاحتياجات شعبنا.

---

٩٩ راجع التقرير السرّي للسفارة البريطانية في ليبيا المؤرّخ في ١٩٦٣/٤/٨ ذا الرقم الإشاري 1014/63، الملف FO 371/173238 28191.

١٠٠ راجع على سبيل المثال ما ورد في رسالة السفارة البريطانية السرّية المؤرّخة في ١٩٦٣/٤/٢٢، ذات الرقم الإشاري 10121 بالملف السابق نفسه.

١٠١ نُشرت هذه المذكرة في صحيفة " **الأيام** " الأهلية بتاريخ ١٩٦٤/٥/١. وهذا التاريخ لاحق على تاريخ تقديمها وهو يقع خلال حقبة محمود المنتصر الثانية وذلك على اعتبار أن بعض ما جاء بتلك المذكرة من مطالب كان ما يزال بانتظار الإنجاز والاستجابة من تلك الحكومة.

ياسيادة الرئيس ..

إن هوة سحيقة من السلبية وعدم الثقة والقطيعة وعدم التجاوب كانت تفصل لمدة طويلة بين هذا الشعب وبين الذين حكموه، لم تزدها- أساليب الدعاية وكمّ الأفواه وشراء الضمائر والأساليب البوليسية وتعقّب كل من يجار بالشكوى أو يشير بإصبعه إلى نقطة ضعف – إلا عمقاً واتساعاً.

وغير خافٍ أن سبب هذه الهوّة يرجع إلى هذا الشعب الذي تمّرس بالنضال، والذي سبق له أن قدّم نصف أبنائه طعماً لحرب ضروس ضدّ المستعمر وأذنابه فداءً لوحدته وحرّيته وتقدّمه، والذي يعيش الآن بكل عواطفه وإحساساته في المعركة القومية التقدمية التي تخوضها الأمّة العربية المجيدة في هذه المرحلة من تاريخها، لتتبوأ مركزها اللائق بها بين الأمم وتستعيد تاريخها المجيد وتبعث حضارتها العظيمة متطلّعة إلى انتصاراتها التي تتحقّق كل يوم، أملاً أن يجد الرجال الذين يضعونه في القلب من هذه المعركة كما كان شأنه دائماً في كلّ معارك الأمة العربية المناضلة في تاريخها الطويل.

غير خافٍ أن سبب هذه الهوّة هو أن هذا الشعب يعرف على وجه التحديد حقيقة مصالحه والخط الذي يجب أن تسير فيه سياسته والطريقة المؤدية إلى هذه المصالح، ويدرك بحدسه العفوي، ووعيه الذي تكامل له من خلال نضاله الطويل، وسائل الغش والتمويه التي حاولت بعض الحكومات تضليله عن طريقها، وقد أدرك أن غالبية حكامه الذي توالوا على حكمه لم يستهدفوا هذه المصالح ولم يسلكوا طريقها، وإنما دأبوا على التكالب وراء مصالحهم الشخصية يخدمونها ويضخمونها كما دأبوا على استغلال نفوذهم ومراكزهم في سبيل الكسب الحرام، كلّ ذلك على حساب مصالح الشعب وأمانيه.

ولقد بعث تشكيلكم للوزارة على النحو الذي تمّ أملاً في تحقيق حدّ من الشروط اللازمة للحكم الذي يستحق أن يتجاوب معه الشعب. هذه الشروط التي لا تتوفّر إلا إذا تمّ تحقيق المطالب الآتية على الأقل:

أولاً – تعديل **الدستور** الليبي بحيث:

أ – ينصّ فيه على توحيد ليبيا توحيداً حقيقياً.

ب- ينصّ فيه على اعتبار ليبيا جزءاً من الأمة العربية.

ثانيا – إن **الديمقراطية** هي الشرط الضروري الأول لتطوير أي بلد وتأمين تقدّمه. بدونها يتعذر العمل السياسي بأشكاله الطبيعية وينفتح المجال أمام أعمال العنف وانطلاق أزمات خطيرة تروي عناصرها بالأوضاع التي يفجّرها الكبت وتعطيل الحريات والأنظمة اللا ديمقراطية.

ولقد تجاهل بعض الحكام تعرّض الحكم للخطأ والانحراف، ولم يؤمنوا بضرورة مشاركة الجماهير في الحكم وحقها في مراقبة الحكم وتطويره أو حتى

تغييره بشكل جدّي ممّا جعلهم يبدون خصوماً عنيدين للديمقراطية، من حيث هي أسلوب في الحكم يقوم على أساس أن السلطة هي ملك للشعب وإن للشعب ملء الحق في أن يقول كلمته في القلّة الحاكمة وأن يصحّح الأوضاع بالشكل الذي يراه مناسباً، وأن يشارك في عملية الحكم بالقدر الذي يريده وأن يمارس مراقبته على الأجهزة الحاكمة وحقه الدائم في محاسبتها وفي إقامة النظام الذي يلائم أوضاعه وتغيير الأنظمة والعهود الفاسدة.

ولا يخفى أن انعدام وسائل التصحيح بالطرق الديمقراطية يفضي إلى جمود أجهزة الحكم وتعطلها وشللها وتشويه أهدافها من قبل النزعات الفردية ومصالح المتحكمين بها، الأمر الذي يؤدي إلى تعطيل دور هذه المؤسسات والأجهزة في العمل السياسي أو تشويهه.

وإن أهمّ الاحتياجات الملحّة في هذه الفترة التي يجب توفّرها في بلادنا في هذا المجال تتلخّص في:

أولاً: وجوب **إطلاق الحريات العامة** وذلك عن طريق:

أ – توفير الحرّية للصحافة التي ظلّت حتى الآن ومنذ عهود الاستعمار البغيضة مكبّلة بقيود ثقيلة دأبت الحكومات المتوالية على كتم أنفاسها حتى أنه يمكن القول بأن هذه البلاد لم تعرف حرّية الصحافة طوال عهد الاستقلال وما قبله، فلقد منعت على الأحرار رخص الصحافة كما سدّت صفحات الصحف القليلة الرسمية منها وشبه الرسمية في وجه كل كلمة صريحة حرّة هادفة.

ب– فتح المجال أمام تكوين المنظمات الشعبية المختلفة السياسية والثقافية والنقابية والاجتماعية ومنع التسلط عليها والتدخّل الذي يستهدف إخضاعها لغايات بعيدة عن أهدافها الحقيقية والتي كثيراً ما تكون مشبوهة.

ج– إلغاء القوانين المقيدة للحرّية مثل قانون الاجتماعات وقانون منع التظاهر وقانون مخاطبة السلطات إلخ.

ثانياً: تعديل **قانون الانتخابات** بحيث:

أ – تخفيض مبلغ التأمين لكي تتاح الفرصة أمام ذوي الكفاءة والاستعداد من فقراء المواطنين لترشيح أنفسهم.

ب– تحديد المبالغ التي يجوز صرفها في الغاية الانتخابية.

ج– إجازة الترشيح بقوائم.

د– إعطاء المرأة حقها في الانتخابات وتخفيض الحدّ الأدنى لسنّ المرشح إلى ٢٥ سنة.

ثالثاً: اتخاذ سياسة حازمة تستهدف **الانعتاق من التبعية** وذلك بالآتي:

أ – العمل على التخلّص من القواعد الأجنبية والمعاهدات الاستعمارية غير المتكافئة التي كبّل بها الشعب.

ب- السير مع الركب العربي التحرّري والأخذ بسياسة الحياد الإيجابي وعدم الإنحياز.

رابعاً: ممّا لا شك فيه أن **التخطيط الاقتصادي** الموجّه أصبح مسألة جوهرية مهمّة في حياة الدولة حتى في الدول العريقة في الرأسمالية، ولقد كان نتيجة إهمالنا هذا العنصر الجوهري في تركيب الدولة الحديثة تردّينا في أوضاع اقتصادية سيئة تقوم على الارتجال الرهيب، وقد كان ذلك نتيجة الاعتماد على عناصر تفتقر إلى الكفاءة والإخلاص والنزاهة. ولا يخفى أن الثروة البترولية التي نبعت في البلاد قد أخذت تصطنع طبقة جديدة ممّن أثروا فجأة، وبدأت تتقل شيئاً فشيئاً بمصالحها على الشعب وتبتعد عنه وكثيراً ما تتناقض معه في بعض الأحيان لتلتحم مع مصالح الشركات الأجنبية التي ما فتئت تضغط على أجهزة الحكم بوسائلها المختلفة لتقيم أوضاعاً وقوانين تؤمّن مصالحها المشروعة منها وغير المشروعة.

ولقد كان اغتيال أهمّ الضمانات التي وفـّرها **قانون العمل** سنة ١٩٥٧ لمواطنينا العمال عن طريق استصدار تعديل سلب العمال حقهم المشروع في الإضراب عن العمل كما سلبهم كثيراً من مكاسبهم الأخرى، مظهراً من مظاهر تدخل هذه المصالح غير المشروعة المتمثلة بجزء من الرأسمال الليبي والشركات الأجنبية التي لم يعد تسلـّطها على الحكم ورشاويها للحكم خافية على أحد.

كما كان نجاح هذه المصالح غير المشروعة في فرض تكرير البترول الليبي خارج الأراضي الليبية ضربية كبيرة لهذا الوطن ومظهراً آخر من مظاهر التسلط المشار إليه، لذلك فإنه حتى تردّ للشعب مصالحه وتحفظ كرامته يتوجّب في هذا المجال:

أ - نفض الجهاز الإداري وتطهيره من العناصر السيئة التي دأبت على استغلال مراكزها لمصالحها الخاصّة.

ب- وضع برامج مخططة للتنمية الاقتصادية في المجالات الزراعية والصناعية والتجارية.

ج- سـَن قانون ينصّ على فرض ضريبة تصاعدية.

د- محاربة الاحتكارات المتعلقة بأسباب المعيشة للمواطنين.

هـ- متابعة الإثراء بلا سبب واستصدار القوانين اللازمة لذلك.

و- تركيز الإدارات المشرفة على البترول في إدارة واحدة تكون لها فاعلية وقدرة على المحافظة على هذه الثروة الدافقة.

ز- العمل على زيادة حصة البلاد في صافي الأرباح بحيث لا تقلّ عن ٥٧ بالمائة من مجموع الأرباح وذلك تمشياً مع ما أصبحت عليه الأمور في هذا الشأن في أكثر البلاد المنتجة للبترول في الوقت الحاضر.

ح- فرض رقابة محكمة من قبل السلطات المختصّة على **مصاريف الشركات صاحبة الامتيازات** للتأكّد من سلامة صحة هذه المصروفات بحيث لا تكون عبئاً ثقيلاً تتحمّله ميزانية الدولة، كذلك يجب فرض مثل هذه الرقابة على حركة تصدير البترول الخام إلى الخارج.

ط- فرض **تكرير البترول** الليبي داخل ليبيا بما يستتبع ذلك من:

١. إنشاء مدارس ومعاهد لتخريج العمال الفنيين والمهندسين المختصين في الشؤون البترولية.
٢. إعداد برامج لإرسال بعثات سريعة للدراسات العليا والتخصص في الجيولوجيا والدراسات البترولية.
٣. إصدار تشريع يتناول فيما يتناوله إلزام الشركات البترولية المختلفة بتنفيذ هذا المطلب.

ك- تعديل **قانون العمل** بحيث:

١- تعاد للعمال مكاسبهم التي سرقت منهم.
٢- يصبح الانتماء إلى النقابة إجبارياً ويفرض على أرباب العمل تحصيل اشتراكات لحساب النقابة.
٣- يعطى للمعلمين وغيرهم من المهنيين حقّ ممارسة النشاط النقابي وتكوين النقابات.
٤- يشمل حماية العمال الزراعيين.
٥- يمكّن الطبقة العاملة من التجمّع في اتحاد ليبي واحد.

خامساً: لا يخفى على سيادتكم أن **مرفق العدالة** هو من أهم مرافق الدولة والذي عن طريقه تصان للمواطنين حقوقهم وحرياتهم وبدون قوته وكفاءته تصبح النصوص حبراً على ورق، وليس بخافٍ أن السلطات قد دأبت على التدخّل في شؤون هذا المرفق بصورة أو بأخرى، هذا علاوة على إهمالها بعدم العناية به، الأمر الذي أدّى إلى مآسي خطيرة لحقت بحقوق الناس وحرياتهم وأمنهم. وقد أصبح الأمر الآن ملحّاً ومحتمّاً اتخاذ الخطوات الآتية في هذا الشأن:

أ - تطبيق مبدأ فصل السلطات تطبيقاً حقيقياً.

ب- تدعيم جهاز القضاء برجال أكفاء مختصين مع زيادة عددهم.

ج- تعديل كادر رجال القضاء والنيابة بما يكفل لهم المستوى اللائق بهذه المهنة المقدسة والمهمة الخطيرة الملقاة على عاتقهم.

د – تعديل القوانين حتى يتسنّى الفصل في القضايا بالسرعة اللازمة وبالأخص بالنسبة للقضايا الجنائية بأشخاص فاقدي الحرّية بحيث لا تزيد مدة حبسهم على ستة أشهر دون الفصل في قضيتهم بداية واستئنافاً وطعناً.

هـ– تعديل قانون السجون بحيث يتحقّق غرض المشرّع من العقوبة وهو إصلاح المذنب وتهذيبه على عكس ما هو يطبّق الآن من أسلوب يجعل الأمر وكأن الغرض من العقوبة هو الإفساد أو التعذيب. وفي سبيل ذلك يجب إدخال ما يلي في قانون السجون:

١. جعل مصلحة السجون مؤسسة اجتماعية تربوية يتولّى إدارتها والإشراف عليها رجال مدنيون من المؤهلين المتخصصين في العلوم الاجتماعية والنفسية.
٢. إنشاء مدارس فنية تابعة لمصلحة السجون تؤهل المساجين وتسلحهم بحرفة يتعلمونها على أسس علمية ليتمكنوا بعد خروجهم من السجن من مواصلة حياتهم كمواطنين شرفاء فيسلحهم أيضاً بقدر معقول من الثقافة والتربية الوطنية.
٣. متتبّعاً للنصوص الحية في قانون السجون المتعلقة بفصل الفئات المختلفة على النحو الذي أوضحه القانون وأحكام الرقابة والتفتيش على هذه المصلحة للتحقق باستمرار من عدم ارتكاب أية مخالفة على المساجين في داخلها.
٤. تحسين مستوى التغذية والتنظيف بحيث يكون بالمستوى اللائق بالإنسان.

سادساً: لا يخفى أن شعبنا قد حرم فترة طويلة خلال العهود الاستعمارية المتتابعة، وخلال فترات الحكم التي تخاف تقدم الإنسان ووعيه، من الحياة الكريمة اللائقة به، فعاش دائماً تائهاً في القفار بعيداً عن الاستقرار والتحضر أو يعيش في خيم وأكواخ لا تليق بحياة الإنسان في القرن العشرين، كما حرم من الارتفاع اللازم لقيام نهضة فكرية في هذا الوطن إذ انعدمت وسائل التثقيف أو كادت نتيجة الخوف من الكلمة المضيئة التي راح سيف الرقيب يغلق الباب في وجهها، سواء كانت من الإنتاج الحضاري الإنساني أو إنتاج أبناء هذه البلاد الذين لم تتح لهم فرصة النشر لانعدام الصحف الحرة والمجلات الثقافية ولعدم تشجيع من يجدون في أنفسهم القدرة على البحث العلمي والخلق والإبداع، لذلك فإنه من الملحّ في هذه المجالات العمل على:

أ – إنشاء وزارة الإسكان لتسهر على توفير السكن للعامل وصغار الموظفين وطبقات الشعب الكادحة التي تعيش في الأكواخ والبراريك..

ب- أن تعمل الدولة وبصفة أساسية على تطوير حياة قطاع كبير من المواطنين الذي يعيشون حياة البداوة غير المستقرة وذلك عن طريق الاهتمام بالقرى وتوفير المياة واستصلاح الأراضي والاهتمام بالمراعي.

ج- تشجيع البحث العلمي والتأليف والنشاط وتيسير ذلك بالإكثار من الكتب والصحف والمجلات وفتح المكتبات الشعبية في سائر أنحاء ليبيا وتزويدها بمختلف وسائل التثقيف اللازمة ورفع يد الرقيب التي أخذت تضيّق الخناق على كل ما هو قومي تقدمي.

يا سيادة الرئيس

إننا نؤمن إيماناً كاملاً أكيداً أن هذه المطالب هي تلخيص بسيط لأماني هذا الشعب ورغباته التي طالما تطلّع إليها في لهفة وأمل وأنه اليوم أصبح يحسّ ويشعر أنه أضحى أشدّ حاجة إليها من أي يوم مضى. كما أننا نعي وندرك أن هذه المطالب الطبيعية العادلة ستساعد على إزالة الهوّة السحيقة بين الشعب وحكومته، هذه الهوّة التي خلقها استهتار حكامنا بمصالح الشعب ومراميه. "[١٠٢]

١٠٢ تعمّدنا إيراد النصّ الكامل لهذه المذكرة حتى يدرك القارئ درجة الطموح الذي كانت عليه مطالب القوى الوطنية يومذاك، وهو طموح لا يخلو - كما يرى القارئ - في بعض جوانبه من شطط ومبالغة وتطاول وغياب للواقعية ..

نشاط القوى الوطنية والعناصر الحزبية [١٠٣]

عرضنا في فصل " حكومة الصيد .. وتنامي الصراع الداخلي " [١٠٤] لحركة ونشاط العناصر والقوى الوطنية والحزبية في ليبيا منذ مطلع الستينات، وللعوامل والأسباب التي أسهمت في تأجيج ذلك النشاط والتي كان من بينها خارجياً؛ قيام الوحدة المصرية السورية وسقوطها، وانتصار الثورة الجزائرية، وتنامي المدّ الناصري والقومي، وتوالي الانقلابات العسكرية في كلّ من سوريا والعراق والسودان واليمن والتي أطاح اثنان منها بنظم ملكية، هذا فضلاً عن عوامل وأسباب داخلية تمثّلت في اكتشاف البترول عام ١٩٥٩ ونتائج انتخابات الهيئة البرلمانية الثالثة في يناير/كانون الثاني ١٩٦٠، إلى جانب تنامي الصراع بين وليّ العهد وأنصاره وبين ناظر الخاصّة الملكية البوصيري الشلحي وزمرته.

وإذا كان اختيار الملك إدريس للدكتور فكيني – على الأقل في جانب منه – هو وليد تلك الأحداث والعوامل وبخاصّة الخارجية منها، فقد كان مجيئه على رأس الوزارة بانتمائه إلى جيل الشباب مع درجة عالية من التحصيل العلمي، وبما عُرف عنه من توجهّات قومية وتقدمية وسمعة طيبة، وما أطلقه من وعود، حافزاً على أن تتعاظم تطلّعات تلك القوى والعناصر وأن يزداد حماسها ونشاطها.

يقول الدكتور خدوري في كتابه " ليبيا الحديثة " [١٠٥]:

" .. كما أن فكيني استطاع أن يثير اهتمام الشعب ببضعة بيانات ألقاها على العمال وطلاب المدارس وغيرهم وعد فيها **بالإصلاح وبمنح الحريات** .. "

ويتضح ذلك بجلاء من خلال البيان الذي ألقاه الدكتور فكيني أمام مجلس النواب يوم ١٩٦٣/٣/٣١ حيث كان من بين ما جاء في كلماته أن خطة حكومته قائمة على:

" التفاني في العمل، ونظافة اليد والضمير، وبراءة الذمة، والترفّع عن المصالح الشخصية واستغلال النفوذ، **وفتح أبواب الحرّية للشعب الليبي** " [١٠٦].

يورد تقرير [١٠٧] أعدّته السفارة الأمريكية في ليبيا بشأن موقف العناصر الوطنية والحزبية والقوى الجديدة إزاء الدكتور فكيني ما ترجمته:

---

١٠٣ نتمنى أن يتصدّى للكتابة عن نشاط القوى الوطنية والحزبية وعلاقاتها خلال حقبة العهد الملكي (وعلى الأخصّ فترة الستينات من القرن الماضي) أكثر من شخص ممّن عاصروا تلك الحقبة وشاركوا في أحداثها وتفاعلاتها.

١٠٤ للفصل الرابع بالمجلد الثالث/الجزء الأول من هذا الكتاب.

١٠٥ م. س. ص. (٣٥٦).

١٠٦ سامي حكيم. " حقيقة ليبيا " . م. س. ص. (٣٠٣).

١٠٧ التقرير يحمل الرقم (A – 271) ومؤرّخ في ١٩٦٤/٢/١٩ (أي بعد سقوط حكومة فكيني)، وهو يحمل عنوان " تشريح للأشهر العشرة التي قضاها فكيني في رئاسة الوزارة " ، الملف POL. 15 – Libya.

" إن الطلاب الليبيّين عموماً (وفي طرابلس أكثر ممّا في بنغازي) والعمال والمثقفين الشباب ومختلف القوى الحزبية الصغيرة من البعثيين والإخوان المسلمين وربّما أيضاً الشيوعيين، أصبحوا منجذبين بشكل متنام إلى سياسات فكيني. إنهم فخورون بموقفه القوي إزاء القضايا الأفرو - آسيوية ومعجبون بحياده الشديد مع نبرته المعادية للغرب. إنهم يوافقون على سياساته الداخلية (القائمة على محاربة الفساد وإعطاء المزيد من حرّية التعبير وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية) كما أنهم يرحبّون بما توحي به سياساته في المدى البعيد بأنها ضدّ الملكية. كما أنهم لا يعترضون على مساعيه بأن يكتسب لنفسه دعاية وشعبية ولعب دور أكبر.. " .

لقد كان هذا كله من بين العوامل التي حفـزّت القوى الوطنية والحزبية على تقديم عدّة مذكرات بمطالب وطنية عامة [108]، وأخرى تنشد الإذن بإصدار صحف مستقلة (البلاغ، الحقيقة، الأيام، الشعب) أو بإنشاء تنظيمات سياسية.

ويورد محمد بشير المغيربي في كتابه " **وثائق جمعية عمر المختار .. صفحة من تاريخ ليبيا** " [109] قصة " **مشروع تنظيم سياسي** " كانت بعض العناصر الوطنية قد شرعت في التخطيط له في عام ١٩٦٣ باسم " **الاتحاد الشعبي** " . وقد ضمّت هذه العناصر عدداً من رجال جمعية عمر المختار في بنغازي، من بينهم مصطفى بن عامر ومحمد بشير المغيربي ومحمود مخلوف وعبد الرحمن بركات بن سعود ومحمد السعداوية ومحمد مصطفى بازامة ومحمد إبراهيم الفلاح وطاهر محمد الشويهدي وفرج حامد مطر وعبد الحميد علي المقصبي، ومن طرابلس الشيخ محمود صبحي والسائح فلفل والفيتوري زميت وأحمد الرماش وعلي الوريّث وإبراهيم الغويل ومحمود الهتكي [110]. وقد تركت هذه العناصر لمحمد مصطفى بازامة (عضو جمعية عمر المختار المتفرّغ للدراسات الفكرية والتاريخية) مهمّة صياغة مشروع الدستور للتنظيم السياسي المزمع [111] . ويقول المغيربي في توضيح فكرة هذا المشروع:

" .. والحقيقة أننا أساسا لم نكن نميل إلى التقيّد بالنظام الحزبي في عملنا الوطني، لا استهانة بدور الحزب في تحقيق الأهداف السياسية ولكن ربّما لأن نشأتنا لم تكن سياسية، ووجدنا أنفسنا نعمل لوطننا في إطار مؤسسة وطنية جامعة لنشاطات سياسية وثقافية ورياضية عملاً تطوّعياً في مرحلة تقرير

---

١٠٨ راجع مبحث " مطالب القوى الوطنية " في هذا الفصل.

١٠٩ م. س. ص. (٤٣٤ - ٤٣٨).

١١٠ ضمّت هذه الاسماء خمسة من أعضاء مجلس النواب كانوا من بين النواب الذي قاطعوا اجتماعات المجلس في مدينة البيضاء منذ أواخر عام ١٩٦٢. كما ضمّت هذه القائمة الشخصيات الموقّعة على المذكرة التي قدّمت إلى الملك إدريس في ١٩٦٢/١٢/٢٧ عبر كبير التشريفات فتحي الخوجة. راجع مبحث " مطالب القوى الوطنية " في هذا الفصل. كما تجدر ملاحظة أن الاخير (محمود الهتكي) هو الشخص ذاته الذي نـشُرت مقالتا صحيفة " طرابلس الغرب " يومي ١، ٨ يوليو/تموز ١٩٦٣ باسمه. راجع مبحث " الإعلام في ظلّ الشويرف " بهذا الفصل.

١١١ راجع الملحق رقم (٣) الذي يتضمّن مشروع دستور " الإتحاد الشعبي ".

المصير لبلادنا من مستعمرة سابقة إلى دولة مستقلة. وهذا طبعاً غير الاحتراف السياسي الذي يسعى بواسطة الحزب إلى استلام السلطة لتحقيق هدف سياسي."

" ومن ناحية أخرى فنحن لم نكن بتلك المرحلة في حاجة إلى أيدولوجية تحدّد معالم طريقنا، فنحن شعب عربي مسلم لا يتعارض انتماؤه القومي مع عقيدته الدينية فهو يخوض معترك الحياة في هدى ما شرع الله من عبادات ومعاملات وما منحه للعقل البشري من حرّية الحركة بالعلم والمعرفة في دنياه لعمارة الأرض سعياً لرضوان الله. "

ويشير المغيربي إلى أن الأحداث والتطورات التي شهدتها ليبيا يومذاك حالت دون أن تسنح الفرصة لطلب الإذن رسمياً بإنشاء هذا التنظيم وإبرازه إلى حيّز الوجود فبقيت الفكرة مجمّدة.

ومن الواضح أن أجواء العلاقة بين حكومة الدكتور فكيني وبعض القوى الوطنية والحزبية سرعان ما تبدّلت وأصابها التوتّر والفتور حيث تفيد الوقائع المتعلّقة بالفترة منذ مايو/أيار ١٩٦٣:

- جرى في النصف الثاني من شهر مايو/أيار من عام ١٩٦٣ توزيع **منشورات سرّية** على نطاق واسع في مدينة **بنغازي** شنّت هجوماً على ناظر الخاصّة الملكية البوصيري الشلحي وعبد الله عابد السنوسي، كما حذرت من قيام النظام المصري بتدبير انقلاب عسكري في ليبيا.
- تردّد أن عناصر غير معروفة قامت في أواخر شهر مايو/أيار بكتابة شعارات معادية للملكية فوق حيطان شوارع مدينتي **بنغازي والبيضاء**. كما تمّ توزيع منشورات تحمل الشعارات نفسها. كما لوحظ تنامي التذمّر من المسؤولين بسبب عدم اتخاذ إجراءات لكشف الجناة في عملية اغتيال العقيد **العيساوي**. وقامت سلطات الأمن في **بنغازي** بالقبض يوم ١٩٦٣/٥/٣٠ على نحو (٥٠) مواطناً من بينهم العديد من الشخصيات المعروفة بانتماءاتها إلى حزب البعث العربي الاشتراكي وجماعة الإخوان المسلمين.[١١٢]

لا شك أن هذه الوقائع، وما أشرنا إليه من مظاهر الانفلات الإعلامي في ظلّ وزير الأنباء والإرشاد **عبد اللطيف الشويرف**، هي التي جعلت حكومة فكيني تبدو كما لو أنها تراجعت عن بعض وعودها للقوى والعناصر الوطنية والحزبية.

- ففي أواخر شهر أغسطس/آب ١٩٦٣ عقد مجلس الوزراء اجتماعاً بحث خلاله الخطر الذي يشكّله **حزب البعث** في ليبيا على النظام، وقد قرّر المجلس الاكتفاء بتكليف سلطات الأمن بتكثيف مراقبة نشاط العناصر البعثية في البلاد.[١١٣]

١١٢ راجع تقرير السفارة البريطانية المؤرّخ في ١٩٦٣/٦/٤، وهو يحمل الرقم الإشاري VT 1015/54 بالملف FO 371/173 239 28189 .

١١٣ راجع الفقرة التالية من هذا المبحث بعنوان " تقرير بريطاني عن الأحزاب في ليبيا ".

- وفي أعقاب ذلك الاجتماع أعلن الدكتور فكيني أمام البرلمان أن حكومتــه **لا تــرى أن الوقت مناسب للسماح بتشكيل الأحزاب السياسية في البلاد.**

تقرير بريطاني عن الأحزاب

أورد تقرير سرّي للغاية أعدّته هيئة المعلومات والتقديرات بالمخابرات العامة في مصر عــن الوضع الداخلي في ليبيا [114] أن **ميشيل عفلق** (مؤسس حزب البعث) قد تنبأ بعد استيلاء حــزب البعث على السلطة في كل من العراق وسوريا خلال شهري فبرايــر ومــارس (شــباط وآذار) ١٩٦٣ **أن ضربة حزب البعث القادمة سوف تكون في ليبيا.**

لا غرو في ضوء في هذا التصريح المنسوب إلى مؤسس حزب البعث، وفي ضوء ما تــردّد عن نشاط العناصر البعثية في ليبيا خلال شهر مايو/أيار ١٩٦٣، أن تطلب الحكومتان البريطانية والأمريكية من سفارتيهما في ليبيا أن تقوما بإعداد تقارير مفصّلة عن قوة ونشاطات حزب البعث وغيره من القوى الحزبية في ليبيا.

ففي ١٩٦٣/٧/٤ بعث المستر لورانس Laurence من الخارجية البريطانية إلــى الــسفارة البريطانية في طرابلس يطلب منها إعداد تقرير عن التطورات المتعلــقة بنــشاطات البعثيــين والإخوان المسلمين في ليبيا، كما قام موريس Morris من الإدارة الشرقية Eastern Department بالخارجية البريطانية بتوجيه تعميم مؤرّخ في ١٩٦٣/٨/٩ على السفارات البريطانية في مختلف دول الشرق الأوسط عبّر فيه عن اهتمامه بمتابعة نشاطات البعثيين ومختلف الحركــات القوميــة العربية.

وفي ١٩٦٣/٩/١١ قام السفير البريطاني ستيوارت بإحالة تقرير أعدته السفارة البريطانية في ليبيا تحت عنوان " **ملاحظات حول قوة ونشاطات حزب البعــث فــي ليبيــا** " إلــى ســكرايفنر R. S. Scrivener مدير الإدارة الإفريقية بوزارة الخارجية البريطانية.

والتقرير المذكور [115] يقع في ثماني عشرة فقرة لم يتمّ الإفراج عن ست منها هــي الفقــرات (٣، ٤، ٥، ٦، ٧، ٨) ولا يُنتظر الإفراج عنها إلا بعد مرور (٥٠) سنة. وينبه السفير ستيوارت في مطلع هذا التقرير إلى أنه توجد صعوبة، بسبب وجود حظر على نشاط التنظيمات الــسياسية في ليبيا، في الحصول على أية معلومات علنية overt عن نشاطات البعثيين وقوتهم.

يقول السفير البريطاني ستيوارت وفقاً للفقرات المفرّج عنها في تقريره:

الفقرة (٩)

" بعد النجاح الذي حقــقه البعثيون في كل من العراق وسوريا خلال شهري فبراير ومارس ١٩٦٣، أخذت الشائعات تروج حول تجدّد نشاط البعثيــين فــي

---

١١٤ التقرير مؤرّخ في ١٩٦٤/١١/١٦ ويحمل الرقم (٢٣). ص. (٢٤) من التقرير.

١١٥ التقرير يحمل الرقم الإشاري VT 1016/1 بالملف FO 371/173241 36966.

ليبيا، ووردت التقارير حول توزيع منشورات مصدرها البعثيــون فــي مدينــة بنغازي خلال النصف الثاني من شهر مايو/أيار تهاجم البوصيري الشلحي وعبد الله عابد وتحذر من وقوع انقلاب مصري في ليبيا. لقد تمّ اعتقال (٥٠) شخصاً يوم ١٩٦٣/٥/٣٠ في مدينة بنغازي، من بينهم شخصيات معروفــة بانتمائهــا لحزب البعث وللإخوان المسلمين. ووفقاً لما يدور من ثرثرة في المقاهي، فــإن البعثيين والإخوان المسلمين يتعاونون في تنظيم " حملــة ضــد الإمبرياليــة " بالرغم من أن أحد مخبري السفارة في بنغازي أعلمنا أن العناصر ذات الانتماء الوطني تفوق هؤلاء بشكل كبير عدداً، وأن هذه العناصر الوطنية تشكّــك فــي أهداف البعثيين والإخوان المسلمين المعلنة ضدّ الإمبريالية إذ أنه كلما اجتمعــت دولتان عربيتان من أجل إقامة وحدة بينهما قام البعثيون والإخوان بالتصدّي لها بغرض تعطيلها. "

الفقرة (١٠)

" المصدر الثاني للمعلومات العلنية overt حول نشاطات البعثيين والإخوان المسلمين هو ما يفضي به إلينا عدد من الوزراء والمسؤولين خلال محــاورات معي أو مع أعضاء السفارة. ولأن هؤلاء هم في حكم المتقاعدين، ويغلب عليهم شدّة الانتقاد للحكومة الحالية (حكومة فكيني)، فينبغي أخذ ما يقولونــه بــبعض الحذر. **فمحمد عثمان الصيد** (رئيس الــوزراء الــسابق) يــصرّ علــى وجــه الخصوص على وجود تجدّد في نشاط البعثيين والإخوان المسلمين. أمّــا **أحمــد الهمالي** (وكيل وزارة الأنباء والإرشاد السابق) فهو يضيف من جانبه الشيوعيين إلى هذه القائمة. ووفقاً لرأي **بن عثمان** فإن البعثيين والإخوان المسلمين يحظون بدعم **البوصيري الشلحي** (ناظر الخاصّة الملكية) **وعبد الله عابد وبن حليم**. أما **محمود المنتصر** (رئيس الوزراء الأسبق) فيزعم وجود أمــوال مــصرية وراء هؤلاء. **الهمالي** يؤكّــد على وجه الخصوص وجود علاقة تعاون في العمل بين وزير الأنباء والإرشاد **عبد اللطيف الشويرف** وبين وزير الدفاع **سيف النــصر عبد الجليل** المعروف بأنه موالٍ للبوصيري الشلحي وللمــصريين وعــدد مــن ضباط الجيش بمن فيهم **عبد العزيز الشلحي وعون أرحومة**. الشخص الآخــر الذي تحدّث معنا بمعلومات مشابهة هو وزير الدفاع السابق (في حكومة الصيد) **يونس عبد النبي بالخير**.

ويخصص السفير ستيوارت الفقرة التالية (رقم ١١) في تقريره للهجة المعادية للغرب والملكية التي طبعت الصحافة والإذاعة الليبية خلال الفترة منــذ مجــئ الشويرف. ويشير في هذا السياق إلــى **المقــالتين** اللتــين نــشرتهما صــحيفة " **طرابلس الغرب** " الحكومية في عدديها الصادرين يوم ١، ٨ يوليــو/تمــوز ١٩٦٣ وتهّجم فيهما كاتبهما بأسلوب رمزي على الملكية والملك وعلى رؤســاء الوزراء الخمسة السابقين والغرب. وأورد السفير في تلك الفقــرة أن **الهمــالي**

يعتقد أن الكاتب الحقيقي للمقالتين هو الوزير الشويرف وليس محمود الهتكي الذي ظهرت المقالتان باسمه.[116]

الفقرة (١٢)

يتساءل السفير ستيوارت في مطلع هذه الفقرة: **ماذا يعني كلّ ذلك؟** ويجيب عن هذا التساؤل قائلاً:

" التقارير التي وصلت السفارة يكتنفها الغموض، غير أنها ذات صلة بالمعلومات التي بين أيدينا حول اهتمام البعثيين بالانتخابات البرلمانية القادمة (التي كان مقرّراً لها أن تتمّ في يناير/كانون الثاني ١٩٦٤)[117]. وهذه التقارير، فضلاً عن ذلك، **هي متناقضة في بعض جوانبها**. فالمفترض، على سبيل المثال، أن البعثيين يحظون بتأييد الشلحي ومع ذلك فإن منشوراتهم تهاجمه. والبعثيون والإخوان المسلمون مبغضون كلاهما من قبل المصريين ومع ذلك فهم يتمتّعون بمساعدتهم. ويشاع أن بشير المغيربي على صلة بالبعثيين رغم أنه ذو ميول وطنية ومن مؤيّدي مصر عن اقتناع. إن التفسير الذي يقدّمه بن عثمان – باستمرار على مدى السنوات – لصلة المصريين بنشاطات البعثيين والإخوان المسلمين هو أن عبد الناصر على استعداد تام لاستخدام مثل هذه العناصر لأغراضه خارج مصر بصرف النظر عن موقفه تجاههم داخل بلاده. وشعوري الخاص أنه على الرغم من أن البوصيري ذو ميول يسارية إلا أنه وبن حليم ولا سيّما الأمير الأسود (عبد الله عابد السنوسي) لا يبدون رفاقاً متوائمين مع البعثيين. "

الفقرة (١٣)

ويمضي السفير البريطاني في هذه الفقرة من تقريره موضحاً:

" إن الصورة تزداد تعقيداً بفعل عاملين إضافيين. **أولهما**؛ الخلاف بين عبد الناصر والبعثيين. وإنني أعتقد دون أي شك أن الليبيّين المعنيّين بهذه الأمور هم منحازون لعبد الناصر (وإن كان هذا لا يعني أنهم يرحّبون بانقلاب مصري في ليبيا). **ثانيهما**؛ هناك التقارير الحالية التي تتحدّث عن التبدّل في الموقف تجاه وليّ العهد من قبل المصريين أو من قبل البوصيري[118]. إن هذا الأمر يشكّل صعوبة أكبر عند محاولة إدخاله في هذا اللغز، ولعلّ الشئ الوحيد الذي يمكن قوله باطمئنان أنه ينبغي تفسير هذه التطورات من منظور اختلاف الشخصيات والطموحات حول النفوذ السياسي وليس من منظور تباين الأيدولوجيات. ومن

١١٦ راجع مبحث " الإعلام في ظلّ الشويرف " بهذا الفصل. ووفقاً لما أوردناه آنفاً في هذا المبحث، فإن الهتكي كان يدور في فلك عناصر جمعية عمر المختار ومجموعة صبحي – الغويل – الوريّث وليس البعثيين كما ورد في المبحث المذكور وكما ورد في هذا التقرير.

١١٧ راجع مبحث " تأجيل الانتخابات العامة " بفصل " حكومة فكيني .. البداية الواعدة " في هذا المجلد.

١١٨ راجع مبحثي " وضع وليّ العهد " و " وضع ناظر الخاصّة الملكية وعلاقاته " بهذا الفصل.

المؤكّد أن مختلف العناصر موضوع التقرير لها بعض الأهداف المشتركة التي تجمعها مثل إنهاء القواعد العسكرية الأجنبية واستبدال الملكية بنظام جمهوري على سبيل المثال. غير أننا، وأخذاً في الاعتبار ما للانتخابات البرلمانية القادمة من أهميّة، نتوقع أن العناصر الواعية سياسياً لن تتردّد لحظة في الارتباط بأي مجموعات أو أفراد يمكنهم أن يخدموا مصالحهم الآنية. وفضلاً عن ذلك، **فهناك ميل في هذا البلد غير الناضج سياسياً إلى إلصاق إحدى التهم بأولئك الذي لا يشاركونهم الرأي أو الرؤية** [119] . (وعلى سبيل المثال، فقد ذهب وليّ العهد خلال حديث جرى مؤخّراً بينه وبين زميلي السفير الأمريكي إلى حدّ الطعن في فكيني وعدد من وزرائه بقوله إنهم بعثيون). إن هذين العاملين معاً يؤديان إلى المبالغة في تضخيم التأييد الذي يحظي به البعثيون وكذلك في تصوير " خِسّة " أهداف البعثيين وغيرهم من المعارضين."

الفقرة (١٤)

" لا ينبغي إعطاء مصداقية كبيرة للطعن الذي أطلقه بن عثمان وجماعته (يقصد الهمالي وبالخير) حول الشويرف وسيف النصر. بمقدرونا أن نجزم بحدوث تغيير في لهجة الخطاب الإعلامي منذ مجئ الشويرف إلى وزارة الأنباء والإرشاد، غير أن الحكومة تبدو متنبّهة لذلك:

(أ) فمدير عام النشر والمطبوعات **محمد بن زيتون** تمّ نقله من منصبه، وهناك اعتقاد واسع أن هذا النقل كان بسبب المقالتين اللتين نشرتهما صحيفة " طرابلس الغرب " . وهناك تقارير مفادها أن الشويرف نفسه في طريقه للخروج من الوزارة.

(ب) هناك عملية نقل أخرى شملت **إبراهيم الهنقاري** أحد البعثيين البارزين (الذي كان ضمن العناصر البعثية التي تعرّضت في عام ١٩٦١ للسجن) من عمله في الإذاعة الليبية. وقد احتجّ الهنقاري على قرار نقله في رسالة مفتوحة إلى رئيس الوزراء نشرتها صحيفة " **الرائد** " .

الفقرة (١٥)

" وفي العموم لدينا السبب للاعتقاد بأن مجلس الوزراء بحث منذ أسابيع مضت ما إذا كانت الزيادة في نشاط البعثيين في ليبيا باتت تشكل خطراً على النظام، وأن المجلس قرّر أن الحالة لم تصل إلى ذلك الحد، واكتفى بتكثيف مراقبة نشاط العناصر الحزبية. وبرأي السفارة فإن الزيادة في نشاط البعثيين هي التي دفعت الحكومة إلى أن تعلن أمام البرلمان أنها لا ترى الوقت مناسباً للسماح بتشكيل الأحزاب السياسية في البلاد. [120] "

١١٩ أعتقد أنها ملاحظة سديدة وعلى درجة كبيرة من الأهمية (المؤلف).

١٢٠ نتمنى أن يحظى هذا الموضوع بمزيد من البحث والتبيان من قبل معاصري تلك الأحداث.

" إن هذه الأحداث تزامنت مع سلسلة من المقالات ضدّ حزب البعث في الصحافة (الليبية) وعلى الأخصّ فيما يتعلق بما آل إليه الاتحاد بين مصر وسوريا والعراق. وقد لا يكون بعيد الصلة بهذا الموضوع قيام الحكومة بإدخال تعديلات على قانون الجنسية (رقم ١٧ لسنة ١٩٥٤) [١٢١] . وقد تردّد أن التعديل [١٢٢] كان موجّهاً بالتحديد ضدّ الفلسطينيين الذين، كما يزعم بن عثمان، كانوا دوماً الأبرز في نشر أفكار حزب البعث. "

الفقرة (١٦)

وقد حاول السفير ستيوارت في هذه الفقرة تلخيص وضع البعثيين في ليبيا، حيث جاء فيها:

" ولتلخيص وضع البعثيين في ليبيا كما يقول:

(أ) باعتبار أنهم ينتمون إلى " النخبة " ، فمن المحتمل أن مؤيّديهم هم من أصحاب النفوذ رغم أنهم قليلون بالعدد.

(ب) هناك، دون شك، كثيرون في ليبيا ممّن يتعاطفون مع أهداف البعثيين، وهناك أيضاً من يمكن أن يتحالف معهم لأسباب تكتيكية. غير أن صورتهم العامّة اهتزت كثيراً بسبب انفصال سوريا عن الجمهورية العربية المتحدة (سبتمبر/أيلول ١٩٦١).

(ج) بالتأكيد هناك تجدّد في نشاطات البعثيين، غير أنه ينبغي النظر إلى هذا النشاط في سياق ما طرأ على النشاط السياسي في ليبيا من تنام بشكل عام مع الانتخابات البرلمانية المرتقبة. "

الفقرة (١٧)

وقد خصّص ستيوارت هذه الفقرة للتعليق حول ما أثاره **موريس** من سؤال في التعميم الذي وزّعه على سفارات بريطانيا بالشرق الأوسط، وهو السؤال المتعلّق بتحرك العناصر القومية الأخرى وتوجّهها إلى عبد الناصر ووضعها جهودها تحت تصرّفه. وقد عقّب ستيوارت على ذلك بقوله: " إن لعبد الناصر شعبية واسعة في أوساط الشعب الليبي كافة، وكما أشرت من قبل فإن التعاطف معه قد ازداد على حساب البعثيين نتيجة انهيار الوحدة، وقد ينعكس هذا على سير الانتخابات والمناورات الانتخابية، غير أنه لا يوجد حتى الآن بين أيدينا أي دليل على قيام حركة شعبية منظمة (تابعة لعبد الناصر).

---

١٢١ أدخل التعديل بموجب القانون رقم (٧) لسنة ١٩٦٣ الصادر في ١٩٦٣/٧/١٦ والمنشور بالجريدة الرسمية العدد رقم (٤) بتاريخ ١٩٦٣/٧/٢٩.

١٢٢ انصبّ هذا التعديل على المادة (١٠) من قانون الجنسية التي تناولت أسباب جواز سحب الجنسية وإسقاطها كما انصبّ على تمديد المدة التي يجوز خلالها سحب الجنسية وإسقاطها عن الأشخاص الذين سبق أن منحت لهم، من خمس إلى عشر سنوات.

وختم السفير البريطاني ستيورات تقريره المثير بفقرة ختامية رقم (١٨) أشار فيها إلـى أنـه سوف يرسل نسخاً من تقريره إلى **دونداس** في بنغازي وإلى **موريس** بالإدارة الشرقية بالخارجية البريطانية وإلى كل الجهات[١٢٣] التي تلقـت نسخة من رسالة موريس المؤرخة في ١٩٦٣/٨/٩.

توصية مثيرة

ليس بمقدرونا بالطبع أن نعرف على وجه اليقين ما ورد في تقرير السفير ستيوارت حول قوة ونشاطات حزب البعث وجماعة الإخوان المسلمين في ليبيا المؤرّخ في ١٩٦٣/٩/١١ حتى يـتمّ الإفراج عن فقراته كلها (ربّما في عام ٢٠١٣ أي بعد مرور خمسين عاماً) وعلى ما حُجب منها. غير أنه لا يخالجنا شك بأن مجرّد عدم الإفراج عن بعض هذه الفقرات لهو دليـل قـاطع علـى خطورة وحساسية ما ورد فيها من معلومات وبيانات. ولعلـّه ممّا يؤكـّد أهمية هذه المعلومـات المحجوبة مطالعة ما ورد بتقرير آخر أعدّه السفير نفسه بتاريخ ١٩٦٣/٩/٢١ عـن أداء وزارة فكيني خلال الأشهر الستة الأولى لها في الحكم.

لقد **أوصى السفير ستيوارت** في الفقرات (٥) و (٦) من تقريره المذكور [١٢٤] بما يلي:

" سواء أحببنا أم كرهنا، فإن **ليبيا جديدة** متمثـّلة في شخصية شابّة، متعلـّمة، ذكيّة وذات ميول قومية عربية كشخصية الدكتور فكيني، هي في طريقها تـدريجياً إلى البروز، وعلينا أن نكون على استعداد للتفاهم معها. إن إنجاز ذلك يتطلـّب منا صبراً عظيماً، ومن واجبنا أن ندرك أنه في ليبيا الجديدة هذه سيكون من الصعب، أكثر من ذي قبل، أن يغدو حضورنا العسكري مظهراً مقبولاً. وينبغـي علينـا ألا نكون حسّاسين جداً إزاء الانتقادات التي توجّه إلى سياستنا لا سيّما فـي الـشرق الأوسط وأفريقيا. وينبغي، دون أن نقحم على الليبيّين مـساعداتنا ونـصائحنا، أن يكون لدينا الاستعداد لمعاونتهم في المجالات التي تكون معونتنا لهم، رغم كل شئ، مطلوبة بتعاظم، كالتعليم والإدارة والعلاج والقوات المسلحة. ففي الوقت الحاضـر تعتمد علاقتنا بليبيا على ثنائي الملكية والتحالف العسكري. وعلينا في مرحلة ما في المستقبل أن نعمل على **إقامة هذه العلاقة على أسس جديدة**. ومن واجبنا أن نبـدأ التحرّك منذ الآن بهذا الاتجاه. "

وفي ١٩٦٣/١٠/٨ قام **لورانس** من الخارجية البريطانية بكتابة تعليق مطوّل علـى توصـية السفير ستيوارت، كان من بين ما جاء فيه:

---

١٢٣ تعمّدت إيراد هذه الفقرة من التقرير حتى يدرك القارئ الكيفية التي يتمّ بها الأداء والتنـسيق بـين عمـل مختلف الجهات المعنية بالموضوع ذاته في الخارجية البريطانية.

١٢٤ التقرير يحمل الرقم الإشاري VT 1015/63 بالملف FO 371/173240 28192.

" إن توصية المستر ستيوارت الواردة بالفقرة (٥) من تقريره ذات مغزى. وقد أخذناها بعين الاعتبار عند إعداد " **ورقة لجنة التوجيه** " Steering Committee Paper (المرفق صورة منها). من الواضح أن الارتباط العسكري والعلاقات الحميمة مع الملك لم يعودا وحدهما أساسيين كافيين لسياستنا تجاه ليبيا. وسنجد أنفسنا في الوقت الراهن أو آجلاً مجبرين على أن نصل إلى صيغة للتفاهم مع **العناصر القومية الشابة** التي بدأت تنشط في أروقة السياسة الليبية. وإنه من الأفضل أن يحدث ذلك في القريب العاجل بدلاً من البعيد الآجل. " [١٢٥]

وقد عاد **ستيوارت** إلى تناول الموضوع ذاته في تقريره السنوي الذي أعدّه بشأن أحداث وتطورات عام ١٩٦٣ في ليبيا، حيث جاء في فقرة ختامية منه تحت عنوان " **المستقبل** " ما ترجمته [١٢٦]:

" سأكون بعد فترة قصيرة من استلامك لهذا التقرير قد غادرت منصبي إلى التقاعد[١٢٧] . وليس في نيتي أن أرهقكم بخطاب وداعي آخر. ولعلّ هذا يسمح لي أن أختم بملاحظات عامّة قصيرة حول ليبيا والمستقبل. لقد شهدت السنتان اللتان قضيتهما في ليبيا تحوّلاً في الاقتصاد الليبي بسبب ظهور البترول. وقد ترتّب على هذا، وعلى ما يُتوقع من استقلال ليبيا اقتصادياً وسياسياً، أن أصبحت ليبيا أكثر ثقة بنفسها. وهي تريد أن تجعل لنفسها حضوراً محسوساً في العالم، ولم تعد تشعر بأنها مازالت تعتمد على الترتيبات الخاصّة التي كانت بيننا وبين الأمريكان. وفضلاً عن ذلك فيوجد الآن بين العناصر المتزايدة من المحامين والمثقفين الشباب وسواهم ميل متعاظم للتساؤل حول الأسس التي يقوم عليها النظام السياسي في بلادهم " Establishment " . وفي الوقت الذي لا يرحّب فيه هؤلاء باستيلاء مصر أو الجزائر على بلادهم، فإنهم يجدون الكثير ممّا يثير إعجابهم فيما يتصورونه من إنجازات عبد الناصر وبن بيلا. وليس من المتوقع أن يستمرّ هؤلاء في التعايش إلى أمدٍ غير محدود مع **نظام حكم شبه إقطاعي**، مشاركتهم السياسية فيه محدودة. ومن ثمّ فإن من واجبنا أن نكون على استعداد لمواجهة **أحداث ستقع في ليبيا** في اتجاه يشبه " **الحركات الشعبية** " في الدول العربية " **المتحررة** " .

ويخلص **السفير البريطاني**، في آخر تقرير له عن الأوضاع في ليبيا في نهاية عام ١٩٦٣، إلى القول:

---

١٢٥ راجع مبحث " وضع وليّ العهد وعلاقاته " بهذا الفصل. كما سنعود إلى هذا التقرير وتعليق لورانس وآخرين بشأنه بفصل " حكومة فكيني .. العلاقات مع بريطانيا " .

١٢٦ الخطاب موجّه إلى وزير الخارجية البريطاني بتلر R. A. Butler، مؤرّخ في ١٩٦٤/١/١ ويحمل الرقم الإشاري VT 1011/1 بالملف FO 371/178 854 .

١٢٧ قام السفير ستيوارت بزيارة وداعية للملك في ١٩٦٤/١/٤، وفي ١٩٦٤/٢/٢٥ قدّم السفير البريطاني الجديد ساريل F. G. Sarell أوراق اعتماده إلى الملك.

" إن هذا يعني، ضمن عدّة أمور أخرى، أن موقفنا لا ينبغي أن يقتصر على مجرّد استعدادنا لتعديل موقفنا كي يتلاءم مع الأجواء السياسية الجديدة في ليبيا، بل ينبغي أن نبدأ منذ الآن، وكما اقترحت من قبل، **في إقامة علاقات جديدة لتحلّ محلّ ارتباطاتنا القائمة على التحالف العسكري، وحتى كبديل، لو استدعى الأمر، للعلاقة مع الملكية.** إن العلاقات الجديدة، كما أتصوّرها، تتحقّق من خلال تزويد الليبيّين بالخدمات المادية وغيرها ممّا يريدون، كالتجارة واللغة الانجليزية، والاستشارات والمساعدات الفنية. غير أنه ليس من الواجب علينا وحدنا أن نعدّل من موقفنا، فالليبيون أيضاً عليهم فعل ذلك، وعلى الأخصّ فإن قادتهم ينبغي أن يدركوا أنه، حتى صبر العرب على الكلام غير المصحوب بالأعمال، له حدود. "

الوريّث والمصراتي

لئن كانت علاقات الشخصيات والرموز الوطنية والحزبية لم تخلُ خلال هذه الفترة من " تحالفات " ولو محدودة وصغيرة ومؤقتة (كما مرّ بنا في تقرير السفارة البريطانية السالف الإشارة إليه)، إلا أنها لم تخلّ أيضاً، كما هو شأنها على الدوام، من مصادمات وصراعات خفيّة وظاهرة حول قضايا كثيرة، شخصية وعامة، محلية وقومية.

من الأمثلة على ذلك ما حدث بين **علي الوريّث** [١٢٨] (من الشخصيات الطرابلسية الوطنية الشابة المحسوبة على التيار القومي/الإسلامي) وبين النائب بالبرلمان الليبي **علي مصطفى المصراتي** [١٢٩] من مواجهة كلامية حادّة داخل أحد اجتماعات " جمعية الفكر " بطرابلس. لقد أشار إلى هذه الواقعة **الطاهر العقبي** (رئيس المجلس التشريعي بولاية طرابلس حتى فبراير/ شباط ١٩٦٣ خلال الحوار الذي جرى بينه وبين السكرتير الثاني بالسفارة الأمريكية بطرابلس غابرييل جي باولوتزي Gabriel J. Paolozzi يوم ١٩٦٣/٥/٢٨ وسجّله الأخير في تقرير بعث به إلى واشنطن، حيث كان من بين ما جاء فيه [١٣٠] :

" ... تحوّل الحديث (بين الدبلوماسي الأمريكي والطاهر العقبي) إلى الهجوم الذي شنّه النائب على مصطفى المصراتي على قاعدة ويلس وسياسة أمريكا في الشرق الأدنى خلال الملتقى الذي عقد بجمعية الفكر يوم ١٩٦٣/٥/٢٣. وقد وصف الدبلوماسي الأمريكي ما جاء على لسان المصراتي بأنه ليس فقط مثيراً ولكن يفتقر أيضاً وبشكل كبير للدقة.

---

١٢٨ هو صهر المحامي إبراهيم الغويل وشريك عمل له، وهو أحد الموقّعين على المذكرة المرفوعة إلى الملك إدريس بتاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٧ بشأن الأوضاع الراهنة يومذاك في ليبيا.

١٢٩ أحد شبان حزب المؤتمر الوطني الطرابلسي. دخل البرلمان عام ١٩٦٠ واشتهر بمواقفه الوطنية المعارضة للحكومة داخل البرلمان وخارجه. راجع ما ورد بشأنه أيضاً في مبحث " دورة برلمانية نشطة " بفصل " حكومة فكيني .. البداية الواعدة " من هذا المجلد.

١٣٠ التقرير مؤرّخ في ١٩٦٣/٦/٦ ويحمل الرقم الإشاري A – 409 بالملف POL. 2 – Libya.

وعلّق **العقبي** على الفور بأن تأثير المصراتي على الجماهير هو في حالة تدنّ سريع لأن الناس أدركت أن كتاباته وخطبه هي من أجل إثارة المواطنين فقط، والأسوأ من ذلك أن المصراتي درج على مهاجمة الفساد المالي في الوقت الذي أصبح معروفاً الآن أن سمعته في هذا المجال غير نظيفة. وواصل العقبي قائلاً: على سبيل المثال، هاجم المصراتي الفساد المالي لحكومة بن عثمان في حين أن بعض النواب تلقّوا رشاوي من تلك الحكومة. وفي حين أن ما قاله المصراتي بشأن القواعد الأجنبية استقبل بشغف من قبل سامعيه، إلا أن ملاحظاته بشأن الفساد المالي جلبت ردّ فعل معاكس.

وأضاف العقبي أن **علي الوريّث** وقف في نهاية حديث علي المصراتي (بجمعية الفكر) واتهمه بأنه يطعن في ذمّة بعض أعضاء مجلس النواب ويتهمهم بقبول أموال رشوة، في حين أنه نفسه ليس بريئاً من هذا الاتهام. ثمّ قال الوريّث إن زمن " **الكلام الذي لا معنى له** " قد ولّى، وأنه ينبغي على الناس أن يتكلّموا وأن يعملوا بمسؤولية. "

وأضاف التقرير:

" ووفقاً لما ذكره العقبي، فقد غادر النائب المصراتي قاعة جمعية الفكر وهو يصرخ بوجه الوريّث متهماً إياه بمحاولة تحطيمه. وأضاف العقبي شارحاً ما حدث، بأنه من المعروف أن المصراتي كان قد قبل " **قرضاً** " من الحكومة السابقة (حكومة بن عثمان) غير معروف القيمة وغير محدّد الغرض. وكنائب في البرلمان، فإن قبوله لهذا " القرض " يعتبر عملاً غير مشروع، وأن التحقيق في ملابسات هذا الموضوع جار حالياً. وقد خلص العقبي إلى أن المصراتي لم يعد ذا قوة على المسرح السياسي، ومن المؤكّد أنه لن يعاد انتخابه للهيئة البرلمانية الجديدة (التي كان مقرّراً لها أن تنعقد في يناير/كانون الثاني ١٩٦٤). "

وقد أورد باولوتزي في ختام تقريره عن لقائه بالطاهر العقبي ملاحظة حول هذا الموضوع جاء فيها: " إن ملاحظات العقبي حول النائب المصراتي هي ذات أهمية خاصّة لا سيّما فيما يتعلق بتخطئته علانية من قبل زميل له في " جمعية الفكر " هو الوريّث الذي عرف عنه في السابق إعجابه بأفكار المصراتي. إن المعلومات التي جرى تجميعها بواسطة مصادر السفارة تؤكّد كلها وجهة نظر العقبي حول تدنّي تأثير المصراتي في أوساط الجماهير وبين المثقفين. "

الإعلام في ظلّ الشويرف

عُرف **عبد اللطيف الشويرف**، وزير الأنباء والإرشاد الجديد، بالاستقامة وبالنزاهة الوطنية، كما كان ذا ميول قومية وإسلامية مستنيرة ومعتدلة، ويتمتع بثقافة واسعة.

بدأ الشويرف حياته الوظيفية كمّدرس وأظهر اهتماماً خاصاً بالكتابة على صفحات الجرائد المحلية في موضوعات ثقافية واجتماعية، كما كتب عدداً من المقالات السياسية ضدّ بريطانيا واشتهر ببرنامج " **إلى الأمام** " الذي كان يقدّمه أسبوعياً عبر الإذاعة الليبية المسموعة، كما كان أحد العناصر المؤسّسة والنشطة في " **جمعية الفكر** " بطرابلس. [١٣١]

ترك الشويرف التدريس وعمل كسكرتير للمجلس التشريعي بولاية طرابلس، ومن بعده سكرتيراً لمجلسها التنفيذي إلى أن تمّ حلّه بموجب التعديلات الدستورية التي جرت في مطلع شهر ديسمبر/كانون الأول ١٩٦٢، ثمّ واصل عمله كسكرتير للمجلس الإداري لولاية طرابلس.

ربطت بين الشويرف و**علي الديب** رئيس المجلس التنفيذي لولاية طرابلس (٦١ – ١٩٦٣)، كما بواليها **فاضل بن زكري**، صلة طيبّة، ومن المرجّح أنه عبر هذه الصلة، التي ربطته بدورها بالبوصيري الشلحي ناظر الخاصّة الملكية، تمّ اقتراحه على الدكتور فكيني كي يضمّه إلى الوزارة التي شكلـّها في ١٩٦٣/٣/١٩ ليصبح بذلك الشويرف ثاني وزير للأنباء والإرشاد [١٣٢] في العهد الملكي وهو يومذاك في الـ (٣٥) من العمر. [١٣٣]

ويُفهم من أحد التقارير الأمريكية المتأخرة أن الدكتور فكيني لم يكن مرتاحاً لوزيره الشويرف بالكامل، ومن ثمّ قام في ١٩٦٣/١٢/١٨ بإصدار قرار من مجلس الوزراء بتعيين **أحمد الصالحين الهوني** وكيلاً لوزارة الأنباء والإرشاد، دون أخذ استشارة الشويرف بذلك أو علمه.

ويعلـّق السكرتير الثاني بالسفارة الأمريكية غابريل باولوتزي Gabriel J. Paolozzi الذي أعدّ ذلك التقرير [١٣٤] على هذا القرار بقوله:

> " إن **أحمد الصالحين الهوني** الوكيل الجديد لوزارة الأنباء والإرشاد يتمتع بثقة رئيس الوزراء فكيني. وربّما دلّ تعيينه في هذا المنصب على أن فكيني قرّر استخدام هذه الوزارة للدعاية لشخصه كما فعل سلفه بن عثمان بنجاح خلال حقبة وزارته. لقد أبلغ الهوني ضابط العلاقات العامة (بالسفارة الأمريكية) أن تعيينه كان عن طريق فكيني دون علم وزير الأنباء والإرشاد أو موافقته. ويتكهّن الهوني أن يقدّم الوزير استقالته من منصبه. "

---

١٣١ راجع مبحث " جمعية الفكر " بفصل " حكومة الصيد وتنامي الصراع الداخلي " في المجلد الثالث/الجزء الأول من هذا الكتاب.

١٣٢ كان حسن ظافر بركان أول وزير شغل هذا المنصب في حكومة محمد عثمان الصيد (١٩٦٠ – ١٩٦٣).

١٣٣ راجع تقارير وبرقيات السفارة البريطانية في ليبيا ذات الأرقام الإشارية VT 1015/19 بتاريخ ١٩٦٣/٣/٢١، VT 1015/20 بتاريخ ١٩٦٣/٣/٢٠ الملف FO 371/173 237 28183.

١٣٤ التقرير مؤرّخ في ١٩٦٤/١/٧ ويحمل الرقم الإشاري (A – 212) بالملف POL. 15 – 4 Libya .

وأياً ما كانت أسباب تعيين الهوني ودوافعه، فمن الثابت أن وسائل الإعلام وبخاصّة الصحافة شهدت نشاطاً وازدهاراً منذ تولّي الشويرف الوزارة في مارس/آذار ١٩٦٣.

- فمن جهة أعطت الوزارة في ظلّ الشويرف تصاريح بإنشاء صحف جديدة.[١٣٥]
- ومن جهة ثانية فقد تمتّعت وسائل الإعلام في عهده بهامش كبير من الحرّية استخدمته تلك الوسائل على أوسع نطاق بحيث بلغت درجة يمكن وصفها بالإنفلات الإعلامي.

وقد عبّر تقرير [١٣٦] مبكّر بعث به رجل المخابرات بالسفارة البريطانية **لوكاس** Lucas بتاريخ ١٩٦٣/٥/١٣ عن انزعاجه الشديد لما أخذ يظهر في بعض الصحف المحلية المستقلة:

" منذ تغيير الحكومة في مارس (١٩٦٣) دأبت افتتاحيات الصحف هنا في طرابلس كما في بنغازي على المطالبة بالمزيد من حرّية الصحافة. وفي طرابلس على وجه الخصوص طالبت صحيفة **الرائد** (مستقلة) بإلغاء الرقابة الحكومية على الصحف. وقد تمثّل ردّ الفعل الأولي لهذه المطالبة، على ما يبدو، في نقل وكيل وزارة الأنباء والإرشاد **أحمد الهمالي** من منصبه. فمن المعروف أن الهمالي كان خلال حقبة حكومة الصيد صوتاً لسيّده وتعرّض بسبب ذلك لانتقادات شديدة. "

ويمضي **لوكاس** في تقريره:

" وبصرف النظر عن محاسن وعيوب حرّية الصحافة هنا، فإن النتائج بالنسبة لنا (بريطانيا) تبدو غير صحّية unhealthy بالكامل. وكأمثلة لما بدأ يظهر على صفحات الجرائد هنا، فإنني أرفق لكم ترجمة لمقالتين نشرتهما صحيفة " الرائد " يدعو أحدهما [١٣٧] إلى مراجعة كافة الترتيبات التي نجمت عن المعاهدة المبرمة (مع بريطانيا) أثناء الحقبة الاتحادية. أما الثاني [١٣٨] فهو يهاجم بقوة الرئيس كنيدي بسبب سياسته التي أعلن عنها بشأن الشرق الأوسط. "

ثمّ يختم **لوكاس** تقريره بعبارة جاء فيها:

" فيما عدا هذه المقالات (ومثيلاتها) فإن موضوع حرّية الصحافة (في ليبيا) يمكن النظر إليه على أنه قشة في مهبّ الريح. "

كما أشار إلى الظاهرة ذاتها التقرير الذي أعدّته السفارة البريطانية بتاريخ ١٩٦٣/٩/١١ بعنوان " **قوة ونشاطات حزب البعث في ليبيا** " [١٣٩] حيث جاء في الفقرة (١١) منه:

---

١٣٥ يقول د. خدوري في هذا المعرض " وبالفعل أجاز صدور بضع جرائد بدون التفات إلى عددها وفائدتها" . م. س. ص. (٣٥٦).

١٣٦ التقرير يحمل الرقم الإشاري VT 1015/49، الملف FO 371/173 239 28189.

١٣٧ بعنوان " حديث الأسبوع " في العمود الأسبوعي الذي يحرّره رمضان ميزران في العدد الصادر بتاريخ ١٩٦٣/٥/٦.

١٣٨ افتتاحية عدد الصحيفة الصادر يوم ١٩٦٣/٥/١١ بعنوان " التهديد الأمريكي والمدّ القومي العربي " .

١٣٩ التقرير يحمل الرقم الإشاري VT 1016/1، الملف FO 371/173 241 31966.

" هناك انزعاج لدى عدد من الليبيّين الذي يتصلون بالسفارة من النبرة المتنامية ضدّ الغرب وضدّ الملكية التي أخذت تصدر عن الصحافة الليبية ولا سيّما الإذاعة المسموعة منذ مجئ الشويرف إلى وزارة الأنباء والإرشاد. "

مقالتان بجريدة " طرابلس الغرب "

يبدو أن الحرّية التي تمتـّعت بها الصحافة في تلك الفترة لم تعرف ضوابط ولا حدودا. فقد أشار عدد من التقارير التي أعدّتها السفارتان الأمريكية والبريطانية في ليبيا خلال النصف الثاني من عام ١٩٦٣ إلى مقالتين نـُشرتا بجريدة " **طرابلس الغرب** " الرسمية في مطلع شهر يوليو/تموز من ذلك العام.

- نشرت **المقالة الأولى** منهما في عدد الصحيفة المذكورة الصادر يوم ١٩٦٣/٧/١ تحت عنوان " **المقال كلمتي** " بتوقيع صحفي مغمور يدعى **محمود الهتكي**. وقد صيغت المقالة بأسلوب رمزي مبطـّن تحامل فيه كاتبه على العائلة السنوسية والملكية التي رمز إليها بالشجرة، ودعا إلى تحطيمها واجتثاثها. وقد نـُشرت المقالة في عدد الصحيفة نفسه الذي اشتمل على عدد من المقالات التي نشرت في الذكرى السنوية لمؤسس الحركة السنوسية الإمام محمد بن علي السنوسي. وفيما يلي نصّ هذه **المقالة**:

المقال كلمتي

في ليبيا شجرة عمرها حوالي ٨٥ سنة تقريبا، غريبة في تكوينها ولقد جاءوا بها من الخارج، وفي ذلك الوقت كان الناس يعتقدون في كلّ شيء إلى درجة الإيمان بل العبادة.

وخصوصاً إن كان هذا الشئ من الخارج؟ فاستغلّ صاحب تلك الشجرة بسذاجة الناس وجهلهم فأطلق عليها اسم شجرة الجنة؟! حتى يزداد إيمان الناس بها وقد ازداد فعلاً.

أما غرابتها فإنها طوال هذه السنين لم يطرأ عليها أي تغيير. والأغرب من ذلك أن الناس الذين يؤمنون بها ويعبدونها ظناً منهم أنهم سينعمون بظلها على الأقل فقد هلك معظمهم؟

وتتغذى هذه الشجرة من حولها حتى أنها لم تـُبق بجانبها شيئا يغذي. ولقد رأيت تلك الشجرة من سنين ورأيت عبادها وهم كثيرون ولو أنهم ينسحقون بسرعة.

رأيتها منذ سنين بعيدة، وكنت أعتقد أن الزوابع التي مرّت في السنوات الأخيرة سوف تقلع تلك الشجرة.

ولكن عندما شاهدتها آخر مرة اندهشت مثل ما ستندهشون.

اندهشت، لأنني وجدتها كأنها غـُرست بالأمس، لم تؤثر فيهـا الزوابـع بـل زادتها قوة.

إنني أعتقد ومؤمن بأن هذه الشجرة غير صالحة لليبيا. تـُرى هل يجد علماء النبات عندنا وسيلة لإعدام تلك الشجرة ؟ أرجو ذلك.

- أما **المقالة الثانية** فقد نـُشرت في عدد الصحيفة ذاتها الصادر يوم ١٩٦٣/٧/٨ تحت عنوان " **حكاية أمي** " تهّجم الكاتب فيها بوضوح على رؤساء الوزارة الخمسة السابقين دون ذكر أسمائهم، واتهمهم بالفساد وبإبرام معاهدات مع حكومات أجنبية سلبت من ليبيا سيادتها، كما أشار إلى أن رئيس الوزراء السادس (يقصد فكيني) هو تحـت المراقبـة الشديدة. وفيما يلي نصّ هذه **المقالة**:

حكاية أمي

أمي .. غنية جداً .. ثروتها تعدّ بالملايين .. ولي أخوة .. وأخـوات كثيـرون أيضاً ..

وأمي .. تسكن في حي يحيط به جيران أجانب؟ .. وبرز من إخوتي الكثيـرون حتى الآن – ستة – وتقاليد أمي ولا أريد أن أقول أسرتي لأن الأسرة لا دخل لها في هذا الموضوع أنها تعطي في كل مرة لأحد أخوتي حقّ التصرّف فـي جميـع شئوننا ؟ .. وكما قلت برز في محيط أسرتنا ستة من إخوتي ليسيّروا شئوننا.

فأما أخي .. الأول .. فإنه أول ما تسلـّم الأمر اتصل بإحدى العائلات الأجنبية، وارتبط معها بالتزامات تضرّ بمصالح أمي؟ ..

ولقد حاولنا المستحيل بأن نقنع أخي بعدم الارتباط مع هذه العائلة إلا أنه فعلها وانقض الأمر ..

غير أن أمي لم تتركه يبقى مدة طويلة في إدارة شئوننا، وأرسلته إلى الخارج، بعد أن منحته مبلغاً لا بأس له. ولست أدري ماذا فعل بالمبلغ ..

ثمّ أسندت المهمّة إلى أخي الثاني. وكان أخي هذا مخلصاً لا يحبّ العائلات التي تسكن بجانبنا ؟!..

وعندما تسلـّم الأمر بإدارة شئوننا كان أول ما فعله الاتصال ببقيـة إخـوتي وأخواتي ليجمع شملهم..

غير أن العائلات الأجنبية لا تريد ذلك. ونسيت أن أقول لكم أن أخي الأول كان قد منح تلك العائلة التي ارتبط بها بالالتزام المشار إليه – منحها حقّ التدخّل في شئوننا.

وكما قلت رغم اعتراضنا نحن الأخوة والأم كذلك؟ وعندما حاول أخي الثـاني المستحيل لجمعنا، فشل وترك الأمر للآخرين وانصرف ؟ وماذا عن أخي الثالث ؟

لا أنكر أنه متعلـّم .. نعم إنه درس في الخارج وتحصّل على شهادة .. وقسط كبير من العلم .. والعلم نور .. غير أن أخي لم يرَ نور العلم وفضّل نور الـذهب .. على نور العلم ..

كيف .. ؟

عندما رجع وسلـّمته أمي مقاليد التصرّف في شئوننا .. عرفته من أول نظرة .. وأول نظرة دائماً لا تخطئ ؟

ماذا عرفت فيه؟

لا شيء إلا أنه لصّ؟ لصّ مثقف. وأما كيف اكتشفته .. فمسألة اكتشافه ليست سرّاً نعم ليس بين أسرتنا أسرار. وهذه هي ميزة أسرتنا.

وإليكم السرّ .. عندما قابل أمي ليتسلـّم الأمر لم ينظر إلى أمي مثل ما يفعـل أي ابن .. وإنما نظر إلى خزينتها .. ولا أريد أن أطيل .. وفعلاً .. تركنـا نحـن وفكـّر في نفسه فقط .. وسرق ما سرق .. غير أن أمي .. وكما قلت كانت غنية وغنية جداً وإيرادها كبير ..

فلم تؤثر سرقات أخي الثالث في خزينة أمي .. غير أنه وفوق السرقات ارتبط بإحدى العائلات مثل أخي الأول كما أنه باع بعض ممتلكات أمي وتركنا وخرج ..

وجاء أخي الرابع .. وحاول أن يكسب عطفنا غير أننا استيقظنا نوعـاً مـا .. ولم نتركه يفعل أي شيء دون مراقبة.

غير أنه استغلـّنا مرّة وفعل مثل أخوته السابقين .. وذهب .. وذهابه لم يكـن بلا ذهب.

ولعلـكم مللتم هذه القصّة وتعتقدون أن جميع أخوتي منحرفون ..؟ وسـيفعل الخامس مثلما فعل الثالث والرابع وإلى آخره .. كلا فأخي .. الخامس .. هذا نوع آخر .. نوع يستحق الدراسة ..

إنه نموذج غريب .. وصدقوني أنني لم أرَ أغرب من أخي الخامس؟ غريب في شكله .. وغريب في كلامه .. وفي تكوينه أيضاً .. والأغرب من ذلك أنـه كـان جاهلاً .. نعم جاهلاً .. وجهولاً .. إلا أنه ذكـي، ذكـي لدرجـة مدهـشة .. ولا أستطيع أن أقول عنه أنه لصّ .. لأنه أكثر من ذلك ؟

وفوق ذكائه كان جريئاً بشكل فظيع .. وكان يستخدم مكـره وذكـاءه لـصالح نفسه .. وأمي المسكينة لا تستطيع الحراك لأنها تخاف؟ .. ولقـد سـرق أخـي الخامس ما أبقاه أخوته .. وفعل ما يريد فعله حتى لم يبق في خزينة أمـي مـا يُذكر ..

ولكن وكما كرّرت كان إيراد أمي كبيراً .. وتركنا أخي الخامس ..

لم يتركنا بطريقة عادية وإني لا أريد ذكرها الآن .. وربّما كلكم تعرفونها وبعد ما خوت - خزينة أمي ..

أتى أخي السادس - الذي أعرفه جيداً - إنه متعلّم ومتّزن لا أستطيع أن أمدحه ستمدحه أفعاله ..

إنه الآن في أول الطريق، طريق إدارة شئوننا .. إني أراقب أخي بدقة .. ترى هل ينفع ويحاول إصلاح ما أفسده أخوته من قبله ..

أم تراه وكما يقول المثل الشعبي منين ها العرف، من هالشجرة - إنني أنتظر .. وإنني أدعوكم معي للانتظار ..

محمود الهتكي

ملحوظة: حديث أسرتي له بقية. "

وقد تناول موضوع هاتين المقالتين تقرير للسفارة الأمريكية أعدّه السكرتير الأول بها **ويليام وايت** William L. Wight بتاريخ ١٩٦٣/٧/٣٠، وكان من بين ما جاء فيه:

" إن المقالتين تحملان توقيع شاب طرابلسي يدعى محمود الهتكي عُرف بنشاطه الرياضي المتميّز غير أنه لم يشتهر بأية مواهب في الكتابة. وفي الواقع، فإن المسؤولين الليبيّين يستبعدون أن يكون هو كاتب هاتين المقالتين. ومع ذلك فقد ورد أنه تمّ توقيفه بتهمة القذف وتشويه السمعة، كما أشيع بأن السلطات اكتشفت أنه بعثي. ويرجّح أحد كبار المسؤولين في وزارة الأنباء والإرشاد أن الكاتب الحقيقي لهاتين المقالتين هو **عبد القادر أبو هروس** رئيس تحرير صحيفة **" الرائد "** (المستقلة). كما تردّد أن **محمد بن زيتون** مدير عام النشر والمطبوعات تعرّض للمساءلة غير العلنية بسبب سماحه بنشر المقالة الثانية ولا يتوقع صدور إجراء تأديبي بحقه .. "

ويضيف التقرير الأمريكي:

" إن المقالتين أحدثتا ضجّة في أوساط الدبلوماسيين أكثر من تلك التي أحدثتاها بين الليبيّين، ولعلّ مرجع ذلك أن معظم الليبيّين لم يكترثوا بقراءة المقالتين بسبب عنوانيهما أو لأنهما كانتا محشورتين في الصفحات الداخلية من الصحيفة. إن بعض الدبلوماسيين يقرأون الشئ الكثير في أن المقالة الأولى تمّ نشرها في الذكرى السنوية للسنوسي الكبير. وإن هؤلاء المراقبين يرون أن الهتكي اختار تلك المناسبة ليدسّ مقالته الصغيرة داخل الصحيفة. ومع ذلك فإن معظم الليبيّين يعبّرون عن كونهم لا يرون في المقالة سوى محاولة متعثّرة في الكتابة الرمزية. "

ثمّ يضيف:

" إلا أن **المقالة الثانية** أثارت **المسؤولين الليبيّين** بشكل كبير. ويبدو أن أغلبية أعضاء البعثات الدبلوماسية في ليبيا يجدون متعة كبيرة في المقالة الثانية، ومع ذلك فهم يعتقدون أن **المقالة الأولى هي الأكثر أهمية**. وبالنسبة للمسؤولين الليبيّين، فيبدو أن اعتراضهم ليس على محتوى مقالة " حكاية أمي " ذاته، ولكن على حقيقة أنه جرى نشر مثل هذه المقالة في صحيفة حكومية. ويعتبر كثيرون منهم **محمد بن زيتون** مدير عام النشر والمطبوعات في وزارة الأنباء والإرشاد مسؤولاً عن نشر المقالتين. ومن جانبه أسرّ **بن زيتون** إلى موظفي السفارة الأمريكية بأنه يبدو أن مراقبي النصوص في إدارته اعتقدوا أن المقالتين كانتا ذات طبيعة أدبية ومن ثمّ فقد أجازوهما. كما عبّر عن اعتقاده بأن الهتكي ليس هو كاتب المقالتين فهو مجّرد لاعب كرة قدم ولا يملك المقدرة الفكرية التي تمكـّنه من صياغة اللغة التي وردت بهما. إن الهتكي وفقاً للتقارير تمّ احتجازه بتهمة القذف وتشويه السمعة. كما زُعم بأن الشرطة الداخلية اكتشفت أدلة تثبت أنه **عضو في حزب البعث**. إن **النفاتي عصمان** مساعد وكيل وزارة الداخلية أبلغني بأنه يعتبر **بن زيتون** مسؤولاً عن المقالتين وأن من واجبه أن يكون أكثر حذراً في المستقبل. لقد أسرّ عصمان لي بأن الشرطة تتحرّى عن الكاتب الحقيقي، وأن **عبد القادر أبو هروس** رئيس تحرير " **الرائد** " هو، حتى الآن، المشتبه الأول به. "

كما أشار تقرير السفارة الأمريكية المذكور إلى توضيح بشأن المقالتين المذكوريتين، نشرته صحيفة " طرابلس الغرب " في عددها الصادر يوم ١٠/٧/١٩٦٣، وأبانت فيه أنها سعت إلى إعطاء الكتـّاب الناشئين الفرصة للتعبير عن آرائهم من أجل تشجيع مواهبهم الأدبية ومن أجل الدفع بالنشاط الفكري إلى الأمام. كما أشار التوضيح أنه تبيّن للصحيفة أن مقالة الهتكي " حكاية أمي " هي غير مناسبة لتناول المشاكل العامة، وأنها طريقة غير مجدية للتعبير عن الرأي العام، ومن ثمّ فإن مقالات الهتكي سوف تتوقف. كما أكـّد بأن المقالات الموقعة بأسماء محرريّها هي من مسؤوليتهم وحدهم وأن تلك المقالات لا تعكس سياسة الصحيفة.

وقد ختم الدبلوماسي الأمريكي تقريره عن المقالتين بعبارات جاء فيها:

" يبدو أن المسؤولين الليبيّين يحاولون تناسي هاتين المقالتين، كما يظهر الحرج عليهم كلما أثير النقاش معهم حولهما. إن استغراب معظم هؤلاء المسؤولين (وكذلك معظم المراقبين) ينصبّ في معظمه على حقيقة أن المقالتين نشرتا في صحيفة " طرابلس الغرب " الرسمية وليس على مضمون المقالتين نفسه. "

" إن السرعة النسبية التي حظرت الصحيفة بها الاستمرار في نشر مقالات " حكاية أمي " تشير إلى أن الحكومة لا تزال غير راغبة تماماً في إعطاء هامش كبير جداً لحريّة التعبير على الرغم من أن رئيس الوزراء فكيني وعد بمثل هذا النوع من الحريّة [١٤٠]. ووفقاً لما تسير الأمور عليه الآن فلا يبدو أن بن زيتون سوف يتعرّض

١٤٠ لا يخفى على القارئ أن مثل هذا النوع من الحريّة لم يكن موجوداً في أي بلد عربي آخر باستثناء لبنان.

للمعاقبة، إلا أنه سوف يُطالب بأن يكون أكثر حذراً في المستقبل. وإذا صحّ، كما زُعم، أن الهتكي بعثي فهذا ممّا يحمل السفارة على الاعتقاد أن تحرير المقالتين ربّما تمّ من قبل أحد المحامين الذين يُشاع بأنهم بعثيون من أمثال **عبد الله شرف الدين**. "

أمّا **السفارة البريطانية** في ليبيا، فقد تناولت هي الأخرى هاتين المقالتين في عدد من تقاريرها[١٤١]. غير أنها ذهبت، بشأن هوية الكاتب الحقيقي لهما، في اتجاه مختلف وذلك كما يتضح من الفقرات التالية التي وردت في تقرير أعدّته السفارة عن " **قوة ونشاطات حزب البعث في ليبيا** " [١٤٢] بتاريخ ١٩٦٣/٩/١١:

" فقرة (١). مقالان نشرا بصحيفة " **طرابلس الغرب** " الرسمية خلال شهر يوليو/تموز أثارا اهتماماً كبيراً في هذا المضمار. أحد هذين المقالين الذي حمل عنوان " **المقال كلمتي** " أشار بطريقة رمزية غير مباشرة، وبأسلوب أدبي منمّق ومفضّل لدى الصحفيين العرب، إلى " **الملكية** " وخلص إلى أن هذه الشجرة قديمة جداً ويجب اجتثاثها. أمّا المقال الثاني الذي ظهر في الأسبوع اللاحق، فقد حمل عنوان " **حكاية أمي** " ، وتناول بالأسلوب والكيفية نفسيهما رؤساء الوزراء السابقين، وتهّجم بأسلوب إيحائي على الملك وعلى حلفاء ليبيا الغربيين. ووفقاً لما ذكره (أحمد) **الهمالي** (وكيل وزارة الأنباء والإرشاد السابق) فلا يوجد شك في أن كاتب المقالتين هو **الشويرف** (وزير الأنباء والإرشاد) نفسه، ذلك أن الكاتب الذي ظهر المقالان باسمه (محمود الهتكي) هو كاتب ناشئ في المجال الرياضي، ولم يُعرف له حتى يومذاك أي مقال سياسي."

ويُفهم ممّا ورد بالوثائق البريطانية حول لقاء جرى بين وليّ العهد والسفير الأمريكي لايتنر[١٤٣] في أواخر أغسطس/آب ١٩٦٣ أن حكومة فكيني لم تتخذ أي إجراء بحقّ الأشخاص الذين كانوا وراء المقالتين الرمزيتين اللتين تطعنان في سمعة خمسة رؤساء وزارة والملك.

المزيد من الحملات الصحفية

ويبدو أن مقالتي صحيفة " طرابلس الغرب " وما أثارتاه من ردود فعل لم تحولا، في ظلّ أجواء " حرّية التعبير " التي وعدت حكومة فكيني بها، دون أن تواصل الصحافة الليبية حملاتها اللاذعة في كل اتجاه. وكانت صور الفساد المالي وممارسات شركات البترول والمعاهدات والقواعد الأجنبية هي الهدف على الدوام من وراء هذه الحملات.

---

١٤١ راجع رسالة لوكاس إلى سكرايفنر بتاريخ ١٩٦٣/٩/٢ ذات الرقم VT 1208/9.

١٤٢ التقرير يحمل الرقم الإشاري VT 1016/1 بالملف FO 371/173 241 31966.

١٤٣ كان السفير الأمريكي لايتنر قد أطلع زميله البريطاني ستيوارت عمّا دار في ذلك اللقاء، وقام الأخير بإرسال رسالة عن محتواه إلى الخارجية البريطانية بموجب رسالة مؤرّخة في ١٩٦٣/٩/٩ تحمل الرقم الإشاري VT 1015/60، الملف FO 371/173 239 28189.

وعلى سبيل المثال، فقد نشرت صحيفة "**العمل**" التي يرأس **أحمد أبو هدمة** (عضو المجلس التشريعي البرقاوي السابق) تحريرها وتصدر في بنغازي، في عددها رقم (١٧٨) الصادر يوم ١٩٦٣/٩/٢٣ قصيدة [١٤٤] من نظم **جعفر الحبوني** التي اشتهرت يومذاك بين الليبيين، والتي عُرفت بمطلعها الذي يتساءل " **وين ثروة البترول .. يا سمسارا** " وحمل قائلها بعنف على مختلف صور الفساد المالي والرشوة المنتشرة. كما نشرت الصحيفة في العدد ذاته تقريراً [١٤٥] صحفياً للكاتب **طالب الرويعي**، عرَض فيه تحت عنوان " **٢٤ ساعة في البريقة** " بممارسات شركات البترول الأجنبية وبعض المقاولين المحليين في منطقة البريقة البترولية.

وحملة على المعاهدة البريطانية

في ١٩٦٣/١١/٢٨ تبادل رئيس الوزراء فكيني مع السفير الفرنسي في ليبيا الوثائق التي تمّ بموجبها استرجاع الحكومة الليبية لمطارات سبها وغدامس وغات من فرنسا. وعندما جرى يوم ١٩٦٣/١٢/٧ افتتاح الدورة البرلمانية الخامسة (الهيئة البرلمانية الثالثة) بمدينة البيضاء، لم يرد في **خطاب العرش** الذي ألقاه رئيس الوزراء بهذه المناسبة أية إشارة إلى موضوع مراجعة المعاهدة مع الحكومة البريطانية الذي يفترض أن يتمّ خلال شهر يوليو/تموز من العام ١٩٦٣ (أي بعد مضي عشر سنوات على توقيعها في عام ١٩٥٣) [١٤٦].

ولم يمض يومان على تلك المناسبة حتى صدرت صحيفة " **العمل** " الأسبوعية المستقلة ببنغازي يوم ١٩٦٣/١٢/٩ تحمل في طيّاتها مقالة بعنوان " **انكسر قيد .. فمتى تتحطّم بقية الأغلال ؟** " [١٤٧]. وقد لخّصت البرقية المرسلة من المستر **دونداس** R. G. Dundas من السفارة البريطانية في بنغازي مضمون تلك المقالة على النحو التالي:

" (–) بعد أن أشار كاتب المقالة إلى تخلّي فرنسا مؤخّراً عن حقوقها في مطارات سبها وغدامس وغات، نبّه إلى القرارات الصادرة عن مؤتمرات الدار البيضاء وأديس أبابا التي دعت إلى إجلاء القواعد العسكرية .. ثمّ تساءل لِمَ لم يتمّ إعادة النظر في المعاهدة الليبية/البريطانية وفقاً لما تنصّ عليه. "

---

١٤٤ سمعت من أحد رجال تلك الحقبة أن الملك إدريس رحمه الله رفض الإستجابة إلى طلب بعض الشخصيات بالتدخّل والحيلولة دون نشر هذه القصيدة في وسائل الإعلام وعبّر عن تأمينه على صدق ما جاء بها. (المؤلف)

١٤٥ كان هذا التقرير ضمن سلسلة من التقارير الصحفية التي نشرتها الصحيفة في تلك الفترة تحت عنوان " أضواء في النهار " وأشارت وثائق السفارة الأمريكية إليها. من ذلك على سبيل المثال، تقريرها رقم (A – 50) بتاريخ ١٩٦٣/١٠/١٦ بالملف POL. 6 – Libya.

١٤٦ يرجع السبب في إغفال هذا الموضوع من خطاب العرش إلى أن حكومة الصيد اتفقت في أواخر أيامها مع الحكومة البريطانية على تجديد الاتفاقية المالية المبرمة بين الحكومتين دون مفاوضات وأن يعاد النظر في معاهدة التحالف والصداقة بينهما في عام ١٩٦٥. راجع مبحث " العلاقات مع بريطانيا بالفصل الثاني " حكومة الصيد .. ونهاية حقبة " ، المجلد الثالث/الجزء الأول من هذا الكتاب.

١٤٧ لم أتمكن من الإطلاع على الصحيفة وهذا العنوان هو ترجمة عن النصّ الإنجليزي الوارد بالوثائق البريطانية " A Fetter Broken .. When Will the Others Be Destroyed ".

" (-) ثمّ ذكر كاتب المقالة بأن ليبيا كانت تمرّ عندما وقعت على المعاهدة بأوقات عصيبة، وأن بريطانيا وافقت من جانبها على تمويل العجز في الميزانية الليبية. غير أن الظروف قد تغيّرت منذ ذلك الوقت، ولا يوجد ما يدلّ على ظهور نتائج للمساعدات البريطانية، ولا يمكن إرجاع أي مشروع اقتصادي إلى تلك المساعدات. لقد حوّل الخبراء البريطانيون ميزانية ليبيا إلى ميزانية الجهاز الإداري وليس إلى ميزانية مشروعات إنمائية. "

" (-) إن بريطانيا هي وحدها المستفيدة من هذه القواعد. ولو قامت بريطانيا بدفع ضرائب جمركية ورسوم موانئ على بضائعها وسفنها (في ليبيا) لفاق إجمالي ذلك ما تلقّته الحكومة الليبية من مساعدات بريطانية .. وفضلاً عن ذلك، فقد تمتّعت بريطانيا باستخدام الأراضي الليبية لقواعدها ومناوراتها العسكرية، كما استخدمت أجزاء كبيرة من المساكن بالمدن.

" (-) طالب الكاتب الحكومة الليبية في الختام أن تعلن عن موقفها من المعاهدة، وأن تشرع فوراً في المحادثات مع بريطانيا بشأنها، فعائدات ليبيا البترولية أصبحت تغني ليبيا عن الاستمرار في الاعتماد على المساعدات البريطانية "[١٤٨].

في العاشر من ديسمبر/كانون الأول ١٩٦٣ تمّ **تبادل الوثائق** المتعلقة بتجديد **الاتفاقية المالية** بين الحكومة الليبية وبريطانيا، التي جرى الاتفاق على تجديدها خلال الأيام الأخيرة لحكومة الصيد. وقد تمّ تبادل هذه الوثائق بين رئيس الوزراء الدكتور فكيني والسفير البريطاني في ليبيا المستر ستيوارت.[١٤٩]

وفي يوم ١٩٦٣/١٢/١٢ بعث لوكاس A. T. M. Lucas رجل المخابرات بالسفارة البريطانية في طرابلس إلى **إيبوت A. Ibot** نظيره بالسفارة في بنغازي برسالة [١٥٠] يدعوه فيها إلى التحرّي عمّن وراء تلك المقالة وعمّ إن كان لحكومة فكيني أية صلة بها:

" (-) إن هذه المقالة صريحة ومسبّبة ومبنيّة على معلومات. والسؤال الذي يبرز هو حول ما إن كانت موحي بها من جهة ما. صحيح أن الدكتور فكيني سعى حتى الآن إلى إثارة الحدّ الأدنى من الدعاية حول الوجود البريطاني في ليبيا، إلا أنه من غير المستبعد أن تكون قوة المعارضة البرلمانية التي يواجهها ، والتي برزت خلال الانتخابات حول رئاسة مجلس النواب الليبي [١٥١]،

---

١٤٨ البرقية تحمل الرقم (٢) ومؤرّخة في ١٩٦٣/١٢/١٠، ورقمها الإشاري هو VT 1054/36 بالملف FO 371/173 248. كما أشار إلى موضوع هذه المقالة تقرير السفارة البريطانية المؤرّخ في ١٩٦٣/١٢/١٩ ذو الرقم الإشاري VT 1054/75 بالملف FO 371/173 240 28192.

١٤٩ راجع فصل " حكومة فكيني .. العلاقات مع بريطانيا " في هذا المجلد.

١٥٠ الرسالة تحمل الرقم الإشاري VT 1054/36 A بالملف FO 371/173 248 .

١٥١ راجع مبحث " صورة جديدة من الصراع " بهذا الفصل.

هي التي دفعته إلى اختيار استخدام ورقة (أن بن عثمان هو الذي أجلّ إعادة النظر في المعاهدة مع بريطانيا). إنني أتصورّ أن هذا المقال سوف يثير تساؤلات عدّة داخل البرلمان. وعلى العموم فحتى لو لم تكن المقالة موحي بها، فإن مجرّد نشرها يعني أن رئيس تحرير الجريدة يدرك أن نبرتها لن تكون مرفوضة من قبل الحكومة، ومن ثمّ فإنه من المفيد جداً أن تتحرّوا حول مصدر المقالة، وما إذا كان هناك أساس للاعتقاد بأن للحكومة يد فيها. "

وفي ١٩٦٣/١٢/١٦ بعث **سكرايفنر** R. S. Scrivener مدير الإدارة الإفريقية بوزارة الخارجية البريطانية إلى **دونداس** Dundas بالسفارة البريطانية في بنغازي بجملة ملاحظات تتعلّق باستفسار كان الأخير قد بعث به إلى الوزارة حول أهمية مقالة جريدة " **العمل** " . وجاء في ملاحظات **سكرايفنر**:

" (-) إن جريدة " العمل " هي إحدى الصحف الليبية الكثيرة التي لا يتجاوز إجمالي النسخ الموزعة منها الألفي (٢٠٠٠) نسخة. ولم يحدث قبلاً استخدامها من قبل الحكومة (فالحكومة استخدمت في الماضي إما جريدة " برقة الجديدة " في بنغازي، أو " طرابلس الغرب " في طرابلس). "

" (-) وعلى العموم، فيبدو أن المقالة هي تعبير عن وجهات نظر قائمة بين أعداد معيّنة من الليبيّين. وهي، في هذه الحالة، تعبير عن وجهة نظر صحفي موجود ضمن طاقم تحرير الصحيفة. أما الصحيفة ذاتها فلا يُعرف عنها أنها استهدفت العلاقة مع بريطانيا. "

" (-) إن حال الصحافة الليبية – كما تعلم – هو بصفة عامة مثير للشفقة، ولا ينبغي أن نعير هذه المقالة اهتماماً كبيراً. إن القسم الأول منها يردّد، في الواقع، جزءاً كبيراً من الكلام الذي سمعته من وزير الدفاع (سيف النصر عبد الجليل) خلال شهر يونيو/حزيران (١٩٦٣) .. إن معظم الليبيّين يشعرون أن من واجبهم أن يعبّروا بين الحين والآخر عن ولائهم لمبدأ عدم الانحياز.

لم تكن مقالة ١٩٦٣/١٢/٩ آخر ما في جعبة صحيفة " **العمل** " ، فقد صدر عددها التالي يوم ١٢/١٦ متضمناً مقالة أخرى حول الموضوع ذاته، لخّصته برقية [١٥٢] السفارة البريطانية في بنغازي رقم (٣٢) المؤرّخة في ١٢/١٨ كالآتي:

" (-) ذكر كاتب المقالة أن الزمن أثبت صحّة موقف أولئك الذين انتقدوا المعاهدة مع بريطانيا عند إبرامها في عام ١٩٥٣. كما نبّه الكاتب مرة ثانية إلى نصّ المادة الموجودة بالمعاهدة والتي توجب إعادة النظر فيها بعد مرور عشر سنوات. "

" (-) استعرض الكاتب بعد ذلك كافة التسهيلات والحقوق التي رتبتها نصوص المعاهدة لبريطانيا، وأشار إلى نصّ المادة الثانية فقرة (١) من المعاهدة التي تنصّ على أن منح هذه التسهيلات لبريطانيا هو من قبيل المساهمة

١٥٢ ذات الرقم الإشاري VT 1054/37 بالملف FO 371/173 248.

من الحكومة الليبية في إقرار السلم والأمن الدوليين وفقاً لأحكام ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه. ثمّ تساءل الكاتب متى كانت بريطانيا مدافعة عن السلام وتحترم ميثاق الأمم المتحدة؟ كما دعا القرّاء إلى النظر في سجّل بريطانيا في فلسطين وفي عدن وجنوب أفريقيا. "

" (-) كما عبّر الكاتب عن احتجاجه على عدم قيام بريطانيا بإقامة أية منشآت (طرق وجسور وموانئ وممرّات بحريّة ومداخل ومراسي) وفقاً لما نصّت عليه المادة السادسة من المعاهدة، واستخدمت بريطانيا بدلاً من ذلك التسهيلات الليبية دون مقابل. كما أشار الكاتب إلى أن المادة العاشرة من المعاهدة حرمت ليبيا من مساحات شاسعة من أراضيها المتفق عليها والتي خصّصت للإنزال والتدريب. كما تساءل الكاتب متى قامت بريطانيا بإخطار ليبيا بعدد قواتها الموجودة فوق الأراضي الليبية وفقاً لما تنصّ عليه المادة (٢٢) فقرة (١)؟ وأشار الكاتب أنه بسبب ذلك لم يكن بمقدور الحكومة الليبية أن تعرف ما إذا كانت بريطانيا قد تجاوزت العدد المتفق عليه لقواتها لا سيّما أنها معفاة من استخدام جوازات السفر. كما أشار الكاتب إلى الحجم الكبير للأراضي المتفق عليها وفقاً لما ورد بملحق الاتفاقية. "

" (-) ثمّ تساءل الكاتب .. إذا كانت المعاهدة قد خدمت مصالح بريطانيا .. فما الذي حققته ليبيا من وراء الاتفاقية المالية؟ ثمّ يجيب بأنه لا يوجد شيء يمكن إبرازه كمساعدة مالية خلال السنوات العشر الماضية .. ومع اكتشاف البترول، فإن ميزانية الحكومة لم تعد بحاجة إلى الاعتماد على المساعدات الأجنبية. إن الالتزام بتزويد بريطانيا بالتقديرات السنوية للإيرادات وللمصروفات وبتقارير المراجع العام تعتبر تدخّلاً في شؤون الميزانية الليبية. وفي مقابل تقديمها بضعة ملايين من الجنيهات فإن بريطانيا في وضع يمكنها من إفساد جميع مشروعاتنا الإنتاجية والإبقاء علينا في حالة من الفقر والحاجة وتبرير إبقاء قواتها فوق أراضينا. "

وقد علّق على مقال صحيفة " العمل " عدد من مسؤولي الخارجية البريطانية، وكان ممّا جاء في تعليق مطوّل للمستر جون R. M. John مؤرّخ في ١٩٦٤/١/٣ ما ترجمته:

" على الرغم من أن المقال متحيّز إلى حدّ ما، وأنه سخيف في بعض جوانبه، إلا أن واقعة نشره مع المقال الآخر (يوم ١٩٦٣/١٢/٩) في ليبيا .. تعبّر عن حالة غير معتادة من تخفيف الرقابة الحكومية على الصحف في ليبيا. ولا يوجد إلا قليل من الشك بأن المقال قد تمّت المصادقة عليه من قبل رئيس الوزراء فكيني إن لم يكن بإيحاء منه. "

" ... إن الملاحظة الواردة بالمقال التي تدعّي أن بريطانيا استعملت التسهيلات دون مقابل، في حين أن بريطانيا قامت خلال هذه الفترة بدفع أكثر من (٣٢) مليون جنيه استرليني مقابل استخدام هذه التسهيلات، لهو ادّعاء سخيف على أقلّ تقدير. "

" أما الملاحظة بشأن المادة (٢٢) فقرة (١) من المعاهدة التي تلزم الحكومة البريطانية بإخطار الحكومة الليبية من حين لآخر بعدد القوات البريطانية المتواجدة فوق الأراضي الليبية فربّما كانت على درجة من الصحّة، فلم يجر، حسب علمي، اتخاذ أي إجراء لإعلام الحكومة الليبية بعدد القوات البريطانية الموجودة فوق أراضيها، على الأقل منذ عام ١٩٥٨ عندما قمنا – بناءً على طلب الملك – بالتخلّي عن فكرة تخفيض قواتنا بشكلٍ كبير عمّا كانت عليه حينذاك ... "

وختم المستر **جون** بعبارة جاء فيها:

" إنني أفترض أن من رأي السفارة في ليبيا، والذي أعتقد أنه صائب، ليس هناك، من وجهة النظر الرسمية، من جدوى في محاولة تفنيد ما جاء بالمقالتين خاصّة إذا كانتا تحظيان برعاية رئيس الوزراء. "

ثمّ عاد **جون** وسجّل تعليقاً آخر على رسالة **دونداس** بتاريخ ١٩٦٤/٤/١٠ جاء فيه:

" وفقاً لما بمقدوري أن أتعرف عليه، فلم يحدث أن قامت الحكومة البريطانية بالالتزام بنصّ المادة (٢٢) فقرة (١) من الاتفاقية العسكرية بشكل رسمي. لقد ناقشت هذا الموضوع مع المستر **كاردين** [١٥٣] D. C. Carden الذي أكّد لي الأمر ذاته. لقد قال لي أنه لم يحدث تقديم هذه المعلومات إلى الليبيّين بشكل معتاد، غير أنه أضاف بأن الحكومة الليبية قامت خلال الأزمة المتعلقة بالأطيوش [١٥٤] في ديسمبر ١٩٦١ بالسؤال عن حجم القوات البريطانية الموجودة يومذاك فوق الأراضي الليبية، وقامت السفارة بتزويدها بالمعلومات بشكل غير رسمي. "

وبتاريخ ١٩٦٤/١/٢٠ [١٥٥] وجّه **سكرايفنر** إلى **دونداس** رسالة حول موضوع مقالتي صحيفة **" العمل "** جاء فيها:

"إحدى النقاط التي أشارت إليها مقالتا جريدة "العمل " تتعلّق بالمادة (٢٢) فقرة (١) من الاتفاقية العسكرية. إن هذه المادة تلزم الحكومة البريطانية، إلى جانب أمور أخرى، بإعلام الحكومة الليبية بين الحين والآخر عن عدد القوات البريطانية الموجودة فوق الأراضي الليبية والتي ينبغي ألا تتجاوز العدد المتفق عليه بين الحكومتين. وبموجب تبادل سرّي للرسائل عند توقيع المعاهدة جرى الاتفاق على ألا يتجاوز عدد القوات البريطانية في ليبيا (٢٥) ألف فرد.

١٥٣ عمل كاردين بالسفارة البريطانية في ليبيا حتى أواخر عام ١٩٦٢ وحلّ لوكاس محلّه فيما بعد، والاثنان يتبعان لجهاز المخابرات البريطانية.

١٥٤ يقصد الأزمة التي قامت في أعقاب إقالة اللواء السنوسي لطيوش من رئاسة أركان الجيش الليبي في ١٩٦١/١١/٢٨. راجع مبحث " إقصاء رئيس الأركان لطيوش " بفصل " حكومة الصيد وتنامي الصراع الداخلي " ، المجلد الثالث/ الجزء الأول.

١٥٥ كانت حكومة فكيني يومذاك قد سقطت.

ووفقاً لما أمكنني التعرّف عليه، فلم يحدث أن التزمت الحكومة البريطانية بالتعهّد المنصوص عليه في المادة (٢٢). ومع ذلك، فإنني أعتقد أن الحكومة الليبية قامت خلال الأزمة المتعلقة بالأطيوش في ديسمبر ١٩٦١ بالسؤال عن عدد القوات البريطانية في ليبيا وقامت السفارة بإخطارها بشكل غير رسمي بهذا العدد.

ويضيف **سكرايفنر** في فقرة أخرى:

" إنني لست متأكداً من سلامة أن نشرع في إخطار الحكومة الليبية الآن بعدد قواتنا فوق أراضيها بعد أن مضت سنوات عدّة على عدم قيامنا بهذا الأمر وذلك ما لم يطالب الليبيون به. ينبغي ألا نغفل عن أننا إذا شرعنا بالقيام بهذا الإجراء فقد ينتهي الأمر بنا إلى أن نجد أنفسنا في وضع نصبح فيه ملزمين بإخطار كافة حالات الوصول والرحيل للقوات البريطانية. ومع ذلك فيمكنك النظر في هذه النقطة ومناقشتها مع السفير (ساريل) [١٥٦] عند وصوله. " [١٥٧]

١٥٦ كان السفير البريطاني الجديد ساريل R. F. G. Sarell يستعدّ للسفر إلى ليبيا لاستلام مهام منصبه فيها خلفاً للسفير ستيوارت A. C. Stewart.

١٥٧ أعتقد أن النشاط الصحفي والإعلامي خلال حقبة الوزير عبد اللطيف الشويرف جدير بالمزيد من الدراسة المتخصّصة وبإلقاء الضوء من قبل الباحثين عليه.

الأوضاع داخل صفوف الجيش [158]

يمكن القول بأن الجيش الليبي عاش في ظلّ حكومة فكيني فترة من أحرج وأصعب فتراتـه، والسبب في ذلك لا يعود إلى سياسات معينة اتخذتها هذه الحكومة حياله، بل إلى تصادف حقبة هذه الحكومة مع جملة من الظروف والملابسات الموروثة من الماضي لا سيّما في فترة حكومة الصيد [159].

لقد شهد الجيش حالة من التمزّق والانقسامات، كما عاني انهياراً في الروح المعنوية لضباطه، وتدهوراً في جاهزيته واستعداده. ولعلّ أبرز ما طبع الأوضاع داخل صفوف الجيش في تلك الفترة:

١- **ضعف قيادة الجيش** حيث عانت هذه القيادة من أمرين خطيرين؛ **الأول**، ضعف شخصية رئيس الأركان اللواء نوري الصديق وتردّده. أما **الثاني**، فهو **فقدان** الجيش لأحد أكفأ أعضائه العقيد إدريس العيساوي الذي جرى اغتياله في ١٩٦٢/١٢/٩ على أيدي مجهولين. وكان العيساوي يشغل منصب نائب رئيس الأركان واستطاع بكفاءته وقوة شخصيته أن يغطي على جوانب الضعف والتردّد في شخصية اللواء الصديق ومنذ اغتيال العيساوي بقى منصب نائب رئيس الأركان شاغراً.

٢- ظلّ الجيش في بعض أوساطه يعاني من **ذيول وتأثيرات عملية إقصاء رئيس الأركان السابق اللواء السنوسي لطيوش** في ١٩٦١/١١/٢٨، إذ كان للطيوش أنصاره في الجيش. وترتّب على عملية الإقصاء والملابسات التي أحاطت بها وقوع أول محاولة انقلاب عسكري في أواخر عام ١٩٦١ اتهم بتدبيرها عدد من الضباط المعروفين بولائهم للطيوش، وترتّب على تلك المحاولة إجراء التحقيق مع عدد كبير من ضباط الجيش بعضهم من ذوي الرتب الكبيرة، كما مثل عدد محدود منهم أمام محكمة عسكرية. لقد أدّت تلك المحاولة وما ترتب عليها من إجراءات إلى وجود تذمّر وانقسامات داخل صفوف الجيش وعلى مستوياته كافة.

٣- أدّى **فشل التحقيقات بشأن معرفة الجناة في حادث اغتيال العقيد العيساوي** إلى وجود تذمّر في صفوف ضباط الجيش لا سيّما في ظلّ ما راج من إشاعات تشير بإصبع الاتهام في الحادث إلى أحد كبار ضباط الجيش المعروف بصلاته القوية بالبوصيري الشلحي، وما تردّد أيضاً حول تدخّلات البوصيري من أجل عرقلة تقدّم التحقيقات. كما زاد من هذا التذمّر في بعض أوساط الجيش ما شاع حول معرفة رئيس الأركان اللواء الصديق بالحقيقة في الموضوع وأنه أحجم – لأسباب غير معروفة – عن الإفصاح بها كما سبق له أن أعلن في البداية [160].

---

١٥٨ راجع مبحث " تطوارت تتعلـّق بالجيش " بفصل " حكومة فكيني .. البداية الواعدة " بهذا المجلد.

١٥٩ راجع فصل " حكومة الصيد .. وتنامي الصراع الداخلي " بالمجلد الثالث/الجزء الأول من هذا الكتاب.

١٦٠ راجع مبحث " اغتيال العقيد العيساوي " بفصل " حكومة الصيد .. وتنامي الصراع الداخلي " . المجلد الثالث/الجزء الأول من هذا الكتاب.

٤- **مساعي ناظر الخاصّة الملكية البوصيري الشلحي** عبر أخيه العقيد عبد العزيز الشلحي وصهريه الزعيم السنوسي شمس الدين والعقيد عون أرحومة، للسيطرة على قيادة الجيش والتغلغل في صفوف ضباطه. وممّا زاد في مخاوف بقية ضباط الجيش من تنامي نفوذ البوصيري وجماعته في الجيش وجود سيف النصر عبد الجليل – المحسوب على زمرة البوصيري – في منصب وزير الدفاع.

٥- وممّا زاد في تفاقم الحالة في أوساط الجيش **رفض الملك إدريس في تلك الفترة زيادة حجم الجيش** لمخاوفه منه على الأرجح وشكّه في ولائه. ويعزو المراقبون زيادة مخاوف الملك من الجيش إلى محاولة الانقلاب التي وقعت في أواخر عام ١٩٦١، وإلى حادث اغتيال العقيد العيساوي في نهاية العام ذاته، وعلمه بتحركات البوصيري وجماعته داخل صفوف الجيش فضلاً عن وقوع العديد من الانقلابات في اليمن والعراق وسوريا (١٩٦٢ – ١٩٦٣).

وقد حظيت الأوضاع السائدة داخل صفوف الجيش في تلك الفترة بنصيب من وقت المشاركين في المحادثات التي جرت يوم ١٩٦٤/١/٧ بواشنطن بين وفدين بريطاني وأمريكي[١٦١]، وكان ممّا ورد في **المذكرة** التي أعدّت بهذا الخصوص [١٦٢] :

" .. إن الحالة المعنوية في صفوف الجيش متدنّية، وهو لم يتعافَ بعد من تأثيرات حادث اغتيال العقيد العيساوي في ديسمبر/كانون الأول ١٩٦٢. إن رئيس الأركان اللواء نوري الصديق شخص ضعيف، غير أن وزير الدفاع شاب ونشط، وهو حريص على زيادة حجم الجيش إلا أن الملك يعارض ذلك."

كما ورد فيها أيضاً:

" إن البريطانيين يوافقون على الرأي القائل بأن الملك هو الذي يبدو حائلاً دون زيادة حجم الجيش. كما أن الملك لا يبدو مصرّاً على ضرورة أن تنتهي التحقيقات بشأن مقتل العقيد العيساوي إلى نتيجة حاسمة. ويظهر أن الملك واقع تحت تأثير الأحداث في العراق وسوريا حيث قامت جيوشها بانقلابات سياسية. إن اثنين من أنشط ضباط الجيش وهما العقيد عبد العزيز الشلحي والعقيد عون أرحومة معروفان بميولهما الناصرية، ولعلّ الملك، بحكم معرفته بمركزهما في الجيش، لا يرغب في السماح للجيش بالنموّ. "

كما جاء في التقرير السنوي [١٦٣] الذي أعدّته **السفارة البريطانية** عن التطورات في ليبيا خلال عام ١٩٦٣:

---

١٦١ راجع فصل " حكومة فكيني .. التنسيق البريطاني الأمريكي " بهذا المجلد.

١٦٢ راجع المذكرة الأمريكية المؤرّخة في ١٩٦٤/١/٧ المعدّة حول هذه المحادثات من قبل الخارجية الأمريكية. الملف POL. 1 – Libya.

١٦٣ التقرير مؤرّخ في ١٩٦٤/١/١ ويحمل الرقم الإشاري VT 1011/1،الملف FO 371/178 854.

" لقد تدهورت قوة الجيش العددية .. كما انخفضت درجة الاعتماد عليه بسبب فقدانه منذ سنة مضت لنائب رئيس الأركان (العيساوي)؟ "

ومن المفارقات العجيبة أن فترة حكومة فكيني شهدت التحاق طلاب الدفعة السابعة بالكلية العسكرية الملكية ببنغازي في أكتوبر/تشرين الأول ١٩٦٣، وهي الدفعة التي ضمّت معظم الضباط الذين تشكل منهم فيما بعد ما عُرف بـ " مجلس قيادة الثورة " ومن بينهم الملازم أول معمر أبو منيار القذافي [١٦٤].

١٦٤ راجع فصل " انقلاب بقيادة مخبر " بالجزء الثالث " واقعة انقلاب سبتمبر .. هل أتاك حديث الجنود ؟! " من هذا الكتاب.

وضع الحركة العمالية

عرفت الحركة العمالية صورة من الصراع الحاد خلال فترة حكومة محمد عثمان الصيد[١٦٥]. فإلى جانب الصراعات التي قامت داخل صفوف مختلف نقاباتها واتحاداتها وقياداتها، كان هنــاك الصراع بين بعض هذه القيادات، وعلى الأخصّ **سالم شيتا** أمين عام اتحاد نقابات العمــال فــي ليبيا، وبين **علي الديب** رئيس المجلس التنفيذي لولاية طرابلس (١٩٦٠ – ١٩٦٢)، وبــين هــذه القيادات والحكومة الاتحادية. كما كان هناك أيضاً الصراع بين نقابة عمال ومستخدمي شــركات البترول وبين شركات البترول العاملة في ليبيا.

وتشير الوقائع الخاصّة بحكومة الدكتور محي الدين فكيني إلى أن **هدوءاً وتفاهماً نسبياً ساد علاقة الحركة العمالية بهذه الحكومة.** كما تشير التقارير إلى أن هذا الهدوء على الــسطح كــان يخفي تحته صوراً من الصراع، وإن كان أقلّ حدّة من السابق، بين قيادات هذه الحركــة، **غــذّاه الصراع بين وليّ العهد وأنصاره من جهة والبوصيري الشلحي وزمرته من جهة ثانية**، ورغبة كلّ طرف في هذا الصراع أن يكسب الحركة العمّالية ممثــّلة في قياداتها إلى صفــّــه.

وقد أشار إلى طرف من هذا الصراع التقرير [١٦٦] الذي أعدّته الــسفارة الأمريكيــة بتــاريخ **١٩٦٣/٦/٦** عمّا دار بين أحد دبلوماسييّها وبين **الطاهر العقبي** رئيس المجلس التشريعي السابق لولاية طرابلس وأحد أبرز أنصار وليّ العهد خلال اللقاء الذي جرى بينهما يوم ١٩٦٣/٥/٢٨، إذ يورد هذا التقرير:

" انتقل الحديث بعد ذلك إلى الحركة العمالية. وقد شرح العقبي أنــه ســاند جهود **سالم شيتا** من أجل العودة إلى الحركة العماليــة، لا لأنــه يحــب شــيتا شخصياً، ولكن لأنه يعتقد أن **شيتا هو الزعيم العمالي الوحيد الذي يحمــل ولاءً للملك ولوليّ العهد.** كما أشار العقبي إلى أن **علي بيطار** قيادي عمّــالي ذكــي ومجتهد وكان من الممكن أن يحظى بتأييده وتأييد مجموعته لولا أنه (أي بيطار) قرّر مؤخّراً أن يضع يده بيد علي الديب وزمرة القصر. وأشار العقبي إلــى أن **بيطار والأسود وسويسي** (قادة الاتحادات العمالية الثلاث) سوف يتمّ إبعــادهم واحداً بعد الآخر عن مراكز النفوذ في الحركة العمالية .. "

ويضيف التقرير الأمريكي:

" وواصل العقبي قائلاً بأن شيتا سوف يسافر إلى جنيف في ٥/٣٠ للمشاركة في الاجتماع التمهيدي للهيئة الإدارية لمنظمة العمل الدولية إذ أنــه مــا يــزال عضواً في تلك الهيئة. أما فيما يتعلــّق بالوفد الممثل لعمّال ليبيا في اجتماعــات

---

١٦٥ راجع فصل " حكومة الصيد .. وتنامي الصراع الداخلي " بالمجلد الثالث/الجزء الأول من هذا الكتاب.

١٦٦ سبقت الإشارة إلى هذا التقرير وهو يحمل الرقم A – 409 بالملف POL. 2 Libya .

المنظمة، فسوف يتمّ اختيار رجب النيهوم من برقة واثنين أو ثلاثة من القيادات العمالية في طرابلس غير أنه لن يكون من بين هـؤلاء بيطـار أو الأسـود أو سويسي.

" ورداً على تساؤل (من الدبلوماسي الأمريكي) كيف يمكن إسـقاط هـؤلاء الثلاثة من الوفد؟ ردّ العقبي بأنه لم يحدث أن اكتسب وجود الاتحـادات التـي يرأسها هؤلاء الثلاثة الصفة القانونية وبالتالي فليس لهم بـدورهم أيـة صـفة قانونية. "

" وأضاف العقبي بأنه إذا لم يقم شيتا بقيادة الحركة العمالية بـصورة أكثـر عقلانية، أو إذا شرع في استخدامها لتعزيز نفوذه الشخصي، فسوف يتمّ إبعـاده هو الآخر عن المسرح بسرعة. إنه **سيكون محاطـاً بأنـاس يعرفـون كيـف يوجّهونه.** وختم العقبي بقوله: من المحتمل جداً أن يتمّ في المـستقبل القريـب الجمع بين شيتا وبيطار في فريق عمل واحد. "

ويعقب معدّ تقرير السفارة الأمريكية حول ما ورد على لسان العقبي خـلال المقابلـة بـشأن الحركة العمالية بقوله:

" إن ملاحظات العقبي بشأن الحركة العمالية تلقي الـضوء علـى بعـض النشاطات التي كانت تجري في الخفاء من أجل إعادة الحيوية إلى زعامة سـالم شيتا للحركة العمالية. وكما أوضح العقبي، فإن خصوم الاتحاد الذي يرأسه شيتا رأوا من المناسب أن يضعوا أيديهم بأيدي جماعة **علي الـديب** التـي يعتبرهـا العقبي ضدّ وليّ العهد وينبغي بالتالي إزالتها. لقد سألت العقبي بأنه ربّمـا كـان لجوء بيطار وغيره من قادة الحركة العمالية إلى علي الديب اضطراراً وطلبـاً لمساعدته .. و إذا كان الأمر كذلك، ألا يعني هذا أن معركة سوف تقـوم بـين اتحاد شيتا والاتحاد التابع لعلي الديب؟ .. لم يردّ العقبي على تساؤلي .. وكل ما قاله إن **شيتا سوف يكون من جديد مسيطراً خلال شهرين على الحركة العمالية** وسيكون خصومه من بقية القادة العماليين في الشارع. "

وختم الدبلوماسي الأمريكي تعقيبه على أقوال العقبي بعبارة جاء فيها:

" .. في اعتقادي أن حركة عمالية بقيادة عناصر موالية لوليّ العهـد هـي أفضل من حركة يسيطر عليها أشخاص من أمثال علي الديب، ومع ذلك يظلّ من سوء الحظ أن تبقى الحركة العمالية عرضة للسيطرة عليها بسهولة من قبـل أي شخص له نفوذ سياسي .. فالعقبي ومن قبله **سـلطان الخطـابي** (وكيـل وزارة المعارف حالياً وكان في السابق مسؤولاً عن الشؤون العمالية في ولاية طرابلس) يتكلمان عن الحركة العمالية من منظور عدد محدّد من قياداتها، وليس من منظور الجماهير العمالية التي يفترض أن هـؤلاء يحـاولون قيادتهـا. وعلـى الـرغم

من أنه يفترض أن القوة العمالية هي قـوة سياسـية، إلا أنـه يُنظـر إليهـا – في واقع الأمر – على أنها قوة ينبغي السيطرة عليها واسـتخدامها لأغـراض سياسية كلما حان الوقت لذلك. "

وقد حدث بالفعل ما توقعه العقبي. ففي ١٩٦٣/٧/١٤ جرى تشكيل **اتحاد عام نقابات العمال في ليبيا** وتمّ اختيار **سالم شيتا** سكرتيراً عاماً لهذا الاتحاد.

ويشير تقرير [١٦٧] أعدّته السفارة الأمريكية بتاريخ ١٩٦٤/٢/١٩ إلى أن الدكتور فكيني حاول خلال الأشهر الأخيرة من عمر حكومته، وكردّ فعل من جانبه على الانتقادات التي وجّهت إليـه بأنه يتكلم كثيراً ولا ينجز إلا القليل، أن يتوجّه إلى الحركة العمالية وأن يظهر اهتماماً بقضاياها.

وأشار التقرير ذاته إلى المهرجان العمالي الذي عقـد بمدينة طرابلس يـوم ١٩٦٣/١٢/٣١ وشارك فيه نحو عشرة (١٠) آلاف عامل، وخطب فيه رئيس الوزراء الدكتور فكيني معلنـاً أن الحدّ الأدنى لأجور العمال سيجرى رفعه اعتباراً من اليوم التالي، وأن زيـادات أخـرى سـوف تـُعلن بالنسبة لفئات العمال المصنفين [١٦٨] .

---

١٦٧ كان هذا التقرير قد أعدّ بعد سقوط حكومة فكيني وهو يحمـل الـرقم A – 271 بـالملف POL. 15 – Libya.

١٦٨ راجع أيضاً تقرير السفارة الأمريكية رقم A – 216 المؤرّخ في ١٩٦٤/١/٨ بالملف نفسه. ومن الواضح أن هذه الخطوة من فكيني جاءت كردّ فعل لما تعرّضت له حكومته يوم ١٩٦٣/١٢/٧ خلال جلسة انتخاب رئيس جديد للدورة البرلمانية الخامسة بالبيضاء. راجع مبحث " صورة جديدة من الصراع " بهذا الفصل.

تحرّكات جهوية وقبلية

لم تخلُ حكومة فكيني من ظهور تحرّكات جهوية وقبلية. وهذه التحرّكات وإن كانت محدودة زمنياً ومكانياً إلا أنه كان لها دلالاتها السلبية، فالولاءات الجهوية والإقليمية لم تختفِ – وما كان لها أن تختفي – بين عشيّة وضحاها وبمجرّد الإعلان عن توحيد البلاد.

لقد جاءت بعض هذه التحرّكات كردّ فعل لسياسات ومواقف الدكتور فكيني؛ كإلغاء النظام الاتحادي بشكل كامل ومتعجّل، وكالإعلان المتكرّر من قبله عن رغبته في نقل مقرّ الحكومة من البيضاء إلى طرابلس. كما جاء بعض هذه التحركات كردّ فعل آخر لغرور فكيني وما عُرف عنه من أسلوب فظّ في التعامل مع رجالات العهد، ولعدم واقعيته كذلك في معالجة بعض القضايا.

شهد **البرلمان** [١٦٩]، كما شهدت أروقة السياسة، صوراً عديدة من التعبير الاحتجاجي لعدد من **نواب برقة** على سياسات ومواقف فكيني المتعلقة بوضع مدينة " البيضاء " كعاصمة ومقرّ للحكومة. كما أجّج من هذه المشاعر الاحتجاجية تجاهل فكيني – بقصد أو دون قصد – للتوازنات القبلية في برقة عند تشكيله لحكومته (من ذلك وجود وزيرين فيها من قبيلة العبيدات، وتجاهله لبقية القبائل الأخرى وفي مقدمتها قبيلة البراعصة). وربّما جاء بعض هذه التحركات في برقة نتيجة لخصومات فكيني مع شخصيات ذات نفوذ كبير فيها ومن أبرزها خصومته مع **الفريق بوقويطين** قائد عام قوات الأمن (الذي ينتمي إلى قبيلة البراعصة وظلّ يشغل منصب قائد عام قوة دفاع برقة منذ الاستقلال). كما شهدت برقة أيضاً تحركاً من قبل بعض قبائل منطقة طبرق التي قدّمت إلى الملك عرائض بشأن الميناء النفطي المزمع بناؤه بالمنطقة [١٧٠].

وشهدت مدينة **طرابلس** تحركاً من قبل آل العيساوي حيث شكّلوا وفداً من مشايخهم قابل الملك إدريس طالبه بإعادة التحقيق في مقتل إدريس العيساوي نائب رئيس أركان الجيش. وقد ترتّب على هذا أن أمر الملك بتشكيل لجنة للتحقيق في الحادث برئاسة زعيم الشرطة محمد المنصوري وعضوية عدد من وكلاء النيابة من بينهم حسن بن يونس، غير أن اللجنة لم تصل إلى نتيجة. [١٧١]

---

١٦٩ راجع مبحث " صورة جديدة من الصراع " بهذا الفصل، وكذلك ما ورد بفصل " إلغاء النظام الاتحادي " وفصل " مشروع البيضاء كعاصمة " في هذا المجلد.

١٧٠ يعتقد أن هذا التحرك كان بتأثير شركة ب. ب. التي يبدو أنها اتصلت ببعض شيوخ هذه القبائل مقترحة عليهم تقديم عرائض للملك تطالبه بالتدخّل كي يتمّ اختيار طبرق كموقع للميناء النفطي الذي تنوي الشركة بناءه باعتبار أن في ذلك مصلحة لقبائل المنطقة. راجع رسالة لوكاس إلى الخارجية البريطانية بتاريخ ١٩٦٣/١١/٢٨ رقم VT 1015/71، الملف FO 371/173 240 28192.

١٧١ راجع مذكرات الصيد. م. س. ص. (٢٤٣). راجع أيضاً مقابلة الصيد مع السفير البريطاني بتاريخ ١٩٦٣/١٠/٢٣. التقرير رقم VT 1015/66/G المؤرّخ في ١٩٦٣/١٠/٢٨، الملف FO 371/173 240 28192.

أما **فزان** فكانت مسرحاً لتحركات جهوية وقبلية عنيفة نسبياً. وكانت هذه التحركات في جزء كبير منها بسبب إلغاء النظام الاتحادي [١٧٢]، كما كانت في جزء آخر منها انعكاساً وامتداداً للكراهية والخصومة التي قامت بين الدكتور فكيني ورئيس الوزراء الأسبق محمد عثمان الصيد [١٧٣]، وكانت في جزء ثالث منها في إطار التحسّب والاستعداد للانتخابات البرلمانية التي كان متوقعاً إجراؤها في مطلع عام ١٩٦٤.

أحداث فزان

تناولت هذه الأحداث عدّة تقارير أعدّتها السفارة البريطانية في كلّ من بنغازي وطرابلس. أول هذه التقارير أعدّ من قبل أ. إيبوت A. Ibot بالسفارة في بنغازي وبعثه إلى **لوكاس** بالسفارة في طرابلس، وهو مؤرّخ في ١٩٦٣/١٠/٢ ويُفهم ممّا جاء فيه:

- أن جريدة " **الزمان** " نشرت في عددها الصادر يوم ١٩٦٣/٩/٢٨ خبراً مفاده أن الملك إدريس أصدر أمراً بتشكيل لجنة تضمّ الشيخ محمد أبو الإسعاد والسيد محمد الساقزلي والشيخ عبد الحميد عطية الديباني ناط بها مهمّة التحقيق في الأحداث المؤسفة التي شهدتها سبها.
- أن ضابطين كبيرين من شرطة فزان هما الزعيم **عبد الرحمن بادي** والعقيد (محمد) **السويني** وصلا إلى مدينة بنغازي، وأنهما من خلال حديثهما عن الأحداث يضعان اللوم بشأنها على عائلة سيف النصر التي يبدو أنها ترفض التنازل عن نفوذها السابق على إلغاء النظام الاتحادي، فهي ترفض التعاون مع الحكومة وترغب في الاحتفاظ بالسيطرة التي كانت لها في إدارة شؤون الإقليم، وأن تكون في وضع تتحكّم فيه بشكل مباشر في أموال الحكومة وأن تفرض سياستها فيما يتعلّق بالمواصلات والأشغال العامة الخ ..
- تفاقمت الحالة بعودة الصراع بين آل سيف النصر وعائلة بن عثمان (رئيس الوزراء السابق). فمنذ ثلاثة أسابيع وضع الصيد ترتيبات للعودة إلى فزان في إطار التحضيرات للانتخابات القادمة. وأرسل قبل وصوله إليها مندوباً عنه للتحدّث مع شيوخ القبائل في فزان، وطلب منهم تنظيم صفوفهم في مواجهة آل سيف النصر لضمان هزيمة مرشحهم في الانتخابات. وقد قام بعض أتباع محمد سيف النصر (رجل آل سيف النصر القوي) بالاعتداء بالضرب على ممثل محمد بن عثمان الصيد، فقام هذا الشخص بالشكوى لدى شرطة سبها ضدّ محمد سيف النصر. وعند هذه المرحلة ذهب هذا الأخير شخصياً إلى الشرطة، وحذر هناك، بعد استعراض للقوة أمامهم، بأن آل سيف النصر يعرفون كيف يحمون أنفسهم، وأنه إذا أرادت الشرطة أن توجّه شكوى ضدّه فإن عليها أن تتوجّه لرؤية الملك. وقام إثر ذلك ضابطا الشرطة بادي والسويني بالسفر هاربين إلى بنغازي.

---

١٧٢ انظر مبحث " مسعى لانفصال إقليم فزان " بفصل " حكومة الصيد .. وتنامي الصراع الداخلي " . المجلد الثالث/الجزء الأول من هذا الكتاب.

١٧٣ كان للرجلين صلاتهما الشخصية والقبلية بمنطقة فزان وقبائلها ورجالاتها.

- في هذه الأثناء، كان محمد عثمان الصيد قد أرسل مقتنياته الثقيلة من طرابلس إلى سبها في سيارة شحن كبيرة. وعلى الطريق من سبها تعرّض رجال سيف النصر للسيارة بوضع حاجز أمامها وأضرموا النار فيها وقتلوا السائق ومرافقه. كما قاموا أيضاً بإيقاف سيارة لاندروفر تابعة لبن عثمان كانت تتبع سيارة الشحن ثمّ سمحوا لها بالمرور غير أنهم أطلقوا النار عليها من جديد واستولوا عليها.
- من جهة أخرى، جرى إحضار كافة الشخصيات التي استقبلت مندوب محمد عثمان الصيد إلى محمد سيف النصر، وتمّ الإعتداء عليهم بالضرب وقد اختفى منذئذٍ اثنان منهم. وفي الوقت نفسه انقسم أهالي فزان إلى معسكرين؛ الأول يناصر بن عثمان، والثاني موالٍ لآل سيف النصر. ويدّعي المعسكر الأول أن آل سيف النصر معتدون، وأنه باعتبار أنهم لا ينتمون إلى فزان بل نزحوا إليها من منطقة سرت التي تقطنها قبيلة أولاد سليمان (التي ينتسب إليها آل سيف النصر) ينبغي عليهم أن يغادروا فزان. أما المعسكر الثاني فيقول أنه لولا آل سيف النصر لما كانت فزان شيئاً مذكوراً.
- قامت السلطات المحلية بمنع قوة من رجال القوة المتحركة، قوامها (٤٠٠) فرد أرسلت لحفظ الأمن والنظام، من دخول سبها. وعندما طالبت القوة المرسلة التعليمات من بوقويطين ردّ عليها بعدم استعمال القوة لدخول سبها والانتظار إلى حين عودة اللجنة التي أرسلت للتحقيق في الإحداث.
- من جانبهم، قام شيوخ قبيلة " الحسون " (المناوئون لآل سيف النصر والمقيمون في منطقة سرت) باستغلال المشاعر المتأجّجة ضدّ آل سيف النصر وقدّموا عريضة إلى الملك طلبوا فيها إعادة فتح التحقيق في مقتل ثمانية من شيوخهم، وهو الحادث الذي يشيع الاعتقاد بأنه من تدبير محمد سيف النصر. غير أن الملك رفض الاستجابة لطلب مشايخ قبيلة " الحسون " باعتبار أنه قد مرّ على هذا الحادث وقت طويل (وقع أثناء حقبة الإدارة البريطانية) وعاد هؤلاء المشايخ في حالة من عدم الرضا.

وقد علّق المستر إيبوت على هذا السرد [١٧٤] الذي أورده في تقريره:

> " إن هذا السرد مؤسّس على ما جاء في رواية الضابطين (بادي والسويني) اللذين يتوقع منهما أن يكونا منحازين ضدّ آل سيف النصر وميّالين لإبراز السيء من أعمالهم. لقد حاولنا التحقّق من صحة روايتهما عبر مسؤول في فزان كان يقوم بزيارة لأقاربه في بنغازي غير أن من الواضح أنه ليس صديقاً لآل سيف النصر. ووفقاً لرواية هذا المسؤول، فإن بن عثمان كان يعدّ العدّة لضرب نفوذ آل سيف النصر عندما وقع زالزال مدينة المرج (وقع الزلزال في ١٩٦٣/٢/٢١ وكان الصيد ما يزال رئيساً للوزارة). بعد شهر من ذلك الزالزال كان بن عثمان خارج الوزارة (تمّ ذلك في ١٩٦٣/٣/١٩) ومن ثمّ فلم يكن بوسعه أن يقوم بما كان ينوي فعله. إن معظم أهالي فزان هم ضدّ آل سيف

١٧٤ لقد تعمّدنا إيراد هذا السرد بتفاصيله حتى يدرك القارئ ما كان يروّج بين الناس من أقاويل وقصص ومبالغات، وما كان يطبع علاقات مختلف الأفراد من حساسيات وصراعات قديمة موروثة وجديدة طارئة.

النصر. ويدّعي الصيد أن له السيطرة الكاملة على مدينة " براك " وعلى قريتين آخرين قريبتين منها، وأنه كان على استعداد لتزويد من يرغب بالانضمام إليه بالسلاح. كما أضاف هذا المسؤول أن محمد سيف النصر موجود الآن في منطقة " أم الأرانب " ومعه عصابة مسلحة قوامها (٣٠٠) شخص غير أنه قرّر الابتعاد عن سبها. كما يذكر هذا المسؤول (القادم من فزان) تفاصيل كثير من القصص عن الانتهاكات التي كان يمارسها آل سيف النصر.

كما أضاف إيبوت في رسالته إلى لوكاس فقرة أخيرة أوضح فيها:

" إن ما ورد آنفاً لم يصل السفارة في بنغازي بشكل مباشر وإنما عن أطراف ثانية وأحياناً ثالثة، ولابدّ من الشك في حياد هذه المصادر. غير أننا في السفارة لسنا في وضع نستطيع من خلاله تقييم مدّى صحة ما قيل لنا. لقد تعمّدت إيراده بشئ من الإسهاب حتى يمكنكم معرفة إلى أيّ مدى هو يقارب ما وصلكم بشكل مستقل. "

وقد علـّق لوكاس في الرسالة [١٧٥] التي أرفق بها تقرير إيبوت إلى الخارجية البريطانية والمؤرّخة في ١٤/١٠/١٩٦٣ بالآتي:

" لقد تلقينا مؤخّراً عدّة تقارير عن اضطرابات في فزان. إن الإفادة الواردة في رسالة المستر إيبوت المرفقة هي الأكثر شمولاً. وللأسباب التي أوردها إيبوت نفسه فإننا لا نستطيع أن نجزم بصحّة كلّ ما ورد فيها. إلا أنه ليس من شك على ما يبدو بأن شيئاً ما يتجمّع في فزان وأن هناك لجنة جرى تشكيلها للتحقيق بشأن اضطرابات وقعت. "

" إن النزاع بين زمرتي سيف النصر وبن عثمان يحمل أهميّة خاصّة في ضوء اتصال عثمان بالسفارة في ديسمبر/كانون الأول الماضي (١٩٦٢) عندما كان رئيساً للوزراء (انظر برقية طرابلس رقم ٢٨٩ المؤرّخة في ١١/١٢/١٩٦٢). لقد خمّن السفير، في رسالته الموجّهة إلى المستر بيث Beith[١٧٦] بتاريخ ٧/١/١٩٦٣ بشأن التطورات اللاحقة لاتصال رئيس الوزراء الصيد به، أن **الأخير ربّما كان يلعب لعبة سياسية خاصّة به** [١٧٧]. "

" وستلاحظ أنه يوجد في رسالة إيبوت ما يوحي بأن الاضطرابات بين الفريقين هي ذات صلة بالانتخابات البرلمانية المرتقبة. ولدينا أسباب وجيهة تدعوننا إلى الاعتقاد بأن هذه الانتخابات – التي ينتظر، كما تعلم، أن تعقد في

١٧٥ الرقم الإشاري VT 1015/64، الملف السابق نفسه.

١٧٦ كان يشغل منصب مدير إدارة شمال وشرق أفريقيا بالخارجية البريطانية.

١٧٧ للمزيد حول هذا الموضوع، راجع مبحث " مسعى لانفصال إقليم فزان " بفصل " حكومة الصيد .. وتنامي الصراع الداخلي " . المجلد الثالث/الجزء الأول من هذا الكتاب. واللافت للنظر أن الصيد لم يشر إلى هذا الموضوع في مذكراته.

ديسمبر/كانون الأول (٦٣) أو يناير/كانون الثاني (١٩٦٤) – سوف يجرى تأجيلها لأسباب ظاهرها أن التعداد السكاني الجديد سوف يتمّ إجراؤه في مطلع عام ١٩٦٤ وأنه لا يمكن إجراء الانتخابات قبل إتمام التعداد. "

وفي ١٩٦٣/١٠/٢٣ التقى محمد عثمان الصيد بالسفير البريطاني الذي نقل عنه رواية للأحداث تختلف إلى حدّ كبير في تفاصيلها عمّا تضمّنه تقرير المستر ايبوت. لقد جاء في رسالة السفير ستيوارت بهذا الخصوص[١٧٨] :

" وصل ممثـل الصيد إلى سبها يوم ١٩٦٣/٩/٧ بغرض التحضير والدعاية للانتخابات البرلمانية القادمة وجرى ضربه من قبل رجال محمد سيف النصر. توجّه هذا الشخص الذي كان قد أصيب بجراح إلى مركز الشرطة غير أن الشرطة رفضت مساعدته. في الوقت نفسه قام الضابط المسؤول عن المركز بمصاحبة سيف النصر إلى إحدى القرى (خارج سبها)، وعندما قام الشخص المعتدي عليه بتسجيل شكوى ضدّ محمد سيف النصر ردّت عليه الشرطة بأن محمد سيف النصر لم يكن موجوداً في سبها وقت الحادث. وفي استجابة من الملك لنداءات أهالي فزان أمر بتشكيل لجنة تحقيق وصلت إلى سبها لإنجاز مهمتها. تجمّع نحو (٢٠٠٠) شخص من المؤيدّين للمعتدي عليه ليدلوا بشهاداتهم أمام اللجنة. ووفقاً لطلب لجنة التحقيق، تمّ اختيار شخص واحد ليكون ناطقاً باسم هؤلاء. وفي الوقت ذاته قام محمد سيف النصر بتجميع ما بين (٢٠٠) و (٣٠٠) شخص من أنصاره وأقسموا أمام اللجنة بأن سيف النصر كان خارج سبها عندما وقع الحادث. قامت اللجنة بعد ذلك برفع تقريرها إلى الملك الذي يبدو أنه لم يقم بعد باتخاذ أي إجراء وإصدار أية أوامر بهذا الخصوص. "

وأضاف السفير ستيوارت في رسالته:

" قال بن عثمان أن خصوم آل سيف النصر يصرّون على مطلبين:
الأول: إزالة أي نفوذ لمحمد سيف النصر في إدارة شؤون فزان.
الثاني: إبعاد غيث عبد المجيد سيف النصر (ابن عم محمد سيف النصر) من منصب محافظ سبها.

وأضاف بن عثمان أنه في حال عدم اتخاذ أي إجراء على أساس هذه المطالب، فإن مناوئي آل النصر سوف يتولّون تنفيذ القانون بأنفسهم، وأنهم سوف يطردون محمد سيف النصر من فزان وربّما يقتلونه. ويعتقد بن عثمان أنه يتوجب نقل قوات الشرطة الموجودة في سبها إلى مناطق أخرى في ليبيا، وينبغي استبدالها بقوات شرطة أخرى من طرابلس أو من بنغازي أو من البيضاء. ووفقاً لرأي بن عثمان، أن الحكومة لو تصرّفت في الماضي بحزم في فزان لما وقعت

١٧٨ الرسالة مؤرّخة في ١٩٦٣/١٠/٢٨ وتحمل الرقم الإشاري VT 1015/66/G بالملف FO 371/173 240 28192. اللافت للنظر أن الرسالة مصنّفة على أنها " من النوع الذي لا يُحمل إلا في صندوق مغلق " .

مثل هذه الاضطرابات. لقد سمح لعائلة سيف النصر بأن تتولـّى كافة السلطات الإدارية، وبالتالي فإن الأهالي باتوا يخشونهم. "

ويلاحظ أن أحد كبار موظفي الخارجية البريطانية كتب تعليقاً بخط يده على رسالة السفير الآنفة بتاريخ ١٩٦٣/١١/٥ جاء فيه " إن السرد الذي ورد على لسان الصيد حول أحداث فزان.. يبدو دقيقاً .. إنه ليس الشخص الوحيد الذي كره نشاطات آل سيف النصر في فزان. " [١٧٩] وتجدر الإشارة هنا إلى أن الصيد زعم في مذكراته [١٨٠] أن محمد سيف النصر حاول اغتياله مرّتين؛ الأولى بتفجير منزله في طرابلس في أواخر عام ١٩٦٣، والثانية بنصب كمين للسيارات التي كان يستقلها في طريق عودته من فزان إلى طرابلس عند منطقة جبال السوداء في وادي يسمّى (زقار) خريف عام ١٩٦٤. والقصّتان تبدوان غير قابلتين للتصديق.

١٧٩ تجدر الإشارة إلى أنه بينما كانت هذه الأحداث تجري في إقليم فزان، كان الطالب معمر القذافي يتهيّأ لدخول الكلية العسكرية الملكية ضمن طلبة دفعتها السابعة في بنغازي. وإنني أتمنى على السيد سيف النصر عبد الجليل أن يلقي، في مذكراته التي وعد بإصدارها قريباً، الضوء على كيفية دخول الطالب القذافي الكلية العسكرية في أكتوبر/تشرين الأول ١٩٦٣ عندما كان السيد سيف النصر وقتها وزيراً للدفاع، في حين أن هذا الطالب نفسه – حسب ادّعائه المتكرّر – كان قد طـُرد في أكتوبر ١٩٦١ من جميع مدارس فزان لأسباب سياسية (؟!) عندما كان السيد سيف النصر عبد الجليل نفسه رئيساً للمجلس التنفيذي لولاية فزان ؟!

١٨٠ مذكرات محمد عثمان الصيد. م. س. ص. (٢٨٤ – ٢٧٥).

تداخل وصراع المصالح السياسية والاقتصادية
(بن حليم نموذجاً)

يعتبر **مصطفى بن حليم** رئيس الوزراء الأسبق (١٩٥٤ – ١٩٥٧) نموذجاً فريداً لتشابك وصراع المصالح الوطنية والأجنبية من جهة، ولتداخل الخدمات المتبادلة بين المصالح السياسية والتجارية من جهة أخرى.

فمن ناحية، ظلّ بن حليم صاحب طموحات وأطماع شخصية؛ سياسية ومالية لا تعرف الحدود. ومن ناحية ثانية، بقي وطيد الصلة بالملك إدريس .. وعلى علاقات شخصية وتجارية وطيدة مع أحد الأطراف الأساسية في الصراع على السلطة من بعد الملك المتمثل في البوصيري الشلحي وإلى حدّ ما بعبد الله عابد السنوسي أحد رجال ما عُرف بزمرة القصر. ومن ناحية أخرى، ظلّ بن حليم على صلة مستمّرة مع دبلوماسييّ البعثات الأجنبية في ليبيا وعلى الأخصّ السفارتين البريطانية والأمريكية .. كما بقي على اتصال دائم بالنظامين المصري (عبد الناصر) والجزائري (بن بيللا). كما حافظ على صلات شخصية وتجارية مع شركات البترول الأمريكية والبريطانية العاملة في ليبيا.

ولم يتردّد بن حليم في توصيل ما لديه من " معلومات " و " إنطباعات " إلى كلّ من يطلبها..

إلى الملك وعن الملك وحتى عن الملكة فاطمة ..
وإلى البوصيري الشلحي .. وعن البوصيري ..
وإلى الأمريكان .. وعن الأمريكان ..
وإلى البريطانيين .. وعن البريطانيين ..
وإلى المصريين والجزائريين .. وعن المصريين والجزائريين ..

غير أنه ظلّ في كافة علاقاته ومقابلاته حريصاً على خدمة ذاته وطموحاته ومصالحه قبل وأكثر من أية جهة أخرى .. قبل وأكثر من بلاده .. ومن مليكه .. ومن أصدقائه. ولا نشك في أن الوقائع التالية تقدّم الشواهد في هذا السياق.

قصة ميناء طبرق النفطي

- في ١٩٦٣/١/٢٠ (خلال حكومة الصيد) استقبل الملك السفير البريطاني ستيوارت حيث تناول معه الحديث عن الاعتراضات الليبية على اختيار طبرق كميناء نفطي لضخ بترول شركة ب. ب. البريطانية من حقل الكفرة والسرير (حقل الامتياز ٦٥). وتمحورت الاعتراضات حول إمكان أن يؤدّي ذلك الاختيار إلى تلويث شواطئ المنطقة.

- في ١٩٦٣/١/٢٢ استقبل الملك مدير شركة ب. ب. في ليبيا المستر هيليارد Hillyard الذي قدّم للملك تأكيدات بأن بناء الميناء النفطي لن تترتب عليه المخاوف التي سبق للملك أن أثارها مع السفير البريطاني. عندئذ عبّر الملك عن موافقته على المشروع طالما أنه حيويّ لمصالح الشعب الليبي.
- في مطلع شهر فبراير/شباط ١٩٦٣ أبلغ البوصيري الشلحي (ناظر الخاصّة الملكية) كلاً من السفير البريطاني وهيليارد مدير شركة ب. ب. أن الملك ما يزال يعارض فكرة اختيار طبرق كميناء نفطي، وأن ليس من أمل مطلقاً في أن يغيّر الملك رأيه حول هذا الموضوع ويقترح اختيار موقع آخر، الأمر أثار استياء الشركة والسفارة والخارجية البريطانية، كما راودت هذه الأطراف فكرة أن البوصيري لا الملك هو مصدر هذا الاعتراض.
- خلال اللقاء الذي جرى بين السفير البريطاني ورئيس الوزراء الصيد يوم ١٩٦٣/٣/١٨ (أي في اليوم السابق على استقالته)، أبلغه بأن موقف الملك والحكومة متطابق بشأن الاعتراض على اختيار طبرق كميناء لأسباب عسكرية وسياسية.[١٨١]

فجأة ظهر السيد مصطفى بن حليم في أفق هذا المشروع، حيث نقل السفير البريطاني ستيوارت في رسالة [١٨٢] موجّهة منه إلى الخارجية البريطانية ومؤرّخة في ١٩٦٣/٧/٨، تفاصيل ما دار بينهما من حديث خلال لقاءهما يوم ١٩٦٣/٧/٦، وجاء في هذه الرسالة:

> " السيد مصطفى بن حليم رئيس الوزراء الأسبق ورئيس الشركة الليبية الوطنية للبترول [١٨٣] **وصديق حميم للبوصيري الشلحي** قام بزيارتي صباح اليوم (٦ يوليو/تموز). وبعد حوار عام قصير أبلغني أن السبب من وراء زيارته لي إبلاغي عن حادث مشين يتعلّق بالمستر هيليارد Hillyard من شركة ب. ب. خلال أسبوع مضى عندما كان أخوه (أخو بن حليم) يقيم حفل استقبال لافتتاح مصنع جديد (تابع للشركة الليبية الوطنية للبترول) للمنتجات البترولية. وأفاد بن حليم أنه بينما كان أخوه يتنقّل بين المدعوّين عبّر للمستر هيليارد عن أمله بأن يحصل المصنع الجديد على بعض الأعمال من شركة ب. ب. وعندها اندفع المستر هيليارد الذي كان مخموراً بعض الشئ، في موجة **سباب مقذع للبوصيري الشلحي ولجميع عائلة بن حليم** الذي اعتبرهم أشدّ أعداء شركة ب. ب. وأنهم يقومون بكلّ ما بوسعهم لتحطيم مصالح الشركة في ليبيا وعلى الأخصّ مشروع بناء الميناء النفطي في طبرق. وقال بن حليم أن

١٨١ لمتابعة تفاصيل هذه التطورات راجع الوثائق البريطانية ذات الأرقام VT 1531/1 بتاريخ ١٩٦٣/١/٢٣، و VT 1531/2 بتاريخ ١٩٦٣/١/٢٣، و VT 1531/3 بتاريخ ١٩٦٣/٢/٤ و VT 1531/4 بتاريخ ١٩٦٣/٢/١١، و VT 1531/7 بتاريخ ١٩٦٣/٣/١٩، و VT 1531/10 بتاريخ ١٩٦٣/٥/٢، و VT 1531/11 بتاريخ ١٩٦٣/٥/٣ بالملف FO 371/173 281 36717.

١٨٢ الرسالة تحمل الرقم الإشاري VT 1531/14 بالملف السابق.

١٨٣ راجع المبحث الخاص بهذه الشركة في فصل " جوانب من قصّة البترول الليبي " بهذا المجلد.

العبارات التي استخدمها المستر هيليارد لم تترك له إلا أن يسلك أحد خيارات ثلاثة:

١- أن يبلغ البوصيري الشلحي بما حدث [١٨٤]، وفي هذه الحالة سوف يستخدم البوصيري ما لديه من نفوذ لتحطيم هيليارد تجارياً وسياسياً [١٨٥].
٢- أن يقوم بالكتابة إلى النبيل/موريس بريدجمان Hon. Maurice Bridgman مدير عام شركة ب. ب. الذي تربطه به معرفة سابقة.
٣- أن يشكو الحادث إليّ (أي إلى السفير ستيوارت).

واصل بن حليم بعد ذلك حديثه معي ليعطيني بعض الخلفية حول معلوماته عن الأسلوب الذي استعملته شركة ب. ب. مع الملك حول مشروع الميناء النفطي ودور البوصيري بشأنه. قال بن حليم إن البوصيري اتصل به خلال شهر يناير/كانون الثاني (١٩٦٣) وطلب نصيحته مشيراً إلى وجود بدائل ممكنة لطبرق. وافقه بن حليم على ذلك غير أنه قال له إن طبرق هي الأفضل. قام بن حليم بإعداد " محاضرة صغيرة " حول الموضوع وسلـّمها للبوصيري بعد ذلك وترك لي (للسفير نسخة منها) [١٨٦]. "

ويقول السفير ستيوارت في رسالته معلـّقاً على حديث بن حليم:

" بينما الظاهر من كلام بن حليم أنه يريد أن يؤكـّد بكلّ وضوح حسب رأيه أن أساليب المستر هيليارد الخالية من اللياقة تشكـّل إحراجاً وربّما خطراً على مصالح شركة ب. ب. في ليبيا، إلا أن انطباعاً تكوّن لديّ بأن بن حليم أراد أن يستعمل هذا الحادث ليفتح الباب أمام طريق آخر يمرّ بمصادره التّجارية الخاصّة لدعم مشروع ميناء طبرق البترولي، ويفترض أن هذا الطريق سوف يحظى بتأييد البوصيري الشلحي [١٨٧]. "

ويستطرد السفير ستيوارت في رسالته:
" ولا أدري إذا كانت شركة ب. ب. ترغب في ولوج هذا الطريق أم أنها تفضل إغلاق هذا الباب بشدة. وعلى أي حال، فقد أخبرت بن حليم عن اعتقادي بأن شركة ب. ب. والحكومة البريطانية تعلـّق أهميّة كبيرة على مشروع ميناء طبرق، وأنهما سوف يصابان بالانزعاج لسماع أن نشاطات المستر هيليارد

---

١٨٤ من المستبعد جداً ألا يكون البوصيري قد سمع بما حدث إذا كان فيه مساس به.
١٨٥ نحسب أن أقلّ ما يمكن أن يوصف به هذا الخيار أنه ابتزاز رخيص.
١٨٦ يوجد تعليق مكتوب بخط اليد عند هذه الجملة من الرسالة يقول " لابدّ أنها كتبت بواسطة الشركة " " Must have been written by the Oil Company "، ولا ندري إذا كان المقصود بالشركة هنا " الشركة الليبية الوطنية للبترول " أو " شركة ب. ب. " ؟
١٨٧ ويتضح من هذه العبارة أن " مناورة " بن حليم لم تنطلِ على السفير البريطاني حتى وإن كان مضطراً لمسايرتها.

يُنظر إليها في ليبيا على أنها خالية من الذوق وغير ملائمة. لقد قلت له، حسب اعتقادي، إن أفضل شيء يمكنني فعله هو أن أنقل إلى وزارة الخارجية ما سمعته منه، ولا أشك في أن الوزارة بدورها ستقوم بإخطار الشركة بالموضوع. وأتصوّر أن الشركة سوف تقوم بإرسال المستر لوارد Luard أو مسؤول آخر كبير بها للحديث معي بشأنه. وسألت السيد بن حليم هل هو على استعداد، في حال حدوث ذلك، لإبلاغ الشخص القادم بما سبق أن قاله لي. وردّ بن حليم بأنه على استعداد لفعل ذلك غير أنه نبّه إلى أنه سيكون في إجازة اعتباراً من ٧/٢٨ كما سيقوم خلالها بالنظر في بعض مصالحه التجارية، ومن ثمّ فينبغي على هذا الشخص الحضور إلى هنا قبل ذلك التاريخ. واقترح بن حليم بديلاً عن ذلك، بما أنه نفسه سيكون في زيارة للندن حوالي ٨/٢٨، أن تقوم الشركة في لندن إذا رغبت في ذلك بالإتصال به عن طريق السير فيليب ساوث ويل[١٨٨] Sir Philip Southwell. "

وجاء في الرسالة التي أرفق بها السفير ستيوارت محضر اجتماعه ببن حليم:

" ... إن هيليارد، من خلال تجربتي الخاصّة، يميل عادة لأن يكون صاحب كلام منمّق طنـّان وخالٍ من اللياقة، غير أنني واثق بأن بن حليم بالغ كثيراً بشأن الحادث موضوع شكواه. وإني أظن أن **الهدف الرئيسي من وراء لقائه بي هو أن يبيّن لي أنه على استعداد لأي اتصال معه من قبل شركة ب. ب. إذا كانت الشركة راغبة في مناقشة موضوع ميناء طبرق النفطي معه.** "

ويضيف السفير في رسالته:

" ليس لديّ بالطبع فكرة عن كيفية ما سيكون ردّ فعل شركة ب. ب.، ولكن، لئن كان يبدو أن البوصيري هو صاحب الاعتراض على مشروع الميناء، ولكونه وبن حليم يعملان بشكل حميم جداً سوياً " Busairi Shalhi and Bin Halim work extremely closely together " ، فيبدو لي أنه ربّما ترغب الشركة في ارتياد هذا السبيل. ومن ثمّ فقد تركت الباب مفتوحاً، وقلت له ببساطة أنني سوف أبعث تقريري إلى الخارجية وعبرها إلى الشركة التي لا أشك في أنها سوف تنظر في شكواه (عن سلوك هيليارد) بجدّية. "

ثمّ يضيف السفير منبّهاً:

" لست على علم ببقية قنوات الاتصال التي لدى الشركة حول هذا المشروع، ولكنني أعتقد أن اتصالاً عبر بن حليم يمكن أن يكون من شأنه تحييد معارضة البوصيري الشديدة لمشروع ميناء طبرق النفطي. "

---

١٨٨ لا ندري شيئاً عن طبيعة علاقة هذا الشخص ببن حليم.

كما يقترح السفير إما أن تقوم شركة ب. ب. بإرسال شخص مسؤول من قبلها للحديث مع بن حليم في طرابلس قبل بدئه إجازته (مؤكـدّاً أن من الطبيعي ألا يكون هذا الشخص هو المستر هيليارد) أو اللقاء به على الأقل أثناء زيارته للندن في أواخر شهر أغسطس/آب.

وبالطبع فإنه لم يفت السفير ستيوارت أن يلتقط الطعم الثاني الذي ألقى به بن حليم أثناء حديثه معه والمتعلـّق بصلته القوية ببن بيللا وكيف أنه بصدد البحث معه في تأسيس شركة وطنية للنفط الجزائري سوف يعمل بن حليم خبيراً استشارياً لها، حيث ورد بالفقرة الأخيرة من رسالة السفير إلى الخارجية البريطانية:

" وقد يهمّ الشركة (ب. ب.) أيضاً أن تعلم أن بن حليم أخبرني عن صلته بالشركة الوطنية الجزائرية للبترول. وفي الواقع، فإنه من المحتمل جداً أن تكون إشارته إلى هذا الموضوع ذات صلة بالمشكلة التي تواجهها ب. ب. في ليبيا. "

ويتضح من **الوقائع** اللاحقة المتعلـّقة بالموضوع أن السفير البريطاني التقى يوم ٧/٢٥ بمصطفى بن حليم وأبلغه أسف شركة ب. ب. عن عدم تمكنها من إرسال أي مندوب عنها إلى ليبيا قبل بدئه في إجازته إلا أن الشركة تتطلـّع للقاء به في لندن في ٨/٢٨. وأجاب بن حليم بأنه سوف يتصل بالشركة هناك عن طريق السير فيليب ساوث ويل.

كما يتضح من هذه **الوقائع** أن شركة ب. ب. قامت خلال شهر أغسطس/آب بإقصاء هيليارد عن منصبه كمدير لعملياتها في ليبيا وعيّنت بدلاً منه هينز Mr. Haines، وأن بن حليم التقى في لندن أواخر شهر أغسطس/آب بسكرايفنر مدير إدارة شمال وشرق أفريقيا بالخارجية البريطانية كما اجتمع بعدد من المسؤولين بشركة ب. ب.

وجاء في **المحضر** [١٨٩] الذي بعث به السفير البريطاني ستيوارت عن لقائه يوم ١٩٦٣/٩/٩ بمصطفى بن حليم:

" لقد زارني السيد بن حليم هذا الصباح وأبلغني أنه أجرى محادثات ممتعة في لندن مع المستر سكرايفنر وأيضاً مع مسؤولين من شركة ب. ب. وفيما يختص بشكواه من المستر هيليارد، أخبرني بأن الأخير قام في غياب السيد بن حليم بالاتصال بمحاميه واعتذر عن السلوك الذي بدر منه، ثمّ عبّر عن رغبته في رؤية السيد بن حليم عقب عودته والاعتذار له شخصياً. وعلـّق بن حليم بأنه على أتمّ الاستعداد لمقابلة المستر هيليارد ونسيان الحادث تماماً. وأضاف بن حليم أنه خلال محادثاته مع مسؤولي شركة ب. ب. في لندن حول مشروع ميناء طبرق نصحهم بعدم محاولة الاتصال بالملك مجدداً حول الموضوع قبل الحصول على موافقة الحكومة بشأنه. ويمكن للشركة، بعد أن يتمّ ذلك، أن تبعث بأحد كبار مسؤوليها وليكن المستر **بريدجمان** نفسه لمقابلة الملك حيث من المحتمل عندئذٍ أن يغيّر الملك رأيه مرّة أخرى حول هذا المشروع.

---

١٨٩ المحضر مرسل بتاريخ ١٩٦٣/٩/١٦ ويحمل الرقم الإشاري VT 1015/62 بالملف FO 371/173240 28192.

الخوض في القضايا السياسية

يزعم بن حليم في مذكراته [190] أنه منذ استقالته من منصبه كسفير لليبيا في فرنسا (أواخر ١٩٥٩) انصرف نشاطه تماماً لأعماله الخاصّة وابتعد كلية عن السياسة. ولو أنه فعل ذلك حقاً لكان ذلك من حقه ومن واجبه أيضاً. غير أن هذا لم يحدث؛ ففيما انكبّ فعلاً على النشاط التجاري والمالي، كما أشار في مذكراته وأوضحنا في فصول سابقة من هذا المجلد [191]، إلا أنه لم يبتعد عن الخوض في السياسة والقضايا والشؤون السياسية، سواء مع رجال الحكم أو أثناء لقاءاته المستمّرة والطويلة مع رجال السفارات الأجنبية وعلى الأخصّ سفارتي بريطانيا والولايات المتحدة. ويمكن القول بأن **بن حليم هو أول سياسي ليبي سنّ سنّة التداخل والترابط بين آرائه ومواقفه السياسية وبين مصالحه الاقتصادية**، كما أن لم يتردّد في توظيف رصيده من نفوذ سياسي ومعلومات وعلاقات سياسية في خدمة مصالحه التجارية والمالية الخاصّة. [192]

وبالنسبة لخوض بن حليم في القضايا السياسية مع الملك ومع عدد من رجال الحكم في ليبيا خلال حقبة العهد الملكي، فقد طفحت بها مذكراته وكتابه الأخير " انبعاث أمة .. وسقوط دولة " [193]. أما بالنسبة للقاءاته مع دبلوماسييّ السفارات الأجنبية بشتى مستوياتهم، فيمكن القول بأن بن حليم هو الأوفر نصيباً بين كافة رجال العهد الملكي في هذا المجال. وتؤكّد الوثائق السرّية لوزارتي الخارجية البريطانية والأمريكية التي تمّ نشرها أن بن حليم لم يتردّد في خوض كافة قضايا السياسة الليبية والعربية مع هؤلاء الدبلوماسيين بما في ذلك القضايا التي يمكن وصفها بأنها **ذات مساس بالأمن الوطني والقومي**. كما لم يتردّد خلال هذه اللقاءات في إعطاء المعلومات وإصدار الأحكام والتقييمات عن كافة التطورات والأشخاص.

مقابلات مع الدبلوماسيين البريطانيين

أشرنا من قبل إلى عدد من لقاءات بن حليم مع السفير البريطاني ستيوارت ومع سكرايفنر مدير إدارة شمال وشرق أفريقيا (١٩٦٣)، وكيف أن ما دار بينه وبينهم لم يقتصر على القضايا التجارية والمالية والاقتصادية التي تمسّ نشاطه ومصالحه، بل تجاوزها للخوض في جملة من القضايا السياسية الليبية وحتى غير الليبية.

يقول السفير ستيوارت في تقريره [194] المؤرّخ في ١٩٦٣/٧/٨:

---

١٩٠ م. س. ص. (٥٣).

١٩١ راجع على سبيل المثال ما ورد في فصل " جوانب من قصة البترول الليبي " من هذا المجلد.

١٩٢ قد لا يكون هناك من مأخذ على هذا السلوك قانونياً ولكنه دون شك معيب أخلاقياً وضارّ وطنياً، وفضلاً عن ذلك، فهذا لا يستقيم مع ما ادّعاه في مذكراته.

١٩٣ من منشورات دار الجمل. كولن، ألمانيا. الطبعة الأولى ٢٠٠٣ م. راجع أيضاً ما ورد تحت عنوان " علاقة جيدة ببن حليم " بمبحث " وضع ناظر الخاصّة وعلاقاته " في هذا الفصل.

١٩٤ سلفت الإشارة إلى هذا التقرير.

" عندما زارني السيد مصطفى بن حليم صباح اليـوم (٦ يوليـو/ تمـوز) أخبرني بأنه كان سعيداً بلقاء المستر سكرايفنر في بيتي [١٩٥] حيث أبلغه (أي أبلغ بن حليم سكرايفنر) طرفاً ممّا دار بينه وبين بن بيللا مؤخّراً في الجزائر وكيف أن بن بيللا وجد سكرايفنر عند استقباله له في الجزائر ذكياً ومتفهّماً. "

" قال بن حليم بعد ذلك أن **بن بيللا** أبلغه بأنه إذا قـام **الاتحـاد المـصري العراقي السوري** وكان فضفاضاً بشكل كافٍ فإن الجزائر سوف تنـضمّ إليـه. وأضاف بن حليم أنه إذا حدث ذلك، فإن **وضع ليبيا سوف يكون صعباً**. وعبّـر عن اعتقاده بأن ارتباط ليبيا ينبغي أن يكون مع دول المغرب وليس مع مـصر والاتحاد المصري العراقي السوري، وأن اتحاد دول المغـرب يجـب أن يبـدأ بتطوير العلاقات الثقافية والتعليمية والتجارية بين بلدانه. واستطرد بن حليم من هذه النقطة ليذكر أن الهدف من زيارته لبن بيللا هو البحث في مشروع تأسيس **الشركة الوطنية الجزائرية للنفط** التي قد يعمل خبيراً استشارياً لها، كما أفاد بأنه سوف يكون هناك خلال الشهر التالي المزيد من المباحثات بشأنها. غيـر أنـه حسب علمي (علم السفير) فإن بن حليم مشغول جداً بالشركة الوطنيـة الليبيـة للبترول [١٩٦]، وقد تقوم علاقة ما بين الشركتين حيث أن الشركة الجزائرية ستقوم على الأسس نفسها التي قامت عليها الشركة الليبيـة إذ تقـوم بالاشـتراك فـي المناقصات من أجل الحصول على امتيازات للتنقيب عن البترول فـي منـاطق جديدة دون أن تتدخل في نشاط شركات البترول القائمة ... "

" وأبلغني بن حليم في الختام بأن **بن بيللا** ربّما اقترح في القريـب **إجـراء محادثات على مستوى عال مع ديغول**. وفيما يتعلـّق لعلاقات الجزائـر بـدول الكتلة الشيوعية بصفة عامة، فإن بن حليم يعتقد بأن بن بيللا تعلـّم شـيئاً منـذ زيارته لكاسترو في ديسمبر الماضي (كانون الأول ١٩٦٣). من المؤكـّد أنـه ستكون له تعاملاته مع دول الكتلة السوفييتية، وسوف يـستخدم ذلـك إن كـان ضرورياً ضدّ الكتلة الغربية، غير أن بن حليم نصحه بأن اللعب مع " **بكـين** " و " **كوبا** " هو بمثابة اللعب بالديناميت. وبن بيللا، برأي بن حليم، سوف يعمل بما يتوافق مع هذا الرأي. "

وكما مرّ بنا، فإن بن حليم تناول أثناء لقائه مـرّة ثانيـة مـع **السفير البريطـاني** يـوم **١٩٦٣/٧/٢٥** عدداً من الموضوعات الأخرى (بعيداً عن علاقاته التجارية مع شركة ب. ب.) بعضها في **صميم السياسة الليبية الداخلية**. من ذلك ما سلفت الإشـارة إليـه حـول صـلة البوصيري الشلحي بوليّ العهد وبالملكة فاطمة، وتأثير انهيـار الاتحـاد المـصري العراقـي

١٩٥ كان سكرايفنر قد زار ليبيا خلال الأسبوع الأخير من شهر يونيو/حزيران ١٩٦٣. راجع مبحث " وضـع وليّ العهد وعلاقاته " بهذا الفصل.

١٩٦ راجع المبحث الخاص بهذه الشركة في فصل " جوانب من قصة البترول الليبي " بهذا المجلد.

السوري على ليبيا، وموقف النظام المصري من الملك ووليّ العهد. ومن ذلك أيضاً موقف البرلمان الليبي من البعثات العسكرية والقواعد الأجنبية، حيث ورد في التقرير [١٩٧] الذي بعث به السفير بتاريخ ١٩٦٣/٧/٢٧ عن ذلك اللقاء:

" ... تحدثنا بعد ذلك عن الاستجوابات التي أثيرت داخل البرلمان خلال الأسبوع الماضي حول **البعثات العسكرية والقواعد الأجنبية** في ليبيا. وقال بن حليم أنه لم يطلّع على نصّ الأسئلة وإجابات الحكومة عنها، غير أنه جرى إخباره بطريق غير مباشر أنه يفهم ممّا جرى طرحه عدم إحراز أي تقدّم في مجال تدريب الليبيّين خلال العشر سنوات الماضية بواسطة البعثات العسكرية، وأن ذلك يرجع بصفة أساسية إلى السياسة التي اتبعتها هذه البعثات عن عمد لإبقاء الجيش ضعيفاً كي تستمرّ الحاجة إلى الاعتماد على معاهدة التحالف (مع بريطانيا) وقاعدة ويلس الأمريكية. وأضاف بن حليم أنه سمع أن **فكيني** فقد أعصابه خلال الحوار الذي جرى في البرلمان وأنه قدّم إجابات غير منطقية. وعلى العموم، فإن بن حليم **لا يعتقد بوجود شعور عام قوي في البلاد ضدّ معاهدة التحالف** بينما تثير **قاعدة ويلس** بعض الاهتمام ويمكن بسهولة أن يتنامى الشعور ضدّها. كما عبّر عن اعتقاده بأنه قد يكون من الحكمة أن يدرك الأمريكان ضرورة القيام ببعض التغييرات وأن يشرعوا تدريجياً في التخلّي عن بعض المزايا التي يتمتّعون بها. وإن هذا ينطبق أيضاً، وإن بدرجة أقلّ إلحاحا، على وجود الجيش البريطاني في ليبيا. وأضاف بأنه لا يرى لِمَ لا تقوم بريطانيا بالإبقاء على الجوانب الضرورية من الاتفاقية (العسكرية) وتنظر على الأقلّ في سحب جنودها من المدن، ويجد من الحكمة تخفيض العلانية والاستعراض غير الضروري إلى الحدّ الأدنى. وذهب بن حليم إلى حدّ القول بأن **الأمريكان** ارتكبوا خطأً كبيراً بعقدهم الشهر الماضي مؤتمراً صحفياً داخل قاعدة ويلس، وأنهم يستحقون كلّ الدعاية السيئة التي طالتهم نتيجة ذلك العمل. وأن **الإنجليز** يديرون شؤونهم بحكمة أكبر، وتجنّبهم الإعلان عن وجودهم هو موضع استحسان، وأن بريطانيا إذا واصلت هذه السياسة من المستبعد أن تواجه صعوبة في الإبقاء على قواتها في ليبيا أقلّه ما بقي الملك على قيد الحياة. "

أما خلال اللقاء الذي جرى بين بن حليم والسفير البريطاني ستيوارت يوم ١٩٦٣/٩/٩ فقد تطرّق الحديث فيه، فضلاً عن الموضوعات المتعلّقة بشركة ب. ب. البريطانية ذات الطبيعة التجارية المحضة، إلى موضوعات أخرى بعيدة عن القضايا التجارية [١٩٨] الخاصّة به وبشركائه:

---

١٩٧ التقرير يحمل الرقم الإشاري VT 1015/58 بالملف FO 371/173239. راجع مبحث " دورة برلمانية نشطة " بفصل " حكومة فكيني .. البداية الواعدة " في هذا المجلد.

١٩٨ راجع تقرير السفير البريطاني عن اللقاء، المؤرّخ في ١٩٦٣/٩/١٦ وذا الرقم الإشاري VT 1015/62 في الملف FO 371/173240 28192

" ... وعند الحديث عن الشؤون الليبية بصفة عامة، قال بن حليم إنه تصوّر عندما تولـّى فكيني رئاسة الوزارة أنه – مع وجود تحفـّظ أو تحفـّظين عليه – سيكون رئيس وزراء جيداً. أما تحفـّظاته عليه فانصبّت على أنه رجل معتدّ بنفسه، إلى حدّ عنيف، ولا يميل إلى قبول النصيحة. وكان بن حليم يتوقع أن تكون خبرة فكيني في الخارج من خلال عمله كسفير ومندوب لليبيا لدى الأمم المتحدة قد ليّنت من شخصيته، غير أنه لا يبدو حدوث ذلك. وهو يرى أن أساليبه (أساليب فكيني) الفـظّة والخالية من اللباقة في التعامل مع الشخصيات المهمّة هي في غير صالحه، لا سيّما معاملته لبوقويطين (قائد عام قوات الأمن). وعبّر بن حليم عن اعتقاده بأن فكيني كان مغفلاً عندما اصطدم ببوقويطين، وأن نفوذ الأخير لدى الملك سوف يحقـّق له الغلبة على فكيني. "

وبعد أن تحدّث السفير البريطاني وبن حليم حول الترشيحات بشأن من سيتولـّى وزارة شؤون البترول إثر تعيين الدكتور وهبي البوري مندوباً دائماً لليبيا في الأمم المتحدة [199]، تطرّق الحديث بينهما إلى الزيارة التي قام بها رئيس الوزراء فكيني حينذاك لدول المغرب (زار تونس والجزائر والمغرب في الفترة ٢٤ – ٣١ أغسطس/آب)، وجاء في التقرير المذكور بهذا الخصوص:

" عبّر بن حليم عن اعتقاده بأن تلك الزيارة كانت خطوة حكيمة جداً تمّت بناء على النصيحة التي قدّمها (بن حليم) للملك. وعبّر بن حليم عن أسفه في أن تلك الزيارة لم تقتصر على الجزائر [200]. "

وعندما أثار السفير السؤال حول إمكان أن يقوم فكيني بزيارة مماثلة لدول المشرق العربي، عقـّب بن حليم قائلاً:

" إن فكيني يكون مغفلاً لو قام بتلك الخطوة، فلو حدث أن أقام صداقات في بلد (عربي) معيّن فإن ذلك سوف يزعج الدول الأخرى [201]. "

وأضاف السفير في تقريره:

" سألت بن حليم بعد ذلك عن الإشاعة التي وصلتني حول احتمال قيام الملك بالزيارة التي سبق أن تأجّلت مراراً لمصر، وعمّ إن كان لها أساس من الصحّة؟ وأجاب بن حليم بأنه لمّا يرى الملك فعلاً في مصر سيصدّق عندها هذا الأمر. وأضاف قائلاً: حتى لو عبر الملك الحدود إلى مصر فمن المرجّح أن يغيّر رأيه ويعود إلى ليبيا. ومع ذلك فبن حليم يعتقد أن قيام الملك بزيارة

١٩٩ جرى تعيين الدكتور وهبي البوري مندوباً لليبيا في الأمم المتحدة يوم ١٩٦٣/٩/١١، وكان حتى ذلك التاريخ يشغل منصب وزير شؤون البترول.

٢٠٠ يبدو أن بن حليم كان يفضّل أن تقتصر تلك الزيارة على الجزائر لأن في ذلك خدمة لمصالحه التجارية الخاصّة.

٢٠١ دعوة غريبة للاستقطاب داخل الدول العربية. ومعنى ذلك أنه لا تستطيع الدولة أن تكون لها صداقة إلا مع دولة واحدة في المغرب العربي أو المشرق العربي ؟!

الجزائر [٢٠٢] سوف يكون خطوة حكيمة. لقد وجّه بن بيللا عدّة مرّات الدعوة إلى الملك لزيارة الجزائر، وإن بن بيللا ليثمّن عالياً حكمة الملك إدريس [٢٠٣]، وقد تؤدّي تلك الزيارة إلى التأثير فيه. "

وفي لقاء بن حليم مع سكرايفنر مدير إدارة شمال وشرق أفريقيا بالخارجية البريطانية تحدّث في البداية عن مصالحه التجارية الخاصّة، ثمّ خاض في شتى شؤون الدولة الليبية. وقد سبق أن أشرنا إلى ما ورد على لسانه آنذاك بشأن صلة البوصيري الشلحي بوليّ العهد وبالملكة فاطمة وموقف القيادة المصرية من كلّ من الملك ووليّ العهد.

ومن القضايا الأخرى التي تحدّث عنها بن حليم وفقاً للتقرير [٢٠٤] الذي أعدّه سكرايفنر يوم ١٩٦٣/٨/٢٨:

" ... عندما كان بن حليم في القاهرة خلال شهر مايو/أيار (١٩٦٣) سأله **حسن إبراهيم** خصّيصاً لِمَ لم تُظهر ليبيا أية علامات عن رغبتها في الانضمام إلى الاتحاد الذي تمّ الاتفاق بشأنه مع كلّ من العراق وسوريا. وقد ردّ بن حليم أن الليبيّين يحتاجون، قبل أن يفكروا في مثل هذه الخطوة، إلى عشر سنوات أخرى حتى يمكنهم تنظيم شؤون بيتهم الداخلية. وأن هذا لا يعني، عند أخذهم الأمور ببطء، أنهم عرب سيئون Bad Arabs. وتظاهر حسن إبراهيم بأنه قبل كلامي. وفي الحقيقة فإن بن حليم كان على قناعة تامّة بأن ليبيا، إن هي دخلت في أية ترتيبات وحودية مع عبد الناصر، سوف تفقد هويّتها بالكامل. وفي رأي بن حليم أنه بالواقع لا يوجد عربي جيّد Good Arab يستطيع أن يدخل في أية ترتيبات دستورية من النوع الذي انهار مؤخّراً لسببٍ بسيط هو أن أي طرف يدخل في مثل هذه الترتيبات عليه أن يتوقع الالتزام بكلّ ما تفكّر به مصر. "

" ولهذا السبب، قال بن حليم، إنه طرح أمامي أثناء زيارتي لطرابلس (الأسبوع الأخير من يونيو/حزيران ١٩٦٣) فكرة أنه على ليبيا، **كي لا يتمّ ابتلاعها من قبل مصر**، أن تدخل بسرعة في ترتيبات – ولو استدعى الأمر أن تأخذ **شكل اتحاد فضفاض .. مع الجزائر وبقية دول المغرب العربي**. كان، في ذلك الوقت، تهديد الاتحاد المصري العراقي السوري على ليبيا خطيراً جداً، غير أن هذا التهديد زال الآن بعد انهيار هذا الاتحاد. لكن قبل أن يحدث ذلك، كتب بن حليم إلى الملك أثناء وجوده في إجازة باليونان يطرح عليه الفكرة التي عرضها أمامي، فكانت النتيجة – حسب قول بن حليم – أن قام الملك فور عودته من اليونان بتوجيه رئيس الوزراء فكيني للقيام برحلته الحالية إلى دول المغرب. ويعتقد بن حليم أنه لا يمكن لهذه الرحلة

---

٢٠٢ مرّة أخرى من أجل خدمة مصالح بن حليم الشخصية.

٢٠٣ راجع ما ورد على لسان الملك إدريس خلال لقائه بالسفير الأمريكي جونز يوم ١٩٦٢/١١/٣٠ حول خيبة أمله في بن بيللا. مبحث " صورة الملك الشعبية " بفصل " حكومة الصيد .. وتنامي الصراع الداخلي " . المجلد الثالث/الجزء الأول من هذا الكتاب.

٢٠٤ سلفت الإشارة إلى هذا التقرير.

إلا أن تسفر عن شيء طيّب. ويدرك بن حليم أن الجزائر تتجّه بشكل مباشر الآن نحو نظام حكم فردي، إلا أن هذا كان واضحاً منذ وقتٍ مضى وأنه ربّما ينبغي القبول به[٢٠٥]. "

" وبالنسبة لرئيس الوزراء الحالي فكيني، يعتقد بن حليم أن وضعه سليم بشكلٍ كافٍ رغم أنه تحرّك بسرعة في محاولته توحيد النظام الإداري في ليبيا. وإن المصريين يضيّقون به، ولسوف يسعدهم أن يروا سقوطه عن رئاسة الوزارة. "

" أما فيما يتعلّق بخلاف فكيني مع الملك حول مشروع البيضاء كعاصمة، فلربّما أدرك فكيني الآن أن إثارة رئيس حكومة لهذا الموضوع هي إيذان بحتمية سقوط هذا الشخص. ثمّ قال بن حليم بأن الملك طلب منه بناء عاصمة في البيضاء، وأنه في ذلك الوقت أبدى للملك الرأي نفسه. " [٢٠٦]

وبعد أن تطرّق بن حليم في حواره إلى علاقة البوصيري الشلحي بوليّ العهد، على النحو الذي أشرنا إليه في مواضعه المناسبة آنفاً [٢٠٧]، يشير بن حليم إلى موقف الإعلام المصري من المعاهدة البريطانية مع ليبيا، وأن هذا الإعلام كفّ عن توجيه الانتقادات لها احتراماً لوضع الملك في ليبيا [٢٠٨]. أما فيما يتعلق بالذي يحدث في حال قيام المصريين بتدبير انقلاب عقب وفاة الملك، فقد أشار بن حليم إلى ضرورة الأخذ في الاعتبار جملة نقاط من بينها أن ٩٠ % من سكان بنغازي وطرابلس ودرنة هم من مؤيدي عبد الناصر. ومن جانب آخر، يضيف بن حليم، فإن نقاط ضعف ليبيا هي مصدر قوتها (فلا ريب مثلاً أن التأخير المتواصل في الحصول على قرار من الملك حول أية قضية قد عزّز من نفوذه، حيث من شأن ذلك الوضع أن يجعل كل شخص في حالة تخمين وانتظار). وعلى سبيل المثال، فإن اتساع الرقعة الجغرافية لليبيا يجعل نجاح أي انقلاب أمراً بالغ الصعوبة، وعلى الأخصّ أن لحقيقة توزّع القوة العسكرية الفعلية بين الجيش وقوة دفاع برقة الأثر نفسه. إن الملك يتعمّد إبقاء الجيش – الذي ينتشر مؤيّدو عبد الناصر داخله – ضعيفاً من أجل أن يبقى التفوّق العسكري لقوة دفاع برقة في حال قيام صدام بين القوتين. ويعتقد بن حليم بأن هذه الخطوة حكيمة من جانب الملك. فمحمود بوقويطين يحمل ولاءً كاملاً للملك، وقوة دفاع برقة التي هي القوة الوحيدة الفعّالة في ليبيا موالية أيضاً له بالكامل. إن انسحاب صلاحيات بوقويطين على قوات الأمن في كلّ من طرابلس وفزان (بعد إلغاء النظام الاتحادي) لم يؤدّ إلى إضعاف فاعلية قوة دفاع برقة في التعامل مع أية اضطرابات،

---

٢٠٥ من الواضح أن بن حليم يدعو إلى القبول بنظام الحكم الفردي في الجزائر لأن ذلك يخدم مصالحه الخاصّة. ولو كان هذا الحاكم الفرد شخصاً آخر غير بن بيللا أو لم تكن صلة هذا الأخير ببن حليم جيدة وله معه مصلحة شخصية مشتركة، لربّما اختلفت وجهة نظر بن حليم فيه.

٢٠٦ كان بن حليم يريد أن يعيد سقوط حكومته في عام ١٩٥٧ إلى معارضته لفكرة بناء البيضاء كعاصمة .. والمعروف أن هذا المشروع شهد بدايته في عام ١٩٥٦ خلال حكومة بن حليم ولم يسجّل له أي اعتراض عليه.

٢٠٧ انظر مبحثي " وضع وليّ العهد وعلاقاته " و " وضع البوصيري الشلحي وعلاقاته " بهذا الفصل.

٢٠٨ لم تمض بضعة أشهر على هذه المقابلة حتى كان الإعلام المصري يشنّ حملة شعواء على القواعد في ليبيا كما سنرى في المجلد التالي.

كما أن نفوذ بوقويطين على قوتي الأمن في طرابلس وفزان لم يكن بالضعف الذي يصوّر به أحياناً. إن **بوقويطين** رجل بسيط ولكن رؤيته للأمور واضحة فوق أنه ذو عزيمة.

مقابلات مع الدبلوماسيين الأمريكان

كان لبن حليم أيضاً كما أشرنا لقاءات متواصلة مع دبلوماسييّ السفارة الأمريكية وخاض معهم خلالها في كافة الموضوعات المتعلقة بالدولة الليبية الداخلية منها والخارجية على حدّ سواء. ونكتفي في هذا السياق بما نسبه **جون دورمان** المستشار بالسفارة الأمريكية إليه من أقوال، خلال العشاء الذي أقيم في منزل السفير الأمريكي يوم ١٩٦٤/١/١ لتوديع السفير البريطاني ستيوارت، كما يتضح من التقرير الذي أرسلته السفارة بهذا الخصوص [٢٠٩]:

" قال بن حليم بأنه يشعر أن **فكيني**، الذي يعرفه منذ عدّة سنوات، كفء جداً وذو ضمير وأمين. وفكيني كموظف، كان يواظب على الحضور بمكتبه صبيحة كل يوم في تمام الساعة الثامنة. ومع ذلك، فإن هناك – كما يعتقد بن حليم – ثلاثة عوامل هي في غير صالح فكيني؛ الأول: غروره، والثاني: تنظيره وعدم واقعيته، والثالث: يتمثّل في اعتماده على نصيحة بعض الأشخاص غير الأكفاء من أمثال أخيه وصهره (والد زوجته) منصور بن قداره (وزير المالية والاقتصاد الوطني). وفضلاً عن ذلك – كما أشار بن حليم – فإن **العلاقة بين فكيني والملك لا تبدو على ما يرام.** "

" ويستطرد بن حليم قائلاً: على الرغم من أنه لا يعرف السبب وراء التوتّر في العلاقة بين الملك وفكيني، إلا أنه يتذكر أن بن عثمان لما أصبح صاحب شعبية في أواخر أيام وزارته [٢١٠] توقّع بن حليم أنه سوف يجري استبدال بن عثمان قريباً [٢١١]، وربّما هذا عينه ما يزعج الملك حول فكيني [٢١٢]. وأضاف بن حليم قائلاً [٢١٣]: **لا ينبغي أن ننسى مسؤولية رئيس الوزراء في أي نظام ملكي هي تعزيز صورة الملك لا تعزيز صورة رئيس الحكومة.** وفيما يتعلّق بعدم كفاءة مستشاري فكيني قال بن حليم إن **الوزير الوحيد** الذي يملك كفاءة في وزارة فكيني هو وزير البترول الجديد الدكتور علي نور الدين العنيزي. أما **بقية الوزراء** فقد تمّ تعيينهم على أساس علاقاتهم الأسرية أو لأنهم

٢٠٩ التقرير يحمل الرقم A – 211 ومؤرّخ في ١٩٦٤/١/٦ بالملف POL. 15 – 1 Libya .

٢١٠ لا ندري ما الأساس الذي استند عليه بن حليم في تكوين هذا الرأي حول بن عثمان، وعلى العموم فهو مناقض لكل ما سبق له أن كتبه أو قاله عن بن عثمان وحكومته.

٢١١ لعلّ بن حليم أراد أن يشير إلى حاله وهو في رئاسة الوزارة ولكنّه عدل عن ذلك وألبس الحالة لبن عثمان.

٢١٢ أي أن بن حليم يريد ان يقول لجلسائه الدبلوماسيين أن الملك منزعج من فكيني لأنه أصبح ذا شعبية في البلاد كما حدث من قبل مع بن عثمان. أي ظلم هذا للملك من قبل شخص يدعي أنه كان يحمل للملك الولاء على الدوام. لقد فات بن حليم أن بمقدور الملك أن يدرك الصفات السلبية في فكيني وأنه ربّما تكون هذه الصفات هي مصدر إنزعاجه منه والسبب في توتّر العلاقة بينهما.

٢١٣ وربّما باستخفاف وسخرية. ولا يخفى أن هذه الصورة من صور قدح بن حليم في الملك.

أصدقاء لأصدقاء فكيني أو لأنهم من النوع الطيّع لرؤسائه المعروف بوصف (نعم سيدي). "

توقف بعد ذلك بن حليم بالحديث، على مائدة السفير الأمريكي وبحضور السفير البريطاني وضيوف آخرين، عند قصري وليّ العهد وتكلفتهما الباهظة [٢١٤]، ثم عرّج على انتخابات رئاسة مجلس النواب التي كانت قد جرت مؤخّراً [٢١٥] (ديسمبر/كانون الأول ١٩٦٣)، وقال بن حليم في هذا الصدد أن الانتخابات جاءت صدمة كبيرة لليبيّين، إذ كيف يتمّ في عملية تصويت ديمقراطية لاختيار رئيس لمجلس النواب شراء الأصوات بهذه السهولة. وأضاف بن حليم أن هذا الأمر مثبط للهمم .. فعلى الرغم من أن بن عثمان اشترى أصوات بعض أعضاء هذا البرلمان نفسه (في السابق)، فإنه وبأساليبه القديمة نفسها كاد أن يحصل على رئاسة البرلمان. ومن المعروف جداً أن بن عثمان أنفق الأموال بسخاء لشراء أصوات البرلمانيين بأسعار بلغت نحو (٨,٠٠٠) جنيه للصوت الواحد. وأضاف بن حليم بأنه يعرف عريقيب (الذي فاز برئاسة مجلس النواب ضدّ بن عثمان) جيداً وهو على يقين بأنه لم يدفع أية مبالغ من أجل إعادة انتخابه، والشئ نفسه يصدق على فكيني، فهو حسب اعتقاد بن حليم لا يمكن أن يسمح للحكومة بدفع أموال لشراء الأصوات ...

وأضاف تقرير السفارة الأمريكية في فقرة ختامية منه:

" وفي إجابة عن سؤال قال بن حليم: إن فكيني يملك الجَلَد لمقاومة الضغوط اليومية التي يتعرّض لها، ومع ذلك – وعلى الرغم من أمله في أن يكون مخطئاً بمخاوفه – فإنه يتوقع أن يسقط فكيني آجلاً أم عاجلاً تحت تأثير العوامل التي أشار إليها آنفاً، والمتمثّلة في غروره ونهجه غير الواقعي وعدم كفاءة معاونيه. " [٢١٦]

هذه عينات من تدخّلات بن حليم رجل الأعمال في السياسة، وخلطه بين القضايا التجارية والقضايا السياسية، وتبرّعه بتقديم المعلومات والتقييمات والتحليلات إلى الدبلوماسيين الأجانب حول أدق الأحوال في السياسة الداخلية والتي تتعلّق بكافة مؤسسات الدولة، بالعرش، وبالحكومة والبرلمان والجيش وقوات الأمن، وبكافة رجالها بدءاً بالملك والملكة ومروراً بوليّ العهد وناظر الخاصّة الملكية وانتهاءً برئيس وأعضاء مجلس الوزراء والنواب وقائد قوات الأمن دون أدنى قيود أو حدود، وكذلك حتى مواقف الدول العربية من ليبيا بل وبعض أسرار هذه الدول. لا نشكّ في أن هذا السلوك المنفلت، الذي لا يرى سوى خدمة صورة صاحبه ومصالحه الآنية والأنانية، قد أفرز بعداً جديداً في العلاقة بين رجال النخبة الحاكمة، وأدّى إلى زيادة درجة صراعها وتكالبها على المنافع الشخصية، كما أدّى إلى إفقادها للترابط بينها من أجل خدمة المصلحة الوطنية العليا.

٢١٤ راجع مبحث " وليّ العهد وعلاقاته " تحت عنوان " قصرا وليّ العهد " بهذا الفصل.

٢١٥ راجع مبحث " صورة جديدة من الصراع الداخلي " بهذا الفصل.

٢١٦ أي ليس بسبب " شعبيته " كما ادّعى بن حليم آنفاً.

صورة جديدة من الصراع

لم تشهد حقبة العهد الملكي بكاملها، سواء السابقة منها على النفط أو اللاحقة لـه، صـراعاً سياسياً بين رئيس وزراء مستقيل وآخر خلف له مثلما حدث بين الصيد وفكيني. ووفقاً لمـذكرات الصيد، فقد حاول فكيني تشويهه واتهامه باتهامات باطلة:

" بعد أن تولـّى محي الدين فكيني رئاسة الحكومة، ووجد تفاصيل الاتفـاق مع شركة وايزمن، طلب مقابلة الملك بناءً على اتفاق مع حلفائه. وقال للملك إن محمد عثمان الصيد ارتكب خطأ دستورياً كبيراً حين كان رئيساً للحكومة، لأنـه منح مشروع مياه عين الدبوسية إلى شركة ألمانية دون مناقصة وقبض عمولـة كبيرة ! واقترح إلقاء القبض [٢١٧] عليّ وتقديمي للمحاكمة. هنا طلب منه الملك أن يكتب تقريراً مفصلاً حول الموضوع.

عاد محي الدين فكيني واجتمع مع مجلس الوزراء. وقال لهم إنه وجد الوسيلة المناسبة التي يمكن القضاء بها على محمد عثمان الصيد. وأبلغهم بأنني منحـت مشروع عين الدبوسية لشركة وايزمن الألمانية بدون مناقصة وتلقيـت عمولـة كبيرة نظير ذلك. فصار الوزراء الذين كانوا أعضاء في حكـومتي يتغـامزون عليه لأنهم يعرفون الحقيقة.

كان أحد أعضاء مجلس الوزراء وهو الحاج محمد الكريكشي تربطه صـداقة مع فاضل بن زكري والي طرابلس فأخبره بالواقعة وقال له: إن محمد عثمـان الصيد ارتكب خطأ سيقوده إلى المحكمة. زارني فاضل بن زكري، وسرد لـي تفاصيل الموضوع، وكان منزعجاً لأنه صديق لي فطمأنته بأني لا أخشى شـيئاً من ذلك، وبأنني واثق من سلامة ما عملت، وما قمت به، وقلت له لندع محـي الدين فكيني يحقق في هذه القضية كما يشاء.

بعد مرور أسبوع قدم محي الدين فكيني تقريره للملك. وقرأ الملـك التقريـر وكان كعادته يساير الشخص حتى يعرف مراميه، وبعد ذلك يواجهه بالحقائق.

بعد أن قرأ الملك التقرير خاطب محي الدين قائلاً: " محمد عثمان الصيد كان رئيساً للحكومة في عهد من؟ ومن كان الملك؟ هل كان شخصاً غيري؟ فإذا كان محمد عثمان الصيد قام بما قام به وأنا ليس لديّ علم فمعنى ذلك إنني لست ملكاً، وإذا فعل ذلك وأنا لديّ علم، آنذاك أكون شـريكاً معـه فـي العمولـة. لـذلك

---

٢١٧ أبرقت السفارة البريطانية في طرابلس إلى الخارجية البريطانية بتاريخ ١٩٦٣/٤/٤ خبراً مفاده أنه جـرى القبض على رئيس الوزراء السابق محمد عثمان الصيد في منزله بطرابلس يـوم ١٩٦٣/٤/٣. غيـر أن السفارة عادت وأفادت يوم ١٩٦٣/٤/٩ أنه لا أساس للخبر السابق من الـصحة، وأوضـحت الـسفارة أن الخبر الأصلي جاءها من أحد المصادر الموثوقة في مخابرات الجيش البريطاني بليبيا. راجع البرقيات رقم (١٢٢)، (١٢٥) بالملف FO 371/173238 28191.

عليك أن تتصرف لمهامك، وتهتمّ بعملك الذي تعدّ مسؤولا عنه منذ أصبحت رئيسا للحكومة، أما قبل ذلك فأنت لست مسؤولا عنه " . وأبلغه بأنه هو الذي أمر بتنفيذ المشروع. وحين بلغت هذه التفاصيل للمجموعة المناوئة لي أصيبوا بإحباط شديد. ولم يتوقف الأمر عند هذا الحدّ، بل أطلقوا شائعة أخرى، زعموا فيها أنني اشتريت مزرعة في منطقة الخمس تملكها شركة إيطالية من مبلغ العمولة. " [218]

وفي ١٩٦٣/٤/٢٧ أصدر الملك أمراً بمنح محمد عثمان الصيد **قلادة السيد محمد بن علي السنوسي** تكريماً له على خدماته للدولة. وقد زعم الصيد في مذكراته [219] بهذا الشأن:

" حين أذيع الخبر اتصل بي كثيرون للتهنئة .. ورغم ذلك طبعت مناشير سرّية بإيعاز من الحكومة وأرسلت إلى المواطنين عن طريق البريد، تقول كيف يمنح محمد عثمان الصيد وساماً رفيعاً بعد أن أفرغ خزينة الدولة ! " .

وبالطبع فإن الصيد لم يقدّم في مذكراته أي دليل يثبت أن تلك المناشير كانت من عمل حكومة فكيني.

ونحن نميل إلى الاعتقاد بأن ما جاء في مذكرات الصيد لا يخلو من المبالغة وحتى الافتراء فضلاً عن أنه يناقض مع ما جاء على لسانه خلال لقائه بالسفير البريطاني ستيوارت [220] يوم ١٩٦٣/١٠/٢٣ حين وصف الصيد فكيني قائلاً:

" إنه رجل عادل وهناك اعتراف على نطاق واسع بأنه يعمل من أجل مصلحة البلاد."

وكان مأخذ الصيد الوحيد يومئذ على فكيني أنه:

" لا يعرف الكيفية الحقيقية التي تجرى بها الأمور في ليبيا " .

انتخاب رئيس مجلس النواب

لعلّ أبرز الشواهد على ما قام بين الصيد وفكيني من صراع هو ذاك الذي حدث لأول مرّة في تاريخ التجربة البرلمانية في ليبيا حول انتخابات رئاسة الدورة الخامسة لمجلس النواب التي جرت يوم ١٩٦٣/١٢/٧.

٢١٨ مذكّرات الصيد. م. س. ص. (٢٦٨).

٢١٩ مذكرات الصيد. م. س. ص. (٢٦٩). وقد ذكر الصيد أن منحه القلادة كان بعد ثلاثة أشهر من تعيين حكومة فكيني وهذا غير دقيق فحكومة فكيني تشكلت في ١٩ مارس/آذار ١٩٦٣ ومنحه القلادة تمّ في ١٩٦٣/٤/٢٧، وهذا مثال آخر يؤكد عدم دقة الصيد في مذكراته وأنه يعتمد في الغالب على ذاكرته التي كثيراً ما خانته. ومن جهة أخرى، لا ندري كيف عرف الصيد بتفاصيل الحوار الذي جرى بين الملك ومحي الدين فكيني، إذ من المستبعد أن يكون الملك قد أبلغ الصيد به وعلى هذا النحو من التفصيل الوارد في المذكرات.

٢٢٠ راجع تقرير السفير البريطاني المؤرّخ في ١٩٦٣/١٠/٢٨ ذا الرقم VT 1015/66/G، الملف FO 371/173 240 28192

لقد تناول الصيد هذه العملية في مذكراته، وخصّص لها عدداً من الصفحات (٢٧٠ – ٢٧٢) جاء فيها [٢٢١] :

" بعد فترة كان موعد افتتاح الدورة البرلمانية التي كانت تفتح في الأسبوع الأول من شهر ديسمبر من كل سنة. واتصل بي عدد من النواب وطلبوا مني أن أرشح نفسي لرئاسة مجلس النواب. وأبلغتهم بأنني لا أرغب في المنصب، خاصّة أن العادة جرت في ليبيا، وطبقاً للنظام الاتحادي، أن يكون رئيس مجلس النواب من طرابلس ويكون له نائبان واحد من طرابلس وواحد من فزان، ولا أرغب في خرق هذا التقليد، بيد أن ذلك لم يقنع النواب، وصاروا يتصلون بي جماعات وأفراداً، كما اتصل بي بعض السياسيين مثل محمود المنتصر وحسين مازق وآخرون وطلبوا مني ترشيح نفسي لرئاسة مجلس النواب. وكان دافع هؤلاء هو أن يعرف محي الدين فكيني حجمه الحقيقي، ولم يأتِ إلى البلد فاتحاً وأنه يوجد رجال في البلاد.

بعد أن تكاثرت عليّ الضغوط وإلحاح النواب، طلبت منهم مهلة للتفكير في الموضوع. كان لدّي أسلوبي الذي اتبعته منذ عام ١٩٥٠ في التعامل مع الملك إدريس السنوسي، وهو عدم اتخاذ أي قرار يتعلّق بالمصلحة العامة إلا بعد استشارته. لذلك بعثت برسالة مغلقة للملك مع مبعوث خاص أوضحت فيها الاتصالات التي جرت معي وطلبت رأيه وتعليماتهُ، وتلقيت منه رداً يقول " توكّل على الله وأقبل ما طلبه منك النواب " .

حينما سمع الدكتور فكيني رئيس الحكومة باتصالات النواب، ومساعيهم أن أرشح نفسي لرئاسة مجلس النواب، دعاني عن طريق وزير المالية صهره السيد منصور قداره مع الشيخ منصور المحجوب لتناول الغداء في بيته، وفي أثناء اللقاء قال لي: علمت أن بعض النواب اتصلوا بك، وطلبوا منك أن ترشح نفسك لرئاسة مجلس النواب، فنصيحتي لك، ألا تتعب نفسك بالنسبة لهذا الموضوع، لأن الحكومة واثقة من أن الأغلبية إلى جانبها. فقلت له: إذا كان الأمر كذلك، فلماذا تخشون هذه المبادرات ؟

واستطردت قائلاً: من جانبي أرى أن الوقت قد حان بعد تعديل الدستور وإعلان الوحدة أن نؤسس دعائم الديمقراطية في بلدنا فيجب أن تكون هناك معارضة قوية منظمة، وعند التصويت على أي مشروع تقدّمه الحكومة تعطي له الأكثرية – على الأقل في الظرف الراهن – وأنا أضمن لك ذلك حتى نصل بهذا لتكوين حزبين في البلد أحدهما يكون في الحكم، والآخر يكون في المعارضة وقد لا يتحقّق ذلك إلا بعد سنوات، ولكن يجب أن نمضي في هذا الطريق. وبذلك نحافظ على الاستقرار في ليبيا، ونصل إلى الديمقراطية المعمول بها في النظم الملكية الدستورية. فأجابني قائلاً مازال الوقت مبكراً والحكومة هي التي ستفكر في الأمر إذا حان الوقت.

٢٢١ لا يخفى على القارئ ما بهذه المقتطفات من مبالغات وربّما بعض الافتراء، ونأمل أن يتمكّن المعنيّون بها من رجال العهد الملكي الذين ما زالوا على قيد الحياة من تصويبها وتصحيح ما جاء فيها من أخطاء أو ادّعاء كاذب.

عندما علم النواب بدعوة فكيني لي زاروني وقالوا لي إيّاك أن تقبل أي اقتراح منه. وأصرّوا أن نسافر نحن النواب الموجودون في طرابلس إلى مدينة البيضاء معاً، لأن الدورة ستفتتح فيها. وفعلاً سافرنا إلى البيضاء كما انتقلت الحكومة أيضاً إليها.

افتتحت الدورة البرلمانية في مدينة البيضاء في ٦ ديسمبر ١٩٦٣ [٢٢٢]، وقبل ليلة من افتتاح البرلمان، ظلّ محي الدين فكيني وحكومته يتصلون بالنواب، ويضغطون عليهم ويقولون لهم إن الملك لا يرغب في رئاسة محمد عثمان الصيد لمجلس النواب.

في اليوم التالي جاء وليّ العهد وافتتح البرلمان، وألقى محي الدين فكيني كما جرت العادة خطاب العرش باسم الملك، وكان خطاباً طويلاً على غير المعتاد، حتى أن الملك اتصل برئيس الديوان الدكتور علي الساحلي، وأبلغه استياءه من طول الخطاب، وقد أخبرني رئيس الديوان بذلك.

بعد ذلك بدأت عملية انتخاب رئيس مجلس النواب، فطلبت جماعتنا أن يكون الاقتراع علناً، في حين طلب الموالون للحكومة أن يكون الاقتراع سرّاً. وأصرّت مجموعتنا على ضرورة التصويت العلني عبر المناداة على كل نائب بالاسم، فرضخ الموالون للحكومة.

كان هناك ثلاثة نواب من المفترض أنهم سيصوّتون لصالحي، لكن جماعة الحكومة دفعوا لاثنين منهما مبلغ خمسة آلاف جنيه لكل واحد وهما **ساسي حمادي** من منطقة جبل نفوسة، و**حسن نشاد** من منطقة أجدابية. أما الثالث وهو **عبد القادر البدرية** [٢٢٣] وقد عمل وزيراً في حكومتي وعلاقتي به كانت تتسّم بالتقدير والاحترام، فقد كان مديناً لوزارة المالية بقرض قيمته ١٠٠ ألف جنيه فهدّدوه إما أن يصوّت إلى جانب مرشح الحكومة أو يسدّد المبلغ فوراً [٢٢٤]، ولم يكن لديه إمكانية لتسديد المبلغ في ذلك الظرف مع العلم بأن البدرية من النواب الذين أصروا على ترشيحي لرئاسة المجلس، والأغرب من هذا أن **عبد المولى لنقي** صوّت لصالح مرشح الحكومة.

جرى التصويت وأعلنت النتيجة بفوز مرشح الحكومة مفتاح عريقيب بفارق صوت واحد فقط. فاعترضت مجموعتنا على النتيجة بحجّة ان هناك صوتاً مشكوكاً فيه، على أساس أن أحد النواب وهو **ساسي حمادي** صوّت لصالحي، واحتسب صوته لصالح مرشح الحكومة، بيد أنني تدخّلت وأقنعتهم أن ساسي حمادي صوّت بدوره لصالح مرشح الحكومة.

---

٢٢٢ جرى افتتاح الدورة البرلمانية يوم ١٩٦٣/١٢/٧ الموافق ٢٢ من رجب ١٣٨٧ هـ .

٢٢٣ هو السيد عبد القادر البدري الذي تولّى رئاسة الوزارة (يونيو/حزيران – أكتوبر/تشرين الأول ١٩٦٧).

٢٢٤ أعتقد أن هذا اتهام رخيص وكاذب.

بعد إعلان نتيجة التصويت طلبت الكلمة، وقلت إنني لم أكن أرغب في رئاسة مجلس النواب، وأن المرشح الفائز صديقي وحين كنت رئيساً للحكومة كان يشغل أيضاً منصب رئيس مجلس النواب وكنت دائماً من مؤيّديه، وبيّنت لهم أن الغرض الأساسي من عملية ترشيحي تكمن في أن يفهم محي الدين فكيني أنه يوجد رجال في ليبيا، وختمت كلامي قائلاً: إن محي الدين لم يأتِ ليبيا فاتحاً، كل ما هنالك أن الملك كلّفه بتشكيل الحكومة وأعتقد أنه فهم الآن حقيقة الوضع " .

" جرت العادة أن يقيم رئيس الحكومة مأدبة غداء للنواب والضيوف، فاقترحت مجموعتنا عدم تلبية الدعوة، ولكنني اعترضت وقلت لهم لابدّ أن نذهب. ذهبنا إلى مأدبة الغداء والتقيت محي الدين فكيني عند مدخل الفندق كما جرت العادة في حفلات الاستقبال، وعند استقباله أوضحت له أن ما جرى مسألة سياسية، وقلت له إن من مصلحته أن تكون له أغلبية داخل البرلمان، لكن وجود المعارضة أمر ضروري، لأنه قبل ذلك كان عدد النواب المعارضين قليلاً جداً، أما الآن فإن المعارضة كبيرة، وهذا يعني أنها معارضة صحيحة، وفي ذلك مصلحة لليبيا. وأكّدت له أن مجموعتنا لن تسحب الثقة من حكومته وأعطيته كلمة شرف، فلم يقتنع وظلّ غاضباً .. " .

وأشار إلى هذا الموضوع عدد من المصادر التي تناولت تاريخ هذه الحقبة. من ذلك ما ورد في كتاب الدكتور **مجيد خدوري** " ليبيا الحديثة " [٢٢٥]:

" وقد برزت هذه الأمور (الانتقادات الموجهة إلى فكيني) بوضوح حين تكتّل عدد من الساسة القدامى في مجلس الأمة بزعامة محمد بن عثمان وقرّروا انتخاب بن عثمان رئيساً لمجلس النواب ضدّ مرشح الحكومة. وكاد محمد بن عثمان أن ينتخب لولا تدخّل الحكومة لتأييد مرشحها مفتاح عريقيب الذي فاز بأكثرية صوت واحد ضدّ محمد بن عثمان. "

كما أشار إليه **سامي حكيم** في كتابه " حقيقة ليبيا " [٢٢٦] حيث جاء فيه:

" ونازل محمود بوقويطين الحكومة عندما اتفقت كلمته مع محمد عثمان الصيد لترشيح نفسه لرئاسة مجلس النواب ضدّ مرشح الحكومة مفتاح عريقيب، وأنفق الصيد وأعوانه المال بغير حساب وقدّرت الحكومة ما صرف في هذا السبيل بنحو (٧٥) ألف جنيه، ورغم ذلك الإنفاق فاز مرشح الحكومة. "

أما **مصطفى بن حليم** فقد تناول هو الآخر هذا الموضوع في كتابه الأخير " ليبيا: انبعاث أمة .. وسقوط دولة " [٢٢٧] حيث جاء فيه:

---

٢٢٥ م. س. ص. (٣٠٦ – ٣٥٧).
٢٢٦ م. س. ص. (٣٠٥).
٢٢٧ م. س. ص. (٢٨٩).

" ثمّ حاول سلفه بن عثمان أن يستعيد بعضاً من نفوذه السياسي المفقود، فحاول الترشيح لمنصب رئيس مجلس النواب، وبذل جهداً ومالاً كثيراً لشراء أصوات بعض النواب، كما استعان ببعض المتذمّرين من فكيني ولكنه فشل بصوت واحد (خصّصت التقاليد البرلمانية رئاسة مجلس النواب لنائب من طرابلس ونائبيه أحدهما من برقة والآخر من فزان). "

في تقارير السفارة البريطانية

وبالطبع لم يفت **السفارتين البريطانية والأمريكية** أن تتناولا هذا الموضوع في عددٍ من تقاريرهما ..

- جاء في تقرير بعث به السفير البريطاني **ستيوارت** بتاريخ **١٩٦٣/١٢/١١** حول موضوع انتخاب رئيس جديد لدورة مجلس النواب التكميلية الخامسة ما ترجمته [٢٢٨]:

  " لقد جرى افتتاح البرلمان في جو على درجة كبيرة من التوتّر. إذ يبدو أن رئيس الوزراء السابق **محمد عثمان الصيد** قام خلال الأيام القليلة السابقة على افتتاحه بتقديم رشاوي كبيرة لعدد من أعضاء مجلس النواب من أجل التصويت لصالحه ضدّ مرشح الحكومة **مفتاح عريقيب** عند انتخاب رئيس جديد لمجلس النواب (وكان عريقيب يشغل منصب رئيس المجلس). وقد تردّد أن الصيد دفع رشاوي تتراوح بين (١٠٠٠) و (٢٠٠٠) جنيه ليبي لكل صوت. إن **السفير المصري** كان على ثقة مفرطة بأن الصيد، بدفعه هذه الرشاوي، قد ضمن ما لا يقلّ عن ٧٥ **%** من أصوات أعضاء المجلس، وهذا ما جعل السفير يغادر قاعة البرلمان مباشرة فور الانتهاء من الاحتفال بافتتاح الدورة الجديدة وقبل بدء عملية الانتخاب ذاتها التي كانت ستجري بعد الظهر، وذلك حتى يتمكّن من الإبراق إلى حكومته حول الموضوع. وقد تبيّن أن السفير المصري كان متعجّلاً إذ نجح مرشح الحكومة عريقيب حيث حصل على (٢٤) صوتاً في حين حاز خصمه الصيد على (٢٣) صوتاً:

وتبيّن القائمة التي أرفقها السفير بتقريره نقلاً عن جريدة " **الرائد** " (مستقلة) أن النواب الآتية اسماؤهم صوّتوا إلى جانب مرشح الحكومة **مفتاح عريقيب**:

١- السنوسي حمادي.	٢- علي أحمد زيدان.	٣- عبد المولى لنقي.
٤- علي مصطفى المصراتي.	٥- أحمد علي المحيشي.	٦- الهادي العايب.
٧- عمران العابدية.	٨- حسن عمر نشاد.	٩- عبد القادر البدري.
١٠- محمد ياسين المبري (وزير).	١١- عبد الله السحيري.	١٢- ساسي أحمد حمادي.
١٣- محمود البحباح.	١٤- سالم الأطرش.	١٥- محمد الشرع قرزة.
١٦- عبد السلام التهامي.	١٧- محمد نشنوش.	١٨- السني خليفة سالم.
١٩- عبد الفتاح بن زهرة.	٢٠- الصيد الزنتاني.	٢١- محمد بو صاع الزنتاني.
٢٢- مفتاح عريقيب.	٢٣- السنوسي يوسف علي.	٢٤- المهدي بوزو (وزير).

٢٢٨ التقرير يحمل الرقم الإشاري VT 1015/75 بالملف FO 371/173240 28192.

أما النواب الذين صوّتوا إلى جانب **محمد عثمان الصيد** فهم:

١- محمد سليمان بوربيدة.	٢- محمد عطية الله بونويرة	٣- سليمان أحمد العبدلي.
٤- آدم سعد الغويل.	٥- صابر حسن الشاعري.	٦- موسى عبد الرازق اللواج.
٧- جربوع إبراهيم الكزة.	٨- محمود فتح الله.	٩- بالقاسم العلاقي.
١٠- مفتاح شريعة.	١١- يونس عبد النبي بالخير.	١٢- النائب النوري.
١٣- علي أبو بكر النعاس.	١٤- الوحيشي المنتصر.	١٥- محمد سالم بحيح.
١٦- عمران البصير.	١٧- العربي بن خليل.	١٨- نوري سليمان بن غرسة.
١٩- أحمد الحاج علي.	٢٠- أحمد الخرباش.	٢١- أحمد شعبان.
٢٢- محمد عثمان الصيد.	٢٣- محمد عبد الجليل زعطوط.	

وتضمّن تقرير السفير ستيوارت جملة من الملاحظات كان من بينها:

١- هناك **ثمانية** [٢٢٩] من النواب إما أنهم لم يحضروا العملية أو امتنعوا عن الإدلاء بأصواتهم، من بينهم نواب المعارضة: محمود صبحي ويوسف زميت والسايح فلفل وأحمد عبد الحفيظ الرماش ومحمد بشير المغيربي [٢٣٠]. أما بقية نواب المعارضة، فقد شاركوا في العملية وصوّتوا إلى جانب مرشح الحكومة وهم: علي مصطفى المصراتي وعبد السلام التهامي ومحمد نشنوش. أما النائب أبو صاع الزنتاني [٢٣١] فقد صوّت هو الآخر إلى جانب مرشح الحكومة. [٢٣٢]

٢- جرت مساندة الصيد بشكل مكثّف من قبل زملائه السابقين في الحكومة عدا النائب **عبد المولى لنقي** الذي صوّت إلى جانب مرشح الحكومة. ويعتبر الذين ساندوا الصيد من " **المحافظين** " في مواجهة " **الراديكاليين** " الذين سلفت الإشارة إليهم. ومن المشكوك فيه أن المعارضة كانت في هذه المرة على أساس " **السياسات** " وإنما كانت على أساس " **الأشخاص** " .

وأضاف السفير البريطاني في تقريره:

" عندما تحدّثت مع **فتحي العابدية** الوكيل الدائم لوزارة الخارجية [٢٣٣] في اليوم التالي على عملية التصويت أخبرني أنه لو جاءت نتيجة الاقتراع مخالفة (وهو ما كان ليحدث لو لم تصرّ الحكومة على أن يكون الاقتراع علنياً وليس سرّياً) لما كان أمام فكيني من خيار سوى أن يقدّم استقالة حكومته أو أن يطلب

---

٢٢٩ ذكر التقرير أنهم تسعة والأصح أنهم ثمانية فإجمالي عدد النواب هو (٥٥) عضواً.

٢٣٠ درج هؤلاء الخمسة على مقاطعة جلسات البرلمان منذ بدء انعقادها في البيضاء نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٦٢.

٢٣١ سيرد اسم هذا النائب تحت عنوان " محاولة اغتيال مزعومة " بهذا المبحث.

٢٣٢ بقية أعضاء المجلس الذين لم يحضروا الجلسة ولم يشاركوا في العملية هم حسين الفقيه ويوسف بن كاطو والمهدي الأطرش.

٢٣٣ جرى تعيين السيد فتحي العابدية في هذا المنصب في ١٩٦٣/٥/٦ خلفاً للأستاذ مصطفى عبد الله بعيو الذي تمّ تعيينه في شهر مارس/آذار السابق بمنصب رئيس الجامعة الليبية.

من الملك حلّ البرلمان. وأي من الخيارين كان سيخلق أزمة. وكما هو واضح فإن الأغلبية المؤيدّة للحكومة صغيرة جداً الأمر الذي يجعل من الصعب على فكيني أن يواصل عمله ما لم ينجح في استقطاب النواب الذي كانوا غائبين. "

وأضاف السفير:

إن عملية الدعاية وحشد الأصوات الواسعة التي سبقت عملية التصويت تفسّر:

١- عدم وجود تبيّن بشأن توجّه الملك وتحركِه.
٢- التأكيد الذي ورد بخطاب العرش على العلاقات العربية والإفريقية مع الغياب الكامل لأية إشارة بشأن العلاقات مع الغرب.
٣- لغة المجاملة التي تحدّث بها فكيني مع السفير (ستيوارت) عندما حاول الأخير ترتيب مقابلات معه للوفد البرلماني البريطاني الزائر.

وعندما عبرت لفتحي العابدية عن دهشتي لأسلوب المجاملة الذي تحدّث به فكيني، علّق العابدية بقوله إن فكيني كان تحت ضغوط كبيرة وكان يتحرّك بحذر شديد خلال الأسبوع الماضي، وكان حريصاً للغاية ألا يعطي خلال هذا الوقت الحرج أية فرصة للمعارضة كي تثير موضوع القواعد العسكرية. وواصل العابدية تعليقه معبّراً عن امتنان الجميع لتجنّب البريطانيين القيام بأي دعاية أو إظهار علانية للمناورات العسكرية الثلاثية التي تمّت، ومن ثمّ فلم تثر أية شكوى ولو هامسة من أحد. "

وفي فقرة إضافية من تقريره، تحدّث السفير البريطاني عمّا يتردّد حول **مصدر الأموال التي أنفقها محمد عثمان الصيد**، حيث جاء فيها:

" كما هو متوقع، فقد شاعت تخمينات كثيرة حول المصدر الذي حصل بن عثمان منه على الأموال التي أنفقها كرشاوي للنواب الذين صوّتوا معه. وهناك ميل لاقتراح أن مصدر هذه الأموال هم **البريطانيون**. وقد بذلت قصاري جهدي لوضع حدّ لهذه الأقاويل. وحسب ظني الخاص (وهو مجرّد ظن) فإن **مصدر هذه الأموال قد يكون وليّ العهد الذي بدوره حصل عليها من الأمريكان**. الشيء الوحيد الذي يجمع كلّ المراقبين عليه أنه لا يمكن أن يكون الصيد قد أخرج هذه الأموال من جيبه الخاص [٢٣٤]. "

وفي فقرة ختامية أورد السفير أنه عندما غادر مدينة البيضاء كان التوقع السائد هو أنه ما لم يقدّم فكيني استقالته قبل ذلك التاريخ فمن المنتظر أن **يعود هو وحكومته إلى طرابلس في حدود ١٩٦٣/١٢/١٤** منبّها إلى أن فكيني لم يورد في خطاب العرش الذي ألقاه أية إشارة حول مستقبل مدينة " **البيضاء** ".

---

٢٣٤ راجع ما ورد فيما بعد على لسان رئيس الوزراء الأسبق محمود المنتصر بهذا الخصوص.

كما كان الصراع الدائر بين رئيس الحكومة فكيني وسلفه الصيد، والذي كان آخر مظاهره ما دار من صراع حول منصب رئيس مجلس النواب، أحد الموضوعات التي تناولها حديث مطوّل بين السفير البريطاني **ستيوارت** ورئيس الوزراء الأسبق **محمود المنتصر** يوم ١٩٦٣/١٢/١٨. وكان ممّا أورده السفير في تقريره إلى الخارجية البريطانية [٢٣٥] حول هذا اللقاء:

" كان لي صباح يوم أمس حديث مطوّل مع رئيس الوزراء الأسبق السيد محمود المنتصر .. وتمكّنت من سؤاله عن الصراع الذي دار في الخفاء بين فكيني وبن عثمان خلال الأسبوع السابق على افتتاح البرلمان يوم ٧ ديسمبر. قال لي السيد المنتصر أنه **بصرف النظر عمّا يقال عن مثالب بن عثمان فهو يحمل ولاءً ثابتاً للملك ولوليّ العهد**. ومن الواضح أنه أصبح منزعجا لتنامي السلطة في أيدي فكيني المعروف بأنه يكنّ العداء للملكية وأنه صديق لعبد الناصر ولبن بيللا ومؤيّد لنموذجهما من الاشتراكية العربية. "

" وأضاف السيد محمود بأن **فكيني بصفته شاباً أصبح يحظى تدريجياً بتأييد جيل الشباب** من الليبيّين وليس بالضرورة في الولايات الثلاث كافة. غير أنه بات واضحاً أنه لو حدث للملك شيء ما وقت رئاسة فكيني للحكومة فالوضع سيمكّنه من فرض إرادته، وذلك لن يكون في صالح إعتلاء وليّ العهد للعرش، كما أنه لن يكون في صالح تحالفات ليبيا مع الغرب. في ضوء هذا، وقبل عشرة أيام من افتتاح الدورة الجديدة للبرلمان، بدأ بن عثمان حملة قوية عرض خلالها **رشاوي كبيرة** (ومنها من جيبه الخاص) [٢٣٦] من أجل **حجب الثقة عن الحكومة في البرلمان**. لقد تمكّن بن عثمان من الحصول على تأييد (٢٦) نائباً له. **وعندما علم فكيني بهذه التحركات لجأ هو الآخر إلى الرشوة** [٢٣٧]، وتمكّن في حالة واحدة على الأقل من دفع مبلغ يفوق ما عرضه بن عثمان، ولأن النائب المعني قبض من الجهتين فقد غاب عن عملية التصويت [٢٣٨]. هذا الصوت الوحيد هو الذي مكّن مرشح فكيني (عريقيب) من الفوز. غير أن **الفارق كان ضئيلاً جداً لدرجة جعلت فكيني يتخوّف من بقاء البرلمان في حالة انعقاد**، ومن ثمّ جرى تأجيل اجتماعاته إلى ما بعد شهر رمضان. "

" قلت للسيد محمود إنني سمعت إشاعات (وهي رواية أمريكية) مفادها أنه فور انتهاء عملية التصويت على رئاسة مجلس النواب **رجع فكيني إلى طرابلس حيث احتجّ لدى الملك** ضدّ نشاطات بن عثمان وأن فكيني تلقى من الملك ما

---

٢٣٥ التقرير مؤرّخ في ١٩٦٣/١٢/١٩ ويحمل الرقم الإشاري VT 1015/76 بالملف FO 371/173240 .28192

٢٣٦ من الواضح هنا أن المنتصر يحمل رأياً مخالفاً لاعتقاد المراقبين حول مصدر هذه الأموال.

٢٣٧ هذا أيضاً ما ذهب إليه بعض المراقبين.

٢٣٨ لعلّ الإشارة هنا إلى النائب " حسين الفقيه ".

يفيد دعمه الكامل له. ردّ السيد محمود قائلاً إنه على علم بذهاب فكيني لمقابلة الملك، إلا أنه شكك في أن يكون الملك قد أعطاه أي وعدٍ بالمساندة. واستطرد قائلاً بأنه هو نفسه التقى الملك يوم ١٢/٦ (اليوم السابق على افتتاح البرلمان) وتحدّث معه طويلاً، ووجد **الملك على علم تام – بشكل يثير للدهشة – بكافة نشاطات بن عثمان وفكيني. وحسب اعتقاد المنتصر، فإن الملك يدرك تماماً موقف فكيني من الملكية ومحاذير ذلك الموقف، وأنه بصدد اتخاذ إجراء قريباً بهذا الخصوص،** كما عبّر المنتصر عن استغرابه كيف أن الملك لم يقم بذلك حتى الآن. كما أضاف بأنه على الرغم من وجود نقد متنام للملك في كل من برقة وطرابلس، وكذلك فزان، فإن سلطته لا تزال غير مُنازعة، مع ذلك فالوقت ينخر في وضع الملك ووضع وليّ العهد بالتأكيد أيضاً. "

وأضاف السفير البريطاني بعد ذلك في تقريره عن لقائه رئيس الوزراء الأسبق محمود المنتصر:

" أشرت عند ذلك إلى المقالتين [239] اللتين نشرتهما صحيفة " **العمل** " البرقاوية وشنتا هجوماً على **القواعد البريطانية**. لقد قلت للمنتصر بأن الدكتور فكيني دائم الإصرار معي على أهميّة عدم إعطاء أي علانية للنشاطات العسكرية البريطانية في ليبيا، وأنه باعتقادي، وفي ضوء معرفتي بهذا الموقف (من جانب فكيني)، تستطيع الحكومة – لو أرادت – أن تمارس رقابة على الصحافة، وأنني أجد صعوبة في التوفيق ما بين موقف فكيني كما عبّر لي عنه وبين سماحه بظهور هاتين المقالتين، وإنه إن كان ربّما قد أخذ على حين غرّة بالنسبة للمقالة الأولى، إلا أنني على يقين أنه كان بمقدوره أن يمنع تكرار ذلك (أي يحول دون ظهور المقالة الثانية). وعلّق المنتصر على كلامي قائلاً: بالطبع كان بمقدور فكيني أن يوقف نشر المقالتين، غير أنه صاحب موقف بالأساس ضدّ معاهدة الدفاع (مع بريطانيا)، ومن المحتمل أنه كان سعيداً **باستخدام أي عداء جانبي محدود للقواعد العسكرية كسلاح في معركته ضدّ بن عثمان** المعروف بتأييده لوجود صلات بالغرب. وهنا أيضاً فإن المنتصر لا يفهم لِمَ لم يقم الملك باتخاذ أي إجراء ضدّ الصحيفة. " [240]

في تقارير السفارة الأمريكية

تناولت السفارة الأمريكية في ليبيا موضوع انتخاب رئيس جديد للبرلمان خلال الدورة التكميلية الخامسة للهيئة البرلمانية الرابعة (١٩٦٠ – ١٩٦٤) في عدد من برقياتها وتقاريرها، نكتفي بالإشارة إلى ما ورد في اثنين منها:

---

٢٣٩ راجع مبحث " الإعلام في ظلّ الشويرف " بهذا الفصل.

٢٤٠ عرضنا بقية ما جاء في هذه المقابلة في بحوث أخرى من هذا الفصل.

- جاء في التقرير الأول[٢٤١] منهما، وهو مرسل من قبل المستر جون دورمان John Dorman بتاريخ ١٩٦٣/١٢/١٩ (أي بعد مضيّ قرابة أسبوعين على انتهاء العملية)[٢٤٢]:

" لقد كان حفل افتتاح الدورة البرلمانية الجديدة في البيضاء يوم ١٢/٧ تحت رعاية وليّ العهد، والذي تميّز بخطاب عرش طويل ألقاه رئيس الوزراء فكيني، مليئاً بالأحداث. غير أن معظم المراقبين، من ليبيّين وأجانب على السواء، لم يركـّزوا اهتمامهم على الاحتفال ذاته بقدر ما ركـّزوه على المناورات التي كانت تدور حول عملية انتخاب رئيس الدورة الجديدة لمجلس النواب المقرّر إتمامها في جلسة سرّية تعقد فور الانتهاء من إلقاء خطاب العرش. وقد حضر الحفل من الجانب الأمريكي السفير لايتنر وقائد قاعدة ويلس الجوية ورئيس البعثة العسكرية الاستشارية واثنين من دبلوماسييّها. "

وتحت عنوان " **حشد المؤيّدين** " ورد بالتقرير:

" لقد سرت إشاعة قوية على مدى عدّة أسابيع في كل من طرابلس وبرقة مفادها أن رئيس الوزراء السابق محمد عثمان الصيد (النائب بالبرلمان)، وربّما أكثر من نائب آخر، سوف يرشحون أنفسهم لرئاسة مجلس النواب في مواجهة الرئيس الحالي للمجلس مفتاح عريقيب [ملاحظة: لقد أصبح عريقيب وفقاً لعدد من المصادر الموثوقة غير مرضيّ عنه من قبل عدد كبير من أعضاء مجلس النواب، وقد رغب هؤلاء – حسبما يتردّد – في التصويت ضدّه عند انتخاب رئيس جديد للمجلس – ووفقاً لما تردّد أيضاً – فإن هؤلاء النواب لم يرغبوا بأن يُنظر إلى موقفهم هذا على أنه موجّه ضدّ الحكومة، ومن ثمّ فقد أبلغوا رئيس الوزراء عمّا عزموا عليه. لم يعارض فكيني في البداية فكرة هؤلاء النواب، غير أنه لمّا آل الأمر أن أصبح بن عثمان هو المرشح لرئاسة المجلس ضدّ عريقيب قرّر تأييد الأخير] " .

"لقد أصبح واضحاً بشكل متواتر أن تلك كانت خطة بن عثمان. فقد تبيّن من المعلومات المتسرّبة أن بن عثمان شرع فور وصوله إلى البيضاء يوم ١٢/٦ في عقد سلسلة من الاجتماعات مع أصدقائه المقرّبين من بين أعضاء مجلس النواب. وبات من **"الأسرار المعروفة"** أن بن عثمان عرض على نحو (٣٠) عضواً في البرلمان ما يصل إلى (٢٠٠٠) جنيه ليبي لكلّ نائب يصوّت معه. ويقال أن بن عثمان حصل على موافقة (٢٦) نائباً على التصويت إلى جانبه، وأنه أنفق في هذا الصدد ما مجموعه (٦٢) ألف جنيه[٢٤٣]. وقد أفادت التقارير

٢٤١ التقرير يحمل الرقم الإشاري (A – 191) بالملف POL. 15 – 2 Libya.

٢٤٢ راجع ما ورد حول هذا الموضوع على لسان رئيس الوزراء الأسبق مصطفى بن حليم في مبحث " تداخل وصراع المصالح السياسية والاقتصادية " بهذا الفصل.

٢٤٣ لابدّ أن السفارة الأمريكية قد حصلت على هذا الرقم بهذا التحديد من مصدر مقرّب من عثمان.

أن شيخ الجامعة الإسلامية **منصور المحجوب** كان نشطاً في حشد أصوات النواب لصالح صديقه بن عثمان. كما وردت تقارير حول قيام قائد قوات الأمن الفريق **محمود بوقويطين** بتأمين أصوات النواب البرقاويين لبن عثمان بحجّة أن فكيني يقوم بتدمير برقة وأنه يهدّد أوضاع البرقاويين [٢٤٤] . "

وفي الوقت ذاته، أفادت التقارير أن فكيني، الذي أصبح منزعجاً بسبب نوايا بن عثمان ومناوراته، استطاع التأثير – على الأقل – في موقف نائبين (ممّن سبق وأعطوا تأكيدهم لبن عثمان على التصويت لجانبه) وهما **سلسي حمادي** (عن جادو/جبل نفوسة) و**حسين الفقيه** (مصراته) وتحوّلا بتأييدهما لعريقيب بدلاً من بن عثمان. لقد أبلغ الفقيه بن عثمان قبيل افتتاح البرلمان أن فكيني أقنعه بعدم التصويت لصالح بن عثمان وبالتالي فلا ينبغي للأخير أن يعتمد عليه. أما النائب **علي زيدان** (الجفرة) فيقال أنه رفض عرضاً من بن عثمان بمبلغ (٥٠٠٠) جنيه. وقد تواصلت عملية حشد التأييد والأصوات حتى قبيل تلاوة خطاب العرش. وقد لاحظ المراقبون أن عريقيب كان يهمس في اذن الفقيه بإصرار ووضوح لحظات قبيل الشروع في إلقاء رئيس الوزراء لخطاب العرش، وقد علّق أحد المراقبين بتندّر على ذلك قائلاً (لقد عرض عريقيب على الفقيه سعراً لصوته أعلى من ذاك الذي عرضه بن عثمان). "

" بعد انتهاء عملية التصويت، ادّعى عدد من النواب من أنصار بن عثمان أن الحكومة دفعت (٣٠٠٠) جنيه لكل نائب أدلى بصوته إلى جانب مرشحها، غير أننا (في السفارة الأمريكية) لم نسمع من مصادر أخرى ما يمكّننا من التحقّق من صحّة هذه القصة. لقد أشاع بن عثمان عند وجوده في المجلس محاطاً بعدد من أنصاره (من بينهم الوزراء السابقين يونس بالخير ونوري بن غرسة ومحمد بحيح وأبو القاسم العلاقي ومحمد سليمان بو ربيدة) عند البدء في إلقاء خطاب العرش، جوّاً من الثقة بالفوز. وقد استمتع المراقبون بجوّ الترقّب الذي كان سائداً (في المجلس). "

كما ورد بتقرير السفارة الأمريكية تحت عنوان " **عملية التصويت** " :

" كانت نتيجة التصويت (٢٣) لصالح بن عثمان و (٢٤) لصالح عريقيب. وفور الإعلان عن النتيجة صاح أنصار بن عثمان بصوتٍ عالٍ مدّعين أن صوتاً من أصوات مؤيّديهم حُسب لصالح عريقيب. وفي قمّة هذا الصخب وقف بن عثمان، الذي كان قد تلقّى تأكيداً من ممثله في " لجنة مراقبة التصويت " أن عملية التصويت كانت سليمة، وتوجّه نحو عريقيب في كياسة ومدّ إليه يده مهنئاً له بفوزه معترفاً بهزيمته أمامه. وقال لعريقيب إنه لم يكن شخصياً يرغب

٢٤٤ راجع مبحث " تحركات جهوية وقبلية " بهذا الفصل. يلاحظ أن ثمانية من نواب برقة الخمسة عشر صوّتوا إلى جانب بن عثمان في حين صوّت خمسة منهم إلى جانب عريقيب، ولم يشارك اثنان منهم في عملية التصويت حيث كانا غائبين عن الجلسة وهما بشير المغيربي ورجب بن كاطو.

في منافسته على رئاسة المجلس، ولكنه فعل ذلك نزولاً عند إصرار أصـدقائه ومؤيّديه على ذلك. ونُـقل فيما بعد عن بن عثمان قوله بأن اثنين مـن النـواب تحوّلا إلى تأييد عريقيب (وفي اعتقاد السفارة أنه يقصد حمادي والفقيه المـشار إليهما أعلاه) [٢٤٥]. "

كما ورد بتقرير السفارة الأمريكية تحت عنوان " **ردّ فعل الجمهور** " :
" صدرت عن جمهور الناس الواقفين أمام مبنى البرلمان أثناء إلقـاء خطـاب العرش صيحات تردّد (**يسقط الخونـة واللـصوص**) .. (**لا تعطـوا أصـواتكم للصوص**) [٢٤٦]. وقد جرى إحضار أعداد إضافية من الـ**شرطة** لمواجهـة أيـة اضطرابات يمكن أن تحدث. وفي الواقع، فإنه لم تحدث أية مضاعفات أخـرى سوى **التخمينات** التي راجت حول أهمية عملية التصويت التي تمّـت وتأثيرهـا على الحكومة والموعد التالي لاجتماع البرلمان والتي كانت الموضوع الرئيسي لأحاديث الناس في كافة أرجاء ليبيا منذ يومذاك. "

كما تعرّض التقرير لموقف الملك من هذه التطورات تحت عنـوان " **وضـع الملك** " :
" ووفقاً لمصدر موثوق جداً، قريب من رئيس الديوان الملكي **علي الساحلي**، فإن الملك علم منذ مرحلة مبكـّرة قبل حدوث عملية التـصويت بتحـرّك بـن عثمان [٢٤٧]، وطلب الملك من الساحلي عدم التدخّل في الأمر. ويمكن فهم توجيه الملك للساحلي بعدم التدخّل على أنه **تأييد مبطن لبن عثمان**، وهو على الأقـل تخل واضح منه عن إعطاء تأييده الفعّال للحكومة الحالية. لقـد غـادر فكينـي البيضاء يوم ١٠/١٢ للاجتماع في اليوم التالي بالملك في طرابلس لمدة نـصف ساعة، فيما بقي الوزراء جميعهم بالبيضاء. وقد ساد الانطباع بأن هدف فكينـي من مقابلة الملك هو التأكـّد ما إن كان بمقدوره الاستمرار بحكومته الحالية. في اليوم ذاته، ودون أن يوضح إن كان له دور في الخلاف البرلماني، أبلغ **الملـك** السفير (الأمريكي) أن **نتائج الانتخابات في ليبيا عادةً ما تكون متقاربـةً ومـع ذلك فمن يفوز يعتبر هو الفائز** [٢٤٨]. وفي ١٢/١٢ (أي بعد يوم مـن المقابلـة) أشار **فتحي العابدية** وكيل وزارة الخارجية بأن الملك أعطـى فكينـي الـضوء الأخضر وجدّد ثقته في حكومته. "

---

٢٤٥ يختلف هذا عمّا ورد في مذكرات الصيد المشار إليها في بداية هذا المبحث. ويلاحـظ أن القائمـة التـي أوردها تقرير السفارة الأمريكية للنواب الذين صوّتوا إلى جانب محمد بن عثمان تضمّنت أربعـة اسـماء بالخطأ وهي أسماء سالم الأطرش (الذي كان رئيساً للجلسة) وحسن عمر نشاد ومحمد نـشنوش ومحمـد الشرع قرزة الأمر الذي يضع علامة استفهام حول مصدر هذه القائمة والوقت الذي تمّ به الحصول عليها.

٢٤٦ علـّق معدّ التقرير بأن المقصود بهذه الصيحات هم (بن عثمان وجماعته).

٢٤٧ يتطابق هذا مع ما جاء على لسان رئيس الوزراء الأسبق محمود المنتصر وكذلك ما ورد فـي مـذكرات الصيد المشار إليها آنفا.

٢٤٨ أي أن ذلك لا يقلّ من أهمية الفوز وليس مبرّراً للطعن في الفائز.

وتحت عنوان " **دوافع محتملة .. وتكهّنات أخرى** " أورد تقرير السفارة الأمريكية:

" إن هذه هي أول جلسة برلمانية حضرها بن عثمان منذ تركه لرئاسة الحكومة في مارس/آذار من عام ١٩٦٣ [٢٤٩]. **وليس مفهوماً لدينا لِمَ أراد بن عثمان منصب عريقيب؟** فعلى الرغم من أن عريقيب ليس شخصية سياسية قوية، إلا أنه اشتهر بأنه أدّى مهمّته بكفاءة وكان معروفاً عنه أنه صاحب ولاء لم يتوقف للملك ولحكومته، ومن ثمّ فإنه كان يُنظر إليه على أنه شخص مثالي لشغل منصب رئيس مجلس النواب. لقد تبيّن لنا فيما بعد أن بن عثمان يريد المنصب لا لأنه يعارض عريقيب، ولكن يريده كوسيلة لمعارضة فكيني وربّما إلى درجة المطالبة بحجب الثقة وإسقاط حكومته. كما وردت الإشارة، إن بن عثمان لم يكن يسعى إلى هذه الغاية بمفرده، وكان أداة طيعة لآخرين ضمّت قائمة أسمائهم كلاً من عبد الله عابد السنوسي [٢٥٠] والشيخ منصور المحجوب وقائد قوات الأمن محمود بوقويطين. "

وتحت عنوان " **تطورات لاحقة** " أورد التقرير الأمريكي:

" كان من المتوقع أن يقوم **بن عثمان** إثر فشل محاولته بتولّي رئاسة مجلس النواب أن يعود إلى طرابلس وأن ينهي حركته المعارضة للحكومة. غير أن هذا لم يحدث، فقد ظلّ مقيماً في فندق " **شحات** " [٢٥١] حتى يوم ١٩٦٣/١٢/١٢، مواصلاً جهوده كما تفيد التقارير من أجل تجميع التأييد لمعارضة الحكومة. ومن الواضح أن انزعاج فكيني من هذا التطوّر هو الذي دعاه لمقابلة الملك يوم ١٢/١١. إنه ليس معروفاً على وجه اليقين ما إن كان البرلمان سوف يعقد اجتماعاته قبل شهر رمضان (الذي يبدأ في ١٩٦٤/١/١٤ تقريباً). هناك إشاعة قوية تفيد أن **رئيس الوزراء فكيني يفضّل تأجيل انعقاد البرلمان إلى ما بعد شهر رمضان** (١٤ فبراير/شباط ١٩٦٤) **وذلك حتى يعطي الفرصة لحكومته من أجل تجميع قواها لمواجهة تهديد بن عثمان**. ومن الواضح أن عدداً من **النواب المناصرين للحكومة** غادروا مدينة البيضاء كما أن عدداً من **النواب المؤيّدين لبن عثمان** ما زالوا باقين في فندق شحات بالبيضاء .. بن عثمان نفسه ربّما يرجع في أعقاب افتتاح البرلمان. أما رئيس مجلس الشيوخ **عبد الحميد العبار** فقد غادر البيضاء إلى منطقة سكناه بالقرب من بلدة " الأبيار " . "

---

٢٤٩ وردت في أصل التقرير الأمريكي على أنها ١٩٦٢ وهذا بالطبع غير صحيح.

٢٥٠ ربّما كان عبد الله عابد السنوسي ذا مصلحة في سقوط فكيني، ولكننا نستبعد أن يكون بن عثمان قد قام بهذه الخطوة من أجله وهو يعلم أنه أحد أعمدة ما كان يُعرف بزمرة القصر (البوصيري الشلحي وجماعته).

٢٥١ يقع هذا الفندق نحو (١١) ميلاً شرقي مدينة البيضاء.وهذه هي الفترة التي يزعم بن عثمان أنه تعرّض خلالها للاغتيال في الفندق ذاته كما يتضح من المبحث التالي من هذا الفصل تحت عنوان " محاولة اغتيال مزعومة ".

ويضيف تقرير السفارة الأمريكية في فقرة ختامية منه:

" ويبقى علينا أن ننتظر لنرى ما إذا كان بن عثمان ينوي المشاركة في أعمال البرلمان ويقود في الواقع المعارضة داخله، وما إن كانت الحكومة تنوي السماح للبرلمان بالاجتماع، وإن كانت هذه التطورات سوف تؤدّي إلى تقصير عمر حكومة فكيني. "

- **التقرير الثاني** الذي أعدّته السفارة الأمريكية في ليبيا حول هذا الموضوع مؤرّخ في ١٩٦٤/١/٦، وهو يتناول ما دار من حوار في مكتب محمد عثمان الصيد بطرابلس يوم ١٩٦٣/١٢/٢٣ بينه وبين دبلوماسيين من السفارة الأمريكية هما جون دورمان John Dorman وغ. جي. باولوتزي G. J. Paolozzi. وقد جاء فيه [٢٥٢]:

" تحدّثنا، بعد تبادل التحيات، عن مأساة وفاة الرئيس كنيدي وردود الفعل لها في كافة أنحاء ليبيا وأهمية ذلك الحادث بالنسبة للعالم أجمع. "

" تحولّت [٢٥٣] بعد ذلك إلى المشهد السياسي المحلي مشيراً إلى أن بن عثمان كان مشغولاً جداً خلال الأسابيع الأخيرة بالبيضاء. كان قد أخبرني في آخر مقابلة سبقت لي مع أنه كان يشعر بالارتياح لتركه الحكومة. وأضفت قائلاً: إنه مع ذلك كاد خلال أسبوعين مضيا أن يجد نفسه مرّة أخرى منغمساً في أضواء السياسة. "

" قام بن عثمان بعد ذلك باستعراض أحداث الأسابيع الأخيرة. وقال بأنه تمّ الاتصال به من قبل عشرة من أعضاء البرلمان الذين طلبوا منه موافقته على ترشيح نفسه لرئاسة مجلس النواب. وأضاف بن عثمان أنه لم يستجب في ذلك الوقت لعرض أصدقائه (النواب). ولكن أمام إصرارهم ردّ عليهم بأنه سوف يفكّر في الموضوع، وبعد ثلاثة أيام ردّ عليهم بأنه سوف يقبل بترشيح نفسه للمنصب شريطة أن يؤيّد أغلبية نواب طرابلس هذا الترشيح. أغلبية نواب طرابلس أيدّوا ترشيحه، ودون تحريك إصبع منه أو القيام بأي إجراء، وجد نفسه مرشحاً لرئاسة مجلس النواب [٢٥٤]. "

وواصل بن عثمان استعراضه للأحداث قائلاً إنه حضر مساء يوم ٤ ديسمبر/كانون الأول وليمة عشاء في بنغازي مع رئيس الوزراء [٢٥٥] ورئيس الجامعة الإسلامية الشيخ منصور المحجوب ورئيس الديوان الملكي علي الساحلي. بن عثمان أبلغ جلساءه على مائدة العشاء في تلك الليلة أنه جرى الضغط عليه لترشيح نفسه لرئاسة مجلس النواب. ووفقاً لرواية بن عثمان فإن

---

٢٥٢ التقرير يحمل الرقم الإشاري (A- 210) بالملف POL. 15 – 2 Libya.

٢٥٣ التقرير هو بتوقيع جون دورمان.

٢٥٤ لم يشر الصيد أثناء المقابلة إلى ما أورده في مذكراته بأنه استشار الملك في الموضوع قبل الموافقة عليه. وقد يكون عدم ذكره لذلك هنا رغبة منه في عدم زجّ اسم الملك أمام دبلوماسيين لأجانب ..

٢٥٥ لاحظ التقرير أن الصيد ظلّ طوال المقابلة يُشير إلى رئيس الوزراء بالدكتور فكيني.

أحداً من الجالسين لم يعقّب على الموضوع. وفي الواقع أنه لم يكن بمقدور أي منهم قول أي شيء حول الموضوع لأن عملية انتخاب رئيس مجلس النواب شأن داخلي يخصّ النواب أنفسهم. "

" ومضى بن عثمان قائلاً إن الحكومة عملت على امتداد الأيام التالية بشكل محموم من أجل حشد الأصوات لهزيمته، وأنها (الحكومة) أنفقت مبالغ طائلة. وفي الوقت نفسه، كان بن عثمان مسترخياً في شحات لا يعمل شيئاً سوى شرب القهوة مع أصدقائه. ونتيجة لنشاطات الحكومة سحب ثلاثة من نواب طرابلس[٢٥٦] وعدهم الذي سبق أن أعطوه له بتأييده وانضمّوا إلى جانب الحكومة. "

" على تمام الساعة التاسعة صباحاً، وقبل ساعتين من الموعد المقرّر لافتتاح البرلمان، زعم بن عثمان أنه التقى بأنصاره واقترح عليهم أن يقوم بنفسه بترشيح مفتاح عريقيب لرئاسة المجلس وبذا يكون قد انسحب من السباق ..قال بن عثمان إن أصدقاءه رفضوا هذا الاقتراح وألحّوا عليه بأن يبقى صامداً. جاءت نتيجة التصويت كما هو معلوم (٢٤) إلى (٢٣) صوتاً لصالح عريقيب. وعندما طالب أحد نواب المعارضة بإعادة عملية التصويت وقف بن عثمان على الفور وتقدّم لتهنئة عريقيب بالفوز وبذا وضع نهاية لأية ادعاءات بوجود تزوير في عملية التصويت. "

ويمضي تقرير السفارة الأمريكية:

" وفي إجابة حول سؤالي بن عثمان عن السبب الأصلي الذي جعل النواب العشرة يطلبون في البداية ترشيح نفسه ضدّ عريقيب، أرجع بن عثمان ذلك إلى أن بعضهم ربّما كان يرى في عريقيب شخصاً ضعيفاً، أو لأن بعضهم كان يرى في تولّي بن عثمان لرئاسة المجلس تعزيزاً للبرلمان. لم يكن في نيّة هؤلاء النواب في البداية معارضة الحكومة، غير أن الحكومة قامت بالتدخّل في الموضوع بشكل غير حكيم، ولم تفلح في شيء سوى توحيد وتكثيف المعارضة ضدّها في البرلمان. "

" وعندما سئل بن عثمان عمّ إن كان يعتبر أن الفارق الضئيل في نتيجة التصويت هو نكسة للحكومة، ردّ بن عثمان بأن هذا استنتاج منطقي. وشرح بن عثمان كيف أنه كان يحرص، عندما كان رئيساً للحكومة، على تطوير علاقات شخصية قوية مع أعضاء مجلس النواب، وكيف أنه عادة ما كان يزورهم شخصياً في بيوتهم بدل أن يقوم بتفويض أحد الموظفين في مكتبه بأداء الزيارة نيابة عنه. وأضاف إن فكيني ينظر إلى البرلمان الليبي على أنه كيان كبير لا

٢٥٦ تغيّرت الرواية في مذكرات الصيد حيث زعم أن الثلاثة الذين غيّروا تصويتهم اثنان منهم من برقة هما النائبان حسن عمر نشاد وعبد القادر البدري والثالث من طرابلس وهو النائب سامي حمادي.

دور فيه للعلاقات الشخصية على غرار البرلمان الفرنسي [٢٥٧] أو الكونجرس الأمريكي [٢٥٨]. ولهذا السبب فإنه لا يوجد أصدقاء متعاطفون مع فكيني سوى قلة، ولم يقم من جانبه بعمل أي شيء لتصحيح هذه الحالة. "

" وعندما سئل بن عثمان عن السبب في عدم دعوة البرلمان للانعقاد بعد جلسة الانتخابات في الوقت الذي يوجد فيه عمل كثير ينتظر الإنجاز، أجاب بن عثمان أن الحكومة ليست واثقة من قوتها، وأنها ترغب في إعادة تجميع قواها. ومنذ الانتخابات انقلب عدد من وزراء فكيني عليه، والحالة داخل البرلمان هي على غير ما يرام من وجهة نظر الحكومة. فالى جانب الـ (٢٣) عضواً الذين صوّتوا إلى جانب بن عثمان، هناك خمسة نواب من طرابلس [٢٥٩] قاطعوا كافة جلسات البرلمان في البيضاء. إن هذا يعني بشكلٍ جليّ أن الأغلبية هي مع المعارضة [٢٦٠]. ثمّ سارع بن عثمان إلى التأكيد بأنه (يتمنى لصديقه الدكتور فكيني النجاح)، وأنه لن يسبّب للحكومة القائمة أية متاعب. "

" وعندما طلب من بن عثمان التعليق على الإشاعة المتداولة بشأن وجود تعديل وشيك في تشكيلة الوزارة بحيث يتاح لثلاثة نواب الإنضمام إليها، وبذا يتمّ تسكين المعارضة، ردّ بأن هذا لن يحدث، فجميع أعضاء البرلمان الذي صوّتوا مع بن عثمان أكدوا أنهم سيرفضون أي عرض عليهم بدخول حكومة فكيني، وبالتالي فإن أي ثلاثة نواب يضافون إلى الوزارة سيكونون بالضرورة من الجناح الذي أيدّ الحكومة، وبالتالي فإن المعارضة ضدّهم سوف تزداد ترسّخاً. "

" وعندما سئل بن عثمان عمّ إن كان إقصاء **الشيخ منصور المحجوب** من منصب رئيس الجامعة الإسلامية يحمل أية دلالات سياسية، أجاب بالتأكيد. وأضاف أنه بعد عملية انتخاب رئيس مجلس النواب مباشرة توجّه فكيني إلى طرابلس لمقابلة الملك، وكان يحمل معه أربعة مطالب من الملك؛ (١) أن يحال الفريق محمود بوقويطين فوراً على التقاعد، (٢) إعفاء الشيخ منصور المحجوب من مناصبه، (٣) حلّ البرلمان، (٤) عدم إدخال أي تعديل على الدستور على الأقل خلال العامين القادمين [٢٦١]. وأضاف بن عثمان أنه على الرغم من أن الشيخ منصور المحجوب كان دوماً موالياً للملك ولوليّ العهد، إلا

---

٢٥٧ يقصد الجمعية الوطنية الفرنسية.

٢٥٨ هذا التصوّر لدى الصيد خاطئ دون شك، فالعلاقات الشخصية تلعب دوراً هاماً في تسيير أعمال هذه المؤسسات، وربّما كان أقرب للصواب أن يقول مثل الجمعية العامة للأمم المتحدة.

٢٥٩ أربعة منهم فقط من طرابلس والخامس من برقة.

٢٦٠ إجمالي عدد نواب المجلس (٥٥) عضواً.

٢٦١ علـّق معدّ هذا التقرير على هذه النقطة الأخيرة بقوله إنه على الرغم من أن بن عثمان لم يتوسّع في شرح هذه النقطة الأخيرة، فإنني أظن، إن كان فكيني قد قدّم فعلا هذه المطالب للملك، فلابدّ أنه كان في ذهنه من وراء هذا المطلب الأخير عدم تسمية البيضاء عاصمة لليبيا على الأقل خلال السنتين التاليتين.

أنه كان يشكـل منذ وقت مبكـر شوكة في خاصرة فكيني. وقـد استـجاب الملك لمطالب فكيني فقط فيما يتعلق بالشيخ منصور المحجوب حيث أعفى مـن منصبه كشيخ لجامعة محمد بن علي السنوسي الإسلامية الذي يعتبـر غيـر ذي أهمية كبيرة نسبياً في حين بقى في منصبه الآخـر الأكثـر أهميـة كمستـشار بالمحكمة العليا. "

وأضاف تقرير السفارة الأمريكية:

" على الرغم من أن بن عثمان ادّعى بأنه يتمنى أن يبقى صـديقه الـدكتور فكيني في الحكومة لبعض الوقت، فإن هناك **مشاكل بدأت تتجمع بـين فكينـي والملك**، حيث أضاف بن عثمان شارحاً (بعد أن أدنى كرسيه وخفّـض مـن صوته) بأن فكيني قام بإرسال وفد عسكري من الجيش الليبـي بقيـادة رئـيس الأركان للمشاركة في مؤتمر للقادة العسكريين العرب في القاهرة لبحث قـضية تحويل مياه نهر الأردن، وأن الملك قد علم للمرّة الأولى بخبر هذا الوفـد عـن طريق الإذاعة، فقام الملك على الفور بإصدار أوامره للوفد بالعودة إلـى ليبيـا، وأمكن اللحاق بهذا الوفد في الإسكندرية حيث عاد إلى ليبيا قبل أن يـصل إلـى القاهرة. " [٢٦٢] وقد لخـّص بن عثمان موقفه بأنه يريد حكومة حازمة ومستقرّة. وأنه ليس متأكـّداً بأن رئيس الوزراء الحالي قادر على تحقيق هذه الغاية. وأيـاً ما كان الأمر، فإن بن عثمان سيواصل من جانبه جهوده من أجل تعزيز مؤسسة البرلمان وزيادة رفاهية الشعب وتأييد الملك. "

وختم المستر دورمان رسالة الإرفاق لمحضر اللقاء مع رئيس الوزراء السابق محمـد بـن عثمان الصيد بعبارة جاء فيها:

" في حين أنه من المحتمل أن يكون عدد من أعضاء البرلمان متبرّمين فعلاً من أسلوب عريقيب في ترؤس أعمال مجلس النواب، إلا أنـه لا يبـدو قـابلاً للتصديق أن يكون (٢٣) عضواً بالبرلمان قد قررّوا تأييد بن عثمان دون تشجيع ولو صغير منه (من المفترض أن يكون مالياً). وبصرف النظر عن الكيفية التي حصل بها بن عثمان على هذا التأييد الكبير من النواب، فإن إحدى النتائج الآنية التي ترتـّبت على ذلك هي عدم دعوة مجلس النواب للانعقاد حتى الآن. ويعتقد معظم المراقبين أن إحجام رئيس الحكومة عن طلب دعوة المجلس للانعقاد .

٢٦٢ تجدر الإشارة إلى أن رئيس الوزراء الأسبق محمود المنتصر أشار إلى واقعة مهمّة أخرى لم يقم فكينـي باستشارة الملك حولها وهي إعطاؤه الإذن لخمس وعشرين طائرة " مصرية " في التـزود بـالوقود فـي ليبيا. كانت هذه الطائرات المحمّلة بالعتاد والأجهزة والأسلحة في طريقها إلى الجزائر التي كانت قد دخلت في اشتباكات مسلحة مع جارتها المغرب في ١٩٦٣/١٠/٨. مقابلة محمود المنتصر مع السفير البريطـاني يوم ١٩٦٣/١٢/١٨. الرسالة المؤرّخة في ١٩٦٣/١٢/١٩ ذات الرقم الإشـاري VT 1015/76، الملـف FO 371/173240 28192.

راجع إلى أنه يخشى قيام بن عثمان ومجموعته بتعطيل برنامجه التشريعي إن هم رغبوا بذلك أو حتى أن يقوموا بإسقاط حكومته. "

" إن السفارة في الوقت الذي تتفق فيه إلى حدّ ما مع وجهة النظر الآنفة، إلا أنها تميل إلى الاعتقاد بأن بن عثمان لا يخطط الآن في أن يسبب لحكومة فكيني أي إحراج خطير في البرلمان، لأنه يعتقد بأن الأخير سوف يسقط في وقت قريب نسبياً [263] ".

٢٦٣ للمزيد حول ما ورد حول هذه الانتخابات، راجع مبحث " تداخل وصراع المصالح السياسية والاقتصادية " بهذا الفصل.

محاولة اغتيال مزعومة

أورد الصيد في مذكراته أنه تعرّض منذ تركه لرئاسة الوزارة إلى عدد من محاولات الاغتيال زعم أن إحداها كانت من تدبير رئيس الوزراء فكيني وبعض وزرائه، وأنها وقعت في الفترة التي أعقبت انتخاب رئيس مجلس النواب في ١٩٦٣/١٢/٧ عندما كان الصيد لا يزال مقيماً "**بفندق شحات**" على المشارف الشرقية لمدينة البيضاء. وفيما يلي تفاصيل هذه المحاولة المزعومة كما وردت في مذكراته [٢٦٤] تحت عنوان "محاولة اغتيالي بسيارة مفخّخة":

"كنت أقيم في فندق شحات في الجبل الأخضر، في الجناح رقم ١١ المطلّ على مدخل الفندق، وبعد أن انتهت حملة انتخابات رئيس مجلس النواب، قام محي الدين فكيني وبعض وزرائه [٢٦٥] بتدبير محاولة لاغتيالي. فقد أحضرت سيارة حكومية، ونزعت لوحاتها الحكومية وركّبت عليها لوحتان مدنيتان، واتفقوا مع نائب برلماني اسمه أبو صاع الزنتاني [٢٦٦] على أن يقود السيارة حتى الفندق ويضعها تحت شرفة الغرفة، بعد أن وضعوا بداخلها كمية من المتفجرات، وتمّ توقيت تلك المتفجرات حتى تنفجر في لحظة معيّنة.

قاد الزنتاني السيارة متوجّهاً صوب الفندق، وكان هناك ملتقى طرق تتفرع منه أربعة طرق، ويقف في مفترق الطرق شرطيان من شرطة المرور. ويبدو أن أبو صاع الزنتاني ارتكب خطأً مرورياً، فأوقفته الشرطة، وطالبوه بأوراق السيارة، وحين لم يجدوا عنده الأوراق، قاموا بتفتيشها فاكتشفوا المتفجرات بداخلها، واقتادوه إلى مركز شرطة البيضاء، وتولّى التحقيق معه حكمدار شرطة البيضاء العقيد عبد الرحيم العقيلي.

قال الزنتاني في التحقيق أنه استلم السيارة من وزارة الدفاع [٢٦٧] ولم يكن يعرف ما بداخلها، وأنه طلب منه إيقافها قرب الشرفة التابعة لجناحي في الفندق. اتصل حكمدار الشرطة مع الفريق محمود بوقويطين مدير الأمن، فذهب إلى مركز الشرطة وأجرى تحقيقاً آخر مع الزنتاني، فاعترف بأنه تلقّى أوامره من محي الدين فكيني وبعض وزرائه. [٢٦٨]

---

٢٦٤ م. س. ص. (٢٧٢ – ٢٧٤).

٢٦٥ لم يذكر أسماء هؤلاء الوزراء.

٢٦٦ كان أبو صاع الزنتاني ضمن أعضاء مجلس النواب الذين صوتوا ضدّ الصيد ولصالح مرشّح الحكومة عريقيب.

٢٦٧ كان سيف النصر عبد الجليل هو وزير الدفاع في تلك الفترة.

٢٦٨ كان الصيد قد ذكر هنا اسمي الوزيرين سيف النصر عبد الجليل والدكتور علي نورالدين العنيزي عندما نشر مذكراته في صحيفة "الشرق الأوسط"، الحلقة (١٢)، العدد (٥٥٥٨) بتاريخ ١٩٩٤/٢/١٥ ثمّ عاد وحذف اسمي هذين الوزيرين عندما نشر المذكرات في كتاب كما يتضح أعلاه.

" وحين عرف محي الدين فكيني أن أمر المحاولة قد انكشف، اتصل بسكرتير الملك وطلب منه إبلاغه أن الأمن غير مستتب في مدينة البيضاء، وأن هناك اضطرابات وقعت في المدينة، فاتصل الملك بالفريق بوقويطين، وسأله عن الاضطرابات في مدينة البيضاء التي أبلغه بها رئيس الحكومة، فأخبر بوقويطين الملك بواقعة السيارة، ونفى حدوث أية اضطرابات، وكان رأي الملك أن محاكمة نائب تحتاج إلى رفع الحصانة عنه، وإذا انكشف الأمر، فإنه يخشى من حدوث اضطرابات في البلد، خاصّة إذا سمعت القبائل بالحادثة. وطلب من بوقويطين بذل كل الجهد حتى لا يتسرّب نبأ الحادث، كما كلفه الاتصال بي لإبلاغي بالحادث شريطة أن لا أبوح به لأحد ولا أعطيه أهميّة مع تخصيص حراسة خاصّة بي.

في صبيحة اليوم التالي وحين استيقظت لفت انتباهي الحراسة التي وضعت أمام جناحي وفي بهو الفندق، وأثناء تناولي وجبة الإفطار مع بعض النواب، جاء محمود بوقويطين إلى الفندق، وطلب أن نتحدث على انفراد، وسألني عن موعد سفري إلى طرابلس، فقلت له أنني سأسافر في اليوم التالي، وأخبرني أنه قرّر تخصيص حراسة لمرافقتي. فاستفسرته عن سبب ذلك، وماذا جرى فأبلغني بالحادث وتفاصيله كما ذكرته، وطلب مني عدم ذكره لأي شخص، وقال لي إن هذه هي رغبة الملك. وبالفعل احتفظت بالسر ولم أبلغ أحداً إلا بعض النواب [٢٦٩] في وقت لاحق. ووضعت حراسة أمام منزلي في طرابلس.

في تلك الفترة حلّت الاحتفالات بعيد الاستقلال، ووجّهت لي دعوة لحضور الاحتفالات أسوة برجال الدولة الآخرين. وخلال الاحتفال ألقى محي الدين فكيني خطاباً قال فيه إن الحكومة لن تتهاون مع الذين يريدون الإخلال بالأمن أو يرتكبون جرائم مخالفة للقانون. واستغرب الناس ما جاء في الخطاب. وأذكر أن عبد المجيد كعبار رئيس الحكومة الأسبق كان إلى جانبي وسألني عن قصد محي الدين فكيني، لكنني لم أقل شيئاً عن محاولة اغتيالي، رغم أن محي الدين فكيني كان يحاول إبعاد تدبير الحادثة عن نفسه.

في تلك الليلة، كان يعمل في منزلي حارس خاص من أقاربي، فجاءت سيارة شرطة بعد منتصف الليل وسحبت الحراسة الحكومية التي كانت أمام المنزل. وفي الصباح أبلغني الحارس بما جرى، فاتصلت بمركز الشرطة القريب من منزلي لأستفسرهم عن سبب سحب الحراسة، فأبلغوني أن رئيس الحكومة طلب من قائد الأمن في طرابلس اللواء المنصوري سحبها. عبّروا لي عن أسفهم لعدم إبلاغي في الليلة نفسها. "

٢٦٩ لم يذكر الصيد أسماء هؤلاء النواب الذين باح لهم بسرّ هذه المحاولة ولِمَ قرر مفاتحتهم بها رغم أنه حسب زعمه أعطى الوعد للملك بألا يحدّث أحداً في هذا الموضوع ؟!

وحتى يدرك القارئ درجة التهافت والضعف في هذه الرواية عن محاولة الاغتيال المزعومة، من المهمّ معرفة:

١- أن مدينة البيضاء يومذاك كانت صغيرة نسبياً.

٢- أن معظم المسؤولين الحكوميين من وزراء وأعضاء مجلسي النواب والشيوخ وكبار الموظفين كانوا معروفين بالوجه لدى قاطني المدينة لا سيّما لدى رجال الأمن والشرطة.

٣- وبافتراض توفّر درجة معقولة من الكفاءة لدى رجال شرطة المرور في البيضاء (تجعلهم يوقفون كل سيارة يرتكب سائقها مخالفة مرورية)، فمن المستبعد أن يقوم هؤلاء بإيقاف نائب برلماني (النائب أبو صاع الزنتاني) لمجرّد ارتكابه مخالفة مرورية. ولو فات رجلي الشرطة التعرّف على هويّة النائب المذكور لما تردّد هو بإبلاغهم أنه نائب بالبرلمان ويتمتّع بالحصانة التي تمنع تفتيشه، ولما تجرّأ عندئذ رجلا الشرطة على إيقافه بل على تفتيش سيارته وأخذه إلى مركز الشرطة للتحقيق معه.

٤- إن إصرار الصيد في روايته على وجود عدد من الوزراء (لم يذكر اسماءهم) [٢٧٠] وراء تدبير هذه المحاولة المزعومة وإعطاء الأوامر بشأنها، أمر لا يستقيم مع المنطق ولا مع طبائع الأشياء. فتدبير مثل هذا العمل – إن صح – يتمّ عادة في أضيق نطاق إذ أنه يتعلّق بارتكاب جريمة قتل يعاقب عليها القانون بالإعدام، فكيف يعقل أن يجلس رئيس الوزراء (أي رئيس وزراء) مع عدد من وزرائه لتدبير ارتكاب مثل هذه الجريمة وإعطاء الأوامر بشأن تنفيذها ؟!

٥- إن الصيد لم يذكر أسماء النواب الذين فاتحهم بهذه القصة، ولا مبرّرات هذه المفاتحة ولا تاريخها ممّا يُضعف من صحّة هذه الرواية.

إن هذه القصة، كما رواها الصيد في مذكراته، لا تقتصر على اتهام رئيس الوزراء فكيني وبعض وزرائه (المجهولي العدد والأسماء) بالتدبير لارتكاب جريمة قتل لأسباب تافهة جداً، ولكنها توجّه الاتهام أيضاً إلى الملك إدريس وإلى قائد قوات الأمن محمود بوقويطين [٢٧١] بالتستّر على جريمة قتل خطيرة كان من الممكن أن تؤدّي – لو وقعت – إلى نتائج سياسية وخيمة.

وممّا يؤكّد – حسب اعتقادنا – زيف هذه القصة أن الصيد لم يقم بإثارتها مع أي من دبلوماسيّي السفارتين البريطانية والأمريكية الذين التقى لهم خلال تلك الفترة وتحدّث معهم في شتى القضايا. كما أن تقارير السفارتين المذكورتين خلت من أية إشارة إلى هذا الموضوع من قريب أو بعيد. [٢٧٢]

---

٢٧٠ راجع الملاحظة بهذا الخصوص في هامش سابق. هذا الأمر يجعل كل وزير في وزارة فكيني متهمًا بنظر قارئ المذكرات في أنه قد يكون أحد هؤلاء الوزراء.

٢٧١ من المعروف أنه كانت لفكيني خصومة شديدة مع بوقويطين، فكيف يعقل أن يتستّر هذا الأخير على جريمة بهذا الحجم وبالقرائن المذكورة كما يزعم الصيد؟ !

٢٧٢ اللهم إلا أن يكون ذلك في تقارير بقيت طيّ الكتمان ولم يتمّ الإفراج عنها بعد، وهذا ما نستبعده.

وتجدر الإشارة إلى أن سيف النصر عبد الجليل، الذي كان وزيراً للدفاع في حكومة فكيني، قام بالردّ على ما ورد في مذكرات الصيد حول هذه المحاولة المزعومة، وكان ممّا جاء في ذلك الرد [٢٧٣]:

" تكلم الرجل، السيد محمد عثمان الصيد، بعد صمت طويل، وكنا نتمنى أن تكون أفكاره أكثر ترتيباً فالأحداث لم تكن مرتّبة والوقائع لم تكن موثّقة فخرج العمل في صورة مجموعة من الذكريات المشتّتة. ويبدو أن السنوات الطويلة التي انقضت بعد تجربته السياسية وسنوات الغربة المريرة لم تستطع أن تزيل من قلب الرجل عداواته وحزازاته القوية فقد كان قاسياً في توزيع اتهاماته على رجال معظمهم الآن بين يدي الله سبحانه وتعالي ونسب إلى نفسه على حسابهم بطولات ومواقف تفتقر إلى التوثيق والدليل.

وإنني كواحد من الذين عاصروا هذه الحقبة وأحد شهودها لا أستطيع أن أقوم بدور المدافع عن الرجال الذين طالهم الاتهام، فالأموات منهم رحمهم الله سينصفهم التاريخ، والأحياء قادرون على الردّ مثلي والدفاع عن أنفسهم. أما ما أودّ إيضاحه فهو ما أصابني شخصياً من اتهامات بالرغم من أن الرجلّ قد قال عني في بدايات الحلقات إنني صديق عزيز له وهي صداقة أبادله اياها ولكنه ما لبث أن اتهمني بواقعتين.

الأولى: إنني والمرحوم الدكتور علي العنيزي كنا من المحرّضين للسيد الوزير عبد المولى لنقي على الاستقالة من الحكومة. وبالرغم من أنني أجهل أسباب ودوافع الاستقالة لأنني حينها كنت موجوداً بالقاهرة، إلا أنني أودّ أن أوضح أن السيد عبد المولى لنقي قد عرف عنه استقلالية المواقف، وهو رجل معتزّ بمواقفه نتيجة للتربية التي ورثها عن أسرته العريقة التي اشتهرت بمواقفها الوطنية وإخلاصها لملك البلاد.

الثانية: أنني خطّطت مع رئيس الوزراء السيد محي الدين فكيني لاغتياله بنسف الفندق الذي كان يوجد به في مدينة شحات واستعمال إحدى سيارات وزارة الدفاع التي كنت آنئذٍ وزيراً لها لنقل المتفجرات واستبدال لوحات مدنية بلوحاتها، وأودّ هنا أن أوضح النقاط التالية:

- يعلم كلّ من عاصر فترة الحكم الملكي في ليبيا أن أسلوب التصفية الجسدية لم يكن معروفاً ولم تحدث واقعة واحدة من هذا النوع طوال هذه الحقبة.

---

٢٧٣ نُشر الردّ في صحيفة " الشرق الأوسط " اللندنية التي كانت قد نشرت مذكرات الصيد في حلقات. راجع " التصفية الجسدية أسلوب غير معروف في عهد السنوسي " . العدد رقم (٥٥٩٤) الصادر بتاريخ ١٩٩٤/٣/٢٣.

- أن السيد محمد عثمان الصيد، الذي كان نائباً في مجلس الأمّة في ذلك الوقت، كان من الرجال المعتدلين المخلصين للملك وللحكومة، ولم يكن يشكل أية خطورة تصل إلى درجة تفجيره وتفجير فندق بنزلائه من أجل تصفيته.
- أن علاقتي مع السيد محمد عثمان الصيد تعود إلى أوائل الخمسينات حيث عدت من المهجر في مصر إلى ولاية فزان لأعيّن رئيساً للمجلس التنفيذي ونائباً للملك بولاية فزان، وكان السيد محمد عثمان الصيد ينتمي إلى نفس الولاية وقد عيّن ممثـّلاً لها في الحكومة الاتحادية وزيراً للصحة، وكانت تربطني به على مرّ الأيام علاقة طيبة ولم يكن يخطر ببالي مجرّد إيذاء السيد محمد عثمان الصيد فما بالك بقتله سامحه الله. "

الفصل السابع

حكومة فكينى .. ملامح سياسة خارجية جديدة

مباحث الفصل السابع

حكومة فكينى .. ملامح سياسة خارجية جديدة

* تمهيد
* على الصعيد العربي
* على صعيد العلاقات مع أفريقيا
* العلاقات مع الاتحاد السوفياتي
* العلاقات مع ايطاليا

الفصل الســابع

حكومة فكيني .. ملامح سياسة خارجية جديدة

تــمهيد

مع نهاية العام الأول من النصف الثاني من القرن الماضي، وتحديداً في الرابع والعشرين من شهر ديسمبر من العام ١٩٥١ حصلت ليبيا على استقلالها، وأصبحت لأول مرة في تاريخها الحديث **دولة واحدة** [1] وعلى امتداد **العشر سنوات الأولى** من استقلالها ظلت تعيش بدرجة أساسية على المساعدات المالية والاقتصادية التي أصبحت تتلقاها بموجب " **معاهدة الصداقة والتحالف** " التي أبرمتها مع الحكومة البريطانية في عام ١٩٥٣، وبموجب الاتفاقية التي عقدتها في عام ١٩٥٤ مع حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بشأن تأجير " **قاعدة ويلس الجوية** " للأخيرة.

ومع بداية **حقبة الستينات** دخلت المملكة الليبية المتحدة **عالم الدول المنتجة والمصدرة للنفط** [2]، بخام عالي الجودة وقريب من مناطق استهلاكه في أوروبا، وتحولت ليبيا بذلك من " **دولة عبء** " إلى " **دولة جائزة** " تتسابق مختلف الأطراف الدولية على نيل أكبر حصة ممكنة من ثرواتها. وهي ذات الحقبة التي رأينا وصفاً لأوضاعها السياسية الملبدة والمضطربة في شتى أرجاء العالم وفي مقدمتها **المنطقة العربية والقارة الإفريقية** التي تنتمي إليها ليبيا جذوراً وجواراً، حضارة وتاريخاً، وثقافة وديناً.

من المرجّح أن الملك إدريس، في ضوء اطمئنانه إلى مستقبل بلاده المالي والاقتصادي بعد اكتشاف البترول، وفي ضوء التطورات ورياح التغيير السياسي التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط (وبخاصّة منذ بداية عقد الستينات)، رأى أن الوقت قد حان لأن تنتهج ليبيا سياسة عربية جديدة وأن تعطي لنفسها سمتاً عربياً نشطاً وأن تلعب دوراً أكثر إيجابية وفاعلية على الساحة العربية والإفريقية، ومن هنا كان بحثه عن رئيس وزراء جديد يحمل المؤهلات المناسبة للقيام بهذه المهمة.

إذن فلم يكن من قبيل المصادفة أن يقع اختيار الملك إدريس على الدكتور **محي الدين فكيني** ذي الخبرة الواسعة نسبياً في الدبلوماسية والشئون الخارجية [3] فضلاً عن انتمائه إلى جيل الشباب والمعروف بميوله التقدمية الليبرالية وتوجهاته العروبية، كي يؤلف **الحكومة السادسة** في تاريخ

---

١ راجع المجلد الأول من الجزء الأول من هذا الكتاب.

٢ راجع الفصل الثاني " جوانب من قصة النفط الليبي " من هذا المجلد.

٣ كان الدكتور فكيني عند اختياره لتشكيل الوزارة في ١٩٦٣/٣/١٩ أكثر رجال العهد الملكي الذين تولوا رئاسة الوزراء خبرة وتمرساً في العمل الدبلوماسي والشئون الخارجية فقد أمضى جُلّ سنوات حياته الوظيفية منذ عام ١٩٥٣ في المجال الدبلوماسي وإدارة العلاقات الخارجية من خلال مشاركته في عدد من الوفود والمفاوضات السياسية وترؤسه لبعثات ليبيا الدبلوماسية لدى مصر وواشنطن وهيئة الأمم المتحدة.

العهد الملكي وليدخل بالمملكة الليبية في عشريتها الثانية " **موجهاً أشرعة سفينتها في اتجاه رياح التغيير السائدة حينذاك في الوطن العربي.** "[4]

ومن ثمّ فلم يكن غريباً أن تأتي أولى تصريحات الدكتور فكيني بشأن سياسة ليبيا الخارجية على النحو التالي:

> " إن علاقات ليبيا بكل بلد على حدة سوف تقوم على أساس تقييم موضوعي لمصالح ليبيا مع ذلك البلد ... إن ليبيا هي الجناح الشرقي للمغرب العربي وتربطها مع دول المشرق العربي علاقات ثقافية وتاريخية خاصّة تؤهلها أن تلعب دور حلقة الوصل بين مشرق ومغرب العالم العربي "[5]

إن هذه التصريحات هي التي جعلت صحيفة **(الرائد)** المستقلة تدعو في إحدى افتتاحياتِها عقب تولّى الدكتور فكيني لرئاسة الوزارة إلى وضع نهاية لحالة الانعزال التي تعيشها ليبيا في سياساتها الخارجية.

وقد عكس **بيان حكومة الدكتور فكيني** الذي ألقاه أمام مجلس النواب بالبيضاء يوم ١٩٦٣/٣/٣١ هذه التطلعات والتوجهات حيث أورد به أن حكومته عاقدة العزم في مجال سياسة ليبيا الخارجية على:

١- أن تتعامل مع المشاكل القائمة **بموضوعية تامة** دون الخضوع لأية تأثيرات من أي جانب.
٢- أن تلعب ليبيا دورها المتميز الذي يؤهلها له موقعها الجغرافي **كجسر اتصال** بين مشرق العالم العربي ومغربه، وستبارك ليبيا كل **خطوة تهدف إلى تحقيق أماني وتطلعات العرب العليا.**
٣- أن تحافظ ليبيا على علاقاتها مع **الدول الصديقة** على أساس من الصراحة والوضوح والاحترام المتبادل والفهم الصحيح للمصالح المشتركة.
٤- أن تواصل ليبيا التعاون المثمر **البناء مع الدول الإفريقية والآسيوية** وبخاصّة فيما يتعلق بوقف سباق التسلح ومنع إجراء التجارب النووية.

وأكد **فكيني** توجهات السياسة الخارجية لحكومته في الكلمة التي ألقاها أمام البرلمان أثناء جلسة يوم ١٩٦٣/٧/١٨ التي خصصت لمناقشة بند " وزارة الخارجية " في الميزانية العامة لسنة ٦٣ / ١٩٦٤ حيث جاء على لسانه[6]:

---

٤ راجع ما ورد بهذا الشأن في مبحث " تكهنات ومخاوف غربية " بفصل " حكومة فكيني .. للبداية الواعدة " من هذا المجلد. راجع أيضاً رسالة السفير البريطاني ستيوارت المؤرّخة في ١٩٦٣/٤/١٥ ذات الرقم VT 1022/3 الملف FO 371/173 242 28/83

٥ راجع مبحث " تكهنات ومخاوف غربية " المشار إليه في الهامش السابق.

٦ راجع مبحث " دورة برلمانية نشطة " بفصل " حكومة فكيني .. البداية الواعدة ".

" إنني لا أعتقد أن هذه هي اللحظة التاريخية المناسبة أو أن هذا هو الظرف الصحيح للتعبير بشكل صريح عن سياساتنا الخارجية أو مناقشة علاقاتنا بالعالم الخارجي. غير أنني واستجابة لرغبة بعض النواب أودّ أن أؤكد أن سياستنا وعلاقاتنا الخارجية هي الآن رهن مراجعة ودراسة. بل يمكنني القول بأنها تخضع الآن لإعادة النظر. غير أنني لن أتناول بالتفصيل ما الذي تعتزم القيام به، لأن من واجبنا أن نأخذ في الاعتبار علاقاتنا الماضية وصداقاتنا ومع ذلك فيمكنني القول بأن سياساتنا سوف تقوم على حقيقة قوامها بأننا سوف نستكمل سيادتنا. إن سياستنا الخارجية سوف تنتهج طريقاً لن تتأثر فيه بأي عامل لا من الشرق ولا من الغرب. إن هذا الموضوع دقيق وحساس جداً ويمس مصلحة الوطن العليا وبالتالي أرجو إعفائي من قول المزيد. "

كان السفير البريطاني في ليبيا المستر ستيوارت قد لاحظ هذه التوجهات الجديدة عند لقائه المباشر الأول مع رئيس الوزراء فكيني، وسطر ملاحظاته في تقريره الذي بعث به إلى خارجية بلاده بتاريخ ١٩٦٣/٤/٢٢ حيث جاء فيه [٧] :

" ... من خلال سجل أداء فكيني في الأمم المتحدة، ومن خلال ما أحسست به أثناء مقابلتي الشخصية معه، فإنني أستطيع القول بأنه سوف يتبنى سياسة أكثر اندفاعاً على الصعيد الخارجي وعلى الأخص عربياً. وعوضاً عن التمسك بشكل حاد بسياسة الانعزال وعدم التدخّل في القضايا القائمة بين الدول العربية، فمن المحتمل أن يحاول فكيني اتخاذ موقف متميز بشأنها. ويبدو هذا الأمر ضرورياً إذا رأت ليبيا ألا تنأى بنفسها جانباً عن التطورات الرئيسية الجارية في العالم العربي... "

كما جاء في تقرير أعدته السفارة البريطانية بعد مضى ستة أشهر على استلام الدكتور فكيني رئاسة الوزراء ما ترجمته [٨]:

" (٢) إن لم يكن الدكتور فكيني قد أعطى سياسات ليبيا الخارجية مظهراً جديداً، فإنه على الأقل، أعطاها توجهاً (ميلا) جديداً. ليس أمراً جديداً أن تؤيد ليبيا القضايا العربية والأماني الإفريقية، إلا أنه لوحظ خلال الأشهر الأخيرة أن ليبيا عبّرت عن هذه المواقف بصوت أعلى من ذي قبل، وبدون أن يكون مطبوعاً بما عرف عنها من ميل لإنتظار من سيفعله الآخرون قبل أن تقوم هي بالتعبير عن موقفها. ومن ثمّ فإن ليبيا لم تتردّد في القيام علانية بتهنئة كل من الجمهورية العربية المتحدة (مصر) وسوريا والعراق بشأن مشروع الاتحاد بينها الذي أعلن عنه في ابريل الماضي (١٩٦٣) والذي انتهى نهاية أسيفة. وفي الواقع فلم تتردّد ليبيا في الربط بين هذا الاتحاد وبين " الوحدة " التي أعلنت هي عنها (المتمثلة في إلغاء النظام الاتحادي). كما كانت ليبيا في مقدمة الدول الإفريقية التي سارعت إلى تطبيق قرار منظمة الوحدة الإفريقية

٧ التقرير يحمل الرقم الاشاري VT 1015/37 بالملف FO 371/173 238

٨ التقرير مؤرّخ في ١٩٦٣/٩/٢١ ويحمل الرقم الاشاري VT 1015/63 بالملف FO 371/173 240 FO 28192

بأديس أبابا الداعي إلى مقاطعة جنوب أفريقيا والبرتغال. كما قام فكيني بتبادل عدد من الرسائل مع كل من رئيس الوزراء البريطاني ماكميلان والرئيس كنيدي والمستر خروتشوف بشأن خطر التجارب النووية (وقد جرى نشر هذه المراسلات على نطاق واسع في وسائل الاعلام الليبية) "

كما وصف **التقرير السنوي** الذي أعدته **السفارة البريطانية** عن الأوضاع والتطورات السياسية في ليبيا خلال عام ١٩٦٣ والذي غطىّ جل فترة حكومة الدكتور فكيني، توجهات تلك الحكومة في مجال العلاقات الخارجية عموماً كالآتي [٩]:

" .. من المؤكد أن عام ١٩٦٣ كان مختلفاً بشكل ملحوظ عن العام الذي سبقه في مجال الشئون الخارجية. ومع ذلك، فلم يكن الاختلاف مروعاً، كما أن ليبيا لم تغير مواقفها الأساسية المتمثلة في الحياد إزاء الحرب الباردة مع الارتباط في الوقت نفسه باتفاقياتها الدفاعية مع الغرب، والنأي بنفسها عن الخلافات العربية، والتعاطف مع الأماني والتطلعات الإفريقية. ومع ذلك، وبسبب حالة الثقة بالنفس الناجمة عن ثرائها النفطي والتي تجسدت في التعديلات الدستورية التي أجرتها، فقد بدت ليبيا عازمة على أن تلعب دوراً أقل تواضعاً مما كان عليه حالها من قبل على الساحة الدولية.

لقد عرضّت ليبيا نفسها، من خلال ربطها لسياساتها بطريقة أوثق من قبل بالقضايا العربية والإفريقية، لضغوط متزايدة من هذه الدوائر؛ ضغوط في مواجهة العنصرية والاستعمار (وعلى وجه الخصوص ضد جنوب أفريقيا والبرتغال وضد سياسات بريطانيا في روديسيا الجنوبية وعدن وعُمان)، وضغوط ضد المعاهدات الخاصّة بالقواعد والاتفاقيات الدفاعية (وموجهة بصورة أوضح ضد القواعد الأمريكية أكثر منها ضدنا، غير أنها تعززّت في الحالتين بتنامي الاستغناء الاقتصادي من وجهة نظر الليبيّين عن الترتيبات المصاحبة لهذه الاتفاقيات)، فضلاً عن الضغوط ضد الملكية وضد " الذين لم يتحرروا بعد " (رغم أن ليبيا استطاعت حتى الآن أن تتجنب الحملات المباشرة للدعاية المصرية). وفي جميع هذه القضايا حرص الليبيون بصورة أكبر على تحسين صورتهم أكثر من حرصهم على إدخال تعديلات جوهرية على مواقفهم السياسية على الرغم أنه من الصعوبة تحقيق واحدة (تحسين الصورة) دون القيام بالأخرى (إدخال تعديلات جوهرية على المواقف السياسية). "

---

٩ التقرير مؤرّخ في ١٩٦٤/١/١ ويحمل الرقم الاشاري VT 101'/1 بالملف FO 371/178 854

على الصعيد العربي

أثارت الفقرة التي أوردها الدكتور فكيني في خطابه أمام البرلمان الليبي يــوم ١٩٦٣/٣/٣١ بشأن الدور الذي تزمع حكومته أن تلعبه كجسر اتصال بين مشرق العالم العربي ومغربه، اهتمام المراقبين وتكهناتهم وبعض مخاوفهم.

وعلى سبيل المثال فقد ألمحت إلى هذه الاهتمامات والمخاوف والتكهنات بعض الفقرات التي وردت في رسالة السفير البريطاني ستيوارت [١٠] التي عقــّب فيها على بعض الملاحظات التــي كانت قد وردته من مدير إدارة شمال وشرق أفريقيا بالخارجية البريطانية المستر **سكرايفنر** قبــل عدة أيام [١١]، فقد جاء في تعقيب السفير ستيوارت:

" كما سبق لي أن ألمحت في مراسلات سابقة حول سياسات الحكومة الجديدة، لقد أصبح من المؤكد أن فكيني يعتزم أن يلعب دوراً أكثر ايجابية في الشئون العربية. ففي أول خطاب لحكومته أمام البرلمان تحدث عن مسئوليات ليبيا كجسر اتصال بين دول المشرق العربي ومغربه. "

" غير أنني أشاطرك **شكوكك** حول ما إذا كانت هذه السياسة سوف تتــضمن فــي الوقــت الحاضر أي **تحركات عملية** على طريق تحقيق وحدة المغرب العربي نفسه. إذ لابد أن الليبيّــين أدركوا الآن أن أي تكامل وثيق بين دول المغرب العربي، إذا قدرّ له اطلاقاً أن يحدث، لابــد أن يكون خاضعاً لهيمنة الجزائر. وأن مثل هذا التطور لا يبعث على الارتياح عند الليبيّين في هــذه المرحلة. "

" لا نملك سوى الانتظار لنرى ما إذا كان من شأن توسيع الاتحــاد المزمــع بــين مــصر وسوريا والعراق ليشمل الجزائر أن يدفع ليبيا نحو علاقات أمتن مع (بقية) جاراتهــا المغاربيــة. وإذا قررت ليبيا أن تزّج بنفسها أكثر من اللازم في الشئون العربية، فإن ذلــك مــن شــأنه أن يعرضّها لشتى أنواع الضغوط، ولعل هذا هو أحدها. "

وقد ختم السفير البريطاني رسالته بعبارة جاء فيها أن السفير التونسي في ليبيا أعرب للسفير الايطالي مؤخّرا ردّاً على سؤال وجهه إليه الأخير، بأنه لا يعتقد بأن نشأة فكيني في تونس سوف يكون لها أثر كبير على العلاقات الليبية التونسية.

---

١٠ الرسالة مؤرّخة في ١٩٦٣/٤/١٥ وتحمل الرقم الاشاري VT 1022/3 بالملف FO 371/173 242

١١ الرسالة مؤرّخة في ١٩٦٣/٣/٢٩ وتحمل الرقم الاشاري VT 107/12بالملف السابق.

خطوات مبكرة

سارعت حكومة فكيني إلى اتخاذ عدد من الخطوات المبكرة التي بدا فيها واضحاً توجهاتها الجديدة على الصعيد العربي من ذلك:

- كان أول اجراء قام به فكيني إرساله برقية تأييد حميمة إلى الرئيس الجزائري **أحمد بن بيللا** يعبّر له فيها عن مساندته لموقفه المعارض لإقدام فرنسا على اجراء تجارب نووية في الصحراء.[12]
- إرسال برقية إلى **جامعة الدول العربية** كانت أكثر صراحة وإقداماً من المعتاد [13]، كما تم إرسال وفد كبير وعالي المستوى للمشاركة في اجتماعات الجامعة. [14]
- الاعتراف في ١٩٦٣/٣/٢٥ بالنظام الجمهوري في **اليمن** بقيادة عبد الله السلال. [15]
- ترحيب حكومة فكيني بالجهود المبذولة لإقامة اتحاد بين مصر وسوريا والعراق [16]، وقيام الملك إدريس من جانبه بارسال برقية تهنئة إلى رؤساء الدول الثلاث بشأن تلك الجهود.

زيارة لدول المغرب العربي

ما إن اطمأن الدكتور فكيني إلى فراغ البرلمان من مناقشة واقرار مشروعات الميزانية العامة وخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وعدد من القوانين الأخرى ذات الصلة، حتى قام على امتداد فترة أسبوع (ابتداءً من الرابع والعشرين من شهر أغسطس ١٩٦٣) بزيارة رسمية لكل من **تونس** (يومان) **والجزائر** (ثلاثة أيام) **والمغرب** (يومان) [17]. وقام الوفد الليبي بالمشاركة في مراسم اعتماد **معاهدة الآخاء وحسن الجوار** وعدد من الاتفاقيات الأخرى مع **تونس**، **ومعاهدة**

---

١٢ تقرير السفير البريطاني ستيوارت المؤرّخ في ١٩٦٣/٣/٢٥ ذي الرقم الاشاري VT 1015/22 بالملف FO 371/173 238

١٣ تقرير السفير البريطاني ستيوارت المؤرّخ في ١٩٦٣/٣/٢٥ ذي الرقم الاشاري VT 1015/22 بالملف FO 371/173 238

١٤ مذكرة المستر بنهام بالخارجية البريطانية المؤرّخة في ١٩٦٣/٤/٢ بشأن ما ورد بتقرير السفير المشار إليه في الهامش السابق.

١٥ كان وزير الخارجية الليبي السابق في حكومة الصيد (ونيس القذافي) قد أبلغ القائم بالأعمال الأمريكي جون دورمان يوم ١٩٦٣/٢/٢٠ أنه ليس في نية الحكومة الليبية الاعتراف بالنظام اليمني الجديد بسبب عدم انجلاء الموقف بعد وعدم انسحاب القوات الأجنبية.

١٦ راجع مبحث " على صعيد الوطن العربي " بفصل " أهم ملامح البيئة السياسية الدولية والإقليمية في مطلع الستينات " من هذا المجلد.

١٧ كان بصحبة فكيني في هذه الزيارة زوجته، كما ضم الوفد الرسمي المرافق له كلا من وزير الصناعة ووزير المواصلات والأشغال العامة ووزير الأنباء والإرشاد ووكيل وزارة الخارجية ومدير المراسم بوزارة الخارجية.

حسن الصداقة والتعاون، وعدد من الاتفاقيات المكملة مع **المغرب**. كما شارك في المحادثات التي أسفرت عن ابرام **معاهدة صداقة وحسن الجوار مع الجزائر**. [١٨]

وقد أجرت مجلة " المصور " القاهرية مقابلة مطوّلة مع الدكتور فكيني خلال تلك الزيارة طرحت عليه فيها عدداً من الأمثلة المتعلقة بسياسات ليبيا العربية وموقفها من وحدة دول المغرب العربي.

وكان مما جاء في اجابات فكيني [١٩] على هذه الأمثلة:

" إن المملكة الليبية هي جزء من العالم العربي. وشعبها يشكّل جزءاً لا يتجزأ من الأمة العربية المجيدة. وأن الحكومة الليبية حين تبدى اهتماماً وحرصاً كبيرين من أجل دعم الروابط الأخوية بشقيقاتها الدول العربية، فهي تؤكد بذلك الحقيقة المترسّخة وهي أن الدول العربية ترتبط ببعضها بروابط متينة من التاريخ المشترك والمصير الواحد. "

" إن المملكة الليبية حريصة جداً على تقوية علاقاتها مع جميع شقيقاتها الدول العربية، ومن ثمّ فهي تبارك كل خطوة من شأنها أن تحقق تطلعات العرب نحو الوحدة والحياة الحرة الكريمة، واستئناف الأمة العربية لدورها الطبيعي في خدمة الحضارة الانسانية ونشر السلام ... "

كما جاء في معرض اجابة الدكتور فكيني على سؤال يتعلق بوحدة دول المغرب العربي الكبير:

" إن موقع ليبيا الجغرافي، في الجناح الأيمن للمغرب العربي وفي قلب الأمة العربية العظيمة، يحمّلها مسئولية فريدة تتمثل في القيام بدورها الطبيعي كجسر اتصال بين مشرق العالم العربي ومغربه ...

" وكما أوضحت في اجابة سابقة، فإن ليبيا تبارك أي خطوة من شأنها أن تؤدّي إلى تحقيق آمال العرب في الوحدة وفي الحياة الحرة الكريمة. ولا يوجد شك في أن وحدة دول المغرب العربي هي احدى تلك الخطوات. وإذا لم تكن وحدة المغرب العربي الكبير قد تبلورت أو أخذت شكلاً محدداً حتى الآن، فإن ليبيا على أتم الاستعداد لدراسة أي خطة لتحقيق هذه الوحدة تعرّضها عليها احدى شقيقاتها في المغرب العربي في ضوء العلاقات الأخوية التي تربطها بهذه الشقيقات. " [٢٠]

---

١٨ راجع بشأن هذه الزيارة ما ورد في البرقيات المرسلة من السفارة البريطانية في ليبيا منذ ١٩٦٣/٨/٢١ ذوات الأرقام الاشارية VT 1022/6 (A-D) بالملف FO 371/173 242 28183 والبرقية المؤرّخة في ١٩٦٣/٨/٢٦ ذات الرقم الاشاري VT 103 170/2 والبرقية المؤرّخة في ١٩٦٣/٨/٢٨ ذات الرقم VT 103170/3 بالملف FO 371/173 243

١٩ نشرت المقابلة بكاملها في بيان صحفي نشرته السفارة الليبية بلندن بتاريخ ١٩٦٣/٨/٢٨

٢٠ الاجابات هنا معربة من قبل المؤلف عن الترجمة الانجليزية.

تقييم بريطاني من الجزائر

بتاريخ ١٩٦٣/٩/٤ بعث السفير البريطاني بالجزائر المستر **ايوارت بيجز** C.T.E. Ewart – Biggs إلى وزير الخارجية البريطاني رسالة مطوّلة ضمّنها انطباعاته وتقييمه للرحلة التي قام بها فكيني للجزائر، كان من بين ما جاء فيها [٢١] :

" (١) يشرفني أن أبلغكم أن رئيس الوزراء الليبي الدكتور محي الدين فكيني، مصحوباً بزوجته وعدد من الوزراء والمسئولين الليبيّين زاروا الجزائر خلال الفترة من ٢٦ إلى ٢٩ أغسطس في سياق زيارته لدول المغرب العربي. "

" (٢) إن الزيارة، مثل كثير غيرها في هذا الجزء من العالم، لم يعلن عنها سوى قبل بضعة أيام من وقوعها. وكما حدث فعلاً، فلم يكن توقيتها مناسباً، وقد غطى عليها بشكل مكثف النقاش الجاري في المجلس الوطني الجزائري حول مشروع الدستور. "

" (٣) عومل الدكتور فكيني بروتوكولياً كرئيس دولة إذ أن البروتوكول الجزائري لا يميّز بين رئيس دولة ورئيس حكومة. لقد تم استقباله وتوديعه في المطار بواسطة السيد **أحمد بن بيللا** حيث كان في تحيته بالمطار رجال الحكومة الجزائرية والسفراء ورؤساء البعثات الدبلوماسية. ونزل فكيني بقصر الشعب، وكان برنامج زيارته على غرار البرنامج الذي خصص للرئيس (التنزاني) **جوليوس نيريري** الذي زار الجزائر منذ شهر مضى ... "

وأشار السفير البريطاني بعد ذلك في تقريره إلى أن فكيني قام بزيارة عدد من معالم ثورة الجزائر الاشتراكية، وأمضى " ليلة مملّة " في المسرح الجزائري استمع خلالها إلى أغاني قدمتها فرقة موسيقية ليبية كان اصطحبها معه، وكان الحضور الجزائري في هذه الليلة محدوداً. وأفاد السفير البريطاني في تقريره أن ميداناً وشارعاً بمدينة الجزائر أعيد تسميتها على اسم " طرابلس "، كما أضاف:

" كما تضمن برنامج الزيارة جلستي عمل والتوقيع على معاهدة أخوّة وحسن جوار واتفاقيات ثقافية وتجارية وتعاون فني أعدّت على استعجال، ولم يُعلن شيء عن محتواها. إلا أنه من المؤكد أنه لا يوجد بها أي شيء جديد يذكر. وقد أبلغني بعض مرافقي فكيني أنها بمثابة " اطار عام " سوف يتم ملؤه فيما بعد، وهي على غرار الاتفاقيات التي أبرمت مع كل من تونس والمغرب من قبل. وفي نهاية الزيارة صدر عن الجانبين **بيان مشترك** [٢٢] هو **خليط من التفاهات** (كيس بال من التفاهات Rag Bag of Platitudes) حول عدد من القضايا لا يُتوقع تأييدها سوى من الطرفين [٢٣]، مع ملاحظة أن موقف الجزائر إزاء بعض هذه القضايا هو أكثر شدة من نظيره الليبي كهدف الوحدة المقدس للمغرب ولأفريقيا وللعرب رغم أنه بعيد المنال، وشجب الاستعمار، والتضامن مع الشعوب الخاضعة للاستعمار البرتغالي ولجنوب أفريقيا [٢٤]، وادانة

---

٢١ الرسالة تحمل الرقم الاشاري VT 103170/4 بالملف FO 371/173 243

٢٢ أرفق السفير برسالته صورة من البيان المشترك باللغة الفرنسية.

٢٣ تعبير في غاية السخرية والاستخفاف.

٢٤ عبّر السفير البريطاني عند هذه النقطة من تقريره عن ارتياحه لعدم اشارة البيان إلى روديسيا/زيمبابوي في هذا السياق.

وشجب اسرائيل. ويمكن للمرء أن يرى أن الجزائريين وليس الليبيون هم الذين كانوا وراء العبارة التي وردت بالبيان المشترك وأكدت على ضرورة النظر إلى وحدة دول المغرب العربي كخطوة على طريق الوحدة العربية وفي ضوء ميثاق الوحدة الإفريقية. "

وختم السفير البريطاني بالجزائر تقريره عن زيارة فكيني للجزائر بعبارة جاء فيها:

" إنني أشك فيما إذا كانت هذه الزيارة ذات مغزى كبير أو أسفرت عن نتائج مهمة. ومن بين دول المغرب الثلاثة التي زارها لابد أنه أحس بغربة أشد عندما كان في الجزائر. فعلاقات ليبيا بالجزائر غير ذات أهمية. فالجانب الجزائري ينظر إلى هذه العلاقات بلا مبالاة، والجانب الليبي ينظر إليها بحذر وخشية . . . . إن فكيني مثل فرقته الموسيقية لم يجد جمهوراً كبيراً هنا. لقد جرى تعطيل وصول أول سفير ليبي للجزائر، وقد يكون ذلك، وفقاً لما أخبرني به القائم بالأعمال الليبي السابق في الجزائر، **لأن الملك لا يطيق رؤية وجه بن بيللا** [٢٥]، ولم يقدم هذا السفير أوراق اعتماده إلا قبل يوم أو يومين من بدء زيارة فكيني .. "

تقييم من السفارة البريطانية في ليبيا

وصلت الخارجية البريطانية تقارير أخرى من سفارتها في **تونس والرباط** حول زيارة الدكتور فكيني لدول المغرب العربي. ولما كانت السفارة البريطانية في ليبيا قد تلقت نسخاً من هذه التقارير، بما فيها تقرير السفارة البريطانية في الجزائر، فقد قام السفير البريطاني في ليبيا المستر **ستيوارت** بإعداد رسالة [٢٦] إلى الخارجية البريطانية ضمنها بعض ملاحظاته واستنتاجاته عن رحلة فكيني المغاربية وجاء فيها:

" (١) لقد طالعت باهتمام كبير التقارير الأخيرة؛ من تونس (رقم ٧٦ بتاريخ ٢٧ أغسطس) ومن الجزائر (رقم ٥٨ بتاريخ ٤ سبتمبر) ومن الرباط (رقم ٥١ بتاريخ ٤ سبتمبر) التي تناولت رحلة رئيس الوزراء ووزير الخارجية الليبي الدكتور فكيني الخاطفة لدول المغرب. "

" (٢) لم يكن بمقدوري أن أجمع الكثير من المعلومات من هنا (طرابلس) حول مسار الرحلة ونتائجها وردود الفعل الليبية ازاءها. إن **عدم وجود اتصالات حميمية ودائمة لنا بالخارجية الليبية على مستوى المكاتب** Desk Level يظهر أثره بشكل جليّ في مثل هذه المناسبات. وعندما أثرت موضوع الرحلة مع رئيس الوزراء (فكيني) مؤخّراً عقب عودته لم يبح لي بشئ. وقد أبلغني زميلي (السفير) الفرنسي اعتقاده **بتوصل فكيني وبن بيللا إلى اتفاق بشأن إعادة أي لاجئين سياسيين يتسللون من الجزائر عبر الحدود الليبية**. كما أبلغني عضو بالسفارة البلجيكية (في طرابلس)، اعتبره أقلّ مصداقية، عن قصة مفادها أن فكيني جرى إرساله من قبل الملك في هذه الرحلة بهدف **إبعاد بن بيللا عن عبد الناصر**. غير أنه من المستبعد أن يكون الملك تحت أي وهم حول مدى تأثيره على بن بيللا. وفي اعتقادي أن هذه القصة لا تعدو

٢٥ راجع ما ورد بهذا الخصوص في فصل " حكومة الصيد ونهاية حقبة " بالمجلد الثالث/ الجزء الأول.

٢٦ الرسالة تحمل الرقم الاشاري VT 1022/10 مؤرّخة في ١٩٦٣/٩/٢٨ بالملف FO 371/173 242 28183

أن تكون رواية محرّفة للقصة التي قالها لك (أي للمستر سكرايفنر بالخارجية البريطانية) بن حليم في لندن، والتي مفادها أن الملك أخذ بنصيحة بن حليم له بإرسال رئيس الوزراء فكيني إلى دول المغرب كتحرك في مواجهة النفوذ المصري في ليبيا. " [٢٧]

" (٣) وفي جميع الأحوال فإنني أتفق مع فحوى الملاحظات الواردة بالتقارير المشار إليها بأن رحلة فكيني لم تكن ذات أهمية بعيدة. ويوجد في الوقت الحاضر وجهتا نظر حول طبيعة علاقات ليبيا بدول المغرب العربي. **فابن حليم**، كما تعلم، يعتقد بأنه من أجل الحيلولة دون ابتلاع ليبيا من قبل مصر ينبغي عليها أن تصبح جزءاً من مغرب عربي متحد. في حين أن **فكيني** من جهة أخرى ينزع إلى أن يرى ليبيا كجسر للربط بين المشرق والمغرب العربي. وتلقى وجهتا النظر اعتراضات واضحة. **أولها**، أن فكرة وحدة دول المغرب العربي في ذاتها هي وهم، بسبب الاختلاف في نظم الحكم بينها والتباين في الرؤى السياسية لكل دولة منها عن الأخرى، فالملكية هي السائدة في كل من المغرب وليبيا، في حين أن تونس جمهورية والجزائر اشتراكية. ولإنصاف فكيني لابد من القول بأنه واقعي حول هذا الموضوع فقد صرح خلال رحلته لدول المغرب بأن العلاقات المغاربية لا ينبغي أن تقوم على العواطف وإنما على التعاون العملي الوطيد في مجالات كالاقتصاد. **وثاني** هذه الاعتراضات أن الجزائر سوف تكون الشريك (الطرف) المهيمن في أي اتحاد لدول المغرب. وكما أشار السفير ايوارت – بيجز (سفير بريطانيا في الجزائر) فإن الجزائر تعتقد أنها هي وليست ليبيا المؤهلة لأن تلعب دور الجسر الرابط مع الجمهورية العربية المتحدة. وفضلاً عن ذلك فالليبيون، كما أخبرك **فتحي العابدية** (وكيل وزارة الخارجية الليبية) خلال شهر يونيه الماضي (أثناء زيارة المستر سكرايفنر لطرابلس) محافظون ولا يقبلون سيطرة الجزائر الاشتراكية عليهم. "

وختم السفير البريطاني ستيوارت تقريره بفقرة جاء فيها:

" سوف أكون مندهشاً إذا لم يكن كل هذا واضحاً أمام فكيني. وفي اعتقادي أن أسلوب الليبيّين بشأن العلاقات مع دول المغرب العربي، سوف يكون بالضرورة واقعياً، ومع أخذ هذا في الاعتبار، سوف تقوم ليبيا نفسها في صورة الصديق للجميع في العالمين العربي والإفريقي."

الموقف ازاء الصراع العربي الاسرائيلي

واصلت حكومة فكيني اتخاذ نفس المواقف التي سارت عليها حكومات العهد الملكي خلال الحقبة السابقة المتمثلة في تأييد القضية الفلسطينية ومساندة الدول العربية في صراعها ضد العدو الاسرائيلي وأطماعه وسياساته العدوانية التوسعية. ويمكن في هذا الصدد الإشارة إلى المواقف والخطوات التالية:

---

٢٧ راجع ما ورد تحت عنوان " مقابلات مع الدبلوماسيين البريطانيين " بمبحث " تداخل وصراع المصالح السياسية والاقتصادية – بن حليم نموذجا " بفصل " حكومة فكيني .. وتواصل الصراع الداخلي " بهذا المجلد. وتجدر الاشارة إلى أن المستر لوكاس Lucas أورد في الفقرة السابعة من تقريره المرسل إلى الخارجية البريطانية بتاريخ ١٩٦٣/١٠/٢٨ أن فكيني قام برحلته المغاربية بدون استشارة الملك كلية وأنه ترتب على ذلك، وعدد من العوامل الأخرى، تدهور العلاقة بين الملك وفكيني. التقرير يحمل الرقم الاشاري VT 1015/65 بالملف FO 371/173 240 28192

- ✓ فور إصدار الرئيس الأمريكي كنيدي ورئيس الوزراء البريطاني ماكميلان للبيان الخاص بسياسة بلديهما ازاء الشرق الأوسط [٢٨]، قام الدكتور فكيني بإستدعاء السفيرين الأمريكي والبريطاني، وعبّر لكل منهما عن احتجاج الحكومة الليبية عما ورد في البيان المذكور من انحياز وتأييد لاسرائيل. [٢٩]
- ✓ أذاع راديو دمشق يوم ١٩٦٣/٨/٢٣ أن رئيس وزراء ووزير الخارجية السوري الدكتور صلاح الدين البيطار تلقى برقية من الدكتور محي الدين فكيني عبّر الأخير من خلالها عن شجب ليبيا للاعتداء الذي تعرّضت له الحدود السورية في تلك الفترة من قبل العصابات الاسرائيلية كما عبر عن تأييد بلاده الكامل وتضامنها مع سوريا ضد العدوان الاسرائيلي. [٣٠]
- ✓ كما جاء على لسان الدكتور فكيني خلال المقابلة الصحفية التي أجرتها معه مجلة " **المصور** " المصرية بشأن القضية الفلسطينية ما ترجمته:

  " أن المملكة الليبية تعتبر القضية الفلسطينية المشكلة الرئيسية التي تواجه العرب في الوقت الحاضر، وهي تسبق وتعلو على كل المشاكل الأخرى. إن الشعب الليبي يؤمن أشد الايمان بحق الشعب الفلسطيني في العودة إلى أرضه المغتصبة. ومن ثمّ فإن الحكومة الليبية مهتمة وحريصة جداً على كل ما من شأنه تحرير فلسطين العربية، ولن يتردّد في اتخاذ أي خطوة يمكنها أن تؤدّي إلى تحقيق وانجاز هذه النهاية وهذا الهدف النبيل، سواء أكان ذلك في المجال الدولي أو فوق أرض فلسطين المهمة. وإن اختتام فصل الكفاح المسلح في المغرب العربي متوّجاً باستقلال الجزائر (في عام ١٩٦٢) سوف يقوّي العرب، ويمكنهم من القيام بواجباتهم إزاء القضية الفلسطينية والتي سوف تكلل بالنصر بإذن الله. " [٣١]

ارتياح لاعتراف العراق بالكويت

عندما جرى إعلان استقلال دولة **الكويت** في ١٩٦١/٦/١٩ كانت المملكة الليبية من ضمن الدول العربية التي سارعت إلى الاعتراف بها. غير أن قيام الرئيس العراقي **عبد الكريم قاسم** بالمطالبة إثر ذلك الإعلان بضم الكويت إلى العراق، حال دون قيام ليبيا بتعييّن سفير لها لدى

---

٢٨ صدر البيان في ١٩٦٣/٥/٨. راجع تقرير السفارة الأمريكية في ليبيا رقم A-271 المؤرّخ في ١٩٦٤/٢/١٩ بالملف POL 15 Libya . (الصفحة رقم (١) من المرفق الملحق بالتقرير).

٢٩ راجع رسالة المستر لوكاس إلى الخارجية البريطانية المؤرّخة في ١٩٦٣/٦/٤ ذات الرقم الاشاري VT 1015/54 بالملف FO 371/173 239 28189 وقد زعم لوكاس في تلك الرسالة أن الملك إدريس كان مستاءً من رئيس وزارته فكيني بسبب إقدامه على استدعاء السفيرين البريطاني والأمريكي.

٣٠ تقرير الاستماع لاذاعة .B.B.C البريطانية رقم ٠٢٣٣ يوم ١٩٦٣/٨/٢٣ الرقم الاشاري VT 1022/7 الملف FO 371/173 242 28183

٣١ هذه الترجمة منقولة عن النص الانجليزى للبيان الصحفي الصادر عن السفارة الليبية ببريطانيا يوم ١٩٦٣/٨/٢٨ المتضمن نص المقابلة مع مجلة " المصور " .

الدولة العربية الوليدة، وبخاصّة بعد أن هددت العراق بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع أي بلد يتبادل التمثيل الدبلوماسي مع الكويت الجديد.

وكما هو معروف فقد شهد عام ١٩٦٣، إثر قيام انقلاب ٨ فبراير ١٩٦٣ بقيادة **عبد السلام عارف**، سحب العراق لمطالبته بضم الكويت، كما قام فضلاً عن ذلك بالاعتراف بها رسمياً. وتفيد احدى الوثائق البريطانية [٣٢] أن السيد **بشير السني المنتصر** مدير الشئون الإفريقية بوزارة الخارجية الليبية، عبّر أثناء لقائه بالمستر دونداس R.G. Dundas من السفارة البريطانية في بنغازي، عن ارتياح الحكومة الليبية لهذه الخطوة العراقية، كما أفاد أيضاً أن الحكومة الليبية لن تعين سفيراً لها بدولة الكويت [٣٣]، وسوف تكتفي بأن يتولىّ سفيرها في العراق تمثيل ليبيا في الكويت أيضاً.

الموقف من الحرب الجزائرية المغربية

من التطورات المؤسفة التي شهدتها الساحة المغاربية خلال خريف عام ١٩٦٣، وقوع الاشتباكات المسلحة على الحدود الجزائرية المغربية [٣٤] في ١٩٦٣/١٠/٨، وكان طبيعياً أن تجد ليبيا نفسها – مثل غيرها من الدول العربية – معنية ومنشغلة بهذه الأحداث.

لم يكن غريباً أن تكون مشاعر عموم الشعب الليبي مع الجانب الجزائري في هذا النزاع الدامي، وقد لعب في تشكيل هذه المشاعر المنحازة لدى الليبيّين التأثير الكبير الذى كان للاذاعتين الجزائرية والمصرية المسموعتين على نطاق واسع في ليبيا، وكذلك استمرار الانبهار لدى قطاعات واسعة منهم ببطولات الثورة الجزائرية والانتصار الكبير الذي حققته في عام ١٩٦٢ والذي تمثل في استقلال الجزائر من الاستعمار الفرنسي الذي رزحت تحت نيره أكثر من مائة وثلاثين عاماً.

غير أن اللافت للنظر هو **تباين مواقف المسئولين الليبيّين** إزاء هذه التطورات المؤسفة على الحدود الجزائرية المغربية وفقاً لما ورد بعدد من وثائق السفارتين البريطانية والأمريكية في ليبيا.

فقد أورد تقرير للسفارة البريطانية [٣٥] مؤرّخ في ١٩٦٣/١٠/٢٨ عن لقاء جرى بين السفير البريطاني ستيوارت ورئيس الوزراء السابق **محمد بن عثمان الصيد** يوم ١٩٦٣/١٠/٢٣ أن الأخير ذكر خلال ذلك اللقاء:

٣٢ راجع رسالة المستر دونداس إلى الخارجية البريطانية بتاريخ ١٩٦٣/١٠/٨ ذات الرقم الاشاري VT 1022/12 بالملف FO 371/173 242 28183

٣٣ كان قد أعلن في ١٩٦٣/٧/٢٠ أن ليبيا والكويت سيتبادلان التمثيل الدبلوماسي بينهما على مستوى سفارة.

٣٤ هرع الاتحاد السوفييتي إلى مساعدة الجزائر إبان تلك الاشتباكات بثلثمائة دبابة وبعض طائرات الميج المقاتلة. " أنياب الكرملين " م. س. ص (٣١). راجع أيضاً ما ورد في كتاب محمد حسنين هيكل " سنوات الغليان " م. س. ص (٧٢٤ – ٧٢٧) حول التدخل الكوبي في هذا النزاع.

٣٥ التقرير يحمل الرقم الاشاري VT 1015/66/G بالملف FO 371/173 240 28192، كما نسب المستر لوكاس القول ذاته إلى الصيد في تقريره المؤرّخ في التاريخ ذاته ويحمل الرقم الاشاري VT 1015/65 بالملف ذاته.

" أن السفير الجزائري في ليبيا أخبره بأن الجزائر ممتنة لموقف ليبيا إزاء الخلاف بين بلاده والمملكة المغربية. وفي الحقيقة ففي اعتقادي (أي الصيد) أن **فكيني** يميل إلى تأييد الجزائر في حين أن **الملك** متعاطف مع المغرب [٣٦] "

أما وليّ العهد الأمير الحسن الرضا فقد نسب إليه السفر البريطاني ستيوارت في تقريره [٣٧] عن لقائه به يوم ١٩٦٣/١١/٣٠ قوله:

" ... إن سياسة حكومة الدكتور فكيني غير سليمة فهو منحاز إلى مصر والجزائر. وبالنسبة للنزاع المغربي الجزائري ففكيني يشاطر عبد الناصر آراءه بشأنه. إن الشعب الليبي يعارض هذا النزاع باعتباره بين دولتين عربيتين. إن الأنباء حول هذا النزاع تأتي بشكل أساسي من إذاعتي الجزائر والقاهرة المسموعتين جيداً في ليبيا، في حين أن الاذاعة المغربية لا تُسمع في ليبيا، ومن ثمّ فإن وجهة النظر الجزائرية في النزاع تلقى قبولاً واسعاً في أوساط الليبيّين "

من جهة أخرى فلا يستبعد أن يكون ناظر الخاصّة الملكية **البوصيرى الشلحي** بحكم علاقته الحميمة مع كل من بن بيللا وعبد الناصر [٣٨] منحازاً إلى الجانب الجزائري في هذا الصراع وينطبق القول ذاته على الشخصيات التي تدور في فلك البوصيري المعروفة بزمرة القصر. [٣٩]

أما رئيس **الوزراء الدكتور فكيني**، فقد عرف عنه، على الأقل بحكم توجهاته التقدمية، بميل إلى الجانب الجزائري في نزاعه مع المغرب. ولعل الخطوة الأبرز دلالة على ميول فكيني في هذا النزاع هي تلك التي أشار إليها السيد **محمود المنتصر** (رئيس الوزراء الأسبق) خلال لقائه بالسفير البريطاني ستيوارت في طرابلس [٤٠] يوم ١٩٦٣/١٢/١٨:

" ... أشار (محمود المنتصر) بعد ذلك إلى قيام ٢٥ طائرة مصرية بالتزود بالوقود في ليبيا، وكانت هذه الطائرات محملة بالأسلحة والأجهزة في طريقها إلى الجزائر خلال النزاع الحدودي المسلح بينها وبين المملكة المغربية. لقد قال المنتصر بأن فكيني أعطى الإذن للطائرات المصرية دون الرجوع إلى الملك إدريس الأمر الذي يشكلّ سابقة خطيرة " [٤١]

ورغم الانحياز الذي طبع موقف رئيس الوزراء فكيني إزاء هذا النزاع، إلا أنه على ما يبدو، لم يخل من تحفظ وحذر ذلك أن الوثائق البريطانية والأمريكية المفرج عنها أشارت إلى أن فكيني رفض فكرة استضافة لقاء عربي بطرابلس للتوسط في النزاع الجزائري – المغربي كان من المتوقع أن يشارك فيه كل من عبد الناصر وبن بيللا. وكان هذا الرفض – في تقدير السفارتين البريطانية والأمريكية – راجعاً إلى خشية فكيني أن يتحول ذلك اللقاء إلى مناسبة تخرج فيها

٣٦ استقبل الملك يوم ١٩٦٣/١١/٤ وفداً جزائرياً برئاسة وزير العدل الجزائري.
٣٧ التقرير مؤرّخ في ١٩٦٣/١٢/٢ ويحمل الرقم الاشاري VT 1015/72 بالملف السابق.
٣٨ راجع فصل " حكومة الصيد .. الصراع بين وليّ العهد وناظر الخاصّة " بالمجلد الثالث / الجزء الأول.
٣٩ لم نعثر في الوثائق المنشورة ما يشير إلى موقف محدد للبوصيري الشلحي في هذا النزاع.
٤٠ راجع تقرير السفير البريطاني المؤرّخ في ١٩٦٣/١٢/١٩ ذا الرقم VT 1015/76 بالملف السابق.
٤١ تناولنا هذه المسألة في فصل " حكومة فكيني .. أحداث الطلبة والنهاية الأسيفة " من هذا المجلد.

المظاهرات الحاشدة في ليبيا تأييداً للرئيسين العربيين المذكورين وهو ما قد بسبب قيام مشاكل داخلية لحكومته. [٤٢]

في افتتاح الدورة البرلمانية الخامسة [٤٣]

عند افتتاح الدورة الخامسة للبرلمان الليبي بمدينة البيضاء في ١٩٦٣/١٢/٧، ألقى رئيس الوزراء الدكتور فكيني خطاباً مطوّلاً أوضح فيه سياسة حكومته على الصعيدين الداخلي والخارجي وقد ورد في ذلك الخطاب اشارات عديدة تناول فيها ملامح سياسة حكومته إزاء الدول العربية والقضية الفلسطينية والجامعة العربية وفكرة السوق العربية المشتركة. وكان مما جاء في ذلك الخطاب [٤٤] :

" ... وفي **مجال العلاقات الخارجية** سوف تواصل حكومتي سياستها المبنية على **الحياد الحر** المستلهم من مصالح ليبيا كدولة اسلامية وعربية وإفريقية. ومن ثمّ فإن حكومتي سوف تواصل بذل قصاري جهودها من أجل المحافظة على علاقات ودّية مع الدول الشقيقة والصديقة وجميع الدول المحبة للحرّية والعدل والسلام. وفي الوقت الذي تحرص فيه حكومتي على النأي بنفسها عن مجالات الكتل المتنازعة، فإنها **ستواصل دعمها للحركات الساعية للاستقلال والمناهضة للاستعمار.** "

" ومن أجل **تعزيز العلاقات العربية**، فقد تم تبادل الوثائق المتعلقة باعتماد الاتفاقيات المبرمة بين بلادنا والشقيقة الجمهورية التونسية. وينطبق الأمر ذاته بالنسبة لاتفاقيات الصداقة والتعاون المبرمة مع الشقيقة المملكة المغربية والشقيقة الجمهورية الجزائرية أثناء الزيارة التي قام بها رئيس الوزراء للدول الشقيقة الثلاث. وتعتزم حكومتي القيام بزيارات مماثلة في وقت قريب مناسب لعدد من الدول العربية الشقيقة في الشرق من أجل تمتين علاقات الأخوة والتعاون القائمة معها. "

أما بالنسبة **للقضية الفلسطينية** فقد جاء في خطاب الدكتور فكيني بشأنها:

" إن حكومتي تعتبر القضية الفلسطينية أكثر القضايا أهمية وينبغي تعبئة كافة الجهود من أجل التوصل إلى حلّ عادل لها يتم على أساسه إعادة فلسطين إلى أصحابها العرب، وإنهاء الخطر الصهيوني الاسرائيلي كحجر ارتكاز للاستعمار في الشرق الأوسط. كما تعتقد حكومتي

---

٤٢ راجع الفقرة ٦ (أ) من المستر لوكاس بالسفارة البريطانية في طرابلس إلى المستر ر . م. جون بالخارجية البريطانية المؤرّخة في ١٩٦٣/١٠/٢٨ ذات الرقم VT 1015/65 بالملف السابق. راجع أيضاً محضر المحادثات التي جرت في واشنطن يوم ١٩٦٤/١/٧ بين الجانبين البريطاني والأمريكي الملف POL 1 Libya

٤٣ راجع مبحث " تأجيل الانتخابات العامة " بفصل " حكومة فكيني .. البداية الواعدة " بهذا المجلد، ومبحث " صورة جديدة من الصراع " بفصل " حكومة فكيني .. وتواصل الصراع الداخلي " بهذا المجلد.

٤٤ هذه الفقرة معربة عن الترجمة الانجليزية للخطاب المرفقة برسالة السفير ستيوارت إلى الخارجية البريطانية المؤرّخة في ١٩٦٣/١٢/١٩ ذات الرقم VT 1015/75 الملف السابق.

أن إبراز الوجود الفلسطيني هو أهم خطوة في هذا الاتجاه حيث يتم عن طريقها حشد قوى الشعب الفلسطيني وقياداته، سياسياً وعسكرياً، من أجل محاربة العدو الغاصب "

أما بالنسبة لجامعة الدول العربية فقد قال بشأنها:

" إن حكومتي سوف تواصل تقديم الدعم الكامل لجامعة الدول العربية، كما تعتبر هذه المنظمة أفضل أداة عملية لتحقيق التضامن والتعاون العربي. كما تعتقد حكومتي أن هذه المنظمة يجب أن تلقي دعماً أكبر، كما ينبغي تكثيف نشاطاتها وتقوية مكانتها .. "

أما بالنسبة فكرة **السوق العربية المشتركة** [45] فقد ورد في خطاب الدكتور فكيني بشأنها:

" وستبذل حكومتي كل جهد من أجل إنشاء سوق عربية مشتركة تخدم مصالح وأهداف العرب المشتركة " .

خطوات أخرى

حفلت فترة حكومة الدكتور فكيني بعدد من الخطوات الأخرى على **صعيد العلاقات مع الدول العربية** من ذلك:

- تباحثت الحكومة الليبية خلال شهر سبتمبر ١٩٦٣ مع كل من **العراق والمملكة العربية السعودية** حول إمكان إرسال عناصر ليبية للتدريب لديها حول شئون النفط.
- شارك وفد ليبي برئاسة **وليّ العهد** الأمير الحسن الرضا في الاحتفالات التي جرت في تونس يوم ١٩٦٣/١٢/١٢ بمناسبة جلاء القوات الفرنسية عن **" قاعدة بنزرت "** [46]
- قام وفد ليبي برئاسة الدكتور **على نور الدين العنيزي** [47] وزير شئون البترول في ١٩٦٤/١/٥ بزيارة للعراق. وقد عبّر وزير النفط العراقي **عبد العزيز الوطاري** للوفد الليبي عن استعداد العراق الكامل للتعاون مع ليبيا في المجال النفطي ووضعها تجربتها في هذا المجال تحت تصرف الليبيّين.
- اعتذر الملك إدريس، بسبب انحراف صحته، عن حضور **مؤتمر القمة العربي الأول** الذي دعا إليه الرئيس جمال عبد الناصر في القاهرة خلال الفترة من ١٣ إلى ١٧

---

٤٥ صدر قرار مجلس الوحدة الاقتصادية التابع لجامعة الدول العربية بإنشاء السوق العربية المشتركة في ١٩٦٤/٨/١٣ راجع المشاريع الوحدوية العربية ١٩١٣ – ١٩٨٩ دراسة توثيقية إعداد الدكتور يوسف خوري. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. الطبعة الثانية. يوليه ١٩٩٠ ص (١٩٦).

٤٦ كان الفرنسيون قد احتفظوا بهذه القاعدة العسكرية ولم يجلوا قواتهم عنها في عام ١٩٥٨ عندما رحلت قواتهم عن بقية التراب التونسي. في ١٩٦١/٧/١٧ أعلن الرئيس بورقيبة ابتداء معركة إجلاء القوات الفرنسية عن القاعدة مما أسفر عن معارك عسكرية بين الجانبين استمرت من ١٩ إلى ٢٢ يوليه ١٩٦١ أسفرت عن وقوع أكثر من ألف شهيد تونسي معظمهم من المدنيين. وفي سبتمبر ١٩٦١ عقدت المفاوضات بين الجانبين التونسي والفرنسي انتهت بالاتفاق بينهما على جلاء القوات الفرنسية عن القاعدة مع نهاية عام ١٩٦٣. موسوعة السياسة م. س. جـ/١ ص (٥٦٦ – ٥٦٧).

٤٧ كان الدكتور العنيزي قد عين في ١٩٦٣/١١/١٣ وزيراً لشئون النفط خلفاً للدكتور وهبي البوري.

يناير/كانون الثاني ١٩٦٤، وقد أناب الملك عنه لحضور المؤتمر كلا من ولـيّ العهـد الأمير الحسن الرضا ورئيس الوزراء فكيني ورئيس مجلس الشيوخ السيد عبد الحميـد العبار ورئيس مجلس النواب السيد مفتاح عريقيب [٤٨] . وقد ورد أن الملك أرسل برقيـة إلى الرئيس جمال عبد الناصر أبلغه فيها بأن ليبيا سوف تلتزم حرفياً بقرارات القمة. [٤٩]

٤٨ سنتناول موضوع هذه المشاركة في فصل " حكومة فكيني .. أحداث الطلبة والنهاية الأسيفة " مـن هـذا المجلد.

٤٩ مذكرات الصيد م. س. ص. (٢٧٦ – ٢٧٧).

على صعيد العلاقات مع أفريقيا

أشرنا في فصل سابق [٥٠] من هذا المجلد كيف أن السنوات المبكرة من عقد الستينات من القرن الماضي كانت زاخرة بالأحداث والتطورات الهامة والخطيرة على صعيد القارة الإفريقيـة. فقـد شهدت تلك السنوات حصول عدد كبير من دول القارة على استقلالها من مستعمريها السـابقين، وانضمامها إلى هيئة الأمم المتحدة، كما شهد عام ١٩٦١ انطلاق المساعي من أجل إنشاء منظمة اقليمية للقارة وهي المساعي التي كان ثمرتها الإعلان عن تأسيس منظمة الوحدة الإفريقية فـي منتصف عام ١٩٦٣.

كان الدكتور محي الدين فكيني على إمتداد قرابة خمس سنوات وحتى ١٩٦٣/٣/١٩ عنـدما كلفَ بتشكيل الوزارة، مندوباً دائماً للمملكة الليبية المتحدة لدى هيئة الأمم المتحدة، حيث قدرّ لـه من خلال هذا المنصب أن يتابع ويراقب عن كثب التطورات والتبدلات التي طرأت على أوضاع القارة الإفريقية ودولها، سواء من خلال القرارات المصيرية الحاسمة التي أصـدرتها المنظمـة العالمية بشأن تحرر واستقلال دول القارة أو بشأن الصراعات الدموية الخطيرة التي وقعت فيها خلال تلك السنوات. كما قدرّ للدكتور فكيني أن يحتك عن قرب بمندوبي وممثلي الدول الإفريقية الحديثة الاستقلال الذين أخذت تكتظ بهم قاعات وأروقة الهيئة الأممية.

ومن ثمّ فلم يكن غريباً أن تشهد فترة حكومة فكيني – علـى قـصرها – اهتمامـاً ونـشاطاً موجهين من قبلها إلى القارة الإفريقية وإلى دولها ومنظمتها. [٥١]

وكان في مقدمة الخطوات التي قامت بها حكومة فكيني في هذا المضمار **تضمينها مـشروع التعديلات التي أقترحت إدخالها على الدستور الليبي** في ١٩٦٣/٤/١٤ (والتي أقـرت بموجـب مرسوم ملكي بقانون مؤرّخ في ١٩٦٣/٤/٢٥ ويحمل الرقم (١) لـسنة ١٩٦٣) تعـديلاً تنـاول **المادة الثالثة** منه، بحيث أصبحت تنص على أن:

" المملكة الليبية جزء من الوطن العربي وقسم من القارة الإفريقية "

وهو نصٌ لم يكن موجوداً في دستور عام ١٩٥١.

وكما سلفت الاشارة فقد شاركت ليبيا في **القمة الإفريقية الأولي** التي انعقدت في أديس أبابـا خلال شهر مايو/آيار ١٩٦٣ بوفد ترأسه **وليّ العهد الأمير الحسن الرضا**. كما سارعت الحكومة الليبية إلى تقديم **ميثاق الوحدة الإفريقية** المبرم خلال القمة المذكورة (١٩٦٣/٥/٢٥)، إلى مجلس الشيوخ ومجلس النواب للموافقة عليه وهو ما تم وصدر به قانون يحمل الرقم (٢) لسنة ١٩٦٣ بتاريخ ١٩٦٣/٧/١٦. [٥٢]

---

٥٠ راجع الفصل الأول " أهم ملامح البيئة السياسية الدولية والاقليمية في مطلع الستينات " بهذا المجلد.

٥١ كانت حكومة الصيد قد خطت قبل ذلك عدة خطوات في اتجاه الاهتمام بعلاقات ليبيا الإفريقية. راجـع مـا ورد في فصل " حكومة الصيد .. ونهاية حقبة " بالمجلد الثالث/ الجزء الأول.

٥٢ نشر القانون بالجريدة الرسمية للمملكة الليبية. العدد رقم (٤) بتاريخ ١٩٦٣/٧/٢٩.

مقاطعة جنوب أفريقيا والبرتغال

كان من بين القرارات التي اتخذتها القمة الإفريقية الأولى التي انعقدت في مايو ١٩٦٣ دعوة الدول الإفريقية إلى مقاطعة حكومتي جنوب أفريقيا والبرتغال. ولم يمض على صدور ذلك القرار وقت طويل حتى كانت ليبيا في مقدمة الدول الإفريقية التي سارعت إلى تنفيذه والالتزام به. فقد قاطع الوفد الليبي اجتماعات **منظمة العمل الدولية** بجنيف يوم **١٩٦٣/٦/٢٣** احتجاجاً على وجود وفد يمثل حكومة جنوب أفريقيا.

وفي **١٩٦٣/٨/٤** صدر عن وزارة الخارجية الليبية **بيان رسمي** جاء فيه [٥٣]:

" طبقاً لقرارات مؤتمر أديس أبابا الصادرة وفقاً لقرار هيئة الأمم المتحدة رقم (١٧٦١) في دورتها السابعة عشر ونظراً لأنه لا توجد لليبيا علاقات دبلوماسية مع كل من جنوب أفريقيا والبرتغال، فقد تقرر:

(أ) قطع جميع العلاقات الاقتصادية مع حكومتي هاتين الدولتين، وحث جميع الدول الصديقة التي لها علاقات دبلوماسية بهما أن تقطعها.

(ب) إغلاق جميع الموانئ والمطارات والأجواء الليبية في وجه جميع السفن والطائرات التي تملكها هاتان الدولتان أو تحمل أعلامهما.

(جـ) سحب جميع التسهيلات أمام بضائع هاتين الدولتين لدخول ليبيا أو المرور عبرها.

كما أفادت رسالة بعث بها المستر **لوكاس** I.T.M. Lucas من السفارة البريطانية في طرابلس إلى لندن أن الحكومة الليبية قدمت مساهمة بمبلغ (١٥,٠٠٠) جنيه ليبي إلى **" لجنة التحرر الإفريقي "** بدار السلام لمساعدة حركات التحرر الإفريقية. [٥٤]

ويفهم من مطالعة الوثائق البريطانية المنشورة [٥٥] أن صحيفة **" التيمس "** The Times اللندنية نشرت في عددها الصادر بتاريخ ١٩٦٣/٨/٢٤ خبراً مفاده أن **الكولونيل لاو G.D.T. Louw** المدير التنفيذي لشركة خطوط جنوب أفريقيا في طريقه إلى باريس من أجل محادثات مع مسئولين ليبيّين لإقناعهم بفتح الأجواء الليبية أمام طائرات الشركة المذكورة. ولما كان الخبر الذي نشرته الصحيفة المذكورة مغلوطاً وعار من الصحة فقد قام السفير الليبي بلندن السيد **عبد السلام البوصيري** بتكذيبه برسالة نشرتها له الصحيفة بكاملها في عددها الصادر يوم ١٩٦٣/٩/٢. كما أصدرت السفارة الليبية بلندن في ١٩٦٣/٩/١٧ **بياناً رسمياً** بالخصوص جاء في مقدمته [٥٦]:

---

٥٣ راجع برقية السفارة البريطانية في ليبيا رقم (٢٢٦) المؤرّخة في ١٩٦٣/٨/٥ بالملف FO 371/173 242 28183

٥٤ الرسالة موجهة إلى المستر بنهام M.M. Banham بوزارة الخارجية البريطانية وتحمل الرقم الاشاري VT 1022/4 A بالملف السابق.

٥٥ راجع الوثيقة ذات الرقم الاشاري VT 1022/8 المؤرّخة في ١٩٦٣/٩/٢ الملف السابق.

٥٦ الوثيقة ذات الرقم الاشاري VT 1022/9 المؤرّخة في ١٩٦٣/٩/٢٥ بالملف السابق.

" إن ليبيا تؤمن بقوة في تضامنها مع الدول والشعوب الإفريقية. وقد أكد هذا الايمان التعديل الذي أدخلته مؤخراً على دستورها حيث نصت صراحة في المادة (٣) منه على أن ليبيا قسم من أفريقيا. ومنذ حصول المملكة الليبية على استقلالها، واصلت تأييدها لكفاح الشعوب الإفريقية من أجل حريتها واستقلالها، كما ضمت جهودها إلى جهود الدول الإفريقية المستقلة الأخرى في شجب سياسة التمييز العنصري التي تمارس من قبل حكومتي جنوب أفريقيا والبرتغال، هذه السياسة التي تتناقض مع أبسط مبادئ الانسانية والعدالة، والتي تمس جزءاً من أفريقيا، وتؤثر أخلاقياً على كرامة بقية القارة، كما تهدد سلام العالم وأمنه ... "

ولما كانت وكالات الأنباء قد واصلت ترديد الخبر المغلوط الذي نشرته الصحيفة البريطانية دون أن تكترث بنشر التكذيب الذي نشرته السفارة الليبية بلندن، فقد قامت عدة بعثات دبلوماسية ليبية أخرى بإصدار بيانات رسمية مماثلة حول نفس الموضوع من ذلك البيان الذي صدر عن السفارة الليبية في "**بون**" بتاريخ ١٩٦٣/١٠/١ ووزعته على كافة البعثات الدبلوماسية بالعاصمة الألمانية.[٥٧]

مظاهر أخرى

من بين المظاهر الأخرى للاهتمام الليبي بأفريقيا خلال فترة حكومة فكيني:

- إقامة احتفالات بمدينة طرابلس يوم ١٩٦٣/٩/١١ بمناسبة "**يوم التحرر الإفريقي**" .
- قيام رئيس وزراء اقليم شمال نيجيريا الحاج **أحمد أبيللو**[٥٨] بزيارة رسمية لليبيا امتدت من ١٩٦٣/١٠/٣٠ إلى ١٩٦٣/١١/٥.
- مشاركة ليبيا في احتفالات كل من **زنجبار** و**كينيا** باستقلالهما في العاشر من ديسمبر/كانون الأول ١٩٦٣، بوفد رسمي كان على رأسه وزير العدل السيد **عمر محمود المنتصر**.

خطاب افتتاح الدورة البرلمانية الخامسة

على غير المعتاد في السابق حظيت العلاقات مع الدول الإفريقية مساحة واسعة نسبياً من **خطاب العرش** الذي ألقاه الدكتور فكيني في افتتاح الدورة البرلمانية الخامسة بمدينة البيضاء يوم ١٩٦٣/١٢/٧. وكان من بين ما جاء في ذلك الخطاب:

٥٧ الوثيقة المرسلة من المستر براش R. Brash بالسفارة البريطانية ببون المؤرخة في ١٩٦٣/١٠/١٤ وتحمل الرقم الاشاري VT 1022/11 الملف السابق.

٥٨ كانت هذه الزيارة فاتحة تعاون ثقافي كبير بين ليبيا وهذا الاقليم المسلم غير أن هذا التعاون سرعان ما انتكس بسبب اغتيال المرحوم الحاج أبيللو في عام ١٩٦٥ إثر إنقلاب دموي مشبوه استهدفه كما استهدف حياة رئيس الوزراء الاتحادي الحاج أبو بكر تافاوا بليوه.

" ... ولأن ليبيا كما ينص دستورها، جزء من قارة أفريقيا، فقد شاركت بفاعلية في نجاح المؤتمرات الإفريقية، كما دعمت القضايا المتعلقة بها. "

" وفي الواقع، فقد شاركت ليبيا في حضور جميع المؤتمرات الإفريقية، والتي كان من أهمها القمة الإفريقية التي انعقدت بأديس أبابا ومثّل ليبيا فيها وفد برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير الحسن الرضا. وقد سبق لمجلسكم الموقّر أن صادق على ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية. كما قامت حكومتي بتقديم الدعم المالي للمساهمة في تمويل حركة التحرر الإفريقي. كما قطعت حكومتي كافة العلاقات مع جنوب أفريقيا والبرتغال ومنعت هاتين الدولتين من استخدام الموانئ الليبية ورفضت السماح لطائراتهما من استخدام مطارات ليبيا أو المرور عبر أجوائها. وقد تبنت حكومتي هذه الخطوة كإجراء صارم ضد سياسات التمييز العنصري التي تنتهجها حكومة جنوب أفريقيا. كما أن حكومتي تشجب بشدة السياسة الاستعمارية التي تتبعها البرتغال في أنجولا وموزمبيق. وتنتهز حكومتي هذه الفرصة للتعبير عن فرحتها لتمكّن عدد من الدول الإفريقية من نيل استقلالها، وفيما تأمل لهذه الدول تحقيق كل رفاهية وتقدم، فإنها تتمنى أن تحصل بقية الدول الإفريقية التي ما تزال في قبضة الاستعمار، على استقلالها وسيادتها الكاملين في القريب. "

" وتنفيذاً لما أوصى به مؤتمر وزراء الخارجية الأفارقة المنعقد في (داكار) خلال شهر سبتمبر الماضي باعتبار الدورة الحالية لهيئة الأمم المتحدة " دورة أفريقيا " وضرورة مشاركة الرؤساء الأفارقة في أعمالها، فقد شارك وفد ليبي برئاسة رئيس الوزراء في هذه الدورة، حيث ألقى خطاباً أوضح فيه سياسة ليبيا إزاء مختلف المسائل الدولية، كما تبادل وجهات النظر مع عدد من رؤساء الوفود المشاركة. [٥٩] "

تقييم أمريكي

تحت عنوان " **انجازات في مجال العلاقات الخارجية** " أورد تقرير [٦٠] أعدته السفارة الأمريكية في ليبيا بتاريخ ١٩٦٤/٢/١٩ ما ترجمته:

" على الرغم من أن الانجازات الجديدة لحكومة فكيني على صعيد العلاقات الخارجية كانت في أغلبها ذات طابع حيادي أو إفريقي – آسيوي، إلا أن هذه الحكومة حافظت على علاقات طيبة مع الولايات المتحدة الأمريكية والقوى الغربية الأخرى. لقد كان من رأى المراقبين الغربيين في ليبيا أن فكيني، وخلال معظم فترة شغله لمنصب رئيس الوزراء، ظلّ متحسساً من كونه أمضى أكثر من أربع سنوات في الولايات المتحدة، ومدركاً أنه ربط نفسه بشكل قوى مع قوة غربية كبيرة، يمكن أن يستخدم ضده، ومن ثمّ فقد بذل جهداً أكبر من اللازم كي يثبت أنه ذو انتماء عربي Good Arab وصاحب توجهات حيادية حقيقية.

---

٥٩ جرى تعريب هذه الفقرات عن الترجمة الانجليزية للخطاب المرفقة برسالة السفير البريطاني ستيوارت إلى الخارجية البريطانية المؤرّخة في ١٩٦٣/١٢/١٩ وتحمل الرقم الاشاري VT 1015/75 بالملف السابق.

٦٠ أعد هذا التقرير بواسطة المستر John Dorman (المستشار بالسفارة) بعد استقالة حكومة الدكتور فكيني ويحمل الرقم الاشاري A-271 بالملف POL 15 Libya

ثم يحاول التقرير أن يناقش ما إذا كانت سياسة حكومة فكيني الخارجية على الصعيدين العربي والإفريقي سليمة أم لا من وجهة نظر المصالح الليبية ... ويجيب على هذا التساؤل:

" لا يمكن معرفة ذلك حتى الآن. فليبيا خلال الحكومتين السابقتين (حكومة عبد المجيد كعبار وحكومة محمد بن عثمان الصيد) أعارت اهتماماً ضعيفاً لجامعة الدول العربية، وآخر أقلّ منه للدول الإفريقية الواقعة جنوب الصحراء. لقد صوتت ليبيا في العادة مع غالبية الدول العربية في الأمم المتحدة، كما دعمت معنوياً ومادياً النضال الجزائري ضد فرنسا، كما كان موقفها دوماً إلى جانب بقية الدول العربية في المسائل المتعلقة باسرائيل. في ظل حكومة فكيني أصبحت ليبيا على الفور أكثر اهتماماً ونشاطاً. فقد اعترف فكيني بحكومة السلال في اليمن، وأبرق مؤيداً لبن بيللا في نزاعه مع فرنسا حول تجاربها النووية في الصحراء الجزائرية [٦١]، كما ذهب شخصياً إلى نيويورك لمخاطبة الجمعية العامة للأمم المتحدة، وزار دول المغرب العربي كما حضر القمة العربية التي انعقدت بالقاهرة. وفضلاً عن ذلك شاركت وفود ليبية برئاسة وليّ العهد في مؤتمر الوحدة الإفريقية بأديس أبابا واحتفالات بنزرت بتونس والقمة العربية بالقاهرة، ومن جهة أخرى شاركت وفود ليبية في كافة اجتماعات لجان منظمة الوحدة الإفريقية. "

ويضيف التقرير الأمريكي:

" إن نتائج بعض الاجتماعات التي شاركت فيها ليبيا من المحتمل أن تجعل علاقتنا معها أكثر تعقيداً. فتوقيع ليبيا على قرارات منظمة الوحدة الإفريقية التي دعى واحد منها إلى تصفية القواعد الأجنبية في الدول الإفريقية أدى إلى تنشيط حملة معادية لقاعدة ويلس خلال الصيف الماضي (١٩٦٣). كما أن مشاركة ليبيا في القمة العربية بالقاهرة أثار مشاعر معادية لاسرائيل وللولايات المتحدة الأمريكية الأمر الذي أصبح مثيراً للقلق في ضوء خطاب الرئيس جونسون أثناء حفل عشاء جوائز وايزمان Weiznamm Awards Dinner ومن منظور مصالح ليبيا الخاصّة فإن أي تقارب مع الدول العربية والإفريقية يبدو مفهوماً لاسيما في ضوء تنامي ثروتها وتطورها "

كما يضيف التقرير ذاته في فقرة ختامية منه:

"وبالطبع فإن الخوف من أن ليبيا، وهي إحدى ملكيات ثلاث [٦٢] باقية في العالم العربي، ومن خلال تفاعلها بشكل أقوى مع التوجهات السياسية العامة السائدة في العالم العربي، وأنها قد

---

٦١ كانت اتفاقية ايفيان التي عقدها الثوار الجزائريون مع فرنسا في عام ١٩٦٢ قد تضمنت جملة من التنازلات كان من بينها إعطاء فرنسا الحق في إجراء تجارب نووية في الصحراء الجزائرية. راجع ما ورد في برنامج " بلا حدود " الذي أجرته قناة الجزيرة الفضائية مع الرئيس الجزائري الأسبق أحمد بن بيللا وبثته خلال شهر نوفمبر ٢٠٠٤.

٦٢ غاب على معدّ التقرير أن الملكيات الباقية في العالم العربي يومذاك هي أربع وليست ثلاث فبالإضافة إلى المملكة الليبية كانت هناك المملكة المغربية والمملكة الأردنية الهاشمية والمملكة العربية السعودية.

تصبح أكثر اشتراكية كما تغدو ذات ميول جمهورية أقوى، لابد أن يكون مسيطراً علـــى الملـــك وعلى عدد من العناصر الليبية المحافظة.

ومع ذلك فيبدو أن معظم الليبيّين ما يزالون يعتقدون أن ملكية سنوسية في ظل الملك إدريـــس، تشكل أفضل أمل للاستقرار في ليبيا في المستقبل القريب. غير أن كثيرين تـــساورهم الـــشكوك حول وليّ العهد وهم يتلمسّون السبيل إلى حلّ يجنبهم إراقة الدماء والفوضى السياسية. "

العلاقات مع الاتحاد السوفييتي

المملكة الليبية هي إحدى الدول العربية القليلة، بل لعلها الدولة العربية الوحيدة التي ارتبطت بمعاهدات دفاعية مع الغرب، وحرصت في الوقت ذاته أن تكون لها علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفييتي عندما جرى الإعلان في سبتمبر ١٩٥٥ (حكومة مصطفى بن حليم) عن إقامة علاقات دبلوماسية بين البلدين. وقد مربنا كيف أن الملك إدريس قال للسفير الأمريكي تابن أثناء استقباله له في طبرق يوم ١٩٥٦/٢/١١:

" الاتحاد السوفييتي هو الذي سعى لإقامة علاقات دبلوماسية مع ليبيا. ولا يدري (الملك) ما إذا كانت (هذه الخطوة) بتحريض من بلد آخر في الشرق الأدنى أو انطلاقاً من سياسة الاتحاد السوفييتي في المنطقة. في هذه الظروف شعرت الحكومة الليبية بأنها مضطرة لإقامة علاقات مع الاتحاد السوفييتي للتدليل لكل من مصر (عبد الناصر) والاتحاد السوفييتي أن ليبيا تتمتع باستقلال في العلاقات الخارجية وأنها غير خاضعة لما تمليه بريطانيا أو الولايات المتحدة. " [٦٣]

وقد حافظت مختلف حكومات العهد الملكي منذ يومذاك على علاقات طيبة لها مع الاتحاد السوفييتي ومعظم دول الكتلة الشرقية [٦٤] . وفي ١٩٦٠/١/٢٤ أعلن في ليبيا عن قبول الملك إدريس لدعوة وُجّهت إليه لزيارة الاتحاد السوفييتي دون أن يجرى تحديد موعد لتلك الزيارة. [٦٥]

ومن اللافت للنظر أنه على الرغم من أن قرار إقامة التمثيل الدبلوماسي بين ليبيا الملكية والاتحاد السوفييتي كان قد تم الإعلان عنه في ١٩٥٥/٩/٢٥ وأن أول سفير سوفياتي جنرالوف N.I. Generalov وصل ليبيا في ١٩٥٦/١/٦، إلا أن قرار الحكومة الليبية بفتح سفارة ليبية في موسكو لم يصدر إلا في ١٩٦٢/٥/١ (فترة حكومة محمد عثمان الصيد). وفي ضوء هذا القرار قدم السيد عمر الباروني أوراق اعتماده في ١٩٦٢/٩/٢٣ كأول سفير لليبيا لدى الاتحاد السوفياتي.

كان طبيعيا في ضوء توجّهات الدكتور فكيني التقدمية وذات الطابع الحيادي، أن تشهد فترة حكومته، على قصر عمرها، عدداً من الخطوات في اتجاه تعزيز العلاقات مع الاتحاد السوفييتي ودول ما كان يعرف بالكتلة الشرقية.

---

٦٣ راجع مبحث " الملك يستقبل السفير تابن " بالفصل الخامس " حكومة بن حليم .. والاتفاقية مع أمريكا " بالمجلد الثاني/الجزء الأول. صفحة (٥٤٤). وللمزيد حول ردود الفعل البريطانية والأمريكية لهذه الخطوة راجع الصفحات (٣٦٢ – ٣٨٦)، (٥١٤ – ٥٥١) من المجلد ذاته.

٦٤ راجع فصل " حكومة كعبار .. واكتشاف النفط " بالمجلد الثالث/الجزء الأول. الصفحات (١٦، ١٩، ٤٠، ٤٦، ٤٩، ٥٧) وفصل " حكومة الصيد .. ونهاية حقبة " بالمجلد ذاته الصفحات (١٨١ – ١٨٣).

٦٥ عبر السفير الأمريكي جون ويزلي خلال لقاء له مع الملك إدريس يوم ١٩٦٠/١٢/٥ عن انزعاجه من الإعلان الليبي الذي صدر بشأن قبول تلك الدعوة. راجع صفحة (١٨١) من المجلد الثالث/الجزء الأول.

من ذلك ما تم بمدينة البيضاء يوم ١٩٦٣/٥/٣٠ إذ وقعت حكومة فكيني على **اتفاقية تجارية** شاملة مع الاتحاد السوفياتي[٦٦]. وقد ورد في التقرير الخاص الذي أعدته السفارة البريطانية في ليبيا حول أداء حكومة فكيني [٦٧]:

" لقد تمّ إبرام اتفاقية تجارية بين ليبيا والاتحاد السوفييتي. وعلى الرغم من أن هذه الخطوة لا تنطوى على أهمية جوهرية، إلا أنها تحمل دلالة حول الطبيعة الايجابية لحياد ليبيا، كما أنها تضع أصدقاءها الغربيين أمام ملاحظة مفادها أنه لم يعد بمقدروهم أخذ صداقة ليبيا كأمر مفروغ منه (أو يمكن الاستخفاف به). لا يوجد شك في أن خطوات مثل هذه لا تكلف ليبيا سوى القليل أو ربما لا تكلفها شيئاً، كما أنها لا تضيف شيئاً يضفي على سياساتها تغييّراً جذرياً. إلا أنها مع ذلك تظل مؤشراً على مدى تنامي الاعتداد بالذات لدى الليبيّين وشعورهم بالثقة الناجم بشكل أساسي عن توقعاتهم لثروة بلادهم النفطية الهائلة. "

ومن **الخطوات الأخرى** التي شهدتها علاقات ليبيا بالاتحاد السوفييتي والدول السائرة في فلكه خلال فترة حكومة فكيني:

- إعلان ليبيا **وبلغاريا** في ١٩٦٣/٧/١ إقامة التمثيل الدبلوماسي بينهما بدرجة سفارة.
- وصول الباخرة Litva إلى ليبيا يوم ١٩٦٣/٩/٢٧ وعلى ظهرها (٢٦٠) صحافياً للمشاركة في أعمال مؤتمر إعلامي العالم الثالث الذي انعقد بطرابلس.
- إعلان ليبيا وبولندا في ١٩٦٣/١٢/٢ تبادل التمثيل الدبلوماسي بدرجة سفارة.
- تمكن شركات بولندية وبلغارية ويوغسلافية من الحصول على عقود مع الحكومة الليبية لتنفيذ بعض مشروعات التنمية الاقتصادية التي تم طرحها.
- اتخاذ الحكومة الليبية لقرار يسمح لطائرات **الخطوط الروسية** Soviet Aeroflot باستخدام المطارات الليبية والتحليق في أجواء ليبيا. [٦٨]

ومن جهة أخرى فقد نبّه تقرير أعدته **السفارة الأمريكية** في ١٩٦٤/٢/١٩ (رقم A-271) إلى أن حكومة فكيني **قامت بالتصويت ضد قبول الصين الشيوعية عضواً في الأمم المتحدة** [٦٩]. كما أنها قامت بإلغاء عقد مقاولة كان قد رسى على شركة ألمانية شرقية لتنفيذ أعمال تتعلق بأرضية معرض طرابلس الدولي.

---

٦٦ وقع هذه الاتفاقية من الجانب الليبي السيد أحمد صويدق وكيل وزارة الاقتصاد الوطني. راجع ملحق (٤).

٦٧ التقرير يتناول أداء حكومة فكيني خلال الستة أشهر الأولى من عمرها. وهو مؤرّخ في ١٩٦٣/٩/٢١ ويحمل الرقم الاشاري VT 1015/63 بالملف FO 371/173 240 28192

٦٨ استقالت حكومة فكيني قبل أن يوضع هذا القرار موضع التنفيذ. راجع تقرير السفارة الأمريكية رقم (A-271) المؤرّخ في ١٩٦٤/٢/١٩ الملف POL 15 Libya

٦٩ راجع ما ورد حول هذا الموضوع بمبحث " دورة برلمانية نشطة " بفصل " حكومة فكيني .. البداية الواعدة " من هذا المجلد.

لقاء السفيرين الليبي والأمريكي في موسكو

كان السفير الأمريكي في موسكو المستر فوى دى كوهلير Foy D. Kohler قد قام بزيارة للسفير الليبي فيها السيد **عمر الباروني** يوم ١٩٦٢/١١/١٤. وقد ردّ السفير الليبي الزيارة لنظيره الأمريكي يوم ١٩٦٣/٧/٣. وتناول تقرير مؤرّخ في ١٩٦٣/٧/٩ بعثت به السفارة الأمريكية في موسكو إلى واشنطن ما دار خلال الزيارة الأخيرة من حديث بين السفيرين كان من بين ما جاء فيه تحت عنوان " **العلاقات الليبية السوفياتية** " ما ترجمته [٧٠]:

" استفسر السفير **كوهلير** عن **الاتفاقية التجارية** التي وقعت في ١٩٦٣/٥/٣٠ بين ليبيا والاتحاد السوفياتي. وقد رد السفير **الباروني** بأن ليبيا ستكون هي المستفيدة من هذه الاتفاقية فكما سبق أن أوضح خلال اللقاء الماضي بينهما في ١٩٦٢/١١/١٤ فإن ليبيا كانت تشتري من الاتحاد السوفياتي بعض الآليات والمواد الكيماوية، وفي المقابل فلم تكن تصدر له شيئاً يذكر. أما في ظل الاتفاقية الجديدة فإن ليبيا سوف تواصل استيرادها للآليات من الاتحاد السوفييتي غير أنها سوف تضاعف عدة مرات صادراتها للاتحاد السوفييتي. إن ليبيا سوف تصدر إليه الفول السوداني (الكاكاوية) والجلود والمنتجات الزراعية والتبغ. والمادة الأخيرة ذات أهمية خاصّة لأن ليبيا تواجه صعوبة في تصدير تبغها. وقد تساءل **السفير الأمريكي** عما إذا كانت هذه الاتفاقية هي من النوع المعتاد من الاتفاقيات التي يتم بموجبها مقابلة (مقايضة) الصادرات بالواردات دون الحاجة للقيام بعمليات سداد كبيرة بالعملة. وقد عقب السفير **الباروني** معبراً عن اعتقاده بأن هذه هي الحالة هنا. وقد لاحظ السفير أن الاتحاد السوفياتي اتصل بعدد من الدول بشأن الحصول على حقوق الهبوط لطائراته وعقد اتفاقيات ملاحة جوية معها، وتساءل، مشيراً إلى ما دار من حديث بينهما حول هذا الموضوع خلال لقائهما السابق، ما إذا كان قد تم بحث الموضوع ذاته خلال المحادثات الخاصّة بالاتفاقية التجارية. وقد أجاب السفير **الباروني** بأن مندوبا لشركة الطيران السوفياتية Aeroflot كان ضمن الوفد السوفياتي الذي فاوض حول الاتفاقية التجارية في ليبيا غير أن هذا الموضوع ما يزال قيد البحث " On The Table ".

" وفي اجابة منه عن سؤال بشأن **العلاقات الليبية/السوفياتية** بصفة عامة، قال **الباروني** إن الجانب السوفياتي اقترح ابرام **اتفاقية تبادل ثقافي**، غير أن ليبيا لم تقم بأي خطوات في هذا الاتجاه، كما أضاف، بنوع من الايضاح، أنه لم يستقبل حتى الآن أي وفود ليبية، كما لا يوجد أي طلاب أو زوّار ليبيّين كي يعني بشئونهم في موسكو. كما أضاف بأن **العلاقات الليبية/السوفياتية ماتزال عند مستوى متدن.** "

٧٠ التقرير يحمل الرقم الاشاري A-23 بالملف POL 17 Libya. وكان من بين ما تطرق له السفيران خلال ذلك اللقاء مؤتمر منظمة الوحدة الإفريقية الذي انعقد في أديس أبابا، وأوضاع السود وحقوقهم المدنية في الولايات المتحدة الأمريكية، ووحدة دول المغرب العربي، والاتحاد بين مصر والعراق وسوريا.

مراسلات مع خروتشوف

وفي سياق اهتمام ليبيا بالقضايا الدولية ومتابعتها للمحادثات التي كانت جارية في تلك الفترة بين كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي وبريطانيا من أجل التوصل إلى اتفاقية بشأن الحظر الجزئي للتجارب النووية، قام الدكتور فكيني بكاتبة الزعيم السوفييتي نيكيتا خروتشوف وبقية الأطراف الأخرى مّعبراً عن تأييد بلاده لجهود هؤلاء الزعماء، وتطلعها أن يتوصلوا أيضاً إلى اتفاقية أخرى بشأن نزع السلاح التقليدي.[٧١]

٧١ أفاد تقرير للسفارة البريطانية مؤرّخ في ١٩٦٣/٩/٢١ ويحمل الرقم الاشاري VT 1015/63 أن الإعلام الليبي قام بتغطية هذه المراسلات بشكل واسع. وتجدر الإشارة إلى الحكومة الليبية أصدرت عقب التوقيع بالأحرف الأولى في موسكو يوم ١٩٦٣/٧/٢٥ من قبل كل من الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة وبريطانيا، على اتفاقية للحظر الجزئي على التجارب النووية، بياناً رحبت فيه بالاتفاقية، كما قام السفير الليبي في لندن يوم ١٩٦٣/٨/١١ بالتوقيع على الاتفاقية نيابة عن الحكومة الليبية. راجع مجلة "المعرفة" التي يصدرها المعهد الثقافي الأمريكي في ليبيا. العدد رقم (٢٦٧) بتاريخ ١٩٦٣/٨/١٦.

العلاقات مع ايطاليا

لم تسفر الحرب العالمية الثانية فقط عن هزيمة ايطاليا عسكرياً وبالتالي تخليها عن مستعمراتها السابقة من بينها ليبيا، ولكنها أسفرت أيضاً عن إنزواء الدولة الايطالية وتراجعها إلى مستوى الدول الوسطى [٧٢] سياسياً. ورغم ذلك فقد ظلت لايطاليا بعض أحلامها الفاشستية، وأطماعها الاستعمارية في ليبيا وأحقادها الدفينة تجاهها، والتي عبرت عنها في مناسبات وأشكال عديدة من أبرزها إقدامها مع بريطانيا في عام ١٩٤٩ على طرح مشروع " **بيفن – سفورزا** " على الأمم المتحدة، الذي كان يدعو إلى وضع ليبيا تحت وصاية بريطانية – ايطالية لمدة عشر سنوات [٧٣] (أي حتى عام ١٩٥٩).

وإذا كان قرار الأمم المتحدة في ١٩٤٩/١١/٢١ يمنح ليبيا استقلالها، وتحقق هذا الاستقلال فعلاً في ١٩٥١/٢/٢٤ قد وضع حداً للأطماع الاستعمارية الايطالية في ليبيا من الناحية الظاهرية على الأقل، إلا أن ذلك لم يحل دون أن تبقى أحقادها تجاه شعبها وتجاه من بقي من رجالات ورموز حركة الجهاد الليبي وتجاه الملك إدريس سليل ووريث الحركة السنوسية التي قاومت بكل استبسال وضراوة الغزو الايطالي لليبيا وأبت أن تستسلم له.

كان من أبرز ما شهدته السنوات الأولى من عمر الدولة الاستقلال إقدام حكومة السيد **مصطفى بن حليم** في ١٩٥٦/١٠/٢ التوقيع في روما على **مشروع نهائي لمعاهدة مع ايطاليا** تم الاتفاق بموجبها على حل كافة المسائل والمشكلات العالقة بين الدولتين وفي مقدمتها مسألة الأملاك الايطالية (المنقولة وغير المنقولة، الحكومية وشبه الحكومية) في ليبيا، وكذلك المسائل المالية والثقافية العالقة بينهما. وقد أقر البرلمان الليبي المعاهدة في جلسة سرية وأبرمها الملك في ١٩٥٧/٣/٣٠. [٧٤]

ومع تحول ليبيا منذ مطلع الستينات إلى دولة نفطية **عاودت ايطاليا أطماعُها** فيها، غير أنها أخذت هذه المرة – في ضوء المتغيرات العالمية والتواجد العسكري البريطاني والأمريكي فيها – شكل المصالح التجارية والاقتصادية والثقافية المحضة. وسعت ايطاليا إلى خدمة هذه المصالح

---

٧٢ راجع فصل " أهم ملامح البيئة السياسية الدولية والاقليمية في مطلع الستينات " من هذا المجلد.

٧٣ ورغم أن المشروع كان يحظى بتأييد كل من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا إلا أنه سقط عند التصويت عليه أمام الأمم المتحدة. وقد ووجه هذا المشروع بمعارضة شديدة من قبل كافة القوى الوطنية في أقاليم ليبيا الثلاثة يومذاك. ومن المؤكد أن المخاوف من هذه الأطماع الايطالية في ليبيا ظلت تشكل هاجساً كبيراً وحقيقياً لدى عدد من رجال دولة الاستقلال الأوائل كما كانت عاملاً مهماً من وراء بعض ما اتخذوه من قرارات سياسية مبكرة.

٧٤ للمزيد حول هذا الموضوع راجع خدوري. م. س. ص (٣٠٧ – ٣١٠) وسامي حكيم " حقيقة ليبيا " م. س. ص (٢٦٧ – ٢٨٣). ويلاحظ أنه لا يوجد في الوثائق البريطانية والأمريكية المنشورة سوى القليل حول العلاقات الليبية الايطالية منذ قيام دولة الاستقلال، كما يلاحظ أن مذكرات السيدين مصطفى بن حليم ومحمد عثمان الصيد تكاد تكون خالية من أي اشارات للعلاقات الليبية الايطالية.

عن طريق **الجالية الايطالية** التي خلفتها وراءها بعد رحيل قواتها [٧٥]، ومن جهة ثانية عن طريق **أعداد أخرى من الليبيّين** وبخاصّة من أبناء بعض الأسر في مدن طرابلس وبنغازي الذين ارتبطوا بايطاليا والجالية الايطالية ثقافياً (من خلال اللغة الايطالية) ومصلحياً من خلال بعض العلاقات والمشاركات التجارية والاقتصادية وحتى الاجتماعية. [٧٦]

ويعتبر التقرير الذي أعدّه السفير الايطالي في ليبيا السنيور **بيير لويجي ألفيرا** Pier Luigi Alvera بتاريخ **١٩٦٣/١/٢٥** بعنوان **" ليبيا الأمس واليوم "** موجّهاً إلى الخارجية الايطالية (وسلم نسخة منه إلى السفير الأمريكي في ليبيا المستر لايتنر Lightener يوم ١٩٦٣/٦/٦)، قاطعة الدلالة حول المشاعر العدائية الدفينة التي كان يحملها المسئولون والدبلوماسيين الايطاليون نحو المملكة الليبية والملك إدريس بصفة خاصّة. حيث كان مما جاء في ذلك التقرير من خلال ترجمته الانجليزية [٧٧] :

> **" .. إن فترة الحكم (الاحتلال) الايطالي لليبيا شكلت الذروة في التاريخ الليبي ... وأن النظام الملكي في ليبيا هو مفارقة تاريخية ... وأن الملك إدريس يشكل حجرة عثرة في طريق تطوير ليبيا اجتماعياً ... وأن وليّ العهد سوف يحكم ليبيا بـ " الطريقة الناجحة " التي حكمها بها الملك إدريس .. "**

ومن جهتها فقد انقسمت **النخبة الليبية الحاكمة** بعد الاستقلال إزاء ايطاليا والتعامل معها إلى فريقين؛ **الأول** وهو الغالب فكان يجد صعوبة كبيرة في أن ينسى أو يتناسى لايطاليا جرائمها الوحشية في حق الشعب الليبي على امتداد نحو ثلاثين عاماً، كما لا يزال ينظر بريبة وتوجس إلى نوايا ايطاليا نحو ليبيا وأطماعها فيها. أما **الفريق الثاني**، وهو الأقل عدداً، فيضم بعض الساسة وأصحاب المصالح التجارية وهو على استعداد أن ينسى وأن يغفر لايطاليا سجلها الاستعماري الاجرامي في ليبيا كما أنه على استعداد أن يقيم معها أوثق العلاقات السياسية والتجارية والثقافية.

لقد مّر بنا كيف أن قيام المليونير الايطالي **الكونت مارزوتو** بزيارة خاصّة إلى مدينة بنغازي في أواخر شهر سبتمبر ١٩٥٤ (حكومة مصطفى بن حليم) بناء على دعوة من السيد عبد الله

---

٧٥ قدر عدد الايطاليين في طرابلس وحدها في أواخر عام ١٩٥٠ بنحو (٥٠) ألف شخص بينهم (٧٤٠٠) شخص يملكون (١٢٧) ألف هكتار و(١١) ألف شخص عاشوا في أراضي المستعمرات ويمتلكون (٩٧) ألف هكتار. راجع سامي حكيم. م. س. ص ٢٦٧-٢٦٨

٧٦ راجع ما ورد بهذا الخصوص بمبحث " زيارة الكونت مارزوتو " بفصل " حكومة بن حليم .. السنوات الصعبة " بالمجلد الثاني/الجزء الأول ومبحث " انتشار الرشوة والفساد المالي " بفصل " حكومة كعبار .. واكتشاف النفط " بالمجلد الثالث/الجزء الأول وما ورد بفصل " جوانب من قصة النفط الليبي " من هذا المجلد.

٧٧ التقرير يقع في ثمان صفحات وحوّل إلى الخارجية الأمريكية بموجب رسالة السفير الأمريكي ذات الرقم A-22 المؤرّخة في ١٩٦٣/٧/١٨. راجع ملحق عينات الوثائق الأمريكية بهذا المجلد. وتجدر الاشارة إلى أن المطالع للوثائق الأمريكية الخاصّة بدولة الاستقلال لا يستطيع أن يمنع نفسه من تكوين انطباع مفاده أن المصالح الايطالية في ليبيا ظلت تحظى برعاية خاصّة من قبل الحكومة والسفارة الأمريكية في ليبيا وأن تنسيقاً كان يجرى على الدوام بين الأخيرة وبين السفارة الايطالية في ليبيا.

عابد السنوسي في اطار تجاري بين الاثنين أدّى – فور علم الملك بتلك الزيـارة – إلـى قيامـه بإصدار أمر ملكي أوقف بموجبه السيد حسين مازق (والي برقة) عن العمل لمدة شهر كما جّـرد عبد الله عابد السنوسي من لقبه ووضعه تحت الاقامة الجبرية.[٧٨]

كما مر بنا أيضاً كيف أن قيام قطع من **الأسطول الايطالي** بزيارة إلى ميناء طرابلس خـلال شهر مارس ١٩٦٠ (حكومة عبد المجيد كعبار) وإخفاء الحكومة أنباء هذه الزيارة عـن الـشعب الليبي، أدى إلى قيام البرلمان الليبي يوم ١٩٦٠/٤/٢٥ ولأول مرة في تاريخه **بتوجيه اللوم إلى الحكومة** حول هذا الموضوع.[٧٩]

لقد كانت هاتان **الواقعتان** تجسيداً واضحاً لتمايز المواقف بين هذين الفريقين إزاء التعامل مع ايطاليا ومصالحها في ليبيا وتطوير العلاقات معها.

وتفيد الوقائع الخاصّة بفترة حكومة الدكتور فكيني أن **الحكومة الايطالية وشركاتها** كثفت من جهودها في سبيل الحصول على حصة من عقود مشروعات التنمية الاقتصادية التـي شـرعت الحكومة الليبية في طرحها منذ إقرار الخطة الخمسية الأولى للتنمية الاقتـصادية والاجتماعيـة. وعلى سبيل المثال فقد قام في أواخر أكتوبر ١٩٦٣ **وفد حكومي ليبي** من خمسة أشخاص بزيارة عدد من مشروعات الاستصلاح الزراعي في جنوب ايطاليا ومصانع الآلات الزراعية في كل من ميلانو وتورينو وذلك لبحث سبل التعاون بشأن مشروعات التنمية الزراعية الواردة في الخطـة الخمسية، كما تردّد أن **وزارة المواصلات الليبية** أبرمت في تلك الآونة عقداً مع شركة ايطاليـة بشأن توسيع الطريق الساحلي الممتد من شرق البلاد إلى غربها. لقد جددت هذه الوقائع **المخاوف** لدى عدد من أعضاء البرلمان الليبي والشخصيات الوطنية الأخرى حول نوايا ايطاليا وأطماعهـا وهو ما حدا بهم إلى **رفع مذكرة إلى الملك إدريس** حول هذا الموضوع ونحسب أنها، من خـلال مضمونها، واضحة الدلالة حول الخلاف والصراع الذي كان دائراً بين رجال النخبـة الـسياسية الليبية إزاء العلاقات مع ايطاليا. وفيما يلي نص المذكرة[٨٠] :

" بسم الله الرحمن الرحيم
مولانا الملك المعظم حفظه الله ورعاه

بعد رفع أخلص الولاء إلى مقامكم السامي يشرفنا أن نرفع إلى مقامكم هذه المذكرة التي نشرح لكم فيها بعض النقاط التي أثارت القلق والتخوف حول العقد الذي أبرم مـع الشركة الايطالية بشأن توسيع الطريق الساحلى والذي عبّرنا عنه فـي البرقيـة التـي رفعناها إلى مقامكم السامي.

---

٧٨ راجع ما ورد تحت عنوان " زيارة الكونت مارزوتو " المجلد الثاني/الجـزء الأول الـصفحات (٣١٠ – ٣١٢).

٧٩ راجع مبحث " عداء ايطالي دفين " المجلد الثالث/الجزء الأول. الصفحات (٢٠٢ – ٢٠٣).

٨٠ نقلنا نص هذه المذكرة من كتاب محمد المرزوقي " عبد النبي بلخير .. داهية السياسة وفارس الجهـاد " من منشورات الدار العربية للكتاب. ليبيا – تونس. الطبعة الأولى ١٩٧٨. ص ٢٧/٢٤. مع ملاحظـة أن الهوامش المتعلقة بهذه المذكرة هي من المؤلف.

هذا ولا نرى ضرورة في التوسع في شرح ما لايطاليا نحو هذا البلد من نوايا سيئة وأطماع منذ أن خرجت منه إلى غير رجعة بفضل كفاحكم وكفاح أسلافنا في سبيل تحرير هذا الوطن العزيز حتى حقق الله له نعمة الاستقلال التي نرجو من الله العلي القدير أن يوفقنا في المحافظة عليها وحمايتها من أطماع المستعمرين وأصحاب النوايا السيئة.

على إثر إعلان الحكومة في الإذاعة والصحف المحلية عن عزمها إعطاء أعمال توسيع الطريق الساحلي لشركة ايطالية معروفة، بطريقة غير سليمة على إثر هذا قمنا بما نراه يفرضه علينا الواجب الوطني بصفتنا كممثلين للشعب، وتجاوبا مع شعور المواطنين، وبدافع من شعور التخوف والقلق على مصير بلادنا العزيزة لكي لا تكون لقمة سائغة لأصحاب المطامع الاستعمارية الذين يتربصون بنا الدوائر والمناسبات، ولكي لا نقع مرة أخرى في مأساة سنة (١٩١١) نتيجة دخول الشركات الايطالية والبنوك للبلاد، كمقدمة لتمهيد الطريق أمام احتلال البلاد عسكرياً – ولا يلدغ المؤمن من جحر مرتين.[٨١]

على إثر هذا الخبر اتصلنا بالسيد وزير المواصلات [٨٢] للاستفسار منه عن هذا الموضوع علنا نجد عنده ما يقنعنا طلبنا مقابلة السيد رئيس الحكومة إلا أننا لم نوفّق في الحصول على هذه المقابلة، وحيث أن مجلس النواب في شبه عطلة غير رسمية طلبنا من السيد رئيس مجلس النواب عقد جلسة مستعجلة لمناقشة هذا الموضوع، فرد علينا بقوله:

– إنه لا يرى في الأمر ما يدعو إلى عقد جلسة مستعجلة للمجلس، وأخيرا، وبعد أن استنفدنا جميع الوسائل الممكنة أبرقنا إلى السيد رئيس الحكومة، وإلى كل من رئيسي مجلس النواب والشيوخ، وشرحنا لهم في هذه البرقيات ما يجره التعامل مع الشركات الايطالية من توابع خطيرة غير خافية.

بعد كل هذا لم نر بداً من اللجوء إلى مقامكم لنضع بين أيديكم حقيقة الموقف، ولنعطيكم صورة واضحة عن كثير من الأمور التي تدور في البلاد ولتكونوا على بينة من حقيقة الأمر، وفيما يلي نسجل لكم بعض النقاط المتعلقة بالموضوع:

١– في بلادنا اليوم جالية ايطالية كبيرة خليط من القديم والجديد، وهي تشكل خلية خطرة من بقايا القلعة الاستعمارية التي تحكم البلاد إبان العهد الاستعماري الغاشم فمنهم بقايا كبار الاستعماريين من عسكريين ومدنيين، ولهؤلاء نشاط واسع وخطير في مختلف الميادين السياسية والاقتصادية، ومن بلادهم يتلقون التوجيهات و التخطيطات الخطيرة من أجل توسيع المطامع الايطالية في هذا البلد ، و قد

٨١ الاشارة هنا إلى سياسة " التغلغل السلمي " التي أتبعتها ايطاليا قبيل احتلالها لليبيا في علم ١٩١١ راجع ما ورد حول هذا الموضوع بمبحث " حقبة الاستعمار الايطالي " فصل " ليبيا عبر العصور " بالمجلد الأول/الجزء الأول. الصفحات (٧٥ – ٧٨).

٨٢ كان السيد محمد يلسين المبري يشغل منصب وزير المواصلات والأشغال العامة.

ظهر الشعور في نشاطات هذه العناصر في كثير من المناسبات وبصورة واضحة فيها تحد سافر، وعدم اكتراث بشعور أهل هذا البلد الذي يعيشون فيه ويتمتّعون بخيراته، ومما يلاحظ هذه الأيام كثرة تردّد وزيارات كثير من شخصياتهم الكبيرة والرسمية في فترات متعددة، ومن بينهم أعضاء من مجالسهم النيابية وكبار رجال الأعمال، وكبار الشخصيات الاستعمارية القديمة، ومن ذلك الزيارة التي قام بها خلال المدة القريبة الماضية ابن رئيس الجمهورية الايطالية الأسبق (سيني)، والذي نزل ضيفاً على الحكومة الليبية وأقام بفندق ليبيا بالاص، حيث كان في استقباله ومرافقته خلال إقامته رئيس أمن الدولة .. وشوهد يتجّول به في شوارع المدينة في سيارة رئيس الحكومة الرسمية، هذه الزيارة التي أسفرت عن إبرام صفقة الطريق الساحلي.

٢- يقوم الشباب الايطالي بالتدريب العسكري في بلادهم، ويعودون إلى ليبيا بعد تدريبهم عسكرياً حديثاً على استعمال الأسحلة المختلفة، وهم يشكّلون في البلاد قوة عسكرية مستترة ومنظمة تنظيماً خطيراً، هذا إلى جانب وجود عدد كبير من بقايا قدماء العسكريين الايطاليين في البلاد لازالوا في رتبهم العسكرية ويتلقون ترقياتهم من دولتهم بانتظام، ومنهم من وصل الآن إلى رتب (جنرالات) ومن بينهم على سبيل المثال الضابط (جوزبي زاني، ودياس الموجود بسباق الخيل، وأنجلو سابتارو وغيرهم).

٣- لوحظ في السنوات الماضية أن عدداً كبيراً من المزارعين الايطاليين قام ببيع مزارعه للمواطنين الليبيّين وأخذوا يخرجون من البلاد في مجموعات كبيرة ثم توقفوا عن ذلك وأمروا بالبقاء من قبل دولتهم من ناحية، ونتيجة للسعادة والترف الذي يعيشونه في هذه البلاد، الأمر الذي لا يجدونه في بلادهم من ناحية أخرى.

٤- وجود نوادي ايطالية في البلاد لها نشاط سياسي خطير وتعقد بداخلها اجتماعات مريبة وتزورها بين الحين والآخر الشخصيات السياسية القادمة من ايطاليا كما توجد بهذه النوادي تسجيلات قديمة لتوجيهات أسلافهم الغابرين ومن بينها خطب الديكتاتور موسوليني التي كان يثير فيها حماس الجماهير الايطالية ضد المواطنين الليبيّين، ويعيدون الاستماع إليها اليوم من أجل إحياء ذكريات الماضي البغيضة في نفوس أبنائهم، هذا ما يلاحظ من بعض صور التحدي والغطرسة من قبل الايطاليين المقيمين بيننا، وأما ما يقوم به الطليان في بلادهم على المستويين الشعبي والحكومي من الأمور التي تكشف عن سوء نواياهم ومطامعهم الخيالية الخبيثة نحو هذا البلد وأهله، فنبين منها ما يلي:

٥- احتفل في ايطاليا سنة ١٩٦١ حكومة وشعباً، بالذكرى الخمسين لاحتلالهم ليبيا، ولم تراع الحكومة الايطالية شعور هذه الدولة التي تربطها بها علاقات دبلوماسية على أقل تقدير، أو ما يفرضه واجب المجاملة في العرف الدولي، أو (الصداقة والود على رأي البعض).

٦- وفي أواخر سنة ١٩٦٠، وقبيل إحياء الذكرى الخمسين بقليل عمدت الحكومة الايطالية إلى تجهيز أسطولها البحري الحربي لزيارة الموانيء الليبية، وطلب سفيرنا في روما في ذلك الوقت من الحكومة الليبية الموافقة على هذه الزيارة التي عبر عنها بقوله بأنها زيارة ودية، ووافقت الحكومة على هذه الزيارة ودخل الأسطول الايطالي ميناء طرابلس، واصطفت قطعه على هيئة سهم موجهة إلى شواطئنا، وفي ذلك رمز إلى سنة ١٩١١ حيث كانت تهاجمنا سفنهم الحربية في ذلك الوقت، تلك الزيارة التي قابلها الشعب بالمظاهرات والشجب، وناقشها مجلس النواب وقرر فيها توجيه اللوم والتوبيخ للحكومة.[٨٣]

وهكذا نلمس ونلاحظ الكثير من صور التحدي، وشعور العداء من قبل الايطاليين سواء بداخل البلد أو خارجه، الأمر الذي يؤكد لنا سوء نواياهم والتربص بنا لانتهاز الفرص المناسبة، وتذكرنا هذه الأعمال بما كانت عليه النوايا الايطالية نحو هذا البلد في سنة ١٩١١ وما قبله، حيث عهدت في ذلك الوقت إلى إدخال بعض شركاتها وبنوكها إلى البلاد كمقدمة لتهيئة الطريق أمام تحقيق أهدافها العدوانية، كما تذكرنا أيضاً بالتخوفات التي أظهرها أسلافنا على مختلف طبقات الشعب في ذلك الوقت من الشركات والبنوك الايطالية التي غزت البلاد وقد عبروا عن شعورهم هذا في مذكرة قدموها لحاكم البلاد في العهد العثماني عبروا فيها عن شعور القلق والتخوف الذي انتاب أهل البلاد، ومحذرين من مغبة الأمر قبل وقوعه، وقد وقع مع الأسف الشديد، ما تخوفوا منه وتوقعوه، وقد سلمنا مع هذه المذكرة صورة من المضبطة المذكورة إلى السيد وكيل الديوان ليقوم بتسليمها إليكم.

نحن اليوم حين نبدي تخوفنا، ونطالب باتخاذ الحيطة والحذر من ناحية الايطاليين، ليس هذا بالشعور الجديد وليس معنى ذلك أننا مدفوعون بالعاطفة، أو لمجرد المحافظة على سلامة أموالنا وتسيير اقتصادياتنا بطريقة أفضل، ولم يكن أيضاً الباعث على القلق الذي أظهرناه أنه لمجرد أن عطاء ما بين العطاءات قد أعطى بطريقة غير سليمة ومخالفة للنظم المتبعة، هذه الأشياء وغيرها لها طرقها العلاجية ويمكن بحثها داخل المجلس حسب الصلاحيات المخولة له، ولكن الأمر أخطر من ذلك بكثير وأبعد، فمبعث جميع التخوفات والقلق في الأمر يرجع إلى الجانب السياسي في الموضوع، ويبدو لكم ذلك جلياً وواضحاً فيها تقدم ذكره في النقاط التي وردت في هذه المذكرة.

نحن اليوم في وقت نحكم فيه أنفسنا ومصيرنا بأيدينا، يجب أن نعرف عدونا من صديقنا وليس هناك أي مانع يحول بيننا وبين التوسع في اتخاذ الحيطة والحذر من أي جانب نخشاه، ولا نخضع لأي طرف يحتم علينا مجاملة أي عنصر يكن لنا العداء والنية السيئة، خصوصاً وأن بلادنا اليوم محطة لأنظار العالم بفضل ما أنعم الله به عليها من

---

٨٣ الاشارة هنا إلى اللوم الذي وجهه البرلمان الليبي إلى حكومة عبد المجيد كعبار يوم ١٩٦٠/١/٢٥ بشأن زيارة قطع من الأسطول الايطالي لميناء طرابلس.

خيرات البترول التي عبرتم عنها في الكلمة التي وجهتموها للشعب والمسئولين في الذكرى العاشرة للاستقلال حول الرخاء وما يجر وراءه من المشاكل.

وأخيراً فإننا نضع بين أيديكم هذه المذكرة بما احتوت عليه من التفصيلات والبيانات حول الأخطار التي تهدد بلادنا من الداخل والخارج، نؤكد لكم أن ذلك ليس نتيجة لمجرد شعور فردي أم بدافع عاطفي، بل هو تعبير صادق وحقيقي عما يشعر به كل فرد من أبناء شعبكم على مختلف طبقاته، ولم يبق لنا أي مرجع نرجع إليه في معالجة الموقف وإنقاذ البلاد من الأخطار التي تهددها سواكم، راجين الله القدير أن يوفقكم إلى ما فيه سعادة هذه الأمة وخيرها حفظكم الله ملاذاً لأبناء هذا الشعب المجاهد.

التاريخ ١٠ رمضان ١٣٨٤ هـ الموافق ١٢ يناير ١٩٦٤ م [٨٤]

وقد ذيلت المذكرة بالتوقيعات التالية: [٨٥]

- يونس عبد النبي بالخير (نائب بالبرلمان ووزير الدفاع).
- العارف محمد متا.
- خليفة عكرة.
- سليمان أحمد العبدلي (نائب بالبرلمان).
- أنور سليمان بن غرسة (نائب بالبرلمان ووزير سابق).
- أحمد على المحيشي(نائب بالبرلمان).
- عبد السلام الواعر.
- العربي بن خليل (نائب بالبرلمان).
- بشير المكي الذيب.
- محمد عطية الله بونويرة (نائب بالبرلمان ووزير سابق).
- عبد العاطي الطيب.
- النايب محمد النوري (نائب بالبرلمان).
- علي رمضان الضبع.
- أبو القاسم العلاقي (نائب بالبرلمان ووزير سابق).
- الهادي عبد الله العايب (نائب بالبرلمان).
- عبد المجيد الهنشيري.
- على بيالة.
- على عاشور الفرجاني.
- محمد الشيباني محمد.
- محمد الطبّال.
- خليفة ذياب.
- شفيق ميلاد العرادي.
- ميلاد الترهوني.
- محمد الزلماط.
- عبد اللطيف الساقزلي.
- كامل اليعقوبي.
- علي الفيتوري القمودي.
- سالم عمر المغربي.
- على العقوري.
- المزوغي محمد انبيّه.
- محمد مجاهد بركة.
- علي فوزي السراج.

وفيما عدا **ايطاليا**، فلا يوجد في علاقات المملكة الليبية مع بقية **الدول الأوروبية الغربية**، خلال فترة حكومة فكيني، ما يستحق الذكر سوى القليل، من ذلك:

- **تم في ٨ من يوليه ١٩٦٣** اختتام المحادثات **الليبية – الألمانية الغربية** بنجاح حول المساعدة الفنية من ألمانيا الاتحادية للمملكة الليبية.

---

٨٤ سنلاحظ أن حكومة فكيني قدمت استقالتها يوم ١٩٦٤/١/٢٢ ولا ندرى ما إذا كانت هذه المذكرة قد لعبت دوراً مع بقية العوامل الأخرى التي جعلت الملك يقبل تلك الاستقالة على الفور.

٨٥ يلاحظ أن جميع أعضاء مجلس النواب الموقعين على هذه المذكرة هم من المحسوبين على رئيس الوزراء السابق محمد عثمان الصيد والذين صوتوا إلى جانبه ضد مرشح الحكومة السيد مفتاح عريقيب في انتخابات رئاسة البرلمان الليبي للدورة البرلمانية الخامسة والتي جرت يوم ١٩٦٣/١٢/٧.

- تبادل رئيس الوزراء فكيني مع **السفير الفرنسي** في ليبيا يوم ٢٨ من نوفمبر ١٩٦٣ الوثائق التي تم بموجبها استرجاع الحكومة الليبية لمطارات سبها وغدامس وغات من فرنسا.

وتجدر الاشارة إلى أن المستر **دي كاندول** أورد في كتابه " الملك إدريس عاهل ليبيا – حياته وعصره " [٨٦] بصدد علاقة فكيني بفرنسا الفقرة التالية:

> " كما أن فكيني أثار موضوع الاتفاقية الفرنسية الليبية المبرمة في عام ١٩٥٥ [٨٧] والتي بموجبها ظلت فرنسا تحتفظ بمرافق عسكرية معينة، تشمل مطارات لاسلكية في جنوب غربي ليبيا كان يديرها أشخاص فرنسيون وإن كانوا لا يرتدون الزي العسكري. وكانت حجة فكيني أن تلك التسهيلات الخاصّة بالاتصالات لم يعد لها لزوم بعدما تم استقلال كل من النيجر وتشاد في الآونة الأخيرة وهما الجارتان الجنوبيتان لليبيا. إلا أنه لم يفلح في إقناع الفرنسيين بالانسحاب الكامل طالما بقيت قوات بريطانية في المنطقة الساحلية. "

---

٨٦ م. س. ص (١٣١).

٨٧ تم التوقيع على الاتفاقية رسمياً في طرابلس يوم ١٩٥٥/٨/١٠ وإبرامها في ١٩٥٦/٤/١٠ بعد أن وافق عليها البرلمان الليبي في جلسة سرية (حكومة مصطفى بن حليم).

الفصل الثامن

حكومة فكينى .. العلاقات مع الولايات المتحدة

مباحث الفصل الثامن

حكومة فكينى .. العلاقات مع الولايات المتحدة

* اهتمامات وهموم على الجانب الأمريكى
* السفير السابق فيلارد يزور ليبيا
* مراسلات
* زائر أمريكى خبير في تدبير الانقلابات
* في انتظار وصول السفير الأمريكى الجديد
* لايتنر .. سفير أمريكا الجديد
* مخاوف أمريكية حول موقف فكينى من القاعدة
* برنامج المساعدات العسكرية الأمريكية
* زيارة فكينى للبيت الأبيض
* العابدية سفيراً بواشنطن
* وثائق أمريكية محجوبة

الفصل الثامن
حكومة فكينى .. العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية

اهتمامات وهموم على الجانب الأمريكى

تؤكد الوثائق [1] والوقائع تركز اهتمامات الولايات المتحدة الأمريكية بشأن ليبيا في المحافظة على **مصالحها الاستراتيجية والبترولية** بها. غير أنه يلاحظ من مطالعة الوثائق الأمريكية أنه مع **بداية حقبة الستينات طرأت على الولايات المتحدة اهتمامات وهموم جديدة**، بعضها يشمل دول الشمال الإفريقي جميعها وبعضها الآخر يخص ليبيا دون غيرها.

تزايد الاهتمام بدول الشمال الإفريقي

في هذا السياق تجدر الإشارة إلى الرسالة التى بعث بها وزير الخارجية الأمريكى **دين راسك** إلى السفارة الأمريكية **بالقاهرة** بتاريخ ١٩٦٣/١/٢٩ والتى جاء فيها:

" إن الوزارة تعتقد أنه من المرغوب فيه، كلما سنحت الفرصة، تذكير الرئيس **عبد الناصر** وغيره من كبار المسئولين في الجمهورية العربية المتحدة، **اهتمام الولايات المتحدة الشديد باستقرار دول الشمال الأفريقى بما في ذلك على وجه الخصوص ليبيا**. لقد تبلغت الوزارة بما قاله الرئيس عبد الناصر للسفير البريطانى بأنه ليس له مخططات تستهدف آبار النفط الليبية وأنه على علاقات وديّة مع الحكومة الليبية الحالية [2] . ورغم ذلك فإن التقارير تتواتر حول تعاطف ج . ع . م . مع عناصر مقاومة للنظام القائم في ليبيا (وكذلك الحال في تونس والمغرب) . ولا ينبغى أن يكون لدى ج . ع . م . أى وهم حول **الأهمية التى توليها أمريكا لإستقرار هذه المنطقة لاسيما أمن المنشآت الأمريكية والنظام الحالى في ليبيا**. وكلما حانت الفرص المناسبة، ونأمل بمناسبة زيارة المستر **ويليامز** [3] للقاهرة، أن يكون بمقدور السفارة تذكير المسئولين المصريين باهتمام الولايات المتحدة بهذا الموضوع. "

---

١ موجودة بالملف المركزى للخارجية الأمريكية رقم 770.00 ومرسل منها صور إلى السفارات الأمريكية في بنغازى وطرابلس وتونس ولندن والرباط والجزائر . راجع العلاقات الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية ١٩٦١-١٩٦٣ المجلد الحادى عشر – أفريقيا. ص (٤ – ٥).

٢ كانت يومذاك حكومة محمد عثمان الصيد.

٣ مساعد وزير الخارجية للشئون الإفريقية.

ومما يتضح أيضاً عن زيادة الاهتمام الأمريكي بدول شمال أفريقيا وأبعاد هذا الاهتمام **الورقة التي أعدها المسئول عن الشئون التونسية** في وزارة الخارجية الأمريكية المستر **STACK HOUSE** بتاريخ ١٩٦٣/٧/٢٦ والتي جاء فيها [٤]:

i) " على الرغم من غياب اليقين لدينا حول بعض جوانب صورة الشمال الأفريقي، فإن **وضع الغرب الآن أفضل بشكل كبير مما كان يمكن أن يبدو عليه منذ عام مضى** خلال المعارك النهائية العنيفة **للحرب الجزائرية**. لقد خلفت تلك الحرب ندوبها على علاقات الغرب بهذه المنطقة كما يشهد بذلك **الحضور المتزايد للكتلة الشرقية** فيها. غير أن انتهاء الحرب سمح بوضع نهاية لما اعتبرته عناصر كثيرة من **النخبة الحاكمة** تنافراً (تباعداً) مؤلماً. لقد سعت هذه النخبة بهمّة إلى استئناف علاقات حميمة مع أوروبا الغربية. **فرنسا** ارتفعت إلى مستوى متطلبات الفرص المتاحة لها وانتهجت سياسات نشطة للتقارب وإعادة العلاقات الودية مع كل دولة من دول الشمال الأفريقي (على الرغم من أن بقايا روح انتقامية يمكن ملاحظتها في الطريقة التي تتبعها فرنسا بشأن إغلاق منشآتها العسكرية في قاعدة بنزرت التونسية [٥]). **الولايات المتحدة وعدد من الدول الأوروبية** أسهمتا في تعزيز تحول الشمال الأفريقي نحو الغرب. وبالنسبة **للولايات المتحدة** فلم تكن المشكلة هي البحث عن وسائل إقامة علاقات شمال إفريقية – أوروبية بقدر ما كانت محاولة تبيّن طرائق لتشجيع وإدامة علاقات قائمة بينها وبين دول هذه المنطقة وفي نفس الوقت تحديد وتنفيذ دور تكميلي لها يتوافق مع مصالحها وأهدافها. "

ii) **الكتلة (الشرقية)** هي الأخرى وجدت في المنطقة حالة ربما تختلف عما كانت تتوقعه عاماً مضى. **فالمغرب وتونس** غدتا أقل ترحيباً بالعروض والمفاتحات التي تقدمها الكتلة بالمقارنة لما كانت عليه الحالة تحت ضغوط الحرب الجزائرية. إن **الجزائر** ما تزال هدفاً ضعيفاً نسبياً أمام هذه الكتلة، إلا أنها لم تعد كما كان يتصور منذ عام خلي رأس جسر إنزال لنفوذ الكتلة الشرقية في شمال أفريقيا. وفي جميع هذه الدول الثلاث **أصبح هناك اعتزاز شديد (لدى مواطنيها) بالإستقلال** بات يشكل عائقاً أمام الكتلة. وبسبب مواجهة هذه الأخيرة لحالة مقاومة في المنطقة أصعب مما كانت تتصور فلم تقم بتخصيص (رصد) إمكانيات كبيرة من أجل تقويضها. ومع ذلك فما يزال اهتمام الكتلة الشرقية بهذه المنطقة كبيراً، ويمكن أن نتوقع استمرار بقائها منجذبة إليها بسبب **الفرص التي تتيحها هذه المنطقة ذات الأهمية الاستراتيجية**. وفي الوقت الحاضر فإن **الجزائر** على وجه الخصوص غير حصينة وتبدو قابلة للسقوط بيد السوفييت . فحضور

---

٤ الورقة بعنوان " BASIC NATIONAL SECURITY POLICY – NORTH AFRICA IN THE MEDITERRANEAN Littoral " . وقد جرت مناقشة هذه الورقة خلال اجتماع وزير الخارجية الأمريكي لتخطيط السياسات يوم ١٩٦٣/٧/٣٠. راجع العلاقات الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية ١٩٦١-١٩٦٣. المجلد الحادي عشر – أفريقيا ص (٤٩٨- ٩٥٧).

٥ تم الاتفاق في سبتمبر ١٩٦١ بين فرنسا وتونس على جلاء القوات الفرنسية عن قاعدة بنزرت التونسية مع نهاية عام ١٩٦٣ م . موسوعة السياسة م . س . جـ / ١ ص (٥٦٦ – ٥٦٧).

السوفييت فيها ليس مما يستهان به، كما أن الشهور الأخيرة شهدت تواجداً لهم فيها متزايداً بشكل كبير. "

iii) وفي صيغ رقمية، فإن **التواجد الأمريكي في المنطقة يبدو في إنحسار**. فإنتهاء الحرب الجزائرية أدّى بشكل حاد إلى تقليل مخاطر تحوّل الشمال الأفريقي بشكل مفاجئ إلى مدار الاتحاد السوفييتي. وأوروبا **الغربية**، بعد قبولها من جديد في المنطقة، أخذت تشارك في مساعدة **المغرب والجزائر** . و **مساعداتنا لتونس** تشكل مساهمة رئيسية لخطة إنمائية جرى إعدادها على أسس سليمة. وفضلاً عن ذلك فمساعدات أوروبا الغربية في تصاعد. إن **وضعنا الاستراتيجي هو أيضاً في تضاؤل** بعد سحب **" عملية القيادة الاستراتيجية الجوية "**[6] **من المغرب**. إن هذا كله يشير إلى التزامات مادية أقل بالنسبة للولايات المتحدة في المنطقة، كما يقلل من احتمال أن تضطلع بالعبء الرئيسي في المساعدات الخارجية لشمال أفريقيا. **ومع ذلك فلا ينبغي أن يوجد في هذا الوضع ما يدعو الولايات المتحدة إلى أن تنجرّ إلى حالة من الاطمئنان الأمني المزيفة**. فالقوى الاقتصادية والسياسية المتجذرة ستحاول التحرك لجعل المنطقة مضطربة. **فملك المغرب** يبدو أنه مسيطر على الأوضاع في بلاده، غير أن جهوده لإضفاء **الطابع الدستوري الديمقراطي** على نظامه الذى يحتفظ فيه لنفسه بالكلمة العليا تواجه معارضة مربكة. كما أن الأسس السياسية **للجزائر** الحديثة الاستقلال لم تستقر بعد في ظل محاولات **بن بيللا** إزاحة خصومه وتعزيز سلطاته، كما يحاول معالجة المشاكل الاقتصادية الهائلة في الجزائر. أما **تونس** فتبدو هادئة نسبياً، غير أنها تعرّضت لهزّة في ديسمبر (١٩٦٢) إثر اكتشاف المحاولة التى استهدفت **اغتيال بو رقيبة**، ومازال أصوات المعارضة مسموعة. واهتمامات **الكتلة الشرقية** ما تزال متواصلة. ومن ثمّ فإن سياسة أمريكية مرنة ومتنبهة للمطالب الخاصّة، والتى ليست دوماً قابلة للتوقّع المسبق، **لهذه الفترة المضطربة التى يمر بها شمال أفريقيا ضرورية لحماية مصالح الولايات المتحدة في المنطقة "** .

iv) لقد كثر الحديث عن **وحدة شمال أفريقيا** منذ نهاية الحرب الجزائرية. غير أن التحليل الموضوعى يكشف عن وجود أسس محدودة لإحتمال وقوع مثل هذا التطور في شكل شامل يغطى المجالات الرئيسية للمصالح الاقتصادية والسياسية. **فالخلافات السياسية** والمرتبطة في الغالب بخصومات سياسية بين القادة (السياسيين) هى عميقة الجذور، كما أن **اقتصاديات الشمال الأفريقى المتشابهة** تقدم في الحقيقة حافزاً ضعيفاً لتعاون اقتصادى جوهرى وعلى نطاق واسع، على الرغم من أن الرغبة في بناء كيان لمواجهة التحدّى الذى تشكله **السوق الأوروبية المشتركة** قد تكون حافزاً لها على التعاون في مجالات محدودة. من الواضح أن شعوب شمال أفريقيا عازمة أن تخط مصيرها في المستقبل القريب عبر مؤسساتها الوطنية (القطرية). **ومن ثمّ يتوجب على الولايات المتحدة أن تواصل التعامل مع دول (شعوب) المنطقة ككيانات**

---

٦ تعرف باسم: " Strategic Air Command "

منفصلة [٧]، وأن تقوم بتقييم أى مقترحات بالزجّ بالولايات المتحدة فـي أى مـشروعات اقليمية تخص المنطقة، **بالدرجة الأولى من منظور علاقتنا المستقلة بكل دول منها** " .

٧) إن **نظرتنا المتشككة** حول احتمال قيام أى وحدة شاملة لدول شمال أفريقيا، **لا يجب أن تعني معاداتنا لمثل هذه الفكرة** . نحن ننظر باستحسان للجهود المبذولة في شمال أفريقيا من أجل تحقيق تعاون اقليمي وتعاون أكبر مع أوروبا الغربية. إن مثل هذه الجهـود – في ظل قيادات ليست ذات توجه أقل نحو الغرب من القيادات القائمة حالياً – من شأنه أن يخفف التوترات الاقليمية وأن يقوى هذا الاقليم في مواجهة التهديـدات الخارجيـة. ويمكننا أن نعدّ تصورات لحالات تكون فيها المساعدات الأمريكية مفيدة. ولكن في ظل غياب تحّرك قوى نحو وحدة الشمال الأفريقي في الوقت الحاضر، فسوف يعاب علينـا أننا لعبنا دوراً رئيسياً في دفع عملية متعطلة لا يوجد يقين حول مآلها. إن وحدة شـمال أفريقيا رغم أنها مطلوبة إلا أنها ليست المفتاح لتحقيق مصالح أمريكا في المنطقة. ومن الحكمة أن نترك المبادرات الوحدوية تأتي من شعوب الشمال الأفريقي نفسها " . ويفيد تقرير أعده " **مجلس تخطيط السياسات** " [٨] بتاريخ **١٩٦٣/٩/٢٣** بعنوان " **شـمال أفريقيا في منطقة البحر المتوسط** " [٩] أن تكليفاً صدر عن " **تخطيط سياسـات الأمـن القومى الأساسية** " " Basic National Security Policy Planning " على النحو التالى:

" إعداد التوصيات الخاصّة بسياسات الولايات المتحدة ومسارات الاجراءات التـى تحقق حثّ دول شمال أفريقيا الساحلية على تحقيق ارتباط بناء فيما بينها ومع جنـوب أوروبا والمجتمع الأطلنطى، وفي نفس الوقت الإبقاء على الحد الأدنى من علاقاتها مع الكتلة الشيوعية ومع القاهرة بالقدر الذى يثبت فيه أن دورها معرقل (Disruptive) "

وقد جاء في تقرير المجلس المذكور الذى جرى إعداده استجابة لذلك التكليف وتـمّ تأسيسه على تقرير المستر **ستاك هاوس** Stack House (الذى سلفت الإشارة إليـه آنفا) والذى جرت مناقشته في اجتماع وزير الخارجية لتخطيط السياسات الذى انعقد يوم **١٩٦٣/٧/٣٠** وساهم فيه عدد من موظفى وزارة الخارجية ومن خارجها، ما يلى:

" إن النتيجة (الخلاصة) الرئيسية التى توصّل إليها التقرير أنه في الوقـت الـذى توجد فيه في الوقت الحاضر **بعض التوجّهات التى تشير إلى نمو درجة معينـة مـن الوحدة الاقليمية ، فإنه توجد بالمقابل توجّهات أخرى تشير فـي الاتجـاه المعـاكس تماماً.** ومن ثمّ فقد كانت خلاصـة الدراسـة أن قيـام دول غـرب شـمال أفريقيـا

---

٧ يبدو أن هذه " الوصفة " للتعامل مع الدول العربية قديمة جداً ولعلها بعض ما ورثته أمريكا من بريطانيـا وفرنسا بشأن المنطقة .

٨ Policy Planning Council

٩ التقرير موقع عليه من المستر W.W.Rostow المستشار بوزارة الخارجية ورئـيس مجلـس تخطـيط السياسات منذ ديسمبر ١٩٦١. راجع العلاقات الخارجية للولايات اللمتحدة الأمريكيـة. المجلـد الحـادى عشر. أفريقيا ص (٧ – ١٠).

بجهود ذات أهمية حول تحقيق وحدة أمر غير قابل للحدوث بصرف النظر عن بذل الولايات المتحدة لأى جهود من أجل تبنى أو تعطيل هذه العملية. وبالمثل فإن التحدى الذى تمثله السوق الأوروبية المشتركة، والذى سيتم الاحساس به بطرق متفاوتة داخل كل دولة من دول الشمال الأفريقي على حدة، لا يتوقع أن يشكل حافزاً لها على الوحدة. وبالمثل أيضاً فإن نشاطات الاتحاد السوفييتى سوف يتم الاحساس بها بطرق متباينة داخل دول شمال أفريقيا الثلاثة.

إن الحكومات الثلاث هى في حالة صراع قائم فعلاً أو محتمل حول قضايا حدودية وأيدولوجية، كما أن زعماءها متخاصمون. ومن ثمّ فإنه على الرغم من أن درجة من التكامل الاقليمى سوف تكون مفيدة، وبخاصّة في مجالات التخطيط الاقتصادى والتحديث. وعلى الرغم من أهمية البنية التحتية، من خطوط المواصلات بين الشرق والغرب التى خلفتها فرنسا، إلا أنه لا يتوقع قيام تعاون ذى بال بين هذه الدول[10] " .

وقد خلص مجلس التخطيط السياسى في تقريره إلى:

" اعتبار التقرير المقدم من المستر ستاك هاوس Stack House يفى بأغراض التكليف الصادر إلى أن يحين الوقت الذى يستوجب إجراء مراجعة مفيدة لما جاء فيه في ظل أى تطورات مهمة تشهدها أفريقيا الشمالية. "

كما ختم المجلس تقريره بجملة من الخلاصات والتوصيات جاء فيها:

" على الرغم من الاعتراف بوجود مزايا للولايات المتحدة جرّاء الترابط (الاتحاد) بين دول شمال أفريقيا المغاربية North Africa Maghreb (المغرب والجزائر وتونس وليبيا) [11]، إلا أنه على ما يبدو لا يوجد إلا القليل من الأسس التى يمكن أن نبنى عليها إمكانية حدوث مثل هذا التطور. وفضلاً عن ذلك فلا توجد أسس تنكر يمكن للولايات المتحدة أن تروّج في ضوئها أى ترابط (اتحاد) رسمى في المجالات السياسية أو العسكرية أو الاقتصادية، على الرغم من أن مساعدة حذرة من أجل تعاون أوثق في المجال الاقتصادى تبدو ممكنة. "

" إن سياسة الولايات المتحدة ينبغى أن تستمر في مخاطبة كل دولة من دول الشمال الأفريقى الساحلية على أساس هويتها الوطنية المستقلة أخذاً في الاعتبار بالكامل الاحساس المتأجج بالوطنية الذى طبع هذه الدول منذ حصولها على استقلالها، إن هذا لا يعنى بالطبع أن تنظر الولايات المتحدة بسلبية إلى أى محاولات للاتحاد بين هذه الدول وتقتضى سياستنا أن نبقى متفتحين ومتيقظين لأى فرص لتنمية التعاون المغاربى وتقوية علاقات دول المغرب العربى بأوروبا الغربية. وفي هذه الحالة الأخيرة فإن برامج المساعدات الأمريكية والغربية هى مهمة للغاية . "

١٠ للأسف فإن هذا هو الذى حدث فعلاً على امتداد الخمسين سنة الماضية .

١١ يلاحظ أن هذه هى المرة الأولى التى يستخدم فيها تعبير دول شمال أفريقيا المغاربية وكذلك إضافة اسم ليبيا إلى مجموعة هذه الدول في هذه التقارير.

" **في المغرب والجزائر وتونس** يوجد كلام كثير حول فكرة **اتحاد دول المغرب** في آخر المطاف، غير أنه حالياً وعلى مدى المستقبل المنظور فمن غير المحتمل أن تجرى محاولة القيام بأى خطوة ملموسة في هذا الاتجاه. إن إمكانية اندماج الدول المغاربية في وحدة عربية أكبر تبدو أبعد احتمالاً على الرغم من أن قيام اتحاد فضفاض يضم كلا من مصر و الجزائر لا يمكن استبعاده.

" إن **الاختلافات السياسية الكامنة**، والاحتكاكات وعدم التكافؤ بين النظم الملكية والجمهورية، فضلاً عن **عدم وجود أسس اقتصادية** للوحدة (فهى ذات أنماط انتاجية متماثلة وليست متكاملة)، كما أن كلا منها ذو طبيعة محلية بشكل مكثف، وهي جميعاً تعارض أى اتفاقيات تتعلق بتنظيم الشئون الاقتصادية أو العسكرية أو السياسية يمكنها أن تقود إلى الوحدة في أى مجال . "

" إن هذا لا يعنى القول بأن مزايا معينة سوف لن تحدث في حالة قيام أى شكل من أشكال الوحدة. فالوحدة الجمركية والتخصص الصناعى (مصنع صلب كبير واحد يمكنه أن يخدم عدة دول بدلاً من عدد من المصانع الصغيرة المتنافسة) وما ينجم عن ذلك من توفير في القوة العاملة والتمويل واستخدام المواد. كل ذلك واضح، غير أنه لا يمكن رؤية أى أسس للأمل بحدوث ذلك فعلاً الآن أو في المستقبل القريب. "

" ومن منظور أقل من متفائل لا يمكن حالياً توقع تحالف سياسى أو عسكرى أو اقتصادى بين دول الشمال الأفريقى وجنوب أوروبا غير ما هو موجود حالياً بالفعل فجميع دول شمال أفريقيا حريصة على الحصول على المزيد من المساعدات الاقتصادية من مستعمريها السابقين. وفرنسا تبدو مستعدة للعب دور رئيسى في المغرب وتونس والجزائر. في حين أن ايطاليا تبدو مستعدة لتوسيع علاقاتها مع ليبيا [١٢] . **غير أن تعزيز هذه العلاقات بتحالف سياسى سوف يتعارض مع مبادئ الاستقلال وعدم الانحياز العربية الإفريقية.** "

" **إن نفور دول شمال أفريقيا من الأحلاف العسكرية أو السياسية مع الغرب** لا يشكل قدراً محتوماً بتدهور وضع الغرب في المنطقة. وعلى العكس فإن أحداث الأشهر الماضية تقدم للغرب سبباً للتفاؤل المعتدل. **فالأحزاب الشيوعية المغاربية** جرى منعها (من النشاط)، كما أن العلاقات التاريخية والثقافية للمنطقة مع الغرب كانت عاملاً قوياً في صد محاولات الكتلة الشرقية اختراق المنطقة، كما أن روح الفخر بالاستقلال المتأججة التى عبّرت عنها دول المغرب المستقلة كانت حاجزاً أمام مساعى هذه الكتلة لمد نفوذها. "

" ومع ذلك **فما تزال المنطقة عرضة لجهود الكتلة الشرقية التخريبية.** فجميع دولها وعلى الأخص **الجزائر** بمشاكلها الاقتصادية الهائلة تتيح فرصاً مواتية لهذه الجهود. وإذا كان الشمال الأفريقى لا يبدو في الوقت الحاضر معّرضاً لهجمة سوفييتية للإستيلاء على السلطة فيه (على غرار جهود الاتحاد السوفياتى في منطقة الشرق الأوسط في منتصف الخمسينات) فمن المؤكد أنها سوف تبقى، بسبب ضعفها الاقتصادى وعدم استقرارها السياسى، هدفاً مستمراً لمثل هذه المحاولات من قبل الكتلة الشرقية. "

١٢ راجع ما ورد في مبحث " العلاقات مع ايطاليا " بفصل " حكومة فكيني .. ملامح سياسة خارجية جديدة ".

" وبعيداً عن جوانب التعاون في المجالات الرسمية، فإن التعاون داخل دول المغرب وبينها وبين أوروبا يأخذ أشكالاً كثيرة غير رسمية وشبه رسمية، كالتعليم والعمل والخدمات والتجارة. وإلى الحد الذى يمكن معه تشجيع هذه الصور من التعاون، فإنها تشكل عاملاً مساعداً بهدف تحقيق تعاون أوثق في النهاية. "

" **إن الدبلوماسية الأمريكية ينبغى أن تبقى يقظة لأى تغيير في المشاهد السياسية والعسكرية والاقتصادية الحالية في شمال أفريقيا** والتى من شأنها أن تقوّى العلاقات فيما بينها أو بينها وبين الغرب، أو من ناحية أخرى أن تقلل النفوذ الغربى فيها. إن هدف الولايات المتحدة الأمريكية هو المحافظة على العلاقات القائمة حاليا بين دول الشمال الأفريقي والغرب ومحاولة تقويتها متى وحينما وجدت الحالة، وكذلك إعادة بنائها كلما تعرّضت للعطب وتوظيف نفوذنا حيثما كان ذلك ممكناً لتزويد هذا التعاون بقاعدة اقتصادية قوية من خلال علاقات متينة بين شمال أفريقيا والسوق الأوروبية المشتركة، وتقديم صورة تؤكد على أن الولايات المتحدة الأمريكية تستجيب بحماس نحو مساعدة الدول الحديثة الاستقلال بحيث يغدو توجّهها نحو الكتلة السوفياتية أقل جاذبية. إن هذا كله متوافق مع فكرة تأسيس منظمة مغاربية رسمية، كما أنه يروج لها بشكل مرض. "

قلق أمريكى حول الطيران السوفياتى المدنى

تكشف الوثائق السرية الأمريكية المفرج عنها تنامى القلق لدى الإدارة الأمريكية منذ منتصف عام ١٩٦٢ بشأن المساعى السوفياتية للحصول على موافقات عدد من الدول الإفريقية لشركة الطيران المدنى السوفياتية Aeroflot بالطيران فوق أجوائها وأن تستخدم مطاراتها. ويمكن في هذا الصدد الاكتفاء بإيراد ما تضمنته مذكرة مدير **مكتب الاستخبارات والبحوث بوزارة الخارجية** المستر روجر هيلزمان [١٣] Roger Hilsman إلى الوزير دين راسك المؤرّخة في ١٩٦٢/٥/٩ حيث جاء فيها [١٤] (وهى بعنوان – **موسكو تتحرك بسرعة بشأن طرق ملاحتها الجوية في أفريقيا**):

" إثر محادثاته في منتصف أبريل (١٩٦٢) مع **السودان** باشر الاتحاد السوفياتى بالإتصال بأربعة دول إفريقية أخرى هى **ليبيا** و **الصومال** و **النيجر** و **تشاد** من أجل التوقيع معها على مختلف أنواع الاتفاقيات الخاصّة بالملاحة الجوية الضرورية لعمليات شركة Aeroflot في شمال وشرق وغرب أفريقيا. من جانبها وقعّت **تشيكوسلوفاكيا مع السنغال اتفاقية جوية في ٢ مايو** (١٩٦٢). وهناك تقارير تفيد أن **الطيران الغينى** وخطوط **طيران غانا** ستبدآن رحلاتهما إلى موسكو عن طريق تونس وسويسرا. "

---

١٣ شغل المستر هيلزمان هذا المنصب من فبراير ١٩٦١ حتى ابريل ١٩٦٣ عندما جرى تعيينه مساعداً لوزير الخارجية لشئون أفريقيا الشرقية.

١٤ راجع العلاقات الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية. المجلد الحادى عشر. أفريقيا ص ٣١٤ – ٣١٥. وهناك المزيد من الوثائق حول هذا الموضوع بالصفحات (٣١٥ – ٣٢٣).

وتحت عنوان " **تأجيل الاتفاقيات حالياً** " أوردت المذكرة:

" قامت الدول التي تمّ الاتصال بها من قبل الاتحاد السوفياتي بتأجيل اتخاذ أي إجراء بالخصوص وربما كان ذلك بتأثير عدم وثوقها من ابرام اتفاقية بين السودان وبينه، وأيضاً بسبب احتجاجات الولايات المتحدة حول توسّع الطيران المدني السوفياتي في أفريقيا. لقد عبّرت السودان وتشاد والنيجر عن استغرابها لإنزعاج أمريكا (من خطوة الاتحاد السوفييتي). كما أن **مسئولاً ليبياً أوحى لسفارتنا في بنغازي أنه في حالة سماح بعض الدول الإفريقية للطيران المدني السوفييتي (فوق أراضيها) فإن الآخرين (ويعني ليبيا) لا يستطيعون الرفض طويلاً.** "

وتحت عنوان " **المسئولون السوفييت يستـغلون الروح الوطنية** " أوردت المذكرة:

" و من خلال إدراك الاتحاد السوفييتي للجهود الغربية الرامية لحرمانه من تحقيق هذه الخطوة، فهو يقوم بأساليب هادئة وكأمر واقع، بالتأكيد على أن ابرام اتفاقيات جوية مع الدول الأجنبية هي مظهر من مظاهر السيادة . وقد روّج الاتحاد السوفياتي معلومات خاطئة مفادها أن تشاد والنيجر وافقتا على تسيير خطوط شركة ايروفلوت عبر نيامي. وفضلاً عن ذلك فقد جرى التمويه على السودانيين فأعتقدوا – خطأ – أن نيجيريا وليبيريا أبرمتا بالفعل اتفاقيات جوية مع الاتحاد السوفييتي. "

هموم أمريكية جديدة

جلبت هذه الفترة معها هموماً وتطورات جديدة على صعيد القارة الإفريقية توجب على الإدارة الأمريكية أن تأخذها في الاعتبار عند تعاملها مع الحكومة الليبية وتحديد مفردات علاقتها معها.

- **التطور الأول** يتعلق بالقرار الذي اتخذته القمة الإفريقية الأولى في أديس أبابا (يونيه ١٩٦٣) بدعوة الدول الأعضاء إلى تصفية القواعد الأجنبية الموجودة فوق أراضيها.
- **أما التطور الثاني** فهو يتعلق بالتحرك الجماعي للدول الإفريقية في أعقاب القمة المذكورة، نحو العمل على مقاطعة نظامي جنوب أفريقيا والبرتغال بسبب سياستهما العنصرية في القارة الإفريقية.
  - لقد كان لهذين التطورين أبعادهما وتأثيراتهما على المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية في دول القارة الإفريقية ومن بينها المملكة الليبية. **ومما زاد من انشغال الولايات المتحدة حول هذين التطورين:**
- ما بدا ظاهراً على سياسات حكومة فكيني من توجهات عربية قومية ومواقف مؤيدة للقضية الفلسطينية.
- ما طبع سياسة هذه الحكومة على الصعيد الأفريقي من تضامن مع القضايا الإفريقية والالتزام بتنفيذ مقررات قمتها وبقية ملتقياتها.
- الميل الذي أظهرته حكومة فكيني إلى الالتزام بالحياد في الحرب الباردة بين الكتلتين.

التحرك الأفريقى لمقاطعة جنوب أفريقيا والبرتغال

أثار التحرك الأفريقى الذى شهده عام ١٩٦٣ الداعى لإقرار عقوبات على نظامّى جنوب أفريقيا والبرتغال بسبب سياسة التمييز العنصرى التى يمارسانها، بعض المخاوف لدى الإدارة الأمريكية ودوائر صنع القرار فيها، الأمر الذى استدعى عقد عدة اجتماعات، وإصدار مجموعة من التوصيات وتبادل المكاتبات، يهمنا منها في هذا المقام:

- **قيام هيئة أركان القوات المسلحة** بتوجيه مذكرة إلى وزير الدفاع الأمريكى **روبرت ماكنمارا** R.McNamara [١٥] مؤرّخة في ١٩٦٣/٧/١٠.
- رسالة **وزير الدفاع ماكنمارا** إلى وزير الخارجية **دين راسك** المؤرّخة في ١٩٦٣/٧/١١ [١٦].

فقد جرى في المذكرة الأولى التأكيد على الأهمية الاستراتيجية التى تشكلها قاعدة ويلس الجوية لقوات حلف الناتو ولخطوط الاتصال بالشرق الأوسط (أشارت المذكرة إلى قاعدتين أخريتين في أفريقيا ذات أهمية استراتيجية لأمريكا الأولى فى المغرب والثانية في الحبشة " ومن الفقرات المهمة التى وردت في هذه المذكرة:

" **الفقرة (٦)**

إن الشمال الأفريقي بإعتباره الجناح الجنوبى للبحر الأبيض المتوسط هو ذو أهمية قصوى لقوات الناتو، ولخطوط الإتصال بالشرق الأوسط. إن اثنتين من المنشآت الأمريكية الثلاثة المهمة الباقية في أفريقيا هى في شمال أفريقيا، منشآت الإتصال البحرى في القنيطرة بالمغرب، وقاعدة ويلس الجوية في ليبيا. الثالثة هى موقع اتصالات رئيسية في أثيوبيا [١٧] . "

...

" **الفقرة (٨)**

هناك انزعاج من أن الدول الإفريقية سوف تشكل جبهة صلبة في تأييد قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الداعية إلى اتخاذ اجراءات قوية ضد البرتغال وجمهورية جنوب أفريقيا. فإذا حدث ذلك، **فإن قيام الولايات المتحدة الأمريكية بتقديم أى دعم فعال للبرتغال وجنوب أفريقيا، قد يشكل تهديداً لإستمرارها في استخدام التسهيلات الممنوحة لها في المغرب وليبيا وأثيوبيا.** إن تطور مثل هذه الجبهة الصلبة حول هذا الموضوع قد يبدو مستبعداً، وعلى الرغم من تبنّى ميثاق الوحدة الإفريقية لعدد من الإعلانات المتعلقة بالوحدة الإفريقية، **فيبدو أن هناك تمايزاً حقيقياً بين مواقف شمال أفريقيا العربى المسلم وأفريقيا الزنجية الواقعة ما وراء الصحراء.** إن هناك مؤشرات على أن مقررات مؤتمر القمة الإفريقية بأديس أبابا وميثاق منظمة الوحدة

---

١٥ شغل منصب وزير الدفاع منذ يناير ١٩٦١. والمذكرة موجودة بمكتبة الرئيس كينيدى – ملفات الأمن القومى – جنوب أفريقيا ١٩٦٣/٦/٦ – ١٩٦٣/١٢/٧ . العلاقات الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية ١٩٦٣. المجلد xx1 صفحة (٤٩٨).

١٦ م . س . ص (٩٥٧).

١٧ القاعدة في Kagnew بالحبشة.

الإفريقية هى ذات أهمية أكبر لدى دول أفريقيا الزنجية منها لدى دول شمال أفريقيا العربية. ومن ثمّ فإن أى موقف تتخذه الولايات المتحدة الأمريكية لصالح جنوب أفريقيا والبرتغال سيكون دون شك ذا تأثير أكبر على دول أفريقيا الزنجية منه على شمال أفريقيا العربى. "

أما رسالة الوزير ماكنمارا إلى زميله راسك، فيهمنا منها اشارتها إلى أهمية قاعـدة ويلـس بوجه خاص بالعبارة التالية:

" إن قاعدة ويلس الجوية بليبيا مهمة جداً بوجه خاص للنقل الجوى ولعمليـات التدريب لطائراتنا المقاتلة المخصصة لحلـف النـاتو . إن اسـتبعادها صـعب ومكلف. "

السفير الأمريكى السابق فيلارد يزور ليبيا

المستر **هنرى س . فيلارد** Henery S. Villard ترأس المفوضية الأمريكية فى ليبيا منذ حصولها على الاستقلال وإلى إتمام التوقيع بين الحكومتين الليبية والأمريكية في ١٩٥٤/٩/٩ على اتفاقية جديدة بشأن تأجير قاعدة ويلس والمساعدات المالية الحكومية لليبيا، عندما رفعت الولايات المتحدة مستوى تمثيلها في ليبيا إلى درجة سفارة وجرى تعيين المستر **جون تابن** كأول سفير لها لدى المملكة الليبية المتحدة.

أصبح المستر فيلارد فيما بعد سفيراً لبلاده في عدد من الدول إلى أن تقاعد من عمله الدبلوماسى كلية وعاد إلى ليبيا في زيارة خاصّة بدأت في **أواخر شهر مارس** وامتدت لأكثر من أسبوع. وقد تناول السكرتير الأول بالسفارة الأمريكية المستر **ويليام ل . وايت** William L.Wight هذه الزيارة في تقرير [18] أعده بشأنها مؤرّخ في ١٩٦٣/٤/١٦ جاء فيه:

" السفير الأمريكى المتقاعد هنرى س. فيلارد عاد إلى ليبيا يوم ١٩٦٣/٣/٢٩ في زيارة خاصّة لرؤية أصدقائه القدامى ولمشاهدة التطورات التى حدثت في ليبيا خلال السنوات العشر الماضية ولمراجعة كتاب " **مملكة الصحراء** " The Desert Kingdom . لقد تمّ استقباله بحفاوة كبيرة من قبل المسئولين في الحكومة الليبية وشخصيات كثيرة أخرى، ويسود الاعتقاد بأن هذه الزيارة كانت ذات فائدة للمصالح الأمريكية. "

" كان السفير فيلارد قد طلب (من السفارة) مساعدته في الحصول على تأشيرة زيارة لليبيا بسبب عدم وجود قنصلية ليبية في سويسرا. ولمفاجأة السفارة الأمريكية، فقد تبّين من الاستفسارات التى قامت بها يوم ٢٧ مارس أن السلطات الليبية علقت منح المستر فيلارد تأشيرة الدخول، على أساس أن كتابه تضمن انتقادات لليبيا ومن ثمّ فإن الحكومة منعت دخول الكتاب. وقد تبين للسفارة أن موضوع تأشيرة السفير فيلارد قد أحيل من قبل **اللواء الزنتوتي** إلى رئيس الوزراء فكينى الذى قرر منح التأشيرة. إن السفير فيلارد لم يعلم بهذه الصعوبات إلى أن أسرّ إليه بها القائم بالأعمال عقب وصوله هنا. ورغم هذه كله فقد استقبل بحفاوة من قبل أعضاء الحكومة الحالية وأصدقائه القدامى وبعض رؤساء الوزارة السابقين **كمحمود المنتصر**. "

" وقد أقام السكرتير الأول بالسفارة حفل عشاء يوم ٣/٢٩ وحفل استقبال يوم ٤/٢ للسفير فيلارد لإتاحة فرصة له للاجتماع بالمسئولين الحكوميين ورجال الأعمال الأمريكيين . وكانت نسبة حضور الليبيّين في هاتين المناسبتين تكاد تثير الدهشة، فجميع كبار الشخصيات بالديوان مثل **على الساحلى** و **باش إمام** و **فتحى الخوجة** وكافة الليبيّين الذين تمّت دعوتهم حضروا المناسبة (في حين أن نسبة عدم الملبيين لمثل هذه الدعوات تصل في العادة إلى نحو ٦٥ %).

---

١٨ التقرير يحمل الرقم الاشارى (٣٤٦) وموجود بالملف POL 7 US

وأثناء وجود المستر فيلارد في ليبيا قام بمقابلة كبار رجال شركات النفط الأمريكية كما زار منشآت شركة اسو **Esso** في برقة. وخلال الفترة من ٥ إلى ٨ ابريل تمت استضافته من قبل القائم بالأعمال المستر جون دورمان John Dorman في بنغازى والبيضاء حيث قام بزيارة رئيس الوزراء فكينى وأعضاء الوزارة الجديدة، وكان استقباله ودياً جداً، وقد تحدث مع عدد من المسئولين الحكوميين بسعادة عن الفترة التى قضاها السفير فيلارد بمنصبه بليبيا. وقد دعى الملك والملكة أسرة فيلارد إلى مائدة غداء بقصر السوانى (بطرابلس) يوم ٨ ابريل. "

وقد ختم المستر وايت تقريره عن زيارة السفير فيلارد لليبيا بتعليق جاء فيه:

" كان السفير فيلارد معجباً بالتغير الذى حدث في ليبيا وبالتقدم الكبير الذى أحرز في ميادين التعليم والبناء والأشغال العامة ... منذ عام ١٩٥٤ (عندما غادر منصبه بها) رغم أنه أصيب بخيبة أمل بسبب غياب التقدم فى مجال الزراعة. **وعلى الرغم من الصعوبة التى ترتبت على منع كتابه إلا أنه جرى استقباله بشكل طيبً من الجميع.** ومن رئيس الوزراء إلى عامل الهوتيل بدوا جميعاً سعداء بشكل حقيقى بعودته إلى ليبيا .. وفى ١١ من ابريل أبلغ على الساحلى (رئيس الديوان الملكى) السكرتير الأول بالسفارة استغرابه للحظر الذى كان مفروضاً على كتاب المستر فيلارد، وأنه سينظر في الموضوع لاعتقاده بأنه لا يوجد في الكتاب أى شيء سيء. (ويبدو أن الكتاب سبق أن منع في الماضى في برقة دون أن يجرى اتخاذ أى قرار بشأنه في بقية البلاد). "

وقد أرفق المستر وايت بتقريره مذكرة أعدها المستر فيلارد عن انطباعاته عن الزيارة [١٩].

١٩ للأسف فلم نعثر على نسخة من مذكرة السفير فيلارد.

مـــــــراســـلات [٢٠]

أشرنا من قبل إلى أن السفير الأمريكي في ليبيا المستر **جون ويزلي جونز** غادر منصبه في ١٩٦٢/١٢/٢٠ (أواخر أيام حكومة محمد عثمان الصيد). وتوضح الوثائق الأمريكية أن السفير جونز أمضى فترة من الوقت في واشنطن قبل أن يلتحق بعمله الجديد كسفير لبلاده في " **ليما** " عاصمة البيرو. ومن موقعه الجديد بعث السفير جونز برسالة إلى المستر **جون دورمـــان** الـــذى تركه وراءه في طرابلس قائماً بأعمال السفارة الأمريكية. وكان مما جاء في تلك الرسالة [٢١]:

" ... إنني أفتش الآن في الأوراق والمشاكل المتعلقة بالبيرو. ورأيت قبل أن تستغرقني هذه الأوراق والمشاكل أن أبعث إليك بتقرير موجز حول المداولات التي أجريتها في واشنطن بـــشأن ليبيا "

" بعد مرور وقت قصير من وصولي إلى واشنطن أطلعت بشكل غير رسمي الصحافة هنا عن الأوضاع في ليبيا.. وقد حضر هذا اللقاء كل من الاسوشيتد بريس AP، واليونايتــد بـــريس UP والأسبوع التجـــاري Business Week ومجلـــة التجـــارة Journal of Commerce ونيوزويك Newsweek وغيرها. وكان التركيز خلال اللقاء على **تطور الصناعة النفطية**، غير أنه كانت هناك أسئلة تتعلق بالأوضاع السياسية، وقد أجيب عليها بصراحة، ولا أعلم ما إذا كان أي من هذه المعلومات قد جرى استخدامه في الصحافة، **وبصراحة فإنني لست متأكداً من وجاهة الأسباب التي جعلت مكتب شمال أفريقيا (بوزارة الخارجية الأمريكية) يعتقد أن عمليـــة إطـــلاع الصحافة في واشنطن على هذه التطورات أمراً مرغوباً فيه في هذا الوقت** " [٢٢].

ويواصل السفير **جونز** في رسالته إلى المستر **دورمان**:

" لقد أمضيت ساعة من الوقت في جولة إطلاع أو استجواب مـــع **المجتمـــع المخـــابراتي** Intelligence Community في واشنطن والتـــي ضـــمت جميـــع الأجهـــزة والإدارات ذات المسئولية الأمنية في العاصمة. وفي النهاية، وفي صباح أحد الأيام عبرت النهـــر إلـــى البنايـــة الجديدة بالقرب من " **ماكلين** " بفرجينيا [٢٣] حيث جرى الاستجواب الأخير لي من قبل الأعضاء المهيبيين **بهيئة الأمن القومي** National Intelligence Board، وقد اتبعـــت نفـــس الخـــط

---

٢٠ تعمدت إيراد هذه المقتطفات حتى يتبين للقارئ نوع التنسيق ودرجته الذي يـــتم بـــين مختلـــف الأجهـــزة الأمريكية الرسمية وغير الرسمية في أداء مهامها ومتابعة التطورات العالمية وعلاقات الولايات المتحـــدة بغيرها من الدول وهو ما أحسب أنه أمر جدير بالتأمل والتثمين ومحاولة الاستفادة منه.

٢١ الرسالة مؤرّخة في ١٩٦٣/١/٣٠ وتوجد منها نسخة في مكتبة الرئيس الأمريكي ليندون جونسون.

٢٢ هذه الفقرة جديرة بالتوقف عندها والتأمل فيها والسؤال عن السبب وراء هذا الاختلاف في وجهات النظـــر ولعلها تشير إلى وجود اتجاه جديد في مكتب شمال أفريقيا يهدف إلى توجيه الأنظار فـــي واشـــنطن إلـــى التطورات الجارية في ليبيا.

٢٣ الاشارة هنا إلى مبنى وكالة المخابرات المركزية C.I.A.

تقريباً في المناسبتين، وقد تركت نسخة من إفادتى مع Grant Mc Clanahan [٢٤] في حالة وجود رغبة لديك للإطلاع عليها. "

" وحتى لحظة رحيلى عن واشنطن يوم ٢٥ يناير (١٩٦٣) لم تكن لدى معلومات حول رئيسك الجديد (يقصد السفير الأمريكى الجديد في ليبيا)، وإننى مقتنع من خلال ما نما إلى سمعى أثناء وجودى بالبيت الأبيض في اليوم الأخير، عندما قمت بزيارة وداعية للرئيس، أنه لم يتم حتى يومذاك عرض أى ترشيحات عليه لشغل هذا المنصب. (ولمعلوماتك الخاصّة فقد عرض المنصب في ديسمبر ١٩٦٢ قبل عودتى من ليبيا إلى واشنطن على أحد رجال التعليم السود البارزين غير أنه رفض قبول المنصب لأسباب شخصية. وعلى أى حال فقد أخبرت بشكل قاطع بأن ترشيحه لم يعد قائماً) .ومنذ ذلك الوقت فإن الاشاعات حول المرشحين المحتلمين لا تشير إلا إلى شخصيات من السلك الدبلوماسي .. وأننى آسف إذا لم يكن بمقدورى أن أكون أكثر عوناً لك (حول هذا الموضوع) غير أنه وكما سبق أن توقعت فإنك سوف تبقى في موقعك (كقائم بأعمال السفارة) لمزيد من الوقت. "

ثم ينتقل السفير **جونز** في رسالته إلى موضوعات أخرى فيكتب:

" أرجو أن تبلغ **دونالد ماكفيل** Don Mc Phail [٢٥] أننى تحدثت مع كل شخص توقعت أن يصغى إلىّ حول مبلغ التسعة ملايين دولار الذى يشكل إيجار القاعدة، وعن النتائج الكارثية التى يمكن أن تترتب على وضعنا العسكرى في حالة وضع وكالة أيد AID [٢٦] أى شرط حول دفع هذا المبلغ. وخلال لقائى بالمستر **هيتشنسون** Hutchinson عبر عن تأييده الكامل لموقفنا، غير أن العقبة النهائية تتمثل في رجل يدعى **كايسون** Kaysen [٢٧] الذى يلزم إقناعه بالموضوع. ونظراً لأن هذه المعلومة وصلتنى في الوقت الذى كنت أهمّ فيه بركوب الطائرة إلى بيرو فقد وعدنى **هنرى تاسكا** Henry Tasca [٢٨] ووليام (بيل) ويتمان Bill Witman [٢٩] بأنهما سوف يتابعان الموضوع فيما بعد. "

ثم يكتب المستر **جونز**:

" إن رسالتك الممتازة إلى **ديفيد نيوسوم** حول برنامجنا للمساعدة العسكرية أحدثت بعض الذعر في مكتب شمال أفريقيا. وللأسف فقد كان ديفيد في إجازة خلال معظم فترة مداولاتى في واشنطن ومن ثمّ فقد تم التعامل مع رسالتك من قبل كل من **بيل ويتمان وقرانت ماكلانهان**. لقد حضرت أحد الاجتماعات الذي جرى خلاله إعداد مسودة الرد على رسالتك، ويمكنك الاطمئنان إلى أن نصيحتك ومحاذيرك كانت موضع تقدير وتفهم. ومع ذلك، هناك إحساس بأنه لأسباب

٢٤ مسئول مكتب الشئون الليبية بإدارة الشئون الإفريقية بالخارجية الأمريكية.

٢٥ مدير بعثة العمليات الأمريكية بليبيا.

٢٦ Agency for National Development .

٢٧ يقصد Carl Kaysen الذى شغل منذ ديسمبر ١٩٦١ منصب المساعد الخاص للرئيس الأمريكى كنيدي لشئون الأمن القومى.

٢٨ شغل منصب نائب مساعد وزير الخارجية للشئون الإفريقية حتى مايو ١٩٦٥.

٢٩ شغل منصب مدير مكتب شمال أفريقيا بإدارة الشئون الإفريقية بوزارة الخارجية حتى ابريل ١٩٦٢.

بيروقراطية في واشنطن، يبدو صعباً وعلى الأقل غير مناسب سياسياً، إثارة شكوك جوهرية حول برنامج المساعدات العسكرية لليبيا في هذه المرحلة المبكرة. وعلى أى حال فإن رسالتك حققت غرضها، وتمّ فهم المشاكل بشكل جيد. [٣٠] "

" لقد أشرت في كافة أحاديثى مع أجهزة المخابرات هنا إلى التغيير االذى طرأ على دور كل من الجيش وقوات الأمن الداخلى كنتيجة للتعديلات الدستورية التى استحدثت، ومن ثمّ فإن الاحتمالات التى تتنبأ بها جرى التنبيه إليها على الأقل شفوياً. "

ثم يشير السفير **جونز** في رسالته إلى المستر **دورمان** كيف أنه عزّز من جانبه كافة المقترحات التى كان الأخير قد بعث بها إلى واشنطن، وكيف أن **الذعر يسود أوساط الخارجية الأمريكية إزاء احتمال نقل مقر الخارجية الليبية مجدداً من البيضاء إلى طرابلس**[٣١]، ثم يختم رسالته بعبارة في هذا الصدد جاء فيها:

> " إنه من الصعب على إدراك أننى لم أعد معنياً بالمشكلة المزمنة المتمثلة في معرفة المكان الذى سيكون فيه مقر الحكومة الليبية في كل شهرتال. "

٣٠ راجع مبحث " برنامج المساعدات العسكرية الأمريكية " من هذا الفصل.

٣١ بسبب الارتباك الذى سوف تحدثه هذه الخطوة على ترتيبات وإدارة السفارة.

زائر أمريكي خبير في تدبير الانقلابات

في ١٩٦٣/٤/١٧ قدّم المستر **سامى هود** Sammy Hood بالخارجية البريطانية إلى المستر **سكرايفنر** شخصية أمريكية تدعى **ويليام هيندرسون** William Henderson على أنه مستشار سياسى (أو شيء من هذا القبيل A Sort of Political Advisor) لشركتى **سوكونى** Socony **وموبيل أويل** Mobil Oil الأمريكيتين كان سبق أن قـدُم إليه عن طريـق وزيـر الخارجيـة الأمريكية الأسبق **كريستيان هيرتر** Christian Herter JR. ووصف هود ضـيفه الأمريكـى هيندرسون بأنه شخصية معقولة ومسؤولة وطريفة، وطلب من زميله **سكرايفنر** تحديـد إحـدى الشخصيات في وزارة الخارجية لتولىّ التحادث مع هيندرسون حول الأوضاع في ليبيا باعتبـار أن لشركة سوكونى استثمارات ومصالح بها.

ويبدو أن **سكرايفنر** قرر مقابلة **هيندرسون** بنفسه، وقام في ضوء ما جرى في تلك المقابلة من حديث، بإرسال رسالة إلى **السفير البريطانى** في ليبيا **ستيوارت** مؤرّخة في **١٩٦٣/٤/١٩**. وقد جاء في تلك الرسالة، بعد فقرة خُصصت للتعريف بالضيف الأمريكى[٣٢] :

" في سياق حديثى مع المستر **هيندرسون** سألنى عدة أسئلة حول **احتمالات المستقبل** بالنسبة لليبيا وعلى الأخص بالنسبة للحالة التى يمكن أن تنشأ بعد وفاة الملك. كما كان حريصاً أن يعرف كيف ننظر (فـي بريطانيـا) إلـى احتمالات إبقائنا على التسهيلات الدفاعية التى نملكها حالياً فـي ليبيـا. إن الخط الذى انتهجته بصفة عامة في الحديث معه ينطلـق مـن أنـه مـن المستحيل حقاً معرفة الموقف الذى يمكن أن ينشأ في ليبيا إثر وفاة الملك، غير أنه يبدو لى من المستبعد أن يرغب الليبيون فـي إفـساد مـصالحهم الخاصّة بالدخول في خصام مع شركات البترول. "

" لقد واصل المستر **هيندرسون** حديثه ليسألنى بشكل محدّد عمّ إن كانت الحكومة البريطانية سوف تتدخّل بقواتها في حال وقوع محاولة لقلب نظام الحكم عند وفاة الملك أو حتى قبل ذلك[٣٣]، وشرحت له التزاماتنا تجاه ليبيا بموجب معاهدة الدفاع معها، وأكدّت له عزمنا على الوفاء بهـذه الالتزامات، ومع ذلك عبّرت له عن استبعادى أن ترغب الحكومة البريطانية في استخدام قواتها، أو باستغلال وضعنا في ليبيا في ظلّ المعاهدة، للتأثير في مجرى الأحداث الداخلية فيها وقلت له إن كل شيء سوف يتوقف على الظروف الفعلية القائمة حينذاك، غير أنه لا يرد ببالنا في الوقت الراهن أنه بمقدورنا حماية مصالحنا في الدول العربية **باستخدام القوة**. "

" وبدا المستر **هيندرسون** مقتنعاً بصواب ما قلته غير أنه لم يستطع أن يخفى إعجابه الظاهر " بدبلوماسية البوارج " Gunboat Diplomacy . "

---

٣٢ الرسالة تحمل الرقم الإشارى ١٥٣١/٩ VTبالملف FO 371/173281 36717 .

٣٣ ومع ذلك فإن البعض يعتقد بسذاجة مفرطة أن شركات البترول في ليبيا أخذت على حين غـرة بـانقلاب سبتمبر.

وختم **سكرايفنر** رسالته الموجهّة إلى السفير ستيوارت بفقرة أفاده فيها **بأن المستر هيندرسون ينوى السفر إلى طرابلس خلال أيام قليلة، وأنه سيقوم بزيارة بنغازى والدواخل كما يخطط لتمضية أسبوع في ليبيا.**

هناك جوانب من شخصية المستر ويليام لوى هيندرسون لا تكشف عنها مطالعة الوثائق البريطانية المذكورة وحدها، من ذلك:

- أن المستر هيندرسون كان **سفيراً** للولايات المتحدة الأمريكية في **إيران** عندما دبرت المخابرات المركزية الأمريكية في أغسطس ١٩٥٣ (باشراف كيرميت روزفلت) **الانقلاب العسكرى** بقيادة الجنرال زاهدى الذى أطاح بحكومة الدكتور محمد مصدق الوطنية وأعاد شاه إيران إلى العرش، وهي العملية التى عرفت باسم " **أجاكس** " [٣٤]. وقد أورد **محمد جلال كشك** في الصفحة (٢١٥) من كتابه " **ثورة يوليو الأمريكية** " **أن السفير هيندرسون كان يعلم كل شيء عن الانقلاب ولكنه اشترط أن يكون خارج إيران خلال تنفيذ عملية الانقلاب حفاظاً على المظاهر.**
- أن المستر هيندرسون عمل فيما بعد وخلال الأعوام ١٩٥٥ - ١٩٥٩ وكيلاً لوزارة الخارجية الأمريكية للشئون الإدارية. وأنه قام خلال عام ١٩٥٧ بزيارة منطقة الشرق الأوسط كموفد خاص من الرئيس الأمريكي ايزنهاور لتقصّي الحقائق بشأن الأوضاع في **سوريا** [٣٥]. وقد وصفه مؤلف كتاب " **الولايات المتحدة والشرق العربى** " [٣٦] بأنه أحد كبار الخبراء في شئون الشرق الأوسط، وأنه اشترك فى حسم مشكلة بترول إيران في عام ١٩٥٣ كما اشترك في صياغة مبدأ ايزنهاور (١٩٥٧) " . كما أورد المؤلف ذاته أن صحف القاهرة وصفت المستر هيندرسون يومذاك بأنه " **خبير فى تدبير الانقلابات** " .
- تزامن وجود المستر هيندرسون في منصبه المذكور مع وجود المستر **كريستيان هيرتر** وكيلاً لوزارة الخارجية الأمريكية حتى ابريل ١٩٥٩ والذى أصبح فيما بعد وزيراً للخارجية، إثر وفاة المستر دالاس وحتى نهاية رئاسة ايزنهاور الثانية وبداية عهد كنيدي (١٩٦٠).
- تعرّف المستر هيندرسون أثناء عمله بالخارجية الأمريكية على الفيكونت **ساموبل هوود** Vicount Samuel Hood الذى كان يعمل وزيراً مفوضاً لبريطانيا لدى واشنطن ثم أصبح فيما بعد سفيراً لبلاده خلال الفترة التى كان فيها هيندرسون مساعداً لوزير الخارجية هيرتر [٣٧] .

---

٣٤ راجع حول عملية " أجاكس " الجزء الرابع من هذا الكتاب " واقعة انقلاب سبتمبر " .

٣٥ راجع هيكل . " حرب الثلاثين سنة ١٩٦٧ – سنوات الغليان " م . س . ص . (٢٤٦- ٢٥٦).

٣٦ تأليف د. أحمد عبد الرحيم مصطفى . سلسلة عالم المعرفة . المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب . الكويت . العدد (٤) أبريل ١٩٧٨ . الطبعة الأولى . ص (١٦٧).

٣٧ راجع هيكل . م . س . ص (٣٦١) بشأن اللورد هود.

ومن الواضح أن المستر لوى هيندرسون ترك عمله الرسمى في وزارة الخارجية مع بداية عهد الرئيس كنيدي، وأنه انتقل إلى العمل في قطاع النفط، وتحديداً كمستشار سياسى (!؟) لشركتى **سوكونى وموبيل أويل** الأمريكيتين وبهذه الصفة قام بالمرور على لندن في طريقه لزيارة ليبيا في منتصف شهر ابريل ١٩٦٣ والتقى بصديقه القديم **اللورد هوود** حاملاً إليه رسائل توصية من ابن الوزير الأمريكى السابق **المستر هيرتر**.

هل قام **المستر لوى هيندرسون** بزيارة ليبيا فعلاً، وهل قام بزيارة بنغازى والدواخل؟ ومتى وقعت هذه الزيارة؟ وهل قابل أحداً من المسئولين الحكوميين أو غيرهم من الليبيّين؟ وماهى القضايا التى أثارها أثناء هذه اللقاءات ؟! .. على الرغم من أهمية هذا الشخص وخطورة خلفيته فلم نعثر في الوثائق البريطانية والأمريكية المفرج عنها أى معلومات أو اجابات حول هذه **التساؤلات**.

إن **الاستفسارات** التى طرحها المستر هيندرسون على المستر سكرايفنر أثناء لقائه به في لندن يوم **١٩٦٣/٤/١٧** (كما أسلفنا) تتناسب تماماً مع خلفيته السياسية ومع شخصيته ذات الخبرة في تدبير الانقلابات، كما لا يخفى أنها تتجاوز مهمته ووظيفته كمستشار سياسى (؟!) لشركتى سوكونى وموبيل أويل الأمريكيتين .. فهل كانت للمستر هيندرسون مهمة أخرى خفية في ليبيا ؟

لقد استرعت انتباهى مقالة صغيرة نشرت على إحدى صفحات الانترنت [٣٨] بتاريخ **٢٠٠٤/٨/٢١** بعنوان " **يحكى أن .. من أسباب قيام الثورة** " بقلم كاتب أطلق على نفسه اسم **عبد السلام جعفر** [٣٩] ورد فيها أن **وفداً أمريكياً** قام بزيارة **الملك إدريس** بقصره في طبرق وأنه كان فى صحبة الملك بعض المسئولين الليبيّين وأن الوفد اقترح على الملك أن تقوم ليبيا بتخصيص جزء هام من عائداتها النفطية الهائلة المتوقعة للإنفاق على إعادة ترتيب الأوضاع الاقتصادية لدول العالم الثالث على أن تتولى الولايات المتحدة الأمريكية عملية الانفاق المذكورة نيابة عن ليبيا. كما ورد بالمقالة ذاتها أن الملك رد على الاقتراح الذى سمعه من الوفد الأمريكى بأنه كملك لا يملك صلاحية التصرف في أموال الشعب الليبى التى رزقه الله بها وأن القرار بشأن هذه الأموال متروك لليبيّين [٤٠] وممثليهم.

الذى يعنينا من أمر هذه المقالة في هذا المقام أن الكاتب جعفر **لم يحدد إطاراً زمنياً لتلك الزيارة** أى أنه لم يوضح متى وقعت وفي غياب أى معلومات أخرى بالمقالة عن أسماء الوفد ومرافقيهم من المسئولين الليبيّين، كان من الصعب ربط هذه الواقعة - إن صحت - بحكومة الدكتور محى الدين فكينى ووقائعها وأحداثها ومن بينها " زيارة " المستر هيندرسون لليبيا إذا ثبت أنها وقعت أصلاً.

---

٣٤ صفحة أخبار ليبيا http:// www.akhbar-libya.com

٣٥ إننى أميل إلى الاعتقاد بأن هذا الاسم مستعار وليس حقيقياً.

٣٦ سوف نعود إلى هذه المقالة في موضعها المناسب من الجزء الثالث " واقعة انقلاب سبتمبر " من هذا الكتاب.

غير أن رسالة نشرت بالموقع نفسه يوم ٢٠٠٤/٨/٢٩ من شخص يدعى د. **الأمين**[٤١] وحملت عنوان **" الملك إدريس يرفض توظيف الأموال لخدمة الأجندة الأمريكية "** أكدت حدوث الواقعة التي أشار إليها السيد جعفر، والأهم من ذلك في نظرنا أنها ألقت المزيد من الضوء عليها وأعطتها نوعاً من المصداقية إذ أنها **حددت لهذه الواقعة إطاراً زمنياً.**

فرسالة **الدكتور الأمين** تزعم أن هذه الواقعة جرت عندما كان السيد **أحمد فؤاد شنيب** وزيراً للمعارف وأنه هو الذى رافق الوفد الأمريكي عند مقابلته للملك إدريس.

ومعنى هذه المعلومة إن صحت نسبتها إلى السيد شنيب [٤٢] أن الوفد قام بزيارة ليبيا خلال فترة حكومة الدكتور فكيني (مارس ١٩٦٣ – يناير ١٩٦٤)، وتحديداً خلال إحدى المرات التي كان فيها رئيس الحكومة الفكيني (الذى كان يشغل في الوقت نفسه منصب وزيرالخارجية) خارج البلاد وذلك كما يتضح من تولي السيد أحمد شنيب مهام وزير الخاجية بالوكالة ومرافقة الوفد الأمريكى – بهذه الصفة – أثناء مقابلته للملك.

وتجدر الإشارة إلى أن **الدكتور فكيني** كان خارج البلاد في ثلاث مناسبات:

الأولى: خلال أواخر شهر أغسطس ١٩٦٣ عندما قام بزيارة رسمية لتونس والجزائر والمغرب [٤٣].

الثانية: خلال أواخر شهر سبتمبر وبدايات شهر أكتوبر ١٩٦٣ عندما ترأس وفد ليبيا لاجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة وفيما بعد زيارة واشنطن واللقاء بالرئيس الأمريكى كنيدي [٤٤].

الثالثة: خلال النصف الأول من شهر يناير ١٩٦٤ عندما صاحب الوفد الليبي إلى اجتماعات القمة العربية بالقاهرة وكان هذا الوفد برئاسة وليّ العهد وضم إلى جانب رئيس الوزراء رئيسي مجلس النواب ومجلس الشيوخ وعدداً من الوزراء والمسئولين الليبيّين.

ومعنى ذلك فإن مقابلة الملك للوفد الأمريكى – إن صحت – وقعت في أحد المواعيد الثلاثة السابقة والتي تقع جميعها بعد مرور المستر هيندرسون على لندن في طريقه إلى ليبيا.

والسؤال الذى يطرح الآن .. **هل هناك علاقة بين زيارة المستر هيندرسون لليبيا (إن كانت قد وقعت) وبين مقابلة الوفد الأمريكى للملك (إن صحت) ؟ وهل كان هيندرسون ضمن هذا الوفد الذى قابل الملك ؟ بل هل كان هو رئيس هذا الوفد ؟**

٤١ هكذا ورد الاسم بدون لقب وأعتقد أنه اسم مستعار أيضاً.

٤٢ السيد أحمد فؤاد شنيب مايزال على قيد الحياة أطال الله فى عمره ونأمل أن يلقى الضوء على هذه الواقعة ومدى مصداقيتها والمشاركين فيها إن صحت.

٤٣ راجع مبحث " على الصعيد العربى " بفصل " حكومة فكيني .. ملامح سياسة خارجية جديدة " .

٤٤ راجع مبحث " فكيني في البيت الأبيض " بهذا الفصل.

وأياً ما كانت الاجابة على هذه التساؤلات، وسواء أكانت هناك علاقة بين هيندرسون وبين هذا الوفد أو لم تكن .. فلا يوجد شك في أن قيام شخصية مثل لوى هيندرسون بمفردها أو بصحبة غيرها – أخذاً فى الاعتبار خلفيتها وما طرحه من استفسارات مثيرة على المسئولين في وزارة الخارجية البريطانية – هى ذات دلالة كبيرة . كما أن قيام الوفد الأمريكى بزيارة الملك إدريس وما طرحه هذا الوفد من مقترحات ومطالب – إن ثبتت صحة روايتها، هى أيضاً وبمفردها ذات دلالة كبيرة وخطيرة [٤٥] . أما إذا ثبت أن المدعو هيندرسون – بخلفيته وسمعته في تدبير الانقلابات في المنطقة – كان ضمن هذا الوفد أو رئيسه، فلا شك أن دلالات الموضوع سوف تكون أخطر وأجلّ وأجسم، وهو ما قد يلقى الضوء على أحداث الطلبة الدامية التى وقعت فى ١٤ يناير ١٩٦٤، وهى الأحداث التى كانت الأولى والأخيرة من نوعها في تاريخ العهد الملكي وشكلت اختباراً خطيراً ومنعطفاً بارزاً في مسيرته [٤٦] .

---

٤٥ سنعود إلى هذا الموضوع في الجزء الثالث " واقعة انقلاب سبتمبر " من هذا الكتاب.

٤٦ راجع فصل " حكومة فكينى .. وأحداث الطلبة الدامية " بهذا المجلد.

في انتظار وصول السفير الأمريكي الجديد

بتاريخ ١٩٦٣/٤/٢٣ وفي انتظار وصول السفير الأمريكي الجديد وجّه القائم بأعمال السفارة الأمريكية في ليبيا المستر **جون دورمان** رسالة [٤٧] إلى مدير مكتب شئون أفريقيا الشمالية بإدارة الشئون الإفريقية بالخارجية، ضمّنها عدداً من الملاحظات والمقترحات جاء فيها:

" لقد اشتمل تقريرنا رقم (بنغازى A-270) الذي يحمل عنوان (دلالات للسياسة الأمريكية في ليبيا [٤٨]) مع عدد من التوصيات لاتخاذ اجراء بشأنها، وإذا وافقت الوزارة، فقد تشكلّ هذه التوصيات خطوات مناسبة يبدأ بها السفير (الجديد) لاينتر مهمته (عند وصوله إلى ليبيا). "

" إن حكومة فكيني منشغلة منذ توليها الحكم، بالتعديلات الدستورية التى تهدف إلى استكمال توحيد الدولة. ومن المنتظر أن يواجه قريباً تركة الفوضى والفساد التي ورثها عن سلفه. لقد أشار تقريرنا إلى عدد من التوصيات التي يمكن تقديمها إلى رئيس الوزراء من بينها إنشاء **" لجنة للتخطيط القومي "** (تعززّها وزارة للتخطيط) واستخدام الخبرات الأجنبية لإعداد/تطوير خطة للتنمية أكثر تواضعاً وواقعية من تلك التى جرى إعدادها [٤٩] فعلاً والشروع في إعداد برنامج لتدريب الليبيّين في الخارج لشغل الـ (١٥٠٠) منصب في المراكز الحيوية الضرورية لتسيير دولاب الحكومة. "

" وكما أشرنا في تقريرنا المذكور فقد انطلقت حكومة فكيني ببداية متحمسة، ومبادرتها شكلت حالة مناقضة تماماً لحالة الجمود والعجز التى طبعت الأيام الأخيرة لحكومة بن عثمان. "

" عندما قابلت رئيس الوزراء (فكينى) يوم ٧ ابريل لمراجعة القضايا العالقة بيننا، كانت المرة الوحيدة التي انحرف فيها عن موضوعنا الرئيسي كانت للحديث عن عدم كفاءة خطة التنمية الخمسية التي ورثها عن الحكومة السابقة [٥٠]. لقد كان هذا الموضوع، وأنا على يقين بأنه مايزال – ذا أهمية قصوى في ذهنه، وهو موضوع سوف يحتاج بشأنه – ومن المحتمل أن يرحب بالمساعدة. "

وفي تصوّري سيكون مناسباً جداً **للسفير لاينتر**، فور وصوله (إلى ليبيا)، أن يناقش مع رئيس الوزراء – بشكل عام جداً – استعدادنا لمساعدته في تقوية الجهاز الاقتصادى للدولة، وفي حالة استجابة رئيس الوزراء فسيكون ذلك تهيئة مناسبة لبرنامج العمل خلال الأشهر التالية. لا يوجد من الجديد إلا القليل الذي يمكن عرضه على رئيس الوزراء، غير أن ذلك سوف يكون

---

٤٧ الرسالة موجودة بالملف Pol 1 Libya – US.

٤٨ Implications for U.S. Policy in Libya.

٤٩ راجع مبحث " أول خطة خمسية للتنمية الاقتصادية " بفصل " حكومة فكيني .. البداية الواعدة .. وقائع وتطورات " من هذا المجلد.

٥٠ كانت السفارة قد تناولت هذا الموضوع في تقريرها رقم بنغازي (A-265) بالملف EB Libya Five Years Plan.

نهجاً جديداً وتكراراً لما سبق تأكيده للحكومة الليبية بأن تسهيلاتنا سوف تكون متاحة في متناولها عندما تكون في أشد الآونة حاجة إليها. "

" وفي اعتقادى، فإن مثل هذا الاجراء مطلوب لعدد من الأسباب:

١. أن السفير سيكون مثل فكيني جديداً على المسرح السياسي الليبي، وسيكون أسلوبه الجديد محل ترحيب خاص من فكيني.
٢. سوف يبرز الأهمية التى توليها أمريكا لقدرة الحكومة الليبية على استيعاب عائداتها النفطية.
٣. سوف يعكس ما تلقاه السفير من تحضيرات مفصلة في واشنطن وكذلك اهتمام السفير الشديد بالرفاهية الاقتصادية لليبيا.
٤. سوف يبرز التحول في سياستنا لمساعدة ليبيا، من مساعدات مالية إلى خبرة فنية، كما سيكون دليلاً على استمرار اهتمامنا بالاقتصاد الليبي وحرصنا عليه [٥١].
٥. سيكون التوقيت مناسباً، إذ أن فكيني سيكون مطالباً بأن يقدم حلاً فعالاً جديداً للفوضى الاقتصادية القائمة إذا أراد أن يستجيب لتوقعات الشعب الليبي. "

---

٥١ راجع ما ورد بهذا الخصوص أيضاً في مبحث " اجتماع واشنطن - يناير ١٩٦٤ " بفصل " حكومة فكينى.. التنسيق البريطاني الأمريكي " من هذا المجلد.

لايتنر .. سفير أمريكا الجديد

مضت عدة أشهر بين رحيل السفير الأمريكي **جون ويزلي جونز** في أواخر شهر ديسمبر ١٩٦٢ ووصول السفير الأمريكي الجديد **أيدوين آلن لايتنر** Edwin Allan Lightner خلفاً له. ففي ٣ أبريل ١٩٦٣ نشرت صحيفة "**طرابلس الغرب**" في عددها الصادر ذلك اليوم أن مندوبها علم بأن الحكومة الليبية وافقت على ترشيح المستر **لايتنر** سفيراً للولايات المتحدة الأمريكية لديها [٥٢] .

ونحسب أن المقتطفات التالية من الرسالة [٥٣] التي بعث بها السفير الجديد **لايتنر** إلى سلفه **جونز**، تلقى بعض الضوء على خلفية هذا السفير وبعض انطباعاته المبكّرة عن ليبيا:

" عزيزي جوني

لا يوجد لدى أى عذر يبرر صمتي الطويل وعدم كتابتي إليك. إن الأمر الذي أتمنى أن يكون قد عوّض هذه الحالة هو أن زوجتى ظلت في مراسلات مستمرة مع زوجتك. لقد سعدت كثيراً ببرقيتك التي هنأتني فيها على موافقة مجلس الشيوخ على ترشيحي لهذا المنصب، وبالطبع فقد كنت سعيداً لإستلام رسالتك المؤرّخة في ٤ يونيه التي وصلتني بعد وصولي إلى بنغازي بوقت قليل [٥٤] . "

" إننا هنا نستمتّع بوجودنا في هذه البيئة الغريبة والجديدة علينا منذ البداية. إننى أتحدث هنا باسم (زوجتى) دوتى Dotty وأطفالنا الثلاثة وكذلك عن نفسي. من ناحية إنه لشئ طيب أن نواجه حالة مناقضة بشكل كبير بعد برلين [٥٥]. لقد كانت تلك تجربة سيظل الانسان يعتز بها دوماً، وكنا على يقين بأن أى شيء يأتى بعدها سيكون نقيضاً لها (Anticlimax). ومع ذلك فإن هذا ليس هو الذى نجده هنا تماماً في ليبيا . إن كل شيء هنا مختلف ولكنه باعتباره جديداً كل الجدة يحمل معه تحدّياً لنا. "

" لقد مضى على وصولنا هنا نحو ثلاثة أشهر. ولقد صوّرت هذه المدة بدقة كبيرة (في رسالتك) عندما وصفت تنقلاتنا المتواصلة بين محلات اقامتنا المختلفة. وفي النهاية فقد استقر المقام بنا في (**شحات**) مع بدايات شهر يوليه تقريباً. وعلى ما يبدو فسوف نبقى هنا لمدة شهر أو شهرين قادمين. وعلى أى حال، فكما كان الأمر على أيامك، فما يزال من الصعوبة بمكان التكهن مقدماً أين يكون مقر الحكومة بعد بضعة أشهر. إننا نسمع الكثير من

---

٥٢ برقية السفارة الأمريكية رقم (٢٦٥) المؤرّخة في ١٩٦٣/٤/٣ الملف POL 17 Libya –US .

٥٣ الرسالة مصنفة Official Informal (شخصية رسمية) . وتوجد منها نسخة في مكتبة الرئيس ليندون جونسون.

٥٤ كان السفير قد وصل إلى بنغازي لإستلام عمله في ٢٧ مايو ١٩٦٣ م.

٥٥ حيث كان في منصبه السابق.

الشائعات ولكن لا وجود لأي شيء قاطع يمكن أن نركن إليه. ولا أعتقد أنه يوجد أي واحد، باستثناء الملك تقريباً، يعلم كيف تؤول الأمور في النهاية [٥٦]. **الملك نفسه يبدو متردداً، وعلى أي حال فهو يحتفظ بوجهات نظره لنفسه. "**

" وبمناسبة الحديث عن **الملك**، فلم ألتق به سوى مرة واحدة بمناسبة تقديمي لأوراق اعتمادي له في آخر شهر مايو الماضي. لقد توجّه بعد ذلك بوقت قصير في رحلة إلى اليونان للاستجمام والاستشفاء كان من المفترض ألا يمضي فيها سوى أسبوعين غير أنه لم يعد إلى ليبيا إلا في آخر شهر يوليه. ويبدو الآن أنه سوف يحتجب عن الظهور حتى شهر سبتمبر، ومن ثمّ فإن آمالي أن أقابله من حين إلى آخر كي أتمكن من بدء التعارف معه يبدو أنه ليس لها فرص للتحقق قبل مضي وقت من الآن [٥٧]. إن هذا سيء جداً **في هذه الفترة بالذات التي يبدو فيها أن اعتمادنا على قيادته سوف يزداد أكثر من أي وقت مضى. "**

" وعلى أقلّ تقدير فإن التوجّه في ظل الحكومة الجديدة (حكومة فكيني) يبدو بشكل جلّي نحو **الحياد**، ولهذا الأمر عواقبه على مصالحنا كما تعرف جيداً. وفي الحقيقة **فإنني أجد شخصية رئيس الوزراء الجديد شخصية غامضة ويصعب تعليق الآمال عليه، كما يصعب إقامة أي علاقة معه. لقد كان حذراً جداً معي، ويتحاشى أي اتصال غير رسمي ويرفض المجئ إلى أي مأدبة في بيتي بشحات. إنني أجده محيّراً جداً. إنه أصعب إنسان يمكن أن تجد نفسك إلى جانبه ممن قابلتهم في حياتي. إن كل شيء محسوب جيداً لديه. "**

كما يخصص السفير لايتنر إحدى الفقرات الختامية في رسالته إلى خلفه السفير جونز **للمشاكل التي تواجهها السفارة مع حكومة فكيني** فيورد بها:

إن مشاكلي شبيهة إلى حد كبير لتلك التي واجهتها أنت. **غير أن موقف حكومة فكيني الحالية هو شيء جديد. إنها تبقينا واقفين على أصابع أقدامنا** [٥٨]. لقد توجّب عليّ أن أمضي وقتاً طويلاً من أجل تحقيق **انطلاقة لبرنامج المساعدات العسكرية الأمريكية** MAP لقد اقتضى ذلك منا على امتداد شهرين، ليّ بعض الأذرع لجعلهم يقبلون هذا البرنامج [٥٩]. إن هذا العزوف من جانب الليبيّين يرجع إلى أن الحكومة الحالية الجديدة تقوم فضلاً عن ذلك **بفحص دقيق لكافة السياسات الماضية تقريباً** .. وهذا يعني مرور الوقت .. "

---

٥٦ يقصد مايتعلق بمشروع مدينة البيضاء وبقاء الحكومة فيها.

٥٧ راجع ما ورد حول هذا الموضوع في مبحث " اجتماع واشنطن – يناير ١٩٦٤ " بفصل " حكومة فكيني .. التنسيق البريطاني الأمريكي " من هذا المجلد.

٥٨ في معاناة وترقب.

٥٩ Military Assistance Program راجع مبحث " المساعدات العسكرية الأمريكية " بهذا الفصل. ومبحث " تطورات تتعلق بالجيش " بفصل " حكومة فكيني .. البداية الواعدة ".

يختم السفير **لايتنر** رسالته بفقرة كان من بين ما جاء فيها أنهم على وشك تحقيـق الخطـوة الكبيرة المتمثلة في نقل مقر السفارة من البيضاء إلى طرابلس. كما عبّر عن امتعاضه لمغـادرة William (Bill) Wight الذى كوّن عنه انطباعاً ممتازاً، منصبه بالسفارة حيث جرى نقله إلى واشنطن. كما أفاده أيضاً بأن المستر **دورمان** سوف يبقى بالسفارة لمدة عام آخر. كما أشار إلـى أنه وأسرته أصبحوا يحبون شحات والجبل الأخضر كثيراً. "

مخاوف أمريكية حول موقف فكيني من القاعدة

في ١٩٦٣/٦/٢٨ بعث السفير الأمريكي الجديد **لايتنر** برقية [٦٠] إلى الخارجية الأمريكية تحمل الرقم (**٣٥١**) عبّر فيها عن عزمه على استطلاع رأى رئيس الوزراء فكيني حول موقف حكومته من **قاعدة ويلس**. وقد ردّت عليه **الخارجية** في اليوم التالي ببرقية تحمل الرقم (**٢٦٢**) جاء فيها:

" بالإشارة إلى برقيتكم رقم (٣٥١ – طرابلس)، نعتقد أنه ينبغي عليكم في الوقت الحاضر أن تتركوا لفكيني أخذ المبادرة في الحديث حول أى تغيير في موقف الحكومة الليبية إزاء قاعدة ويلس. وعند مناقشة هذا الموضوع ينبغى عليك تجنّب التعبير عن أى انزعاج، كما ينبغى تجنّب الإيحاء بأن الملاحظات التى تبديها أثناء الحديث على أنها تعليمات من واشنطن. "

وتمضى برقية **الخارجية الأمريكية** إلى سفيرها **لايتنر**:

" ومع الأخذ في الاعتبار ما يكون لديكم من وجهات نظر، فإن هذه الوزارة تميل إلى الاعتقاد أن موضوعاً أساسياً ومهماً في العلاقات الليبية الأمريكية مثل موقف الحكومة الليبية إزاء القاعدة [٦١]، إذا أُريد البحث فيه من قبل الجانب الأمريكى وبواسطة السفير، **فيفضّل أن يتمّ ذلك خلال محادثة مع الملك نفسه** بعد عودته من رحلة الاستجمام والاستشفاء التى يقوم بها حالياً في اليونان. ومن المرجّح في السياق الحاضر، أن يُفترض أن لدينا اهتماماً عالياً بالموضوع لو تمَ طرحه من قبلك في شكل استطلاعى خلال هذه الفترة، ذلك أنك ماتزال في مرحلة مبكرة جداً من توليّك لمهامكَ في ليبيا، وبخاصّة أيضاً أن **الاستجوابات التى تواجهها الحكومة في البرلمان حول القاعدة لم تصل إلى حدَ المواجهة التى تهز اتزان الحكومة** [٦٢]. "

" إن الوزارة تصادق على وجهة نظر موظف السفارة في بنغازى الواردة في برقيتها رقم (**٢٧٩**) وتعتقد في صحة الإنكار الشديد الذى عبّر عنه **العابدية** [٦٣] بأن تكون الحكومة الليبية قد غيّرت سياستها (تجاه القاعدة)، كما أن ما عبّر عنه العابدية في مناسبة تالية من ترحيب بفكرة قيام نائب الرئيس أو وزير الخارجية بزيارة ليبيا، ربما تشير إلى خشية المسئولين الليبيّين من أن لا تكون علاقات العمل الحميمة بشكل غير معتاد بينهم وبين الولايات المتحدة، موضع اعتراف أو تقدير الجانب الأمريكي. "

وتضيف البرقية:

" إننا نولى الكثير من التفكير لأهمية بناء **علاقة خصوصية مع الملك** قائمة على الثقة في المستقبل القريب، وكذلك إلى الحد الممكن بناء صلة شخصية مماثلة **وعلاقة عمل مريحة مع فكينى والشخصيات** الأخرى **المهمة في حكومته**. وإذا حدث أن اتجهت السياسة

---

٦٠ البرقية موجودة بالملف DEF 15 Libya US .

٦١ العلاقات الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية . م . س . ص (١٥٤ – ١٥٥) .

٦٢ راجع مبحث " دورة برلمانية نشطة " بفصل " حكومة فكينى .. البداية الواعدة " .

٦٣ يقصد السيد فتحى العابدية الذى كان يشغل منصب وكيل وزارة الخارجية الليبية.

الليبية تدريجياً في اتجاه نسائم التغيير السائدة في شمال أفريقيا، فإن هـذه العلاقـات الشخـصية مدعومة بمظاهر صداقة حقيقية، مثل تقديم **برنامج مساعدة عسكرية كبيرة** [٦٤] سوف تقيم أرسخ المرتكزات لمواجهة أى تيارات مضادة لمصالحنا الاستراتيجية وغيرها من مصالحنا الأخرى في ليبيا. وفي انتظار أى مقترحات من جانبكم حول أحسن الأساليب من أجل تحقيق ما أوردناه. "

لقاء السفير مع فكيني [٦٥]

بتاريخ ١٩٦٣/٧/٣ بعث السفير لايتتر ببرقية إلى واشنطن تحمل الرقم (٦ – بنغازى) أفـاد بموجبها أنه ألتقى بالدكتور فكينى الذى أثار من جانبه موضوع **قرار قمة أديس أبابا حول** تصفية **القواعد العسكرية الأجنبية**، وأنه (أى السفير) أجاب من جانبه معبّراً عن اعتقاده بأنه بالإمكـان الدفاع عن الفكرة القائلة بأن القواعد أسهمت في الدفاع عن بلد لم يكن بعد قادراً أن يدافع عـن نفسه. وأضاف السفير في برقيته أنه لم يلح على مناقشة الموضوع، غيرأنه لم يخرج بالانطبـاع بأن الحكومة الليبية بصدد مطالبة أمريكا بالتخلى عن قاعدة ويلس. كما أشار السفير أنه سـوف يعلـّق في القريب على طلب واشنطن تقديم المقترحات بشأن مواجهة أى انحراف في الـسياسة الليبية، ومعبّراً في الوقت نفسه عن اعتقاده بأن الوزارة توافقه الرأى بأن أى اتصال بالملك حول موضوع القاعدة يبقى أمراً احتياطياً إلى أن تصبح الحالة أكثر وضوحاً. "

مذكرة للوزير راسك

بتاريخ ١٩٦٣/٩/٦ أعدّ مساعد وزيـر الخارجيـة للـشئون الإفريقيـة المـستر ويليـامز G.Mennen Williams مذكرة للوزير راسك حول " **السياسة الليبية تجاه قاعدة ويلس** " [٦٦] جاء فيها:

" تركز اهتمامنا مؤخّراً حول مستقبل قاعدة ويلس الجوية وذلك نتيجة:

١. قرارات القمة الإفريقية بأديس أبابا.
٢. تأسيس سلاح الطيران الليبي.
٣. طلب ليبيا للمزيد من المساعدات (الاقتصادية).

" إن الانتقادات الموجهة في الصحافة الليبية وداخل البرلمان ضد وجود قاعدة أجنبية فوق الأراضى الليبية، رغم أنها ليست شيئاً جديداً، إلا أنها أصبحت مؤخّراً أكثر حدّة نتيجـة القـرار الذى تبنـّته القمة الإفريقية التى انعقدت بأديس أبابا في يونيه (١٩٦٣) والـذى دعـى الـدول الإفريقية إلى إزالة القواعد الأجنبية من فوق أراضيها. "

---

٦٤ راجع مبحث " برنامج المساعدات العسكرية الأمريكية " من هذا الفصل.
٦٥ راجع العلاقات الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية . م . س . ص (١٥٥).
٦٦ راجع الملف DEF IS Libya-US والعلاقـات الخارجيـة للولايـات المتحـدة م . س . ص (١٥٦ – ١٥٧).

" حكومة فكيني الجديدة نسبياً، وذات الميول الأكثر وطنية، أظهرت حساسية تجاه هذا الموضوع وتحاشت أن تتكر علانية وبصراحة أنها تفكر في اتخاذ اجراءات تهدف إلى إلغاء قاعدة ويلس الجوية. "

" وخلال المحادثات **المتعلقة بإمكانية إصدار بيان مشترك** (ليبي – أمريكي) حول مشروع المساعدات العسكرية الأمريكية لليبيا الذى جرت زيادته مؤخّراً والذى شمل تخصيص جزء من القاعدة لإستعمال سلاح الطيران العسكرى الليبي الوليد، حاول فكيني إدخال عبارات في البيان يفهم منها **أن هذا الاجراء هو خطوة على** طريق تحويل القاعدة بكاملها إلى الليبيّين [٦٧]. "

" وكما ظهر من خلال رحلة الصداقة التى اختتمها فكينى مؤخّراً إلى **دول المغرب** [٦٨]، وكذلك من خلال تصريحاته العامة التى أدلى بها مؤخّراً حول **فلسطين** [٦٩]، فإن فكيني يرغب في ربط ليبيا بصورة أقوى مع التيار العام لحركات الوحدة الإفريقية والعربية. "

" ورغم ذلك ليس بمقدورنا أن نلاحظ ظهور أى تغيير على سياسة ليبيا الأساسية المتعلقة باتفاقية قاعدة الملاحة (التى تنتهى مدتها في ديسمبر ١٩٧٠)، وفي الواقع فإن مسئولاً كبيراً في وزارة الخارجية الليبية [٧٠] أكد لسفارتنا عدم وجود أى شيء من هذا القبيل. "

" ومع ذلك، ووفقاً لما تمّ الاتفاق عليه مع الحكومة الليبية في عام ١٩٦٠ [٧١]، فإن الإيجار السنوى للقاعدة البالغ (١٠) مليون دولار سيجرى تخفيضه إلى (١) مليون دولار سنوياً مع نهاية السنة المالية ١٩٦٤. "

" إننا نفسر **الطلبات الأخيرة بمساعدات اقتصادية، التى لم تأخذ طابع الإلحاح**، والتى قدمها فكيني وبعض وزرائه، كمحاولة منهم لوضع أنفسهم في مركز تفاوضى موات في محادثات مستقبلية حول القاعدة، يطالبون فيها بتعويضهم عن هذا التخفيض المتوقع في حجم المساعدات الاقتصادية. ومع تزايد حجم العائدات الليبية من النفط، فإن التبريرات الاقتصادية لطلب المساعدات تتناقص، ومع ذلك فإن **الضغوط السياسية لتقديم هذه المساعدات تظل قائمة** . "

" **إن تخصيص تسهيلات للسلاح الأمريكي الجوى الليبي في القاعدة** سيعطى لليبيا حصة في القاعدة وهو ما نتوقع أن يكون عامل تهدئة واعتدال في المواقف الليبية تجاه وجود قاعدة ويلس في المستقبل. **إن الملك إدريس يحتفظ لنفسه بسيطرة نهائية على السياسة الليبية، ولا تستطيع الحكومة اتخاذ أى قرار جوهرى يؤثر في وضع قاعدة ويلس دون موافقة الملك**. لقد أصدرنا تعليماتنا إلى سفيرنا في ليبيا كى يسعى إلى إقامة علاقات مع الملك إدريس من شأنها

---

٦٧ راجع مبحث " تطورات تتعلق بالجيش الليبي " بفصل "حكومة فكيني .. البداية الواعدة" من هذا المجلد.
٦٨ راجع مبحث " على الصعيد العربى " بفصل " ملامح سياسة خارجية جديدة " من هذا المجلد.
٦٩ راجع مبحث " على الصعيد العربى " بفصل " ملامح سياسة خارجية جديدة " من هذا المجلد.
٧٠ يقصد السيد فتحى العابدية الذى كان يشغل منصب وكيل وزارة الخارجية.
٧١ مع حكومة السيد عبد المجيد كعبار.

أن تضمن المحافظة على مصالحنا الاستراتيجية وبقية مصالحنا الأخرى في ليبيا [٧٢]. **إننا نتوقع في النهاية مفاوضات مطولة حول مستقبل قاعدة ويلس، غير أننا مع ذلك لا نشعر بأن وقت هذه " المفاوضات قد أزف "** .

" إن **قاعدة ويلس** تستخدم بشكل أساسى كموقع مهم جداً للتدريب على كافة الأجواء **للطيران العسكرى في أوروبا**. ووفقاً لما أمكننا التحقق منه حول وجهات نظر القوات المسلحة (الأمريكية) **فإن القاعدة سوف تظل مطلوبة منهم على الأقل حتى نهاية عمر الاتفاقية الحالية أى نهاية عام ١٩٧٠.** "

المساعدات الأمريكية أمام البرلمان

مّر بنا في فصل سابق [٧٣] كيف أنه جرى استجواب الحكومة من قبل **مجلس الشيوخ** حول حجم المساعدات الاقتصادية التى قامت الولايات المتحدة بتقديمها لليبيا. وقد تولىّ وزير التخطيط والتنمية (**السيد حامد على العبيدى**) الرد على الاستجواب نيابة عن الحكومة خلال جلسة مجلس الشيوخ بالبيضاء يوم **١٩٦٣/٧/٢١** . وتضمّن رد الوزير معلومات غير دقيقة حول حجم تلك المساعدات الأمر الذى أثار استياء السفارة الأمريكية التى قامت بمكاتبة واشنطن حول الموضوع [٧٤] .

من جانبها قامت **الخارجية الأمريكية** في **١٩٦٣/٧/٢٦** بتوجيه برقية إلى السفير في بنغازى حول هذا الموضوع جاء فيها:

" بالإشارة إلى البرقيات أرقام (١١، ١٣ – البيضاء) فإن الوزارة منزعجة بشأن التقرير الخاص بالبيان غير الدقيق بشكل سيء الذى ألقاه الوزير الليبى العبيدى حول حجم وشكل المساعدات الأمريكية المقدمة إلى ليبيا منذ عام ١٩٦٠. ونعتقد أنه يتوجب إثارة الموضوع مع رئيس الوزراء الفكيني في أول فرصة قادمة [٧٥] مؤكداً له – كما يعلم جيداً – على تأثير التصريحات العامة التى يلقيها كبار المسئولين الأجانب التى لا تقدم معلومات صحيحة حول المساعدة الأمريكية. كما ينبغى أن نكرر له أن حكومة الولايات المتحدة سوف تأخذ بعين الاعتبار عند النظر في طلبات المساعدة المقدمة من ليبيا **الزيادة التى طرأت على عائداتها من النفط**. وتذكر الوزارة بالمحادثات المتعلقة بالمساعدات لليبيا التى صيغت في بنود مجملة [٧٦]، وبمقدورك تذكير فكينى أن إجمالى المساعدات الأمريكية لليبيا بلغت خلال فترة عمله كسفير لليبيا في واشنطن (١٩٥٨ – ١٩٦٣) ما يربو عن (١١٠) مليون دولار. [٧٧] "

٧٢ هناك مرفق مع المذكرة لم يتم نشره.

٧٣ راجع مبحث " دورة برلمانية نشطة " بفصل " حكومة فكينى .. البداية الواعدة " بهذا المجلد.

٧٤ البرقية رقم (١١ – البيضاء) المؤرّخة في ١٩٦٣/٧/٢٤.

٧٥ راجع العلاقات الخارجية للولايات المتحدةالأمريكية . م . س . ص (١٥٥).

٧٦ قام السفير لايتنر في اليوم ذاته بمقابلة رئيس الوزراء فكينى حيث أثار معه موضوع بيان الوزيرالعبيدى أمام مجلس الشيوخ إلى جانب موضوعات أخرى تتعلق بالمساعدات الأمريكية المستقبلية لليبيا.

٧٧ الإشارة إلى محادثات J.Wayn Fredericks (نائب مساعد وزير الخارجية للشئون الإفريقية منذ مايو ١٩٦١) مع السفير فكينى بتاريخ ١٩٦٣/١/١٥.

برنامج المساعدات العسكرية الأمريكية

في عام ١٩٥٧ وافق الرئيس الأمريكي **ايزنهاور** على قرار يحدد سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه ليبيا كان من بين ما تضمنه [٧٨]:

" **الاضطلاع بالمسئولية الرئيسية** عبر عدد من السنوات، لتطوير جيش ليبي وتدريبه وتجهيزه، بحيث يكون قادراً على المحافظة على الأمن الداخلي ومقاومة أى حرب عصابات، وتقديم المساعدة العسكرية لهذا البرنامج، إلى جانب ما تقدمه الدول العريقة الأخرى، **ولا يجوز بحال من الأحوال أن يزيد حجم هذه القوة العسكرية عن قرابة (٤٥٠٠) رجل.** وبالتزامن مع توسيع الجيش الاتحادى، ينبغى تشجيع الليبيّين، بقدر ما تسمح به ظروفهم السياسية، على تخفيض قوة الشرطة المحلية بالولايات إلى المستوى اللازم الذى يمكّنها من تأدية مهامها كقوة شرطة بكفاءة. "

ومنذ ذلك التاريخ قامت الحكومة الأمريكية بتقديم مساعدات عسكرية محدودة للجيش الليبي[٧٩] كما طالبت الحكومة الليبية من جانبها منذ ذلك التاريخ الحكومة الأمريكية بتقديم المزيد من العتاد للجيش الليبي [٨٠] وتمت استجابة أمريكية محدودة للمطالب الليبية [٨١]. وشهد عام **١٩٦٢** قيام **يونس عبد النبى بلخير** وزير الدفاع في حكومة الصيد بجولة خلال شهرى يونيه ويوليه شملت كلاً من الصين الوطنية والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا سعى خلالها للحصول على دعم هذه الدول في تسليح الجيش الليبي وفي تأسيس نواة للسلاح البحرى الليبي.

وشهد شهر **مايو** من العام نفسه عقد **ثلاثة اجتماعات ليبية أمريكية** بمدينة البيضاء شارك فيها عن الجانب الليبى كل من وزير الدفاع **بالخير** ورئيس أركان الجيش الليبي اللواء **نورى الصديق** الذى قدم إلى الجانب الأمريكي برئاسة السفير **ويزلى جونز** مطالب جديدة بالمزيد من السلاح والعتاد [٨٢]، واجتماع رابع بتاريخ ١٩٦٢/٧/٢٩ [٨٣].

وفي أواخر شهر **أغسطس** من العام نفسه حضر إلى ليبيا **فريق عسكرى أمريكي** ممثلاً للجيش والطيران الأمريكى US Army and Air Force Survey Teams لتقدير ومناقشة احتياجات الجيش الليبي. وعقد هذا الفريق ثلاثة اجتماعات [٨٤] مع وزير الدفاع بلخير ووكيل

---

٧٨ راجع ص (٤٩-٥٠) من المجلد الثالث / الجزء الأول.

٧٩ التقرير رقم (٣٤٧) المؤرّخ في ١٩٥٨/٣/٢٩ الملف 773.56 .

٨٠ راجع على سبيل المثال التقرير رقم (١٤١) المؤرّخ في ١٩٥٩/١/٣٠ الملف 773.56 .

٨١ راجع على سبيل المثال التقرير رقم (٧٢) المؤرّخ في ١٩٦١/١٢/٧ الملف 773.5 .

٨٢ راجع التقارير (١٧٩) بتاريخ ١٩٦٢/٥/١١، و (١٨٥) بتاريخ ١٩٦٢/٥/٢٤ و (١٨٦) بتاريخ ١٩٦٢/٥/٢٥ بالملف 773.5 .

٨٣ التقرير رقم A-34 بتاريخ ١٩٦٢/٨/٣ بالملف 773.5 .

٨٤ تم الاجتماع الأول في ١٩٦٢/٨/٢١ (التقرير A-48 مؤرّخ في ١٩٦٢/٨/٢٤) كما تم الاجتماعان الثانى والثالث يومى ٦، ١٩٦٢/٨/٨ (التقرير A-78 مؤررخ في ١٩٦٢/٩/٢٢) بالملف 773.5.

وزارة الدفاع **إدريس عبد الله** ورئيس أركان الجيش الليبي **نورى الصديق** ونائبه العقيد **إدريس العيساوى** والمقدم **مصطفى القويرى** كما شارك في هذه الاجتماعات النقيب **طيار الهادى الحسومى** والرائد **نورى زريقان** كمترجم، كما شارك في هذه الاجتماعات رئيس البعثة الاستشارية العسكرية الأمريكية في ليبيا العقيد **جيمس ويندت** Col. James R. Wendt وآخرون[٨٥].

وعندما قام **وليّ العهد** الأمير الحسن الرضا بزيارة الولايات المتحدة الأمريكية خلال شهر أكتوبر ١٩٦٢ ضمّ الوفد المرافق له كلاً من وزير الدفاع **يونس عبد النبى بلخير** ونائب رئيس أركان الجيش العقيد **إدريس العيساوى** وكانت المساعدات العسكرية الأمريكية للجيش الليبي ضمن الموضوعات التى نوقشت أثناء تلك الزيارة وقدم الجانب الأمريكى وعوداً بشأنها سواء فيما يتعلق بسلاح الطيران أو فيما يتعلق بتسليح وتدريب الجيش الليبي.

غير أن هذه الوعود بقيت دون إقرار بشكل نهائى من الجانب الأمريكى، ولعله مما أسهم في هذا الأمر:

١. حادث **اغتيال العقيد إدريس العيساوى** نائب رئيس الأركان في ١٩٦٢/١٢/٩ والفراغ الذى ترتب على ذلك الحادث في قيادة الجيش الليبي.
٢. الشروع في **تفكيك النظام الاتحادى مع نهاية عام ١٩٦٢** وتوحيد قوات الأمن في الأقاليم (الولايات) الثلاثة تحت قيادة الفريق محمود بوقويطين وما ترتب على ذلك من تعاظم دور قوات الأمن على حساب الجيش الليبي.

وقد عبّر المستر ويليام وايت William Wight المسئول بالسفارة الأمريكية في طرابلس عن مخاوفه من تعاظم دور قوات الأمن الليبية، خلال الحديث الذى جرى بينه وبين المستر **لوكاس** A.T.M.Lucas مسئول السفارة البريطانية بطرابلس والذى قام بنقل محتواه إلى رئيسه بالخارجية البريطانية المستر **سكرايفنر** بموجب رسالته[٨٦] المؤرّخة في ١٩٦٣/٢/١٨ حيث جاء فيها:

" أشكرك على رسالتك المؤرّخة في **١٩٦٣/٢/٨** المتعلقة بالمساعدة العسكرية الأمريكية لليبيا. مما هو جدير بالتنويه بصدد هذا الموضوع أن المستر **وايت** الذى يشغل حالياً منصب القائم بأعمال السفارة الأمريكية في طرابلس، أبلغنى مؤخّرا أنه **منزعج بشأن برنامج المساعدات العسكرية (الأمريكية) للجيش الليبي في ضوء التطورات التى وقعت خلال الأشهر القليلة الماضية**. وكما تعلم من مراسلات منفصلة سابقة، يبدو أن الجيش الليبي سوف يلعب دوراً أقل أهمية بالمقارنة بالدور الجديد المناط بقوات الأمن العام. وإن **وايت** من جانبه يتساءل عن الجانب الذى ينبغى أن يتم تقديم المساعدة العسكرية الأمريكية إليه من الآن فصاعداً .. "

---

٨٥ ترأس فريق الجيش الأمريكى العقيد بروكس Col. Robert L. Brooks وترأس فريق الطيران الأمريكى العقيد بيلى Col. William B. Bailey.

٨٦ الرسالة تحمل الرقم الاشارى VT 1195/2 بالملف FO 371/173 270 367 17

وبصرف النظر عن هذه المخاوف التى سيطرت على المستر وايت، ففي بداية شهر فبراير ١٩٦٣ قامت الحكومة الأمريكية، عبر سفارتها في لندن، **بإطلاع الحكومة البريطانية على** برنامج المساعدة العسكرية الذى تزمع تقديمه لليبيا والذى يتضمن مساعدات يقدر إجمالها بنحو (١٠) ملايين دولار **موزّعة على الفترات من يوليه ١٩٦٣ وحتى يونيه ١٩٦٧**. كما أبلغت الحكومة الأمريكية نظيرتها البريطانية أن البرنامج المذكور ما يزال قيد الدراسة ولم يتم إقراره بشكل نهائي بعد، كما أبلغتها بأن عملية الإطلاع هي لأغراض الحكومة البريطانية فحسب **ولم يتمّ بعد إطلاع الليبيّين عليه** . وأكدت أيضاً إقرار هذا البرنامج يعنى **توقف أى مشتريات ليبية من العتاد البريطانى المعروض للبيع Off – Shore** عدا تلك اللازمة لاستبدال قطع موجودة حالياً في ليبيا. "

" كما أبلغتها أيضاً أنه فيما تتولي الحكومة الأمريكية تجهيز الجيش الليبي، فسوف تتطلع إلي أن **تقوم بريطانيا من جانبها بتلبية احتياجات سلاح البحريّة الليبي**. كما عبّرت الحكومة الأمريكية أنه **نظراً لعلاقة العمل الوطيدة بينها وبين الحكومة البريطانية** فقد رأت إطلاعها على هذا الموضوع في وقت مبكر قدر المستطاع، ونظراً لأن البرنامج مازال قيد الدراسة فقد أكدّت أن وجود هذا البرنامج ومحتوياته ينبغى أن يبقى في نطاق الحكومتين فقط، وسوف يتم إطلاع الحكومة البريطانية حالما يتم اقرار برنامج المساعدة بشكل نهائى ومتى يتم إخطار الحكومة الليبية. "

وبتاريخ ١٩٦٣/٤/٢٦ أبلغ المستر **واجنر** Joseph Wagner من السفارة الأمريكية بلندن المستر **لورانس** P.H.Laurence بالخارجية البريطانية [٨٧] أن برنامج المساعدات العسكرية الأمريكية لليبيا **قد تمّ إقراره من قبل الحكومة الأمريكية**، وأنه سوف يتم إخطار الحكومة الليبية به فور وصول السفير الأمريكى الجديد (لايتنر) إلى ليبيا، وحتى ذلك الحين ينبغى التعامل مع الموضوع بسرية كما ينبغى أن يبقى في نطاق الحكومتين الأمريكية والبريطانية. كما أشار المستر واجنر إلي أن **الليبيّين سوف لن يُبلغوا بأى قيمة نقدية لهذا البرنامج (أى أن يشار إليه كمساعدات عينية فقط)**، ومن ثمّ فينبغى الإبقاء على القيم المالية المتعلقة بالبرنامج في إطار الحكومة البريطانية.

وقد سأل المستر **لورانس** زميله الأمريكي المستر واجنر **ما إذا كانت الإدارة الأمريكية أخذت في اعتبارها عند اقرارها لهذا البرنامج احتمال وقوع تغيير في النظام القائم في ليبيا خلال هذه السنوات موضوع البرنامج ١٩٦٣ – ١٩٦٧** ؟ رد المستر **واجنر** بالإيجاب وأضاف أن التعليمات صدرت للسفير الأمريكي في ليبيا بأن يشير شفويا للحكومة الليبية بأن هذا البرنامج قائم على افتراض أن الأوضاع الحالية تبقى كما هى عليه، والاستنتاج من ذلك هو أن أى تغيير في الوضع القائم يمكن أن يؤدّي إلى مراجعة البرنامج أو تعليقه.

وقد كتب المستر **بنهام** J.M.M Banham من الخارجية البريطانية مذكرة داخلية بتاريخ ١٩٦٣/٤/٣٠ حول الموضوع جاء فيها:

---

٨٧ راجع مذكرة الخارجية البريطانية ذات الرقم VT 1195/3 الملف FO 371/173 270 36717 .

" في المحصلة، أعتقد أنه ينبغي علينا (الحكومة البريطانية) أن نرحّب بمساعدة الولايات المتحدة للجيش ولسلاح الطيران الليبي. ولا يوجد سبب يدعونا إلى تصوّر أن هذه المساعدة يمكن أن تؤثر على المساعدة التى نقوم بتقديمها لتشكيل السلاح البحرى الليبي. ومع ذلك **فأعتقد أن الزيادة في حجم المساعدات الأمريكية سوف يؤثر على دور بعثتنا العسكرية في ليبيا. إن نفوذ هذه البعثة على الليبيّين بالضرورة سوف يضعف، على الرغم من أن بعض هذا النفوذ سوف يتم عن طريق البعثة العسكرية البحريّة البريطانية** "

كما كتب في فقرة ثانية :

" إنه من غير الواضح ما إذا كان الأمريكان يقترحون حصر هذه المساعدة في الجيش الليبى بذاته أم أنهم يقدمونها إلى القوات المسلحة الليبية بما فيها قوات الأمن (التى تشمل قوة دفاع برقة). **إن حصر المساعدة في الجيش وحده سوف يقلب موازين القوة بين الجيش وقوات الأمن (بما فيها قوة دفاع برقة) لصالح الأول. ولأن الجيش ووزارة الدفاع يضمّان عدداً من المتعاطفين مع زمرة البوصيرى الشلحي، فإن ذلك قد يؤدّي إلى نتائج وخيمة، ومن المفترض أن الأمريكان متنبهون لهذا الأمر وأولوه بعض الاهتمام** [88] "

وبتاريخ **١٩٦٣/٥/٦** بعث المستر **سكرايفنر** (مدير إدارة شمال أفريقيا بالخارجية البريطانية) إلى السفير البريطانى في واشنطن المستر **كيليك J.E. Killick** أشار فيها إلى ما وصل الوزارة من معلومات عن المستر **واجنر** من السفارة الأمريكية في لندن حول قرار الحكومة الأمريكية بالموافقة على برنامج المساعدات العسكرية لليبيا، وأفاده بأن المعلومات المذكورة جرى تحويلها على السفير البريطانى في ليبيا لعلمه الخاص، كما أعاد فيها إيراد الملاحظات التى سبق للمستر بنهام أن أبداها حول الموضوع مضيفاً أن المستر **لوكاس** مسئول السفارة في طرابلس له نفس التحفظات بشأن **اختلاف التوازن بين قوة الجيش وقوات الأمن جراء هذا البرنامج** [89] .

وفي **١٩٦٣/٥/١٤** بعث السفير البريطانى **كيليك** برسالة جوابية إلى المستر **سكرايفنر** أشار فيها [90] إلى أنه أجرى محادثات مع مكتب شئون شمال أفريقيا بالخارجية الأمريكية، وصفها بأنها لم تلق المزيد من الضوء Unilluminating Talks حول النتائج الجانبية المحتملة لبرنامج المساعدات العسكرية الأمريكية لليبيا. وقد أفاد الجانب الأمريكى أن هذه المساعدات كانت قد قُررّت في الأصل للجيش

٨٨ يوجد تعليق بخط يد المستر **جون** من الخارجية البريطانية يقول بأن الأمريكان كانوا على الدوام ضد قوة دفاع برقة وفي إحدى المناسبات اعترضوا على قيام بريطانيا باقتراح تقديم مساعدات في شكل هدية من الأسلحة لقوة دفاع برقة.

٨٩ الرقم الاشارى VT 1195/3 الملف FO 371/173 270 36717

٩٠ الرقم الاشارى VT 1195/4 بالملف السابق.

الليبي كوسيلة لتقويته كإحدى المؤسسات الرئيسية للوحدة الوطنية الليبية وأن الأمريكان يدركون الآن أنه على الرغم من أن هذا الهدف مازال سليماً، إلا أن الأحداث تجاوزته بالتحركات الأخيرة نحو الوحدة وبالتعديلات الدستورية التى ألغت النظام الاتحادى.

أما بالنسبة **للتأثيرات المستقبلية** لمزيد من المساعدات العسكرية الأمريكية للجيش الليبي على دور قوات الأمن، فقد أورد المستر **كيليك** أن **الخارجية الأمريكية لم تظهر أى اكتراث نحوها** وأنها أكدت بأنه عندما جرى تقرير برنامج المساعدات الحالى لم تأخذ في اعتبارها بأى شكل من الأشكال احتمال أن يلعب الجيش دوراً أقل شأناً من دور قوات الأمن.

وفي ١٩٦٣/٥/٢٠ اتصل المستر واجنر من السفارة الأمريكية بلندن بالمستر **بنهام** ليبلغه أن التعليمات قد صدرت إلى سفير أمريكا الجديد في ليبيا (المستر لايتنر) كي يقوم بتسليم السفير البريطانى في ليبيا صورة من المذكرة المتضمنة بيان برنامج المساعدات الأمريكية الجديد للجيش الليبي، وأن يناقش معه **تأثير ذلك البرنامج على دور البعثة العسكرية البريطانية في ليبيا**، والترتيبات التى يتم بموجبها قيام الحكومة البريطانية تدريب الليبيّين في مجال البحريّة. وقد قام المستر **سكرايفنر** بدوره بإخطار السفير البريطانى في ليبيا بما أبلغه به المستر واجنر وذلك بموجب رسالة مؤرّخة في ١٩٦٣/٥/٢٣.

وفي ١٩٦٣/٥/٣٠ بعث السفير البريطانى المستر **ستيوارت** إلى المستر سكرايفنر رداً [٩١] على رسالته المؤرّخة في ١٩٦٣/٥/٢٣ مشيراً فيها إلى رسالة السفير كيليك المؤرّخة في ١٩٦٣/٥/١٤ جاء فيها:

" لقد زارنى المستر **وايت** القائم بأعمال السفارة الأمريكية وأبلغنى المعلومات الواردة في المذكرة التى سبق أن أرسلتموها لى. **ويبدو أن لديه هواجس كثيرة حول الموضوع برمّته**، غير أنه لم يكن محدداً بشأن هذه الهواجس. "

" إن احساسنا الخاص حول برنامج المساعدة العسكرية الأمريكية للجيش الليبي هو ذو جوانب متضاربة، فمن جهة يبدو أن **هناك عدة أسس للتساؤل عما إذا كان هذا هو التوقيت المناسب لحقن الجيش بقوة جديدة:**

١. فالجيش مايزال في حالة ارتباك بعد **مقتل العقيد العيساوى**، وبعيداً عن أى اعتبارات أخرى **فقد لا يكون الجيش في الوقت الحاضر قادراً على استيعاب مساعدة عسكرية إضافية.**
٢. لا توجد في الوقت الحاضر احتياجات دفاعية حقيقية، في حين أن **الأحداث الحالية في الشرق الأوسط أثبتت مرة أخرى أن وجود جيش قوى في البلاد يمكن أن يكون عامل عدم استقرار فيها.**

---

٩١ الرقم الاشارى VT 1195/5 الملف السابق.

٣. بالنسبة للحالة الليبية، فإن وجود **سيف النصر عبد الجليل** في وزارة الدفاع **مع عناصر من زمرة الشلحي في مراكز قيادية بالجيش يجعل الجيش في الوقت الحاضر مشكوكاً فيه أكثر من قوات الأمن.**

٤. إن توسيع الجيش من شأنه أن **يزيد الأعباء** على الميزانية العامة **الأمر الذى سوف يكون على حساب التنمية الاقتصادية والاجتماعية التى تمثل مطلباً أساسياً للإستقرار السياسي.** "

وأضاف المستر **ستيوارت** في رسالته أنه من جهة أخرى:

١. إذا كان الليبيون مصرّين على توسيع قواتهم المسلحة (وهو ما أسرّ به وزير الدفاع الجديد سيف النصر عبد الجليل لأحد الأشخاص الذين على صلة بنا) فيغدو واضحاً أنه **من الأفضل أن يتجّه الليبيون نحو الغرب طلباً للمساعدة.**

٢. منذ تغيير الحكومة في مارس (١٩٦٣) فإن انتشار وحدات الجيش الذى أسسنا عليه تقديراتنا لدور كل من الجيش وقوات الأمن لم يوضع موضع التنفيذ بعد. وفضلاً عن ذلك فإن **الجيش حتى بوضعه الحالى هو أقوى من قوات الأمن** سواء من حيث المدرعات أو كثافة النيران، وبالتالى فإن أي زيادة نسبية في قوة الجيش لن تكون ذات أهمية كبيرة. وفي جميع الأحوال فإن الأمر سوف يتطلب بعض الوقت قبل أن يُشرع فعلاً في تنفيذ هذا البرنامج، وقد يكون المشهد السياسي في ليبيا قد تغيّر كثيراً حينذاك.

٣. فيما يتعلق **بولاءات كل من الجيش وقوات الأمن**، فإنه من المستبعد جداً أن تتمكن **عناصر ثورية** من أن تنال رضى وتأييد كامل الجيش أو قوات الأمن. **ومن المرجّح أن يقع انشطار في ولاءات كل من الجيش وقوات الأمن على أسس جهوية ما بين موالين النظام وموالين العناصر الثورية.** وفي مثل هذه الحالة فإن أى زيادة في قوة الجيش لن تكون عاملاً مؤثراً بشكل كبير في الأحداث. **وعلى أى حال فإنى أشك في أن تقوم الشرطة بتحدى الجيش على الاطلاق.**

٤. من **وجهة النظر الاقتصادية**، فإن عائدات ليبيا من النفط ينبغى أن تكون أكثر من كافية لمواجهة الأعباء المالية للقوات المسلحة، في حين أن المساعدة الأمريكية المتوقعة سوف تشكل مكسباً غير متوقع يساعد على توجيه العائدات النفطية نحو التنمية [٩٢] .

ولم ينس السفير البريطانى **ستيوارت** أن يختم رسالته بعبارة جاء فيها:

---

٩٢ بالطبع لم يحدث هذا اطلاقاً لا في الحالة الليبية أو غيرها من الدول النفطية في العالم الثالث.

" بالطبع فإن هذه الاعتبارات هي بدرجة كبيرة **ذات طبيعة أكاديمية**، ذلك أن الأمريكان اتخذوا قرارهم بالفعل في هذا الشأن، وليس بمقدرونا أن نفعل شيئاً لجعلهم يغيّرون رأيهم حتى لو رغبنا في ذلك. وإننى أشك في أنه ينبغي علينا أن نحاول ذلك على اعتبار أن إصرار الليبيّين على توسيع حجم جيشهم هو العامل الأكثر حسماً في حين أن الاعتراضات عليه تبقى في معظمها مجرد تكهنات. "

وفي **١٩٦٣/٨/١٢** بعث المستر **لوكاس** من السفارة البريطانية إلى المستر سكرايفنر برسالة [٩٣] يخطره بموجبها أن السفارة الأمريكية أبلغتهم **أن الحكومة الليبية وافقت على برنامج المساعدة العسكرية الأمريكية المقترح**، غير أن واشنطن أثارت بعض النقاط الجديدة التى شكّلت نوعاً من الصعوبة أمام تنفيذه. كما أبلغه أن **الطائرة** التى أهدتها الولايات المتحدة لليبيا شاركت في الاستعراض العسكرى بمناسبة عيد الجيش الليبي (٩ اغسطس)، وكان الطيارون الأمريكان جالسين في مقعد التحكّم المزدوج بالطائرة.

وفي **١٩٦٣/٨/١٦** بعث المستر **دونداس** L.G. Dundas من السفارة البريطانية في بنغازى رسالة موجهة إلى المستر لوكاس في طرابلس أبلغه بموجبها **أن الليبيّين وافقوا أخيراً على برنامج المساعدة الأمريكية**، وأنه ناقش الأمر مجدداً مع **جون دورمان** من السفارة الأمريكية في بنغازى. وقد أشار دونداس في رسالته إلى سوء التفاهم الذى وقع حول صياغة مذكرة القبول الليبية، وكيف أن وزيرالدفاع الليبي (سيف النصر عبد الجليل) وافق في النهاية على الصياغة وفقاً للشروط التى طلبتها الخارجية الأمريكية [٩٤] .

وفي **١٩٦٣/٨/٢١** علقّ المستر **بنهام** من الخارجية على البريطانية على المعلومات التى وصلت من السفارة بطرابلس حول برنامج المساعدة العسكرية الأمريكية لليبيا، بعبارة جاء فيها:

من غير المتوقع أن تكون هذه التزويدات الكبيرة نسبياً من العتاد الأمريكي ذات فائدة عسكرية للحكومة الليبية، ذلك أن القوة العددية للجيش الليبي في الوقت الحاضر هى دون (٣٠٠٠) فرد في حين أن البرنامج الأمريكي معّد على أساس أن القوة العددية للجيش هى (٧٥٠٠) فرد. ومع ذلك فإن **تسليم هذه الكميات من العتاد سوف تتطلب تحقيق درجة مناسبة من التنسيق بين البعثة العسكرية البريطانية والسلطات العسكرية الأمريكية في ليبيا. "**

---

٩٣ الرقم الاشارى VT 1195/6 الملف السابق.

٩٤ كان الجانب الليبي يرغب في وصول الطائرتين اللتين أهدتهما الولايات المتحدة الأمريكية قبل التوقيع حتى تتم مشاركتهما في الاستعراض، غير أن الجانب الأمريكي أصر على عدم تسليم الطائرة التى كانت رابضة في أسبانيا إلى أن يتم توقيع الجانب الليبي على برنامج المساعدة العسكرية.

زيارة فكيني للبيت الأبيض

في النصف الثاني من شهر سبتمبر ١٩٦٣ ترأس الدكتور فكيني وفد المملكة الليبية إلى هيئة الأمم المتحدة حيث ألقى خطاباً أمام جمعيتها العامة (الدورة الثامنة عشر). وفي صباح يوم ٣٠ من الشهر ذاته كان الدكتور فكيني على موعد للقاء **الرئيس الأمريكى** كنيدي، بالبيت الأبيض بواشنطن. وقد تولـّت نقله من نيويورك والعودة به إليها الطائرة الرئاسية ووجد في استقباله في مطار واشنطن المستر **ايفريل هاريمان** W. Averell Harriman [٩٥]، كما قام بتوديعه على نفس المطار المستر **منين ويليامز** G. Mennen Williams [٩٦].

وتحضيراً لهذا اللقاء أعد السكرتير التنفيذى للخارجية الأمريكية المستر **بينجامين هـ. رييد** Benjamin H. Read [٩٧] ورقة تحضيرية لاستعمال الرئيس كنيدي أثناء لقائه مع زائره رئيس الوزراء الليبي، ووجّه المستر رييد هذه الورقة إلى المستر **ماك جورج باندى** Mc George Bundy المساعد الخاص للرئيس لشئون الأمن القومى [٩٨]. وجاء في تلك الورقة:

i) سياسات فكينى:

تولىّ محى الدين فكينى (سفير ليبيا السابق في واشنطن) رئاسة الوزراء في مارس ١٩٦٣. وقد عرفت حكومته بنزاهتها، وبمنهجها العملى للتنمية الاقتصادية وبحماسها لتطوير الدستور وقد أعطت إحدى التعديلات الدستورية المرأة الليبية الحق في التصويت.

وفي سياسته الخارجية يميل فكينى نحو المواقف القومية العربية. وعلى سبيل المثال فهو يؤكد على القضية الفلسطينية. كما أنه أقلّ ترحيباً بوجود قاعدة ويلس وقد أبرم أول اتفاقية تجارية (رغم أنها صغيرة) مع الاتحاد السوفياتى. "

ii) شخصيته:

فكينى في عمر الشباب فلم يتجاوز سنه (٣٨) عاماً. يتكلم الانجليزية بطلاقة. ويعرف الولايات المتحدة من خلال السنوات التى أمضاها كسفير لبلاده بها. سلوكه متواضع ويميل إلى الرسميات. وهو محام بحكم تأهيله العلمي (تخرّج من السوربون بباريس). في سبتمبر ١٩٦١ استقبله الرئيس كنيدي كسفير وتحدث معه حول القضايا الدولية والأمم المتحدة، وكان لهذه التجربة تأثيرها الايجابى العميق عليه [٩٩]. وكانت المرة الأخيرة التى استقبل

---

٩٥ كان يشغل منذ أبريل ١٩٦٣ منصب مساعد وزير الخارجية لشئون الشرق الأقصى.

٩٦ كان يشغل منصب مساعد وزير الخارجية للشئون الإفريقية منذ يناير ١٩٦١.

٩٧ كان يشغل منصب مساعد خاص لوزير الخارجية والسكرتير التنفيذى للوزارة Executive Secretary منذ أغسطس ١٩٦٣.

٩٨ شغل المستر باندى هذا المنصب منذ يناير ١٩٦١.

٩٩ يحتاج هذا الموضوع إلى المزيد من المتابعة وإلقاء الضوء عليه ومعرفة كيف كان تأثير هذه المقابلة.

فيها الرئيس كنيدي فكيني أثناء زيارة وليّ العهد الليبي لواشنطن في أكتوبر ١٩٦٢ . وقد يكون مناسباً أن يهنئه الرئيس على ترقيته إلى منصب رئيس الوزراء منذ رآه آخر مرة. "

iii) ماذا يريد فكيني في هذه المناسبة ؟

لقد طلب فكيني مقابلة الرئيس كنيدي من أجل أن يعزّز مكانته في بلاده[١٠٠]، ومن المحتمل من أجل إثارة بعض التساؤلات حول العلاقات الليبية – الأمريكية التى هى في غاية الأهمية لليبيا، وعلى وجه الخصوص وجود قاعدة ويلس الجوية ومستقبل المساعدات الاقتصادية لبلاده."

iv) ماذا نريد نحن في هذه المناسبة ؟

إننا نرغب أن يترك حديث الرئيس تأثيراً مضطرداً على فكيني وطريقة إدارته لسياسات ليبيا في الشئون الدولية **التى هى على العموم في انسجام مع سياستنا**. كما نأمل أن تترك لديه انطباعاً واضحاً بأن مصالحنا في ليبيا (القاعدة الجوية ونشاط شركات البترول) معروفة كما أنها تحظى بالاهتمام على أعلى المستويات في الحكومة الأمريكية. وبالنظر إلى محدودية الأموال المتاحة في الولايات المتحدة لتقديم المساعدات الخارجية، فيوجد حالياً اتفاق تام في واشنطن على أن رغبة أمريكا السابقة في تقديم مساعدات كبيرة لليبيا عندما كانت فقيرة، لم تعد تجد المبررات الكافية بعد أن أصبحت ليبيا ذات مستقبل مالى مزدهر بكل تأكيد، بسبب عائداتها النفطية المتنامية. "

iv) ما هى النقاط التى يمكن أن يثيرها فكيني ؟

قد يثير فكيني أنه عندما تقوم أمريكا (تنفيذاً للاتفاقية المبرمة معها في عام ١٩٦٠) بتخفيض حجم مساعداتها السنوية من (١٠) مليون دولار إلى مليون دولار فقط اعتباراً من عام ١٩٦٥، فإن ذلك سيضع حكومته تحت ضغوط سياسية كبيرة في الداخل، ومن ثمّ فينبغى أن تستمر أمريكا في دفع مبلغ (١٠) مليون دولار أو أكثر سنوياً، وإلا فإنه سوف يُتهم (من قبل الليبيّين) بالاستسلام للنفوذ الغربي. كما أن فكيني قد يعبّر أيضاً على أن **نقطة الخلاف الجوهرية بين بلاده والولايات المتحدة تتمثل في دعم الأخيرة لاسرائيل**. كما أنه قد يشكو من أنه في الوقت الذى تقـدّم فيه ليبيا بشكل متواصل الأدلة على صداقتها للولايات المتحدة، وحتى في هذه الآونة أصبح فيها من الأمور الصعبة الدفاع عن هذا الموقف في أفريقيا المعاصرة، فإن الولايات المتحدة تقوم بإجراء تخفيضات متواصلة على حجم المساعدات التى تقدمها إليها. "

v) ما الذى يمكن أن يقوله الرئيس[١٠١] **؟**

بمقدرو الرئيس أن يعيد التأكيد لفكيني بأن حكومة الولايات المتحدة مدركة وملتزمة تماماً وبشكل متواصل بتأكيداتها السابقة واهتمامها باستقلال ليبيا وإطـّراد تقدّمها. لقد سبق للرئيس أن

---

١٠٠ فكيني هو ثانى رئيس وزراء ليبى بعد مصطفى بن حليم يجرى استقباله من قبل رئيس أمريكى في البيت الأبيض.

١٠١ هكذا تعمل الدول التى تحترم مؤسساتها. فمساعدو الرئيس لم يترددوا في أن يوضحوا له ما الذى يجب عليه قوله لأى زائر رسمى له، ولا يشعر الرئيس من جانبه بأن في هذا انتقاصاً من قدره أو تطاولاً عليه.

أكّد هذا لوليّ العهد في أكتوبر الماضى (١٩٦٢). إننا نعتقد أن مصلحتنا المشتركة يمكن خدمتها من خلال إدراك ليبيا الكامل بأننا نعتبر وجودنا هناك (يعنى القاعدة العسكرية في ويلس) هو أحد العناصر التى تعزّز أمن ليبيا ووحدتها. "

" نحن نرحب بالمستقبل المالى الزاهر الذى ينتظر ليبيا، وفي الوقت الذى نتفـهّم فيه أنهـا تواجه بعض المتطلبات الحقيقية، وعلى سبيل المثال تدريب وتجهيز جيشها وسلاحها الجوى، إلا أننا نرى أن حاجة ليبيا الملـحّة تتمثل في التخطيط الاقتصادى (الجيد) وليس المساعدات المالية. وإذا ألحّ فكيني على إثارة موضوع **القضية الفلسطينية**، فينبغى على الرئيس أن يحدّثه بصراحة حول آمالنا وأهدافنا في المنطقة. ويستحسن أن يرسل الرئيس عبر رئيس الوزراء فكينى تحياتـه الشخصية إلى الملك إدريس ووليّ العهد الحسن. "

مذكرة من كومر

وفي ١٩٦٣/٩/٢٨ أعدّ **روبرت كومر** [١٠٢] Robert W. Komer مذكرة للرئيس كنيدي في إطار التحضير لزيارة الدكتور فكينى جاء فيها:

" إنك سوف تقابل رئيس وزراء ليبيا الجديد فكينى صباح يوم الاثنين المقبـل. وعليـك أن تتحدث إليه برقـّة، وأن تقنعه بأن بلاده ليست في حاجة إلى مساعدات أمريكية جديدة.

إن تعداد ليبيا هو مليون وربع مليون نسمة. وقد عاشوا لسنوات على مـساعدات الولايـات المتحدة التى أعطتهم حتى السنة المالية ١٩٦٣ مساعدات قدرها (٢٠٦) [١٠٣] ملايين دولار. والآن فإن ليبيا تعوم على بحر من البترول. وفي هذا العام فإن عائداتها من البترول تبلغ (٦٣) مليـون دولار. وفي السنة القادمة سوف يزيد هذا المبلغ إلى (١٠٠) **مليون** دولار ، وفي السنة التاليـة سوف يصل إلى (٣٠٠) مليون دولار ويواصل الزيادة بعد ذلك. إن ليبيا على هذا النحو هــى " **كويت** " أخرى ولم تعد في حاجة إلى مساعدات أمريكية. "

" ولكن فكينى يستعمل وجود قاعدة ويلس كحجة لطلب المزيد من المساعدات منا. وفي ظل اتفاقنا معهم عام ١٩٦٠ فإن " إيجار " القاعدة سوف ينخفض من (١٠) مليـون دولار خـلال السنوات المالية ٦٠- ١٩٦٤ إلى **مليون دولار واحد** سنوياً خـلال الـسنوات ١٩٦٥ - ١٩٧١. ويدّعى فكينى أن وجود " القاعدة " يخلق مشاعر معادية لها، ويتعلـل بـأن الوسـيلة الوحيـدة لتخفيف حدّة هذا العداء أن تكون هناك مساهمة أمريكية كبيرة نحو تمويل التنمية في ليبيا " .

١٠٢ راجع ما أوردناه في التعريف بالمستر كومر بالصفحة (٣٣١) من المجلد الثالث / الجزء الأول.

١٠٣ هذا الرقم غير دقيق ولا يوجد ما يؤكد صحته. راجع على سبيل المثال ما ورد بهذا الخصوص بالـصفحة (٥٢٦) من المجلد الثالث/ الجزء الأول.

" في هذه النقطة عليك أن تتحدث إليه بصراحة بأن وجودنا في **قاعدة ويلس شـأنه شـأن وجود البريطانيين في قاعدة " العدم " (طبرق) هما خير ضمان لتأمين ليبيا ضـد أى محاولـة للإستيلاء عليها من ناصر الذى يقف على الباب المجاور. إن وجودنا في ليبيا هـو الـضمان الحقيقى لأمنها.** وعليك أن تقول لرئيس الوزراء الليبي **(إننا لا نرى سبباً يجعلنا ندفع لهم مقابل " امتياز " [104] قيامنا بحمايتهم، وعلى رئيس الوزراء الليبي أن يواجه منتقديه بهـذه الحجـة القاطعة).** بجانب ذلك فعليك أن تذكـرّه بأن الاستثمارات الأمريكية هى التى أعطت ليبيا ثروتها البترولية، وسوف يكون من الصعب علينا أن نقنع الكونجرس بتقديم مـساعدات إضـافية لبلـد وضعه المالى بهذه الجودة. (إننا لا نقدم مساعدات للسعودية أو الكويت ومع ذلك نقـوم بحمايـة الدولتين). ينبغى أن نوضح له أن ما تحتاجه ليبيا ليس هو المال بل هو **المساعدة الفنية** لتـتعلم كيف توظـّف بحكمة كافة الأموال التى تستلمها (وتقوم بتبذيرها). إننا على استعداد للإسـتمرار في تقديم مثل هذه المساعدة **وربما المزيد من المساعدات العسكرية.** "

" إن فكينى قد يسمعك أيضاً بعض **النغمات المعادية لاسرائيل.** وعليك أن تكون حازماً معه وتواجهه بأننا لا ننوى أن نسمح للعرب بالهجوم على اسرائيل أو العكس. **لاحـظ أنـك تركـت انطباعاً عظيماً على فكينى عندما قابلته من قبل أثناء عمله كسفير لبلاده هنا.** وقد أبديت أمامه بعض الآراء السياسية العامة. وسوف يكون سعيداً إذا فعلت ذلك مرة أخرى. [105] "

رسالة من السفير لايتنر

في يوم ١٩٦٣/٩/٢٩ (أى اليوم السابق على الموعد المقرر للقاء كنيدى بفكينـى، حـّول المستر ديفيد نيوسوم [106] David L. Newsom على المستر **كومر** بالبيـت الأبـيض رسـالة مؤرّخة في ١٩٦٣/٩/١٣ كانت قد وصلته مؤخّراً من سفير أمريكا الجديد فـي ليبيـا المـستر **لايتنر**، وقام المستر **كومر** بدوره بإحالة الرسالة على الرئيس كنيدي يوم ١٩٦٣/٩/٣٠ بعبـارة موجزة جاء فيها:

---

١٠٤ لا يخفى لهجة السخرية والاستخفاف في التعبير.

١٠٥ العلاقات الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية. (١٩٦١ – ١٩٦٣) المجلد XXI – أفريقيـا. ص ١٥٧ – ١٥٨، وقد أورد محمد حسنين هيكل ترجمة لهذه المذكرة في الصفحة (٧٢٣) من كتابه " سنوات الغليان " ، مرجع سابق. غير أنه يلاحظ أن الترجمة المذكورة لم تتسم بالدقة حيث أسقط منها بعـض الفقـرات، كما أن التقديم الذى أورده لهذه الوثيقة في الصفحة (٧٢٢) لا يستقيم مع السياق التاريخى لها إذ جاء فيـه: (وكان الموقف في المغرب العربى لا يقل عنه مدعاة للقلق منه في المـشرق العربـى أو فـي الجنـوب العربى. فقد راحت القاهرة متابعة محاولات أمريكية لتثبيت وجودها في قاعدة " ويلس " في ليبيا. وتظهر وثائق مجلس الأمن القومى في البيت الأبيض أن سياسة الولايات المتحدة في ليبيا كانت إلى جانب أهـداف أخرى متعددة تسعى لتعزيز وجودها العسكرى قريباً في الجمهورية العربية المتحدة).

١٠٦ كان يشغل منصب مدير مكتب شئون أفريقيا الشمالية بإدارة الشئون الإفريقية بـوزارة الخارجيـة منـذ سبتمبر ١٩٦٣.

" قد يكون المرفق هو أفضل تحضير ممكن للقائك بفكيني، وهو رسالة كتبت مؤخّراً من قبل سفيرنا. وهو يصف ببلاغة موجزة جوهر المشكلة ... إننا بحاجة لقاعدة ويلس لانتشار قواتنا في الشرق الأوسط والهند، غير أن حكومة ضعيفة في ليبيا (يقصد حكومة فكينى) تترك حقنا في القاعدة يتآكل .. "

وكان من أهم ما جاء برسالة السفير لايتنر [١٠٧] الفقرات التالية:

" إننى لا أرغب في إخفاء انزعاجي إزاء المسار الذى تتجه فيه حكومة فكيني: تبنيه للأصوات المتطرفة الداعية إلى إلغاء الاتفاقية الخاصّة بقاعدة ويلس (والمعاهدة البريطانية)، وتحريكه لقرار قمة أديس أبابا الخاص بوقف التسلح [١٠٨]، والتعلل بالضغوط المزعومة من قبل جارات ليبيا العربية لتبرير فشل الحكومة الليبية في الدفاع علناً عن الاتفاقيات المتعلقة بالقواعد الأجنبية. **إنه يسير على حبل مشدود من أجل البقاء في منصبه ويحتاج إلى دعم شعبى لأنه لا يستند إلى دعم قبلى أو حزبى.** قد يكون هذا الأمر من وراء أسلوبه الضعيف في معالجة كافة المسائل المتعلقة بالوجود العسكرى الأمريكي والبريطانى في ليبيا. وبصرف النظر عن الدوافع/الأسباب لدى فكيني، فقد كانت محصلة كل ذلك حالة من عدم اليقين استغلها ويستمرّ في استغلالها المعارضون المتمرسون. إن الدق على وتر العواطف الوطنية والقومية، إلى جانب الموقف الرخو من طرف الحكومة، قد يمكّن هذه القوى من إثارة مشاعر معادية للقواعد بشكل متصاعد بين الليبيّين. وباختصار فليس من الضرورى لنا أن نفهم الأمور بشكل كامل من أجل أن ندرك أن **فشل فكينى** وإخفاقه في التصدى بأى شكل ايجابى لحملة البرلمان والصحافة في ليبيا أدّت إلى تأجيج تلك الحملة.

" ليس علينا أن نعلم علم اليقين ما إذا كانت الحكومة هى التى أوعزت ببدء الحملة التى شنتّها الصحافة الليبية ضد قاعدة ويلس وضد شركات البترول. ما نعلمه فعلاً هو أن **الصحافة في هذا البلد عليها أن تتبع سياسة الحكومة وليس بمقدورها نشر مقالات لا ترضى عنها هذه الحكومة.** وفي الحقيقة فإن حكومة فكينى لا تمانع في نشر الموقف الذى اتخذته الأقلية من البرلمانيين ومن الصحافة. إن فكينى لا يستطيع أن يقنعنا بقوله أنه مضطر للرضوخ لضغط الرأى العام. إن عدم اتخاذه أى اجراء يضعه في صف المجموعة المعادية للقاعدة. "

ثم يتساءل السفير لايتنر في رسالته " **ماذا علينا أن نفعله إزاء هذا ؟** " ويجيب قائلاً:

" لست متأكداً من جدوى مجادلته بمنطق أنه من مصلحة ليبيا الابقاء على قاعدة ويلس والقواعد البريطانية. إنه يدّعى أن الشعب الليبي يعتقد بأن القاعدة تشكّل خطراً على أمن ليبيا. إننى أعتقد أن فكينى سيكون سعيداً لرؤيتنا جميعاً نغادر ليبيا. وهو يرمى من خلال أعماله (أو من خلال موقفه السلبي) إلى التعجيل بوقوع هذه العملية. "

---

١٠٧ من وثائق مجلس الأمن القومى الأمريكي. جرى الافراج عنها في عام ١٩٩١ الوثيقة رقم (003499) الميكروفيلم رقم (311).

١٠٨ لم أفهم ما الذى قصده السفير بهذه العبارة.

" إن فكيني يعلم أن الملك سوف لن يسمح بحدوث هذا الآن. كما أنه هو نفسه ربما لا يعتقد أن الوقت المناسب لذلك الآن. النقطة الرئيسية هى أن فكينى بدلاً من أن يحاول تأخير هذا اليـــوم فهو يساعد متعمداً على تقريبه. "

" إننى شخصياً أفترض لأسباب عديدة أن بقاءنا في قاعدة ويلس سوف لن يستمرّ إلى ما لا نهاية. ومن ثمّ فإن سياستنا يجب أن تهدف إلى المحافظة على البقاء فيها أطول مدة ممكنة لنا، أو المدة التى يكون من مصلحتنا البقاء فيها. غير أن **المشكلة هى هل بإمكاننا جعل الحكومة الليبية تتبنى سياسة موازية لهذه السياسة**. من المؤكد أن فكينى يعلم أننا نعتبر وجود القواعد الأجنبية مفيد لليبيا، غير أنه ربما لا يعلم أننا لا ننوى البقاء في ليبيا إلى الأبد. ومن الواضح أنه عـــازف أن يفصح لأى أحد أنه ليس من مصلحة ليبيا أن تتخلص الآن من القواعد الأمريكية (والبريطانية) العسكرية فيها. ورغم ذلك، وحتى إن لم يكن بمقدروه الافصاح عن هذا علانية فإن من حقنـــا أن نعرف موقف حكومته من هذه القضية. **ولابد لى من القول أننى لم أشاهد من قبل شخصاً مقفل الفم، متباعداً بهذا الشكل مثل هذا الفكينى.**

كما ورد في فقرة أخيرة من فقرات رسالة السفير **لايتنر**:

" وأخذاً في الاعتبار أن فكينى مغرور وطموح وفضلاً عن أنه ذو ميول عربية ومـصرية وإفريقية معادية لاسرائيل وللقواعد الأجنبية وللاستعمار، وأنه صاحب موقف محايد في الصراع بين الغرب والشرق، فإنه من الواجب على الحكومة الأمريكية أن تبذل جهداً خلال زيارة فكينى القادمة للولايات المتحدة للتأثير على تفكيره وإذا كان ممكناً الحصول منه على تصريح بـشأن موقف حكومته إزاء قاعدة ويلس. وإننى أتمنى أن يتم ذلك بواسطة الرئيس كينيـدي نفـسه، وعلى الأخص فيما يتعلق بالتأكيد على عدم واقعيته بمطالبته لنـا بـأى مـساعدات اقتـصادية أمريكية جديدة، وأن يقلل من تأثير اتصالاته بالوفود الإفريقية بالأمم المتحـدة فـي نيويـورك والمعادية للقواعد الأجنبية. "

برقية من راسك حول المقابلة

في ١٩٦٣/١٠/٣ بعث السفير الأمريكي في ليبيا المستر **لايتنر** ببرقية تحمل الـرقم (١٠٨) إلى واشنطن أبلغها بموجبها أنه يعتزم التحدث مع فكينى خلال الأيام القليلة التالية، وحثّ الوزارة أن تزوّده بما يساعده على تفهم ما دار خلال لقاء فكينى بالرئيس كنيدي [١٠٩].

وفي ١٩٦٣/١٠/٧ ردّت **الخارجية الأمريكية** على برقية سفيرها ببرقية جاء فيها [١١٠]:

---

١٠٩ العلاقات الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية . م . س . ص (١٥٩ – ١٦٠).

١١٠ البرقية موقعة من الوزير راسك . م . س . ص (١٥٩ – ١٦٠).

" بالإشارة إلى برقيتكم رقم (١٠٨ – طرابلس) التقى رئيس رئيس الوزراء فكيني مع الرئيس كنيدي يوم ٣٠ **سبتمبر** وفيما يلي مقتطفات من " **مذكرة المحادثات** " التي لم تجر إجازتها بعد، وهي ماتزال موضوع مراجعة، ومن ثمّ فلا ينبغي مناقشتها مع الحكومات الأجنبية. [١١١]

" رحّب **الرئيس** بفكيني الذي أجاب بأنه يحمل إليه تحيات صداقة من الملك ومن وليّ العهد بعد اشارة مقتضبة إلى رحلة فكيني القريبة (شهر أغسطس) لكل من الجزائر والمغرب وتونس استفسر الرئيس عن الأوضاع في ليبيا. قال **فكيني** إن الرأى العام الليبي أبدى ترحيبه بمزيد من الاجراءات من أجل تحقيق شكل أكثر توحيداً للحكومة، ومن ثمّ فقد قامت حكومته **بتعديل الدستور بما يحقق** تلك الرغبة. وأضاف أن حكومته **أقرت خطة خمسية جديدة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية** وعبر عن أمله في أن تسهم الولايات المتحدة في تنفيذ هذه الخطة، فالخطة هي المفتاح لاستقرار ليبيا، وليبيا من جانبها تعوّل على الولايات المتحدة الأمريكية . "

" وصف الرئيس كنيدي من جانبه التخفيضات الكبيرة التي أجراها الكونجرس على المساعدات التي تقدمها أمريكا لدول العالم والصعوبات التي ترتبت على هذا الاجراء، ومع ذلك فإننا نحاول القيام بما في مقدورنا القيام به، وفي حالة ليبيا فهي بعائداتها النفطية ينبغي أن تكون في وضع جيد جداً معتمدة على نفسها. "

" أجاب **فكيني** بأن **عائدات النفط الليبي** ستشكل المصدر الرئيسي لتمويل الخطة. غير أن المشكلة الحقيقية سوف تكون في السنتين أو الثلاث الأولى للخطة قبل أن تكون العائدات النفطية قد استلمت، وأضاف فكيني بأن **للولايات المتحدة علاقة خاصّة بليبيا**، وعلى سبيل المثال فإن **واحدة من أهم القواعد الأمريكية موجودة في ليبيا**، وليبيا تواجه مشكلة بسبب وجود هذه القاعدة. "

" وذكر **الرئيس** أنه لاحظ من جانبه الحملات التي شنتها الصحافة الليبية على قاعدة ويلس، غير أن القاعدة مهمة للاستقرار في المنطقة وهي ضمان لاستمرار استقلال ليبيا واستقرارها، ومن ثمّ فمن رأيه أنه من الأفضل أن **يحاول فكيني إخفات الحملات الصحفية** [١١٢] **وأن يتجنب جعل قاعدة ويلس قضية سياسية أساسية.** "

" أمّن **فكيني** من جانبه على أن موضوع القاعدة لا يشكل في الوقت الحاضر قضية سياسية كبرى، غير أنه أضاف ملاحظاً أن قيام الولايات المتحدة بتقديم مساعدات كبيرة إلى ليبيا سوف يساعد على إبعاد قضية القاعدة من الساحة السياسية الداخلية. "

" أكد **الرئيس** كنيدي على ثقل العبء، الذي تشكله التزامات أمريكا على الصعيد العالمي وهي التزامات تستفيد منها ليبيا بشكل غير مباشر. **فليبيا كالمملكة العربية السعودية سوف تكون مستهدفة من قبل دول أخرى بسبب ثروتها البترولية** [١١٣]. إن أمريكا سوف تقوم بأقصى

١١١ ينبغي ملاحظة هذه الدرجة العالية من الحذر في التعامل مع وثائق الدولة وأسرارها.

١١٢ طبعاً ليس في ذلك أى بأس طالما أنه يخدم مصالح الولايات المتحدة الأمريكية حتى لو كان ضد حريّة التعبير والصحافة.

١١٣ كأن الولايات التحدة ليست من بينها ؟!

ما بمقدورها أن تقوم به، غير أنها لا تستطيع أن تلبى كل ما تطالب به ليبيا. وحث الرئيس ضيفه فكيني كي يشرح للشعب الليبي أن القاعدة مفيدة لاستقرار ليبيا وأنها شيء نافع لها. **وعندما تطلب منا ليبيا أن نرحل عن القاعدة فسنفعل، غير أنه إذا قيل لنا أنه علينا أن نختار بين أن نسهم في تمويل خطة التنمية وبين أن نفقد القاعدة، ففي هذه الحالة سوف يكون قرارنا بالرحيل عن القاعدة** [١١٤] .

" عند ذلك قال **فكيني** أنه تحدث بصراحة لأن الدفاع عن وجود القاعدة ليس مهمة سهلة ومبلغ مليون دولار فقط كإيجار لها لا يبدو شيئاً كبيراً على الرغم من وجود مساعدات أخرى. "

" وأجاب **الرئيس** بأن سكان ليبيا لا يزيدون عن ١,٢٥ مليون نسمة ومع ذلك فإن ليبيا تسلـّمت في هذا العام (٦٥) مليون دولار كعائدات نفطية، ومن المحتمل أن تستلم في العام القادم (١٠٠) مليون دولار وربما قد يصل هذا المبلغ إلى (٣٠٠) مليون دولار سنوياً خلال أعوام قليلة. إننا نقدر الوضع في ليبيا واحتياجاتها، غير أن مثل هذه العائدات النفطية هي بشكل واضح مصدر قوة كبيرة لها. "

" أشار **فكيني** بعد ذلك إلى أن الولايات المتحدة سمحت لليبيا استعمال جزء صغير من **قاعدة ويلس** لتدريب ضباط الطيران العسكرى الليبي الذى تدعمه أمريكا. إن هذه المشاركة شيء جيد، وإذا أمكن تطويرها إلى **استعمال مشترك للقاعدة**، فسوف يساعد ذلك كثيراً. وقد وافق الرئيس على أن ذلك سوف يكون مفيداً. "

" واختتمت المحادثة بملاحظات من كل من فكيني والرئيس تتعلق بالحاجة إلى الحذر بشأن مستقبل الوفاق والعلاقات مع الاتحاد السوفياتي. "

كما تضمنت برقية وزير الخارجية الأمريكية راسك التى وجهها إلى السفير **لايتنر** الاشارة إلى بعض الوقائع والمعلومات الاضافية المتعلقة بلقاء الدكتور فكيني بالرئيس كنيدي كان من بينها:

> " بعد المحادثات دعى الرئيس الدكتور فكيني إلى حفل أداء المدير العام للبريد Postmaster General لليمين. وخلال هذا الحفل قابل فكيني عدداً من الوزراء. وقام الرئيس فيما بعد بمصاحبة فكيني إلى مكتبه الخارجي حيث *صافح موظفي السفارة الليبية* [١١٥] *. كما طلب من فكيني أن ينقل تحياته إلى*

١١٤ كما سنرى في المجلدات التالية، من المؤكد أن الرئيس كنيدي لم يكن يعنى أى كلمة مما قاله وإنما كان يقصد إفحام فكيني .. وأورد **صلاح الدين سالم حسن** في رسالته للدكتوراة أن فكيني ذكر أثناء إفادته أمام محكمة الشعب (نوفمبر ١٩٧١) أن الرئيس كنيدي كان متعاطفاً مع طلب ليبيا بإلغاء القاعدة الأمريكية من فوق أراضيها. م. س. ص (٣٦٨ – ٣٦٩). وقد أكدّ جون رايت هذا الأمر قائلاً بأن فكيني وجد كنيدي " متفهماً بالكامل " للمطلب الليبي م. س. ص (١١٧).

١١٥ لم يجر تعيّن سفير جديد لليبيا في واشنطن منذ مغادرة فكيني لهذا المنصب في فبراير ١٩٦٣. وتفيد البرقية ذاتها أن فكيني اصطحب معه من نيويورك سكرتيره الخاص (على بوسريويل) ورائد الشرطة (طاهر رحومة). وكان (فرج بن جليّل) المستشار بالسفارة الليبية بواشنطن الدبلوماسي الوحيد الذى حضر مع الدكتور فكيني أثناء اجتماعه بالرئيس كنيدي.

الملك وإلى وليّ العهد واقترح على فكينى، إذا رغب فـــي ذلــك، أن يكاتبـــه مباشرة حول القضايا ذات الاهتمام المشترك [١١٦] "

١١٦ تجدر الاشارة إلى أن ليبيا أعلنت يوم ٢٣ نوفمبر ١٩٦٣ الحداد الرسمى لمدة سبعة أيام إثر وفاة الـــرئيس الأمريكى كنيدي.

العابدية سفيراً بواشنطن

ظل منصب سفير ليبيا لدى واشنطن شاغراً منذ مغادرة الدكتور محى الدين فكيني لـه فـي فبراير ١٩٦٣ قبيل تعيينه رئيساً للحكومة في ١٩٦٣/٣/١٩. وفي ١٩٦٣/٩/١٤ قام الدكتور فكيني بتسليم السفير الأمريكي في ليبيا المستر **لايتنر** مذكرة شفوية Note Verbale تطلب موافقة الحكومة الأمريكية بأسرع وقت ممكن على ترشيح السيد **فتحى على العابدية** (الذى كان يشغل منذ ١٩٦٣/٥/٦ منصب وكيل وزارة الخارجية الليبية) سفيراً لليبيا لدى واشنطن. ويستفاد من **النبذة الشخصية** حول السيد العابدية:

- أنه تلـقى تعليمه الابتدائى بالأردن وأكمل تعليمه الثانوى والجامعى بالقاهرة.
- عمل سكرتيراً شخصياً للملك إدريس خلال السنوات من ١٩٥٠ إلى ١٩٥٥ .
- عمل قنصلاً بالسفارة الليبية بواشنطن خلال عامى ١٩٥٥ – ١٩٥٦.
- يتكلم الانجليزية وبعض الفرنسية.

وقد وصفته مذكرة معدة للبيت الأبيض بأنه طيب المعشر وذو ميول غربية غير أنـه يعتبر سياسات الولايات المتحدة في الشرق الأوسط منحازة إلى اسرائيل.

وتفيد برقية [١١٧] مرسلة من الخارجية الأمريكية إلى سفارتها بليبيا أن الوزارة وافقت على ترشيح السيد العابدية سفيراً لليبيا لدى واشنطن. وفي ١٩٦٣/١٢/١٩ بعث السفير لايتنر ببرقية [١١٨] إلى واشنطن أفادها بموجبها أن **مرسوماً ملكياً** نشر في ذلك اليوم ويحمل تاريخ ١٩٦٣/١٢/١٤ قضى بتعيين السيد فتحى العابدية سفيراً للمملكة الليبية لدى الولايات المتحدة الأمريكية.

---

١١٧ البرقية مؤرّخة في ١٩٦٣/٩/٢٧ وتحمل الرقم (١٤٦١٤) بالملف Pol 17 Libya – US.

١١٨ البرقية تحمل الرقم (١٩٥) موجودة بالملف السابق. ويفهم من مطالعة الوثائق الأمريكية أن السفير العابدية وصل إلى واشنطن في منتصف شهر يناير ١٩٦٤، وقدم أوراق اعتماده إلى الرئيس جونسون في فبراير ١٩٦٤.

وثائق أمريكية محجوبة [119]

يلاحظ المطالع لملفات الخارجية الأمريكية أن (١٤) وثيقة من الوثائق السرية المتعلقة بفترة حكومة فكيني جرى سحبها [120] ولم يتم الافراج عنها وظلت محتوياتها طي الكتمان. وغني عن القول أن الوثائق المحجوبة لابد أنها تنطوي على معلومات بالغة الأهمية والسرية [121]. وإذا لم يكن بمقدورنا الآن أن نعرف أو حتى أن نتكهن بمحتواها، إلا أن ذلك لا يمنعنا من القول بأن المعلومات الواردة بها سوف تلقي – عند الافراج عنها – المزيد من الأضواء على وقائع وأحداث وتطورات فترة حكومة فكيني وسوف تزيد قراءتنا وفهمنا لها وضوحاً، بل ربما ستغير إلى حد كبير من هذه القراءة والفهم.

---

١١٩ أشرنا في أكثر من موضع من فصول هذا المجلد إلى وجود عدد من وثائق الخارجية البريطانية التي لم يتم الافراج عنها. راجع مبحث " نشاط القوى الوطنية والحزبية " بفصل " حكومة فكيني . وتواصل الصراع الداخلي " وكذلك مبحث " اجتماع لندن – يونيه ١٩٦٣ " بفصل " حكومة فكيني .. التنسيق البريطاني والأمريكي " .

١٢٠ تم سحب جميع هذه الوثائق الأربعة عشر بتاريخ ١٩٩٣/١٢/٢٧ عدا واحدة منها جرى سحبها في ١٩٩٤/٢/٩. وقد ورد اسم المستر هاملتون Hamilton على اعتبار أنه موظف وزارة الخارجية الأمريكية الذي قام بسحب هذه الوثائق.

١٢١ ورد بالمذكرة التي تركت في موضع كل وثيقة جرى سحبها عبارة " تم سحب الوثيقة لأنها تضمنت معلومات ذات تصنيف أمني X " The Item Identified Above Has been Withdrawn because it contains X Security Classified Information " راجع ملحق الوثائق الأمريكية.

وفيما يلي بيان بالوثائق المحجوبة عن الافراج من ملفات وزارة الخارجية الأمريكية:

رقم الوثيقة	تاريخ الوثيقة	الجهة المرسلة	الجهة الموجهة إليها	الملف	رقم الاسترجاع
(١) Agram A - 3	٦٣/٦/٥	السفارة / بنغازي	الخارجية / واشنطن	POL-2 General Reports / Stats	93953839730005 A
(٢) Tel. 303	٦٣/٦/٧	الخارجية / واشنطن	السفارة / طرابلس	POL-1 General Policy Background	9395383973 00003
(٣) Tel. 342	٦٣/٦/١١	السفارة / طرابلس	وزير الخارجية	POL-1 General Policy Backgrounds	9395383973 0003 A
(٤) Tel. 308	٦٣/٦/١٢	الخارجية / واشنطن	السفارة / طرابلس	POL-1 General Policy Backgrounds	939538 3973 0003 B
(٥) Agram A-418	٦٣/٦/١٢	السفارة / طرابلس	الخارجية / واشنطن	POL-1 General Policy Backgrounds	939538 3973 00002
(٦) Agram A-419	٦٣/٦/١٢	السفارة / طرابلس	الخارجية / واشنطن	POL-2 General Policy Backgrounds	939538 3973 00005
(٧) Agram A-1	٦٣/٧/٢	السفارة / طرابلس	الخارجية / واشنطن	POL-23 Internal Security	939538 03974 00002
(٨) Agram CA-2938 مع ملحقات	٦٣/٩/١٣	الخارجية / واشنطن	السفارة / طرابلس	POL-1 Libya UK	939571 00011 00021
(٩) محضر محادثة	٦٣/٩/٣٠	الخارجية / واشنطن	السفارة / طرابلس	Political Affairs & Relations	939538 03974 00009
(١٠) Agram A-160	٦٣/١٢/٢	السفارة / طرابلس	الخارجية / واشنطن	POL-2 General Reports / Stats Political Affairs & Reports	939538 03973 00004
(١١) Tel. 207	٦٣/١٢/٢٣	الخارجية / واشنطن	السفارة / طرابلس	POL-1 General Policy Backgrounds	939538 03974 00006
(١٢) Agram A-64	٦٣/١٢/٢٣	السفارة / بنغازي	الخارجية / طرابلس	Political Affairs & Relations	939538 03973 00001
(١٣) Tel. 207	٦٣/١٢/٢٧	السفارة / طرابلس	وزير الخارجية	Political Affairs & Relation	939538 03974 00004
(١٤) Tel. 1255	٦٣/١٢/٣٠	الخارجية / واشنطن	السفارة / الرباط	Political Affairs & Relations Libya-A	939538 03974 00003

ويمكن تسجيل الملاحظات التالية حول البيان السابق:

١. من الواضح أن الوثائق الستة الأولى متقاربة التواريخ (ما بين ٥ و ١٢ يونيه ١٩٦٣) ومن المرجّح أن تكون متعلقة بموضوع واحد. تجدر الاشارة إلى أن هذه هى الفترة ذاتها التى أطلع خلالها أحد دبلوماسي السفارة الأمريكية بلندن أحد مسئولى الخارجية البريطانية على وثيقة سرية للغاية ورفض ترك صورة منها معه. [١٢٢]

٢. الوثيقة الثانية هى الوحيدة التى جرى سحبها في تاريخ مختلف (١٩٩٤/٢/٩) عن بقية الوثائق التى جرى سحبها جميعاً في ١٩٩٣/١٢/٢٧.

٣. إذا صحت الواقعة التى أشرنا إليها في مبحث " زائر أمريكى خبير في تدبير الانقلابات " من هذا الفصل فإننا نرجّح أن تكون الوثيقة رقم (٩) المؤرّخة في ١٩٦٣/٩/٣٠ الخاصّة بمحضر محادثة جرت في وزارة الخارجية بواشنطن، ذات صلة بهذا الموضوع.

---

١٢٢ راجع مبحث " اجتماع لندن – يونيه ١٩٦٣ " بفصل " حكومة فكينى .. التنسيق البريطانى الأمريكي "

الفصل التاسع

حكومة فكينى .. العلاقات مع بريطانيا

مباحث الفصل التاسع

حكومة فكينى .. العلاقات مع بريطانيا

* تمهيد
* مراجعة المعاهدة والاتفاقية المالية
* خطة الطوارئ الجديدة
* تساؤلات بريطانية جوهرية
* اهتمام بريطانى بالقوى الجديدة
* المساعدة الفنية وموقف وزارة التعاون الفنى
* متفرقات
* رؤية بريطانية ختامية

الفصل التاسع
حكومة فكينى .. العلاقات مع بريطانيا

تمهـيد

أشرنا في مبحث سابق [1] إلى المخاوف المبكرة التى سيطرت على رجال السفارة البريطانية في ليبيا ومن ورائهم رجال الخارجية البريطانية في أعقاب تعييّن الدكتور فكينى رئيساً جديداً للوزارة خلفاً لمحمد عثمان الصيد، كما ألمحنا أيضاً إلى التوصيات المتلاحقة التى صدرت عن الدبلوماسيين البريطانيين (في طرابلس ولندن) بضرورة الاهتمام بالدكتور فكينى باعتباره أحد القيادات السياسية الليبية الشابة الواعدة [2].

لقد تجاذب هذان الاعتباران الأساسيان (المخاوف من فكينى من جانب والدعوة إلى الاهتمام به من جانب آخر) فضلاً عن بعض العوامل الطارئة المتمثلة في عدم الاطمئنان لاستقرار النظام في ليبيا، وتدهور الوضع الاقتصادى العام لبريطانيا والمراجعة التى قامت بها بريطانيا لاستراتيجيتها في الشرق الأوسط، لقد تجاذب كل ذلك سياسات بريطانيا تجاه حليفتها المملكة الليبية خلال فترة حكومة الدكتور فكينى الذى نظرت إليه بريطانيا على أنه أول رئيس وزراء ليبي يتم اختياره من قبل الملك إدريس دون علم بريطانيا المسبق. [3]

---

١ راجع مبحث " تكهنات ومخاوف غربية " بفصل " حكومة فكينى .. البداية الواعدة " من هذا المجلد.

٢ راجع فصل " حكومة فكينى . وتواصل الصراع الداخلى " من هذا المجلد.

٣ راجع فصل " حكومة فكبنى .. التنسيق الأمريكى – البريطانى حول ليبيا " من هذا المجلد.

مراجعة المعاهدة والاتفاقية المالية [٤]

في أواخر أيام حكومة محمد عثمان الصيد (١٩٦٠ – ١٩٦٣) تمّ الاتفاق بينها وبين الحكومة البريطانية على تأجيل المحادثات لإعادة النظر في المعاهدة والاتفاقية المالية بينهما التي كان سيحل موعد مراجعتها في يوليه من عام ١٩٦٣ (أى بعد مضى عشر سنوات من توقيعها في عام ١٩٥٣) إلى عام ١٩٦٥، على أن يتم تنفيذ الاتفاق بأسلوب تبادل الرسائل [٥]. غير أن حكومة الصيد سقطت في شهر مارس من عام ١٩٦٣ قبل أن يتم الإعلان عن الاتفاق وتبادل الرسائل بشأنه بين الحكومتين الليبية والبريطانية، وبالتالى فقد بقى الموضوع معلقاً وشكّل أحد الملفات الساخنة في العلاقة بين البلدين بسبب تحرّج فكينى من هذا الموضوع وعدم رغبته في اعطائه أى نوع من العلانية.

ستيوارت يثير الموضوع مع فكينى

قام السفير البريطانى ستيوارت بإثارة هذا الموضوع في أحد لقاءاته المبكرة برئيس الوزراء الجديد فكينى (يوم ١٩٦٣/٤/٩)، وطيّر بهذا الخبر برقية [٦] إلى لندن جاء فيها:

" عندما قابلت رئيس الوزراء / وزير الخارجية بالبيضاء يوم ٤/٩ سألته عما إذا كان مستعداً للاتفاق حول تاريخ معين للإعلان عن تبادل الرسائل المتعلقة بتأجيل موعد مراجعة المعاهدة. قال فكينى أنه أطلع الآن على الرسائل الموجودة بملفات الحكومة حول هذا الموضوع غير أنه عبّر عن رغبته في ألا يتم إعلان عنه، وأن موضوع القواعد الأجنبية برمّته هو ذو حساسية عالية وأن هناك ضغوطاً داخلية وخارجية بشأنه، وأن حكومته لم تقم بعد بتحديد موقفها تجاهه. "

ومضى السفير ستيورات في برقيته:

" وأكّد فكينى أنه لا يعنى بهذا أن حكومته عندما تقوم بتحديد موقفها إزاء الموضوع، سيكون مختلفاً عن موقف الحكومة السابقة. غير أنه واصل حديثه قائلاً بأنه في حالة الإعلان عن هذا الاتفاق، سوف يتمّ، بكل تأكيد، نقاش حوله، وعند قيامه بالدفاع عن اجراء الحكومة السابقة سيكون قد اضطر لتبنّي موقف سابق لأوانه وقبل أن تكون حكومته قد تمكّنت من دراسة الموضوع وتحديد سياسة ثابتة بشأنه. إن الموضوع بكامله شديد الحساسية لدرجة لا تسمح بأى ارتجال. وبناء على ذلك فإن فكينى يرغب ألا يكون هناك إعلان بشأنه، أما في حالة قيام أحد النواب (الليبيّين) بالسؤال بشكل مستقل حول الموضوع (وهو ما يأمل فكينى ألا يحدث)

---

٤ جميع الوثائق البريطانية الخاصّة بهذا الموضوع موجودة بالملف FO 371/173 247

٥ راجع مبحث " العلاقات مع بريطانيا " فصل " حكومة محمد الصيد .. ونهاية حقبة " الصفحات (١٨٧ – ١٩٣) بالمجلد الثالث.

٦ البرقية تحمل الرقم (١٢٩) ومؤرّخة في ١٩٦٣/٤/١١ وتحمل الرقم الاشارى VT 1054/19 بالملف FO 371/173 247

فسيكون ذلك أمراً مختلفاً، وفي هذه الحالة سيرد فكيني قائلاً ببساطة أن تبادل الرسائل (حول تأجيل مراجعة الاتفاقية) قد تم الاتفاق عليه من قبل الحكومة السابقة وأن الرسائل المتعلقة بالموضوع موجودة ضمن ملفات الدولة. "

وأضاف السفير البريطاني ستيورات في برقيته:

" وقد أجبت فكيني قائلاً بأنه فيما يتعلق بالحكومة البريطانية، فإنني أعتقد أنه لا يمكن تجنب الإعلان عن الاتفاق، إذ بدون هذه الخطوة سوف يصعب علينا الحصول على موافقة مجلس العموم (البرلمان البريطاني) لتقديم المساعدات المالية لليبيا. وعلّق فكيني قائلاً أنه بالإمكان إتمام ذلك سرّاً، ومن المؤكد أن الأمريكان يمكنهم تدبير مثل هذا الأمر سرّاً. وأجبت فكيني مشككاً في إمكانية قيامنا بذلك، ومع ذلك فسوف أقوم بابلاغ الخارجية البريطانية بمضمون المحادثة التى جرت بيننا، كما أبلغته بأنني سوف أطلب مقابلته مرة ثانية حول الموضوع. كما اقترحت أيضاً أنه بالإمكان الإعلان عن الاتفاق داخل البرلمان البريطاني دون حاجة لإعلان مماثل في ليبيا. وقد عقب فكيني على اقتراحي قائلاً بأن أى نقاش داخل البرلمان البريطاني سوف يتم نشره في الصحافة، وستعلم به الحكومات الأجنبية وسوف يؤدّي ذلك إلى وضع حكومته تحت ضغط خارجي وداخلي قوى. عند ذلك ذكّرني فكيني بأن الانتخابات التشريعية بشأن البرلمان الليبي الجديد [٧] سوف تحلّ مع نهاية العام (١٩٦٣)، وهو لا يرغب في أن يكون موضوع القواعد الأجنبية أحد القضايا المثارة في هذه الانتخابات وهو ما سوف يحدث في حالة قيام نقاش حول موضوع الإعلان عن الاتفاق بتجديد المعاهدة. "

وأضاف السفير البريطاني في برقيته معلقاً:

" وتجدر الاشارة في هذا السياق إلى أنه أثناء مناقشة البرلمان الليبي لسياسة حكومة فكيني الخارجية، صفـّق النواب طويلاً للكلمة التى ألقاها النائب **علي مصطفى المصراتي** وعبّر خلالها عن أمله أن تتضمن سياسة الحكومة الجديدة العمل على إلغاء القواعد الأجنبية في ليبيا. "

كما أضاف السفير في فقرة ختامية من برقيته أنه خرج من الاجتماع مع رئيس الوزراء فكيني يوم ١٩٦٣/٤/٩ بانطباع قوى:

أ- بأن الحكومة البريطانية كانت محظوظة جداً بتمكنها من تبادل الوثائق المتعلقة بالاتفاق على تأجيل النظر في المعاهدة قبل سقوط الحكومة السابقة (حكومة الصيد).

ب- إذا ترك الأمر لفكيني فسوف لن يتراجع عن خطوة تبادل الوثائق السرية بشأن الاتفاق، غير أنه في حالة قيام نقاش حول الموضوع داخل البرلمان فمن المستبعد أن يتصدى فكيني للدفاع بحماس عن سياسة هى من عمل الحكومة السابقة.

ج- على الرغم من أن الوضع الحالي للحكومة الليبية ليس قوياً، إلا أنه من المحتمل، في حالة تعرّضها لأى ضغط، أن تحصل على قرض، ومن ثمّ يكون بمقدورها تجنّب اعتمادها الحالي على المساعدة المالية (من بريطانيا). "

---

٧ راجع مبحث " تأجيل الانتخابات العامة " بفصل " حكومة فكيني .. البداية الواعدة " بهذا المجلد.

مذكرة من إعداد سكرايفنر

تفيد رسالة الادميرالية البريطانية [8] المؤرّخة في ١٩٦٣/٤/١٥ إطلاع رئيس الوزراء البريطاني (هارولد ماكميلان) على برقية السفير ستيوارت رقم (١٢٩) وأنه طلب رأى وزارة الخارجية حول موضوعها.

وبتاريخ ١٩٦٣/٤/١٨ أعدّ المستر سكرايفنر (مدير إدارة شمال أفريقيا بالخارجية البريطانية) مذكرة داخلية لإطلاع رئيس الوزراء حول موضوع **الإعلان عن تبادل الرسائل المتعلقة بالاتفاق الذى جرى بين الحكومتين البريطانية والليبية على تأجيل إعادة النظر في المعاهدة بينهما من عام ١٩٦٣ حتى عام ١٩٦٥**، وجاء في تلك المذكرة [9]:

١. " أبلغ رئيس الوزراء الليبي الجديد سفيرنا أنه لا يرغب في إصدار أى إعلان حول تبادل المذكرات الذى تم توقيعه في ٧ فبراير ١٩٦٣ [10] وتم بموجبه الاتفاق على تأجيل مراجعة المعاهدة والاتفاقية المالية من عام ١٩٦٣ إلى العام ١٩٦٥. وقد تساءل رئيس الوزراء (ماكميلان) عما توصى به وزارة الخارجية في هذا الصدد. "

٢. " إن المذكرات المتبادلة تنص على أنه خلال الفترة من ١٩٦٣ إلى ١٩٦٥ تستمر ليبيا في استلام مساعدات مالية منا (بريطانيا) بمعدل ٣,٢٥ مليون جنيه استرليني سنوياً. وفي انتظار مراجعة الاتفاقية المالية جرى بالفعل تخصيص مبالغ لمواجهة هذا الالتزام ضمن تقديرات الميزانية المدنية Civil Estimates للعام المالى ١٩٦٤/٦٣، ولا توجد ضرورة لإصدار إعلان للحصول على التفويض المالى اللازم على الرغم من استمرار الحاجة إلى عرض المذكرات المتبادلة على البرلمان (البريطانى) وتسجيلها لدى السكرتارية العامة للأمم المتحدة."

٣. " بمقدورنا، دون حاجة للإخلال بالاجراءات الدستورية المتبعة، تعليق هذا الاجراء إلى حين الانتهاء من اجراء الانتخابات العامة في ليبيا المتوقع لها أن تتم في نهاية السنة المالية الحالية. من المحتمل أن نعرّض أنفسنا بهذا الاجراء للانتقاد داخل البرلمان (البريطانى) بسبب تطاول التأخير في الإعلان (عن الاتفاق)، غير أنه من المستبعد أن يكون تأجيل مراجعة المعاهدة خبراً ذا أهمية كبيرة. وإننى اقترح أن يكون لدينا الاستعداد لقبول المخاطرة. "

٤. "على أى حال فإن إعلاننا عن الموضوع ينبغى أن يتم خلال السنة المالية الحالية،وإلا فسنجد أنفسنا في مواجهة صعوبات بشأن اجراءات المحاسبة البرلمانية،على اعتبار أنه يجب النظر إلى تبادل المذكرات على أنه الأساس الذى يتم بموجبه التخويل بدفع المساعدات."

٥. على الرغم من أنه يمكن على هذا النحو التغلّب على المشكلة التى أثارتها رغبة رئيس الوزراء الليبي في تجنب الدعاية (حول الموضوع)، إلا أن مغزى ملاحظات فكينى يظل غير مريح. وسأتناول هذا الموضوع في مذكرة خاصّة .... "

---

٨ ذات الرقم الاشارى VT 1054/19 بالملف السابق.

٩ المذكرة تحمل الرقم الاشارة VT 1054/21

١٠ أواخر أيام حكومة محمد عثمان الصيد.

وقد قام وزيرالخارجية (أليك دوجلاس هيوم) بتضمين فحوى ما جاء بالمذكرة السابقة في رسالة وجهها إلى رئيس الوزراء (ماكميلان) مؤرّخة في ١٩٦٣/٢٤/٢٢ [١١]، أشار في نهايتها إلى أن دراسة منفصلة هى بصدد الإعداد حول الموضوع والمخاوف من فقدان الحقوق الواردة بالمعاهدة، كما بعث بنسخ منها إلى كل من وزيرى الخزانة والدفاع [١٢]، كما أرفق بها مشروع رسالة موجّهة إلى السفير ستيوارت تتضمن تعليمات الوزارة حول الموضوع، جاء فيها:

" بالاشارة إلى برقيتكم رقم (١٢٩) المؤرّخة في ١٩٦٣/٤/١١ حول مراجعة الاتفاقية:

١) بمقدورى أن أوافق على أنه لا توجد ضرورة لإعلان خاص حول تبادل المذكرات. غير أنه يظل من الضرورى نشر التبادل ككتاب أبيض White Paper في وقت ما، وفيما بعد تسجيل المذكرات لدى الأمم المتحدة . وينبغى أن يتم كل ذلك خلال السنة المالية الحالية. وعلى أى حال فبالإمكان إتمام النشر بعد الانتخابات الليبية.

٢) أرجو التحدث وفقاً لما ورد مع رئيس الوزراء (فكينى). وإذا كان هناك ضرورة، فعليك أن تشرح له أنه خارج عن المألوف تماماً تعطيل نشر وثيقة من هذا النوع كل هذه المدة. وأن مثل الأمور لا يمكن تدبيرها بسرية وبدون إخطار البرلمان (البريطانى) بها.

٣) ولمعلوماتك الخاصّة، فمن الضرورى، فضلاً عن ذلك، أن تعلم أن البند التالى تم إدارجه ضمن تقديرات الميزانية المدنية الخاصّة بالعام المالى ١٩٦٤/٦٣ وجرى نشره في منتصف مارس (١٩٦٣):

[ب . (١) ليبيا (منحة مساعدة)
في انتظار مراجعة الاتفاقية المالية المؤرّخة في ٢٩ يوليه ١٩٥٣ (انظر CMI 8914) تخصص حكومة صاحبة الجلالة للسنتين الماليتين اعتباراً من ١ أبريل ١٩٦٣ مساهمة سنوية لدعم الميزانية الليبية مقدارها ٣،٢٥ مليون جنيه استرلينى.]

تعليق رئيس الوزراء البريطانى

في ١٩٦٣/٤/٢٣ بعث المستر فيليب Philip من مكتب رئيس الوزراء ماكميلان إلى المستر تى.إى.بريدجس T.E.Bridges بوزارة الخارجية البريطانية رسالة قصيرة جاء فيها:

" كما أبلغتك بالهاتف فإن رئيس الوزراء طالع مذكرة وزير الخارجية رقم PM63/59 المؤرّخة في١٩٦٣/٤/٢٢ حول مراجعة المعاهدة مع ليبيا وقد علق عليها بالآتى:

١١ تحمل الأرقام الاشارية VT 1054/20 PM 63/59

١٢ الأرقام الاشارية VT 1054/21 , 218 , 216

[إننى أتساءل هل يستأهل الأمر كل هذه المعاناة ؟ لماذا يجب علينا أن ندفع لهم مقابلاً لحقوق من الواضح أننا سوف نفقدها ؟ إننى حريص على قراءة نتائج الدراسة [١٣] التى أشرت إليها في مذكرتك.]

[أعتقد أنه ينبغى استشارة رئيس مجلس العموم ورئيس الكتلة البرلمانية (لحزب المحافظين) قبل توجيه الرسالة إلى السفير.]

توقيع هارولد ماكميلان ٤/٢٣

إن رئيس الوزراء لم يعلّق على مشروع الرسالة المقترح إرسالها إلى السفير بطرابلس، وإننى أفهم من ذلك أنه ينبغى عليك استشارة كل من رئيس مجلس العموم ورئيس الكتلة البريطانية (للحزب) قبل توجيه هذه الرسالة. "

تداعيات بريطانية أخرى

بتاريخ ١٩٦٣/٤/٢٦ وجّه وزير الخارجية هيوم رسالة إلى المستر إيان ماكلاويد Ian Macleod M.P. [١٤] أورد فيها ما سبق أن أشار إليه في رسالته السابقة (إلى رئيس الوزراء) حول خلفيات وتطورات الموضوع مضيفاً أنه لم يتم حتى يومذاك الإعلان عنه داخل البرلمان، وأن البيان الأبيض White Paper [١٥] الذى يتضمن تبادل المذكرات لم تتم طباعته بعد. كما أوضح اعتقاده بأن نشر البند الوارد في التقديرات (الخاصّة بالميزانية) يفى بالحد الأدنى من المتطلبات الدستورية، وأنه بالإمكان تحقيق استجابة لطلب رئيس الوزراء الليبي بالموافقة على عدم نشر البيان الأبيض إلا بعد اجراء الانتخابات (التشريعية) في ليبيا مع نهاية العام. كما أضاف الوزير هيوم بأنه ربما تعرّض الحكومة نفسها لبعض الانتقادات داخل مجلس العموم بسبب تأخير النشر. غير أنه شخصياً يعتقد بأن الموضوع سوف لن يثير الكثير من الاهتمام داخل البرلمان، ومع ذلك فبالإمكان تحمّل المخاطرة التى يمكن أن تترتب عليه. كما أنه يرى بأن عملية النشر (الإعلان) ينبغى أن تتم خلال العام المالى الحالى إذا أُريد التقيد بالحد الأدنى من متطلبات الاجراءات المحاسبية البرلمانية.

كما اقترح الوزير هيوم في النهاية إرسال " مشروع رسالة التوجيهات " ، السابق إيرادها، إلى السفير بطرابلس. كما أضاف بأن مشروع الرسالة سبق عرضه على رئيس الوزراء وأنه لم يعلّق عليه واقترح استشارة المستر ماكلويد والمستر مارتن ريد مين Martin Red Mayne حول سلامة المسائل الاجرائية المقترحة.

---

١٣ كان وزير الخارجية هيوم قد أشار في مذكرته المؤرّخة في ١٩٦٣/٤/٢٢ إلى أن وزارته عاكفة على إعداد دراسة حول مستقبل حقوق بريطانيا بموجب المعاهدة مع ليبيا بما في ذلك فرص نجاح إعادة النظر في المعاهدة خلال عام ١٩٦٥

١٤ كان يشغل منصب رئيس الدوقية Chancellor of The Duchy

١٥ يمكن ترجمة White Paper بالبيان الأبيض أو الكتاب الأبيض أو التقرير الحكومى الرسمى.

وفي ١٩٦٣/٤/٢٥ أعد المستر **سكرايفنر** مذكرة داخلية موجهة **إلى السكرتير الخاص لرئيس الوزراء** [١٦] أشار فيها إلى ملاحظات رئيس الوزراء ماكميلان حول رسالة وزير الخارجية هيوم المؤرّخة في ١٩٦٣/٤/٢٢ ، كما أفاد بأنه أرفق بتلك المذكرة مشروع رسالة موجهة من الوزير إلى رئيس مجلس العموم The Leader of The House مع صورة منها إلى رئيس كتلة حزب المحافظين بالمجلس The Chief Whip مؤملاً موافقته على ما جاء في مشروع الرسالة.

كما أضاف المستر سكرايفنر منبهاً إلى أن الدراسة التى وردت الاشارة إليها في رسالة الوزير سوف تأخذ شكل ورقتين؛ الأولى، وهى الآن في صورتها النهائية، وهى عبارة عن تقدير أعد من قبل لجنة المخابرات المشتركة Joint Intelligence Committee (J . I . C) حول التطورات المحتملة في ليبيا قبل وبعد وفاة الملك إدريس. أما الورقة الثانية فقد جرى إعدادها من قبل " **لجنة التوجيه بوزارة الخارجية** " Foreign Office Steering Committee تناولت ما ينبغى علينا القيام به في ضوء ما جاء بالورقة الأولى. كما أضاف بأنه سيتم انجاز الورقتين في القريب وستؤُخذ ملاحظات رئيس الوزراء بعين الاعتبار في الورقة الثانية.

وبتاريخ ١٩٦٣/٥/١ وجه المستر W. A . Finch السكرتير الخاص للمستر إيان ماكلويد رسالة قصيرة إلى المستر جى.سى. توماس J. C. Thomas بمكتب وزير الخارجية أفاده بموجبها موافقة المستر ماك على تأجيل نشر الإعلان عن تبادل المذكرات إلى ما بعد الانتخابات الليبية المزمعة في نهاية عام ١٩٦٣، وكذلك عدم اعتراضه على مشروع الرسالة التى يراد توجيهها إلى السفير البريطانى في ليبيا.

السفير البريطانى يتلقى التعليمات

في ١٩٦٣/٤/٣٠ تمكـّنت الخارجية البريطانية من إرسال التعليمات إلى سفيرها بليبيا رداً على برقيته ذات الرقم (١٢٩) المؤرّخة في ١٩٦٣/٤/١١، وقد تم ذلك بموجب البرقية رقم (١٥١)، ولم يخرج نص البرقية عما ورد في مشروع الرسالة الذى أعدته الخارجية البريطانية وأرسل إلى رئيس الوزراء ماكميلان بتاريخ ١٩٦٣/٤/٢٢ كما سلفت الإشارة.

وفي ضوء التعليمات التى وصلته بموجب البرقية (١٥١) قام السفير البريطانى بثلاث لقاءات مع المسئوليين الليبيّين حول الموضوع كان أولها مع وكيل وزارة الخارجية والآخران مع رئيس الوزراء:

وقدّ أشار السفير إلى اللقاء الأول (مع وكيل وزارة الخارجية) في برقيته إلى الخارجية البريطانية ذات الرقم (١٦١) بتاريخ ١٩٦٣/٥/١٤ [١٧] والتى جاء فيها أنه تحادث مع **وكيل وزارة الخارجية** بمدينة البيضاء في الأسبوع السابق في ضوء ما جاء في برقية الخارجية

١٦ تحمل الرقم الاشارى VT 1054/22
١٧ الرقم الاشارى VT 1054/19

البريطانية رقم (١٥١). وأضاف أنه بدا له أن المسئول الليبي متفهم للوضع ووعده بأنه سوف يقوم بإبلاغ رئيس الوزراء فكيني بالموضوع. وقد تضمّنت البرقية ذاتها إشارة من السفير إلى أنه تناول الموضوع مع الدكتور فكيني نفسه خلال لقاء بينهما يوم ١٩٦٣/٥/١٣ وأن الأخير أبلغه بأنه سوف يقوم بعرض الموضوع على مجلس الوزراء وسيعاود الحديث معه حوله مجدداً.

وبتاريخ ١٩٦٣/٥/١٨ بعث السفير ستيوارت إلى لندن بالبرقية رقم (١٦٨) وأبلغ بموجبها الوزارة أنه قابل فكيني صباح اليوم ذاته وأن الأخير تساءل حول ضرورة الإعلان عن تبادل المذكرات وتسجيلها بالأمم المتحدة. وأفاد السفير في برقيته أنه رد على فكيني موضحاً له أنه طالما جرى تسجيل المعاهدة الأصلية مع الأمم المتحدة فإن ذلك يستوجب تسجيل أى تعديل يتم الاتفاق على إدخاله عليها فيما بعد. كما أشار السفير إلى أنه أضاف في توضيحه لفكيني بأنه على الرغم من أن هذا الأمر خارج عن العرف المتبع عادة من قبل بريطانيا، فإنه بالإمكان تأجيل ذلك حتى نهاية السنة المالية الحالية أى حتى فبراير / مارس ١٩٦٤. كما أفاد السفير في برقيته أن فكيني علق على ذلك بأن هذا الوضع سوف يعطى الطرفين وقتاً كافياً للحديث حول هذا الموضوع مرة أخرى. وأضاف السفير بأنه وافق فكيني على ملاحظته مؤكداً مرة ثانية على ضرورة القيام بالإعلان عن الموضوع.

البيان الأبيض

في ١٩٦٣/٧/٤ بعث المستر لورانس Laurence من الخارجية البريطانية رسالة [18] إلى السفير ستيوارت أرفق بها نسختين من **مسودة البيان الأبيض** الذى كانت الحكومة البريطانية بصدد إصداره. وبعد أن أشارت الرسالة في صدرها إلى برقية السفير المؤرّخة في ١٩٦٣/٥/١٨ حول لقائه من فكيني أوردت ما ترجمته:

" إننى أرفق لكم نسختين من مسودة البيان الأبيض، الذى كما تعلم ينبغى أن ينشر بعد فترة قصيرة من التوقيع على تبادل المذكرات. إننا سنكون ممتنين إذا انتهزتهم فرصة مناسبة وأطلعتم فكيني على المسودة. وإننى أعتقد أنه سيدرك أن نشر تبادل المذكرات سوف لن يجلب اهتماماً كبيراً وربما لا شيء على الاطلاق في الصحافة العالمية. وعلى الرغم من استعدادنا للانتظار – إذا كان هناك ضرورة له – حتى فترة متأخرة من العام المالى قبل عرض هذه المذكرات على البرلمان (وهو ما يجب علينا فعله قبل نهايتها)، إلا أن التعجيل بعرضها سوف يكون أفضل لنا وهو ما سيجعلنا سعداء. "

وفي ١٩٦٣/٧/١٠ بعث السفير ستيوارت البرقية رقم (٢١١) إلى الخارجية البريطانية [19] شكرها بموجبها على برقيتها ذات الرقم (١٦٨) التى نبهته إلى ضرورة تسجيل أيّ تعديل للمعاهدة بالأمم المتحدة، ذلك أن فكيني – حسب اعتقاده – سوف يكون حريصاً بوجه خاص على التقيد بهذا الأمر.

---

١٨ الرقم الاشارى VT 1054/19

١٩ الرقم الاشارى VT 1054/ 19 D

وفي ١٩٦٣/٧/١٢ بعثت الخارجية البريطانية إلى سفارتها في ليبيا بالبرقية ذات الرقم (٢٢٠) جاء فيها:

" إن المادة (١٠٢) من ميثاق الأمم المتحدة تلزمنا بتسجيل كافة المعاهدات والاتفاقيات الدولية بالسكرتارية العامة للهيئة في أسرع وقت ممكن. إن تأجيلنا لعملية التسجيل كل هذه المدة يعنى أننا فنياً خالفنا هذه المادة. إن فكيني ينبغي أن يكون، من خلال ارتباطه السابق بالأمم المتحدة، مدركاً لهذه الحقيقة. إن التزامنا بعملية التسجيل هو على نفس درجة أهمية عرضه على البرلمان. "

فكيني يستجيب أخيراً

في ١٩٦٣/٨/١٥ بعث المستر **لوكاس** من السفارة البريطانية بطرابلس رسالة [٢٠] إلى المستر **بنهام** بالخارجية البريطانية أفاد بموجبها:

" أن السفير ستيوارت ناقش يوم ٨/٣ مع رئيس الوزراء فكيني مسودة البيان الأبيض المتعلق بتأجيل مراجعة المعاهدة وترك معه نسخة منها. ذكر الدكتور فكيني أنه سوف يدرس المسودة ويتصل بالسفير قريباً. إن السفير يعتقد أنه من المحتمل أن يوافق فكيني على نشر الاتفاق (حول تأجيل إعادة النظر في المعاهدة) مع نهاية العطلة الصيفية للبرلمان أى في شهر أكتوبر القادم. "

لقد تعلل الدكتور طويلاً بموضوع الانتخابات العامة التى كانت منتظرة في أواخر عام ١٩٦٣ كمبرر لطلب تأجيل الإعلان عن تبادل المذكرات مع الحكومة البريطانية حول تأجيل النظر في المعاهدة من عام ١٩٦٣ حتى عام ١٩٦٥. وكما مر بنا فقد أظهرت بريطانيا استعداداً لتفهّم هذه الحجة والاستجابة لطلب الدكتور فكيني بعدم الإعلان عن الموضوع إلى ما بعد إجراء تلك الانتخابات.

غير أنه فقد حجته بعد أن اتضح تأجيل تلك الانتخابات إثر صدور مرسوم ملكي في ١٩٦٣/١١/٧ يدعو الهيئة البرلمانية الثالثة للإنعقاد في دورة برلمانية تكميلية خامسة يوم ١٩٦٣/١٢/٧ [٢١].

إن هذا التطور على ما يبدو، أفقد فكيني حجته في الاستمرار بالمطالبة بتأجيل الإعلان عن الاتفاق ودفعه للاستجابة لطلب الحكومة البريطانية بضرورة نشره وهو ما تم خلال مراسم احتفال جرى يوم ١٩٦٣/١٢/١٠ حضره عن الجانب الليبي الدكتور محى الدين فكيني وعن الجانب البريطاني السفير ستيوارت.

---

٢٠ ذات الرقم الاشارى VT 1054/19 E وقد وردت بها الاشارة إلى رسالة المستر بنهام المؤرّخة في ١٩٦٣/٧/٤

٢١ راجع حول أسباب وملابسات هذا التأجيل مبحث " تأجيل الانتخابات العامة " بفصل " حكومة فكيني .. البداية الواعدة " من هذا المجلد.

ويوجد بهذا الخصوص ضمن وثائق الخارجية البريطانية المفرج عنها مذكرة من إعداد ر. م. جون R.M. John بالخارجية البريطانية مؤرّخة في ١٩٦٣/١٢/٩ موجهة إلى " إدارة الأخبار " جاء فيها [٢٢] :

" في العاشر من ديسمبر سيجرى طرح البيان الأبيض المتضمن تبادل المذكرات بين الحكومتين البريطانية والليبية على مجلس العموم. لقد فهمت من المكتبة Library أن إدارة الأخبار News Department استلمت بالفعل نسخة من هذا البيان. إن الحكومة الليبية كانت عازفة عن نشر أى شيء يتعلق بهذا التبادل اطلاقاً. ومن جانبنا ينبغى ألا نتبرع بأى معلومات حوله. فإذا طرحت أى أسئلة حول الموضوع فبإمكاننا أن نقول ببساطة " إن الحكومة البريطانية استجابت لطلب الحكومة الليبية بتأجيل إعادة النظر في المعاهدة الليبية - البريطانية الموقعة في ٢٩ يوليه ١٩٥٣ الذى كان قد حلّ في عام ١٩٦٣ إلى العام ١٩٦٥. وستستمر الحكومة البريطانية حتى ذلك التاريخ في تقديم منحة في شكل مساعدة مالية إلى الحكومة الليبية مقدارها ٣,٢٥ مليون جنيه استرلينى سنوياً (جرت الاشارة إلى هذه المساعدة المالية في التقديرات المدنية للميزانية للعام ٦٣ - ١٩٦٤). كما تواصل الحكومة البريطانية التمتّع بالتسهيلات العسكرية (حقوق التدريب واستعمال قاعدة العدم ومطار إدريس العسكرية) المنصوص عليها في الاتفاقية العسكرية [٢٣]."

---

٢٢ تحمل الرقم الاشارى VT 1054/35 بالملف FO 371/173 248

٢٣ طلب المستر جون في ختام مذكرته الإذن من رئيسه المستر سكرايفنر في حالة موافقته على ما جاء فيها بأن يقوم بارسالها إلى إدارة الأخبار. وتفيد التأشيرة التى وضعها المستر سكرايفنر في نيل المذكرة موافقته على ما جاء فيها.

خـــطة الـــطوارئ الجديدة

أوردنا في أحد مباحث الفصل الثالث من المجلد الثالث:

" يفهم من مطالعة الوثائق السرية البريطانية أن بريطانيا وضــعت فــي العام ١٩٥٨ " **خطــة الطــوارئ** " (Emergency Plan) لمواجهــة أي **عدوان خارجي على ليبيا، أو قلاقل داخلية بفعــل خــارجي**، وذلــك تنفيــذاً لالتزامات الحكومة البريطانية تجاه النظام الليبي بموجب معاهــدة التحــالف والصداقة المبرمة بين البلدين. ولم تكن هذه الخطة بعيدة عن علم الحكومــة الأمريكية، فهي، وإن كانت بريطانية، فقد تمّ إعدادها بعلم حكومــة الولايــات المتحدة وبتنسيق معها. ويوجد في هذه الوثائق ما يدل علــى أن الحكــومتين البريطانية والأمريكية قد اتفقتا على إدارج **جملة من الترتيبات والاجــراءات تتعلق بضمان تولي وليّ العهد الأمير الحسن الرضا العرش في حــال وفــاة الملك** ضمن مكونات تلك الخطة [٢٤] . "

كما أشرنا أيضاً:

" ... فيما يتعلق **بخطة الطوارئ** ...، التي يبدو أنها كانت قد وضــعت منذ فترة مبكرة (نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٥٨) فقد باتت مراجعتها ضرورية، في ظل التقليص لحجم القوات البريطانية المتمركزة في ليبيــا، وتقــدم ســن الملك، وتنامي الصراعات الداخلية التي شهدتها البلاد خــلال عــام ١٩٦١، وازدياد نفوذ البوصيري الشلحي، وحصر بريطانيــا لمــسؤولياتها بموجــب المعاهدة – في حال نشوب صراع داخلي – في تأمين سلامة الملــك وأفــراد عائلته المباشرة.

وقد تمت الاشارة إلى موضوع **مراجعة الخطة الأمنيــة** فــي عــدد مــن الرسائل والوثائق البريطانية السرية جــداً [٢٥] الــصادرة منــذ بدايــة شــهر فبراير/شباط ١٩٦٢. من ذلك البرقية السرية جداً المؤرّخة في ١٩٦٢/٣/١٦ الموجهة من وزارة الدفاع البريطانية إلى قيادة قواتها في الشرق الأدنى C.-in-C. Near East تطلب منها بموجبها أن تقــوم بالتعــاون مــع الــسفارة البريطانية في ليبيا، بمراجعة خطة الطوارئ الخاصّة بالتدخّل في ليبيــا فــي حال قيام اضطرابات داخلية، آخذة بالاعتبار التخفيض الذي طرأ على حجــم

---

٢٤ راجع مبحث " خطة الطوارئ، ولجتماعات مربع الأربعة " بفصل " حكومة الصيد .. الصراع بين ولــيّ العهد وناظر الخاصّة " الصفحات ٣٣٥ – ٣٣٩ من المجلد الثالث.

٢٥ تحمل هذه الوثائق الأرقام الاشارية VT 1091/1-8 G بالملف FO 371/173 251 ويلاحظ أنه تــم وضــع خــتم علــى جميــع هــذه الوثــائق يحظــر نقلهــا ســوى فــي صــندوق مقفــل " This Paper Must Travel by Locked Box "

القوات البريطانية المتمركزة في ليبيا، وأن تدخّل هذه القوات هـو بغـرض ضمان حماية الملك وأفراد أسرته المباشرة فقط. كما يتضح من مطالعة هـذه الوثائق أن السفير البريطاني **ستيوارت** أرسل بتاريخ **١٩٦٣/١/١٥** إلى وزير الخارجية البريطانية رسالة أرفق بها **مشروع خطة الطوارئ الجديـدة**، بعـد إعادة تنقيحها بالاشتراك مع السلطات العسكرية البريطانية المحلية، آخذاً فـي الاعتبار التخفيض الذى طرأ على حجم القوات البريطانية في ليبيـا، وبقيـة التعليمات الصادرة بهذا الخصوص[٢٦]... "

ويفهم من مطالعة الوثائق البريطانية المفرج عنها أن مناقشة مشروع خطة الطوارئ الجديدة من قبل مختلف الوزارات البريطانية المختصة (الخارجية، الدفاع، الطيران ...) على امتداد عدة أشهر ولم يجر إقرارها بشكل نهائي إلا مع الأسبوع الأول من شهر يونيه من العـام ١٩٦٣ أى بالتزامن مع فترة حكومة الدكتور فكيني.

وقد لخصت المذكرة [٢٧] السرية جداً التى أعـدها المـستر سـكرايفنر بتـاريخ ١٩٦٣/٦/٦ الملابسات والمناقشات المتعلقة بمراجعة **خطة الطوارئ** حيث جاء فيها:

١) " في مراسلته رقم (١٢١) المؤرّخة في ١٩٥٨/١١/٧ وضع المـستر سـلوين لويـد [٢٨] تعليماته بشأن الاجراءات التى ينبغى على القوات البريطانية في ليبيا القيام بها فـي حالـة الطوارئ المحلية التى لا تستوجب طلب تعزيزات من القوات البريطانية الموجودة خـارج المنطقة من أجل تقديم المساعدة بناءً على المعاهدة البريطانية – الليبية. إن ما نصت عليه تلك التعليمات (الخطة) أصبح تدريجياً بالياً. "

٢) لقد وُجد أن التدابير الواردة في تلك الخطة أصبحت غير مناسبة سياسياً عندما وقعت أزمة في نهاية [٢٩] شهر ديسمبر ١٩٦١ في سياق إقصاء اللواء السنوسى لطيوش الذى كان يشغل منصب رئيس أركان الجيش الليبي [٣٠]. في ذلك الوقت ورد أن أنـصار لطيـوش كـانوا يخططون للتحرك ضد الملك والحكومة من أجل إلغاء قرار الإقصاء. لقد ترتب على هـذا الأمر أن بعث الملك برسالة إلى الحكومة البريطانية [٣١] طلب بموجبها تأكيـداً أن القـوات البريطانية – كملاذ أخير – سوف لن تكتفى بحمايته فقط ولكن ستعمل على المحافظة على سلطته. لقد قرر رئيس الوزراء حينذاك (ماكميلان) إبلاغ الملك بأن الحكومة البريطانيـة سوف تلتزم بالوفاء بتعهداتها بموجب المعاهدة. غير أن هذه التعهدات تم الدخول فيها على أساس تـصور حالـة تكـون فيهـا ليبيـا قـد دخلـت حالـة حـرب أو نـزاع

---

٢٦ الرسالة تحمل الرقم الاشارى VT 1091/1 G , 1198/ G بالملف FO 371/173 261

٢٧ تحمل الرقم الاشارى VT 1091/ S / G بالملف FO 371/173 251

٢٨ كان سلوين لويد يشغل يومذاك منصب وزير الدولة للشئون الخارجية في حكومـة المحـافظين برئاسـة هارولد ماكميلان وبالمقابل فقد كان عبد المجيد كعبار يرأس الوزارة في ليبيا.

٢٩ كانت الأزمة قد وقعت في مطلع شهر ديسمبر ١٩٦١ وليس في نهايته.

٣٠ راجع مبحث " إقصاء رئيس الأركان لطيوش " ومبحث " محاولة أولى لانقلاب عـسكرى " بفـصل " حكومة الصيد .. وتنامى الصراع الداخلى " من المجلد الثالث.

٣١ راجع مبحث " محاولة أولى لانقلاب عسكرى " الوارد بالهامش السابق.

مسلح مع عدوان خارجي، لا أن يتم الزجّ بالقوات البريطانية في عمل يعني تدخّلاً في شأن ليبي داخلي محض. **إن أمن الملك وضمان استمراره في الحكم لابد أن يكون واجب القوات الليبية وحدها.** "

٣) " وفضلاً عن ذلك فإن القوات البريطانية الموجودة في ليبيا يومذاك والتي تضم وحدتين رئيسيتين ونصف الوحدة، أقل مما كانت عليه في عام ١٩٥٨ عندما تم وضع خطة الطوارئ الأصلية، وقد جرى منذ يومذاك إعادة تنظيم الجيش الليبي وقوات الأمن العام وتوسيعها وتعزيزها وهي العملية التي يُتوقع أن تستمر مع التزويدات الأمريكية للجيش الليبي بالعتاد، كما أن الوضع السياسي في البلاد قد تغيّر بشكل كبير. "

" إن الحكومة الجديدة برئاسة الدكتور فكيني اتخذت خطوات نحو توحيد البلاد بإلغاء النظام الاتحادي، وفضلاً عن ذلك فمن المتوقع أن تنتهج هذه الحكومة سياسة أكثر انشغالاً بالشئون العربية مما كانت عليه الحالة في الماضي. وفي رأينا، الذي يتفق معنا فيه سفير صاحبة الجلالة، أنه لم يعد ممكناً أو ضرورياً أو مرغوباً فيه تدخّل الوحدات العسكرية البريطانية المتمركزة في ليبيا في حالة وقوع طوارئ داخلية في النطاق أو الأغراض التي أخذت في الاعتبار في عام ١٩٥٨. وفي الواقع **فقد ابتعدنا عن الفكرة التي تدعو للاحتفاظ بالقوات البريطانية كنوع من الحرس الامبراطوري للملك.** "

٤) " ومن ثمّ فقد جرت إعادة النظر في خطة الطوارئ من قبل السفارة في ليبيا بالتشاور مع السلطات العسكرية البريطانية في ليبيا. وفي ظل " **خطة الطوارئ الجديدة** " المرفقة صورة منها، فإن الاجراء المباشر الذي ستقوم به الحامية العسكرية البريطانية الموجودة في ليبيا في حالة الطوارئ، فضلاً عن دورها العادي في حماية الأرواح والممتلكات البريطانية وفي بعض الحالات، الأمريكية **سيقتصر على توفير ملاذ آمن للملك ولوليّ العهد (وعائلتهما المباشرة) دون أن يشمل توفير ممر آمن لهم إلى ذلك الملاذ** [٣٢]. وتهدف الخطة إلى التعامل مع القلاقل الداخلية فقط ومع أي حالة لا تكون فيها ليبيا قد تعرّضت لهجوم من الخارج ولم تتمكن خلالها الحكومة الليبية أن تناشدنا مساعدتها بموجب المعاهدة البريطانية – الليبية لعام ١٩٥٣. "

٥) " إن الخطة الحالية ليست موضوعة للاستخدام في ظروف تطلب فيها الحكومة الليبية المساعدة العسكرية من بريطانيا للتعامل مع نشاطات تخريبية بإيحاء أو مساعدات أجنبية، ولأن هذه الخطة موضوعة للتعامل مع أي " **أزمة داخلية** " فلا أعتقد أنه ينبغي توسعتها من أجل إعطاء السفير (البريطاني في ليبيا) الخيار في التصرف إذا كانت هذه الأزمة تلقى تحريكاً من الخارج . و إذا كانت النشاطات التخريبية هي دون التدخّل العسكري الفعلي

٣٢ يلاحظ أنه جرى جدل واسع بين مختلف الوزارات المعنية حول اقتصار الحماية الأمنية التي توفرها القوات البريطانية للملك ولوليّ العهد وعائلتهما المباشر على " الملاذ الآمن " دون " الممر الآمن " إلى ذلك الملاذ وفي النهاية انتصر الرأي الداعي إلى اقتصار تلك الحماية على " الملجأ " دون " الممر إلى ذلك الملجأ " الأمر الذي يكشف النوايا الحقيقية لبريطانيا تجاه النظام الملكي في ليبيا، راجع لهذا الغرض الرسائل ذات الأرقام الاشارية VT 1091/4/ G بتاريخ ١٩٦٣/٣/١٨ و VT 1091/4/ G (A) بتاريخ ١٩٦٣/٣/٢٠.

يوجد التزام على بريطانيا بموجب المعاهدة، ولكن هل سيكون التدخل البريطاني في حالة طلبه (من الحكومة الليبية) ممكناً أو مرغوباً فيه ؟ إن الأمر يتطلب في هذه الحالة قراراً وزارياً خاصاً في حينه ولا يمكن إصدار تعليمات عامة بشأنه مسبقاً (إننا سوف نكتب للمستر ستيوارت بطريقة منفصلة حول الأوضاع التي يمكن أن تقوم والتي نحن على اتصال بشأنها مع وزارة الدفاع) أما إذا كان طلب المساعدة واقعاً ضمن شروط المعاهدة، فلدينا خطة عسكرية منفصلة لتعزيز الحامية الموجودة في ليبيا من بريطانيا للوفاء بتعهداتنا بموجب المعاهدة، وفي هذه الحالة سوف يتغير دور الحامية المقيمة وفقاً لذلك. "

٦) " إن خطة الطوارئ الجديدة حظيت بموافقة وزارة الدفاع وهى الآن جاهزة لإرسالها رسمياً إلى سفيرنا في ليبيا. ومرفق مع هذه المذكرة مسودة الرسالة الموجهة إلى السفير وقد تم اعتمادها من قبل وزارة الدفاع والمستشار القانوني ومكتب الوكيل الدائم لوزارة الخارجية. "

وتجدر الاشارة إلى تعليق وجهه المستر **ستيفنس** U.B. Stevens بتاريخ ١٩٦٣/٦/٧ إلى **وزير الخارجية** حول ما ورد في مذكرة المستر سكرايفنر حيث جاء فيه [٣٣] :

" ربما توجّب علينا توضيح أن هناك نظرياً ثلاث حالات طوارئ ينبغي أخذها في الاعتبار عند التخطيط للطوارئ في ليبيا "

١) حالة طوارئ ناجمة عن **أوضاع داخلية محضة**. وهذه وحدها هى التى تحاول خطة الطوارئ الموضوعة معالجتها.

٢) حالة طوارئ ناجمة عن **تدخّل خارجي** تستوجب دون أدنى شك تطبيق المعاهدة البريطانية الليبية، وهذه وردت بالاشارة إليها في الجملة الأخيرة من الفقرة (٥) من مذكرة المستر سكرايفنر.

٣) **حالة طوارئ مشوشة تقع في الوسط بين الحالتين السابقتين** وهى المشار إليها في (أ) من الفقرة (٥) من مذكرة المستر سكرايفنر. وبالنسبة لهذه الحالة الأخيرة **لا توجد خطة في الوقت الحاضر**. وعلى أى حال فنحن على اتصال مع وزارة الدفاع ونأمل أن نتمكن قريباً من اقناعهم بوضع تصوراتهم حول الموضوع بدرجة تمكننا ، إذا وافقت وزارة الدفاع على ذلك، من **مناقشة الأمر مع الأمريكان كما حدث حول الأردن.** "

وبتاريخ ١٩٦٣/٦/١٤ قامت **الخارجية البريطانية** بإرسال صورة من **خطة الطوارئ الجديدة** [٣٤] إلى سفيرها في ليبيا المستر **ستيوارت**، وجاء في رسالة الوزارة التى أرفقت بها صورة الخطة[٣٥]:

---

٣٣ التعليق مطبوع أسفل المذكرة الأمر الذى يشير إلى أن المستر ستيفنس من كبار المسئولين بوزارة الخارجية.

٣٤ يوجد بملاحق هذا المجلد صورة من الخطة باللغة الانجليزية كما وردت بالوثائق البريطانية المفرج عنها، كما توجد أيضاً ترجمة كاملة لها. الملحق رقم (٥)

٣٥ حملت الرسالة الأرقام الاشارية VT 1091/5 G و (٤٧) سرى للغاية.

١. " بالاشارة إلى مراسلتكم رقم (٣) بتاريخ ٥ يناير (١٩٦٣) التى أرفقت بها – يا صاحب السعادة – مقترحاتكم حول مراجعة التعليمات (المستديمة) الموجهة إلى القوات البريطانية بشأن ما يجب عليها القيام به في حالة نشوء طوارئ في ليبيا، والتى ترون أن تحلّ محل التعليمات التى تم وضعها أصلاً من قبل المستر **سلوين لويد** بموجب مراسلته رقم (١٢١) المؤرّخة في ٧ نوفمبر ١٩٥٨. "[٣٦]

٢. " تجدون طيه صيغة منقحة لمقترحاتكم بعد أن تمت المصادقة عليها من قبل كافة الإدارات الحكومية المعنية، وينبغى اعتبارها بمثابة التعليمات الرسمية لكم. وينبغى التأكيد على أنه من المهم جداً إدراك أن حرّية التصرف المخولة لقائد القوات الجوية بقاعدة العدم وللقادة الآخرين لا تستخدم إلا كملاذ أخير، وأنه يجب عليهم الرجوع إليك (قبل استخدامها) ما لم تضطرهم ظروف قاهرة جداً لغير ذلك، وبالمثل، فإنه ينبغى على سعادتكم دوماً نشدان التعليمات من وزارة الخارجية ما لم يحل بينكم وبين ذلك ظروف استثنائية للغاية. "[٣]

٣. " إنكم تدركون يا صاحب السعادة أن وجود خطة طوارئ سابقة كان معلوماً لدى الحكومات الليبية الماضية، غير أنه لم يسبق تزويدهم بالتفاصيل الكاملة عنها، ولا أعتقد أنه من المناسب إعطاء **الحكومة الحالية** أى معلومات حول هذه الخطة الجديدة. "[٣٨]

وتفيد **الفقرة الأخيرة** من هذه الرسالة أن نسخاً من الخطة الجديدة أرسلت إلى كل من السفير البريطانى في واشنطن والقنصل العام البريطانى في بنغازى وقائد عام القوات البريطانية في منطقة البحر الأبيض المتوسط وقائدى القوات البريطانية في مالطا وليبيا وقائد القوات الجوية البريطانية في الشرق الأدنى بقبرص. كما يفهم من تأشيرة بخط اليد مرفقة بهذه الوثيقة أن إجمالى النسخ الموزعة من هذه الخطة بلغ (٣٥) نسخة.

ومن بين هذه الوثائق السرية جداً المفرج عنها ذات الصلة بهذا الموضوع رسالة[٣٩] مؤرّخة ١٩٦٣/٧/١٤ موجهة من المستر **فيليب** Mr. Philip بمكتب رئيس الوزراء ماكميلان إلى المستر **بريدجس** T.E. Bridges بالخارجية البريطانية جاء فيها أن رئيس الوزراء علق بعد إطلاعه على خطة الطوارئ الجديدة متسائلاً: **ما جدوى بقاء القوات البريطانية في ليبيا ؟**

٣٦ - أفادت وثيقة بريطانية أخرى أن التعليمات المستديمة المذكورة كانت تحمل عنوان " خطة عمل أمريكية – بريطانية – ليبية مشتركة في حالة الطوارئ في ليبيا " Joint United- States , United Kingdom , Libyan for Action in The Event of an Emergency in Libya "

٣٧ يلاحظ من مطالعة الوثائق البريطانية المفرج عنها أنه ثار جدل بين مختلف الإدارات الحكومية البريطانية حول مدى الصلاحيات وحرّية التصرف التى يسمح بها للسفير وللقادة العسكريين البريطانيين الميدانيين في مواجهة أى حالة طوارئ. راجع الوثائق التى تحمل الرقم الاشارى VT 1091/ 4 G

٣٨ تعكس هذه الفقرة الثقة المحدودة التى كانت تنظر بها الحكومة البريطانية للحكومات الليبية بصفة عامة وحالة التوجس التى كانت تسيطر عليها إزاء حكومة فكينى بصفة خاصّة.

٣٩ تحمل الرقم الاشارى VT 1091/ 5 / G / A

كما تفيد الرسالة [40] التى بعث المستر **لوكاس** من السفارة البريطانية بطرابلس في ١٩٦٣/٩/٢ إلى المستر **لورانس** بوزارة الخارجية أنه قام بتوزيع نسخ الخطة الجديدة على القيادات العسكرية البريطانية المعنية في ليبيا **مؤكداً على ضرورة عدم مناقشة محتواها مع أى مسئول ليبي.**

وفي ١٩٦٣/٨/٨ بعث المستر **سكرايفنر** إلى المستر **ستيوارت** رسالة تحمل الرقم الاشارى VT 1091/7/G تضمنت جملة من التوضيحات والملاحظات المتعلقة بخطة الطوارئ **والاعتبارات التى يمكن أن تنشأ في حالة قيام أزمة داخلية في ليبيا ناجمة عن أعمال تخريبية من الخارج لا ترقى إلى مستوى التدخّل العسكرى الفعلي.** وجاء في تلك الرسالة:

١. " بالاشارة إلى مراسلتنا رقم (٤٧) المؤرّخة في ١٤ يونيه (١٩٦٣) المشتملة على خطة الطوارئ المنقحة الخاصّة بليبيا والمبنية على مقترحاتكم المرسلة إلينا تحت رقم (٣) بتاريخ ٥ يناير. "

٢. " هناك نقطتان في الخطة كانت موضوع مناقشة هنا (وزارة الخارجية)، وأعتقد أنه ينبغي أن تكون على إطلاع بذلك. ينبغي أن يكون واضحاً لديك أن ما أنقله إليك حول هذا الموضوع لا يشكل شرحاً Gloss لتلك الخطة أو أنه يتضمن وضع أى محددات على صلاحيتكم وعلى الظروف التى يمكن أن تجد القوات البريطانية نفسها مضطرة للتعامل في ظلها. "

٣. " **النقطة الأولى** تتعلق بالفقرة (٤) من الخطة وهى التى تنص على أنها تقتصر على الاجراء الذى ينبغى على القوات البريطانية الموجودة بالموقع In Situ في حالة قيام قلاقل داخلية دون وجود تدخّل خارجي.

وكما تعلم فإن **التعليمات المستديمة** التى أرسلت إلى السفير **جراهام** [41] بموجب مراسلة الخارجية البريطانية رقم (١٢١) المؤرّخة في ١٩٥٨/١١/٧، **سمحت بإمكانية استعمال القوات البريطانية في ليبيا للمحافظة على النظام والقانون في مواجهة أى عمل تخريبي موحى به أو مدعوم من دولة أخرى.** ووفقاً للتنقيح الذى أدخل على هذه الفقرة من قبلكم فلا يوجد تغطية لمثل هذه الحالة في الخطة الجديدة. إننا نتفق معكم حول هذا التعديل. **فالظروف قد تغيّرت**، والحامية البريطانية هى الآن أصغر مما كانت عليه في عام ١٩٥٨، والجيش الليبي وقوات الأمن جرى إعادة تنظيمها وتوسعتها وتقويتها، كما أن الحالة السياسية في ليبيا تبدلت كثيراً . وخلال **أزمة اللواء لطيوش في عام ١٩٦١** لم تكن حكومة صاحبة الجلالة على استعداد للزج بالقوات البريطانية في عمل كان من الممكن أن ينظر إليه على أنه تدخّل في شأن ليبي داخلي محض واعتبرت أن أمن الملك والمحافظة على سلطته يجب أن تكون من مسئوليات القوات الليبية ذاتها، ولم يكن من شأن الفترة الماضية (منذ تلك الأزمة) إلا أن تزيدنا ثباتاً على هذا الموقف.

---

٤٠ تحمل الرقم الاشارى VT 1091 / 5 / G / C

٤١ كان سفيراً لبريطانيا في ليبيا عام ١٩٥٨ عندما أصدر المستر سلوين لويد تلك التعليمات.

ومن ثمّ فإذا وقعت قلاقل داخلية بسبب نشاطات تخريبية موحى بها من خارج ليبيا وطلب الليبيون تدخل القوات البريطانية لمساعدتهم في المحافظة على الأمن والقانون، فسوف تنظر حكومة صاحبة الجلالة في الطلب في ضوء الظروف القائمة حينذاك. وفي حالة تقديم مثل هذا الطلب إليك في أي وقت فإننا نتوقع منك أن تحيل الأمر إلينا وألا تقوم باتخاذ أي اجراء يتجاوز ما تسمح به خطة الطوارئ.

" إن ما أوردته آنفاً يبدو في الحقيقة، غير ضروري ومن قبيل تقرير أمر مفروغ منه، غير أن النقطة التي أود بيانها هي أنه مهما كانت الحالة القائمة فلا ينبغي أن تغريك بالسماح للحامية العسكرية (البريطانية) بالقيام بأي اجراء يتجاوز الحدود المنصوص عليها في الخطة بدون الرجوع إلى لندن. وفي حالة تقديم طلب إلينا بالمساعدة في حدود الشروط المنصوص عليها في هذه المعاهدة، بمعنى إذا دخلت ليبيا في حرب أو نزاع مسلح (وهو احتمال نستبعده كثيراً في الوقت الحاضر) فسوف يجرى إعمال **الخطة المستقلة** المتعلقة بتنفيذ التزاماتنا بموجب المعاهدة، وسوف يكون هذا بدوره خاضعاً لقرار نهائي من قبل الوزراء (المعنيين) في لندن. "

٤. " **النقطة الثانية**، هي ذات صلة بالفقرة (٦) من الخطة التي تتناول الاجراء المحتمل لتوفير ملاذ آمن للملك ولوليّ العهد وأعضاء عائلتيهما المباشرين وحماية الأرواح والأملاك البريطانية والأمريكية، وأرجو أن تعلم أن المستشار القانوني قد علق على هذه الفقرة بالآتي:

أ- إن حكومة صاحبة الجلالة قد تجد صعوبة في دحض أي اتهام لها بأنها من خلال توفيرها لملاذ آمن للملك أو الآخرين، تكون قد انحازت إلى أحد الأطراف في شأن ليبي داخلي صرف.

ب- بموجب القانون الدولي، فإن الحكومات ربما لا تملك الحق في استخدام القوة لحماية ممتلكاتها بشكل مستقل عن رعاياها في دولة أجنبية.

وعلى أي حال فليس المقصود من هذه الملاحظات أن تعطي الإيحاء بأن حكومة صاحبة الجلالة سوف تعدل – بالضرورة – عن اتخاذ هذا الاجراء بسبب انشغالها المفرط بمراعاة دقائق السلوك الدولي [٤٢]، وفيما يتعلق بحماية الممتلكات، فلعلنا نجحنا في تجنب الموضوع من خلال اشارتنا " للأرواح والممتلكات " معاً، وعلى أي حال فإن هذا يؤكد دقة وضعنا في مثل هذه الحالة. "

٤٢ بالطبع فإن بريطانيا وغيرها من الدول الاستعمارية لا يمكنها أن تدعي أنها راعت مقتضيات السلوك الدولي إلا عندما يكون ذلك في صالحها. وبالطبع فقد تبدلت الحالة كثيراً منذ يومذاك على صعيد العلاقات الدولية إلى درجة لم يعد معها للسلوك الدولي أي اعتبار تقريباً.

وختم المستر سكرايفنر رسالته إلى السفير ستيوارت بفقرة جاء فيها:

" وكما تعلم فإن البريجادير رامزى Brigadier Rumsey [43] ذكر لى أثناء زيارتى [44] أنه قد يكون من الصعوبة عملياً توفير ملاذ آمن بدون توفير ممر آمن إلى ذلك الملاذ وهو ما استبعدته الخطة الحالية. إننى لم أنس هذه النقطة، إلا أنه وكما اتفق رامزى معى، فإن التعليمات الحالية حول هذا الموضوع تبقى قائمة. "

---

٤٣ يقصد البريجادير رامزى قائد القوات البريطانية في ليبيا.

٤٤ كان المستر سكرايفنر قد زار ليبيا خلال الفترة من ٢٤ إلى ٣٠ يونيو ١٩٦٣.

تساؤلات بريطانية جوهرية
حول المعاهدة مع الحكومة الليبية

رأينا في مباحث هذا الفصل كيف كانت الخارجية البريطانية تحاول التغلب على التعقيدات التى نشأت جراء رغبة حكومة الدكتور فكينى عدم الإعلان عن تبادل المذكرات الخاصّة باتفاق الحكومتين البريطانية والليبية (في عهد حكومة محمد عثمان الصيد) على تأجيل مراجعة المعاهدة بينهما حتى عام ١٩٦٥. كما رأينا كيف كانت مستغرقة مع وزارات الدفاع والطيران والخزانة في إعادة النظر في " خطة الطوارئ " الخاصّة بليبيا.

في هذه الأثناء كانت هناك مشاورات ومناقشات تدور داخل عدد من اللجان المختصة داخل الحكومة البريطانية حول مستقبل المعاهدة القائمة بينها وبين ليبيا منذ يوليه ١٩٥٣ والوجود العسكرى البريطانى في ليبيا، وقد أثير خلال هذه المناقشات عدد من التساؤلات الجوهرية الخطيرة.

وقد لخصت المذكرة الداخلية السرية [٤٥] التى أعدها المستر سكرايفنر (مدير إدارة شمال وشرق أفريقيا بوزارة الخارجية) بتاريخ ١٩٦٣/١١/٢٥ تلك المناقشات وما دار فيها من تساؤلات وما خلصت إليه من نتائج. وجاء فيها:

١. " قبل فترة خلال هذا العام (١٩٦٣) قمنا بدراسة حول احتياجاتنا (العسكرية) في ليبيا، والقدر الذى بإمكاننا ضمان تحقيقه منها. كانت نتيجة هذه الدراسة ورقة تحمل عنوان " **سياسة بريطانيا تجاه ليبيا** " " British Policy Towards Libya " جرت الموافقة عليها من قبل " لجنة التوجيه " [٤٦] Steering Committee مع نهاية شهر يوليه الماضى. "

٢. " كان في نيتنا إرسال هذه الورقة إلى " لجنة الدفاع " Defence Committee كوثيقة تعبّرعن وجهة نظر وزارة الخارجية. غير أنه قبل أن يتم ذلك طلب وزير الدفاع من رئيس الأركان النظر مرة ثانية في **احتياجاتنا الدفاعية في ليبيا مع افتراض أنه بالإمكان اعفاؤنا من التزامات لمساعدة ليبيا في مواجهة أى عدوان خارجي، وما إذا كان بالإمكان تخفيض وجودنا العسكرى في ليبيا بشكل كبير.** لقد كان هذا مخالفاً بشكل كلّى لنتائج ورقة التوجيه السياسي التى ذهبت إلى أنه ينبغى علينا الاستمرار في محاولة المحافظة على وضعنا في ليبيا من خلال طرقنا المتبعة حالياً بما في ذلك " **الاحتفاظ بحامية عسكرية Garrison غير معلنة النوايا** " . وبناءً على ذلك قام وزير الخارجية السابق بإرسال نسخ من الورقة إلى رئيس الوزراء ووزير الدفاع

---

٤٥ المذكرة تحمل الرقم الاشارى VT 1051 / 31 / G بالملف FO 371/173 245 وأرسلت منها صورة إلى كل من اللورد كارينجتون Lord Carrington واللورد داندى Lord Dandy

٤٦ هذه اللجنة تابعة لوزارة الخارجية البريطانية.

ووزير الخزانة مغطاة بمذكرة موجهة إلى رئيس الوزراء توضح له كيف أن سحب الحامية العسكرية سوف يعرضنا لمخاطرة فقدان تسهيلاتنا الدفاعية في ليبيا كلية " وقد اقترح (وزير الخارجية) أن الأمر برمته يمكن مناقشته في لجنة الدفاع " وهو الاقتراح الذى وافق عليه رئيس الوزراء. "

٣. " لم يقتنع المستر ثورني كروفت Thorneycroft (وزير الدفاع) على الفور، وأصدر تعليماته لمساعديه بإعداد مشروع ورقة تناقش الخطوات التى يجب اتخاذها لمراجعة المعاهدة وسحب الحامية قبل عام ١٩٦٥ (الموعد المحدد لمراجعة المعاهدة) في الوقت الذى نحتفظ فيه بحقوقنا الضرورية في استعمال الأراضى والأجواء الليبية. وقد تم البحث في هذه الورقة من قبل " **اللجنة (الرسمية) لسياسات الدفاع وما وراء البحار** " [التى حلت محل " لجنة الدفاع "] في شهر أكتوبر (١٩٦٣). وقد أيدت اللجنة الرسمية [التى كانت وزارة الدفاع ممثلة فيها] وجهة نظر وزارة الخارجية وإعادة صياغة الورقة وفقاً لذلك. وقد جرى إطلاع وزير الدفاع على الصياغة المنقحة فوافق على استبعاد المقترحات التى قدمتها وزارته. "

٤. " في سياق هذه المناقشات أثارت وزارة الخزانة موضوع المساعدة المالية لليبيا، وقد طُلب منها إعداد ورقة مستقلة حول الموضوع إن هى رغبت في ذلك. "

٥. " بناءً على ذلك، فإن الوضع يتمثل في أن **ورقة لجنة التوجيه** بوزارة الخارجية تم الإطلاع عليها من قبل الوزراء الرئيسيين المعنيين وتمت مناقشتها مع مشروع الورقة المعدة من وزارة الدفاع من قبل " اللجنة (الرسمية) لسياسات الدفاع وما وراء البحار " ، وقد تمت الموافقة على وجهات نظر وزارة الخارجية من قبل الوزراء المعنيين بما في ذلك الآن وزير الدفاع. وفي ظل هذه الظروف فقد لا يوجد أى معنى لإجراء مناقشة رسمية في لجنة سياسات الدفاع وما وراء البحار. "

٦. " ومن ثمّ فإننى أوصى بإبقاء الأمور كما هى الآن. ويوافقنا السكرتير الخاص Private Secretary أنه لا توجد في هذه الحالة حاجة تدعونا إلى قول المزيد إلى الوزراء الآخرين. "

ومن المفيد أن نعرض في هذا المبحث لعدد من الوثائق والمذكرات التى وردت الاشارة إليها في مذكرة المستر سكرايفنر ذلك أن **مضمون عدد منها – على الأقل – يكشف حقيقة النوايا البريطانية تجاه حليفتها المملكة الليبية.**

تساؤلات من وزير الخارجية

من الوثائق السرية المفرج عنها **مذكرة** أعدها المستر سكرايفنر بتاريخ ١٩٦٣/٨/١٦ تضمنت إجابته على ثلاثة تساؤلات طرحها عليه وزير الخارجية حول العلاقة مع ليبيا [٤٧]. وجاء في تلك المذكرة الموجهة إلى الوزير:

١. " لقد طلبت منى النظر في التساؤلات التالية:

i. هل بإمكاننا الحصول على التسهيلات الدفاعية الضرورية لنا في ليبيا بدون المعاهدة التى تلزمنا بالدفاع عنها في مواجهة أى عدوان خارجي.

ii. هل حقاً يتوجب علينا الدفاع عن ليبيا في مواجهة مثل هذا العدوان ؟

iii. هل نحن في الحقيقة تتطلب إطلاقاً أن تكون ليبيا مستقلة ؟ "

" Do we in fact Require an Independence Libya at All?

٢. " الاجابة على **السؤال (i)** هى أن التسهيلات الدفاعية الضرورية لنا في ليبيا تنحصر في **استخدامنا الشامل (Exclusive) لقاعدة العدم**. ومن أجل اقناع الليبيّين بقبول الأضرار السياسية المترتبة على استضافتهم **" قاعدة أجنبية "**، علينا أن نكون على استعداد لدفع ثمن مقابل ذلك. خلال سنوات مضت ربما كان بمقدورنا أن نؤمّن شيئاً ما على غرار الاتفاقية الأمريكية / الليبية الخاصّة بقاعدة ويلس. بمعنى إبرام صفقة مالية مباشرة لا تتضمن أى التزامات تتجاوز دفع ايجار سنوى محدد. غير أنه مع وصول العائدات النفطية لليبيّين فإن الاغراء المالى لهم اختفى. "

٣. " ما يعتبره الليبيون مقابلاً مجزياً لإستخدامنا **" قاعدة العدم "** في الوقت الحاضر يتمثل في:

أ- الاحساس بالأمن الذى تزودهم المعاهدة به. فليبيا بلد صغير وضعيف، وتملك ثروة نفطية مغرية، وهى محاطة بنظم ثورية نشطة على الجانبين؛ مصر والجزائر.

ب- حالة الاستقرار التى نشأت بسبب وجود الحامية البريطانية التى ينظر إليها من قبل الليبيّين (والمصريين أيضا) على أنها قد تتدخّل أو لا تتدخّل في حالة وقوع انقلاب ضد النظام الحالى.

٤. " ومما هو وثيق الصلة في هذا السياق، أن الذى يزعج الليبيّين ليس هو الانتقادات الموجهة ضد وجود الحامية أو المعاهدة. إن الذى يقلقهم هو وجود قاعدة العدم كقاعدة أجنبية، وبقدر أقل فهم قلقون من التدريبات العسكرية التى تقوم بها القوات البريطانية فوق أراضيهم بواسطة قوات نستجلبها إلى ليبيا بصفة مؤقتة لهذا الغرض. ومن ثمّ فإن الذى يرغبه الليبيون حقاً – وهو ما اقترحه أحد الوزراء الليبيّين مؤخّراً – **هو معاهدة بدون قاعدة**، ومن جانبنا فإن الذى نحاول تحقيقه هو **قاعدة بدون معاهدة** . وإننى على ثقة تماماً بأن المنحنى

---

٤٧ المذكرة تحمل الرقم الاشارى VT 1054/27 بالملف FO 371/173 248

الظروف الحالية، كما جرى توضيحه في الفقرة (١٠) من الورقة التى تم إرسالها إلى الوزراء [٤٨] هو أن نستغل موافقة الحكومة الليبية على الابقاء على الاجراءات الحالية حتى عام ١٩٦٥، آخذاً في الاعتبار أن أى اعادة للتفاوض حولها يمكن أن يؤدّي إلى إضعاف وضعنا، ومن المحقق أنه سوف لن يؤدّي إلى تحسينه. "

٥. " فيما يتعلق **بالسؤال (ii)** فمن المؤكد أنه من غير المتوقع أننا سوف نضطر للدفاع عن ليبيا في مواجهة عدوان خارجى. فلو رغب عبد الناصر في الاستيلاء على ليبيا – وليس لدى أى شك أنه سوف يقوم بذلك عقب وفاة الملك إدريس – فمن المحتمل أن يتم ذلك عن طريق أعمال تخريبية يعقبها طلب للمصريين – من قبل عملاء ليبيّين – بالتدخل. قد نرغب أو قد لا نرغب في التعامل مع مثل هذه الحالة باستخدام قواتنا الموجودة في ليبيا بموجب المعاهدة لحمايتها من أى عدوان ظاهر Overt Aggression. ولو لم تكن مثل هذه القوات موجودة لما كان هناك خيار حول الموضوع. وفضلاً عن ذلك، فبسبب وجود قواتنا في ليبيا فإن العدوان الظاهر غير محتمل، ذلك أنه لو لم تكن هذه القوات موجودة في ليبيا لوجد المصريون فكرة العدوان الظاهر أمراً ميسوراً. وفي الحقيقة فإن **قواتنا (الحامية العسكرية) تشكل عاملاً رادعاً وموثوقاً فيه بشكل معقول.** "

٦. أما فيما يتعلق **بالسؤال (iii)** فإن ليبيا المستقلة ضرورية لمتطلباتنا الدفاعية كما هى الآن. فلو لم تعد ليبيا مستقلة لأصبحت محكومة من قبل سياسات متبناة من القاهرة أو الجزائر أو الاثنين معاً، ولا يوجد في مثل هذه السياسات أى مكان لقاعدة مثل " **العدم** " ولا حتى مثيل للتسهيلات الممنوحة لنا من قبل السودان. "

وقد علق أحد مسئولى الخارجية البريطانية بتاريخ ١٩٦٣/٨/٢٢ على مذكرة المستر سكرايفنر بتوضيح جاء فيه:

i. " إن الصيغة التى وضع فيها **وزير الخارجية** تساؤله كانت كالآتى:

[هل المحافظة على استقلال ليبيا تشكّل مصلحة لبريطانيا إلى درجة تجعلنا مستعدين للقتال من أجلها ؟ فإذا كان باستطاعتنا استبعاد هذا الالتزام فإننا سوف نوفر المال من خلال سحب حاميتنا من ليبيا.]

٢. " أما **وزير الدفاع**، إذا لم تخننّى الذاكرة، فقد طرح سؤالاً آخر في الصيغة التالية تقريباً:

[أليس بمقدرونا المحافظة على حقوقنا المهمة في استعمال الأراضى والأجواء الليبية بدون الابقاء على حامية عسكرية بها بشكل دائم وبالحجم الحالى ؟ ألا نكون في وضع أفضل لو أننا قمنا الآن بالتفاوض مع الليبيّين) من أجل التوصل إلى اتفاقية جديدة تؤمّن لنا متطلباتنا الدفاعية (استعمال الأراضى والأجواء الليبية) وتمكننا من سحب الحامية، وبالايحاء حسب ظنى، إلغاء التزامنا بالدفاع عن ليبيا؟]

---

٤٨ لعل الاشارة هنا إلى ورقة التوجيه السياسى التى أعدتها وزارة الخارجية.

٣. " وبعبارة أخرى، فإن **الوزيرين** (وزيرى الخارجية والدفاع) طرحا التساؤل حول ما إذا كان ممكناً المحافظة على احتياجاتنا الضرورية في ليبيا بدون تكبد عناء نفقات الابقاء على حامية فيها وربما حتى بدون التزاماتنا (الحالية) بموجب المعاهدة. ولا نشك أن وزارة الخزانة من جانبها تأمل في أن نكون قادرين على المحافظة على متطلباتنا الدفاعية في ليبيا بدون تقديم أى مقابل مالى إليها."

" إن الاجابة على هذه التساؤلات قدمت إما بشكل صريح أو ضمنى في المذكرة أعلاه (مذكرة المستر سكرايفنر) وفي الطرح الذى قدم حول " **ورقة لجنة التوجيه** " . وإننى أعتقد أن هذه هى الصيغة التى سوف تبرز عندما يتم النظر في الموضوع من قبل الوزراء خلال شهر أو شهرين من الآن. "

الاعداد لاجتماع لجنة الدفاع

في اطار التحضير لاجتماع " **لجنة الدفاع** " الذى كان مقرراً يوم **١٩٦٣/١٠/٢** للنظر في ورقة " لجنة التوجيه " المقدمة حول ليبيا، قام المستر **سكرايفنر** بإعداد مذكرة جديدة لاستعمال المستر **لورانس** Laurence الذى كان ضمن المشاركين في الاجتماع في وزارة الخارجية. وقد جاء في المذكرة [٤٩] المؤرّخة في ١٩٦٣/٩/١٦:

١. " كما ذكرت لك صباح هذا اليوم فإن " **لجنة الدفاع** " سوف تناقش يوم ١٠/٢ ورقة " **لجنة التوجيه** " الخاصّة بليبيا. لقد كاتبت المستر ستيوارت (السفير البريطانى بليبيا) طالباً منه تزويدنا بمادة يمكننا تضمينها بالطرح Brief الذى سنقدمه إلى وزير الخارجية وعلى الأخص فيما يتعلق بالافتراضات الجدلية التى طرحها **وزير الدفاع** حول **إمكانية تأمين احتياجاتنا الدفاعية في ليبيا والمتمثلة في تسهيلات استعمال الأراضى الليبية وعبور أجوائها في حالة قيامنا بسحب حاميتنا العسكرية الحالية منها.** لسنا بحاجة للاحساس بأننا ملزمون للاسترشاد بما سيكتبه المستر ستيوارت لأننى أعتقد أنه ربما كان من الأسهل علينا أن نحصل على تقييم دقيق لهذا الموضوع من هنا أفضل من طرابلس. "

٢. " وفي الوقت نفسه قد يكون مفيداً أن أثبت هنا ما يبدو في نظرى اعتبارات أساسية ينبغى علينا ادراجها في الطرح الذى نقدمه:

i. **بدون الحامية** سيكون هناك شك كبير حول امكانية سيطرتنا على منافذ الدخول إلى ليبيا التى تسمح لنا بارسال تعزيزاتنا من بريطانيا التى ستكون مطلوبة إذا كان في نيتنا الوفاء بالتزاماتنا بموجب المعاهدة. إن **وزارة الدفاع** هى التى يجب أن تقرر الحقائق المتعلقة بهذا الموضوع. ومع ذلك فهناك **اعتبار سياسي** يجب أخذه في الحسبان، وهو **هل من المعقول أن يدخل طرف في علاقة تعاهدية في الوقت الذى يعلم فيه هذا الطرف أنه**

غير قادر على الوفاء بالتزاماتــه بموجبهــا [50]. [قــارن هــذا بوعودنــا للبولنديين قبيل الحرب الأخيرة].

ii. وفضلاً عن ذلك فليس واقعياً، الاعتقاد **أنه بامكاننا بطريقة ما أن نحافظ على جميع المزايا التى توفرها لنا المعاهدة مع الليبيّــين بــدون أن نرتــب أى التزامات على أنفسنا.** إنه لأمر منطقى بشكل كاف أن ندرك أن الأمور ذات الأهمية لنا؛ **قاعدة العدم والتدريبات العسكرية** التى نجريها فوق الأراضــى الليبية، هى التى تسبب إحراجاً لليبيّين. أما وجود الحامية العسكرية فهــو لا يسبب لهم في الوقت الحاضر أى احراج. ويتأسس على ذلك حسب اعتقادى – أنه لا ينبغى لنا التعامل مع " **وجــود الحاميــة** " و " **المعاهــدة** " كموضوعين منفصلين. فإذا أردنا أن نحصل على حقوقنا بموجب المعاهدة، فينبغى أن نكون على استعاد للوفاء بالتزاماتنا بموجبها، ومن ثمّ فينبغــى أن نــُبقى على الحامية في ليبيا.

iii. إذا أردنا أن نسحب الحامية فيقتضى ذلك أن نــسحب **الــسرية الموجــودة بطبرق** والمنوط بها مهمة حماية شخص الملك، ومن ثمّ فسوف لــن يكــون بمقدورنا القيام بالتعهدات التى دخلنا فيها مع **الأمريكان** حول **تأمين ملاذ آمن للملك وأسرته المباشرة في حالة وقوع قلاقل.**

iv. إن سحب حاميتنا العسكرية سوف يحول أيضاً بيننا وبين أن نقــوم بــدورنا المرسوم في " **خطة الطوارئ** " [51] التى تنص على أنه في حالة الطــوارئ يتوجب على القوات البريطانية أن تقوم بحماية **السفارة الأمريكية** وأن تؤمن **ملاذاً آمناً للأمريكان المدنيين في برقة.**

v. قد يكون وزير الدفاع حريصاً على توفير النفقات العسكرية إلى درجة يكون معها مستعداً لأن ننشد الحصول في ليبيا فقط على نــوع التــسهيلات التــى نحصل عليها في الوقت الحاضر من **الــسودان** والتى تنحصر في تــصريح شامل للقوات البريطانية باستعمال وعبور الأراضى السودانية (Staging and Over Flying Arrangements Under a Blanket Clearance) ينبغى أن يكــون واضحاً تماماً لوزير الدفاع، أنه في حالة تخلــّينا عن **قاعدة العدم** فــسوف يتوجب علينا التخلى عن كل ما يتعلق بها ولا مجال اطلاقا في هذه الظروف السماح لسلاح الطيران البريطانى القيام بأى عمليات هبوط لطائراتــه دون تعريضها (بما في ذلك حمولتها) للتفتيش من قبل السلطات الليبية متى رغبت فــي ذلــك ، وفــضلاً عــن ذلــك فــإن أى تــصريح شــامل

---

49 المذكرة تحمل الرقم الاشارى VT 1051 /28/G بالملف FO 371/173 245 وتم إرسال نسخة منهــا إلى المستر واترفيلد Water field بوزارة الخارجية.

50 هذه العبارة جديرة بالتأمل والوقوف عندها.

51 انظر مبحث " خطة الطوارئ " من هذا الفصل.

Blanket Clearance من هذا النوع هو معرض للتعليق (الايقاف) متى أحس الليبيون بوجود حاجة لذلك.

vi. وفضلاً عن ذلك فإن الليبيّين هم أكثر احتمالاً من السودانيين بأن يقوموا بتعليق مثل هذا التصريح الشامل. فالليبيون أكثر تعرّضاً من السودانيين لضغوط عبد الناصر من جهة وللسياسات الوافدة من الجزائر. وعلى الرغم من أن الرابطة الليبية / البريطانية ظلت حميمة وودية إلا أنها تفتقد السّمت الذى يطبع علاقاتنا الوطيدة بالسودانيين التى تشكلت عبر زمالة مدرسة ساندهرست SandHurst العسكرية. **كما أن الليبيّين لا يتمتّعون بالطبيعة الأخلاقية Moral Fiber التى عند السودانيين.**

vii. وعلى أى حال، فلا أعتقد بأنه بمقدرونا أن نكون واثقين، حتى مع السودانيين، بحيث نقترح الآن ترتيبات " **التصريح الشامل** " كاجراء جديد. ليس من الصعب أن يوافق السودانيون على تجديد الترتيبات القائمة منذ زمن بعيد. غير أنه أمر مختلف تماماً أن تدخل حكومة من حكومات الشرق الأوسط في تعهدات جديدة مع دول الناتو NATO حول أى موضوعات تتعلق بشئون الدفاع. وفيما يتعلق بالمعاهدة البريطانية / الليبية فهنا أيضاً لا توجد صعوبة لدى الليبيّين في الموافقة على بقاء الترتيبات القائمة الآن على حالها، وفي جميع الأحوال، حتى موعد مراجعة المعاهدة في عام ١٩٦٥، إلا أن محاولة إقناعهم بالدخول في **ترتيبات جديدة** حتى لو تضمنت تعهدات من جانبهم أقل من تلك الممنوحة لنا في الماضى، ستكون أمراً بالغ الصعوبة. وباختصار فإننا **إذا قمنا بتمزيق المعاهدة غداً** وطلبنا من الليبيّين ببساطة السماح لنا بترتيبات عبور وحشد جديدة لقواتنا على غرار النموذج السودانى ففى اعتقادى أنه من المحتمل جداً أننا لن نحصل منهم على مثل هذه الترتيبات.[٥٢]

viii. نحن محظوظون لأننا نمتلك ترتيبات مرضية لنا في ليبيا ستستمر لسنتين قادمتين. وبعيداً عن الأسباب الواردة آنفاً التى توجب علينا عدم التدخّل في هذه الترتيبات القائمة، فسيكون أمراً على درجة كبيرة من غياب الحكمة أن نقحم بتهور على الشأن الإفريقي مشكلات ذات أبعاد استراتيجية / سياسية من هذا النوع والحالة على ما هى عليه في جنوب أفريقيا. إن الرأى في أفريقيا حول القوات الجوية الروديسية الجنوبية وجنوب أفريقيا فضلاً عن التحركات الإفريقية في اتجاه قطع الاتصالات الجوية بين جنوب أفريقيا وأوروبا سوف تجعل فترة الستة أشهر أو العام القادم وقتاً غير مناسب على الاطلاق لإجراء مباحثات حول أى حقوق للطيران أو استعمال الأراضى لأى دولة تنتمى لحلف الناتو أو ذات صلة ماضية أو حالية مع المستوطنيين البيض في جنوب أفريقيا.

---

٥٢ ملاحظة أخرى جديرة بالتوقف والتأمل.

ix. وفضلاً عن ذلك، فبين الآن وموعد مراجعة المعاهدة (في يوليه ١٩٦٥) من المحتمل أن تقع أحداث كثيرة في كل من الجزائر [٥٣] والجمهورية العربية المتحدة والدول الواقعة شرقيها فيما يتعلق بوضع دول الخليج الفارسي وعلى الأخص بين الكويت والعالم العربي [٥٤]. وفي الوقت الراهن فإن كثيراً من الليبيّين يرون مصدر **التهديد لاستقلال ليبيا يتمثل في أى حركة داعية للوحدة العربية بقيادة عبد الناصر**. إن هذا الأمر يعطى قيمة خاصّة للمعاهدة مع بريطانيا في أعين الليبيّين. **وخلال عامين قادمين ربما تكون العلاقات الليبية – المصرية قد تغيرت** ولم يعد يوجد ليبي يرى أى ضرورة للمعاهدة البريطانية الليبية للدفاع عن استقلال ليبيا [٥٥]. وفي تلك الحالة ربما سيكون علينا تقديم اغراءات جديدة من أجل المحافظة على تسهيلاتنا الدفاعية في ليبيا. غير أنه ليس بمقدورنا الآن تحديد ما هى هذه الاغراءات أو ما هو الذى سيكون بمقدورنا أن نعرضه يومذاك عدا أننا – يقيناً – سوف نكون على استعداد لعرض إلغاء المعاهدة إذا رغب الليبيون في ذلك. **إن طرح هذا العرض في عام ١٩٦٥ قد يكون ورقة رابحة في أيدينا خلال أى مفاوضات، ولا ينبغى علينا أن نلعب هذه الورقة الآن في هذا الوقت الذى يوجد شك في أهميتها.**

x. وينطبق الشئ ذاته على **سحب الحامية العسكرية** . إن هذا الموضوع يشكل ورقة بمقدورنا أن نلعبها بشكل مفيد لنا في عام ١٩٦٥. ومن ثمّ يجب علينا ابقاؤها بدون استعمال حتى ذلك الوقت، وعلى أى حال فليس لها أى قيمة في الوقت الحاضر. وكما قال السفير (ستيوارت) نفسه فإن الانتقادات ضد وجود الحامية صمتت. وإننى شخصياً أذهب إلى حد القول بأن وجود الحامية هو محل ترحيب جميع الليبيّين؛ باستثناء أولئك الذين يُعتبرون أعضاء نشطين في الجماعات السياسية التى ترغب في اسقاط الملكية.

xi. هناك أيضاً **مسألة الاغراءات المالية**. ففي الوقت الحاضر مايزال للمعاهدة بعض الاغراء المالى للبيبيّن. غيرأن أهمية هذا الاغراء أخذت تتضاءل تدريجياً في ضوء الزيادة التى طرأت على ثروتهم (من النفط). وخلال عامين قادمين ربما سيكون هذا الاغراء عديم القيمة. وفي تلك الظروف فإن أهمية المعاهدة لليبيّين سوف تتوقف كثيراً عما إذا كانوا يحسون بأنهم مهددون من جانب المصريين أو الجزائرين أو منهما سوياً. فإذا كانوا يومذاك يحسون بهذا التهديد فربما يكون بمقدورنا الحصول على تسهيلاتنا

---

٥٣ شهد شهر أكتوبر من العام نفسه الاشتباكات الحدودية المسلحة بين الجزائر والمغرب، كما شهد شهر يونيه من العام ١٩٦٥ الاطاحة بالرئيس الجزائرى أحمد بن بيللا عن طريق انقلاب عسكرى قاده هوارى بمدين.

٥٤ راجع ما ورد في فصل " أهم ملامح البيئة السياسية الدولية والاقليمية في مطلع الستينات " .

٥٥ لا شك أن المستر سكرايفنر كان يتوقع حدوث تغيير جوهرى في ليبيا لصالح مصر.

الدفاعية من جديد بدون حاجتنا أن نعرض عليهم أى مساعدات مالية. إنه من المستحيل الجزم في الأمر. ولهذا وبسبب كل هذه الاعتبارات فينبغي علينا إبقاء الأمور على ما هى عليه إلى أن يحين موعد مراجعة المعاهدة. ومن الممكن عندما يحين ذلك الموعد أن يكون بمقدورنا تحويل المساعدات المالية التى نقدمها من شكل منح مباشرة إلى شكل قروض وهذا من شأنه أن يسعد الخزانة (البريطانية). غير أننا إذا أخذنا منذ الآن في التلاعب بهذه الترتيبات بدون براعة فإننى أعتقد أن الليبيّين – على أحسن الأحوال – من المحتمل أن يصرّوا على ترتيبات تكلفنا الكثير مالياً وربما تأخذ شكل منح مباشرة (كما في الوقت الحاضر).

xii. إذا كان من الضرورى من أجل حل الاشكالية بأقل احراج ممكن **لوزير الدفاع**، فإننى اقترح أن ننظر في امكانية أن نقول له أننا سوف **نتشاور حول الموضوع مع الأمريكان** ثم نقدم تقريرنا من جديد إلى " لجنة الدفاع". وفي الواقع فقد سبق لنا أن أخبرنا الأمريكان بالنتائج التى توصلت إليها ورقة " **لجنة التوجيه** " . **وأعتقد أنه لا يوجد شك في أن الأمريكان سوف يشاطروننا الرأى في وزارة الخارجية حول سياستنا في ليبيا**. وعلى أى حال فينبغي علينا التشاور مع الأمريكان قبل القيام بأى خطوة في اتجاه تفكيك الترتيبات الحالية المنصوص عليها في " **خطة الطوارئ** " والتى تركت بموجبها مهمة حماية الأرواح والممتلكات والمنشآت الأمريكية للحامية العسكرية البريطانية في حالة قيام أى اضطرابات في ليبيا. "

رأى السفير ستيوارت

بتاريخ ١٩٦٣/٩/٢٣ رد السفير ستيوارت من طرابلس على استفسار المستر سكرايفنر حول رأيه بشأن النتائج التى يمكن أن تترتب على **سحب الحامية البريطانية من ليبيا**. وجاء في رد السفير[٥٦] :

١. " أشكركم على رسالتكم رقم VT 1051 / 15 G المؤرّخة في ١٣ سبتمبر "

٢. " العيوب والمزايا المحتملة التى يمكن أن تنجم عن تخفيض وجودنا العسكرى في ليبيا سبق مناقشتها باستفاضة من قبل وعلى الأخص في رسالة المستر نويل جاكسون Noel Jackson [٥٧] إلى المستر جون بيث John Beith [٥٨] (ذات الرقم الاشارى 1190/61 المؤرّخة في ١٩٦١/١٢/٣١). وبدون رغبة منى في العودة مرة ثانية إلى ما ورد في تلك المادة القديمة، بودى أن أسجل هنا أنه على

٥٩ يحمل الرقم الاشارى VT 1091 / 8 /G بالملف FO 371/173 251

٦٠ من السفارة البريطانية في بنغازى.

٦١ كان يشغل منصب مدير إدارة شئون شمال وشرق أفريقيا بوزارة الخارجية قبل المستر سكرايفنر.

الرغم من أن الظروف قد تغيرت من عدة أوجه منذ مراجعتنا للأمر آخر مـرة، إلا أنه من الأمور التى تبقى صحيحة:

أ- إن انسحاب حاميتنا من ليبيا، ولو بشكل جزئي، سوف **يهزّ بشكل كبيـر ثقـة الملك في قدرتنا ورغبتنا في الوفاء بالتزاماتنا بموجب المعاهدة**. ولا يمكننـا المحافظة على هذه الثـقـة بتأكيدنا له أن الاحتيـاطي الاسـتراتيجي يمكـن استنفاره بشكل عاجل. إن وجود القوات البريطانية في ليبيا هو الـشئ الـذى يرمز لالتزاماتنا وهو الذى يجسد، خطأ أو صواباً، في نظر الملك ووليّ العهد تأكيد دعمنا لهم شخصياً.

ب- وفي الوقت الحاضر، فإن ثقة الملك بنا هى ذات أهمية قصوى لوضـعنا فـي ليبيا.

ج- لا ينبغى أن نتوقع تحقيق أى مجد Kudos لنا جراء انسحابنا المبكـر الـذى سوف يصوّره مناهضو وجودنا العسكرى كانتصار للقوميـة العربيـة ضـد الامبرالية، وهو ما يحتمل أن يؤدّي إلى مطالبتنا بالمزيد من الامتيازات.

د- وبصرف النظر عما إذا كانت المفاوضات التى نجريها هى مع الحكومة الحالية أو مع حكومة أخرى تخلفها وتكون أقل تعاطفاً معنا فإننـا سـوف نـُـضعف وضعنا التفاوضى لا أن نعززه إذا نحن تخلينا مـسبقاً عـن بعـض أوراقنـا الرابحة. وكما سبق لك أن أشرت في تقريرك عن رحلتك [٥٩]، فإننا قد نضطر لاستخدام أقل العناصر أهمية لوجودنا في ليبيا من أجل المحافظة على أكثرهـا أهمية عندما يصبح بحث كامل الموضوع (الوجود البريطانى في ليبيا) قـضية مثارة، وإن ذلك الوقت لم يحن بعد وفي اعتقادى بأنه من الحمق استباق حدوث ذلك.

حول ورقة وزارة الدفاع البريطانية

كما أشرنا من قبل، فقد قامت **وزارة الدفاع** بإعداد مسودة ورقة حول ليبيـا طرحتهـا علـىّ " اللجنة (الرسمية) لسياسات الدفاع وما وراء البحار " . ومن جانبها أعدت **إدارة شمال وشرق أفريقيا** بتاريخ ١٥/١٠/١٩٦٣ مذكرة حول تلك الورقة جاء فيها:

١. " الورقة المرفقة الخاصّة بليبيا مسودة ورقة معّدة من قبل وزارة الدفاع اقتـرح وزير الدفاع تعميمها على " لجنة سياسات الدفاع وما وراء البحار " المنبثقة مـن الحكومة في أعقاب عودته من **عدن والبحرين** ... وينبغى النظر في هذه الورقـة من قبل اللجنة مع الورقة المعدة من وزارة الخارجية حـول تـأثيرات **الاتفاقيـة العراقية – الكويتية** على شئون الدفاع. "

---

٥٩ كان المستر سكرايفنر قد قام في صيف عام ١٩٦٣ برحلة إلى دول الشمال الإفريقي زار خلالها كلا مـن المغرب والجزائر وتونس وليبيا.

٢. " إنه لأمر صحيح أن **المشاعر القومية** هى في حالة ارتفاع في ليبيا، ومع هذه المشاعر ينمو احساس مناهض للوجود البريطاني. غير أن **نقطة الاشتعال** Flash Point لم تحن بعد ومن غير المتوقع أن تحل طالما بقى الملك إدريس على قيد الحياة. "

٣. " إن الانتقاد الرئيسي لمسودة ورقة الدفاع يتعلق بالاقتراح الوارد في الفقرة (٧) فهو لا ينسجم مع متطلباتنا الواردة في الفقرة (٣) ويكمن السبب فيما يلي:

i. إن احتياجاتنا الرئيسية في ليبيا تتمثل في حقوق استعمال الأراضى والأجواء الليبية، والاستخدام الشامل لقاعدة العدم الجوية. والثمن الذى ندفعه مقابل هذا هو التزامنا بموجب المعاهدة للدفاع عن ليبيا وأن نقدم لها (بموجب اتفاقية مالية مستقلة وليس المعاهدة) مبلغ ٣,٢٥ مليون جنيه سنوياً.

ii. إن وجود حاميتنا العسكرية في ليبيا هو التعبير المرئى عن نيتنا الوفاء بالتزاماتنا بموجب المعاهدة. وإن سحبنا للحامية سوف يُنظر إليه كدليل على نيتنا أن نتهرب من هذه الالتزامات، وهو ما قد يدعو الليبيّين لإعادة النظر في الحقوق التى يسمحون بها لنا.

iii. إن الليبيّين لا يعارضون في الوقت الحاضر وجود الحامية، وفي الحقيقة فإن الملك يرحب بها بشكل ملموس. والانتقادات الليبية عندما يتم التعبير عنها، فهى توجّه أولاً ضد التسهيلات للتدريبات العسكرية التى نقوم بها وثانياً ضد " قاعدة العدم " . وإذا تمّ تعديل الترتيبات الحالية فإن هذه هى التى يضغط الليبيون علينا بالتخلى عنها سواء أعرضنا عليهم سحب الحامية أم لا. "

iv. من خلال اجرائنا المفاوضات (مع الليبيّين) الآن، ربما سنكون قادرين على الاحتفاظ بنوع ما من تسهيلات استعمال الأراضى وعبور الأجواء ولكن على أساس مقيدّ وبدون الاستخدام المطلق لقاعدة العدم. هل سيلبى ذلك احتياجاتنا الاستراتيجية ؟ ذلك أمر مشكوك فيه. وإذا تم سحب الحامية فمن المحتمل جداً أن يتحتم علينا دفع المزيد من المال وستكون التكلفة الاجمالية مطابقة أو أكثر مما هى عليه الآن.

v. إن الليبيّين هم الذين اقترحوا تأجيل مراجعة المعاهدة حتى عام ١٩٦٥. والترتيبات الحالية تمنحنا كل ما بمقدرونا أن نتمناه وهى ذات أهمية أولى في تنفيذ التزاماتنا شرقى السويس. إنه من غير المعقول أن نتخلى عما بأيدينا قبل الأوان. وليس دقيقاً وصف هذه السياسة، كما ورد في الفقرة (٨) من المسودة بأنها من قبيل ترك الأمور تجنح على غير هدى Letting Things Drift.

٤. " لقد تم عرض هذا التسبيب بشكل أكثر وضوحاً في مذكرة وزير الخارجية بتاريخ ٨/١٥ إلى رئيس الوزراء وتم تأكيدها بموجب النصيحة المقدمة من سفير صاحبة الجلالة بطرابلس. "

ومن بين الفقرات ذات الأهمية التى وردت بمسودة وزارة الدفاع البريطانية: المقدمة من وزير الدفاع المستر ثورنى كروفت Thornycroft:

٥. " .. من وجهة نظرنا فليس لدينا الرغبة في الابقاء على الحامية العسكرية التى تتألف من أكثر من وحدتين عسكريتيين والاكتفاء بالجهاز الصغير الذى قد نحتاج إليه للمحافظة على التسهيلات..

...

٦. " إننى أحترم وجهة نظر وزير الخارجية حول هذه القضايا. ومع ذلك فلدى تحفظات جادة حول مجرد ترك الأمور على ما هى عليه .. إن وضعنا في ليبيا ليس في طريقه إلى التحسّن. إن الاحتفاظ بشكل دائم في دولة أجنبية غدا أمراً أصبحنا نجد صعوبة متزايدة في تبريره.

٧. إن الطريقة الوحيدة للتغلب على هذه الصعوبات (التى تواجهها بريطانيا في ليبيا) ولإعفاء أنفسنا من عبء الابقاء على الحامية، هى، كما يبدو لى، أن **نأخذ زمام المبادرة بمراجعة المعاهدة قبل عام ١٩٦٥** على أساس:

أ- الابقاء على حقوقنا في استعمال الأراضى وعبور الأجواء الليبية.

ب- إزالة حاميتنا.

٨. ومن ثمّ فإنى أدعو زملائى لاتخاذ قرار حول ما إذا كان ينبغى علينا أن نقوم بهذا الاجراء أو أن نترك الأمور تنجرف على غير هدى مع خطر أن يؤدّي ذلك إلى تقويض وضعنا (في ليبيا) بكامله.

الصياغة النهائية للورقة

بتاريخ ١٩٦٣/١٠/١٨ بعث المستر ب . اتش . لورانس P. H. Laurence من وزارة الخارجية البريطانية **بصياغة معدلة لورقة وزارة الدفاع البريطانية** بشأن ليبيا وأرفق بها التعليق التالى [٦٠] :

١. " أقدم إليكم حسب طلبكم إعادة صياغة لورقة وزارة الدفاع بشأن ليبيا، ويمكن اتخاذ هذه الصياغة أساساً للمباحثات التى سيجريها المستر كيرى Carey يوم الاثنين **٢١ من أكتوبر ١٩٦٣**.

٢. إن إعادة الصياغة المرفقة حافظت قدر المستطاع على **الخطوط العامة** للمسودة التى قدمتها وزارة الدفاع، غير أننا حاولنا أن ندخل عليها **النقاط الأربعة** المقدمة السير هارولد كاكاسيا Sir Harold Caccia نتيجة اجتماع " اللجنة (الرسمية)

---

٦٠ راجع البند السابق " رأى السفير ستيوارت " من هذا المبحث.

لسياسات الدفاع وما وراء البحار " الذى انعقد يوم ١٦ **أكتوبر ١٩٦٣**. إنني لم أورد في هذه الصياغة أى خلاصة محددة، على الرغم من أن المزايا والعيوب المترتبة على أخذ المبادرة بمراجعة المعاهدة، الواردة بالفقرة (٥) أشارت بوضوح إلى النتيجة التى يمكن أن تترتب على اتخاذ تلك الخطوة. إن هذا يتمثل، حسب رأيي، أخذاً في الاعتبار **الأهمية الكبيرة جداً للتسهيلات العسكرية التى نملكها حالياً في ليبيا**، في أنه يبقى علينا عدم القيام بأى عمل من اختيارنا لتعريض هذه التسهيلات للخطر. وإذا كان علينا، كجزء من الثمن الذى ندفعه مقابل هذه التسهيلات، أن نبقى في ليبيا على الحامية العسكرية عند حجمها الحالى أو قريباً منه على الأقل حتى عام ١٩٦٥ أو إلى حين وفاة الملك، أيهما أقرب، فإن هذا الثمن مجز. وقد يكون مناسباً إثارة القضية شفوياً خلال اجتماع المستر كيرى Carey. "

وتفيد المراسلات المتبادلة (خلال شهرى أكتوبر – نوفمبر ١٩٦٣) بين مختلف الوزارات واللجان المعنية أنها وافقت في النهاية على **صيغة مشتركة للورقة** المتعلقة بليبيا وأن وزير الدفاع وافق في النهاية على سحب مقترحاته السابقة. وجاء في الصياغة النهائية للورقة ما ترجمته:

١. **" نحن في حاجة للنظر فيما نقوم بإنفاقه في ليبيا وما نكسبه منها. "**
٢. " للقيام بالتزامنا شرقى السويس، من المهم جداً أن نحتفظ بحقوق حشد قواتنا وعبور الأجواء في ليبيا والتى تتضمن استخدامنا المطلق (القاصر علينا) لقاعدة العدم الجوية والتسهيلات بمطار إدريس. التسهيلات الخاصّة بتدريبات قواتنا هى ذات قيمة كبيرة لنا. إن هذه الحقوق نابعة من المعاهدة البريطانية – الليبية الموقعة في ٢٩ يوليه ١٩٥٣ والاتفاقيتين العسكرية والمالية الملحقتين بها.[٦١] المعاهدة والاتفاقيات الملحقة بها توجب علينا أن نتحرك لمساعدة ليبيا في حالة تعرّضها لعدوان خارجي وكذلك تقديم مساعدة مالية لها. المعاهدة والاتفاقيات غير محدودة المدة، وبشكل مبدئى فسوف تنتهى في عام ١٩٧٣، وفيما بعد تكون قابلة للإلغاء من قبل أى من طرفيها مع إعطاء الطرف الآخر مهلة عام واحد. وتتضمن المعاهدة مادة تنص على مراجعتها بعد عشر سنوات، غير أنه بناءً على طلب الليبيّين فقد وافقنا على تأجيل هذه المراجعة حتى عام ١٩٦٥ (بدلاً من عام ١٩٦٣). "[٦٢]
٣. لنا **وجود عسكرى في ليبيا** يتألف من حامية عسكرية قوامها وحدتان ونصف الوحدة أساسيتان مع وحدات من سلاح الطيران الملكى بقاعدة العدم الجوية ومطار إدريس للمحافظة على التسهيلات اللازمة لعمليات الحشد العسكرى. **نحن غير ملزمين بموجب المعاهدة أن نحتفظ بالحامية العسكرية** (في ليبيا)، ومن وجهة نظرنا فلسنا في حاجة للابقاء عليها. وقد يكفى لأغراضنا الاحتفاظ بأى عدد من العسكريين نراه ضرورياً لإدامة تسهيلات التحشيد العسكرى ولمساعدة تنفيذ عمليات التدريب. وعلى امتداد استمرار التزاماتنا بموجب

---

٦١ الوثيقة مصنفة سرية للغاية وتحمل الرقم الاشارى VT 1051 / 29 / G بالملف FO 371 / 173 245

٦٢ المراسلات موجودة باللمف FO 371 / 173 245 وتحمل الأرقام الاشارية VT 1051 / 30 / G

فإن الحامية ستقوم بمهمة حماية نقاط الدخول لتعزيزاتنا العسكرية (إلى ليبيا)، فضلاً عن كونها رادعاً لأى عدوان خارجي. والأكثر أهمية من ذلك، فإن وجود الحامية هو الدليل **المُشاهد** على استعدادنا وقدرتنا لحماية ومساندة ليبيا. إنها أيضاً تعطى **الملك** الثقة بأننا سوف نوفر له ولأسرته المباشرة ملاذاً آمناً في حالة وقوع اضطرابات فيها. وفي الواقع فإن وجود القوات البريطانية هو ذو أهمية خاصّة في المحافظة على استقرار النظام الحالى **وذلك بسبب الجهل الليبي بالمدى الذى نحن على استعداد أن نذهب إليه في استخدام قواتنا لحماية النظام** [٦٣] "

٤. توجد علامات على **أن الوجود البريطانى في ليبيا يجد إلى حد ما رفضاً من قبل الحكومة الليبية الجديدة**. وفي رأى وزارة الخارجية (البريطانية) أن قيام قواتنا **بالتدريبات العسكرية الموسعة** Elaborate هو ما يجده الليبيون محرجاً لهم أكثر من وجود الحامية العسكرية. وفضلاً عن ذلك فإن السيطرة المطلقة (الخالصة) لسلاح الطيران الملكى (البريطانى) على " **قاعدة العدم** " يشكل هو الآخر نقطة دعاية يجدونها حساسة. **ولما كان واضحاً أنه من غير المحتمل أن يتحسن وضعنا في ليبيا**، فإن أفضل ما يمكن أن نتطلع إليه هو أن نحافظ على الوضع الراهن. ومن ثمّ فعندما اتصلت بنا الحكومة الليبية (حكومة الصيد) مقترحة تأجيل مراجعة المعاهدة حتى عام ١٩٦٥ وافقنا على الفور على الاقتراح. "

٥. " ومع ذلك، فعلى الرغم من أن **الضغط القومى** ضد الوجود البريطانى قد خفت حدّته في الوقت الراهن، إلا أنه من المؤكد سيتعاظم من جديد في المستقبل. وربما لن يكون هاماً طالما بقى الملك إدريس على قيد الحياة، غير أنه قد يعود كذلك إثر وفاته. **السؤال** الذى يثور هنا، هو **هل ينبغي علينا ان نسعى لتدارك هذا الأمر من خلال اتخاذ مبادرة في اتجاه مراجعة المعاهدة قبل عام ١٩٦٥ ؟** إن هدفنا سيكون هو التفاوض من أجل استمرار حقوقنا في التحشيد العسكرى وعبور الأجواء الليبية وإذا كان ممكناً استمرار تسهيلات التدريب العسكرى لقواتنا، كل ذلك مقابل إزالة الحامية. وإذا كنا نتصور وجود فرصة حقيقية لمثل هذا العرض لكانت هناك مزية من وراء اتخاذ هذه المبادرة. غير **أنه في الحقيقة فإن جميع الأدلة القريبة تظهر أنه لا وجود لأى امكانية لمثل هذا الاتفاق**. إن اقتراح سحب القوات البريطانية (الحامية) بعد الاحتفاظ بها في ليبيا طوال هذه المدة سوف يثير التساؤل حول نيتنا في تنفيذ التزاماتنا بموجب المعاهدة، ونحن متأكدون بأن الحكومة الليبية لن توافق على الاستمرار في منحنا الحقوق والتسهيلات التى نتمتـّع بها حالياً. وفضلاً عن ذلك فإن الاقتراح بسحب الحامية سوف ينظر إليه من قبل **الملك** على أنه من المحتم سوف يضعف وضعه، ومن المحتمل أن يشجع المعارضة لنظام حكمه، ومن ثمّ فإن رغبته وقدرته على مساعدتنا في الحصول على التسهيلات التى نريدها ستكون، بناءً على ذلك، أضعف.

---

٦٣ لا يخفى أن هذه العبارات ذات دلالات واسعة وخطيرة. وقد وردت في الأصل الانجليزى كما يلي: " In Deed , the presence of British troops has a special value in helping to preserve the stability of the present regime , derived from Libyan ignorance of the extent to which we might commit British troops in support of it "

إننا أذا قمنا باتخاذ هذه المبادرة سنضع أنفسنا في وضع تكتيكى ضعيف، وسـنقلل مـن فرصنا في المحافظة على تسهيلاتنا (الحالية) حتى خلال السنتين القادمتين. إن مصلحتنا تتمثل في استمرار الوضع الراهن إلى أطول وقت مستطاع. "

اهتمام بريطاني بالقوى الجديدة

ستيوارت يأخذ المبادرة

ورد بتقرير أعده **السفير ستيوارت** بتاريخ ١٩٦٣/٩/٢١ عن أداء وزارة الدكتور فكيني خلال الأشهر الستة الأولى لها في الحكم توصية مثيرة في الفقرات (٥)، (٦) منه جاء فيها [٦٤]

" سواء أحببنا أم كرهنا، فإن **ليبيا جديدة** متمثلة في شخصية شابة، متعلمة، ذكية وذات ميول قومية عربية كشخصية الدكتور فكيني، **هى في طريقها تدريجياً إلى البروز، وعلينا أن نكون على استعداد للتفاهم معها.** إن إنجاز ذلك يتطلب منا صبرا عظيماً، ومن واجبنا أن ندرك أنه في ليبيا الجديدة هذه سيكون من الصعب، أكثر من ذى قبل، أن يغدو حضورنا العسكرى مظهراً مقبولاً. وينبغى علينا ألا نكون حساسين جداً إزاء الانتقادات التى توجّه إلى سياساتنا لا سيما في الشرق الأوسط وأفريقيا. وينبغى، دون أن نقحم على الليبيّين مساعداتنا ونصائحنا، أن يكون لدينا الاستعداد لمعاونتهم في المجالات التى تكون معونتنا لهم، رغم كل شئ، مطلوبة بتعاظم، كالتعليم والإدارة والعلاج والقوات المسلحة. فى الوقت الحاضر تعتمد علاقتنا بليبيا على ثنائي الملكية والتحالف العسكرى. **وعلينا في مرحلة ما في المستقبل أن نعمل على إقامة هذه العلاقة على أسس جديدة. ومن واجبنا أن نبدأ التحرك منذ الآن بهذا الاتجاه.** "

وقد تضمنت هذه التوصية تعليقاً من المستر لورانس Laurence بوزارة الخارجية كتبه بتاريخ ١٩٦٣/١٠/٨ جاء فيه:

" إن توصية المستر ستيوارت الواردة بالفقرة (٥) من تقريره ذات مغزى وقد أخذناها بعين الاعتبار عند إعداد " **ورقة لجنة التوجيه** " Steering Committee Paper ... من الواضح أن الارتباط العسكرى والعلاقات الحميمة مع الملك لم يعودا وحدهما أساسيين كافيين لسياستنا تجاه ليبيا. وسنجد أنفسنا في الوقت الراهن أو آجلاً مجبرين على أن نصل إلى صيغة للتفاهم مع **العناصر القومية الشابة** التى بدأت تنشط في أروقة السياسة الليبية. وإنه من الأفضل أن يحدث ذلك في القريب العاجل بدلاً من البعيد الأجل. "

وقد عاد **ستيوارت** إلى تناول الموضوع ذاته في تقريره السنوى الذى أعده بشأن أحداث وتطورات عام **١٩٦٣** في ليبيا، حيث جاء في فقرة ختامية منه تحت عنوان " **المستقبل** " ما ترجمته [٦٥]:

---

٦٤ التقرير يحمل الرقم الاشارى VT 1051/63 بالملف 192 28 240 FO 371 / 173 وقد سبق أن أشرنا إلى هذا التقرير تحت عنوان " توصية مثيرة " بمبحث " نشاط القوى الوطنية والعناصر الحزبية " بفصل " حكومة فكيني .. وتواصل الصراع الداخلى " من هذا المجلد.

٦٥ الخطاب موجه إلى وزير الخارجية البريطانى بتلر R.A. Butler ومؤرّخ في ١٩٦٤/١/١ ويحمل الرقم الاشارى VT 1011/1 بالملف FO 371 / 173 854 وكان المستر بتلر قد حلّ محل السير دوجلاس هيوم الذى أصبح رئيساً جديداً للوزارة.

" سأكون بعد فترة قصيرة من استلامك لهذا التقرير قد غادرت منصبي إلى التقاعد[٦٦]. وليس في نيتي أن أرهقكم بخطاب وداعي آخر. ولعلّ هذا سيسمح لي أن أختم بملاحظات عامة قصيرة **حول ليبيا والمستقبل**. لقد شهدت السنتان اللتان قضيتهما في ليبيا تحوّلاً في الاقتصاد الليبي بسبب ظهور البترول. وقد ترتب على هذا، وعلى ما يُتوقع من استقلال ليبيا اقتصادياً وسياسياً، أن أصبحت ليبيا أكثر ثقة بنفسها، وهي تريد أن تجعل لنفسها حضوراً محسوساً في العالم، ولم تعد تشعر بأنها مازالت تعتمد على الترتيبات الخاصّة التي كانت بينهم وبيننا وبين الأمريكان. وفضلاً عن ذلك فيوجد الآن بين العناصر المتزايدة من المحامين والمثقفين الشباب وسواهم ميل متعاظم للتساؤل حول الأسس التي يقوم عليها النظام السياسي في بلادهم " Establishment " . وفي الوقت الذي لا يرحّب فيه هؤلاء باستيلاء مصر أو الجزائر على بلادهم، فإنهم يجدون الكثير ممّا يثير إعجابهم فيما يتصوّرونه من إنجازات عبد الناصر وبن بيللا. وليس من المتوقع أن يستمرّ هؤلاء إلى أمد غير محدود مع **نظام شبه إقطاعي**، مشاركتهم السياسية فيه محدودة. ومن ثمّ فإن من واجبنا أن نكون على استعداد لمواجهة **أحداث ستقع في ليبيا** في اتجاه يشبه " **الحركات الشعبية** " في الدول العربية " **المتحررة** " .

وخلص **السفير البريطاني**، في آخر تقرير له عن الأوضاع في ليبيا في نهاية عام ١٩٦٣، إلى القول:

" إن هذا يعني، ضمن عدة أمور أخرى، أن موقفنا لا ينبغي أن يقتصر على مجرد استعدادنا لتعديل موقفنا كي يتلائم مع الأجواء السياسية الجديدة في ليبيا، بل ينبغي أن نبدأ منذ الآن، وكما اقترحت من قبل، **في إقامة علاقات جديدة لتحلّ محلّ ارتباطنا القائمة على التحالف العسكري وحتى كبديل، لو استدعى الأمر، للعلاقة مع الملكية.** إن العلاقات الجديدة، كما أتصورها، تتحقق من خلال تزويد الليبيّين بالخدمات المادية وغيرها مما يريدون، كالتجارة واللغة الانجليزية، والاستشارات والمساعدات الفنية. غير أنه ليس من الواجب علينا وحدنا أن نعدّل من موقفنا، فالليبيون أيضاً عليهم فعل ذلك، وعلى الأخص فإن قادتهم ينبغي أن يدركوا أنه، حتى قدرة العرب على الصبر على الكلام غير المصحوب بالأعمال، لها حدود. "

استدعت هذه الفقرات الواردة في تقرير السفير ستيوارت عدداً من تعليقات زملائه في وزارة الخارجية البريطانية. فقد كتب المستر ريتشاردسون T.L. Richardson تعليقاً بتاريخ ١٩٦٤/١/١٠ جاء فيه:

" إنني على ثقة بأن السفير لا يعني باقتراحه الوارد في تقريره أن علاقتنا بالملكية وعلاقاتنا، على سبيل المثال، بالساسة الصاعدين، ينبغي أن تكون قاصرة على أي منهما. وطالما بقي وضع وليّ العهد في ليبيا مشكوكاً فيه، فمن المحتمل أننا سنحتاج محاولة إمتطاء عدة خيول في وقت واحد.

" We shall probably have to try and ride several horses at the same time ".

٦٦ قام السفير ستيوارت بزيارة وداعية للملك في ١٩٦٤/١/٤. راجع ما ورد تحت عنوان " رحيل السفير ستيوارت " بمبحث " متفرقات " من هذا الفصل.

أما المستر لورانس Laurence فقد كتب تعليقاً على التقرير بخط يده مؤرّخ في ١٩٦٤/١/١٤ جاء فيه:

لقد اتفقنا مع وزارة الخارجية الأمريكية أثناء محادثاتنا الأخيرة بواشنطن [٦٧] أنه ينبغي علينا أن نستهدف إقامة علاقات وثيقة مع الدكتور فكيني والجيل الجديد من الساسة الليبيّين مهما بدا ذلك صعباً، وفي الوقت نفسه المحافظة على علاقاتنا القائمة مع وليّ العهد والعائلة الملكية. ومن الواضح أن هذا شيء معقول [٦٨]. "

ويتضح من المذكرة المطولة التي أعدها المستر سكرايفنر بتاريخ ١٩٦٤/١/٢٠ [٦٩] حول تقرير السفير ستيوارت أنه لم يكن ميالاً لتبني اقتراحه الذى دعى فيه إلى إقامة علاقة مع القوى السياسية الجديدة في ليبيا. لقد جاء في الفقرة (٣) من مذكرة سكرايفنر:

" ... لقد جادل المستر ستيوارت أنه يجب علينا أن نكيّف أنفسنا لمزاج جديد في ليبيا وأن نبدأ بإقامة علاقات جديدة. بالطبع، فإن تقرير السفير ستيوارت تمت كتابته قبل لقائيه الوداعيين مع رئيس الوزراء ومع الملك. وخلال هذين اللقائين [٧٠] تبين أن فرص المحافظة على علاقات مرضية لنا بموجب المعاهدة ظهرت جيدة جداً. إن الملك، بالطبع ، يعتبر علاقته ببريطانيا هي حجر الأساس لسياسة ليبيا الخارجية. أما رئيس الوزراء، كما يبدو لى، يتخذ موقفاً سلبياً إلى حد ما، بمعنى أنه يرى أن العلاقة مع بريطانيا ضرورية طالما وُجد خطر على ليبيا – التى تعتبر الآن جائزة مغرية بسبب ثروتها المتزايدة – أن تفقد استقلالها للقاهرة أو الجزائر. إننى حقاً على يقين أن الخطر على ليبيا يكمن في أى علاقة قوية بين عبد الناصر وبن بيللا "

اهتمام زائد بفكيني

مر بنا في مباحث سابقة كيف أن الدبلوماسيين البريطانيين عبّروا مبكراً عن مخاوف وشكوك من تعييّن الدكتور فكيني رئيساً للحكومة ومن توجهاته السياسية. ومع ذلك فقد صاحب هذه المخاوف منذ مرحلة مبكرة أيضاً عدة دعوات من هؤلاء للاهتمام والاحتفاء به كلما كان ذلك متاحاً وممكناً.

ومن الواضح أن قيام الدكتور فكيني بالسفر على رأس الوفد الليبي إلى نيويورك لحضور اجتماعات الدورة الثامنة عشر للجمعية العامة للأمم المتحدة لقى اهتمام المسئولين في الخارجية البريطانية وحاولوا الاستفادة من المناسبة للتعبير عن احتفائهم برئيس الوزراء الشاب كما يتضح من مطالعة عدد من الوثائق البريطانية التى تناولت الموضوع.

---

٦٧ للمزيد حول هذه المحادثات راجع الفصل التالى "حكومة فكينى .. التنسيق الأمريكي البريطانى حول ليبيا".

٦٨ هل هى بداية التآمر الأمريكى البريطانى المشترك على النظام الملكى ؟!

٦٩ ينبغى ملاحظة أن حكومة فكينى كانت حينذاك تعيش أيامها الأخيرة بعد أحداث الطلبة الدامية منذ ١٩٦٤/١/١٤ وفي الواقع فإن حكومة فكينى سقطت يوم ١٩٦٤/١/٢٢.

٧٠ لم نجد في الوثائق البريطانية المفرج عنها أى تقارير عن هذه المقابلات. راجع ما نسبه السفير الأمريكي إلى السفير ستيوارت من أقوال عن لقائه الوداعى للملك تحت عنوان " رحيل السفير ستيوارت " بمبحث " متفرقات " من هذا الفصل.

فبتاريخ ١٩٦٣/٩/١٣ وجه المستر **سكرايفنر** إلى وزير الدولة للشئون الخارجية مذكرة قصيرة جاء فيها [٧١] :

١. " لقد علمت أن الوفد الليبي الذاهب إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة سيكون برئاسة رئيس الوزراء بصفته وزيراً للخارجية. "

٢. " وكما يعلم وزير الدولة للخارجية فإن علاقتنا بالحكومة الليبية تمر بمرحلة دقيقة. فالليبيون ينكرون وجود أى رغبة لديهم لإلغاء المعاهدة، غير أننا نعلم أنهم منزعجون بسبب التأثيرات التى يمكن أن تحدثها المعاهدة على وضعهم مع أشقائهم العرب والأفارقة. كما ستكون هناك انتخابات عامة في ليبيا مع نهاية هذا العام. "

٣. " ومن ثمّ فإذا استطاع الوزير أن يجد الوقت للإلتقاء بالدكتور فكينى أو ربما استضافته فإن ذلك بحق يستحق العناء. "

وبتاريخ **١٨ سبتمبر ١٩٦٣** بعث السفير **ستيوارت** برقية عاجلة من طرابلس إلى وزير الخارجية [٧٢] تحمل الرقم (٢٨٥) جاء فيها:

١. " رئيس الوزراء ووزير الخارجية الدكتور فكينى سوف يغادر اليوم متوجهاً إلى نيويورك لحضور اجتماع الجمعية العامة. وينتظر أن يعود إلى ليبيا يوم ١ أكتوبر ومن المحتمل عبر لندن. "

" إذا كان فكينى يخطط لقضاء يوم أو يومين بلندن في رحلة عودته إلى بلاده (الأمر الذى بمقدور بعثتنا في نيويورك أن تتحقق منه)، فإننى أوصى بشدة أن نعرض عليه استضافته رسمياً وإذا كان ممكناً أن يتم استقباله من قبل وزير الخارجية. ليس لى أن أقترح أن يتم معه بحث أى موضوعات محددة تخص العلاقات البريطانية – الليبية، ولكننى أقترح أنه ينبغى علينا الاستفادة من المناسبة لاستعراض المشاكل الدولية بهدف إطرائه واشباع غروره. "

وتفيد مطالعة الوثائق البريطانية أن السفير **ستيوارت** عاد للإشارة إلى هذا الموضوع في تقريره الذى أعده بتاريخ ١٩٦٣/٩/٢١ حول أداء حكومة فكينى خلال الستة أشهر الأولى في الحكم، فأورد بهذا الخصوص:

" (٣) وإذا كان بمقدوركم، يا حضرة اللورد [٧٣]، إعطاء بعض الاهتمام الشخصى من جانبكم للدكتور فكينى في نيويورك فسيكون ذلك – من دون أى شك – موضع امتنان كبير. . . . . . . "

---

٧١ تحمل الرقم الاشارى VT 1051/24 بالملف FO 371 / 173 245

٧٢ تحمل الرقم الاشارى VT 1051/25 بالملف السابق. وقد جرى إرسال نسخ منها إلى كل من إدارات شمال وشرق أفريقيا، والأمم المتحدة، والبروتوكول، والسياسة الإعلامية وإدارة الأخبار بوزارة الخارجية.

٧٣ من الواضح أن البرقية موجهة إلى وزير الخارجية.

" (٦) ... إن هذه هى الخلفية [٧٤] التى غامرت في ضوئها أن أوصى في برقيتى رقم (٢٨٥) المؤرّخة في ١٨ سبتمبر بإظهار اهتمام رسمى وعلى مستوى وزارى بالدكتور فكينى أثناء وجوده في نيويورك لحضور الدورة العامة، وإذا حدث أن أمضى بعض الوقت بلندن في طريق عودته مطلع الشهر القادم، إننى لا أقترح هنا أن الوقت قد حان لبحث بعض الموضوعات ذات الاهتمام البريطانى – الليبي الصرف. إن مثل هذه الموضوعات بيننا، كما سلف أن أشرت في هذه المراسلة، من الأفضل تركها في الوقت الحاضر. وما أظنه مناسباً للتداول (خلال هذه المناسبة) هو استعراض عام للأوضاع الدولية التى يمكن أن نوضح ونؤكد مصالحنا المشتركة بشأنها. إننى على يقين بأن محادثات من هذا النوع يمكن أن تلعب دوراً مهماً في إدامة الثقة المتبادلة بين حكومة صاحبة الجلالة والحكومة الليبية الجديدة. وعلى وجه الخصوص فإننى أوصى بأى اهتمام ذى طبيعة اجتماعية Social يمكن إظهاره بفكينى وزوجته (التى ترافق زوجها، وكما تعلم، يا سعادة اللورد، فهى **سيدة تلقت تعليمها بالانجليزية وذات ذكاء وآراء تقدمية جديرة بالاعتبار)**. إننى أعتقد أن ذلك سوف يكون له الأثر المطلوب في إطراء الدكتور فكينى واشباع غروره الذى أستطيع القول بأنه ليس الأقل أهمية في مؤهلاته المثيرة. "

ويوجد بين الوثائق البريطانية ذات الصلة بهذا الموضوع رسالة بعث بها المستر جون R.M. John من الخارجية البريطانية إلى المستر أتلى H.P.L. Atlee بالبعثة البريطانية إلى الأمم المتحدة في نيويورك مؤرّخة في ١٩٦٣/٩/١٨ جاء فيها[٧٥]:

" الحاقاً لرسالتى رقم (VT 2251/2) المؤرّخة في ١٧ سبتمبر المتعلقة بالوفد الليبي إلى اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة أود إخطاركم أن وزير الدولة وافق على اتخاذ الاجراءات لترتيب لقاء له مع الدكتور فكينى واستضافته إذا كان ذلك ممكناً. وسوف أكون ممتناً لكم لو أخذتم هذا الموضوع في اعتباركم عندما تقومون بوضع البرنامج الخاص بوزير الدولة. "

ومن الواضح أن كافة التحضيرات البريطانية لاستقبال الدكتور فكينى وزوجته واستضافتهما آلت إلى لا شئ. كما يتضح من الفقرة التالية الواردة بالمذكرة التى أعدها المستر لورانس Laurence بتاريخ ١٩٦٣/١٠/٨ حول تقرير السفير ستيوارت (المؤرّخ في ١٩٦٣/٩/٢١) السالف الاشارة إليه:

" ... في الحقيقة، إن وزير الدولة للشئون الخارجية قبل توصية الإدارة (إدارة شمال وشرق أفريقيا) خلال شهر سبتمبر، قال بأنه ينبغى علينا اللقاء بالدكتور فكينى في نيويورك وإذا أمكن

---

٧٤ كان السفير قد أورد في الفقرة السابقة من تقريره اقتراحاً مثيراً دعى فيه إلى الاهتمام بالساسة الشباب الجدد في ليبيا على النحو الذى أشرنا إليه في مطلع هذا المبحث.

٧٥ تحمل الرقم الاشارى VT 1051/24 بالملف FO 371/173 245

استضافته هناك. وقد صدرت التعليمات لبعثتنا أن تأخذ هذا في الحسبان عند وضـع البرنـامج الخاص بوزير الدولة غير أنني فهمت من السكرتير الخاص أنه لم يكن ممكناً إدراج أي من ذلك في البرنامج[٧٦]. لقد كان المستر ستيوارت قد اقترح أيضاً أن نظهر بعـض الاهتمـام الرسـمي بالدكتور فكيني في لندن في طريق عودته من نيويورك. مرة أخرى قمنا بالتحضيرات الأوليـة الضرورية لاستضافته رسمياً بواسطة وزير من وزارة الخارجية غير أن الدكتور فكيني عاد إلى طرابلس بدون المرور على لندن. ومع ذلك فينبغي أن نستمر بالاحتفاظ في بالنا بإمكانية حـدوث ذلك في المستقبل. وفضلاً عن ذلك فقد خصصنا في برنامجنا للزيارات الرسمية للاثنـى عـشر شهراً القادمة فسحة تتعلق باستضافة وزير ليبي (من المحتمل أن يكون الدكتور فكيني)، ولم يـتم حتى الآن تحديد أي تواريخ أو توجيه دعوات بالخصوص. "

---

٧٦ الواضح من هذه الصياغة أن هناك أسبابا أخرى لم يرغب المستر لورانس في ذكرها وربما كان الاعتذار عن اللقاء جاء من الدكتور فكيني الذى كان يحضر نفسه خلال تلك الرحلة للقاء بالرئيس الأمريكي كنيدي.

المساعدات الفنية
وموقف وزارة التعاون الفنى

اتجهت الخارجية البريطانية منذ عام ١٩٦٢، وفي ضوء التغيير الذى طرأ على الوضع المالى لليبيا بسبب ثروتها وعائداتها النفطية، إلى تبنّى الفكرة الداعية إلى التركيز في العلاقات البريطانية – الليبية على " التعاون الفنى " " Technical Co-operation " أخذاً في الاعتبار حاجة ليبيا الملحّة للمساعدة في هذا المجال.

وقد ردّد الدعوة إلى تبنى هذه الفكرة عدد من التقارير الصادرة عن السفارة البريطانية في ليبيا ومن مسئولى الخارجية في لندن خلال عام ١٩٦٣. من ذلك ما ورد في تقرير السفير البريطانى المؤرّخ في ١٩٦٣/٩/٢٨ (حول أداء وزارة الدكتور فكينى خلال أشهرها الستة الأولى في الحكم) حيث دعى في الفقرة (٥) منه إلى:

> " ... ينبغى أن نكون على استعداد لمساعدة الليبيّين في تلك المجالات التى – رغم كل شيء – تتزايد فيها الحاجة إلى مساعدتنا، في التعليم والإدارة والطب والخدمات المسلحة. "

لقد استدعت تلك العبارة تعليقات من كل من المستر جون R.M. John والمستر بيتر لورانس P.H. Laurence من الخارجية البريطانية نيّلا بها التقرير. وجاء في تعليق الأول منهما (بتاريخ ١٩٦٣/١٠/٧):

> " أعتقد أنه يجب علينا تبنى الملاحظات التى أشار إليها المستر ستيوارت في الفقرة (٥) من مراسلته. في المذكرة التى أعددناها حول تقرير المستر ستيوارت عن العام الماضى (١٩٦٢)، وفي التحضير الذى قمنا به لإعداد الورقة الخاصّة بسياستنا نحو ليبيا، كان في بالنا بشكل واضح الحاجة إلى زيادة المساعدة التى يمكن أن نقدمها لليبيّين في المجالات المدنية Civic. لقد انعكس ذلك على الزيادة في عدد الموظفين البريطانيين العاملين في ليبيا دون أن ينعكس في شكل أى مساعدة فنية. ولأن وجهة نظر وزارة التعاون الفنى " Department of Technical Co-operation " (D.T.C) – وليس ذلك بدون سبب – أنه طالما أن الليبيّين يتلقون منا مساعدة مالية سنوية قدرها (٣,٢٥) مليون جنيه استرلينى، فإن الأموال المخصصة للتعاون الفنى يمكن إعطاؤها للدول الأكثر حاجة إليها. "

> " ... لذلك فإننى أعتقد أن أى اقتراح باستقطاع قيمة أى مساعدات فنية نقدمها إلى ليبيا من قيمة المساعدة المالية السنوية التى نقدمها إليهم سوف يُستقبل سلبياً من قبلهم. اقتراح بديل لهذا قد يكون بأن نوافق على أن تأخذ

الزيادة في حجم المساعدة المالية – التى لا نشكك أن الليبيّين سوف يطالبون بها عند مراجعة المعاهدة في عام ١٩٦٥ – شكل مساعدة فنية. "

" على أى حال، فبين الآن وذلك التاريخ (١٩٦٥) سيجرى نسيان الكثير. وفي نفس الوقت **ينبغى أن نكون على استعداد أن نقدم لليبيّين كل المساعدة التى يطلبونها دون أن نترك لحساسيات وزارة التعاون الفنى أن تكبّلنا كثيراً.** وفي الحقيقة فإننى أعتقد أن جزءاً كبيراً من مخصصات ميزانية الوزارة لأفريقيا بقى دون إنفاق بسبب غياب القدرة لديها على البلوغ بمشروعاتها مرحلة الانجاز. ولا أعتقد أنه ينبغى علينا أن نحسّ بأى وخز ضمير بسبب طلبنا منهم أى دعم مالى متى كان الليبيون في حاجة إليه. وعبّرت السيدة بيرتون Burton بأننا نقدم لليبيّين المساعدة التى يحتاجونها بشكل كبير في مجال الحصول على الموظفين (من بريطانيا). "

كما جاء في تعليق المستر لورانس المؤرّخ في ١٩٦٣/١٠/٨:

" (٦) ينبغى علينا القيام بما في استطاعتنا القيام به في مجال تقديم المساعدة الفنية وكما أشار المستر **جون** فقد ظل مقبولاً حتى الآن انه طالما أن الليبيّين يتلقون منحة مقدارها (٣,٢٥) مليون جنيه استرلينى سنوياً، فإنه قد يكون من الأفضل انفاق أى أموال مخصصة للمساعدة الفنية على بلدان أخرى. وبالطبع فإننا سنظل نحفظ في بالنا أن نبحث مع وزارة التعاون الفنى، كلما كان ذلك ضرورياً، إمكانية إنفاق بعض مخصصات الوزارة المالية في ليبيا في حالة توفرها. "

مراسلات بين الخارجية ووزارة التعاون الفنى

شهد شهرا ديسمبر ١٩٦٣ ويناير ١٩٦٤ تبادل رسائل بين الخارجية البريطانية ووزارة التعاون الفنى D.T.C حول برنامج المساعدة الفنية لليبيا. ومن بين الرسائل ذات الأهمية في هذا الخصوص الرسالة التى بعث بها بتاريخ ١٩٦٣/١٢/٢٠ المستر **كينج** R.B.M. King من وزارة التعاون الفنى إلى المستر سكرايفنر (مدير إدارة شمال وشرق أفريقيا بالخارجية البريطانية) حيث جاء فيها [٧٧]:

" لقد بعثت إلىّ رسالة بتاريخ ٦ ديسمبر حول المساعدة الفنية لليبيا. إننا نتفق مع ما ذكرته حول الموقف الرسمى بتقرير فريق العمل لعام ١٩٦٢ " Report of the 1962 Working Party " . وكما تعلم فإننا سارعنا من حين لاخر لنجدة أى مشروعات بدا لنا أنها قد تؤول – بدون نجدتنا – إلى الفشل.

غير أننى مع ذلك مضطر للقول بأننى لا أميل لأى زيادة كبيرة منتظرة لنشاطات هناك. لقد دهشت عندما رأيت في الملحق (٨) من الوثيقة رقم ٢١٤٧ أن ليبيا تلقت منا منذ نهاية الحرب (العالمية الثانية) **مساعدات تربو عما تلقاه أى بلد آخر في العالم باستثناء الهند وكينيا ونيجيريا ومالطا وقبرص.**

٧٧ الرسالة تحمل الرقم الاشارى VT 1151/48 ، CF 399/84/02 بالملف FO 371 / 173 261 36717

أعلم أن هناك أسباباً وراء ذلك. إلا أنه عندما نقوم بتقديم مثل هذه الأموال من العملة الصعبة كل عام، يصبح من غير المعقول أن يُتوقع منا أن نضع أيدينا في جيوبنا لدفع زيادة في مرتبات للموظفين البريطانيين (في ليبيا) بمقدور الليبيّين – بكل تأكيد – دفعها [٧٨].

وأضاف المستر **كينج** في رسالته:

" إنني أقترح أن الحالة في ليبيا تغيّرت كثيراً منذ ١٩٦٢، وإن رسالة السفير ستيوارت المؤرّخة في ٢٠ نوفمبر التى علق فيها على ميزانية ليبيا لسنة ١٩٦٤/٦٣ تعزّز بشكل كبير الرأى القائل بأن ليبيا في الحقيقة لم تعد في حاجة إلى مساعدات أجنبية في شكل مالي. "

" إن هذا لا يعنى القول بأننا يجب أن نصم آذاننا لأى طلبات، وعندما يتعلق الأمر بأى مصلحة بريطانية حقيقية سنكون على استعداد دوماً للنظر في كل حالة على حدة كما كنا نفعل في الماضي. غير أننى أؤمل أن يقال لليبيّين في وقت مناسب أنه مع التغيير الجوهرى في ظروفهم الاقتصادية بسبب عائداتهم النفطية، فإننا نتوقع منهم أن يقوموا بسداد مقابل للمساعدات التى قد يطلبونها منا. "

" إن **ساريل** [٧٩] سوف يأتى لمقابلتى يوم ٧ يناير. وإذا كان بمقدورك الالتحاق بنا سوف أكون سعيداً بالتحدث معك حول الموضوع. وبديلاً لذلك سيكون بمقدورى المجئ إليكم للاجتماع بكم في وزارة الخارجية إذا كنتم تفضلون ذلك. "

" وأخيراً فإن أياً مما ورد في هذه الرسالة لا ينبغى أن يحمل أى تأثيرات على أملنا الذى عبّرنا عنه في الفقرة (٥) من رسالتى إلى Summer Hayes المؤرّخة في ٢٦ سبتمبر (أرقامكم الاشارية PEB 10705/5) والخاصّة **بترحيبنا بتحويل المساعدات المالية التى نقدمها في شكل منح إلى مساعدات للتنمية كما فعلنا في الأردن.** ألا يوجد أى احتمال للتحرك في هذا الاتجاه ؟ " .

وبتاريخ **٦ يناير ١٩٦٤** بعث المستر **سكرايفنر** بردّ مطوّل على رسالة المستر **كينج** جاء فيه [٨٠]:

" أشكركم على رسالتكم المؤرّخة في ٢٠ ديسمبر (CF 399/84/02) بشأن المساعدة الفنية لليبيا.

" (٢) حقيقة أن ليبيا تلقت أموالاً كثيرة في شكل مساعدات ومنح من حكومة صاحبة الجلالة منذ حصلت على استقلالها. غير أنه في الحقيقة، فإن هذه الأموال ليست سوى **إيجاراً مقابل التسهيلات العسكرية الحيوية لأمننا القومى.** ولا أعتقد أنه يصح لنا، كسياسة واقعية، أن ندخلها في حساباتنا هنا. "

---

٧٨ من المعروف أن الحكومة الليبية درجت على مطالبة الحكومات الأجنبية المانحة للمساعدات أن تقوم بدفع أى زيادة في مرتبات الموظفين الأجانب العاملين بها عن المعدلات المحلية.

٧٩ يقصد السفير البريطانى الجديد في ليبيا.

٨٠ الرد يحمل الرقم الاشارى VT 1151/48 بالملف FO 371/173 261 36717

" ومع المتغيرات التى طرأت في الوضع العالمى منذ نهاية الحرب (الثانية)، فإن أهمية ليبيا لنا، وعلى الأخص أهمية التسهيلات العسكرية **بقاعدة العدم** ازددات في القيمة بشكل متواصل. وفي حين أننا لا نستطيع أن نترجم الثمن المحتمل في أرقام مالية، فإن أى بدائل أخرى يمكن استخدامها لقاعدة العدم، حتى لو افترضنا أنه بإمكاننا الحصول عليها، سوف تكلفنا أكثر بكثير من المساعدة المالية التى استلمتها ليبيا منا عبر السنوات. وبصرف النظر عن الحسابات المالية، فالحقيقة تبقى أن نشرنا الفعّال لقواتنا العسكرية في الشرقين الأوسط والأقصى يتوقف – في الوقت الحاضر – على استعمالنا غير المحدود لقاعدة العدم الجوية (مدعوماً بقدرتنا المتواصلة لاستعمال الأجواء السودانية). "

" (٣) عندما نتحدث الآن عن تقديم مساعدة فنية لليبيا، يحضر في بالنا التغيير الجوهرى الذى طرأ على الوضع الاقتصادى فيها بفعل اكتشاف النفط بها. إن التسهيلات التى نتمتّع بها في ليبيا مقابل مبالغ هائلة، جرى الحصول عليها عندما كانت ليبيا فقيرة وتعتمد على المساعدات الأجنبية لبقائها كدولة. **إن هذا الوضع تغيّر الآن، إلا أن مصالحنا في ليبيا لم تتغير.** وعلينا أن نعيد صياغة سياستنا على أساس ضمان استخدام التسهيلات العسكرية بليبيا في وضع لم تكن فيه ليبيا في حاجة إلى المساعدات المالية. ولا يوجد شك أن إحدى الطرق التى يمكننا أن نأمل من خلالها تحقيق ذلك هى مساعدتهم في تحسين الإدارة Administration عندهم، وإننى أعتقد أنه يجب علينا أن نشرع منذ الآن في التفكير فيما يجب علينا عمله في هذا المجال. "

" في المرفق مع المراسلة التى بعث بها المستر ستيوارت حول الميزانية الليبية، التى لا أشك في أنكم أطلعتم على نسخة منها، ذكر ستيوارت أن مبلغ (٣٥) ألف جنيه استرلينى جرى تخصيصه بميزانية عام ١٩٦٤/٦٣ لإنشاء " **المعهد القومى للإدارة العامة** " في ليبيا. وإذا وافقتم فإننا نودّ اقتراح أن تطلب من المستر **ساريل** [٨١] أن يقوم عقب وصوله إلى طرابلس مع نهاية هذا الشهر، بالاستفسار عن هذا الموضوع وعما إذا كان بمقدور الحكومة البريطانية تقديم أى مساعدة فنية – وبالطبع مع تفضيلنا أن تكون هذه المساعدة على حساب الحكومة الليبية – في إنشاء وإدارة هذا المعهد. ليس لدينا تفاصيل حول ما هو مقترح ... ليس لدينا شك في أن المشروع ما يزال في مرحلته الجنينية، ومن المحتمل أيضاً أن الأمم المتحدة (برنامج المساعدة الفنية) تقوم حالياً بتقديم النصح للحكومة الليبية حول هذا الموضوع. ومع ذلك، طالما أن مصلحة بريطانيا في ليبيا هى على هذه الدرجة من الأهمية فإن وزارة الخارجية البريطانية ترى مزيّة لقيامنا بدور نشط في مساعدة الليبيّين في تنفيذ هذا المشروع. "

" (٣) ربما قد ترون مناقشة هذا الموضوع أثناء اجتماعكم مع ساريل يوم ٧ يناير الذى أؤكد لكم أننى يسرنى حضوره. "

من التقرير السنوى لعام ١٩٦٣

عاد السفير **ستيوارت** إلى موضوع المساعدة الفنية البريطانية لليبيا في الفقرة الخامسة من

---

٨١ السفير البريطانى الجديد في ليبيا.

تقريره السنوى عن الأوضاع في ليبيا لعام **١٩٦٣** المؤرّخ في ١٩٦٤/١/١ حيث كان من بين ما جاء في تلك الفقرة:

" ... يظل باقياً في هذا البلد (ليبيا) إحساس عميق بالودّ والاحترام لبريطانيا، فالليبيون يعرفون أنهم عندما يكونون في مواجهة صعاب فبمقدورهم أن يعتمدوا علينا (كما حدث عندما وقع زلزال المرج في فبراير ١٩٦٣). وهم الآن يتجهّون مزيداً ومزيداً نحونا طلباً للمساعدة والخبرة في المجالات التعليمية والاجتماعية. وفي الواقع فإننى أعتبر أن من أفضل الطرق التى يمكننا عن طريقها تعزيز العلاقات البريطانية / الليبية في المستقبل ربما يكون من خلال تطوير الروابط المهنية بين البلدين. إن هذا سوف يعتمد بشكل كبير على مدى نجاح الجهود التى يبذلها " **المجلس البريطانى** " British Council في سبيل نشر تعلّم اللغة الانجليزية ... "

وقد حظيت هذه الفقرة بتعليق من كل من المستر **جون** R.M. John (بتاريخ ١٩٦٤/١/١٣) والمستر **سكرايفنر** R.S. Scrivener (بتاريخ ١٩٦٤/١/٢٠).

وجاء في تعليق المستر **جون** الذى اتسّم بالتحفظ والتشاؤم:

" ... إن وصول المستر ساريل سفيراً لدى ليبيا قد يتيح الفرصة لتحسين الحالة (العلاقة مع ليبيا بما فيها التعاون في مجال تطوير الإدارة). وللأسف فإن المشكلة في غالبها – في ظل الترتيبات القائمة حالياً – ينبغى علينا تركها لوزارة التعاون الفنى، التى هى – بكل صراحة – غير منظّمة ولا حتى ترغب في تزويدنا بالمساعدة التى أعتقد أننا نحتاجها من أجل مساعدة الليبيّين للتحرك نحو وضعهم الاقتصادى الجديد والتعاطى بكفاءة مع كافة المشاكل التى جلبتها معها الثروة النفطية. "

أما المستر سكرايفنر فقد أورد في الفقرة (٤) من مذكرته المطوّلة حول التقرير السنوى المذكور:

" وإذا كنا نريد أن نحصل على مراجعة مرضية للمعاهدة في عام ١٩٦٥، **فإن علينا أن نسهم بشئ ما**. إننى أعتقد أنه توجد فرصة معقولة أن نتخلص الآن من فكرة **المنح المالية** التى عفا عليها الزمن، ولكن في هذه الحالة علينا استبدالها **بمساعدة فنية على نطاق واسع** بحق مسنودة بسياسة سخية من القروض الحكومية (من حكومة إلى حكومة). لقد شرعنا في بحث هذا الموضوع الآن بدون أن نتخلى – بالطبع – عن أى نقاط لوزارة الخزانة مقدماً. "

متفرقات

زيارات ووفود متبادلة

شهدت فترة حكومة الدكتور فكيني قيام أعداد كبيرة من رجال الأعمال في البلدين (وبخاصة في مجال النفط) بزيارات متبادلة [٨٢] كثيرة. وفضلاً عن ذلك فقد شهدت الفترة ذاتها قيام العديد من المسئولين البريطانيين بزيارة ليبيا واجراء محادثات مع المسئولين الليبيّين من ذلك:

- زيارة وزير التجارة البريطاني من ٢٤ إلى ٢٧ أبريل ١٩٦٣.
- زيارة الأدميرال السير ديريك هولاند مارتن Admiral Sir Derrick Martin قائد عام القوات البريطانية وقوات الحلفاء في البحر الأبيض المتوسط من ٧ إلى ١٥ مايو ١٩٦٣.
- زيارة المستر سكرايفنر مدير إدارة شمال وشرق أفريقيا بالخارجية البريطانية من ٢٤ إلى ٣٠ يونيه ١٩٦٣.
- توقف دوق أدنبرة (زوج ملكة بريطانيا) بمطار إدريس يومى ٨، ١٩ ديسمبر ١٩٦٣ في طريقه إلى كينيا لحضور الاحتفالات باستقلالها.
- زيارة اللورد بريدجس Lord Bridges (رئيس المجلس البريطاني) وزوجته على امتداد الفترة من ٣٠ ديسمبر ١٩٦٣ إلى ٦ يناير ١٩٦٤.

من جهة ثانية فقد شهدت الفترة نفسها قيام وفد ليبي ضم عميد بلدية طرابلس واثنين من كبار المسئولين الليبيّين بزيارة لبريطانيا امتدت لثلاثة أسابيع (ابتداءً من ١٩٦٣/١٠/٢٩) بدعوة من الحكومة البريطانية.

مذكرة داخلية

يوجد من بين الوثائق البريطانية المفرج عنها **مذكرة داخلية** جرى إعدادها من قبل إدارة شمال وشرق أفريقيا بتاريخ ١٩٦٣/١٠/٢٨ في إطار الإعداد لمحادثات مع طرف ليبي وقد حملت المذكرة عنوان " **ملخص بالتزامات بريطانيا بموجب المعاهدة البريطانية – الليبية. التغيرات العامة التى طرأت على الحالة الداخلية خلال السنوات العشر الماضية.** " وجاء فيها:

" **لنا معاهدة مع ليبيا** جرى توقيعها في ١٩٥٣/٧/٢٩. كانت مصلحتنا في ليبيا حينذاك جزءاً من وجودنا الشرق أوسطى. في الوقت الحاضر تعتبر ضرورية لانتشارنا العسكرى شرقي السويس. المعاهدة تعطى قواتنا حق التمركز بالأراضى الليبية وبحق الطيران في أجوائها بما في ذلك استعمالنا المطلق لقاعدة العدم الجوية، وإعطائنا تسهيلات واسعة لقواتنا لاجراء

---

٨٢ راجع مبحث " تطورات نفطية " بفصل " حكومة فكيني .. البداية الواعدة " ومبحث " تداخل وصراع المصالح السياسية والاقتصادية – بن حليم نمزنجا " بفصل " حكومة فكيني .. وتواصل الصراع الداخلى " بهذا المجلد.

تدريبات عسكرية. وبالمقابل فإن المعاهدة تلزمنا بأن نسارع لنجدة ليبيا عسكرياً في حالة تعرّضها لعدوان خارجي. وتلزمنا الاتفاقية المالية الملحقة بالمعاهدة تقديم مساعدة مالية لليبيا. والمعاهدة غير محدودة المدة غير أنها مبدئياً لعشرين سنة وهى تخضع للمراجعة التى تحل عام ١٩٦٥. وفي الوقت الحاضر فإننا نقدم مساعدات مالية مقدارها (٣,٢٥) مليون جنيه استرلينى سنوياً، ونحتفظ بحامية عسكرية في كل من طرابلس وبنغازى وطبرق تتألف من وحدتين رئيسيتين ونصف الوحدة. "

" (٢) لقد تغيرت **الأوضاع الداخلية في ليبيا** بشكل كبير خلال السنوات العشر الماضية. إن اكتشاف البترول مؤخّراً، والاستغلال الواسع للثروة البترولية يحدث تحوّلات جوهرية في الاقتصاد الليبي. إن إجمالى عدد سكان ليبيا يربو قليلاً عن المليون نسمة وهو يبقى صغيراً. ومن المرجّح أن يؤدّي الثراء المتنامى إلى تسريع نزوح السكان من الدواخل إلى المدن وبخاصّة طرابلس [٨٣] التى ستستفيد أيضاً من مركزية الإدارة التى ترتبت على إنشاء نظام موحد بديل للنظام الاتحادى في ديسمبر الماضى [٨٤] (١٩٦٢) ومنذ مجئ الدكتور فكينى إلى رئاسة الوزارة في فبراير من هذه السنة [٨٥]. أخذت ليبيا تلعب دوراً أكثر حيوية في قضايا الوحدة الإفريقية والعربية. والنتيجة المهمة الوحيدة التى نجمت عن هذا التوجّه تمثلت في حرمان كل من جنوب أفريقيا والبرتغال من أى تسهيلات تنفيذاً لقرارات قمة أديس أبابا. "

" (٣) إن وضع ليبيا في أفريقيا وعلاقاتنا بها تعتبر متفردة وهى ذات أهمية عظيمة لنا، **غير أن الليبيّين عموماً غير مدركين لهذه الحالة**. وهم في العموم يكنون صداقة لبريطانيا لاعتبارات **عاطفية**. وعند **المناقشة** سيكون من المناسب الاشارة إلى النقاط التالية:

١) التأثير الذى أحدثه النظام الاتحادى على السلطات الحكومية المحلية [٨٦].
٢) التأثير الذى أحدثته العائدات النفطية على الاقتصاد الليبي [٨٦].
٣) علاقات الصداقة التى ظلت – كما يبدو – تطبع على الدوام علاقات القوات البريطانية مع السلطات المحلية في ليبيا [٨٧]، وكذلك زمالة السلاح التى سادت بين القوة العربية الليبية والجيش الثامن في زمن الحرب [٨٨]. "

---

٨٣ لم نستطع أن نتعرف على وجه اليقين على هوية هذا الطرف الليبي ولا الطرف البريطانى المقابل له في هذه المحادثات. ونميل إلى الظن بأن الطرف الليبي هو رئيس الأركان اللواء **نورى الصديق** الذى كان في تلك الفترة في زيارة للباكستان امتدت شهراً كاملاً، وانتهت في ١٩٦٣/١٠/٣٠ ولعله عاد من رحلته عن طريق لندن حيث توقف بها وأجرى هذه المباحثات.

٨٤ هذه العبارة وما تلاها تجعلنا نرجّح أن الطرف الليبي المقابل قد يكون عميد بلدية طرابلس الذى كان في زيارة للندن لمدة ثلاثة أسابيع تبدأ من ١٩٦٣/١٠/٢٩.

٨٥ إعلان الوحدة تم في أبريل ١٩٦٣ وليس ديسمبر ١٩٦٢ رغم أن تفكيك النظام الاتحادى بدأ فعلا في التاريخ الأخير.

٨٦ تولى الدكتور فكينى رئاسة الوزارة في ١٩ مارس ١٩٦٣ وليس فبراير.

٨٧ هذه الفقرات ترجّح أن يكون الطرف الليبيي المقابل هو عميد بلدية طرابلس الذى تعنيه بالدرجة الأولى ويشك في أنها تهم أى طرف عسكرى ليبي.

٨٨ هذه العبارة بالذات ترجّح أن يكون الطرف الليبي المقابل هو رئيس أركان الجيش اللواء نورى الصديق الذى كان ضابطاً بالقوة العربية الليبية.

التخلى عن بعض صور التعاون الأمنى

شهدت فترة **حكومة الصيد**، التى كانت تربطها بالحكومة البريطانية علاقات وطيدة، بعض **مشروعات التعاون الأمنى بينهما**. وكان من بينها قيام حكومة الصيد بالطلب من الحكومة البريطانية تزويدها **بضابط شرطة بريطانى كبير** لمساعدتها في إعادة تنظيم الأجهزة الأمنية بعد إلغاء النظام الاتحادى [٨٩]. كما يفهم من مطالعة الوثائق البريطانية أن حكومة الصيد دخلت سراً مع الحكومة البريطانية في برنامج يهدف إلى **تدريب كوادر ليبية خاصّة** لتكون قادرة على السيطرة على الأوضاع في ليبيا في حالة وفاة الملك فجأة ووقوع حالة فوضى في البلاد.

ورأينا أيضاً كيف أن علاقة حكومة فكينى بالحكومة البريطانية لم تكن بنفس الدرجة من الحميمية التى كانت عليها العلاقة مع حكومة الصيد. ومن ثمّ فلم يكن غريباً أن تتعرّض مثل هذه المشروعات للتعطيل بل وللإلغاء، وهو ما أشار إليه المستر **جون** John من وزارة الخارجية في المذكرة التى أعدها بتاريخ ١٣ **يناير** ١٩٦٤ حول تقرير السفارة البريطانية السنوى عن الأوضاع في ليبيا المؤرّخ في ١٩٦٤/١/١. لقد كان من بين ما ورد في تلك المذكرة:

> " ... لقد نظرنا في العام الماضى فيما يمكننا القيام به لمساعدة الحكومة الليبية في تأسيس كوادر من المسئولين الليبيّين ربما يكون بمقدورها الحيلولة بين الإدارة وبين أن تكون في وضع الفوضى الذى نتوقع حدوثه مباشرة في حالة وفاة الملك [٩٠]. غير أن جهودنا من أجل تحقيق أى شيء في هذا الخصوص خلال عام ١٩٦٣ واجهت احباطاً كبيراً. إن السبب في هذا يرجع بشكل أساسى إلى التغيير الحكومى الذى حدث في ١٩ مارس ١٩٦٣. وأعتقد أنه لو بقى السيد محمد بن عثمان الصيد على رأس الحكومة لكنا أحرزنا تقدماً كبيراً في هذا الموضوع. غير أن الموقف العدائى – إلى حد ما – الذى اتخذه الدكتور فكينى جعل العلاقات بين السفارة والحكومة الليبية أكثر صعوبة مما كان عليه في ظل الحكومة السابقة بشكل ملحوظ .. وبالطبع فقد لقيت فكرة الاستعانة بضابط شرطة بريطانى كبير لإعادة تنظيم الأجهزة الأمنية نفس المصير. "

---

٨٩ تقرير سرى للسفارة البريطانية في ليبيا مؤرّخ في ١٩٦٣/٤/١ ويحمل الرقم الاشارى (10135) بالملف FO 371/173 238

٩٠ مما هو جدير بالذكر أن الفريق الخاص بليبيا Country Team في السفارة الأمريكية عارض في عام ١٩٦٢ مشروعاً يبدو أن حكومة الصيد تقدمت به للسفارة الأمريكية بهدف تدريب قوات ليبية خاصّة لمواجهة أى حركة عصيان تقوم بها العناصر الشيوعية في ليبيا، وكان أساس الرفض أن العناصر الشيوعية الليبية لا تشكل أى تهديد للنظام وأن قوات الأمن الليبية ستكون قادرة على التصدى لها. راجع مراسلة السفارة الأمريكية رقم (١٤٢) بتاريخ ١٩٦٢/٤/٦ بالملف 5 .773 وبرقية السفارة الأمريكية رقم (٧٥) بتاريخ ١٩٦٢/٩/٢٠ بالملف نفسه.

تضارب وحساسيات حول المعلومات

لا تعتمد **الخارجية البريطانية** [٩١] بالنسبة للمعلومات التى تستقيها حـول ليبيـا والتطـورات الحاصلة فيها على جهة وحيدة. فبالاضافة للدبلوماسيين التقليديين المحلقين بالسفارة البريطانيـة وقنصلياتها في طرابلس وبنغازى والبيضاء، هناك رجال المخابرات البريطانية الـذين يعملـون بليبيا تحت غطاء دبلوماسى أو قنصلى أو تعاون ثقـافى (المجلـس البريطـانى) أو كمـوظفين ومستشارين بعدد من الأجهزة الأمنية والوزارات والمؤسسات الليبية، أو يعملون تحـت غطـاء مهنى (مدرسون / أطباء ...) أو في مشروعات ونشاطات تجاريـة وماليـة (شـركات الـنفط، المصارف ...) وفضلاً عن ذلك فهناك البعثة العسكرية البريطانية الملحقة بالجيش الليبي والتـى تتقصى كل شاردة وواردة عنه بل وحتى عن التطورات السياسية والأمنية العامة في البلاد. أمـا المصادر التى تستقى منها هذه الجهات وعيونها معلوماتها عن ليبيا فهى لا تعـد ولا تحـصى، وبعضها منشور ومعروف (كالصحف والمجلات والاذاعات المرئية والمسموعة، غير أن أغلبها وأخطرها غير منشور وغير معروف ويتم عبر " العملاء " و " الأصدقاء " المحليـين بـشتى مستوياتهم وانتماءاتهم، وعبر بعض الشخصيات البريطانية ذات الصلات القديمة والتى تجـددت وتواصلت فيما بعد الاستقلال [٩٢] .

وبقدر ما يؤدّي هذا الكم الكبير من الجهات والمصادر والعيون إلى وفرة حجم المعلومات عن ليبيا لدى الخارجية البريطانية وغيرها من الأجهزة المعنية، فإنه يؤدّي أحيانـاً إلـى تـضارب وتناقض الرؤى والتقييمات بل وحتى أحياناً إلى الحساسيات بين هذه الأجهزة والمصادر التابعـة لها في ليبيا.

وتوجد ضمن وثائق الخارجية البريطانية الخاصّة بفترة حكومة الـدكتور فكينـى وثيقتـان بريطانيتان ذات أهمية ودلالة في هذا السياق.

الوثيقة الأولـى، رسالة قصيرة مؤرّخة في ١٩٦٣/١٢/٩ مرسلة من المستر سكرايفنر إلـى المستر لوكاس I.T.M. Lucas رجل المخابرات البريطانية (يشغل منـصب نائـب الـسفير) بالسفارة البريطانية في طرابلس، جاء فيها [٩٣]:

" أشكرك على رسالتك المؤرّخة في ٢٨ نوفمبر (١٠١٣٥) حول الأوضاع الليبيـة بـصفة عامة. نحن ممتنون لك على إرسالك هذه المعلومات. لقد أدركت أن بعض استفـساراتى تمـت الاجابة عليها جزئياً في مراسلات سابقة، غير أننى أعتقدت أن تجميعا Round-Up من جانبك لها سوف يساعدنا على وضع الأخبار في إطارها الصحيح.

إن **تقارير المتابعة** التى ترسلها **البعثة العسكرية البريطانية** في ليبيا هى بالطبع مفيـدة لنـا، وهى تقرأ على نطـاق واسـع من قـبـل رئـاسـة الـحـكـومـة White Hall. وفـي

٩١ ينطبق هذا الأمر على كافة الدول ذات المصالح المهمة في ليبيا.

٩٢ من أبرز الأمثلة لهذه الشخصيات المستر دى كاندول المقيم البريطانى السابق في برقة والذي ظـل علـى صلة متينة بالملك وعدد من الشخصيات السياسية في برقة.

٩٣ الوثيقة تحمل الرقم الاشارى VT 1015 / 71 بالملف FO 370/173 240 28192

الوقت نفسه فسوف يضيف الكثير لفهمنا للأمور إذا كان بمقدروكم تزويدنا بشكل مباشر بأى – معلومات ذات أهمية سياسية – قد تضمّنها أو تنوى البعثة العسكرية تضمينها في تقاريرها مع تعليقاتكم حولها. وبديلاً لذلك فإن إعدادكم رسالة نصف شهرية أو شهرية تتضمن تجميعاً للمعلومات وإرسالها إليّ أو إلى المستر **بيتر لورانس** Peter Laurence ستساعدنا كثيراً في أن نكون مواكبين لآخر الأخبار. وسنكون متفهمين تماماً للأمر لو تبين فيما بعد أن الجزء الأكبر من المعلومات التى ترسلها إلينا أنها مجرد تكهنات أو أنها مبينة على اشاعات. "

أما **الوثيقة الثانية** فهى رسالة قام بإرسالها المستر **دونداس** R.G. Dundas رجل المخابرات البريطانية في بنغازى تعقيباً على رسالة المستر **سكرايفنر** السابقة إلى المستر **ايفور لوكاس**، بتاريخ **١٧ ديسمبر ١٩٦٣**، جاء فيها [٩٤]:

" لقد قرأت باهتمام رسالتك رقم VT 1015/71 المؤرّخة في ٩ من ديسمبر الموجهة إلى **ايفور لوكاس** حول تقارير المتابعة التى تعدها البعثة العسكرية البريطانية في ليبيا.

وباعتبارى الشخص الأكثر إتصالاً بالكولونيل **تيد لاو** Col. Ted lough (رئيس البعثة العسكرية البريطانية) فهل لى أن أشير إلى ملاحظة أو ملاحظتين ؟

إننى أعتقد أن البعثة والكولونيل لاو على وجه الخصوص على إطلاع تام كما ينبغي عليهم أن يكونوا، بالشئون العسكرية الليبية. أما تقاريرهم بشأن الأمور السياسية فهى أقل درجة. إن لهم علاقة قوية بدائرة من الليبيّين [٩٥] الذين لهم أغراض خاصّة Who have axes to grind والذين يعلمون تمام العلم أن ما يقولونه للكولونيل **لاو** يجد طريقه على الأقل إلى السفير ومن المحتمل – كما ذكرت في رسالتك – (أن يقرأ على نطاق واسع من قبل رئاسة الحكومة البريطانية). إن هذا هو بالطبع ما جعلك تطلب تعليقاتنا حول هذه التقارير. "

" إننى سوف أبذل من جانبى قصارى جهدى للقيام بعملية غربلة (للمعلومات التى يبعث بها). إننى لا أنكر أن الكثير من المعلومات غير الدقيقة سوف يبقى. إننى سوف أحيل الآن على ايفور (لوكاس) مادة من المعلومات [٩٦] لعل لديه معلومات من مصادر أخرى تؤكدها أو تناقضها."

" إننى سوف أرسل صورة من هذه الرسالة إلى ايفور لوكاس في طرابلس. "

رحيل السفير ستيوارت [٩٧]:

في يوم ١٩٦٤/١/٤ قام السفير البريطانى ستيوارت A.C. Stewart **بزيارة وداعية للملك**

٩٤ الوثيقة تحمل الرقم الاشارى VT 1015/71 A ، 11915/63 بالملف السابق.

٩٥ يقصد العقيد عبد العزيز الشلحى وجماعته بالجيش الليبي.

٩٦ للأسف فإن هذه المادة غير مرفقة مع الرسالة.

٩٧ كان السفير البريطانى اندرو تشارلز ستيوارت Andrew Charles Stewart قد قدم أوراق اعتماده كسفير لبلاده في ليبيا خلال شهر فبراير ١٩٦٢ (حكومة محمد عثمان الصيد) خلفاً للسفير ديريك مارتن رينتشس D.M. Riches

إدريس. وقد نقلت برقية سرية [٩٨] بعث بهـا السفير الأمريكي **لايتنـر** Lightner بتـاريخ ٦/١/١٩٦٤ إلى واشنطن بعض ما سمعه من السفير ستيوارت عما دار خلال تلك الزيارة:

" أخبرني السفير البريطاني أنه ذكر للملك خلال الزيارة الوداعية التي قام بها له في يوم ٤ يناير تحديد موعد مراجعة معاهدة الدفاع بين ليبيا والمملكة المتحدة (المقرر في ١ يوليه ١٩٦٥) وطلب رأى الملك حول المعاهدة ومدى كفايتها الحالية وحاجتها إلى تعـديلات ... إلـخ. نـسب السفير ستيوارت إلى الملك قوله **بأن المعاهدة ضرورية لليبيا الآن مثلما كانت ضرورية عنـدما تمّ التوقيع عليها** (في عام ١٩٥٣). إن ليبيا في المرحلة الحالية من تطورها في حاجة إلى حليف قوى لضمان أمنها وقدرتها على تطوير نفسها. إن التطور النفطي يعني ثروات جديدة يمكـن أن تغرى دولاً أخرى. لقد كانت المعاهدة لمدة (٢٠) سنة وينبغي أن تستمر حتى نهاية مـدتها. وأن الملك قال له أنه في الحقيقة كان يفضل مدة أطول للمعاهدة. وباختصار فهو سعيداً جداً بالمعاهدة ولا علم عنده عن حاجتها لأى تعديلات. **وأنه سعيد أن المعاهدة كانت مع بريطانيا فالبريطانيون هم الشعب الوحيد الذى يمكن الثقة في كلمتهم بالكامل هذه الأيام** [٩٩]. "

وعلق السفير الأمريكي **لايتنر** عند هذا الحد من برقيته بقوله:

" إن التأكيد السالف لاستمرار اعتماد ليبيا على معاهدة الدفاع يعزّز Rounds Out مـا قاله لي الملك مؤخّراً وأظهر لي من خلال كلماته إدراكه لأهمية قاعدة ويلس لاسـتقرار ليبيـا، وبالطبع فإنني شغوف أن أعرف إلى أى مدى يعلم فكيني وحكومته بتصريحات الملك (للـسفير الأمريكي والبريطاني) الخالية من أى لبس. "

ثم أضاف **السفير الأمريكي** في برقيته حول لقاء الملك بالسفير البريطاني ستيوارت:

" لقد سأل الملك السفير ستيوارت خلال هذه الزيارة: **أليس صغير السن جداً على التقاعد ؟** لقد جعلني هذا أتذكر كلمات الملك عند مقابلته لي حول رغبته في التقاعد .. لقد أوضح ستيوارت للملك أن نظام التقاعد ينطبق على موظفي الخدمة العامة الذين هم أكثر حظاً من الملوك الـذين يبدو أن عليهم أن يستمرّوا في مناصبهم حتى النهاية. وقد علق الملك مؤكداً أن ذلك صحيح. لقد فهم ستيوارت من هذا **أن الملك لا يعتزم التقاعد** على الرغم من رغبته الخاصّة فـي ذلـك. **إن فقدان الملك للثقة في وليّ العهد**، وهو الموضوع الذى أثير خلال حديثه مع السفير سـتيوارت، يسيطر على تفكيره دون شك . "

---

٩٨ البرقية تحمل الرقم (طرابلس ٢٢٢) بالملف POL 15-1 Libya

٩٩ لم يكن الملك بالطبع يعلم ما كان السفير ذاته قد أوصى به في عدد مـن تقـاريره منـذ سـبتمبر ١٩٦٣ بضرورة أن تقيم بلاده علاقات مع القوى الجديدة المناهضة للملك والملكيـة. راجـع مبحـث " اهتمـام بريطاني بالقوى الجديدة " من هذا الفصل. ولا شك أن هذه العبارة التي قالها الملك تنم عن خيبة أمل خفية لديه من الأمريكان وربما يؤكد هذا صحة ما ورد في مبحث " زائر أمريكي خبير في تدبير الانقلابـات " بفصل " حكومة فكيني .. العلاقات مع الولايات المتحدة " من هذا المجلد.

رؤية بريطانية ختامية

بتاريخ ١٩٦٤/١/٢٠، وقبل يومين من سقوط حكومة الدكتور فكيني، أعد المستر **سكرايفنر** مذكرة مطولة حول تقرير السفير ستيوارت عن الأوضاع والتطورات في ليبيا خلال العام ١٩٦٣، **ولخصت تلك المذكرة** [١٠٠] **رؤية وزارة الخارجية البريطانية للحالة الليبية** وموقف الحكومة البريطانية تجاهها. ومما جاء في تلك المذكرة:

" كنتيجة لمراجعتنا أحداث ووقائع العام ١٩٦٢ في ليبيا، قمنا على امتداد الاثنى عشر شهراً الماضية بإعادة النظر في سياساتنا تجاه ليبيا وتأثير هذه السياسات على علاقاتنا بذلك البلد. وقد توصلنا إلى عدد من **الخلاصات** من أبرزها:

i) أن علينا الاحتفاظ **بالحامية العسكرية** في ليبيا، وأن نحافظ على سداد المنحة المالية على الأقل حتى حلول موعد مراجعة المعاهدة في عام ١٩٦٥.

ii) أنه طالما بقي **الملك إدريس** – البالغ من العمر ٧٣ عاماً – على قيد الحياة فمن المحتمل أن تبقى مصالحنا في ليبيا مأمونة. ويبقى من واجبنا أن نكون على استعداد للاستجابة إلى أي **مفاجآت**. وبالنسبة للمستقبل فيبدو أن أفضل رهان لنا هو على تولي **وليّ العهد** العرش بعد وفاة الملك، غير أن دعمنا له ينبغي أن يبقى محاطاً بالتكتم والحذر.

iii) ينبغي علينا أن **نتجنب الزج بأنفسنا في الشئون الداخلية الليبية**. غير أنه يجب علينا أن نتذكر أنه من الواضح أن الملك يدرك أنه لا يمكن الاعتماد سياسياً على **الجيش** في حين أن **قوات الأمن** – بشكل عام – موالية له. ومن ثمّ – فهو على ما يبدو – يقوم بخطوات لضمان تفوّق قوات الأمن على الجيش في حالة وجود نزال بينهما.

iv) علينا أن نحاول الاقتراب أكثر من **قائد عام قوات الأمن** [١٠١] ومن **الملك**، وقد تم اتخاذ عدد من الخطوات لتحقيق ذلك. إن إعتلاء وليّ العهد العرش يبدو أمراً يصعب التأكد من وقوعه حالياً، وعلينا أن نقيم علاقات أوثق مع **الأجيال الجديدة** من الساسة الليبيّين، وفي هذا السياق نحن بصدد دعوة رئيس الوزراء [١٠٢] **فكيني** لزيارة بريطانيا ضيفاً على حكومة صاحبة الجلالة لاحقاً هذا العام.

---

١٠٠ التقرير والمذكرة يحملان الرقم الاشارى VT 1011/1 بالملف FO 371/ 178 854

١٠١ يلاحظ أن هذه المذكرة أعدت بعد أحداث الطلبة الدامية في بنغازى. راجع فصل " حكومة فكيني .. وأحداث الطلبة الدامية "

١٠٢ أعدت هذه المذكرة قبل يومين فقط من استقالة حكومة فكينى.

" (٢)لا يوجد في استعراضنا لأحداث هذا العام (١٩٦٣) ما يدعو لاتخاذ اجراء عدا أو أكثر مما سبق اتخاذه. وعلى أى حال فإننى أعتقد أن **هذه السنة لم تكن زاخرة بالأحداث البارزة** كما لا تعكس حقيقة أنها **السنة الأولى التى شهدت:**

i. **تمتـّع ليبيا بإدارة موحدة وميزانية موحدة.** (في الماضى كان يوجد في ليبيا حكومة اتحادية وثلاث حكومات ولائية وكان لكل منها ميزانية خاصـّة بها).

ii. **استلام ليبيا لدخل كبير** حقاً من عائداتها النفطية (٢٣ مليون جنيه استرلينى صافية). إن هذا من شأنه أن يخلق لليبيا مشكلات جديدة بقدر ما يساعدها على حلّ غيرها. وإن الجزء الأعظم من هذه الثروة سوف يزيد من ثراء الأثرياء كما يجد طريقه إلى جيوب أولئك الذين في السلطة. **إن الملك يبدو هو الليبي الوحيد الذى يدرك هذا الأمر**، وإن المنشور الذى وجهه الملك في ٢٤ ديسمبر الماضى هو ذو دلالة مهمة في هذا السياق.[١٠٣]

iii. **إقرار البرلمان الليبي لخطة مفصلة للتنمية** (تجيز انفاق (١٧٠) مليون جنيه ليبي على مدى خمس سنوات).

" (٣) إذا كنا، كما نأمل، قد قمنا بما هو مطلوب منا من أجل تعزيز موقف أصدقائنا في ليبيا، فإن الأولوية الرئيسية التى تبقى أمامنا خلال الأشهر الاثنى عشر القادمة، ستكون **للتحضير لمراجعة المعاهدة البريطانية الليبية** التى ستحل خلال عام ١٩٦٥.... "[١٠٤]

" (٤) ....[١٠٥]

" (٥) **ربما سيتوجب علينا أن نستجيب لما قد يطلبه الليبيون منا بتخفيض حجم وجودنا العسكرى في بلادهم**، وذلك من أجل أن نحافظ على احتياجاتنا العسكرية الأكثر أهمية فيها (حشد القوات وعبور الأجواء) التى نتمتـّع بها الآن. إنه من المستحيل أن نتكهن ما إذا كان **وجود الحامية** في ليبيا سيصبح قضية مثارة أو محل مساومة. إننى ميال إلى الاعتقاد بأن الليبيّين قد يرغبون لبعض الوقت أن يشعروا بأن بمقدورهم – كملاذ أخير – أن ينظروا للحامية البريطانية كـ " رادع " بأيديهم ضد أى مؤامرات قد تستهدفهم من قبل جيرانهم. "

---

١٠٣ راجع مبحث " منشور بشأن الفساد المالى " بفصل " حكومة فكينى .. البداية الواعدة " من هذا المجلد.

١٠٤ تمّ تناول بقية هذه الفقرة في مبحث " اهتمام بريطانى بالقوى الجديدة " بهذا الفصل.

١٠٥ تم تناول كامل الفقرة الرابعة في مبحث " المساعدات الفنية ووزارة التعاون الفنى " بهذا الفصل.

الفصل العاشر

حكومة فكينى .. التنسيق البريطانى الأمريكى

مباحث الفصل العاشر

حكومة فكينى .. التنسيق البريطانى الأمريكى

* تمهيد
* اجتماع لندن – يونيه ١٩٦٣
* التنسيق بشأن خطة الطوارئ والسياسة تجاه ليبيا
* اجتماع واشنطن – يناير ١٩٦٤

الفصل العاشر
حكومة فكيني .. التنسيق البريطاني – الأمريكي

تـمـهـيـد

من المعروف أن التنافس والصراع بين الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا قد خفت حدّته، وخبت جذوته مع نهاية عقد الخمسينات من القرن العشرين في جلّ مناطق العالم التي كانت تسيطر عليها بريطانيا حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، مسفراً عن **تراجع وانحسار** الاستعمار والنفوذ البريطاني ليحلّ محلّهما النفوذ والتأثير الأمريكي.[1]

ويمكن القول بأن ليبيا الملكية كانت من المناطق القليلة في العالم التي شكّلت استثناءً من هذه الظاهرة حيث ظلّ النفوذ البريطاني والأمريكاني **متعايشين** جنباً إلى جنب، **ومتنافسين** في الوقت ذاته، ليس فقط بسبب ارتباط كلّ منهما بالدولة الليبية بمعاهدة أو باتفاقية خاصّة، أو بسبب استمرار أهمية ليبيا الاستراتيجية لكل منهما، ولكن أيضاً بسبب **البترول** الليبي وأهميته الحيوية الجديدة لكل منهما **استثمارات وتزويدات وعائدات**.

ورغم ما طبع العلاقات البريطانية الأمريكية – على مستوى موظفي سفارتيهما وخبراء ومستشاري وشركات الدولتين في ليبيا – من تنافس وصراع حاد ورخيص في بعض الأحيان وعلى حساب المصلحة الليبية في جلّ الأوقات، **فقد كانت هذه العلاقات تخضع في مستوياتها العليا وبالنسبة للقضايا الحيوية لكليهما لتنسيق تام وشامل ومتواصل بين الدولتين.**

وتكشف الوثائق البريطانية والأمريكية المفرج عنها أن **التنسيق بين الحكومتين البريطانية والأمريكية** بشأن ليبيا كان يتم **مركزياً** وبشكل دوري متواصل من خلال اللقاءات بين المسئولين في وزارتي خارجية البلدين[2]، وكذلك بين دبلوماسيي السفارة البريطانية في واشنطن وبين رجال الخارجية الأمريكية، وبين دبلوماسيي السفارة الأمريكية في لندن وبين رجال الخارجية البريطانية. كما كان التنسيق يتمّ **ميدانياً** وبشكل مستمر بين رجال بعثيتهما الدبلوماسيتين والعسكريتين في ليبيا.

---

١ سنتناول هذا الموضوع بمزيد من التفصيل في الجزء الثالث من هذا الكتاب " واقعة انقلاب سبتمبر ".

٢ أشرنا من قبل إلى أن " ليبيا " كانت أحد الموضوعات التي تم تناولها في عدة لقاءات بين وزيري الخارجية في البلدين وبين مسئولين في البلدين. راجع ما ورد تحت عنوان " محادثات بريطانية / أمريكية مكثفة " و " قمة التسليم والتسلـّم في برمودا " و " تواصل المحادثات البريطانية / الأمريكية " بمبحث " العلاقات مع بريطانيا " بالفصل الرابع من المجلد الثاني. ص (٣٨٢ – ٣٩١). راجع أيضاً ما ورد بمبحث " العلاقات مع بريطانيا وأمريكا " بالفصل الأول " حكومة كعبار .. واكتشاف النفط " الصفحات (٤٣ – ٩٣) بالمجلد الثاني/ الجزء الأول.

وتفيد مطالعة الوثائق السرية لخارجيتي البلدين أنهما اتفقتا منذ عام ١٩٦٢ على استحداث ما عرف باجتماع " مربع الأربعة " " Four Square " كآلية للتنسيق بين بعثيتهما في ليبيا تضمّ فضلاً عن سفيرى البلدين ورئيسى بعثيتهما العسكريتين ومسئولي المخابرات بسفارتيهما في ليبيا على أن تجتمع كلما جدت بالبلاد ظروف وأوضاع تستلزم ذلك.[٣]

وقد شهدت فترة وزارة الدكتور فكيني استمرار صور التنسيق السابقة بين رجال البعثتين في ليبيا حول شتى الموضوعات [٤] وفي مختلف المناسبات. كما تزامنت مع انعقاد عدد من الاجتماعات المركزية التنسيقية بين مسئولى وزارتى الخارجية في البلدين، وبين دبلوماسيهما في كل من واشنطن ولندن حول ليبيا.

---

٣ راجع مبحث " خطة الطوارئ واجتماعات " مربع – الأربعة " بفصل " حكومة الصيد .. الصراع بين وليّ العهد وناظر الخاصّة " الصفحات (٣٣٥ – ٣٣٩).

٤ راجع على وجه الخصوص ما ورد في فصلى " حكومة فكيني . والعلاقات مع الولايات المتحدة " و " حكومة فكيني .. والعلاقات مع بريطانيا " بهذا المجلد.

اجتماع لندن – يونيه ١٩٦٣

اتصالات تمهيدية

بتاريخ ١٤ يونيه ١٩٦٣ أعدّ المستر لورانس P.H. Laurence (الذى كان يشغل منصب مدير إدارة شمال وشرق أفريقيا بالخارجية البريطانية بالوكالة) **مذكرة داخلية** [٥] موجّهة إلى السير R. Stevens ذكر فيها أن المستر جوزيف جى واجنر Joseph J. Wagner السكرتير الأول بالسفارة الأمريكية في لندن زاره في اليوم السابق بمكتبه وسلّمه مذكرة قصيرة حول الزيارة المزمعة للمستر ديفيد نيوسوم David Newsom إلى لندن يوم ٢٠ يونيه .. كما أشار أيضاً إلى أنه تلقّى رسالة حول الموضوع من المستر برودلى Broadly بالسفارة البريطانية واشنطن. ووفقاً لما جاء برسالة برودلى فإن المستر نيوسوم يرغب في أن يبحث مع إدارة شمال وشرق أفريقيا الحالة الراهنة في الشمال الإفريقي وعلى الأخص الأوضاع في ليبيا. وقد أفاد لورانس في مذكرته أنه أبلغ زائره الدبلوماسي واجنر استعداده لاستقبال المستر نيوسوم في أى وقت يشاء يوم ٢٠ يونيه. كما ذكر لورانس أن المستر نيوسوم سوف يبقى في لندن حتى يوم ٢١ يونيه في حالة وجود رغبة لدى السير ستيفنس لاستقباله.[٦]

وبتاريخ ١٩٦٣/٦/١٨ أعد المستر لورانس مذكرة داخلية أخرى [٧] جاء فيها أن المستر **واجنر** زاره مرة ثانية بعد ظهر ذلك اليوم وأطلعه على **وثيقة قال أنه لا يستطيع تركها معه** [٨]، ثم أشار إلى الموضوعات التى يرغب المستر نيوسوم بحثها مع الخارجية البريطانية في اليوم التالى حول ليبيا وهى:

١. **وضع الحكومة الليبية**

أ- تأثير تغيير الحكومة من بن عثمان إلى فكينى.

ب- التوجه ذى الطابع القومى للحكومة الجديدة.

ج- موقف الحكومة الجديدة تجاه المناورات العسكرية.

(سبق أن رفضت الموافقة لأمريكا على طلب باجراء مناورات عسكرية)

٢. **وضع الملكية**

أ- الملك، صحته ونواياه (هل من المحتمل أن يتقاعد تدريجياً لصالح وليّ العهد؟)

---

٩ تحمل الرقم الاشارى VT 1091/6/G بالملف FO 371/173 251

١٠ للأسف فلا توجد لدينا طريقة لمعرفة محتوى تلك الوثيقة.

١١ تحمل الرقم الاشارى VT 1015 / 55 بالملف FO 371/173 239 28189

١٢ تجدر الاشارة إلى وجود ملاحظة دونت علي وجه هذه الوثيقة تفيد بأنها نسخة فقط وأن الوثيقة الأصلية تم سحبها ولم يجر الافراج عنها بموجب المادة (٣) فقرة (٤) من قانون الوثائق العامة لسنة ١٩٥٨ " Public Records ACT 1958 " . كما يلاحظ أيضاً وجود اشارة تفيد بأن هذه الوثيقة غير قابلة للنقل إلا في صندوق مغلق " كما يلاحظ وجود فراغ واضح في الجزء المنشور من مذكرة المستر واجنر. راجع أيضاً مبحث " وثائق أمريكية محجوبة " بفصل " حكومة فكينى والعلاقات مع الولايات المتحدة " .

ب-وليّ العهد، شخصيته ومدى التأييد الذى يحظى به حالياً.

٣. الحكومة الحالية

أ- طبيعتها (راجع أيضاً البند (أ)، (ب)) أعلاه.

ب-موقفها تجاه تولـّى وليّ العهد العرش ؟ هل من المحتمل أن يساعد فكيني وليّ العهد لتولى الحكم.

ج- قدرتها على التحكم في المشاكل القائمة وعلى الأخص خطة التنمية الاقتصادية.

٤. الجيش وقوات الأمن

أ- مستوى قيادة الجيش لاسيما بعد مقتل العقيد العيساوى.

ب-قوات الأمن الليبية، مدى فاعلية السيطرة المركزية ؟ هل كل شيء يتوقف على بوقويطين ؟ [٩]

٥. عناصر أخرى

أ- حزب البعث. ما هو وضعه ؟ هل نفوذه في ازدياد ؟

ب- القادة العماليين وتطور التنظيمات العمالية.

٦. خطوات مستقبلية (للبحث خاصةّ مع البريطانيين)

أ- وجوب الاستمرار في مراقبة الأحداث والبحث عن أى فرص تتاح لمواصلة دعم النفوذ الغربى.

ب-وعلى وجه الخصوص مراقبة نشاطات **البعثيين** وتقييم نفوذهم وقوتهم في الوقت الحاضر.

كما أضاف المستر لورانس ملاحظة بخط يده إلى المستر جون يدعوه فيها إلى بحث هذه الموضوعات معه باختصار قبل وصول المستر نيوسوم للاجتماع بهم في اليوم التالى.

رؤية بريطانية للاجتماع

يفهم من مطالعة الوثائق البريطانية والأمريكية أن الاجتماع المشار إليه آنفاً تم فعلاً في يوم ١٩ يونيه. وفي اليوم التالى بعث المستر لورانس برسالة [١٠] إلى السفير البريطانى في واشنطن المستر J.E. Killick أحاطه علماً بما دار خلال الاجتماع حيث جاء فيه:

" ديفيد نيوسوم من وزارة الخارجية الأمريكية زارنا هنا يوم ٦/١٩ لاجراء حديث عام بيننا حول ليبيا. المحادثات كانت صريحة جداً وغير رسمية ولم نقم بتسجيلها بالكامل. **لقد تطابقت وجهات نظرنا إلى حد كبير.**

---

٩ هل كانت أحداث الطلبة في يناير ١٩٦٤ اختباراً لمدى صحة هذا الأمر ؟ راجع فصل حكومة فكيني .. وأحداث الطلبة الدامية " .

١٠ الرسالة تحمل الرقم الاشارى VT 1071/1 بالملف FO 371/173 250 28196

إن الأمريكان يشاركوننا الانزعاج بسبب غياب التعاون من جانب الحكومة الليبية منذ مجيء فكيني. كان هناك تفاوت بيننا في **درجة التوكيد** Emphasis على بعض الموضوعات هنا وهناك .. وعلى سبيل المثال فالخارجية الأمريكية تعطى أهمية أكثر بقليل منا **لنشاطات البعثيين في ليبيا**. غير أن هذه النقطة هى من قبيل التفاصيل. "

" (٢) أشار نيوسوم بوجه خاص إلى أن العسكريين في الولايات المتحدة متضايقون لرفض الليبيّين السماح لهم باجراء المناورة العسكرية المسماة Date Palm. ومن جانبنا فقد قلنا لهم بأنه على الرغم من أن الليبيّين لم يتخذوا أى اجراء يخلّ بالتزاماتهم نحونا بموجب المعاهدة أو الاتفاقية العسكرية، غير أننا نوافق الأمريكيين على أن المناخ في ليبيا أصبح أقل تشجيعاً منذ تغيير الحكومة. "

" (٣) لقد تناول المستر نيوسوم بشكل محدد موضوع " **تعييّن الخبراء** " ، وعلى وجه الخصوص موضوع تعييّن " **مستشار مالى بريطانى** " للحكومة الليبية. وأوضحنا له أن هذه الفكرة كانت في بالنا مع بداية العام، غير أننا أعتقدنا أن تعييّن **المسيو نيوفيل**[11] Neuville ربما جعل من الصعب اقتراح ادخال مستشار آخر في هذا الميدان. لقد بدا أن نيوسوم لا يعلم شيئاً عن تعييّن المسيو نيوفيل، غير أنه قال أن الخارجية الأمريكية كانت تنظر إلى تعييّن مستشار مالى بريطانى على أنه خطوة تلقى ترحيباً منها. لقد أخذنا ملاحظة بالموضوع مضيفين أن مثل هذا التعييّن بعيد الاحتمال طالما بقى فكينى رئيساً للوزارة. "

" (٤) اقترح نيوسوم أنه قد يكون من المفيد **تحقيق تبادل منتظم لوجهات النظر بيننا حول ليبيا ربما ثلاث أو أربع مرات في العام**. وبالتأكيد فليس لدينا اعتراض على الاقتراح على اعتبار أن مصالحنا ومصالحهم في ليبيا مضبوطة بشكل جيد Closely Aligned . وفي العموم فإننا نفضل أن يتم هذا التنسيق في واشنطن، وإذا لم يكن لديك اعتراض فسوف نرسل إليك حول الموضوع لاستخدامه في اجتماع خلال شهر نوفمبر أو قريباً منه. "

" (٥) لقد قال نيوسوم أيضاً أنه من الممكن أن يتم **تعاون وثيق بين سفارتينا في ليبيا**. لقد وافقنا بالكامل على ما قاله نيوسوم مؤكدين له أن مثل هذا التعاون **كان قائماً** على أيام السفير الأمريكي **جونز**، ولا نشك في استمراره في ظل السفير الأمريكى الجديد **لايتر**. كما عبّر نيوسوم عن أمله أن تكون **البعثتان العسكريتان** الأمريكية والبريطانية في ليبيا تعملان بانسجام، وقد قلنا له بأنه لا يوجد لدينا أى سبب يدعونا للشك في حدوث ذلك. "

" (٦) سوف أرسل نسخاً من هذه الرسالة إلى تشارلس ستيوارت في طرابلس. وإلى بنغازى. "

---

١١ الدكتور نيوفيل من خبراء الأمم المتحدة العاملين في ليبيا.

ورؤية أمريكية

ومن جهة ثانية قام المستر **جوزيف واجنر** السكرتير الأول بالسفارة الأمريكية بلندن بارسال رسالة إلى الخارجية الأمريكية بتاريخ ٦/٢٤ حول اجتماع ٦/١٩ الذى جرى في مقر إدارة شئون شمال وشرق أفريقيا بوزارة الخارجية البريطانية حول الأوضاع في ليبيا وجاء في تلك الرسالة[١٢]:

" خلال زيارة المستر **ديفيد نيوسوم** (نائب مدير إدارة شمال أفريقيا) للندن يوم ١٩ يونيه قام جوزيف واجنر Joseph J. Wagner من هذه السفارة ببحث الأوضاع الحالية في ليبيا مع المستر بيتر لورانس Peter Laurence مدير إدارة شمال وشرق أفريقيا بوزارة الخارجية البريطانية بالوكالة والمستر روبرت جون[١٣] Robert John مسئول مكتب ليبيا بالخارجية البريطانية. "

" عبّر المستر نيوسوم عن رغبة وزارة الخارجية الأمريكية في التعّرف على وجهات نظر الحكومة البريطانية حول تغيير الوزارة الذى وقع في ليبيا مؤخّراً (مارس ١٩٦٩)، والدور الحالى للملك، ومستقبل حقوق بريطانيا والولايات المتحدة العسكرية في هذا البلد. وقد جرى التعبير عن وجهات النظر البريطانية على النحو التالى:

" **(١) التغيير الحالى للوزارة:** إن تعييّن فكينى ووزارته، بميولها الأكثر وطنية بعض الشئ، ربما جاء كنتيجة للاستياء الشعبى من انتشار الفساد المالى خلال فترة حكومة الصيد، وربما أيضاً نتيجة اهتمام الملك شخصياً بالخطوات الوحودية التي شهدتها دول المشرق العربى. وأكدّ المستر جون أن هذا وإلى حد كبير تكهّن من جانبه وحده، وذلك **بسبب أن البريطانيين لم يعودوا يتمتّعون بنفس الدرجة من العلاقة الوطيدة بالملك كما في السابق.** ومن ثمّ فلم يعودوا يعرفون إلا القليل حول ما يدور في رأس الملك حول الشئون الليبية الداخلية. **إن التغيير الوزارى الذى جاء به فكينى على رأس الوزارة هو الأول من نوعه الذى لم يبحثه الملك مسبقاً مع البريطانيين.** وأضاف المستر جون قائلاً بأن الملك مازال يستقبل المبعوثين البريطانيين بانتظام **غير أنه لم يعد منفتحاً عليهم كما في الماضى،** وقد يكون ذلك بسبب تقدّم سنّه وحقيقة أن المحادثات الطويلة أرهقته. وقال البريطانيون أن الطبيب البريطانى الذى قام بفحص الملك مؤخّراً وجده في صحة جيدة بالنسبة لشخص في عمره".

١٢ الرسالة تحمل الاقم الاشارى A – 3108 بالملف POL 1 – Libya

١٣ الاشارة إلى المستر Robert على أنه جون John وليس جونس Johns كما ورد في رسالة المستر واجنر.

" وقد أشار الجانب البريطاني أن وزارة فكيني قد لا تستمر طويلاً في الحكم. وأنهم تلقوا تقريراً أفاد بأن **فكيني تقدم بالفعل باستقالته في شهر مايو (١٩٦٣)** [14] بسبب استياء الملك من احتجاج فكيني على البيان الأمريكي البريطاني المشترك حول أمن الشرق الأدنى."[15]

على الرغم من عدم قبول الملك لاستقالة فكيني، إلا أن البريطانيين يعتقدون أن خيبة أمله فيه قد تزايدت، ومن المشكوك فيه أن تبقى وزارة فكيني طويلاً في الحكم. وعلى العموم فقد أعطانا البريطانيون الانطباع بأنهم يرحبون بهذا الأمر، وذلك لأنه على الرغم من أن فكيني لم يرفض لهم حتى الآن أى موضوع، إلا أنهم لا يجدون العلاقة معه حتى الآن مرضية. "

" **(٢) الدور الحالي للملك:** أخذاً في الاعتبار التوضيح التحذيرى Caveat الذى قدمه البريطانيون بشأن عدم **إقامة فرص قريبة لهم للتعرف عن قرب على الطريقة التى يفكر بها الملك في الشئون الداخلية**، فقد عبّر المستر **لورانس** والمستر **جون** عن اعتقادهما بأن الملك ما يزال يمسك بقوة على مقاليد الأمور. لقد تلقّوا تقارير عن رغبة الملك المحتملة في التقاعد غير أنهم لم يعطوا هذه التقارير أى أهمية. إنهما يعتقدان بأن الملك – وربما على كره منه – بدأ يعطى مسئوليات لوليّ العهد وأشاروا تحديداً إلى تكليف الملك لوليّ العهد بحضور مؤتمر القمة الإفريقية بأديس أبابا ومن الواضح بدون بحث الأمر مع فكيني. ووفقاً لما قال المستر جون فإن فكيني كان، حتى قبل يوم واحد من إعلان القرار، يتوقع أن يقوم هو بالذهاب إلى أديس أبابا. ويعتقد البريطانيون أنه في حالة اختفاء الملك فجأة من المشهد السياسي، فمن المحتمل أن يكون بمقدور وليّ العهد اعتلاء العرش على الرغم من أنه ربما سيكون بدون سلطة Authority. إن الكثير سوف يتوقف على قرار القوات المسلحة التى ماتزال تحت سيطرة العناصر الصديقة لوليّ العهد.

" **(٣) الامتيازات العسكرية** (لبريطانيا والولايات المتحدة): يتوقع البريطانيون أن يكون باستطاعتهم الاستمرار في اجراء تدريبات عسكرية على نطاق صغير في منطقة **" قاعدة العدم "** ، غير أنهم في الوقت الحاضر في انتظار ردّ الحكومة الليبية على طلب بالإذن لهم لاجراء تدريبات عسكرية على نطاق أوسع في شهر سبتمبر. لم يرفض الليبيون الطلب غير أنهم في الوقت نفسه لم يعبّروا عن موافقتهم عليه. لقد قال المستر **جون** أنهم مازالوا يعلقون أهمية كبيرة على حقوقهم في اجراء تدريبات عسكرية في ليبيا، وفي استخدامهم لقاعدة العدم وفي عبور الأجواء الليبية. إنهم يأملون في الاحتفاظ بهذه الحقوق إلى حين حلول موعد انتهاء المعاهدة في عام ١٩٧٣ [16] . إن الليبيّين لهم الحق في مراجعة المعاهدة في نهاية عشر سنوات

١٤ راجع الفقرة (٤) من تقرير القيادة العامة للقوات البريطانية في ليبيا ومنطقة طرابلس إلى رئاسة الوزارة البريطانية المؤرّخ في ١٩٦٣/٦/٧ ذات الأرقام الاشارية INT/9256 بالملف FO 371/173 239 28189

١٥ راجع ماورد حول هذا الموضوع تحت عنوان " الموقف إزاء الصراع العربي الاسرائيلي " بمبحث " على الصعيد العربي " بفصل " حكومة فكيني .. ملامح سياسة خارجية جديدة " .

١٦ من الواضح أن البريطانيين أخفوا عن الأمريكان أنهم لا يطمعون في المحافظة على هذه الحقوق بما يتجاوز العام ١٩٦٥ كما مر بنا في الفصل السابق مبحث " تساؤلات بريطانية جوهرية ... "

(من توقيعها في عام ١٩٥٣) أى في عام ١٩٦٣. غير أن حكومة بن عثمان أرجأت عملية المراجعة مدة عامين. يوجد في الوقت الحاضر مشكلة بين الحكومة البريطانية والحكومة الليبية حول نشر المذكرات التى تم تبادلها حول التأجيل، وذلك من أجل أن تتمكن الحكومة البريطانية من تأمين دفع المساعدة المالية لليبيا بموجب شروط المعاهدة. وقد رفضت حكومة فكينى حتى الآن إعطاء الإذن للحكومة البريطانية بنشر المذكرات. [١٧]

" (٤) **التعاون الاقتصادى:** أرسل البريطانيون خبيراً في شئون الضرائب في رحلة قصيرة إلى ليبيا، ولديهم خبير في الشئون التشريعية ما يزال في انتظار موافقة الحكومة الليبية على سفره. وقد عرض البريطانيون مستشاراً مالياً بريطانياً على الحكومة الليبية غير أن الليبيّين يعتقدون أن احتياجاتهم يمكن تغطيتها في الوقت الحاضر عن طريق المستشار المالى التابع للأمم المتحدة الموجود حاليا في ليبيا (Dr. Neuville).

موضوعات أخرى تمت مناقشتها

" (٥) **المساعدة الأمريكية العسكرية** [١٨]: عبر المستر نيوسوم عن أمله أن يتم التغلب بشكل مرض على المشاكل الناجمة عن نقل مسئوليات تدريب (الجيش الليبي) في ليبيا (من الانجليز إلى الأمريكان) في ضوء البرنامج الجديد للمساعدة العسكرية الأمريكية لليبيا. وقد قال المستر جون أنه لا توجد معضلة بشأن هذا الموضوع. "

" (٦) **تهديد عبد الناصر لليبيا:** أشار المسئولون البريطانيون إلى ورقة أعدت حديثاً من قبل لجنة المخابرات المشتركة J.I.C حول مستقبل ليبيا أشارت إلى أن التهديد الخارجي الوحيد لليبيا هو من الجمهورية العربية المتحدة. وقد قال المستر نيوسوم أن الولايات المتحدة الأمريكية نبهت مؤخّراً قادة ج . ع . م . إلى الأهمية التى تعلقـّها على استمرار ليبيا متمتـّعة باستقلالها. "

" (٧) **العاصمة:** قال المستر جون أنه ليس لدى الحكومة البريطانية أى معلومات مؤكدة أين سيكون مقر العاصمة الليبية في النهاية. وأضاف بأنهم أوقفوا مؤخّراً مخططات لبناء عمارة جديدة في مدينة البيضاء. "

" (٨) **حزب البعث:** لقد بدا البريطانيون أنهم لا يعرفون إلا القليل حول حزب البعث [١٩] في ليبيا، وهم يشعرون بأن الحزب كان صغيراً ثم أخذ يصبح بارزاً بسبب نجاحه في كل من سوريا والعراق. "

" (٩) **المحادثات القادمة:** عبّر المستر نيوسوم عن اهتمام الولايات المتحدة بتبادل المعلومات مع بريطانيا بشكل دورى حول ليبيا في لندن وفي واشنطن وميدانياً (في ليبيا). قال المستر جون أن البريطانيين هم أيضاً يرحبون بذلك. وأن المستر سكرايفنر (مدير إدارة شمال و شرق أفريقيا بالخارجية البريطانية) يقوم حالياً بزيارة دول الشمال الإفريقي و سيوجه اهتماماً

---

١٧ راجع مبحث " مراجعة المعاهدة " بالفصل السابق.

خاصاً للوضع الراهن في ليبيا، وقد يكون لديهم المزيد من المعلومات التى يرغبون في تبادلها معهم بعد عودته. "

لقاء واجنر بسكرايفنر

عاد المستر سكرايفنر من رحلته إلى دول الشمال الإفريقي حيث أمضى في ليبيا المحطة الأخيرة في رحلته نحو أسبوع من ٢٤ إلى ٣٠ يونيه ١٩٦٣ وبالطبع فقد أعد تقريراً عن رحلته ضمّنه انطباعاته وتوصياته.

لقد أمكن التعّرف على بعض انطباعات **سكرايفنر** وتوصياته بشأن ليبيا من خلال ما دار بينه وبين المستر **جوزيف واجنر** السكرتير الأول بالسفارة الأمريكية في لندن الذى زاره يوم ١٩٦٣/٧/٢٤ مستطلعاً آراءه وانطباعاته عن الأوضاع في ليبيا من خلال زيارته لها والتى لم يبخل بها سكرايفنر على ضيفه كما يبدو من الرسالة التى بعث بها الأخير إلى واشنطن يوم ١٩٦٣/٧/٢٥ تحت الرقم A – 209 (الملف POL 1 – Libya) والتى جاء فيها:

" لقد أوضح سكرايفنر أنه غادر ليبيا مقتنعاً تمام الاقتناع بعدم جدوى محاولة العمل من خلال السياسيين المسيطرين على الساحة في ليبيا أو محاولة التأثير فيهم، إلى جانب **قناعته بوجود ضرورة قصوى لتقديم الدعم الكامل لوليّ العهد.** "

" وفيما يتعلق بوليّ العهد فقد علق المستر سكرايفنر بأنه قد يكون للأمير عيوبه ولكنه لم يجده عديم التأثير بالكامل أو ضعيفاً كما يجرى تصويره بصفة عامة. "

" وفضلاً عن ذلك، فقد عاد سكرايفنر من ليبيا يحدوه الشعور بأن عملية خلافة وليّ العهد للملك تبدو إلى حدّ معقول مؤكدة. "

" الملاحظة الرئيسية الثانية التى عاد بها سكرايفنر تتعلق بضرورة أن يتم على وجه السرعة **استئناف استمرار العلاقة الحميمة التى كانت قائمة بين بريطانيا والملك.** "

" وأوضح المستر سكرايفنر أنه قام منذ عودته من رحلته بإعداد **ورقة** [٢٠] أوصى فيها بضرورة أن تأخذ السياسة البريطانية (تجاه ليبيا) الملاحظتين السابقتين بعين الاعتبار، وأن هذه الورقة يتم الآن تدارسها على مستوى الإدارات المختصة في الحكومة البريطانية وسوف تجرى دراستها بعد الموافقة عليها مع الجانب الأمريكي في إطار (خطة الطوارئ). "

١٨ راجع مبحث " برنامج المساعدات العسكرية الأمريكية " بفصل " حكومة فكيني .. العلاقات مع الولايات المتحدة " .

١٩ راجع ما ورد تحت عنوان " تقرير بريطاني عن الأحزاب " بمبحث " نشاط القوى الوطنية والعناصر الحزبية " بفصل " حكومة فكيني .. وتواصل الصراع الداخلي " من هذا المجلد.

٢٠ للأسف وكما ذكرنا من قبل فلم نعثر على هذه الورقة التى يبدو أنه لم يتم الافراج عنها.

التنسيق بشأن " خطة الطوارئ "
والسياسة تجاه ليبيا

مر بنا في مبحث " **خطة الطوارئ الجديدة** " كيف أنه على الرغم من أن خطة الطوارئ الجديدة الخاصّة بليبيا تم وضعها وإقرارها من قبل الدوائر البريطانية المختصة في شهر يونيه ١٩٦٣ إلا أن الخارجية البريطانية حرصت على المسارعة لإطلاع الجانب الأمريكي عليها [٢١].

ومن المجالات التى شهدت تنسيقاً متنامياً بين الحكومتين الأمريكية والبريطانية سياستهما المتعلقة بتقديم **المساعدات العسكرية** لليبيا وعلى الأخص منذ عام ١٩٥٧ عندما حلّت الولايات المتحدة محل بريطانيا في هذا المجال واضطلعت بالمسئولية الرئيسية في تطوير الجيش الليبي وتدريبه وتجهيزه. [٢٢]

كما مر بنا أيضاً في مبحث " **تساؤلات بريطانية جوهرية حول المعاهدة مع ليبيا** " [٢٣] كيف أن لجنة التوجيه Steering Committee بوزارة الخارجية البريطانية أقـرّت مع نهاية شهر يوليه ١٩٦٣ ورقة تحمل عنوان " **سياسة بريطانيا تجاه ليبيا** " " British Policy Towards Libya " ومرة أخرى فقد حرصت الخارجية البريطانية إطلاع نظيرتها الأمريكية على ما توصّلت إليه اللجنة المذكورة في تلك الورقة.

وجاء في الرسالة المؤرّخة في ١٩٦٣/٩/١٤ التى بعث بها المستر كيليك J.E. Killick من السفارة البريطانية بواشنطن إلى المستر سكرايفنر بهذا الخصوص ما ترجمته [٢٤]:

" أشكرك على رسالتك رقم WP 34/3/G المؤرّخة في ٥ سبتمبر الموجهة إلـى دينيس جرين هيل Denis Green Hill المتعلقة بورقة لجنة التوجيه بوزارة الخارجية التـى تحمل عنوان " سياسة بريطانيا نحو ليبيا " . وفي ضوء تعليماتكم قام المستر **دى باولى** Du Boulay يوم ٩ سبتمبر بإبلاغ **ديفيد نيوسوم**، المدير الجديد لمكتب شئون شمال أفريقيا بالخارجية الأمريكية، بالنتائج التى توصّلت إليها الورقة بشكل عام كما طلب منه إبداء ملاحظات حولها. "

" (٢) قال نيوسوم أنهم سوف يدرسون النتائج التى توصلنا إليها، وسوف يخطروننا بـأى ملاحظات تعّن لهم حولها. كما أنهم سوف يطلبون أيضاً من سفيرهم في ليبيـا (لايتنـر) إبـداء ملاحظاته. وبعد أن يستلم السفير البريطانى ستيوارت نسخة من الورقة ذاتها فـسوف يقومـون بتفويض سفيرهم لايتنر ببحث أى ملاحظات أو استسفارات حول النتائج التى توصلنا إليهـا فـي الورقة.

---

٢١ بفصل " حكومة فكيني .. والعلاقات مع بريطانيا " من هذا المجلد.

٢٢ راجع مبحث " برنامج المساعدات العسكرية الأمريكية " بفصل " حكومة فكينى .. العلاقات مع الولايات المتحدة " من هذا المجلد.

٢٣ بفصل " حكومة فكينى .. والعلاقات مع بريطانيا " .

٢٤ الرسالة تحمل الرقم الاشارى VT 1051 / 26 / G بالملف FO 371 / 173 245

الملاحظة المباشرة الوحيدة التى أبداها نيوسوم تمثلت في ترحيبه بتعاوننا المتواصل في اجتماعات **" مربع الأربعة "** [٢٥] Four Square وأضاف أنه سمع من السفارة الأمريكية في لندن[٢٦] حول **استعدادنا لوضع ثقل أكبر من جانبنا لدعم وضع وليّ العهد**، وتساءل نيوسوم عن **الأسس التى تجعلنا نؤمل أن يصبح وليّ العهد بعد توليه العرش ملكاً مقبولاً وقادراً على السيطرة على الأوضاع**. وقد أجابه دى باولى، وكمثال واحد، معتمداً على ماجاء في تقريركم حول الرحلة الأخيرة [٢٧]. إن الصعوبة الرئيسية من وجهة النظر الأمريكية تكمن في العزلة التامة التى يحياها وليّ العهد بعيداً عن المسار العام للأوضاع الإدارية والسياسية في ليبيا. وما يزال الأمريكان يأملون في تعيين شخص مطلّع وموثوق به كمستشار لوليّ العهد أو مدير لديوانه ضمن حاشيته. "

" (٣) إننى سوف أرسل بنسخة من هذه الرسالة إلى ستيوارت في لندن وبيلى Beeley في القاهرة وولمزلى Walmsley بالخرطوم وايوارت بيجز Ewart Biggs بالجزائر ودونداس Dundas في بنغازى. " [٢٨]

---

٢٥ لم نعثر على أى وثائق مفرج عنها تتعلق باستئناف اجتماعات مربع – الأربعة خلال هذه الفترة.

٢٦ الاشارة هنا إلى رسالة المستر جوزف واجنر حول لقائه بالمستر سكرايفنر يوم ١٩٦٣/٧/٢٤. راجع ما ورد تحت عنوان " لقاء واجنر بسكرايفنر " بالمبحث السابق.

٢٧ أشرنا من قبل أننا لم نعثر على هذه الورقة التى يبدو أنه لم يتم الافراج عنها.

٢٨ تعمدنا ايراد هذه الفقرة الأخيرة كي يدرك القارئ درجة التنسيق التى كانت تتم بين مختلف البعثات الدبلوماسية البريطانية.

اجتماع واشنطن – يناير ١٩٦٤

تفيد مطالعة الوثائق البريطانية والأمريكية المنشورة أن إدارة شمال وشرق أفريقيا بالخارجية البريطانية شرعت منذ منتصف شهر أكتوبر ١٩٦٣، عبر سفارتها في واشنطن، في الاتصال بنظيرتها الخارجية الأمريكية من أجل ترتيب الاجتماع التنسيقي الذى اقترحه المستر نيوسوم خلال اجتماعه بنظرائه البريطانيين بلندن في شهر يونيه ١٩٦٣ [٢٩]. وكانت النية في البداية أن ينعقد الاجتماع خلال شهر نوفمبر وفي هذا السياق قامت الخارجية الأمريكية بتسليم السفارة البريطانية في واشنطن قائمة بالموضوعات التى تقترح بحثها خلال الاجتماع المزمع [٣٠]. غير أن البريطانيين طلبوا تأجيل موعد الاجتماع بضعة أسابيع وهو ما وافق عليه الأمريكان. [٣١]

بتاريخ ١٢ **ديسمبر** بعث المستر **سكرايفنر** برسالة [٣٢] إلى السفير **كيليك** بواشنطن يطلب فيها الاتصال بالخارجية الأمريكية واقتراح أن يكون الاجتماع في مطلع شهر يناير من عام ١٩٦٤. وكان من بين ما جاء في تلك الرسالة:

" أشكرك كثيراً على رسالتك المؤرّخة في ٢٧ نوفمبر بشأن محادثاتنا مع الخارجية الأمريكية حول ليبيا. إن أحد الأسباب الرئيسية التى دعتنا إلى تأجيلها – في حالة توجيه استفسار إليك – هو أننا أردنا انتظار ما يسفر عنه الافتتاح للدورة البرلمانية الجديدة في ليبيا [٣٣] في السابع من ديسمبر. غير أن الأمر لم يسفر عن شيء يذكر. إننا الآن ماضون في إعداد المذكرات Briefs اللازمة في ضوء جدول الأعمال الذى زودتنا به الخارجية الأمريكية رغم أنه قد تكون لدينا مقترحات ببعض التعديلات أو الاضافات عليه. "

" (٢) في الوقت نفسه، وكما تعلم، فإن **جيفرى هاريسون** Geoffrey Harisson سوف يصل إلى واشنطن في النصف الثانى من شهر يناير (١٩٦٤) لاجراء محادثات مع الخارجية الأمريكية حول أفريقيا والشرق الأوسط. ومن ثمّ فاننى أعتقد أنه سوف يكون مفيداً لو أنك أجريت محادثاتك مع ديفيد نيوسوم حول ليبيا في مطلع الشهر القادم (يناير ١٩٦٤) حتى يتسنى للمستر هاريسون متابعة أى نقاط ذات أهمية خاصّة تبرز من خلال محادثاتك. هل بمقدورك التحدث مع نيوسوم حول مدى مناسبة هذا الموعد المقترح ؟ وسنعمل على أن تصلك المذكرات في وقت مناسب. "

---

٢٩ الوثائق تحمل الرقم الاشارى VT 1071/1 بالملف FO 371/173 250 28196

٣٠ الوثائق تحمل الرقم الاشارى VT 1015/69 بالملف FO 371/173 240 28192

٣١ راجع رسالة سكرايفنر الموجهة إلى السفارة البريطانية بواشنطن المؤرّخة في ١٩٦٣/١١/١٤ ورد السفارة عليه بتاريخ ١٩٦٣/١١/٢٧ الرقم الاشارى VT 1015/69 (A) بالملف السابق.

٣٢ الرسالة تحمل الأرقام الاشارية VT 1015/69، VM 1192/36 بالملف السابق.

٣٣ راجع مبحث " تأجيل الانتخابات العامة " بفصل " حكومة فكينى .. البداية الواعدة ".

" (٣) بالاضافة إلى ما سبق، ستتذكر أننى في رسالتى إلى ديك بيومونت Dick Beaumont (السفير البريطانى في الرباط) المؤرّخة في ١٨ نوفمبر، ذكرت (الفقـرة ٣) أننـا **قررنـا أخـذ المبادرة بتبادل الآراء مع الخارجية الأمريكية حول الأوضاع في المغرب (العربى) بعد أن نظرنا في نتائج الاجتماع الذى حضره سفراؤنا بمدينة الجزائر**، وهو الاجتماع الذى أحسب أن صورة مراسلة الجزائر رقم (٧٢) المؤرّخة في ٥ ديسمبرعن مداولاته قد وصلتك. فإذا لم يكـن لـديك اعتراض، فإننى أرى أن المحادثات مع الخارجية الأمريكية حول هذا الموضوع قـد يحـسن أن تسبق هى الأخرى زيارة جيفرى هاريسون لواشنطن، وربما تجرى خلال الوقت نفسه الذى تـتم فيه محادثاتك معهم حول ليبيا. وسوف نرسل إليك بمذكرة حول الموضوع.

" (٤) سوف أرسل نسخاً من هذه الرسالة إلى كل من بيل مارشانت Bill Marchant في تونس وديك بيومونت Dick Beauoment في الرباط وتشارلس سـتيوارت فـي طـرابلس، وتريفور ايفانز Trefore Evans في الجزائر وروبرت دونـداس Robert Dundas [٣٤] فـي بنغازى. "

وتفيد مطالعة الوثائق البريطانية والأمريكية المفرج عنها أن الجانبين البريطانى والأمريكـي تمكنا من الاجتماع في واشنطن يوم ١٩٦٤/١/٧ [٣٥] وحضر عن **الجانب البريطانى** كل من:

- المستر روجـر دى بـاولى Roger W.H. Du Boulay الـسكرتير الأول بالـسفارة البريطانية – واشنطن.
- المستر أ. بارى باول A. Barry Powell الملحق البترولـى بالـسفارة البريطانيـة – واشنطن.
- المستر سيسيل جى كارتر Cecil J. Carter مساعد ملحق بحـوث الـشئون الدفاعيـة بالسفارة البريطانية – واشنطن.
- المستر جون كى . إى . برودلى John K.E. Broadley السكرتير الثالـث بالـسفارة البريطانية – واشنطن.

كما حضر عن **الجانب الأمريكي** كل من:

- المستر ديفيد نيوسوم David D. Newsom مدير شئون شمال أفريقيـا – بالخارجيـة الأمريكية.
- المستر جرانت ماكلانهان Grant V. Mc Clananhan مسئول مكتب ليبيا – بالخارجية الأمريكية.

---

٣٤ من الواضح أن المستر دونداس يتمتـّع بأهمية خاصة لدى الخارجية البريطانية فهو يعامل معاملـة علـى مستوى السفراء من حيث تزويده بنسخ من الرسائل ذات الصلة بليبيا.

٣٥ راجع محضر الاجتماع بالخارجية الأمريكية بالملف POL 1 – Libya ومحضر الاجتمـاع بالوثـائق البريطانية ذات الرقم الاشارى VT 1015/6 بالملف FO 371/178 855 المحضران موجودان ضمن ملحق الوثائق البريطانية والأمريكية بهذا المجلد.

- المستر توماس م . جَد Thomas M. Judd مسئول مكتب الشئون البريطانية – بالخارجية الأمريكية.

وقد تضمن جدول أعمال الاجتماع:

(١) حكومة فكينى

أ- انجازاتها وسياساتها.
ب- مستقبلها.
ج- ملاحظات الولايات المتحدة بالخصوص.

(٢) الجيش وقوات الأمن

أ- وجهات نظر بريطانيا حول الجيش والسلاح البحرى وموقف الملك بالخصوص.
ب- وجهات نظر الولايات المتحدة حول الجيش وسلاحى البحرّية والطيران.
ج- تفكير الولايات المتحدة المبدئي حول قاعدة ويلس الجوية.
د- العلاقات الحسنة بين البعثتين العسكريتين الأمريكية والبريطانية.

(٣) المناخ السياسي العام المحيط بشركات البترول والنشاط التجارى والقواعد العسكرية

أ- نشاط شركات البترول.
ب- الأعمال والتجارة.
ج- القواعد العسكرية.

(٤) الوضع الحالى لوليّ العهد

أ- شخصية وليّ العهد ودوره السياسي.
ب- تولـّيه العرش.
ج- وجهات نظر الولايات المتحدة حول وليّ العهد.

وقد سبق أن أوردنا بعض المقتطفات من المحضرين الخاصين بهذا الاجتماع في عدد من فصول هذا المجلد وعلى الأخص:

- فصل " **حكومة فكينى .. البداية الواعدة** " ، مبحثى " تطورات في مجال النفط " و " أوضاع الجيش وقوات الأمن " .
- فصل " **حكومة فكينى .. وتواصل الصراع الداخلى** " ، مباحث " وضع وليّ العهد وعلاقاته " ، " وضع ناظر الخاصّة الملكية وعلاقاته " و " الأوضاع داخل صفوف الجيش " .

وسنقتصر في هذا المبحث على نقل الحوار الذى دار بين الجانبين البريطانى والأمريكي حول البند الأول من جدول الأعمال المتعلق بانجازات حكومة فكينى وسياساتها ومستقبلها، كما ورد في المحضر الذى دوّنه كل جانب منهما في وثائقه.

أولاً: من محضر الجانب الأمريكي:

" (أ) انجازات حكومة فكيني وسياساتها:

" قال المستر دي باولي R.W.H. Du Boulay أن البريطانيين وجدوا فكيني خلال الأشهر التسعة الأولى من وجوده في رئاسة الحكومة **أكثر فاعلية مما توقعوه، و أقلّ صعوبة** مما كانوا يخشونه. وهم يعتقدون أن انجازات فكيني الرئيسية تتمثل في استكماله لعملية **توحيد** الحكومة الليبية على الأقل فوق الورق. إن هذه العملية عندما يكتمل تطبيقها سوف تثبت فائدتها لليبيا. الانجاز الرئيسي الثاني لفكيني هو إكمال إعداد **خطة التنمية الاقتصادية** وتقديمها إلى البرلمان في شهر يوليه (١٩٦٣). "

" **وفي الشئون الخارجية**، أكدّت حكومة فكيني على **علاقات أفضل مع المغرب العربي**، وميلاً أفضل قليلاً نحو الدول العربية مع تجنب الدخول في الصراعات العربية. ويعتقد البريطانيون أن الواقعة التي تجسّد هذه النقطة هي تحاشي فكيني أن تستضيف طرابلس اجتماع مصالحة في النزاع المغربي – الجزائري. فمن المرجّح أن أحد الأسباب التي دعته إلى اتخاذ هذه الخطوة هو خشيته من احتمال خروج مظاهرات عامة في طرابلس بالمناسبة ذات طابع مؤيد لعبد الناصر وللجزائر. "

" إن **موقف فكيني تجاه الغرب واضح وليس بالضرورة معادياً**. وبالطبع فلم يكن نشطاً في موقفه إزاء المعاهدة والقواعد العسكرية غير أنه سجله قد تحسّن بعض الشئ مؤخّراً حول هذا الموضوع. لقد وافق على أن يتم **الإعلان يوم ١٠ ديسمبر** على تبادل الوثائق الخاصّة بالاتفاق بين الحكومتين البريطانية والليبية على تأجيل مراجعة المعاهدة إلى عام ١٩٦٥ (وهو الاتفاق الذي تم تبادل المذكرات بشأنه خلال حكومة الصيد دون أي إعلان عن ذلك). **كما أن فكيني وافق على إجراء المناورات العسكرية للقوات البريطانية في ليبيا المسماة Triplex West**. كما أن فكيني لم يشر إلى أي من الولايات المتحدة أو بريطانيا في خطاب العرش الذي ألقاه يوم ٧ ديسمبر (في افتتاح الدورة البرلمانية الاستئنافية الخامسة).

" إن البريطانيين يجدون صعوبة في **تقدير مدى قوة فكيني**. فهناك بعض التقارير حول **فتور العلاقة بينه وبين الملك**. وفضلاً عن ذلك فإن مرشح فكيني لرئاسة مجلس النواب (السيد مفتاح عريقيب) كاد أن يهزم خلال الانتخابات التي جرت يوم ٧ ديسمبر (١٩٦٣) على رئاسة المجلس. ومن جهة أخرى **فلا مجال للحديث عن استقالة فكيني في الوقت الحاضر** [٣٦]. "

" إن البريطانيين يعتقدون في وجود بعض العناصر المتعاطفة مع **البعثيين** بدرجة أساسية في أوساط **الطلاب** في ليبيا. وفي رأيهم أنه **لا يظهر وجود تنظيمات للشيوعيين أو الأخوان المسلمين في ليبيا** [٣٧]، كما لا يزال **للمصريين** بعض النفوذ فيها.

٣٦ الطريف في الأمر أن فكيني اضطر لتقديم استقالته في ١٩٦٤/١/٢٢ أي بعد أسبوعين من تاريخ هذا الاجتماع.

٣٧ من الواضح أن البريطانيين ربما أخفوا بعض المعلومات التي لديهم في هذا الشأن عن الأمريكيين. راجع مبحث " نشاط القوى الوطنية والعناصر الحزبية " بفصل " حكومة فكيني .. وتواصل الصراع الداخلي" من هذا المجلد.

وبشكل عام، فقد استمرت العلاقات البريطانية – الليبية بشكل متوازن. ومؤخراً شن مقال في جريدة " **العمل** " التي تصدر في مدينة بنغازي هجوماً على المعاهدة. وعلى أي حال فلم تجر متابعة الموضوع. **وقد أكد فكيني أنه لا يرغب في أن تكون المعاهدة مع بريطانيا قضية مثارة خلال الانتخابات البرلمانية القادمة. "**

" (ب) المستقبل

إن الرؤية لمستقبل ليبيا تقع تحت تصنيفين؛ **الأول:** الحالة أثناء وجود الملك على قيد الحياة. **والثاني:** بعد وفاته أو تقاعده بشكل مؤكد.

وفي الحالة الأولى، يتوقع البريطانيون أن يبقى فكيني في منصبه على الأقل في المستقبل القريب [38] . وسيتم **تأجيل الانتخابات**، وجرى إبلاغ البريطانيين أن السبب وراء التأجيل هو الحاجة إلى إعادة رسم الدوائر الانتخابية، ومن أجل القيام بذلك هناك ضرورة لإجراء تعداد سكاني، وفي ضوء نتائج هذا التعداد سيعاد رسم الدوائر الانتخابية. وعلى أي حال فإن **التقديرات البريطانية في عمومها تجمع على أنه سوف لن يؤثر على وضع بريطانيا في ليبيا اجراء الانتخابات من عدمه، وسواء أبقي فكيني في الوزارة أم لم يبق.**

ومن الواضح أن **الملك** يمسك بمقاليد الحكم في ليبيا وسيبقى كذلك إلى أن يتوفى أو يتخلى عن الحكم بشكل نهائي. إنه يتحدث عن الانسحاب من الحياة العامة غير أنه يفعل ذلك مثلما يفعل أي شخص متقدم في السن كلما ضايقه معاونوه أو فقد صبره معهم. "

وقال **المستر دى باولى** أنه يرغب في سؤال الجانب الأمريكي عن رأيه حول الموضوع التالي: بافتراض بقاء فكيني في رئاسة الوزراء، فإن **بريطانيا تدرس الطرق التى يمكن بواسطتها إقامة علاقات وطيدة معه** [39] . وعلى سبيل المثال فإن الحكومة البريطانية تدرس إمكانية توجيه الدعوة إليه بزيارة لندن. وفي الواقع فإن **دى باولى** قال بأنه قد قام بتوجيه مثل هذه الدعوة إلى فكيني عند زيارته لنيويورك في سبتمبر الماضي. على أي حال فإن فكيني رد على الدعوة، بدون إبداء أي عاطفة Unemotionally، أنه ليس لديه وقت لمثل تلك الزيارة حينذاك. ويعتقد البريطانيون أن استلام السفير البريطاني الجديد **(ساريل)** لعمله في فبراير القادم، ربما يشكل مناسبة مواتية لتجديد هذه الدعوة. وعلى الأقل فقد تكون تلك هى اللحظة المناسبة لتوجّه جديد في علاقتنا مع فكيني، إذا قررنا أننا في حاجة إلى ذلك. "

" وعند البحث في مستقبل ليبيا، لاحظ البريطانيون أن **الفريق بوقويطين** يسيطر بحزم على قوات الأمن الوطني وهو ذو توجّه غربي ثابت [40] . أما في **أوساط الجيش**، فإن شقيق البوصيري الشلحي العقيد عبد العزيز الشلحي نشط في محاولة مّد نفوذ أخيه البوصيري داخلها. وعلى أي حال فإن قوات الأمن الوطني من الممكن أن تكون قوية إلى درجة تجعلها قادرة على السيطرة على أي قلاقل قد تستهدف النظام. "

٣٨ مرة أخرى تبين خطأ توقعات بريطانيا فلم يبق فكيني في الوزارة أكثر من أسبوعين بعد هذا الاجتماع.
٣٩ راجع مبحث "اهتمام بريطاني بالقوى الجديدة" بالفصل السابق " حكومة فكيني .. والعلاقات مع بريطانيا".
٤٠ مرة أخرى ذهبت تقديرات البريطانيين أدراج الرياح فقد توفي الفريق محمود بوقويطين خلال شهر سبتمبر من ذلك العام.

" أما بالنسبة لمستقبل سياسة ليبيا الخارجية، فإن البريطانيين يعتقدون أن التهديد الخارجى الأكبر لليبيا هو من جهة ج . ع . م (مصر). ستظل ليبيا موالية للغرب، غير أنها سوف تنتهج سياسة تقوم على علاقات أقرب من الدول العربية. "

" إن وجود القوات البريطانية في ليبيا هو عامل استقرار في المدى القصير. أما في المدى البعيد فقد يثير معارضة في أوساط الرأى العام ومن ثمّ يصبح عامل عدم استقرار صورة الوضع الاقتصادى يمكن أن تكون زاهية، ويجب أن تكون كذلك إذا أحسن الليبيون توظيف ثروتهم. على أى حال هناك نقص شديد في المهارات، ولن تكون المسيرة سهلة. "

(جـ) ملاحظات الجانب الأمريكي حول انجازات ومستقبل حكومة فكينى

" قال المستر نيوسوم Newsom أنه لا يوجد لديه اختلاف جوهرى مع تقديرات الجانب البريطانى. وفيما يتعلق بفكينى فإننا نوافق على أن سياسات فكينى اتجهت نحو الاعتدال بعض الشيء في الأشهر الأخيرة. غير أنه لا يوجد لدى الخارجية الأمريكية يقين ما إذا كان هذا الاعتدال الطارئ على فكينى راجعاً إلى أن تجربة العمل قد لقنته الدروس التى كان بحاجة إليها أم أنه يرجع إلى لجم الملك له. إن هذا هو الأساس لقولنا بأنه توجد لدينا شكوك حول موقف فكينى (أو ما يمكن أن يقوم به) في حالة اعتلاء وليّ العهد العرش. لقد علّق دى باولى بأنهم لا يعتقدون بأن هذا التحسن الذى طرأ على موقف فكينى هو باختياره، ولكن لأنه انتهج عدداً من السياسات وجد نفسه بسببها يواجه معارضة من الملك. "

" قال المستر نيوسوم أنهم ليس لديهم اعتراض أن يحاول البريطانيون بذل بعض الجهد للاقتراب من فكينى شخصياً. إننا نتبنى هذه الجهود بكل حماس ونتمنى لهم التوفيق وقال نيوسوم أنه عندما كان فكينى في الولايات المتحدة لحضور اجتماعات الأمم المتحدة لم نر منه شيئاً إلا عندما جاء للقاء مع الرئيس كنيدي وعاد إلى نيويورك. وإذا قدّر أن يزور فكينى الولايات المتحدة مرة ثانية، فإننا نتوقع أن نجدّد جهودنا من أجل المحافظة على صلتنا به هنا [٤١] . وأضاف نيوسوم أنه من الأمور التى تبعث على التشجيع لنا أن نلاحظ أن فكينى أدخل درجة من الأمانة (النظافة) في الإدارات الليبية وهذا أمر نافع. "

" وعند التحول للحديث عن دور الملك، قال نيوسوم أنه يرحب بوجهات نظر البريطانيين حول السبب الذى جعل الوصول إليه يبدو صعباً خلال العام الماضى. وقال دى باولى أن صحة الملك لم تعد تسعفه، وهو ما جعل نوبات تدخّله في الشئون السياسية أقل من قبل. المشكلة تتمثل الآن في أن كثيراً من الشخصيات الرئيسية في السياسة الليبية إما أنه أصبح من المتعذر الاتصال بهم أو أنهم لم يعودوا ودودين نحونا بشكل خاص ومن الأمثلة على الصنف الأخير وزير الدفاع (سيف النصر عبد الجليل). هنا عرض المستر نيوسوم انطباعاً شخصياً مفاده أنه ليس لدينا (البريطانيين والأمريكيين على السواء) عمق (بصيرة نافذة) Insight في فهم تيارات وتوجّهات السلطة Power في ليبيا كما هو حالنا مع بقية بلدان الشمال الإفريقي. ويرجع هذا في جزء منه إلى عدم قدرتنا على تحقيق اتصال مستديم مع الملك وفي الجزء الآخر إلى

٤١ يساورنى الاحساس هنا بأن نيوسوم يحاول أن يخفى وجود صلة ما لهم مع فكينى.

عزوف الليبيّين وعدم رغبتهم في التحدث إلينا أو إلى البريطانيين [٤٢]. وقد لاحظ المستر جُد **Judd** (أحد أعضاء الجانب الأمريكي في الاجتماع) بأنه يتذكر أن الحالة كانت مشابهة عندما كان يعمل في ليبيا خلال السنوات ١٩٥٥ – ١٩٥٦ إذ لم يكن ممكناً على الاطلاق التكهّن بالقناة التي سيستخدمها الملك في تمرير أوامره عبرها لتنفيذها [٤٣]. أما **الرأى العام** فقد كان من المستحيل تقريباً معرفة اتجاهاته.

" عبّر المستر نيوسوم عن اتفاقه مع الفكرة القائلة بأن مصر (ج . ع . م) **هى مصدر التهديد الخارجى الرئيسي لليبيا**. وما تزال ج. ع. م. تستغل الفرص التى قد تتاح لها، وفي الوقت ذاته فهى تزّج بنفسها في سياسة ليبيا الداخلية. وسمعنا عن اتصالات بين مصر وبعض العناصر من الجيش الليبي. ومن جانب آخر فنحن على قناعة بأن الثروة النفطية أعطت الساسة الليبيّين المزيد من الحرص على استمرار استقلال بلادهم وهو ما سيردع الآن بعض أولئك الذين جرى اغراؤهم بالتآمر مع ج. ع. م. في الماضى. وقد علّق المستر **دى باولى** بأنه في الوقت الذى يرى فيه هذا صحيحاً، إلا أنه لابد من افتراض أن الثروة النفطية سوف يكون لها تأثيرها المزدوج المتمثل في زيادة الأطماع المصرية في ليبيا من جهة وتقليل اعتماد ليبيا على بريطانيا والولايات المتحدة من جهة أخرى. "

" وتساءل المستر **نيوسوم** بعد ذلك عما إذا كان من شأن تبادل المذكرات حول الاتفاق بتأجيل مراجعة المعاهدة الذى تم يوم ١٠ ديسمبر (١٩٦٣) من شأنه أن يُحدث أى تغيير في العلاقات الرسمية بين ليبيا وبريطانيا، أم أن هذه العلاقات سوف تبقى على ما هى عليه حتى موعد المراجعة في يونيه ١٩٦٥ ؟ أجاب المستر **دى باولى** أنه لم يطرأ أى تغيير. "

" وقال المستر **نيوسوم** بعد ذلك أنه لاحظ أن الليبيّين لم يتمكنوا من الحصول على **مستشار مالى لرئيس الوزراء** على الرغم من أن فكينى سعى للحصول على خدمات المستر **براساد** Mr. N. Prasad الذى يعمل بالبنك الدولى. وعلى أى حال فهم يحصلون على استشارات من أحد المستشارين الاقتصاديين الذين زودّهم بهم البنك الدولى وهو المستر **نيوفيل** Neuville ومستشار التخطيط المستر دار Dhar وتساءل نيوسوم عما إذا كان الليبيون ما يزالون في حاجة حقيقية إلى مستشار مالى. وقال المستر **دى باولى** أن سفيرهم (في ليبيا) أكدّ أن تعييّن مستشار مالى (بريطانى) سوف يحمل معه مزية كبيرة. "

" وقال المستر **نيوسوم** أن موضوع المستشارين جرّ إلى الاستفسار عن الكيفية التى يمكن عن طريقها الانتقال من الوضع السابق الذى كنا فيه في مركز المانحين Donor لليبيا إلى مستقبل نعرض فيه **الاستشارات الفنية** [٤٤] لمساعدة الليبيّين على إدارة أموالهم وللمحافظة

---

٤٢ يستطيع القارئ في ضوء هذه الملاحظة أنه يفهم سلوك المستر نيوسوم عندما أصبح سفيراً في ليبيا منذ عام ١٩٦٥ حيث حرص على إقامة علاقات مستديمة مع كافة الشخصيات السياسية الليبية بدءاً بالملك.

٤٣ إن هذه الفقرة تقول الكثير حول شخصية الملك ودرجة حذره من هذه الدوائر الأجنبية وهو ما كان مصدر انزعاج وضيق كبير لديها.

٤٤ راجع مبحث " المساعدات الفنية وموقف وزارة التعاون الفنى " بالفصل السابق " حكومة فكينى .. والعلاقات مع بريطانيا ".

على مناخ مناسب لمصالحنا في ليبيا. وبالنظر إلى أن المساعدة الخارجية التى نقدمها تتعـرّض لضغوط التقليص فهناك دوماً إغراء لنا بشطب بعض الدول من قائمة المتلقين لهذه المـساعدات. وعلى أى حال، فإننا منزعجون من مغبّة العواقب السياسية التى يمكن أن تترتب على شطب ليبيا من هذه القائمة. واحدة من أفكاره الشخصية هى أنه ربما يكون بمقدورنا إقامة علاقة مـع ليبيـا على غرار العلاقة التى ثبت نجاحها في **السعودية** والتى قمنا بموجبها بتزويد مختلف الـوزارات الحكومية بخبراء فنيين على أساس إحلال مستمر لهم. "

ثانياً: من محضر الجانب البريطانى [٤٥]:

" افتتح المستر **دى باولى** طرحه بالتحدث عن تثميننا لأداء حكومة فكينى خـلال الأشـهر التسعة الأولى ونظرتنا إلى مستقبل ليبيا طالما بقى الملك على قيد الحياة. وقال المستر **نيوسـوم** انه ليس لديه اختلاف جوهرى مع تقييمنا، كما أنه يتفق بشكل مجمل مع الخلاصات التى انتهينـا إليها. لقد اتفق معنا على أن **سياسات فكينى قد اتجهت إلى الاعتـدال** منذ توليّه رئاسة الـوزارة، غير أنه شك في أن يكون ذلك نتاجاً لميوله الحقيقية، والأرجّح أنها كانت نتيجة لجم الملـك لـه وتجربة فكينى الخاصّة في الحكم. وفي رأى **نيوسوم** أن فكينى أساساً غير متحمّس بشأن علاقات ليبيا مع المغرب، ولأغراض بقائه في الحكم والمحافظة على دعم الملك له لم يكن باستطاعته أن يبدى بشكل واضح غياب تعاطفه مع الغرب. وعلى أى حال فإن التعامل مع فكينى حتى الآن بدا مرضياً.

" (٢) قال **نيوسوم** بأن الأمريكان كانوا مرحبين بإندهاش عندما وافق فكينى على زيـارة القطعة البحريّة الأمريكية حاملة الصواريخ النووية Long Beach لميناء طرابلس في الخريف الماضى. غير أن أقصى ما فعله فكينى هو استقباله في مكتبه لقائد القطعة. وأضاف **نيوسـوم** أن فكينى **لم يقم بزيارة قاعدة ويلس**، كما لم يستخدم مطلقاً **الطائرة الأمريكيـة** الموضـوعة تحـت تصرف الحكومة الليبية (لاستخدامها في تنقل كبار المسئولين في الدولة). قال المستر **دى باولى**، حسب علمه، فإن فكينى لم يقم أبداً بزيارة **" قاعدة العدم "** . قال **نيوسوم** يجب أن نذكر لفكينى أنه أضفى نوعاً من الأمانة على أداء الحكومة الليبية وعبّر عن اعتقاده أن هذا الأمـر يـشكـل مدخلاً ممتازاً لمحاولة التقرب من فكينى رغم أنه وفقاً لتجربة السفير الأمريكي (في ليبيـا) فـإن فكينى ليس بالشخص الذى يمكن فهمه جيداً بسهولة. وعندما قام بزيارة نيويورك فـي الخريـف الماضى لم يمض سوى يوم واحد في واشنطن قضاه في محادثات مع الحكومة الأمريكية وكانت هذه قاصرة على محادثاته مع الرئيس (كنيدي). وقال **نيوسوم** أنه لم يكن متأكداً ما إذا كان فكينى قد أثبت أنه أفضل مما كانوا يتوقعون أن يكون عليه. ربما كانت توقعّات الأمريكيين من فكينـى أكبر من توقعاتنا في البداية. أحد العوامل التى أثـّرت سلباً في رأى الأمريكيين حـول فكينـى، وهو ما لم يحدث بالنسبة لنا (البريطانيين)، هو طلبات فكينى المتواصلة من الأمـريكيين تقـديم المزيد من المساعدات المالية الكبيرة. وكان هذا هو الموضوع الذى أثاره مع الرئيس كنيدي فـي أكتوبر (١٩٦٣). وقد أبلغه الرئيس بوضوح، أنه أخذاً في الاعتبار الصعوبات التى يواجهها مـع

٤٥ من الأمور الطريفة والمفيدة قراءة المحضرين الأمريكي والبريطانى عن الاجتماع نفسه وملاحظة التبـاين بينهما في عرض المداولات التى جرت خلالهما.

الكونجرس، فإن أى زيادة في المساعدات المالية التى تقدّمها الولايات المتحدة تعتبر غير واردة. غير أن فكينى كان بطيئاً في قبول الأمر. "

" (٣) وافق نيوسوم أن صعوبة الاتصال بالملك باتت أمراً يثير الاهتمام. لقد قابل الملك السفير الأمريكي (لايتنر) ثلاث مرات منذ وصول الأخير إلى ليبيا في الصيف الماضى. غير أنه لم يكن باستطاعة السفير في أى من هذه المناسبات أن يتعرّف اطلاقاً على ما يدور في بال الملك [٤٦]. وفي اجابة من المستر دى باولى على سؤال وُجّه إليه قال أنه لا يدرى على وجه الدقة عدد المرات التى قابل فيها السفير البريطانى ستيوارت الملك مؤخراً، وتعهّد بأن يستفسر حول الموضوع من الخارجية البريطانية. وقد علّق نيوسوم قائلاً بأنه بالنسبة لدولتين كبريطانيا والولايات المتحدة لهما في ليبيا مصالح مهمة، يغدو مثيراً للانزعاج أن تكون معرفتهما بالمجريات الداخلية في هذا البلد ضعيفة إلى هذا الحد. "

" وعندما تناول الحديث المصريين قال نيوسوم أنه يعتقد أنهم ما يزال لهم أطماع في ليبيا، غير أنه يوافق على أنهم من غير المحتمل أن يقوموا بأى عمل للإطاحة بالنظام الحالى طالما بقى الملك على قيد الحياة. غير أنه أضاف بأن المصريين يظلون على استعداد دائم لانتهاز أى فرصة تواتيهم للتدخّل، كما أن اتصالاتهم بالضباط الليبيّين مستمرة. ومنذ اكتشاف النفط في ليبيا أصبح الساسة الليبيون – حسب اعتقاده – أقل حماساً حول مصر بسبب انشغالهم بالتفكير في مشاكل تنمية بلادهم. إن النفط ينبغى أن يساعد الليبيّين في تحقيق شخصية وطنية حقيقية. وفي الواقع هناك مؤشرات على أن هذا يحدث فعلاً. قال المستر دى باولى من وجهة النظر المصرية فإن اكتشاف النفط في ليبيا ربما زاد من أطماعهم فيها. "

" (٤) قال المستر نيوسوم إن مشكلة تقديم النصح لليبيّين حول الكيفية التى يوظفون بها ثرواتهم لتحقيق أكبر منفعة لهم هو أمر بالغ الأهمية [٤٧]. إن الولايات المتحدة الأمريكية منشغلة بشكل كبير في محاولة تغيير علاقاتها السابقة بليبيا القائمة على أساس أنها (أى الولايات المتحدة) مانحة للمساعدات لليبيا إلى علاقة جديدة تقوم فيها الولايات المتحدة بدور المساعد لليبيّين على استثمار ثرواتهم وفي الوقت ذاته المحافظة على المصالح الأمريكية فيها. إنهم يعملون على ايجاد علاقة مع ليبيا مثيلة لتلك التى أقاموها مع السعودية العربية. ويقوم جزء من هذه الخطة على أساس ان تقدّم الولايات المتحدة الخبرة الفنية لليبيا مقابل منحها العقود للشركات الأمريكية بتزويد ليبيا ببعض احتياجاتها الرئيسية. "

---

٤٦ ربما يؤكد هذا الموقف من قبل الملك ازاء السفير الأمريكي وقوع ما سبق أن أشرنا إليه في مبحث " زائر أمريكى خبير في تدبير الانقلابات " بفصل " حكومة فكينى .. العلاقات مع الولايات المتحدة " من هذا المجلد.

٤٧ لابد أن المرء يتساءل عن مدى مصداقية هذا الادعاء من قبل الأمريكيين ؟!

الفصل الحادي عشر

حكومة فكينى .. وأحداث الطلبة الدامية

مباحث الفصل الحادي عشر

حكومة فكينى .. وأحداث الطلبة الدامية

* تمهيد
* الأحداث في الوثائق البريطانية
* الأحداث في الوثائق الأمريكية
* اشارات وشهادات أخرى
* تساؤلات وعلامات استفهام .. ؟!

الفصل الحادي عشر
حكومة فكيني .. وأحداث الطلبة الدامية

تمهيد

شهدت الأيام الأخيرة من حكومة فكيني، وتحديداً منذ ١٣ يناير ١٩٦٣ أحداثاً دامية استمرت عدة أيام وذهب ضحيتها عدد من طلاب المدارس الثانوية، ثلاثة قتلى وعشرات الجرحى، فضلاً عن عدد من الجرحى في جانب قوات الأمن (الشرطة). ورغم أن هذه الأحداث كانت الأولى والأخيرة من نوعها في تاريخ العهد الملكي [1]، فقد ظلت هي الأبرز في ذاكرة معاصري حقبة العهد الملكي، وظلت مضرب المثل عند بعضهم على طغيان العهد وعنفه. ولم يشفع له أن هذه الأحداث كانت استثناء من سيرته ولم تكن نهجاً متبعاً عنده وإنما كانت تجاوزاً من قبل رجال الشرطة للسلطة التى بأيديهم، كما لم يشفع لذلك العهد ما قام به من خطوات على طريق علاج الجرحى والاعتذار لأسر المتضررين ومشاركة مندوبى الحكومة في مراسم دفن المتوفين وقيام الملك بإرسال موفديه لتقديم التعازى لعائلاتهم، كما لم يشفع له أن هذه الأحداث لم تتكرر من بعد حتى نهاية ذلك العهد. كما لم يشفع للعهد أن المنطقة العربية في مغربها ومشرقها (بل أجزاء أخرى من العالم بما فيها الولايات المتحدة) كانت تعجّ وبشكل شبه متواصل بأحداث أكثر دموية، وبأسلوب كان بالنسبة لبعضها أقرب إلى أن يكون نهجاً ثابتاً وسياسة معتمدة من قبل حكومات تلك الحقبة وأجهزتها الأمنية.

ما هى حقيقة هذه الأحداث ؟ وما هو حجمها الحقيقي ؟ من الذى كان وراءها والمتسبب في وقوعها ؟ ما هى تداعياتها وعواقبها وذيولها ؟ ذلك ما سنحاول تناوله في هذا الفصل والفصل الذى يليه من خلال عرض ما ورد حولها في وثائق وزارتى الخارجية البريطانية والأمريكية المفرج عنها حتى الآن، ومن خلال ما ورد بشأنها في مؤلفات من كتبوا عن تاريخ دولة الاستقلال.

---

١ باستثناء أحداث العنف والاضطرابات التى حدثت في ولاية طرابلس خلال شهر فبراير ١٩٥٢ في أعقاب إعلان نتائج أول انتخابات عامة بعد الاستقلال وقد ذهب نتيجة هذه الأحداث عدد من الجرحى والقتلى. راجع الفصل الأول " حكومة محمود المنتصر – البداية الصعبة " من المجلد الثانى / الجزء الأول.

الأحداث في الوثائق البريطانية

تناولت هذه الأحداث جملة من الوثائق البريطانية (برقيات ومذكرات وتقارير) وهى محفوظة في ملف وزارة الخارجية الذى يحمل رقم (FO 371/178 855) وسنختار هنا عدداً منها نحسب أنها سوف تعطى القارئ فكرة عن الأحداث من منظور دبلوماسيي الخارجية البريطانية.

الوثيقة الأولى:

وهى رسالة سرية مؤرّخة في ١٩٦٤/١/١٥ بعث بها مكتب السفارة البريطانية في بنغازى إلى السفارة في طرابلس، وتحمل الرقم الاشارى VT 1015/15 وجاء فيها:

" (١) كما أوردنا في برقيتنا رقم (١٢) المؤرّخة في ١٤ **يناير** الصادرة من بنغازى، فإن اليومين الماضيين شهدا مظاهرات عنيفة في شوارع مدينة بنغازى أدت إلى سقوط عدد من القتلى. "

" (٢) لقد بدأت الاضطرابات يوم ١٣ **يناير** عندما تقدمت **لجنة تضم ستة طلاب** جامعيين بطلب إلى **المحافظ** (السيد عبيد الله عامر) للحصول على إذن للقيام بمظاهرة بمناسبة انعقاد مؤتمر قادة الدول العربية في القاهرة. بعد التشاور مع وزارة الداخلية، رفض المحافظ إعطاء الإذن بتسيير المظاهرة. وعلى أى حال فقد واصل الطلاب تنظيم مظاهرتهم. لم يستمرّ المتظاهرون – وكان من بينهم عدد من الطالبات – في مسيرتهم لمسافة طويلة حتى تصدّت لهم الشرطة. وعندما رفض المتظاهرون التفرق **أمر المحافظ** [٢] **قوات الشرطة** باستعمال القوة. لقد أدى هذا إلى تعرّض بعض الطلاب لمعاملة خشنة، ومن ثمّ فقد قاموا، في طريق عودتهم إلى مبنى الجامعة، برمى الحجارة وإلقاء الزجاجات الفارغة. كما قامت الشرطة بارجاع طلاب المدرسة الثانوية الذين كانوا قد تركوا فصولهم للمشاركة في المظاهرة. "

" (٣) في الوقت نفسه، لاحقت الشرطة الطلبة المتظاهرين إلى داخل مبنى الجامعة حيث قامت **معركة حية بالحجارة بين الشرطة والطلاب** الذين احتشدوا فوق سطح مبنى الجامعة. واستمر الأمر على هذه الحالة طوال فترة ما بعد الظهر وفي نهايتها أطلقت الشرطة عدداً من العيارات النارية المتفرقة في الهواء، ومع حلول الليل تفرق المتظاهرون. "

" (٤) أثناء الليل **توفى أحد الطلاب بسبب جروحه** [٣] التى أصيب بها في النهار. لقد أدى حادث الوفاة فضلاً عن استعمال الشرطة للأسلحة النارية من أجل اخماد الاضطرابات، وبسبب تصرفات الشرطة أدى إلى إثارة المشاعر في مدينة بنغازى. "

---

٢ لم يرد في أى وثيقة أو مصدر آخر أن المحافظ هو الذى أمر قوات الشرطة باستعمال القوة رغم أنها خاضعة لأوامره قانونياً.

٣ هذا الأمر لم تثبت صحته ولم يرد في أى مصدر آخر.

" **وفي صباح اليوم التالى** (١٤ يناير) تجددت الاضطرابات قرب مبنى الجامعة والمدرسة الثانوية للبنين. وفي هذه المرة شارك في المظاهرة نسبة عالية من المتعطلين Lay – Abouts والرجال البالغين، ويبدو أنهم من أقارب الطلاب. واستعملت الشرطة ثانية الأسلحة النارية من الذخيرة الحية. وبعد الظهر قام حشد من العامة بالاعتداء على المتاجر والمكاتب الموجودة بميدان التاسع من أغسطس وأخذوا في تكسير زجاج نوافذها وكان ضمنها مبنى بنك باركليز والمركز الثقافى الأمريكي. كما أحرقوا عدداً من السيارات من بينها سيارة تابعة للمركز الثقافى الأمريكي U.S.I.S. وعندما وصلت المنطقة سيارة إطفاء لمعالجة الحرائق طاردها المتظاهرون إلى أن تصدّت لهم وحدة من القوة المتحركة وقامت بتشتيتهم تحت وابل من نيران أسلحتها. "

" (٥) لقد ازدادت مشاعر الناس استثارة. **وليس هناك عدد ثابت ومؤكد للقتلى.** ومن **المتوقع أن يتم دفن أحد عشر قتيلاً عصر هذا اليوم ومن بين هؤلاء أربعة أطفال صغار** [٤] واثنين من الطلاب من عائلات بنغازى المعروفة. "

" (٦) لقد عالجت السلطات المحلية الموضوع برمته علاجاً سيئاً منذ اللحظة التى قررت فيها منع قيام المظاهرة. ففى مناسبات ماضية ومشابهة سمح بتسيير مظاهرات تحت إشراف ومراقبة حازمة من الشرطة، وبعد أن سمح للطلاب التعبير عن مشاعرهم تفرقوا بصورة سلمية. ومن ثمّ فإنه لأمر مأساوى حقاً أن يؤدّي الأسلوب الأخرق الذى اتبعته الشرطة في محاولتها منع المظاهرة، إلى خروج الموقف عن السيطرة مما أدّى إلى وقوع القتلى. وبعيداً عن ذلك، فإن **هناك خطراً يرتبط بهذه الحادثة وهو أن تصبح سابقة في مجال التعبير الشعبى عن الاستياء. وسيعتبر هؤلاء الذين قضوا شهداء ماتوا في سبيل قضية.** "

" (٧) تعرّض تصرف الشرطة لكثير من النقد اللاذع. ويبدو أنه **لم تكن هناك تعليمات صارمة من قيادة قوات الأمن.** فالعميد **الصديق الجيلانى،** الذى تُرك ليتولى قيادة هذه القوات في برقة إثر رحيل الفريق **بوقويطين** إلى طرابلس [٥]، وهو رجل معتاد على إدارة الشئون الإدارية (المكتبية) لقوات الأمن أكثر من تعوّده على قيادة عملياتها الميدانية. ويقال أنه طلب **تدخّل السيارات المدرعة من القوات المتحركة المتمركزة في " بنينة "** كما طلب **تدخّل وحدات من الجيش الليبي،** ولحسن الحظ فلم يُستجب لطلبيه. لقد تم إبلاغ **رئيس البعثة العسكرية البريطانية** بالجيش الليبي [٦] من قبل العقيد **شمس الدين السنوسي** رئيس أركان الحرب بالنيابة، **أن الجيش تلقى أوامر بعدم التدخّل إلا بناءً على تعليمات مكتوبة صادرة من مجلس الوزراء.** "

" ويبدو أن **قوات الشرطة كانت تتصرف في الشوارع بدون تعليمات واضحة من قيادتها.** فبعد ظهر اليوم الأول اشتبكت الشرطة مع طلبة الجامعة في تراشق بالحجارة غير ذى جدوى وكانت فيه الشرطة هى الطرف الخاسر. كما كان لدى الشرطة قنابل الغاز المسيل للدموع غير أنها لم تتمكن من استعمالها لعدم وجود أقنعة واقية من الغاز لديها. غير أن الذى أثار

٤ لم تثبيت صحة أرقام القتلى الواردة بهذا التقرير ويبدو أن معّد التقرير اعتمد على ما كان يتردّد على ألسنة المواطنين من اشاعات بالخصوص.

٥ بعد أن أصبح قائداً عاماً لقوات الأمن العام.

٦ الاشارة هنا إلى العقيد ثيودور (تيد) لاو Theodre Lough

غضب الناس حقاً هو استعمال الشرطة للذخيرة الحية، وقيامها بالضرب المبرح بالأحزمة الجلدية والعصى الذى تعرّض له أطفال صغار جداً وأشخاص آخرون لم يشاركوا في المظاهرة. والظاهر أن قوات الشرطة دخلت مبنى المدرسة الثانوية وشرعت في ضرب عدد من الطلاب والمدرسين الذين كانوا يقضون فترة الاستراحة الصباحية. وكما يبدو واضحاً من فحص حالات الاصابة، فإن العيارات النارية لم تطلق كلها في الهواء. وقد لاحظ ضابط بريطانى أحد أفراد الشرطة وهو يصوّب بندقيته بصورة متعمدة نحو أحد التلاميذ ثم يطلق الرصاص عليه. وقد ترتـّب على كل ذلك أن فقد الشعب ثقته في قوات الأمن. أما الجيش الذى لم يستعمل حتى الآن ضد المتظاهرين، فلا يزال يتمتـّع بالشعبية. "

" (٨) على الرغم من أن بعض الناس ادّعوا بأنهم سمعوا **هتافات ضد الملك** إلا أنه ليس هناك ما يدلّ على أن المتظاهرين كانوا ضد الملكية بشكل عمدى. فالشعارات التى حملها الطلاب أثناء مظاهرتهم في اليوم الأول كانت تؤيد جامعة الدول العربية والوحدة العربية كما تطالب بإرجاع فلسطين إلى العرب. ومما لا شك فيه أنه كانت هناك خيبة أمل جراء عدم تمكن الملك من حضور مؤتمر القاهرة شخصياً. غير أن الاضطرابات التى حدثت يوم ١٤ **يناير كانت في الأغلب ردة فعل لما قامت به الشرطة من تصرفات في اليوم السابق.** "

" (٩) كما أشرنا سابقاً، فليس هناك أى أدلة تشير إلى أن المتظاهرين كانوا يضمرون **العداوة والكراهية للأجانب**. وإن ما حدث من تخريب استهدف مقرات **مصرف باركليز و المركز الثقافي الأمريكي** كان بسبب موقع تلك المقرات في المنطقة التى وقعت فيها الاضطرابات. ويوجد للجيش البريطانى في المنطقة ذاتها عدد من المكاتب والمجمّعات السكانية. وقد تم إيقاف كافة نشاطات الجيش البريطانى غير الضرورية. وبطلب من السفارة فقد تم إصدار تحذير إلى كل المدنيين البريطانيين بتجنب الذهاب إلى مركز المدينة إلا في حالات الضرورة القصوى. وقد أذيع هذا التحذير عبر محطة إذاعة القوات البريطانية. وفضلاً عن ذلك فقد بادرنا إلى إغلاق **قاعة المطالعة** Reading Room في الوقت الحاضر. "

" (١٠) في الوقت الذى نعد فيه هذا التقرير، لا توجد أى اضطرابات في الشوارع. هذا مع العلم بأن **بعض المجموعات بدأت تتجمع وتتكتل مرة ثانية**. وقد فرض حظر التجول في الليلة السابقة. كما جرى **إغلاق الجامعة وكافة المدارس في بنغازى** بأمر وزارى إلى حين اشعار آخر. **وهذه هى المرة الأولى التى تستعمل فيها قوات الشرطة الأسلحة النارية لاخماد الاضطرابات في شوارع بنغازى**. وكما قالت سيدة بريطانية تقيم بمدينة بنغازى منذ وقت طويل، خلال اليوم الأول من الاضطرابات، بأن هذه هى المرة وفقاً لما تتذكره منذ أربعة عشر عاماً، التى يستعمل فيها المتظاهرون الحجارة. وبالتأكيد فإن الانطباعات التى تولدت نتيجة الارتباك الذى وقع خلال اليومين الماضيين هو فشل قوات الشرطة، وانهيار الثقة بينها وبين الشعب. "

" سنبعث بنسخة من هذا التقرير إلى إدارة شمال وشرق أفريقيا بوزارة الخارجية " .

الوثيقة الثانية:

وهى رسالة سرية مؤرّخة في ١٩٦٤/١/٢٢ بعث بها مكتب السفارة البريطانية في بنغازى إلى السفارة بطرابلس وتحمل الرقم الاشارى 1016/64 وجاء فيها:

" يرجى الرجوع إلى رسالتنا المؤرّخة في ١٥ يناير ذات الرقم الاشارى 1016/64 المتعلقة بالاضطرابات في بنغازى. "

" (٢) الحالة في بنغازى هادئة ولعدة ليال، بعد وقوع الاضطرابات الرئيسية، قام رجال الشرطة باطلاق الرصاص في الهواء، بين حين وآخر لتفريق تجمعات صغيرة من المواطنين. وفي أعقاب اجتماع عام، دُعى إلى اضراب شامل وإغلاق جميع المتاجر اعتباراً من منتصف نهار يوم الخميس الموافق ١٦ يناير.[٧] "

" بقيت الخدمات العامة الضرورية مستمرة، ولكونه **شهر رمضان**، فقد بقيت محلات البقالة الصغيرة الموجودة في أطراف المدينة مفتوحة لفترة قصيرة. ومع نهاية يوم ١٨ **يناير** عادت الحركة إلى وضعها الطبيعى تقريباً. غير أن **الجامعة والمدارس**، بما فيها مدرسة الجالية البريطانية، **ظلت مغلقة لأجل غير محدود** بناءً على تعليمات من وزارة المعارف وأرسل الطلاب إلى بيوتهم [٨]، ومن غير المنتظر أن يعاد فتح الجامعة إلا بعد عطلة عيد الفطر التى تبدأ في ١٥ فبراير وتستمر عدة أيام. وفي ١٩ **يناير** عقد مدراء ومدرّسو المدارس الليبية في بنغازى اجتماعاً قرروا خلاله عدم الرجوع إلى عملهم إلا بعد انزال العقوبة بالأشخاص المسئولين عن اساءة التصرف (خلال الحوادث الماضية). "

" (٣) لم يصدر أى تقرير رسمى بشأن أضرار المصابين جراء الاضطرابات التى وقعت وقد لا يكون هذا أمراً ذا أهمية عملية الآن. وتم نشر اسمى الطالبين اللذين لقيا مصرعهما (خلال الأحداث). وبعث الملك بتعازيه لعائليتهما. "

" (٤) وصلت إلى بنغازى يوم ١٥ **يناير لجنة وزارية للتحقيق** في الحوادث. وهى تتألف من **أحمد فؤاد شنيب** وزير المعارف، و**حامد العبيدى** وزير التخطيط، و**محمد الكريكشي** وزير الصناعة [٩]، و**على العنيزى** وزير شئون البترول. وقد قابلت اللجنة عدداً من المسئولين ووجهاء المدينة، كما شاركوا في تشييع إحدى الجنازات [١٠]، كما أنهم وجهّوا نداءً ناشدوا من خلاله الناس العودة إلى أعمالهم الطبيعية. "

---

٧ وافق هذا اليوم الأول من شهر رمضان المبارك.

٨ عدد كبير من طلاب الثانوية وكليات الجامعة يقيمون بالأقسام الداخلية إذ أنهم قادمون من الدواخل أو بقية المدن الليبية الرئيسية الأخرى.

٩ السيد محمد الكريشكى هو عضو اللجنة الوحيد الذى ليس من برقة. وقد أسقط التقرير اسم وزير الداخلية ونيس القذافي ضمن اللجنة الوزارية.

١٠ كان ذلك يوم الأربعاء ١٥ يناير وهو يوم وصول اللجنة إلى بنغازى.

" وفي يوم ١٨ يناير وصل **المدعى العام** من طرابلس ليشرف شخصياً على التحقيق الرسمي. وفي يوم ١٩ **يناير** جرى الإعلان عن إيقاف عدد من ضباط الشرطة من وظائفهم انتظاراً لما تسفر عنه نتيجة التحقيق الرسمي. وهؤلاء هم العقيد **السنوسى الفزانى** قائد القوة المتحركة، والعقيد **عبد الونيس العبّار** حكمدار الشرطة في منطقة بنغازى والنقيب **سليمان بوشعالة** من شرطة المرور والنقيبان **أحمد حسين** و **سالم هدية** وكلاهما من مركز شرطة " البركة " [11]. وقد وجهت انتقادات على نطاق واسع لهؤلاء الضباط، وعلى الأخص **الفزانى** و **بوشعالة**، بسبب سلوكهم (خلال الأحداث). ولا توجد أى مؤشرات على استعادة الأهالى لثقتهم في قوات الأمن. لقد اختفت الشرطة تقريباً من الشوارع فيما عدا الحراسة المشددة على مراكز الشرطة وعلى تسيير المرور. "

" (٥) هناك درجة عالية من التضامن في انتقاد السلطة. إن عضوية كل من " مجموعة الوجهاء " [12] التى اجتمعت باللجنة الوزارية، وكذلك " الوفد " الذى تشكل فيما بعد لرفع شكاوى أهالى بنغازى إلى الملك، كانت على نطاق واسع في التمثيل. لقد ضمت هاتان المجموعتان أعضاء في البرلمان فضلاً عن عدد من الشخصيات المحترمة في مدينة بنغازى من بينهم **محمد بشير المغيربى** النائب عن منطقة البركة [13] والمعروف بأنه أكثر الساسة تهوّراً. ومما تجدر ملاحظته أنه هو الآخر لم يسلم من نتائج الاضطرابات فقد جرى خلالها كسر زجاج نوافذ متجره وحرق سيارته. "

" وهناك ظاهرة أخرى جديرة بالتسجيل تتعلق **بهامش الحرّية الذى سمح به للصحافة المستقلة (غير الحكومية) في التعبير عن انتقاداتها.** ذلك أنه على الرغم من أنه لم تصدر أى صحف على الاطلاق حتى يوم ١٩ يناير. إلا أن صحيفتى " **العمل** " و **سيرينايكا ويكلى نيوز** " اللتين صدرتا ذلك اليوم **انتقدتا الكيفية التى تمت بها معالجة الأحداث.** "

" (٦) لا يوجد شك في أن **أهالى مدينة بنغازى** (الحضر) فقدوا ثقتهم بالشخصيات البرقاوية (البدوية) في قوات الأمن والتى كانت تعرف بقوة دفاع برقة. ونبقى في انتظار الكيفية التى سيستعمل بها البعض هذه الأحداث ضد مصلحة **بوقويطين** الذى ظل غائباً [14] بدون تعليل طوال هذه الفترة الحرجة. "

" سنرسل نسخة من هذه الرسالة إلى إدارة شمال وشرق أفريقيا بوزارة الخارجية . "

---

١١ " البركة " هى إحدى ضواحى مدينة بنغازى.

١٢ أشير إليها فيما بعد بـ" اللجنة الشعبية " و " لجنة مواطنى بنغازى " .

١٣ الأصح أن محمد بشير المغيربى نائب عن منطقة " الصابرى " وليس " البركة " أما النائب عن " البركة " فهو عبد المولى لنقى.

١٤ ظل الفريق بوقويطين طوال هذه المدة موجوداً بطرابلس حيث مقر عمله وحيث كان الملك موجوداً أيضاً.

الوثيقة الثالثة:

برقية مؤرّخة في **٢٣ يناير ١٩٦٤** تحمل الرقم الاشارى VT 1015/20 مرسلة بالحقيبة الدبلوماسية من المستر لوكاس Lucas بالسفارة البريطانية في طرابلس إلى وزارة الخارجية ورئاسة مجلس الوزراء بلندن وموضوعها **مظاهرات طرابلس**، وجاء فيها:

" خلال يومى ١٣، ١٤ **يناير** تظاهرت مجموعات من تلاميذ المدارس الابتدائية، أولاد وبنات في طرابلس تعبيراً عن تأييدهم لمؤتمر القمة العربى الذى كان منعقداً حينذاك في القاهرة. وقد بدت هذه المظاهرات هادئة نسبياً وتحت سيطرة قوات الأمن. وكان المتظاهرون يرددون هتافات مثل " **فلسطين عربية** " و " **يسقط اليهود** " . بعد أن تسرّبت إلى هنا أخبار حوادث بنغازى تغيرت طبيعة هذه المظاهرات. وما أن حلّ يوم ١٦ **يناير** حتى أصبحت موجّهة ضد تصرفات قوات الأمن في بنغازى، على الرغم من أنها ظلت قاصرة على تلاميذ المدارس الابتدائية والثانوية. وكان بالإمكان سماع هتافات مثل " **يسقط بوقويطين** " . وقد بدت محاولات قوات الأمن تفريق المتظاهرين برمى الحجارة وهو ما ردّت عليه هذه القوات بضرب المتظاهرين بالعصى ورشهم بخراطيم المياه. وورد أنه خلال واحدة من هذه المظاهرات قام نائب البرلمان **محمود صبحى**. بتحريض المتظاهرين مما دفع أحد عناصر الأمن للاعتداء عليه بالضرب. وفي يوم ١٧ **يناير** خطب **صبحى** في أحد مساجد طرابلس مطالباً بإنزال العقاب بضباط الأمن المسئولين عن أحداث مدينة بنغازى. "

" تواصلت المظاهرات يوم ١٨ **يناير** مرة أخرى وطالب المتظاهرون بعزل بوقويطين، كما سمعت، عند هذه المرحلة، **بعض الهتافات المؤيدة لعبد الناصر**. "

" في يوم ١٩ **يناير** صدرت في مدينة طرابلس جريدة " **البلاغ** " تحمل على صفحاتها لأول مرة تفاصيل أحداث بنغازى. وفي يوم ٢٠ **يناير** كبُر حجم المظاهرات وأصبحت أكثر تهديداً. وتجمّع بصباح ذلك اليوم نحو (٤٠٠) متظاهراً أمام مقر رئيس الوزراء الدكتور فكينى الذى خطب فيهم مؤكداً بأن تحقيقاً شاملاً في أحداث بنغازى قد بدأ بالفعل، وطلب من المتظاهرين التحلىّ بالهدوء والامتناع عن خلق المزيد من الاضطرابات. غير أن هذا الطلب لم يجد " آذاناً صاغية " حيث تواصلت المظاهرات بعد ظهر ذلك اليوم وفي اليوم التالى. "

" في يوم ٢١ **يناير** قام المتظاهرون بتحطيم زجاج نوافذ بعض المحلات، كما ألحقوا أضراراً ببعض السيارات. وفي هذه المرة لجأت قوات الأمن إلى استعمال الغاز المسيّل للدموع من أجل تفريق المتظاهرين. "

" في يوم ٢٢ **يناير** أخذت الحالة تعود إلى الهدوء وشرعت المحلات التجارية الواقعة بالشوارع الرئيسية في فتح أبوابها ثانية. أما المدارس فستظل مغلقة بأمر من الحكومة حتى يوم ٢٥ **يناير**. "

" لازال الوضع في هذا اليوم (٢٣ يناير) هادئاً، غير أن التقارير تفيد وجود تعزيزات قوية من الشرطة على أهبة الاستعداد للتدخّل في حالة تحرك المزيد من المظاهرات التى قد توجّه هذه المرة ضد الحكومة الجديدة.[١٥] "

الوثيقة الرابعة:

مقتطفات من تقرير السفير البريطاني الجديد المستر **ساريل** A.G. Sarell إلى وزير الخارجية بتلر R.A. Butler المؤرّخة في ١٠/٢/١٩٦٤ بعنوان " **ليبيا: سقوط حكومة فكيني**" " Libya: The Fall of The Fikini Government "[١٦] . وجاء في الفقرات (٢، ٣، ٤، ٥) منه مايلي:

" (٢) لقد بدأت الاضطرابات في بنغازى يوم ١٣ **يناير**. وكانت المظاهرات قد نظّمت في بنغازى وطرابلس من قبل الطلاب تأييداً لمؤتمر القمة العربى الذى افتتح بالقاهرة في اليوم ذاته. ووفقاً لبعض التقارير فإن السلطات في بنغازى رفضت التصريح للطلبة بتسيير المظاهرات. وعلى أى حال فقد جرى استدعاء قوات الأمن العام لتفريق الطلاب المتظاهرين. وقعت الاشتباكات بين الشرطة والطلاب وجرى التعامل مع بعضهم بطريقة عنيفة مما استتبع رد فعل منهم بإلقاء الحجارة والزجاجات الفارغة. أطلقت الشرطة بعض العيارات النارية المتفرقة في الهواء. في **اليوم التالى** خرجت مظاهرات جديدة أكثر صخباً احتجاجاً على سلوك قوات الأمن في اليوم السابق وجرى تحطيم نوافذ بعض المحلات وحرق السيارات في الميادين الرئيسية بالمدينة. ومرة ثانية لجأت الشرطة إلى إطلاق النار. **الحادث** الذى أثار نقمة خاصّة تمثل في اقتحام الشرطة لمدرسة ثانوية وقيامهم بالإعتداء بالضرب على عدد من الطلبة والمدرسين (من بينهم اثنا عشر مدرّساً مصرياً) لم يكونوا من المشاركين في الاضطرابات. من الواضح أن عناصر قوة دفاع برقة القديمة التى أصبحت جزءاً من قوات الأمن العام خرجت بالكامل عن السيطرة في تعاملها مع الحالة، **وقد ترتب على ذلك أن لقى اثنان من الطلبة من أبناء عائلات بنغازى المعروفة حتفهما. كما توفى اثنان آخران متأثرين بجراحهما وربما توفى آخرون فيما بعد.** "

" (٣) في الوقت نفسه سارت المظاهرات في **طرابلس** بشكل سلمى تحت رقابة واشراف الشرطة وعندما وصلت الأخبار عن أحداث بنغازى أخذ الوضع هنا (طرابلس) منعطفاً بشعاً. فقد خرج الطلاب والطالبات في مسيرات يهتفون " **يسقط بوقويطين** " (قائد عام قوات الأمن الذى بقى في طرابلس طوال فترة الاضطرابات ببنغازى). **ويوجد ما يبرر الاعتقاد بأن البعثيين والقوميين وربما الشيوعيين استغلوا الحالة وأثاروا المتظاهرين من الشباب**. وعلى أى حال فقد **تعاملت الشرطة في طرابلس مع الحالة بحزم ولكن أيضاً برفق.** "

---

١٥ كان الملك – كما سنرى في الفصل التالى – قد قبل استقالة حكومة فكينى في اليوم السابق (٢٢/١/١٩٦٤) وكلف السيد محمود المنتصر بتأليف الوزارة الجديدة.

١٦ يلاحظ أن السفير ساريل قد بعث بهذا التقرير قبل أن يقدم أوراق اعتماده للملك إدريس في ٢٥/٢/١٩٦٤.

" (٤) في أعقاب انعقاد مجلس الوزراء يوم ١٤ يناير في غياب رئيس الوزراء (الذى كان يحضر اجتماع القمة العربية بالقاهرة) جرى توجيه نداء عبر الاذاعة إلى المواطنين بالتزام الهدوء (أذيع النداء في بنغازى فقط). وفي يوم ١٥ يناير وصلت لجنة تحقيق وزارية إلى بنغازى. وفي يوم ١٨ يناير وصل المدعى العام إلى بنغازى للإشراف بنفسه على تحقيق رسمى في الأحداث. وفي انتظار ما يسفر عنه ذلك التحقيق تم يوم ١٩ يناير توقيف خمسة من ضباط قوات الأمن عن العمل وكان ضمن هؤلاء العقيد السنوسى الفزانى قائد القوة المتحركة والذى كان يشغل منصب مساعد لبوقويطين عندما كان قائداً لقوة دفاع برقة. "

" (٥) مساء يوم ١٩ يناير عاد الوفد الليبي المشارك في القمة العربية بالقاهرة. وصباح هذا اليوم صدرت صحيفة " البلاغ " القومية التوجّه تحمل على صفحاتها تفاصيل أحداث بنغازى كما نشرت صحف مدينة بنغازى التفاصيل ذاتها. وفي اليوم التالى (٢٠ يناير) تجمّع قرابة (٤٠٠) شخص، معظمهم من الشباب، أمام مقر رئيس الوزراء في طرابلس (وقد مّر هؤلاء أمام مقر السفارة في هدوء). خطب فكينى في التجمع المحتشد (ووفقاً لبعض التقارير كانت عيناه مغرورقتين بالدموع) مؤكداً لهم أن تحقيقاً شاملاً يجرى حول أحداث بنغازى، وناشد المحتشدين بالتزام الهدوء والامتناع عن خلق أى اضطرابات جديدة. وردّد فكينى النداء نفسه في كلمة ألقاها عبر الاذاعة مساء اليوم نفسه حول مؤتمر القمة العربية. كما أضاف فكينى محذراً بأن الحكومة لن تسمح باستغلال هذه الأحداث ضد المصلحة العامة. غير أن هذه التحذيرات لم تلق أى اكتراث فقد خرجت في يوم ٢١ يناير (التالى) مظاهرات جديدة في طرابلس قامت بتكسير نوافذ المحلات التجارية وتحطيم السيارات مما اضطر الشرطة إلى استعمال الغاز المسّيل للدموع لتفريق المتظاهرين. "

الوثيقة الخامسة

وهى فقرة مقتطفة من التقرير السنوى [١٧] الذى أعدته السفارة البريطانية عن أحداث وتطورات عام ١٩٦٤ في ليبيا، حيث جاء فيها بشأن أحداث الطلبة:

" (٣) بدأ العام الجديد (١٩٦٤) باضطرابات داخلية نجمت عن التعامل الوحشى Brutal من قبل قوات الشرطة مع الطلاب المتظاهرين تأييداً لاجتماع القمة العربية المنعقد في القاهرة. وفيما بعد انتشرت حوادث الشغب في شتى أنحاء البلاد تعبيراً عن غضب مبرر ضد وحشية الشرطة التى تمثلت في إطلاق النار على عدد من تلاميذ المدارس. وخلال الاضطرابات هتف المتظاهرون ليس فقط ضد الحكومة ولكن أيضاً ضد الملكية. "

١٧ التقرير مؤرّخ في ١٩٦٥/١/١٤ ويحمل الرقم الاشارى VT 1011/1 بالملف FO 371/184210

الأحداث في الوثائق الأمريكية

تناول هذه الأحداث، مثل غيرها من الأحداث والتطورات، **نوعان أساسيان** من الوثائق الصادرة عن السفارة الأمريكية في ليبيا (بمكاتبها في بنغازى وطرابلس والبيضاء) **أولهما:** البرقيات، **وثانيهما:** التقارير. وتتميز **البرقيات** عادة بقصرها وبمتابعتها للوقائع والتطورات والأحداث أولاً بأول فور وقوعها. كما أن بعض المعلومات الواردة بها يمكن أن تكون مؤسسة على اشاعات أو أخبار يثبت فيما بعد عدم دقتها أو عدم صحتها. أما **التقارير** فيتم إعدادها عادة بعد مضى عدة أيام على وقوع الأحداث التى تتناولها، وتتسم التقارير في الغالب الأعم بالشمول والتحليل، كما أن المعلومات التى ترد بها عادة ما تكون قد خضعت للتمحيص والتحقق والمراجعة من قبل دبلوماسيي السفارة. ومن ثمّ فسوف نعرض لأحداث الطلبة في بنغازى كما وردت أولاً في البرقيات التى طيرّتها السفارة الأمريكية إلى واشنطن تباعاً ثم نعرض لها ثانياً كما وردت بالتقارير التى بعثت فيما بعد.

اولاً: في برقيات السفارة [18]

○ برقية بنغازى رقم (٩٥) في ١٣ يناير

كان من بين ما ورد في هذه البرقية أن ضابط شرطة يكلف عادة بحراسة مثل هذه المظاهرات أبلغ القنصل الأمريكي في بنغازى (المستر **اندرو ل. ستيجمان** Andrew L. Steigman) أن الطلبة المتظاهرين في ذلك اليوم **وضعوا جانباً صورتين للملك ولوليّ العهد ورفعوا شعارات مؤيدة لعبد الناصر** قبل قيام الشرطة بايقاف مظاهرات ذلك اليوم. [19]

وقد ورد بالتعليق الذى اختتمت به البرقية " أن الطلبة يلقون باللائمة " في المصادمات التى وقعت بين الشرطة والطلبة في ذلك اليوم على **العداء التقليدى** الذى بينهم وبين قائد قوة دفاع برقة السابق (**محمود بوقويطين**) وما زعموه حول رغبة رئيس الجامعة الأستاذ **مصطفى بعيّو** أن يفرض الانضباط على سلوك الطلبة. "

○ برقية بنغازى رقم (٩٦) في ١٣ يناير

أوردت البرقية أن الاشتباكات بين الطلبة والشرطة توقفت فجأة بعد أن استمرت نحو سبع ساعات، وأخلى الطلبة على إثرها مبنى الجامعة بعد أن تعهّد لهم رئيس الجامعة أن يرفع إلى

---

١٨ جميع هذه البرقيات موجودة بالملف المركزى لوزارة الخارجية الأمريكية رقم POL 23-8 Libya ويلاحظ أننا اقتصرنا على ايراد مقتطفات من هذه البرقيات تجنبا للتكرار الذى قد يجده القارئ مملاً.

١٩ أورد تقرير للسفارة الأمريكية المؤرّخ في ١٩٦٤/١/٢٩ أن المركز الثقافى العربى (المصرى) أعطى المتظاهرين عندما مروا أمام مبنى المركز صباح ذلك اليوم صورة كبيرة لعبد الناصر. ولعلها هى الصورة التى استبدلها المتظاهرون بصورتى الملك وليّ العهد ولا يستبعد أن يكون هذا الأمر قد أثار حفيظة الشرطة. التقرير رقم (A-70).

الوزارة شكواهم ضد معاملة الشرطة لهم أثناء المظاهرات صباح ذلك اليوم، فضلاً عن بعض المطالب الطلابية الأخرى، وكذلك بعد أن تعهدت الشرطة بعدم اتخاذ أى اجراءات عقابية ضد الطلبة. كما أوردت البرقية أن الطلبة – وفقاً لبعض التقارير – يخططون لتنظيم اضراب مماثل للاضراب الذى نفذوه في العام السابق إلى أن تتحقق مطالبهم [20]. كما ذكرت البرقية أن عدد المصابين بجراح جراء اضطرابات ذلك اليوم تتراوح بين (١٥-٢٠) طالباً و (٥) من الشرطة وقد تم علاجهم جميعاً بالمستشفيات ولا تعتبر اصابة أى منهم خطيرة.

○ برقية بنغازى رقم (٩٧) في ١٤ يناير

أوردت هذه البرقية أن الاضطرابات انفجرت صباح هذا اليوم في مدرسة ثانوية، غير أن الشرطة تمكنت من إيقافها بعد إطلاق عدة عيارات نارية في الهواء. إلا أن حالة الفوضى سرعان ما انتشرت وسط مدينة بنغازى بعد أن انضم إلى الطلاب أعداد أخرى من العامة. وشرعت الشرطة مدعومة بالقوة المتحركة، التى كانت تتبع في السابق قوة دفاع برقة، بإطلاق النار في الهواء عند الساعة ١٢,٣٠ ظهراً لتفريق الطلاب الذين كانوا يقومون بإلقاء الحجارة على مقر قيادة قوة دفاع برقة السابق. بعد عشر دقائق خرجت مظاهرة تضم نحو (١٠٠) شخص يردّدون هتاف " **فلسطين** " . وسمعت طلقات فوق رؤوس المتظاهرين من أجل تفريقهم. ولم يُعرف حتى الآن وقوع أى اصابات، على الرغم من ورود تقارير تفيد إصابة عدد من الطلاب بجروح في المدرسة الثانوية هذا الصباح.

كما ذيلت البرقية بتعليق جاء فيه أن الاضطرابات، على ما يبدو، تجاوزت أوساط الطلاب، وعلى الرغم من أنها لا تبدو منظمة حتى الآن، إلا أنه من الواضح أنها حالياً تحت سيطرة العامة. إن قلق الشرطة هو في ازدياد بسبب عجزهم حتى الآن عن السيطرة الكاملة على وضع هى المستهدفة فيه باعتداء من العامة **أطلق العنان لمشاعر قديمة من العداء ضد قوة دفاع برقة**، كما أن الخطر قد يزداد مع استعمال الشرطة للأسلحة النارية من أجل استتباب النظام.

○ برقية بنغازى رقم (٩٨) في ١٥ يناير

وقد ورد بهذه البرقية أن الهدوء عاد إلى بنغازى صباح هذا اليوم الأربعاء في أعقاب يومين من الاضطرابات. بعد ظهر يوم أمس قام نحو (٢٠٠) متظاهر باحتلال الميدان المقابل لمبنى الجامعة (ميدان التاسع من أغسطس) على مدى نحو الساعة، وقاموا باضرام النار في خمس سيارات (بما فيها شاحنة معطلة تابعة للمركز الثقافي الأمريكي) كما حطّموا بعض نوافذ وواجهات عدد من المحلات التجارية. تمكنت الشرطة في النهاية من إخلاء الميدان بعد أن أرسلت إلى الموقع وحدة مجهزة بالبنادق ومثبتة الحراب. المتظاهرون الذين قاموا بعمليات التحطيم واضرام النيران لم يضمّوا أى طلبة من الجامعة وكان من بينهم قليل من طلبة المدرسة

---

٢٠ راجع مبحث " اضراب طلابى " بفصل " حكومة الصيد .. وتنامى الصراع الداخلى " بالمجلد الثالث/الجزء الأول. راجع أيضاً الفقرات المقتطفة من مذكرات الصيد في مبحث " اشارات وشهادات أخرى " من هذا الفصل.

الثانوية. وأضافت البرقية، ولم يتح للسفارة الأمريكية حتى الآن أن تعرف على وجه الدقة عدد المصابين أو عدد الذين ألقت الشرطة القبض عليهم. وتضع الشائعات إجمالى عدد القتلى بين أربعة وأربعة عشر. وقد تم إغلاق جميع المدارس اليوم بناءً على أوامر من الحكومة. وقد عبّر بيان صادر عن الحكومة أذيع عبر الاذاعة الليبية اليوم، عن أسفه لوقوع الأحداث. كما أعلن البيان عن تعيين لجنة تحقيق عليا في الأحداث.

و قد ذيلت البرقية بتعليق جاء فيه:

" **إن سياق المظاهرات وأسلوب تعامل الشرطة معها تغيّرا بشكل جوهرى منذ الصدام** المبكر الذى وقع يوم الاثنين (١/١٣) بين الشرطة وطلاب الجامعة. **وعلى الرغم من توقع استمرار قيام الطلبة باضرابات إلا أنهم لم يعودوا العنصر الرئيسي فيها بعد أن تولىّ العامة الأمر بعد ظهر أمس.** إن الشرارة التى أثارت تحركّ العامة تمثلت في الوحشية التى مارستها الشرطة في تفريق المتظاهرين من طلبة المدارس الثانوية (الذى أعقب الاعتداء على مجموعة طلبة الجامعة)، بما في ذلك إطلاق النار الذى أدىّ إلى مصرع عدد من الشباب. لقد حركّ ذلك **مشاعر عداء دفينة منذ زمن ضد قوة دفاع برقة.** إذن فقد أصبح الصدام الآن بين الشرطة وبين مجموعة صغيرة من أهالي المدينة. ومن المؤمل أن تصدم عمليات التخريب التى قامت بها مجموعات الغوغاء يوم أمس، المواطنين العاديين وأن يؤدّي ذلك إلى تجديد مساندتهم للنظام والقانون على الرغم من استمرار الغضب بل الكراهية نحو الشرطة. "

وتضيف البرقية في تعليقها:

" وعلى أى حال فإن عمليات القتل التى قامت بها الشرطة ما تزال تحمل معها بذور المزيد من العنف إذا ما أثارت مراسم دفن القتلى اضطرابات جديدة أو **إذا وجد الضحايا من بين القبائل الأخرى من ينتقم من قبيلة البراعصة التى تشكل غالبية عناصر قوة دفاع برقة.** "

" إن اللوّم الرئيسي عن الاضطرابات موجّه حتى الآن إلى **العجز الذى طبع أداء الشرطة،** وعلى الأخص **الوحشية** التى أظهرتها في محاولتها تفريق مظاهرات الطلبة. لقد **أظهرت الشرطة غياباً كاملاً للتنسيق وعدم الفاعلية في السيطرة الميدانية ولم يصدر عنها أى دليل على حسن تدريبها أو كفاءة معداتها للسيطرة على الاضطرابات.** وهكذا انتقلت الشرطة من إلقاء الحجارة إلى استعمال الأسلحة الرشاشة بدون اللجوء إلى أساليب أخرى بينهما. "

وتضيف البرقية:

" **إن المفتاح بشأن الأهمية السياسية لهذه الاضطرابات** يكمن في الافتراض السائد محلياً بأن القرار المبدئى لإيقاف مظاهرة طلاب الجامعة جاء من قائد قوات الأمن **محمود بوقويطين** إثر مشاورات مع رئيس الجامعة (مصطفى بعيّو)، وأن بوقويطين هو المسئول عن الوحشية التى أظهرتها الشرطة فيما بعد. لقد أوردت التقارير أن وزير الداخلية (ونيس القذافى) – وفقاً لما ذكره أخوه – كان غاضباً جداً من تصرفات الشرطة، وأنه أقسم بأن يترك منصبه إذا لم يتخل بوقويطين عن موقعه. "

وتختم البرقية بعبارة جاء فيها:

" ومن ثمّ فإنه من المحتمّ أن يواجه فكيني فور عودته من القاهرة بمطالب تدعوه إلى إقصاء بوقويطين والتحقيق في اضطرابات بنغازى، وتعويض ضحايا ممارسات الشرطة. وإن من شأن عدم قدرة فكيني على الاستجابة لهذه المطالب بسبب دعم القصر لبوقويطين، أن يجعل وضع فكيني غير قابل للدفاع عنه (ضعيفا). "

○ برقية طرابلس رقم (٢٣٨) في ١٥ يناير

وهى برقية أعدّتها السفارة الأمريكية في طرابلس رداً على برقية وصلتها من الخارجية الأمريكية بتاريخ ١/١٤ وتحمل الرقم (٢٢٩) تستفسر عن أحداث بنغازى وعن مدى أهميتها على المستوى الوطنى بصفة عامة. وجاء في برقية السفارة الجوابية:

" إن السفارة لا ترى أهمية خاصّة – على المستوى الوطني – لمظاهرات بنغازى، أكثر من حقيقة أنها أظهرت عجز قوات الأمن في بنغازى وفقدانها الشعبية. وقد نجم عن هذا العجز حالات وفيات، وتوجّه المسئولية في هذا إلى قائد هذه القوات بوقويطين، من قبل خصومه في بنغازى وسواها، وعلى الأخص من قبل رئيس الوزراء فكيني. "

" على أى حال، فإننا لا يخالجنا الشك في أن وفاء الملك لصديقه بوقويطين هو على درجة قوية تجعل فكيني يتردّد في أن يدعو إلى منازلة سياسية مع بوقويطين. ومع ذلك فأحداث بنغازى سوف تساعد في أن تجسّد – حتى للملك – عدم كفاءة بوقويطين. "

" من اللافت للانتباه ملاحظة أن تغطية **صحافة طرابلس** وكذلك الاذاعة لأحداث بنغازى حتى الآن كانت **جزئية وبروئية مخففة**. ومع ذلك **فأهالى طرابلس على دراية بالحالة رغم أنه لا يوجد أى مؤشر على وجود شعور عام ضد أو مع مظاهرات بنغازى.** "

" والمظاهرات الصغيرة والقليلة التى نظّمت في طرابلس يومى ١٣، ١٤ **يناير** كانت من أجل التعبير عن التضامن مع فلسطين، وقد جرت هذه المظاهرات دون وقوع حوادث حيث كانت الشرطة موجودة بأعداد كافية وكان بمقدورها أن تسيطر بسهولة على المتظاهرين. وفي يوم **١٥ يناير** قام طلبة جامعة طرابلس، تعاطفاً مع زملائهم في بنغازى، بالامتناع عن حضور المحاضرات منذ الساعة ١١,٠٠ صباحاً، واحتشد نحو (١٠٠) منهم وساروا نحو مركز المدينة. وعندما جرى إيقافهم من قبل بعض الشرطة عند حدود وسط المدينة، استجابوا لأوامر الشرطة بالانصراف وعادوا إلى الحرم الجامعي. وعلى الرغم أن الطلبة – على ما يظهر – لا يحضرون المحاضرات إلا أنهم يبدون هادئين وليسوا على قرار بشأن خطوتهم التالية. **لا يوجد شك في أن الحكومة منزعجة جداً بسبب أحداث بنغازى.** "

أضافت البرقية:

" في ذروة الاضطرابات يوم ١٤ **يناير** طلب اللواء الزنتوتى باسم رئيس الوزراء بالنيابة عن قائد قاعدة ويلس وضع طائرة في حالة استعداد كى يسافر على متنها بعض المسئولين في

الحكومة (لم تحدد أسماؤهم) إلى بنغازى. لم تتحرك الطائرة إلا على تمام الساعة (٧,٤٥) من صباح يوم ١٥ **يناير** حيث سافر على متنها إلى بنغازى خمسة وزراء عينتهم الحكومة كلجنة تحقيق خاصة في الاضطرابات وهم وزراء المعارف والصناعة والداخلية وشئون البترول والتخطيط. "

" ليس لدينا أى أدلة حول ما إذا كانت المظاهرات أو الاضطرابات بتحريض من عناصر مؤيدة لمصر أو عناصر تخريبية أخرى. "[٢١]

○ برقية بنغازي رقم (٩٩) في ١٦/ يناير

وقد ورد بها:

" لم يعد متوقعاً تجدّد المظاهرات في بنغازي بعد أن مرت مراسم دفن ضحايا الاضطرابات والاجتماع العام الذي أعقبها يوم أمس الأربعاء (١٥ يناير) بدون أي حوادث تذكر. لقد نجحت العناصر المسئولة من مواطني مدينة بنغازي في توجيه الرغبة الشعبية لإتخاذ إجراء ضد الشرطة نحو المطالبة بإجراء تحقيق قانوني وتشكيل وفد **شعبي** لمقابلة الملك ورئيس الوزراء فكيني. وقد ساعد على النجاح في هذه الخطوة وجود اللجنة الوزارية في بنغازي حيث وصلت إليها من طرابلس صباح يوم أمس ١٥ **يناير** (وشاركوا في تشييع جنازة الطلبة القتلى) وقد عبّر المتحدثون في الاجتماع العام الذي نظم في أعقاب مراسم الدفن عن رغبتهم في عدم تكرار الاضطرابات التي تتيح الفرصة أمام أعمال الشغب والتخريب على غرار ما حدث يوم ١٤ **يناير**. "

" لقد شارك نحو **ألفي شخص** في جنازة الطالبين اللذين قتلا برصاص الشرطة. وعلى أي حال فقد نجح وزير شئون البترول (الدكتور **علي نور الدين العنيزي**) ووزير الصناعة (**محمد الكريكشي**) عضوا اللجنة الوزارية في أن يثنوا المشاركين في الجنازة عن تنظيم مسيرة باتجاه وسط المدينة ونجحوا بالتالي في إزالة مصدر محتمل لحوادث جديدة. وقد حضر وزير الصناعة الجنازة كممثل للحكومة. وعندما التأم الاجتماع العام عند الساعة الرابعة في أعقاب الجنازة كان أعضاء اللجنة الوزراية قد أمضوا ساعات كلجنة تحقيق. ومن ثمّ فلم يكن أمام الهيئة التي ترأسها الاجتماع العام إلا أن تدعوا الجميع إلى التزام الهدوء انتظاراً لما تتوصّل إليه لجنة التحقيق الوزارية. وأن تقوم بتسمية أعضاء وفد وجهاء المدينة لتقديم المطالب إلى الملك وإلى رئيس الوزراء.

لم تتبلور هذه المطالب حتى الآن، غير أن التقارير تفيد بأنها تتضمن المطالبة بحل القوة المتحركة، ومعاقبة الضباط الذين يعتقد بأنهم مسئولون عن تصرفات الشرطة القمعية. واتسّمت المظاهرات التي أعقبت الاجتماع العام بالنظام وهو ما قدم دليلاً اضافياً على أن العناصر التي تسيطر على الحالة في المدينة هم من المواطنين المسئولين. "

---

٢١ يلاحظ أن المستر نيوسوم أكد يوم ٢٧ يناير خلال لقائه في واشنطن بالمستر لورانس من الخارجية البريطانية عدم وجود أى عناصر أجنبية وراء أحداث بنغازى. راجع محضر المحادثة الذى حرّره المستر لورانس يوم ١٩٦٤/١/٢٩ بالملف FO 371/176 855

" إن بنغازي هادئة اليوم الخميس **أول أيام شهر رمضان** المقدس. المدارس ما تزال مغلقة بأمر من الحكومة. وبالإضافة إلى ذلك فإن موظفي الحكومة وعمال الموانئ ومعظم العمال رفضوا الالتحاق بأعمالهم. وكافة المحلات التجارية مغلقة لمدة **ثلاثة أيام في اضراب احتجاجي وكحداد على أحداث يومي الاثنين والثلاثاء** .. "

" وعلى أي حال فإن الاجتماع العام الذي كان مقرراً عقده بعد ظهر هذا اليوم (الخميس ١٦ يناير) جرى إلغاؤه من قبل اللجنة الشعبية حيث كان من المتوقع على نطاق واسع أن تصدر الحكومة قراراً في ذلك اليوم. ولا يتوقع تجدّد أي حركات جماعية، ما لم يترتب على ذلك القرار المتوقع أن يسود الاحساس لدى الأهالي في بنغازي أن الحكومة خذلتهم. "

- **برقية طرابلس رقم (٢٤٢) في ١٦ يناير**

وجاء بها:

" باستثناء مظاهرة واحدة سادها النظام، فقد ظلـّت طرابلس هادئة يوم ١٦ **يناير** على الرغم من ورود سيل من التقارير الشفوية عن اضطرابات في بنغازي. نظـّمّ طلبة المدارس الثانوية في طرابلس مظاهرة بعد ظهر اليوم توجّهت إلى مدرسة البنات الثانوية أملاً في مشاركتهن. لم تشارك الطالبات وانتهت المظاهرة، لم تنشر **الصحافة** في طرابلس حتى الآن أي تقارير إخبارية غن أحداث بنغازي. **تلقت السفارة معلومات غير مؤكدة عن حصول مظاهرات في سبها**. "

- **برقية طرابلس رقم (٢٥٤) في ١٨ يناير**

وقد ورد بها:

على الرغم من أن طرابلس ظلت هادئة، وبدون أي أخبار عن مظاهرات بنغازي عبر وسائل الاعلام خلال اليومين الماضيين، فقد كان هناك تململ وحركة من قبل أولئك الذين يرغبون في تسيير المظاهرات احتجاجاً على مقتل طلبة بنغازي. وتفيد مصادر السفارة أن الشرطة تمكنت بفاعلية من إحباط تسيير المظاهرة. "

" وعلى أي حال ففيما يلي بعض المعلومات التي أمكن التقاطها من هنا وهناك:

(١) إن لجنة مواطني بنغازي أعدت مذكرة طلبت فيها من الملك عزل بوقويطين وعدد من ضباط قوات الأمن. وتزمع اللجنة تقديم المذكرة إلى الملك وإلى رئيس الوزراء.

(٢) إن مجموعة من أعضاء البرلمان البرقاويين بزعامة وزير العمل السابق **عبد المولى لنقي** في طريقها إلى طرابلس حيث تزمع مقابلة الملك احتجاجاً على اجراءات شرطة بنغازي.

(٣) أن وزراء شئون البترول والمعارف والتخطيط بالإضافة إلى رئيس الديوان الملكي **على الساحلي** قدموا استقالتهم من مناصبهم بسبب اضطرابات بنغازي (وورد في التقارير أن الملك رفض قبول الاستقالات) ولم تعرف بعد نتيجة التحقيقات التي أجرتها اللجنة الوزارية الخاصّة.

وختمت البرقية بتعليق جاء فيه:

" إن اتجاه الأمور في أعقاب اضطرابات بنغازي مباشرة يشير إلى أن لبوقويطين خصوماً عديدين بقيادة برقاويين وأن هؤلاء يستغلّون الحالة لإقناع الملك بإقصائه. "

- **برقية بنغازي رقم (١٠٠) في ٢٠ يناير**

وقد ورد بها:

" أعلنت الحكومة الليبية في الليلة الماضية إيقاف خمسة ضباط أمن بمن فيهم حكمدار منطقة بنغازي والقائد السابق للقوات المتحركة، انتظاراً لتحديد مدى مسئولية الاجراءات التي قامت بها الشرطة خلال اضطرابات الأسبوع الفائت. إن رئيس النيابة يتولى بنفسه التحقيق في الحوادث حيث يقوم بأخذ شهادات من الأشخاص الذين جرحوا بواسطة الشرطة. وقد استقبلت أخبار إيقاف الضباط بارتياح من قبل أهالي بنغازي. وقد عادت المدينة إلى وضعها المعتاد فيما عدا المدارس التي ظلت مغلقة. ويستثنى من ذلك المدارس الابتدائية التي قد يعاد فتحها هذا الأسبوع. وينتظر أن يتأخر فتح المدرسة الثانوية بسبب التلف الكبير الذي لحق بها. أما الجامعة فينتظر أن تقرّب موعد عطلة نصف السنة حتى تظل مغلقة بقية شهر رمضان. "

" الحادث الوحيد الذي وقع خلال الأربعة أيام الماضية هو انفجار **قنبلة محلية الصنع** أمام مقر القيادة العامة للشرطة مساء يوم الخميس (**١٦ يناير**). ولم يترتب على الانفجار أي اصابات فيما تم تعزيز الحراسة من قبل القوات المتحركة أمام المبنى. ولم يتم تسجيل حوادث أخرى.

" كان هناك عامل تهدئة آخر للحالة تمثّل في وصول **وكيل الديوان الملكي لتقديم تعازي الملك** إلى أسرتي الطالبين اللذين قتلا في الحوادث بواسطة الشرطة (يلاحظ أن هاتين هما الحالتان المؤكدتان للقتلى على الرغم من وجود اشاعات مناقضة). وقد وردت تقارير أن الملك قام بهذه الخطوة بعد أن استمع إلى ما توصلّت إليه لجنة التحقيق بشكل مبدئي عن طريق الدكتور العنيزي (وزير شئون البترول) في أعقاب عودة الأخير إلى طرابلس. ومن جهة أخرى فقد توجّه إلى طرابلس يوم الجمعة (**١٧ يناير**) وفد وجهاء مدينة بنغازي الذي تم اختياره بواسطة اللجنة الشعبية (لجنة مواطني بنغازي) حاملاً تظلمات أهالي المدينة إلى الملك وإلى رئيس الوزراء. "

- **برقية طرابلس رقم (٢٤٨) في ٢١ يناير**

وقد ورد بهذه البرقية:

" أعلنت الاذاعة الليبية يوم **١٩ يناير** توقيف **خمسة من ضباط** الأمن في بنغازي عن العمل وهم: العقيد **السنوسي الفزاني** والعقيد عبد **الونيس العبار** والرائد **أحمد حسين** والنقيب **سليمان بو شعالة** والنقيب **سالم هدية**، بموجب قرار من وزارة الداخلية في انتظار نتائج التحقيقات في الاتهامات الموجهة إليهم " .

" وخصصت صحيفة " **البلاغ** " (مستقلة) الصادرة يوم ١٩ **يناير** لتقارير عن الاضطرابات وكان الإقبال على شراء الصحيفة كبيراً عندما تدخلت الشرطة لمصادرة بقية أعدادها. [٢٢] "

" وفي ٢٠ يناير صدرت صحيفة " **الرائد** " (مستقلة) تحمل موضوعاً عن اضطرابات بنغازي خلال يومي ١٤، ١٥ يناير التي أتهم الشرطة بالقيام أثناءها باعتداءات مباغتة على الطلبة يوم ١٥ يناير [٢٣]. وأورد المقال أن اثنين من الطلبة لقيا مصرعهما، كما جرح مائة آخرون. كما أوردت الصحيفة أن لجنة وزارية جرى تشكيلها للتحقيق في الحوادث، وأنها استطاعت أن تنجز لقاءات مرضية مع زعماء المدينة. "

" وقد تضمن العدد نفسه من الصحيفة **مقابلة صحفية مع الفريق محمود بوقويطين** قائد عام قوات الأمن أشار خلالها إلى أنه كان موجوداً في مدينة طرابلس عندما وقعت الاضطرابات (في بنغازي)، وأنه أصدر أوامره للشرطة بتجنب الاصطدام بالمتظاهرين. ورغم أن الأخبار الواردة من بنغازي تنطوي على المبالغة، وأنه من الصعوبة تحديد من هو الذي بدأ بإطلاق النار إذ يوجد خمسة من شرطة بنغازي يتلقون العلاج من جراح بطعنات سكاكين وواحد منهم من اصابة بطلق ناري. إن هذا هو أول تقرير صحفي يسمح بوصوله إلى طرابلس بشأن الأزمة في بنغازي. "

" وعند الساعة العاشرة من صباح هذا اليوم (٢٠ **يناير**) خرجت مظاهرة قام بها طلبة المدارس الثانوية. وقد مارس الشرطة منتهى ضبط النفس في التعامل مع المتظاهرين الذين يتراوح عددهم ما بين (٢٠٠) و (١٠٠٠) متظاهر. وفي إحدى المراحل تواجد **محافظ طرابلس** بنفسه وسط المتظاهرين وحثهم على التزام الهدوء. وقد أعلنت مكبّرات الصوت أنه بمقدور المتظاهرين السير في أي منطقة يشاءون دون أن تتعرّض لهم الشرطة غير أن الشرطة سوف ترافقهم لضمان المحافظة على النظام. وكان المتظاهرون يهتفون " **يسقط بوقويطين** " وقد شق المتظاهرون طريقهم إلى مقر الحكومة الاتحادية [٢٤] حيث سمحت لهم الشرطة بدخول المبنى الرئيسي. خرج رئيس الوزراء إلى شرفة مكتبه وخاطب المتظاهرين لمدة خمس دقائق حاثاً لهم على التزام الهدوء. واصل المتظاهرون فيما بعد تنقلهم بين عدد من أنحاء المدينة وظلت أعدادهم تتناقص حتى الساعة ٤,٣٠ (بعد الظهر). وفي النهاية قام بعض المتظاهرين بكسر زجاج نوافذ عدد من المحلات ولاذوا بالهرب. المظاهرة تضاءلت بعد ذلك. وقد تم سحب المراقبة التي تمارسها الشرطة بالتدريج إلى درجة أنه عندما وقعت الاعتداءات على نوافذ المحلات لم يكن للشرطة أي حضور. "

---

٢٢ ثبت فيما بعد أن هذا الخبر غير صحيح.
٢٣ واضح أن التواريخ التي أوردتها الصحية غير دقيقة فالحوادث وقعت يومي ١٣، ١٤ يناير.
٢٤ بالطبع لم تعد هناك حكومة اتحادية وتقصد البرقية رئاسة مجلس الوزراء.

وقد ختمت البرقية بتعليق جاء فيه:

" إن خبيراً في مراقبة المظاهرات كان يراقب أحداث اليوم، أبلغ السفارة أنه كان واضحاً أن الشرطة لم تكن تتوقع أن تقوم مظاهرة هذا اليوم، وكما يبدو فإن الشرطة التي كانت قد صدرت إليها تعليمات مشددة بألا تسيء إلى المتظاهرين، لم تكن متأكدة كيف ستكون قادرة على المحافظة على الطابع السلمي للمظاهرة في جميع الأوقات بدون الاعتداء على بعض الرؤوس وكان الشعار الرئيسي للمتظاهرين هو **(يسقط بوقويطين والمتورطون الجناة من ضباط شرطة بنغازي)** "

- **برقية طرابلس رقم (٢٥٣) في ٢٢ يناير**

وقد ورد بها:

" عاد الهدوء إلى كافة أنحاء ليبيا يوم ٢٢ **يناير**. في الصباح قامت طالبات المدارس في طرابلس بالسير في مظاهرة منظمة لمدة قصيرة. وقد صاحبت الشرطة مجموعات منها بعض الوقت ثم قاموا فيما بعد بتفريقهن. وفيما يبدو فإن **الرأى العام معارض لقيام الطلاب بالمزيد من الاضطرابات**. يتواصل الحديث حول الاستقالة الوشيكة لبوقويطين أو إقالته، غير أنه ما يزال في مركزه. هناك اشاعات تتردد حول قيام مظاهرات كبيرة يوم ٢٣ **يناير**. "

ثانياً: في تقارير السفارة

تناولت السفارة الأمريكية أحداث الطلبة في تقريرين شاملين [٢٥] :

الأول: مؤرّخ في ١٩٦٤/١/٢٩ ويحمل الرقم الاشاري (A- 70) بعنوان: " **اضطرابات بنغازي – يناير ١٩٦٤** " " Benghazi Disturbances, January 1964 "

الثاني: مؤرّخ في ١٩٦٤/٢/٥ ويحمل الرقم الاشاري (A- 255) بعنوان: " **مظاهرات وأحداث شغب منطقة طرابلس** " " Tripolitania Demonstrations And Riots "

وكما يتضح من عناوين التقريرين، فقد خصص أولهما لأحداث بنغازي فيما خصص الثاني لمظاهرات وأحداث منطقة طرابلس[٢٦] . وسنعرض فيما يلي لمحتويات التقريرن المذكورين على التوالي.

التقرير الأول (A- 70)

جاء في صدر هذا التقرير **تلخيص** له ورد به:

---

٢٥ التقارير موجودة بالملف المركزي للخارجية الأمريكية رقم POL 23-8 Libya

٢٦ استعمل التقرير كلمة Tripolitania وليس Tripoli وكانت الكلمة الأولى تشير في السابق لولاية طرابلس قبل إلغاء النظام الاتحادي.

" عندما أطلقت الشرطة النار وقتلت اثنين من الطلبة المتظاهرين في بنغازي يوم ١٤ يناير كما جرحت آخرين كثيرين، فإنها قامت بإشعال فتيل كراهية عامة كامنة ضد قوات الأمن، كما فجرت سلسلة من الاحتجاجات والمظاهرات المتعاطفة في شتى أنحاء ليبيا. لقد بدأت أحداث بنغازي يوم ١٣ يناير بمظاهرة نظمها طلبة الجامعة تحولت فيما بعد إلى مشاجرة عامة مفتوحة مع الشرطة، وتواصلت في اليوم التالي بإجراءات قمعية قامت بها الشرطة بحق المدرسة الثانوية لحقتها أعمال شغب من قبل عامة الناس. وقد تمكّن مواطنون من بنغازي ذوو إحساس بالمسئولية من استعادة السيطرة على الأوضاع في المدينة [٢٧] يوم ١٥ يناير، وقد ساعدهم على ذلك، الإجراء الفوري الذي قامت به الحكومة بفتح باب التحقيق في هذه الأحداث. وقد مرّت عملية تشييع جنازة الطلبة المقتولين في ذلك اليوم بدون وقوع المزيد من الاضطرابات. وأصبحت بنغازي هادئة نسبياً خلال العشرة أيام الماضية [٢٨] على الرغم من استمرار وجود توتر قوي في الأعماق (تحت السطح) لدى أهالي بنغازي في انتظار ردّ الحكومة على مطالبهم باتخاذ إجراءات ضد ضباط الشرطة الذين ثبتت مسئوليتهم عن إطلاق الرصاص على الطلبة. "

أما صلب التقرير فقد جاء به ما ترجمته [٢٩] :

" ١٣ يناير – طلبة الجامعة في مواجهة الشرطة "

" بدأت **المظاهرة الأولى** بهدوء عند حوالي الساعة الحادية عشر صباحاً يوم ١٣ يناير عندما غادر عدد من طلبة الجامعات قاعات المحاضرات ليبدأوا مسيرة عبر وسط مدينة بنغازي تأييداً لمؤتمر القادة العرب الذي أفتتح يومذاك بالقاهرة. وكما حدث في مظاهرات سابقة مماثلة، رفع الطلبة لافتات كتب عليها **" فلسطين عربية "** كما رفعوا **صوراً للملك ولوليّ العهد** وعلى بعد بضع مئات من الأقدام من مقر الجامعة توقف الطلبة المتظاهرون أمام **" المركز الثقافي العربي "** [٣٠] وأضافوا **صورة كبيرة لعبد الناصر** إلى بقية اللافتات والصور المرفوعة [٣١]. ما إن اجتاز الطلبة المتظاهرون مسافة قصيرة في مسيرتهم حتى اعترضتهم مجموعة من الشرطة، على الرغم من أنه كانت تصاحب المتظاهرين مجموعة صغيرة أخرى من الشرطة تتولى حراستهم، وأمرتهم بالعودة إلى الجامعة لأنه ليس لديهم تصريح بتسيير المظاهرة. وعندما رفض

٢٧ لا شك أن هذه الظاهرة الإيجابية كانت من بين السمات العامة الطيبة التي تطبع المجتمع الليبي في تلك الحقبة من تاريخه.

٢٨ لاحظ أن التقرير جرى إعداده يوم ٢٩ يناير ١٩٦٤.

٢٩ التقرير يقع في سبع صفحات. راجع ملحق الوثائق الأمريكية في آخر هذا المجلد.

٣٠ المركز تابع للحكومة المصرية وقد لعب هذا المركز دوراً مهماً في التأثير على أحداث ووقائع حقبة العهد الملكي بكاملها.

٣١ راجع ما ورد سابقاً على لسان أحد ضباط الشرطة المصاحبين للمظاهرة كيف أن المتظاهرين وضعوا جانباً صورتي الملك ووليّ العهد واكتفوا برفع صورة عبد الناصر، وإذا صحت هذه الواقعة فلا نستبعد أنها كانت نقطة تحوّل في سير المظاهرة وبقية الأحداث.

الطلبة إيقاف مظاهرتهم قامت الشرطة بصدّهم وإرجاعهم عنوة صوب الجامعة ثم إلى داخل مبنى الجامعة مستخدمين الهراوات والأحزمة في دفعهم.

وهكذا وجد الطلبة أنفسهم بعد ظهر ذلك اليوم بقليل محاصرين داخل مبنى الجامعة والشرطة تحيط بهم من خارجه. وفي الوقت نفسه قام طبيب الجامعة بمعالجة بعض الطلبة الذين أصيبوا بجراح نتيجة إجراءات الشرطة، كما تم نقل بعض المصابين بواسطة سيارة الإسعاف إلى المستشفى. وقد أفاد المتفرجون من المارة أن الشرطة استعملت كلمات بذيئة (مهينة) مع الطلبة أثناء إيقاف مسيرتهم في الشارع ومرة ثانية عندما أجبر الطلبة على دخول مباني الجامعة. أما الطلبة الذين حاولوا مغادرة مبنى الجامعة فقد تعرّضوا للسباب والشتائم فضلاً عن ضربهم وإعادتهم داخل المبنى.

عند هذه النقطة، تسلق عدد من الطلبة إلى سطح مبنى الجامعة، وأجبروا الشرطة على التقهقر تحت وابل من الحجارة. الشرطة التي كانت مجهزة بالهراوات فقط ردّت برمي متقطع للحجارة، غير أنه كان من الواضح أنهم في وضع خاسر في مثل هذه المنازلة.

بعد عصر ذلك اليوم حاولت شاحنتان تحملان الشرطة اقتحام الحديقة الخلفية للجامعة غير أنهم مرة أخرى منيوا بالخسارة في تبادل للحجارة بينهم وبين الطلبة الذين كانوا بالحديقة وفوق سطح مبنى الجامعة. وعند نقطة معينة انسحب الطلبة لفترة قصيرة من مواقعهم فوق السطح ويبدو أن ذلك كان من أجل الاجتماع بإدارة الجامعة التي كانت تحاول التوسط بين الطرفين. لقد فشلت هذه المحاولة في البداية، غير أنه بعد ذلك بقليل، وقبيل الساعة السادسة مساءً، تجددت محاولات الوساطة حيث أثمرت هذه المرة وانسحب الطلبة والشرطة من المنطقة بهدوء وعاد السلام إلى وسط مدينة بنغازي.

وقد خلفّت اضطرابات يوم ١٣ يناير عدداً من السيارات المعطوبة وزجاج النوافذ المكسور بسبب الأحجار المتطايرة في منطقة وسط المدينة. وقد قدّر **إجمالي عدد الإصابات بما يتراوح بين (١٥)، (٢٠) بين الطلبة ونحو خمسة من الشرطة وتعتبر حالة واحدة من الطلبة فقط خطيرة. "**

" ١٤ يناير – المدرسة الثانوية والغوغاء "

" بدأ صباح يوم **١٤ يناير** بتواجد حراسة قوية من رجال الأمن حول مدرسة بنغازي الثانوية للبنين التي تقع على بعد نصف ميل من الجامعة حيث كان واضحاً ترقّب خروج مظاهرات متعاطفة. وسواء أكانت قد دبرت سلفاً أو جرت إثارتها بسبب الحضور المكثف للشرطة، فإن موجة من الصياح وما يوحي بأن مظاهرة قد بدأت منتصف الصباح من مقصف المدرسة. عند هذه النقطة تحركت الشرطة بقوتها داخل المدرسة، وقامت بإقتحام الفصول الدراسية وإخراج المدرسين والطلبة من مبنى المدرسة مستعملة الهراوات ومؤخّرات البنادق. جرى إطلاق بعض العيارات النارية، ولم يعتقد أحد أن شخصاً ما أصيب بالطلقات النارية أثناء

العملية. ووفقاً لتقارير شهود عيان فلم يخرج من مبنى المدرسة أي طالب إلا وقد تلقى على الأقل لطمة من قبل الشرطة، كما جرى ضرب بعض الطلبة مراراً. بالإضافة إلى ذلك قامت الشرطة بتحطيم معدات المختبر المدرسي ومزّق أفرادها الكتب والكراسات المدرسية كما جرحوا ثلاثة من المدرسين على الأقل. **لقد شارك في تنفيذ هذه العملية إلى جانب الشرطة النظامية وحدة من القوة المتحركة، وكانت الأخيرة مجهزة برشاشات FN الأتوماتيكية ويقودها العقيد السنوسي الفزاني.**

بينما غادر معظم الطلبة منطقة المدرسة بأسرع وقت ممكن، قام آخرون منهم بتشكيل مجموعات حاولت مقاومة الشرطة مستخدمة وابلاً من الحجارة. أثناء هذا الصدام قُتل طالبان بواسطة رصاص الشرطة كما جرح عدد آخر منهم. توجّهت مجموعة أخرى من الطلاب إلى **أحد مقرات الجيش الليبي** القريبة وطلبت تزويدها بالأسلحة لاستعمالها في الدفاع عن نفسها ضد الشرطة، غير أن ضابط الجيش المسئول عن المقر رفض الإستجابة لطلب الطلبة. في الوقت نفسه هربت أعداد من الطلبة على امتداد شارع الاستقلال، وهو الشارع الرئيسي الذي يمر أمام الجامعة، وكانوا يجذبون إليهم المزيد من المغامرين من الواقفين في الشارع كلما تقدّموا. واصل هؤلاء سيرهم نحو مقر الشرطة الرئيسي الذي يقع بعد الجامعة وشرعوا في جولة جديدة من إلقاء الحجارة مستهدفين الشرطة. بعد مضي عدة دقائق (وحوالي الساعة ١٢,٣٠ ظهراً) أطلقت الشرطة الرصاص في الهواء لمدة نحو (١٠) دقائق وتفرق المحتشدون. (ذكر محافظ بنغازي **عبيد الله عامر** علناً أنه أصدر أوامره إلى العقيد الفزاني بوقف إطلاق النار، غير أن الأخير رفض قبول أوامره [٣٢] وأضاف المحافظ أنه قام إثر ذلك بتقديم إستقالته إلى وزير الداخلية). بعد ذلك قام المحتشدون الذين كان عددهم يقارب (١٠٠) شخص بالعودة عبر شارع الاستقلال وهم يلقون بالحجارة ويهتفون " **فلسطين .. فلسطين** " ، وعندما وصلوا إلى ما يعرف بميدان الشجرة الذي يبعد نحو (٣٠٠) ياردة عن الجامعة في الاتجاه الآخر ووجهوا بنيران وحدة شرطة أخرى وهو ما ألجأهم أن يتراجعوا إلى الميدان المواجه للجامعة (ميدان ٩ أغسطس).

في هذه الأثناء كان ظاهراً أن معظم طلبة المدرسة الثانوية اختفوا عن الأنظار عبر الشوارع الجانبية وأصبح الحشد يضم خليطاً غير متجانس يسيطر عليه الغوغاء المحليون. واحتل نحو (٢٠٠) منهم الميدان المواجه لمبنى الجامعة لمدة ساعة تقريباً بدون تدخل من الشرطة. وخلال ذلك الوقت قاموا بتحطيم النوافذ وعلامات المحلات التجارية وأضرموا النار وأقاموا متاريس وسط شارع الاستقلال وأحرقوا خمس سيارات ومرآب. (السيارات التي تم تدميرها بواسطة النيران كان من بينها شاحنة معطلة تابعة للمركز الثقافي الأمريكي، وقد منع الغوغاء أحد موظفي المركز من تحريك الشاحنة من مكانها مبكراً في ذلك اليوم.) وعندما حاولت سيارة مطافئ تابعة للمحافظة إطفاء ألسنة اللهب من السيارات المحترقة، جرى إبعادها بوابل من الحجارة قبل حتى أن يتمكن رجال الإطفاء من وصل خراطيم سياراتهم.

---

٣٢ عرف عن السنوسي الفزاني قائد القوة المتحركة أنه لا يتلقى أوامره إلا من الفريق بوقويطين مباشرة.

في النهاية، وعند **الساعة الرابعة** بعد الظهر تقريبا، وصلت عبر شارع الاستقلال **مفرزة من القوة المتحركــة** ببنادقها المحشوة وحرابها الموجهة، وكان الضابط الذي على رأس هذه المفرزة **(العقيد الفزاني)** في مقدمتها، يطلق التحذيرات واللعنات من خلال مكبر صوت. وعند اقتــراب الشرطة تفّرق الحشد المجتمع على امتداد شارع الاستقلال وفي الشوراع الخلفية. بقى عدد صغير من قوات الشرطة يقومون بالحراسة وسط المدينة على امتداد الليــل. وظلــت تــسمع طلقــات الرصاص بين الفينة والأخرى. وعلى أي حال فلم يظهر ما يدلّ على وجود أي تحــرك جديــد للمتظاهرين بقية النهار أو في المساء.

بالإضافة إلى تدمير الممتلكات، خلّف يوم **١٤ يناير قتيلين من طلاب المدرسة الثانوية** نتيجة إصابتهما بطلقات نارية، **وأربعة وعشرين جريحاً** (أربعة منهم في حالة خطيرة) إثر إطلاق النار عليهم. وبلغ إجمالي الإصابات – بمختلف الأسباب وأغلبها بسبب الضرب الذي مارسته الشرطة – نحو **(٢٥٠)** حالة على امتداد يومي الاضطرابات. "

" ١٥ يناير – الجنائز واللجنة "

" كان **١٥ يناير** يوم مراسم دفن الشابين اللذين قتلا برصاص الشرطة. وشكّل هــذا اليــوم نقطة التحّول (الانعطاف) من العنف إلى القنوات الشرعية في قصة اضطرابات بنغازي. بدأ اليوم بحالة توقّف كامل تقريباً في الحياة العادية للمدينة. فالمدارس مغلقة بــأمر حكــومي، والعمــال والتجار وموظفو الحكومة كان بينهم إتفاق صامت على مدة ثلاثة أيام من الإضراب الاحتجاجي والحداد. مع اقتراب **الساعة الحادية عشر** المحددة لتحرك الجنازة كــان هنــاك شــعور قــوي بالتوتــر في أرجاء المدينة مع بدء جموع الناس بالتواجد صباحاً بالقرب من منزلي الضحيتين.

وقبل الساعة المحددة لتحرك موكب الجنازتين وصل وفد وزاري حكومي إلى بنغازي علــى متن طائرة C- 54 تابعة لسلاح الجو الأمريكي (والوزراء هم وزير الداخلية ونــيس القــذافي ووزير الصناعة محمد الكريكشي ووزير المعارف أحمد فؤاد شنيب ووزير التخطــيط والتنميــة حامد العبيدي ووزير شئون البترول علي العنيزي). الوزيران **العنيزي والكريكشي** توجهّا فــوراً إلى المنطقة التي كانت محددة لإنطلاق موكب الجنازة. ونجح الوزيران في إقناع الحاضرين بأن يلغوا مسيرة كان مقرراً أن تمر وسط المدينة إلى الجامعة. وعوضاً عن ذلــك تحــرك موكــب الجنازة نحو المدرسة الثانوية فقط حيث ألقيت مجموعة خطب في الحاضرين قبــل أن ينطلــق الموكب إلى المقبرة. وقدر عدد المشاركين في الجنازة بنحو **ألفي شخص**، كما اتسمت بالنظــام على الرغم من ارتفاع حدة العواطف. وقد مرت الجنازة بدون أي حوادث، وحضرها كل مــن الوزير محمد الكريكشي والمحافظ عبيد الله عامر كممثلين للحكومة الليبية.

ولقد تأكــد تحّول الأحداث نحو النظام والقانون بعد ذلك بعدة ساعات خــلال **اجتمــاع عــام** جرى عقده في **ميدان البلدية** . اللجنة الوزارية الحكومية كانت قد شرعت فــي تنفيــذ المهمــة المناطة بها كلجنة تحقيق، وقد أسهم ذلك في جعل الجمهور المحتشد في الاجتماع يركّز اهتمامه

على إجراء محدد هو في طريقه إلى أن يلبي مطالبهم. ونتيجة لذلك فقد كان الاجتماع منضبطاً نسبيا، وخصّص بصفة أساسية لخطبتين ألقيتا من قبل شخصيتين محليتّين أكدا فيها على أهمية الهدوء والنظام. وكانت المظاهرة التي أعقبت هذا الاجتماع هادئة بالمقارنة بما سبقها، ومرّت دون أن تثير أي حوادث مهمة جديدة.

بالإضافة إلى الخطب أفرز الاجتماع العام "**لجنة المواطنين**" [٣٣] Citizens Committee التي كلفت بصياغة المطالب العامة واختيار **وفد** يقوم بتقديم هذه المطالب إلى الملك وإلى رئيس الوزراء وقد ضمت اللجنة عدداً من أعضاء المجلس البلدي لمدينة بنغازي ومن نواب البرلمان، وعدداً من رجال الأعمال المحليين والشخصيات المدنية. "

" ١٦ يناير – الانتظار الحذر "

" مع حلول يوم ١٦ يناير كانت "**لجنة المواطنين**" و "**اللجنة الوزارية**" وهيئة التحقيق القضائي (النيابة) منهمكة في أعمالها، وغلب على الجميع شعور بالانتظار الحذر (اليقظ) لما يسفر عنه إتمام تقرير الحكومة الليبية حول اضطرابات بنغازي. وفي الواقع فإن "**لجنة مواطني بنغازي**" أصبحت هي القوة الغالبة في المدينة وتقوم بالمحافظة على النظام من خلال **الضغوط الاجتماعية**، وقد تم سحب جميع أفراد الشرطة – عدا الحد الأدنى من شرطة المرور – من وسط المدينة. ولم يكدّر صفو الهدوء العام إلا يوم ١٦ **يناير** عندما انفجرت قنبلة أمام مقر القيادة العامة للشرطة في المساء بدون أن تقع أضرار أو إصابات ... "

" وخلال الأسبوع الذي أعقب تشكيل "**لجنة المواطنين**" سافر وفد يتكوّن من أربعة شخصيات من وجهاء بنغازي إلى طرابلس لتقديم تظلّمات المدينة ومطالبها إلى الملك وإلى رئيس الوزراء. وقد تضمنت المذكرة التي أعدت من أجل تقديمها إلى الملك مطالب بإقصاء ضباط الشرطة الرئيسيين بمن فيهم قائد قوات الأمن الفريق محمود بوقويطين، وكذلك حلّ القوة المتحركة أو نقلها إلى الجيش [٣٤] . كما طالبت المذكرة بتعويض عائلات الذين قتلوا بواسطة الشرطة.

وبعد أن قابل الوفد الملك، الذي أصغى إليهم بأدب دون أن يعطيهم وعوداً قاطعة، التقى الوفد برئيس الوزراء فكيني لفترة قصيرة ... في الوقت نفسه أعلنت الحكومة الليبية يوم **١٩ يناير إيقاف خمسة من ضباط الشرطة عن عملهم** في إنتظار تحديد مسئوليتهم عن عمليات إطلاق النار التي جرت في الأسبوع السابق، والضباط الخمسة الموقوفون هم حكمدار بنغازي العقيد عبد الونيس العبار وقائد القوة المتحركة العقيد السنوسي الفزاني **والنقيب سليمان بوشعالة** من شرطة المرور (وهو الذي قاد الهجوم ضد طلبة الجامعة) والضابطان المسئولان عن مركز شرطة البركة.

٣٣ وصفت أيضاً باللجنة الشعبية و " لجنة مواطني بنغازي " وكان رئيس هذه اللجنة السيد علي ازواوه أحد وجهاء مدينة بنغازي وأحد قادة جمعية عمر المختار.

٣٤ من الواضح أن مقدمي هذا الطلب لم يكونوا يدركون ما يحمله هذا الاقتراح من إخلال بالتوازن بين قوة الجيش وبين قوات الأمن.

استقبل قرار إيقاف الضباط في الأوساط الشعبية بحماس شديد. وقد فُسّر هذا القرار على أنه اعتراف مبدئي بتورط الموقوفين وكانوا جميعاً الهدف الرئيسي لكراهية الأهالي لهم.

العامل الآخر الذي كان له تأثير في استمرار تهدئة الوضع **قيام الملك بإرسال وكيل الديوان الملكي في بنغازي لتقديم تعازي الملك إلى عائلات الطلبة القتلى.** وقد ورد أن الأمر الملكي بهذه الخطوة جاء في أعقاب استماع الملك إلى تقرير حول أحداث بنغازي من وزير شئون البترول **علي العنيزي يوم ١٦ يناير ...** " [٣٥]

التقرير الثاني (A-255)

جاء في صدر التقرير **تلخيص له**، كان من بين ماجاء فيه:

" منذ ١٣ يناير وحتى ٢٧ منه وقعت مظاهرات ومصادمات بين الشرطة والمتظاهرين في عدد من المدن الليبية .... ونعرض في هذا التقرير الحوادث التي وقعت في طرابلس والزاوية [٣٦] وغيرها من مدن منطقة طرابلس يوماً بيوم. التقديرات غير الرسمية للأشخاص الذين قتلوا؛ ثلاثة في بنغازي واثنان في الزاوية. ويقال أن أكثر من (٣٠٠) شخص جُرحوا. ومن المحتمل أن عدداً قليلاً آخر من الأشخاص فقدوا حياتهم خلال المصادمات. التلف الذي أحدثه المشاركون في الاضطرابات كبير. وفي طرابلس وحدها جرى حرق مخزن للاطارات والعديد من السيارات ومحطتي وقود. كما جرى إلقاء الحجارة على ما لا يقل عن (٥٠) سيارة خاصة خلال المظاهرات. جرى القبض على الكثيرين بواسطة الشرطة في مختلف المدن التي وقعت فيها المظاهرات ولا يعرف العدد الحقيقي للأشخاص الذين تم احتجازهم ويعتقد أن الاحتجاز كان على امتداد فترة الاضطرابات فقط. وكما سلفت الإشارة في تقارير سابقة، لقد بدأت المظاهرات لأسباب سلمية في بنغازي وغيرها من المدن. في بنغازي وبسبب تصرفات الشرطة قتل طالبان في اليوم الثاني من المظاهرات (١٤ يناير). ومنذ ذلك، وبعد أن انتشرت أخبار مصرع طلبة بنغازي في شتى أرجاء ليبيا شفاهاً، تحرك المتظاهرون في احتجاج على وحشية اجراءات الشرطة في بنغازي ... "

أما صلب التقرير فقد كان من بين ما جاء فيه:

" ١٣ يناير – بدأت مظاهرات طرابلس "

"بدون أي سابق دعاية أو جعجعة سارت مجموعات صغيرة من تلاميذ مدارس طرابلس في هدوء بشوارع طرابلس مرددين تضامنهم مع القضية الفلسطينية ومؤتمر القمة العربي المنعقد في

---

٣٥ خصصت بقية الفقرات من هذا التقرير لإستقالة فكيني وللمظاهرات وأحداث الشغب التي وقعت خلال الأيام الأولى من حكومة محمود المنتصر منها حوادث الزاوية وقعت يوم ٢٧ يناير ١٩٦٤ أي خلال فترة حكومة السيد محمود المنتصر ومن ثمّ سوف يتم تناولها في المجلد التالي (الخامس).

٣٦ محمود المنتصر وهو ما سوف نتناوله في مواضعه المناسبة.

القاهرة وقام عدد محدود من الشرطة بمراقبة المتظاهرين دون التدخل خلال أي مرحلة من مراحلها. "

" ١٤ يناير – المزيد من مظاهرات الطلبة "

" قامت مجموعات من الطلبة بمحاولات يائسة لتحريك مظاهرات خلال أوقات مختلفة من النهار. وقد نجحت الشرطة في إيقاء هذه المجموعات بعيدة عن بعضها وفي الحيلولة دون إلتحامها سوية.

بدأت الأخبار تتسرّب إلى طرابلس حول المصادمات التي جرت بين الطلبة والشرطة في بنغازي يومي ١٣، ١٤ يناير. وطلب لواء الشرطة **الزنتوتي** من آمر قاعدة ويلس (في طرابلس) تجهيز طائرة تحت الطلب للطيران إلى بنغازي. لم يقل الزنتوتي لمن يريد الطائرة. وعلى أي حال فقد كان واضحاً أن المسئولين في الحكومة الليبية بطرابلس أصبحوا منزعجين بسبب الأحداث الدامية في بنغازي. "

" ١٥ يناير – توقف طلاب جامعة طرابلس [٣٧] عن الدراسة "

" مع حلول صباح يوم ١٥ **يناير** كانت طرابلس تعج بشائعات مُبالغ فيها حول عدد القتلى والجرحى في بنغازي. تملّك الغضب معظم أهالي طرابلس بسبب ما أشيع حول وحشية الشرطة في بنغازي. حضر طلبة كلية العلوم بالجامعة الليبية في طرابلس المحاضرات حتى الساعة الحادية عشر وبعد ذلك بدأوا إضراباً. وفي آخر الصباح شرعوا في السير باتجاه وسط المدينة علماً بأن المسافة بين الحرم الجامعي ووسط المدينة تبلغ نحو ثلاثة أميال. غير أن الشرطة أوقفتهم عند بلوغهم حدود وسط المدينة. وقدر المراقبون عدد الطلبة بنحو المائة. انصاع الطلبة لأوامر الشرطة ورجعوا إلى الحرم الجامعي وقد بدا عليهم الغضب حقاً بسبب مقتل اثنين من زملائهم الطلبة في بنغازي، وعبّروا عن رغبتهم في التظاهر احتجاجاً على وحشية شرطة بنغازي. عند الساعة السابعة والنصف صباحاً سافر خمسة من الوزراء (هم وزراء الداخلية والمعارف والصناعة وشئون البترول والتخطيط) على متن طائرة من ويلس إلى بنغازي وكان قد جرى اختيار الوزراء الخمسة كلجنة للتحقيق في أحداث بنغازي. وقد تم دفن الطالبين القتيلين في بنغازي بعد ظهر ذلك اليوم في جو اتسّم بالهدوء. "

" ١٦ يناير – مظاهرات طرابلس ما تزال منظـّمة وصغيرة،
اشاعات حول حوادث الشغب في سبها. "

" ظل سكان طرابلس حتى يوم ١٦ **يناير** بدون أي أخبار من الصحف أو الاذاعة بشأن ما يجرى في بنغازي. وواصل عدد كبير من الطلاب الدوران بالقرب من مدارسهم، وسمحت الشرطة بتسيير مظاهرات صغيرة ومحدودة. "

---

٣٧ منذ تأسيس الجامعة الليبية عام ١٩٥٥ ظلت تحمل هذا الاسم على امتداد حقبة العهد الملكي وانضوت تحت هذا الاسم كافة الكليات بتجمعاتها المختلفة سواء ما وجد منها في بنغازي أو طرابلس.

" ١٧، ١٨ يناير – تواصلت المظاهرات الصغيرة "

" بعد تسرّب المزيد من الأخبار حول أحداث بنغازي، أصبح طلاب طرابلس أقل صبراً بشكل متزايد، واصلوا محاولاتهم لتنظيم مظاهرة أكبر غير أن جهودهم أحبطت بواسطة اجراءات الشرطة التي اتسمت بالسرعة والكفاءة. إن اهتمام معظم الليبيّين منصبّ على بنغازي وأصبح الجو العام مشحوناً وينذر بالسوء " .

" ١٩ يناير – الاذاعة والصحافة يقطعان صمتهما "

" قطعت الاذاعة الليبية صمتها وأذاعت قرار الحكومة بايقاف خمسة من ضباط الشرطة في بنغازي. كما أن جريدة " **البلاغ** " الموالية لفكيني نشرت القصة الكاملة لأحداث بنغازي ووضعت اللوم على الشرطة. وقد تمّ بيع عدد الصحيفة بسرعة. وترددت اشاعات مفادها أن الشرطة قامت بمصادرة العدد من الأكشاك (تبين أن هذه الاشاعات غير صحيحة). واصلت مجموعات صغيرة من الطلاب تسيير مظاهرات تحت مراقبة أفراد محدودين للشرطة تمّ نشرهم بعناية. عاد **الوفد الليبي المشارك في اجتماع القمة العربية برئاسة وليّ العهد ورئيس الوزراء.** "

" ٢٠ يناير – مقال آخر بالصحافة .. أول مظاهرة كبيرة بطرابلس "

" نشرت صحيفة " **الرائد** " المستقلة (تصدر مرتين كل أسبوع) جردة كاملة لأحداث بنغازي بلهجة حادة في انتقادها لتصرفات الشرطة. ونقلت الاذاعة الليبية نداءً موجهاً إلى كليات الجامعة والطلبة وتلاميذ المدارس بايقاف القيام بالمظاهرات. كما وجّه **فكيني كلمة عبر الاذاعة** تحدث فيها عن مؤتمر القمة العربية بالقاهرة، كما استهجن وعبّر عن أسفه إزاء أحداث بنغازي، كما وعد أيضاً بأن تأخذ العدالة مجراها ودعى إلى إلتزام الهدوء والنظام. "

" تحشّد طلبة المدارس الابتدائية والثانوية ومعاهد المعلمين في مجموعات تتراوح بين المائتين والألف أثناء أوقات مختلفة من النهار وجابوا شوارع طرابلس مرددين هتافات " **فلسطين عربية** " وبطريقة أقل علانية " **يسقط بوقويطين** " . توقفت المجموعة التي كان عددها في تلك اللحظة يقارب (٥٠٠) متظاهر، عند بوابة معهد المعلمات بطرابلس ودعوا البنات للإنضمام إليهم. غير أن الشرطة سارعت إلى إيقاء البنات داخل المبنى. واستطاعت فتيات المعهد مع زميلات لهن من مدارس أخرى الالتحاق بزملائهن الشباب. واستطاعت المجموعة التي بلغ تعدادها نحو **ألف متظاهر** تقريباً أن تشق طريقها إلى مكتب رئيس الوزراء. لم يكن المتظاهرون يحملون لافتات، وكانت الشرطة تطارحهم أكثر مما كانت تحاول السيطرة على حركتهم كما لم تكن تحمل أي أسلحة. طالب المتظاهرون الذين تجمعّوا في الباحة التي تطل عليها شرفة مكتب رئيس الوزراء أن يخطب فيهم. وقد تبادل فكيني الحديث مع الطلاب الشباب نحو خمس دقائق. وقد لاحظ بعض المراقبين وواحد من التقارير الصحفية أن الدموع كانت في عيني فكيني أثناء حديثه مع التلاميذ وتعهده لهم بأن العدالة ستأخذ مجراها بالنسبة لأحداث بنغازي. كما طلب فكيني من المحتشدين بالباحة بالتوقف عن تسيير المظاهرات والعودة إلى مدراسهم في اليوم التالي.

وعلى أي حال فلم تتفرق المجموعة قبل أن تقوم بإلقاء بعض الحجارة وأن تتشاجر قليلاً مع الشرطة بعد ظهر ذلك اليوم. وقد اجتمع في اليوم ذاته عدد من نواب البرلمان وأعدّوا مذكرة للملك طالبوه فيها بإقالة بوقويطين. "

" ٢١ يناير – خليط من عامة الناس ينضم إلى الطلبة والشرطة تستعمل الغاز المسيّل للدموع "

" اتصلت السفارة بقاعدة ويلس الجوية وشركات النفط وأوصت بأن يتجنّب مستخدموها وسط المدينة وأي تجمعات حاشدة كلما كان ذلك ممكناً، وتجمّع في هذا اليوم عدد من الطلاب أكبر من عددهم في اليوم السابق وقد اختلط بهم عدد كبير من الشباب المتعطل. ولأن الشرطة ما تزال متقيدة بالأوامر الصادرة إليها بتجنب الاصطدام بالطلبة، فلم تتمكن من إيقاف الحشد الكبير الذي تجاوز الألف. لقد تحرك هذا الحشد وفقاً لهواه في شوراع وسط مدينة طرابلس **وكان بعضهم يردد شعارات ضد الملك ومؤيدة لعبد الناصر** . وقد ركزّ معظمهم على الهتافات المطالبة بإقالة بوقويطين. لقد جرى تحطيم نوافذ العديد من المحلات بواسطة المتظاهرين، وقد اضطرت الشرطة في النهاية إلى استخدام الهراوات والغاز المسيّل للدموع من أجل تفريق المتظاهرين. "

ثالثاً: مذكرة اجتماع بواشنطن

كان طبيعياً أنْ تثور المخاوف لدى عدد من مسئولي شركات النفط العاملة في ليبيا في أعقاب المظاهرات والاضطرابات التي شهدتها مدن بنغازي وطرابلس وغيرها من المدن الليبية الأخرى في الفترة منذ ١٣ يناير ١٩٦٤. وقد عبّر عن بعض هذه المخاوف المشاركون في **الاجتماع الذي انعقد يوم ٢٢ يناير ١٩٦٤ بمبنى وزارة الخارجية بواشنطن** وضم كلا من [٣٨] :

- الادميرال المتقاعد **آرثر رادفورد** Admiral **Arthur Radford** USN ROT.
  المستشار بشركة كونتينتال للزيت Continental Oil Company
- **المستر أ. تاركنجتون** Mr. **A. W. Tarkington**
  Executive Vice – President, Continental Oil Company
- **المستر هنري جي. تاسكا** Mr. **Henry J. Tasca**
  نائب مساعد وزير الخارجية للشئون الإفريقية Deputy Assistant Secretary AF
- **المستر ديفيد دي. نيوسوم** Mr. **David D. Newsom**
  مدير قسم شمال أفريقيا Director, AFN

وذلك كما يتضح من " **مذكرة المحادثة** " [٣٩] التي تحمل ذلك التاريخ حيث جاء فيها:

"جاء الادميرال **رادفورد** والمستر **تاركنجتون** ليعبّرا لوزارة الخارجية عن إنشغال شركتهم

---

٣٨ كان من بينهم رئيس مجلس النواب السيد عبد الفتاح عريقيب.

٣٩ المذكرة موجودة بالملف POL 23- 8 Libya

بسبب الاضطرابات التي وقعت مؤخّراً في بنغازي، وتركا مع المستر **تاسكا** بياناً بالأحداث التي شهدتها مدينة بنغازي[40]. "

عبّر **الادميرال رادفورد** عن وجهة نظره المتعلقة بالأهمية الكبيرة لتزويدات النفط الليبي بالنسبة للغرب، وحاجة الولايات المتحدة لاتخاذ كافة الاحتياطات لضمان إحتفاظها بهذه التزويدات. وقال إنه يأمل أن تكون الولايات المتحدة قد وضعت خطط طوارئ لمساندة عملية تولّيّ وليّ العهد العرش عند وفاة الملك حتى لا تتمكن العناصر الصديقة لعبد الناصر من الاستيلاء على الحكم. وقد شدّد **الأدميرال** والمستر **تاركنجتون** على رغبة شركتهم في تبادل وجهات النظر مع وزارة الخارجية حول الأحداث في ليبيا. "

" وقد استعرّض المستر تاسكا خلال الاجتماع آخر المعلومات التي وصلت وزارة الخارجية حول الأحداث التي وقعت في طرابلس. كما أكد على الأهمية التي تعلقها الولايات المتحدة على ليبيا، مشيراً على وجه الخصوص **لمشكلة ضمان توظيف ليبيا لعائداتها الجديدة من النفط بشكل مرض.** "

" وقد تناول المستر **نيوسوم** هذه المشكلة بالمزيد من التوضيح مشيراً إلى الانخفاض الذي طرأ على دور المساعدات الاقتصادية والفنية في ليبيا، وعبّر عن أمله في أن تعطي شركات النفط (الأمريكية) اهتماماً لما يمكن أن تقوم به من خطوات في هذا الصدد إما بشكل مباشر أو عن طريق تخصيص أموال Foundations للإنفاق منها على هذه الأغراض. وعقّب الادميرال **رادفورد** أنه على يقين بأن الشركات سوف تكون ممتنة لبحث الموضوع مع الوزارة، واقترح أن تقوم الوزارة بتوجيه الدعوة إلى ممثلي الشركات للاجتماع بها. "

" وفيما يتعلق بالاضطرابات التي شهدتها ليبيا مؤخّراً، أوضح المستر **نيوسوم أنها كلها نتاج عوامل سياسية داخلية في الوقت الحاضر.** غير أن التهديد الذي تشكّله **العناصر الصديقة لعبد الناصر** أو عناصر أخرى قد تستغل مثل هذه الاضطرابات سيظل حاضراً على الدوام، كما عبّر عن اعتقاده بأن ليبيا – كما يبدو – ليست معرضة لأن يقع فيها ثوران Upherval خطير في الوقت الحاضر. غير أن اضطرابات من هذا النوع تشير إلى عوامل عدم الاستقرار المثيرة للانزعاج. وقال المستر **تاركنجتون** أنه سوف يطلب من ممثلهم في طرابلس القيام بزيارة الوزراة خلال رحلته القادمة إلى الولايات المتحدة. "

رابعاً: مقابلة مع المغيربي

يفهم من التقرير [41] الذي أعده القنصل الأمريكي في بنغازي المستر **أندرو ستيجمان**

---

٤٠ تناول البيان وصفاً للأحداث التي شهدتها مدينة بنغازي من ١٣ إلى ١٦ يناير ١٩٦٤ كما عاينها أحد مسئولي الشركة المستر C. P. Rankin الذي كان مقيماً في " عمارة الجبل الأخضر " المطلة على ميدان التاسع من أغسطس وعلى مبنى جامعة بنغازي وهي المنطقة التي كانت مسرحاً لجزء كبير من هذه الأحداث.

٤١ التقرير يحمل الرقم الاشاري A- 75 بالملف POL 2 Libya . راجع ملحق الوثائق الأمريكية.

Andrew L. Steigman بتاريخ **١٩ فبراير ١٩٦٤** أن السفير الأمريكي السابق جون ويزلي جونز وعدداً من موظفي السفارة الأمريكية في بنغازي أجروا عدة لقاءات غير معلنة مع " قادة " جمعية عمر المختار خلال السنوات ١٩٦٢، ١٩٦٣ وقد ضمّنوا ما دار من حديث خلال الاجتماعات في عدد من التقارير التي أرسلوا بها إلى واشنطن وهي:

- التقرير رقم D- 197 المؤرّخ في ١٩٦٢/٦/١١ [٤٢] (خلال حكومة الصيد)
- التقرير رقم A- 252 المؤرّخ في ١٩٦٣/٣/٢٣ (خلال حكومة فكيني)
- التقرير رقم A- 46 المؤرّخ في ١٩٦٣/٩/١١ (خلال حكومة فكيني)

كما يفهم من تقرير المستر ستيجمان أنه التقى يوم **١٠ فبراير ١٩٦٤** مرة أخرى بالسيد **محمد بشير المغيربي** في منزل الأخير بمنطقة " الصابري " إحدى ضواحي مدينة بنغازي ثم التقى به مرة ثانية في نفس المكان بحضور المحامي **محمود مخلوف** والأستاذ **مصطفى بن عامر** ومترجم السفارة السيد **يوسف النجار**.

وقد تطرق الحديث في اجتماع يوم ١٠ فبراير إلى أحداث بنغازي وكان من بين ما نسبه القنصل الأمريكي في تقريره إلى **بشير المغيربي** ما يلي [٤٣]:

" الدور البريطاني:

أمضى السيد بشير بعض الوقت في شرح آرائه التي قال أنها منتشرة على نطاق واسع في شتى أنحاء ليبيا، حول دور بريطانيا في بلاده. ووفقاً لوجهة نظره فإن سياسة دقّ الأسافين بين سكان المدن وبين أبناء القبائل التي حكمت بها ليبيا خلال السنوات العشر الأولى من الاستقلال كانت قد زرعت خلال سنوات الإدارة البريطانية التي أعقبت الحرب [٤٤]. لقد علمّوا سياسة (فرّق تسد) لأذنابهم [٤٥] Protoges من أمثال **مازق** والفريق **بوقويطين**. وفي الواقع فإن البريطانيين ما يزالون يحكمون ليبيا من وراء ستار عبر هؤلاء الأذناب.

وتقوم نظرية المغيربي على أساس أن البريطانيين خافوا أن تؤدّي سياسة فكيني إلى تحطيم القبائل ككيانات سياسية مستقلة من خلال سياسته الداعية إلى توحيد البلاد وإلى تحقيق التطور الاجتماعي، **ومن ثمّ فقد قاموا (البريطانيون) بالإيعاز بالإجراءات التي قامت بها الشرطة مؤخّراً في محاولة مرة أخرى لعزل المدن عن البادية. "**

ويقول القنصل في تقريره:

وعندما حاولت أن أوضّح للسيد بشير أن نظريته لا تستلزم بالضرورة إفتراض وجود أي دور بريطاني نشط على الإطلاق في مرحلة ما بعد الاستقلال طالما أن " عملاء بريطانيا " من المفروض أن يكونوا أصحاب مصلحة شخصية وهي استمرار بقائهم في السلطة، اعترف بأن

---

٤٢ بالملف POL 14 Libya

٤٣ سوف نتناول بقية ما ورد في هذا التقرير في المجلد التالي المخصص لحكومة محمود المنتصر الثانية.

٤٤ يقصد السنوات ١٩٤٣ – ١٩٥١ .

٤٥ نعتذر عن استعمال هذه الأوصاف بحق هؤلاء الرجال. غير أن هذا هو ما ورد بالوثائق منسوباً للمغيربي.

هذا صحيح، ومع ذلك فقد **واصل الإصرار على نظريته حول وجود مـؤامرة (بريطانيـة) فـي تاريخ ليبيا المعاصر**. "

وتحت عنوان " **قبائل برقة** " كتب القنصل الأمريكي في تقريره:

" كانت هناك تناقضات في إشارات المغيربي للوضع الحالي للقبائل البرقاوية. وعندما سُئل مباشرة حول هذا الموضوع، أصرّ المغيربي بأن القبائل هي مجرد " شبح من ماضيها " . ولـم يعد لها أي أهمية كعامل تفرقة على الصعيد السياسي. وفي سياقات أخرى ظل المغيربي يـشير إلى بعض **الشخصيات** على أنها تمثل قبائل معينة أو بعـض **النـشاطات** القبليـة فيمـا يتعلـق بالاضطرابات الأخيرة. ويبدو أنه يميل إلى الاعتقاد بأن القبائل أخذت تفقـد أهميتهـا الـسياسية بسرعة، وأنه يتبنّـى نظرية تقوم على أن هذه القبائل ستزول بالكامل لأسباب سياسية محضة .... "

وتحت عنوان " **لجنة المواطنين** " أورد القنصل في تقريره:

" لقد أكد السيد بشير ما قاله لنا الآخرون حول " **لجنة مواطني بنغازي** " التـي تـشكلّت كمجموعة مؤقتة من أشخاص متشابهي التوجهات يؤملّـون إعادة النظام إلى المدينة. لقد **كان هو نفسه في القاهرة** عندما اندلعت الاضطرابات ولكنه عاد على الفور إلى بنغازي مـن أجـل أن يلعب دوراً مع اللجنة. لقد قال إن معظم أعضاء اللجنة هم أناس جادون ومجدّون وعلى الأخص الوطنيون المخلصون من أمثال **علي ازواوه** (الذي قال عنه أنه رئيس اللجنة) و**مـصطفى بـن عامر** و**محمود مخلوف** وقد قال بالمناسبة أنهم يشكلون معه قيادة ما بقـي مـن جمعيـة عمـر المختار. على أي حال واصل السيد بشير مـضيفاً أن بعـض **الانتهـازيين** حـاولوا اسـتغلال الاضطرابات لخدمة مصالحهم من خلال دقّ أسفين جديد ما بين **المدينة والبادية** على غرار مـا كانت تقوم به الحكومات الليبية السابقة. وختم السيد بشير حديثه عن اللجنة بإبداء ملاحظة مفادها أن هذا الكيان ينبغي أن ينتهي حيث يجب أن تتولى الأجهزة الأمنية المسئولة عن النظام والقانون دورها الصحيح. "

اشارات وشهادات أخرى

سنورد في هذا المبحث **مقتطفات** [٤٦] مما ورد في عدد من المؤلفات، التي تناولت تاريخ دولة الاستقلال في ليبيا، حول هذه الأحداث.

أولى هذه المقتطفات ما ورد في كتاب الدكتور **مجيد خدوري " ليبيا الحديثة .. دراسة في تطورها الدستوري "** [٤٧]

" ... تظاهر الطلاب في أواسط كانون الثاني (يناير) سنة ١٩٦٤ مؤيدين موقف ملوك العرب في مؤتمر القمة الذي اشترك فيه الوفد الليبي. وقد قام الطلاب بالمظاهرة مدفوعين بعواطف قومية نبيلة، ولكنهم قاموا بها بدون سابق علم الشرطة ولا بترخيص منها بموجب أنظمة البلاد وقوانينها، فتصدى رجال شرطة بنغازي للمتظاهرين وحاولوا منعهم بالسلاح والنار رغم سير المظاهرة سيراً سلمياً. وإنما قام رجال الشرطة لمنع المتظاهرين بدافع القيام بواجبهم الذي يحتم عليهم منع المتظاهرين إذا لم يستحصلوا رخصة رسمية. لكن إطلاق النار على الطلاب، الذي أدى إلى سقوط البعض وجرح الآخرين، أثار غضب الشعب نظراً لروح المظاهرة السلمية ولتمسك الشرطة بحرفية القانون. كان من الطبيعي أن يثير عمل الشرطة هذا حفيظة بقية طلاب المدارس، لا سيما في طرابلس، فاضربوا وتظاهروا احتجاجاً على إطلاق النار على زملائهم. ولقد أبدى كل من الديوان الملكي والحكومة التي كان يرأسها بالوكالة منصور قدارة أسفهما لهذه الأحداث وأوفدت الحكومة لجنة وزارية إلى بنغازي للتحقيق والتهدئة.

في وسط هذا الجو المكفهر عاد الفكيني إلى طرابلس على وجه السرعة [٤٨] وأذاع بياناً على الشعب وعد فيه بالتحقيق في أمر إطلاق النار وفي معاقبة المسؤولين. وبالفعل قررت الحكومة إيقاف بعض ضباط البوليس المتهمين بالإعتداء.على الطلبة وإحالتهم إلى القضاء للاقتصاص ... "

أما **سامي حكيم**، الذي نبهّنا من قبل إلى تحامله على العهد الملكي في كافة كتاباته الكثيرة عنه، فقد خصص لأحداث الطلبة الفصل الثالث من كتابه **" هذه ليبيا "** [٤٩] تحت عنوان **" حوادث يناير ١٩٦٤ "** . ونورد فيما يلي مقتطفات من هذا الفصل مذيلة بهوامش توضيحية من عندنا.

---

٤٦ سنورد هذه المقتطفات حسب تاريخ صدور المؤلفات الواردة بها.

٤٧ م. س. ص (٣٥٧ – ٣٥٨) ويلاحظ ان الطبعة الأولى (العربية) صدرت في عام ١٩٦٦ وأن المؤلف خدوري قام بزيارة أخيرة لليبيا صيف عام ١٩٦٤ بعد الأحداث.

٤٨ لم يعد فكيني إلى ليبيا على وجه السرعة وبقي في القاهرة حتى انتهاء مؤتمر القمة العربي وعاد إلى طرابلس يوم ١٩ يناير وكانت الأحداث قد بدأت في ١٣ يناير وبلغت ذروة مأساويتها في ١٤ يناير.

٤٩ م. س. ص (٧٣ – ٩٦).

يقول سامي حكيم:

" حاولت الحكومات الليبية المنقرضة [٥٠] أن تعزل الشعب الليبي عن مجريات الأحداث في دنيا العرب، وسخرت كل طاقاتها للوصول إلى هذا الهدف البغيض، ولكنها لم تتقدم خطوة واحدة في هذا المضمار، فالشعوب لا يمكن أن تقهر مهما استبد الطغاة وتواصلوا وتآمروا ..

وأزفت الفرصة السانحة عندما لمس الشعب الليبي تخلف من فرضوا أنفسهم على قيادته عن حضور مؤتمر القمة العربي بالقاهرة يوم ١٣ من يناير ١٩٦٤ **استخفافاً منهم** بالقضايا العربية التي تقرر مناقشتها وفي **مقدمتها الموضوع الرئيسي** الخاص بتحويل اسرائيل لمجرى نهر الأردن والنتائج المترتبة على هذا العمل الصهيوني .. ورأى الملك إدريس أن ينيب عنه وليّ العهد بالإضافة إلى رئيس الوزراء محي الدين فكيني ورئيس الشيوخ والنواب وغيرهم. "

" حوادث ١٣ يناير ..

ولكن شباب ليبيا، رفض هذا الوضع وثار عليه، ورأى أن يتحدى السلطة الغاشمة تعبيراً عن حقيقة مشاعره واحساساته، ففي الساعات الأولى من صباح الاثنين الموافق ١٣ من يناير ١٩٦٤ وهو موعد اجتماع مؤتمر القمة، خرجت جموع الطلبة من جامعة بنغازي تؤيد المؤتمر وغاياته قابلتها مظاهرة مماثلة في طرابلس، ومضت المظاهرتان رغم طول المسافة بينهما التي تفصل بين عاصمتي ليبيا، تهز أرجاء البلاد غبطة واستبشاراً باللقاء العربي، وتضامناً وثيقاً مع فلسطين الغالية، وغضباً وغيظاً وألماً على الذين تخلفوا عنه، ولكن ما كادت مظاهرة بنغازي تصل إلى ربع شارع الاستقلال وبالتحديد أمام متجر يهودي اسمه (بيدوسّا) [٥١] حتى أوقفتها قوات البوليس وبالتحديد طالبة منها الرجوع والعودة إلى الجامعة، فحدث اشتباك كلامي تطوّر إلى اعتداء بالهراوات ومؤخّرة البنادق مما اضطر الطلبة إلى العودة والاعتصام بمبنى الجامعة بعد أن أسفر الصدام عن جروح عميقة، جروح في الجسم يمكن علاجها، وجروح في القلب بقيت دفينة لم تستطع الأيام محو آثارها.

ولكن رجال الأمن لم يكتفوا بما فعلوه بل اقتحموا حرم الجامعة ولاحقوا الطلبة داخله حتى وصل الأمر إلى الإعتداء على أحد عمداء الكليات [٥٢] عندما أفهم القوة الغازية خطورة ما تفعله، فازداد عدد الجرحى نتيجة لإعتداء البوليس وتحطيم زجاج مباني ومنشآت الجامعة. "

---

٥٠ صدرت الطبعة الثانية من هذا الكتاب في عام ١٩٧٠ بعد سقوط العهد الملكي.

٥١ هناك حشر متعمد لاسم هذا اليهودي وذلك كي يوحي حكيم للقارئ بأن تدخّل الشرطة كان من أجل حماية ذلك المتجر وصاحبه.

٥٢ لم يرد هذا الخبر في أي من التقارير الواردة في المباحث السابقة وفضلاً عن ذلك فلم يذكر حكيم اسم هذا العميد.

" حوادث ١٤ يناير ..

وفي صباح اليوم التالي أي يوم ١٤ من يناير تجددت الأحداث عندما طوّق رجال الأمن الجامعة بحشود ضخمة. فتجمع الطلبة داخل الكليات وعقدوا مؤتمراً عاماً استنكروا فيه ما حدث وقرروا القيام بمظاهرة شعبية مع الأهلين الذين انضموا إليها في ميدان ٩ أغسطس المواجه للجامعة ولكن البوليس حول هذا الميدان إلى ساحة قتال فأطلق النار على الجماهير الملتهبة الغاضبة مما اضطر المتظاهرون إلى الرد على ذلك بإشعال النار في سيارات المركز الثقافي الأمريكي وشركة كوري الإيطالية.

استشهاد النـقّـاز والبيجو ..

وفي نفس الوقت كان طلبة المدرسة الثانوية للبنين في مدينة بنغازي يسيرون في طريق البركة هاتفين لفلسطين العربية فتصدت لهم قوات الأمن التي ابتدعتها الملكية المنهارة لحمايتها من نقمة الشعب [٥٣]، والتحمت مع الطلبة في شجار دموي انتهى بمطاردتهم لرجال البوليس الذين حطموا أثاث المدرسة ومعاملها ثم تطاير الرصاص بين صفوف الطلبة الذين استقبلوه في شجاعة وبسالة فسقط منهم الطالبان **صالح مسعود النقاز** و**علي الأمين البيجو**، وأصيب مائة واثنا عشر طالباً بجروح بالغة ..

مظاهرات في طرابلس ..

أما في طرابلس فجرى اشتباك دموي في الزاوية [٥٤] عندما انطلقت جموع الشباب والطلبة نحو المدينة التي استحالت إلى كتلة تجسم فيها العداء السافر ضد النظام القائم، وعبر المتظاهرون عن ثورتهم الجياشة ضد الاستعمار وأعوانه فأشعلوا النيران في بعض المحال فجاء اندلاع لهيبها نذيراً بالمصير الذي يحل لكل من يتصدى للشعب وإرادته فسقط في ساحة الشهداء أربعة [٥٥] طلاب كما حدث اشتباك آخر في مدينة الجميل أسفر عن قتل اثنين وجروح آخرين.

تشييع شهيدي بنغازي ..

ولكن الشعب الليبي لن يهدأ، فعندما شيع أهالي بنغازي جثمان الشهيدين النقاز والبيجو في احتفال مهيب تلاطمت فيه الجموع الزاخرة المتراصة، تجلت المشاعر الوطنية في أقوى مظاهرها مما أجبر الطغاة السفاحين على أن يجتمعوا بجحورهم، حتى إذا توجهت هذه الكتل الزاحفة إلى ضريح شيخ الشهداء عمر المختار ألقيت كلمات التأبين من المواطنين الذين هاجموا العهد البائد في صراحة لا تعرف المواربة،

---

٥٣ كأنه لا توجد " قوات للأمن " إلا في ليبيا الملكية وكأنها هي التي ابتدعت فكرة هذه القوات.

٥٤ أحداث الزاوية لم تقع إلا يوم ٢٧ يناير ١٩٦٤ أي خلال فترة حكومة السيد محمود المنتصر الثانية وسوف نتناولها في المجلد التالي.

٥٥ لم يثبت استشهاد سوى طالبين في الزاوية والجميل وعلى أي حال فلم يورد المؤلف أسماء هؤلاء الشهداء.

ثم انتظم الموكب بعد ذلك من الضريح إلى المصلـّى في خطوات صامتة معبرة، صمم بعدها الشعب الأبي إلا أن يقطع مسافة تزيد على أربعة كيلو مترات سيراً على الأقدام، تكريماً لشهدائه الأبرار ..

بن حريز شهيد ثالث في بنغازي ..

وفي ساحة الخلود انعقد المؤتمر الكبير الذي تعهد فيه المواطنون بأن يهبوا أرواحهم فداء لرسالة الشهداء وتخليص الوطن من دنايا الطغاة الفاسدين، والالتفاف حول فلسطين لتخليصها من الصهيونيين، وتكرر العهد والميثاق كما تكرر التكريم للشهداء، عندما شيعت بنغازي شهيدها الثالث **مفتاح بن حريز** يوم ٢٥ من يناير ١٩٦٤.[٥٦]

وما حدث في بنغازي حدث أيضاً في طرابلس إذ التقت جموع الشعب في الزاوية لتشييع جثمان الشهداء الذين سقطوا صرعى برصاص قوات الأمن وتعاقب الخطباء منددين بالحكم الفاسد، مؤكدين عروبة فلسطين، منادين بمحاكمة السفاحين.

تحقيق وعودة ..

تم كل هذا ورئيس الوزراء موجود في القاهرة يشهد اجتماع مؤتمر القمة، ويتابع تطورات الموقف في قلق ويصدر تعليماته بما يجب أن يتخذ، فأصدر وزير المعارف أحمد فؤاد شنيب أمراً بتعطيل الدراسة في جميع المعاهد اعتباراً من يوم ١٥ يناير ١٩٦٤، كما قرر مجلس الوزراء الذي اجتمع برياسة منصور بن قداره تشكيل لجنة وزارية مؤلفة من محمد كريكشي وزير الصناعة وعلي نور الدين العنيزي وزير شئون النفط وأحمد فؤاد شنيب وزير المعارف وحامد العبيدي وزير التخطيط[٥٧] على أن تتوجه هذه اللجنة فوراً إلى بنغازي للتحقيق في أسباب الإعتداء على الطلبة ..

المطالبة بوقف ٦ ضباط ..

وفي هذه الأثناء وصل إلى العاصمة الليبية محي الدين فكيني عائداً من القاهرة[٥٨] كما انتهت اللجنة الوزارية من مهمتها في بنغازي وأثبتت في تقريرها أن الفريق محمود بوقويطين هو الذي أصدر الأمر بإطلاق الرصاص

---

٥٦ حدثت هذه الواقعة أثناء حكومة محمود المنتصر الثانية التي تشكلت يوم ٢٥ يناير ١٩٦٤.

٥٧ أسقط سامي حكيم اسم وزير الداخلية ونيس القذافي الذي كان ضمن أعضاء اللجنة الوزارية. ويلاحظ أيضاً أنه أسقط من سرده أن الوزير الكريكشي والمحافظ عبيد الله عامر اللذين شاركا في تشييع جنازتي الطالبين ممثلين للحكومة وأن الملك أرسل وكيل الديوان الملكي في بنغازي لتقديم تعازيه إلى أسرتي الطالبين القتيلين.

٥٨ عاد الدكتور فكيني إلى طرابلس من القاهرة مساء يوم ١٩ يناير ١٩٦٤.

على الطلبة [٥٩]، وأن العقيد السنوسي الفزاني والعقيد عبد الونيس العبار والرئيس أحمد حسين والرئيس سليمان بو شعالة والرئيس سالم هدية هم الذين أشرفوا على عملية قتل الطلبة والتنكيل بهم ..

تحقيقات النيابة العامة ..

وفي هذه الأثناء أيضاً شرعت الدوائر القضائية في بنغازي في إجراء التحقيق الذي تولاه الأستاذ (عبد الغني كامل [٦٠]) رئيس النيابة العامة، فسار به على وجهه الصحيح وتكشفت المسئولية الجنائية لكل من: ١- الرئيس أحمد حسين أحمد. ٢- العقيد السنوسي الفزاني. ٣- الرئيس سالم عبد الواحد هدية. ٤- رئيس العرفاء محمد بالقاسم.

واستلزم التحقيق طلب إيقاف كل من:

١- العقيد السنوسي الفزاني – قائد القوة المتحركة.
٢- سليمان بو شعالة – ضابط بقسم المرور.
٣- عبد الونيس العبار – حكمدار بنغازي.
٤- أحمد حسين – رئيس مركز البركة.
٥- سالم هدية – ضابط بمركز البركة.

المطالبة بوقف ضباط ..

وفي ضوء ذلك أرسل النائب العام المنتدب " سليمان تومّية " بناءً على طلب رئيس النيابة الأستاذ عبد الغني كامل، خطاباً إلى وزير الداخلية بتاريخ **١٩ من يناير ١٩٦٤** [٦١] رقم و ع/ – و ن ع – ١ – يطلب فيه إصدار الأمر بوقف الضباط السابق ذكرهم.. "

ثم أورد سامي حكيم تحت عنوان " **تقرير الاتهام** " [٦٢]:

" ثم صدر تقرير الاتهام في قضية المظاهرات وما ترتّب عليها من قتل وسفك دماء وجاء فيه ما نصه:

---

٥٩ لم يرد في أي وثيقة سابقة أن اللجنة الوزارية انتهت إلى أن الفريق بوقويطين هو الذي أصدر الأمر بإطلاق الرصاص على الطلبة. وفضلاً عن ذلك فقد شهدت مدينة بنغازي منذ عام ١٩٥١ العشرات من المظاهرات المماثلة وكان بوقويطين خلال هذه السنوات يشغل منصب قائد عام قوة دفاع برقة ولم يحدث أن أصدر مرة واحدة الأمر بإطلاق النار على المتظاهرين .. فما الذي يجعله يفعل ذلك هذه المرة ؟ !

٦٠ مصري الجنسية.

٦١ بالفعل صدر في اليوم ذاته قرار من الحكومة الليبية (وزارة الداخلية) بإيقاف الضباط الخمسة المذكورين عن عملهم.

٦٢ الصفحات (٨٤ – ٩٣) من المرجع السابق.

وتتهم النيابة العامة:

١- الرئيس أول أحمد حسين أحمد.
٢- العقيد السنوسي الفزاني.
٣- الرئيس سالم عبد الواحد هدية.
٤- رئيس العرفاء محمد بالقاسم.

" لأنهم في يوم ١٤ يناير ١٩٦٤ بناحيتي مركز البركة والرئيس بمدينة بنغازي محافظة بنغازي.

أولاً: المتهم الأول: (١) قتل عمداً بدون سبق إصرار ولا ترصد المجني عليه **صالح مسعود النقاز** بأن أطلق عليه عياراً نارياً من سلاح " مدفع رشاش " قاصداً من ذلك قتله فأحدث به الإصابة المبينة بالتقرير الطبي والتي أودت بحياته. (٢) شرع في قتل المجني عليه **إبراهيم فتحي عميش** عمداً بدون سبق إصرار ولا ترصد بأن أطلق عليه عياراً نارياً من سلاح مدفع رشاش قاصداً من ذلك قتله فأحدث به الإصابة المبينة بالتقرير الطبي وأوقف أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادته فيه وهو إسعاف المجني عليه بالعلاج. (٣) اشترك مع مجهولين من رجال البوليس في الشروع في قتل المجني عليهم محمد علي الزاوي والمهدي مفتاح الورفلي ويوسف صالح العقوري والغماري بوشناف حسن، عمداً بدون سبق إصرار ولا ترصد وذلك بطريق التحريض والمساعدة بأن حرضهم على إطلاق النار وشدّ من أزرهم أثناء تواجده معهم فوقعت الجريمة بناءً على ذلك التحريض وتلك المساعدة وأوقف أثرها لسبب لا دخل لإرادته وهو إسعاف المجني عليهم بالعلاج.

ثانياً: المتهم الثاني: استعمل العنف ضد المجني عليه محمد بالقاسم مخلوف بأن ضربه فأحدث به الإصابة المبينة بالتقرير الطبي وذلك أثناء ممارسته وظيفته.

ثالثاً: المتهم الثالث: استعمل العنف ضد المجني عليهم: أحمد يوسف الأثرم ونصر محمد الطرابلسي وعبد الله علي ازواوه ومحمد عمر الزاوي وأحمد مفتاح أبو رويس بأن ضربهم فأحدث بهم الإصابات المبينة بالتقارير الطبية وذلك أثناء ممارسته وظيفته.

المتهم الرابع: استعمل العنف ضد المجني عليهم خليل محمد الكوافي ورجب سالم هليس ومحمد عبد السلام الصادق بأن ضربهم فأحدث بهم الإصابات المبينة بالتقارير الطبية وذلك أثناء ممارسته وظيفته.

بناء عليه

" يكون المتهم الأول قد ارتكب الجناية المنصوص عليها في المواد ١/٥٩ و ٦٠ و ١٠٠ أولاً وثانياً ١٠١ و ١/٣٧٣ من قانون العقوبات.

" ويكون باقي المتهمين قد ارتكبوا الجنحة المنصوص عليها في المادة ٣٤١ من قانون العقوبات. "

لذلك

" تطلب النيابة العامة من غرفة الاتهام بمحكمة بنغازي الابتدائية المدنية إحالة المتهمين في هذه القضية إلى محكمة جنايات بنغازي لمحاكمتهم طبقاً للمواد سالفة الذكر.

" ومرفق مع هذا قائمة باسماء شهود الإثبات:

" الشاهد الأول: **حسن حسين البرغثي** ١٩ سنة موظف بالمنافع العامة مقيم بشارع البّزار بنغازي.

" يشهد بأنه في يوم ١٤ يناير بعد إنصرافه من عمله مر بميدان المنافع العامة وعند وصوله إلى مستشفى الأدفنتست شاهد جموعاً من المتظاهرين. تقدم أحدهم إلى الضابط أحمد حسين المتهم الأول، الذي كان على رأس قوة مسلحة من رجال البوليس تقف في هذا الميدان وطلب منه أن يسمح للمتظاهرين بمواصلة السير في مظاهرة سلمية إلا أن هذا الضابط الذي لم يوافق وهددهم بالضرب ثم أخذ المتظاهرون والبوليس يتبادلون الضرب بالحجارة وأطلق البوليس النار في الهواء ثم صوبوا رصاصهم نحو المتظاهرين وشاهد على أثر ذلك المجني عليه صالح مسعود النقاز يسقط على الأرض مصاباً في صدره وأنه اشترك مع الشاهد الثاني في اسعافه.

" الشاهد الثاني: **أحمد الرعيض** – ٢١ سنة موظف بشركة أسو المقيم بشارع سيدي رافع بسيدي حسين بنغازي.

" يشهد بأنه كان واقفاً مع الشاهدين الأول والثالث أمام مستشفى الادفنتست وكانت هناك مجموعة من الجنود وعلى رأسهم أحد الضباط شاهرين أسلحتهم وحذرهم هذا الضابط من السير في الطريق فوقفوا في مكانهم وطلبوا منه أن يسمح لهم بالاشتراك في مظاهرة سلمية إلا أنه رفض، وعندئذ أخذ رجال البوليس في قذف المتظاهرين بالحجارة الذين تقهقروا وشاهد أحد الطلبة مصاباً في وجهه فأدخله إلى المستشفى، وعند خروجه من المستشفى أمام مدخلها شاهد المجني عليه صالح مسعود النقاز مختبئاً وراء شجرة في الحديقة العامة الواقعة بميدان المنافع العامة ولما حاول الفرار من مكمنه أصابته طلقة نارية في صدره، ولم يكن هناك من يطلق النار في هذا الوقت سوى الضابط الذي كان على رأس القوة والذي كان يطلق الرصاص من مدفع رشاش بيده.

" الشاهد الثالث: **أحمد صالح الإمام**: ٢٠ سنة موظف بشركة أسو مقيم بحي السكابلي ببنغازي.

" يشهد بأنه أثناء مروره أمام مستشفى الادفنتست مع آخرين اعترضـهم البـوليس بقيادة ضابط مركز البركة الذي أمرهم بالتفرق وهددهم بإطلاق النار من مدفع رشـاش كان يحمله، ثم شاهده يطلق فعلاً النار وأصيب أحد الطلبة في يده فأسعفه هذا الشاهد نقلاً إلى مستشفى الادفنتست بمعاونة الشاهد الثاني، وعند خروجهما من المستشفى وقفا أمامه فشاهدا المجني عليه صالح مسعود النقاز يختبئ خلف شجرة في الحديقة الواقعة بميـدان المنافع العامة، ولما حاول الفرار من خلفهما أصابته طلقة نارية في صدره من الـضابط الذي كان على رأس القوة فسقط على الأرض وتقدم هو والشاهد الأول نحوه يحـاولان إسعافه نقلاً إلى المستشفى.

" الشاهد الرابع: **علي إبراهيم كانون** ٤٩ سنة صاحب جراج ماجـستيك شـارع البركة مقيم ببنغازي.

" يشهد بأنه شاهد مظاهرة من الطلبة متجهين إلى المدرسة الثانوية بعد الإعتـداء عليها من قوات البوليس وكان غرض الطلبة من الذهاب إلى المدرسة لإستلام أدواتهـم الدراسية ودراجاتهم التي تركوها بها فمنعهم الضابط أحمد حسين المتهم الأول والقـوة التي معه من تحقيق غرضهم وتراشقوا معهم بالحجارة إلا أن رجال القوة ردوا علـيهم بإطلاق النار فأصيب الكثير من الطلبة وأنه سمع بعد ذلك بقتل المجني عليهما صـالح مسعود النقاز وعلي الأمين البيجو.

" الشاهد الخامس: **فتحي سليمان جعـوده**: ٢٨ سـنة وكيـل وزارة الأشـغال والمواصلات للشئون الفنية مقيم ببنغازي.

" يشهد بأنه كان يطل من مكتبه بمبنى المنافع العامة الذي يشرف علـى ميـدان المنافع العامة فشاهد قوة من البوليس على رأسها الضابط أحمد حـسين المـتهم الأول يشتت المتظاهرين الذين كانوا يهتفون " فلسطين عربية " وأن هذه القوة كانت تطلـق النار من أسلحتها ولم يكن إطلاق الرصاص لمجرد الإرهـاب وإنمـا كـان موجهـاً للمتظاهرين وشاهد الكثيرين من الطلبة قد أصيبوا برصاصها وسقط أحدهم في الأرض مصاباً.

" الشاهد السادس: **طه الشريف بن عامر**: ٢٧ سنة مدير الأشغال فرع برقة مقيم ببنغازي.

" يشهد بأنه بينما كان بمكتبه بمبنى إدارة الأشغال العامة شاهد رجـال البـوليس وعلى رأسهم المتهم الأول يطلقون النار على جموع المتظاهرين بقصد تشتيتهم فأصيب البعض منهم نتيجة إطلاق النار.

" الشاهد السابع: **إبراهيم فتحي اعميش**: ١٣ سنة طالب بالمدرسة الاعدادية مقيم بشارع عبد الله باله ببنغازي.

" يشهد بأنه بينما كان يقف بجوار مستشفى الادفنتست صوب إليه الضابط أحمد حسين الدرسي المتهم الأول مدفعاً رشاشاً أصابه في بطنه.

" الشاهد الثامن: **إبراهيم محمد إبراهيم منينه** ٤٣ سنة موظف بالمنافع العامة مقيم ببنغازي.

" يشهد بأن البوليس كان يحاصر مجموعة من الطلبة بالقرب من ميدان المنافع العامة وكانت القوة برئاسة الضابط أحمد حسين المتهم الأول، الذي كان يحمل مدفعاً رشاشاً يطلق النار منه ويأمر جنوده أيضاً بإطلاق النار على جموع المتظاهرين بميدان المنافع العامة وأنه شاهد أحد المتظاهرين قد أصيب في ظهره.

" الشاهد التاسع: **محمد علي الزاوي**: ١٧ سنة بمدرسة النهضة الاعدادية مقيم ببنغازي.

" يشهد بأنه بينما كان يسير بشارع هايتي أصابته رصاصة من الخلف ولما التفت وجد مجموعة من رجال البوليس تطلق النار وأن إصابته كانت من احدى الطلقات.

" الشاهد العاشر: **المهدي مفتاح الورفلي**: ٢٢ سنة موظف بمصلحة النقل البري مقيم بالبركة.

" يشهد بأنه أثناء مروره بالميدان المجاور للمنافع العامة أصيب بطلق ناري بذراعه اليمنى من رجال البوليس الذين كانوا يطلقون النار بكثرة وكان من بينهم المتهم الأول أحمد حسين الذي كان يحمل بندقية رشاشة.

" الشاهد الحادي عشر: **يوسف صالح العقوري** ٢٣ سنة طالب بمدرسة التجارة الثانوية ببنغازي.

" يشهد بأنه أثناء وجوده أمام مستشفى الادفنتست شاهد مجموعة من رجال البوليس تطلق النار من أسلحتها فأصيب في ساقه.

" الشاهد الثاني عشر: **الغماري بوشناف حسن** ٢٠ سنة موظف بالأشغال العامة مقيم بالصابري ببنغازي.

" يشهد بأنه عند إنصرافه من عمله شاهد الطلبة والبوليس يتراشقون بالحجارة وكان بعض رجال البوليس يستعمل الأسلحة فأصابه طلق ناري تسبب عنه كسر في ذراعه اليمنى.

ويضيف سامي حكيم:

" وإذا كان تقرير الاتهام لم يحدد ضباط البوليس الذين قتلوا الشهيدين علي الأمين البيجو ومفتاح علي النقاز (بن حسونة) إلا أن التحقيقات التي أجراها الأستاذ عبد الغني كامل أوضحت بأن هؤلاء الضباط الذين يرأسهم أحمد حسين قتلوا هذين الطالبين كما شرعوا في قتل كل من محمد على الزاوي والمهدي علي الورفلي ويوسف صالح

العقوري والغماري بوشناف حسن وطاهر فتح الله محمد ويعقوب أصبيح الدايخ وميلاد بالنور عبد الصمد وسالم محمود بوشريدة ومحمد سالم رجب السلاك وفوزي عبد الحميد وعبد الله هاشم محمد ومحمد عبد السلام خليل وخليفه حسين مانع. "

كما أن الضباط المتهمين استعملوا العنف أثناء ممارسة وظيفتهم بأن ضربوا المجني عليهم: محمد عثمان العربي وعمر يوسف الأثرم ومحمد القصير ومحمد جبريل محمد وعوض مختار القزيري وعثمان مصطفى بسيكري وعبد الله علي الضراط وعبد الله اطلوبة ومحمد أحمد خليفة ومحمود أحمد العمامي وإبراهيم سالم الزياتي وتميم رجب عصمان ورؤوف محمد علي مفراكس ومحمد عبد الجواد عثمان والزروق محمد أبو بكر ومفتاح طاهر بركات وفوزي محمد اطلوبه وجمال أحمد المنقوش وخليل محمد إبراهيم وعبد الرحمن زكريا حسن وإبراهيم ورياض زكريا ومحمد علي بن سعود ومبروك عبد السلام بو شعالة وخليل علي المنقوش وإبراهيم بو زيد لنقي وعبد الفتاح السنوسي الغرباني ومحمد مصطفى بو قرين وخليفة محمد النعاس ومصطفى ابريك زقوقو وعلي عبد الله أبو عود وحسن جبريل الكبتي وسالم عبد الله الفلاح وسعد إبراهيم خليفة وارحومه عبد السلام بالروين وفرج أحمد رشيد ومفتاح أحمد رشيد ومصطفى محمد الشركسي ومحمد علي بن حريز وفتحي محمد صالح وسالم سالم هليس ومحمد زايد إبراهيم وعبد الله الصالحين النيهوم وأسعد أنور مخلوف ورفيق عبد الله مخلوف ومصطفى محمد بالروين وعبد الفتاح عبد الرازق بن علي وصالح مفتاح أبو دجاجة ومنصور رمضان العدولي وعلي عبد السلام الفيتوري ومحمد عوض العنيزي وعلي مصطفى الغويل وسعد يوسف المقريف ومحمد حسن العربي ومحمد إبراهيم حموده وأحمد عمر الورفلي وجمعة إدريس محمد ومحمد بالقاسم مخلوف ومحمد عبد الهادي القمودي وعبد السلام سعد بو دجاجه وونيس علي الغويل وعبد السلام علي الجحاوي وسعيد عبد الفتاح البوري ومنصور السنوسي الأوجلي وسالم عبد السلام البوري وسليمان محمد منصور ووهبي ادريزه وعلي عبد الحميد الرقيق وإبراهيم محمد التاجوري وحافظ أمين رضوان ومحمود عبد الكريم محمد وعادل عبد العال حسن ومحمد علي أبو العلا وأحمد اسماعيل عبد النبي وسالم عبد الجواد فرج وفتح الله عبد الجواد فرج ومنصور محمد بو حجر ومنصور خليفة العمامي وبو بكر فرج ساسي وإبراهيم عبد الحميد عبد الله وشمس الدين عوض الجهمي ومحمد علي أبو رويس وفوزي على الضراط ومحمد اسماعيل الوحيشي وعمر علي دبوب ويوسف عمر مختار. "

كما تناول سامي حكيم هذه الأحداث في كتابه " **حقيقة ليبيا** " حيث أورد به [٦٣]:

" ... ولما عقد مؤتمر القمة العربي الأول بالقاهرة في يناير ١٩٦٤، اعتذر الملك إدريس عن حضور الاجتماع وأناب عنه الأمير الحسن الرضا وليّ العهد والدكتور محي الدين الفكيني وعبد الحميد العبار رئيس الشيوخ ومفتاح عريقيب رئيس النواب، ورأى

٦٣ م. س. ص (٣٠٥ – ٣٠٧).

الشعب الليبي – رغم ما بذله الدكتور فكيني من جهود جبارة صادقة في المؤتمر – إلا أن يعبر عن حقيقة مشاعره نحو المؤتمر العتيد، فسارت طوائف الطلبة ببنغازي في مظاهرات صاخبة انطلقت نداءاتها تأييداً لفلسطين. "

" الانتقام من الحكومة:

وهنا أحس محمود بوقويطين بأن الفرصة قد سنحت أمامه للانتقام من الحكومة، فأصدر تعليماته إلى رجال البوليس بالتصدى للطلبة ومنعهم من التظاهر، فاقتحم هؤلاء برياسة الضابط أحمد حسين الدرسي المدرسة الثانوية ببنغازي وأطلقوا الرصاص على طلبتها فقتلوا منهم ثلاثة وجرحوا عديدين، فهاج الشعب وماج واعتدى على مراكز الشرطة، سرى النبأ إلى طرابلس تضامن طلبتها مع زملائهم في برقة، وكان جراء هذا التضامن أن فقد بوقويطين ورجاله صوابهم فضربوا شمالاً ويميناً بغير حساب، ثم اندسّ عدد من رجال المباحث بين صفوف المتظاهرين الثائرين ضد القوة الباطشة، فاستغل بوقويطين هذا التدبير ليوحي للجهات المسئولة بأن هذا الاتجاه الخطير جاء مع الحكومة القائمة، فرأى بعض الوزراء وهم ونيس القذافي وأحمد فؤاد شنيب والدكتور علي نور الدين العنيزي، أمام هذا التدبير أن تقدم الحكومة استقالتها، ولكن منصور بن قداره رئيس الوزراء بالنيابة أصرّ على بقاء الحكومة ريثما يعود الدكتور فكيني من القاهرة، وأخذ مجلس الوزراء قراراً بتشكيل لجنة وزارية للسفر فوراً إلى بنغازي للتحقيق في ماهية الحوادث التي جرت هناك.

وفي الوقت الذي انتهت فيه هذه اللجنة برياسة محمد الكريكشي وأثبتت في تقريرها الذي رفعته إلى مجلس الوزراء الحقائق السابقة، عاد الدكتور فكيني إلى طرابلس فقررت الحكومة إيقاف بعض ضباط البوليس الذين اعتدوا على الطلبة وتقديمهم للمحاكمة، كما طالبت بإقالة محمود بوقويطين من منصبه. " [٦٤]

أما المقتطف التالي فهو من رسالة **عقيل بربار** لنيل شهادة الماجستير في التاريخ من جامعة جورج تاون بالولايات المتحدة حيث يقول في الصفحات (١١٧ – ١١٩) منها بشأن هذه الأحداث[٦٥] :

" إن أكثر المظاهرات صخباً هي تلك التي وقعت في يناير وسبتمبر ١٩٦٤ . إن السبب المباشر لمظاهرات يناير هو رفض الملك إدريس المشاركة في القمة العربية التي كانت ستعقد في القاهرة. جاءت الدعوة للمؤتمر من الرئيس عبد الناصر لبحث ما كانت إسرائيل تعتزم القيام به من تحويل مياة نهر الأردن. لقد أعلن الملك أنه سوف يقوم بإرسال وفد يمثله إلى المؤتمر.

---

٦٤ لا يخفى على القارئ ما في هذه الفقرات والمقتطفات من مبالغة وتهويل وغياب عن الموضوعية والدقة وتحامل على النظام الملكي.

٦٥ الرسالة غيرمنشورة وهي بالانجليزية " Political Change in Libya: A Study in the Decline of the Tradional Ruling Elite " ديسمبر ١٩٧٤.

" خرج الطلاب الذين كانوا في حالة غضب بسبب رفض الحكومة المستمر الموافقة على قيام إتحاد للطلبة، إلى الشوارع يهتفون تأييداً للمؤتمر. وشارك في هذه المظاهرات طلاب من الجامعة ومن المدارس الثانوية. "

" ولأن السبب الرئيسي للمظاهرات هو قرار الملك الشخصي بعدم حضور المؤتمر [٦٦] فقد نظرت السلطات إلى هذه المظاهرات على أنها تعبير عن عدم الولاء للملك ولنظام الحكم [٦٧]. وقد دعت الحكومة [٦٨] " القوة المتحركة " لإخلاء الشوارع من المتظاهرين. دخلت الشرطة المدرسة الثانوية الرئيسية في بنغازي وأطلقت النار على عدد من الطلبة. وقد قتل عدد آخر من الطلبة داخل عدد من المدارس الأخرى [٦٩]. وبلغ عدد القتلى وفقاً للبيانات الرسمية (١١) شخصاً [٧٠] وقد جرى اعتقال عدد من الطلبة وتم طرد عدد آخر منهم من الدراسة [٧١]. "

الاشارة الأخرى للأحداث وردت في رسالة الدكتوراة لصلاح الدين سالم حسن على النحو التالي [٧٥] :

" في يوم ١٣ يناير ١٩٦٤ خرجت مظاهرة طلابية في بنغازي مؤيدة للحكومة بمناسبة انعقاد مؤتمر القمة العربية الأول بالقاهرة. تم التصدى للمظاهرة من قبل الشرطة بقسوة. نجم عن ذلك اجتياح الشرطة لأول مرة مباني المدارس الثانوية والعليا وقتل عدد من الطلاب. جرى إيقاف عدد من ضباط الشرطة عن العمل في انتظار تقديمهم إلى المحاكمة. عاد فكيني من القاهرة بعد إنتهاء اجتماعات القمة وألقى بياناً معداً جيداً وعبّر من خلاله عن أسفه الشديد لوقوع الحوادث، وأعاد تأكيد موقف حكومته بضرورة اتخاذ الاجراءات القانونية ضد الجناة وناشد الطلبة والمواطنين بالتزام الهدوء وضبط النفس. "

جون رايت John Wright مؤلف كتاب " **Libya: A Modern History** " أورد في الصفحة (٩٨) من كتابه بشأن أحداث الطلبة ما ترجمته [٧٦] :

" في الوقت الذي زوّد اكتشاف النفط الليبيّين بأسباب لتحقيق وحدتهم الوطنية، إلا أنه في الوقت نفسه خلق تعقيدات في العلاقات الاجتماعية داخلياً وكذلك في علاقات ليبيا الخارجية، وقد ظهرت هذه التعقيدات بشكل عنيف ولأول مرة في عام ١٩٦٤. "

" ففي نهاية شهر يناير خرج الطلاب إلى الشوارع بمدينة بنغازي للتعبير عن تأييدهم لاجتماع الدول العربية بالقاهرة الذي كان يبحث اتخاذ اجراءات ضد ما كانت إسرائيل تعتزمه بتحويل مجرى نهر الأردن. "

---

٦٦ لا يوجد فيما أوردناه ما يدل على أن أسباب المظاهرات هو قرار الملك بعدم الحضور.

٦٧ من الواضح أنه استنتاج مبالغ فيه ولا يوجد ما يسنده وهو مؤسس على مقدمة خاطئة.

٦٨ تعبير " الحكومة " هنا غير دقيق.

٦٩ مرة أخرى هذه العبارة غير صحيحة.

٧٠ لم يشر بربار إلى مصدر هذه المعلومة، فالمعروف أنه لم يصدر عن السلطات بيان رسمي بشأن عدد القتلى.

٧١ هذه المعلومة غير صحيحة بالمرة.

٧٢ م. س. ص (٣٧٠ – ٣٧١).

٧٣ م. س. ص (٩٨).

" لقد قتل وجرح عدد غير معروف من الطلبة عندما طلب من قوة دفاع برقة إخلاء الشوارع من المتظاهرين. وكالعادة فلم يكن هناك بيان رسمي من الحكومة. ولعبت الاشاعات أسوأ أدوارها ولم يكن بمقدور صحيفة " **سيرينايكا ويكلي نيوز** " أن تورد في تقريرها أكثر من أن " **عدداً** " من الشباب قتلوا في الأحداث. وفي طرابلس توجّه المتظاهرون إلى مقر رئيس الوزراء الذي خاطبهم بعيون دامعة معبّراً عن حزنه وأسفه العميقين لأحداث بنغازي ثم قام فور ذلك بتقديم استقالته. "

أما **ن. إ. بروشين** مؤلف كتاب " **تاريخ ليبيا .. من نهاية القرن التاسع عشر حتى عام ١٩٦٩** " [٧٤] فقط أورد بشأن هذه الأحداث:

" وبمناسبة إطلاق النار في بنغازي على مظاهرة للطلاب الذين خرجوا (في يناير سنة ١٩٦٤) تأييداً للشعب الفلسطيني ومؤتمر القمة العربي الأول في القاهرة قام وفد من ممثلي الأوساط الاجتماعية ومجموعة من أعضاء البرلمان بزيارة الملك والحكومة وطالبوا بتسوية الوضع في البلاد وبتصفية القواعد الأجنبية [٧٥]، وقد انصب سخط الشعب الليبي على مسلك السلطات البوليسية في بنغازي في المظاهرات التي أنطلقت في أكبر مدن البلاد متخذة طابع الاحتجاج ضد النظام الملكي. "

المقتطف التالي من كتاب المستر **دي كاندول** [٧٦] " **الملك إدريس عاهل ليبيا.. حياته وعصره**":

" ... ففي يناير ١٩٦٤ لم يتمكن الملك إدريس من حضور مؤتمر القمة العربي بالقاهرة لأسباب صحية، وتقرر أن ينوب عنه كل من وليّ العهد وفكيني. وفي نفس الفترة اندلعت في ليبيا مظاهرات طلابية موالية للرئيس عبد الناصر، عزاها كثير من الليبيّين إلى وجود تحريض مصري. وكان الملك في طرابلس وقتذاك، فتجمع المتظاهرون خارج القصر وهم يهتفون بشعارات تمجد عبد الناصر فيما تعبر عن العداء تجاه الملك إدريس. كما وقعت مصادمات مع الشرطة جرح خلالها عدد من الطلبة المتظاهرين. واعتبر رئيس الوزراء مقصراً لأنه لم يكن حازماً بما فيه الكفاية لمواجهة مثل ذلك التهديد الخطير للأمن العام، بل إن بعض تصريحاته خلال الأزمة بدت تنم عن الخنوع لتأثير الجمهورية العربية المتحدة. "

أما مذكرات السيد **محمد عثمان الصيد** فقد تعرّضت لهذه الأحداث تحت عنوان " **إقالة حكومة محي الدين فكيني** " . ومن المعروف أن الصيد كان من خصوم فكيني السياسيين وهو ما يوجب أخذه في الاعتبار عند قراءة المقتطفات التالية من تلك المذكرات [٧٧] (الهوامش من عندنا وليست واردة بالمذكرات):

---

٧٤ الكتاب من ترجمة وتقديم الدكتور حاتم ومن منشورات دار الكتاب الجديد المتحدة بيروت لبنان، الطبعة الثانية يناير ٢٠٠١ ص (٥٠٩). الكتاب مترجم عن الروسية ومؤلفه ذو توجهات شيوعية.

٧٥ هذا هو المرجع الوحيد الذي زعم أن وفد مواطني بنغازي والوفد البرلماني اللذين قابلا الملك بعد الأحداث قدما له مطلباً يتعلق بتصفية القواعد الأجنبية

٧٦ م. س. ص (١٣١).

٧٧ م. س. ص (٢٧٦ – ٢٧٧).

" في يناير عام ١٩٦٤ عقد مؤتمر قمة عربي في القاهرة بدعوى من الرئيس جمال عبد الناصر لبحث قضية فلسطين، فاعتذر الملك إدريس السنوسي عن حضور المؤتمر، وأوفد وليّ العهد لتمثيله، ورافقه رئيس الحكومة وأرسل الملك برقية إلى الرئيس جمال عبد الناصر يعلن فيها أن ليبيا ستلتزم حرفياً بقرارات القمة [٧٨] .

وأثناء غياب محي الدين فكيني لحضور أشغال المؤتمر، قام طلاب الجامعة بمظاهرة تأييد لقمة القاهرة وللقضية الفلسطينية، وخلال المظاهرات رفعوا شعارات تطالب بقيام إتحاد لطلاب الجامعة. كان الطلاب بدأوا مطالبتهم بقيام الإتحاد خلال فترة رئاستي للحكومة، لكنهم طالبوا أن يضم الإتحاد طلاب المدارس الثانوية، فاعترضنا على ذلك، وكان جوابنا أن يقتصر الإتحاد على طلاب الجامعة فقط.

كان محي الدين فكيني قد ترك مسؤولية رئاسة الحكومة بالنيابة لصهره قدارة، وكان ونيس القذافي وزيراً للداخلية، وحكى لي ونيس القذافي فيما بعد أن سلطات الأمن حين أبلغته بموضوع المظاهرة، اتصل بدوره بمنصور قداره وطلب منه أن يبين له كيف يتصرف رجال الأمن مع مظاهرات الطلاب، بعد أن تحولت المظاهرات إلى أعمال شغب. وكان جواب منصور قداره هو انتظار عودة محي الدين فكيني. وألحّ ونيس القذافي على ضرورة اتخاذ إجراء حتى لا يقع صدام بين الطلبة والشرطة، وذلك بالتفاوض مع الطلبة لكن رد قداره كان دائماً هو انتظار عودة محي الدين فكيني. [٧٩]

اتصل قداره بفكيني في القاهرة يطلب منه توجيهاته حول كيفية التعامل مع مظاهرات الطلاب، فكان جوابه أنه سيعود قريباً [٨٠]. في غضون ذلك انفلتت الأمور ووقع صدام بين الشرطة والطلبة، واضطرت الشرطة لإطلاق النار [٨١] وقتلت ثلاثة طلاب وجرح عدد من رجال الشرطة.

بعد عودة محي الدين فكيني وبدل أن يعالج الموضوع مع مدير الجامعة والطلبة ويتفاوض معهم إيجاد حل سياسي يرضي الجميع [٨٢] فعل عكس ذلك، فقد قامت مظاهرة طلابية في طرابلس تأييداً لطلبة الجامعة، ونظراً لاندفاع فكيني وعدم رزانته، ألقى خطاباً حماسياً أمام المظاهرة، قال فيه أنه سيعاقب ضباط الشرطة الذين أطلقوا النار على الطلاب وووصفهم بأنهم مجرمون.

كان رأى الفريق محمود بوقويطين مدير الأمن أن الحكومة هي التي لم تبادر إلى اتخاذ أي قرار مناسب لأن المظاهرات دامت أسبوعاً ولم تتدخل الشرطة [٨٣] .

---

٧٨ للأسف فلم يلق موضوع هذه البرقية التي أرسلها الملك إلى عبد الناصر الاهتمام المناسب من قبل الذين كتبوا عن مشاركة المملكة ليبيا في تلك القمة العربية.

٧٩ إذا صح ما نسبه الصيد إلى وزير الداخلية خلال الأحداث السيد ونيس القذافي فإن ذلك يلقي بعض الضوء الذي يساعد على فهم الارتباك والتردد الذي طبع أداء الحكومة والأجهزة في الأيام الأولى للأحداث.

٨٠ لا ندرى من أين حصل الصيد على هذه المعلومة التي يتضح منها أنه يقصد الاساءة إلى فكيني.

٨١ واضح من المباحث السابقة أن الشرطة لم تكن مضطرة لإطلاق النار على المتظاهرين.

٨٢ لا يخفى أن هذا الاقتراح غير واقعي بل يمكن وصفه بالسذاجة السياسية.

٨٣ هذا الكلام غير صحيح على الإطلاق وفقاً لما ورد بالوثائق البريطانية والأمريكية.

ولكن حينما شرع الطلاب في رشق قوات الأمن بالحجارة اضطرت للتدخل، وبعد أن سمع الفريق بوقويطين خطاب محي الدين فكيني قابل الملك وشرح له ما حدث. وكان رأيه أن الحكومة هي المسئولة لأنها أهملت الأمر، ولم تعره أي اهتمام إلى أن وصل إلى ما وصل إليه [٨٤] ... "

أما السيد **مصطفى بن حليم** رئيس الوزراء الأسبق (١٩٥٤ – ١٩٥٧) فقد أشار في مذكراته " **صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي** " [٨٥] إلى هذه الأحداث بالعبارات التالية:

" دعا الرئيس جمال عبد الناصر الملوك والرؤساء العرب إلى قمة عربية تعقد في القاهرة في شهر يناير ١٩٦٤ لمعالجة الأزمة الخطيرة الناتجة عن تهديد إسرائيل بتحويل مياه نهر الأردن، ولما كان الملك إدريس موجوداً في طرابلس في ذلك الوقت، وكان بطبيعته يكره الأسفار الطويلة والاجتماعات السياسية الكبيرة، فقد أناب عنه كلاً من وليّ العهد ورئيس الوزراء لتمثيله في قمة القاهرة.

وكالعادة فإن الإعلام المصري وخصوصاً " صوت العرب " قد زاد من شحناته لتعبئة الجماهير العربية لتظهر تأييدها لمؤتمر القمة وقراراته، فقامت مظاهرة طلابية كبيرة في بنغازي تجاوباً مع " صوت العرب " واشتملت هتافات المظاهرات على بعض الشتائم للملك أساءت تفسير غيابه عن المؤتمر، وأسرعت قوات الأمن لتفريق المظاهرات، واستعملت كثيراً من العنف دون مبرر نتج عنه مصرع ثلاثة من الطلبة وجرح عدد كبير آخر منهم، وانتشر خبر مظاهرات بنغازي انتشار النار في الهشيم، فقامت مظاهرة صاخبة في طرابلس احتجاجاً على العنف الذي استعمل في معالجة مظاهرة بنغازي، مطالبة بمعاقبة رجال الشرطة المسئولين عن استعمال القوة ضد المتظاهرين. "

واستمرت المظاهرات لعدة أيام حتى رجع رئيس الوزراء من قمة القاهرة، فسارت المظاهرات إلى مبنى رئاسةُ الوزراء، وخرج فكيني وخطب في المتظاهرين ثم أسرع إلى الملك وطلب منه إقالة الفريق محمود بوقويطين (قائد قوات الشرطة) باعتباره المسئول الأول عن حوادث بنغازي الدامية. "

ثم عاد السيد بن حليم إلى تناول هذه الأحداث في كتابه " **ليبيا: انبعاث أمة وسقوط دولة** " حيث جاء فيه [٨٦]:

".. غير أن (كعب أخيل) أو العثرة الكبرى التي اصطدم بها فكيني وأدت تداعياتها إلى سقوط وزارته جاءت كمتابعة لاجتماع قمة عربية عقدت في أوائل ١٣ يناير ١٩٦٤ م بالقاهرة. ففي ٢٣ ديسمبر ١٩٦٣ م دعا الرئيس جمال عبد الناصر لقمة

٨٤ ما الذي كان بمقدور الحكومة أن تفعله أكثر مما فعلت؟ أليس الفريق بوقويطين هو المسئول الأول والمباشر عن القضايا الأمنية في البلاد؟ على أي حال فإننا نستبعد أن يكون هذا الكلام قد صدر من الفريق بوقويطين، ولا يعدو أن يكون أحد تلفيقات الصيد الكثيرة.

٨٥ م. س. ص (١٣٧ – ١٣٨).

٨٦ م. س. ص (٢٨٩ – ٢٩٠).

عاجلة تعقد في القاهرة وتصادف أن الملك إدريس كان قد وصل إلى طرابلس في تلك الأيام بعد رحلة طويلة من طبرق، وكان رحمه الله متعباً من وعثاء السفر الطويل، فأوفد وليّ العهد نائباً عنه وصحبه فكيني ورئيسي الشيوخ والنواب. وقام فكيني بالدور الأساسي فبرز بنشاطه الدبلوماسي الطويل، وأثناء غيابه بالقاهرة قامت مظاهرة طلابية في بنغازي تأييداً لمؤتمر القمة ورؤساء الوفود وسُمعت في تلك المظاهرات هتافات قومية عربية اختلطت بأخرى منتقدة الملك إدريس لتقاعسه عن حضور القمة. ولما كان المتظاهرين (المتظاهرون) لم يستحصلوا على رخصة رسمية حسب ما ينص عليه القانون فقد تصدى لهم رجال الشرطة بخشونة وقسوة ثم بإطلاق النار على الطلبة، فسقط عدد منهم قتلى وأصيب بجروح بالغة كثيرون آخرون. ثم تطورت المظاهرة إلى أعمال عنف وشغب وتدخّلت فرقة قوة دفاع برقة المتحركة للسيطرة على الموقف بعدما انضم إلى المتظاهرين أفواج كثيرة من تلاميذ المدارس ومن أفراد الشعب.

وأثارت أعمال القمع وإطلاق النار على تظاهرة سلـّمية شعور الشعب في بنغازي ضد قسوة الشرطة وجريمة سفك دماء الطلبة والتلاميذ العزّل واستعمال الأسلحة النارية لتفريق مظاهرة سلمية.

وكان رئيس الحكومة بالوكالة منصور قدارة بطرابلس، فأبدى أسفه للأحداث وأوفد لجنة وزارية إلى بنغازي للتحقيق. كما أبدى الديوان الملكي أسفه دون إبداء شجب أو لوم لرجال الشرطة، ولم يؤد ذلك الأسف والمعالجة الفاترة بتشكيل لجنة تحقيق إلى تهدئة النفوس: نفوس الطلبة والشباب، كما قوبلت من الشعب على أنها ذر رماد في العيون ومحاولة ضعيفة لعلاج حادث خطير، وانتشرت وعمّت بين الطلبة في طرابلس وبنغازي إشاعات بأن الوزارة تحاول التستر وتخشى مواجهة رجال الشرطة وقائدهم العتيد بإجراء شديد، فانتشرت التظاهرات والاضطرابات في المعاهد والمدارس ثم تكهرب جو الشباب بعد عودة رئيس الوزراء من القمة العربية وأذاع بياناً قوياً على الشعب أكد فيه إجراء تحقيق في أمر إطلاق النار ثم ألقى خطاباً حماسياً عاطفياً في جموع الطلبة ووعدهم بإيقاع أشد العقوبات بمن تثبت مسؤوليته بإطلاق النار على الشعب وقرر إيقاف بعض المتهمين من ضباط الشرطة ثم أسرع إلى القصر الملكي وقابل الملك وهو بحالة عصبية متوترة ...

تساؤلات وعلامات استفهام ؟ !

نحسب أن تفاصيل ووقائع أحداث الطلبة في بنغازي [87] باتت من خلال المباحث الآنفة واضحة وجليّة إلى حدّ كبير. غير أن البحث في هذه الأحداث لا ينبغي أن يتوقف عند هذا الحد، إذ ينبغي معرفة بواعثها ودوافعها وأسبابها الحقيقية .. ثم ماهية دلالاتها وأبعادها وتداعياتها.

من الثابت والمعروف أن هذا الأحداث بشكلها الدموي المتمثل في قيام شرطة بنغازي بإطلاق الرصاص عن عمد وترصد على الطلاب المتظاهرين مما أسفر عن قتل بعضهم وجرح آخرين منهم، إنما هي حالة **فردية ومعزولة** في علاقة الشرطة بالمتظاهرين من أي شريحة من شرائح المجتمع الليبي منذ الاستقلال، وهي حالة لم تتكرر فيما بعد حتى نهاية العهد الملكي.

فلماذا وقعت هذه الأحداث في السياق الزمني الذي وقعت فيه، وبالشكل الدموي الذي تمت به ؟!

- هل هي **مجرد حادث عارض** كان من الممكن ألا يقع وألا يأخذ هذا الشكل وهذا الحجم لولا جملة من **المفارقات العارضة** ؟ .. هل هي نتاج محض **لعجز الشرطة في بنغازي** وضعف تدريبها ورعونة وجموح بعض ضباطها وسوء تصرّفهم، **غذته** كراهيات دفينة وحساسيات قديمة متبادلة بين " **البادية** " و " **المدينة** " ، وبين " **الشرطة** " (وما عرفت بالكنداري [88]) و " **الشرائح الطلابية والحزبية** " ، كما أغرى به وشجع عليه اهتزاز شكل وخطوط العلاقة والتبعية والمسئولية بين " **الإدارة المحلية** " و " **الشرطة** " في ظل نظام الحكم المحلي الجديد الذي حلّ محلّ النظام الاتحادي منذ ابريل ١٩٦٣؟

وربما سيساعد على المزيد من استجلاء الصورة حول هذه العوامل ومدى مساهمتها في صنع هذه المأساة، البحث عن إجابة للتساؤلات التالية:

- من هم أعضاء " اللجنة الطلابية الجامعية " التي تقدمت إلى محافظ بنغازي بطلب للتصريح لها بتنظيم المظاهرة؟ هل كان لأعضاء اللجنة أي ارتباطات حزبية أو سياسية؟ [89]
- لماذا رفضت سلطات المحافظة الموافقة على منح اللجنة الطلابية الإذن بتسيير المظاهرة؟ هل كان ذلك القرار بناء مع مشاورات وزارة الداخلية ومع رئيس الجامعة؟
- لماذا أصر الطلبة على تسيير المظاهرة على الرغم من رفض المحافظة إعطائهم التصريح بها؟

---

٨٧ أحداث طلبة بنغازي هي الواقعة الرئيسية أما بقية الأحداث (طرابلس، الزاوية ...) فهي مجرد ردود فعل ربما كان بعضها بدوافع وطنية نبيلة وربما كان بعضها الآخر استغلالاً للموقف لأهداف سياسية أو شخصية.

٨٨ (الكنداري) كلمة عامية نسبة إلى " الكندرة " أي الحذاء وقد أطلقت لتعني " لابسو الأحذية " إشارة إلى الأحذية الغليظة التي كان يلبسها منتسبو الشرطة ومعظمهم من أبناء البادية.

٨٩ راجع مقالة محمد بن غلبون " قراءة في حوادث ١٩٦٤ من خلال الوثائق البريطانية. دور اضطرابات ١٩٦٤ السياسية في دفع القذافي " المنشورة في صحيفة الحياة اللندنية عددي ٢٢، ٢٣ مايو ١٩٩٦ م.

- ما الذي يفسّر قيام **الشرطة** في البداية بمصاحبة المظاهرة عند إنطلاقها يوم ١٣ يناير ثم طلبهم بعد ذلك من المتظاهرين بإيقاف مسيرتهم، وإجبارها على العودة إلى مبنى الجامعة الذي انطلقوا منه؟
- ما هي الحقائق المتعلقة برفع المتظاهرين **لصورة عبد الناصر** بديلاً لصورتي والملك وولي العهد؟
  - هل قام **المركز الثقافي العربي** (المصري) فعلاً بتزويد المتظاهرين أثناء مرورهم من أمام مبنى المركز بصورة عبد الناصر؟ وهل هذا دور معتاد للمركز؟
  - هل قام المتظاهرون فور استلامهم لصورة عبد الناصر من المركز برفع تلك الصورة **وإنزال صورتي الملك وولِيّ العهد** اللتين كانتا مرفوعتين من قبل المتظاهرين؟
  - هل يمكن أن يكون لهذا الواقعة دور مهم ومحسوب في **استفزاز الشرطة**، وكانت وراء قرارها بالطلب من المتظاهرين إنهاء مظاهرتهم والعودة إلى الجامعة؟
- ما هو دور عملية **التراشق بالحجارة** التي وقعت حول الجامعة وداخلها بين الطلبة والشرطة بعد ظهر يوم ١٣ يناير، في تشكيل موقف الشرطة وردّ فعلها في اليوم التالي وما وقع فيه من أحداث دموية؟!
- لماذا تم **استهداف المدرسة الثانوية** من قبل الشرطة في يوم ١٤ يناير وليس الجامعة؟! من الذي اتخذ القرار داخل الشرطة؟
- لماذا رفض **العقيد الفزاني** الإنصياع لأوامر **المحافظ** عبيد الله عامر بإيقاف إطلاق النار؟
- ما هو الدور الذي لعبه **الفريق بوقويطين** في هذه الأحداث؟ ما هو نوع ومضمون الأوامر التي أصدرها بشأنها؟ ولماذا بقى في طرابلس طوال أيام هذه الأزمة؟
- هل كان لأي من **التنظيمات الحزبية السرية** دور في تنظيم هذه المظاهرات وتحريكها؟
- أين كان **البوصيري الشلحي** خلال هذه الأحداث؟ وكيف كان موقفه منها؟ وهل صحيح أنه قدم استقالته من منصبه كناظر للخاصّة الملكية (كما ورد على لسان محمد بشير المغيربي خلال لقائه بالقنصل الأمريكي في بنغازي يوم ١٣ فبراير ١٩٦٤) [٩٠]

○ **أما إذا لم تكن هذه الأحداث أمراً عارضاً، وكانت مدبّرة من قبل جهة ما، فمن هي هذه الجهة؟ وما هي مصلحتها في تدبير هذه الأحداث؟**

○ **أول هذه الاحتمالات أن تكون مدبّرة من جهة محلية ..**

أي أن تكون من فعل أطراف من النخبة السياسية في إطار " **الكيد السياسي** " المتبادل بينها ونتاج **خصومات فكيني** [٩١] مع عدد من رجالها.

---

٩٠ راجع تقرير السفارة الأمريكية رقم (A- 75) المؤرّخ في ١٩٦٤/٢/١٩ الملف POL 2 Libya

٩١ راجع مبحث " خصومات فكيني " و " خصومات بوقويطين " بالفصل التالي.

- **ثاني هذه الاحتمالات أن تكون من تدبير إحدى الجهات الأجنبية ..**

فمعروف أن **مصر الناصرية** كانت متربّصة بالنظام الملكي، كما تردّد أنها كانت مستاءة من عدم مشاركة الملك في اجتماع القمة العربية المنعقد في القاهرة بدعوة منها. ولم يطيب خاطر مصر لا المستوى الرفيع للوفد الذي شاركت به ليبيا في تلك القمة (برئاسة وليّ العهد ومشاركة رؤساء الوزارة ومجلس الشيوخ ومجلس النواب وعدد من الوزراء) ولا البرقية التي بعث بها الملك إدريس إلى عبد الناصر مؤكداً فيها أن المملكة الليبية ستلتزم حرفياً بقرارات القمة. كما أنه من المعروف أن لمصر الناصرية أنصار وعملاء كثيرين ليس في الشارع الليبي فقط ولكن حتى داخل أروقة السلطة. فهل كان لمصر دور في تحريك المظاهرات ابتداءً؟ وهل قام المركز الثقافي العربي بتزويد المتظاهرين بصورة لعبد الناصر عن عمد؟ ليس بمقدور المرء استبعاد هذا الاحتمال كلية غير أنه من غير المحتمل أن تكون الأجهزة المصرية قد خططت لهذا الأمر كي يكون بهذه الدموية.

- هل كانت بريطانيا وراء هذه الأحداث كما كانت تردّد بعض الشخصيات الليبية ومن بينها النائب محمد بشير المغيربي [٩٢] ؟ ولماذا ولأي غاية؟
- وقد مر بنا كيف أن **الولايات المتحدة الأمريكية** لم تكن مرتاحة في تلك الآونة للموقف الملك إدريس وما أبداه من عزوف عن استقبال السفير الأمريكي كما كان معتاداً في الماضي [٩٣]، وكيف أن **وفداً أمريكياً** قابل الملك خلال فترة حكومة فكيني وعرض عليه أن تقوم ليبيا بتخصيص جزء من عائداتها النفطية لتمويل مشروعات التنمية في أفريقيا وفي العالم الثالث عن طريق أمريكا، وكيف أن رئيس ذلك الوفد خرج من لقائه بالملك **غاضباً متوعّداً** بسبب رفض الملك الاستجابة للاقتراح الأمريكي [٩٤] . فهل قامت الولايات المتحدة بلعب دور مباشر أو غير مباشر، في تحريك هذه المظاهرات والاضطرابات التي لحقتها، في سياق تعبيرها عن عدم ارتياحها لمواقف الملك ؟!

وبالطبع فإن هذه **التفسيرات هي مجرد تخمينات** وستظل كذلك إلى أن يتمكن الباحثون في تاريخ دولة الاستقلال من استجلاء الحقيقة حول هذه الأحداث الأليمة التي لا يوجد شك في أنها – وبعيداً عن مبالغات خصوم النظام الملكي وتهويلاتهم – بقيت حاضرة في ذاكرة ووجدان غالبية معاصريها من أبناء الشعب الليبي وبناته لأياً من الزمن.

---

٩٢ راجع ما ورد تحت عنوان " مقابلة مع المغيربي " بمبحث " الأحداث في الوثائق الأمريكية " من هذا الفصل.

٩٣ راجع مبحث " اجتماع واشنطن – يناير ١٩٦٤ " بفصل " التنسيق الأمريكي البريطاني ".

٩٤ راجع مبحث " زائر أمريكي خبير في تدبير الانقلابات ".

الفصل الثاني عشر

حكومة فكينى .. والنهاية الأسيفة

مباحث الفصل الثاني عشر

حكومة فكينى .. والنهاية الأسيفة

* تمهيد
* نفسية الملك ومزاجه
* خصومات فكيني
* خصومات بوقويطين
  ومزاج قوات الأمن في برقة
* الاستقالة
* دلالات وتداعيات

الفصل الثاني عشر
حكومة فكينى .. والنهاية الأسيفة

تمهـيد

عرضنا في الفصل السابق أحداث الطلبة الدامية التي شهدتها مدينة بنغازي (لأول ولآخر مرة في تاريخ دولة الاستقلال) يومي ١٣، ١٤ يناير ١٩٦٤. وسواء أكانت هـذه الأحـداث مفارقـة عارضة أم أمراً مدبراً، وأياً ما كانت الجهة المسئولة عنها محلية أم خارجية، فقد كانت لها نتائج أسيفة وبدت في لحظتها وخيمة العواقب ومنذرة بنهاية النظام. لقد اسـتطاع النظـام الملكـي أن يتجاوز، فيما تلي من السنوات، الكثير مما خلفته تلك الأحداث من ندوب وشروخ على الصعيدين الاجتماعي والسياسي، إلا أنه مع ذلك فيظل من أبرز ما خلفته تلك الأحداث سقوط حكومة فكيني ولمّا يمض على وجودها في الحكم أكثر من عشرة أشهر كانت مليئـة بـالوعود والانجـازات والخصومات والحساسيات، وبشتى صور الصراع الظاهر والخفي، داخلياً وخارجيـاً، بعـد أن تحولت ليبيا إلى " جائزة وكنز " بعد أن كانت " مسئولية وعبئاً " .

وسنعرض في هذا الفصل لملابسات وتفاصيل استقالة فكيني ودلالات تلك الاستقالة وأبعادهـا من خلال ما كتبه عنها دبلوماسيو السفارتين البريطانية والأمريكية في ليبيا، وما سـجله بعـض معاصريها، ومن بحثوا في تاريخ دولة الاستقلال.

نفسية الملك ومزاجه ..

يمكننا من خلال مطالعة ما ورد بالوثائق البريطانية والأمريكية المفرج عنها، أن نخلص إلى القول بأنه كان يتنازع الملك إدريس خلال الفترة منذ تحولت بلاده من دولة فقيرة متسوّلة تعيش على المساعدات الأجنبية إلى دولة نفطية غنية **اعتباران أساسيان:**

أولهما: أن النفط بعائداته الوفيرة المتنامية أعفى الدولة الليبية من الاعتماد على المساعدات المالية التي كانت تتلقاها من كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية بموجب الاتفاقيات المبرمة معهما. (وهي الاتفاقيات التي تضمنت بالمقابل بعض البنود التي تعهدت بموجبها هاتان الحكومتان بالدفاع عن المملكة الليبية في حالة تعرّضها لعدوان خارجي وهو ما أصبح جزءاً من الترتيبات الدفاعية لليبيا عن نفسها). إن هذه العائدات أصبحت تعني – من وجهة النظر المالية المحضة – انتفاء مبرر ارتباط ليبيا بهذه الاتفاقيات.

ثانيهما: أن ليبيا رغم غناها المفاجئ، ما تزال غير قادرة على حماية أراضيها المترامية الأطراف وحدودها الواسعة، ومن ثمّ فهي ما تزال – أمنياً وعسكرياً – في حاجة إلى هذه الاتفاقيات الدفاعية وبخاصّة في مواجهة جيران في الشرق وفي الغرب لم يترددوا ولم يتوانوا في الإفصاح عن أطماعهم في بلاده بشتى الحجج والدعاوي القومية والايدولوجية. ومن جهة أخرى فقد عبّرت كل من بريطانيا والولايات المتحدة من جانبهما عن رغبتهما في استمرار احتفاظهما بالقواعد والتسهيلات العسكرية الممنوحة لهما بموجب هذه الاتفاقيات لأسباب تتعلق بخدمة مصالحها الاستراتيجية الخاصّة سواء القديم منها أو الجديد المتمثل في حماية استثماراتها النفطية المتعاظمة في ليبيا.

وفي عبارات أخرى إذا كان النفط قد حـرّر بلاده من استمرار حاجتها واعتمادها على الغرب من أجل تغطية احتياجاتها المالية، فإن النفط ذاته فرض عليها استمرار حاجتها إلى هذه الاتفاقيات (بما تتضمنه من ترتيبات دفاعية عن بلاده) من ناحيتين:

الأولى: استمرار بل تعاظم حاجة ليبيا للدفاع عن نفسها مع ضعف قدراتها الدفاعية الذاتية، وتضاؤل إمكانية تطوير هذه القدرات بسهولة وسرعة.

الثانية: حرص كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية على الاحتفاظ بقواعدها وتسهيلاتها العسكرية في ليبيا لأغراضهما الاستراتيجية الخاصّة.

إلى جانب هذا **الانشغال الأساسي** الذي لا نشك في أنه كان يسيطر على تفكير الملك، يمكننا من خلال استرجاع شريط الأحداث والوقائع التي شهدتها الفترة منذ تولىّ الدكتور فكيني رئاسة الوزارة في ١٩ مارس ١٩٦٣ وحتى مطلع عام ١٩٦٤ وقبيل أحداث الطلبة، أن نرسم صورة لنفسية الملك ومزاجه وللهموم التي كانت تشغله وتشكل ذلك المزاج.

أولاً: على الصعيد الخارجي:

ويمكن أن نسجل على هذا الصعيد:

١. **ازدياد مخاوف الملك من نوايا الولايات المتحدة الأمريكية تجاه نظامه.** ولعل في زيارة الوفد الأمريكي له واقتراح أن تتولى ليبيا تمويل مشروعات التنمية في أفريقيا والعالم الثالث مؤشرات كافية تبعث على الانزعاج. كما لا نشك في أن الوثائق الأمريكية المحجوبة أنطوت على جملة من الوقائع والتطورات الخفية التي كانت بدورها مصدراً آخر للانزعاج [1] لدى الملك.
٢. **تخاذل البريطانيين** المتمثل في ردّهم المخيب لأمله حول تساؤله عن مدى استعدادهم للدفاع عن النظام في ليبيا في حالة تعرّضه لتهديد داخلي [2]، فضلاً عن انزعاجه لانحسار دورهم ونفوذهم نتيجة تدهور أوضاع بريطانيا الاقتصادية.
٣. خيبة أمل الملك الكبيرة في **النظام الجزائري** بقيادة بن بيللا، بل تخوّفه من نوايا القيادة الجزائرية المتحالفة مع عبد الناصر، تجاه نظام الحكم في ليبيا.
٤. استمرار مخاوف الملك من **مصر الناصرية** التي لم تعد تخفي نواياها تجاه نظامه.
٥. مخاوف الملك من تدهور **العلاقات العربية الرسمية** عموماً، ونجاح **" حزب البعث "** في الاستيلاء على الحكم في كل من العراق وسوريا وتصريح أحد قادته بأن ضربة البعث القادمة سوف تكون في ليبيا، هذا فضلاً عن توتر العلاقة بين **المغرب والجزائر** إلى حد الاشتباك المسلح، ثم استمرار وتصاعد **الحرب الأهلية في اليمن** وتورط عبد الناصر والسعودية فيها، بالإضافة إلى التطورات السلبية المتعلقة **بالقضية الفلسطينية**.
٦. **الضغوط الإفريقية** الجديدة المتمثلة في تبني القمة الإفريقية التي انعقدت في أديس أبابا (يونيه ١٩٦٣) لقرار يدعو الدول الإفريقية إلى **إنهاء القواعد العسكرية الأجنبية** من فوق أراضيها.

إننا لا نشك في أن هذه الهواجس والمخاوف كانت وراء توقف الملك عن استقبال سفيري الولايات المتحدة وبريطانيا بنفس الوتيرة التي كانت معتادة في السابق كما لم يعد منفتحاً معهم خلال المرات القليلة التي استقبلهم فيها كما كان عهده في السابق [3]. ولعل هذه الهواجس والمخاوف كانت وراء قرار الملك بعدم الاشتراك في مؤتمر القمة العربية بالقاهرة [4]. وتجدر الاشارة في هذا السياق إلى ما ورد على لسان الملك في لقائه التوديعي **للسفير البريطاني ستيوارت** يوم ١٩٦٤/١/٤:

---

١ راجع مبحث " زائر أمريكي خبير في تدبير الانقلابات " ومبحث " وثائق أمريكية محجوبة " بفصل " حكومة فكيني .. والعلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية " .

٢ كان ذلك التساؤل في أعقاب المحاولة الانقلابية التي قام بها بعض ضباط الجيش في أواخر علم ١٩٦١ كرد فعل لإقالة رئيس أركان الجيش اللواء السنوسي لطيوش في ١٩٦١/١١/٢١. راجع مبحث " خطة الطوارئ " بفصل " حكومة فكيني .. والعلاقات مع بريطانيا " .

٣ راجع مبحث " اجتماع واشنطن – يناير ١٩٦٤ " بفصل " حكومة فكيني .. التنسيق الأمريكي البريطاني".

٤ هذا بالإضافة إلى الأسباب الأخرى التي أشرنا إليها والمتمثلة في توعّك صحة الملك، وعدم قدرته على تحمل الأسفار الطويلة والاجتماعات الكبيرة (المعروف أن الملك لم يستعمل الطائرة قط في أسفاره).

" ... إن ليبيا في المرحلة الحالية من تطورها في حاجة إلى حليف قوي لضمان أمنها وقدرتها على تطوير نفسها. إن التطور النفطي يعني ثروات جديدة يمكن أن تغري دولاً أخرى ... إنه سعيد أن المعاهدة (الدفاعية) كانت مع بريطانيا، **فالبريطانيون هم الشعب الوحيد الذي يمكن الثقة في كلمتهم بالكامل هذه الأيام.**[٥] "

ثانياً: على الصعيد الداخلي:

لم تكن هموم الملك وخيبة أمله على **الصعيد الداخلي** بأقل منها على الصعيد الخارجي. ويمكن أن نسجل في هذا المضمار:

١. استمرار **خيبة أمل الملك في وليّ العهد** وفي أدائه. فعلى الرغم من أن الملك حرص، خلال الفترة منذ عام ١٩٦٢ وعلى امتداد فترة حكومة فكيني، على تكليف الأمير الحسن الرضا بالعديد من المهام على الصعيدين الداخلي والخارجي[٦]، إلا أن ذلك لم يغيّر من انطباع الملك عنه. وتشير الوثائق الأمريكية إلى أن **فقدان الملك للثقة في وليّ العهد كان يسيطر على تفكيره عندما استقبل السفير البريطاني ستيوارت في لقاء وداعي يوم ١٩٦٤/١/٤ وأن الملك أسرّ لضيفه السفير ستيوارت بهذا الأمر**[٧].

٢. **خيبة ظن الملك في رئيس وزرائه الشاب.** فبصرف النظر عن الدوافع والأسباب التي جعلت الملك إدريس يختار لرئاسة الوزارة الدكتور فكيني (٣٨ سنة) رغم علمه بكثير من توجّهاته، فلا يخالجنا الشك في أن الملك كان يتوقع منه نوعاً من النضج والواقعية والحنكة السياسية وحداً أدنى من الاحترام والتقدير والاعتبار لمكانة الملك ودوره، إن لم يكن لسنه وسابقة جهاده غير أنه يبدو أن غرور فكيني وتعنته وعدم واقعيته السياسية جعلته يهمل كافة هذه الاعتبارات ويتصرف مع الملك كأنه ندّ له. ولا نشك في أن الملك أخذ على رئيس وزرائه الشاب:

أ- **خصوماته الكثيرة مع عدد من رجال النظام** ومن بينهم من يحظى بمكانة خاصّة لدى الملك كالفريق محمود بوقويطين والشيخ منصور المحجوب (شيخ الجامعة الاسلامية والمستشار بالمحكمة العليا)[٨].

---

٥ راجع ما ورد تحت عنوان " رحيل السفير ستيوارت " بمبحث " متفرقات " بفصل " حكومة فكيني .. العلاقات مع بريطانيا " من هذا المجلد.

٦ راجع مبحث " متفرقات " السالف الاشارة إليه.

٧ راجع بشأن علاقات الملك المتوترة مع فكيني ما ورد في:
تقرير السفارة البريطانية رقم VT 1051/54 المؤرّخ في ١٩٦٣/٦/٤
تقرير البعثة العسكرية البريطانية في ليبيا رقم INT/9256 المؤرّخ في ١٩٦٣/٦/٧
تقرير السفارة البريطانية رقم VT 1051/63 المؤرّخ في ١٩٦٣/٩/٢١
تقرير السفارة البريطانية رقم VT 1051/65 المؤرّخ في ١٩٦٣/١٠/٢٨
وجميع هذه التقارير موجودة بالملف FO 371/173239 28198
راجع أيضا تقرير السفارة الأمريكية رقم A-271 المؤرّخ في ١٩٦٤/٢/١٩ الملف POL 15 Libya

٨ راجع مبحث " خصومات فكيني " بهذا الفصل.

ب- موقف فكيني السلبي من النظام الملكي والحركة السنوسية [9] ومشروع البيضاء كعاصمة إدارية وهي جميعها موضوعات لها مكانة خاصّة عند الملك.

ج- تجاهل فكيني للملك وعدم استشارته عند اتخاذ بعض القرارت ذات التأثير على علاقات ليبيا الخارجية والتي كان الملك يتوقع – على الأقل – إخطاره بها قبل اتخاذها. ومن الأمثلة في هذا الصدد:

= قيام فكيني باستدعاء **السفيرين البريطاني والأمريكي** فور إصدار الرئيس الأمريكي كنيدي ورئيس الوزراء البريطاني ماكميلان في ١٩٦٣/٥/٨ لبيان بشأن سياسة بلديهما إزاء الشرق الأوسط، واحتجاجه لدى السفيرين عما ورد بالبيان المذكور من إنحياز وتأييد لاسرائيل. [10]

= قيام فكيني بإعطاء الإذن **لخمسة وعشرين طائرة مصرية** (محملة بالأسلحة والأجهزة في طريقها إلى الجزائر خلال فترة النزاع المسلح بينها وبين المملكة المغربية في أكتوبر ١٩٦٣) بالتزود بالوقود في ليبيا دون الرجوع إلى الملك وهو ما اعتبر سابقة خطيرة في علاقة الملك برؤساء الوزارات. [11]

= ما ورد على لسان **محمد عثمان الصيد** خلال لقائه باثنين من الدبلوماسيين بالسفارة الأمريكية بطرابلس يوم ١٩٦٣/١٢/٢٣ [12] من أن فكيني قام بارسال **وفد عسكري من الجيش الليبي بقيادة رئيس الأركان اللواء نوري الصديق** للمشاركة في مؤتمر للقادة العسكريين العرب في القاهرة لبحث قضية تحويل مياه نهر الأردن وأن الملك علم للمرة الأولى بخبر هذا الوفد عن طريق الإذاعة. [13]

= أشار تقرير للسفارة البريطانية [14] مؤرّخ في ١٩٦٣/١٠/٢٨ **أن الملك لم يكن على علم مسبق برحلة رئيس الوزراء فكيني إلى دول المغرب** خلال شهر أغسطس ١٩٦٣.

٩ راجع مبحث " الإعلام في ظل الشويرف " بالفصل الثاني " حكومة فكيني .. وتواصل الصراع الداخلي" .

١٠ راجع رسالة المستر لوكاس من السفارة البريطانية في طرابلس المؤرّخة في ١٩٦٣/٦/٤ ذات الرقم VT 1051/54 بالملف FO 371/173239 28189

١١ راجع تقرير السفير البريطاني المؤرّخ في ١٩٦٣/١٢/١٩ ذا الرقم VT 1015/76 بالملف FO 371/173340 28192

١٢ راجع تقرير السفارة الأمريكية حول هذه المقابلة رقم A-210 المؤرّخ في ١٩٦٤/١/٦ بالملف POL 15-2 Libya

١٣ أورد الصيد خلال المقابلة نفسها أن الملك أصدر على الفور أوامره للوفد بالعودة إلى ليبيا وأن الوفد عاد من الاسكندرية قبل أن يصل إلى القاهرة. وتجدر الاشارة إلى أن محمد حسنين هيكل أورد في الصفحة (٧٢٩) من كتابه " الغليان " أن رئيس أركان الجيش الليبي كان ضمن المشاركين في اجتماع رؤساء وأركان حرب الجيوش العربية الذي انعقد بالقاهرة في المدة من ٧ – ٩ ديسمبر ١٩٦٣ (!!).

١٤ التقرير من إعداد المستر لوكاس ويحمل الرقم الاشاري VT 1015/65 بالملف FO 371/173240 28 192

د- ما تردّد حول **استغلال فكيني لنفوذه** بأن أعطي لنفسه وأسرته أولوية في تنفيذ القانون الذي كان قد صدر في فترة حكومة عبد المجيد كعبار الذي يقضي بتعويض المجاهدين الذين قاوموا الاحتلال الايطالي أو أولئك الذين صودرت وأغتصبت أملاكهم في ظل ذلك الاحتلال [15] . ولعل ما تردّد حول هذا الموضوع هو من بين الأسباب التي دفعت الملك إلى إصدار منشوره [16] بتاريخ ١٩٦٣/١٢/٢٤ الذي أدان فيه بلهجة قوية الفساد المالي وصور الاسراف والبذخ في انفاق المال العام.

٣. استمرار تدخّل ناظر الخاصّة الملكية **البوصيري الشلحي** في شئون الدولة وتواصل محاولاته لبسط نفوذه مستغلاً وضعه القريب من الملك وما يبدو للجميع من رعاية الملك له. لا نشك في أن حالة البوصيري كانت تشكّل هماً إضافياً ومزعجاً للملك ظل متردّداً إن لم يكن عاجزاً إزاء معالجته بحزم.

٤. على الرغم من أن إعلان **الوحدة وإلغاء النظام الاتحادي** الذي تم في شهر ابريل ١٩٦٣ استقبل بترحيب في أغلب الأوساط الليبية وبخاصّة في اقليم طرابلس إلا أنه لا يخفى أن شرائح أخرى وبخاصّة في برقة وفزان ظلت متحفظة على الخطوة، وقد بقي موقف هذه الشرائح – المعروفة باعتماد الملك عليها في الماضي – مصدر قلق وتخوف إضافي لدى الملك (رأينا كيف أن الملك طلب خلال تنفيذ الاجراءات المتعلقة بإلغاء النظام الاتحادي أن يتم ذلك بدون ضجيج إعلامي، كما أنه أصدر توجيهاته إلى رئيس الديوان الملكي الدكتور على الساحلي بعدم التدخّل في تلك الاجراءات وترك الحرّية الكاملة للمجالس التشريعية بالولايات الثلاث في تحديد مواقفها إزاءها). [17]

٥. أشرنا في فصل سابق إلى بعض صور **الصراع بين رجال النخبة الحاكمة** (فكيني وبعض أنصاره من جهة ومحمد عثمان الصيد ومحمود بوقويطين والشيخ منصور المحجوب وأعوانهم من جهة أخرى، وبين البوصيري الشلحي وبين وليّ العهد وأنصاره) وكان من أبرز مشاهد هذا الصراع الانتخابات الحامية وغير النظيفة حول منصب رئيس مجلس النواب للدورة البرلمانية الخامسة وقصة محاولة الاغتيال (المزعومة) التي أدعى محمد عثمان الصيد أنه تعرّض لها بواسطة بعض أنصار فكيني وبتخطيطه [18] . و رغم أن الملك ظل بمنأى عن هذا الصراع ، بل أنه أصدر التعليمات

---

١٥ وردت إشارة إلى هذا الاتهام على لسان المستر W.B. Uderski شريك كل من مصطفى بن حليم والسفير الأمريكي السابق تابن في شركة Eastern Development Corporation أثناء لقائه بالسفير الأمريكي لايتنر يوم ١٩٦٣/١١/١٩ (راجع التقرير رقم A-178 المؤرّخ في ٦٣/١٢/١٠ بالملف POL 2 Libya) كما وردت اشارة مجملة إلى هذا الاتهام في تقرير السفارة الأمريكية المؤرّخ في ١٩٦٤/٢/١٩ ذي الرقم A-371 بالملف POL 15 Libya

١٦ راجع مبحث " منشور بشأن الفساد المالي " بالفصل الأول " حكومة فكيني .. البداية الواعدة " من هذا المجلد.

١٧ راجع فصل " حكومة فكيني .. وإلغاء النظام الاتحادي " .

١٨ راجع مباحث "وضع وليّ العهد وعلاقاته" و "وضع ناظر الخاصّة الملكية وعلاقاته " و " صور جديدة من الصراع " و " محاولة اغتيال مزعومة " بفصل " حكومة فكيني .. وتواصل الصراع الداخلي"

لرئيس الديوان الملكي مرة أخرى – وعلى سبيل المثال – بعدم التدخّل في المعركة التي دارت حول رئاسة مجلس النواب، إلا أننا لا نشك في أن الملك كان مهموماً ومستاءً بسبب هذا الصراع غير المسئول.

٦. ولا شك أيضاً أن الملك كان منزعجاً ومتضايقاً من بعض **الصراعات التي قامت على مستوى بعض الأقاليم**. من ذلك الصراع في فزان بين رئيس الوزراء السابق محمد بن عثمان الصيد وبعض أنصاره وبين آل سيف النصر بقيادة الشيخ محمد سيف النصر، وتجدّد مطالب قبيلة " الحسون " بإعادة التحقيق في الأحداث الدموية التي وقعت بينهم وبين " آل سيف النصر " خلال فترة الإدارة البريطانية قبل حصول ليبيا على استقلالها. [١٩]

٧. وبالطبع فقد استمرت مخاوف الملك وهواجسه من الجيش منذ أواخر عام ١٩٦١ وبخاصّة في ظل التطورات التي أدت إلى إقصاء رئيس أركان الجيش السابق اللواء السنوسي لطيوش ثم إلى اكتشاف المحاولة الإنقلابية ومن بعد اغتيال نائب رئيس الأركان العقيد إدريس العيساوي (الذي ظل لغزاً دون حلّ). ولا نشك في أن هذه المخاوف والهواجس هي التي جعلت الملك يرفض خلال هذه الفترة زيادة عدد أفراد الجيش [٢٠]، **كما جعلت الملك يولي المزيد من اهتمامه إلى قوات الأمن ويضع المزيد من ثقته فيها وفي قائدها الفريق محمود بوقويطين**.

٨. وفضلاً عن ذلك كله فلا شك أن الملك كان منزعجاً ومستاءً من **انتشار الفساد المالي** وتكالب المسئولين على الثراء الحرام السريع، وهو ما دفعه إلى إصدار منشور في ٢٤ ديسمبر ١٩٦٣ يندد فيه بهذه الظاهرة ويدعو المسئولين إلى تجنب كل مظاهر الإسراف والفساد. [٢١]

في زحمة هذه المخاوف والهموم والانشغالات، وما ولدّته لدى الملك من مزاج أبعد ما يكون عن الطمأنينة والثقة [٢٢]، استقبل الملك إدريس أخبار الأحداث الدامية في مدينة بنغازي وما ترتب عليها من ردود فعل ومطالب (من وفد مواطني مدينة بنغازي ومن عدد من النواب الذي رفعوا مذكرة إليه) والتي كان آخرها طلب رئيس الوزراء فكيني منه **بإقالة الفريق محمود بوقويطين** قائد عام قوات الأمن، **وفي ضوء هذه الحقيقة يمكننا فهم موقف الملك ورد فعله للخيار الذي وضعه الدكتور فكيني أمامه، وهو أن يختار بينه وبين الفريق بوقويطين** كما سنرى في المباحث القادمة من هذا الفصل.

١٩ راجع ما ورد بمبحث " تحركات جهوية وقبلية " بالفصل نفسه.

٢٠ راجع مبحث " الأوضاع داخل صفوف الجيش " بفصل " حكومة فكيني .. وتواصل الصراع الداخلي ".

٢١ راجع مبحث " منشورر بشأن الفساد المالي " بفصل " حكومة فكيني .. البداية الواعدة " .

٢٢ وبالطبع لم يكن قد وصل الملك بعض ما كان يقوله عنه وفي غيابه بعض رجال الحكم السابقين (الذين كانوا محل ثقته) خلال اجتماعاتهم مع الدبلوماسيين الأجانب في ليبيا وإلا لكان قلبه قد أمتلأ غيظاً. راجع ما قاله بن حليم عن الملك في حفل العشاء في بيت السفير الأمريكي في طرابلس يوم ١٩٦٤/١/١. راجع مبحث " تداخل وصراع المصالح السياسية والاقتصادية " بفصل " حكومة فكيني .. تنامي الصراع الداخلي " .

خصومات فكيني

يكاد يجمع معاصرو تلك الفترة أن الدكتور فكيني كان نظيف الذمة المالية، كما كان إدارياً كفؤاً وذا توجهات وطنية وقومية وتقدمية. ولا يوجد شك في أن الأوضاع الإدارية والسياسية في ليبيا يومذاك كانت في حاجة إلى توفّر مثل هذه الصفات فيمن يترأس الحكومة خلال تلك الفترة.

غير أنه وللأسف – وكما يبدو من شهادات معاصري تلك الفترة – فقد كان للدكتور فكيني مع تلك الخصال صفات أخرى كانت موضع استهجان من قبل كثيرين، كما أدخلته في خصومات سياسية/شخصية كان بالإمكان تجنبها وكانت البلاد في غنى عنها إذ أنها عرقلت مسيرة حكومته وأسهمت في سقوطها قبل أن تتمكن من تنفيذ برنامجها الإصلاحي الذي كانت الدولة في مسيس الحاجة إليه.

من هذه الصفات المعيبة التي ينعت بها فكيني معاصروه؛ غروره وتعنّته وعدم استعداده للاستماع إلى وجهات نظر الأطراف الأخرى، وعدم واقعيته وخضوعه لتأثير بعض أقاربه على قراراته، بل ذهب البعض إلى اتهامه بوجود ميول جهوية/طرابلسية لديه.

كان طبيعياً، لا سيما في مجتمع كالمجتمع الليبي، أن تخلق له هذه الصفات حزازات وخصومات كثيرة؛ مع الملك [٢٣]، ومع وليّ العهد وأنصاره [٢٤]، ومع ناظر الخاصّة الملكية البوصيري الشلحي [٢٥] وجماعته، ومع قائد عام قوات الأمن الفريق محمود بوقويطين [٢٦] وبعض معاونيه من ضباط الشرطة وقوات الأمن، ومع عدد كبير من أعضاء البرلمان [٢٧] ومع عدد من وزراء الحكومة السابقة، وبعض شيوخ القبائل في برقة [٢٨]، وحتى مع الشارع الليبي المعروف بمقته لصفات الكبر والعجرفة لا سيما من جانب المسئولين. ومن جهة أخرى فقد كان طبيعياً جداً أن تخلق مؤهلاته المتميزة ونجاحاته التي حققها، وشعبيته التي نالها في بعض الأوساط الليبية، **بعض الغيرة لدى عدد من معاصريه ومنافسيه من رجال النخبة السياسية.**

لقد أشار إلى هذه الحقيقة الدكتور **مجيد خدوري** في الصفحة (٣٥٦) من كتابه حيث أورد به:

---

٢٣ راجع المبحث الأول من هذا الفصل بعنوان " نفسية الملك ومزاجه " .

٢٤ راجع مبحث " وضع وليّ العهد وعلاقاته " بفصل " حكومة فكيني .. وتواصل الصراع الداخلي " .

٢٥ راجع مبحث " وضع ناظر الخاصّة الملكية وعلاقاته " بالفصل نفسه.

٢٦ راجع مبحث " صورة جديدة من الصراع " ومبحث " محاولة اغتيال مزعومة " بالفصل نفسه.

٢٧ راجع مبحث " صورة جديدة من الصراع " بالفصل نفسه ومبحث " العلاقات مع ايطاليا " بفصل " حكومة فكيني .. ملامح سياسة خارجية جديدة " .

٢٨ راجع على الخصوص ما ورد بتقارير السفارة البريطانية ذوات الأرقام VT 1015/32، VT 1015/54، VT 1015/63، VT 1015/65 بتاريخ ٤/١٣، ٦/٤، ٩/٢١، ١٩٦٣/١٠/٢٨ على التوالي. راجع أيضاً مبحث " منذ مجيء فكيني " بفصل " حكومة فكيني .. ومشروع البيضاء كعاصمة ".

" .. إن المؤلف سمع في رحلته الأخيرة إلى ليبيا (صـيف ١٩٦٤) نقـداً موجهـاً للفكيني من أفراد لهم منزلتهم وخبرتهم في السياسة الليبية يتركز أكثره علـى عـدم تقديره (أي فكيني) للأوضاع والظروف الداخلية – التي كان بعيداً عنها في الحقبـة الماضية – وإعتداده بنفسه مما أبعد عنه رجالات الحكم السابقين، وجهات أخرى كان في غنى عن إعراضها، وربما كان استفاد منها لو حاول استشارتها .. "

على أي حال، فنحن لا نريد من وراء الاشارة إلى هذه الخصومات أن نلقى بالملائمة فيهـا جميعاً على فكيني [٢٩] أو أي طرف من الأطراف الأخرى، ولكننا نهدف فقط وبصورة أساسية إلى تنبيه القارئ إلى **وجود هذه الخصومات منذ فترة مبكرة وقبل وقوع أحداث الطلبة الدامية فـي يناير ١٩٦٤. إننا لا نشك في أن إدراك هذه الحقيقة قد يساعد في تفسير وفهم الأسباب التـي جعلت كل طرف منها يتصرف بالطريقة التي تصرف بها في أعقاب تلك الأحداث.**

والذي يعنينا أن نتوقف عنده في هذا المقام هو الخصومة التي قامت **بـين رئـيس الـوزراء الدكتور فكيني وبين قائد عام قوات الأمن الفريق محمود بوقويطين** منذ مرحلة مبكرة من تولّيّ فكيني رئاسة الوزارة.

لقد تناول **سامي حكيم** هذه الخصومة بإسهاب وتحامل ظاهر ضد بوقـويطين لا يخلـو فـي اعتقادنا من افتراء في كتابه " **حقيقة ليبيا** " حيث جاء فيه [٣٠] :

" .. وتزعّم حملة المعارضة ضد حكومـة الـدكتور فكينـي، محمـود بوقويطين قائد قوة دفاع برقة ومدير الشرطة في الحكومة الاتحادية. [٣١]

وبدأت هذه المعارضة عندما قصد إلى منصور بن قداره بوصـفه وزيـراً للمالية وأبلغه أنه كان يتقاضى من الحكومات الليبية المتعاقبة منحة شهرية قدرها خمسة آلاف من الجنيهات وأنه يأمل أن تستمر الحكومة الجديدة في دفـع هـذه المنحة له لقاء ما يؤديه لها من خدمات، وبعد أن استمع وزير المالية إلى هـذا السر الخطير طلب إلى صاحبه أن يمر عليه بعد أيام بعـد أن يفـاتح رئـيس الوزراء في الموضوع ويتلقى التعليمات بشأنه.

ولما فوتح الدكتور فكيني أمر برفض هذه المنحة الخاصّـة، ثـم أخطـر منصور بن قداره محمود بوقويطين بهذا الرفض فأصيب بصدمة بالغـة أعلـن علـى إثرهـا اسـتعداده لقبـول مبلـغ ٣٠٠٠ جنيـه فـي الـشهر

---

٢٩ زعم صلاح الدين سالم حسن في رسالته للدكتوراة أن فكيني كان يشكو من أن الملك كـان لا يـسمح لـه بتنفيذ برنامجه الاصلاحي الذي كان يعتزم القيام به. م. س. ص (٣٦٧).

٣٠ م. س. ص (٣٠٣ – ٣٠٥).

٣١ هذا الوصف غير دقيق فقد جرى إلغاء الحكومة الاتحادية في ابريل ١٩٦٣ ولم يحدث أن تولى بوقويطين هذا المنصب إطلاقاً فضلاً عن عدم وجود هذا المنصب حتى مع أيام الحكومة الاتحادية.

بدلاً من خمسة فلم يستجب الوزير إلى هذا الطلب لأن المبدأ مرفوض من أساسه.[٣٢]

ولم يسكت محمود بوقويطين على هذا الحرمان فحاول تعويضه عشرات المرات إذ جاء إلى وزير المالية بعد أيام وأبلغه بأن الحكومة البريطانية سلمت أسلحة إلى قوة دفاع برقة بمبلغ مليون ومائتي ألف جنيه وأنه يطالب الحكومة بتسليمه هذا المبلغ. وقدم إليه كتاباً بهذا الشأن تاريخه ٣٠ من يونيو ١٩٦٣ يتضمن بيان المعدات وقيمتها.

وفوجئ وزير المالية بهذا الطلب الغريب الذي رفضه على الفور لأن هذه الأسلحة هبة من الحكومة البريطانية لقوة دفاع برقة، فضلاً عن أن الحكومة هي الجهة الوحيدة المسؤولة عن توفير الأسلحة بطرقها الخاصّة وليست قوة دفاع برقة.[٣٣]

ولم يكن من اليسير الهيّن على محمود بوقويطين أن تغمض عيناه على هذا الموقف الذي وقفته منه حكومة الدكتور فكيني فأشتد صراعه معها ودسّه لها، ثم تطور هذا الدس والصراع عندما أحاط (بوقويطين) بعض الوزراء بعدد من الرجال يحصون عليهم تحركاتهم ويستمعون إلى أحاديثهم، بل وصلت به الجرأة إلى استئجار غرف في إحدى الفنادق المجاورة لمنزل الدكتور فكيني حشرت بنفر من هؤلاء ليرصدوا حركاته ويتعقبوه، بالإضافة إلى بعض الوزراء الذين وضعوا أنفسهم في خدمة بوقويطين.

ونازل محمود بوقويطين الحكومة عندما اتفقت كلمته مع محمد بن عثمان الصيد لترشيح نفسه لرئاسة مجلس النواب ضد مرشح الحكومة مفتاح عريقيب، وأنفق الصيد وأعوانه المال بغير حساب وقدرت الحكومة ما صرف في هذا السبيل بنحو ٧٥ ألف جنيه، ورغم ذلك الانفاق فاز مرشح الحكومة.

واتضح للحكومة من التحقيقات التي أجرتها حول هذا الترشيح أن محمود بوقويطين ومنصور المحجوب رئيس الجامعة الاسلامية ألقيا بثقلهما في المعركة الانتخابية السابقة، الأمر الذي دعا الحكومة إلى أن تطلب من الملك الاستغناء عن خدماتهما، فوافق على تنحية منصور المحجوب، أما محمود بوقويطين فظلّ في مركزه. "[٣٤]

---

٣٢ لا ندري من أين استقى هذه المعلومات المفصلة حول الموضوع. ومن غير المستبعد في رأينا أن تكون الحكومات السابقة درجت على وضع مبلغ شهري تحت تصرف الفريق بوقويطين للإنفاق منه على بعض المسائل الأمنية الطارئة مثلما هي الحال بالنسبة للمخصصات الموضوعة تحت تصرف رئيس الوزراء لمواجهة مثل هذه المصروفات. وهذا التقليد معروف في معظم دول العالم.

٣٣ في اعتقادنا أن هذا الموضوع افتراء محض وهو قائم على تصور فاسد لدى سامي حكيم حول أداء الأجهزة الحكومية الليبية وكيفية سداد ثمن مشترياتها سواء من الموارد أو البضائع أو الأسلحة.

٣٤ راجع ما ورد حول هذا الموضوع في مبحث " صورة جديدة من الصراع " بفصل " حكومة فكيني وتواصل الصراع الداخلي " .

وقد ألمح الدكتور **مجيد خدوري** في كتابه إلى الخصومة بين فكيني وبوقويطين على النحو التالي[٣٥] :

" ... وكان بين الفكيني وبوقويطين منافسة قديمة هوت إلى المستوى الشخصي فكشفتها هذه الحادثة " [٣٦]

أما السيد **مصطفى بن حليم** فقد تعرّض لهذه الخصومة بين فكيني وبوقويطين في كتابه " ليبيا.. انبعاث أمة .. وسقوط دولة [٣٧] " على النحو التالي:

" ... ثم بدأ فكيني محاربة الفساد بإلغاء ترتيبات مالية مشبوهة كان سلفه يقوم بها بتوزيع الهبات والمرتبات الشهرية السرية من المال العام على بعض من ذوى النفوذ في الحاشية الملكية وذوى النفوذ والحظوة لدى الملك أمثال الفريق محمود بوقويطين قائد قوة دفاع برقة، كذلك بعض من رؤساء القبائل البرقاويين.

وكان لإلغاء فكيني هبات ومنح بن عثمان لأصحاب النفوذ إلغاءً فورياً دون مقدمة أو تفسير واجتماعاته المتعددة مع المعارضين واستماعه لآرائهم ومقترحاتهم وخطاباته وبياناته التي بشّر بها بمحاربة الفساد أينما كان، كان لهذه الخطوات التقدمية أثرها البعيد في إثارة حفيظة المنتفعين، فاتهموه بعدم التقدير للأوضاع الداخلية وتجاهل ركائز النظام من المجاهدين السابقين وأولئك " المخلصين " الذين يتولون المراكز الحساسة وبدأوا حملة مستترة ضد الرئيس الشاب لدى القصر الملكي ولدى أصحاب النفوذ.

ثم حاول سلفه بن عثمان أن يستعيد بعضاً من نفوذه السياسي المفقود فحاول الترشيح لمنصب رئيس مجلس النواب وبذل مالاً وجهداً كثيراً لشراء أصوات بعض النواب كما استعان ببعض المتذمرين من فكيني، ولكنه فشل بصوت واحد (خصصت التقاليد البرلمانية رئاسة مجلس النواب لنائب من طرابلس نائبين أحدهما من برقة والآخر من فزان).

" **وكان بين الرجلين فكيني وبوقويطين ودّ مفقود** لا سيما بعد أن أوقف فكيني المنح والهدايا التي كان يقدمها سلفه لبوقويطين " .

أما رئيس الوزراء الأسبق **محمد عثمان الصيد** الذي عرف بخصومته الشديدة مع الدكتور فكيني إلى درجة العداء، فلم يتحدث في مذكراته صراحة عن وجود خصومة بين فكيني والفريق بوقويطين، إلا أنه زج باسم الأخير في سياق حديثه عن محاولة الاغتيال التي زعم الصيد أن فكيني استهدفه بها في أواخر عام ١٩٦٣. [٣٨]

---

٣٥ م. س. ص (٣٥٨).

٣٦ يقصد أحداث الطلبة في بنغازي.

٣٧ م. س. ص (٢٨٨).

٣٨ راجع الصفحات (٢٧٢ – ٢٧٤) من مذكرات الصيد. راجع أيضاً مبحث " محاولة اغتيال مزعومة " بفصل " حكومة فكيني .. وتواصل الصراع الداخلي " .

وفي اعتقادنا فإن الخصومة بين فكيني وبوقويطين ترجع إلى أبعد مما ورد في المقتطفات السابقة[39] . وأيا ما كانت الأسباب الكامنة وراء هذه الخصومة، فالذي يُعنينا هنا التأكيد على أنها كانت موجودة ومنذ مرحلة مبكرة سابقة على أحداث الطلبة في بنغازي [40]، وهو ما يجب أخذه في الاعتبار عند فهم طلب فكيني من الملك إعفاء بوقويطين من منصبه عقب تلك الأحداث ورفض الملك الاستجابة لذلك الطلب.

---

٣٩ سوف نتناول هذه الأسباب من وجهة نظرنا في المبحث التالي " خصومات بوقويطين ومزاج قوات الأمن في برقة " .

٤٠ أورد صلاح الدين سالم حسن في رسالته للدكتوراة أن فكيني أورد في إفادته أمام محكمة الشعب (نوفمبر ١٩٧١) أنه كان يعتبر النفوذ الذي كانت تتمتع به قوات الأمن والجامعة الاسلامية وشيخها (يقصد منصور المحجوب) كان سبباً من أسباب الفساد في البلاد، وأنه كان عازماً على تقليص ذلك النفوذ. وأكد الدكتور صلاح حسن أنه سمع الشئ ذاته من رئيس الديوان الملكي على الساحلي خلال المقابلة التي أجراها معه في ٢١ يونيه ١٩٧١.
م. س. ص (٣٦٧).

خصومات بوقويطين
ومزاج قوات الأمن العام في برقة

لا خلاف أن الفريق **محمود بوقويطين**[41] كان رجلاً بدوياً قحاً وشبه أميّ، إلا أنه كان صاحب سابقة في الجهاد ضد الطليان ومحط ثقة الملك إدريس منذ سنوات بعيدة وحتى قبل أن تحصل ليبيا على استقلالها ويصبح الأمير إدريس ملكاً عليها.

وظل بوقويطين على رأس **قوة دفاع برقة** منذ تأسيسها وعلى إمتداد سنوات **النظام الاتحادي** (ديسمبر ١٩٥١ – ديسمبر ١٩٦٢)، وأصبح منذ ١٥ ديسمبر ١٩٦٢ قائداً عاماً لقوات الأمن[42] (على مستوى المملكة).

وكمعظم قادة الشرطة/الأمن في العالم (لا سيما العالم العربي) فقد اشتهر بوقويطين **بالغلظة والصرامة**. وعلى الرغم من أنه لم يُسجلّ أن قامت الشرطة في ولاية برقة طوال هذه السنوات بإستعمال العنف أو التعذيب أو القتل بحق مواطني الولاية إلا أنه ظلت لبوقويطين ولقوة دفاع برقة صورة سلبية وسيئة **عند أهالي مدينة بنغازي**، وهي صورة لم تخل من التجني والتحامل والمبالغة وترجع إلى الواقعة التي شهدتها مدينة بنغازي يوم **١٩٥١/٧/٧** عندما قامت الشرطة (البوليس) في **إمارة برقة** (قبل حصول ليبيا على استقلالها) بالتصدي بعنف للمظاهرة الاحتجاجية التي نظمتـّها بالمدينة في ذلك اليوم عناصر من **جمعية عمر المختار**، وقامت تلك القوات بقيادة **محمود بوقويطين** بمداهمة مقر الجمعية وتحطيم محتوياته، كما قامت – بناءً على أوامر من الحكومة – بإلقاء القبض على معظم زعماء الجمعية وكثير من شبابها، وكان من مضاعفات ذلك الحادث أن أصدرت حكومة الإمارة بتاريخ **١٩٥١/٧/٨** مرسوماً يقضي بحلّ الجمعية ومصادرة أموالها، كما صدرت أحكام بالسجن على عدد من رجالاتها[43] وكان ذلك إيذاناً **بقيام هوة بين رجال برقة وزعمائها (من البادية والحضر) وهي هوة زادت مع الأيام إتساعاً وكانت أحد أسباب الصراع داخل نخبها السياسية والشرائح المكونّة لمجتمعها**[44]. أما **أهالي مدينة طرابلس**، فعلى الرغم أنهم لم يحتكوّا ببوقويطين، إذ لم يكونوا خاضعين للشرطة التي كان يرأسها، إلا أن عدوى كراهية بوقويطين والتحامل عليه سرت إليهم ربما في سياق نفورهم من كل ما هو " بدوي " ، ولعل العناصر ذات التوجهات الحزبية في الولايتين (برقة

---

٤١ راجع ما ورد حول شخصية الفريق بوقويطين بمبحث " تنافس بين الجيش وقوات الأمن " بفصل " حكومة الصيد .. وتنامي الصراع الداخلي " بالمجلد الثالث/الجزء الأول.

٤٢ راجع مبحث " الشروع في إلغاء النظام الاتحادي " بفصل " حكومة فكيني .. وإلغاء النظام الاتحادي ".

٤٣ راجع مبحث " نحو تقرير المصير " بفصل " على طريق الاستقلال – المخاض العسير " ص (٢٤٩) المجلد الأول/الجزء الأول.

٤٤ تردّدت أصداء هذا الخلاف على لسان محمد بشير المغيربي أحد زعماء جمعية عمر المختار خلال اجتماعه بالقنصل الأمريكي في بنغازي يوم ١٩٦٣/٢/١٠، راجع التقرير رقم A-275 المؤرّخ في ١٩٦٣/٢/١٩ الملف POL 2 Libya

وطرابلس) من خلال تفاعلها المشترك، لعبت دوراً في إنتشار كراهية بوقــويطين فــي ســياق كراهيتها وعدائها لكل ما يمت بصلة للنظام الملكي ولرموزه وأركانه.

كما أن من الأمور التي لعبت دوراً في إنتشار هذه الكراهية لبوقويطين – وبالتالي لقوة دفاع برقة التي يرأسها – على مستوى المدن البرقاوية الرئيسية (وعلى الأخص بنغازي ودرنة) أنــه كان صهراً لآل الشلحي، وبالتالي كان محسوباً عند بعض الناس ضمن زمرتهم وما كانت تمثلــه في نظرهم من استغلال للنفوذ. وقد رسّخ هذه الصورة الكريهة في نظر هؤلاء أيضاً ما قام بــه بوقويطين من اجراءات – حتى لو كانت بناءً على رغبة الملك وبقرار من حكومة مصطفى بــن حليم يومذاك – في أعقاب **اغتيال ناظر الخاصّة الملكية إبراهيم الشلحي** في ٥ أكتــوبر ١٩٥٤، وهي الاجراءات التي تمثلت في اعتقال عدد كبير من رجالات أســرة الــسيد أحمــد الــشريف السنوسي إثر عملية الاغتيال التي نفذها أحد شبابها. فضلاً عما أورده بن حلــيم فــي مذكراتــه (ص ١٢١ – ١٢٢) كيف أن بوقويطين أمر، زيادة في التشفي، بإلقاء جثة منفذ الاغتيال (الــسيد الشريف محي الدين السنوسي) بعد إعدامه أمام مبنى رئاسة الوزراء (حيث جرت عملية اغتيــال الشلحي) ليتسلمها أهلها هناك. "

وفضلاً عن ذلك فقد كان لبوقويطين خصوماته الشخصية مع **عــدد مــن الشخــصيات ذات المكانة** لدى بعض القبائل البرقاوية من أمثال **عبد القادر العلام** (أحد زعمــاء قبيلــة العبيــدات) **والسنوسي لطيوش** (أحد زعماء قبيلة المغاربة) وقد جلبت هذه الخصومة بدورها المزيــد مــن أسباب الكراهية ضد بوقويطين بل والحساسية ضد قبيلة " **البراعصة** " التي ينتمى إليها والتــي شكّل أبنائها نسبة عالية في تركيبة قوة دفاع برقة.

وبالإضافة إلى ذلك فقد كان بوقويطين مكروهاً في **أوساط الجيش الليبي** (على مستوى قيادة الجيش وعلى مستوى الضباط والجنود) [٤٥] وذلك بسبب الدور الذي ظل يلعبه في أن تكون لقــوة دفاع برقة الأفضلية على الجيش في شتى النواحي (المرتبات، التسليح...).

وفي أواخر فترة حكومة محمد عثمان الصيد، وإثر الشروع فــي إلغــاء النظــام الاتحــادي (١٩٦٢/١٢/٧) جرى في ١٥ ديسمبر ١٩٦٢ تعييّن الفريق بوقويطين قائداً عاماً لقوات الأمــن على مستوى المملكة (وليس على مستوى ولاية برقة كما كان الحال في ظل النظام الاتحــادي) غير أن هذا التغيير في وضع الفريق بوقويطين، وإن كان قد وسّع من نطاق صلاحياته من جهة إلا أنه فرض قيوداً على هذه الصلاحيات من جهة أخرى حيث أصبح بوقويطين خاضعاً من حيث التبعية الإدارية لوزير الداخلية [٤٦] . وبالطبع فما كان لشخص في طبيعة بوقــويطين وخلفيتــه أن يقبل بهذه الوضعية الجديدة أو يرضخ لمتطلباتها بسهولة وسرعة [٤٧] . ومن ثمّ فقد أدت هذه الحالة الجديدة إلى قيام أزمة بينه وبين رئيس الوزراء يومــذاك **محمــد عثمــان الــصيد** وبــين أول

---

٤٥ راجع مبحث " تنافس بين الجيش وقوات الأمن " بفصل " حكومة الصيد .. وتنامي الصراع الــداخلي " المجلد الأول/الجزء الثالث. ويلاحظ أن نسبة أبناء المدن (الحضر) في الجيش هي أعلا منها في قوة دفــاع برقة، كما أن مستوياتهم التعليمية كانت في عمومها أفضل من نظرائهم في قوة دفاع برقة وقوات الأمن.

٤٦ راجع المادة الأولى من قانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٢ بشأن قوة الأمن.

٤٧ وبخاصّة أن قانون قوة الأمن الجديد نصّ على أن الملك هو القائد الأعلى لقوات الأمن.

وزير للداخلية أحمد عون سوف وهي الأزمة التي أسفرت عن استبدال وزير الداخلية بآخر جديد [48] . وبالطبع فقد أدّت هذه الأزمة إلى إضافة بند جديد في قائمة خصومات بوقويطين وسبب من أسباب كراهيته لا سيما عند أهالي منطقة طرابلس التي ينتمي إليها الوزير المبعد.

ومن جهة أخرى فلا يخفى أنه إذا كان الفريق بوقويطين مؤهلاً لهذا المنصب الجديد (قائد عام قوات الأمن) بحكم أقدميته ورتبته (فهو صاحب أعلى رتبة عسكرية في البلاد) وبحكم ولائه المطلق للملك وثقة الملك فيه، إلا أنه لم يكن يملك القدرات والمؤهلات التعليمية والإدارية لتولي هذا المنصب، وكان هذا يعني **بالضرورة أن تستغرق منه عملية التكيّف مع متطلبات المنصب الجديد وقتاً أطول لا سيما إذا أخذنا في الاعتبار الصعوبات والتعقيدات الإدارية والتنظيمية التي صاحبت عملية إلغاء النظام الاتحادي وإقامة حكومة مركزية موحدة لأول مرة في ٢٥ ابريل ١٩٦٣.**

وعندما تولىّ **الدكتور فكيني** رئاسة الوزارة في **١٩ مارس ١٩٦٣** كان الفريق محمود بوقويطين يمارس مهام منصبه الجديد وفقاً لمزاجه وفهمه الخاص وقد تكرّس هذا الوضع من خلال التعديل الذي أدخل على المادة (٦٨) من الدستور في ظل حكومة فكيني نفسه والتي أصبحت تنص على أن **" الملك هو القائد الأعلى لجميع القوات المسلحة في المملكة الليبية. ومهمتها حماية سيادة البلاد وسلامة أراضيها وأمنها وتشمل الجيش وقوات الأمن** [49]، كما تعزّز أيضاً بعودة **ونيس القذافي** لمهام وزارة الداخلية في الوزارة الجديدة (التي ألفها فكيني)، حيث عرف عن القذافي أنه ظل على علاقة عمل جيدة مع بوقويطين أيام كان الأول رئيساً للمجلس التنفيذي لولاية برقة قرابة سبع سنوات كان الثاني خلالها (بوقويطين) قائداً لقوة دفاع برقة.

وأخذاً في الاعتبار الصفات الشخصية والخلفية الاجتماعية والتعليمية والفكرية والسياسية لكل من الدكتور فكيني والفريق بوقويطين، كان طبيعياً أن يقوم بينهما **نفور شخصي** منذ مرحلة مبكرة.

- فالرجلان ينتميان إلى جيلين مختلفين سناً وتعليماً وثقافة وتوجّهات.
- وأحدهما ذو ميول طرابلسية وجمهورية والآخر ذو ميول برقاوية وملكية.

ولا نستبعد أن يكون هذا النفور قد تحوّل لدى الفريق بوقويطين إلى نوع من الكراهية والعداء نحو فكيني بعد وقت قليل من استلام الأخير لرئاسة الوزارة بسبب عدة عوامل طارئة ..

---

٤٨ صدر هذا المرسوم بتعيين ونيس القذافي خلفاً لأحمد عون سوف وزيراً للداخلية في ١٩٦٣/٣/٦ أي قبيل سقوط حكومة الصيد بأقل من أسبوعين. أشار إلى هذه الأزمة المستر جون دورمان المستشار بالسفارة الأمريكية في تقريره المؤرّخ ٢٣ فبراير ١٩٦٣ ذي الرقم الاشاري A-202 515 الملف POL 23 Libya

٤٩ كانت المادة (٦٨) تنص قبل تعديلها على أن " الملك هو القائد الأعلى لجميع القوات المسلحة الليبية " راجع مبحث " التعديلات الدستورية " بفصل " حكومة فكيني .. البداية الواعدة " .

٥٠ الوزيران هما حامد العبيدي وزير التخطيط والتنمية ومحمد ياسين المبري وزير المواصلات والأشغال العامة. وقد أورد صلاح الدين سالم حسن في رسالته للدكتوراة أن المبري هو من قبيلة (البراعصة) وهذا غير صحيح.

✓ فحكومة فكيني ضمت لأول مرة وزيرين [٥٠] من قبيلة واحدة هي قبيلة " **العبيدات** " الغريم القديم والمستمر لقبيلة " **البراعــصة** " التي ينتمي إليها بوقويطين في حين أنها لم تضم أي وزير من القبيلة الأخيرة.
✓ كما أن فكيني عبّر منذ مرحلة مبكرة عن موقف معاد لفكرة جعل مدينة " البيــضاء " عاصمة للبلاد (مع العلم بأن الفريق بوقويطين ينتمي إلى هذه المدينة وكذلك قبيلته).
✓ وإذا صح أن فكيني أوقف " **المخصصات المالية السرية** " التي درجــت الحكومــات السابقة على وضعها تحت تصرف بوقويطين .. فلا يوجد شك في أن ذلك سيكون أحد أسباب كراهية الأخير لفكيني.
✓ ولا يوجد شك في أن رئيس الوزراء السابق **محمد عثمان الصيد** وخصم فكيني اللــدود استطاع أن يزّود بوقويطين بالمزيد من أسباب الكراهية والعداء لفكيني.

ثم تحولت الكراهية بين الرجلين إلى " **منازلة سياسية** " عندما اختار بوقويطين الانــضمام إلى كل من **محمد عثمان الصيد ومنصور المحجوب** (رئيس الجامعة الاسلامية) فــي مــسعاهم لحشد أصوات أعضاء مجلس النواب ضد مرشح فكيني (مفتاح عريقيب) لرئاسة مجلس النــواب في دورته الاستثنائية الخامسة والتي جرت انتخاباتها مساء يوم ١٩٦٣/١٢/٧ (أي قبل أحــداث الطلبة بنحو شهر تقريباً).

وبالطبع فقد شكّل فوز المرشح (مفتاح عريقيب) الذي كان يحظى بتأييد الحكومة فــي تلــك الانتخابات (حتى لو كان بصوت واحد) هزيمة لبوقويطين وشريكيه (الصيد والمحجوب) وهو ما نحسب أنه قد زاد من كراهيته لفكيني **وبخاصّة أن الأخير لم يتوقف عند هذا الحد، بل توجّه إلى مقابلة الملك يوم ١٤ ديسمبر ١٩٦٣ طالباً منه إقالة كل من الفريق بوقويطين** (قائد عام قوات الأمن) والشيخ منصور المحجوب (شيخ الجامعة الاسلامية) من منصبيهما. وقد رأينا كيــف أن الملك استجاب لطلب فكيني بشأن الشيخ **منصور المحجوب** فعّين بديلاً عنه الشيخ **عبــد الحميــد عطية الديباني** في منصب شيخ الجامعة الاسلامية (يوم ١٩٦٣/١٢/٢٢) ولم يستجب لطلبه بإقالة بوقويطين. وبالطبع فقد كان من شأن هذه الخطوة أيضاً أن تزيد من كراهية بوقويطين لفكيني. [٥١]

إذن فليس من المبالغة في شيء القول بأن الكراهية بين الرجلين كانت قد بلغت أوجها خلال الفترة قبيل وقوع أحداث الطلبة في بنغازي يومي ١٣، ١٤ يناير ١٩٦٤.

أما بالنسبة **لمزاج قوات الأمن العام** (الشرطة) في برقــة عمومــا وبنغــازي علــى وجــه الخصوص، فمن المعروف أن غالبية ضباطها[٥٢] وأفرادها هم من أبناء **القبائل البرقاوية** [٥٣]، وأن

---

٥١ سلفت الاشارة من قبل أن فكيني اشترط على الملك من أجل قبوله منصب رئيس الوزراء أن يتوقــف العمــل في مشروع بناء مدينة البيضاء كعاصمة للبلاد.

٥٢ عندما وقعت أحداث الطلبة كان العقيد **عبد الونيس العبّار** (من قبيلة العواقير) يشغل منصب حكمدار بنغازي وكان العقيد **السنوسي الفزاني** (من الأخوان السنوسيين) يشغل منصب قائد القوة المتحركة في برقة. وكان النقيب أحمد حسين (من قبيلة الدرسة) الضابط المسئول عن مركز البركة أحد مراكز الشرطة التابعــة لحكمدار بنغازي.

٥٣ راجع عمر الطيب " ليبيا اليوم " م. س. ص (٥٣).

نسبة كبيرة منهم هم من أبناء قبيلة " **البراعصة** " التي ينتمي إليها الفريق بوقويطين. ولا نشك في أن تلك القوات كانت تعيش يومذاك في مزاج يغلب عليه الاستياء؛ فهي تحسّ بأنها فقدت الكثير من نفوذها ووضعها المتميز الذي كانت تحظى به في ظل النظام الاتحادي وقوة دفاع برقة، ولابد أنها كانت تحس بأنها في طريقها إلى فقدان المزيد من نفوذها البرقاوي من خلال اتجاه حكومة فكيني للتخلي عن فكرة " **البيضاء** " كعاصمة، كما لا شك في أنه كان يصلها - على الأقل على مستوى ضباطها - ما يتعرّض له " قائدها العام " من مضايقات وضغوط متواصلة من رئيس الوزراء بل ومطالبة بعزله وإقصائه.

هكذا كان " **مزاج** " الفريق بوقويطين ومزاج قوات الأمن/ الشرطة في بنغازي في مطلع عام ١٩٦٤ وفي الأيام التي سبقت خروج مظاهرات الطلبة يومي ١٣، ١٤ يناير من ذلك العام.

فهل كانت الأحداث الدامية التي شهدتها مدينة بنغازي يوم ١٤ من يناير - كما ذهب البعض - محاولة من الفريق بوقويطين للكيد لخصمه فكيني ولإحراجه مستغلاً غيابه في القاهرة لحضور مؤتمر القمة العربي، ومستغلاً مزاج " الاستياء " المسيطر على قوات الشرطة في بنغازي وكبار ضباطها ؟

وفيما نترك للباحثين في تاريخ دولة الاستقلال أن يقولوا كلمتهم حول هذه الأحداث والمسئول الحقيقي عن تحريكها ودوافعه، في ضوء ما يتوفر من معلومات وشهادات وإفادات، إلا أننا لا نتردّد، بناءً على ما قدمناه من عرض مؤسس على ما جاء بوثائق الخارجيتين الأمريكية والبريطانية المفرج عنها، في التعبير عن قناعتنا باستبعاد أن يكون الفريق بوقويطين - رغم تسليمنا بمسئوليته العامة عن الأمن في البلاد - قد قام بتوظيف واستغلال سلطاته على الشرطة والقوات المتحركة في بنغازي وأصدر إليها الأوامر بالإعتداء على الطلبة المتظاهرين وإطلاق الرصاص عليهم مما سبب في مقتل ثلاثة منهم وجرح العشرات.

إن من بين الأسباب التي تدعونا للوصول إلى هذه القناعة، **أنه لم يُعرف في السابق عن الفريق بوقويطين أنه أصدر مثل هذه الأوامر** للشرطة في بنغازي على امتداد السنوات الاحدى عشر التي كان خلالها مسئولاً عن الشرطة وقائداً لقوة دفاع برقة رغم كثرة المظاهرات التي نظّمت خلالها وعلى الرغم من أن بعضها كان أضخم وأخطر من مظاهرات يومي ١٣، ١٤ يناير ١٩٦٤.

وفضلاً عن ذلك فإننا لا نحسب أنه كان يخفى على بوقويطين - رغم كل ما يمكن أن يتهم به من قصور في تفكيره أو أن تبلغه درجة خصومته مع فكيني - أن يدرك أن أي عمل تقوم به الشرطة خارج نطاق القانون سوف يكون مسئولاً عنه مسئولية مباشرة قبل غيره من رجال الحكم وفي مقدمتهم رئيس الوزراء.

إن هذا كله يجعلنا نرجّح أن تكون هذه الأحداث التي شهدتها مدينة بنغازي يوم ١٤ يناير إما **نتاجاً صرفاً لرعونة واستهتار بعض ضباط الشرطة والقوة المتحركة في بنغازي التي**

وجدت في بعض التصرفات الاستفزازية التي قام بها الطلاب المتظاهرون خلال يوم ١٣ يناير[٥٤] محرّكاً ومثيراً، أو أن تكون بتحريك " **يد خفية** " غير ليبية متربصة استغلت المناخ العام السائد في البلاد (الاستياء العام + الخصومات بين رجال النخبة السياسية) والذي لم يكن خافياً على الدوائر الأجنبية، وتدخّلت في تلك المظاهرات بطريقة خفية استفزازية محسوبة وصلت بالحالة في بنغازي إلى ما وصلت إليه.

٥٤ وعلى الأخص رفع صورة عبد الناصر بديلاً لصورتي الملك وولي العهد، وإلقاء الحجارة من فوق سطح مبنى الجامعة على الشرطة المحيطة بالمبني وجرح عدد منهم.

الاستقالة

في هذه الأجواء المشحونة .. وبهذه النفسية والمزاج، تلقّى **الملك إدريس** أخبار الأحداث الدامية التي وقعت بمدينة بنغازي بتطوراتها المتسارعة، من خلال ما نقل إليه عنها من قائد عام قوات الأمن الفريق **محمود بوقويطين** (الذي كان موجوداً طوال المدة بطرابلس حيث كان الملك أيضاً) ومن الدكتور **علي نور الدين العنيزي** وزير شئون البترول وعضو اللجنة الوزارية التي بعث بها مجلس الوزراء إلى بنغازي يوم ١٥ يناير للتحقيق في الأحداث.[٥٥]

وفي مساء يوم ١٩ **يناير** رجع الوفد الليبي المشارك في القمة العربية برئاسة وليّ العهد والذي كان رئيس الوزراء[٥٦] ضمن أعضائه. ولا ندري ما إذا كان فكيني قد قام بمقابلة الملك إثر عودته أم لم يقم. وكل الذي أوردته الوثائق بشأن تحركات رئيس الوزراء منذ عودته تتلخص في:

- أن مجلس الوزراء أصدر قراراً يوم ١٩ **يناير** بإيقاف خمسة من ضباط الأمن في بنغازي عن أعمالهم إلى حين إنتهاء التحقيق بشأن الأحداث (كان ذلك قبل وصول فكيني من القاهرة).
- أن رئيس الوزراء قام يوم ٢٠ **يناير** بالخروج من شرفة مكتبه بطرابلس وخطب في المتظاهرين[٥٧] المتجمعين في ساحة مبنى رئاسة الوزارة ووعدهم بأن تأخذ العدالة مجراها بالنسبة لأحداث بنغازي وطلب من المتظاهرين الإخلاد إلى الهدوء والتوقف عن تسيير المظاهرات.
- وجّه الدكتور فكيني يوم ٢٠ يناير كلمة عبر الإذاعة إلى الشعب الليبي تناول فيها مشاركة ليبيا في القمة العربية كما أشار فيها إلى الأحداث التي شهدتها مدينة بنغازي. كما وعد فيها بأن تأخذ العدالة مجراها بالنسبة لتلك الأحداث.[٥٨]

وتجمع الوثائق والمصادر على أن الدكتور فكيني قام يوم ٢١ يناير بمقابلة الملك إدريس وخيّره بين إقالة قائد عام قوات الأمن الفريق محمود بوقويطين وبين قبول استقالته واستقالة حكومته، وأن الملك أبلغ رئيس وزرائه يوم ٢٢ يناير أنه أختار قبول استقالته.

---

٥٥ قام الملك يوم ١٦ يناير بتكليف وكيل الديوان الملكي في بنغازي بتقديم تعازي الملك إلى أسرتي الطالبين القتيلين.

٥٦ أحد الأسئلة المهمة التي يجب طرحها حول هذه الأزمة هو لماذا بقى فكيني في القاهرة حتى مساء يوم ١٩ يناير على الرغم من أن مؤتمر القمة العربية بالقاهرة أنهى أعماله يوم ١٧ يناير. إن البعض كان يتوقع من فكيني أن يعود إلى بلاده حتى قبل أن يختتم المؤتمر أعماله. راجع الملحق (٦) المتضمن مقررات مؤتمر القمة العربي الأول.

٥٧ سيلحظ القارئ أن هناك تبايناً كبيراً حول ما نقل عن محتوى هذا الخطاب وللأسف فليس لدينا في الوقت الحاضر ما يدل بشكل قاطع عما جاء فيه.

٥٨ من المهم أيضاً العثور على نصّ هذا الخطاب.

يقول الدكتور مجيد خدوري في هذا الصدد [٥٩]:

" في وسط هذا الجو المكفهر عاد الفكيني إلى طرابلس على وجه السرعة وأذاع بياناً على الشعب وعد فيه بالتحقيق في أمر إطلاق النار وفي معاقبة المسئولين. وبالفعل قررت الحكومة إيقاف بعض ضباط البوليس المتهمين بالإعتداء على الطلبة وإحالتهم إلى القضاء للإقتصاص. وهنا تصدى محمود أبوقويطين، رئيس قوة دفاع برقة وقوات الأمن الليبية حتى وفاته في خريف سنة ١٩٦٤، لرئيس الحكومة انتصاراً لرجال شرطته الذين قاموا بواجبهم الرسمي ورأى في النظر بشئون الشرطة أمراً يعود إليه بصفته قائداً عاماً. وكان بين الفكيني وأبي قويطين منافسة قديمة هوت إلى المستوى الشخصي فكشفتها هذه الحادثة. فانبرى الرجلان إلى المبارزة السياسية. ولما كان الفكيني رئيساً للحكومة فقد كان على القائد أبي قويطين طاعة رئيسه وتنفيذ قرارات الحكومة. ولكن أبوقويطين رأى في هذه الحادثة خطراً على الأمن العام وعلى نظام الحكم نفسه، فوقف في وجه رئيس الحكومة يعارضه. فذهب الفكيني إلى الملك شاكياً أبا قويطين وطلب عزله. ولو أن الفكيني طلب من الملك طاعة أبي قويطين لما كان في وسع الملك أن يرفض تأييد رئيس حكومته، ولكن طلب العزل لشخص أمضى طوال حياته في خدمة بلاده ومليكه أمر آخر. وقد وضع طلب الفكيني الملك إدريس في مأزق حرج فوعد رئيس حكومته أن ينظر فيه خلال يوم أو يومين. ولكنه في اليوم التالي أخبر رئيس حكومته برفض طلبه فأرسل الفكيني استقالته وقبلها الملك في الحال يوم ٢٢ كانون الثاني (يناير) سنة ١٩٦٤. "

أما المستر دي كاندول فقد تناول الموضوع بعبارة موجزة جداً جاء فيها [٦٠]:

" ... واعتبر رفض رئيس الوزراء مقصراً لأنه لم يكن حازماً بما فيه الكفاية لمواجهة مثل ذلك التهديد الخطير للأمن العام، بل إن بعض تصريحاته خلال الأزمة بدت تنم عن الخضوع لتأثير الجمهورية العربية المتحدة وبتاريخ ٢٢ استقال فكيني وتولى بدلاً منه محمود المنتصر... "

أما سامي حكيم فقد تناول موضوع استقالة حكومة فكيني بطريقته المعتادة فأورد في كتابه " هذه ليبيا " :

" ... أما بالنسبة لمحمود بوقويطين الذي حمّلته اللجنة الوزارية كل المسئولية [٦١] فقد تولى أمره الدكتور محي الدين فكيني عندما طلب من الملك إقالته من منصبه وتقديمه إلى المحاكمة مع الضباط المتهمين. ولكن الملك رفض هذا الطلب لأن

---

٥٩ م. س. ص (٣٥٨).
٦٠ م. س. ص (١٣١).
٦١ لم يقدم سامي حكيم في أي من كتبه ما يعزّز هذا الزعم فلم يورد أي مقتطفات من تقرير اللجنة الوزارية تذهب إلى ما زعمه حكيم.

الموافقة عليه تعني أولاً التخلي عن القوة الباطشة التي تسنده وتحميه، وثانياً ضـــرب الشلحيين [٦٢] بمحاكمة أكبر وأقوى عناصرها.

" وكان لابد إزاء موقف الملك من أن يقدم محي الدين فكيني استقالة حكومتــه فقبلها الملك في الحال. "

كما أورد في كتابه " حقيقة ليبيا " [٦٣] بهذا الخصوص:

" ... ورفض الملك المساس بمحمود بوقويطين فرأت الوزارة فــي رفــض طلبها خطراً على الأمن وسلامة البلاد فقرر مجلس الوزراء الاستقالة من الحكم وكتب الدكتور الفكيني استقالة مسببة بعثها إلى الملك يوم ٢٢ من ينــاير ١٩٦٤ أوضح فيها ما سبق، فقبلها الملك في الحال. "

السيد مصطفى بن حليم رئيس الوزراء الأسبق تناول موضوع الاستقالة في مذكراته التــي أصدرها في عام ١٩٩٢ بعبارة جاء فيها [٦٤] :

"... استمرت المظاهرات لعدة أيام حتى رجع رئيس الــوزراء مــن قمــة القاهرة، فسارت المظاهرات إلى مبنى رئاسة الوزراء، وخرج فكيني وخطب في المتظاهرين ثم أسرع إلى الملك وطلب منه إقالة الفريق محمود بوقويطين (قائد قوات الشرطة) باعتباره المسئول عن حوادث بنغازي الدامية. وقال الملــك أن بوقويطين لم يكن في بنغازي يوم حدوث المظاهرات، ولا يمكنــه (أي الملــك) إقالة من يحمل أكبر رتبة عسكرية في البلاد دون تحقيق وتمحيص، ولكن فكيني ألح في طلبه، فما كان من الملك إلا أن طلب منــه أن يقــدم اســتقالته علــى الفور..."

ثم عاد السيد بن حليم وتطرق إلى الموضوع ذاته مرة ثانية في كتابه الأخير " **ليبيا – انبعاث أمة .. وسقوط دولة** " فأورد به [٦٥] :

" ... ثم تكهرب جو الشباب بعد عودة رئيس الوزراء من القمة العربية وأذاع بياناً قوياً على الشعب أكد فيه إجراء تحقيق في أمر إطلاق النار ثم ألقي خطابــاً حماسياً عاطفياً في جموع الطلبة ووعدهم بإيقاع أشد العقاب بمن تثبت مسؤوليته بإطلاق النار على الشعب وقرر إيقاف بعض المتهمين من ضباط الــشرطة ثــم أسرع إلى القصر الملكي وقابل الملك وهو بحالة عــصبية متــوترة. غيــر أن الفريق محمود بوقويطين قائد قوة دفاع برقة والرجل المقرب من الملك كان قــد سبقه لدى الملك. وكان بين الرجلين فكيني وبوقويطين ودّ مفقود لا سيما بعد أن أوقف فكيني المنح والهدايا التي كان سلفه يقدمها لأبوقويطين، ويبدو أنه ســبق

٦٢ الاشارة هنا إلى البوصيري الشلحي ولا يخفى أنه على الرغم من أن بوقويطين صهر لآل الــشلحي إلا أن ولاءه كان دوماً للملك.

٦٣ م. س. ص (٣٠٧).

٦٤ م. س. ص (١٣٨).

٦٥ م. س. ص (٢٩٠ – ٢٩١).

فكيني لدى الملك وتصدى لرئيس الوزراء في محاولته محاكمة ضباطه وعقابهم بأشد العقوبات كما ورد في خطاب فكيني، ولا شك كذلك أنه حّذر الملك من اتجاهات رئيس الوزراء العربية القومية المتطرفة وخطر تلك السياسة على الاستقرار في البلاد وبعبارة موجزة سمّم آبار الثقة: ثقة الملك في رئيس وزرائه[٦٦] قبل أن يستقبل الملك رئيس الوزراء ويعرض عليه وصفاً مفصلاً أميناً للحوادث الدامية التي نتج عنها سقوط ضحايا من الشباب الليبي وجرح مئات منهم وعنف الشرطة وقمعها للطلبة وإطلاق الرصاص عليهم. ثم أنهى عرضه بطلب عزل قائد قوة دفاع برقة وتقديمه هو والمسؤولين من ضباطه إلى القضاء العادل.

ويبدو أن الملك فوجئ بطلبات رئيس الوزراء ورأى أن ليس من الحكمة والعدل عزل من يحمل أعلى رتبة عسكرية في قوات الأمن بعد خدمة ثلاثين سنة من التفاني والإخلاص في خدمة الملك والوطن، أن يعزله قبل إجراء تحقيق دقيق، لا سيما وأن بوقويطين كما أفهم الملك لم يكن في بنغازي عند قيام المظاهرات. ولكن فكيني أبى أن يقبل البقاء في منصبه دون إيقاف بوقويطين وتقديمه للمحاكمة وأن يكون رجال الشرطة جميعهم بما فيهم قائدهم مسؤولين أمامه كرئيس للوزراء وأصر وألح على الملك أنه لا يمكنه حمل مسؤولية الحكم دون أن يكون له السلطة التامة على أجهزة الأمن. وأنهى الملك المقابلة بأن وعد رئيس الوزراء أنه سيفكر ويبلغه قراره بعد فترة قصيرة. وفي اليوم التالي أرسل إلى رئيس الوزراء طالباً استقالته ... "

أما **محمد عثمان الصيد** فقد قام هو الآخر بالاشارة إلى موضوع الاستقالة في مذكراته "**محطات من تاريخ ليبيا**" [٦٨] بالعبارات التالية التي لا تخلو من التحامل على الدكتور فكيني بل وحتى الافتراء بحقه:

" ... وبعد أن سمع الفريق بوقويطين خطاب محي الدين فكيني قابل الملك وشرح له ما حدث، وكان رأيه أن الحكومة هي السؤولة لأنها أهملت الأمر ولم تعره أي اهتمام إلى أن وصل إلى ما وصل إليه. وكان الملك قد تتبع خطاب فكيني، عندئذ طلب الملك من الدكتور على الساحلي رئيس الديوان إبلاغ محي الدين فكيني بتقديم استقالته فوراً، لأنه انسان فاشل على حد تعبيره.

وأخبر رئيس الديوان محي الدين فكيني بقرار الملك، فتأثر جداً، إلى حد أنه بكي، وراح يستعطف رئيس الديوان أن يبلغ الملك بأنه على استعداد للتراجع

---

٦٦ السيد بن حليم يصور الملك كأنه رجل ساذج ولا يعرف شيئاً عن سياسات ومواقف شخصية فكيني وكان في انتظار أن يسمع كلام بوقويطين عنه ثم يقوم بتبني كل ما قاله بوقويطين له.

٦٧ من الواضح أن السيد بن حليم لا يعلم بأن فكيني كان قد سبق له أن طلب من الملك قبل شهر تقريبا إقالة الفريق بوقويطين.

٦٨ م. س. ص (٢٧٦ – ٢٧٧).

عن أي خطأ ارتكبه، وطلب منحه فرصة أخرى. وكان جواب الملك أن يقدم استقالته فوراً أو سيصدر قراراً بإقالته. ورضخ فكيني للأمر الواقع. ولم يكن قد أمضى في منصبه أكثر من عشرة أشهر، وقد أخبرني بتفاصيل هذه الواقعة الدكتور على الساحلي [٦٩] رئيس الديوان الملكي. "

الاستقالة في الوثائق الأمريكية

سنعرض تحت هذا العنوان بعض المقتطفات مما ورد بعدد من الوثائق الأمريكية المتعلقة باستقالة حكومة الدكتور فكيني.

مقابلة مع رئيس الديوان الملكي

بتاريخ ١٩٦٤/١/٢٦ استقبل رئيس الديوان الملكي الدكتور **على الساحلي** بمكتبه السفير الأمريكي **آلن لايتنر** وجرت بين الاثنين محادثة مطوّلة أعد السفير عنها تقريراً بعثه إلى الخارجية الأمريكية مؤرّخاً في ١٩٦٤/١/٣٠ ويحمل الرقم الاشاري **(A-247)** كان من بين ما جاء به بشأن استقالة الدكتور فكيني [٧٠]:

" قمت بزيارة على بك الذي قام على الفور وروى لي قصة مثيرة حول الأحداث المثيرة ودوره إزاءها. لقد أبلغني بأنه مجهد وموجع القلب ويتمنى أن يترك منصبه في أسرع وقت. إلا أن صديقه القديم فكيني وبعض أصدقائه الآخرين ألحّوا عليه أن يرجئ اتخاذ مثل هذه الخطوة حتى تهدأ الأوضاع بعض الشئ ... "

"أبلغني على بك أنه أثناء غياب رئيس الوزراء، **كان هو المسئول عن اتخاذ معظم القرارات التي صدرت (عن الحكومة) فور وصول الأنباء المتعلقة باضطرابات بنغازي إلى** طرابلس. قال أن مصادر معلوماته الخاصّة في بنغازي، ومعظمهم من أفراد أسرته، هي التي أبلغته بالأخبار الأولية بشأن تلك الاضطرابات. في هذا الوقت **كان رئيس الوزراء بالوكالة (منصور بن قداره) قابعاً في مكتبه وأصيب عملياً بالانهيار لدى بلوغ الأنباء إليه**. كان اقتراح قداره في البداية أن **تستقيل الحكومة على الفور**. لكن على بك أبلغه بأن ذلك الاجراء غير سليم في ظل الأزمة القائمة. ووفقاً لأقوال على بك فقد قام منذ تلك اللحظة بتولي الأمور في يده كما ظل بن قداره ووزير الداخلية (ونيس القذافي) في حالة تشاور مستمر معه، وكانا يتبعان ما يشير به عليهما بما في ذلك دعوة مجلس الوزراء للانعقاد وإرسال وفد وزاري إلى بنغازي وإصدار الأوامر للشرطة في بنغازي بعدم إطلاق الرصاص. وعندما عاد رئيس الوزراء (من القاهرة)

٦٩ راجع ما ورد على لسان الدكتور الساحلي خلال المقابلة التي جرت بينه وبين السفير الأمريكي لايتنر بمكتب الأول يوم ٢٦ يناير ١٩٦٤ (عقب استقالة فكيني).

٧٠ التقرير موجود بالملف POL 15 Libya وهو بعنوان " مقابلة مع علي الساحلي رئيس الديوان الملكي، ملاحظات حول مظاهرات بنغازي وتغيير الحكومة " " " Ali Sahli, Royal Diwan Chief, " Comments on Benghazi Demonstrations, Change of Government

يوم الأحد (١٩ يناير) تشاور مع على بك الذي حثه على **تصعيد الأمر** بالتوجه إلى الملك وتخييره بين إقصاء بوقويطين أو قبول اسقالته (استقالتهِ فكيني). وقد اتبع فكيني هذه النصيحة متوقعاً أن تؤدّي إلى عزل بوقويطين. على أي حال، طلب الملك من فكيني أن يعود إليه في اليوم التالي لمعرفة جوابه. وبدون أن يتشاور الملك مع على بك، قام بإبلاغ فكيني في اليوم التالي قبول استقالته. لقد علـّق على بك قائلاً بأن **تلك الخطوة كانت خطأ فادحاً من جانب الملك**. لقد اتخذ فكيني الاجراء الوحيد الممكن أمامه [٧١]. أما الملك فعلى الرغم من أنه كان في انتظار فرصة تسنح له لتغيير رئيس الوزراء إلا أنه ما كان له أن يقصيه من منصبه بسبب هذه القضية. "

ومضى السفير لايتنر في تقريره:

" لقد عبّرت (لعلي الساحلي) عن استغرابي كيف أن الملك لم يصرّ على أن يبقى فكيني في الحكم على الأقل إلى حين أن يتم تجاوز هذه الأزمة وفيما بعد يمكنه تغيير الحكومة. وعلق على بك بأن هذا هو عين ما كان سينصح به الملك فيما لو كان أخذ استشارته. [٧٢] "

"لقد كان على بك في غاية التبرم بسبب عدم قيام الملك بأخذ رأيه حول قبول استقالة فكيني. لقد قال بأن المراسيم الملكية تم إعدادها بقصر السواني في طرابلس، وجرى تسليم المراسيم إليه في اللحظة الأخيرة دون ترك أي فرصة له للمراجعة بشأنها. وعند تلك اللحظة ذكر على بك أنه قال للملك بأنه يعلم بأن القرار تم اتخاذه بالفعل، ولكنه يودّ من الملك أن يعلم أنه (أي الساحلي) يعارض هذا القرار بشدة. " How Strongly he Disagreed with the King's Decision " لقد قال علي بك أنه أبلغ الملك بأنه لا يجادل في سلامة قرار الملك بتغيير الحكومة غير أنه يعتقد بأن توقيت التغيير غير مناسب بالمرة، وأن الملك أضر بنفسه كما أضر بالبلد بهذا الإجراء، وطلب على بك من الملك إعفاءه من مسئولياته غير أن الملك لم يستجب لهذا الطلب.[٧٣]"

ثم يضيف **السفير الأمريكي** في تقريره عن لقائه بالدكتور **على الساحلي**:

" ثم واصل على بك حديثه متناولاً الخطورة التي ينظر من خلالها إلى الخطأ الذي وقع فيه الملك. وقبل أن تصل المحادثة بيننا إلى نهايتها سألت على بك عما إذا كان يرى أن الحالة الآن تتلخص في أنه **(إذا كان انشغالنا في الماضي منصبّاً على ما يمكن أن يحدث في ليبيا عند وفاة الملك، فإن الأمر يستوجب علينا الآن أن ننشغل بحالة عدم الاستقرار الداخلي في ليبيا حتى مع وجود الملك على قيد الحياة)** وقد ردّ على بك بأنه يوافقني على هذا الرأي. وأنه قال هذا الكلام بالفعل للملك، كما اضاف أنه حذر الملك بأنه **كانت هناك فرصة غيرعادية أمام الجيش للقيام بإنقلاب عسكري لو أراد**. ويبقى هذا احتمالاً قائماً. "

---

٧١ هذا من وجهة نظر على الساحلي بالطبع، وإن المرء يستغرب إزاء رد فعل الساحلي تجاه قبول الملك استقالة فكيني " فالساحلي هو الذي اقترح على فكيني أن يُصعّد الأمر مع الملك وأن يخيره بين إقالة بوقويطين وبين قبول الاستقالة .. أليس من المفروض أن يتضامن الساحلي مع فكيني وأن يصر على قبول استقالته أيضاً ؟!

٧٢ كيف يمكن أن يحدث ذلك مع إصرار فكيني على إقالة بوقويطين أو قبول استقالته هو ؟ !

٧٣ يستبعد البعض أن تكون لدى الساحلي الجرأة أن يواجه الملك بتلك الكلمات.

ومقابلة مع بن حليم

وفي اليوم التالي لاستقالة الدكتور فكيني (١٩٦٤/١/٢٣) ألتقى السفير الأمريكي **لايتنر** برئيس الوزراء الأسبق مصطفى بن حليم في مكتبه بطرابلس مستطلعا وجهات نظره حول التطورات المتعلقة بتغيير الحكومة. وفي يوم ١٩٦٤/١/٣١ بعث السفير إلى واشنطن تقريراً بما سمعه من بن حليم كان من بين ما جاء فيه [٧٤]:

" قمت بزيارة بن حليم لأتحادث معه حول تغيير الوزراة والحالة الراهنة (في ليبيا). أبلغني بن حليم أنه يعتقد أن **الملك ارتكب خطأ جسيماً** بتخليه عن حكومة فكيني بسبب ما أثير حول أحداث بنغازي. لقد علم بن حليم من **سيف النصر عبد الجليل** (وزير الدفاع) [٧٥] أن الملك كان غاضبا جداً من فكيني لقيامه بمخاطبة المتظاهرين [٧٦] شخصياً، ولأنه ربط نفسه – بصورة ما – بمطالبهم المنادية بإقصاء قائد عام قوات الأمن بوقويطين. قال **بن حليم** أنه كان من واجب رئيس الوزراء أن يحصر حديثه في التأكيد للمتظاهرين بأن العدالة سوف تأخذ مجراها وأن من تثبت إدانته، أيّا من كان، سوف ينال العقاب المناسب. لقد قام فكيني فيما بعد بمقابلة الملك ليطلب منه إقالة بوقويطين، وبالتالي فلم يترك الملك سوى أمام خيار وحيد وهو قبول استقالته. لقد قال الملك لفكيني بأنه سوف يفكر في الموضوع ويعطيه جوابه في اليوم التالي. وفي اليوم التالي أبلغ الملك فكيني بكل هدوء – وهو ما كان مفاجأة له – قبول استقالته. كما قام الملك باستدعاء كل من محمود المنتصر وحسين مازق وكلف الأول بتشكيل الوزارة الجديدة. "

وعلق السفير لايتنر في تقريره:

" ووفقاً لوجهة نظر بن حليم فإن الملك، بقبوله استقالة فكيني، **أضعف مكانته الخاصّة وعزّز من وضع فكيني الذي تنظر إليه الجماهير الآن، أكثر من أي وقت مضى، كبطل، وفي الحقيقة فإنه في نظرهم الآن أقرب إلى أن يكون شهيداً**. قال بن حليم أن الملك كان مستاءً من فكيني منذ مدة وكان يبحث عن كيفية مناسبة لإخراجه من الوزارة، غير أنه ما كان له أن يستخدم هذه القضية لتحقيق تلك الغاية. وأضاف بن حليم مقترحاً أنه إذا كان الملك لا يرغب في إقصاء بوقويطين، فكان بمقدوره أن يؤكد للناس عزمه على القيام بكل ما في وسعه من أجل إنزال العقوبة المناسبة بالجناة، ثم يقوم بعد عودة الأمور إلى مجراها، بدعوة محمود المنتصر لتأليف الوزراة الجديدة ... "

---

٧٤ التقرير يحمل الرقم الاشاري (A-249) بالملف POL 15 Libya

٧٥ في الحكومة المستقيلة وفي الحكومة الجديدة.

٧٦ الاشارة هنا إلى المظاهرة التي جرت يوم ١٩٦٤/١/٢٠ وتواجدت بالساحة أمام مكتب رئيس الوزراء بطرابلس.

ولقاء مع رئيس أركان الجيش

وفي يوم الجمعة ١٩٦٤/١/٢٤ التقى على متن طائرة البعثة الاستشارية العسكرية الأمريكية كل من رئيس أركان الجيش الليبي الزعيم **نوري الصديق** والرجل الثاني في السفارة الأمريكية المستر **جون دورمان** John Dorman وجرت بين الاثنين محادثة تضمنها التقرير رقم (A-246) الذي بعث به الأخير إلى الخارجية الأمريكية بتاريخ ١٩٦٤/١/٣٠ (الملف POL 23-3 Libya) وكان من بين ما جاء فيه:

" ... عندما سئل **الزعيم الصّديق** عن العناصر المحرضة على الاضطرابات التي وقعت أجاب بأنه لا يعلم من هم على وجه اليقين. وعبّر عن اعتقاده أن **الأخوان المسلمين** لم يكونوا مشاركين فيها بشكل فعال. وأضاف وربما يكون بعض **البعثيين والشيوعيين** متورطين فيها على الرغم أن الأهداف النهائية لكل منهما من وراء إثارة هذه الاضطرابات على درجة كبيرة من التباين. كما عبّر عن اعتقاده بأنه لا يتوقع أن تقع في ليبيا اضطرابات كبيرة. وعندما سئل عن **احتمال تدخّل الجيش** في الوضع الحالي قال الصّديق أنه في مثل هذه الظروف لا يتم أي تحرك من الجيش إلا بناءً على تعليمات محددة من الملك، ولا يعتقد أن الملك يمكن أن يصدر مثل هذه التعليمات ما لم تخرج الحالة بالكامل عن حدود السيطرة عليها، وفي الوقت الحالي فإن الجيش خاضع لتعليمات صارمة تلزمه بالبقاء في ثكناته. "

" وعندما سئل الزعيم نوري عن **احتمال وقوع انقلاب عسكري** في الوقت الحاضر الذي يعتبر بصفة خاصّة مواتياً لأن تقوم وحدات من الجيش بدعم الشعب في مواجهة الشرطة والحكومة والملكية ؟ أجاب بأن **مثل هذا التحرك العسكري مستحيل** بسبب الرقابة المحكمة على الجيش كما أضاف بأنه لا توجد أي عناصر بعثية أو شيوعية في صفوف الجيش. "

" وواصل الزعيم نوري حديثه قائلاً بأن **فكيني ذكي جداً**، ومن الصعب جداً تصديق حقيقة أنه استقال بسبب رفض الملك إقصاء بوقويطين، غير أن هذا هو ما حدث بالفعل وأضاف بأن الملك كان سيظهر على درجة أعلى من الحكمة لو أنه قام بإبعاد بوقويطين عن مسرح الأحداث بعض الوقت وربما إرساله في رحلة إلى خارج البلاد إلى أن يهدأ الغبار ... "

الاستقالة في التقارير البريطانية

بتاريخ ١٩٦٤/٢/١٠ وقبل أن يقوم السفير البريطاني الجديد في ليبيا المستر **ساريل** R.G. Sarell بتقديم أوراق اعتماده، بعث بتقرير إلى وزير الخارجية البريطاني المستر **بتلر** R.A. Butler بعنوان " سقوط حكومة فكيني " " Libya: The Fall of the Fekini Government " [٧٧] تناول فيه وصفاً للأحداث التي شهدتها مدينة بنغازي وغيرها من المدن الليبية منذ ١٣ يناير ١٩٦٣ [٧٨] كما تعرّض فيه لملابسات استقالة الدكتور فكيني ولدلالات وتداعيات هذه الاستقالة. [٧٩]

---

٧٧ التقرير يحمل الرقم الاشاري VT 1015/41 بالملف FO 371/178 855

٧٨ راجع الفصل السابق " حكومة فكيني .. وأحداث الطلبة الدامية " مبحث " في الوثائق البريطانية " .

٧٩ سنعرض في المبحث التالي لدلالات وتداعيات هذه الاستقالة.

وجاء في هذا التقرير فيما يتعلق بملابسات **الاستقالة** الفقرات التالية:

" (٦) من التقارير التي وردت فيما بعد، يبدو أن الدكتور فكيني قابل الملك يوم ٢١ يناير وطلب منه إقصاء بوقويطين (وهو الهدف الذي كان يسعى إلى تحقيقه منذ وقت مضى). ويبدو أن الملك طلب من رئيس وزرائه أن يعود لمقابلته في اليوم التالي كي يبلغه بقراره. في هذا الوقت كان الملك يتعرّض لضغوط من عدة جهات [٨٠] . فمن جهة كان الملك قد استقبل **وفداً ضم أربع شخصيات من " لجنة مواطني بنغازي "** وكان برفقتهم بعض أقارب الطالبين القتيلين وقدم الوفد إلى الملك عدداً من المطالب تتضمن معاقبة المسئولين عن أحداث بنغازي وحلّ القوة المتحركة أو ضمّها إلى الجيش. كما أن عدداً من **أعضاء البرلمان من بينهم رئيس مجلس النواب** وقّعوا على **عريضة** طلبوا فيها من الملك دعوة البرلمان للانعقاد ولمناقشة الوضع وبحث إقصاء بوقويطين. [٨١] "

" (٧) وفي مواجهة الخيار مباشرة بين بوقويطين والدكتور فكيني قرر الملك يوم **٢٢ يناير** قبول استقالة رئيس الوزراء. وجرى الإعلان عن ذلك عبر الإذاعة بعد ظهر ذلك اليوم، كما جرى في الوقت ذاته الإعلان عن دعوة **محمود المنتصر** لتأليف الوزارة الجديدة كما أعلن على الفور عن تشكيلة تلك الوزارة وهو ما يدلّ على أن الأمر جرى تدبيره مسبقاً. إن اثنين من الوزراء الجدد هم سفراء بالخارج ومن المستبعد أنه أمكن الاتصال بهما واستشارتهما منذ سقوط فكيني. لم يجر نشر كتاب استقالة فكيني [٨٢]. وقد ورد أنه **فكيني تلقى قرار الملك قبول استقالته باندهاش. "**

مقتطفات أخرى

روث فيرست Ruth First مؤلفة كتاب " **الثورة المراوغة** " [٨٣] أشارت إلى أحداث الطلبة واستقالة فكيني على النحو التالي:

" مع بداية عام ١٩٦٤ دعى عبد الناصر إلى اجتماع للدول العربية بالقاهرة للتخطيط لإجراء في مواجهة خطة اسرائيل لتحويل مياة نهر الأردن. لقد أعلن الملك تأييده للاجتماع غير أنه اعتذر عن حضوره شخصياً. وعندما قام طلبة الجامعة والمدارس بتسيير مظاهرة تأييداً للمؤتمر جرى تفريقهم بواسطة قوة دفاع برقة. أدت المصادمات إلى قتل طالبين وجرح العديد. تمّ في طرابلس تنظيم جنازة رمزية [٨٤] . وقام رئيس الوزراء بتقديم استقالته. كان رئيس الوزراء قد طلب من الملك إقالة قائد قوة دفاع برقة صهر عمر الشلحي مستشار الملك [٨٥] . **غير أن الملك**

٨٠ راجع مبحث " نفسية الملك ومزاجه " بهذا الفصل.
٨١ من المهم العثور على هذه العريضة.
٨٢ من المهم أيضاً الحصول على خطاب استقالة فكيني ومعرفة ما ورد به من أسباب.
٨٣ The Eclusive Revolution م. س. ص (٩٠ – ٩١).
٨٤ هذا هو المصدر الوحيد الذي أشار إلى موضوع الجنازة الرمزية في طرابلس.
٨٥ لم يجر تعيّن عمر الشلحي مستشاراً للملك إلا في عام ١٩٦٩.

فضّل الاستغناء عن رئيس وزرائه في وقت كان قد جرى فيه الكشف عن عدد من المحاولات التي استهدفت النظام. لقد كان بوقويطين بالنسبة للملك رجلاً لا يمكن الاستغناء عنه على عكس رئيس الوزراء. "

أما **صلاح الدين سالم حسن** فقد تناول استقالة فكيني في رسالته للدكتوراة على النحو التالي[٨٦]:

" لقد ثبتت صحة وجهة نظر فكيني المبكرة بشأن التجاوزات التي ارتكبتها الشرطة. ومن ثمّ فقد قرر حسم هذا الأمر بعيداً عن أي تساهل. قام بمقابلة الملك وقال له بحسم أنه لن يبقى في رئاسة الوزارة إلا إذا تم إقصاء قائد قوات الأمن محمود بوقويطين وجرى تقديمه إلى المحاكمة مع بقية الضباط المسئولين عن الحادث وجرى حلّ قوات الأمن وأعيد تنظيمها. [٨٧]

" لم يكن متوقعاً أن يقوم الملك حتى بمجرد التفكير في هذه الشروط. لقد أغضب هذا الإنذار الملك وأثاره، كما وضعه أمام فرصة مناسبة للتخلص من فكيني. "

" لقد تشاور الملك مع بعض قدامي الساسة وقرر في النهاية تعيين **محمود المنتصر** رئيساً للوزارة. جرى الإعلان عن الحكومة في اليوم التالي وخرجت المظاهرات الغاضبة مطالبة باستمرار فكيني. [٨٨]

أما **عقيل بريار** فقد أورد في رسالته [٨٩] بشأن الاستقالة:

" عاد رئيس الوزراء فكيني من القاهرة إلى طرابلس، وعبّر عن أسفه الشديد للأحداث. وقد ورد أنه قابل الملك يوم ٢١ يناير وطلب منه إقالة كل من محمود بوقويطين قائد عام قوات دفاع برقة والسنوسي الفزاني قائد قوة القوة المتحركة ومحاكمتهم مع بقية الضباط المسئولين عن إطلاق النار. ولما كان الملك غير راض من انزعاج رئيس وزارته بسبب الأحداث فقد ردّ على رئيس وزرائه بأن طلب منه تقديم استقالته. "

جون رايت من جانبه تناول في كتابه السالف الاشارة إليه استقالة فكيني بعبارات جاء فيها[٩٠]:

" لقد اشتهر رئيس الوزراء فكيني بأنه ليبرالي (تحرري) وأنه إصلاحي. وقد ورد أنه توجّه لمقابلة الملك إدريس (الذي كان يقيم بقصره في منطقة سواني بن يادم بمنطقة طرابلس، ليطلب منه إقالة بوقويطين الذي يعتبر، بصفته قائد قوة دفاع برقة، مسئولاً، ولو شكلياً، عن تصرفات

---

٨٦ م. س. ص (٣٧١ – ٣٧٢).
٨٧ أورد الدكتور صلاح الدين أنه سمع هذه المعلومة من الدكتور على الساحلي خلال المقابلة التي أجراها معه يوم ١٩٧١/٦/١٠ وأن الدكتور فكيني قال نفس الشئ خلال إفادته أمام محكمة الشعب في شهر نوفمبر ١٩٧١. هامش (٦٧) بالرسالة.
٨٨ نسب الدكتور صلاح الدين هذا الكلام للدكتور على الساحلي خلال مقابلته معه يوم ١٩٧١/٦/٢٢.
٨٩ م. س. ص (١١٩).
٩٠ م. س. ص (٩٨).

الشرطة في بنغازي على الرغم من أنه كان بعيداً عن المدينة وقت وقوع الأحداث فيها [91]. كان بوقويطين صهراً لناظر الخاصّة الملكية الراحل ابراهيم الشلحي، وقد فضّل الملك قبول استقالة فكيني على أن يقيل بوقويطين. كانت البلاد تعيش حالة اضطرابات واسعة، وكانت الولاءات (للعرش) موضع شك، ومن ثمّ فإن الاستغناء عن شخصية من وزن بوقويطين وأحد أعضاء الدائرة الضيقة القريبة من الملك، هو أشد صعوبة عليه من الاستغناء عن رئيس الوزراء. "

91 أورد المستر رايت في الهامش (٣٦) من كتابه (ص ١١٦ – ١١٧) أن فكيني قال أمام " محكمة الشعب " في عام ١٩٧١ بأنه طلب من الملك إقالة بوقويطين ومحاكمته، كما أنه طلب محاكمة كبار ضباط قوة دفاع برقة والقوة المتحركة وشرطة بنغازي وطرابلس. كما طلب أيضاً حل قوة دفاع برقة والقوة المتحركة وإعادة تنظيم الشرطة وتسليح الجيش وإعطاء الجيش الصلاحيات للقيام بدوره الحقيقي. نقلاً عن (ملخص ب. ب. س. للإذاعات العالمية. الشرق الأوسط / ٣٨٣١/أ / ٤ – ٥).

دلالات وتداعيات

عندما توجه الدكتور محي الدين فكيني يوم **٢١ يناير ١٩٦٤** لمقابلة الملك وطلب منه أن يختار بين قبول استقالته أو إقالة الفريق محمود بوقويطين لم تكن تلك هي المرة الأولى التي عرض فيها فكيني استقالته على الملك [٩٢]، كما لم تكن هي المرة الأولى التي طلب فيها فكيني من الملك إقصاء بوقويطين وإحالته على التقاعد. غير أن هذه **هي المرة الأولى التي يوضع فيها الملك أمام هذا الخيار مباشرة بين رئيس وزرائه فكيني وبين الفريق بوقويطين.**

وفي اعتقادنا، وفي ضوء ما أوردناه في المباحث السابقة من هذا الفصل، فإن الملك **لم يتردّد لحظة في اتخاذ قراره وتحديد إختياره.** فليبق بوقويطين وليذهب فكيني .. ذلك أنه بمقدوره أن يجد بكل بساطة بديلاً لفكيني وربما أفضل وأقل إزعاجاً منه له، في حين أنه ليس بمقدوره أن يجد بديلاً أفضل أو أوفى أو أهلاً لثقته من بوقويطين وبخاصّة في ضوء المخاوف والهواجس[٩٣] التي كانت تسيطر عليه في تلك الفترة. [٩٤]

وفي اعتقادنا أيضاً فإن الملك عندما طلب من فكيني أن يعود إليه في اليوم التالي ليبّلغه قراره حول الاختيار بينه وبين بوقويطين لم يكن يبحث عن فسحة من الوقت ليتأمل ويفكر في الموضوع ولكن **من أجل اتخاذ الترتيبات للتشاور مع رئيس الوزراء الجديد البديل لفكيني.** [٩٥]

وبالطبع فلم يكن خافياً على الملك **النتائج والتداعيات** التي يمكن أن تترتب على اختياره وقراره.

يقول الدكتور **مجيد خدوري** في كتابه " **ليبيا الحديثة .. دراسة في تطورها الدستوري**" [٩٦]:

> " قامت مظاهرت صاخبة على إثر استقالة فكيني إذ أن عامة الشعب اعتبرت الاستقالة احتجاجاً على تصرف الشرطة تجاه المتظاهرين بينما كانت الاستقالة في الواقع الحلقة الأخيرة من سلسلة حوادث التوتر التي نشأت بين فكيني وخصومه. وكانت المظاهرات قد أخذت اتجاهاً عدائياً ليس ضد الشرطة فحسب، بل وقد انعكس ذلك أيضاً على نظام الحكم وكادت تؤدّي إلى ثورة عارمة في أنحاء البلاد. كان من الطبيعي إذن أن يلتفت الملك إلى محمود المنتصر أول رئيس وزراء في ليبيا، الذي سبق له أن سيطر على مواقف مثل

---

٩٢ أفاد تقرير السفارة الأمريكية المؤرّخ في ١٩ فبراير ١٩٦٤ رقم (A-271) أن الملك كان يفكر في إقالة فكيني مع نهاية شهر رمضان أي بعد ١٥ فبراير ١٩٦٤. الملف POL 15 Libya

٩٣ راجع مبحث " نفسية الملك ومزاجه " من هذا الفصل.

٩٤ هذا بالطبع بالإضافة إلى قناعة الملك بأن بوقويطين لم يكن متورطاً في تلك الأحداث ولا مسئولاً عنها.

٩٥ نرجّح أن يكون إستدعاء المنتصر ومازق من قبل الملك (الذي أشارت إليه التقارير) تم يوم ٢١ يناير عقب استقباله الأول لفكيني وليس يوم ٢٢ يناير الذي أبلغ فيه الملك فكيني قبول استقالته. وينبغي أن نتذكر أن الملك كان يفكر – كما سلفت الاشارة – في استبدال فكيني بعد نهاية شهر رمضان (أي بعد ١٥ فبراير ١٩٦٤).

٩٦ م. س. ص (٣٥٨ – ٣٥٩).

هذه أيام كان حزب المؤتمر، بزعامة بشير السعداوي، يقيم البلاد ويقعدها ضد النظـام الاتحادي، وكان اختيار الملك للمنتصر خطوة موفقة في تهدئة البلاد، إذ برهن المنتصر على أنه من أقوى عناصر البلاد ويتصف بالنزاهة والإخلاص لبلاده ومليكه ... "

أما السيد **مصطفى بن حليم** فيورد في كتابه " ليبيا .. انبعاث أمة .. وسقوط دولـة " في هذا الصدد[٩٧]:

" ..... وقوبل نبأ استقالة فكيني بوجوم شعبي تـام وأسـف شـديد فـي الأوساط التقدمية وخيبة أمل فيما كانت تتوقعه من إصلاحات شـاملة وسياسـة عربية قومية فتزايدت المظاهرات الصاخبة في أجزاء الوطن وتعالت الهتافـات ضد الشرطة وتداخلت فيها هتافات ضد نظام الحكم وضد الملك، بل عمّت البلاد موجة عدائية ضد نظام الحكم والشرطة والسلطة والنظام الملكي نفسه وكـادت تؤدّي إلى ثورة شعبية عارمة. "

عودة إلى المقابلة مع الدكتور الساحلي

أشرنا من قبل [٩٨] إلى جوانب من المقابلة التي جرت بين رئيس الديوان الملكي الدكتور **علي الساحلي** وبين السفير الأمريكي **لايتنر** بمكتب الأول يوم **٢٦ يناير ١٩٦٤**، ويحسن أن نتناول في هذا المبحث بقية ما دار في تلك المقابلة إذ أنه يلقي الضوء على بعض دلالات وتداعيات استقالة الدكتور فكيني. يقول السفير لايتنر في معرض تقريره عن المقابلة:

" لقد سألت علي بك عما سيفعله فكيني، وعما إذا كان الملك يمكن أن يعرض عليه منـصباً آخر. وأجاب علي بك أنه لا يعتقد بأن الملك سوف يعرض على فكينـي أي منـصب [٩٩]. كمـا أضاف بأنه لا ينصح صديقه بقبول أي منصب في الحكومة. كما زاد بأنه كان في الحقيقة يناقش معه الموضوع ذاته ومستقبله في الليلة السابقة، وأن فكيني أخبره بأنه سوف يخلد للراحة خـلال بقية شهر رمضان ثم سيسافر في رحلة إلى الخارج لمدة شهر تقريباً وبعد ذلك فهـو يؤمـلّ أن ينضمّ إليه علي بك ليفتحا سوياً مكتباً خاصاً للمحاماة بحيث يكون علي بك في بنغازي وفكيني في طرابلس. كما أشار إلى أن أياً منهما لا يملك أي مال يذكر في الوقت الحاضـر، وأنهمـا ربمـا سيجمعان ثروة كبيرة، بالطبع بطريقة قانونية، في وقت قصير. وقال الساحلي أن صديقه فكينـي حثه على البقاء في منصبه الحالي في الوقت الحاضر حتى يتبين كيف تتطور الأمور وهـو مـا قرر القيام به في الوقت الحاضر. "

---

٩٧ م. س. ص. (٢٩١).

٩٨ راجع ما ورد تحت عنوان " الاستقالة في الوثائق الأمريكية – مقابلة مع رئيس الديوان الملكي " بمبحـث " الاستقالة " من هذا الفصل.

٩٩ هذا ما حدث بالفعل فلم يتقلد فكيني أي منصب طوال الفترة التي بقيت من عمر العهد الملكي.

وأضاف السفير الأمريكي في تقريره:

" لقد حاولت أن أعرف لماذا يعتزم **وليّ العهد** وأسرته مغادرة طرابلس بشكل مفاجئ إلى طبرق يوم الاثنين ٢٧ **مايو**. وقد أكد لي على بك أنه لا علم عنده بالموضوع. وأضاف أن وليّ العهد يقوم عادة بالسفر في مثل هذا الوقت من العام إلى طبرق. وقلت له أن بعض الناس ربما يظنون أن **وليّ العهد خائف وهو يريد مغادرة المدينة** (في الواقع ولأسباب أمنية فإن الملك ووليّ العهد نادراً ما يقيمان بنفس المدينة).

" وقد سألت على بك عما إذا كان جرى **التفكير في إعلان حالة الطوارئ** في عموم البلاد. وردّ على بك أن مرسوماً جرى إعداده لهذا الغرض، ويمكن إصداره فوراً إذا تطلب الأمر في أي وقت. وعلى أي حال فسوف لن يتم إصداره إلا إذا تعرّضت الحالة إلى مزيد من التدهور. "

" وعودة إلى موضوع مستقبل على بك قال لي أنه أدرك أنه لو ترك الحكومة فوراً لكان ذلك محط ترحيب شعبي، إذ سينظر إلى تلك الخطوة بحق كعلامة للتضامن مع الشعب الذي يطالب بتطبيق العدالة. وأضاف أن بعض الأشخاص الذين أرادوا منه أن يترك منصبه بسرعة كان في بالهم التعجيل بساعة إنتهاء النظام، وبعبارة أخرى لو أن الحكومة بكاملها بما في ذلك منصب رئيس الديوان الملكي ذي النفوذ أصبحت كلها من نوعية واحدة، أي على شاكلة بعض رجال حكومة المنتصر، فإن القوى المطالبة بالتغيير سوف تنجح في تسريع تقدمها، وعلى العكس من ذلك فإذا بقي هو في موقعه الاستراتيجي في القصر فيمكن إبطاء حركة هذه القوى. "

وعلق السفير في ختام تقريره بأنه وجد هذه الملاحظة مثيرة للاهتمام كونها صادرة من على بك نفسه، مضيفاً: " وكما أشرت سابقاً، فهو الآن محتفظ بقراره النهائي في انتظار ما يحدث خلال الأيام القليلة القادمة. "

من تقرير السفير ساريل

خصص السفير البريطاني الجديد **ساريل** جزءاً من تقريره المطوّل حول " سقوط حكومة فكيني " الذي أعده بتاريخ ١٩٦٤/٢/١٠ لدلالات استقالة الدكتور فكيني وتداعياتها كما يتضح من المقتطفات التالية [١٠٠]:

" .. (٨) اتسّم رد فعل الناس للتغيير بعدم الترحيب وفي يوم ٢٣ يناير انطلقت مظاهرات جديدة في عدد من المدن الصغيرة بمنطقة طرابلس. وفي إحدى المظاهرات ببلدة **جادو** بالجبل الغربي **رفعت شعارات ضد الملك** وفتحت الشرطة النار على المتظاهرين الأمر الذي أدّى إلى جرح تسعة منهم [١٠١]. وفي اليوم التالي خرجت مظاهرات جديدة في مدينة طرابلس بعد صلاة الجمعة واستعملت الشرطة الهراوات والغاز المسيّل للدموع للسيطرة على حشود من الشباب المتظاهرين وفي تفريقهم. "

---

١٠٠ التقرير يحمل الرقم الاشاري VT 1015/41 بالملف FO 371/178 855

١٠١ أشار تقرير السفارة الأمريكية رقم (A-246) المؤرّخ ي ١٩٦٤/١/٣٠ إلى أن إطلاق النار كان باتجاه أرجل المتظاهرين وأن التسعة المجروحين أصيبوا في أرجلهم.

" وعلى الرغم من أنه بدا في هذا الوقت أن السلطات تراقب عن كثب العناصر المخربة وأنها تقوم باعتقال العناصر القيادية في الشوارع بحيث أخذت التظاهرت تأخذ شكل أعمال شغب محضة، إلا أنه كان ظاهراً عليها **توجّه مؤيد لفكيني ومعاد للمنتصر بل وحتى ضد الملك.** وقدمت صحيفة " **الرائد** " المستقلة الصادرة بطرابلس يوم ٢٠ يناير [١٠٢] جردة مطوّلة لانجازات حكومة فكيني، كما ناشدت الحكومة الجديدة أن تسير على نهج حكومة فكيني القائم على الاتصال الوثيق بين الحكومة والشعب داخلياً وعلى إنهاء عزلة ليبيا خارجياً. "

" (٩) **فيما يتعلق بدلالة هذه الأحداث بالنسبة لمسار السياسة الليبية في المستقبل عموماً ولوضع النظام الملكي على وجه الخصوص فإنها لا يمكن أن تكون بعيدة المدى والأثر.** وإنني أعتقد أنه لا يوجد شك في نظر الملك أن انتشار الفوضى كان بمثابة القشة التي قصمت ظهر فكيني.

لقد شهدت فترة رئاسة فكيني للوزارة عدة كرات من الاختلاف بينه وبين الملك، وتقديمه للاستقالة، غير أن الملك لم يقبلها. في الشهور الأخيرة اكتسب فكيني درجة طيبة من الشعبية من عدة طرق. لقد اكتسب تأييد الشباب والمنظمات الرياضية له. واتّسم موقفه من الصحافة بتوجّه ليبرالي حيث أجرت معه الصحف مقابلات شاملة كما رعى الصحافيين وسمح بإعطاء تراخيص لعدد من الصحف الجديدة. كان مواظباً على حضور الاحتفالات العامة مثل الاحتفال بتوزيع شهادات تمليك الأراضي على المزارعين الذين أعيد توطينهم. وخلال اجتماع عمالي كبير نظّمَ في نهاية شهر ديسمبر الماضي (١٩٦٣) أعلن فكيني عن رفع الحد الأدنى لأجور العمال الحكوميين. غير أن المعارضة المحافظة له كانت في ازدياد. وقد عبّر عدد من رؤساء الوزارة السابقين عن شكوكهم الخاصّة إزاء ميول فكيني (والتي يحتمل أن يكونوا قد أوصلوها إلى الملك ومن المؤكد أن وليّ العهد شاركهم إياها). وقد ظهرت هذه المعارضة في العلن مطلع شهر ديسمبر عندما هزم مرشح الحكومة [١٠٣] (مفتاح عريقيب) منافسه في انتخابات رئاسة مجلس النواب محمد عثمان الصيد بصوت واحد فقط. ووفقاً لرأي بعض المراقبين فإن حملة شعبية فكيني بدأت في التصاعد منذ ذلك التاريخ (١٩٦٣/١٢/٧)، لأنه كان يعلم أن ساعة مجده قادمة وكانت عينه على المستقبل. لقد أدّى كل ذلك مجتمعاً مع خلافاته مع الملك حول بعض قضايا السياسة الخارجية وحول مشروع البيضاء كعاصمة جديدة، إن كل ذلك لابد أن يكون قد جعل الملك يفقد الثقة تدريجياً في فكيني [١٠٤]، وهو ما بلغ ذروته من خلال الطريقة التي تعامل بها مع المتظاهرين أمام مكتبه يوم ٢٠ يناير ١٩٦٤. وربما زاد انزعاج الملك بسبب **المنشورات المعادية للملكية** التي ورد أنها وزعت في وقت واحد في طرابلس وبنغازي خلال الأسبوع الثاني من الاضطرابات [١٠٥] . ولعله شعر أنه لو بقى فكيني مزيداً من الوقت في الوزارة لوقعت أسوأ الاحتمالات. "

١٠٢ هناك خطأ واضح بشأن هذا التاريخ ومن المؤكد أنه بعد يوم ٢٢ يناير الذي شهد استقالة فكيني وتكليف المنتصر.

١٠٣ راجع مبحث " صورة جديدة من الصراع " بفصل " حكومة فكيني .. وتواصل الصراع الداخلي " .

١٠٤ راجع مبحث " نفسية الملك ومزاجه " بهذا الفصل.

١٠٥ لم ترد هذه المعلومة من قبل في تقارير السفارتين الأمريكية والبريطانية بشأن تطور الأحداث والاضطرابات منذ ١٣ يناير ١٩٦٤.

" (١٠) وعلى أي حال، فقد جرى توجيه **الانتقاد للملك** (من قبل **وليّ العهد** من بين آخرين إن جاز لنا تصديق الاشاعات) بسبب التوقيت الذي اختاره – على غير عادته – للتغيير. ومن المؤكد فإن التوقيت الذي اختاره الملك لا يحمل إلا القليل من المعنى وهو افتراض أن الملك أصبح منزعجاً بسبب ما آلت إليه الأحداث. فالمظاهرت الأولى، على أي حال، كانت تأييداً لسياسة الحكومة، وكان رئيس الوزراء خارج البلاد. وإذا كان هناك رؤوس لزم أن تسقط فإن وزير الداخلية من بينها (غير أنه بقى في التشكيلة الوزارية الجديدة مع تغيير في الحقيبة الوزارية التي يحملها) وكذلك بوقويطين الذي كانت هناك مطالبات سابقة بإقالته. إن الاجراءات التي شرعت الحكومة في اتخاذها (باستثناء التوصية بإقالة بوقويطين) جرى التأكيد عليها من قبل الحكومة الجديدة. وباختصار **فإن فكيني أصبح ينظر إليه كبطل وسيتعزّز وضعه في حالة عدم توصّل التحقيق في أحداث بنغازي إلى نتائج مرضية أو عدم توصّله إلى أي نتيجة.** "

" (١١) غير أن هناك شكوكاً أكثر خطراً حول الاجراء الذي قام به الملك. حيث إن هذا الاجراء يرقى، في الواقع، إلى الحكم بأن تجربة " **الحكومة التقدمية** " ذهبت إلى مدى بعيد جداً وأكثر مما كان متوقعاً (إن المرء ليتساءل **ماذا كان الملك يتوقع عندما اختار فكيني**[١٠٦]). إن هذا التفسير يجد ما يعزّزه في إعادة استدعاء محمود المنتصر ذي التوجّه المحافظ على رأس ما يبدو أنه " **حكومة نظام وقانون** " (ورئيس الوزراء يتولى في الوقت نفسه وزارة الخارجية؟). وأياً ما كانت درجة تفهّمنا لرد فعل الملك، فإن قطاعاً مهماً من الرأي العام الذي تعاطف مع سياسات فكيني التحررية نسبياً، لا يتوقع أن يكون راضياً بمجرد محاولة إعادة عقارب الساعة إلى الوراء التي يعنيها تعيّن المنتصر. **إن التناقض لا يمكن أن يكون أشد من هذا.** فمن جهة كان **فكيني** يمثّل حكومة توجّهت لخدمة الرفاهية الاجتماعية في الداخل ومساندة القضايا العربية والإفريقية في سياساتها الخارجية بقيادة شاب نشط ووطني تقدمي عانت أسرته من الفاقة والنفي في ظل المحتلين. ومن جهة ثانية هناك **المنتصر** المتقدم في السن وإلى حدّ ما غير حازم الذي هو كبير عائلة منعمّة ومعروف بصلاته بالايطاليين والانجليز وينتمي إلى مرحلة ما قبل النفط وما قبل وحدة البلاد التي أخذت تتوارى بسرعة في سديم الزمن. "[١٠٧]

وبعد أن يتناول السفير **ساريل** في الفقرتين (١٢)، (١٣) من تقريره حكومة المنتصر بالتعليق والتحليل[١٠٨]، **يعود في الفقرة (١٤) إلى شخصية فكيني ودوره المحتمل في المستقبل** فيقول:

" (١٤) إذا لم تنجح سياسات حكومة المنتصر في تبنى التطلعات الشعبية، فهل سيشكل فكيني مركز استقطاب لمعارضة الحكومة أو حتى الملكية؟ إن هذا ليس أمراً من السهل التكهن به (الحكم عليه)، وعلى الرغم، كما سبق أن قلت، أن فكيني كان بشكل عام رئيس حكومة

---

١٠٦ إن هذه العبارة تجعل من المهم جداً معرفة الجهة التي اقترحت على الملك تعيّن فكيني رئيساً للوزارة ومن المؤكد أنها ليست بريطانيا. أشرنا من قبل كيف أن فكيني هو أول رئيس وزراء يتم اختياره دون علم أو استشارة البريطانيين.

١٠٧ نحسب أن هذا التقرير يعطي فكرة واضحة حول شخصية السفير البريطاني الجديد في ليبيا المستر ساريل الذي بقى في هذا المنصب حتى قبيل سقوط النظام الملكي في سبتمبر ١٩٦٩ وهي فترة غير معتادة في عمل سفراء بريطانيا في أي بلد.

١٠٨ سوف نتناول هذه الفقرات في المجلد التالي بإذن الله.

محبوباً شعبياً، إلا أنه لا **يملك وسائل ظاهرة تمكنه من استغلال هذه الشعبية. فهو** ليس عضواً بالبرلمان (وليس من المنتظر الآن وأوكد من أي وقت مضى بأن تجرى الانتخابات قبل العام القادم [١٠٩])، وفضلاً عن ذلك فإن حماس الناس تجاهه يمكن أن يذوى بعد أن أصبح خارج الحكم [١١٠]، لا سيما إذا تبنّت الحكومة بعض سياساته (وتوجد حالياً مؤشرات على أن حكومة المنتصر تحاول أن تتكلم نفس اللغة، على الرغم أنه من الصعب أن نراهم يقومون بنفس الأفعال). **ثالثاً**؛ فليس لفكيني إلا القليل من الأتباع في برقة على الرغم من أنه يحاول أن يتحالف مع شخص يحظى بتأييد هناك (ويرد اسم الدكتور على الساحلي رئيس الديوان الملكي في هذا المجال [١١١]). ووفقاً لما ذكره لي سفير الولايات المتحدة الأمريكية فإن الساحلي غير متفق مع قرار الملك بإعفاء فكيني وأنه قدم استقالته [١١٢] . وقد تردّد أن الساحلي ينوى فتح مكتب خاص للمحاماة بطرابلس. ولا ندري ما إذا كان يعتزم أن يقوم بدور نشط في الميدان السياسي قريباً أو أن يبقى في الظل في انتظار فرصة ثانية. **وأعتقد أنه سوف يبقى مصدر تهديد مستمر للنظام وللحكومة بسبب ملابسات إقصائه**[١١٣]. وبسبب صورة رئاسته للوزارة المناقضة تماماً لصورة الحكومة الحالية. وبالنسبة **للملكية**، فكما شرحت سابقاً، ففكيني هو أول رئيس وزراء يحظى بقبول شعبي. غير أن هذا لا يعني بالضرورة أنه يريد أو يستطيع تحدي الملكية في الوقت الحاضر. **ولكنه ربما سيبرز كبديل محتمل لوليّ العهد عندما يحين الوقت.**[١١٤] وعلى الرغم من سيل **برقيات الولاء والتأييد** الذي أخذ ينهال على القصر فور إنتهاء الاضطرابات (والتي كانت موضوع تعليق ساخر في الصحف المستقلة) إلا أن المحصلة النهائية للاضطرابات تمثلت في **ضعف الثقة في العرش**. إن **دلالات** استبدال فكيني بالمنتصر التي ألمحت إليها آنفاً تأكدت من خلال **الهتافات المناهضة للملكية** التي تردّدت في الشوارع لأول مرة. وفيما ينبغي عدم التعجّل في إستقراء المستقبل البعيد، **إلا أنه يبدو محتملاً أن التاريخ سوف يسجل أن شهر يناير ١٩٦٤ شهد بدايات قيام معارضة سياسية للنظام الحالي**. وإذا كان هذا صحيحاً، فمن المؤكد أن الأحداث الحالية **قللت من فرص وليّ العهد** (الذي يظهر أنه لعب دوراً مغموراً خلال هذه الأحداث) في إعتلاء العرش. ومن المؤكد أن الأشهر القليلة القادمة واعدة بأن تكون ذات شأن غير عادي في السياسة الليبية [١١٥] "

ثم يتساءل السفير ساريل في فقرتين أخيرتين من تقريره المثير عما يمكن أن تعنيه هذه التطورات لبريطانيا ولسياستها تجاه حليفتها المملكة الليبية:

---

١٠٩ ثبت عدم صحة هذا التوقيع، فقد جرت الانتخابات البرلمانية في شهر أكتوبر من ذلك العام ١٩٦٤.

١١٠ وهو ما حدث بالفعل.

١١١ نتمنى على الباحثين أن يعطوا هذا الموضوع (علاقة فكيني الحميمة بالساحلي) بعض الاهتمام، بداياتها ومقوماتها وكيف ترعرعت، وهل كانت هناك جهة خارجية ترعاها؟

١١٢ راجع ما ورد تحت عنوان " الاستقالة في الوثائق الأمريكية " بمبحث " الاستقالة " من هذا الفصل.

١١٣ لقد تبين زيف هذا التوقع كما سيتضح من بقية مجلدات الجزء الثاني من هذا الكتاب.

١١٤ وهم آخر ثبت زيفه.

١١٥ سيلاحظ القارئ أن هذا الأمر تحقق فعلاً ولكن من خارج ليبيا وليس من داخلها حيث شنّ الإعلام المصري حملات شرسة على المنتصر بسبب علاقته المعروفة ببريطانيا.

" (١٥) أين تقع مصلحتنا في كل هذا الذي جرى ؟

تظهر الملفات أن **محمود المنتصر** ووزير خارجيته **مازق** هما شخصان ينبغي علينا – في الظروف العادية – أن نستقبلهما بأذرع مفتوحة. غير أن رئيس الوزراء سوف يجد أن المناخ السياسي قد تغيّر كثيراً عما كان عليه عندما شغل هذا المنصب آخر مرة وتفاوض معنا حول المعاهدة البريطانية – الليبية في عام ١٩٥٣. وقد نجد أن الحملات على المعاهدة تضاعفت كلما رأى معارضوه في علاقته ببريطانيا أداة لتوجيه ضربات إليه بواسطتها [١١٦]. ومن ثمّ، ففي الوقت الذي يمكن أن نتطلع فيه إلى تحسّن في تعاملنا اليومي مع الإدارة الجديدة، إلا أنه ينبغي علينا أن نكون حذرين فلا نعرّض هذه العلاقة للإحراج من خلال افتراض الكثير فيها [١١٧] (توقع الكثير منها).

" (١٦) ثانياً: إن هذه الأزمة تفرض علينا ضرورة **إعادة تقييم ومراجعة تفكيرنا على المدى البعيد حول ليبيا**. أحد الأسباب الداعية لهذا هو زيادة احتمال أن نجد أنفسنا مستقبلاً في مواجهة وضع يستوجب منا اتخاذ قرار حول ما إذا كنا سنتدخّل علانية لمساعدة النظام وليّ العهد أو نبقى بعيداً عن التطورات ونتحمل النتائج. "

" إن الأداء المزري لقوات الأمن في بنغازي يضفي نوعاً من الشك حول كفاءتها ومدى الاعتماد عليها في مواجهة الأزمات. إن هذا قد يعني تدخّلاً مبكراً من الجيش في حالة قيام ظرف جديد. وهو ما يضعنا أمام مشاكل من نوع خاص. إن هذا قد يعني أيضاً أن قوات الأمن الليبية هي، بشكل عام، أقل قدرة – مما كان مفترضاً – على المحافظة على النظام والقانون بالطرق المقبولة، وهو ما يعني أن قواتنا سوف تكون مضطرة للتدخّل من أجل حماية الأرواح والممتلكات البريطانية في وقت أسرع من ذلك الذي تتوقعه مخططاتنا الأمنية الحالية. "

" (١٧) والأهم من هذا، فإن هذه الأزمة تعزّز من قوة الاقتراح الذي قدمه سلفي ودعى فيه **إلى إقامة علاقات مع " ليبيا الجديدة "** . غير أن أبعاد ووسائل القيام بهذا التحرك، فضلاً عن التساؤل المثار في الفقرة السابقة هي أمور سوف يكون بمقدوري تناولها بعد أن أكون قد أمضيت وقتاً أطول مما سمحت به تجربتي القصيرة جداً حتى الآن. "

من تقرير السفارة الأمريكية

بتاريخ ١٩٦٤/٢/١٩ بعث المستر **جون دورمان** المستشار بالسفارة الأمريكية في طرابلس تقريراً إلى الخارجية الأمريكية يحمل عنوان **" تشريح للشهور العشرة التي أمضاها فكيني في رئاسة الوزارة "** وردت به عدة فقرات حول دلالات استقالة فكيني وتداعياتها [١١٨] .

---

١١٦ سيلاحظ القارئ في المجلد التالي كيف أن محمود المنتصر نفسه فاجأ بريطانيا بطلب إلغاء المعاهدة معها وبالتالي فلم تكن أمام بريطانيا أي فرصة لتوقع أي شيء أو افتراضه في علاقتها مع المنتصر.

١١٧ الاشارة هنا إلى " خطة الطوارئ " التي وردت الاشارة إليها تحت العنوان ذاته في فصل " حكومة فكيني .. والعلاقات مع بريطانيا " .

١١٨ التقرير يحمل رقم A-271 بعنوان " A Post Mortem of P.M. Fikini's Ten Months in Office " بالملف POL 15 Libya

جاء تحت عنوان " **الأشهر الأخيرة في رئاسة الوزارة** " :

" خلال الأشهر الأخيرة لشغله منصب رئيس الوزراء بدا فكيني كما لو أنه يتصرّف كـرد فعل للانتقادات التي كانت توجّه إليه [119] . فقد ضاعف من مرات ظهوره في الاجتماعات العامة، كما أبدى اهتماماً بقضايا العمال، وواصل بلهجة تصعيدية مواقفه المؤيدة لسياسة عدم الإنحيـاز والقضايا العربية. وعندما جرى إقصاؤه من منصبه يوم ٢٢ يناير ١٩٦٤ بعد أن أمـضى فيـه عشرة أشهر، كان فكيني قد تمكـّن من تجميع قائمة طويلة من الانجازات التي حظيـت بقبـول شريحة واسعة من الشعب الليبي. وفي الوقت نفسه فقد نجح في بناء صـورة قويـة وواضـحة لشخصيته في أوساط الشباب والمثقفين والعمال الليبيّين كمسئول يعمل بهمّة ويقوم بكل مـا فـي وسعه من أجل تحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي الداخلي وجعل اسم ليبيا ذا وزن أكبر في المحافل الأفرو – آسيوية. "

" وفيما ظل معظم الليبيّين يكنّون لفكيني الاحترام ويقدّرون أمانته، ظلّ عدد كبير منهم، بمن فيهم العناصر المحافظة وشريحة كبار السن والغالبية العظمى من سكان القـرى النائيـة، غيـر مقتنعين بانجازات فكيني. إن كثيرين منهم بمن فيهم شباب مدينة بنغازي يعتقدون أن فكيني يجب أن يكون أكثر حكمة من خلال إظهار المزيد من التركيز على المشاكل الداخلية وبدرجة أقل على الشئون الخارجية. إن محمود المنتصر، الذي خلف فكيني في رئاسة الوزارة، وعدداً من الليبيّين النابهين من كبار السن يخشون أن تؤدّي الطريقة التي يسيّر بها فكيني شئون وزارات حكومتـه، لا محالة، إلى سيطرة المصريين ومن يدور في فلكهم على سياسات ليبيا. كما أنهم يخـشون ألا يكون فكيني يكنّ ولاءً حقيقياً للملك، وهم على ثقة بأنه لا يحمل أي شعور بالولاء لوليّ العهد.

ويعتقد هؤلاء أن بقاء فكيني في رئاسة الوزارة لأمد غير معروف من شأنه أن يـؤدي إلـى زعزعة الاستقرار السياسي في ليبيا. وقد ورد أن الملك نفسه لم يكن مرتاحاً لأداء فكيني وأنـه يعتزم استبداله بعد إنتهاء شهررمضان (بعد ١٥ فبراير ١٩٦٤). "

وقد خلص المستر **دورمان** في خاتمة تقريره إلى القول:

" إننا نعتقد أنه سيكون من الصعب جداً على رئيس الوزراء الحالي (محمود المنتصر) ومن يلحق به أن يعيدوا عقارب الساعة إلى الوراء بشأن البرامج السياسية والـسياسات الاقتـصادية والاجتماعية التي تبناها فكيني. إن على ليبيا الآن أن تعير المزيد من الاهتمام المطلوب لمطالب قطاعات الشباب والعمال والشرائح الفقيرة. "

" ربما كان أهم انجاز لفكيني أثناء وجوده في رئاسة الوزارة هو نجاحه في ربط نفسه فـي عقول الشباب والفقراء كرجل ذي توجّهات تحرّرية وأمين وكإداري نشط يحمل همومهم في قلبه. ومن ثمّ فعندما جرى إقصاؤه من قبل الملك واستبداله برئيس وزراء محـافظ ووزارة محافظـة أصيبوا بخيبة أمل "

١١٩ أشارت الفقرات السابقة من التقرير إلى أن المواطنين كانوا ينتقدون سياسة حكومة فكينـي بأنهـا توجّـه اهتماماً للسياسة الخارجية أكبر من السياسة الداخلية.

" إن هذه المجموعات التي لم تكن منظـّمة وكانت بدون قيادة، بدت خلال أيام قليلة أثناء المظاهرات الأخيرة أنها تجمعّت حول فكيني ولكل ما كان يدعو له. وعندما اختفى من المشهد بقيت هذه المجموعات بدون قيادة وغير منظمة. غير أن صحافيين من أمثال **عبد القادر أبو هروس** رئيس تحرير " **الرائد** " **وعلى الوريّث** رئيس تحرير " **البلاغ** " **وعلي المصراتي** رئيس تحرير " **الشعب** " سوف يواصلون – بدون شك – ، وبقدر ما تسمح به الحكومة، نشر مقالاتهم التي ستؤجج مشاعر هذه المجموعات المعادية للأجانب والمؤيدة للعرب. وإذا مارست الحكومة رقابة كاملة على كتاباتهم فسوف يخلق ذلك ردّة فعل معادية للحكومة. ويبقى علينا أن ننتظر لنرى إلى أي مدى ستكون معارضة هؤلاء فعّالة وأي درجة من التنظيم يمكن أن يصلوا إليها إن وجد. "

ويضيف دورمان في خاتمة تقريره:

" **إن لدى فكيني فرصة حقيقية في العودة كزعيم للشباب التقدمي. غير أنه أصبح – بشكل يدعو للاستغراب – متباعداً (منزوياً) ولا يقابل أحداً عدا أسرته والدكتور على الساحلي رئيس الديوان الملكي. إن ردة فعل فكيني الأولية لقبول الملك استقالته، والتي اتسمت بالدهشة وخيبة الأمل وجرح الكبرياء، بقيت معه أطول مما كان متوقعاً.** ومع ذلك، ورغم هذا الموقف، فإن مستقبله على المدى البعيد يبدو مشرقاً إلى درجة تجعلنا نفترض أن رجلاً في شبابه وطموحه سوف يستغل ما يعد به هذا المستقبل إلى أبعد مدى. " [١٢٠]

عودة إلى المقابلة مع النائب المغيربي

أشرنا في الفصل السابق إلى بعض ما ورد على لسان **محمد بشير المغيربي** (عضو البرلمان الليبي وأحد قادة جمعية عمر المختار) خلال لقائه يوم **١٠ فبراير ١٩٦٤** بالقنصل الأمريكي في بنغازي المستر **أندرو ستيجمان** بشأن أحداث بنغازي. وتفيد مطالعة التقرير الذي أعده القنصل الأمريكي بشأن تلك المقابلة أن الحديث خلالها تعرّض لبعض دلالات وتداعيات استقالة فكيني. وكان من بين ما نسبه القنصل إلى النائب المغيربي قوله:

" **على إثر اضطرابات الشهر الماضي فإن المزاج السياسي في كامل البلاد، أصبح مؤيداً بقوة لموقف الاتجاه القومي العربي** [١٢١] **والذي يمثله هو وأصدقاؤه. إن ثورة يمكن أن تقع قبل غروب الشمس لولا وجود القوات البريطانية والأمريكية. إن المشاعر التقدمية التي ينادي بها يشاركه فيها الآن أهالي المدن وأبناء القبائل المقيمون في الريف. إنهم جميعاً يدركون أن الوقت موات (ناضج) للتخلي عن النظام السياسي القديم الذي تدار بواسطته ليبيا.** "

ومضى القنصل الأمريكي يقول في تقريره:

---

١٢٠ تفيد الوقائع المتعلقة ببقية سنوات حقبة العهد الملكي أن فكيني ظل في إنزوائه السياسي ولم يعد له شأن يذكر أو تأثير على الأحداث السياسية.

١٢١ التعبير ليس له صلة بحركة القوميين العرب التي ظهرت في ليبيا فيما بعد في أواخر سنوات العهد الملكي.

" وفقاً لما قاله بشير المغيربي، فإن **الشعور الشعبي هو ضد نظام الحكم الحالي والقائمين عليه بمن فيهم الملك الذي يعتقد نحو ٩٩ % من الشعب الليبي أنه مصدر الفساد ويعتبرون نظام حكمه استبدادياً. وأن الآخرين في الحكومة يتبعون ما يأمر به.** وقال المغيربي أن المطلوب هو القيام **بتغيير جذري جوهري** Radical لأن الاستقرار في ليبيا لايمكن أن يحدث إلا من خلال حكومة تقدمية تستجيب لرغبات الشعب. " [١٢٢]

وأضاف القنصل الأمريكي:

"وعلى نفس الوتيرة علق السيد بشير المغيربي قائلاً أن **أصحاب التوجهات القومية العربية في بنغازي لا ينظرون إلى فكيني على أنه يمثل الحلّ المثالي لكل مشاكل ليبيا، إلا أنه مع ذلك كان أول شعاع للأمل بعد عشر سنوات من الإدارة المتخلفة.** ومن ثمّ فإن إقصاء فكيني واستبداله بالمنتصر كان خطوة في اتجاه الماضي وبخاصّة في ضوء ما هو معروف على نطاق واسع أن المنتصر عميل بريطاني[١٢٣]. ومن المتوقع – لسوء الحظ – أن تنتهج حكومة المنتصر **خطأ جهوياً** بحكم أن عدداً من الوزراء كانوا نظاراً في حكومة ولاية برقة المعروفين بأن آفاقهم السياسية لم تتجاوز أبداً "القوس"[١٢٤]. وأضاف السيد بشير المغيربي أنه من الظاهر أن **حسين مازق** [١٢٥] وزير الخارجية سوف يتصرف كوزير داخلية لبرقة في الوقت الذي يكون فيه التوجّه العام للوزارة نحو مواصلة النزعات الجهوية في الوقت الذي تحتاج فيه البلاد بشدة إلى الوحدة."

تحليلات أكاديمية

تناولت دلالات وأبعاد استقالة الدكتور فكيني عدد من الدراسات الأكاديمية والمؤلفات التي أعدت عن تاريخ دولة الاستقلال.

اليزابيث هايفورد عرضت في رسالتها للدكتوراة (نوفمبر ١٩٧٠) لهذا الموضوع على النحو التالي[١٢٦]:

١٢٢ بعد نحو شهر من هذه المقابلة كان المغيربي والنائب محمود صبحي مجتمعين سراً في البيضاء مع رئيس الوزراء المنتصر بناءً على دعوة الأخير للتعاون معه في كيفية إلغاء المعاهدة مع بريطانيا بشكل يخدم مصلحة ليبيا. راجع كتاب المغيربي " وثائق جمعية عمر المختار .. " م. س. ص (٤٤٠ – ٤٤١). سنتناول هذا الموضوع بالتفصيل في المجلد القادم بإذن الله.

١٢٣ إن المرء يطالع هذه الأقوال بحزن عميق بسبب ما تنطوي عليه من تهوّر ومبالغة وظلم، وبسبب ما آلت إليه ليبيا في ظل هذه " الحكومة التقدمية " التي كان يطالب بها المغيربي وأمثاله .. للأسف فإننا لم نسمع ما يقوله السيد المغيربي حول ما قامت به حكومات النظام الانقلابي " القومي العربي التقدمي " . وبالمناسبة فإن هذه المقابلة كانت خلال العشر الأواخر من شهر رمضان.

١٢٤ الذي كان قائماً عند الحدود التاريخية بين اقليمي برقة وطرابلس منذ عهد الرومان.

١٢٥ كان السيد حسن مازق والياً لبرقة في يونيه ١٩٦١ عندما أعيد إجراء الانتخابات البرلمانية في دائرة الصابري ببنغازي التي كان المغيربي مرشحاً فيها. وكان السيد مازق قد رفض التدخّل في الانتخابات الأمر الذي أدّى إلى نجاح المغيربي ويعتقد أن موقف السيد مازق الرافض للتدخّل في الانتخابات كان أحد الأسباب وراء إقالته من منصبه كوالي لبرقة في أكتوبر ١٩٦١ (راجع مبحث " المعارضة البرلمانية " بفصل " حكومة الصيد .. وتنامي الصراع الداخلي " المجلد الثالث/الجزء الأول).

١٢٦ م. س. ص (٢٥٨ – ٢٥٩).

" **لقد اختار الملك فكيني لينظر ما إذا كان إحتواء المعارضة السياسية المتعجسّلة أمراً ممكناً.** غير أنه وللأسف فإن الأحداث تطورت بسرعة أكبر مما كان بمقدور فكيني التعامل معه. في يناير ١٩٦٤ شنّ عبد الناصر حملة على وجود القواعد العسكرية في ليبيا الأمر الذي حرّك المظاهرات والاضطرابات في شتى أنحاء ليبيا [١٢٧] " تعاطف فكيني مع المجموعات المشاركة في المظاهرات والاضطرابات وفشل في السيطرة على النظام ومن ثمّ فقد جرت إقالته من قبل الملك[١٢٨] . ومن المحتمل أنه كان من المبكر جداً محاولة تعزيز الصلة بين الحكومة والعناصر الوطنية المعارضة للحكم وذلك لأن أسباب نقمتها على النظام الحاكم لم تتبلور بعد في شكل مطالب متجانسة يمكن التعامل معها. لقد حاول فكيني أن يتحرك بسرعة شديدة في أوضاع حساسة جداً .. ولتهدئة البلاد استدعى الملك محمود المنتصر مرة ثانية. "

أما **صلاح الدين سالم حسن** فقد تناول هذه الدلالات والتداعيات في رسالته للدكتوراة على النحو التالي[١٢٩]:

" ... تواصلت الأزمة وخرجت المزيد من المظاهرات وسقط بعض القتلى والجرحى. وخلال هذه الأيام أرسلت إلى الملك المئات إن لم يكن آلاف البرقيات من رؤساء الوزارت والوزراء السابقين وأعضاء البرلمان وشيوخ القبائل معبّرة عن ولائها نحوه ومؤيدة لقراراته كما تحمل إدانة مبطنة لفكيني. "

" وبعيداً عن هذه البرقيات الصادرة عن بواعث سياسية معادية لفكيني، فقد كان فكيني موضع ثناء وإشادة على نطاق واسع في الصحافة لأمانته وإخلاصه وحزمه قبل وبعد اسقالته.[١٣٠]"

" لقد تم تنفيذ بعض برامجه الإصلاحية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والقانونية من قبل بعض الحكومات فيما بعد. غير أن **خطته للإصلاح السياسي** ما كان لها لتحظى بتسامح الملك إذ أنها كانت تحمل تحدياً للنظام القائم برمّته. "

" وكما سلفت الاشارة فقد كان الملك يعتمد على ولاء **شرطة برقة** له للبقاء في الحكم [١٣١]. كما أن ما يقال عن تعنّت فكيني في التعامل مع شيوخ القبائل ما كان ليلقى قبولاً من الملك بسهولة لأن هؤلاء **الزعماء التقليديين** كانوا مصدر التأييد العلني وغير المحدود له. إنهم يشكّلون قاعدة شعبيته التي يمكنه تحريكها بسهولة كلما وجد ذلك ضرورياً. "

١٢٧ خطاب عبد الناصر بشأن القواعد الأجنبية في ليبيا كان في ٢٢ فبراير ١٩٦٤ المصادف للذكرى السادسة لقيام الوحدة بين مصر وسوريا وكان ذلك خلال فترة حكومة المنتصر الثانية وليس حكومة فكيني.

١٢٨ من الواضح أن العرض تعوزه الدقة بشكل كبير.

١٢٩ م. س. ص (٣٧٢ – ٣٧٤).

١٣٠ أشار صلاح الدين حسن في الهامش (٧٢) من رسالته ص (٣٧٣) إلى أن عدد صحيفة " **الرائد** " الصادر في فبراير ١٩٦٤ أشاد بفكيني لكفاءته وإخلاصه وأمانته واستنكر البرقيات المعادية لفكيني واصفاً مرسليها بأنهم دجّالون ومنافقون وانتهازيون يحاولون اختلاق مؤامرة من الأزمة من أجل تحقيق مآربهم الشخصية.

١٣١ هل كانت الشرطة هي التي جاءت بالأمير إدريس ليصبح ملكاً على ليبيا؟ ثم ألا يعتمد سائر الحكام في معظم دول العالم على ولاء أجهزة الأمن والقوات المسلحة لهم ؟!

" إن حب **فكيني للدعاية** كان سبباً آخر لأن يكون مكروهاً ليس فقط من قبل بقية السياسيين ولكن من قبل الملك أيضاً. وسواء أكان ذلك من أجل المحافظة على التوازن بين رجال النخبة السياسية وعدم المساس بهذا التوازن، أو من أجل المحافظة على ديمومة صورته الخاصّة لدى الشعب، أو لأسباب أخرى لديه، فقد تعمّد الملك وبصورة مستمرة عرقلة أي شخصية عامة تحاول الحصول على شعبية من خلال الدعاية من أي نوع [١٣٢]، وبالطبع فلم يكن يقدر الملك أن يتجاهل بسهولة نشاطات فكيني العامة وخطبه ومهرجاناته وزياراته التي جرت الدعاية لها بتركيز. " [١٣٣]

أما **عقيل بربار** فقد أشار بإيجاز في رسالته لشهادة الماجيستير إلى هذا الموضوع على النحو التالي [١٣٤]:

" عاد رئيس الوزراء فكيني من القاهرة إلى طرابلس وعبّر عن أسفه الشديد لوقوع الأحداث. وقد ورد أنه قابل الملك يوم ٢١ يناير.

" ولما كان الطلاب ينظرون إلى فكيني على أنه أكثر استجابة للإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية وكذلك القضايا العربية، فقد اعتبروا استقالته بمثابة رفض من جانب الحكومة بأن تستجيب لطلباتهم ونظراً لعدم رضاهم عن الاستقالة فقد كانت سبباً في تحرك المزيد من المظاهرات. "

وقد تعرّض الدكتور **صلاح الدين حسن السوري** [١٣٥] لهذا الموضوع في بحثه المنشور تحت عنوان " **التطور السياسي في ليبيا ١٩٥٢ – ١٩٦٩ – المؤسسات والسياسات والعقيدة السياسية** [١٣٦] " كالآتي:

" على أي حال فإن عملية التغيير كانت تتم بأسرع مما كان متوقعاً بسبب انتشار التعليم على نطاق واسع، وبسبب الثروة التي حصلت عليها البلاد فجأة عقب إنتاج البترول. "

" لقد تغيّرت الحالة السياسية تبعاً لذلك بعد أن أصبح لخريجي الجامعات ورجال الأعمال والمقاولين ومُلاك الأراضي الجدد طموحاتهم السياسية الخاصّة بهم، ومن ثمّ فقد شهدت العشرية الثانية الصدام بين النخبة السياسية القديمة التي أخذت تتلاشى، والنخبة الجديدة التي أخذت تنمو بشكل حاد. "

---

١٣٢ ضرب صلاح الدين حسن في الهامش رقم (٧٤) ص (٣٧٤) أمثلة على صحة ما أورده من زعم ما حدث لكل من الطاهر باكير والطاهر العقبي وعبد الحميد البكوش وعلى اعتيقة وقد افترض السيد حسن عدم وجود أي أسباب أخرى تفسر أو تبرر قيام الملك نقل او إقالة المذكورين من مناصبهم التي كانوا فيها.

١٣٣ نسب صلاح الدين حسن في الهامش (٧٥) ص (٣٧٤) إلى علي الساحلي أنه ذكر له خلال المقابلة معه يوم ٢٢ يونيه ١٩٧١ أن الملك شكى إليه بأن فكيني بدأ يتصرف كما لو أنه في الولايات المتحدة متجاهلاً حقائق واقع البلاد.

١٣٤ م. س. ص (١١٨ – ١١٩).

١٣٥ هو صلاح الدين سالم حسن الذي سلفت الاشارة إليه مراراً.

١٣٦ البحث باللغة الانجليزية ضمن بحوث كتاب Libya Since Independence, Economic and Political Development تحرير J.A. ALLAN من منشورات Croom Helm بلندن وكانبيرا ١٩٨٢ ص (١٢١ – ١٣٥).

" **لقد أثبت الملك إدريس درجة عالية من المرونة في التعامل مع هذه الحالة الجديدة** [١٣٧] . لقد سعى لأن يحصل على أنصار من الشباب الجديد كما سعى أن يكون محبوباً من قبل الجماهير من خلال اختياره لأشخاص للحكومة يحظون بقبول شعبي. "

" إن اختيار الدكتور فكيني كرئيس للوزراء يوم ١٩ مارس ١٩٦٣ هو نموذج في هذا السياق. ففكيني شاب متعلم وله سجل طويل في العمل السياسي والدبلوماسي. لقد جرى اختياره عن قصد لهذه المهمة. لقد شرع في تنفيذ برنامج إصلاحي واسع وطموح. **غير أنه وجد نفسه سريعاً محاصراً بين الطموحات الكبيرة من جهة وحقائق الواقع المتواضعة من جهة أخرى، وبين شوفينية عبد الناصر بشأن مؤتمر القمة العربي من جهة وبين الطبيعة اللامبالية للنظام من جهة أخرى، وبين شعبيته المتنامية من جهة وغيرة السياسيين الليبيّين الآخرين منه من جهة أخرى.**

" **في النهاية أدّت هذه العوامل المتناقضة إلى سقوط فكيني** وسط أزمة أحداث الطلبة في عام ١٩٦٤ وهي الأحداث الدموية التي وقعت إثر المظاهرات الطلابية التي خرجت تأييداً لفكيني [١٣٨] ولمؤتمر القمة العربي الأول والتي أثارت الشرطة وجعلتها تطلق النار مما أدّى إلى مقتل عدد من الطلاب رغم الطبيعة السلمية للمظاهرة. "

جوانب إيجابية

تجدر الاشارة في ختام هذا المبحث إلى بعض **الجوانب الايجابية** التي برزت من خلال أحداث تلك الأيام الأليمة ونعني بها:

١. موقف **الصحافة الوطنية** (المستقلة) التي وإن تأخرت في الصدور بعض الوقت أثناء تلك الأحداث، إلا أنها لم تتردّد فور صدورها في كشف تفاصيلها وفي استنكارها وفي تبني المطالب الشعبية بشأنها (صحف " العمل " و " سيرنايكا ويكلي نيوز " من بنغازي و " البلاغ " و " الرائد " من طرابلس).
٢. تعاطف الطلاب والجماهير الشعبية في طرابلس وغيرها من المدن الليبية مع ما تعرّض له طلاب بنغازي على أيدى الشرطة.
٣. **التحرك الشعبي** الذي ضم مختلف شرائح مواطني مدينة بنغازي (وضم أيضا أعضاء البرلمان عن المدينة) وتمثّل ليس فقط في استنكار ما تعرّض له الطلاب على يد الشرطة، ولكن أيضاً في التعبير بتضامن وبمسئولية عن مطالب أهالي المدينة بمعاقبة المسئولين عن الأحداث. وفي عقد الاجتماعات العامة وفي تشكيل لجنة مواطني بنغازي وتأليف وفد لمقابلة

---

١٣٧ يبدو أن تغييرا طرأ على نظرة الدكتور صلاح السوري إلى الملك إدريس ما بين التاريخ الذي أعد فيه رسالته للدكتوراة ١٩٧٤ وبين تاريخ كتابة هذا البحث في عام ١٩٨٢ ولعل ذلك بتأثير ما رأى ليبيا تتعرّض له في ظل النظام الانقلابي.

١٣٨ لم يرد في أي من التقارير التي أشرنا إليها (والتي بعثت بها السفارتان البريطانية والأمريكية في ليبيا) أن المظاهرات التي خرجت أيام ١٣، ١٤ يناير والتي وقعت خلالها الأحداث كانت تأييداً للدكتور فكيني.

الملك ورئيس الوزراء ونقل مطالب أهالي المدينة إليهما، وفي استخدام " **التأثيرات والضغوط الاجتماعية** " من أجل السيطرة على الوضع وعودة النظام إلى المدينة.[139] تلاحم **المسئولين في الحكومة** مع الأهالي المتمثل في شجب الأحداث والمسارعة بإرسال لجنة وزارية (شاركت في مراسم دفن الضحايا وتقديم التعازي إلى ذويهم وحضور الاجتماعات العامة مع سكان بنغازي) وفي شروع النيابة العامة (فضلاً عن اللجنة الوزارية) في إجراء التحقيقات بشأن الأحداث، وفي إرسال عدد من الطلاب الجرحى للعلاج خارج البلاد على نفقة الدولة.

٤. قيام **الملك** بإرسال وكيل الديوان الملكي في بنغازي لتقديم تعازي الملك إلى أسر ضحايا الأحداث.

٥. عدم تدخل **الجيش** وبقائه بعيداً عن الأحداث وعدم محاولة قياداته استغلال حالة الفوضى التي قامت في البلاد.

١٣٩ من الأمور اللافتة للنظر ما طبع ردة فعل الشعب الليبي بكافة شرائحه وزعاماته لأحداث يناير ١٩٦٤ من استياء وغضب واحتجاج لم يعرف الحدود وفي جميع الأوساط .. وإن المرء وهو يستذكر بالطبع تلك الأحداث الدامية، إلا أنه لا يملك إلا أن يتساءل بحسرة وحيرة أين ذهبت هذه الروح الوطنية والمثالية العالية لدى الشعب الليبي وهو يشاهد فيما بعد عام ١٩٦٩ وفي ظل النظام الانقلابي أحداثاً أكثر بشاعة ووحشية ودموية يتعرّض لها أبناؤه وبناته بشكل متواصل على مدى سنوات وسنوات .. أين ذهبت هذه الروح ؟ وأين اختفت تلك " الزعامات " التي لم تعرف غضبتها حدوداً يومذاك ؟

الفصل الثالث عشر

حكومة فكينى .. ملاحظات ختامية

الفصل الثالث عشر
حكومة فكيني .. ملاحظات ختامية

حكومة الدكتور محي الدين فكيني هي الحكومة السادسة في تاريخ العهد الملكي وهي الحكومة الأولى من حكومات الحقبة النفطية الست .. **لقد بدأت بداية واعدة .. كما شهدت شهورها العشرة وقائع ومشاهد وتطورات كثيرة مثيرة وخطيرة .. كما انتهت نهاية مباغتة وحزينة وأسيفة.**

☒ تمثّلت **أول وعود** هذه الحكومة في قرار الملك باختيار **الدكتور فكيني** ليكون على رأسها .. فهو من جيل الشباب (٣٨ عاماً) وحملة الشهادات العليا .. عُرف بالأمانة ونظافة اليد .. واشتهر بالجدية والعمل الدؤوب .. كما نال خبرة طيبة في العمل الإداري والدبلوماسي .. كما عُرف بميوله الوطنية والقومية، وتوجّهاته التحررية التقدمية وعلاقاته الإفريقية.

كما تمثلت وعودها الأخرى في **تشكيلة وزارتها** وما شاع عن معظم عناصرها من الكفاءة ونظافة اليد .. وما صدر عنها من بيانات وإعلانات وتصريحات مبكرة.

كما تمثّلت وعودها أيضاً في **تزامن مجيئها** إلى الحكم مع:

- شروع ليبيا في استلام عائداتها النفطية.
- تحوّل ميزان ليبيا التجاري لأول مرة في تاريخها، وبسبب صادراتها النفطية إلى صالحها .. فأصبح دائناً بعد أن كان دوماً مديناً.

☒ لقد كانت هذه الوعود سبباً مباشراً لتحقيق عدد من **الانجازات الهامة** على الصعيد الداخلي .. من أبرزها:

- تعديل الدستور وإلغاء النظام الاتحادي وإعلان وحدة البلاد.
- إقرار أول خطة خمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- إصدار جملة من التشريعات والقرارات في مجالات التخطيط والإدارة والنفط.

كما كانت وراء عدد من **القرارات والخطوات الرائدة** في مجالات المشاركة السياسية (إعطاء المرأة حق التصويت في الانتخابات العامة) وحرّية التعبير (إعطاء تراخيص جديدة لعدد من الصحف المستقلة والسماح للصحافة بهامش طيب من الحرّية).

☒ **أما على مستوى الوقائع والمشاهد والتطورات الداخلية:**

- فقد حفلت فترة هذه الحكومة بشتى صور الصراع الداخلي بأبعادها الشخصية والاجتماعية (العائلية والقبلية) والسياسية والفكرية الحزبية
  - بين العناصر القديمة المحافظة والعناصر الجديدة التقدمية.
  - بين ولي العهد وناظر الخاصّة الملكية البوصيري الشلحي ومن وراء كل منهما أنصاره ومؤيدوه.
  - بين رئيس الوزراء وعدد من خصومه السياسيين.
  - بين مختلف رجال النخبة السياسية.
  - داخل الجيش وبين الجيش وقوات الأمن.
  - بين أصحاب بعض التوجهات الحزبية والفكرية.
  - بين بعض الزعامات القبلية والجهوية.
  - بين أصحاب المصالح التجارية/السياسية.
- كما شهدت لأول مرة **تأجيل الانتخابات العامة** وتمديد الهيئة البرلمانية الثالثة دورة استثنائية خاصّة جديدة.
- كما شهدت **مفارقة قاتلة** في تاريخ دولة الاستقلال تمثلت في التحاق طلبة الدفعة السابعة بالكلية العسكرية الملكية التي كان من بينها مجموعة الضباط الذين استخدموا في تدبير انقلاب سبتمبر ١٩٦٩. [1]

☒ **أما على صعيد علاقات ليبيا الخارجية، فقد تزامنت فترة هذه الحكومة مع:**

- تعاظم المصالح والأطماع الغربية في ليبيا وبخاصّة بعد اكتشاف النفط وتزايد اعتماد الدول الغربية على تزويداته.
- تنامي التنسيق الأمريكي – البريطاني حول ليبيا.
- قيام منظمة الوحدة الإفريقية وعقدها لقمتها الأولى في أديس أبابا واتخاذها لعدد من القرارات المهمة.
- بلوغ التشويش في العالم العربي أشده .. بحيث أصبح منقسماً على نفسه .. ويعيش أجواء ما عرف " **بالحرب العربية الباردة** " .

- وفيما يتعلق بعلاقات ليبيا بحليفيتها **بريطانيا والولايات المتحدة** فقد شهدت فترة حكومة فكيني وقائع وتطورات هامة .. كان من بينها:

- إقرار " **خطة الطوارئ** " البريطانية الجديدة الخاصّة بليبيا.
- **الإعلان عن تبادل المذكرات** بشأن الاتفاق بين ليبيا وبريطانيا على تأجيل موعد مراجعة المعاهدة والاتفاقية المالية من عام ١٩٦٣ إلى ١٩٦٥.
- الاتفاق على **برنامج المساعدة العسكرية الأمريكية** لليبيا.

---

١ راجع الجزء الثالث من الكتاب " واقعة إنقلاب سبتمبر " .

- شروع الولايات المتحدة في تسليم **الطائرات العسكرية** التي وعدت بها ليبيا والتنازل عن جزء من **قاعدة ويلس** لاستعماله من قبل السلاح الجوي الليبي.
- استقبال فكيني في **البيت الأبيض** من قبل الرئيس كنيدي.
- ظهور **تساؤلات جوهرية** في واشنطن ولندن حول مستقبل النظام في ليبيا وفرص وليّ العهد في اعتلاء العرش وتردّد الدعوة من قبل دبلوماسيي البلدين إلى إقامة علاقات مع " **الساسة الجدد في ليبيا** " ومع " **ليبيا الجديدة** " .
- تركّز الاهتمام الأمريكي والبريطاني **بعائدات ليبيا من النفط** وكيفية إنفاقها.
- تعبير الولايات المتحدة وبريطانيا عن استمرار حاجتها لقواعدها العسكرية في ليبيا.
- قيام **روبرت لوي هندرسون** خبير الانقلابات الأمريكي بزيارة لليبيا.
- قيام **وفد أمريكي** بمقابلة الملك ودعوته إلى تخصيص جزء من عائدات ليبيا النفطية لتمويل التنمية في دول العالم الثالث وأفريقيا على أن يتم ذلك عن طريق الولايات المتحدة وردّ الملك بأن البرلمان الليبي هو صاحب الإختصاص باتخاذ القرار بشأن مثل هذا الاقتراح.

- وفيما يتعلق **بعلاقات ليبيا العربية** فقد شهدت فترة حكومة فكيني وقائع وتطورات من أهمها:
  - الاعتراف بالنظام الجمهوري الجديد في اليمن.
  - قيام رئيس الوزراء بزيارة دول المغرب العربي والتوقيع على عدد من المعاهدات والاتفاقيات معها.
  - الإعلان المتواصل عن تأييد ليبيا غير المحدود للقضية الفلسطينية، ومختلف القضايا العربية، والمشاركة الفعالة في نشاط الجامعة العربية، وتأييد فكرة السوق العربية المشتركة.
  - المشاركة في القمة العربية التي دعى إليها الرئيس عبد الناصر في القاهرة بوفد كبير برئاسة وليّ العهد ويضم كلا من رئيس الوزراء ورئيسي مجلس الشيوخ والنواب.
- أما على صعيد **العلاقات مع أفريقيا** فقد شاركت ليبيا في قمة أديس أبابا الأولى لمنظمة الوحدة الإفريقية وصادقت على ميثاقها وسارعت إلى تنفيذ توصياتها بمقاطعة نظامي جنوب أفريقيا والبرتغال بسبب سياستهما العنصرية في أفريقيا.
- كما حافظت على علاقاتها مع **الاتحاد السوفييتي** ودول ما كان يعرف بالكتلة الشرقية، كما أبرمت اتفاقية تجارية شاملة مع الاتحاد السوفييتي.

☒ كما شهدت هذه الوزارة **نهاية عاجلة وأسيفة** في ظل ظروف وملابسات دامية وحزينة بدأت بمظاهرات طلابية عادية، تحولت، لأول وآخر مرة في تاريخ المملكة الليبية، إلى أحداث دامية ذهب ضحيتها عدد من القتلى والكثير من الجرحى في صفوف الطلاب وبعض الشرطة .. وانتهت باستقالة وزارة الدكتور فكيني في ٢٢ يناير ١٩٦٤ بعد أن لم يمض عليها في الحكم أكثر من عشرة شهور.

ستظل **أحداث الطلبة** في بنغازي يومي ١٣، ١٤ يناير ١٩٦٤ أحد **الألغاز والمنعطفات في مسيرة العهد الملكي** .. وما تزال تطرح على الباحثين في تاريخ ذلك العهد جملة من التساؤلات.. لعل أهمها:

- هل كانت هذه الأحداث من صنع بعض ضباط الشرطة والقوة المتحركة في بنغازي وبسبب تهورهم ورعونتهم؟
  - وهل كانت هذه الأحداث نتاج تفاعلات وصراعات داخلية حقيقية أم نتاج مفارقات عارضة؟
  - وإلى أي مدى لعبت هواجس الملك إدريس وتدخّلات القوى التقليدية وتعنت فكيني وغروره وعدم واقعيته في أن تصل تداعيات هذه الأحداث إلى ما وصلت إليه ؟

وإن المرء لا يملك إلا أن يتسائل في هذه الحالة ..

- تُرى لو كان الطلاب أكثر تعقلاً ووعياً ونضجاً ..
- تُرى لو كان ضباط الشرطة والقوة المتحركة أقل تهوراً وعنفاً ووحشية..
- تُرى لو كان فكيني أكثر واقعية .. وأقل تعنتاً وغروراً (وأدرك قبل فوات الأوان أن أهميته السياسية تكمن في وجود صلة طيبة بينه وبين الملك) ..
- تُرى لو كان الملك أكثر صبراً وأناة على رئيس وزرائه الشاب ..

فهل كانت هذه الأحداث ستقع؟ وهل كانت تداعياتها تصل إلى هذا المدى؟

- أما إذا كانت هذه الأحداث وتطوراتها من تدبير **قوة خارجية**، عربية أو غير عربية ..
  - فما هي أهدافها الحقيقية، القريبة والبعيدة، من وراء تحريك هذه الأحداث[2]؟
  - وهل كان بمقدور النظام أن يتحاشى وقوعها أو أن يتدارك تداعياتها؟

وفي الختام فإن المرء لا يملك إلا أن يقررّ أن هذه الأحداث وتداعياتها (وبصرف النظر عن المتسبب فيها ومن كان يقف وراءها) أدت إلى حرمان ليبيا من حكومة وطنية تقدمية واعدة كان من الممكن أن تحقق لبلادها الكثير من الانجازات على مختلف الأصعدة الداخلية والخارجية [3]. كما لا يملك إلا أن يقرر بأنها شكلت منعطفاً حاسماً وخطيراً في مسيرة البلاد وتركت ندوباً وشروخاً على وجهها وفي أعماقها.

---

٢ سنعود إلى هذا الموضوع في الجزء الثالث من هذا الكتاب " واقعة إنقلاب سبتمبر " .

٣ وللأسف، فإنه فيما ظلت ليبيا تعيش في ظل هذه الأحداث وتعاني من تداعياتها، فإن القضية الأساسية التي قامت المظاهرات في بنغازي يوم ١٣ يناير ١٩٦٤ تأييداً لها، وهي القضية الفلسطينية، بقيت أسيرة المناورات والمساومات الدولية والمزايدات العربية حتى آلت إلى مأساة حرب يونيه ١٩٦٧ التي قدر لليبيا – كما سنرى – أن تعيش في ظل تداعياتها مجدداً وأن تدفع في النهاية ثمن مواقفها المناصرة لها.

غير أنه من اللافت للنظر والجدير بالتسجيل أن حكومة السيد **محمود المنتصر** التـي خلفـت حكومة الدكتور فكيني، كما سنرى، فاجأت بسياساتها ومواقفها جميع المراقبين، واسـتطاعت أن تتجاوز هذه الأحداث وتداعياتها [٤]، وأن تحقق للبلاد المزيد من الانجازات في شتى المجالات.

---

٤ سيلاحظ القارئ أن الفريق محمود بوقويطين توفي يوم ٢٩ سبتمبر ١٩٦٤ في مستـشفى قاعـدة ويلـس العسكرية الأمريكية في طرابلس إثر إصابته بسكتة قلبية عن عمر يناهز (٥٨) علماً. أما الدكتور فكينـي فقد عاش بقية سنواته على هامش الحياة السياسية ولم يلعب أي دور يذكر فيما بقي من عمر العهد الملكـي وما تلاه.

الملاحق والمراجع والفهارس

ملحق الصـــــور



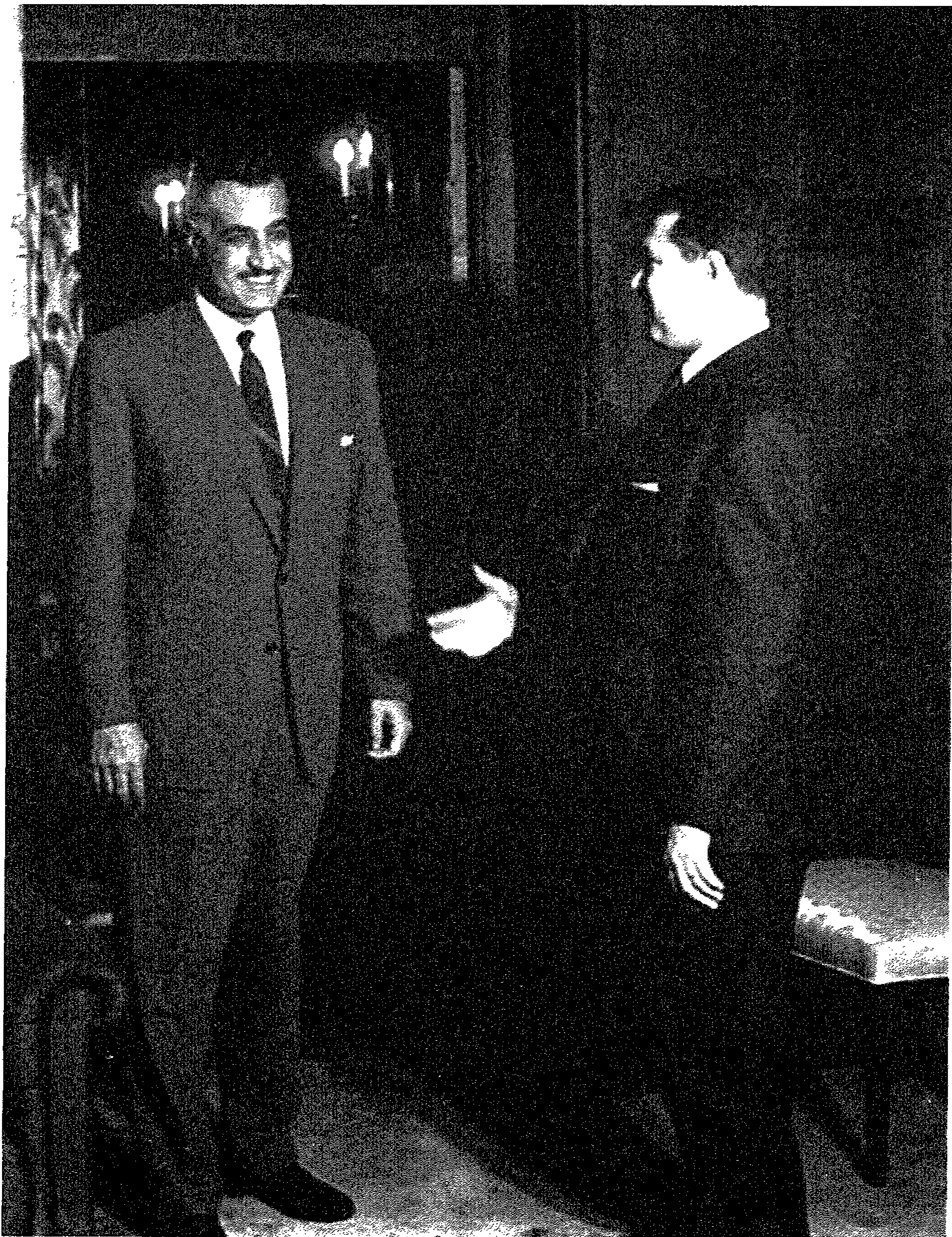
الملك إدريس والرئيس عبد الناصر ويُرى خلفهما رئيس الوزراء الليبي
السيد محمود المنتصر أثناء المشاركة في مؤتمر القمة العربي بالاسكندرية
سبتمبر ١٩٦٤



وليّ العهد الحسن الرضا أثناء حضور الاحتفال بعيد الاستقلال ٢٤ ديسمبر عام ١٩٦٣ ويُرى إلى يمينه رئيس الوزراء الدكتور فكيني والفريق محمود بو قويطين قائد عام قوات الأمن، كما يُرى إلى يساره اللواء نوري الصديق اسماعيل رئيس أركان الجيش الليبي



الرئيس الأمريكي كنيدي في استقبال الحسن الرضا السنوسي وليّ العهد أمام البيت الأبيض أكتوبر ١٩٦٢، ويُرى معهما الدكتور محي الدين فكيني سفير ليبيا بالعاصمة الأمريكية



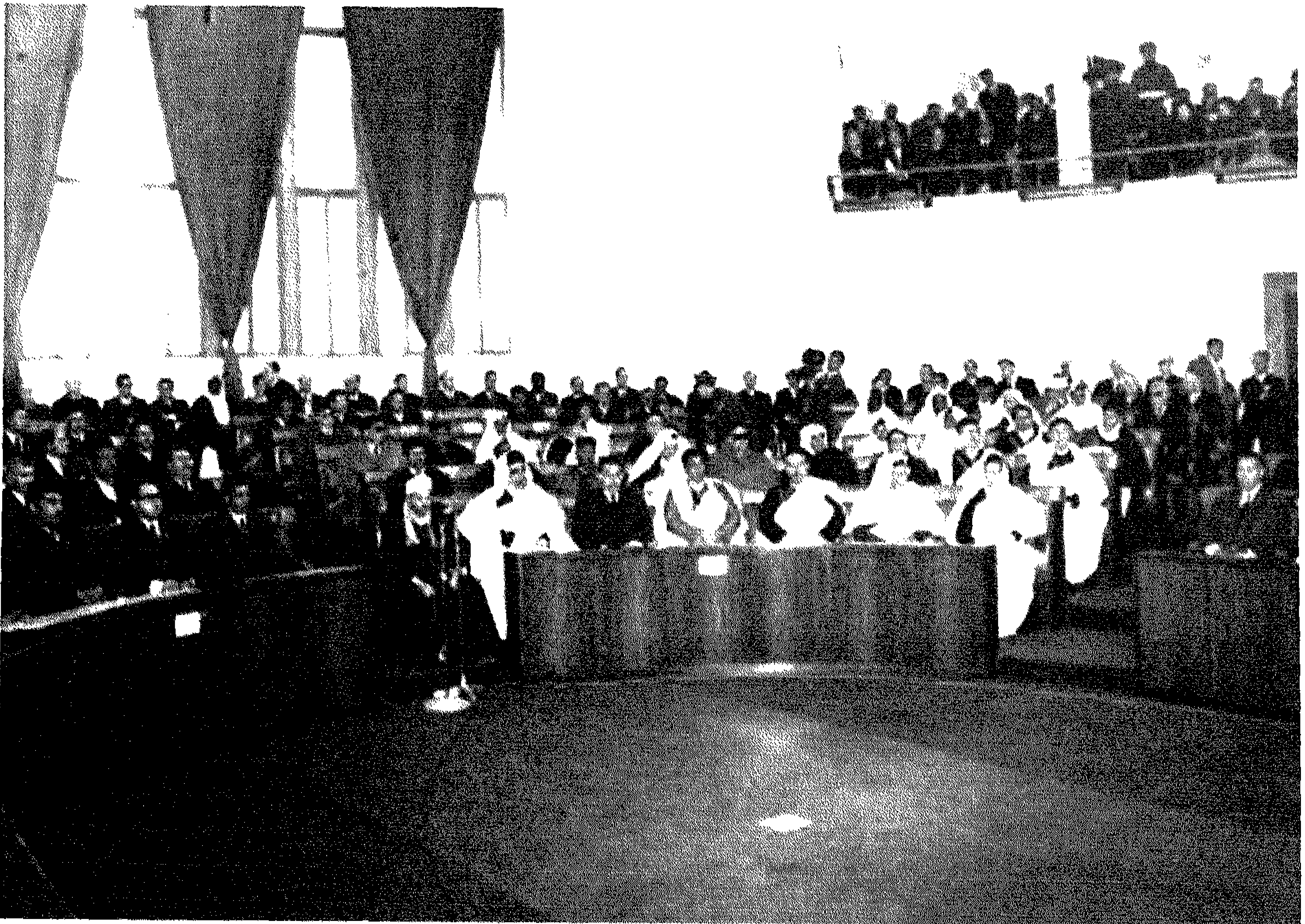
الرئيس المصري عبد الناصر في استقباله رئيس الوزراء الليبي الدكتور فكيني أثناء مشاركته في مؤتمر القمة العربي بالقاهرة يناير ١٩٦٤



رئيس وأعضاء حكومة الدكتور فكيني التي تشكلت في ١٩ مارس ١٩٦٣



رئيس الوزراء فكيني أثناء مشاركته في إحدى الاحتفالات



لقطة من داخل البرلمان الليبي بالبيضاء عام ١٩٦٣ (الهيئة البرلمانية الثالثة)

الملاحق العربية

الملحق رقم (١)

الدستور الليبي

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

نحن ممثلي شعب ليبيا من برقة وطرابلس الغرب وفزان المجتمعين بمدينة طرابلس فمدينة بنغازي في جمعية وطنية تأسيسية بإرادة الله،

بعد الاتفاق وعقد العزم على تأليف الاتحاد [٢] بيننا تحت تاج الملك محمد إدريس المهدي السنوسي الذي بايعه الشعب الليبي ونادت به هذه الجمعية الوطنية التأسيسية ملكاً دستورياً على ليبيا،

وعلى تكوين دولة ديمقراطية مستقـلة ذات سيادة تؤمّن الوحدة القومية وتصون الطمأنينة الداخلية وتهيئ وسائل الدفاع المشتركة وتكفل اقامة العدالة وتضمن مبادئ الحرّية والمساواة والإخاء وترعى الرقي الاقتصادي والاجتماعي والخير العام،

وبعد الاتكال على الله مالك الملك، وضعنا وقـرّرنا هذا الدستور للمملكة الليبية المتحدة [٣] .

الفصل الأول

شكل الدولة ونظام الحكم فيها

المادة (١)

ليبيا دولة حرة مستقلة ذات سيادة. لا يجوز النزول عن سيادتها ولا عن أي جزء من أراضيها.

المادة (٢)

ليبيا دولة ملكية وراثية ونظامها نيابي وتسمى " المملكة الليبية " . [٤]

---

١ جرى نشر الدستور الليبي لعام ١٩٥١ في الجريدة الرسمية للمملكة الليبية المتحدة عدد خاص بتاريخ ٨ أكتوبر ١٩٥١ كما تشر أول تعديل أدخل على الدستور (في ٧ ديسمبر ١٩٦٢) بالجريدة الرسمية للمملكة الليبية المتحدة عدد خاص بتاريخ ٨ ديسمبر ١٩٦٢. أما التعديل الثالث والأخير الذي أدخل على الدستور في ٢٥ ابريل ١٩٦٣ بموجب القانون (١) لسنة ١٩٦٣ فقد جرى نشره في الجريدة الرسمية للمملكة الليبية – العدد الأول – بتاريخ ٢٧ ابريل سنة ١٩٦٣.

٢ ألغى النظام الاتحادي بموجب القانون رقم (١) لسنة ١٩٦٣.

٣ عدّل اسم الدولة إلى " المملكة الليبية " بموجب القانون رقم (١) لسنة ١٩٦٣.

٤ حلـّت هذه المادة محل نظيرتها في دستور عام ١٩٥١ التي كانت تنص على أن [ليبيا دولة ملكية وراثية شكلها اتحادي ونظامها نيابي وتسمى " المملكة الليبية المتحدة "].

المادة (٣)

المملكة الليبية جزء من الوطن العربي وقسم من القارة الإفريقية. [٥]

المادة (٤)

حدود المملكة الليبية هي [٦]:

شمالاً: البحر الأبيض المتوسط.
شرقاً: الجمهورية العربية المتحدة وجمهورية السودان.
جنوباً: جمهوريات السودان وتشاد والنيجر والجزائر.
غرباً: الجمهوريتان التونسية والجزائرية.

المادة (٥)

الاسلام دين الدولة.

المادة (٦)

يعيّن شعار الدولة ونشيدها الوطني بالقانون.

المادة (٧)

يكون العلم الوطني على الشكل والأبعاد الآتية:

طوله ضعفا عرضه ويقسم إلى ثلاثة ألوان متوازية أعلاها الأحمر فالأسود فالأخضر. على أن تكون مساحة اللون الأسود تساوي مجموع مساحة اللونين الآخرين وأن يحتوي في وسطه على هلال أبيض بين طرافيه كوكب أبيض خماسي الأشعة.

---

٥ أضيفت هذه المادة بموجب القانون رقم (١) لسنة ١٩٦٣ وحلت محل المادة (٣) في دستور عام ١٩٥١ التي كانت تنص على أن [تتألف المملكة الليبية المتحدة من ولايات برقة وطرابلس وفزان].

٦ عدّل نص هذه المادة بموجب القانون رقم (١) لسنة ١٩٦٣ في ضوء التطورات السياسية التي جرت في الدول الواقعة على حدود ليبيا. وكانت هذه المادة في دستور ١٩٥١ تنص على:

[حدود المملكة الليبية المتحدة هي:
شمالاً: البحر الأبيض المتوسط
شرقاً: حدود المملكة المصرية والسودان المصري الانجليزي
جنوباً: السودان المصري الانجليزي وأفريقيا الغربية الفرنسية وصحراء الجزائر.
غرباً: حدود القطر التونسي وقطر الجزائر

الفصل الثاني
حقوق الشعب
المادة (٨)

يعتبر ليبياً كل شخص مقيم في ليبيا وليس له جنسية أو رعوية أجنبية إذا توفـّر فيه أحد الشروط الآتية:

١. أن يكون قد ولد في ليبيا،
٢. أن يكون أحد أبويه ولد في ليبيا،
٣. أن يكون قد أقام في ليبيا مدة لا تقل عن عشر سنوات اقامة عادية.

المادة (٩)

مع مراعاة أحكام المادة الثامنة من هذا الدستور تحدد بقانون الشروط اللازمة لاكتساب الجنسية الليبية وتمنح به تسهيلات للمغتربين الذين هم من أصل ليبي ولأولادهم ولأبناء الأقطار العربية وللأجانب الذين أقاموا في ليبيا اقامة عادية لمدة لا تقل عن عشر سنوات عند العمل بهذا الدستور وما زالوا مقيمين فيها، فيجوز لهؤلاء الأخيرين اختيار الجنسية الليبية طبقاً للشروط المبينة في القانون على أن يطلبوا اكتسابها خلال ثلاث سنوات تبتدئ من أول يناير ١٩٥٢.

المادة (١٠)

لا يجوز الجمع بين الجنسية الليبية وأية جنسية أخرى.

المادة (١١)

الليبيون لدى القانون سواء، وهم متساوون في التمتـّع بالحقوق المدنية والسياسية وفي تكافؤ الفرص وفيما عليهم من الواجبات والتكاليف العامة لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الدين أو المذهب أو العنصر أو اللغة أو الثروة أو النسب أو الآراء السياسية والاجتماعية.

المادة (١٢)

الحرّية الشخصية مكفولة وجميع الأشخاص متساوون في الحماية أمام القانون.

المادة (١٣)

لا تفرض السخرة على أحد إلا بموجب القانون في حالات الطوارئ أو النوازل أو الظروف التي قد تعرّض سلامة السكان أو بعضهم إلى خطر.

المادة (١٤)

لكل شخص الحق في الإلتجاء للمحاكم وفقاً لأحكام القانون.

المادة (١٥)

كل شخص متهم بجريمة يعتبر بريئاً إلى أن تثبت إدانته قانوناً في محاكمة تؤمّن له فيها الضمانات الضرورية للدفاع عن نفسه وتكون المحاكمة علنية إلا في الأحوال الاستثنائية التي ينص عليها القانون.

المادة (١٦)

لا يجوز القبض على أي انسان أو توقيفه أو حبسه أو تفتيشه إلا في الأحوال التي ينص عليها القانون، ولا يجوز إطلاقاً تعذيب أحد ولا إنزال عقاب مهين به.

المادة (١٧)

لا جريمة ولا عقوبة إلا بناءً على قانون ولا عقاب إلا على الأفعال اللاحقة لصدور القانون الذي ينص عليها، كذلك لا توقع عقوبة أشد من العقوبة التي كانت نافذة وقت ارتكاب الجريمة.

المادة (١٨)

لا يجوز بأي حال إبعاد ليبي من الديار الليبية ولا يجوز أن تحظر عليه الاقامة في جهة ما أو أن يلزم بالإقامة في مكان معين أو منعه من التنقل في ليبيا إلا في الأحوال التي يبيّنها القانون.

المادة (١٩)

للمساكن حرمة، فلا يجوز دخولها ولا تفتشيها إلا في الأحوال المبينة في القانون وبالكيفية المنصوص عليها فيه.

المادة (٢٠)

تكفل سرية الخطابات والبرقيات والمواصلات التليفونية وجميع المراسلات على اختلاف صورها ووسائلها، ولا يجوز مراقبتها أو تأخيرها إلا في الحالات التي ينص عليها القانون.

المادة (٢١)

حرّية الاعتقاد مطلقة وتحترم الدولة جميع الأديان والمذاهب وتكفل لليبيّين وللأجانب المقيمين في أرضها حرّية العقيدة والقيام بشعائر الأديان على أن لا يخلّ ذلك بالنظام العام ولا ينافي الآداب.

المادة (٢٢)

حرّية الفكر مكفولة ولكل شخص الإعراب عن رأيه وإذاعته بجميع الطرق والوسائل ولكن لا يجوز إساءة استعمال هذه الحرّية فيما يخالف النظام العام أو ينافي الآداب.

المادة (٢٣)

حرّية الصحافة والطباعة مكفولة في حدود القانون.

المادة (٢٤)

لكل شخص الحرّية في استعمال أية لغة في المعاملات الخاصّة أو الأمور الدينية أو الثقافية أو الصحافية أو أية مطبوعات أخرى أو في الاجتماعات العامة.

المادة (٢٥)

حق الاجتماع السلمي مكفول في حدود القانون.

المادة (٢٦)

حق تكوين الجمعيات السلمية مكفول وكيفية استعمال هذا الحق يبينها القانون. [٧]

المادة (٢٧)

للأفراد أن يخاطبوا السلطات العامة فيما يعرض لهم من الشئون وذلك بكتابات موقعة بأسمائهم، أما مخاطبة السلطات باسم المجاميع فلا تكون إلا للهيئات النظامية أو الأشخاص المعنوية.

المادة (٢٨)

التعليم حق لكل ليبي وتعمل الدولة على نشره بما تنشئه من المدارس الرسمية وبما تسمح بإنشائه تحت رقابتها من المدارس الخاصّة لليبيّين وللأجانب.

المادة (٢٩)

التعليم حر ما لم يخل بالنظام العام أو ينافي الآداب، ويكون تنظيم أمور التعليم العام بالقانون.

المادة (٣٠)

التعليم الأولى إلزامي لليبيّين من بنين وبنات، والتعليم الأولي والابتدائي مجاني في المدارس الرسمية.

---

٧ حلّت هذه المادة محل المادة رقم (٢٦) من دستور عام ١٩٥١ التي كانت تنص [حق تكوين الجمعيات السلمية مكفول.وكيفية استعمال هذا الحق ينظمها القانون. أما الجمعيات السرية والجمعيات التي ترمي إلى تحقيق أهداف سياسية بواسطة منظمات ذات صبغة عسكرية فتكوينها محظور].

المادة (٣١)

للملكية حرمة فلا يمنع المالك من التصرف في ملكه إلا في حدود القانون ولا ينزع من أحد ملكه إلا بسبب المنفعة العامة في الأحوال المبينة في القانون وبالكيفية المنصوص عليها فيه وبشرط تعويضه عنه تعويضاً عادلاً.

المادة (٣٢)

عقوبة المصادرة العامة للأموال محظورة.

المادة (٣٣)

الأسرة هي الركن الأساسي للمجتمع وهي في حمى الدولة. وتحمي الدولة الزواج وتشجّع عليه.

المادة (٣٤)

العمل عنصر من العناصر الأساسية للحياة الاقتصادية وهو مشمول بحماية الدولة وحق لجميع الليبيّين. ولكل فرد يقوم بعمل الحق في أجر عادل.

المادة (٣٥)

تعمل الدولة على أن يتوفـّر بقدر الإمكان لكل ليبي مستوى لائق من المعيشة له ولأسرته.

الفصل الثالث

(ألغى هذا الفصل بفرعيه الأول والثاني بالقانون رقم (١) لسنة ١٩٦٣، ويشمل المواد ٣٦ و٣٧ و٣٨ و٣٩)[٨].

الفصل الرابع
السلطات العامة [٩]

المادة (٤٠)

السيادة لله وهي بإرادته تعالى وديعة للأمة، والأمة مصدر السلطات. [١٠]

المادة (٤١)

السلطة التشريعية يتولاها الملك بالإشراك مع مجلس الأمة. ويصدر الملك القوانين بعد أن يقرّها مجلس الأمة على الوجه المبيّن في الدستور.

---

٨ المواد الملغاة تتعلق باختصاصات الاتحاد الليبي والاختصاصات المشتركة بين الاتحاد والولايات.

٩ استبعدت كلمة الاتحادية من عنوان الفصل حيث كانت تنص في دستور عام ١٩٥١ [السلطات العامة الاتحادية].

١٠ كانت هذه المادة تنص في دستور عام ١٩٥١ [السيادة للأمة والأمة مصدر السلطات].

المادة (٤٢)

السلطة التنفيذية يتـّولاها الملك في حدود هذا الدستور.

المادة (٤٣)

السلطة القضائية تتوّلاها المحكمة العليا والمحاكم الأخرى التي تصدر أحكامها في حدود الدستور وفق القانون وباسم الملك.

الفصل الخامس
الملك

المادة (٤٤)

مع مراعاة ما جاء بالمادة ٤٠ فإن السيادة أمانة الأمة للملك محمد إدريس المهدي السنوسي ثم لأولاده الذكور من بعده الأكبر فالأكبر طبقة بعد طبقة. [١١]

المادة (٤٥)

عرش المملكة وراثي طبقاً للأمرين الملكيين الصادرين في ٢٢ من صفر ١٣٧٤ هـ ، و٢٥ من ربيع الثاني ١٣٧٦ هـ .
ويعتبر كل من هذين الأمرين المنظمين لوراثة العرش ذا صيغة دستورية. [١٢]

المادة (٤٦)

في حالة وفاة الملك وخلو العرش لعدم وجود من يخلف الملك أو لعدم تعييّن خلف له يجتمع مجلسا الشيوخ والنواب في جلسة مشتركة فوراً وبدون دعوة لتعييّن خلف له في مدة لا تتجاوز عشرة أيام بحضور ثلاثة أرباع أعضاء كل من المجلسين على الأقل، ويجرى التصويت علناً بأغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين فإذا لم يتسن الاختيار في الميعاد المتقـدّم ففي اليوم الحادي عشر يشرع المجلسان مجتمعين في الاختيار بحضور الأكثرية المطلقة لأعضاء كل من المجلسين وبالأغلبية النسبية، وإن كان مجلس النواب منحلاً فيجتمع المجلس القديم فوراً حتى يتم تعييّن الملك.

---

١١ حلـّت هذه المادة محل المادة (٤٤) من دستور عام ١٩٥١ التي كانت تنص [سيادة المملكة الليبية المتحدة للأمة، وهي بإرادة الله وديعة الشعب للملك محمد إدريس المهدي السنوسي ثم لأولاده الذكور من بعده الأكبر فالأكبر طبقة بعد طبقة].

١٢ حلـّت هذه المادة محل المادة (٤٥) من دستور عام ١٩٥١ التي كانت تنص [عرش المملكة وراثي، وتنظم وراثة العرش بأمر كريم يصدره الملك إدريس الأول في بحر سنة من تاريخ إصدار هذا الدستور. ولا يعتلي أحد العرش إلا إذا كان سليم العقل ليبيّاً مسلماً وولداً لوالدين مسلمين من زواج شرعي، ويعتبر الأمر الملكي الذي ينظم وراثة العرش ذا صيغة دستورية].

المادة (٤٧)

قبل أن يباشر الملك سلطته الدستورية يقسم اليمين الآتية أمام مجلس الشيوخ والنواب في جلسة مشتركة:

" أقسم بالله العظيم أن أحترم دستور البلاد وقوانينها وأن أبذل كل ما لدى من قوة للمحافظة على استقلال ليبيا والدفاع عن سلامة أراضيها " .

المادة (٤٨)

يجوز للملك إذا أراد التغيب عن ليبيا أو حدث ما يعوقه أو يمنعه مؤقتاً من ممارسة سلطاته الدستورية أن يعين نائباً عنه أو أكثر للقيام بالواجبات وممارسة الحقوق والسلطات التي يرى الملك تفويضها إلى من ينوب عنه.

المادة (٤٩)

سن الرشد للملك تمام ثمانية عشر عاماً هلالياً.

المادة (٥٠)

إذا كان الملك قاصراً أو إذا حدث ما يعوقه أو يمنعه من ممارسة سلطاته الدستورية ولم يتمكن بنفسه من تعيين نائب أو أكثر فعلى مجلس الوزراء بموافقة مجلس الأمة أن يعيّن وصياً أو مجلس وصاية للقيام بواجبات الملك وممارسة حقوقه وسلطاته إلى أن يبلغ سن الرشد أو إلى أن يصبح قادراً على ممارسة سلطاته. وإذا كان مجلس الأمة غير منعقد وجبت دعوته للاجتماع، أما إذا كان مجلس النواب منحّلاً فيجتمع المجلس القديم فوراً حتى يتم تعيين الوصي أو مجلس الوصاية.

المادة (٥١)

لا يجوز تعيين أي شخص نائباً للعرش أو وصياً أو عضواً في مجلس الوصاية إلا إذا كان ليبيا مسلماً وقد أتم الأربعين من عمره بحساب التقويم الميلادي، غير أنه يجوز تعيين أحد الذكور من أعضاء البيت المالك إذا كان قد أتم الحادية والعشرين من عمره بحساب التقويم الميلادي.

المادة (٥٢)

من حين وفاة الملك إلى أن يؤدي خلفه أو الوصي أو أعضاء مجلس الوصاية اليمين الدستورية يزاول مجلس الوزراء تحت مسئوليته سلطات الملك الدستورية باسم الأمة الليبية.

المادة (٥٣)

لا يتولـّى الوصي أو العضو من أعضاء مجلس الوصاية منصبه ما لم يقسم اليمين الآتية أمام مجلس الشيوخ والنواب في جلسة مشتركة:

" أقسم بالله العظيم أن أحترم دستور البلاد وقوانينها وأن أبذل كل ما لدى من قوة للمحافظة على استقلال ليبيا والدفاع عن سلامة أراضيها وأن أكون مخلصاً للملك " .

أما نائب العرش فيقسم هذه اليمين أمام الملك أو أمام شخص يعينه الملك.

المادة (٥٤)

لا يجوز للوزير أو أي عضو في هيئة تشريعية أن يكون وصياً أو عضواً في مجلس الوصاية. وإذا كان نائب العرش عضواً في هيئة تشريعية فلا يشترك في أعمال تلك الهيئة أثناء قيامه بنيابة العرش.

المادة (٥٥)

في حالة وفاة الوصي أو عضو مجلس الوصاية المعين بموجب المادة ٥٠ ، أو إذا حدث ما يمنعه من القيام بمهام أعماله كوصي أو كعضو في مجلس الوصاية فلمجلس الوزراء بموافقة مجلس الأمة أن يعيّن شخصاً آخر بدلاً عنه بالشروط المذكورة في المواد ٥١ و٥٣ و٥٤، وإذا كان مجلس الأمة غير منعقد وجبت دعوته للاجتماع. أما إذا كان مجلس النواب منحّلاً فيجتمع المجلس القديم فوراً حتى يتم تعييّن الوصي أو عضو مجلس الوصاية.

المادة (٥٦)

تعييّن مخصصات الملك والبيت المالك بقانون، ولا يجوز نقصها في مدة حكمه ولكن يمكن زيادتها بقرار من مجلس الأمة. ويحدد القانون مرتبات نـوّاب أوصياء العرش على أن تؤخذ من مخصصات الملك.

المادة (٥٧)

تنظـّم بقانون قواعد الاجراءات القضائية التي يجب أن تتبع في حالة رفع قضايا من جانب الخاصّة الملكية أو ضدها.

المادة (٥٨)

الملك هو الرئيس الأعلى للدولة.

المادة (٥٩)

الملك مصون وغير مسئول.

المادة (٦٠)

يتولـّى الملك سلطته بواسطة وزرائه وهم المسئولون.

المادة (٦١)

لا يتولى الملك عرشاً خارج ليبيا إلا بعد موافقة مجلس الأمة.

المادة (٦٢)

الملك يصدّق على القوانين ويصدرها.

المادة (٦٣)

الملك يضع اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين بما ليس فيه تعديل أو تعطيل لهـا او إعفـاء مـن تنفيذها.

المادة (٦٤)

إذا طرأت أحوال استثنائية تتطلب تدابير مستعجلة ولم يكن مجلس الأمة منعقداً فللملك الحـق أن يصدر بشأنها مراسيم يكون لها قوة القانون على أن لا تكـون مخالفـة لأحكـام الدسـتور. وتعرّض هذه المراسيم على مجلس الأمة في أول اجتماع له، فإذا لم تعرّض أو لم يقرّهـا أحـد المجلسين زال ما كان لها من قوة القانون.

المادة (٦٥)

يفتتح الملك دورات مجلس الأمة ويفضّها ويحلّ مجلس النواب وفقاً لأحكام الدستور وله عنـد الضرورة أن يجمع المجلسين معاً لبحث أمر هام.

المادة (٦٦)

للملك أن يدعو مجلس الأمة إلى اجتماعات غير عادية إذا رأى ضرورة ذلك. ويدعوه أيـضاً متى طلب ذلك بعريضة تمضيها الأغلبية المطلقة لأعضاء المجلسين، ويعلن الملك فض الاجتماع غير العادي.

المادة (٦٧)

للملك تأجيل انعقاد مجلس الأمة على أنه لا يجوز أن تزيد مدة التأجيل عن ثلاثين يوماً ولا أن يتكرر في دور الانعقاد الواحد بدون موافقة المجلسين.

المادة (٦٨)

الملك هو القائد الأعلى لجميع القوات المسلحة في المملكة الليبية، ومهمتها حماية سيادة البلاد وسلامة أراضيها وأمنها، وتشمل الجيش وقوات الأمن. [١٣]

---

١٣ حلـت هذه المادة محل المادة رقم (٦٨) من دستور عام ١٩٥١ التي كانت تنص [الملـك هـو القائـد الأعلى لجميع القوات المسلحة الليبية].

المادة (٦٩)

يعلن الملك الحرب ويعقد الصلح ويبرم المعاهدات ويصدق عليها بعد موافقة مجلس الأمة.

المادة (٧٠)

الملك يعلن الأحكام العرفية وحالة الطوارئ على أن يعرض إعلان الأحكام العرفيـة علـى مجلس الأمة ليقرر استمرارها أو إلغاءها، وإذا وقع ذلك الإعلان في غير دور الانعقـاد وجـب دعوة مجلس الأمة للاجتماع على وجه السرعة.

المادة (٧١)

الملك ينشئ ويمنح الألقاب والأوسمة وغير ذلك من شارات الشرف. أما إنشاء الرتب المدنية فمحظور.[١٤]

المادة (٧٢)

الملك يعين رئيس الوزراء وله أن يقيله أو يقبل استقالته من منصبه ويعين الوزراء ويقيلهم أو يقبل استقالتهم بناءً على ما يعرضه عليه رئيس الوزراء.

المادة (٧٣)

الملك يعين ويقيل الممثلين بناءً على ما يعرضه عليه وزير الخارجية ويقبل اعتماد رؤسـاء البعثات السياسية الأجنبية لديه.

المادة (٧٤)

الملك ينشئ المصالح العامة ويعين كبار الموظفين ويعزلهم وفقاً لأحكام القانون.

المادة (٧٥)

تصك العملة باسم الملك وفقاً للقانون.

المادة (٧٦)

لا ينفذ حكم الاعدام الصادر من أية محكمة ليبية إلا بموافقة الملك.

المادة (٧٧)

للملك حق العفو وتخفيف العقوبة.

---

١٤ حلـت محل المادة رقم (٧١) من دستور عام ١٩٥١ التي كانت تنص [الملك ينـشئ ويمـنح الألقـاب والرتب والأوسمة وغير ذلك من شارات الشرف].

الفصل السادس
الوزراء
المادة (٧٨)

يؤلف مجلس الوزراء من رئيس الوزراء ومن الوزراء الذين يرى الملك تعيينهم بناءً على ما يعرضه عليه رئيس الوزراء.

المادة (٧٩)

يقسم رئيس الوزراء والوزراء قبل تولـيهم أعمال مناصبهم اليمين الآتية أمام الملك: " أقسم بالله العظيم أن أكون مخلصاً للوطن وللملك، وأن أحترم الدستور والقانون، وأرعى مصالح الشعب رعاية كاملة " .

المادة (٨٠)

للملك أن يعين عند الضرورة وزراء بدون وزارة.

المادة (٨١)

لا يلي الوزارة إلا ليبي.

المادة (٨٢)

لا يلي الوزارة أحد أعضاء البيت المالك.

المادة (٨٣)

يجوز الجمع بين الوزارة وعضوية مجلس الأمة.

المادة (٨٤)

تناط بمجلس الوزراء إدارة جميع شئون الدولة الداخلية والخارجية. [١٥]

المادة (٨٥)

توقيعات الملك في شئون الدولة يجب لنفاذها أن يوقـع عليها رئيس الوزراء والوزراء المختصون. ويعين رئيس الوزراء ويعفى من منصبه بأمر ملكي، أما الوزراء فيكون تعيينهم وإعفاؤهم من مناصبهم بمراسيم يوقـعها الملك ورئيس الوزراء.

---

١٥ حلـت محل المادة رقم (٨٤) من دستور عام ١٩٥١ التي كانت تنص [تناط بمجلس الوزراء إدارة جميع شئون الدولة الداخلية والخارجية بموجب اختصاصات الحكومة الاتحادية المقررة بهذا الدستور وطبقاً لأحكامه].

المادة (٨٦)

الوزراء مسئولون تجاه مجلس النواب مسئولية مشتركة عن السياسة العامة للدولة وكل منهم مسئول عن أعمال وزارته.

المادة (٨٧)

إذا قـرّر مجلس النواب بأغلبية جميع الأعضاء الذين يتألف منهم المجلس عدم الثقة بالوزراة وجب عليها أن تستقيل، وإذا كان القرار خاصاً بأحد الوزراء وجب عليه اعتزال الوزارة.

ولا ينظر مجلس النواب في طلب الاقتراع بعدم الثقة صريحاً كان أو ضمناً إلا إذا تقـدّم به خمسة عشر نائباً فأكثر. ولا يجوز أن يطرح هذا الطلب للمناقشة إلا بعد ثمانية أيـام مـن يـوم تقديمه، ولا تؤخذ الآراء عنه إلا بعد يومين من تمام المناقشة فيه.

المادة (٨٨)

للوزراء أن يحضروا جلسات المجلسين، ويجب أن يسمعوا كلما طلبوا الكلام، ولا يجـوز أن يشتركوا في التصويت إلا إذا كانوا أعضاء، ولهم الاستعانة بمن يختارون من موظفي وزاراتهم أو أن ينيبوهم عنهم، ولكل مجلس أن يطلب من أي وزير حضور جلساته عند الضرورة.

المادة (٨٩)

في حالة إقالة رئيس الوزراء أو استقالته يعتبر جميع الوزراء مُقالين أو مستقيلين.

المادة (٩٠)

لا يجوز للوزراء أن يتولـّوا أية وظيفة عامة أخرى في أثناء تولـّيهم الحكم أو أن يمارسوا أية مهنة أو أن يشتروا أو يستأجروا شيئاً من أملاك الدولة أو يؤجروها أو يبيعوهـا شـيئاً مـن أموالهم أو يقايضوها عليه[١٦]، ولا أن يدخلوا بصورة مباشرة أو غيـر مباشـرة فـي التعهـدات والمناقصات التي تعقدها الإدارة العامة أو المؤسسات الخاضعة لإدارة الدولة أو مراقبتها، كما لا يجوز لهم أن يكونوا أعضاء في مجلس إدارة أية شركة أو أن يشتركوا اشتراكاً فعلياً في عمـل تجاري أو مالي.

---

١٦ لم تكن عبارة (أو يؤجروها أو يبيعوها شيئا من أموالهم أو يقايضوها عليه) موجودة بنص المادة (٩٠) كما وردت في دستور عام ١٩٥١ وأدخلت بموجب القانون رقم (١) لسنة ١٩٦٣.

المادة (٩١)

تحدد مرتبات رئيس الوزراء بقانون. [١٧]

المادة (٩٢)

تحدد بقانون مسئوليات الوزراء المدنية والجزائية، وطريقة اتهامهم ومحاكماتهم فيما يقع منهم من جرائم في تأدية وظائفهم.

الفصل السابع
مجلس الأمة
المادة (٩٣)

مجلس الأمة يتكون من مجلسين: مجلس الشيوخ ومجلس النواب.

الفرع الأول
مجلس الشيوخ
المادة (٩٤)

يؤلف مجلس الشيوخ من أربعة وعشرين [١٨] عضواً يعيّنهم الملك.

المادة (٩٥) [١٩]

. . . .

المادة (٩٦)

يشترط في عضو مجلس الشيوخ، زيادة على الشروط المقررة في قانون الانتخاب، أن يكون ليبياً وألا تقل سنه يوم التعيين عن أربعين سنة ميلادية. [٢٠]

المادة (٩٧)

يعيّن الملك رئيس مجلس الشيوخ، وينتخب المجلس وكيلين وتعرّض نتيجة الانتخاب على الملك للتصديق عليها ويكون تعيين الرئيس وانتخاب الوكيلين لمدة سنتين ويجوز إعادة تعيين الرئيس وانتخاب الوكيلين.

---

١٧ حلّت محل المادة رقم (٩١) من دستور عام ١٩٥١ التي كانت تنص [تحدد مرتبات رئيس الوزراء والوزراء بقانون اتحادي].

١٨ كانت هذه المادة في دستور عام ١٩٥١ تنص على أن [... ويكون لكل من ولايات المملكة الثلاث ثمانية أعضاء.]

١٩ ألغيت هذه المادة بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٦٣. كانت تنص في دستور عام ١٩٥١ على أن [يعيّن الملك نصف الأعضاء وتقوم مجالس الولايات التشريعية بانتخاب الباقين].

٢٠ حلّت محل المادة (٩٦) من دستور ١٩٥١ التي كانت تنص في فقرتها الثانية [.. ويجوز تعيين أعضاء البيت المالك في مجلس الشيوخ ولكن لا يجوز انتخابهم].

المادة (٩٨)

مدة العضوية في مجلس الشيوخ ثماني سنوات، ويجدد اختيار نصف الشيوخ كل أربع سنوات، ومن انتهت مدته من الأعضاء يجوز إعادة تعيينه.[٢١]

المادة (٩٩)

يجتمع مجلس الشيوخ عند اجتماع مجلس النواب وتوقف جلساته معه.

الفرع الثاني
مجلس النواب
المادة (١٠٠)

يؤلف مجلس النواب من أعضاء يجرى انتخابهم بالاقتراع السري العام على مقتضى أحكام قانون الانتخاب.

المادة (١٠١)

يحدد عدد النواب على أساس نائب واحد عن كل عشرين ألفاً من السكان أو عن كل جزء من هذا العدد يجاوز نصفه.[٢٢]

المادة (١٠٢)

الانتخاب حق لليبيّين البالغين إحدى وعشرين سنة ميلادية على الوجه المبين في القانون، ويجوز للمرأة أن تمارس هذا الحق وفقاً للشروط التي يضعها القانون.[٢٣]

المادة (١٠٣)

يشترط في النائب:

---

٢١ حلـّت هذه المادة محل المادة (٩١) من دستور عام ١٩٥١ التي كانت تنص [مدة العضوية في مجلس الشيوخ ثماني سنوات ويجدد اختيار نصف الشيوخ المعينين ونصف المنتخبين كل أربع سنوات. ومن انتهت مدته من الأعضاء يجوز إعادة انتخابه أو تعيينه].

٢٢ حلـّت هذه المادة محل المادة رقم (١٠١) من دستور عام ١٩٥١ التي كانت تشترط في آخر عبارة منها [بشرط ألا يقل عدد النواب في أي من الولايات الثلاث عن خمسة أعضاء].

٢٣ حلـّت هذه المادة محل المادة رقم (١٠٢) من دستور عام ١٩٥١ التي كانت تنص على أن:
[يشترط في الناخب
١. أن يكون ليبياً.
٢. أن يكون قد أتم الحادية والعشرين من عمره بحسب التقويم الميلادي، وذلك بالإضافة إلى الشروط الأخرى المنصوص عليها في قانون الانتخاب الاتحادي.]

١) أن يكون قد أتم الثلاثين سنة من عمره حسب التقويم الميلادي.
٢) أن يكون اسمه مدرجاً بأحد جداول الانتخاب.
٣) أن لا يكون من أعضاء البيت المالك.

وذلك بالإضافة إلى الشروط الأخرى المنصوص عليها في قانون الانتخاب.

المادة (١٠٤)

مدة مجلس النواب أربع سنوات ما لم يحل المجلس قبل ذلك.

المادة (١٠٥)

ينتخب مجلس النواب رئيساً ووكيلين في أول كل دور انعقاد عادي ويجوز إعادة انتخابهم.

المادة (١٠٦)

إذا حـُـلّ مجلس النواب في أمر فلا يجوز حلّ المجلس الذي يليه من أجل نفس الأمر.

المادة (١٠٧)

الأمر الصادر بحلّ مجلس النواب يجب أن يشتمل على دعوة الناخبين لإجراء انتخابات جديدة في ميعاد لا يتجاوز ثلاثة أشهر وعلى تحديد ميعاد لاجتماع المجلس الجديد في العشرين يوماً التالية لتمام الانتخاب.

الفرع الثالث
أحكام عامة للمجلسين

المادة (١٠٨)

عضو مجلس الأمة يمثل الشعب كله ولا يجوز لناخبيه ولا للسلطة التي تعيّنه تحديد وكالته بقيد أو شرط.

المادة (١٠٩)

لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الشيوخ وعضوية مجلس النواب، وفيما عدا ذلك يحدد قانون الانتخاب أحوال عدم الجمع الأخرى.[٢٤]

---

٢٤ حلت هذه المادة محل المادة رقم (١٠٩) التي كانت تنص [لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الشيوخ وعضوية مجلس النواب. ولا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الأمة وعضوية مجالس الولايات التشريعية ولا أي وظيفة عامة وفيما عدا ذلك يحدد قانون الانتخاب الاتحادي أحوال عدم الجمع الأخرى].

المادة (١١٠)

قبل أن يتولى أعضاء مجلسي الشيوخ والنواب عملهم يقسم كل منهم علناً في قاعة جلسات اليمين الآتية:

" أقسم بالله العظيم أن أكون مخلصاً للوطن وللملك ومحترماً للدستور ولقوانين البلاد وأن أؤدي أعمالي بالأمانة والصدق " .

المادة (١١١)

يفصل كل مجلس في صحة انتخاب أعضائه وفقاً لنظامه الداخلي ولا تعتبر النيابة باطلة إلا بقرار يصدر بأغلبية ثلثي الأعضاء الذين يتألف منهم المجلس ويجوز أن يعهد بهذا الاختصاص إلى سلطة أخرى بقانون.[٢٥]

المادة (١١٢)

يدعو الملك مجلس الأمة سنوياً إلى عقد جلساته العادية خلال الأسبوع الأول من شهر نوفمبر، فإذا لم يدع إلى ذلك يجتمع بحكم القانون في اليوم العاشر من الشهر نفسه. ويدوم دور انعقاده العادي إذا لم يحل مجلس النواب مدة خمسة أشهر على الأقل ويعلن الملك فض انعقاده.

المادة (١١٣)

أدوار الانعقاد واحدة للمجلسين فإذا اجتمع أحدهما أو كلاهما في غير الزمن القانوني فالاجتماع غير شرعي والقرارات التي تصدر فيه باطلة بحكم القانون.

المادة (١١٤)

جلسات المجلسين علنية على أن كلا منهما ينعقد بهيئة سرية بناء على طلب الحكومة أو عشرة من الأعضاء ليقرر ما إذا كانت المناقشة في الموضوع المطروح أمامه تجري في جلسة سرية أو علنية.

المادة (١١٥)

ليس لمجلس الأمة بغير موافقة الحكومة أن ينظر في دوراته غير العادية في غير الموضوعات التي دعي للاجتماع من أجلها.

المادة (١١٦)

لا تعتبر جلسات المجلسين صحيحة إلا إذا حضر أغلبية الأعضاء عند افتتاح الجلسة ولا يجوز لأي من المجلسين أن يتخذ قراراً إلا إذا حضر الجلسة عند اتخاذ القرار أغلبية أعضائه.

---

٢٥ أسقطت كلمة " إتحادي " التي وردت في آخر المادة (١١١) من دستور عام ١٩٥١.

المادة (١١٧)

تصدر القرارات في كل من المجلسين بأغلبية الحاضرين في غير الأحوال المشترط فيها أغلبية خاصّة، وإذا تساوت الأصوات عُدّ الأمر الذي حصلت المداولة فيه مرفوضاً.

المادة (١١٨)

يكون تصويت كل من المجلسين في المسائل المعروضة عليه وفقاً للطريقة التي يبّينها نظامه الداخلي.

المادة (١١٩)

لا يناقش كل من المجلسين مشروع قانون قبل أن تنظر فيه اللجان المختصة بمقتضى النظام الداخلي.

المادة (١٢٠)

كل مشروع قانون يقـرّه أحد المجلسين يبعث به رئيسه إلى رئيس المجلس الآخر.

المادة (١٢١)

كل مشروع قانون رفضه أحد المجلسين لا يجوز تقديمه ثانية في الدورة ذاتها.

المادة (١٢٢)

لكل عضو من أعضاء مجلس الأمة أن يوجه إلى الوزراء أسئلة واستجوابات وذلك على الوجه الذي يبّين بالنظام الداخلي لكل مجلس. ولا تجرى المناقشة في استجواب ما إلا بعد ثمانية أيام على الأقل من يوم تقديمه وذلك فيما عدا حالة الاستعجال وبشروط موافقة من وُجّه إليه الاستجواب.

المادة (١٢٣)

لكل مجلس وفقاً لنظامه الداخلي أن يجري تحقيقاً في مسائل معينة تدخل في حدود اختصاصه.

المادة (١٢٤)

لا يجوز مؤاخذة أعضاء مجلس الأمة فيما يبدون من الآراء في المجلسين أو في اللجان التابعة لهما وذلك مع مراعاة أحكام نظامهما الداخلي.

المادة (١٢٥)

لا يجوز أثناء دورة الانعقاد اتخاذ اجراءات جنائية أو الاستمرار فيها إلا إذا كانت قد بدأت نحو أي عضو من أعضاء مجلس الأمة ولا القبض عليه إلا بإذن المجلس التابع هو له، وذلك فيما عدا حالة التلبس بالجناية.

المادة (١٢٦)

لا يمنح أعضاء مجلس الأمة أوسمة أو نياشين أثناء مدة عضويتهم، ويستثنى من ذلك الأعضاء الذين يتقلدون مناصب حكومية لا تتنافى مع عضوية مجلس الأمة، كما تستثنى الرتب والأوسمة والنياشين العسكرية.

المادة (١٢٧)

يحدد قانون الانتخاب أحوال سقوط عضوية أحد أعضاء مجلس الأمة ويصدر قرار السقوط بأغلبية جميع الأعضاء الذين يتألف منهم المجلس التابع له العضو. [٢٦]

المادة (١٢٨)

إذا خلا مقعد أحد أعضاء مجلس الأمة يختار له عضو بطريق التعييّن أو الانتخاب طبقاً لأحكام هذا الدستور وذلك خلال ثلاثة أشهر من يوم إشعار المجلس الحكومة بخلو المقعد، ولا تدوم نيابة عضو مجلس الشيوخ الجديد إلا إلى نهاية مدة سلفه، وتنتهي نيابة العضو الجديد في مجلس النواب بإنتهاء مدة المجلس.

المادة (١٣٠)

يجب تجديد نصف أعضاء مجلس الشيوخ خلال الأشهر الثلاثة السابقة لتاريخ انتهاء مدة عضوية الأعضاء الذين تنتهي مدتهم، فإن لم يتيسر التجديد في الميعاد المذكور امتدت عضوية الأعضاء الذين انتهت مدتهم إلى حين تعييّن الأعضاء الجدد. [٢٧]

المادة (١٣١)

تحدد بقانون [٢٨] مكافآت أعضاء مجلس الأمة على أن كل زيادة فيها لا تسري إلا بعد إنتهاء مدة مجلس النواب الذي قررها.

---

٢٦ أسقطت كلمة " الإتحادي " الواردة في وصف قانون الانتخاب بهذه المادة في دستور ١٩٥١.

٢٧ عدّلت هذه المادة في ضوء التعديلات التي أدخلت على المواد (٩٥)، (٩٨).

٢٨ أسقطت كلمة " إتحادي " التي وردت في وصف القانون الواردة في المادة رقم (١٣١) بدستور ١٩٥١.

المادة (١٣٢)

يضع كل مجلس نظامه الداخلي مبيناً فيه طريقة السير في تأدية أعماله.

المادة (١٣٣)

يقوم رئيس كل من المجلسين بحفظ النظام في داخل مجلسه ولا يجوز لأية قوة مسلحة دخول المجلس أو الاستقرار على مقربة من أبوابه إلا بطلب من رئيسه.

المادة (١٣٤)

لا يجوز لأحد أن يتقدم بطلب إلى مجلس الأمة إلا كتابة وللمجلس أن يحيل إلى الوزراء ما يقدم إليه من العرائض. وعلى الوزراء أن يقدموا الايضاحات اللازمة عما تضمنته هذه العرائض كلما طلب المجلس ذلك.

المادة (١٣٥)

يصدّق الملك على القوانين التي يقـرّها مجلس الأمة ويصدرها خلال ثلاثين يوماً من ابلاغها إليه.

المادة (١٣٦)

للملك خلال المدة المحددة لإصدار القانون أن يطلب من مجلس الأمة إعادة النظر فيه، وعلى المجلس في هذه الحالة بحث القانون من جديد، فإذا أقـرّه ثانية بموافقة ثلثي الأعضاء الذين يتألف منهم كل من المجلسين صدّق عليه الملك وأصدره خلال ثلاثين يوماً من ابلاغ القرار الأخير إليه.

فإذا كانت الأغلبية أقل من الثلثين أمتنع النظر فيه في دور الانعقاد نفسه فإذا عاد مجلس الأمة في دور انعقاد آخر إلى إقرار ذلك المشروع بأغلبية جميع الأعضاء الذين يتألف منهم كل من المجلسين صدّق عليه الملك وأصدره خلال ثلاثين يوماً من ابلاغ القرار إليه.

المادة (١٣٧)

تصبح القوانين التي أصدرها الملك نافذة في المملكة الليبية بعد إنقضاء ثلاثين يوماً من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية، ويجوز نقص هذا الميعاد أو إطالته بنص خاص في هذه القوانين ويجب نشر القوانين في الجريدة الرسمية خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إصدارها.

المادة (١٣٨)

للملك ولمجلسي الشيوخ والنواب حق اقتراح القوانين عدا ما كان منها خاصاً بالميزانية أو بإنشاء الضرائب أو بتعديلها أو الإعفاء من بعضها أو إلغائها فاقتراحه للملك ولمجلس النواب.

المادة (١٣٩)

كلما اجتمع المجلسان بهيئة مؤتمر تكون الرئاسة لرئيس مجلس الشيوخ وفي حالة غيابه يتولى الرئاسة رئيس مجلس النواب.

المادة (١٤٠)

لا تعد جلسات المؤتمر صحيحة إلا إذا توفرت الأغلبية المطلقة لأعضاء كل من المجلسين الذين يتآلف منها المؤتمر.

الفصل الثامن

السلطة القضائية [٢٩]

المادة (١٤١)

تـُـشكـّل المحكمة العليا من رئيس وقضاة يعيّـنون بمرسوم. ويؤدون اليمين أمام الملـك قبل تولـّيهم مناصبهم.[٣٠]

المادة (١٤٢)

يُحال رئيس المحكمة العليا وقضائها إلى التقاعد عند إتمامهم خمساً وستين سنة ميلادية.

المادة (١٤٣)

يحدد القانون اختصاصات المحكمـة العليـا، ويرتـب جهـات القـضاء الأخـرى ويعـين اختصاصاتها.

المادة (١٤٤)

جلسات المحاكم علنية، إلا إذا قررت المحكمة جعلها سرّية مراعاة للنظام العام والآداب.

المادة (١٤٥)

القضاة مستقلـّون ولا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون، وهم غير قابلين للعزل وذلـك على الوجه المبين في القانون.

٢٩ جرى إدخال تعديلات واسعة في عدد أرقام ومضمون مواد هذا الفصل الخاص بالسلطة القضائية.

٣٠ حلـّت هذه المادة محل المادة رقم (١٤١) الواردة بدستور ١٩٥١ والتي كانـت تـنص [يعـين القـانون الاتحادي النظام القضائي العام للدولة وفقاً لأحكام هذا الدستور].

المادة (١٤٦)

يعيّن القانون شروط تعيين القضاة ونقلهم وتأديبهم.

المادة (١٤٧)

ينظم القانون وظيفة النيابة العامة واختصاصاتها وصلتها بالقضاء.

المادة (١٤٨)

يكون تعيين أعضاء النيابة العامة في المحاكم وتأديبهم وعزلهم وفقاً للشروط التي يقرّرها القانون.

المادة (١٤٩)

ينظم القانون ترتيب المحاكم العسكرية ويبين اختصاصاتها والشروط الواجب توافرها فيمن يتولّون القضاء فيها.

(ألغيت المواد ١٥٠ و١٥١ و١٥٢ و١٥٣ و١٥٤ و١٥٥ و١٥٦ و١٥٧ و١٥٨ بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٦٣).

الفصل التاسع
النظام المالي [٣١]
المادة (١٥٩)

يجب تقديم مشروع الميزانية العامة إلى مجلس الأمة قبل ابتداء السنة المالية بشهرين على الأقل لفحصها واعتمادها وتُقرّ الميزانية باباً باباً، ويحدد بدء السنة المالية بقانون.

المادة (١٦٠)

تكون مناقشة الميزانية وتقريرها في مجلس النواب أولاً.

المادة (١٦١)

لا يجوز فض دور انعقاد مجلس الأمة قبل الفراغ من تقرير الميزانية.

---

٣١ كان اسم هذا الفصل في دستور ١٩٥١ " مالية الاتحاد " .

المادة (١٦٢)

في جميع الأحوال التي لا تـسـتقرّ فيها الميزانية قبل بدء السنة المالية تفتح بموجب مرسـوم ملكي اعتمادات شهرية مؤقتة على أساس جزء من اثنى عشر من اعتمادات السنة الباقية، وتجنى الايرادات وتنفق المصروفات وفقاً للقوانين النافذة في نهاية السنة المالية السابقة.

المادة (١٦٣)

كل مصروف غير وارد بالميزانية أو زائد على التقديرات الواردة بها يجـب أن يـأذن بـه مجلس الأمة، ويجب استئذانه كذلك كلما أريد نقل مبلغ من باب إلى آخر من أبواب الميزانية.

المادة (١٦٤)

يجوز فيما بين أدوار الانعقاد وفي فترة حلّ مجلس النواب تقرير مـصروفات جديـدة غيـر واردة بالميزانية ونقل مبلغ من باب إلى آخر من أبواب الميزانية إذا كان ذلك لضرورة مستعجلة وعلى شرط أن يكون بمراسيم ملكية تعرّض على مجلس الأمة في ميعاد لا يتجاوز الشهر مـن اجتماعه التالي.

المادة (١٦٥)

يجوز في حالة الضرورة وضع مشروع ميزانية استثنائية لأكثر من سـنة تتـضمن مـوارد ونفقات استثنائية ولا تنفـذ إلا إذا أقرّها مجلس الأمة.

المادة (١٦٦)

يقوم ديوان المحاسبة بمراقبة حسابات الحكومة ويقدّم إلى مجلس الأمة تقريراً بنتيجـة هـذه المراقبة. وتحدد بقانون اختصاصات الديوان وتشكيله وقواعد المراقبة التي يمارسها.

المادة (١٦٧)

لا يجوز فرض ضريبة أو تعديلها أو إلغاؤها إلا بقانون، ولا يجوز إعفـاء أحـد مـن أداء الضرائب في غير الأحوال المبينة في القانون، كما لا يجوز تكليف أحد بتأدية شيء من الأموال والرسوم إلا في حدود القانون.

المادة (١٦٨)

لا يجوز تقرير معاش على خزانة الحكومة أو تعويض أو إعانة أو مكافـأة إلا فـي حـدود القانون.

المادة (١٦٩)

لا يجوز عقد قرض عمومي ولا تعهد قد يترتب عليه إنفاق مبالغ من الخزانة في سنة أو سنوات مقبلة إلا بموافقة مجلس الأمة.

المادة (١٧٠)

يحدد نظام النقد بقانون. [٣٢]

المادة (١٧١)

تؤول للخزانة العامة جميع إيرادات الدولة بما فيها حصيلة الضرائب والرسوم وغير ذلك من الأموال وفقاً لأحكام الدستور والقوانين.
(ألغيت المواد ١٧٣ و١٧٤ و١٧٥ بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٦٣).

الفصل العاشر
الإدارة المحلية [٣٣]
المادة (١٧٦)

تُقسّم المملكة الليبية إلى وحدات إدارية وفقاً للقانون الذي يصدر في هذا الشأن، ويجوز أن تُشكل فيها مجالس محلية ومجالس بلدية، ويحدد القانون نطاق هذه الوحدات كما ينظم هذه المجالس.

الفصل الحادي عشر
أحكام عامة
المادة (١٨٦)

اللغة العربية هي اللغة الرسمية للدولة.

المادة (١٨٧)

تُحدد بقانون الأحوال التي يجوز فيها استعمال لغة أجنبية في المعاملات الرسمية.

المادة (١٨٨)

للمملكة الليبية عاصمتان هما طرابلس وبنغازي.

---

٣٢ أسقطت لفظة " إتحادي " التي كانت قد وردت في المادة (١٧٠) من دستور ١٩٥١.
٣٣ حلّ هذا العنوان للفصل العاشر محل " الولايات " بدستور عام ١٩٥١.

المادة (١٨٩)

تسليم اللاجئين السياسيين محظور، وتحدد الاتفاقيات الدولية والقوانين قواعد تسليم المجـرمين العاديين.

(ألغيت المواد ١٧٧ و ١٧٨ و١٧٩ و١٨٠ و١٨١ و ١٨٢ و١٨٣ و١٨٤ و ١٨٥ بالقـانون رقم ١ لسنة ١٩٦٣).

المادة (١٩٠)

لا يجوز إبعاد الأجانب إلا طبقاً لأحكام القانون.

المادة (١٩١)

يحدد بقانون الوضع القانوني للأجانب وفقاً لمبادئ القانون الدولي.

المادة (١٩٢)

تضمن الدولة لغير المسلمين احترام نظام أحوالهم الشخصية.

المادة (١٩٣)

لا يمنح العفو العام إلا بقانون.

المادة (١٩٤)

تحدد بقانون طريقة إنشاء وتنظيم القوات البرية والبحريّة والجوية.

المادة (١٩٥)

لا يجوز بأية حال تعطيل حكم من أحكام هذا الدستور إلا أن يكون ذلك وقتياً في زمن الحرب أو في أثناء قيام الأحكام العرفية، وعلى الوجه المبين في القانون، وعلى أي حال لا يجوز تعطيل انعقاد مجلس الأمة متى توفرت في انعقاده الشروط المقررة في هذا الدستور.

المادة (١٩٦)

للملك ولكل من المجلسين اقتراح تنقيح هذا الدستور بتعديل أو حذف حكم أو أكثر من أحكامه أو إضافة أحكام أخرى.

المادة (١٩٧)

لا يجوز اقتراح تنقيح الأحكام الخاصّة بشكل الحكم الملكي وبنظام وراثة العـرش وبـالحكم النيابي وبمبادئ الحرّية والمساواة التي يكفلها هذا الدستور.

المادة (١٩٨)

لأجل تنقيح هذا الدستور يصدر كل من المجلسين بالأغلبية المطلقة لأعضائه جميعاً قراراً بضرورته وتحديد موضوعه، ثم بعد بحث المسائل التي هي محل للتنقيح يصدر المجلسان قرارهما في شأنها، ولا تصح المناقشة والاقتراع في كل من المجلسين إلا إذا حضر ثلاثة أرباع عدد أعضائه، ويشترط لصحة القرارات أن تصدر بأغلبية ثلاثة أرباع الأعضاء الحاضرين في كل من المجلسين وأن يصدّق عليها الملك.

المادة (١٩٩) [٣٤]

. . . .

المادة (٢٠٠)

تنظم بقانون المهاجرة إلى ليبيا.

الفصل الحادي عشر
أحكام انتقالية وأحكام وقتية
المادة (٢٠١)

إلى أن يصدر قانون الإدارة المحلية تُقسّم المملكة الليبية إلى عشر وحدات إدارية رئيسية تسمى بقرار من مجلس الوزراء، ويرأس كل منها موظف يعيّن بمرسوم ملكي.

المادة (٢٠٢)

يظل مجلس الشيوخ قائماً بتشكيله الحالي إلى أن تنتهي عضوية كل عضو من أعضائه.

المادة (٢٠٣) [٣٥]

. . . .

---

٣٤ ألغيت هذه المادة بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٦٣ وكانت هذه المادة في دستور عام ١٩٥١ تنص على [في حالة تنقيح الأحكام الخاصّة بشكل الحكم الاتحادي يجب زيادة على الأحكام المقررة في المادة السابقة موافقة جميع الولايات التشريعية على التنقيح المقترح، وتتم هذه الموافقة بقرار يصدره المجلس التشريعي لكل ولاية في هذا الشأن قبل عرض التنقيح على الملك للتصديق عليه].

٣٥ ألغيت هذه المادة بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٦٣ وكانت هذه المادة في دستور عام ١٩٥١ تنص على [في حالة تنقيح الأحكام الخاصّة بشكل الحكم الاتحادي يجب زيادة على الأحكام المقررة في المادة السابقة موافقة جميع الولايات التشريعية على التنقيح المقترح، وتتم هذه الموافقة بقرار يصدره المجلس التشريعي لكل ولاية في هذا الشأن قبل عرض التنقيح على الملك للتصديق عليه].

المادة (٢٠٤)

جميع القوانين والتشريعات والأوامر والإعلانات المعمول بها في أي جزء من ليبيا وقت نفاذ هذا القانون تظل سارية بالقدر الذي لا يتعارض مع أحكام التعديل الدستوري المستحدث، وذلك إلى أن تنقضي أو تلغي أو تعدل أو تستبدل بها تشريعات أخرى تسن وفقاً للقواعد المبينة في هذا الدستور.

(ألغيت المواد ٢٠٥ و٢٠٦ و٢٠٧ و٢٠٨ و٢٠٩ و ٢١٠ و٢١١ و٢١٢ و ٢١٣ بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٦٣).

وضعت الجمعية الوطنية الليبية وأقرت هذا الدستور في جلستها المنعقدة بمدينة بنغازي في يوم الأحد ٦ المحرم الحرام ١٣٧١ الموافق ٧ أكتوبر ١٩٥١ وعهدت إلى رئيسها ونائبيه بإصداره ورفعه إلى حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم وبنشره في الجريدة الرسمية بليبيا.

تنفيذا لقرار الجمعية الوطنية قد أصدرنا هذا الدستور في بمدينة بنغازي في يوم الأحد ٦ المحرم الحرام ١٣٧١ الموافق ٧ أكتوبر ١٩٥١.

نائب الرئيس	نائب الرئيس	رئيس الجمعية الوطني
أبو بكر بن أحمد أبو بكر	عمر فائق شنيب	محمد أبو الاسعاد العالم

الملحق رقم (٢)

مذكرة وطنية إلى الملك إدريس حول الوضع الراهن في البلاد [1]

تقديم [2]

في الهيئة النيابية ١٩٦٠ – ١٩٦٤ وكان عدد أعضاء مجلس النواب خمسة وخمسين نائباً برزت كتلة معارضة مؤلفة من النواب الشيخ محمود صبحي والسادة السائح فلفل ومحمد بشير المغيربي والفيتوري زميت وأحمد الرماش.

وفي الدورة البرلمانية لسنة ١٩٦٢ نقلت اجتماعات مجلس الأمة (النواب والشيوخ) إلى قاعة مدرسية في مدينة البيضاء حيث أن المبنى المخصّص للبرلمان لم يستكمل بعد ذلك تمهيداً لإعلان البيضاء عاصمة أخرى. ومعلوم أن الدستور ينصّ على أن للدولة عاصمتين هما طرابلس وبنغازي.

فقرّر الإخوة المعارضون مقاطعة اجتماعات مجلس النواب في البيضاء وأرسلوا بذلك رسالة إلى رئيس مجلس النواب.

ثمّ توجّهوا بمذكرة إلى الملك إدريس رحمه الله، كنت قد اقترحتها وكتبتها حول الوضع الراهن في البلاد، وقد سلـّمت إليه بواسطة السيد فتحي الخوجة بديوان الملك عن طريق الشيخ محمود صبحي، ووقـّع المذكرة بالإضافة إلى النواب الخمسة المذكورين النائب محمد أبو صاع الزنتاني والأستاذ مصطفى بن عامر والأستاذ محمود مخلوف والسيد عبد الرحمن بركات والأستاذ إبراهيم الغويل، وذلك بتاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٧.

وقد طبعت بالآلة الكاتبة نسخ كثيرة من المذكرة ووزّعت على قطاعات كبيرة من المواطنين.

نصّ المذكرة

بسم الله الرحمن الرحيم

مولانا الملكِ المعظم إدريس الأول حفظه الله ورعاه

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

---

١ نصّ الوثيقة رقم (١٢) المنشورة بالصفحات (٤٢٧ – ٤٣٣) من كتاب " وثائق جمعية عمر المختار " ، إعداد محمد بشير المغيربي (١٩٩٢).

٢ تقديم المذكرة أعدّه الأستاذ المغيربي. " وثائق جمعية عمر المختار ".

عندما أنعم الله علينا بالاستقلال إحدى عشر سنة كان الأمل أن نشكر هذه النعمة بالسلوك القويم والعمل الصالح، فقد كانت الفرصة مهيّئة لنقيم مجتمعاً عربياً إسلامياً تحقّق فيه العدالة ويسود فيه الحق ليقف هذا الشعب على قدميه ليشقّ طريقه في الحياة.

كان ذلك هو الأمل ولكنه أمل بقى طيلة هذه المدة حبيس القلوب لم يستطع أن يحقق وجوده الفعلي بسبب الخطوات الضالة في السلوك والفساد المستشري في الأعمال.

لقد مرّت السنون على هذا الضلال والفساد لم تستطع خلالها نصائح المخلصين أن تجد طريقها إلى الأسماع وإن وجدت فإلى أسماع لم يعد أصحابها يخشون رباً ولا شعباً.

ولقد كان في بلاغكم الذي دمغتم فيه منذ عامين الضلال والفساد في الدولة وهدّدتم بأن تغيّروا هذا المنكر بيدكم، لقد كان فيه إشعار بأن السيل قد بلغ الزبي حقاً كما كان فيه إنذار بأن هذه الحال يجب أن تتغيّر.

على ضوء هذه الوقائع رأينا من واجبنا أن نتقدّم إلى مقامكم السامي، يدفعنا حبنا لوطننا وإخلاصنا لملكنا، لنرفع إليكم صورة واضحة عن الوضع الراهن تمثّل الحقيقة في غير تمويه وتشخيص كلّ مطلب عادل وتنطق في صدق وصراحة بكلّ كلمة حق.

إن حصيلة السنوات الماضية من الاستقلال تعطي بأرقامها نتائج مؤسفة، فليس سراً وإن كان مؤلماً أننا استلمنا ما يقارب مائة مليون جنيه منذ الاستقلال حتى الآن مما يسمى بالمساعدات الأجنبية، وعندما نبحث عن أثر هذا المبلغ الضخم بجانب دخلنا القومي في تطوير اقتصادنا وفي بناء كياننا نجد النتيجة المؤسفة الأولى وهي أن أغلب هذا المبلغ قد أنفق في غير طاعة الله وفي غير مصلحة الشعب.

لقد تركـّزت منذ اللحظات الأولى للاستقلال أنظار المسؤولين على المظاهر والشكليات، على البذخ والترف والإسراف والتبذير، فكانت أساطيل السيارات وكانت القصور والفيلات وكان الأثاث والرحلات والحفلات، ثمّ لم تمض فترة حتى جاء من الحكام من أضاف على كل ذلك ما هو أضرّ وأبشع، أضاف فصولاً بل أسّس مدرسة في إفساد الذمم وتحطيم الهمم وفي صناعة الرشاوي والسرقات حتى أصبح جهاز الدولة قائماً لخدمة قلة منتفخة متخمة لا ترعى حرمة ولا تخاف نقمة.

لقد ضاعت عشرات الملايين من الجنيهات بهذه الطريقة، وحينما نلتفتّ حولنا لنضرب بعض الأمثلة فإن ما يجرى في مدينة البيضاء يغني عن كل مثال.

إن ملايين كثيرة أنفقت وملايين أكثر في طريق الإنفاق لبناء مقر للحكومة الاتحادية. لماذا؟ ألا يكفي أن تستقر هذه الحكومة في إحدى العاصمتين ليتفرّغ المسؤولون فيها للعمل والإنتاج وتتفق الملايين – تلك العشرات من الملايين – على المشاريع الزراعية والصناعية لتنمية الدخل القومي ورفع مستوى الشعب ؟ لمصلحة من هذا الذي يجرى في البيضاء ؟ ألمصلحة الشعب الذي لا يتجاوز عدد سكانه المليون والربع وله عاصمتان وأربع حكومات وما زال نصف

ميزانية دولته يغطي من الدول الأجنبية؟ ألمصلحة الشعب الذي يقلّ إنتاجه المصدّر منذ الاستقلال عن أربعة ملايين بينما يزيد استيراده على ثلاثين مليوناً ؟ ألمصلحة الشعب الذي ما زالت غالبيته تسكن الخيم والزراريب وأكواخ الصفيح والخشب وتعيش كقبائل رُحّل تبحث عن الكلأ والماء ولا تعرف حياة الاستقرار ؟

إن ما يجرى في البيضاء لخلق مدينة جديدة لتكون مقراً للحكومة الاتحادية أو عاصمة للدولة كما يشاع ما هو إلا محاولة ضدّ طبيعة الأشياء ضدّ صالح البلاد ضدّ التطور والواقع والمستقبل، ونظرة فاحصة لنتيجة هذا العمل في البيضاء توضح أن إنشاء تلك القصور والفيلات لم يكن عامل ازدهار لتلك المنطقة بل كان عامل دمار مادي ومعنوي.

إن سكان المنطقة تحولوا عن مزارعهم كمواطنين منتجين إلى خفراء وخدم وعمال استهلاكيين، ولو أنفق العشر من تلك الملايين في مشاريع زراعية وصناعية في تلك المنطقة لتحوّلت إلى مصدر هام من مصادر ثروة ليبيا، ولتحوّل سكان المنطقة إلى شعب يعمل وينتج مرفوع الرأس موفور الكرامة يعطي لا يأخذ يستخدم الآلات ولا يستخدم كآلة. ولئن أغنانا هذا المقال عن كل الأمثلة الأخرى، إلا أن من المفيد أن نشير إلى قصة العطاءات والعقود الحكومية فلقد كانت مصدر إختلاس فظيع لأصحاب النفوذ، فلم يكد يخلو عطاء لإنشاء الطرق والمباني أو التوريدات من التلاعب والمحسوبية والرشوة والسرقة فضاعت في هذا المجال الملايين التي لا تحصى دون رقيب وحسيب أو رغم أي رقيب وحسيب.

إن تكاليف طريق فزان التي قفزت من مليونين إلى ستة ملايين جنيه، وتكاليف مد أنابيب المياه من درنة إلى طبرق التي تضاعفت من مليون إلى مليونين ما هما إلا حلقتان في سلسلة طويلة تربط الحوادث ببعضها البعض وتظهر في جلاء كيف وأين ضاعت الملايين.

ومثال ثالث يتمثل في مئات الآلاف من الجنيهات التي استلمها أصحاب النفوذ وشركاؤهم من أموال الدولة نقداً سائلاً من خزينة الحكومة والبنك الوطني لبناء الكباريهات والهوتيلات وللتجارة وأعمال النقل وغير ذلك.

كل ذلك لمصلحة أفراد قلائل لفرض الإثراء الفاحش والتسابق في تكديس الأموال ..

على هذه الصورة ضاعت المائة مليون جنيه ومعها عشرات الملايين الأخرى من الدخل القومي، وهو مبلغ لو أنفق في طاعة الله وفي مصلحة الشعب لتحوّل الوطن من حالة التخلف إلى حال الازدهار، لأصبح لكل مواطن سكنه اللائق به كبشر وعمله المشرف له كإنسان، ولعمّ الرخاء الجماهير الكادحة ولما رأينا مواطناً أثرى أخيراً من عطاءات الدولة يسكن قصراً كلفه أكثر من نصف مليون جنيه بينما أكثر من نصف مليون مواطن لا يملكون شبراً من أرض بلادهم.

وصورة أخرى من صور استغلال النفوذ لا تقلّ عمّا تقدّم بشاعة تلك هي أملاك الدولة من الأراضي الأميرية والمباني والمزارع التي بيعت بأثمان أسمية إلى السادة الكبراء.

إن الأمثلة المخجلة لهذا النوع من الاستغلال كثيرة ووقائعها يعرفها الشعب، هذا الشعب الذي يرى ويحس ويعلم كل شبر وحجر وشجرة من أملاك دولته التي استولى عليها بالباطل أولئك المتحكمون المستغلون المترفون.

لقد كان الأجدر والأحق أن تبقى هذه الممتلكات للدولة تستغلها لصالح الدخل العام أو أن تباع تلك الأراضي والمباني والمزارع إلى أفراد الشعب المعدمين الذين لا يملكون ذرّة من تراب هذا الوطن وهم وحدهم الذين سيكونون – كما كانوا – حماة لهذا التراب من كل عدوان.

ولم يكفِ أصحاب النفوذ المتسلطين كل ذلك بل استغلوا فرصة تزاحم شركات التنقيب على البترول فخلقوا سوقاً أخرى ضربوا بها الرقم القياسي في الاستغلال والاتجار بحقوق الشعب. نكتفي بأن نشير إلى نوع واحد من أنواع تلك العمليات وهي التي استولى البعض فيها على مئات الآلاف من الجنيهات مقابل حصول شركة استعمارية خطيرة على عقد امتياز للتنقيب عن البترول رغم أنف الشعب الذي يعلم أن مطالب هذه الشركة ليس البترول ولكن الشعب نفسه.

مولانا الملك المعظم

إن ملايين الجنيهات التي ضاعت لم تضع وحدها ولكنها أخذت معها هيبة الحكم والشعور باحترام الحكام، فلم يعد الوصول إلى المناصب الكبرى ارتقاءً معنوياً يشرّف صاحبه لأن مقاييس الكفاءة والاستقامة والإنتاج لم تعد المقاييس الأساسية في السباق إلى تلك المناصب.

لقد تحكّم في رقاب الشعب سرّاق متلبسون وفجّار مجاهرون وجهّال متبجّحون.

ورغم وجود العدد الكبير من موظفي الدولة الشرفاء ورغم وجود أقلية موزعة هنا وهناك من أصحاب النفوذ الكبيرة ذوي كفاءة واستقامة، إلا أن هؤلاء وجدوا أنفسهم معطلي الإرادة لا حول لهم ولا قوة فأصبح جهاز الدولة مسيّراً من طغمة معروفة منها، سواء منها الذي يتقلّد منصباً رسمياً أو الذي يحرك الدمى من وراء الستار، والنتيجة المنطقية لذلك هي أن البلاد لا تحكّم دستوراً صحيحاً فإن مواد الدستور معطلّة في جوهرها أما المظاهر الشكلية التي يحرص الحكام على تطبيقها من الدستور ذراً للرماد في الأعين فإنها لم تقدر على طمس بصيرة الشعب، لم تحل دون إدراكه للحقيقة فمن الممكن أن يخدع كل الناس بعض الوقت لكن من المستحيل أن يخدَع كلّ الناس كلّ الوقت، ولا ندري هل يخدع الشعب حينما يقول له نوابه أننا ذاهبون إلى البيضاء لنعقد جلسات مجلس الأمة في قاعة إحدى المدارس، هل يخدع الشعب ولا يقول أين الدستور الذي ينصّ على وجود عاصمتين فقط للدولة الليبية وأين لائحة مجلس الشيوخ التي تنصّ على أن اجتماع مجلس الأمة في غير العاصمتين غير مشروع؟ وهل يخدع الشعب ولا يقول لماذا الاجتماع هناك؟ هل عدّل الدستور فأصبحت البيضاء عاصمة ومن عدّله ولماذا؟ ثمّ ما معنى الاجتماع في قاعة مدرسية، ألا يحمل ذلك معنى الإذلال والإرغام لممثلي الشعب ليعترفوا بالأمر الواقع ؟

كذلك لا ندري هل يخدع الشعب إذا قالت له الحكومة أبشر فقد وقعنا عقداً مع شركة معيّنة نفس الشركة التي مدّت أنابيب درنة – طبرق لتقوم بمدّ الأنابيب لجلب المياه من عين الدبوسية

إلى المرج بمبلغ يزيد على سبعة ملايين جنيه؟ هل يخدع الشعب ولا يسأل أين موافقة مجلس الأمة أولاً كما ينصّ الدستور وأين تخطيطات المشروع ودراسته الفنية وكيف أبرم العقد إجراء مناقصة عالمية وهل ستكون الأنابيب من فضة حتى تكلف هذا المبلغ؟

إن الإجابة على هذه الأسئلة هي لا شئ، ولا شيء مادام الهدف هو ليس مدّ أنابيب المياه لمصلحة الشعب ولكن الهدف الحقيقي هو الربح الحرام لأشخاص معروفين جاءوا بهذه الشركة لتكون لهم شركاً يقتنصون به الملايين.

ولنترك الملايين الأخرى التي يجري امتصاصها من قبل تلك الفئة الباغية بشتى الطرق مثل الطريقة التي أخذت بها أخيراً مقاولة بعض المباني في البيضاء تحت ستار شركة أخرى. إلى هذا الحد من الاستهتار ومقدراته وصلت الحال، إلى هذا الحد من الاستهانة بإرادة الشعب وبإحساسه.

من هنا نبيّن أن لا أمل للشعب في الإصلاح مادام الحال هي الحال، وأن الأموال المنتظرة من عائدات البترول سوف تلحق أخواتها الضائعات من أموال المساعدات الأجنبية، فإن المخطط هو المخطط بل إن الشعب سيجد نفسه في النهاية مكبّلاً بالتزامات مالية ارتبطت بها دولته في مشاريع وهمية جعل ينظر إليها كما ينظر الظمآن إلى السراب في الوقت الذي تتسرّب فيه الملايين إلى جيوب الذين يخطـّطون له في الخفاء، لذلك فإن الشعب لم تعد تغويه الوعود المعسولة وهو يشاهد ويلمس هذه السرقات والاستغلال البشع وضياع أمواله وثرواته في المشاريع الزائفة وفي بطون المترفين، ولم يعد يرضى بالمسكنات وهو يشاهد ويلمس المآسي في حياته اليومية في كل مرفق من المرافق.

يشاهدها ويلمسها في شؤون التعليم الذي يقوم على أساس غير تربوي، في الفوضى الضاربة أطنابها على المدارس والمعاهد، في التخبّط في إدارة هذا المرفق الهام والانحراف عن أداء رسالته الحقيقية، يشاهدها ويلمسها فيما يعانيه المواطنون من تدهور الحالة الصحية في المباني القليلة التي تحمل فقط اسم مستشفيات ومستوصفات، في المناطق التي لم تطأها قدم طبيب، في القرى العطشى في الريف المهمل، في البادية المهجورة.

يشاهدها ويلمسها في الحقوق المسلوبة والواجبات المعطلة، في كبت الحريات، في الفراغ الذي يعيش فيه الشعب، في الظلم الذي شلّ كل وسيلة شريفة، في الظلام الذي أضاع كل غاية نبيلة.

مولانا الملك المعظم

إننا رغم الصورة القاتمة لهذا الوضع لا يزال الأمل يملأ صدورنا، وقد بدر ما عزّز هذا الأمل أخيراً فيما تحقق من التعديلات الدستورية التي اقترحها مقامكم السامي لبعض بنود الدستور. لقد كانت خطوة ضخمة وضعتنا قاب قوسين أو أدنى من نظام الوحدة على أمل الشعب وهدفه الضروري. (إن الله لا يغيّر ما بقوم حتى يغيّروا ما بأنفسهم). إن الفساد والضلال يستطيعان الحياة والنمو في ظلّ أي نظام مهما تدعم شكله ما دامت النفوس هي النفوس.

لقد استنفدنا ما بإمكاننا من وسائل التوجيه وما أقلها لحمل المسئولين على نبذ هذا الضلال والفساد، وكنا لا نجد غير الصدود والتهرّب من مواجهة الحقائق وعدم الاكتراث بالنتائج. لقد استغلّ النواب صلاحياتهم في الدفاع عن حقوق الشعب فانتهك الدستور لمواجهتهم ووضعهم أمام الأمر الواقع في كل شئ. ودفعنا بالتي هي أحسن ودعوناهم بالحكمة وصبرنا وصابرنا ولكن دون جدوى. والحقيقة يا مولانا أن أول الأسباب وأقواها التي مكّنت لهؤلاء المتحكّمين من التمادي في غيّهم هو أنهم استطاعوا أن يضربوا سوراً حديدياً بين الشعب ومليكه. لقد استأثروا بشرف الاتصال بمقامكم السامي وكانوا حلقة اتصال غير أمينة بينكم وبين شعبكم لأن صلتهم هم أنفسهم معدومة بالشعب فكانوا لا يمثلون إلا مصالحهم ولا يتحدثون إلا باسمها وفي إطارها.

والحقيقة أيضاً هي أن هذا الشعب قد ضرب لكم الأمثلة عن إخلاصه وولائه لكم بل كان ذلك مضرب المثل في العلاقة بين الشعوب وملوكها. إنه إخلاص صادق وولاء أكيد لأنكم رفيق تاريخ هذا الوطن ويعتبركم أباً لكلّ مواطن فيه، لذلك فإن أقسى ما يؤلم شعبكم هو أن يرى هذه المآسي تجري في عهدكم وأنه حرم من شرف الاتصال بمقامكم السامي.

وبناءً على هاتين الحقيقتين فإننا نرفع التماسنا إلى حضرتكم للحصول على شرف مقابلتكم لنشرح لكم ما أجملناه في هذا العرض الموجز للوضع الراهن في البلاد ولنضع أمامكم النقاط على هذه الحروف ولنسمّي الأشياء بأسمائها. وعلى ضوء ما قدمناه من وقائع، رأينا من واجبنا أيضاً أن نرفع إلى مقامكم السامي ما نعتقد أنها مطالب عادلة تجيش بها صدور الجماهير لوضع حدّ لموجات الفساد والضلال المتلاحقة لتستطيع سفينة الوطن الوصول إلى شاطئ الأمان قبل فوات الأوان.

أولاً – اتخاذ الخطوات الدستورية لإنهاء النظام الاتحادي القائم الذي أثبت فشله واستنفد أغراضه وتحقيق الوحدة الليبية الكاملة.

ثانياً – إصدار قانون من أين لك هذا ؟ وتطبيقه تطبيقاً صحيحاً ابتداءً من إعلان الاستقلال.

ثالثاً – إعادة جميع أراضي الدولة ومبانيها ومزارعها التي اشتراها أصحاب النفوذ إلى ملكية الشعب.

رابعاً – استرجاع جميع الأموال التي اقترضها من خزينة الدولة أصحاب النفوذ.

خامساً – إيقاف مشروع مدينة البيضاء.

سادساً – تحقيق إرادة الشعب في تعيين العاصمة الواحدة وهي طرابلس بتعديل المادة (١٨٨) من الدستور.

سابعاً – اعتبار عقد مدّ أنابيب الدبوسية – المرج باطلاً لمخالفته للمادة (١٦٩) من الدستور وللطرق السليمة وتطبيق هذا الاعتبار على كل عقد يخالف الدستور.

ثامناً – تطهير جهاز الدولة وتنظيمه ليؤدّي واجبه بحريّة ونزاهة في تنفيذ مشاريع التنمية لرفع مستوى الشعب مادياً ومعنوياً.

سدّد الله خطواتكم يا مولانا في طريق الحق وأنار لكم سبيل الإصلاح ووفقكم إليه.
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أبناؤكم المخلصون

محمود صبحي – محمد بشير المغيربي – محمد أبو صاع الزنتاني – الفيتوري يوسف زميت – السائح فلفل – أحمد الرماش – مصطفى بن عامر – محمود مخلوف – إبراهيم بشير الغويل – عبد الرحمن بركات بن سعود.

التاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٧ م.

الملحق رقم (٣)

بسم الله الرحمن الرحيم
مشروع دستور الاتحاد الشعبي

مبادئنا

تنبثق دعوتنا من وحى الايمان بالله وبما أنزل من كتب وبعث من رسل الايمان وبالانسانية في أرفع صورها والخلق الكريم في سمى درجاته والايمان بقوميتنا العربية ورسالتنا الاسلامية وهي تنحصر في الأهداف الثلاث التالية:

حرّية　　　وحدة　　　إسلام

ويتحدد أسلوبنا فيما يلي:

أهدافنا: تطوير لا تطـوّر، والغاية لا تبرر الوسيلة.

الحرّية: الحرّية حق طبيعي للانسان لا يفترق عن حقه في الحياة وحق أصيل لكل بلد لا يختلف عن حقه في الوجود.

نعمل لتحقيق الحرّية الاجتماعية والحرّية السياسية للشعب بأن يتحرر المواطنون من كل استغلال وأن تكون الفرص بينهم متكافئة وأن يكفل لهم حق التعبير وحق الاجتماع وحق الاختيار، ونعمل لأن يكون قطرنا الليبي ووطننا العربي متحرراً سياسياً وعسكرياً واقتصادياً وفكرياً من أي نفوذ أجنبي.

الوحدة: البلاد العربية في الوقت الحاضر تتكون من عدد من الأقطار التي يكون كل منها وحدة لا تقبل التجزئة على نفسها ولا الانفصال عن الأمة العربية، نعمل داخل القطر الذي نحس فيه على المحافظة على وحدته الكاملة ونؤمن بأن الوطن العربي هو تلك الرقعة من الأرض الممتدة من الخليج إلى المحيط الأطلسي والتي تسكنها الأمة العربية بإنتمائها وهي باللغة والعقيدة والتاريخ والمشاعر والمصالح كل متماسك لا يقبل التجزئة أو الانقسام. نعمل بالتضامن مع جميع شعوبه لتحقيق وحدته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

الإسلام: الاسلام رسالتنا الانسانية إلى البشرية جميعها نؤمن بكماله فلسفة وعقيدة ونظاماً نعمل على فهمه فهماً علمياً صحيحاً لتطبيق نظامه. نعمل لتطوير مجتمعنا في جميع الميادين في إطار المبادئ الأساسية للإسلام.

أسلوبنا

نحن نتخذ الواقع ركيزة في التخطيط لتطويره وقيادته للوصول به إلى تحقيق أهدافنا وأسلوبنا في العمل هو أن الغاية لا تبرر الوسيلة فكما أن الغايات نبيلة فإن الوسائل إليها يجب أن تكون شريفة. وطريقتنا لتحقيق مبادئنا هي أنها تطويرية لا تكتفي بمسايرة التطور التلقائي البطيء. ووسيلتنا إلى ذلك: كلمة الحق مهما يكن الثمن والعمل الصالح رغم كل الصعاب.

دستورنا

مادة (١) دعوتنا تسهم في المحافظة على السلام العالمي وتجنب البشرية ويلات الحرب، وهي لذلك:

أولاً: تدعو إلى تحريم الأسلحة النووية وتدمير مخزوناتها، وإلى أن تكون أراضي كل دولة منطقة سلام خلواً من أي سلاح نووي أو صاروخي.
ثانياً: تبارك الجهود المبذولة لنزع السلاح.
ثالثاً: تتجنب دعوتنا الاشتراك في ميدان الحرب الباردة بين الكتل الكبيرة، وهي لذلك تأخذ بمبدأ الحياد الايجابي وعدم الانحياز والتعايش السلمي.
رابعاً: تؤيد دعوتنا مقررات مؤتمر باندونج التي أرتضتها الشعوب الآسيوية الإفريقية.

مادة (٢) تمشياً مع روح مؤتمر باندونج فإن دعوتنا:

أ- تنكر الاستعمار بكل صوره ومظاهره.
ب- تنكر المعاهدات التي تمس السيادة القومية للأمم ووجود القواعد العسكرية الأجنبية.
ج- تنكر استغلال الاقتصاد الوطني لمصلحة الدول الاستعمارية.
د- تنكر الاعانات المشروطة التي تهدد سيادة الدول واستقلالها.

مادة (٣) تؤيد دعوتنا حق كل شعب في الحرّية وتقرير المصير والسيادة والاستقلال التام، وفي تسوية مشاكله الداخلية بنفسه، وفي اختيار نظام الحكم الذي يرتضيه.

مادة (٤) تؤمن بأن الحريات الأساسية حق طبيعي لكل انسان، لذلك نعمل اجتماعياً على تحقيق مبدأ " متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتم أحراراً " ونعمل عقائدياً على تحقيق مبدأ " لا إكراه في الدين " ونعمل سياسياً على تحقيق مبدأ " وأمرهم شورى بينهم " ومبدأ " فإن رأيتم إعوجاجاً فقوموه " ونعمل على تحقيق حرّية الكسب بقاعدة " فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل الله " .

مادة (٥) – المجتمع كل متماسك يكونه أفراده، نعمل على حماية الجماعة من سلطان النزعة الفردية، ونحافظ على حرّية الأفراد من تسلط النزعة الجماعية عليهم.

مادة (٦) الأفراد في المجتمع متساوون فلا الأصل ولا المال ولا السلطان ميزات فيه، لـذلك نقاوم الاستغلال والاستعلاء والفروق في المجتمع.

مادة (٧) نعمل للمساواة التامة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين على أساس قاعدة " على كل بحسب إمكانياته ولكل حسب الضروري من احتياجاته وعلى قدر انتاجـه وقدرتـه، وعملاً بمبدأ " لا يكلف الله نفساً إلا وسعها لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت " .

مادة (٨) نعمل لتحقيق العدالة في توزيع الدخل القومي دون إجحاف بحـق إنـسان لـصالح إنسان آخر ولا نمالي في ذلك فئة على حساب أخرى في المجتمع.

مادة (٩) نعمل على إعلاء شأن العمل ونجعله أساس تقييم الجهود ونبيح الملكية الغير مستغلة جزاء له ونمنع صدور الاحتكار والربا باعتبارهما استغلالاً وظلماً ونحطم أي تقديس للمال وكنز النقود.

مادة (١٠) الملك لله وحده وعباده مشتركون في التمتـع بكل ما فيه نفع لهم بحق الاستخلاف ثم ما دخل في حوز إنسان بطريق مشروع امتنع على غيره إلا في حق أو صالح عام أو بعوض أو بتنازل لا إكراه فيه.

مادة (١١) الأسرة هي اللبنة الأولى في بناء المجتمع، نعمل على صـيانتها وحمايتهـا مـن عوامل التحلل والفساد لإسعاد أفرادها والنهوض بمستواها.

مـادة (١٢) المرأة نصف المجتمع وحافظة نوعه، وراعية تراثه، نعمل على رفع مكانتها في المجتمع العربي ونطالب لها بحق التمتـع بجميع الحقوق التي تقرّها لها الشريعة الاسلامية.

مادة (١٣) التعليم حق طبيعي للانسان ولذلك نعمل على نشره بين أفراد المجتمع ونعمل على تحرير الثقافة العربية من التبعية العلمية للثقافة الأعجمية ونسعى لجعل اللغة العربية لغة دولية.

مادة (١٤) الثقافة الاسلامية هي السبيل إلى فهم الاسلام، وفهمه فهمـاً علميـاً دقيقـاً أمـر ضروري لتطبيقه ولذلك نعمل على نشر الثقافة الاسلامية بين المسلمين ونشجع كل باحث علمـي فيه على البحث والاستقصاء.

الملحق رقم (٤)

اتفاق تجاري بين المملكة الليبية
واتحاد الجمهوريات السوفياتية الاشتراكية *

إن حكومة المملكة الليبية واتحاد الجمهوريات السوفياتية الاشتراكية رغبة منهما في تقوية وتنمية العلاقات التجارية بين البلدين على أساس المساواة والمنفعة المتبادلة فقد اتفقتا على ما يأتي:

المادة الأولى

يمنح الطرفان المتعاقدان بعضهما بعضاً معاملة الدولة الأكثر رعاية فيما يتعلق بكافة الأمور المتعلقة بالصلات التجارية بين البلدين.

المادة الثانية

تستثنى من نصوص المادة الأولى من هذه الاتفاقية:

أ- المزايا التي منحتها ليبيا أو التي ستمنحها للبلاد العربية.

ب- المزايا التي كان قد منحها أو سيمنحها أحد الطرفين للبلدان المجاورة.

ج- المزايا الناتجة عن اتحاد جمركي اشترك فيه أو سيشترك فيه أحد الطرفين.

المادة الثالثة

يعمل كل من الطرفين المتعاقدين على تشجيع تبادل السلع بينهما على أوسع نطاق ممكن في حدود القوانين واللوائح السارية في كل من البلدين فيما يتعلق بالسلع المبينة في الجدولين (أ) و (ب) والملحقين بهذه الاتفاقية.

تمنح السلطات المختصة لكلا الطرفين المتعاقدين رخص استيراد أو تصدير للسلع المبينة في الجدولين المذكورين أعلاه عندما تكون مثل هذه الرخص مطلوبة.

المادة الرابعة

يبذل الطرفان المتعاقدان وسعهما لتنمية التبادل التجاري بين البلدين بما في ذلك تلك السلع غير الواردة في القائمتين (أ) و (ب) المشار إليهما في المادة الثالثة من هذا الاتفاق.

وسوف تعالج السلطات المختصة في كل من البلدين بروح التعاون الصادق موضوعات إصدار تراخيص استيراد أو تصدير تلك السلع.

---

* نقلا عن كتاب " الاتفاقيات الاقتصادية بين المملكة الليبية والدول الأخرى " من منشورات الإدارة العامة للتجارة الخارجية وزارة الاقتصاد الوطني. المملكة الليبية ١٩٦٨.

المادة الخامسة

يتم استيراد وتصدير السلع بين البلدين على أساس عقود تبرم بين الأشخاص الليبيّين الطبيعيين أو الاعتباريين وبين المنظمات السوفياتية للتجارة الخارجية.

المادة السادسة

يسهل الطرفان المتعاقدان حرّية مرور السلع ذات المنشأ من منطقة أحدهما والمنقولة عبر منطقة الآخر وفقاً للقوانين واللوائح السارية في أي من البلدين.

المادة السابعة

يسمح للطرفان المتعاقدان باستيراد وتصدير المواد التالية معفاة من الرسوم الجمركية مع خضوعها للقوانين واللوائح المعمول بها في كلا البلدين:

أ- عينات السلع ومواد الإعلان اللازمة التي ليست بذات قيمة تجارية.

ب- المواد المستوردة بغرض الاستبدال وذلك في حالة إعادة تصدير السلع المستبدلة بها.

ج- المواد والمعدات اللازمات للتركيب أو التجميع المستوردة أو المرسلة بهذا الغرض بشرط إعادة تصديرها.

د- المواد المخصصة لإجراء التجارب والاختبارات والإصلاحات بشرط إعادة تصديرها بعد تحقيق الغرض من استيرادها.

المادة الثامنة

يتم تبادل السلع بموجب هذا الاتفاق مقامة على أساس الأسعار العالية أي أسعار الأسواق الرئيسية للسلع المماثلة.

المادة التاسعة

تتم جميع المدفوعات الجارية بين البلدين طبقاً للوائح النقد السارية في كلا البلدين بعملات قابلة للتحويل.

المادة العاشرة

تتمتّع البواخر التجارية وبما عليها من بضائع لأي من البلدين فيما يتعلق بالدخول إلى والمغادرة والرسو في ميناء بلد آخر بمزايا مماثلة لتلك الممنوحة إلى بواخر ترفع علم بلد ثالث في نطاق القوانين واللوائح السارية ولكن باستثناء المزايا التي تتمتّع بها البواخر العاملة في الملاحة الساحلية.

المادة الحادية عشر

إن الطرفين المتعاقدين بناء على اقتراح أي منهما سوف يبحثان بروح الفهم المتبادل المسائل المتعلقة بتطبيق هذا الاتفاق وتنمية التجارة بين البلدين.

المادة الثانية عشر

يجري العمل بهذا الاتفاق من يوم تبادل إشعار كل طرف للطرف الآخر بأنه قد تمّ التصديق عليه طبقاً للاجراءات الدستورية المعمول بها في كلا البلدين.

ويعمل به بصفة مؤقتة من تاريخ التوقيع عليه.

ويظل هذا الاتفاق سارى المفعول مدة سنة واحدة يتجدد تلقائياً من سنة لأخرى ما لم يخطر أحد الطرفين الطرف الآخر كتابة قبل نهاية الاتفاق بثلاثة أشهر برغبته في تعديله أو إنهاء العمل به.

المادة الثالثة عشر

يستمرّ تطبيق نصوص هذا الاتفاق بعد إنهاء العمل به فيما يتعلق بجميع العقود المبرمة ولكن لم يتم تنفيذها كلية قبل إنتهاء العمل بهذا الاتفاق.

وإثباتاً لما تقدم وقّع المندوبان المفوضان بما لديهما من سلطة مخولة من حكومتيهما على هذا الاتفاق.

حرر ووقّع في مدينة البيضاء في اليوم الثلاثين من شهر مايو من سنة ١٩٦٣. من نسختين أصليتين لكل من اللغتين العربية والروسية، كلاهما رسمية.

عن حكومة المملكة الليبية	عن حكومة اتحاد الجمهوريات السوفياتية الاشتراكية
" أحمد الصويدق "	" ايفان جريشين "

ملحق الاتفاق التجاري بين المملكة الليبية واتحاد الجمهوريات السوفياتية الاشتراكية المعقود بتاريخ ٣٠ مايو سنة ١٩٦٣ م

القائمة (أ)
صادرات السلع من المملكة الليبية إلى اتحاد الجمهوريات السوفييتية الاشتراكية

زيت الزيتون.
التبغ والتبغ المصنـــع.
الفول السوداني (الكاكاوية).
الموالح.
التمور.
الحلفاء.
الجلود.
الصوف.
مصنوعات يدوية.
النبيذ والمشروبات الأخرى.
معلبات غذائية (التونة – السمك – السردين).
اللوز.
الزيتون.
معلبات فواكه.
بذور الخروع وزيت الخروع.
الحيوانات الحية ومنتجاتها.
الاسفنج.
المطبوعات – الطوابع – الأسطوانات – الأفلام.
البترول ومشتقاته.

ملحق بالاتفاق التجاري بين المملكة الليبية واتحاد الجمهوريات السوفياتية الاشتراكية المعقود بتاريخ ٣٠ مايو سنة ١٩٦٣ م

القائمة " ب "
صادرات السلع من اتحاد الجمهوريات السوفييتية الاشتراكية إلى المملكة الليبية

آلات ومعدات وبما في ذلك آلات لقطع المعادن وآلات الشذب والخشب ومعدات للمناجم الجبلية ومعدات للحفر ومعدات للرفع والنقليات ومعدات لبناء الطرق وجرارات وآلات زراعية ومعدات للضخ والشفط ومعدات للطبع وآلات الديزل لسفن خاصّة بصيد الاسماك وسيارات الشحن والركاب ودراجات نارية وأجهزة وأدوات.

قطع الغيار للسيارات والمعادن.
المنتجات البترولية.
صفائح المعادن الحديدية.
ألوان (طلاء).
إطارات داخلية وخارجية للسيارات.
خشب الموبيليا.
القمح وحبوب أخرى.
عقارب البحر المحفوظة.
حليب مكثف.
فودكا.
أقمشة ومنسوجات وخيوط قطنية.
صابون عطري وللغسيل.
أدوات منزلية – أدوية ومعدات طبية.
دراجات.
ماكينات خياطة.
أدوات كهربائية للبيوت ومصابيح كهربائية.
ساعات.
أجهزة الراديو وأجهزة لتسجيل الصوت وأجهزة التليفزيون.
آلات سينمائية وللتصوير.
المطبوعات وطوابع البريد والأسطوانات والأفلام.
أدوات منزلية كهربائية ومصابيح كهربائية.

الفحم الحجري.
صفائح المعادن غير الحديدية.
المنتوجات الكيماوية
أسمدة.
الأسمنت.
الورق.
السكر.
الكافيار.

الرسائل المتبادلة

البيضاء في يوم الثلاثين من مايو ١٩٦٣

السيد الرئيس

إيماءً إلى توقيع الاتفاق التجاري بتاريخ ٣٠-٥-١٩٦٣ بين حكومة المملكة الليبية وحكومة اتحاد الجمهوريات السوفييتية الاشتراكية، أود أن أعلمكم بأن الحكومة الليبية ترجو حكومتكم أن تأخذ بعين الاعتبار شراء الكميات الآتية من السلع الليبية من قبل اتحاد الجمهوريات السوفييتية الاشتراكية خلال عام ١٩٦٣ وفقاً لنصوص الاتفاق المذكور:

فول سوداني (كاكاوية)	ثلاثة آلاف ط . م
صوف	تسعمائة ط . م
معلبات السردين	خمسمائة ط . م
تبغ	خمسمائة ط . م
جلود	أربعمائة ألف قطعة

أرجو أن تتفضلوا السيد الرئيس بقبول فائق الاحترام.

أحمد صويدق
رئيس الوفد التجاري الليبي

السيد ايفان جريشن
رئيس الوفد التجاري السوفييتي
البيضاء – ليبيا

البيضاء في يوم الثلاثين من مايو ١٩٦٣

السيد الرئيس

أعلمكم باستلامي لرسالتكم المؤرّخة في ٣٠ مايو ١٩٦٣ والآتي نصها:

ايماءً إلى توقيع الاتفاق التجاري بتاريخ ٣٠-٥-١٩٦٣ بين حكومة المملكة الليبية وحكومة اتحاد الجمهوريات السوفييتية الاشتراكية، أود أن أعلمكم بأن الحكومة الليبية ترجو حكومتكم أن تأخذ بعين الاعتبار شراء الكميات الآتية من السلع الليبية من قبل اتحاد الجمهوريات السوفييتية الاشتراكية خلال عام ١٩٦٣ وفقاً لنصوص الاتفاق المذكور:

فول سوداني (كاكاوية)	ثلاثة آلاف ط . م
صوف	تسعمائة ط . م
معلبات السردين	خمسمائة ط . م
تبغ	خمسمائة ط . م
جلود	أربعمائة ألف قطعة

ورغبة من الحكومة السوفييتية في تنمية وتقوية العلاقات التجارية بين بلدينا فإنها نظرت بعناية في طلب الحكومة الليبية وهي توافق على شراء كميات البضائع المذكورة.

أرجو أن تتفضلوا السيد الرئيس بقبول فائق الاحترام.

ايفان جريشن
رئيس الوفد التجاري السوفييتي
البيضاء – ليبيا

إلى السيد أحمد صويدق
رئيس الوفد التجاري الليبي

الملحق رقم (٥)

خطة الطوارئ البريطانية الجديدة *
(سرى للغاية)

(أ) الوضع والسياسة العامة

١) ليس من المتوقع أن تعمّ فوضى داخلية شاملة. أو أن يحدث تدخّل عسكرى من قوى خارجية في ليبيا، طالما ظل الملك مسيطراً على الحكم. غير أنه في حالة وفاة الملك أو عندما تصبح سلطته في حالة ضعف، فإن ذلك قد يؤدّي إلى تدهور الوضع الداخلى لدرجة تشكل أزمة كبيرة قد تؤدّي إلى وقوع تدخّل أجنبى نتيجة لذلك بحجة المحافظة على النظام.

٢) بناءً على بنود المعاهدة البريطانية الليبية، فإن حكومة صاحبة الجلالة ملزمة بالوقوف إلى جانب الحكومة الليبية في حالة دخولها الحرب أو صراع مسلح. ومن ناحية أخرى فإن حكومة صاحبة الجلالة غير ملزمة بالوقوف إلى جانب الحكومة الليبية في حالة وقوع اضطرابات داخلية.

٣) في حالة حدوث تدخّل أجنبى على أى قياس، فإن القوات البريطانية المتواجدة في الوقت الحاضر في ليبيا، سوف لن تكون قادرة على التصدى له أو ردعه. إن أى قرار لاستعمال هذه القوات أو عدمه للتصدى لأى تدخّل خارجي أو لتعزيز القوات الليبية (في حالة طلب الحكومة الليبية ذلك) فإن قراراً كهذا يتخذ من قبل حكومة صاحبة الجلالة على أعلى المستويات.

٤) وعليه فإن الخطط الحالية تقتصر على العمل الذى ستقوم به القوات البريطانية المتواجدة في الموقع في حالة حدوث أزمة داخلية، وفي غياب مشاركة عسكرية خارجية.

٥) إن عملية حفظ النظام هو أهم المسئوليات التى تقع على عاتق الأمن الوطنى الليبي يساندها الجيش الليبي. ولقد بيّنت السلطات الليبية أن حفظ الأمن يتم من خلال هذين الجهازين، وأنهم يتمنّون تجنّب طلب المساعدة من القوات البريطانية. ومن الواجب الانتباه إلى أن التواجد (العسكرى) البريطانى يشكل رادعاً نفسياً (سيكولوجيا) عظيم الأهمية، وإن استعداد القوات البريطانية للتحرك في حالة وجود أزمة وسهولة دعمه، قد يكون لهما تأثير قويّ على الأحداث.

٦) المبدأ العام الذى يتحكّم في تحرك القوات البريطانية في حالة الطوارئ، هو استعدادها الظاهر للتحرّك، لكن في الواقع هو عدم التدخّل في الشئون الداخلية الليبية. ومع ذلك فإن هناك أمرين يمكن أن يشكّلا استثناءً لهذا المبدأ:

---

* اسهم في ترجمة هذه الوثيقة الأخ رمضان الحداد فله مني الشكر والامتنان (المؤلف).

أ- طلب مباشر من الملك أو وليّ العهد بتوفير الحماية لهم ولأفراد عائلتهم.
ب-في حالة تعرّض البريطانيين، وحالات معينة الأمريكيين، وممتلكاتهم للخطر في حالة فقدان قوات الأمن الليبية للسيطرة على الوضع.

(ب) الأسس التى يتم بناءً عليها الإعداد لخطط الطوارئ الداخلية

١) إن القوات البريطانية في ليبيا سوف تكون على أهبة الاستعداد في حالة الطوارئ.

٢) سوف تكون هذه القوات جاهزة حتى قبل وصول الامدادات لها للقيام بالمهام التالية سواء أقامت بذلك بنفسها أو بالتعاون مع قوات الأمن الليبية:

أ- حماية أفراد القوات البريطانية وعائلاتهم وممتلكاتهم.
ب- حماية السفارات البريطانية في كل من طرابلس وبنغازى، وكذلك السفارة الأمريكية في بنغازى.
ج- توفير ملاجئ آمنة في طرابلس وبرقة للمدنيين البريطانيين وكذلك المدنيين الأمريكيين في برقة، وتوفير ممرات آمنة لهم من أماكن اقامتهم إلى الملاجئ الآمنة ومن بعد إلى النقاط التى يمكن ترحيل هؤلاء منها إلى خارج ليبيا.
د- ضمان سلامة المنشآت البريطانية، وحماية نقاط الدخول حيثما كان ذلك ممكناً.
هـ-توفير ملاذ آمن للملك ووليّ العهد وأفراد عائليتهما المباشرين.
(تنبيه: هذه المهمة لا تشمل بند توفير الممر الآمن إلى الملجأ)

(جـ) العوامل المؤثرة في المهام السالفة كل على حدة

١) حماية أرواح وممتلكات القوات البريطانية وأفراد عائلاتهم

أ- فيما لو بدت بوادر أزمة واضحة يكون على عائلات القوات البريطانية التى تقطن خارج المعسكرات أن تلتزم مساكنها. ويتم اتخاذ الاستعدادت والاجراءات التى تكفل أن يكون لهذه العائلات كميات كافية من المؤن.
ب-في حالة تعرّض هذه العائلات للخطر في مساكنها وعدم تمكـّن قوات الأمن الليبية من توفير الحماية الكافية لها، يتم استدعاء وحدات من القوات البريطانية المرابطة في الثكنات للقيام بهذه المهمة.
ج- في حالة حدوث تطورات أسوأ، قد يكون من الضرورى إجلاء عائلات أفراد القوات البريطانية من ليبيا ويكون تجميع الأشخاص المعنيين في أماكن آمنة من قائد القوات البريطانية في ليبيا، وقائد السلاح الجوى الملكى في قاعدة العدم.

د- من المستحيل التنبؤ بمجرى الأحداث، أو المضاعفات السياسية نتيجة تحرك القوات البريطانية. وعلى كل حال وأي احتمال، فضلاً عن أن مهمة الدفاع عن الثكنات هو من مسئولية القوات المتواجدة في الموقع، فإن تحرك القوات المتواجدة خارج الثكنات، وتحرك أفراد عائلاتها إلى أماكن التجمع يكون بأمر محدد من سفير حكومة صاحبة الجلالة أو من يمثله في الموقع. ومع ذلك فهناك استثناء واحد لهذا المبدأ؛ وهو في حالة تعرض مواقع حيوية خارج الثكنات في طبرق للتهديد، وفي حالة عدم سماح الوقت للاتصال بسفارة صاحبة الجلالة وتلقي التعليمات منها، يمكن لآمر السلاح الجوي الملكي بقاعدة العدم أن يبادر إلى اتخاذ ما يراه ضرورياً لضمان حماية هذه النقاط مع إخطار سفارة صاحبة الجلالة بأسرع الطرق الممكنة بما اتخذه من اجراءات. وبالمثل فيمكنه أن يقوم، بمبادرة منه، بتجميع عائلات القوات البريطانية في منطقة الثكنة.

هـ- كافة التفاصيل الخاصّة بالاجراءات المطلوب اتخاذها تحت البند المبين أعلاه سوف تكون مبينة في " تعليمات أمنية داخلية خاصّة " تصدر من القيادة العامة للقوات البريطانية في ليبيا، وقيادة منطقة طرابلس، وقيادة منطقة برقة، وقيادة القوات الجوية الملكية بقاعدة العدم وبمطار إدريس.

٢) حماية السفارة البريطانية في طرابلس وكذلك السفارات البريطانية والأمريكية في بنغازي

أ- في حالة وقوع اضطرابات تهدد السفارتين البريطانية والأمريكية (أو احداهما) لابد من بذل كل جهد من أجل الحصول على حماية كافية من قبل قوات الأمن الليبية، وفي حالة تبيّن استحالة ذلك يصبح من الضروري على سفارة صاحبة الجلالة أن تطلب من القوات البريطانية إما تعزيز قوات الأمن الليبية أو الحلول محلها.

ب- التعليمات الخاصّة بالاجراء المطلوب تحت هذا العنوان سوف تكون مبينة في " تعليمات أمنية داخلية خاصّة " تصدر عن القيادة العامة للقوات البريطانية في ليبيا ومن القيادة في كل من طرابلس وبرقة.

٣) توفير ملاذ آمن للمواطنين البريطانيين في كل من طرابلس وبرقة وكذلك المدنيين الأمريكيين في برقة وتوفير ممر آمن لهم من مناطق تواجدهم إلى ملاجئ آمنة ومن بعد إلى المواقع التي يتم ترحيلهم منها إلى خارج ليبيا

أ- إذا تدهور الوضع إلى درجة يصبح معها من الضروري إجلاء المواطنين البريطانيين المدنيين من ليبيا، يكون سفير صاحبة الجلالة أو من يمثله في الموقع مسئولاً عن إصدار أوامر للمدنيين بالتجمع في أماكن آمنة بهدف إجلائهم.

ب- يكون القادة المحليون مسئولين عن تأمين أماكن آمنة للمدنيين وكذلك تسهيل عبورهم إلى الأماكن الآمنة من مناطق تواجدهم ومن بعد إلى مناطق يتم ترحيلهم منها إلى خارج ليبيا.

ج- ضمان التفاصيل بما يجب عمله تحت هذا البند في " تعليمات أمنية داخلية خاصّة " تصدر عن القيادة العامة للقوات البريطانية في ليبيا وقيادة منطقتى طرابلس وبرقة وقيادة السلاح الجوى الملكى بقاعدة العدم وبمطار إدريس.

٤) ضمان حماية المنشآت العسكرية البريطانية ونقاط الدخول حيثما أمكن ذلك

أ - يصدر بتفاصيل الاجراءات الواجب اتخاذها لحماية المنشآت العسكرية البريطانية، " تعليمات أمنية داخلية خاصّة " عن القيادة العامة للقوات البريطانية في ليبيا وقيادة منطقتى طرابلس وبرقة وقيادة السلاح الجوى الملكى بقاعدة العدم وبمطار إدريس.

ب- فيما يتعلق بنقاط الدخول:

i. **إن قاعدة العدم هى النقطة الوحيدة في ليبيا التى هى تحت سيطرة بريطانية خالصة.** والاجراء الخاص بها يوضح في " تعليمات أمنية داخلية " تصدر عن قيادة السلاح الجوى الملكى بقاعدة العدم.

ii. فيما يتعلق بنقاط الدخول الباقية التى تحت السيطرة المدنية الليبية [على سبيل المثال، مينائي طرابلس وبنغازى ومطارات طرابلس (إدريس) بنغازى (بنينة) ومهبط بنغازى (البركة)]. إن أى واحدة من هذه النقاط لن تكون متاحة في العادة للاستعمال في حالات الطوارئ قبل اتفاق محدد مع الحكومة الليبية وعندئذ فقط، شريطة أن تكون الحكومة مسيطرة بالكامل على قواتها الأمنية.

iii. في حالة عدم وجود مثل هذا الاتفاق المذكور، فإن القوات البريطانية الموجودة في ليبيا لن تكون ملزمة بحماية أو استعمال القوة في المحافظة على النقاط الواردة في الفقرة (ii) أعلاه.

iv. من المحتمل أن تطلب الحكومة الليبية العون من القوات البريطانية لمساعدة القوات الليبية لحماية أمن هذه المواقع. وفيما يتعلق ببنغازى (مطار بنينة) و (مهبط البركة)، فإن طلباً كهذا قد يتوجب رفضه بسبب العدد المحدود من القوات البريطانية المتواجدة في منطقة بنغازى. أما فيما يتعلق بمطار طرابلس (مطار إدريس) فعلى قائد السلاح الجوى الملكى بالمطار أن يكون على استعداد للموافقة على مثل هذا الطلب في حالة صدور أوامر إليه بالخصوص من سفير صاحبة الجلالة أو من ينوب عنه في الموقع، وإذا ما كانت ترتيباتهم للدفاع عن النفس تركت لهم قوات احتياطية كافية.

٥) توفير ملاذ آمن للملك ولوليّ العهد وأفراد عائلتيهما المباشرة

أ- في حالة وجود الملك أو وليّ العهد بطرابلس أو بنغازى فإن مثل هذا الطلب بتوفير ملاذ آمن لهما يقدم أولاً إلى سفارة صاحبة الجلالة.

ب- مع ذلك فمن المحتمل أن يقدم الطلب في طرابلس أو بنغازى مباشرة إلى قائد القوات الجوية الملكية بقاعدة العدم في حالة وجود الملك أو وليّ العهد في طبرق.

ج- المبدأ العام الذى يضبط العمل تحت هذا البند، هو أنه في حالة وجود الوقت الكافى يتم الرجوع إلى سفير صاحبة الجلالة أو من يمثله. أما إذا تعذر ذلك لعدم وجــود الوقــت الكافى، فيقوم قائد القوات الجوية الملكية بقاعدة العدم مــع آمــرى القــوات المحليــة الأخرى بتوفير الملاذ الآمن ثمّ القيام بالإبلاغ عن الاجراء المتخذ بأسرع وقت ممكــن إلى سفير صاحبة الجلالة أو من ينوب عنه.

د- يتم توضيح الاجراءات التى يجب اتخاذها بموجب " تعليمات أمنية داخليــة خاصّــة " تصدر عن القيادة العامة للقوات البريطانية في ليبيا وقيادة منطقتــى طــرابلس وبرقــة بالاضافة إلى قيادة السلاح الجوى الملكى بقاعدة العدم وبمطار إدريس.

(د) المبادئ التى تحكم عملية استخدام القوة من قبل القوات البريطانية خارج ثكناتها

أى تحرك من قبل القوات البريطانية المنتشرة في منطقة ما في ليبيا يكــون متطابقــاً مــع " تعليمات القانون العسكرى " (الجزء الثانى) والمبادئ الواردة في الكتيب الذى يحمل عنوان " **المحافظة على السلام** " Keeping the Peace . وسيكون التدخل قاصراً علــى إظهــار أو استخدام الحد الأدنى من القوة من أجل السيطرة على الوضع مع بذل كل جهــد للابقــاء علــى التعاون مع قوات الأمن الليبية المكلفة بحماية المواقع المعنية.

الملحق رقم (٦)

مقررات مؤتمر القمة العربي الأول [1]
(القاهرة ١٧ يناير ١٩٦٤)

" إن مجلس ملوك ورؤساء دول الجامعة العربية، في دورته الأولى المنعقدة بمقر الجامعة في القاهرة منذ الثالث عشر حتى السابع عشر من يناير (كانون الثاني) عام ١٩٦٤، بناء على اقتراح السيد الرئيس جمال عبد الناصر رئيس الجمهورية العربية المتحدة.

وقد تدارس التهديدات، و أعمال العدوان المتصلة التي مارستها اسرائيل منذ إخراجها الشعب العربي الفلسطيني من وطنه، وقيامها قوة احتلال استعمارية لأراضيه، تمارس التمييز العنصري ضد الأقلية العربية، وتتخذ سياسة العدوان والأمر الواقع قاعدة لها، وتصرّ على التنكّر لقرارات الأمم المتحدة المؤكدة لحق هذا الشعب الطبيعي في العودة إلى وطنه، وتستهين بالادانات المتكررة التي سجلتها عليها أجهزة المنظمة العالمية.

وبعد أن بحث ما أوشكت عليه إسرائيل من القيام بعدوان خطير جديد على المياه العربية بتحويل مجرى نهر الأردن والإضرار البالغ بحقوق العرب المنتفعين بهذه المياه، استهدافاً منها لتحقيق المطامع الصهيونية التوسّعية بجلب المزيد من قوى العدوان، وإقامة مراكز تهديد أخرى لأمن البلاد العربية وتقدمها وسلام العالم.

وقياماً بواجب الدفاع المشروع، وإيماناً بحق الشعب العربي الفلسطيني المقدس في تقرير مصيره والتحرّر من الاستعمار الصهيوني لوطنه، وبأن التضامن العربي هو السبيل إلى درء المطامع الاستعمارية، وتحقيق المصالح العربية العادلة المشتركة، ورفع مستوى العيش للسواد الأعظم وتنفيذ برامج الإنشاء والاعمار.

وقد اتخذ القرارات العملية اللازمة لإتقاء الخطر الصهيوني الماثل، سواء في الميدان الدفاعي أو الميدان الفني، أو ميدان تنظيم الشعب الفلسطيني وتمكينه من القيام بدوره في تحرير وطنه وتقرير مصيره.

كما أسفرت اجتماعاته عن اجماع الملوك والرؤساء العرب على إنهاء الخلافات وتصفية الجو العربي من جميع الشوائب وإيقاف جميع حملات أجهزة الاعلام، وتوثيق العلاقات بين الدول العربية الشقيقة، ضماناً للتعاون البنـّاء الجماعي، ودرءاً للمطامع التوسعية العدوانية التي تهدد العرب جميعاً على السواء.

---

١ نقلاً عن " المشاريع الوحدوية العربية ١٩١٣ – ١٩٨٩ دراسة توثيقية " . إعداد الدكتور يوسف خوري. من منشورات مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. لبنان الطبعة الثانية يولية ١٩٩٠. الصفحات (٢٠٩ – ٢١٠).

ورأى أن عقد مزيد من هذه الاجتماعات على أعلى المستويات أمر تقتضيه المصلحة العربية العليا.

وقرر أن يجتمع الملوك والرؤساء مرة في السنة على الأقل، على أن يكون الاجتماع المقبل بالاسكندرية في أغسطس (آب) ١٩٦٤.

ويعلن الملوك والرؤساء العرب أن الأمة العربية تهيب بدول العالم وشعوبها التي تقدس حقوق الأفراد في أوطانها، والشعوب في الانتفاع بمواردها وتقرير مصائرها، أن تكون خير عون لها في دفع العدوان الاسرائيلي الجديد.

وهم يؤكدون أن العرب في موقفهم الدفاعي العادل، سينظمون علاقاتهم السياسية والاقتصادية بالدول، على أساس مواقفها من كفاح العرب المشروع ضد المطامع الصهيونية في العالم العربي.

ويأملون أن الدول الإفريقية والآسيوية التي أمنت بمبادئ باندونج وارتبطت بميثاق أديس أبابا، وضحّت بالكثير في محاربة الاستعمار، وكافحت التمييز العنصري، وتعرّضت ولا تزال تتعرّض للأخطار والمطامع الاستعمارية الصهيونية وخاصّة في أفريقيا – هذه الدول جميعاً ستقدم صادق التأييد والعون للعرب في نضالهم العادل.

كما يأملون تأييد جميع الدول الحرة المؤمنة بالسلام القائم على العدل.

كذلك يؤمنون بعدالة الكفاح العربي وواجب تأييده ضد الاستعمار في الجنوب اليمني المحتل وعُمان، وبعدالة الكفاح الوطني في أنجولا وجنوب أفريقيا وكل مكان بالعالم، فقضايا الحرّية والعدل وحدة لا تتجزأ.

ويؤكدون الإيمان بحلّ المشاكل الدولية بالوسائل السلمية طبقاً لميثاق الأمم المتحدة، وبالتعايش السلمي بين الدول.

وبوحي من هذا الإيمان كان ترحيب الدول العربية باتفاقية موسكو للحظر الجزئي للتجارب النووية، ومبادرتها إلى التوقيع عليها، وتأييدها السعي الحثيث للوصول إلى نزع السلاح نزعاً شاملاً كاملاً بالطرق التي تحفظ السلام الدولي.

كذلك استوحت الدول العربية من وفائها للسلام المبني على الحق والعدل، وتصميمها على المساهمة في تقدّم اقتصاد العالم والقضاء على التخلف الاقتصادي والاجتماعي، أن قامت بدور رئيسي في مؤتمر التنمية الاقتصادية الذي عقد بالقاهرة في ربيع سنة ١٩٦٣، زيادة على أنها مقبلة بنفس الروح والعزم على مؤتمر التنمية والتجارة العالمي الذي سينعقد في هذا العام. ويرحب الملوك والرؤساء العرب بميثاق الوحدة الإفريقية، ويرون فيه أملاً جديداً للسلام والحرّية والمساواة في أفريقيا والعالم.

ويؤكدون تصميمهم على تدعيم التعاون الآسيوي الإفريقي، الذي بدأ خاصّة منذ مؤتمر باندونج سنة ١٩٥٥.

ويعبر الملوك والرؤساء العرب في كل هذا عن وفائهم لواجبهم نحو أمتهم العربية ونحو كرامة الأسرة البشرية وخدمة السلام والرفاهية في العالم. "

ملحق الوثائق البريطانية

(عينات)

VT 1091/5 G

(No. 47. Top Secret) *Foreign Office,*
Sir, *June 14, 1963.*

With your despatch No. 3 of the 5th of January, your Excellency enclosed your proposals for the revision of the instructions for action by British troops in the event of an emergency in Libya, to replace those originally laid down by Mr. Selwyn Lloyd in his despatch No. 121 of the 7th of November, 1958.

2. A revised version of these proposals, which has been agreed with the Government Departments concerned, is enclosed with this despatch and should now be regarded as your formal instructions. I should emphasise that it is of great importance that the discretion granted in these instructions to the Commanding Officer, R.A.F. El Adem, and to the other Service Commanders be exercised only in the last resort, and that unless circumstances are absolutely compelling, they should refer to you. Similarly your Excellency should, save in the most exceptional circumstances, seek instructions from the Foreign Office.

3. Your Excellency will be aware that the existence of the previous Emergency Plan has been known to earlier Libyan Governments; but they were never given full details and I do not think that it would be appropriate for any information about the revised plan to be given to the present Libyan Government.

4. I am sending copies of this despatch and its enclosures to Her Majesty's Ambassador in Washington, Her Majesty's Consul-General in Benghazi, the Commander-in-Chief, Mediterranean, the General Officer Commanding British troops in Malta and Libya, and the Air Officer Commanding-in-Chief Near East Air Force in Cyprus.

I am, with great truth and respect,
Sir,
Your Excellency's obedient Servant
(For the Secretary of State)

His Excellency
A. C. Stewart, Esquire, C.M.G., O.B.E.,
&c., &c., &c.,
Tripoli.

A.—SITUATION AND GENERAL POLICY

It is not expected that widespread internal disorder or military intervention by a foreign Power will occur in Libya as long as the King is in effective control. However, at the King's death or during a period when his powers are in decline the internal situation may deteriorate to the point of serious crisis; foreign military intervention may subsequently occur with the ostensible purpose of restoring order.

2. Under the terms of the Anglo-Libyan Treaty, Her Majesty's Government is committed to coming to the aid of the Libyan Government should it become engaged in war or armed conflict. On the other hand, Her Majesty's Government has no treaty commitment to come to the aid of the Libyan Government in the event of disorders of an internal nature.

3. Should foreign military intervention occur on any scale, the British forces at present stationed in Libya would not be adequate to counter it. A decision whether or not to commit these troops against foreign intervention and whether subsequently to reinforce them, should the Libyan Government request this, would rest with Her Majesty's Government at the highest level.

4. The present plans are therefore confined to action which should be taken by British troops already *in situ* in the event of an internal crisis and in the absence of external military participation.

5. The primary responsibility for the preservation of order rests with the Libyan Public Security Forces. In reserve to these forces is the Libyan Army. The Libyan authorities have indicated that they expect to maintain order through these bodies and that they hope to avoid calling upon the assistance of the British garrison. It should, however, be recognised that the presence of the garrison has a deterrent psychological effect of great importance and that its apparent readiness to act in a crisis, and the apparent ease with which it could be reinforced, might have a strong influence on events.

6. The general principle governing action by British troops in the event of an emergency will therefore be one of apparent readiness but actual non-involvement in Libyan internal affairs. There are, however, two possible exceptions to this principle:

(*a*) a direct request by the King and/or the Crown Prince to provide a safe refuge for themselves and members of their immediate family;

(*b*) the jeopardising of British, and in certain respects American, lives and property in the event of loss of control by the Libyan security forces.

B.—BASIS ON WHICH LOCAL EMERGENCY PLANS SHOULD BE PREPARED

British forces in Libya will, in the event of an emergency, be brought to a state of readiness.

2. They should be prepared before the arrival of reinforcements to carry out the following tasks, either independently of the Libyan security forces or in support of those forces:

(*a*) Protect the lives and property of the British forces and dependants of British forces.

(*b*) Protect the British Embassies in Tripoli and Benghazi and the United States Embassy in Benghazi.

(*c*) Provide a safe refuge for British civilians in Tripolitania and Cyrenaica and for United States civilians in Cyrenaica and facilitate their safe passage to the refuge from points outside the refuge and subsequently from the refuge to points from which civilians may leave Libya.

TOP SECRET

(*d*) Ensure the security of British military installations and, wherever possib.., points of entry.

(*e*) Provide a safe refuge for the King and/or Crown Prince and their immediate families. (*Note.*—This task does not include the provision of a safe passage to the refuge.)

C.—FACTORS AFFECTING INDIVIDUAL TASKS AS ABOVE

Protect the lives and property of the British forces and dependants of British forces

(*a*) If a crisis appears to be imminent, families of British forces domiciled outside barrack areas will be confined to their houses. Preparations should be made for families to hold adequate stocks of provisions.

(*b*) Should families be in danger in their homes and should it appear that the Libyan security forces are unable to afford effective protection, troops from the forces standing by in barracks may be called upon to provide such protection.

(*c*) Should the emergency worsen to a point where it may become necessary to evacuate the dependants of British forces from Libya, the necessary concentration of persons concerned into areas of safe refuge will be carried out on orders from Commander Libya, Commander Cyrenaica, Commander Royal Air Force Idris and Commander Royal Air Force El Adem.

(*d*) It is impossible to predict either the actual course of events or the possible political repercussions of action by British troops in any eventuality. Apart from the immediate defence of barracks with forces on the spot, therefore, the movement of troops outside barrack areas and the movement of dependants into concentration areas will be carried out only on specific instructions from Her Majesty's Ambassador or his designated representative on the spot. There is, however, one exception to this principle: should vital points outside barrack areas in Tobruk be threatened and should time not permit Commander Royal Air Force El Adem to refer to Her Majesty's Embassy for instructions, he may on his own initiative take the necessary action to ensure the security of those points, informing Her Majesty's Embassy by quickest available means of the action taken. Similarly, he may on his own initiative take action to concentrate dependants into barrack areas.

(*e*) Details of the action to be taken under the above heading will be laid down in Special Internal Security Instructions to be issued by Headquarters Libya and Tripolitania Area, Headquarters Cyrenaica Area, Royal Air Force El Adem and Royal Air Force Idris.

2. **Protect the British Embassy in Tripoli and the British and United States Embassies in Benghazi**

(*a*) In the event of disturbances threatening the British and/or United States Embassies, every effort would be made to obtain adequate protection from the Libyan security forces. Should this prove to be impossible, it may be necessary for Her Majesty's Embassy to call upon British forces either to reinforce or to replace the Libyan security forces.

(*b*) Details of the action to be taken under this heading will be laid down in Special Internal Security Instructions to be issued by Headquarters Libya and Tripolitania Area and Headquarters Cyrenaica Area.

3. **Provide safe refuge for British civilians in Tripolitania and Cyrenaica and for United States civilians in Cyrenaica and facilitate their safe passage to the refuge from points outside the refuge and subsequently from the refuge to points from which civilians may leave Libya**

(*a*) Should the situation worsen to a point where it may be necessary to evacuate British civilians from Libya, Her Majesty's Ambassador or his designated representative on the spot is responsible for instructing such civilians to report to places of refuge with a view to their evacuation.

TOP SECRET

(*b*) Local Service Commanders are responsible for providing the safe refuge for these civilians, for facilitating their safe passage to the refuge from points outside the refuge and subsequently from the refuge to points from which they are to leave the country.

(*c*) Details of the action to be taken under this heading will be laid down in Special Internal Security Instructions to be issued by Headquarters Libya and Tripolitania Area, Headquarters Cyrenaica Area, Royal Air Force El Adem and Royal Air Force Idris.

4. **Ensure the security of British military installations and, wherever possible, points of entry**

(*a*) Details of the action to be taken to secure British military installations will be the subject of Special Internal Security Instructions to be issued by Headquarters Libya and Tripolitania Area, Headquarters Cyrenaica Area, Royal Air Force El Adem and Royal Air Force Idris.

(*b*) As regards points of entry:

(i) The airfield at El Adem is the only point in Libya which is under purely British control. Action to secure it will be laid down in Royal Air Force El Adem Internal Security Instructions.

(ii) Of the remaining points of entry which are under Libyan civil control (*i.e.*, the ports of Tripoli and Benghazi, the airports at Tripoli (Idris), Benghazi (Benina) and the airstrip at Benghazi (Berka)) none would normally be available in emergency without the specific agreement of the Libyan Government and then only provided the Government were in full control of its security forces.

(iii) If such agreement were not forthcoming, British forces already in Libya would not be committed to secure or hold by force those points of entry listed in (ii) above.

(iv) It is, however, possible that the Libyan Government might request British assistance for the Libyan security forces in ensuring the security of these points of entry. In the case of Benghazi (Benina) and Benghazi (Berka), such a request might have to be refused in view of the limited strength of British forces in the Benghazi area. In the case of Tripoli (Idris), Commander Libya and Commander Royal Air Force Idris should be prepared to accede to such a request if they were instructed to do so by Her Majesty's Ambassador or his designated representative on the spot and if their dispositions for self-defence left them adequate reserves.

5. **Provide a safe refuge for the King and/or Crown Prince and their immediate families**

(*a*) It is probable that, should the King or the Crown Prince be in Tripoli or Benghazi, any request for safe refuge would be made in the first instance to Her Majesty's Embassy.

(*b*) It is, however, possible that in Tripoli or Benghazi a request for refuge might be made direct to local Service Commanders, and it is probable that it would be made direct to Commander Royal Air Force El Adem if the King or Crown Prince were in Tobruk.

(*c*) The general principle governing action under this heading will be: if time permits reference will be made to Her Majesty's Ambassador or his nearest designated representative; if time does not permit, the Commanding Officer Royal Air Force El Adem and other local Service Commanders will grant refuge, and the action taken will be reported by quickest available means to Her Majesty's Ambassador or his nearest designated representative.

(*d*) Details of action to be taken by individual Commanders will be laid down in Special Internal Security Instructions to be issued by Headquarters Libya and Tripolitania Area, Headquarters Cyrenaica Area, Royal Air Force El Adem and Royal Air Force Idris.

TOP SECRET

D.—PRINCIPLES GOVERNING THE USE OF FORCE BY BRITISH TROOPS THUS COMMITTED OUTSIDE THEIR BARRACK AREAS

Action by troops deployed at any point in Libya will be taken in accordance with the Manual of Military Law Part II and with the principles laid down in the pamphlet " Keeping the Peace ". Intervention will be limited to the display or use of the minimum force necessary to keep control of the situation and every effort will be made to retain the active co-operation of those Libyan security forces which are on duty at the objective concerned.

Foreign Office,
June 14, 1963.

TOP SECRET

1968

V

North and East African Department

LIBYA

VT1016/1

FROM A.C. Stewart Tripoli to R.S. Scrivener

SECRET

No. 10715

Dated Sept 11

Received Sept 19

SUBJECT:

Comments on the strength and activities of the Ba'ath Party in Libya.

References

-/7 -

VT 1051/13

MINUTES

[illegible] 23/9

[illegible] 5/11

I hadn't seen this before. The Baath party in Libya seems much more like that in Jordan (i.e. rather elite and academic) than that in Iraq & to a lesser extent Syria (lower class and less educated). Like all Ba'ath parties this will now have been weakened by the loss of its international leadership as a result of (a) the now very weak position of the Baath in Iraq and the resultant taste of defeat (b) the fact that Baathism in Syria is now no longer the motivation behind but the facade in front of the régime and (c) the fact that Aflaq & co have been pushed almost back to their status as theorisers without contact with power.

[illegible] 13/3

NENAD ✓ [illegible] 16/3 Pl. see Mr. Scrivener's attached minute.

[illegible]

(Printing Instructions)

173241

(Outward Action)

(Action completed) [illegible] 8/11

(Main Indexed) [illegible] 11/11/68

LAST PAPER.

SECRET

(10715)

RECEIVED IN ARCHIVES
19 SEP 1963
E 1016/24
VT 1016/1

BRITISH EMBASSY IN LIBYA,
TRIPOLI.
September 11, 1963.

This is not quite what we asked for.

Dear Ronald,

In his letter No. VT 1051/13 of July 4 Laurence asked for a considered report on the latest developments in connection with Ba'athist and Muslim Brotherhood activities in Libya. Morris in his unnumbered letter of August 9 to various Middle Eastern posts has also expressed interest in the Ba'athists and other Arab nationalists and will, I hope, take a copy of this letter as a reply.

2. I should explain first of all that since there is a ban on all political organisations in Libya, overt intelligence about Ba'athist activities and strength is hard to come by.

R. S. Scrivener, Esq.,

9. after the Ba'athist successes in Iraq and Syria in February and March, rumours began to circulate of a revival of Ba'athist activity in Libya. Pamphlets reported to emanate from Ba'athist sources were distributed in Benghazi during the second half of May, attacking Busairi Shalhi and Abdulla Abid and sounding a warning against an Egyptian takeover in Libya. 50 arrests were made in Benghazi on May 30, among them several Ba'athists and Muslim Brethren. According to coffee-shop gossip, the Ba'athists and the Muslim Brotherhood were collaborating in an "anti-imperialist campaign", although one of our informants in Benghazi told us that these elements were far outnumbered by the "nationalists" who were sceptical about their declared anti-imperialist aims: whenever two Arab countries got together to form a union, the Ba'athists and the Muslim Brotherhood set about sabotaging it.

10. The second type of overt evidence of Ba'athist and Brotherhood activities available to us is the "depositions" of various former Ministers and officials in conversations with me and members of my staff. Because they are on the retired list, so to speak, and are hypercritical of the present Government, what they say should be treated with some reserve. Nevertheless, Muhammad bin Uthman (206) has been particularly insistent that there is a revival of Ba'athist and Brotherhood activity. Hammali, ex-Under-Secretary in the Ministry of News and Guidance, adds the Communists to this list. According to bin Uthman, the Ba'athists and Brotherhood are supported by Busairi, Abdulla Abid and bin Halim. Mahmud Muntasir (133) alleges that there is Egyptian money behind them. Hammali emphasises particularly the working partnership between the Minister of News and Guidance, Abdul Latif Shwairif (described by bin Uthman as an active member of the Brotherhood); the Minister of Defence, Said al Nasr (141), known to be a friend of Shalhi and pro-Egyptian; and certain Army officers including Abdul Aziz Shalhi (183) and Aun Rahuma (187). Another who has spoken to me in similar terms is the former Minister of Defence, Bilkhair (36).

/11.

11. Concern was also expressed by these informants at the increasingly anti-Western and anti-Monarchical tone adopted by the press and, more particularly, by the Libyan Broadcasting Service, since Shwairif (1963 Personalities, No. 198) became Minister in March. Two articles in the official daily "Tarablus al Gharb" in July have aroused considerable interest in this connection. One of these was entitled "The Tree", and in the florid literary style beloved of Arab journalists, referred obliquely to the monarchy and concluded that this tree was too old and should be cut down. The second article, which appeared a week later, was entitled "My Mother". This dealt in similar terms with Libya's ex-Prime Ministers and, by implication, attacked the King and Libya's Western allies. According to Hammali, there was no doubt that both these articles had been written by Shwairif himself. The writer above whose name they appeared was a junior sports columnist who had not hitherto written a single political article.

12. What does all this add up to? The accounts we have received are vague, but link up generally with the information at our disposal about Ba'athist interest in the forthcoming elections. These accounts are also in some respects inconsistent. For example, the Ba'athists are supposed to have the support of Shalhi, yet their pamphlets attack him; both Ba'athists and Brotherhood are anathema to the Egyptians, yet they are said to enjoy Egyptian assistance; Bashir Maghairbi (1962 Personalities, No. 118) is said to associate himself with the Ba'athists although he is a convinced and pro-Egyptian nationalist. Bin Uthman's explanation of Egyptian association with Ba'athist and Muslim Brotherhood activities, which he has put forward consistently over the years, is that Nasser is quite prepared to use people like these for his own purposes abroad, irrespective of his attitude towards them at home. My own feeling is that although Busairi may have left-wing leanings, he and bin Halim - and more particularly the Black Prince - make strange bedfellows for the Ba'athists.

13. Moreover, the situation is further complicated by two other factors. The first is the new dispute between the Ba'athists and Nasser. I think that there is no doubt that those Libyans whose emotions are engaged by these matters are on Nasser's side (though this is not to say that they would welcome an Egyptian take-over here). Secondly, there are the recent reports of a new look in the attitude towards the Crown Prince (172) of both the Egyptians and Busairi Shalhi. This is even more difficult to fit into the jig-saw puzzle. Perhaps the only thing that can safely be said is that the situation should be interpreted more in terms of personalities and ambitions for power than in terms of ideologies. Certainly the various elements under consideration have some aims in common: the elimination of foreign military bases and the replacement of the monarchy by a republic, to take two examples. But with the forthcoming elections uppermost in their minds, the politically conscious will not scruple to associate with any groups or individuals who may appear to serve their immediate interests. Furthermore there is a tendency in this politically immature country to ascribe the basest motives to those who do not share one's own opinions and outlook. (The Crown Prince has even gone so far, in conversation with my United States colleague, as to denounce Fikaini (67) and several of his Ministers as Ba'athists.)

/These

SECRET

These two considerations combine to exaggerate both the strength of Ba'athist support and the villainy of Ba'athist and other "opposition" aims.

14. I would attach rather more credence to the aspersions cast by bin Uthman and company on the activities of Shwairif and Saif al Nasr. We can confirm the change in tone of the press and broadcasting service since Shwairif became Minister of News and Guidance. But the Government seem to be belatedly waking up to this:-

(a) the Director of Press and Publications, Mohammed bin Zaitun, has been transferred and his removal is widely believed to be a result of the publication of the two articles referred to in paragraph 11 above. There are also reports that Shwairif himself is on the way out;

(b) another transfer is that of Ibrahim Hungari, a prominent Ba'athist, who figured in the 1961 arrests, from the Libyan Broadcasting Service - a fact about which Hungari protested in an open letter to the Prime Minister recently published in the independent newspaper "Al Raid".

15. More generally, we have reason to believe that the Council of Ministers considered a few weeks ago whether the increasing Ba'athist activity in the country was becoming dangerous, decided that this was not yet the case but instructed the police to watch developments closely; and that it was also the increase in Ba'athist activity which prompted a Government statement in Parliament that it could see no justification for the establishment of political parties at this stage. These events have coincided with a series of press attacks on the Ba'ath, particularly in connection with the break-up of the new Arab Federation. It may not be irrelevant that the Government have recently introduced amendments to the Nationality Law which extend from 5 years to 10 the period of "probation" during which naturalised Libyans may be deprived of their nationality. This is said to be directed particularly against Palestinians, who, according to bin Uthman, have always been prominent in spreading Ba'athist doctrines in Libya

16. To sum up the Ba'athist position in Libya, then, I would say that

(a) being an "élite", they probably have supporters in positions of influence; though their numerical strength is small;

(b) there are undoubtedly many people in Libya who sympathise with some of their aims, and who will make common cause with them for tactical reasons; but their public image has suffered a setback as a result of the United Arab Republic/Syria breakdown;

(c) there is a revival of Ba'athist activity, but this should be seen in the context of a revival of political activity generally in the light of the forthcoming elections.

17. Finally, there is the question raised by Morris about moves by other Arab nationalist elements to come together and put themselves under Nasser's direction. Nasser certainly has a widespread appeal among all sections of the population and, as I

/have

SECRET

have indicated above, sympathy for him, at the expense of the Ba'athists, has increased as a result of the latest United Arab Republic breakdown. This may well be reflected in the course of electoral manoeuvrings, but we have no evidence of an organised popular movement.

18. I am sending copies of this letter to Dundas in Benghazi, to Morris in Eastern Department and to the other recipients of Morris' letter of August 9.

Yours ever

Charles Stewart

(A. C. Stewart)

SECRET

VT 10/5/1

Record of Meeting held at the Department of State, Washington, D.C., on January 7, 1964

LIBYA

Department of State	British Embassy
Mr. D. Newsom, Director of the Office of North African Affairs.	Mr. R. du Boulay, First Secretary.
Mr. G. McClanahan, Desk Officer for Libya.	Mr. J.K.E. Broadley, Third Secretary.
	Colonel Carter, British Defence Staff. (Item 2)
	Mr. A.B. Powell, Petroleum Attache (Item 3)

Item 1

Mr. du Boulay opened by giving our appreciation of the first nine months of Dr. Fekini's Government and of the outlook for the future, so long as the present King survives. Mr. Newsom said that he had no basic disagreement with our appreciation and that he agreed generally with our conclusions. He agreed that Fekini's policies had moderated since he took office, but doubted whether this was due to his real inclinations; it was more likely to be the result of the King's restraining hand and Fekini's own experience in governing the country. In his view, Fekini was basically unenthusiastic about the West though, for the purpose of remaining in office and retaining the support of the King, he could not reveal too openly this lack of sympathy. However, Fekini had been relatively satisfactory to work with so far.

2. Newsom said that the Americans had been agreeably surprised when Fekini agreed to the visit to Tripoli last Autumn of their nuclear powered cruiser "Long Beach". However, the most that Fekini would do when the ship arrived was to receive the Captain in his own office. Fekini had never visited Wheelus base nor had he ever used the aircraft which the Americans had put at the disposal of the Libyan Government. Mr. du Boulay said that so far as he knew Fekini had not visited El Adem. Mr. Newsom said that Fekini to his credit had introduced a measure of honesty into the Libyan Government. He thought that it

/ would

would be an excellent plan for us to try to get closer to Fekini though from American experience he was not an easy man to know well. When he had visited New York last Autumn, he had only spent one day in Washington in talks with the U.S. Government and those had been exclusively with the President. Newsom was not sure whether Fekini had turned out better than the Americans had expected. Perhaps their hopes in the beginning had been somewhat higher than ours. One factor which slightly jaundiced the American view of him, but which did not apply in our case, was Fekini's continual requests for more substantial cash payments; the only matter he had had to raise with President Kennedy in October. The President had told him very clearly that given his difficulties with the Congress any increase of U.S. subventions was out of the question, but Fekini was very slow to accept this.

5. Newsom agreed that the King's inaccessibility was a matter for concern. The American Ambassador had seen the King three times since he arrived last summer but on none of these occasions had it been possible to probe the King's views at all. In answer to a question Mr. du Boulay said that he was not sure how much contact Mr. Stewart had recently had with the King and undertook to enquire from the Foreign Office. Mr. Newsom commented that for a country where both the U.S. and the U.K. had important interests, it was disturbing how little insight we or at any rate the Americans had into the inner workings of its Government. Turning to the Egyptians, Newsom thought that they were still interested in Libya, but he agreed that they would probably take no action to overthrow the present set up whilst the King remained. On the other hand, he pointed out that the Egyptians were always ready to seize any favourable opportunity for intervention. Their contacts with Libyan Officers were continuing. Since the discovery of oil in Libya, Libyan politicians were, he thought, less enthusiastic about the U.A.R. since they now had the problems of the development of their own country to think about.

/ ...

Oil should help Libya achieve a genuine national identity. Indeed there were signs that this was happening. Mr. du Boulay said that from the Egyptian point of view discovery of oil in Libya might have increased their interest in Libya.

4. Mr. Newsom said that the problem of advising the Libyans on how to use to the greatest advantage their resources was of paramount importance. The U.S. was deeply involved in trying to change its previous donor relationship to Libya to one where it would be helping the Libyans to exploit their resources while ensuring at the same time a satisfactory climate for the maintenance of U.S. interests. They were working towards the creation of the same sort of relationship with Libya, as they had achieved with Saudi Arabia. Part of their plan was that, in return for American technical assistance, contracts should be awarded to American firms for the provision of certain basic necessities in Libya.

Item 2

Mr. du Boulay spoke on the lines of the brief provided and gave our assessment of the Libyan Army, and the King's attitude towards it He mentioned that the Libyans seemed to be interested in obtaining more Saladin armoured cars from H.M.G. and described the present state of the Libyan Navy. He asked if any clarification could be given about a report that the Libyans had asked the U.S. to provide a destroyer for their Navy. Mr. Newsom explained with regard to this last point that the Libyan Chief of Staff had in fact asked for two small destroyer-escort vessels. He thought these would be somewhat larger than the coastal patrol boat which the Libyans were considering purchasing from the U.K. The U.S. was not interested in providing the destroyer escort vessels firstly because of certain legislative difficulties over the export of American vessels, and secondly because they regarded aid for the Libyan Navy as primarily a British

/ responsibility

responsibility. He took the point that the Libyans were not yet capable of operating the vessels they had, and said this factor would also be weighed before they came to any decision. He said that the Libyans had now asked the U.S. for 22 medium (M48) tanks. This was being considered favourably and the tanks would fit in to the planned re-organisation of the Libyan Army. This request had probably been prompted by the Libyans dissatisfaction at the fact that the American expanded military assistance programme only included an offer of light armaments. In answer to a question Mr. Newsom said that he did not think that, even if we did provide more Saladins, this would not interfere with the American programme, since these scout cars did not duplicate any American equipment. He would, however, enquire into the exact position. He confirmed that there could be no further off-shore purchases of Saladins. More generally he said that the military assistance programme was in its very early stages and no major shipments of equipment had yet been despatched.

5. As regards the size of the Libyan Army Mr. McClenahan said that on December 17 the Libyan Chief of Staff had informed the Americans that the Ministry of Defence had given approval for the recruitment of an extra 1500 soldiers. This should bring the level of the Army up to 5000. It was not known whether the King had been consulted about this move. Mr. Newsom said in reply to our question that he did not think it would be wise to press the King to accept a larger Army. He doubted whether the King had approved this latest rise in recruitment. He explained that the American military assistance programme was in effect a political gesture made in response to great pressure from the Libyans including a personal appeal from the Crown Prince to the late President. There had been doubts on the American side as to the wisdom of this expanded

/ programme

programme because of the unsatisfactory leadership of the Army and the uncertainty as to what sort of role it would play in Libya. The U.S. would certainly meet its commitments under the programme, but if, for instance, the King wished to slow its implementation down, the Americans would not be unsympathetic. Mr. Newsom agreed with our assessment of the reasons for the King's attitude towards the Army.

6. Mr. Newsom said that the U.S. was more enthusiastic about their assistance to the Libyan Air Force because of its connexion with their base at Wheelus. However, their programme was relatively modest and totalled only $3 million over the period 1963/68. This would cover the provision of four T 33 jet trainers and three C 47 transport aircraft as well as two light helicopters. There were at present four trainee pilots from the U.S. The first aerial firing from a T 33 was recently conducted by Libyan pilots.

7. Mr. Newsom confirmed that from the American point of view the relations between the British Military Mission and the U.S. Military Aid Advisory Group were good. He had no suggestions for any closer co-ordination. Both commanders, he understood, had instructions to refer any difficulties to their Ambassadors.

Item 3

Mr. du Boulay gave our assessment of the prospects for oil and other commercial activities in Libya as set out in the brief. Mr. Powell added, with regard to the reference in the speech from the Throne to another source of revenue being available "when the refinery starts production in Libya using Libyan crude oil", that Esso had already built a small refinery in Libya. This refinery was ready to go on stream but operations had not been started since the selling price had not yet been agreed with the Libyan Government. However, the output of this refinery

/ would

would be sufficient only for local needs. In any case, since it was no longer the practice to build large oil refineries in oil producing countries, the export of Libyan crude oil was likely to remain their main source of revenue. Mr. Newsom took note. He said that as far as OPEC was concerned Libya did not seem likely to play a particularly active role since that organization could not bring much added advantage to Libya at this stage. Mr. Powell said that at the recent OPEC meeting at Riyadh Libya had been one of the five oil producing countries which had counselled moderation. Mr. Newsom said that the new Minister of Petroleum Affairs, Mr. Ali Aneizi, seemed a reasonable man and was favourably regarded by the oil companies. Dr. Fekini did not seem to take any close interest in the details of the oil industry. Mr. Powell pointed out that oil exports from Libya were increasing at a startling rate. In November 660,000 barrels a day were being produced compared with 435,000 barrels over the first eleven months of the year. The rate of production came to exceed that in Algeria during the year.

8. Mr. du Boulay then described our view of the climate in Libya for other commercial activities, which seemed to be good. Mr. Newsom agreed that if credits were needed by the Libyans they should be granted through normal commercial or banking channels. From the State Department's talks with businessmen, who were active in Libya, it did not appear that the Libyans were interested in deficit financing. Mr. McClanahan said that the Libyans distrusted the use of credit; in any case their existing cash resources would take a fair time to run out.

9. Mr. Newsom said that there was a possibility that a Libyan airline might shortly be created. Two U.S. companies and one from Italy were interested in this project. Mr. du Boulay said that he had heard nothing of this development.

/ Mr. Newsom

Mr. Newsom said that in general business activity in Libya was relatively unhampered, though there were difficulties in ensuring the employment of the requisite number of Libyans in foreign companies. [illegible] regulations about such employment were extremely complicated and, if the Libyans so desired, could be used to slow up individual companies' activities.

10. Mr. de Bouley described the present status of the Anglo-Libyan Military Agreement and referred to the criticism of it which had appeared in the Libyan press. In spite of this our military exercises, both major and minor, had been held without incident. Mr. Newsom confirmed that the U.S. intended to remain at Wheelus for as long as possible: their present agreement ran until the end of 1971. For the past five years the U.S. had been paying $10 million per year for the base. An advance of $5.2 million from the payment due in 1964 had been made to help Libyan financial difficulties last year. The final payment of $4.8 million would be made early this year. Under the arrangement agreed with the Libyans in 1959, the annual payments until 1971 would be only $1 million but they were sure that Fekini would hold out for more than this and perhaps even ask for more than the $10 million currently being paid. He would probably justify his demand for higher payments by pointing to (a) the increased political vulnerability derived from having such a base in Libya at this time, and (b) his country's economic needs, until the full oil revenues were available. In view of the importance of the Wheelus base higher payments until 1971 were not excluded. It was also possible that the Libyans would be invited to make greater use of Wheelus. Similar arrangements to those concluded for the bases in Spain were under consideration. The Libyan Air Force was already using areas within the base and this had been well received in official and military circles. As an extension of this policy it was for consideration whether the base might be put under two flags and/or given a Libyan name. No decision on these matters had yet been taken. Mr. Newsom said that the U.S. would wish to keep in very close contact with H.M.G. before making any change of policy.

/ Item IV

Item 4

Mr. du Boulay, after speaking in accordance with the brief, said that he would be very interested to hear the current American view of the Crown Prince and what his future might be. Mr. Newsom noted that the King had granted the Crown Prince several opportunities to gain experience abroad and at home during the past year. For example, the Crown Prince's visit to the U.S., his attendance at the Addis Ababa Conference and his functioning as Viceroy during the King's six-week visit to Greece last summer. In early December Crown Prince Hassan presided at the Opening of Parliament in Baida and a few days later he represented the King at the ceremonies at Bizerta in Tunisia marking the return of the French Bizerta Base to the Tunisian Government. However, the King did not seem to contemplate any substantial increase in the scope of activities of the Crown Prince. Furthermore, he seemed to regard the Crown Prince as young and inexperienced and perhaps for other reasons not capable of replacing the King at this time nor of assuming the burdens of decision which the Libyan monarchy carries. Mr. Newsom said that their Ambassador had commented that in his personal contacts with the Crown Prince he found him somewhat more alert and talkative than he had expected. However, the Crown Prince did not seem to have had his horizons widened by his assignments of the past year. His field of vision in public affairs continued to be narrow. In many ways he was still a brooding, bitter and self-centered recluse whose view of Libya's internal and external problems was superficial and exceedingly subjective. The Crown Prince seemed intensely preoccupied by the question of his own succession and classed everyone he met as friend or foe. He seemed to be compiling a list of his opponents with the idea of eliminating them in the early weeks of his reign. This was disturbing.

11. The King has not assisted the Crown Prince to become

/ better

better known and presumably better appreciated by Libyans. However, the American Embassy noted that the Crown Prince himself had made no significant effort on his own behalf. He spoke only Arabic and declined opportunities to learn other languages.

12. The Crown Prince clearly regarded Prime Minister Fakini as an opponent and in confidential conversations had expressed personal animosity toward him, a considerable contrast to the Crown Prince's friendly feelings for Bin Uthman, when the latter was Prime Minister.

13. Mr. Newsom said that the succession of the Crown Prince did not appear to have a measure of effective support in Libya. Prince Hassan seemed the best hope of conservative, traditional Libyans, those elements who desire the continuation of a stable Libya in which their customs and philosophy of life would prevail as well as their own influence. Examples of such personalities were former Prime Minister Mahmoud Muntassir, former Wali Abu Bakr Naamah and Tahir al Mabi. Some members of the group supporting the Crown Prince had substantial popular following. However, they did not have enough to assure the succession of the Crown Prince without the support of the Government in power or of the armed forces.

14. Mr. Newsom said that the Crown Prince's succession continued to be covertly opposed by Royal Chamberlain Busairi's Shalhi's so called "palace clique". This "clique" at least in the public mind in Libya was a triumvirate of Shalhi, Abdullah Abid al Senusi, and ex-Prime Minister Mustafa Bin Halim. It was also supposed that the group was very close to President Nasser of the U.A.R. The American Embassy had noted that Bin Halim's name is at least at the moment less frequently linked to Shalhi's than in the past, except in connexion with some business deals. Besides Shalhi, the names most frequently heard are ex-Wali Fadil Bin Zikri and ex-Executive Council President Ali al Dib. There was also Minister of

/ Defence

Defence Siaf al Nasr Abd al Jalil and Shalhi's brother Lt. Colonel Abd al Aziz, who reputedly heads a small group of Army officers who supposedly are attempting to win support in the Army for the [illegible]. Shalhi's greatest asset so far was his personal relationship to the King, a relationship which was probably not as close as was generally supposed but close enough so that many Libyans regarded Shalhi as one of Libya's strongest political figures. Shalhi's special position with the King also made him attractive to Libyan entrepreneurs, and some of his followers were no doubt interested in him because of business deals he can line up as well as for political reasons - or a combination of both reasons. Mr. Newsom thought that while it was difficult to estimate the power of the Shalhi "clique", it might not be as dangerous as is commonly believed. The "clique's" influence and backing did not seem substantial enough to thwart the Crown Prince's succession if the then Prime Minister controls the armed forces and takes decisive action. However, if there was vacillation, it was quite possible the "clique", with outside help, most probably from Nasser, would be able to organize a coup or create a situation of civil disturbance which could destroy the monarchy.

17 Mr. Newsom said that both the Army and the Security Forces at present seemed generally to be in favour of the Prince's succession. If the Prime Minister at the time actively worked for the succession of the Crown Prince and had control of the Army and Police, there should be no great difficulty. If the government did not actively do what was necessary to put the Crown Prince on his throne, it was questionable whether the armed services would intervene in the Crown Prince's favour. Lack of strong leadership at the top in the Army and the question of loyalty to the Crown Prince of at least two relatively high ranking officers might neutralise any significant role by the Army in a crisis. If at the time the National Security Forces

/ were

were in their present divided state there would continue to be a question as to whether the entire force would necessarily follow the orders of its commander. This state of the armed forces emphasised the key role of the Prime Minister at the time of succession. In the American view, Fekini, for example, could not be relied on to move decisively in favour of the Crown Prince and might deliberately hesitate long enough to give revolutionary elements, from within and without, time to get organised.

15 Mr. Newsom said that the longer range picture for the Libyan regime was much harder to assess. The American Embassy felt that even if the Crown Prince became King, he might be heading for a short-lived and ineffective version of the monarchy because of his lack of personal qualifications and the fact that monarchies in Africa and the Middle East may seem even more outdated a few years hence than they do at present. While the transition process would be facilitated if the King were to hand over the throne to the Crown Prince while he was still alive, the Embassy does not believe there is any real likelihood that the King has serious plans to retire in the near future.

16 Mr. Newsom concluded that unattributable and discreet support for the Crown Prince was still the best possible tactic, but that account should also be taken of the fact that we might find ourselves working with a transition to a democratic, republican system, probably beginning with some liberalisation of the monarchy. He thought we should continue to exchange views at relatively frequent intervals.

17 In response to our question whether there were any points he thought the British rather than American Ambassador should put to the King. Mr. Newsom said that he continued to be concerned that the Crown Prince did not have any one his own age near him who was capable of turning his attention outwards

/ and

and helping to educate him about life outside the narrow circle of the Libyan Court. He wondered whether he would consider putting into the King's mind the thought that it would be advantageous for the Crown Prince to have a young Chef de Cabinet who could perform some such role

ملحق الوثائق الأمريكية

(عينات)

Embassy of Italy in Libya,

Tripoli, 25 January 1963

Subject: Libya Yesterday and Today

After four months of residence in Libya, I have had the following thoughts on events, past and present, in this country which has played such an important role in the history of Italy.

In the newspapers of Tripoli, which fortunately are read by very few, it is asserted every once in a while, that Libya was annihilated by "hateful colonialism". That judgment is exact if you add that the destruction occurred thirteen centuries ago, and it was the work of Islamic colonialism. Even before Rome, Libya was a flourishing Phoenician colony, but the Islamic occupation spread over the country a silence of death broken only by the trumpets of the Italian Army.

Recently the Libyans spoke of removing from the principal square of Tripoli the statue of Septimus Severius, ignorant of the fact that Septimus Severius was an African and the founder of a dynasty which dominated Rome for forty years, during which Leptis became the third greatest city of the empire. Arabism has spread a thicker layer of sand over the minds of the people than time has deposited over the fields and stones of ancient Libya.

Under the feudal Ottoman regime, Libyans bowed their heads, contenting themselves with the theoretic equality of Muslims. Toward the end of this period there was born in North Africa through the work of Mohammed al-Sanuusi, grandfather of the present King of Libya, a religious movement, the Sanuusiyah, which had its greatest success in Cyrenaica. Through its Zawias or lodges which extended to Egypt, the Sudan and the Fezzan, the Sanuusiyah did not hesitate to act in political and military spheres. In control of commerce in the Sahara desert, the Sanuusiyah opposed the French occupation of the Chad, resisted our invasion, and during the first World War dared even to take up arms against the English.

/In 1916

TRIPOLI

In 1916 Idris consented to our peaceful penetration and obtained in return the administration of the oases of Jiarabub and of Kufra. In 1923, force was once again resorted to in Libya and after a guerilla campaign, there followed the emigration of the Sanuusi into Egypt.

The years of total occupation which included also Cyrenaica were no more than ten. In the last decade of Italian administration the budget of Libya averaged 50 billion per year of present day lire for the cost of the civil administration alone. I do not have the figures on the preceding decade, but I feel that they could not have been much less. To this sum, we must add private investment which led to the agricultural development of hundreds of thousands of hectares and to the construction of whole cities. I, therefore, think that the total Italian expenditure in Libya apart from military expenses must be in the neighborhood of the thousands of billions.

Aside from a fundamental error in approach and in a certain sense from the even more unexplainable error of not having invested sufficient resources in the search for petroleum, I cannot say that this money was spent poorly. Streets, schools, airports, hospitals brought to Libya in ten years the progress of ten centuries, preparing it for, among other things, independence, even if that was not the original intention.

On the debit side of our administration, apart from the thousands of more or less summary executions during the time of Graziani there is a fact of which little is known in Italy and of which much is made here today - the emigration between 1911 and 1930 of about 200,000 Libyans who refused to submit. Some of these people together with their families still live in neighboring countries. These figures are enormously exaggerated by the press on Libyan national days, even to the point of giving the uninformed reader the impression of genocide.

One other criticism made of the Italian administration, and not without reason, is that little care was given by the administration to schooling Libyans above elementary grades. Nothing is easier than to encourage a child to not study, especially when he doesn't want to. However, since the war opportunities for education of Libyans at Italian secondary schools and universities have improved somewhat.

/Apart from

CONFIDENTIAL

TRIPOLI Page 3
A-22

Apart from these shadows, I cannot say that the memories of the Italian administration are bad. Privately, men about my age openly acknowledge the benefits the Italian administration brought to Libya. However, when it comes to writing or speaking in public or to state decisions which are in any way even remotely connected with Italy, Libyans at every level act as if the Italian administration was nothing but evil.

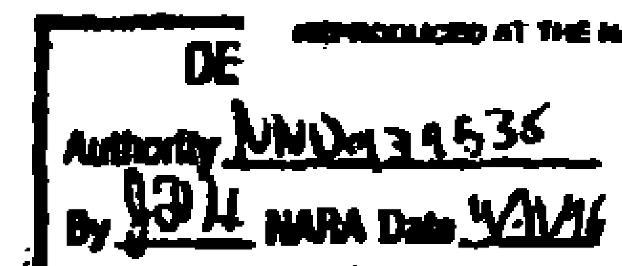
There is an interesting sidelight which we may mention here on the figure of Marshal Balbo, who left an impression in Libya no less enthusiastic than the one he left in America by his famous flight across the Atlantic. Although I am not at all nostalgic, I must affirm that Balbo merits the respect of all Italians for what he accomplished in Libya, if only for the courage with which he opposed racial discrimination against Tripoli's Jews and for the many acts of kindness he performed which have frequently been described to me - acts of kindness to humble Libyans, some of whom he could not have suspected would be so important in the country today. One of the first Sanuusi Governors of Tripolitania, Saddiq Muntassir, was raised and protected by Balbo and Muntassir has attained great popularity with the masses through a somewhat childish imitation of the bearing and attitudes of the Marshal.

The de-colonization of Cyrenaica occurred definitively in 1942 under the weight of military defeat. In that tragic autumn the High Command, realizing that the withdrawal would be definitive and fearing reprisals on the part of the Bedouin population, ordered the evacuation of Italians from the cities and colonial centers of the Jebel. This provision which had the character of a logistical expedient acquired the weight of a truly historical decision. The Lights of a superimposed and transitory civilization yielded to the deepest night. After an exile of twenty years the Sanuusi brought back to Benghazi his tents and his household. The English, seeking a counter weight for their declining influence in Egypt did not hesitate to proclaim him Amir of Cyrenaica.

In the meantime, the French had occupied the Fezzan, their only conquest in the Second World War and they began to live there a brief dream of glory.

/In Tripolitania,

CONFIDENTIAL



CONFIDENTIAL

TRIPOLI

In Tripolitania, somewhat exposed to modern political currents, characterized by the presence of strong minorities of Italians and Jews, and lacking a recognized leader, the situation was much more fluid. The massacre of the Jews which occurred in the first days of June of 1948, never adequately described in its truly enormous seriousness, certainly added nothing to the glory of the occupying power (England). There is today the conviction among the Italians of Tripoli that that massacre was to have been followed by the massacre of our co-nationals, but the thugs refused to march against the Italians, threatening instead to revolt against the occupying power. I don't know how true this story is. Certainly, the situation of the European residents in Tripolitania has improved enormously since that time.

In May 1949, during the debate concerning the Bevin-Sforza Compromise, Tripoli witnessed a menacing invasion of Arabs from the rural areas who had been called to the city by nationalist agitators apparently with the consent of the occupying power, but not even on this occasion did there occur any attacks against our co-nationals.

In November 1949 the Assembly of United Nations decided to grant independence to Libya and under the direction of the United Nations a new state, very strongly decentralized, was born two years later. This decentralization arose from the different natures of the three provinces in those days, Cyrenaica being almost de-colonized with a large Bedouin population, the Fezzan being somewhat in the French sphere, and Tripolitania, of course, more modern and westernized. It also arose from the suspicions of the two smaller regions concerning the intentions of the larger. From these conflicts, came the absurd solution of two capitals, Tripoli and Benghazi, and there arose demonstrations among the Tripolitanians who accepted the Samuusi but called for a unitary state.

Thus began the first uncertain steps of the new Kingdom. Italy could boast of having indicated to Libya the path toward national unity since Italy, like Libya, was a name which had fallen into disuse for many years and from a mere geographic designation became a nation.

Despite the progress which occurred under the Italian administration, Libya remained among the most backward of the Arab nations owing to limited population, lack of historical tradition, and the presumed lack of raw materials. According to the intentions of its liberators, which coincided with the political realism of the Samuusi, Libya

/prepared

CONFIDENTIAL

Tripoli Page 5
A-22

prepared for a role as a tranquil protectorate signing in 1953 a twenty year alliance with Great Britain which provided the concession of military bases to the British, and by the treaty in 1954 also of twenty years duration (sic) with the United States which granted the U.S. use of the Air Base at Mellaha which in former times was the scene of the famous automobile race track and a similarly famous lottery.

Both accords assured Libya of ample financial support until the arrival of better times.

The young and fragile kingdom got underway while at about the same time the much more advanced peoples of the Maghreb also set out on the road to independence. Meanwhile in Egypt Nasser came upon the scene. History moved rapidly and in a few years Libya found itself surrounded by the high tide of Arab socialism but also found itself floating in a lake of petroleum.

The new internal and international situation made the structure of the state appear even more anachronistic. It also made the military bases and alliances appear old fashioned. The alliances did not go well with the policy of non-alignment which the government had adopted and which public opinion welcomed. Libya clandestinely aided the Algerian revolution and timidly approached the Casablanca nations but that did not cure its complexes or purge it of the stains of collaboration. The rents from the Anglo-American bases became progressively less important as increasing oil revenues accrued to the state. British influence which was preponderant after the war yielded to American influence. American influence has grown through the activities of petroleum companies rather than from military presence.

The picked but sparse Scotch regiments so discreetly stationed in the suburbs of the cities can still serve, as recent experience has demonstrated, to bring to reason local feudal types in the Fezzan, but I do not believe that they would have the capability to oppose (and perhaps they would not even be directed to oppose) any full-scale revolution. Anyway, the last fifteen years has seen born in Libya a good police force on the British type, well trained and efficient for a country of this kind, for which the future probably will provide a role, perhaps even political, of certain importance. Less successful, however, have been the attempts of the Libyans to create an Army of any quality and an embryonic Aero-Naval force with the help of two British-loaned mine-sweepers and a few aircraft recently promised by Kennedy.

/I ask

CONFIDENTIAL

I ask myself what guarantees there are that future Libyan pilots will make perfect landings and not fly off to Egypt.

New times create new problems which this state has not always shown itself capable of resolving. Instead of eliminating the shanty towns in the suburbs of Tripoli, it has been the pleasure of the Sanuusi to construct in the Jebel his own small Brasilia, increasing thereby the enormous gulf which divides Parliament and the government from the country. Instead of attempting to give the Libyans a serious education, the old King concerns himself with Arabization and with the Islamic University. Instead of exercising his influence in favor of the emancipation of Libyan women who remain almost the only ones veiled in North Africa, he has aligned himself in social matters with the policy of Saudi Arabia - refusing to even consider any attempt to create a modern national society. Instead of attacking social and moral problems created by the rising prosperity, the Crown has shown itself too tolerant of open corruption which is leading to the establishment of a financial oligarchy.

The recent constitutional reform has been beneficial and perhaps will lead to greater administrative efficiency. But the situation remains very delicate, because it is in great part dependent on the survival of a man who is almost 74 years old. It is true that Adanauer began his political career at that age, but I believe his bill of health was in better order. The Crown Prince appears much less unprepared in private than he does in public. He has, like the King, a certain hieratic aspect, but in order to govern a modern country, holiness is not enough, sometimes it is necessary to be a little unholy. The Italian community has felt and feels now the precariousness of the present situation. It finds itself much better off than the European communities of other North African countries. But not wishing to consider worse eventualities, it would take only a pinprick to stimulate mass repatriation (for the last three years about 200 persons per month have been returning to Italy). In view of what has happened in this country, and what is happening elsewhere, I do not feel it would be wise to discourage this tendency.

It appears to me that we must encourage the maximum development of economic and cultural relations between the two countries. Libya is, commercially speaking, our best customer among the Afro-Asiatic countries. In the

/petroleum

CONFIDENTIAL

TRIPOLI Page 7
A-22

petroleum field it is still too early to make any judgments on the results of the efforts of ENI and Edison, but however things go for our companies the closeness between the source of production and the market of consumption is destined to create a new and permanent link between Italy and Libya.

In the cultural field the present government could not be more liberal as far as the Italians are concerned. Thus, even the Libyans show their appreciation for the services we have rendered to their students.

The development of tourism has had beneficial effects in the field of human relations. More than 3,000 Libyans visited Italy in 1962 for medical treatment, tourism, and business. The men of the new business class prefer our country, perhaps owing to the fact that they know our language, perhaps because of the affection that the name of Tripoli always stirs up among our compatriots. Notables prefer Montecattini and thus it is humorously said that the third capital of Libya is Montecattini. I do not follow the travels of Libyans in Italy, but I think I can say that every Libyan traveler knows intimately at least one of our bankers and one of our women.

It would be wrong to believe that this cordiality of commercial and human relations can be translated into political terms. The Libyans do not wish to have obvious relations with us. For example, the Libyans strongly desire better reception of our television programs but they refuse to consent to the construction of one of our relay stations in Libya. Even in official relations the Libyans are somewhat cold. We have for Libya the same sentiments which the parents of an adopted child have when the child grows up and goes out into the world on its own. We expect the affection of the child who never asked to be adopted and "for whose own good" we have put him through a rough, illiberal and costly education.

For these reasons, Libya, while admiring us, while not wishing us any ill, does not wish to have anything to do with us in its foreign policy. I would say that somewhat due to laziness, somewhat due to immaturity, Libya would willingly avoid having foreign relations with any country. Libya found itself in the Arab League and accepted the Anglo-American military agreements out of necessity. Recently after the Yemeni revolution and the rise of Ben Bella, Libya has permitted herself to be taken in tow by Morocco in an alliance of two Crowns.

/Oil is

CONFIDENTIAL

Oil is a new factor which certainly will add to Libya's weight both among the Arab nations and the West and which will perhaps force Libya to come out of its torpor and face problems bigger than itself to make choices both on the internal plane and the international plane.

If the Sanuusi has a long life, and if the administration of public monies is handled more scrupulously, Libya could become economically and socially a new Kuwait, but I don't think that we are on this road.

The problem is to anchor the Libya of tomorrow to the West because the Libya of tomorrow will probably be less accomodating than the Libya of today. Since I do not feel that we can count indefinitely on a conservative Monarchy here, nor on the allied military bases, salvation, it appears to me, would consist in the gradual rise to power of the urban and Maghreb-minded Tripolitanians while the tribal Cyrenaican influences wane. This would lead Libya to a situation not dissimilar to that of Tunisia, Morocco and even Algeria in regard to the common market. The experience of those countries appears in fact to demonstrate that collaboration with the common market is not incompatible with the policy of neutralism and Arab socialism.

Naturally it cannot be done by us. Any initiative taken by us in Libya risks backfiring. I may add that Europe should not give the impression, as has happened recently, that age is not always synonymous with wisdom.

In conclusion, our position in Libya is that of the unrequited lover. We cannot give advice and we cannot make requests because we have commanded too much. In this situation, it appears that we must content ourselves with our present relations which are good in fact, but lukewarm in form. There is nothing left to do but wait for time to heal the wounds caused by past years.

ORIGIN/ACTION

DEPARTMENT OF STATE

AIRGRAM

POL 1 LIBYA
POL IT-LIBYA
FOR RM USE ONLY

A-22 CONFIDENTIAL

HANDLING INDICATOR

TO : DEPARTMENT OF STATE
INFO : Amembassy BENGHAZI

GROUP 1
Excluded from automatic downgrading and declassification

FROM : Amembassy TRIPOLI DATE: JULY 18, 1963

SUBJECT : Italian Ambassador's Report: "Libya, Yesterday and Today"

REF :

On June 6, Pier Luigi Alvera, the Italian Ambassador Libya, presented Ambassador Lightner with a copy of one of his despatches outlining his views on the Libyan situation. The report is a sketch of the history of Libya containing an assessment of the present Libyan political scene, some recommendations for the direction of Italian policy and a few guesses as to what the future may bring.

Summary of Report:

According to Ambassador Alvera, the Italian Administration of Libya was, although far from perfect, the high point of Libyan history. The GOL has shown no signs of capability or willingness to use its newfound resources to bring real benefit to the nation as a whole. King Idris is a powerful stabilizing force in the country, but his advanced age makes it doubtful that he will survive much longer. The King has been an obstacle to social development. The Crown Prince's public image is very poor and it is doubtful that he will rule as successfully as Idris. The Libyan Police Force is good and may become a political force. The Army is a shambles of confusion, and the Navy and Air Force will probably be insignificant, ineffective, and disloyal.

Immediately after independence Libya was preparing to become just another Anglo-American protectorate. However the discovery of oil and the rise of Arab nationalism all around Libya have made Libyan military alliances anachronistic. Financial support from the "rents" for the military

CONFIDENTIAL

FORM DS-323

FOR DEPT. USE ONLY

Drafted by: POL:JJLaMazza/mab 7/16/63
Contents and Classification Approved by: POL:GJPaolozzi
Clearances:

D-1 / LIBYA

bases has become relatively unimportant compared to the oil revenues. The British ground forces would probably be unable and unwilling to prevent the collapse of the present government in the event of determined subversion. Finally the bases are a serious embarrassment to the GOL's professed neutralist policy.

Italian Prospects in Libya:

Italy's commercial and cultural relations with Libya are excellent. They should be improved if possible. Libya does not wish to improve political relations. This reluctance is understandable and may be cured with the passage of time.

Future:

The Monarchy and foreign military bases cannot be counted on to insure Western access to Libya. The rise of an urban class with a Maghrebian turn of mind can. This class will be able to continue economic and cultural ties with the West while following a neutralist foreign policy. Italy cannot encourage the development of this class since every Italian political initiative is doomed to be blocked on principle by the Libyans.

For the Ambassador:

Philip E. Haring
First Secretary of Embassy

Enclosure:

Translation of Italian Ambassador's Despatch.

ORIGIN/ACTION AF-5

RM/R	REP	AF
1		
ARA	EUR 5	FE
NEA	CU	INR 5
E	P 1	IO 2
L	FBO	AID 12
	SP	
AGR	COM	FRB
INT	LAB	TAR
TR	XMB	AIR 5
ARMY 5	CIA 10	NAVY 5
OSD 15	USIA 8	NSA 3

DEPARTMENT OF STATE

AIRGRAM

POL 15-1 LIBYA

FOR RM USE ONLY

A-211 CONFIDENTIAL

1964 JAN 13 AM 9 4 MESSAGE CENTER

TO : DEPARTMENT OF STATE

ANALYSIS & DISTRIBUTION

FROM : Amembassy, TRIPOLI DATE: January 6, 1964

SUBJECT : Bin HALIIM on Prime Minister FIKINI

REF :

At a small farewell dinner for British Ambassador Stewart at the Ambassador's residence on January 1, former Prime Minister Mustafa Bin HALIIM commented on the present Government and on the recent elections for President of the Chamber of Deputies.

Bin Haliim commented that three years ago Busairi SHALHI had suggested Mohieddine FIKINI to the King as a candidate for the premiership. However, when the King decided to name Fikini as Prime Minister last year, Busairi SHALHI initially opposed Fikini's candidacy but was finally persuaded by Bin Haliim to withdraw his opposition.

Bin Haliim felt that Prime Minister Fikini, whom he had known for many years, was extremely competent, conscientious and honest. As a civil servant, Fikini had always been at his desk at eight each morning. However, there were three factors which, in Bin Haliim's opinion, worked against Fikini: (1) his conceit, (2) the fact that he was a theoretician, and (3) his reliance on such incompetent advisers as his brother Ali and his father-in-law Bin Gaddaarah. Furthermore, Bin Haliim added, all did not seem right between the Prime Minister and the King. Although Bin Haliim did not know what was wrong, he recalled that as Bin 'Uthmaan began to become popular toward the end of his career, Bin Haliim had predicted he would soon be replaced. Possibly this was what was now bothering the King about Fikini. After all, Bin Haliim said, the responsibility of the Prime Minister in a monarchy is to enhance the monarch, not the Prime Minister. Regarding the incompetence of the Prime Minister's advisers, Bin Haliim said the only Cabinet Minister of any ability was the new Minister for Petroleum Affairs, Dr. Ali Anaizi. All the others had been appointed because of their family connections, because they were friends of friends or because they were yes-men.

GROUP 3—Downgraded at 12-year intervals.

CONFIDENTIAL

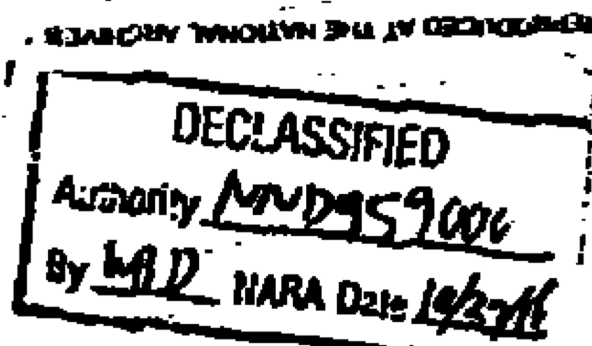
FORM 4-62 DS-323

FOR DEPT. USE ONLY ☑ In ☐ Out

Drafted by: DCM/JDorman/lh 1/4/64

Contents and Classification Approved by:

Clearances:



When asked if the recent exhortation of the King against lavish spending, included in his Independence Day speech, had been directed toward the Cabinet Ministers, Bin Haliim said he did not think so since the Fikini Government on the whole seemed relatively honest. The King mentioned each segment of the Government but the significant fact was the inclusion of the Crown Prince. The King had recently been presented with a bill for the construction of the Crown Prince's new palaces in Benghazi and Tripoli and had thought the costs excessive. The King had not previously been aware of these costs, Bin Haliim thought, and possibly the Crown Prince himself had not realized how costly these projects were.

Regarding the recent elections for the Presidency of the Chamber of Deputies, Bin Haliim said it came as a great shock to the Libyan people that in the democratic process of voting for an important elective office votes could be bought so easily. This was disheartening and disillusioning, even though it was also known that Bin 'Uthmaan had bought votes of members of this same Parliament but now suddenly Bin 'Uthmaan had come within an ace of obtaining control by his old methods. It was well known he had spent money lavishly buying off Parliamentarians for prices up to 8,000 Libyan pounds. Bin Haliim knew Muftaah 'Uraiqiib well and was sure he spent no money on trying to get himself reelected and was equally sure that Fikini would not have permitted the Government to buy up votes.

In answer to a question Bin Haliim said that Prime Minister Fikini had the fortitude to stand up to the daily pressures to which he was exposed. However, although he hoped he was wrong, Bin Haliim was afraid that Fikini would sooner or later fall under the weight of the three factors which he had mentioned earlier: his own conceit, his theoretical approach, and the incompetency of his advisers.

FOR THE AMBASSADOR:

John Dorman
Counselor of Embassy

ACTION AF-5

DEPARTMENT OF STATE

AIRGRAM

POL 23-8 Libya

FOR RM USE ONLY

A-70 CONFIDENTIAL Air Pouch

TO : DEPARTMENT OF STATE

INFO : TRIPOLI, BAIDA

Downgraded at 3 year intervals; Declassified after 12 years.

FROM : AmConsul Benghazi DATE: January 29, 1964

SUBJECT : Benghazi Disturbances, January 1964

REF : Contels 95-100

SUMMARY

When police shot and killed two student demonstrators in Benghazi on January 14 and wounded several others, they ignited a long-smoldering spark of public hostility to the security forces and touched off a series of protest and sympathy demonstrations throughout Libya. The Benghazi incidents began on January 13 with a demonstration by University students which degenerated into a free-for-all with police, and continued on the following day with harshly repressive police action against secondary school students and with subsequent mob vandalism. Aided by prompt Libyan Government action in opening an investigation into these incidents, more responsible elements of the Benghazi citizenry regained control on January 15, and the funerals that day passed without further disturbances. Benghazi has been relatively calm during the ensuing ten days, though there remains a strong undercurrent of tension as the population awaits the Libyan Government's reply to their demands for action against police officers held responsible for the shootings.

January 13 - University Students vs. Police

The first demonstration began quietly at about 11 a.m. on January 13, when a number of Libyan University students left their classes to begin a march through downtown Benghazi in support of the Arab chiefs of state conference then opening in Cairo. As in previous demonstrations of this nature, the students carried banners calling again for an Arab Palestine and pictures of the King and Crown Prince. A few hundred feet from the University, the marchers paused at the new Arab Cultural Center (operated by the UAR) and added a large picture of NASSER to the items being

CONFIDENTIAL

FORM DS-323

Drafted by: AL Steigman:af 1/28/64

Contents and Classification Approved by:

Clearances:

carried. About two blocks further on, the students were stopped by a group of police—even though they had had the usual light police escort up to that point—and were told that they must return to the University since they lacked permission for a public demonstration. When the students refused to stop their march, the police drove them back to the University and then into the University buildings, making free use of clubs and web belts to keep the students moving.

Thus, shortly after noon, the students found themselves barricaded in the University buildings with the police outside. The University doctor meanwhile treated students who had been injured by the police action and removed several by ambulance to the hospital. Onlookers report that the police used insulting language to the students both during their action to halt the demonstration and again after the students were blockaded in the University buildings, and students who attempted to leave the University were reviled in addition to being beaten back.

At this point, a number of students climbed onto the roof of the University building and drove the police back with a fusillade of rocks. The police, who were armed only with truncheons, responded with sporadic rock throwing but were clearly at a disadvantage in such a contest. In mid-afternoon, two truckloads of police attempted to storm the rear garden of the University but again lost out in an exchange of rocks with students in the garden and on the roof. The students at one point withdrew briefly from their battle stations on the roof, apparently to meet with University administrators who were attempting to negotiate a settlement. This initial effort failed, but shortly before 6:00 p.m., a renewed mediation effort finally bore fruit as both students and police quietly withdrew from the area and peace returned to downtown Benghazi.

The disturbances on January 13 left in their wake a number of dented cars and broken windows as a result of flying rocks in the downtown area. Total casualties were estimated at 15 to 20 students and about five police, with only one student known to have been seriously injured.

<u>January 14 - Secondary Students and the Mob</u>

The morning of January 14 opened with a heavy police guard present at the Boys' Secondary School about one-half mile from the University, where sympathy demonstrations were apparently expected. Whether pre-arranged or simply provoked by the police presence, a round of cheering

and would-be demonstrating began in mid-morning in the school lunchroom. At this point, the police moved into the school in force, invading classrooms and driving both students and teachers from the building with the aid of clubs and rifle butts. Several shots were fired, but it is not believed that anyone was struck by gunfire during this operation. According to eyewitness reports, few students emerged from the building without receiving at least one blow from the police, and a number of students were struck repeatedly. In addition, the police smashed laboratory equipment in the school, destroyed notebooks and textbooks, and injured at least three members of the teaching staff. In this action, the regular Benghazi District police were joined by a unit of the ex-CYDEF Striking Force (armed with FN automatic rifles) led by Striking Force Commander Colonel al-Senussi al-Fassani.

While most of the students left the area of the school as quickly as possible, several groups formed and attempted to offer resistance to the police in the form of rock fusillades. In the ensuing fighting, two students were killed by police gunfire and a number of others injured. A second group of students went to a downtown Libyan Army headquarters a few blocks away and asked for arms to defend themselves against the police, but were turned away by the officer in charge. Meanwhile, other students fleeing along Benghazi's Sharia Istiqlal, the main street which runs past the University, attracted adventurous bystanders as they advanced. They moved several hundred yards beyond the University to police headquarters where they began a new round of rock throwing directed at the police. After a few minutes of this (about 12:30 p.m.), the police fired into the air with their automatic rifles for about ten minutes and the crowd dispersed. (The Muhafiz of Benghazi District later stated publicly that he ordered Colonel Fassani to cease firing but that the Colonel had refused to accept his order. The Muhafiz 'Ubaidallah 'AMIR, added that he had consequently tendered his resignation to the Minister of Interior.) A mob of about 100 persons then charged back down Sharia Istiqlal, throwing stones and chanting "Palestine." As they approached the so-called "Christmas Tree Square," about 300 yards past the University in the other direction, they were met by firing from another police detachment which forced them back into the square in front of the University.

By this time, most of the Secondary School students had apparently faded away down side alleys and the mob now comprised an uncoordinated group dominated by local rabble. About 200 in number, the mob occupied the square in front of the University for about an hour without interference from the police. During that time, they smashed windows and signs, built a bonfire and a barricade in the middle of Sharia Istiqlal,

and burned five vehicles and a garage. (The vehicles destroyed by fire included a disabled mobile-unit truck belonging to USIS. A stone-throwing mob had prevented Agency personnel from moving the vehicle earlier in the day.) A Benghazi fire truck which attempted to extinguish the flames of the burning vehicles was driven off by a barrage of rocks before the firemen aboard could even connect its hoses.

Finally, at about 4:00 p.m., a platoon of police from the ex-CYDEF Striking Force marched down Sharia Istiqlal with loaded rifles and fixed bayonets, the commanding officer (Colonel Fassaoni) shouting warnings and imprecations ahead of them through a portable megaphone. As the police approached, the mob dispersed down Sharia Istiqlal and into back alleys. Just past the University, the platoon paused, fired full magazines into the air from their automatic rifles in a show of force, reloaded, and marched on. Other police promptly occupied the downtown area which had been the scene of the mob's rampage and cordoned it off until after dark. A few armed police remained on duty in downtown Benghazi through the night, and sporadic shots were heard. However, there does not appear to have been any resurgence of mob action for the remainder of the day or evening.

In addition to property damage, January 14 left two secondary students dead of gunshot wounds and 24 persons injured (four critically) by the firing. Total casualties from all causes—mostly beatings administered by the police—were estimated as high as 250 from the two days of disturbances.

January 15—Funerals and Committees

January 15, the day of the funerals for the two youths killed by police gunfire, marked the turning point from violence to legal channels in the story of the Benghazi disturbances. The day opened with the normal life of the city at a virtual standstill—schools were closed by government order, and laborers, merchants, and government workers had reached tacit agreement on a three-day combined protest strike and mourning period. With the funerals scheduled for 11 a.m., there was a strong feeling of tension throughout the city as crowds began gathering during the morning near the homes of the victims.

Before the appointed starting hour, however, a delegation of five Libyan government ministers arrived in Benghazi aboard a U. S. Air Force C-54. (The five were Minister of Interior Wanis QADDAAFI, Minister of Industry Muhammad KRAIKSHI, Minister of Education Ahmad Fuad SHANIIB, Minister of Planning and Development Hamid al-'ABAIDI, and Minister of Petroleum Affairs Ali ANAIZI.) Ministers Anaizi and Kraikshi went

immediately to the area where the funeral procession was gathering, and succeeded in dissuading those present from a planned march through downtown Benghazi to the University. Instead, the procession marched only to the Secondary school, where several speeches were made before the group proceeded to the cemetery for the funeral itself. The procession, which numbered an estimated 2,000, was orderly despite a high pitch of emotions, and the funeral passed without incident. Minister of Industry Kraikshi and the Muhafiz of Benghazi District attended the funeral as representatives of the Libyan government.

The trend toward order and legal process was confirmed several hours later at a mass meeting in Benghazi's Municipality Square. The Government's ministerial delegation had already begun functioning as an investigating committee, so that the crowd assembled in the square could focus on definite action already under way to meet their demands. In consequence, the meeting was relatively orderly, and was devoted primarily to two speeches by local personalities stressing the importance of calm and order. A demonstration which followed was also comparatively quiet and passed without provoking any further serious incidents.

In addition to the speeches, the public meeting produced a citizens' committee charged with formulating the public demands and selecting a delegation to present these demands both to the King and to the Prime Minister. The committee included several members of the Benghazi Municipal Council, the Parliamentary representatives for the District, and a number of local businessmen and civic leaders.

January 16-27--Watchful Waiting

By January 16, the citizens' committee, the ministerial committee, and a judicial inquiry panel were all at work, and the mood since that date has been one of watchful waiting pending completion of an official Libyan Government report on the Benghazi disturbances. The citizens' committee, in effect, became the city's dominant force, maintaining order through social pressure while all but minimal traffic police were withdrawn from the downtown area. The general calm was ruffled only on January 18, when a bomb exploded outside police headquarters in the evening without causing damage or casualties, and on January 25, when the funeral of a third student to die of gunshot wounds attracted several thousand orderly mourners. The principal speaker at the funeral was Parliamentary Deputy Bashir MUGHAIRBI, who delivered an address critical of the Government's attempt to rule as it did 12 years ago--by imposing its will on the people--though the times and the popular temper have changed.

During the week following formation of the citizens' committee, a four-man delegation of Benghazi notables flew to Tripoli to present their grievances and demands to the King and Prime Minister. The petition prepared for presentation to the King contained demands for the ouster of leading police officers, including Security Force Commander General Bu Quaittin, and for the dissolution or transfer to the Army of the ex-CYDEF Striking Force. It also asked compensation for the families of those killed by police action. After seeing the King, from whom they reportedly received a polite hearing but no promises, the delegation saw Prime Minister Fikini briefly on his return from the Cairo Conference and then saw the new Prime Minister, Mahmoud MUNTASSER, following his assumption of office. Again, the members of the delegation reportedly were given general assurances but no firm commitments. Nonetheless, they returned to Benghazi on January 24 with renewed counsels of calm and patience which presumably contributed to the maintenance of order through the funeral held the next day.

Meanwhile, on January 19, the Libyan Government announced the suspension of five police officers pending determination of their responsibility for the shootings of the previous week. Those suspended included Benghazi District Commandant Colonel 'Abd al-Muttalib al-'ARRAAR, Striking Force Commander Colonel Fannouni, Captain Suleiman BUSHAALAH of the Traffic Section (who headed the first charge against the University students), and the two senior officers of Berka police station. The popular reaction to the suspensions was strongly favorable, interpreting the Government action as an initial recognition of the "guilt" of the officers involved, all of whom were leading targets of public hostility. A further influence for continued calm came from the King's action in delegating the head of the Royal Diwan in Benghazi to offer the royal condolences to the families of the slain students. The order for this action reportedly was issued by King Idris shortly after he obtained an initial account of the Benghazi disturbances on January 16 from Petroleum Minister Ali Anaizi.

News of the change of government on January 22 and of the demonstrations in Tripoli throughout the week had little overt effect in Benghazi. The former was greeted with general reserve, since Fikini's ouster was popularly interpreted as a confirmation of General Bu Quaittin's position as Security Force Commandant. This was evident at the funeral held January 25, where the assembled mourners shouted their support for Fikini and disapproval of the new Muntasser government. The Tripoli unrest, as well as demonstrations elsewhere in Libya, came to Benghazi in the form of rumors, since there was no local press coverage and news was provided by word-of-mouth and from such sources as the Cairo press. With the citizens' committee continuing to urge calm, however, these disturbances found no re-echo in Benghazi.

COMMENT

The Benghazi disturbances began on January 13 as a confrontation between University students and police, but over the ensuing 24 hours police ineptness and brutality broadened the scope of the clash until the security forces in effect found themselves ranged against the bitter hostility of the entire population. Police performance on the first day, when the University occupied the center of the stage, was characterized by confusion and disorganization; training, leadership, and appropriate equipment all appeared to be lacking. On the following morning, the same shortcomings were still apparent, but uncertainty was replaced by harsh repressive action and equipment, though still inappropriate to riot control, was bolstered by the addition of automatic rifles in place of the loose rocks used the first day.

Unfortunately, the police methods used against the secondary students on January 14 touched off the hostility to CYDEF which has long smoldered among the population of Benghazi—and subsequently sparked demonstrations of protest and sympathy throughout Libya, which in their turn provided the occasion for a forced change of government. On Tuesday (the 14th), the University students moved to the sidelines. Center stage was occupied instead first by the secondary students and then, after these students had been manhandled (and several shot) by the police, by a local rabble tacitly supported in their opposition to the police—though not in their vandalism—by the bulk of the local population.

Wednesday, January 15, brought a further shift in the local situation, with more responsible citizens coming to the fore and channeling popular emotions into the form of legal investigation and public deputations. As had been hoped, the example of mob violence given on the preceding day created a general sentiment against providing an occasion for any similar vandalism and contributed to the success of citizens' committee efforts to restore order. These efforts were also aided by the promptness of the Libyan Government actions in setting up an official investigation, conducted initially by the ministerial team and then by the Director of the Parquet, and in withdrawing all police but minimum traffic units from downtown Benghazi.

Two weeks later, Benghazi remains outwardly calm though still seething with rumors of possible new unrest. Libyan Government failure to meet popular demands—as embodied in the petition presented to the King—might yet touch off renewed clashes between the general population and the police. However, it remains to be seen whether the essentially conservative citizens' committee will wish to encourage further demonstrations, knowing full well that the scope of such demonstrations might go beyond the limits of their control.

Andrew L. Steigman
American Consul

MEMORANDUM OF CONVERSATION

PARTICIPANTS: Bashiir MUGHAIRBI, Member of Parliament (Benghazi/Sabri)
Andrew L. Steigman, American Consul, Benghazi
Youssef B. Najjar, Interpreter, American Consulate

Date: February 10, 1964

Place: Bashiir Mughairbi's home, Benghazi/Sabri

Subject: Political Situation in Libya as seen by Libya's "Arab Nationalists"

The reporting officer called on Bashiir Mughairbi at the latter's home in order to develop a relationship nurtured by previous American officers in Benghazi and to obtain the viewpoint of the "Arab nationalists" on the current Libyan political situation. Mughairbi occupies a home built by his grandfather (and modernized by his father) in the Benghazi suburb of Sabri, the district he represents in Parliament. The living room is dominated by an 8-foot high oil painting (of dubious artistic merit) depicting Egypt's President NASSER as the genie breaking forth from his jug and from his chains and rising triumphant above a palm-fringed beach where ordinary mortals fall to the ground in wonder and fear. The work of an Egyptian school teacher, the painting shows Nasser holding a rifle (with bayonet) and an olive branch, while a dove of peace flutters serenely near his head. A conventional color photograph of Nasser hangs on another wall.

The principal subjects covered in the conversation were as follows:

1. Current Political Temper - In the wake of last month's disturbances, Sayyid Bashiir said, the whole political mood of the country is now strongly favorable to the Arab Nationalist position which he and his friends represent. In fact, he continued, there "would be a revolution before sundown" if it were not for the presence in Libya of British and American forces. The progressive sentiments which he espouses are now fully shared both by the townspeople and by the remnants of the tribes living in the countryside, all of whom recognize that the time is ripe for abandonment of the archaic political system under which Libya operates.

According to Sayyid Bashiir, the popular feeling against both the system of government and the present incumbents extends upward to the King, who is felt by 99 percent of the Libyan people to be the root of corruption and of despotic rule. Others in the Government are believed simply to

follow his lead. A radical change is necessary, Sayyid Bashiir said, because stability can only be achieved in Libya by a progressive government in tune with the wishes of the people.

2. Muntasser and Fikini - Along these lines, Sayyid Bashiir commented that Fikini had not been viewed by the Arab Nationalists of Benghazi as the ideal solution to all Libya's problems but he nonetheless represented a first ray of hope after ten years of backward administration. Fikini's dismissal and replacement by Muntasser was thus a step into the past, particularly since Muntasser is widely viewed as a British puppet. The Muntasser Government is expected to have an unfortunately provincial outlook, since several Ministers are former Cyrenaican Nazirs whose horizons have never been thought to extend west of Marble Arch. In effect, Sayyid Bashiir continued, it appeared as though Husain Maaziq, Minister of Foreign Affairs, will act as the Minister of Interior for Cyrenaica, while the general trend will be to resume a provincial approach in a country which desperately needs unification.

3. British Role - Sayyid Bashiir spent some time expounding his views—which he says are widely held throughout Libya—of the British role in his country. According to him, the policy of driving wedges between townspeople and the tribes by which Libya was ruled for the first ten years after independence was originated by the British during their post-war administration. They taught the technique of divide and rule to such proteges as Maaziq and General Bu Qwaitiin, and in practice still rule Libya from behind the scenes through these proteges. Mughairbi's theory is that the British feared that Fikini would destroy the tribes as separate political entities through his policy of unification and social development, and so inspired the recent police action in an attempt once again to separate town from country. When it was suggested to him that his theory would not necessarily need to postulate any active British role at all in the post-independence years, since their "proteges" would presumably have a personal interest in keeping themselves in power, he admitted that this was so but nonetheless continued to insist on his conspiracy theory of recent Libyan history.

4. Cyrenaican Tribes - There were some inconsistencies in Mughairbi's references to the current position of the Cyrenaican tribes. When questioned directly on the subject, he insisted that the tribes were only a ghost of their former selves and had ceased to be of importance as separate political factors. In other contexts, however, he continually named individuals as representatives of given tribes or referred to tribal activities in connection with the recent disturbances. He would appear to believe that the tribes are rapidly losing their political importance, and to be espousing a theory of their total dissolution merely for political purposes.

We agreed that the main factor tending to the breakup of tribes was the combined impact of urbanization and of social and economic development. Benghazi, which has supposedly almost doubled its population in the last decade, is the supreme example of this combined force, since the additional 50 - 70 thousand new town dwellers presumably are former tribesmen. The result is to break down distinctions between town and country and to introduce greater personal mobility. In fact, two members of the Citizens' Committee which operated during the recent Benghazi disturbances acted as representatives of post-war town dwellers from the Awagiir tribe who are recent arrivals in the city, another of Sayyid Bashiir's side references to continuing tribal influences despite his formal denial of this factor.

5. Citizens' Committee - Sayyid Bashiir confirmed what others had said about the Benghazi Citizens' Committee forming as an ad hoc group of like-minded citizens hoping to restore order in the city. He himself had been in Cairo at the time of the disturbances, but returned immediately to play a role with the Committee. Most committee members, he said, were serious and hard working, especially such devoted nationalists as Ali Zuwawa (whom he said served as Committee Chairman), Mustafa Bin 'Aamir, and Mahmuud Makhluuf who, incidentally, claim to be the other three leaders, with Sayyid Bashiir, of what remains of the 'Umar Mukhtar Club. However, Sayyid Bashiir continued, some "opportunists" did try to use the disturbances as a means of advancing their own interests, notably by trying to drive a new wedge between town and country in line with the policy of previous Libyan Governments. He concluded his discussion of the Committee by noting that this body really should now go out of existence, since it was time for the forces of law and order to resume their proper role.

6. 'Umar Mukhtar Club - Mughairbi commented briefly on the history of the 'Umar Mukhtar Club in leading up to a statement that it continues to exist today in spirit even though it cannot legally operate as an organization. He and his three friends named above still consider themselves spokesmen of the 'Umar Mukhtar spirit, which they define broadly as Arab Nationalism, economic and social development, and Libyan unity.

The pictures of Nasser described above would seem to indicate the trend of the group's thinking, at least in terms of Nasser's domestic program and championing of Arab causes, though the Egyptian President's name did not specifically enter the conversation.

7. The United States - Sayyid Bashiir briefly noted his cordial relations with former Ambassador Jones and with several past members of the Embassy staff, and added that he hoped similar relations based on a

frank exchange of views could be maintained in the future. Although the United States and Libya naturally disagreed on many points, he felt that we could remain friends because the United States (1) favors the unity of Libya, (2) favors a "clean progressive government" for Libya, and (3) is not involved in old style imperialist designs as are the British. Libyan-American differences of views were reserved for a later meeting, with the agreement that it was always worthwhile discussing such differences in order that conflicting viewpoints might better be understood.

MEMORANDUM OF CONVERSATION

PARTICIPANTS: Bashiir Mughairbi, Member of Parliament (Benghazi/Sabri)
Mahmuud MAKHLUUF, Lawyer
Mustafa BIN 'AAMIR, Owner, National Press
Andrew L. Steigman, American Consul, Benghazi
Youssef B. Najjar, Interpreter, American Consulate

Date: February 15, 1964

Place: Bashiir Mughairbi's home, Benghazi/Sabri

Subject: Views of Former Leaders of 'Umar Mukhtar Club

On the evening of February 13, the reporting officer met with three of the four self-styled leaders of the 'Umar Mukhtar Club—or, at any rate, of its surviving spirit, since the organization is formally dissolved—at the invitation of Bashi[r] MUGHAIRBI. The invitation stemmed from the conversation recorded in E[nc]losure 1, but the discussion at this later meeting consisted essentially o[f] an extended statement by the 'Umar Mukhtar group rather than a give-and-[ta]ke such as characterized the previous session. 'Ali ZAWAAWA, considere[d] to be the fourth member of this group, was not present at the meeting, while Mustafa Bin 'Aamir, though present, did not contribute to the substantive discussion but instead acted as an interested spectator.

Mahmuud Makhluuf opened the evening by remarking that Libya had just entered on an unseasonably cold spell of winter, with the warmth of progress—Fikini—having given way to a chill from the past--Muntasser. He continued that things would have been different had there not been foreign troops present in Libya as a deterrent to opposition. The reporting officer's reply that the Americans, at least, regarded Wheelus as a training installation and not as a staging base for intervention was courteously received, setting the tone which prevailed as Makhluuf went on to stress points of agreement rather than disagreement.

The United States and Libya, he said, share important common values. Most significant, both are nations of "believers" as opposed to the "non-believers" who threaten them. Libyans, deeply devoted to Islam, should ordinarily be little attracted to doctrines advanced by "non-believers." He and his friends were concerned, however, lest conditions now prevailing in Libya provide an opportunity for "non-believers"—i.e., communists or other subversives—to gain any advantages. Despite disagreements with the United States, he said, he hoped that they could count on the United States to support the forces of progress in Libya as elsewhere.

At this point, Bashiir Mughairbi interrupted to reiterate the point made in his previous conversation with the reporting officer that Libyan stability can be achieved only under progressive government in tune with the wishes of the people. In the past, he said, the American influence in Libya had not always been exerted in favor of progress. American aid, for example, had done little to advance Libyan economic development, and after ten years it was in fact difficult to see what had really been accomplished by American assistance. The reporting officer pointed out the many projects basic to development—in education, health, agriculture, and other sectors—which had been carried out with the help of American funds and technicians, and Mughairbi then hastily minimized disagreement by stating that these were in any event things of the past and we should now be concerned with the present and future.

Makhluuf then interjected the main point of the discussion: did the United States agree that Libya's main requirement, as his friend Bashiir had said, is progressive government? The reporting officer replied that Libya was in fact being changed rapidly by political, economic, and sociological forces outside the control of any government and that it thus seemed unlikely that any government could long survive by setting itself against these forces. In consequence, Libya certainly appeared to need a government which recognized the forces at work and attempted to direct rather than to oppose them. In this sense of "progressive government," we would certainly agree on its desirability.

Accepting this academic agreement as sufficient, Makhluuf continued by saying that the United States must use its influence with the King in favor of such government if Libya is to enjoy progress and stability. Both Makhluuf and Mughairbi stressed that they did not wish the United States to intervene in Libya's internal affairs, but they felt that sound advice offered on a basis of friendship could not be construed as interference. Nor did they desire any personal gain; they had been offered ministerial positions before, they said, but had always refused, and they would do the same in the future. The welfare of the Libyan people, they continued, is their sole concern, and it is this which the United States could advance by advising the King in favor of "progressive government."

Does the King in fact receive no advice in this vein? the reporting officer asked. The only people to whom the King really listens, Makhluuf and Mughairbi replied, are Hussain MAAZIQ and Mahmuud BU QUAITIIN, both of whom represent British policy. What about Busairi SHALHI? Shalhi, Mughairbi said, has resigned; besides, his advice was not really good for the Libyan people. The King has proven himself relatively impervious to sound advice, especially once he has made up his mind. Baida is a good

example, noted Makhluuf, and another issue on which the Americans should advise the King since he now hears only the British viewpoint in favor of moving the capital to Baida. The reporting officer commented that British diplomats in Tripoli and Benghazi seemed not to hold this view, but Mughairbi answered that the British would gladly send their people to Hell if their policy required it!

Were his hosts not perhaps dismissing the Muntasser Government too quickly? the reporting officer asked. Its first steps certainly seemed to fit the definition of "progressive government" which they had set up. Muntasser had reaffirmed Libyan adherence to the Cairo Conference decisions; he had pledged to continue the Five-Year Plan; and he had promised a speedy and impartial investigation into the Benghazi disturbances. Three shots of anesthetic for the Libyan people, Makhluuf snorted, which cost the government nothing. The Cairo decisions and Five-Year Plan were things to which any Libyan government was committed. As for the Benghazi investigation, just look at what had already happened. Major Ahmed HUSAYN, after having once escaped from custody with the help of his fellow-tribesmen, was subsequently released on LL 500 bail—supplied by Bu Qwaittin—despite a specific prohibition in the Criminal Procedure Code against granting bail to anyone likely thereby to flee from justice. Was not the Minister of Justice known for his progressive views? the reporting officer queried. Yes, Mughairbi admitted, he was thought to be a good man, and they understood he had opposed the granting of bail to Husayn but had been overruled.

In conclusion, Makhluuf commented that a situation now exists in Libya where all elements of the country are moving forward except one small enclave—the Libyan Government—which remains a century in the past.

The reporting officer promised to bring the views of his hosts to the attention of the Ambassador, whom they have not yet met though they had several times discussed these views with former Ambassador Jones. The reporting officer also renewed the invitation previously extended to Mughairbi to call on the Ambassador when in Tripoli, an invitation which Mughairbi again indicated he hoped to take up in the near future.

DECLASSIFIED
Authority MND959000
By MBD NARA Date 10/2/96

DEPARTMENT OF STATE

AIRGRAM

POL 2 LIBYA

FOR RM USE ONLY

A-75 NO. CONFIDENTIAL AIR POUCH HANDLING INDICATOR

TO : DEPARTMENT OF STATE 1964 FEB 21 PM 12 32

INFO : TRIPOLI, BAIDA

Group 3
Downgraded at 12-year intervals
Not automatically declassified.

FROM : American Consulate BENGHAZI DATE: February 19, 1964

SUBJECT : Views of Libyan "Arab Nationalist" leaders

REF : Benghazi A-46, September 11, 1963; A-252, March 23, 1963; D-197, June 11, 1962

Bashiir MUGHAIRBI and Mahmud MAKHLUUF—two of the present self-styled leaders of the 'Umar Mukhtar Club (See A-46) and of the "Arab nationalist" opposition to successive Libyan governments—recently reiterated to the reporting officer their hope (previously expressed in A-252) that the United States will use its influence in Libya on the side of progressive government. In their view, set forth in detail in Enclosures 1 and 2, Libya cannot hope to enjoy any real stability unless it has a government attuned to the wishes of the people for reform and development, and the country will not have this type of government unless the King is advised appropriately by the American Ambassador. Otherwise, the King will receive advice only from the British and from their proteges (notably Hussain MAAZIQ and Mahmud BU QWAITIIN) favoring the forces of reaction, provincialism, and tribalism, and the inevitable result will be to create conditions in which "subversives" can flourish and undermine Libyan stability.

At both of the meetings at which these views were presented, Mughairbi and (at the second session) Makhluuf carefully sought to project an image of themselves as reasonable men seeking disinterestedly to enlist American help for the benefit of the Libyan people. Both took pains to stress areas of agreement between their position and that of the United States and to minimize such traditional sources of friction as Wheelus and Israel. So long as we share common values, they emphasized, we can discuss our differences from a foundation of firm friendship. As reported in A-252, this approach was also used last spring, and at that time represented a sharp turn-about from the strong criticism of American policies which had characterized earlier meetings (D-197).

FORM DS-323 CONFIDENTIAL FOR DEPT. USE ONLY ☒ In ☐ Out

Drafted by: ALSeligman:af
Contents and Classification Approved by:
Clearances:

file

Of particular interest in the two conversations was the quick dismissal by the 'Umar Muhktar group of the MUNTASSER Government as a return to reactionary ways after the somewhat more hopeful FIKINI era. Though Mughairbi stated flatly that Fikini was far from being their ideal, he and his colleagues nonetheless considered him the first Prime Minister at all representative of progressive ideas. Muntasser, in contrast, is considered by them nothing more than a British puppet whose espousal of such causes as economic development or Arab solidarity is automatically regarded as mere propaganda. Thus, Mughairbi and his friends will apparently be resuming their long-standing posture of opposition after a brief period during which they had the unaccustomed experience of finding themselves in sympathy with many positions taken by an incumbent Prime Minister.

Andrew L. Steigman
American Consul

Enclosures 2

1. Memorandum of Conversation, dated February 10, 1964.

2. Memorandum of Conversation, dated February 13, 1964.

WITHDRAWAL NOTICE

RG: 059 — TAB #: 5A

ENTRY: 1963 — 1 / 9 / C
COPIES/PPS/CLASS

BOX: 3973

ACCESS RESTRICTED

The item identified below has been withdrawn from this file:

Folder Title: POL 2 GEN REPORTS/STATS LIBYA

Document Date: 05/06/63

AGRAM A-320 FR AMEMB BENGHAZI TO STAT DEPT

In the review of this file this item was removed because access to it is restricted. Restrictions on records in the National Archives are stated in general and specific record group restriction statements which are available for examination. The item identified above has been withdrawn because it contains:

X Security-Classified Information

NND: 939538 — WITHDRAWN: 12/27/93 by: HAMILTON

FOIA RETRIEVAL #: 939538 03973 0005A

****** WITHDRAWAL NOTICE ******

نموذج لوثيقة أمريكية سرية لم يفرج عنها

قائمة المراجع

قائمة المراجع

الكتب العربية

- أباظة: الدكتور إبراهيم الدسوقي
الاقتصاد الإسلامي – مقوّماته ومنهاجه. من مطبوعات الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية. القاهرة. الطبعة الأولى ١٩٧٣ م.

- الإبراهيم: حسن، وآخرون
جولة في السياسة الدولية. الدار المتحدة للنشر. بيروت. الطبعة الأولى ١٩٧٤ م.

- أبو دية: سعد
عملية اتخاذ القرار في سياسة الأردن الخارجية. أطروحة دكتوراة. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. الطبعة الأولى ١٩٩٠ م.

- أحمد: دكتور محمود سمير
معارك المياه المقبلة .. في الشرق الأوسط. دار المستقبل العربي. القاهرة. الطبعة الأولى ١٩٩١ م.

- أحمد: دكتور رفعت سيد
ثورة الجنرال جمال عبد الناصر. دار الهدى للنشر والتوزيع. القاهرة. الطبعة الأولى ١٩٩٣ م.

- أرونسون: جيفري
واشنطن تخرج من الظل – السياسة الأمريكية تجاه مصر ١٩٤٦ – ١٩٥٦. ترجمة سامي الرزاز. لبنان. مؤسسة الأبحاث العربية. مصر. دار البيادر للنشر والتوزيع. الطبعة العربية الأولى ١٩٧٨ م.

- إيفلاند: ويلبر كرين
حبال من رمال. ترجمة علي حداد. دار المروج. بيروت. الطبعة الأولى ١٩٨٥ م.

- بن حليم: مصطفى أحمد
صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي. مذكرات رئيس وزراء ليبيا الأسبق. دار نشر الهاني. لندن. الطبعة الأولى ١٩٩٢ م.
ليبيا، انبعاث أمّة .. وسقوط دولة. دار الجمل. كولونيا – ألمانيا. الطبعة الأولى ٢٠٠٣ م.

- **بروشين، نيكولاي ايليتيسن**
تاريخ ليبيا – من نهاية القرن التاسع عشر حتى عام ١٩٦٩. ترجمة وتقديم د. عماد حاتم. دار الكتب الجديد المتحدة. بيروت. لبنان. الطبعة الثانية يناير ٢٠٠١.

- **بول: جورج د. ودوغلاس ب.**
أمريكا وإسرائيل .. علاقات حميمة. ترجمة د. محمد زكريا اسماعيل. بيسان للنشر والتوزيع. بيروت. الطبعة الأولى ١٩٩٤.

- **بورتر: بروس**
أنياب الكرملين .. دور السوفييت في حروب العالم الثالث. ترجمة وتقديم الفاتح التيجاني. من منشورات هاي لايت. لندن. الطبعة الأولى ١٩٨٥ م.

- **بيرغن: دانييل**
الجائزة .. تاريخ الصراع على الذهب الأسود ملحمة البحث عن النفط والمال والقوة. ترجمة ونشر دار الرشيد ومؤسسة الإيمان. دمشق وبيروت. الطبعة الأولى ١٩٩٣ م.

- **البيه: عبد المنعم**
النقود والمصارف – مع دراسة تطبيقية لهما في ليبيا. الجامعة الليبية، كلية الاقتصاد والتجارة. بنغازي. الطبعة الثانية ١٩٧٠ م .

- **تيلور: بيتر، وفلنت: كولن**
الجغرافية السياسية لعالمنا المعاصر. ترجمة عبد السلام رضوان وإسحق عبيد. دار المعرفة (الإصدار رقم ٢٨٢). الكويت. الطبعة الأولى. يونيو ٢٠٠٢

- **تي. أ. ف. دي كاندول**
الملك إدريس عاهل ليبيا – حياته وعصره. مانشستر – بريطانيا. الطبعة العربية الثانية ١٩٨٩.

- **حكيم: سامي**
حقيقة ليبيا. مكتبة الأنجلو – مصرية. القاهرة. الطبعة الثانية يناير/كانون الثاني ١٩٧٠ م.
هذه ليبيا. مكتبة أنجلو – مصرية. القاهرة. الطبعة الأولى ١٩٧٠.

- **حمروش: أحمد**
قصة ثورة ٢٣ يوليو – عبد الناصر والعرب. المؤسسة العربية للدراسات والنشر. بيروت. الطبعة الأولى ١٩٧٦ م.

- **خدوري: الدكتور مجيد**
ليبيا الحديثة – دراسة في تطوّرها السياسي. ترجمة الدكتور نقولا زيادة. من منشورات دار الثقافة – بيروت بالاشتراك مع مؤسسة فرنكلين للطباعة والنشر – نيويورك. الطبعة الأولى ١٩٦٦ م.

- **خوري: الدكتور يوسف**
المشاريع الوحودية العربية (١٩١٣ – ١٩٨٩). دراسة توثيقية. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. الطبعة الثانية يوليو/تموز ١٩٩٠ م.

- **خليل: عماد الدين**
مأساتنا في أفريقيا – الحصار القاسي. مؤسسة الرسالة. بيروت. الطبعة الأولى ١٩٧٨ م.

- **السمان: مطيع**
وطن وعسكر .. قبل أن تدفن الحقيقة في التراب. بيسان للنشر والتوزيع. بيروت. الطبعة الأولى يناير/كانون الثاني ١٩٩٥ م.

- **الإدارة العامة للتجارة الخارجية – وزارة الاقتصاد الوطني. المملكة الليبية**
الاتفاقيات الاقتصادية بين المملكة الليبية والدول الأخرى. طرابلس. ١٩٦٨.

- **سليمان: الدكتور عبد الرازق المرتضى**
العلاقات النفطية في دول الدومن (الأوبيك)، أوجهها القانونية والمالية في التجربة الليبية كمثل توضيحي. المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان. طرابلس. الطبعة الأولى ١٩٨٣ م.

- **سليمان: أحمد**
من سجل الحركة الشيوعية العالمية وانعكاساتها في السودان. دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع. الخرطوم. الطبعة الأولى ١٩٨٥ م.

- **السيد: عاطف**
القرارات المصيرية والأسرار الخفية في الصراع العربي الإسرائيلي – دراسة استراتيجية. دار عطوة للطباعة. القاهرة. الطبعة الأولى ١٩٨٥ م.

- **شرابي: نظام**
أميركا والعرب – السياسة الأمريكية في الوطن العربي في القرن العشرين. رياض الريس للكتب والنشر. لندن. الطبعة الأولى ١٩٩٠ م.

- شرف: الدكتور عبد العزيز طريح
جغرافية المملكة الليبية. مطبعة المصري. الإسكندرية. الطبعة الأولى ١٩٦٣ م.

- الشيخ: توفيق
البترول والسياسة في المملكة العربية السعودية. دار الصفا للنشر والتوزيع. لندن. الطبعة الأولى ١٩٨٨ م.

- صادق: د. محمد
الدبلوماسية والميكافيلية في العلاقات العربية الأمريكية خلال عشرين عاماً ١٩٤٧ – ١٩٦٧. منشورات العصر الحديث. القاهرة. الطبعة الأولى ١٩٧١ م.

- الصيد: محمد عثمان
محطات من تاريخ ليبيا. مذكرات رئيس الحكومة الليبية السابق. الرباط. الطبعة الأولى ١٩٩٦ .

- عبد الله: عبد الخالق
العالم المعاصر والصراعات الدولية. دار المعرفة (الإصدار رقم ١٣٣). الكويت. الطبعة الأولى ١٩٨٩

- عبد الكريم: أحمد
حصاد سنين خصبة وثمار مرّة. بيسان للنشر والتوزيع. بيروت. الطبعة الأولى ١٩٩٤ م.

- عتيقة: الدكتور علي أحمد
أثر البترول على الاقتصاد الليبي ١٩٥٦ – ١٩٦٩. دار الطليعة للطباعة والنشر. بيروت، الطبعة الأولى حزيران/يونيو ١٩٧٢ م.

- عثمان: الدكتور السيد عوض
العلاقات الليبية الأمريكية (١٩٤٠ – ١٩٩٢). مركز الحضارة العربية للإعلام والنشر. القاهرة. الطبعة الأولى ١٩٩٤ م.

- عصاصة: الدكتور سامي
هل انتهت حرب الخليج؟ دراسة جدلية في تناقضات الأزمة. توزيع مكتبة بيسان. لبنان. الطبعة الأولى ١٩٩٤ م.

- غانم: الدكتور شكري
النفط والاقتصاد الليبي ١٩٥٣ – ١٩٧٠. من منشورات معهد الإنماء العربي. بيروت، لبنان. الطبعة الأولى ١٩٨٥ م.

- الكعكي: يحي أحمد
الشرق الأوسط والصراع الدولي. دار النهضة العربية. بيروت. الطبعة الأولى ١٩٨٦ م.

- كبه: عبد الأمير قاسم
المملكة الليبية – صناعتها البترولية ونظامها الاقتصادي. دار الأندلس للطبع والنشر. بغداد – العراق. ١٩٦٣ م.

- كنيدي: بول
نشوء وسقوط القوى العظمى. ترجمة مالك البديري. الأهلية للنشر والتوزيع. عمان. الطبعة الأولى ١٩٩٤م.

- كوبلاند: مايلز
لعبة الأمم. ترجمة مروان خير. أنترناشيونال سنتر. بيروت. الطبعة الأولى ١٩٧٠ م.

- كشك: محمد جلال
قيام وسقوط امبراطورية النفط. دار النشر غير معروفة. الطبعة الأولى يناير/كانون الثاني ١٩٨٦ م.
ثورة يوليو الأمريكية. منشورات الزهراء للإعلام العربي. القاهرة. الطبعة الثانية ١٩٨٨ م.

- الكيّالي: الدكتور عبد الوهاب (وآخرون)
موسوعة السياسة. المؤسسة العربية للدراسة والنشر. بيروت. الطبعة الأولى ١٩٨٣ م. (سبعة مجلدات)

- قطب: سيّد
العدالة الاجتماعية في الإسلام. دار الشروق. القاهرة وبيروت. الطبعة الحادية عشرة ١٩٨٨ م.

- **قلعجي: قدري**
الثورة العربية الكبرى ١٩١٦ – ١٩٢٥. شركة المطبوعات للتوزيع والنشر. بيروت. الطبعة الأولى ١٩٩٣م.

- **لورانس: هنري**
اللعبة الكبرى .. الشرق العربي المعاصر والصراعات الدولية. ترجمة د. محمد مخلوف. دار قرطبة للنشر والتوثيق والأبحاث. قبرص. الطبعة الأولى ١٩٩٢ م.

- **مارشيتي: فيكتور وماركس: جون د.**
الجاسوسية تتحكّم بمصائر الشعوب CIA. الدار المتحدة للنشر. لبنان. الطبعة الأولى ١٩٨٦ م.

- **مَرزة: الدكتور اسماعيل**
القانون الدستوري. دراسة مقارنة للدستور الليبي مع دساتير الدول العربية الأخرى. من منشورات الجامعة الليبية. دار صادر. لبنان. الطبعة الأولى ١٩٦٩ م.

- **المغيربي: محمد بشير**
وثائق جمعية عمر المختار. صفحة من تاريخ ليبيا. القاهرة. مؤسسة دار الهلال. الطبعة الأولى ١٩٩٣.

- **مكنمارا: روبرت**
ما بعد الحرب الباردة. ترجمة محمد حسين يونس. دار الشروق للنشر والتوزيع. عمان. الطبعة العربية الأولى ١٩٩١ م.

- **ميكال: بيار**
تاريخ العالم المعاصر ١٩٤٥ – ١٩٩١. تعريب يوسف ضُوميط . دار الجيل. بيروت. الطبعة الأولى ١٩٩٣.

- **منظمة التحرير الفلسطينية: دائرة الثقافة**
وثائق فلسطين مائتان وثمانون وثيقة ممتازة. الطبعة الأولى ١٩٨٧ م.

- **النبهاني: تقي الدين**
مفاهيم سياسية. دار النشر غير معروفة. الطبعة الثالثة مايو/أيار ١٩٦٩ م.

- **نخبة من المؤلفين الغربيين – الموسوعة التاريخية الحديثة**
قضايا عصرنا منذ ١٩٤٥. ترجمة نور الدين حاطوم. دار الفكر. دمشق. الطبعة الأولى ١٩٩٤ م.

- **هيرش: سيمون**
الخيار شمشون. ترجمة حسن صبري. دار الهلال. القاهرة. الطبعة الأولى ١٩٩١ م.

- **هيكل: محمد حسنين**
حرب الثلاثين سنة. الجزء الأول **سنوات الغليان**. من منشورات مركز الأهرام للترجمة والنشر. الطبعة الأولى ١٩٨٨.
حرب الثلاثين سنة. **الانفجار – ١٩٦٧**. مركز الأهرام للترجمة والنشر. القاهرة. الطبعة الأولى ١٩٩٠ م.
عبد الناصر والعالم. دار النهار للنشر، بيروت. الطبعة الأولى ١٩٧٢.

التقارير والوثائق والبحوث والمجلات

- **التقارير السنوية لمجلس إدارة بنك ليبيا حتى عام ١٩٦٩.**
- **النشرة الاقتصادية** التي تصدر عن إدارة البحوث الاقتصادية ببنك ليبيا حتى عام ١٩٦٩.
- **التطوّرات المالية العامة في ليبيا ١٩٤٤ – ١٩٦٣** (دراسة من إعداد قسم البحوث الاقتصادية ببنك ليبيا، أغسطس/آب ١٩٦٥).
- **التطوّرات البترولية في ليبيا.** التقارير الصادرة عن لجنة البترول حتى عام ١٩٦٣.
- **التطوّرات البترولية في ليبيا.** التقارير الصادرة عن وزارة شؤون البترول حتى عام ١٩٦٩.
- **خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للسنوات الخمس ١٩٦٣ – ١٩٦٨.**
- **بعض مضابط اجتماعات مجلس النواب الليبي خلال حقبة العهد الملكي.**
- **الوثائق الرسمية السرّية للحكومة الأمريكية الخاصّة بليبيا عن السنوات ١٩٥١ – ١٩٦٩** (بالانجليزية).
- **الوثائق السرّية للحكومة البريطانية الخاصّة بليبيا عن السنوات ١٩٥١ – ١٩٦٩** (بالانجليزية).
- **تقرير سرّي للمخابرات المصرية** (يناير/كانون الثاني ١٩٦٦) بعنوان **" دراسة عن الأوضاع في ليبيا "** ، وقد صدر في يناير/كانون الثاني ١٩٦٦ عن المخابرات العامة، هيئة المعلومات والتقديرات، ويحمل الرقم (١٠٧).
- **أعداد متفرّقة من الصحف والمجلات الحكومية والأهلية الصادرة خلال حقبة العهد الملكي.**
- **أعداد متفرّقة من مجلة " المعرفة " التي كانت تصدر عن المركز الثقافي الأمريكي في ليبيا خلال حقبة العهد الملكي.**
- **مجلة الإنقاذ، مجلة " الجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا " المعارضة** (السنوات ١٩٨٢ – ١٩٩٩).
- **مجلة " الوطن " ، مجلة " الجبهة الوطنية الليبية الديمقراطية " المعارضة.**

المراجع الأجنبية

- **Allan, J. A. (ed.)**
Libya Since Independence, Economic And Political Development. (Croom Helm, London, Canberra. 1 st Edition 1982).

- **Barbar: Aghil M.**
Political Change In Libya: A Study In The Decline of The Traditional Ruling Elite. Master of Arts. Georgetown Universtiy. USA. December 1974.

- **Blundy: David & Lycett: Andrew**
Qaddafi and the Libyan Revolution. Little, Brown And Company. Boston & Toronto. 1 st Edition 1981.

- **Department States Of America, US Government:**
Foreign Relations Of The United States (Washington DC.: Department States of America, US Government Printing Office (1982 – 1995).
VOL. XXI, 1961 – 1963, Africa, eds: Nina Daviss Howland And Glenn W. L. Fantasie (1995).

- **Epstein: Edward Jay**
Dossier, The Secret History of Armand Hammer. Random House. New York. 1 st Edition 1996.

- **El – Kikhia: Mansour O.**
Libya's Qaddafi: The Politics of Contradiction. University Press of Florida. 1997.

- **Farley: Rawle**
Planning For Development In Libya. The Exceptional Economy In The Development World. Pragear Publisher U. S. A. 1971.

- **First: Ruth**
Libya – The Elusive Revolution. Africana Publishing Coy New York. 1975.

- **Hammer: Armand, Neil Lyndon**
Hammer. G. P. Putman's Sons. New York 1987.

- **Hassan, Salaheddin Salem**
The Genesis Of Political Leadership Of Libya 1952 – 1969: Historical Origins And Development Of Its Component Elements. The George Washington University, PH. D. 1973. Modern History.

- **Hay Ford, Elizabeth R.,**
The Political of The Kingdom Of Libya In Historical Perspective. Tufts University. PH. D. 1971 Modern History.

- **De Felice: Renzo**
Jews In An Arab Land. Libya, 1835 – 1970. Translated by Judith Rumani. University of Texas Press, Austin. First Edition 1985.

- **Stanford Research Institute, Area Handbook For Libya,** US Government Printing Office, Washington, D. C. 1 st edt. Dec. 1969.

- **Vandewall, Dirk,**
Libya Since Independence: Oil And State Building (Ithaca And London: Cornell University Press. 1 st Edition 1998).

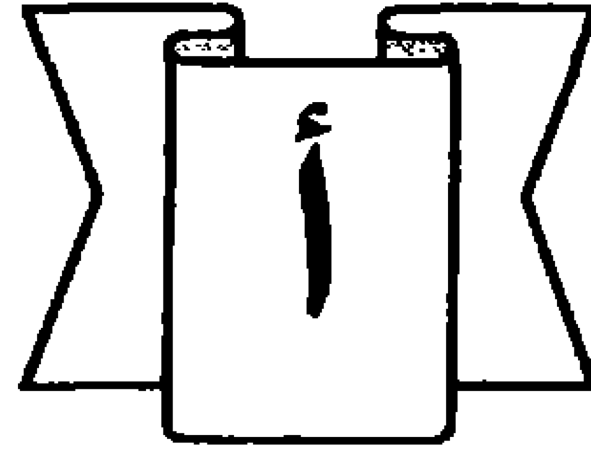
- **Waddams: Frank C.**
The Libyan Oil Industry. The John's Hopkin's University Press. Baltimore & London. First Edition 1980.

- **Wright: John**
Libya – A Modern History. Croom Helm Press. London & Canberra. 1 st Edition 1981.

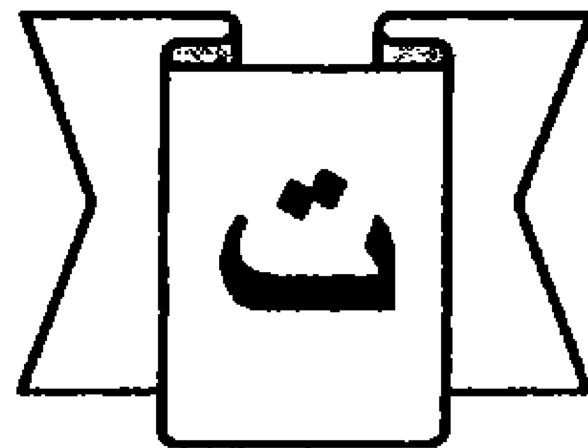
- **Yergin: Daniel**
  The Prize, The Epic Quest For Oil, Money & Power. Simone & Schuster. New York. 1 st Edition 1991.

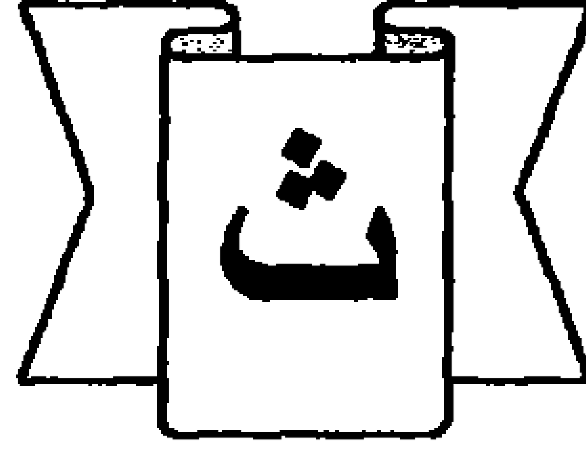
فهرس الأعلام

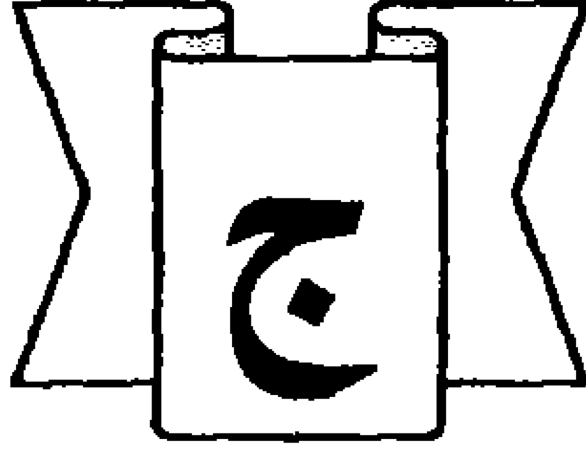
فهرس أعلام المجلد الرابع *

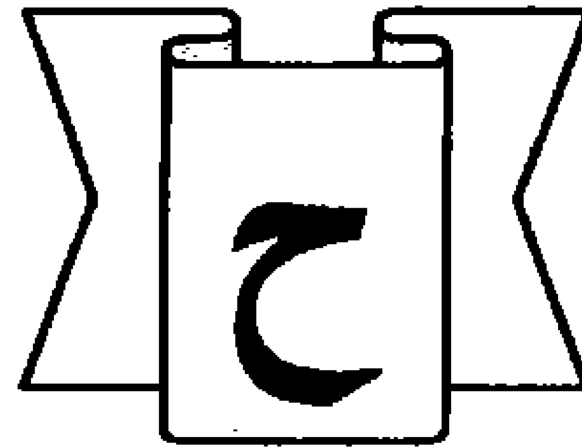


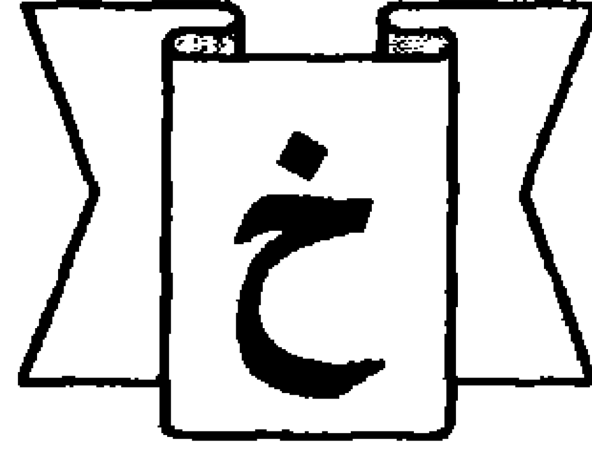
* رُتبت هذه الأسماء تبعاً لاسم العائلة أو اللقب، مع إهمال (الـ التعريف) و (بن). أما اسم العائلـة الليبــي الذي يبدأ بـ (بن) فأدخل تحت حرف الباء. واستـُثنى من الهوامش أسماء أصحاب المراجع إلا إذا كـان لها صلة بتعقيب جاء من المؤلف أو غيره. كما عمدنا إلى إضافة اللقب أو المنصب أو أي اسم آخر عرف به صاحب الاسم إذا كان يستعاض بهذا اللقب أو المنصب أحياناً عن ذكر اسم صاحبه.

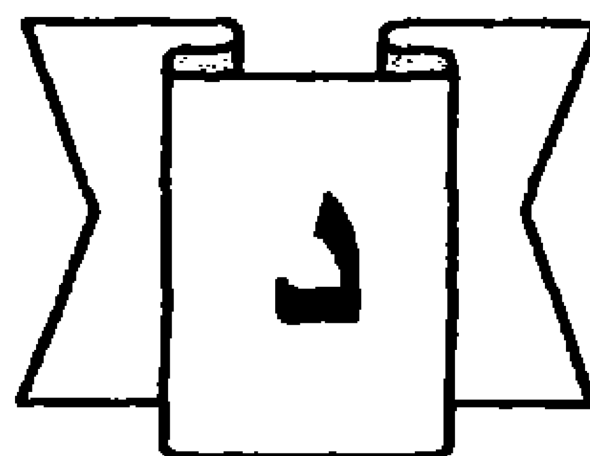

ت

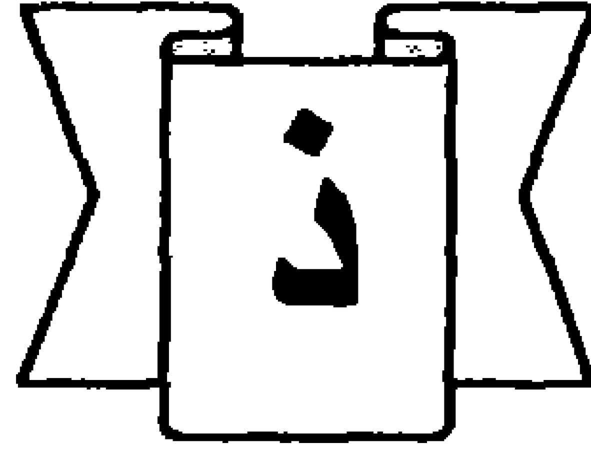


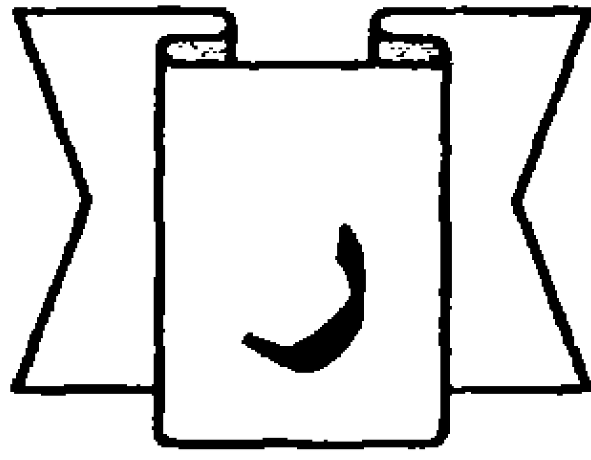


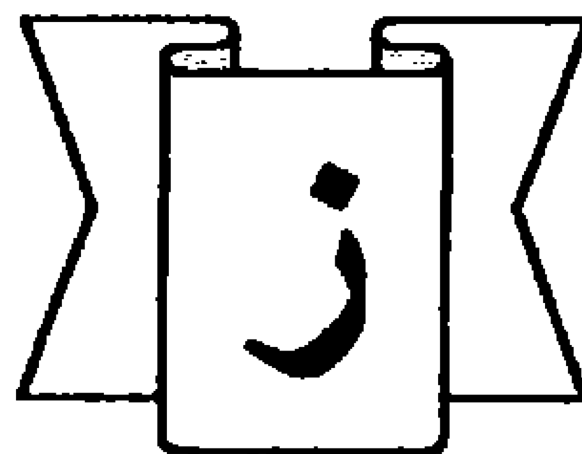

ح

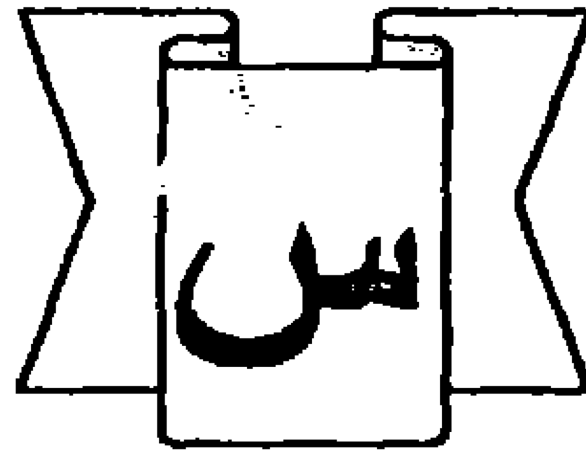

خ

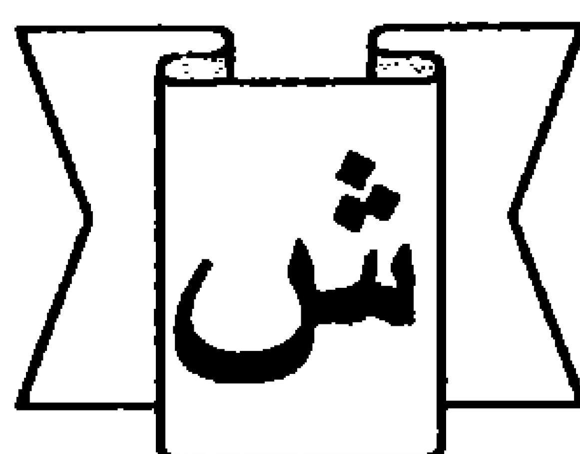

د

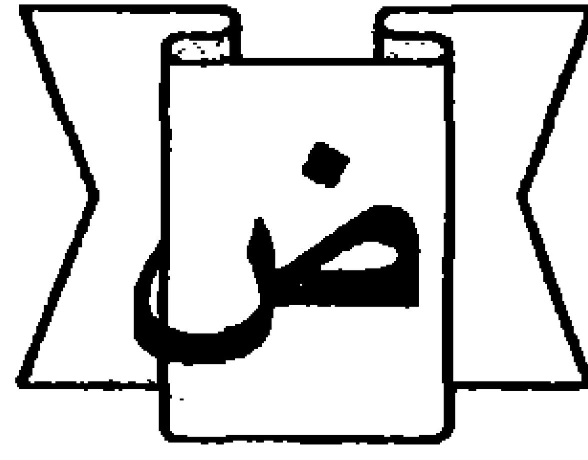


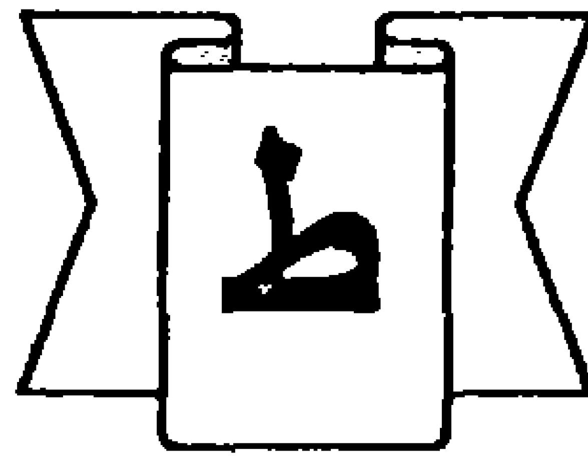


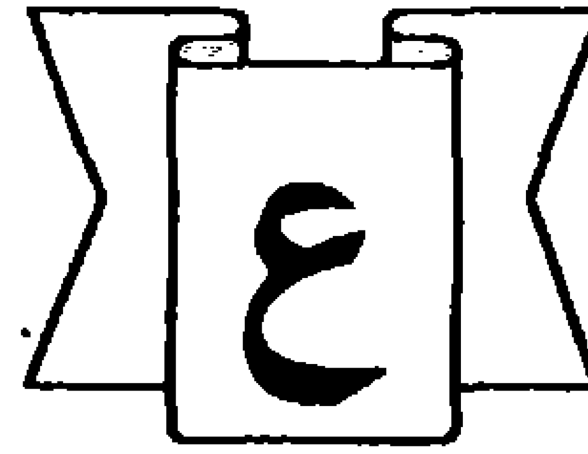

ز

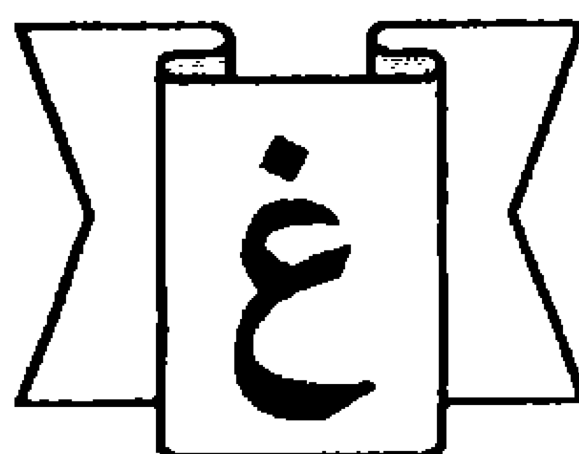

س

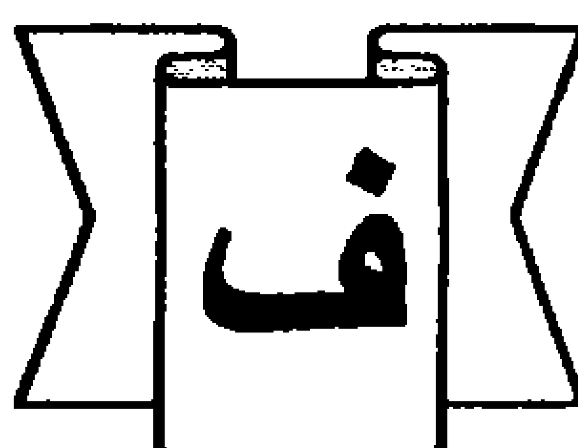


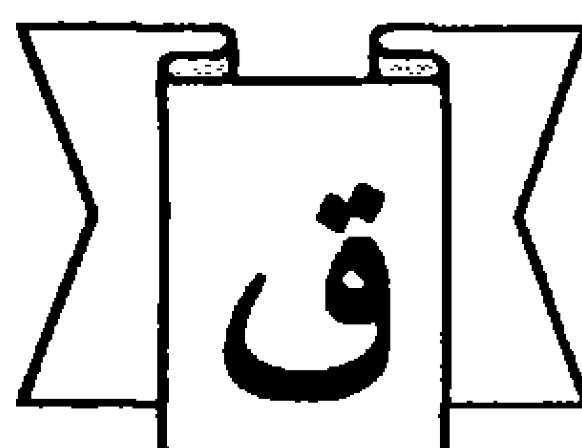


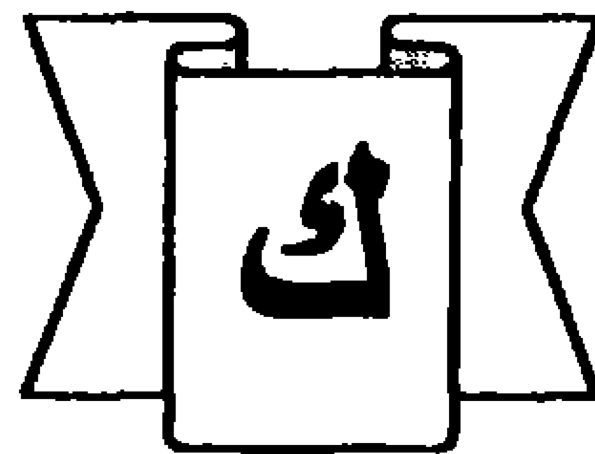


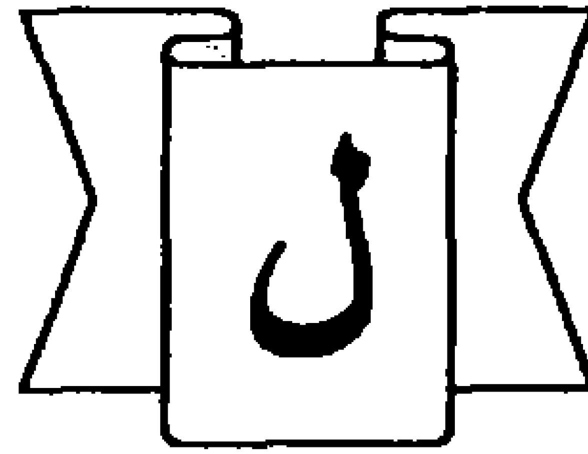


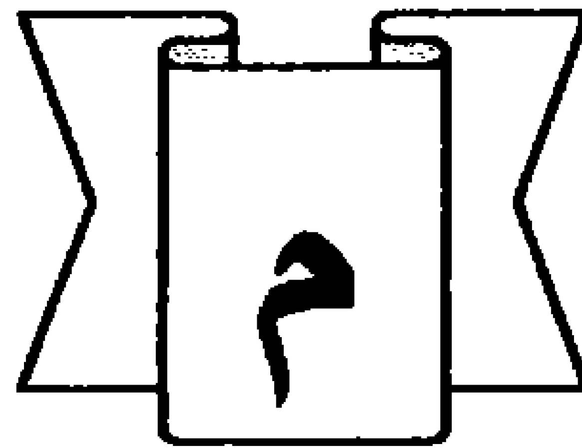

غ

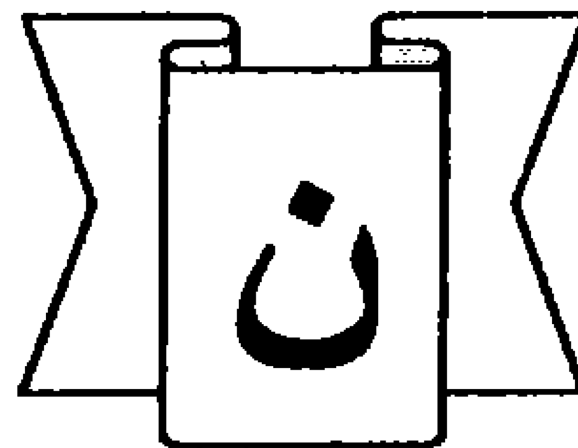

ف

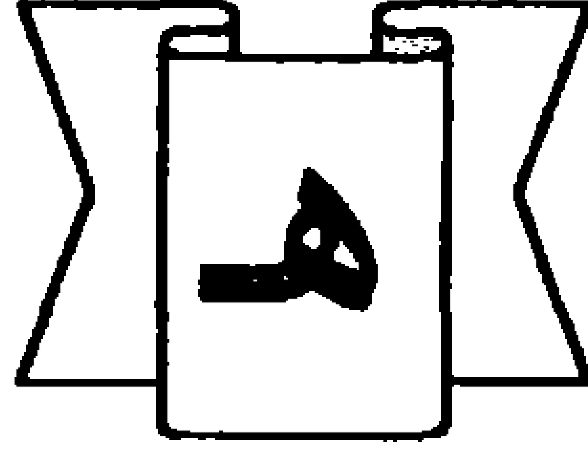

ق

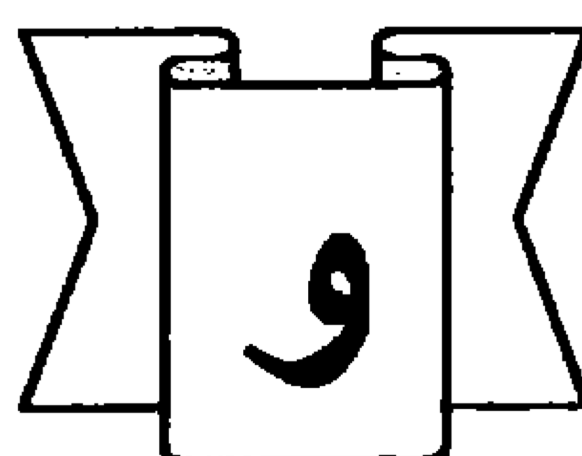

ك


ل


م




هـ





فهرس عام

فهرس عام المجلد الرابع

الصفحة

الفصل الأول
أهم ملامح البيئة السياسية الدولية والاقليمية
في مطلع الستّينات

الفصل الثاني
جوانب من قصة النفط الليبي
(حتى بداية الستينات)

الفصل الثالث

حكومة فكيني .. البداية الواعدة

الفصل الرابع
حكومة فكيني .. وإلغاء النظام الإتحادي

الفصل الخامس

حكومة فكيني .. ومشروع " البيضاء " كعاصمة

الفصل السادس

حكومة فكيني .. وتَواصُل الصراع الداخلي

الفصل السابع
حكومة فكيني .. ملامح سياسة خارجية جديدة

الفصل الثامن
حكومة فكيني .. العلاقات مع الولايات المتحدة

الفصل التاسع
حكومة فكيني ..والعلاقات مع بريطانيا

الفصل العاشر
حكومة فكيني ..التنسيق البريطاني الأمريكي

الفصل الحادي عشر
حكومة فكيني ..وأحداث الطلبة الدامية

الفصل الثاني عشر
حكومة فكيني ..والنهاية الأسيفة

الفصل الثالث عشر
حكومة فكيني .. ملاحظات ختامية

الملاحق والمراجع والفهارس

LIBYA BAIN AL-MADI WA'L-HADIR

SAFAHAT MIN AL-TARIKH AL SIYASI

PART 2

Dawlat Al - Istiqlal

Al-Huqba Al Naftiyya 1963-1964

Volume 4

Mohamed Yousef Al-Magariaf

مكتبة وهبة

١٤ شارع الجمهورية - عابدين

القاهرة تليفون: ٣٩١٧٤٧٠

فاكس: ٣٩٠٣٧٤٦

LIBYA: PAST AND PRESENT

Chapters in Libya's Political History
PART 2

Libya Since Independence

The Oil Era 1963-1969

Volume IV

Mohamed Yousef Al-Magariaf

First Published in Arab Republic of Egypt in 2006 by the
WAHBA Book Shop
14 Gumhoreya St. Cairo



ISBN: 9-771737-11-2